جامعة دمشق

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

قسم اللُّغة العربيّة

الدِّراسات العُليا

الدُّرُّ المَصُون في عُلُومِ الكتابِ المَكْنُون

للسَّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)

القِطعة الثَّامنة منه

من الآية الثَّامنة من سورة المائدة إلى تمام السُّورة

دراسةً وتحقيقً

رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في الدِّراسات اللُّغويَّة

إعداد الطَّالبة: فاطمة يحيى خالد

إشراف الدُّكتور: محمَّد عبد الله

دمشق ١٤٤٣/١٤٤٢ هـ

٢٠٢١/ ٢٠٢٠ م

فهرس المحتويات

المحتوى	الصَّفحة
المقدِّمة	أ
قسم الدِّراسة:	
المبحث الأوَّل: تعقُّبات السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة.	١
المبحث الثَّاني: أثر الدُّرِّ المَصون فيمن جاء بعده.	٣٤
المبحث الثَّالث: مكانة الدُّرِّ المَصون بين كتب أعاريب القرآن.	٦٢
قسم التَّحقيق:	
النُّسَخ المُعتمدة في تحقيق النَّص.	أ
منهج التَّحقيق والتَّعليق.	ت
كشَّاف مختصر بعض المصادر.	ج
صور مخطوطات التَّحقيق.	ح
سورة المائدة.	١

مقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمدُ لله الَّذي علَّمَ بالقلَّمِ، علَّمَ الإنسانَ ما لم يَعلَمْ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على معلِّمِ العلماءِ؛ سيِّدنا محمَّدٍ، وعلى آلهِ الأبرارِ، وصحبهِ الأخيارِ.

وبَعْدُ:

فإنَّ مِنْ أعظمِ الأعمالِ الَّتي يقومُ بها الإنسانُ المسلمُ تلاوةَ كتابِ الله – عزَّ وجلَّ – وتدبُّرَهُ ودراستَهُ ، وبيانَ معانيهِ، وحفظَهُ، وتطبيقَهُ، والعملَ بهِ.

لذا نجدُ أنَّ العلماءَ قد اعتنَوا منذُ القديمِ بدراسةِ العلومِ المتعلِّقة بالقرآنِ الكريمِ، فمنهم مَنْ درسَ الجانبَ النَّحويَّ، ومنهم مَنْ توقَّفَ عندَ الجانبِ البلاغيِّ، ومنهم مَنْ ناقشَ القراءاتِ القرآنيّةَ ، ومنهم مَنْ اقتصرَ على علمِ مفرداتِ الألفاظِ، ومنهم مَنْ ناقشَها جميعَها، إضافةً إلى غيرها.

ومن هؤلاءِ العالمُ اللُّغويُّ المشهورُ **شهابُ الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن يُوسف**، المعروفُ بـ **"السَّمين الحلبي" (ت٧٥٦ هـ)**، صاحبُ كتابِ **"الدُّرِّ المَصون في علوم الكتاب المَكنون"**.

فالسَّمينُ الحلبيُّ إمامٌ جليلٌ من أئمَّةِ العربيَّةِ، وجهبذٌ من جهابذتها، وكتابُه "الدُّرُّ المَصون" من أجلِّ مصنَّفاتهِ، وهو كتابٌ غنيٌّ بالنَّحوِ والصَّرفِ والقراءاتِ والبلاغةِ واللُّغةِ وشواهدِ الشِّعر، فضلاً عن شواهدِ الحديثِ؛ وهذا ما يجعلُه من أمَّهاتِ كتبِ العربيَّةِ، جامعاً علومَ العربيَّةِ كلَّها، ومن ثمَّ كانَ العمودَ المتينَ الَّذي ارتكزَت عليه جملةٌ من الكتبِ المصنَّفةِ بعدَه، ولاسيَّما الكتبِ الَّتي عُنِيَت بتفسير القرآن الكريم؛ ككتاب الفتوحات الإلهية، وروح المعاني، وحاشية شهاب الدِّين الخفاجي على البيضاوي، واللُّباب في علوم الكتاب، وغيرها، فليسَ يخلو كتابٌ منها من النَّقل عن هذا الكتابِ.

وكانَت فكرةُ إعادةِ تحقيقِ الكتاب من إيحاء أُستاذِنا الدُّكتور نبيل أبو عمشة – حفظَه الله وسدَّدَ على طريقِ الخيرِ خُطاهُ–؛ إذ ارتأى أن يُوزَّعَ هذا الكتابُ على طلبةِ الدِّراساتِ العُليا رسائلَ جامعيَّةً في قسمِ اللُّغةِ العربيَّةِ بجامعةِ دمشق؛ لتحقيقهِ وإخراجهِ في طبعةٍ محقَّقةٍ تحقيقاً علمياً؛ ليحقِّقَ حاجةَ الباحثينَ والدَّارسينَ.

وقد كان من عظيمِ فضلِ الله عليَّ في هذا العملِ؛ أنْ أتقدَّمَ بتحقيقِ القطعةِ الثَّامنةِ منه؛ وهي من الآية الثَّامنة من سورة المائدة إلى تمام السُّورة.

ويقومُ عملي في هذه الرِّسالة على قسمين: دراسةٍ وتحقيقٍ.

فأمَّا الدِّراسةُ فتقعُ في ثلاثةِ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: **تعقُّباتُ السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة**.

والمبحثُ الثَّاني: **أثرُ الدُّرِّ المَصون فيمن جاءَ بعدَه**.

والمبحثُ الثَّالثُ: **مكانةُ الدُّرِّ المَصون بينَ كتبِ أعاريبِ القرآن**.

وختمتُ الدِّراسةَ بأبرزِ النَّتائجِ الَّتي وصلتُ إليها.

وقد اتَّبعتُ في هذه الدِّراسةِ المنهجَ الوصفيَّ المناسبَ.

وأمَّا القسمُ الثَّاني من هذه الرِّسالة فقد انصرفَ إلى تحقيقِ القطعةِ الثَّامنةِ المعيَّنةِ من كتابِ "الدُّرِّ المَصون في علوم الكتاب المَكنون"؛ من الآية الثَّامنة من سورة المائدة إلى تمامِ السُّورةِ.

وقد اعتمدتُ في تحقيقِ ذلك على المنهجِ العلميِّ بأُسُسهِ وخطواتهِ المعروفةِ.

وقبلَ الشُّروعِ بالتَّحقيقِ قدَّمتُ بوصفٍ للنُّسخِ الخطيَّةِ الَّتي أخرجتُ عليها النَّصَّ المُحقَّقَ، وأتبعتُه بذكرِ أبرزِ الأُسسِ الَّتي بُنِيَ عليها عملُ التَّحقيقِ. ثمَّ ذيَّلتُ العملَ بفهارسَ تسهلُ على القارئ الرجوعَ إلى ما في هذه القطعةِ المحقَّقةِ من الكتاب.

واعترافاً مني بالجميلِ والفضلِ لأهل الفضلِ، وامتثالاً لأوامرِ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم «من لم يشكُرِ النَّاسَ لم يشكُرِ اللهَ» أتقدَّمُ بجزيلِ الشُّكرِ للدُّكتور **محمَّد عبد الله** الَّذي تفضَّلَ بقبولِ الإشرافِ على هذه الرِّسالة وأمدَّني بتوجيهاتهِ السَّديدةِ.

كما أتوجهُ بأصدقِ عباراتِ الشُّكرِ الجزيلِ، وأعمقِ آياتِ الامتنان، وأسمى صفاتِ الاحترامِ والتَّقديرِ؛ إلى من مدَّ لي يدَ العَونِ والمساعدةِ طوالَ فترةِ البحثِ العلميِّ؛ أستاذي الغالي الدُّكتور **عبد النَّاصر عسَّاف**؛ الَّذي كان لي مشرفاً ثانياً، وأباً حانياً، ومعلِّماً مربياً، ومرشداً أميناً، وناصحاً، ومخلصاً؛ لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، رغمَ مشاغلهِ وأعبائهِ الكثيرةِ، فتحَ لي بابَ مكتبِه، كما هي عادتُه مع كلِّ طلبةِ العِلمِ، أمضي معه وقتاً طويلاً، أطرحُ عليه ما عندي من أسئلةٍ واستفساراتٍ، فيجيبُني عليها بحلمٍ وصبرٍ وتَواضعٍ ورِفقٍ، ولا يجدُ في ذلك حَرجاً. فله من الله الأجرُ ومني كلُّ تقديرٍ ومحبَّةٍ، حَفِظَه الله ومتَّعه بوافرِ الصِّحةِ

والعافيةِ، وزادَهُ بسطةً في العِلمِ، ونفعنا به.

والشُّكرُ موصولٌ لعضوي لجنةِ الحُكم الدُّكتور **أيمن الشَّوا**، والدُّكتور **محمَّد قاسم** لتفضُّلهما عليَّ بقبولِ مناقشةِ هذه الرِّسالةِ، فهما أهلٌ لسدِّ خللِها، وتقويمِ معوجِّها، والإبانةِ عن مواطنِ القصورِ فيها؛ فأسألُ اللهَ الكريمَ أن يُثيبَهما عني خيراً.

والشُّكرُ الأكبرُ أتوجهُ به لمن تعجزُ الكلماتِ عن شكرِهما، لمن هما ضياءُ عمري ونورهُ، لمن أوصاني ربِّي بهما خيراً، لمن أفنيا عمرَهما من أجل أنْ يَرياني في مثلِ هذا اليومِ، وكانت دعواتُهما لي في السِّرِّ والعَلَنِ خيرَ زادٍ ؛ **والدي ووالدتي** الحبيبين، حَفِظَهما الله ورعاهما وأمدَّ في عُمرِهما.

وبعدُ: فهذا عملي، وقد بذلتُ فيه قُصارى جُهدي؛ فإنْ كان ما فيه من إجادةٍ وإتقانٍ فمِنْ فضلِ الله تعالى وكرمِه وتوفيقِه، وما كانَ من نقصٍ وخللٍ وخطإٍ فمِنْ نفسي، وأسألُ اللهَ العفوَ والغُفرانَ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ.

وكَتَبَتْهُ

فاطمه يحيى خالد

ريف دمشق- التَّل

السَّادس والعشرون من صفر ١٤٤٣هـ

الثَّالث من تشرين الأوَّل ٢٠٢١م

القسم الأوَّل
الدِّراسة

المبحث الأوَّل

تعقُّبات السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة

يَعرِض هذا البحث تعقُّبات السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة في كتابه الشَّهير "الدُّرِّ المصون"؛ بغرض الوقوف على مواضع الاتِّفاق والخلاف بين هذين العلمين. وكتابه هذا له قيمة علميَّة كبيرة نالَت إعجاب المتأخِّرين عنه؛ إذ حوى بين طياته قضايا نحويَّة وصرفيَّة ولغويَّة وبلاغيَّة وغير ذلك.

ويكن تصنيف تعقُّبات السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة في ثلاث نقاط:

١- آراء ساقها وسكت عنها؛ فلم يُعلِّق عليها تأيِّيداً أو رفضاً، وكان ذلك في ستة وعشرين موضعاً.

٢- أو ساقها وأيَّدها، ومن ضمنها الَّتي خالف فيها اعتراض شيخه على ابن عطيَّة، وكان ذلك في تسعة مواضعَ.

٣- أو ساق له آراءً عارضها، واستضعفها وبيَّن مواطن مخالفته فيها، وكان ذلك في تسعة عشر موضعاً.

وقد بدأتُ البحث بمقدمة بيَّنتُ فيها معنى التَّعقُّب لغةً ، ثمَّ عرَّجتُ على قطعتي من هذا الكتاب مستخرجةً منها المواضع الَّتي تعقَّب فيها السَّمين الحلبي ابن عطيَّة، فوضعتُ لكلِّ مسألة عنواناً يناسب موضع التَّعقُّب فيها، وذكرت الآية الَّتي دار حولها النِّقاش بين ابن عطيَّة والسَّمين الحلبي، ثمَّ أوردتُ قول ابن عطيَّة موضع تعقُّب السَّمين الحلبي عليه من كتابه "المحرَّر الوجيز"، ثمَّ أتبعتُه بنصِّ السَّمين الحلبي الَّذي تعقَّب فيه عليه، وإن كان لأبي حيَّان تعقُّبٌ على ابن عطيَّة أوردته قبل تعقُّب السَّمين الحلبي، ملخِّصةً التَّعقُّب، ذاكرةً آراء أخرى لمناقشة المسألة، يتوضح من خلالها الصَّواب، ثمَّ خلصتُ إلى نتائج هذا البحث.

ومن المهم ذكره أنِّي اكتفيتُ بنماذج من التَّعقُّبات ليناسب المقام المقال، وإن كان المقام العلمي لا يكتفي بذلك.

التَّعقُّب لغةً: هو مصدر من الفعل الخماسي «تعقَّب»، وأصله «عَقَبَ»، قال ابن فارس[1]:«العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما: يدلُّ على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الآخر: يدلُّ على ارتفاع وشدَّة وصعوبة».

ومعاني التَّعقُّب تدور حول المعاني الآتية:

١- آخر الشَّيء؛ قال الجوهريُّ[2]:«عاقبةُ كلّ شيء: آخره، وقولهم: ليس لفلان عاقبة؛ أي: وَلَدٍ».

٢- التَّناوب والتَّتابُع:

والعُقْبَةُ: النَّوبة؛ تقول: تمَّت عُقبتُك، وهما يتعاقبان كاللَّيل والنَّهار، وعاقَبتُ الرجل في الرِّحلة: إذا ركبتَ أنت مرَّةً، وركِبَ هو مرَّة[3]، من ذلك قوله تعالى:﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾[الرَّعد:١٣].

٣- التَّتبُع والنَّظر والتَّدبُّر:

جاء في اللِّسان: «تعقَّب الخبر: تتبَّعه. ويقال: تعقَّبتُ الأمرَ: إذا تدبَّرته. والتَّعقُّب: التَّدبُّر، والنَّظر ثانية»[4].

٤- النقض والرَّد:

قال الرَّازي[5]:«يُقال: عقَّب الحاكم على حُكمِ من قبله: إذا حَكَمَ بعد حُكمِه بغيره، ومنه قوله تعالى:﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ [الرَّعد:٤١]».

---

(١) مقاييس اللُّغة (عقب).

(٢) الصِّحاح (عقب).

(٣) الصِّحاح (عقب).

(٤) اللِّسان(عقب).

(٥) مختار الصِّحاح(عقب).

المستثنى منه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنۡهُمۡ﴾

قال تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٖ مِّنۡهُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱصۡفَحۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [المائدة:١٣]

قال ابن عطيَّة[١]: «وقرأ الأعمش: ((على خيانة منهم))، ثمَّ استثنى تبارك وتعالى منهم القليل، فيحتمل أن يكون الاستثناء في الأشخاص، ويحتمل أن يكون في الأفعال».

قال السَّمين الحلبي [٢] :«قوله: ﴿إلَّا قليلاً﴾: منصوب على الاستثناء، وفي المستثنى منه أربعة أقوال:.. والثَّاني: ذكره ابن عطيَّة أنَّه الفعل؛ أي: لا تزال تطَّلِعُ على فعل الخيانة إلَّا فعلاً قليلاً..».

وردَّ عليه السَّمين الحلبي بقوله[٣]: «وهذا واضحٌ إن أُرِيدَ بالخيانة أنَّها صفةٌ للفعلة المقدَّرة كما تقدَّم، ولكن يُبعِد ما قاله ابن عطيَّة قوله بعده: ((منهم)). وقد تقدَّم لنا نظير ذلك في قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [النِّساء:٦٦]».

المناقشة:

استبعد السَّمين الحلبي في الآية السَّابقة مجيء الاستثناء من قوله: ((على خيانة منهم)) بتقدير ابن عطيَّة ((فعل)) قبل الخيانة؛ أي: لا تزال تطَّلِعُ على فعل الخيانة إلَّا فعلاً قليلاً. وسبب ذلك ظاهر؛ إذ الضَّمير في ((منهم)) يعود على الخائنين، وهو جمع، ولو كان الوجه المذكور صحيحاً لعاد على الفعل مفرداً، فقال: ((منه))، وليس الأمر كذلك. ويضعف الوجه من جهة المعنى؛ إذ يكون ((لا تزال تطَّلِعُ على فعل الخيانة إلَّا فعلاً قليلاً منهم)).

ولعلَّ ما ذهب إليه السَّمين الحلبي هو الأقرب إلى الصَّواب، والأقوى من جهة سياق اللَّفظ وسياق المعنى، والله أعلم.

****

(١) المحرَّر الوجيز٢/١٧٠.

(٢) التَّحقيق ١٢.

(٣) التَّحقيق ١٢.

جواز أن يكون العامل في ﴿أربعين﴾ مضمراً يفسره ﴿يتيهون﴾

قال تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة:٢٦]

قال ابن عطيَّة[١]:«ويحتمل أن يكون العامل ﴿يَتِيهونَ﴾ مضمراً يدلُّ عليه ﴿يَتِيهونَ﴾ المتأخِّر».

قال أبو حيَّان[٢]:«ولا أدري ما الحامل له على قوله: إنَّ العامل مُضمَرٌ -كما ذكر-؟ بل الَّذي جوَّز النَّاس في ذلك أن يكون العامل فيه ﴿يَتِيهونَ﴾ نفسه، لا مُضمَر يُفسِّره قوله: ﴿يَتِيهونَ﴾».

قال السَّمين الحلبي[٣]:«وما أدري ما الَّذي حَمَلَ أبا محمَّد ابن عطيَّة على تجويزِه أن يكونَ العاملُ في ﴿أربعين﴾ مضمراً يفسِّره ﴿يَتِيهون﴾ المتأخِّر، ولا ما اضطره إلى ذلك من مانعٍ صناعي أو معنوي؟».

المناقشة:

يرى الشَّيخ أبو حيَّان وتلميذه السَّمين الحلبي أنَّ ما ذهب إليه ابن عطيَّة من جعل العامل في ﴿أربعين﴾ ضميراً مستتراً يفسِّره ﴿يَتِيهون﴾ المتأخِّر لا وجه له من ناحية الصِّناعة، ولا من ناحية المعنى؛ فكلامه مرجوحٌ ليس له وجهٌ؛ لأنَّ العامل ظاهر، وهو إمَّا الفعل ﴿يَتِيهون﴾، وإمَّا اسم المفعول ﴿محرَّمة﴾، فلماذا نعدل عن العامل الظَّاهر إلى تقدير عامل بعيد؟ ونحن نلجأ إلى تقدير عامل إذا لم يوجد عامل ظاهر. وتعقيب السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة سبقه إليه شيخه أبو حيَّان دونما إشارة إلى ذلك.

****

القول في معنى «أصبح»

قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِي ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾[المائدة: ٣١]

قال ابنُ عطيَّة[٤]:«قوله: «فأصبح»: عبارةٌ عن جميعِ أوقاتِه أُقِيمَ بعضُ الزَّمانِ مُقامَ كُلِّه، وخُصَّ الصَّباحُ بذلك؛ لأنَّه بَدءُ النَّهارِ، والانبِعاثِ إلى الأمور، ومَظَنَّةُ النَّشاط، ومنه قولُ الرَّبيع:

أصبَحتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ ولا

---

(١) المحرَّر الوجيز٢/١٧٧.

(٢) البحر المحيط٨/١٣٨.

(٣) التَّحقيق ٣٠.

(٤) المحرَّر الوجيز٢/١٨٠.

وقولُ سَعْدٍ بن أبي وَقَّاص: «ثمَّ أصبحَت بنو أسدٍ تُعَزِّرُني على الإسلام» إلى غير ذلك من استعمال العرب لما ذكرناه.

قال أبو حيَّان[1]: «وهذا التَّعليلُ الَّذي ذكرَه لكون «أصبحَ» عبارةً عن جميع أوقاته، وإنَّما خُصَّ الصَّباحُ لكونِه بَدءَ النَّهار= ليس بجيدٍ؛ لأنَّ العربَ استعملَت «أضحى وبات وأمسى» بمعنى «صار»، وليس شيءٌ منها بدءَ النَّهار».

قال السَّمين الحلبي[2]:«وكيف يَحسُنُ أنْ يَرُدَّ على أبي محمَّدٍ بمثل هذا، وهو لم يَقُلْ إنَّها لَمَّا أُقِيمَت مُقامَ أوقاته للعلَّةِ الَّتي ذكرَها، تكونُ بمعنى «صار»، حتَّى يُلزِمَ بأخواتِها ما نقضَه عليه؟».

المناقشة:

يرى ابن عطيَّة أنَّ الفعل «أصبح» في الآية السَّابقة دلَّت على جميع الأوقات كُلِّها؛ لأنَّ «أصبح» مبدء النَّهار. فالقاتل لم يخسر في الصَّباح فقط، بل في كلِّ الأوقات.

واعترض الشَّيخ على ابن عطيَّة، فقال: إنَّ كلمات أخرى كـ«أضحى وبات وأمسى» هي بمعنى «صار»، لكنَّها لا تدلُّ على الأوقات كلِّها، فكيف يقول ابن عطيَّة هذا الكلام؟ فجاء السَّمين الحلبي منتصراً لابن عطيَّة ومعترضاً على شيخه أبي حيَّان بأن قال: إنَّ ابن عطيَّة لم يقل هذا الكلام بأنَّ «أصبح» بمعنى «صار» حتَّى يُقال له: إنَّ هناك بعض الأفعال الَّتي تدلُّ على زمن محدَّد تكون بمعنى «صار» ، بل قال: إنَّ «أصبح» هنا تدلُّ على الأوقات كلِّها؛ لأنَّها تدلُّ على مبدء النَّهار، فلمَّا كانت كذلك صَلُحَ أن تدلَّ على الأوقات كلِّها؛ لأنَّ الشَّيء قد يُسمَّى ببعضه، فكيف يعترض عليه بأنَّ ثمَّة أفعالاً أخرى بمعنى «صار»، ولم تكن كذلك. ولعلَّ أبا حيَّان قد أساء فهمَ كلام ابن عطيَّة.

****

جعل ﴿قِصَاص﴾ خبراً عن المنصوبات أجمع:

قال تعالى:﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة:٤٥]

(١) البحر المحيط٦/٥١.

(٢) التَّحقيق ٤٤.

قال ابن عطيَّة[1]: «وقرأ نافعٌ وحمزةُ وعاصمٌ بنصبِ ذلك كلِّه، و﴿قِصَاص﴾ خبرُ «أنَّ»».

قال السَّمين الحلبي[2]:«وهذا، وإنْ كان يَصدُقُ أنَّ أخذَ النَّفْسِ بالنَّفْسِ، والعَينِ بالعَينِ قِصَاصٌ، إلَّا أنَّه صار هنا بقرينة المقابَلة مُختَصّاً بالجُروح. وهو محلُّ نظر».

المناقشة:

يرى السَّمين الحلبي أنَّ ما ذهب إليه ابن عطيَّة في جعل «قصاص» خبراً عن المنصوبات فيه نظر؛ وذلك أنَّ كلمة «الجروح» من وجهة نظر السَّمين تقتضي «والجروح بالجروح» بدليل ما قبلها «النَّفس بالنَّفس والعَين بالعَين...»؛ فإذن تكون «الجروح بالجروح». وهذا ليس مراد الله تعالى على التَّحقيق من وجهة نظر السَّمين؛ لأنَّ المعنى عند السَّمين أنَّ في الجروح يُعاقب الجاني بمثل جنايته أيّاً كانت الجناية، وإن كانت الجناية جُرحاً أو شجاجاً، والجرح مختصٌّ بما ذكر في الآية، والشِّجاج يكون في الوجه والرأس، وهو لم يُذكر في الآية، فكلام ابن عطيَّة مخصَّصٌ للآية، والآية تريد العموم: أنَّ كلَّ من جنى جناية على أخيه يُعاقب بمثل جنايته؛ تكفيراً لذنبه إلَّا أن يعفو المجني عليه.

****

العطف على المعنى:

قال تعالى:﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة:٤٥]

قال ابن عطيَّة[3]:«ويُحتمل أنْ تكونَ عاطفةً على المعنى؛ لأنَّ معنى قوله: ﴿وكتبنا عليهم فيها أنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ﴾: قلنا لهم أنَّ النَّفسَ بالنَّفس، ومثله لـمَّا كان المعنى في قوله تعالى:[4]﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ

(١) المُحرَّر الوجيز٢/١٩٦.

(٢) التَّحقيق ٨٨.

(٣) المحرَّر الوجيز٢/١٩٧.

(٤) وقد أُشكِلَ على ابن عطيَّة المقصود كما أُشكِلَ على غيره، وذهب إلى قوله تعالى:﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الصَّافات:٤٥] وتابعه السَّمين فيما نقل، وصحَّحته بما هو مناسب. وقرأ أُبيّ ﴿وَحُوراً وعِيناً﴾ كما في مختصر شواذ القرآن١٥١.

﴿مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝١٨﴾[الواقعة:١٧-١٨]يُمنَحونَ كأساً من معين، عطفَ «وحوراً عيناً» على ذلك»».

قال أبو حيَّان[١]:«وهذا من العطف على التَّوهُّم، إذ توَهَّمَ في قوله ﴿أنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ﴾: النَّفسُ بالنَّفسِ؛ وضعَّفَه بأنَّ العطفَ على التَّوهُّم لا يَنقاسُ».

قال السَّمين الحلبي[٢]:«فنظَّرَ هذه الآية بتلك؛ لاشتراكِهما في النَّظرِ إلى المعنى دونَ اللَّفظ، وهو حسنٌ».

المناقشة:

نرى هنا استحسان السَّمين الحلبي للوجه الَّذي قاله ابن عطيَّة، وهو جعل الواو في «والعينُ بالعينِ» معطوفةً على معنى قوله :﴿وكتبنا عليهم فيها أنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ﴾، بخلاف شيخه أبي حيَّان الَّذي اعترض عليه، وعدَّه شاذّاً لا ينقاس عليه.

****

إعراب ﴿مصدِّقاً﴾ الثَّانية حالاً من ﴿عيسى﴾:

قال الله تعالى:﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[المائدة:٤٦]

قال ابن عطيَّة[٣]: «قال مكِّيٌّ وغيره:﴿مصدِّقاً﴾ معطوف على الأوَّل. قال القاضي أبو محمَّدٍ: وفي هذا قلقٌ من جهة اتِّساق المعاني».

قال أبو حيَّان[٤]:«وهذا فيه بُعدٌ من جهة التَّركيب واتِّساق المعاني، وتكلُّفه أن يكون «وآتيناه الإنجيل» جملة حاليَّة معطوفةً على ﴿مصدِّقاً﴾».

قال السَّمين الحلبي[٥]:«قلتُ: إذا جعلنا ﴿وآتيناه﴾ حالاً منه، وعطَفنا عليها هذه الحال الأخرى، فلا

---

(١) انظر: البحر المحيط٨/ ٢٢٨.

(٢) التَّحقيق ٨٣.

(٣) المُحرَّر الوجيز٢/١١٩.

(٤) البحر المحيط٨/٢٤١-٢٤٢.

(٥) التَّحقيق ٩٥.

أدري وجهَ القلق من الحيثية المذكورة».

المناقشة:

أجاز مكيٌّ وغيره من النُّحاة أنْ يكون ﴿مصدِّقاً﴾ الثَّاني معطوفاً على ﴿مصدِّقاً﴾ الأوَّل. وعلى هذا يكون حالاً من ﴿عيسى﴾ كُرِّرَ توكيداً.

وقد استبعد ابن عطيَّة وأبو حيَّان هذا الوجه الإعرابي؛ أي: أن يكون ﴿مصدِّقاً﴾ الثَّاني حالاً من ﴿عيسى﴾. وتعقَّب السَّمين الحلبي كلام ابن عطيَّة وأبي حيَّان، ورأى أنَّه لا وجهَ لهذا القلق إذا جعلنا ﴿وآتيناه﴾ حالاً من ﴿مصدِّقاً﴾ الأوَّل، ثمَّ عطفنا عليها ﴿مصدِّقاً﴾ الثَّاني.

ولعلَّ القلَّق الَّذي أشار إليه ابن عطيَّة وأبو حيَّان سببه طول الفصل، وتكرار الحال بلا داع. ويبدو لي أنَّ رأي ابن عطيَّة صحيح؛ إذ لا وجهَ لجعل ﴿مصدِّقاً﴾ الثَّاني حالاً، بالعطف على جملة ﴿وآتيناه﴾، والدَّليل على ذلك طول الفصل وكثرة التأويل، وسبق الحال بـ ﴿مصدِّقاً﴾ الأوَّل، ولا معنى جديد يضيفه القول بأنَّ ﴿مصدِّقاً﴾ الثَّاني حالٌ من ﴿عيسى﴾.

****

اقتران جملة الحال الاسميَّة بالواو:

قال تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة:٤٦]

قال ابن عطيَّة[1]:«﴿ومُصَدِّقاً﴾: حال مؤكِّدة معطوفة على موضع الجملة الَّتي هي ﴿فيه هُدًى﴾؛ فإنَّها جملة في موضع الحال».

قال أبو حيَّان[2]:«...لكن قوله: معطوفة على الجملة الَّتي هي ﴿فيه هُدًى﴾، فإنَّها جملة في موضع الحال=قولٌ مرجوحٌ؛ لأنَّا قد بيَّنَّا أنَّ قوله:«فيه هدى ونور» من قبيل المفرد لا من قبيل الجملة؛ إذ قدَّرناه: كائناً فيه هدى ونور، ومتى دار الأمر أن يكون الحال مفرداً أو جملة كان تقدير المفرد أجود. وعلى تقدير أنَّه جملة يكون ذلك من القليل؛ لأنَّها جملة اسميَّة، ولم تأتِ بالواو، وإن كان يغني عنها الرَّابط الَّذي هو

(١) المُحرَّر الوجيز٢/١٩٩.

(٢) البحر المحيط٨/٢٤١.

الضمير، لكن الأحسن والأكثر أن تأتي بالواو، حتَّى إنَّ الفرَّاء زعم أنَّ عدمَ الواو شاذٌّ وإن كان ثمَّ ضمير، وتَبِعَه على ذلك الزَّمخشري».

قال السَّمين الحلبي[1]:«وقوله: ﴿فيه هُدًى﴾ يجوزُ أنْ يكونَ «فيه» وحدَه حالاً من ﴿الإنجيل﴾، و «هُدى» فاعل به؛ لأنه لـمَّا اعتمد على ذي الحال رفعَ الفاعل، ويجوز أنْ يكون «فيه» خبراً مقدَّماً، و «هدى» مبتدأ مؤخَّرٌ، والجملةُ حال. و ﴿مصدقاً﴾: حالٌ عطفاً على محلِّ ﴿فيه هدًى﴾ بالاعتبارين؛ أعني اعتبار أن يكون «فيه» وحدَه هو الحال، فعطفتَ هذه الحال عليه، وأن يكون ﴿فيه هُدًى﴾ جملةً اسميةً محلُّها النصب. و ﴿مصدقاً﴾ عَطفٌ على محلِّها، وإلى هذا ذهب ابن عطيَّة، إلَّا أنَّ هذا مرجوحٌ من وجهين؛ أحدهما: أنَّ أصلَ الحال أن تكونَ مفردةً والجارُّ أقربُ إلى المفرد من الجمل. الثَّاني: أنَّ الجملةَ الاسميَّة الواقعة حالاً الأكثرُ أنْ تأتيَ فيها بالواوِ وإنْ كان فيها ضميرٌ، حتَّى زعم الفرَّاء – وتَبِعَه الزَّمخشري – أنَّ ذلك لا يجوز إلَّا شاذّاً».

المناقشة:

يرى ابن عطيَّة أنَّ جملة ﴿فيه هدى﴾ جملة حالية لعطف ﴿مصدِّقاً﴾ عليها، في حين يرى السَّمين الحلبي أنَّ «فيه» وحده هو الحال، و«هدًى» فاعل؛ لاعتماده على ذي الحال.

وقد عدَّ السَّمين الحلبي ومن قبله أبو حيَّان إعراب ابن عطيَّة لجملة ﴿فيه هدًى﴾ بأنَّها حال قولاً مرجوحاً؛ للوجهين المذكورين آنفاً.

فالوجه الأوَّل الَّذي رجَّح فيه أبو حيَّان والسَّمين كون «فيه» وحده هو الحال لا حُجَّة لهما فيه. فما ذكراه من أنَّ الأصل في الحال أن يكون مفرداً يردُّه أنَّ المعنى هو المرجع الَّذي يحتكم إليه في تحديد الحال أهي «فيه» وحده أم جملة «فيه هدى»؟ ولا علاقة لهذا بكون الحال مفردة أو جملة أو شبه جملة[2].

وممَّن ذهب مذهب أبي حيَّان والسَّمين الحلبي من المعربين في كون «فيه» حالاً، و«هدى» فاعلاً ارتفع لاعتماده على ذي الحال الفرَّاء والنَّحَّاس والباقولي وابن الأنباري والقرطبي[3]. وممَّن ذهب مذهب ابن

(١) التَّحقيق ٩٥.

(٢) ردود السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة ٢١٠.

(٣) معاني القرآن للفرَّاء ٢٨٧/١، وللزَّجَّاج ١٨٤/٢ ، وإعراب النَّحَّاس ٢٣/٢، والجواهر ٥٢٦/٢، والبيان ٢٩٣/١، وتفسير القرطبي ٣٤/٨.

عطيَّة من المعربين في كون «فيه هدًى» جملة حالية الزَّمخشري وابن عاشور والبيضاوي وأبو السُّعود والألوسي والرَّازي[1].

وأمَّا الوجه الآخر الَّذي رجَّح فيه أبو حيَّان وتلميذه السَّمين الحلبي كون الجملةَ الاسميَّة الواقعة حالاً الأكثرُ أنْ تأتيَ فيها بالواوِ وإنْ كان فيها ضميرٌ؛ وأنَّ ذلك لا يجوز إلَّا شذوذاً حسب زعم الفرَّاء والزَّمخشري.

وعند الرجوع إلى ما ورد عن الفرَّاء والزَّمخشري في كتابهما من أنَّ مجيء الجملة الاسمية حالاً من غير أن تقترن بالواو يعدُّ شاذّاً ، نجد أنَّ الفرَّاء في معانيه قال عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾[آل عمران:١٤٦][2]:«تُقرأ «قُتِل» و«قاتل». فمن أراد «قُتِلَ» جعل قوله: «فما وهنوا لما أصابهم» للباقين، ومن قال: «قاتلَ» جعل الوَهن للمقاتلين.

وقد قال بعض المفسِّرين:«وكأيِّن من نبي قُتِل» يريد: «ومعه رِبِّيُّون»، والفعل واقعٌ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، يقول: فلم يرجعوا عن دينهم ولم يهنوا بعد قتله، وهو حسن».

وبسطُ كلام الفرَّاء أنَّ قوله: «معه رِبِّيُّون» على قراءة من قرأ «قُتِلَ» يجوز فيه حالتان: حالة وصل بما قبله، وحالة قطع عمَّا قبله.

فعند وصل قوله: «معه رِبِّيُّون» بما قبله، يكون «رِبِّيُّون» نائب فاعل مرفوعاً بالفعل «قُتِلَ». أمَّا في حالة قطع قوله: «معه رِبِّيُّون» عمَّا قبله فإنَّها تكون جملة اسمية في محلِّ نصب حال، ورابطها الضمير فقط. ووصف الفرَّاء هذا الوجه بأنَّه وجهٌ حسنٌ[3].

أمَّا الزَّمخشري فقد ورد رأيه في المفصَّل؛ إذ نصَّ على مجيء الجملة الاسمية حالاً مقترنة بالواو إلَّا ما شذَّ؛ كقولهم: كلَّمتُه فوهُ إلى فيَّ، وما عسى أن يعثُر عليه في النَّدرة. وأمَّا لقيته عليه جُبَّة وشي، فمعناه: مستقرَّة عليه جُبَّة وشي[4].

---

(١) الكشَّاف٦/٢٩٣، وتفسير الرَّازي١٢/١١،وتفسير البيضاوي٢/٧٧، وتفسير أبي السُّعود٣/٤٣، وروح المعاني٦/١٥٠، والتحرير والتنوير٦/٢١٩.

(٢) معاني القرآن له١/٢٣٧.

(٣) ردود السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة٢١٢.

(٤) المفصَّل٩٢.

وفي كتابه الكشَّاف نجده يعرب بعض الآيات الَّتي وقعت جملة اسميَّة من غير أن تقترن بالواو حالاً؛ ولم يُصرِّح أبو حيَّان والسَّمين الحلبي بذلك ، بخلاف ابن عقيل حيث قال[1]: «وقول الفرَّاء: إنَّ الاكتفاء بالضمير في الاسميَّة شاذّ، قولٌ ضعيفٌ؛ لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره، والزَّمخشريُّ وافقه، ولكنَّه في الكشَّاف رجع إلى قول الجمهور».

ومن هذه الآيات الَّتي جاءت جملة اسميَّة من دون أن تقترن بالواو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [الأعراف:٢٤]

قال الزَّمخشريُّ[2]:«وقوله:﴿بعضكم لبعض عدوٍ﴾ في موضع الحال؛ أي: متعادين».

ومثله قوله تعالى: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ [الرَّعد:٤١] قال الزَّمخشريُّ[3]:«فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿لا معقِّب لحكمه﴾؟ قلتُ: هو جملة محلُّها النَّصب على الحال؛ كأنَّه قيل: والله يحكمُ نافذاً حكمه كما تقول: جاءني زيدٌ لا عمامةَ على رأسه ولا قلنْسُوة، يريد: حاسراً».

ومجيء الجملة الاسميَّة حالاً مكتفية بالضمير شائع مشهور، ولا يُعدُّ شاذّاً كما ذكر الفرَّاء والزَّمخشري والدَّليل على ذلك ما قاله سيبويه[4]: «وبعض العرب يقول: كلَّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ؛ كأنَّه يقول: كلَّمته وفُوهُ إلى فِيَّ؛ أي: كلَّمته وهذه حاله».

ونظيره ما قاله المبرِّد[5]: «فلو قلت: كلمتُه "فوهُ إلى فِيَّ" لجاز؛ لأنَّك تريد: كلمتُه وفوهُ إلى فِيَّ».

ويظهر لي من خلال النَّصين السَّابقين جواز مجيء الجملة الاسميَّة حالاً من غير أن تقترن بالواو، وبذلك يظهر صحة توجيه ابن عطيَّة.

ويبدو لي أنَّ القول الرَّاجح في هذه المسألة هو رأي أبي حيَّان والسَّمين الحلبي؛ لسلاسته وسهولته، وخلوه من الاعتراض واللُّجوء إلى التَّقدير بلا مُسوِّغ؛ لأنَّ عدم التَّقدير أولى من التَّقدير.

****

(١) شرح ابن عقيل٢/٤٦.

(٢) الكشَّاف٨/٣٦٠.

(٣) الكشَّاف١٣/٥٤٣.

(٤) الكتاب١/٣٩١.

(٥) المقتضب٢/١١٣.

«منهاج» بناء مبالغة من الفعل «نهج»

قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[المائدة:٤٨]

قال ابن عطيَّة[١]: «و«المنهاج» بناء مبالغة في ذلك».

قال السَّمين الحلبي[٢]:«وقال ابن عطيَّة: «منهاج» مثال مبالغة من «نهج». يعني نحو قولهم: «إنَّه لمنحارٌ بوائكها»، وهو حسنٌ».

المناقشة:

استحسن السَّمين الحلبي هنا ما قاله ابن عطيَّة من أنَّ «منهاج» بناء مبالغة من الفعل الثَّلاثي «نهج»، واستدلَّ على ذلك بقول العرب: «إنَّه لمنحار بوائكها»، فـ«مِنحار» مبالغة اسم الفاعل على وزن «مِفعال» من الفعل «نحر».

****

تقدير كلام محذوف قبل قوله:﴿فإن تولوا﴾ يدلُّ عليه الظَّاهر

قال تعالى:﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة:٤٩]

قال ابن عطيَّة[٣]: «قبله محذوفٌ من الكلام يدلُّ عليه الظَّاهر، تقديره: لا تَتبع، واحذَر؛ فإن حَكَّموك مع ذلك واستقاموا لك فنِعمَّا ذلك، وإن تَوَلَّوا فاعلم. ويحسن أن يُقدَّر هذا المحذوف المعادل بعد قوله: ﴿لفاسقون﴾ ».

قال أبو حيَّان[٤]:«ولا يحتاج إلى تقدير هذا».

---

(١) المحرَّر الوجيز٢/٢٠١.

(٢) التَّحقيق ١٠٦.

(٣) المحرَّر الوجيز٢/٢٠٢.

(٤) البحر المحيط٨/ ٢٥٣.

قال السَّمين الحلبي[1]: «والَّذي ينبغي ألَّا يُقال في هذا النَّوع ثمَّ حذفٌ؛ لأنَّ ذلك من باب فحوى الخطاب، والأمرُ فيه واضحٌ».

المناقشة:

يرى ابن عطيَّة أنَّ ثمَّة كلاماً محذوفاً قبل قوله:﴿فإن تولَّوا﴾، تقديره: لا تَتبع، واحذَر؛ فإن حَكَّموك مع ذلك واستقاموا لك فنِعمَّا ذلك، وإن تَوَلَّوا فاعلم. وأجاز أن يكون هذا التَّقدير بعد قوله: ﴿لفاسقون﴾.

فعقَّب السَّمين الحلبي على كلام ابن عطيَّة رافضاً أن يكون ثمَّة حذف؛ لأنَّ الكلام واضح، بقوله: «والَّذي ينبغي ألَّا يُقال في هذا النَّوع ثمَّ حذفٌ..».

يريد السَّمين الحلبي أنَّ تقدير المحذوف هنا لا مُسوِّغ له فهو مِمَّا يُفهم بداهة، فقوله: ﴿فإن تولَّوا فاعلم أنَّما يريد الله أن يُصيبهم ببعض ذنوبهم﴾ يُغني عمَّا قدَّره ابن عطيَّة من أنَّهم «إن لم يتولَّوا فنعما ذلك». فهو يرى أنَّ هذا التَّقدير لغوٌ لا مُسوِّغ له؛ لأنَّ فحوى الجملة يغني عن هذا التَّقدير. ورفضُ السَّمين الحلبي لتقدير ابن عطيَّة سبقه إليه شيخه أبو حيَّان، حيثُ علَّق على تقدير ابن عطيَّة بقوله: «ولا يحتاج إلى تقدير هذا».

****

حذف الضَّمير من الخبر:

قال تعالى:﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [المائدة:٥٠]

قال ابن عطيَّة[2] – معقِّباً على بيت أبي النَّجم:

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذنبا كلُّه لم أصنعِ

برفع «كلّ»– :«وهكذا الرِّواية، وبها يتمُّ المعنى الصَّحيح؛ لأنَّه أراد التبرؤ من جميع الذُّنب، ولو نصب «كلّ» لكان ظاهر قوله: إنَّه صنع بعضه، وهذا هو حذف الضمير من الخبر، وهو قبيح، التَّقدير: يبغونه ولم أصنعه...وحذفه من الخبر قبيح كما جاء في بيت أبي النجم، ويتجه بيته بوجهين:

أحدهما: أنَّه ليس في صدر قوله ألف استفهام تطلب الفعل كما هي في قوله تعالى: ﴿أفحُكْمَ﴾.

---

(١) التَّحقيق ١١٠.

(٢) المحرَّر الوجيز٢/٢٠٢-٢٠٣.

والثَّاني: أنَّ في البيت عوضاً من الهاء المحذوفة، وذلك حرف الإطلاق، أعني الياء في «اصنعي»، فتضعف قراءة من قرأ «أفحُكْمُ» بالرفع؛ لأنَّ الفعل بعده لا ضمير فيه ولا عوض من الضمير، وألف الاستفهام الَّتي تطلب الفعل ويختار معها النصب، وإن لفظ بالضمير حاضرة».

قال السَّمين الحلبي[1]: «وهذا الَّذي ذكره ابن عطيَّة في الوجه الثاني كلامٌ لا يعبأ به، وأمَّا الأوَّل فهو قريبٌ من الصَّواب، لكنه لم ينهضْ في المنعِ ولا في التقبيح، وإنَّما ينهضُ دليلاً عن الأحسنيَّة أو على أنَّ غيرَه أولى منه».

المناقشة:

نصَّ ابن عطيَّة في تعليقه على بيت أبي النَّجم أنَّ الرِّواية الصَّحيحة للبيت تكون برفع «كلّه»؛ لأنَّه من خلالها يتمُّ المعنى، فـ «كلُّه» بالرَّفع تفيد معنى العموم، فيصير المعنى: أراد التَّبرؤ من جميع الذُّنوب، في حين لو كانت «كلّه» على رواية النَّصب لم تفد العموم، فيصير ظاهر البيت: أنَّه صنع بعضَ الذُّنوب، فيكون هذا من باب حذف الضَّمير من الخبر؛ أي: لم أصنعه؛ وهذا قبيح عند ابن عطيَّة وغيره من النُّحاة.

وهذا الكلام ينطبق أيضاً على قوله تعالى:﴿أفحكم الجاهليَّة يبغون﴾ [المائدة:٥٠]؛ إذ لو كانت الآية على قراءة نصب «أفحكم» لكان من باب حذف الضَّمير؛ أي: يبغونه؛ وهذا أيضاً قبيح.

وإذا كان البيت على تقدير حذف الضمير من الخبر خرَّجه ابن عطيَّة على وجهين:

الأوَّل: أنَّ ليس في صدر قوله ألف استفهام تطلب الفعل كما في قوله: ﴿أفحكم﴾. والثَّاني: أنَّ في البيت عوضاً عن الضَّمير المحذوف، وهو الياء في «اصنعي»، فتضعف قراءة «أفحُكْمُ» بالرفع؛ لأنَّه ليس بعد الفعل ضمير، ولا عوض عن الضمير المحذوف كما في قوله: «اصنعي».

فردَّ السَّمين الحلبي كلام ابن عطيَّة في الوجه الثَّاني بأنَّه كلام لا يُكترث له ولا يُهتم به، مُرجِّحاً الوجه الأوَّل بأنَّه أقرب إلى الصَّواب.

ويبدو لي أنَّ السَّمين الحلبي ردَّ كلام ابن عطيَّة في الوجه الثَّاني من قوله أنَّ حرف الإطلاق- وهو الياء- في كلمة «اصنعي» عوض عن الهاء المحذوفة، وهذا الكلام غير صحيح من وجهة نظري؛ لأنَّ الياء هي إشباع لحركة الكسر في العين المجزومة. ولو وضعنا الهاء في «اصنعه» لانكسر الوزن، ولم يستقم، ولو

(١) التَّحقيق ١١٣.

أبقينا على السكون في جزم «اصنع» لانكسر الوزن أيضاً، فأشبع أبو النَّجم الكسرة حتَّى يستقيم له الوزن والله أعلم.

ثمَّ إنَّه في العربيَّة يمكن أن نأتي بالأصل وهو المعوّض عنه، فنستطيع أن نقول: «اللَّهمَّ» وتكون الميم فيها عوضاً عن «يا» النِّداء، ويمكننا أن نأتي بـ«يا»، فنقول: يا الله.

ولمَّا استحال أن نأتي بالأصل، وهو الهاء المحذوفة في البيت الشَّاهد؛ لانكسار الوزن، دلَّ ذلك على بطلان ما ذهب إليه ابن عطيَّة من أنَّ الياء حرف إطلاق عوض عن الهاء المحذوفة.

****

حذف «أنْ» المصدرية، ورفع المضارع بعدها

قال تعالى: ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [المائدة:٥٢]

قال ابن عطيَّة[(١)]: «قرأ إبراهيم النَّخعي ويحيى بن وثَّاب: «فيرى» بالياء من تحت، والفاعل على هذه القراءة محذوف، ولك أن تقدِّر: فيرى الله أو فيرى الرأي، و«الَّذين»: مفعول، ويحتمل أن يكون «الَّذين» فاعلاً، والمعنى: أن يُسارِعوا، فحُذِفَت «أن» إيجازاً».

قال أبو حيَّان[(٢)]: «وهذا ضعيف؛ لأنَّ حذف «أن» من نحو هذا لا ينقاس».

قال السَّمين الحلبي[(٣)]: «إلَّا أنَّ هذا غير مقيس؛ إذ لا تُحذف «أن» عند البصريِّين إلَّا في مواضعَ محفوظةٍ».

المناقشة

يرى ابن عطيَّة أنَّ قراءة «فيرى الَّذين في قلوبهم مرضٌ يسارعون» فيها وجهان:

الأوَّل: أنْ يكون فاعل «يرى» محذوفاً، تقديره: فيرى الله أو فيرى الرأي، و«الَّذين» مفعول.

والثَّاني- وهو محلُّ الخلاف- : أن يكون «الَّذين» فاعل، فيصير المعنى: فيرى الَّذين في قلوبهم مرض أن يُسارعوا، على تقدير حذف «أن»، ونصب الفعل المضارع بعده.

---

(١) المحرَّر الوجيز٢/٢٠٤.

(٢) البحر المحيط٨/٢٦٢ .

(٣) التَّحقيق ١١٨.

وردَّه السَّمين الحلبي معلِّلاً بأنَّ حذف «أن» شاذّ لا يُقاس عليه، فـ«أن» النَّاصبة لا تُحذف عند البصريِّين إلَّا في مواضعَ معينة.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ ردَّ السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة مأخوذ من كلام شيخه أبي حيَّان؛ وإنْ لم يُصرِّح بذلك.

وتعدُّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريِّين والكوفيِّين، حيثُ ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ «أنْ» المصدرية الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النَّصب مع الحذف من غير بدل. وذهب البصريُّون إلى أنَّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل(١).

فـ«أن» المصدريَّة عند البصريِّين تعمل مع الحذف إذا دلَّ عليها دليل؛ فتحذف وجوباً بعد خمسة أحرف، وهي: لام الجُحود، وهي اللَّام المسبوقة بكونٍ منفي، وبعد «أو» إذا صَلُحَ في موضعها «حتَّى» المرادفة لـ«إلى»، أو صَلُحَ في موضعها «إلَّا» الاستثنائيَّة، وبعد «حتَّى» الجارَّة، و«فاء» السَّببيَّة، و«واو» المعيَّة إذا سُبقا بنفي أو طلب محضين. وتُحذَف «أنْ» المصدريَّة جوازاً بعد خمسة أحرف، وهي: اللَّام الجارَّة إذا لم يسبقها كونٌ ناقصٌ ماضٍ، ولم يقترن الفعل بـ «لا»، وبعد أو، والواو، والفاء، وثمَّ، إذا كان العطف بها على اسم صريح(٢).

وقد استدلَّ الكوفيُّون لمذهبهم بالسَّماع؛ كقراءة عبد الله بن مسعود: «وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تعبدوا إلَّا الله»(٣) [البقرة:٨٣]، فنصب «لا تعبُدُوا» بـ «أنْ» مقدَّرة؛ أي: أنْ لا تعبدوا إلَّا الله، فحذف «أن» وأعملها مع الحذف.

وبالشِّعر؛ كقول طرفة بن العبد(٤):

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللَّذات هل أنتَ مخلِدي

فنصب «أحضر» بـ «أنْ» مقدَّرة؛ أي: وأن أحضرَ.

---

(١) انظر: الإنصاف٤٤٨.

(٢) انظر: شرح التَّصريح ٣٧١/٢ وما بعدها.

(٣) انظر: مختصر شواذ القرآن١٥، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة١٢٤/٢.

(٤) البيت في ديوانه برواية الأعلم الشَّنتمري٤٥، والكتاب٩٩/٣، والأصول١٧٦/٢.

ومثله قولهم[1]: تسمعَ بالمعَيدي خيرٌ من أنْ تراه.

أي: قبل أنْ تسمعَ.

أمَّا البصريُّون فاستدلُّوا على مذهبهم بالقياس؛ إذ رأوا أنَّ الدَّليل على أنَّها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنَّها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أنْ لا تعمل مع الحذف من غير بدل؛ ولهذا بَطُلَ عملها في قوله تعالى:﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ [الزُّمر:٦٤]، وإن كان التَّقدير فيه: أنْ أَعبُدَ، وكذلك في قوله: ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضرُ، بالرفع، والتَّقدير فيه: أنْ أحضرَ، فلمَّا حذفَ «أنْ» رفعَ.

فكما أنَّ «أنَّ» المشددة الَّتي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، فـ «أنْ» الخفيفة أولى أنْ لا تعمل إذا حُذِفَت؛ لأنَّها أضعف منها، وإنَّما عَمِلَت «أنْ» الخفيفة حملاً على «أنَّ»، فإذا لم تعمل هذه لم تعمل تلك[2].

قال سيبويه[3]:«ولو قلتَ: «مُرْهُ يحفرُها» على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء، هو قليل في الكلام على «مره أنْ يحفرها»، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته في «عسينا نفعل»، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلَّمون به، فإذا تكلَّموا به، فالفعل كأنَّه في موضع اسم منصوب».

فسيبويه أجاز في «مره يحفرها» أن يكون الرفع على قوله:«مره أن يحفرها»، فلمَّا حُذِفَت «أن» ارتفع الفعل بعدها.

وقال السِّيرافي معقِّباً على بيت طرفة السَّابق[4]:«والشَّاهد فيه: حذف «أن» من قوله:«أحضر الوَغى»، فإنْ قال قائل: وما الَّذي أحوج إلى تقدير «أن»، قيل له: معنى الكلام "أحوج إلى هذا"؛ لأنَّ الزَّاجر لطرفة زجره عن شيء من أفعاله، فـ «عن» مقدَّرة، و«أن» حُذِفَت من الكلام، و«عن» من حروف الجرِّ، ولا تدخل على الأفعال، وإنَّما تدخل على الأسماء. و«أن» والفعل في تأويل اسم هو مصدر، فأصل

(١) انظر هذا المثل في: مجمع الأمثال١/١٢١، والمستقصى١/٣٧٠ .

(٢) الإنصاف٤٤٩-٤٥٠.

(٣) الكتاب٣/٩٩.

(٤) شرح أبيات سيبويه٢/٦١

الكلام: ألا أيُّهذا الزَّاجري عن أن أحضر الوَغى، يريد: عن حضور الوَغى، وحذفَ «عن» فصار «أن أحضر الوغى»، ثمَّ حذف «أن» ورفع الفعل».

وقد ردَّ البصريُّون مذهب الكوفيِّين، فخرجوا قراءة من قرأ: «لا تعبدوا إلَّا الله» [البقرة:٨٣] على أنَّها قراءة شاذَّة، وليس لهم فيها حُجَّة؛ لأنَّ «تعبدوا» مجزوم بـ «لا»؛ لأنَّ المراد بها النَّهي.

وأمَّا قول طرفة: ألَّا أيُّهذا الزَّاجري أحضرُ الوغى

فالرِّواية عندهم على الرَّفع، ورأوا أنَّها الرِّواية الصَّحيحة، وأنَّ من رواه بالنَّصب، فلعلَّه رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال «أن» الحذف، فلا يكون فيه حُجَّة، ولئن صحَّت الرِّواية بالنَّصب فهو محمول على أنَّه توهُّم، أنَّه أتى بـ «أن» فنصب عن طريق الغلط.

وقد اختلف النُّحاة في «أن» في غير المواضع العشرة المتقدِّمة، أهو قياسي أم سماعي؟

ذهب البصريُّون إلى أنَّ القول بحذف «أن» المصدريَّة مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة السَّابقة الذِّكر شاذّ.

وذهب الكوفيُّون إلى جواز حذفها، وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد في بيت طرفة بن العبد، وقراءة «اعبُدَ»(١) [الزُّمر:٦٤] وغيرهما(٢). وممَّن وافق الكوفيِّين في مذهبهم ابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، وغيرهم(٣).

وأجاز الأخفش حذف «أن» المصدريَّة بشرط أن يرتفع الفعل المضارع بعدها، فتقدَّر «أن»؛ لسبك الفعل بالمصدر، وقد احتجَّ لذلك بالمثل القائل: «تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه»، وأمَّا حذفها وبقاء عملها فغير جائز عنده أيضاً(٤).

ويبدو لي أنَّ ابن عطيَّة قد أخذ بمذهب الكوفيِّين في قياس حذف «أنْ» المصدريَّة، ونصب الفعل المضارع بعدها من غير بدل، في حين يبدو أنَّ السَّمين الحلبي في ردِّه على ابن عطيَّة يذهب مذهب

(١) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن ١٣٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك٣/١٥٠

(٣) شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٢، وشرح التَّسهيل٤/٥٠، ومغني اللَّبيب٨٤٠، وشرح ابن عقيل٤/٢٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك٣/١٥٠

البصريِّين في أنَّ حذف «أن» المصدريَّة، وإعمال الفعل المضارع بعدها شاذّ لا يُقاس عليه. ومن المعلوم أنَّ الشَّاذ يحفظ، ولا يُقاس عليه.

ولعلَّ ما ذهب إليه الكوفيُّون، ومن تبعهم كالأخفش وابن عطيَّة هو القول الرَّاجح؛ لاستدلاهم على ما ذهبوا إليه بما ورد من السَّماع، ولإجماع معظم النُّحاة عليه، وكثرته في الكلام. وهذا ما نصَّ عليه كلٌّ من الفارسي وابن جنِّي.

قال أبو علي الفارسي[1]: «وحذفُ «أن» وإرادتها قد كَثُرَ، وما كَثُرَ كثرته لم ينبغ إحالته». وقال ابن جنِّي[2]: «على أنَّ حذف «أن» قد كَثُرَ في الكلام حتَّى صار كَلا حذف».

****

وجوه قراءات «وعبد الطَّاغوت» هل هي تجويز أم قراءة

قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [المائدة:٦٠]

قال ابن عطيَّة[3]: «وقد قال بعض الرُّواة في هذه الآية؛ إنَّها تجويز لا قراءة».

قال السَّمين الحلبي[4]:«يعني لـمَّا كثُرَت الرِّوايات في هذه الآية ، ظنَّ بعضهم أنَّه قيل على سبيل الجواز، لا أنَّها منقولة عن أحد. وهذا ينبغي ألَّا يُقال ولا يُعتقد؛ فإنَّ أهلها رَوَوها قراءةً تلَوها على من أخذوا عنه، وهذا بخلاف «وعابد الشَّيطان» فإنَّه مخالِفٌ للسَّواد الكريم».

المناقشة:

هذا النَّص يناقش قراءات متعددة لعبارة في القرآن، وهي «وعبد الطَّاغوت». وهو نصٌّ موجز جدّاً تضمَّن بعض الأصول الَّتي يعتمدها العلماء في تقرير القراءات، واستبعاد ما ليس منها.

فابن عطيَّة يتكلَّم على الأوجه المعتمدة على أنَّ بعضهم جعلها من باب التَّجويز.

---

(١)كتاب الشِّعر٥٢٢.

(٢) سر الصِّناعة٢٨٨/١.

(٣) المحرَّر الوجيز٢١٢/٢ .

(٤) التَّحقيق ١٦٧.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ هناك فرق بين القراءة والتَّفسير، فالسَّمين الحلبي يرى أنَّ الوجوه الَّتي أوردها هي قراءات، أمَّا «عابد الشَّيطان» فهي تفسير للطَّاغوت، وليست قراءة. والقراءة تؤخذ سماعاً، ولا مجال للتَّفسير والجوازات اللُّغويَّة في تقريرها وإثباتها.

ونحا الزَّجَّاج منحى ابن عطيَّة؛ إذ جعل هذه الرِّوايات من باب التَّجويز، لا من باب القراءات، إلَّا ثلاث روايات قرأ بها القرَّاء، يقول[1]:«ولا تقرأ بهذه الأوجه وإنْ كانت جائزة؛ لأنَّ القراءة لا تُبدَع على وجه يجوز؛ وإنّما سبيل القراءة إتباع من تقدَّم»، ثمَّ قال: «ولا يجوز القراءة بشيء من هذه الأوجه إلَّا بالثَّلاثة الَّتي رُوِيَت، وقرأ بها القراءَ، وهي: «عَبَدَ الطَّاغوتَ»،وهي أجودها، ثمَّ «وعَبُدَ الطَّاغوتِ» ثمَّ «وعُبُدَ الطَّاغوتِ». اهـ.

****

إسكان المفتوح:

قال تعالى:﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [المائدة:٦٠]

قال ابن عطيَّة عند توجيه قراءة «وعَبْدَ الطَّاغوتَ»[2]:«ورُوِيَ عن الحسن من غير طريق عباد أنَّه قرأ بفتح العين والدَّال، وسكون الباء، ونصب التاء من «الطَّاغوت»، وهذه تتجه على وجهين؛ أحدهما:...

والوجه الآخر: أنَّه يريد «عَبَدَ» الَّذي هو فعل ماض، وسكَّن الباء على نحو ما هي عين الفعل مسكَّنة في قول الشَّاعر:

وما كلُّ مَغبونٍ ولو سلْفَ صَفْقُهُ

فإنَّ اللَّام من «سلف» مسكَّنة؛ ونحو هذا قول أبي السَّمَّال:«ولُعْنوا بما قالوا» [المائدة:٦٤] بسكون العين».

(١) معاني القرآن له٢/١٨٨.

(٢) المحرَّر الوجيز٢/٢١٢.

قال السَّمين الحلبي[1]:«ليس ذلك مثلَ «لُعْنوا»؛ لأنَّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح؛ ومثلُ «سَلْفَ» قول الآخر:

إنَّما شِعريَ مِلْحٌ قد خُلِطْ بجُلجُلان

من حيث إنَّه خفَّف الفتحة».

المناقشة:

خرَّج ابن عطيَّة قراءة «عَبْدَ الطَّاغوت» على وجهين، وما يعنينا هو الوجه الثَّاني الَّذي يدور حوله الخلاف؛ وهو أنَّه يريد «عَبْدَ» بإسكان الباء، واحتجَّ لذلك بقول الشَّاعر السَّابق؛ إذ أسكن اللَّام في «سلْف»، وأصلها «سلَف» بفتح اللَّام، ونظَّره أيضاً بقراءة أبي السَّمَّال؛ إذ أسكن العين في «لُعْنوا»، والأصل «لُعِنوا» بكسر العين. فاعترض عليه السَّمين الحلبي بقوله: وليس ذلك مثل «لُعْنوا»؛ لأنَّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح.

وقد نصَّ النُّحاة على أنَّ التخفيف بالإسكان يشمل الحرف المضموم والمكسور، أمَّا المفتوح فتخفيفه شاذٌّ عندهم، قال سيبويه[2]: «وأمَّا ما توالت فيه الفتحتان؛ فإنَّهم لا يسكنون منه؛ لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم من الضَّمِّ والكسر، كما أنَّ الألف أخفُّ من الواو والياء؛ وذلك نحو: جَمَلٍ وحَمَلٍ ونحو ذلك».

وقال ابن جنِّي[3]:«ألا ترى أنَّ من قال: فَخْذَ، ورَجْل، وهو يريد: فَخِذا، ورَجِلا. لم يقل في جَمَل: جَمْل؛ لخفَّة الفتحة». ثمَّ عقَّب على الَّذي ورد من إسكان المفتوح بقوله[4]: «وهذا عندهم من الشَّاذّ».

وأجاز ابن جنِّي أن يكون فيها وجهٌ آخر، قال: «وهو أن يكون مخفَّفاً من فعل مكسور العين، ولكنَّه فعل غير مستعمل، إلَّا أنَّه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به».

(١) التَّحقيق ١٥٨.

(٢) الكتاب٤/١١٥.

(٣) المنصف١/٢١.

(٤) المنصف١/٢١.

أقول: ما ورد عن العلماء من أنَّ تخفيف المفتوح يعدُّ شاذّاً غير صحيح، فقد ورد في لسان العرب[1]، وجاء في قراءات قرآنية كهذه القراءة؛ نحو: قراءة الأعمش: «قَتْر» بإسكان التاء[2] في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ﴾[يونس:٢٦]، ومثله قراءة الحسن والمطوعي: «بقَدْرِها» بإسكان الدَّال[3] في قوله تعالى:﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧].

وحسبُنا القراءة دليلاً على جواز إسكان المفتوح. و بناء على هذا الكلام يكون قول ابن عطيَّة هو الأقرب إلى الصَّواب.

****

تنازع ثلاثة عوامل على معمول واحد:

قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[المائدة:٦٧]

قال ابن عطيَّة[4]:« «وإنْ لم تفعلْ» معناه: وإن لم تستوفِ؛ ونحوُ هذا قولُ الشَّاعر:

سُئِلتَ، فلم تبخَلْ، ولم تُعْطِ نائلاً فسِيَّان لا حمدٌ عليك ولا ذَمُّ

أي: ولم تُعْطِ ما يُعَدُّ نائلاً، وإلَّا فيتكاذَبِ البيتُ».

قال السَّمين الحلبي[5]:«يعني بالتَّكاذب أنَّه قد قالَ: «فلم تَبخَلْ»، فيتضمَّن أنَّه أعطى شيئاً، فقوله بعدَ ذلك: «ولم تُعْطِ نائلاً»؛ لو لم يُقدِّر نائلاً يُعْتَدُّ به، تكاذَبَ.

وفيه نظرٌ؛ فإنَّ قوله: «لم تَبخَلْ ولم تُعْطِ»: لم يتواردا على محلٍّ واحدٍ؛ حتَّى يتكاذَبا، فلا يَلزمُ من عدم التَّقدير الَّذي قدَّرَه ابنُ عَطِيَّةَ كَذِبُ البيت؛ وبهذا الَّذي ذكرتُه يتبيَّنُ فسادُ قولِ مَنْ زعمَ أنَّ هذا البيتَ مِمَّا تنازعَ فيه ثلاثةُ عواملَ: سُئِلَت، وتَبخَلْ، وتُعْطِ؛ وذلك لأنَّ قوله: «ولم تَبْخَلْ» على قولِ هذا القائلِ مُتسلِّطٌ على «طَائِل»؛ فكأنَّه قِيلَ: فلم تَبخَلْ بطائلٍ، وإذا لم يَبخَلْ به، فقد بَذلَه وأعطاهُ، فيناقضُه

(١) انظر: الخصائص٢/٣٤٣،٣٤٠-٣٤٤.

(٢) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٦١.

(٣) ١٦١/٢.

(٤) المحرَّر الوجيز٢/٢١٨.

(٥) التَّحقيق ١٨٥.

قولهُ بعدَ ذلك: «ولم تُعْطِ نائلاً»».

المناقشة:

نصَّ ابن مالك[1] على أنَّه إذا تنازع ثلاثة عواملَ على معمول واحد، أُعمِلَ الثَّالث، وأُلغِيَ الأوَّل والثَّاني. وأشار ابن خروف[2] إلى أنَّ من أجاز إعمال غير الثَّالث فمستنده إلى الرأي؛ إذ لا سماع في ذلك.

وذهب أبو حيَّان[3] إلى أنَّ استقراء ابن مالك وابن خروف استقراء ناقص، فقد سُمِعَ في لسان العرب إعمال الأوَّل، وإعمال الثَّاني والثَّالث من العامل، وشغله بما يناسب أن يشغله من الضمائر، وقد استدلَّ على كلامه بقول الشَّاعر[4]:

كَساك، ولم تَسْتَكْسِهِ، فاشكرنَّ له أخٌ لك، يُعطِيكَ الجزيلَ، وناصرُ

فالشَّاهد فيه: قوله: "كساك، ولم تستكسه، فاشكرنَّ له" حيث تنازع ثلاثة عوامل "كساك" و "تستكسه"، و "اشكرن" على معمول واحد هو "أخ"، فأعمل الأوَّل، وأضمر في العاملين الأخيرين.

وبناء على البيت السابق لم يشترط أبو حيَّان أن يكون العامل في قوله: (سئلت، فلم تبخل، ولم تعط نائلاً) هو الثَّالث كما ذهب ابن مالك؛ إذ أجاز أن يكون العامل: سئلتُ نائلاً، فلم تبخل به، ولم تعطه.

فابن عطيَّة يوجه البيت على أساس أنَّ «نائلاً» تنازع العمل فيه: «سئلت» و«تبخل» و«تعط». وصحَّ التَّنازع على معنى: سئلتُ نائلا، فلم تبخل بما يصحُّ تسميته نائلاً، ولكن لأنَّك لم تعط الكثير الَّذي يُسمَّى نائلاً حقّاً؛ فكأنَّك لم تعطِ. وعلى هذا التَّوجيه يشكر الممدوح، ولكن يطلب منه المزيد.

والسَّمين الحلبي نظَّر كلام ابن عطيَّة، فهو يتمسك بظاهر اللَّفظ؛ فلا يصحُّ عقلاً اجتماع عدم البخل وعدم الإعطاء، ولهذا رفض التَّنازع في البيت. ووجهه على أساس وجود معمولات مقدَّرة للأفعال المذكورة؛ أي: سئلتُ نائلاً، فلم تبخل بالقليل، ولكنَّك لم تعطِ الكثير.

أقول: كلا التوجهين جائزان؛ لأنَّهما يعتمدان على معمولات محذوفة، فليس أحدهما أقوى من الآخر؛

---

(١) شرح التَّسهيل٢/١٧٦.

(٢) انظر رأيه في: شرح التَّسهيل٢/١٧٧.

(٣) التَّذييل والتَّكميل٧/١١١.

(٤) البيت لأبي الأسود الدُّؤلي في ديوانه٣٠٩ برواية: كساني ولم أستكسه فحمدته...

لأنَّ كلّاً منهما يقود إلى معنى جيد.

****

«أفلا» تؤدِّي معنى «ألا» الَّتي تستعمل للتَّحضيض:

قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ﴾[المائدة: ٧٤]

قال ابن عطيَّة[١]:«رفق جلَّ وعلا بهم بتحضيضه إيَّاهم على التَّوبة وطلب المغفرة».

قال أبو حيَّان[٢]:«وما ذكروه من الحثِّ والتحضيض على التَّوبة هو من حيث المعنى، لا من حيث مدلول اللَّفظ؛ لأنَّ «أفلا» غير مدلول «ألا» الَّتي للحَضِّ والحثِّ».

قال السَّمين الحلبي[٣]:« يعني بذلك من حيثُ المعنى، وإلَّا ففهمُ التَّحضيضِ من هذا اللَّفظ غيرُ مُسَلَّمٍ، وكيفَ يُعقَلُ أنَّ حرفَ العَطفِ فصلَ بينَ الهمزة، و«لا» المفهمةِ للتَّحضيضِ؟ فإنْ قلت: هذا إنَّما يُشكِلُ على قولِنا: إنَّ «ألا» التَّحضيضيةَ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ، فلا يُدَّعى فيها الفصل بحرفِ العطف، أمَّا إذا قلنا: إنَّها همزةُ الاستفهامِ دخلَت على «لا» النَّافية، وصارَ معناهما التَّحضيضَ، فلا يَضُرُّ الفصلُ بحرف العطف؛ لأنَّه عُهِدَ في «لا» النَّافية الدَّاخلِ عليها همزةُ الاستفهام، فالجواب: أنَّه لا يجوزُ مطلقاً؛ لأنَّ ذلك المعنى قد انسلخَ وحدثَ معنىً آخرُ، وهو التَّحضيضُ؛ فلا يلزمُ من الجوازِ في الأصلِ الجوازُ بعدَ حدوثِ معنًى جديدٍ».

المناقشة:

يرى ابن عطيَّة أنَّ «أفلا» في الآية السَّابقة للتَّحضيض. وردَّ عليه السَّمين الحلبي بأنَّ ما ذهب إليه من حيث المعنى فقط، أمَّا من حيث عدّ ذلك من ألفاظ التَّحضيض فغير مسلَّم به، وحُجَّته في ذلك أنَّ حرف العطف «الفاء» لا يمكن أن يتوسط بين حرف التَّحضيض «ألا» باعتبار أنَّها بسيطة لا مركبة.

أمَّا من حيث تركيبها فقد أورد اعتراضاً آخر تقدَّم ذكره.

وكلام السَّمين الحلبي مأخوذ من شيخه إلَّا أنَّه لم يُشر إلى ذلك.

---

(١) المحرَّر الوجيز٢/٢٢٢.

(٢) البحر المحيط٨/٣٣٢.

(٣) التَّحقيق ٢١٧.

ويبدو لي أنَّ كلام أبي حيَّان وتلميذه السَّمين الحلبي يحتاج إلى تدقيق ومراجعة؛ فأبو حيَّان استنكر هنا أن تكون «أفلا» للتَّحضيض، إلَّا أنَّه جعلها للتَّحضيض في مواضع أخرى[1].

ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾[الأنعام:٥٠]

قال أبو حيَّان[2]: «هذا عرض وتحضيض معناه الأمر؛ أي: تفكَّروا».

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف:٦٥]

قال أبو حيَّان[3]:«﴿أفلا تتَّقون﴾: استعطاف وتحضيض على تحصيل التَّقوى».

وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس:٣]

قال أبو حيَّان[4]:«حضٌّ على التَّدبُّر والتَّفكُّر في الدَّلائل الدَّالة على ربوبيته، وإمحاض العبادة له».

****

«قسيس» اسمٌ أعجميٌّ معرَّبٌ:

قال تعالى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [المائدة:٨٢]

قال ابن عطيَّة[5]: «و«قسسيس»: وهو اسمٌ أعجميٌّ عُرِّب».

قال السَّمين الحلبي[6]:«...ولا أدري ما حمل من قال: إنَّه معرَّب مع وجود معناه في لغة العرب كما تقدَّم».

المناقشة:

لعلَّ الَّذي حمل ابن عطيَّة على جعل «قسيس» أعجميّاً معرَّباً مع وجود معناه في لغة العرب هو أنَّ

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٢٢٥/١.

(٢) البحر المحيط١٧٢/٩.

(٣) البحر المحيط١٥٤/١٠.

(٤) البحر المحيط١٦/٨.

(٥) المحرَّر الوجيز٢٢٦/٢.

(٦) التَّحقيق ٢٣٥.

ابن عطيَّة أخذ برأي من قال: إنَّ النَّصارى بدَّلوا دينهم إلَّا شخصاً واحداً سُمِّي قسِّيساً. وهذا يعني أنَّ أصل الكلمة أعجمي؛ وإن كانت من حيث اللَّفظ تلاقي كلمة عربيَّة. فهناك كلمات أعجميَّة تتلاقى مصادفةً مع كلمات عربيَّة، ولكن لا يحكم بعربيتها.

****

دخول لام الابتداء على الفعل

قال تعالى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ ﴾[المائدة:٨٢]

قال ابن عطيَّة[١]:«اللَّام في قوله: ﴿لَتجِدنَّ﴾ لام الابتداء، وقال الزَّجَّاج: هي لام القسم، ودخلت هذه النون الثَّقيلة لتفصل بين الحال والاستقبال».

قال القاضي أبو محمَّد – رحمه الله-:«وهذا خبرٌ مطلقٌ مُنسحِبٌ على الزَّمن كلِّه، وهكذا هو الأمر حتَّى الآن، وذلك أنَّ اليهود مرنوا على تكذيب الأنبياء وقتلهم، ودَرِبوا العُتُوَّ والمعاصي، ومردوا على استشعار اللَّعنة وضرب الذِّلَّة والمسكنة، فهم قد لَجَجَت عداواتهم وكثر حسدهم، فهم أشدُّ النَّاس عداوةً للمؤمنين،..».

قال أبو حيَّان[٢]:«واللَّام في ﴿لَتجِدنَّ﴾ هي المتلقَّى بها القسم المحذوف. وقال ابن عطيَّة: هي لام الابتداء، وليس بمرضيّ».

قال السَّمين الحلبي[٣]:«وقال ابن عطيَّة: اللام لام الابتداء، وليس بشيء، بل هي لام يُتلقَّى بها القسم».

المناقشة:

يرى ابن عطيَّة أنَّ اللَّام في قوله: ﴿لَتجِدنَّ﴾ لام الابتداء، وجملة «تَجِدنَّ» في موضع خبر، وقد ردَّ عليه السَّمين الحلبي بقوله: «وليس بشيء» فهو لم يرتضِ توجيهه، ورأى أنَّ اللَّام في قوله: ﴿لَتجِدنَّ﴾ لام القسم، وأنَّ جملة «تَجِدنَّ» جواب قسم محذوف، تقديره: والله لتَجِدنَّ.

وكلام السَّمين الحلبي في ردِّه على ابن عطيَّة مأخوذ من شيخه أبي حيَّان؛ وإن لم يُشر إلى ذلك.

---

(١) المحرَّر الوجيز٢/٢٢٥ .

(٢) البحر المحيط٨/ ٣٤٨.

(٣) التَّحقيق ٢٢٩.

ومن النُّحاة الَّذين نصُّوا على أنَّ اللَّام في قوله تعالى: ﴿لَتجِدنَّ﴾ هي لام القسم: الزَّجَّاج[١]، والنَّحَّاس[٢]،وابن الجوزي[٣]، والرَّازي[٤]،والقرطبي[٥]، وأبو حيَّان[٦]، والشَّوكاني[٧]، والألوسي[٨]، وغيرهم. وغيرهم.

قال الزَّجَّاج[٩]:«وقوله:﴿لَتجِدنَّ﴾ هذه اللَّام لام القسم، والنُّون دخلت تفصل بين الحال والاستقبال، هذا مذهب الخليل وسيبويه، ومن يُوثق بعلمه».

في حين لم أقف –فيما بحثت عنه واطَّلعت عليه– على من أخذ بمذهب ابن عطيَّة في جعل اللَّام في قوله تعالى: ﴿لَتجِدنَّ﴾ لام الابتداء سوى الثَّعالبي[١٠] حيثُ نقل إعراب ابن عطيَّة دون أن يُعقِّب عليه.

وقد اتَّفق النُّحاة على أنَّ مجيء الفعل المضارع مصدّراً بلام مفتوحة، ومنتهياً بنون توكيد ثقيلة، دليل على أنَّه جواب قسم؛ وإن لم يُذكر معه ما يدلُّ عليه من ألفاظ القسم[١١].

قال سيبويه[١٢]: «اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفتَ على فعل غير منفي لم يقع، لزمته اللَّام، ولزمت اللَّام النُّون الخفيفة أو الثَّقيلة في آخر الكلمة؛ وذلك قولك: والله لأفعلَنَّ».

---

(١) معاني القرآن له٢/١٩٩.

(٢) إعراب النَّحَّاس٢٤٣.

(٣) زاد المسير٢/٤٠٨.

(٤) تفسير الرَّازي١٢/٧٠.

(٥) تفسير القرطبي٨/١٠٧.

(٦) البحر المحيط٨/ ٣٤٨.

(٧) فتح القدير٣٨٨.

(٨) روح المعاني٧/٣٦٢.

(٩) معاني القرآن له٢/١٩٩.

(١٠) تفسير الثَّعالبي٢/٤١١.

(١١) مغني اللَّبيب٥٣٣.

(١٢) الكتاب٣/١٠٤.

وقد أوضح ابن يعيش بأنَّ سبب ملازمة النون للفعل المضارع المصدَّر باللَّام هو لتخلصه للاستقبال؛ لأنَّه يصلح لزمنين، فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم، وقد بيَّنا أنَّ القسم توكيد، ولا يجوز أن تؤكِّد أمراً مجهولاً[1].

ولعلَّ الرأي الرَّاجح في هذه المسألة ما ذهب إليه السَّمين الحلبي من أنَّ اللَّام في قوله: ﴿لَتجِدنَّ﴾ هي لام القسم، وليست لام الابتداء كما نصَّ ابن عطيَّة ومن تبعه؛ ولعلَّ السَّبب في ذلك يعود إلى أنَّ الفعل «تجِدنَّ» جاء مؤكَّداً باللَّام والنون الثقيلة؛ لذا يمكننا القول: والله لتجِدنَّ.

****

تفسير «حسبنا» بـ «كفانا» تفسير معنى، وليس إعراب:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ [المائدة:١٠٤]

قال ابن عطيَّة[2]:«و«حسبُنا» معناه «كفانا»».

قال أبو حيَّان[3]:«وقول ابن عطيَّة معنى «حسبُنا»: كفانا، ليس شرحاً بالمرادف؛ إذ شرح الاسم بالفعل».

قال السَّمين الحلبي[4]:«وتفسيرُ ابن عطية له بـ «كفانا» تفسيرُ معنىً لا إعراب».

المناقشة:

هناك فرق بين التَّفسير الَّذي يُبنى عليه الإعراب والتَّفسير المراد به إظهار المعنى فقط.

وقوله: تفسير للمعنى وليس للإعراب عبارة نصادفها كثيراً في كتب التَّفاسير، فقد فسَّر ابن عطيَّة «حسبُنا»، وهو اسم بالفعل «كفانا» فأظهر المعنى، ولكن لا يجوز أن نعرب «حسبُنا» على أنَّه فعل، وهذا ظاهر كلام السَّمين الحلبي، ومن قبله شيخه أبي حيَّان.

****

(١) شرح المفصَّل٩/٩٦.

(٢) المحرَّر الوجيز٢/٢٤٩.

(٣) البحر المحيط٨/٤٢٩.

(٤) التَّحقيق ٣١٥.

تسمية الهمزة في قوله:﴿أولو كان﴾ بألف التَّوقيف:

قال تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾[المائدة:١٠٤]

قال ابن عطيَّة[١]:«وقوله: ﴿أولو كان آباؤهم﴾ ألف التَّوقيف، دخلت على واو العطف؛ كأنَّهم عطفوا بهذه الجملة على الأولى، والتزموا شنيعَ القول، فإنَّما التَّوقيف توبيخ لهم؛ كأنَّهم يقولون بعده: نعم، ولو كانوا كذلك».

قال أبو حيَّان[٢]:«وقوله في الهمزة: ألف التَّوقيف. عبارةٌ لم أقف عليها من كلام النُّحاة، يقولون: همزة الإنكار، همزة التَّوبيخ، وأصلها همزة الاستفهام.

وقوله: كأنَّهم عطفوا هذه الجملة على الأولى. يعني فكان التَّقدير: فألَوا، فاعتنى بالهمزة، فقُدِّمت؛ كقوله:﴿ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يوسف:١٠٩]، وليس كما ذكر من أنَّهم عطفوا هذه الجملة على الأولى فكان التَّقدير على ما نبيِّنه إن شاء الله تعالى».

قال السَّمين الحلبي[٣]:«قلتُ: تسمية هذه الهمزة للتَّوقيف فيه غرابةٌ في الاصطلاح. ».

المناقشة:

سمَّى ابن عطيَّة ألف الاستفهام في مثل قوله تعالى:﴿أولو كان﴾ بما دلَّت عليه من تقرير أو توبيخ أو إنكار ألف التَّوقيف.

وقد استنكر السَّمين الحلبي هذه التَّسمية واصفاً إيَّاها بالغرابة. فالغرابة برأيه من جهة استخدام هذا المصطلح للتعبير عن الاستفهام غير شائع ولا مُستعمل.

وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ قولهم في الهمزة "ألف التَّوقيف" عبارةٌ لم يقف عليها من كلام النُّحاة، هم يقولون: همزة الإنكار، همزة التَّوبيخ، وأصلها همزة الاستفهام.

---

(١) المحرَّر الوجيز٢/٢٤٩.

(٢) البحر المحيط٨/٤٢٩.

(٣) التَّحقيق ٣١٦.

وكلامه هذا غير دقيق؛ فقد وردت هذه الألف عند النَّحَّاس[1] عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة:٢٥٨]، وعند قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [النمل:٦٦] ٥/١٤٦، وذكرها أيضاً الرَّازي[2]، وقال: «ألم ترَ» كلمةً يوقف بها المخاطب على تعجُّب منها، ولفظها لفظ الاستفهام، وهي كما قال: ألم ترَ إلى فلان كيفَ يصنع؟! معناه: هل رأيت كفلان في صنعه كذا؟! وقال بها أيضاً صاحب درج الدُّرر[3]، والقرطبي[4]. وحكاها أيضاً الطِّيبي عن بعضهم في حاشيته على الكشَّاف[5] عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [محمَّد:١٤].

****

مجيء الكاف اسماً بمعنى «مثل»

قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ﴾ [المائدة:١١٠]

قال ابن عطيَّة[6] في سياق حديثه على عود الضمير في قراءة: «فينفخ فيه» :«...وعود ضمير المذكَّر على المخلوق المدلول عليه بـ «تَخْلُقُ»». ثمَّ قال: «ولك أنْ تعيدَه على الكاف نفسِها فتكون اسماً في غير الشِّعر».

قال أبو حيَّان[7]:«وهذان القولان الأخيران له قولٌ واحدٌ، وأمَّا قوله: يكون اسماً في غير الشِّعر. فهو قول أبي الحسن وحدَه من البصريِّين».

---

(١) معاني القرآن له١/٢٧٥-٢٧٦.

(٢) تفسير الرَّازي٧/٢٣.

(٣) ١/٤١٢.

(٤) تفسير القرطبي٤/٢٨٦.

(٥) ١٤/٣٣٧.

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨.

(٧) البحر المحيط٨/٤٦٩.

قال السَّمين الحلبي[1]:«وهذا القول هو عين ما قبله؛ فإنَّ الكاف أيضاً بمعنى «مِثْل»، وكونها اسماً في غير الشِّعر لم يقل به غيرُ الأخفش».

المناقشة:

نصَّ ابن عطيَّة على أنَّ الضمير في قراءة «فينفخ فيه» إمَّا أن يعود على المخلوق المدلول عليه بـ«تَخْلُقُ»، أو أن يعود على الكاف نفسها في «الهيئة»، فيصير المعنى: وإذ تَخْلُقُ من الطِّين مثلَ هيئة الطَّير فينفخُ فيه، وبه قال الزَّمخشري[2]. وعلى هذا تكون الكاف اسماً بمعنى «مثل» في غير الشِّعر.

وتعقَّب السَّمين الحلبي كلام ابن عطيَّة، فوجد أنَّ القولين يؤدِّيان نفس المعنى بأنَّ الكاف اسمٌ بمعنى «مثل»، ورأى أنَّ مجيء الكاف اسماً في غير الشِّعر هو مذهب أبي الحسن.

وكلام السَّمين الحلبي سبقه إليه شيخه أبو حيَّان، لكنَّه لم يُشر هنا إلى ذلك.

واختلف النُّحاة في مسألة مجيء الكاف اسماً في النَّثر والشِّعر معاً، أو في الشِّعر فقط، ولهم فيها مذهبان:

الأوَّل: وهو مذهب سيبويه[3]؛ إذ رأى أنَّ كاف التَّشبيه لا تكون اسماً إلَّا في ضرورة الشِّعر، واستدلَّ لذلك بقول الشَّاعر[4]:

يضحكنَ عن كالبرقِ المُنهمِّ

---

(١) التَّحقيق ٣٧٩.

(٢) قال الزَّمخشري:«﴿فتنفخ فيها﴾: الضمير للكاف؛ لأنَّها صفة الهيئة الَّتي كان يخلقها عيسى عليه السَّلام، وينفخ، ولا يرجع إلى الهيئة المضاف؛ لأنَّها ليست من خلقه، ولا من نفخه في شيء، وكذلك الضمير في ﴿فتكون﴾». انظر: الكشَّاف٦/٣١٥.

(٣) الكتاب١/٤٠٨، وانظر رأيه في: مغني اللَّبيب٢٣٩، والجنى الدَّاني٧٩.

(٤) عجز بيت للعجَّاج برواية الأصمعي، وصدره: بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمٍّ

وهو في ذيل ديوانه١/٣٢٨. وفي: المفصَّل٣٨٥، وتوجيه اللُّمع٢٣٦.

أي: عن مثلِ البرد. فالكاف هنا اسم بمعنى «مثل»، لدخول حرف الجرِّ عليه. ورجَّح ابن هشام وخالد الأزهري والسُّيوطي[١] أن تكون مخصوصة بالشِّعر. قال السُّيوطي: «وذلك في الشِّعر كثير جدّاً، ولم يرد في النَّثر فاختصَّ به».

والثَّاني: وهو مذهب الأخفش والفارسي[٢] القائل بأنَّه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار؛ نحو: زيد كالأسد. فجوَّزوا أن تكون الكاف في موضع رفع، و«الأسد» مخفوضاً بالإضافة. وإليه ذهب ابن مالك[٣]، والسُّيوطي[٤]. وشذَّ أبو جعفر بن مضاء[٥]، فقال: «إنَّ الكاف اسم أبداً؛ لأنَّها بمعنى «مثل»».

والظَّاهر أنَّ ابن عطيَّة قد أخذ بمذهب الأخفش والفارسي، ولعلَّه هو المذهب الأقرب إلى الصَّواب؛ نظراً إلى كثرة السَّماع[٦]، وكثرته في الكلام ينبغي القياس عليه، والله أعلم.

ويبدو لي أنَّ ما قاله السَّمين الحلبي من أنَّ مجيء الكاف اسماً في غير الشِّعر هو مذهب الأخفش فيه نظر؛ والدَّليل على ذلك قول الأخفش[٧]: «وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٩] ثمَّ قال ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة:٢٥٩] فالكاف تزاد في الكلام، والمعنى: ألم ترَ إلى الَّذي حاجَّ إبراهيم في ربِّه أو الَّذي مرَّ على قريةٍ. ومثلها في القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورى:١١]، والمعنى: ليس مثله شيء؛ لأنَّه ليس لله مثل. وقال الشَّاعر[٨]:

فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكول »

فالأخفش يرى أنَّ الكاف في النَّص السَّابق زائدة، ولم يقُل أنَّها اسمٌ بمعنى «مثل»، وإقراره بزيادتها دليلٌ على أنَّها حرفٌ.

---

(١) أوضح المسالك٣/٥٣، وهمع الهوامع٤/١٩٧، وشرح التَّصريح ١/٦٥٩.

(٢) انظر في: البغداديات ٣٩٦، ومغني اللَّبيب٢٣٩، والجنى الدَّاني٧٩.

(٣) همع الهوامع٤/١٩٩.

(٤) همع الهوامع٤/١٩٩.

(٥) انظر رأيه في: الجنى الدَّاني٧٩.

(٦) انظر: همع الهوامع٤/١٩٧.

(٧) معاني القرآن له ٣٢٩.

(٨) الرَّجز لحُميد الأرقط، وهو في: الكتاب ١/٤٠٨، والمقتضب ٤/١٤١، والأصول١/٤٣٨.

وقال ابن أبي الرَّبيع:[1]«والكاف توجد اسماً بالاتِّفاق، وإنَّما وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش في كثرة ذلك ووجوده في الكلام، فذهب سيبويه إلى أنَّها لا توجَد اسماً إلَّا في الشِّعر، وذهب الأخفش إلى أنَّها توجد اسماً فيه وفي الكلام».

فسيبويه والأخفش متَّفقان على أنَّ الكاف تأتي اسماً، لكن نقطة الخلاف بينهما أنَّ الكاف عند سيبويه لا تأتي اسماً إلَّا في الضرورة الشِّعريَّة، وأمَّا عند الأخفش فإنَّها تأتي في الشِّعر والنَّثر.

****

المسائل الَّتي أورد فيها رأي ابن عطيَّة، ولم يُعقِّب عليه:

سأعدد هنا المواضع الَّتي وردت فيها هذه المسائل دون تفصيل فيها؛ ذلك لأنَّها لا تحوي كلاماً أو تعقُّباً للسَّمين على ابن عطيَّة، بل أوردها وسكت عنها، أو أورد فيها تعقُّب شيخه على ابن عطيَّة وسكت عنه، وهي في ست وعشرين موضعاً، في الحديث عن سورة المائدة في موضع في الآيات:(٣١، ٤٥ ،٤٨ ،٥٣، ٦٠ ، ٦١ ،٦٤، ٦٧ ،٨٠، ٩٤، ٩٥ ،١٠١ ،١٠٢، ١٠٦ ،١٠٧، ١١١، ١١٦)، وموضعين في الآيات (٨٣ ، ١٠٣ ، ١٠٧)، وثلاثة مواضع في الآية (٥٩).

(١) البسيط في شرح الجمل ٨٤٤/٢.

المبحث الثَّاني

أثر الدُّرِّ المَصون فيمن جاء بعده

كتابُ "الدُّرِّ المَصون" للسَّمين الحلبي من الكتب المهمَّة في تراثنا العربي؛ إذ يعدُّ موسوعة قرآنية متميِّزة في إعراب القرآن، وذكر قراءاته وتوجيهها، وقد ضمَّنه السَّمين الحلبي خمسة علوم، هي: الإعراب والصَّرف واللُّغة والمعاني والبيان.

وقد ترك هذا الكتاب أثراً طيِّباً وبصمةً واضحةً في الكتب المصنَّفة بعده، سواء أكان في كتب التَّفسير، أو اللُّغة، أو النَّحو، أو القراءات؛ فغدا هذا الكتاب مرجعاً أساسياً لكثيرٍ من المتأخرين.

وهذا المبحث يُكسَرُ على ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: أثر الدُّرِّ المَصون في كتب التَّفسير.

القسم الثَّاني: أثر الدُّرِّ المَصون في كتب القراءات.

القسم الثَّالث: أثر الدُّرِّ المَصون في كتب النَّحو واللُّغة والأدب.

القسم الأوَّل: أثره في كتب التَّفسير:

١-الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدَّقائق الخفيَّة، لسُليمان ابن عُمر العجيلي الشَّهير بالجمل.

التَّعريف بالمؤلِّف:

هو سُليمان بن عُمر بن منصور العُجيلي الأزهري، المعروف بالجمل، فاضل من أهل منية عجيل، وهي إحدى قرى الغربية بالقاهرة بمصر، انتقل إلى القاهرة. وله مؤلَّفات منها: "الفتوحات الإلهية"، كتابٌ مطبوعٌ، ويقعُ في أربع مجلَّدات، وهو حاشية على تفسير الجلالين، و"المواهب المحمَّدية بشرح لشمائل التِّرمذية"، وهو كتابٌ مخطوط، و"فتوحات الوَهاب"، كتابٌ مطبوعٌ، وهو حاشية على شرح المنهج في فقه الشَّافعية. توفي سنة ألف ومئتين وأربع للهجرة [(١)].

(١) انظر: الأعلام٣/١٣١.

التَّعريف بالكتاب:

هذا الكتاب بمثابة حاشية على تفسير الجلالين الَّذي ألَّفه جلال الدِّين السُّيوطي، وجلال الدِّين المَحلي؛ إذ إنَّ تفسير الجلالين جاء مختصراً جدّاً لا يتعدَّى شرح الكلمات، فقام صاحب الفتوحات الإلهية بتوضيحه وشرحه شرحاً مطوَّلاً؛ بيَّن فيه وجوه الإعراب، ومعاني الألفاظ، وأقوال العلماء والمفسِّرين.

وهي حاشية قيّمة عظيمة النَّفع، استحسنها كلُّ من طالعها، ونالت إعجاب العلماء وتفضيل الفضلاء، فهي من أجلِّ وأعظم ما أُلِّفَ في هذا العِلم.

ذكر الكتاني في فهرسه في أثناء ترجمته للشَّيخ سليمان الجمل نقلاً عن ابن عبد السَّلام النَّاصري الآتي: قال[1]:«...هذا الرجل آية الله الكبرى في خلقه، مع كونه أميّاً لا يحسب ولا يكتب بل ولا يطالع، ودأبه أن يأتي بمن يطالع له حصته في سائر ما يريد تدريسه من الفنون، فيسرد عليه ويحفظ هو جميع ذلك». ويضيف قائلاً[2]:«... وله حاشية نفيسة على تفسير الجلالين، وهي سائرة مع النِّصاب، فعادته أن يأتي أخ له كلَّ يوم، مع طالب من تلامذته إلى بيته، فيسردون على الشَّيخ التَّفاسير، فيأمرهم بالكتب...».

وقد تعدَّدت مصادر سليمان الجمل الَّتي نقل عنها وتنوَّعت، ولعلَّ أبرزها: الدُّرّ المَصون. ومن المفسِّرين الَّذين نقلَ عنهم: الكرخي، وشيخه عطية الأجهوري، والبيضاوي، والرَّازي، وغيرهم[3].

إنَّ من يطالع كتابه، ويتتبع دقيق كلامه يلحظ حشد غير قليل من أقوال السَّمين الحلبي؛ إذ يعدُّ "الدُّرّ المَصون" من المصادر الأساسية لسليمان الجمل؛ فلا تكاد صفحة من صفحات هذا الكتاب تخلو من نقلٍ أو أكثر عن" الدُّرِّ المَصون".

وبلغت النُّقول الَّتي نقلها سليمان الجمل عن الدُّرِّ المَصون في قطعتي مئة وأربعة عشر موضعاً مصرّحاً بها، وهي نقولٌ متنوعة في اللُّغة، والأعاريب، والصَّرف، والقراءات وغيرها.

---

(١) فهرس الفهارس١/٢٣٥.

(٢) فهرس الفهارس١/٢٣٥.

(٣) كالخطيب، وأبي حيَّان، وأبي السُّعود، والكازروني، وخازن، والقرطبي.

فمثال نقله عن السَّمين في الإعراب، عند إعراب ﴿بغير نفس﴾ في قوله تعالى:﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢] ، قال الجمل[١]: «وفي السَّمين: قوله:﴿بغير نفس﴾ فيه وجهان: أحدهما: أنَّه متعلِّقٌ بالفعل قبله. والثَّاني: أنَّه في محلِّ حال من ضمير الفاعل في ﴿قتل﴾؛ أي: قتلها ظالماً. اهـ ذكره أبو البقاء».

ومثال نقله عنه في الصَّرف:

ويظهر ذلك عند كلامه على ﴿في خائنة﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] ، قال الجمل[٢]: « في «خائنة» ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّها اسم فاعل، والهاء للمبالغة؛ كـ: «راوية»، و«نسَّابة»؛ أي: على شخصٍ خائنٍ. والثَّاني: أنَّ التاء للتَّأنيث، وأُنِّثَ على معنى طائفة، أو نفس، أو فعلة خائنة. الثَّالث: أنَّها مصدر؛ كـ العافية والعاقبة، ويؤيِّد هذا الوجه قراءة الأعمش: «على خيانة»، وأصل «خائنة»: خاوِنة، فأُعِلَّ إعلال «قائمة»... اهـ سمين».

ومثال نقله عنه في اللُّغة:

ونلحظ ذلك في معرض حديثه عن معنى (عثر) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة:١٠٧] ، يقول[٣]: « ﴿فإنْ عَثَرَ﴾....؛ أي: فإنْ اطَّلع على استحقاقهما الإثم. يُقال: عَثَرَ الرجل يَعثُرُ عُثوراً: إذا هجمَ على شيء لم يطَّلع عليه غيره، وأعثرتُه على كذا: أطلعته عليه، ومنه قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف:٢١]اهـ سمين.».

ومثال نقله عنه في القراءات:

ويظهر ذلك عند توجيه قوله تعالى:﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ﴾ [المائدة:٥٩]؛ يقول[٤]: «قرأ الجمهور بكسر القاف، وقرأه النَّخعيُّ وابن أبي عبلة، وأبو حيوة بفتحها، وهاتان القراءتان مُفرَّعتان على الماضي، وفيه لغتان: الفصحى هي الَّتي حكاها ثعلب في فصيحه، «نقم» بفتح القاف، «يَنقِم» بكسرها، والأخرى «نَقِم» بكسر القاف، «ينقَم» بفتحها، وحكاها الكسائي، ولم يُقرأ في قوله تعالى:﴿ وَمَا نَقَمُوٓاْ مِنْهُمْ إِلَّآ﴾

(١) الفتوحات الإلهية١/٤٨٥، وانظر: التَّحقيق ٤٦.

(٢) الفتوحات الإلهية١/٤٧٢، وانظر: التَّحقيق ١٠-١١.

(٣) الفتوحات الإلهية١/٥٣٧، وانظر: التَّحقيق٣٤٥.

(٤) الفتوحات الإلهية١/٥٠٥، وانظر: التَّحقيق ١٤٧-١٤٨.

[البروج:٨] إلَّا بالفتح...اهـ سمين».

النَّقل عن الدُّرِّ المَصون:

لقد صرَّح سليمان الجمل بعزو جُلَّ هذه النُّقول، فكان يشير إلى نقله عن الدُّرِّ المَصون مرةً في بداية النَّقل[١]، ومرةً بعد تمام النَّقل، فيقول: "انتهى سمين"[٢].

وتعدَّدت العبارات الَّتي كان يشير بها إلى نقله عن السَّمين؛ نحو: «وفي السَّمين[٣]، وعبارة السَّمين[٤]، اهـ سمين[٥]، عن السَّمين[٦]».

واعتمد الجمل على تفسير "الدُّرّ المصون" اعتماداً كبيراً، فتارةً ينقل عنه بالنَّص –وهو الأغلب– وتارةً ينقل عنه بتصرُّف؛ فكان يتصرَّف في عباراته تصرُّفاً يسيراً.

ومن أمثلة ما نقله عن السَّمين الحلبي بالنَّص، كلامه على ﴿من خلاف﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي ﴾[المائدة:٣١]

قال الجمل[٧]:«وفي السَّمين: قوله: ﴿ليريه كيف يواري﴾: هذه اللَّامُ يجوزُ فيها وجهان: أحدهُما: أنَّها أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿يَبحثُ﴾؛ أي: يَنبُشُ ويُثيرُ التُّرابَ للإراءة. الثَّاني: أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿بعثَ﴾.

و ﴿كيف﴾ معمولةٌ لـ ﴿يُوارِي﴾. وجملةُ الاستفهامِ معلِّقةٌ للرؤيَة البصريَّة، فهي في محلِّ المفعولِ الثَّاني سادَّةٌ مسدَّه؛ لأنَّ «رأى» البَصريَّة قبل تعدِّيها بالهمزة متعدِّية لواحدٍ فاكتسبَت بالهمزةِ آخرَ. وتقدَّمَ نظيرُها في قوله: ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[٨] [البقرة:٢٦٠] ».

ومن أمثلة النَّقل بالتَّصرف ما قاله عند الكلام على ﴿إلَّا الَّذين تابوا﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ

(١) انظر مثلاً: الفتوحات الإلهية١/٤٧٠ ، ٤٧٤، ٤٨٢.

(٢) انظر مثلاً: الفتوحات الإلهية١/ ٤٧٢، ٤٧٣ ، ٤٧٤.

(٣) انظر مثلاً في: الفتوحات الإلهية١/٥٠٥، ٥٤٥ ، ٥٤٦.

(٤) انظر مثلاً: الفتوحات الإلهية١/٥٠٤ ، ٥١١، ٥١٢.

(٥) انظر مثلاً: الفتوحات الإلهية١/٥١٤ ، ٥٣٢ ، ٥٤٧، ٥٤٩.

(٦) انظر مثلاً: الفتوحات الإلهية١/٥٣٣.

(٧) الفتوحات الإلهية١/٤٨٧، وانظر: التَّحقيق ٥٠

(٨) انظر: الدُّرّ المصون٢/٥٧٢-٥٧٣.

﴿تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[المائدة:٣٤] [(١)]:«فيه وجهان، أحدهما: أنَّه منصوبٌ على الاستثناء من المحاربين. الثَّاني: أنَّه مرفوع بالابتداء، والخبر قوله: ﴿أنَّ الله غفورٌ رحيم﴾، والعائُد محذوف؛ أي: غفورٌ لهم، ذكر هذا الثَّاني أبو البقاء، وحينئذ يكون استثناء منقطعاً بمعنى: لكنَّ التائب يُغفر له».

طريقة نقله عن الدُّرِّ المَصون:

تميَّز أسلوب الجمل في النَّقل عن الدُّرِّ المصون بكونه نقلاً مباشراً في أغلب مواضعه، إلَّا أنَّه في بعض الأحيان كان يعتمد على النَّقل غير المباشر للنُّصوص، ومن دون تصريح، فقد أورد الجمل عدداً من النُّصوص الَّتي لم يأخذها من " الدُّرّ المصون"، إنَّما كان يأخذها عن الكرخي وأبي السُّعود وغيرهما.

ومثاله ما نقله عن الكرخي عند تفسير ﴿كونوا قوامين﴾ في قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾[المائدة:٨]

قال الجمل[(٢)]: «وتقدَّم نظير هذه الآية في النِّساء، إلَّا أنَّه هناك قدَّم لفظة «القسط» وهنا أخَّر. وكائن السِّرُّ في ذلك –والله أعلم– أنَّ آية النِّساء جِيءَ بها في معرض الإقرار على نفسه، ووالديه، وأقاربه، فبُدِئ فيها بالقسط الَّذي هو العدل من غير محاباة نفس، ولا والد، ولا قرابة، والَّتي جيء بها في معرض ترك العداوة، فبُدِئَ فيها بالأمر بالقيام لله؛ لأنَّه أردع للمؤمنين، ثمَّ ثنَّى بالشَّهادة بالعدل، فجيء بها في كلِّ معرض بما يناسبه...اهـ كرخي».

نلحظ أنَّ الجمل نقل عن الدُّرِّ المصون بواسطة الكرخي، ولم يُصرِّح بالنَّقل عن السَّمين الحلبي.

ومثله أيضاً ما نقله عن أبي السُّعود عند تفسير ﴿بما كسبا﴾ في قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة:٣٨]

قال الجمل[(٣)]:«﴿بما كسبا﴾:«ما» مصدرية، والباء سببيَّة؛ أي: بسبب كسبهما، أو موصولة؛ أي: بسبب ما كسباه من السَّرقة الَّتي تباشر بالأيدي اهـ أبو السُّعود».

نلحظ أنَّ الجمل نقل عن الدرِّ المصون بواسطة أبي السُّعود، ولم يُصرِّح بالنَّقل عن السَّمين الحلبي.

---

(١) الفتوحات الإلهية١/٤٨٧، وانظر: التَّحقيق ٥٢.

(٢) الفتوحات الإلهية١/٤٦٩، وانظر: التَّحقيق ١.

(٣) الفتوحات الإلهية١/٤٨٩، وانظر: التَّحقيق ٧٠.

موقفه من النُّصوص الَّتي نقلها عن السَّمين الحلبي:

كان الجمل يسوق كلام السَّمين الحلبي كما هو دون أن يُعلِّق عليه بشيء تقويةً أو دفعاً، وهذا هو منهج سليمان الجمل في حاشيته الَّذي يقوم على إيراد النُّصوص عن المفسِّرين من غير أنْ يناقشهم ويتعقَّبهم.

ومن أمثلة ذلك قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة:٣٣][(١)]: « قوله: ﴿من خلاف﴾ في محلِّ نصب على الحال من ﴿أيديهم﴾ و ﴿أرجلُهم﴾؛ أي: بقَطْعٍ مختلِفٍ، بمعنى أن تُقْطَعَ يَدُه اليمنى ورجلُه اليسرى. والنَّفي: الطَّرد، والأرض: المراد بها هنا ما يريدون الإقامة بها، أو يُرادُ مِنْ أرضهم، و«أل» عوضٌ من المضاف إليه عند مَنْ يراه. اهـ سمين».

ومثله قوله عند توجيه قوله تعالى: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ﴾ [المائدة:٤٨][(٢)]: «﴿فينبئكم﴾ من «نبأ» غير مضمَّن معنى «أعلم»، فلذلك تعدَّى الواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر اهـ».

ممَّا سبق نلحظ أنَّ الجمل لم يُعلِّق على كلام السَّمين الحلبي بشيء، فهذا المثالان وغيرهما يدلَّان على الأسلوب الَّذي سار عليه الجمل في كتابه، فقد اكتفى بالنقل عنه من غير تعقيب، ممَّا يوحي بموافقته للسَّمين الحلبي في مختلف تلك النُّقولات.

٢-حاشية شهاب الدِّين على البيضاوي:

التَّعريف بالمؤلِّف:

هو الإمام شهاب الدِّين أحمد بن عمر الخفاجي؛ نسبة إلى قبيلة خفاجة العربيَّة، وُلِدَ بمصر سنة تسع وسبعين وتسعمئة من الهجرة، وكان فقيهاً حنفي المذهب، وهو صاحب التَّصانيف السَّائرة، وأحد أفراد الدُّنيا المُجمع على تفوُّقه وبراعته، وكان في عصره بدر سماء العلم، ونيِّر أفق النَّثر والنَّظم، رأس المؤلِّفين ورئيس المصنِّفين، سار ذكره سير المثل، وطلعت أخباره طلوع الشُّهب في الفلك، وكلَّما رأيناه أو سمعنا به

(١) الفتوحات الإلهية١/٤٨٧، وانظر: التَّحقيق ١٦.

(٢) الفتوحات الإلهية١/٤٩٨، وانظر: التَّحقيق ١٠٨.

ممَّن أدرك وقته معترفون له بالتَّفرُّد في التَّقرير والتَّحرير وحُسن الإنشاء.

ومن مصنَّفاته: (عناية القاضي وكفاية الرَّاضي، وشرح دُرَّة الغوَّاص، وريحانة الألباء وزهرة الحياة الدُّنيا، والرَّسائل الأربعين، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخيل، وديوان الأدب، وغير ذلك)

توفي في شهر رمضان سنة ألف وتسعمئة وستين للهجرة[١].

التَّعريف بالكتاب:

يُعدُّ هذا الكتاب من أبرز الحواشي الَّتي أقيمت على تفسير البيضاوي؛ إذ شرح فيها الخفاجي تفسير البيضاوي شرحاً وافياً، وقد تميَّزت هذه الحاشية بسهولة عباراتها ووضوحها.

وحظيت هذه الحاشية بإعجاب العلماء الَّذين جاؤوا بعده، ومن العلماء الَّذين أشادوا بهذه الحاشية وأثنوا على مصنِّفها الأدنروي؛ إذ قال[٢]: «جمع فيها لُبَّ الحواشي ، وأجاد وأفاد».

وقال المحبي: «وصنَّف التَّصانيف الَّتي تشهد بكلِّ فضل، وحسبُك منها "عناية القاضي"؛ فإنَّها خيرٌ من شاهدي عدل».

وقال القونوي[٣]:«وحسبي أن أقول: إنَّ أشهر هذه الحواشي وأكثرها تداولاً ونفعاً: حاشية قاضي زاده، وحاشية الشِّهاب الخفاجي، وحاشية القونوي».

وقد عوَّل الخفاجي في صناعة حاشيته على أمَّهات كتب التَّفسير واللُّغة والنَّحو، ولعلَّ منها: الكشَّاف، والمُحرَّر الوجيز، والمفردات للرَّاغب الأصبهاني، والبحر المحيط، والدُّرِّ المصون.

وقد تميَّز فيها الشِّهاب بمناقشة أقوال العلماء والمفسِّرين الَّذين ينقل عنهم، وفي مقدِّمتهم البيضاوي[٤].

النَّقل عن الدُّرِّ المصون:

يعدُّ شهاب الدِّين الخفاجي أحد العلماء الَّذين أفادوا من السَّمين الحلبي وتأثَّروا به، فكان كتاب "الدُّرّ المصون" أحد المصادر الرئيسية للخفاجي في حاشيته على البيضاوي، نقل عنه كثيراً، وتنوَّعت مجال هذه النُّقولات، فكانت في الإعراب والصَّرف واللُّغة والقراءات؛ وإن كان الغالب على هذه النُّقولات مجال

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣٣١-٣٤٥، والأعلام١/٢٣٨.

(٢) طبقات المفسرين له ٤١٥.

(٣) التَّفسير والمفسِّرون١/٢١٥.

(٤) منهج السَّمين الحلبي في كتاب الدُّرّ المصون٦٨٥.

الإعراب.

نقله عنه في مجال الإعراب:

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [المائدة:١٢]

قال الشِّهاب في إعراب ﴿لأكفِرنَّ﴾[1]:«..ويجوز أن يكون ﴿لأُكفِّرنَّ﴾ جواباً لما تضمَّنه قوله: ﴿ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل﴾ لما تضمَّنه الميثاق من معنى القسم، وقيل: إنَّ جوابه:﴿لئن أقمتم﴾، فلا تكون اللَّام موطئة، أو تكون ذات وجهين، وهو غريب، وجملة القسم المشروط وجوابه مفسِّرة لذلك الميثاق المتقدِّم».

نقله عنه في مجال الصَّرف:

ويظهر ذلك عند توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:١٣]

قال الشِّهاب[2]: «((خائنة)) إمَّا مصدر على وزن ((فاعلة)) كـ ((الكاذبة))، أو اسم فاعل موصوفه المقدَّر ((فرقة))؛ فلذا أُنِّث، أو المراد به ((خائن))، والتاء للمبالغة، وإن كانت في ((فاعل)) قليلة؛ ولذا أخَّره».

نقله عنه في مجال اللُّغة:

ويظهر ذلك عند بيان معنى ((مائدة)) في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [المائدة:١١٤]

قال الشِّهاب[3]:«والعيد: العائدُ، مشتقٌّ من العود؛ لعوده في كلِّ عام بالفرح والسرور، وكلُّ ما عاد عليك في وقت فهو عيد».

نقله عنه في مجال القراءات:

ويظهر ذلك عند توجيه قراءة: ((فجزاء مثل)) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة:٩٥]

---

(١) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٢٤، وانظر: التَّحقيق ٥.

(٢) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٢٥، وانظر: التَّحقيق ١٠-١١.

(٣) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٣٠٠، وانظر: التَّحقيق ٣٩١.

قال الشِّهاب[1]:«قرأ أهلُ الكوفة «فجزاءٌ مثلُ» بتنوين «جزاء»، ورفعه ورفع «مثل»، وباقي السَّبعة برفعه مضافاً إلى «مثل»، ومحمَّد بن مقاتل بتنوين «جزاءً»، ونصبه ونصب «مثل»، والسُّلمِّي برفع «جزاء» منوّناً ونصب «مثل»، وقرأ عبد الله «فجزاؤهُ»، برفع «جزاء» مضافاً لضمير، ورفع «مثل»».

ولم يكن الخفاجي قد اتَّبع أسلوباً واحداً في النَّقل، بل تنوعت أساليب نقله ، بين نقلٍ مصرِّح فيه بمن ينقل عنه، وآخر غير مصرِّح به؛ وإنْ كان الغالب على نقولاته عدم التَّصريح[2]، فضلاً عن اتِّخاذه مواقف متعدِّدة إزاء ما ينقله.

وقد أحصيت هذه النُّقول في قطعتي فوجدتها نحوَ خمسةَ عشرَ موضعاً مصرّح بنسبته إلى السَّمين الحلبي، وما تبقى من هذه النُّقولات غير مصرّح بها.

ونوَّع الخفاجي بطريقة تصريحه عمَّن ينقل عنه، فإمَّا أن يصرِّح بلقب العالم الَّذي ينقل عنه؛ نحو: "قال السَّمين"[3]، أو يصرِّح بكنيته؛ نحو: "قال الحلبي"[4]، أو يصرِّح باسم كتابه؛ نحو: "وفي الدُّرِّ المصون"[5].

طريقة نقله عن الدُّرّ المصون:

وهذه النُّقولات الَّتي استقاها الخفاجي من الدُّر المصون نقلها بأسلوبين:

١- النَّقل بالنَّص" وهو قليل جدا" ٢- النَّقل بتصرُّف

ومن أمثلة نقله عن السَّمين بالنَّص:

عند الكلام على تصغير «أشياء» في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١]

(١) انظر: حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٨١، وانظر: التَّحقيق ٢٧٠.

(٢) انظر مثلاً: حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٣١ ، ٢٣٣ ،٢٥٠، ٢٩٣ ، وانظر: التَّحقيق ٢٥، ٢٩-٣١، ٩٨-١٠٠، ٣٣٣-٣٣٤.

(٣) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٣٣.

(٤) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٤٢، ٢٤٧.

(٥) حاشية الشِّهاب على البيضاوي ٣/٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٤.

قال الشِّهاب[1]:«وفي الدِّر المصون: «شويآت» ليس بجيد؛ فإنَّه ليس موضع قلب الياء واواً، ألا ترى أنَّك تصغِّر «بيتاً» على «بييت»، لا «بويت»؛ إلَّا أنَّ الكوفيِّين يجيزون ذلك، فيمكن أن يُرى رأيهم».

وبالموازنة بين نص الخفاجي ونص السَّمين الحلبي نلحظ التَّطابق التَّام، مما يدلُّ على دقة الخفاجي في هذا النوع من النقل، وحرصه على إيراد المادة المنقولة معزوة إلى أصحابها.

النَّقل بالتَّصرف:

وهو الأسلوب الثاني للخفاجي في نقله عن السَّمين الحلبي، فقد غلبت على نقولاته طريقة النَّقل بالتصرُّف.

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ﴾[المائدة:٢٧]

قال الشِّهاب في إعراب ﴿بالحقِّ﴾ [2]: «ذُكِرَ في إعرابه ثلاثة أوجه؛ أنَّه صفة مصدر ﴿اتل﴾، أو حال من المفعول، وهو نبأ ابني آدم، وقدَّره الزَّمخشريُّ: نبأ ملتبساً بالحقِّ؛ ليتعين ذو الحال، أو حال من فاعل ﴿اتل﴾ المستتر، وهو ضمير المخاطب».

موقفه من النُّصوص الَّتي نقلها عن السَّمين الحلبي:

لقد وقف شهاب الدِّين الخفاجي ممّا ينقله عن السَّمين موقفاً يدلُّ على استقلالية شخصيته، فتراه يعجب به ويشيد، وتراه أحياناً يرجِّح أحد الوجوه الإعرابية، وتراه أحياناً يناقشه ويستدرِك عليه في الإعراب واللُّغة والقراءات..

ولذا قمت بتقسيم مواقف شهاب الدِّين الخفاجي ممَّا ينقله عن السَّمين إلى فقرتين:

١- الاستحسان والإعجاب:

- الإشادة إلى دقة فهم السَّمين:

فترى الخفاجي يُشيد بجمال تعبيرات السَّمين الحلبي، ودقة فهمه، ويستحسن ما ينقله عنه ويُعجب بتقريراته.

(١) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٨٨، وانظر: التَّحقيق ٢٩٩.

(٢) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٣٣، وانظر: التَّحقيق ٣١.

ومن أمثلة ذلك ما استحسنه الخفاجي ببيان معنى «الأجل» عند تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢]

قال الخفاجي[(١)]: «و«الأجل» بفتح الهمزة، وقد تكسر، أصل معناه: «الجناية»، ولذا يقال بمعناه: من جرَّاك؛ أي: من جريرتك؛ فلا يخفى حسن موقعه هنا».

ونظيره ما قاله في إعراب ﴿أن تؤمنوا بالله﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِي سَبِيلِي وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١][(٢)]:«قوله: ﴿بأن تؤمنوا به﴾؛ أي: بسبب الإيمان، وجعله السَّمين مفعولاً له وناصبه ﴿يخرجون﴾؛ أي: يخرجونكم لإيمانكم؛ أي: كراهة إيمانكم، وهو أحسن ممَّا ذكره المصنِّف».

- الاكتفاء بذكر كلام السَّمين الحلبي دون التَّعليق عليه أو الزِّيادة:

ففي بعض الآيات نجد الخفاجي ينقل كلام السَّمين فيها ويكتفي به، فلا يزيد عليه ولا يُعلِّق، ممَّا يوحي بموافقته وتأييده له.

قال الخفاجي عند كلامه على ﴿من الَّذين يخافون﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[المائدة:٢٣][(٣)]: «... ويحتمل على الأوَّل «إنَّ الَّذين يخافون الله» المؤمنون مطلقاً، فلا يكون الضمير لبني إسرائيل؛ وعلى هذا جُوِّز أيضاً أن يكون التَّقدير : من الَّذين يخافون الله أو يخافون العدوّ كما في الدُّرِّ المصون».

٢- المناقشة والرَّد:

لم يكن الخفاجي يقف موقف المسلِّم بكلِّ ما ينقله عن السَّمين، بل كان يناقشه في بعض أقواله، ويستدرك بعض آرائه، وينتقده في النَّحو والصَّرف واللُّغة وتوجيه القراءات.

---

(١) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٣٦، وانظر: التَّحقيق ٤٤-٤٥.

(٢)حاشية الشِّهاب على البيضاوي ٨/١٨٣، وانظر: الدُّرّ المصون ١٠/٢٩٩.

(٣) حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٣٠، وانظر: التَّحقيق ٢٣.

من ذلك ما استدركه الخفاجي على السَّمين في ردِّه لوجه إعرابي عند إعراب ﴿يوم﴾ في قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ ﴾[1][المائدة:١٠٩]: « قوله: (بدل من مفعول واتَّقوا الخ) وهو الله، فيكون مفعولاً به أيضا، وقيل: إنَّه على هذا لا بدَّ من تقدير مضافٍ؛ أي: اتَّقوا عذابَ الله، لاشتمال اليوم على العذاب لا على الله، لتنزهه عن الزَّمان والمكان، ورُدَّ بأنَّ بينهما ملابسة بغير الكلية، والبعضية بطريق اشتمال المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل بمعنى أنَّه ينتقل الذِّهن إليه في الجملة، ويقتضيه بوجه إجمالي، مثلاً إذا قيل: اتَّقوا الله، يتبادر إلى الذِّهن أنَّه من أي أمر من أموره، وأيّ يوم من أيام أفعاله يجب الاتِّقاء يوم جمعه للرسل أم غير ذلك...

وفي الدُّرّ المصون، والاشتمال لا يوصف به الله، وفيه نظر فتامَّل».

ونظيره ما قاله الخفاجي في استدراكه على السَّمين في الصَّرف عند توجيه قراءة ((والسُّرُق والسُّرقة)) في قوله تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[2][المائدة:٣٨]:«..نقل عن أُبيٍّ رضي الله عنه أنَّه قرأ ((والسُّرُق والسُّرقة)) بترك الألف وتشديد الرَّاء...وقيل في توجيهها: إنَّهما جمع ((سارق)) و((سارقة))، لكن ((فاعلة)) لم ينقل فيه في جمع المؤنَّث السَّالم ((فعلة))، ولم يسمع ((فعلة)) في الجمع أصلاً، فلو قيل: إنَّها صيغة مبالغة لكان أقرب، فانظره».

ومن أمثلة استدراك الخفاجي على السَّمين في مجال القراءات ما نقله عنه في قراءة ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾[الأعراف:٢٠٢] [3]: «وفي "الدُّرّ المصون" المشهور فتح الياء من ((يَمُدُّهم))، وقُرِئَ شاذّاً بضمِّها، وفيه نظر؛ لأنَّ المصنِّف -رحمه الله- عزى الضَّم لابن كثير، لكنَّها لم تثبُت عنه في السبعة، واستدلَّ بها لـمّا ادّعاه؛ فإنَّ القراءات يعضد بعضها بعضاً، وهذه من الإمداد، وهو لم يرد بمعنى الإمهال عنده».

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي٣/٢٩٦، وانظر: التَّحقيق٣٦٢-٣٦٣.

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي٣/٢٤٣، وانظر: التَّحقيق ٥٩.

(٣) حاشية الشِّهاب على البيضاوي١/٣٤٩، وانظر: الدُّرّ المصون١/١٠٧.

أمَّا في مجال اللُّغة فقد استدراك الخفاجي على السَّمين عند اعتراضه على رأي ابن الأنباري في معرض حديثه عن «فاسق»، قال الخفاجي[1]:«في الدُّرّ المصون: زعم ابن الأنباري أنَّه لم يُسمع في كلام الجاهلية ولا في شعرها «فاسق». وهذا عجيبٌ منه، وقد قال رؤبة: (يذهبن في نجد وغوراً) الخ.

قال الشِّهاب: الظَّاهر أنَّه يعترض على ما ذكر بأنَّه كيف ينكر هذا مع وروده في الأشعار القديمة كثيراً، لا سيَّما وقد جاء في أفصح الكلام ولذا عدَّه عجيباً.

ثمَّ قال متعقِّباً السَّمين الحلبي: والعجب ممَّن لم يقف على المراد، وحاد عن طريق السَّداد؛ فإنَّ هذا ممَّا اتَّفق عليه أئمة اللُّغة. وقد عقد له ابن فارس في فقه اللغة باباً... قال ابن فارس – رحمه الله- في معرفة الألفاظ الإسلامية: كانت العرب في جاهليتها على إرث من آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقوانينهم فلمَّا جاء الله تعالى بالإسلام .. حتَّى قال: ولم يعرفوا الفسق إلَّا قولهم: فسقت الرطبة :إذا خرجت من قشرها، فجاء الشرع بأنَّ الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى. انتهى.

ثمَّ أردف الخفاجي: وهكذا قاله غيره من أهل اللُّغة من غير تردٍ فيه، وحاصله أنَّه خروج الأجرام وبروز الأجسام من غير العقلاء من كونٍ لآخر، من حيزٍ إلى حيزٍ، فنقله الشَّرع في الإسلام إلى خروج العقلاء من النَّاس عن الطَّاعة، وشاع بعد ذلك حتَّى صار حقيقة عرفية لغوية، ومنه بيت رؤبة؛ فإنَّه ليس شاعراً جاهلياً مع أنَّه في خروج الإبل وهي لا تعقل أيضا فلم يخرج عن الوضع، وممَّا أحدثوه منه الفويسقة للفأرة، والفاسقية لعمامة كانت معروفة في العهد الأول».

٣-روح المعاني:

التَّعريف بالمؤلِّف:

هو شهاب الدِّين، محمود بن عبد الله، أبو الثناء الألوسي، فقيهٌ بغدادي، ومفتي الحنفية، توفي سنة ألف ومئتين وسبعين.

(١) حاشية الشِّهاب على البيضاوي ١٠١/٢، وانظر: الدُّرّ المصون ٢٣٤/١. وهذا المثال مستفاد من منهج السَّمين الحلبي في الدُّرّ.

صنَّف من التَّصانيف:(الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية، وحاشية على شرح القطر، وروح المعاني في تفسير القرآن والسَّبع المثاني، ويقع في تسع مجلدات، مطبوع بمصر، وهو من أحسن التَّفاسير، وغيرها)[1].

التَّعريف بالكتاب:

يعدُّ تفسيره من أوسع التَّفاسير؛ إذ أثنى عليه العلماء وأبرزوا قيمته العلمية، قال عنه د. عبد العظيم الزَّرقاني[2]: «وهذا التَّفسير من أجلِّ التَّفاسير وأوسعها وأجمعها، ونظم فيه روايات السَّلف بجانب الخلف المقبولة، وألَّف فيه بينما يُفهم بطريق الإشارة رحمه الله وتجاوز عنه».

وقد امتاز صاحبه بمحاربة الإسرائيليات، والتَّوسع في النَّحو، وكذلك الجانب الفقهي، كما أنَّه لم يغفل فيه الجانب البلاغي.

كما اشتمل هذا التَّفسير على ما يُسمَّى بالتَّفسير الإشاري، فكلَّما فسَّر المصنِّف مجموعة من الآيات أتبعها بفصلٍ يتحدَّث فيه عمَّا يُتأوَّل منها من باب الإشارة.

وقد جمع فيه الألوسي خلاصة ما سبقه التَّفاسير، فنراه ينقل عن الكشَّاف، والبحر المحيط، وتفسير أبي السُّعود، وتفسير الرَّازي، وتفسير البيضاوي، وحاشية الخفاجي على البيضاوي، والدُّرِّ المصون، وغيرها من التَّفاسير.

وهو إذا ما نقل عن تفسير أبي السُّعود يقول غالباً: قال شيخ الإسلام، وإذا نقل عن تفسير البيضاوي يقول: قال القاضي، وإذا نقل عن تفسير الرَّازي يقول: قال الإمام، وإذا نقل عن الدُّرّ المصون يقول: قال الحلبي.

النَّقل عن الدُّرّ المصون:

أفاد الألوسي في تفسيره من السَّمين الحلبي في كتابه في مجالات النَّحو والصَّرف والقراءات واللُّغة.

نقله عنه في الإعراب:

ويظهر ذلك عند توجيه قوله تعالى:﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً﴾ [المائدة:٨٣]

(١) انظر: هدية العارفين٢/٤١٨.

(٢) مناهل العرفان٢/٨٤.

قال الألوسي[1]:«و ﴿عداوة﴾ تمييز، واللَّام الدَّاخلة على الموصول متعلِّقة بها مُقويةٌ لعملها، ولا يضرُّ كونها مؤنَّثة بالتاء؛ لأنها مبنية عليه؛ كـ: رهبةٌ عقابك، وجوَّز أبو البقاء والسَّمين تعلُّقها بمحذوف وقع صفة لها؛ أي: عداوةً كائنةً للَّذين آمنوا. وجوَّز أبو البقاء والسَّمين تعلُّقها بمحذوف وقع صفةً لها؛ أي: عداوةً كائنةً للَّذين آمنوا».

نقله عنه في الصَّرف:

ويظهر ذلك في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[المائدة:٥٥]

قال الألوسي[2]: «وممّا تقرَّر يُعلَمُ أنَّ قول الحلبي: ويحتملُ وجهاً آخر، وهو أن «وليّ» زنة «فعيل»، وقد نصَّ أهل اللِّسان أنَّه يقع للواحد والاثنين والجمع تذكيراً وتأنيثاً بلفظ واحد؛ كـ «صديق...».

ولم يتبع الألوسي أسلوباً واحداً في النقل عن السَّمين الحلبي، إنَّما اتَّبع أساليب متنوعة بين نقل مصرّح فيه بمن ينقل عنه، وآخر غير مصرّح به. وقد بلغت هذه النقول المصرّح بها نحو ستة وعشرين نقلاً.

نقله عنه في القراءات:

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾[المائدة:٤٢]

قال الألوسي[3]:« وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب: «السُّحُت» بضمتين، وهما لغتان؛ كـالعُنْق والعُنُق. وقُرِئَ: «السَّحْت» بفتح السِّين على لفظ المصدر أُرِيدَ به المسحوت؛ كالصَّيد بمعنى المَصِيد. و«السَّحَت» بفتحتين، و«السِّحت» بكسر السين».

نقله عنه في اللُّغة:

ويظهر ذلك في قوله تعالى:﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة:١٠٧]

قال الألوسي في بيان معنى «العيد»[4]: «وذكر غير واحد أنَّ العِيدَ يُقال لكلِّ ما عاد عليك في وقتٍ».

---

(١) روح المعاني٧/٢، وانظر: التَّحقيق ٢٣٠.

(٢) روح المعاني٦/١٦٦، وانظر: التَّحقيق ١٣٦.

(٣) روح المعاني٦/١٤١، وانظر: التَّحقيق ٧٦.

(٤) روح المعاني٧/٦١، وانظر: التَّحقيق ٣٩١.

فالألوسي أفاد من السَّمين الحلبي بتصريح منه؛ إمَّا بلقب العالم الَّذي ينقل عنه، نحو: قال السَّمين[١] ، أو بذكر كنيته؛ نحو: قال الحلبي[٢]، أو بذكر اسم كتابه؛ نحو: وفي الدُّرِّ المصون[٣]. وقد بلغت هذه النُّقول في قطعتي سبعة وعشرين موضعاً.

أمَّا النقول غير المصرّح بها فقد أغفل الألوسي نسبة الكثير ممَّا نقله عن الدُّرِّ المصون، وهذا كثير في كتابه[٤].

طريقة نقله عن الدُّرّ المصون:

١- النَّقل بالنَّص:

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[المائدة:١٢]

قال الألوسي عند بيان معنى «النَّقيب»[٥]:«والنَّقيب: قيل: فعيل، مشتقّاً من «النَّقب» بمعنى التَّفتيش، ومنه: ﴿فَنَقَّبُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ﴾[ق:٣٦] وسُمِّي بذلك؛ لتفتيشه عن أحوال القوم وأسرارهم. وقيل: بمعنى مفعول؛ كأنَّ القوم اختاروه على عِلمٍ منهم، وتفتيش على أحوالهم».

٢- النَّقل بالتَّصرف:

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[المائدة:٣٢]

قال الألوسي[٦]:«وقُرِئ: «أو فساداً» بالنَّصب، بتقدير: أو عَمِلَ فساداً، أو: أفسدَ فساداً».

٣- النَّقل بالإيهام:

---

(١) انظر مثلاً: روح المعاني٦/٨٧، ١٣٤، ١٤١.

(٢) انظر مثلاً: روح المعاني٦/١٣٠، ١٣٤، ١٦٦.

(٣) انظر مثلاً: روح المعاني٦/١٥٦و ٧/٦٧، ١٠٢، ١١٢.

(٤) انظر مثلاً: روح المعاني٦/٨٤ و٧/٢٤٩، ٦١، وانظر: التَّحقيق ٤ ، ١٢٥ ، ٣٩٠-٣٩١.

(٥) روح المعاني٦/٨٥، وانظر: التَّحقيق ٥.

(٦) روح المعاني٦/١١٨، وانظر: التَّحقيق ٤٦-٤٧.

وشاع عنه عدم التَّصريح بنسبة تلك الآراء والتوجيهات إلى أصحابها، والاكتفاء عند النَّقل بالقول: وقيل، وقال بعضهم، وقرئ، وفي التفسير، وعن أهل اللُّغة... الخ.

ويظهر ذلك عند إعراب ﴿ولهم عذابٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [المائدة:٣٦]

قال الألوسي[(١)]: «قيل: محلُّه النصب على الحالية. وقيل: الرفع عطفاً على خبر «إنَّ». وقيل: إنَّه معطوف على «إنَّ الَّذين» فلا محلَّ له من الإعراب».

ومثله ما نقله عن عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾ [المائدة:٦٩]

قال الألوسي في إعراب ﴿الصَّابئون﴾ [(٢)]:«وقيل: إنَّ «إن» بمعنى «نعم» الجوابية، ولا عمل لها حينئذٍ، فما بعدها مرفوع المحلِّ على الابتداء، والمرفوع معطوفٌ عليه».

موقفه من النُّصوص الَّتي نقلها عن السَّمين الحلبي:

لم يقف الألوسي إزاءَ ما ينقل عن السَّمين الحلبي موقفاً واحداً، بل تعدَّدت مواقفه، فكان يؤيِّد ويستحسن ما ينقله، وأخرى يردُّه ويضعِّفه، ورابعة يقف موقف الصَّمت تجاه ما ينقله، ولتوضيح ذلك أورد عرضاً لبعض المواقف مقرونةً بأمثلة.

١- استحسانه لبعض الآراء والأقوال:

ويظهر ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ ﴾[المائدة:٦٤]

قال الألوسي[(٣)]: «و ﴿للحرب﴾ متعلِّق بـ ﴿أوقدوا﴾، واللَّام للتَّعليل، أو متعلِّق بمحذوف وقع صفة لـ ﴿نار﴾، وهو الأوفق بالتسمية».

٢- تأيِّده له في اعتراضه على شيخه أبي حيَّان:

(١) روح المعاني ١٣١/٦، وانظر: التَّحقيق ٥٨.

(٢) روح المعاني٣٣٩/٧، وانظر: التَّحقيق١٩٠.

(٣) روح المعاني ١٨٣/٦، وانظر: التَّحقيق ١٨٠.

ويظهر ذلك عند إعراب ﴿من الَّذين هادوا﴾ في قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النِّساء:٤٦]

قال الألوسي[١]:«قيل: بيان لـ ﴿الَّذين أوتوا﴾[٢] المتناول بحسب المفهوم لأهل الكتابين، وقد وُسِّط بينهما ما وُسِّطَ لمزيد الاعتناء ببيان محلِّ التَّشنيع والتَّعجيب، والمسارعة إلى تنفير المؤمنين عنهم، والاهتمام بحثِّهم على الثِّقة بالله تعالى والاكتفاء بولايته ونصرته.

واعترضه أبو حيَّان بأنَّ الفارسيَّ قد منع الاعتراض بجملتين فما ظنَّك بالثلاث؟ وأجاب الحلبيُّ بأنَّ الخلاف إذا لم يكن عطفٌ، والجملة هنا متعاطفة وبه يصير الشَّيئان شيئاً واحداً».

فالألوسي نقل عن السَّمين الحلبي مؤيِّداً كلامه في ردِّه على اعتراض شيخه أبي حيَّان مبيِّناً وجهة نظره.

٣- تضعيفه لبعض الآراء والتوجيهات:

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۝٥﴾ [الدُّخان:٤-٥] قال الألوسي في إعراب ﴿أمراً﴾[٣]:« وجُوِّز كونه حالاً من ضمير ﴿أمر﴾ السَّابق المستتر في ﴿حكيم﴾ الواقع صفةً له أو من ﴿أمر﴾ نفسِه، وصحَّ مجيء الحال منه مع أنَّه نكرةً؛ لتخصُّصه بالوصف على أنَّ عموم النَّكرة المضاف إليها ﴿كل﴾ مسوِّغ للحالية من غير احتياج الوصف. وقول السَّمين : إنَّ فيه القول بالحال من المضاف إليه في غير المواضع المذكورة في النَّحو، صادرٌ عن نظرٍ ضعيفٍ؛ لأنَّه كالجزء في جواز الاستغناء عنه بأن يقال : يُفرق أمرٌ حكيمٌ، على إرادة عموم النَّكرة في الإثبات كما في قوله تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾ [التَّكوير:١٤]».

ومثله ما قاله في إعراب ﴿بعد﴾ في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [المائدة:١٠٨] [٤]: «وجوَّز السَّمين -وهو ضعيف- أن يكون متعلِّقاً بمحذوف وقع صفة لـ ((أيمان))».

---

(١) روح المعاني ٤٦/٥، وانظر: الدُّرّ المصون ٦٩٥/٣.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم﴾ [النِّساء:٤٧]

(٣) روح المعاني ١١٤/٢٥، وانظر: الدُّرّ المصون ٦١٦/٩.

(٤) روح المعاني ٥٤/٧، وانظر: التَّحقيق ٣٦١.

فالألوسي في النَّص السَّابق ضعَّف الوجه الإعرابي الَّذي ذكره السَّمين من غير أن يُبيِّن السَّبب.

٤- ردّه لبعض الآراء والتوجيهات معلِّلاً أسباب ردّه:

ومن أمثلة ذلك ردّه توجيه السَّمين لـ «وليّ» عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [المائدة:٥٥]

قال الألوسي[(١)]:«وممّا تقرَّر يُعلَمُ أنَّ قول الحلبي: ويحتملُ وجهاً آخر، وهو أن «وليّ» زنة «فعيل»، وقد نصَّ أهل اللِّسان أنَّه يقع للواحد والاثنين والجمع تذكيراً وتأنيثاً بلفظ واحد؛ ك «صديق»= غير واقع موقعه؛ لأنَّ الكلام في سرٍّ بياني، وهو نكتة العدول من لفظٍ إلى لفظ.

ولا يردُ على ما قدَّمناه أنَّه لو كان التَّقدير كذلك لنافى حصر الولاية في الله تعالى ثمَّ إثباتها للرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم وللمؤمنين؛ لأنَّ الحصر باعتبار أنَّه سبحانه الوليُّ أصالةً وحقيقةً، وولاية غيره إنَّما هي بالإسناد إليه عزَّ وشأنه».

٥- عرضه لبعض الآراء والتوجيهات من غير ترجيح:

لقد اكتفى الألوسي بعرض بعض الآراء والتوجيهات الَّتي تأثَّر بها من غير ترجيح، مما يوحي موافقته للسمين الحلبي في تلك الآراء والتوجيهات، أو أنَّها جديرة عنده بالقبول والذِّكر، وإلَّا لما أودعها في كتابه روح المعاني.

ومن أمثلته ما نقله الألوسي عن السَّمين الحلبي في بيان أصل «مهيمن» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ﴾ [المائدة:٤٨]

قال[(٢)]:«قال المبرِّد وابن قتيبة: إنَّ المُهيمن أصله «مؤمِن»، وهو من أسمائه تعالى، فصُغِّر وأُبدِلَت همزته هاءاً. وتعقَّبه السَّمين وغيره بأنَّ ذلك خطأ بل كُفر أو شبيه به؛ لأنَّ أسماء الله تعالى لا تُصغَّر، وكذا كلُّ اسمٍ معظَّم شرعاً».

٤- اللُّباب في علوم الكتاب

التَّعريف بالمؤلِّف:

(١) روح المعاني٦/١٦٦، وانظر: التَّحقيق ١٣٦.

(٢) روح المعاني ٦/١٥٢، وانظر: التَّحقيق ١٠١.

هو أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدِّمشقي، سراج الدِّين[1]، شريك السَّمين الحلبي[2].

ومن أهم مصنَّفاته وأشهرها كتاب "اللُّباب في علوم الكتاب". توفي بعد سنة ثمانمئة وثمان للهجرة[3].

التَّعريف بالكتاب:

كتاب اللُّباب في علوم الكتاب خزانة علميَّة ضخمة اعتمد فيه على اللُّغة وأساليبها وعلومها؛ لذلك فهو موسوعة لغوية ثرية بالشَّواهد.

كما ضمَّنه أقوال المفسرين والنُّحاة وآرائهم، واشتمل على العديد من شواهد الشِّعر والنثر والحديث، كما يحتوي على العديد من القراءات وتوجيهها، فضلاً عن إيراده فصولاً كثيرة تتعلَّق بالآيات من الناحية الفقهيّة والوعظيّة وغير ذلك.

وقد اعتمد في صناعة كتابه على عدد كبير من المصادر، في مقدمتها كتاب "الدُّرّ المصون" الَّذي كان المصدر الرئيسي لكتابه، وقد نقل بواسطته عن عدد من المصادر، منها: الكشَّاف، وتفسير الرَّازي، والقرطبي، والبغوي، والبحر المحيط وغيرها.

النَّقل عن الدُّرِّ المصون:

أفاد ابن عادل الدِّمشقي من كتاب الدُّرِّ المصون إفادة كبيرة، فإنَّ القارئ لكتابه والمقتفي لأثره يلحظ مدى تأثره بالسَّمين الحلبي، حتَّى أنَّنا لا نكاد نبالغ إذا قلنا: إنَّ كتاب "اللُّباب في علوم الكتاب" هو نسخة ثانية عن "الدُّرّ المصون".

وقد أفاد ابن عادل من السَّمين الحلبي في مجالات عديدة، منها الإعراب، والصَّرف، واللُّغة، والقراءات وتوجيهها، والبلاغة، والتَّفسير بالمأثور.

من أمثلة نقله عنه في مجال الإعراب:

عند إعراب ﴿جميعاً﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٤٨]

(١) انظر: الأعلام٥/٥٨.

(٢) انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول٤/٧٣.

(٣) انظر: الأعلام٥/٥٨.

قال ابن عادل الدِّمشقي[1]:«و ﴿جميعاً﴾ حال من «كم» في ﴿جميعاً﴾ ، والعامل في هذه الحال ، إمَّا المصدر المضاف إلى «كم» ؛ فإنَّ «كم» يحتمل أن تكون فاعلاً ، والمصدر ينحلُّ لحرف مصدريٍّ ، وفعلٍ مبنيٍّ للفاعل ، والأصلُ : " تُرجَعون ﴿جميعاً﴾ ، ويحتمل أن تكون مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله ، على أنَّ المصدر يَنحَلُّ لفعل مبني للمفعول؛ أي : يُرجِعُكُم الله».

ومن أمثله نقله عنه في مجال الصَّرف:

عند كلامه على «سوءة» في قوله تعالى: ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِي﴾ [المائدة:٣١]

قال ابن عادل الدِّمشقي[2]:«...ويجوزُ تخفيفُها بإلقاء حركة الهمزة على الواو، وهي قراءة الزُّهري؛ وحينئذٍ لا يجوزُ قلبُ هذه الواو ألفاً ، وإن صدقَ عليها أنَّها حرفُ علّةٍ متحرِّك مُنْفَتِحٌ ما قبله ؛ لأنَّ حركتها عَارِضة ، ومثلُها «جَيَل» و «توَم» مُخفَّفَي «جَيْأَلَ» و «تَوْءَم»، ويجوزُ أيضاً قلبُ هذه الهمزة واواً، وإدغامُ ما قبلها فيها تشبيهاً للأصلي بالزَّائِد، وهي لغة، يقولون في «شَيْء» و «ضَوْء» : شَيّ و ضَوّ..».

ومن أمثلة نقله عنه في مجال اللُّغة:

عند بيان معنى كلمة «مائدة» من قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة:١١٢]

قال ابن عادل الدِّمشقي[3]: «والتِّيه: الحَيرة، ومنه أرضٌ تيهاء؛ لحيرة سالكها».

ومن أمثلة نقله عنه في بيان معاني الحروف:

عند بيان معنى الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٧٤] [4]: «والاستفهام فيه قولان؛ أظهرهما: أنَّه للتَّعجُّب من حالهم؛ كيف لا يتوبون ويستغفرون من هذه المقالة الشَّنعاء؟ ...».

ومن أمثلة نقله عنه في مجال القراءات وتوجيهها:

ويظهر ذلك عند تخريج قراءة «يا قوم» في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[المائدة:٢٠]

---

(١) اللُّباب في علوم الكتاب٣٧٢/٧، وانظر: التَّحقيق ١٠٨.

(٢) اللُّباب في علوم الكتاب٢٩٣/٧، وانظر: التَّحقيق ٤٠.

(٣) اللُّباب في علوم الكتاب٢٧٧/٧، وانظر: التَّحقيق ٣٠.

(٤) اللُّباب في علوم الكتاب٤٦٢/٧، وانظر: التَّحقيق ٢١٦.

قال ابن عادل الدِّمشقي[1]:« وقرأ ابن مُحَيْصِن هنا وفي جميع القرآن : «يا قومُ» مضموم الميم. وتُروَى قراءة عن ابن كثير ، ووجهها أنَّها لغةٌ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم؛ كقراءة: «قل ربُّ احكم بالحقِّ» [الأنبياء:١١٢]؛ وقد تقدَّمت هذه المسألة. وقرأ ابنُ السَّميفع: «يا قوميَ ادخلوا» بفتح الياء ».

ومن أمثلة نقله عنه في البلاغة:

ويظهر ذلك عند كلامه على فائدة دخول الهمزة على المبتدأ في قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[المائدة:١١٦]

قال ابن عادل الدِّمشقيّ[2]: «قوله:﴿أأنتَ قلتَ﴾: دخلت الهمزة على المبتدأ؛ لفائدةٍ ذكرها أهل البيان، وهو أنَّ الفعل إذا عُلِم وجوده، وشُكَّ في نسبته، أُولي الاسم المشكوك في نسبة الفعل إليه للهمزة، فيقال: «أأنتَ ضربتَ زيداً». فـ «ضربُ زيدٍ» قد صُدِّر في الوجود شُكَّ في نسبته إلى المخاطَب ، وإنْ شُكَّ في أصل وقوع الفعل ، أوليَ الفعلُ للهمزة ، فيقال : «أضربتَ زيداً» ، لم تَقْطع بوقوعِ الضرب ، بل شَكَكْتَ فيه، والحاصلُ : أنَّ الهمزةَ يليها المشكوكُ فيه ، فالاستفهامُ في الآية الكريمة يُراد به التقريعُ والتوبيخ لغير عيسى – عليه السَّلام – وهم المتَّخِذُون له ولأمِّه إلهَيْنِ ، دخل على المبتدأ لهذا المعنى الَّذي ذكرناه؛ لأنَّ الاتخاذَ قد وقع ولا بُدَّ».

ومن نقله عنه في التَّفسير المأثور:

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾[المائدة:٤٥]

قال ابن عادل الدِّمشقي في معرض كلامه على عود الضمير في «له» [3]:«والضمير في «له» فيه ثلاثة أوجه:...الثَّالث: أنَّ الضمير يعود على المتصدِّق أيضاً، لكن المراد الجاني نفسه، ومعنى كونه متصدِّقاً، أنَّه إذا جنى جناية، ولم يعرف به أحد ، فعرَّف هو بنفسه، كان ذلك الاعتراف بمنزلة التَّصدُّق الماحي لذنبه وجنايته، قاله مجاهد. ويُحكى عن عُروة بن الزُّبير أنَّه أصاب إنساناً في طوافه ، فلم يعرف الرجل من أصابه ، فقال له عُروة : "أنا أصبتك ، وأنا عروة بن الزُّبير؛ فإن كان يعنيك شيء فها أنا ذا "».

(١) اللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٦٨-٢٦٩، وانظر: التَّحقيق ٢٢.

(٢) اللُّباب في علوم الكتاب٧/٦١٧-٦١٨، وانظر: التَّحقيق ٣٩٩.

(٣) اللُّباب في علوم الكتاب٧/٣٥٧-٣٥٨، وانظر: التَّحقيق ٩١.

لقد صرَّح ابن عادل في كتابه "اللُّباب في علوم الكتاب" بنقله عن السَّمين الحلبي في ثلاثة وثمانين موضعاً، بنحو قوله: «قال شهاب الدِّين»[(١)]. وأمَّا النُّقول الغير المصرّح بها فكثيرة جدّاً، يصعُب إحصاؤها[(٢)].

والجدير بالذِّكر أنَّ أغلب ما نقله ابن عادل عن السَّمين الحلبي من نصوص بشكلٍ حرفي قد يتجاوز الصَّفحة الواحدة أو الصَّفحات أحياناً. وهذا كثيرٌ جدّاً في الدُّرّ[(٣)].

وهذه النُّقول تدلُّ بدون أدنى شكٍّ على امتلاك ابن عادل نسخة من كتاب "الدُّرّ المصون" للسَّمين الحلبي، كان يتخذها مصدراً أساسياً من مصادر كتابه، ولن أبالغ إذا ما قلت: إنَّ ابن عادل قد بنى كتابه "اللُّباب في علوم الكتاب" على الأسس الَّتي وضعها السَّمين الحلبي وبنى عليه "الدُّرّ المصون".

وقد يكون نقله باختلافٍ يسير جدّاً لا يكاد يتجاوز كلمة أو كلمتين، وأكثر ما يظهر ذلك عندما يذكر السَّمين لفظ "الشَّيخ" أو "قلت" يأتي ابن عادل بلفظ "أبي حيَّان" و"شهاب الدِّين".

ومثاله: ما جاء من كلام أبي حيَّان في ردِّه على ابن عطيَّة الَّذي زعم أنَّ «أصبح» بمعنى «صار» في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]

قال ابن عادل[(٤)]: «قال أبو حيَّان: وهذا التَّعليل الَّذي ذكره؛ لكون «أصبح» بمعنى «صار» عبارة عن جميع أوقاته، وإنَّما خصَّ الصَّباح؛ لكون بدءُ النَّهار ليس بجيد؛ لأنَّ العرب استعملت «أضحى» و«بات» و«أمسى» بمعنى «صار»، وليس شيءٌ منها بدء النَّهار. قال شهاب الدِّين: وكيف يُحسِن أن يردَّ على أبي محمَّد، وهو لم يقل: إنَّها لـمَّا أُقيمت مقام أوقاته للعلَّة الَّتي ذكرها تكون بمعنى «صار»، حتَّى يلزم بأخواتها ناقصة عليه».

وهذا النَّص منقول بلفظه عن الدُّرّ المصون، إلَّا أنَّ ابن عادل وضع "أبو حيَّان" و"شهاب الدِّين"

---

(١) انظر مثلاً: اللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٦٨، ٣٥٤، ٣٧١، ٣٩٨، ٤١٧.

(٢) انظر مثلاً: اللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٤٥، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣٧٣، ٣٨٣، وانظر: التَّحقيق٤، ٢١-٢٢، ٣٩، ١١٠، ١١٩-١٢٠.

(٣) انظر: اللُّباب في علوم الكتاب٧/٣٧٤-٣٧٧، ٤٠٩-٤١٠ وانظر: التَّحقيق ١١٠-١١٥، ١٤٩-١٤١.

(٤) اللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٩٦، وانظر: التَّحقيق ٤٤.

بدل "الشَّيخ" و "قلت".

ونظيره ما نقله عند كلامه على ﴿ونطمعُ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾ [المائدة:٨٤]، وقد ذكر فيها عدة أوجه، قال[1]: «..والخامس: أنَّها جملة استئنافية، قال أبو حيَّان: الأحسنُ والأسهلُ أن يكون استئناف إخبارٍ منهم؛ بأنَّهم طامعون في إنعام الله عليهم؛ بإدخالهم مع الصالحين، فالواوُ عاطفةٌ هذه الجملة على جملة ﴿وما لنا لا نؤمن﴾. قال شهاب الدِّين: وهذا المعنى هو ومعنى كونها معطوفةً على المَحكيِّ بالقول قبلها – شيءٌ واحدٌ – فإنَّ فيه الإخبار عنهم بقولهم: كيتَ وكيتَ».

فالفرق بين هذا النَّص ونص السَّمين أنَّ ابن عادل ذكر أبا حيَّان بدل الشَّيخ، وشهاب الدِّين بدل قلتُ.

والأكثر أن يغفل ذكر السَّمين الحلبي؛ وكأنَّ الكلام له. ونقع على مثل هذا في ردِّ السَّمين على النُّحاة الآخرين؛ إذ يذكر ابن عادل الردَّ مغفلاً، فيظن القارئ أنَّ الكلام له، وقد يُسقط رأي السَّمين ويتابع النَّقل عن كتابه.

من ذلك ما نقله ابن عادل عن السَّمين في ردِّه على أبي حيَّان عند كلامه على ﴿ظلمه﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾ [المائدة:٣٩]، قال[2]:« و ﴿ظُلمِ﴾ مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله؛ أي: من بعد أنْ ظلمَ غيرَه بأخذ ماله، وهذا واضحٌ.

وأجازَ بعضُهم أنْ يكونَ مضافاً للمفعول؛ أي: من بعد أنْ ظلمَ نفسَه. وفي جواز هذا نظرٌ؛ إذ يصيرُ التَّقديرُ: مِنْ بعد أنْ ظلمَه، ولو صرَّحَ بهذا الأصل لم يجُزْ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى تعدِّي فعل المضمَر إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلَّا في باب «ظنَّ وفَقَدَ وعَدِمَ»، كذلك قالَه الشَّيخُ.

وفي نظره نظرٌ؛ لأنَّا إذا حللْنا المصدرَ لحرف مصدريٍّ وفعلٍ، فإنَّما يأتي بعدَ الفعل بما يَصِحُّ تقديرُه، وهو لفظُ «النَّفْس»؛ أي: من بعدِ أنْ ظلمَ نفسَه».

ومثله أيضاً ما نقله ابن عادل عن السَّمين في ردِّه على ابن عطيَّة عند كلامه على ﴿فإن تولَّوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ

(١) اللُّباب في علوم الكتاب٤٨٦/٧، وانظر: التَّحقيق ٢٧٤.

(٢) اللُّباب في علوم الكتاب ٣٣٢/٧، وانظر: التَّحقيق ٧٠.

﴿ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩]

قال[١]: « قال ابنُ عَطِيَّةَ: «قبلَهُ محذوفٌ يدلُّ عليه الظَّاهرُ، تقديرُه: لا تَتَّبِعْ واحذَرْ، فإنْ حَكَّموكَ مع ذلك واستقاموا لك فنعِمَّا ذلكَ، وإنْ تولَّوا فاعلَمْ. ويَحسُنُ أن يُقَدَّرَ هذا المحذوفُ المعادلُ بعدَ قوله: ﴿لفاسقون﴾».

والَّذي ينبغي ألَّا يُقالَ في هذا النَّوعِ ثَمَّ حذفٌ؛ لأنَّ ذلك من بابِ فحوى الخِطاب، والأمرُ فيه واضحٌ».

موقفه من النُّصوص الَّتي نقلها عن السَّمين الحلبي:

ابن عادل كان مجرد ناقل لكلام السَّمين، كان يكتفي بعرض نصوصه من غير تعقيبٍ أو ردٍّ ؛ إذ لم أقف على موضع واحد في قطعتي تعقَّب فيها السَّمين الحلبي؛ وهذا دليلٌ على موافقته له ومؤازرته.

والأمثلة على ذلك كثيرة في "اللُّباب في علوم الكتاب"، من ذلك قوله في إعراب ﴿يوم﴾ عند تفسير قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩] [٢]:«في نصب «يوم» أحد عشر وجهاً.. العاشر: قال شهاب الدين: يجوز أن تكونَ المسألة من باب الإعمال؛ فإنَّ كُلّاً من هذه العوامل الثلاثة المتقدِّمة يَصِحُّ تسلُّطُه عليه؛ بدليل أنَّ العلماء جَوَّزوا فيه ذلك، وتكون المسألةُ مِمَّا تنازع فيها ثلاثةُ عوامل، وهي ﴿اتَّقوا﴾ ، و ﴿اسمعوا﴾ ، و ﴿لا يَهدي﴾، ويكونُ من إعمال الأخير؛ لأنه قد حُذِفَ من الأوَّلِينَ ولا مانعَ يمنع من الصِّناعة، وأمَّا المعنى فقد قدَّمتُ أنَّه لا يظهرُ نصْبُ «يوم» بشيء من الثلاثة؛ لأنَّ المعنى يأباه، وإنَّما أجَزْتُ ذلك؛ جَرْياً على ما قالوه وجَوَّزوه..».

وهكذا نلحظ أنَّ ابن عادل نقل كلام السَّمين دون أن يُعقِّب عليه، ويكتفي به؛ فلا يزيد عليه ولا يُعلِّق

ثانياً: **كتب القراءات:**

لقد امتدَّ أثر كتاب "الدُّرّ المصون" إلى كتب القراءات، ومن القرَّاء الَّذين أفادوا من "الدُّرّ المصون،

(١) اللُّباب في علوم الكتاب٧/٣٧٣-٣٧٤ ، وانظر: التَّحقيق ١١٠.

(٢) اللُّباب في علوم الكتاب٧/٥٨٩، وانظر: التَّحقيق٣٦٤.

وتأثَّروا به، وتتلمذوا عليه البنَّا الدِّمياطي[1] صاحب كتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر"، فقد نقل عن السَّمين الحلبي في مجال توجيه القراءات.

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾[الحشر: ٢٤] قال البنَّا في توجيه قراءة «المصوِّر»[2]: «وعن الحسن فتح الواو والراء مفعولاً «بالبارئ»؛ أي: خالق الشَّيء المصوِّر أمام آدم أو هو وبنوه. قال السَّمين: وعليها يحرم الوقف على «المصوِّر» بل يجب الوصل؛ ليظهر النَّصب في الراء؛ لئلّا يتوهم منه في الوقف ما لا يجوز».

ثالثاً: **كتب النَّحو واللُّغة والأدب:**

لقد ترك السَّمين الحلبي في كتابه "الدُّرّ المصون" أثراً طيِّباً في كتب النَّحو واللُّغة والأدب، ومن هؤلاء الَّذين أفادوا منه وتأثَّروا به:

١- **الصَّبَّان[3] في: حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.**

ومن الأمثلة على ذلك، قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾[الحاقة:١٩][4]:«هاء: اسم فعل بمعنى «خذ» والميم للجمع، والأصل: هاكم، أبدلت الكاف واواً ثمَّ الواو همزة. وفي إعراب القرآن للسَّمين: زعم القتيبي أنَّ الهمزة بدل من الكاف، فإن عنى أنَّها تحلُّ محلَّها فصحيح، وإن عنى البدل الصِّناعي فليس بصحيح .اهـ».

٢- **الشيخ خالد الأزهري في كتابه[5]: شرح التَّصريح على التَّوضيح.**

ومن الأمثلة على ذلك، كلامه في النَّسب إلى «مُهَيِّم» [1]: «تقول في النسب إلى كله: «مهيِّميّ»

---

(١) هو شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد بن عبد الغني الدِّمياطيّ، الشَّهير بالبنَّاء، عالم القراءات ،توفي سنة ألف ومئة وسبعة عشر. انظر: الأعلام٦/١٩٩-٢٠٠.

(٢) الإتحاف٢/٥٣٨.

(٣) هو أبو العرفان، محمَّد بن علي الصَّبَّان، عالم، أديب، مشارك في اللُّغة والنَّحو والبلاغة و..، توفي بالقاهرة سنة ألف ومئتين وست للهجرة. انظر: معجم المؤلفين١١/١٧.

(٤) حاشية الصَّبَّان٢/١٤٥، وانظر: الدُّرّ المصون١٠/٤٣٣.

(٥) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد بن أحمد الجرجاوي الأزهري، يُعرف بالوقَّاد، نحويٌّ، لغويٌّ، توفي بالقاهرة سنة تسعمئة وخمس للهجرة.

بإثبات الياء المكسورة المدّغمة فيها ياء أخرى؛ لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة الَّتي هي عوض من ألف «مهيام»، أو من الواو الثانية. من «مهوم»، أو من الياء الثانية من «مهيم»، هذا حاصل كلام أبي حيَّان، وتلميذه الشِّهاب الحلبي السَّمين».

٣- **عبد القادر البغدادي[٢] في كتابه: حاشية على بانت سعاد[٣].**

وقد نقل البغدادي عن "الدُّرّ المصون" كثيراً في الإعراب، وقليلاً في اللُّغة.

ومن الأمثلة على ذلك ما نقله عنه في مجال الإعراب عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[الشُّعراء:١٠٢]

قال البغدادي[٤]:«وقال السَّمين: ويجوز أن تكون للشَّرط وجوابها محذوف؛ أي: لوجدنا شفعاء وأصدقاء أو لعملنا صالحاً».

ومثله ما قاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص:٣٦][٥]:«وقال السَّمين في إعرابه: وقِيلَ: الهمزة في «أصاب» للتعدية من «صاب-يَصوب»؛ أي: نَزِلَ، والمفعول محذوف؛ أي: أصاب جنوده؛ أي: حيثُ وجَّههم جعلهم يَصوبون صَوب المطر، انتهى».

ومثله ما نقله عنه في مجال اللُّغة عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[الأنعام:٩٤]

قال البغدادي:[٦]«...قال السَّمين: أطلق هؤلاء أنَّ «بينَ» بمعنى الوصل، والأصل في الإطلاق الحقيقة».

٤- **عبد القادر البغدادي في كتابه: خزانة الأدب.**

ومن ذلك قوله في قراءة «يفصل» عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ

---

(١) شرح التَّصريح ٥٩٥/٢، وانظر: الدُّرّ المصون ٥٦٦/٨.

(٢) هو عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج بن أحمد البغداديّ، توفي سنة ألف وثلاث وتسعين. انظر: خزانة الأدب٣-١١.

(٣) هذا الكتاب هو حاشية البغدادي على شرح ابن هشام على قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير.

(٤) حاشية على بانت سعاد٦٤٧/١، وانظر: الدُّرّ المصون٥٣٦/٨.

(٥) حاشية على بانت سعاد٥٩٩/١، وانظر: الدُّرّ المصون٣٧٩/٩.

(٦) حاشية على بانت سعاد٣٤٨/١، وانظر: الدُّرّ المصون٥٣/٥.

﴿ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:٣][(١)]:«قال السَّمين: من بناه للمفعول، فالنَّائب إمَّا ضمير المصدر أو الظَّرف، وبُنِي على الفتح لإضافته إلى غير متمكِّن، أو الظَّرف وهو باقٍ على نصبه. انتهى».

ومهما يكن، فإنَّ الأثر الَّذي تركه هذا الكتاب فيمن جاء بعده من العلماء، وإفادتهم منه، دليل على مدى الأصالة في كتابه، والقوَّة العلمية له، وأنَّه أصبح إماماً في هذا الفن.

(١) خزانة الأدب٦/٢٧٩، وانظر: الدُّرّ المصون٥/٤٨.

المبحث الثَّالث

مكانة الدُّرِّ المَصون بين كتب أعاريب القرآن

نال كتاب "الدُّرِّ المصون" مكانةً عاليةً بين كتب أعاريب القرآن، وصار مرجِعاً للعلماء، وبغيةً للطَّالبين، تتداوله الأيدي، ويتنافس على اقتنائه المؤلِّفون، وينهل من معينه المستفيدون، يشهد لذلك ويدلُّ عليه تلك الشَّهادات الرَّائعة من العلماء والمؤرِخين اللَّاحقين لهذا الكتاب الَّذي جمع في طياته محاسنَ جمَّةٍ؛ إذ أبرزوا قيمته ومكانته العلميَّة، فمن ذلك:

يقول صاحب كشف الظُّنون[1]: «وأمَّا كتاب الشَّيخ شهاب الدِّين أحمد بن يُوسف المعروف بالسَّمين الحلبي، المتوفَّى سنة ستٍّ وخمسين وسبعمئة، فهو مع اشتماله على غيره أجلَّ ما صُنِّفَ فيه؛ لأنَّه جمع العلوم الخمسة: الإعراب، والتَّصريف، واللُّغة، والمعاني، والبيان».

وقال السُّيوطي[2]: «النَّوع الحادي والأربعين: في معرفة إعرابه: أفرده بالتَّصنيف خلائق، منهم مكيّ.. والسَّمين، وهو أجلُّها على ما فيه من حشوٍ وتطويل، ولخَّصه السَّفاقسي، فحرّره».

وقال أيضاً[3]:«وله تفسير القرآن والإعراب ألَّفه في حياة شيخه أبي حيَّان، وناقشه فيه كثيراً».

وقال الأسنوي[4]: «وصنَّف إعراباً على القرآن الكريم، مادته أيضاً من تفسير..المذكور، إلَّا أنَّه زاد عليه وناقشه في مواضعَ مناقشة حسنة».

وقال السَّخاوي[5]: «العلَّامة النَّحوي المُقرِئ الشِّهاب أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين، صاحب إعراب القرآن والتَّفسير وغيرهما، أثنى عليه الأسنوي وغيره».

ومن خلال هذه الآراء نستطيع أن ندرك المكانة العلمية العالية لكتاب "الدُّرّ المصون" ومنزلته المرموقة.

---

(١) ١/١٢٢.

(٢) الإتقان في علوم القرآن٢/٢٦٠.

(٣) بغية الوعاة١/٤٠٢.

(٤) طبقات المفسِّرين للدَّاوودي١/١٠٢.

(٥) الذّيل التَّام على دول الإسلام ٢٥١.

فالسَّمين الحلبي بذل قُصارى جهده في هذا الكتاب، ووضع فيه عُصارة علمه، واستودعه مكنونَ معلوماته، ونفيس فوائده، وقد أعدَّ العُدَّة لذلك سنين طويلة، قال عن نفسه[1]: «وهذا التَّصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري؛ فإنَّه لُبُّ كلام أهل هذه العلوم».

فكتابُ "الدُّرِّ المصون" يعدُّ من أهم وأعظم ما أُلِّف في علوم القرآن، فقد تبوأ مكانة مرموقة بين كتب أعاريب القرآن لأمور عدَّة، منها:

– كتاب "الدُّرِّ المصون" يعدُّ على رأس الكتب الَّتي أُلِّفَت في أعاريب القرآن، فهو يعدُّ أكبرَ موسوعةٍ قرآنيةٍ متميِّزةٍ؛ لاشتماله على مختلف علوم العربيَّة، وقد ضمَّنه السَّمين الحلبي خمسةَ علوم، هي: الإعراب والصَّرف واللُّغة والمعاني والبيان؛ لا يتعدّاها إلى غيرها من العلوم كما فعل بعضُ من سبقه من العلماء؛ إذ لم يقتصروا على هذه العلوم الخمسة في مصنَّفٍ يجمعها، بل ضمُّوا إلى ذلك ذكر سبب النُّزول وذكر القصص على ما فعله المفسِّرون؛ لأنَّهم لم يضعوا كتبهم إلَّا لذلك. ومنهم من اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط وترك شيئاً كثيراً من علم التَّصريف المتعلِّق باشتقاق اللُّغة، ممَّا لا يسعُ الإنسانَ جهلُه، ومنهم من اقتصر على معرفة نظمه وجزالته وبلاغته مِمَّا يتكفَّل به علم المعاني والبيان[2].

– غزارة المادة العلميَّة الَّتي يحتويها، ووفرة المعلومات، والفنون الَّتي طرقها، مِمَّا جعله مرجعاً علمياً ثريّاً لكثيرٍ من العلماء والباحثين.

– تميَّز السَّمين في كتابه بحسن التَّرتيب والتَّنظيم في عرض الأفكار ترتيباً فيه دقة وبساطة، تجعل القارئ لا يضيع في ثنايا المعلومات، فهي على غزارتها منظمة، فهو لم يكن ينتقل من آية إلى أخرى حتَّى يفرغ منها تماماً من جميع جوانب علوم اللُّغة. فضلاً عن أسلوبه الفريد الَّذي لا نظير له.

– تميَّز السَّمين الحلبي في كتابه بالأمانة العلميَّة، فهو ينسب ما ينقله – في الغالب– من آراء وأقوال

(١) ١/٤٦.

(٢) مقدمة الدُّرّ المصون١/٤.

إلى أصحابها، وأحياناً كان يُعرِّج على ذكر اسم الكتاب[1] الَّذي استقى منه معلوماته، وهذا قد لا نجده في غيره من كتب أعاريب القرآن.

– قوَّة مصادر السَّمين الحلبي، وتعدُّدها، وأصالتها في بابها؛ فمؤلِّفه استخلصه من عدة مصادر أساسية في التَّفسير وأعاريب القرآن، يأتي في مقدِّمتها البحر المحيط، يليه المحرَّر الوجيز، يليه الكشَّاف، يليه التِّبيان، يليه مُشكل إعراب القرآن.

فتلك المصادر تكمل بعضها بعضاً في رسم الصُّورة الَّتي يريدها السَّمين، فهو وإن أراد أن يذكر الآراء، والصِّناعة النَّحويَّة الَّتي تدور حول الآية، عرَّج على البحر المحيط، وإن أراد اجتهاداتٍ طريفةً تحتمل المناقشة اقتبس من ابن عطيَّة، وإن أراد أن يغوص على المعاني والنَّظرات البيانيَّة أحال إلى الزَّمخشري، ولعلَّنا لا نفقد ورقةً من الكتاب دون أن يَرِدَ فيها ذكرٍ لأحد الأعلام[2].

فضلاً عن اعتماده على عدد من المصادر الفرعيَّة، منها: تفسير الطَّبري، وتفسير الرَّازي، والتَّفسير البسيط، وغيرها.

وفي مجال اللُّغة كان يعتمد على كتاب مفردات ألفاظ القرآن للرَّاغب الأصفهاني في تفسير معاني الألفاظ القرآنية، والجمهرة لابن دريد، وتهذيب اللُّغة للأزهري.

وفي القراءات كان يلجأ إلى كتاب المحتسب لابن جنِّي في الحديث عن القراءات الشَّاذة وتوجيهها، وكتاب السَّبعة لابن مجاهد في الكلام على القراءات المتواترة.

إضافة إلى تطرقه إلى بعض كتب النحو؛ كـ الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرِّد، والخصائص لابن جنِّي ، وشرح التَّسهيل لابن مالك وغيرها من أمَّهات كتب النَّحو والتَّفسير وأعاريب القرآن والقراءات واللُّغة. وهذا يدلُّ على نفس طويل في التأليف، وباع كبير في الفكر والاطِّلاع.

– ضمَّن كتابه عدد من الآراء والنُّقول من كتب مفقودة، ومن الكتب المفقودة الَّتي نقل عنها: كتاب

(١) انظر مثلاً: التَّحقيق ١٤٢ ، ١٥٤ ، ٣٠٤، ٣٢٠.

(٢) انظر: مقدِّمة الدُّرّ المصون١/٢٤-٢٥.

التَّفسير الكبير له[١]، والشَّواذ لمجاهد[٢]، والإعراب للخطراوي[٣]، والأوسط للأخفش[٤]، والمقصور والممدود لابن السَّراج[٥]، والمنتخب لملك النُّحاة[٦]، وغيرها.

– وحدة المنهج: اعتمد في كتابه منهجية منضبطة، وهذه المنهجية العلميَّة تدلُّ على عقلية عالم ناضجة، وواعية، تشعرك وأنت تقرأ كتابه أنَّك بين يدي عالم بحر.

وقد حدَّد في مقدمة كتابه بعض ما أقام عليه منهجه، فهو لا يذكر من القواعد والضَّوابط إلَّا ما هو مختار عند أهل الصِّناعة، وأمَّا المذاهب فقد يفصِّل فيها، ويذكر حُجَّج أصحابها والاعتراضات عليها، وقد يكتفي بالإشارة إليها والإحالة على كتبها المصنَّفة لهذا الغرض؛ لأنَّ كتابه لا يحتمل ذكرها[٧].

– عُنِي الكتاب بالبحوث النَّحويَّة والقواعد العامَّة، حيث حشد فيه الكثير من قواعد النَّحو العربي[٨]، فغدا مرجعاً هامّاً في هذا الشَّأن.

– تأثُّره بشيخه أبي حيَّان أيَّما تأثُّر في منهجه ومادته وأسلوبه؛ إذ اعتمد على تفسيره اعتماداً كثيراً في نقولاته ومناقشاته النَّحويَّة وتوجيه قراءاته، فلم يكتفِ بالنَّقل عنه، بل كان يضيف إلى كلامه شرحاً لمجمل أو توضيحاً لإبهام[٩].

---

(١) التَّحقيق ١٠٦، ١٥٤، ٢٨٣، ٣١٦.

(٢) الدُّرّ المصون٤/٤٥٧.

(٣) الدُّرّ المصون٩/٥٤٧.

(٤) الدُّرّ المصون١/٢٦٩.

(٥) الدُّرّ المصون١/٤٩٠.

(٦) الدُّرّ المصون٢/٩.

(٧) ١/٥.

(٨) انظر مثلاً: التَّحقيق ١٧، ٣٥، ٤٢، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٢، ٣٤٣، ٣٧٣-٣٧٤.

(٩) انظر مثلاً: التَّحقيق ٢٨، ٧٠، ٢١٦، ٢٤٧، ٤٠٦-٤٠٧.

وكان يناقشه في آرائه مناقشة استحسنها بعض العلماء؛ كابن حجر الَّذي يقول[1]: «وله تفسير القرآن.. والإعراب سمَّاه "الدُّرّ المصون" ثلاثة أسفار بخطِّه، وصنَّفه في حياة شيخه أبي حيَّان وناقشه فيه كثيراً».

– تهذيبه لعبارة من قبله، لاسيَّما عبارة أبي حيَّان، فقد كان يُجرِّد الإعراب من كلام أبي حيَّان، ويهذِّب عباراته ويُجردها، ليُبقي منها ما يتعلَّق بالإعراب واللُّغة، ويحذف غير ذلك[2]، وهذا من عادته ونهجه في "الدُّرّ المصون".

– توضيح عبارات القوم، فقد تكون عبارة المعرِبين غامضة، أو تحتمل أكثر من معنى، أو تلبس في الفهم، فيُعيد السَّمين صياغتها بما يرفع ذلك الغموض، أو يزيل ذلك اللَّبس[3].

– تجريد الكتاب للإعراب: اهتمَّ السَّمين بذكر الأوجه الإعرابية لألفاظ القرآن ودقائق مسائله النّحويَّة، وتوسع فيها غاية التّوسع، حتَّى كاد أقرب ما يكون كتاب نحو.

– حوى الكتاب الكثير من مسائل الخلاف النَّحوي بين البصريِّين والكوفيِّين الَّتي لا نكاد نجدها في الكتب المتخصِّصَّة بالخلاف النَّحوي كالإنصاف وغيره، وما رُجِّح من قوله فيها[4].

– عناية السَّمين الحلبي واهتمامه بالمعنى، فكان المعنى هو الأساس في قبول الوجه الإعرابي أو ردِّه[5]. فالمعنى هو الأصل، والإعراب هو فرع من المعنى.

---

(١) الدُّرر الكامنة١/٣٦٠.

(٢) انظر مثلاً: البحر المحيط٨/١٣٤-١٣٥، ١٨٣-١٨٥، ٢٠٧-٢١٠، ٢٥٦، وانظر: التَّحقيق ٢٦-٢٨، ٦٠-٦١، ٧٢-٧٣، ١١٥-١١٦.

(٣) التَّحقيق ٢٥، ٣٨، ٥٣، ٧٩-٨٠، ١٢٩، ١٤٠، ٢١٩، ٢٥١.

(٤) التَّحقيق ٣٨٥-٣٨٦. وانظر: الدُّرّ المصون٢/٦٨٦و٣/٦٩٤-٦٩٥و ٥/٥٣٩.

(٥) التَّحقيق ٨٠، ١١٦، ١٧٠، ٢٤٥، ٢٨٣، ٣٨٧.

– التزامه بالظَّاهر في الإعراب وتأيِّيده للإعراب الغير متكلِّف، ورفضه للأعاريب المتكلِّفة والبعيدة، ولذا نجده ينأى بنفسه – في الغالب– عن التَّأويل ما أمكن؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممَّا يحتاج إليه[١].

– بروز شخصيته النَّاقدة، فالسَّمين لم يكن مجرد ناقلٍ لأقوال وعبارات من سبقه، همَّه الجمع والتَّأليف بين المنقولات، بل كان ناقلاً ناقداً، يُرجِّح ويختار، ويردُّ ويناقش ، ويُصحِّح الأقوال ويُضعفها، ويُؤيِّد حُجّج الصَّحيح ويقويه، فشخصيته ظاهرة جدّاً في كتابه هذا، ولعلَّه لهذا السَّبب اشتهر وتلقَّاه علماء الأمّة بالرِّضا والقبول.

– اهتمامه بمناقشة المعرِّبين والرَّدِّ عليهم؛ حيث تحتل مناقشات السَّمين لعلماء النَّحو والمعرِّبين حيزاً ضخماً من الكتاب، إذ كان يناقش كثيراً تلك الآراء، ويردُّ على بعضها، ويُرجِّح ما يراه صواباً. ولقد أشار في مقدمة كتابه إشارة تدلُّ على أنَّ المناقشات ستحتل مكاناً كبيراً من كتابه، فقال[٢]: «وذكرت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزَّمخشري وأبي محمَّد بن عطيَّة ومحب الدِّين أبي البقاء...».

فاعتراضات السَّمين الحلبي على المُعربين غير قليلة، فنراه يعترض على ابن عطيَّة[٣]، وأبي البقاء[٤]، ومكِّي[٥]، والزَّمخشري[٦]، وغيرهم.

– قدرة المصنِّف على تكثيف العبارة وتلخيص الأقوال مع جمعها في بوتقة واحدة دون الإخلال بالمعنى المراد، ولعلَّ غيره لو أراد ذلك فلربَّما احتاج إلى ضعف هذا الكتاب دون أن يكون قادراً على إيصال المعنى بالطَّريقة الَّتي فعلها المصنِّف.

---

(١) التَّحقيق ١٠٠، ٣٤٢. وانظر الدُّرّ المصون:١/٢٩٨و ٢/٥٤٨ و ٣/٥٠.

(٢) ١/٥.

(٣) التَّحقيق ١٢، ٣٠، ٩٥، ١٢٤، ٢٢٩.

(٤) التَّحقيق ٩، ١٧، ١٠٤، ٢١١.

(٥) التَّحقيق ٢٦٦، ٢٧٦.

(٦) التَّحقيق ٦٢، ١٣٣، ١٤١.

– ترجيح ما اختُلِفَ فيه: عُنِيَ السَّمين عناية بالغة بالتَّرجيح بين الأعاريب، فنراه يذكر في إعراب الآية وجوهاً كثيرة ، ولكنَّه يُدلي برأيه، فيختار رأياً ويُرجِّحه ويدعم موقفه بعدة أدلَّة، وكان في بعض الأحيان يُبيِّن سبب ترجيحه للرأي الَّذي يختاره(١).

– حشده لآراء العلماء وأقوال الصَّحابة الَّذين سبقوه، فهو ينقل جميع الآراء والأقوال صحيحها وضعيفها، فالكتاب يعدُّ مرجعاً في هذا الشَّأن.

– جمع في كتابه ثُلَّة من الأقوال والآراء والنُّقول الَّتي لا نجدها في كتابٍ غيره(٢).

– جمعه لآلاف من الأبيات الشِّعريَّة والنَّثريَّة، وإن وُجِدَت متناثرة في كتب من سبقه إضافة كبيرة تعدُّ له وتُحسب لكتابه. وأكثر ما كان يستشهد بالأبيات الشِّعريَّة في مجال اللُّغة والإعراب؛ إذ بلغ عدد الأبيات الشِّعريَّة في قطعتي مئة خمسين بيتاً. فضلاً عن اشتماله على عدد من الأبيات الشِّعريَّة النَّادرة الَّتي خلت منها كتب النَّحو(٣)؛ إذ بلغ عددها في قطعتي ثلاثة وثلاثين بيتاً.

– عُنِي بشرح مفردات ألفاظ القرآن، واشتقاقاتها، واستعمالاتها، وربطها بآراء العلماء، وإيراد الشَّواهد لبيان معنى الكلمة اللُّغوي، مع تمثيله لذلك ببعض الشَّواهد الشِّعرية، مستدِّلاً على ذلك بأقوال علماء اللُّغة(٤). فهذا الكتاب لا يقلُّ أهمية عن كتاب الرَّاغب الأصفهاني، فهو رائدٌ في هذا الباب؛ إذ ألَّف كتاب "عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ". فضلاً عن تطرقه إلى ذكر اللُّغات في بعض الكلمات(٥).

---

(١) التَّحقيق ٧٧-٧٨، ٨١، ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) التَّحقيق ٨، ١٢٤، ٢٠٢.

(٣) التَّحقيق ٦، ١٠، ٢٨، ٤٤، ٩٩، ٣١٤، ٣٣٢.

(٤) التَّحقيق ٦، ١٠٦-١٠٧، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٦١-٢٦٢، ٢٩١، ٣٨٧-٣٨٨.

(٥) التَّحقيق ٧، ٢٢، ١٢٦، ١٢٨ ، ١٤٢، ٣٠٨.

– أولى السَّمين القراءات القرآنية اهتماماً بالغاً من حيث تخريجها وتوجيهها، مع التَّنبيه على المشهور من الشَّاذِّ منها، وترجّيح القراءة المشهورة، إذ كان يُبين معناها ومن قرأ بها، والأوجه النَّحويَّة لها؛ فغدا الكتاب مرجعاً هامّاً في القراءات[١]. وقد أحصيت هذه القراءات في قطعتي فوجدتها قرابة ثلاثمئة قراءة.

– وقوف السَّمين على مسائل الصَّرف مطوَّلاً، وتوسعه فيها؛ إذ كان يذكر أقوال العلماء، ويناقشهم فيها، ككلامه على «أشياء»[٢]، واشتقاق «اسم»[٣].

– حوى الكتاب بعض الإشارات التّفسيريَّة، فقد كان ينقل من الأقوال المأثورة بجانب اهتمامه بالتَّفسير اللُّغوي، كما أنَّ هذا الكتاب النَّفيس لم يخل من الإشارات الفقهية[٤].

– ضمَّن كتابه الكثير من الإشارات البلاغية ودلالتها ومصطلحاتها بما يوضح معنى الآية، وإن لم تكن غايته؛ ككلامه على الاستعارة[٥]، ومسألة عموم السَّلب وسلب العموم[٦]، ومصطلح التَّجريد[٧] وغيرها.

– ضمَّن كتابه عدداً من الأمثال العربيَّة وأقوال العرب، حيث كان يعتمد عليها في بناء القواعد النَّحويَّة، وقد يذكرها في سياق مفردات الألفاظ القرآنيَّة[٨].

---

(١) التَّحقيق ٥٩-٦٢، ٨١ وما بعدها، ١٣٩-١٤٠، ١٥٤ وما بعدها، ٢٧٠، ٢٧٣-٢٧٤، ٣١٩-٣٢٠.

(٢) التَّحقيق ٢٩٣-٣٠٣.

(٣) الدُّرّ المصون١/١٩-٢١.

(٤) التَّحقيق ٥٢، ٨٩، ٢٨٥، ٣٣٣.

(٥) التَّحقيق ١٧٥-١٧٦.

(٦) التَّحقيق ١١١-١١٢.

(٧) التَّحقيق ٣٩٥.

(٨) التَّحقيق ٤٥، ٩٢، ١٩٥، ٣١٧، ٣٨٦.

– تنبيه السَّمين الحلبي على التَّمارين الذِّهنية الَّتي أطال العلماء بحثهم فيها؛ لشحذ الذِّهن[١].

ومن أمثلة ذلك قوله[٢]: «..ولكن للعلماء غرضٌ في تطويل البحث تنقيحاً للذِّهن». وقوله[٣]:«والنَّحويُّون ذكروا هذه الأشياء محافظة على أصولهم، مع ما ينضم إلى ذلك من الفوائد وتشحيذ الذِّهن وتمرينه». وقوله[٤]: «وهذه الأوجه تشحذ الذِّهن وتنقحه».

– انتصار السَّمين الحلبي للزَّمخشري على انتقادات أبي حيَّان؛ فأبو حيَّان في كتابه "البحر المحيط" كان يهاجم كثيراً الزَّمخشري، فعارضه تلميذه السَّمين الحلبي وفنَّد آراء شيخه أبي حيَّان بصورة واضحة[٥].

– مال السَّمين الحلبي في كتابه إلى الإيجاز والاختصار، وبخاصة في القضايا الَّتي سبق أن عرضها وناقشها في موضع سابق[٦].

– أثر كتاب "الدُّرّ المصون فيمن جاء بعده، فقد وجدنا أنَّ العلماء احتفوا به، واعتنوا، ومن معينه ارتووا، واستشهدوا بما فيه، وقد ترك هذا الكتاب أثراً طيِّباً وبصمةً واضحةً في الكتب المصنَّفة بعده، سواء أكان في كتب التَّفسير؛ كـ"حاشية الجمل"، و"حاشية الشِّهاب على البيضاوي"، و"روح المعاني"، و "اللُّباب في علوم الكتاب"، أو في القراءات؛ كـ"إتحاف فضلاء البشر"، أو في النَّحو واللُّغة والأدب؛ كـ "حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني"، و"شرح التَّصريح على التَّوضيح"، و"حاشية البغدادي على بانت سعاد". واختلفت مجالات النَّقل عنه سواء في اللُّغة أو في الإعراب أو في القراءات أو غير ذلك، كما اختلفت طريقة النَّقل، وموقف النَّاقلين منه . فغدا هذا الكتاب مرجعاً أساسياً لكثيرٍ من المتأخرين. وقد

(١) السَّمين الحلبي ومواقفه من آراء النُّحاة٧٧.

(٢) الدُّرّ المصون٣/٢٤٧.

(٣) الدُّرّ المصون٣/٤٢٦.

(٤) الدُّرّ المصون٤/٨٣.

(٥) التَّحقيق ٦٨، ٢٨١-٢٨٢. وانظر: الدُّرّ المصون ٢/٤٣٣-٤٣٤، ٢٥٥-٢٥٦.

(٦) التَّحقيق ٣٩، ٧١، ١٣٩، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٦٣.

تقدَّم الحديث عن هذا كلِّه مطوَّلاً في بحث "أثر الدُّرّ المصون فيمن جاء بعده".

– الدِّراسات والتَّحقيقات الَّتي عُقِدَت على هذا الكتاب؛ إذ حَظِيَ هذا الكتاب باهتمام الباحثين والمُحقِّقين، فالرَّسائل العلميَّة الَّتي عُقِدَت على هذا الكتاب كثيرة. فمن الدِّراسات الَّتي تناولت هذا الكتاب:

– السَّمين الحلبي وموقفه من آراء النُّحاة من خلال الدُّرّ المصون، إعداد: منى الحمد.

– منهج السَّمين الحلبي في التَّفسير في كتابه الدُّرّ المصون، إعداد: د. عيسى الدريبي.

– السَّمين الحلبي نحوياً من خلال كتابه الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، إعداد: مراد علي الفراية.

– اختيارات السَّمين الحلبي في كتابه الدُّرّ المصون دراسةً وتقويماً، إعداد الباحث: محمَّد عبد الصَّمد خبير الدِّين.

وأمَّا تحقيق الكتاب:

– حقَّقه من أوَّل القرآن إلى نهاية سورة المائدة أحمد محمَّد الخرَّاط، وحصل بهذا التَّحقيق على درجة الدُّكتوراه، ثمَّ تابع تحقيق الكتاب كاملاً، وطبعه في دار القلم بدمشق.

– حقَّقه الشَّيخ علي محمَّد معوض، والشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. زكريا عبد المجيد النُّوتي، وقدَّم لهذا التَّحقيق د. أحمَّد محمَّد صيرة. وقد صدر هذا الكتاب في ستة أجزاء عن دار الكتب العلميَّة.

– حقَّقه من أوَّل سورة الأنعام إلى آخر سورة التَّوبة محمَّد عاشور محمَّد حسن، ونال به درجة الدُّكتوراه في جامعة الأزهر.

– يعدُّ هذا الكتاب من أهم النَّماذج وأوضحها للمرحلة الأخيرة من مراحل التأليف في الإعراب القرآني العربي؛ لأنَّه جمع آراء المتقدمين من جانب، وقام بالتَّنسيق فيما بينها من جانب آخر، وبيَّن الضَّعف فيها من جانب ثالث؛ وكأنَّ الكتاب خيرُ مرجع للتَّعرُّف على أهمية الجمع والتَّنسيق للنَّحو العربي، وقراءة الهائلة أثناء سبعة قرون[1].

(١) الدُّرّ المصون ١/٣٤.

هذه الأمور كلّها تدلُّنا دلالة واضحة على أنَّ هذا الكتاب قد تبوأ منزلة عظيمة ومكانة كبيرة بين كتب أعاريب القرآن ، بفضل ما رُزِق من سعة الثقافة، وغزارة التكوين العلمي، والقدرة العقلية الفريدة على التَّحليل والنَّقد والتَّمحيص.

نتائج الدِّراسة

الحمد لله أوَّلاً وآخراً، والصَّلاة والسَّلام على مِسك الخِتام؛ سيِّدنا محمَّد المبعوث من ربِّه هادياً مبشِّراً، وبعد:

ففي نهاية هذا التّطواف مع الدُّرّ المَصون أُسجِّل أبرز النَّتائج الَّتي تمخَّضت عن مباحث الدِّراسة:

- كشف البحث أنَّ معظم تعقُّبات السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة كانت ردّاً عليه، وانتقاداً له.
- إنَّ ما ردَّ به السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة هو ردُّ شيخه أبي حيَّان من قبله من غير إشارة إلى ذلك. وهذا يعني أنَّه لم يكن متفرِّداً في آرائه بل كان تابعاً لشيخه أبي حيَّان في أغلبها.
- من ألفاظ السَّمين في تعقُّب ابن عطيَّة الَّتي تعبِّر عن رفضه لبعض أعاريبه وآرائه وردِّها: (بعُد) (وفيه نظر) (وهو محلُّ نظر) (وهذا مرجوح) (كلام لا يعبأ به) (هذا غير مقيس) (ليس ذلك مثل) (وليس بشيء).
- إنَّ بعض ردوه اعتمد في حجِّيته على آراء النُّحاة.
- بيَّن البحث أنَّ بعض تعقُّبات السَّمين الحلبي جاءت معلَّلة.
- أظهر البحث التزام السَّمين بالظَّاهر من الإعراب، وابتعاده عن التأويل والإعراب المتكلَّف.
- أوضح البحث أنَّ بعض تعقُّباته كانت استحساناً لآرائه.
- إنَّ بعض تعقُّباته كانت تفنيداً لآراء أبي حيَّان، وانتصاراً لرأي ابن عطيَّة.
- أورد السَّمين الحلبي آراءً لابن عطيَّة، ولم يُعقِّب عليها؛ وهذا يوحي بموافقته لها، أو أورد فيها تعقُّب شيخه أبي حيَّان على ابن عطيَّة، وسكت عنه.
- ترك كتاب "الدُّرّ المَصون" أثراً كبيراً وبصمةً واضحةً في الكتب المصنَّفة بعده
- تأثَّر علماء التَّفسير والقراءات واللُّغة والنَّحو والأدب بكتاب "الدُّرِّ المَصون" وأفادوا منه. فمن علماء التَّفسير الَّذين أفادوا من كتاب "الدُّرّ المَصون" الجمل في كتابه (الفتوحات الإلهيَّة)، والخفاجي في كتابه (حاشية شهاب الدين الخفاجي على البيضاوي)، والألوسي في كتابه (روح المعاني)، وابن عادل الدِّمشقي في كتابه (اللُّباب في علوم الكتاب). ومن علماء القراءات الَّذين أفادوا منه البنَّا الدِّمياطي في

كتابه (إتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر). ومن علماء النَّحو واللُّغة والأدب الَّذين وقفوا عليه وأخذوا منه الأشموني في كتابه (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، وخالد الأزهري في كتابه (شرح التَّصريح على التَّوضيح)، والبغدادي في كتابه (حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد).

– إنَّ اتِّكاء علماء التَّفسير في تأليف مصنَّفاتهم على كتاب "الدُّرِّ المَصون" كان كبيراً جدّاً؛ إذ بلغ مجموع مواضع ما نقله الجمل عنه (١١٤) موضعاً مصرّحاً بها. في حين بلغ مجموع ما نقله الخفاجي عنه (١٥)، وما بقي من هذه النُّقولات غير مصرّح بها. وكان مجموع ما صرَّح بنقله الألوسي عن "الدُّرِّ المَصون" (٢٦) موضعاً مصرّحاً بنسبته إليه، ونقل من كلامه مغفلاً التَّصريح به في مواضع كثيرة يصعب إحصاؤها. وأمَّا نقولات ابن عادل الدِّمشقيّ بلغت (٨٣) موضعاً مصرّحاً بنسبته إليه، أمَّا النُّقول غير المصرَّح بها فكثيرة جدّاً.

– إنَّ أغلب نقولات علماء التَّفسير عن الدُّرِّ المَصون كانت في النَّحو والصَّرف واللُّغة والقراءات.

– إنَّ كتاب "اللُّباب في علوم الكتاب" نسخة ثانية عن كتاب "الدُّرِّ المَصون".

– يعدُّ كتاب "الدُّرّ المصون" على رأس الكتب الَّتي أُلِّفت في أعاريب القرآن في كلِّ الأزمان، فهو يعدُّ أكبر موسوعة علميَّة أُلِّفت في هذا الصَّدد قديماً.

– حَظِي كتاب "الدُّرِّ المصون" مكانة عالية بين كتب أعاريب القرآن، وصار مرجعاً لكثير من العلماء والباحثين.

القسم الثَّاني

تحقيق قطعة من كتاب «الدُّرّ المَصون في علوم الكتاب المكنون»

للسَّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)

[من الآية الثَّامنة من سورة المائدة إلى تمام السُّورة]

النُّسخ المعتمدة في تحقيق النَّص

اعتمدتُ في تحقيق هذه القطعة من هذا الكتاب على ثلاثة نُسَخٍ خطيَّةٍ:

النسخة الأولى (أ):

هي نُسخة المصنِّف وبخطِّه، محفوظةٌ في مكتبة شهيد علي باشا في تركيا، بمدينة إصطنبول، تحت رقم (١١٥) إلى (١١٩)، واعتُمِدَت أصلاً في التَّحقيق، وهي نسخة قديمة أصابها خرم، وقد استطعنا الحصول على ثلاثة أجزاء منها، ذوات الأرقام: (١١٥،١١٦،١١٧):

- المجلد الأوَّل: ذو الرقم (١١٥)، وهو من أوَّل القرآن إلى أوَّل آل عمران.

- المجلَّد الثَّاني: ذو الرَّقم (١١٦)، وفيه جزء من قطعتي من الكتاب، يبدأُ فيه بعبارته: «قالَ بعضُ اللُّغويِّين: هذه الجموع كلُّها بمعنًى»، ونهايته: «وقرأ يحيى : «دِمتُم» بكسرها، من لغة من يقول: دامَ يدامُ..».

- المجلَّد الثَّالث: برقم (١١٧)، وفيه تتمة قطعتي من الكتاب، ويبدأ بقوله: «كخافَ يَخافُ، وهما كاللُّغتين في (ماتَ يموتُ)». وينتهي بعبارة: «قال: أبو البقاء: تقديره: كم أزمنة..».

وقد كُتِبَت بخطٍّ نُسخيٍّ، قلَّ فيه الإعجام والشّكل إلَّا في بعض المواضع الَّتي دعت الحاجة فيها إلى ذلك.

النُّسخة الثَّانية (ظ):

تحتفظ بها المكتبة الظَّاهريَّة في دمشق، رقمها: (٣٩١٧ت)، وتقع هذه النُّسخة في (٤٧٣) ورقة، وفي الورقة الواحدة (٤١) سطراً، وفي السَّطر بين خمسَ عشرةَ وعشرين كلمة.

تبدأ بإعراب الفاتحة، وتنتهي بإعراب سورة يُوسف، في أوَّلها مُختاراتٌ منقولةٌ من كتاب "أدب الدُّنيا والدِّين" للماوردي (ت٤٥٠هـ): على الورقة الأولى منها تجِدُ قيدَ وَقفٍ باسم أسعد باشا على مدرسة والده إسماعيل باشا، ومجموعة أخرى من قيودِ التَّملُّك على الورقة الخامسة، وعلى الثَّانية مختاراتٌ من كتاب "الإتقان" للسُّيوطي (ت٩١١هـ).

خطُّ هذه النُّسخة نَسْخِيٌّ مُتأثِّرٌ بالرُّطوبة، وأسماء الآيات والسُّور فيها مكتوبةٌ بالحُمرة. أوَّلُها: «الحمدُ لله الَّذي أنزلَ على عبده الكتاب ناطقاً بالحِكمة وفصل الخِطاب، وجعلَ مُتَّبِعَهُ سالِكاً طُرُق السَّداد والصَّواب..، فالقرآن أفضلُ كُتُبِ الله..، فيَطَّلِعُ من علومها على أهمِّها وآكَدِها..».

النُّسخة الثَّالثَّة (ح):

وهي نسخةُ جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، رقمُها (٥٥٠٧)

نوع الخطِّ: نَسْخِيٌّ، وعدد الأسطر: (٢٥) سطراً، والمقاس:٢٥*١٦.

وهي نُسخةٌ مليئة بالسَّقطِ والتَّصحيف والتَّحريف، تُوحي بغفلةِ كاتِبها عمَّا يكتُب؛ فكثيراً ما يأتي بعباراتٍ تتشابهُ في نهاياتها مع بدايات عباراتٍ تليها، فَيُسقِط ما بينَهما، ظنّاً منه أنَّه قد أتمَّ.

منهج التَّحقيق والتَّعليق

لقد كان عملي في تحقيق هذه القطعة من الكتاب على النَّحو الآتي:

- اعتمدتُ في تحقيق قطعتي على النُّسخ الثَّلاث المذكورة آنفاً، اتَّخذتُ النُّسخة التُّركيَّة أصلاً ورمزتُ لها بالرَّمز (أ)، ثمَّ النُّسخة الظَّاهرية ورمزتُ لها بالرَّمز (ظ)، ثمَّ النُّسخة السُّعوديَّة على موقع جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة على الشَّابكة ورمزتُ لها بالرَّمز (ح).

- نسختُ الأصل وفق قواعد الإملاء المعروفة يومنا هذا، وقصدت إلى ضبط ما يحتاج المُشكل من النَّص المُحقَّق، وتحريره، وتفقيره، وتخليصه من شوائب التَّصحيف والتَّحريف ثمَّ قابلت نسخة الأصل (أ) مع النُّسختين الأخرتين (ظ) و(ح)، وأثبتُّ من الفروق ما رأيتُه جديراً بالذِّكر منها، وأفردت نسخة الأصل بالإشارة إلى السَّقط الوارد فيها بوضعه بين معقوفتين دون النُّسخ الأخرى. وأمَّا النَّسخة المطبوعة ورمزتُ لها بالرَّمز (ط) فلم أعد إليها إلَّا في مواضع قليلة؛ لأُبيِّن ما يشُوب هذه النُّسخة من تصحيف وتحريف وسقط.

- أشرتُ إلى ترقيم المخطوطة الأصلي (أ) خلال المتن؛ ذكرتُ رقم المجلد ووجه الورقة ورقمها؛ مثل: [١١٥/ب-م٢].

- كتبتُ الآيات القرآنية الواردة بالرَّسم العثماني.

- خرَّجتُ الشَّواهد القرآنية، ووضعتها بين قوسين مزهرين﴿﴾، وجعلت تخريجها في متن الكتاب.

- خرَّجتُ القراءات القرآنية السَّبعة من كتب التَّيسير والنَّشر والإتحاف؛ فإن كانت القراءة شاذَّة أحلتُ على شواذ القرآن والمحتسب وشواذ القراءات. وقد أذكر غير هذه الكتب من كتب القراءات والتَّفسير.

- خرَّجتُ الأحاديث الشَّريفة من كتب الأحاديث، كما خرجت المأثور من كلام الصَّحابة من كتب التَّفسير بالمأثور أو من كتب الحديث.

- خرَّجت أمثال العرب وأقوالهم من كتب الأمثال واللُّغة والأدب والنَّحو.

- خرجتُ الأبيات الشِّعريَّة، وعزوتُ ما لم ينسبه المصنِّف منها إلى أصحابها، وأحلتُ على الدِّيوان أوَّلاً إن كان للشَّاعر ديوان مطبوع، فإن تعذَّر ذلك خرجتُ الأشعار من المجموعات الشِّعريَّة ومن أمَّهات

كتب النَّحو والأدب واللُّغة من غير ما استقصاء. وفسَّرت من ألفاظها ما يحتاج إلى تفسير، وذكرتُ موطن الاستشهاد بالشَّاهد، وكذلك شواهد الرَّجز.

- خرَّجتُ آراء النَّحويِّين والمفسِّرين الَّذين نقل عنهم السَّمين من كتبهم إن وجدت، ومن مصادر أخرى إن لم توجد.

- تتبعتُ المسائل النَّحويَّة في أمَّهات كتب النَّحو والصَّرف، وخرجتُ المسائل الَّتي ذكرها المصنِّف.

- علَّقتُ على النَّصِّ فيما قدَّرت أنَّه بحاجة إلى إيضاح، أو ذِكر خلاف، أو تصويب خطأ.

- ترجمتُ للأعلام المغمورين، واستثنيتُ منهم القُرَّاء؛ لكثرتهم، ولِئَلَّا أُثقِلَ على الحواشي.

- عرَّفتُ بالأماكن والمواضع غير المعروفة الَّتي ورد ذكرها في الكتاب من معجم البلدان وغيره.

- فسَّرتُ الكلمات الغريبة من المعاجم اللُّغويَّة؛ كاللِّسان والتَّاج، ومفردات الراغب الأصفهاني، وعمدة الحفَّاظ وغيرها.

- صنعتُ الفهارس الفنيَّة الَّتي تسهل على القارئ الرجوع إلى ما في قطعتي من الكتاب، وهي شواهد القرآن الكريم، والحديث والأثر، والأمثال وأقوال العرب، والشِّعر والرَّجز، والأساليب والنَّماذج النَّحويَّة، ومسائل العربيَّة، والطَّوائف والأُمم، والأعلام، والقراءات الشَّاذَّة، والكتب، ومباحث الدِّراسة، والمصادر والمراجع.

كشَّاف رموز بعض مصادر التَّحقيق

الإبانة= الإبانة في تفصيل ماءاتِ القرآن.

الارتشاف= ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب.

الأصول= الأصول في النَّحو.

تفسير ابن أبي حاتم= تفسير القرآن العظيم.

تفسير البغوي= معالم التَّنزيل.

تفسير الثَّعلبي= الكشف والبيان.

تفسير الرَّازي= مفاتيح الغيب.

تفسير الطَّبري= جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

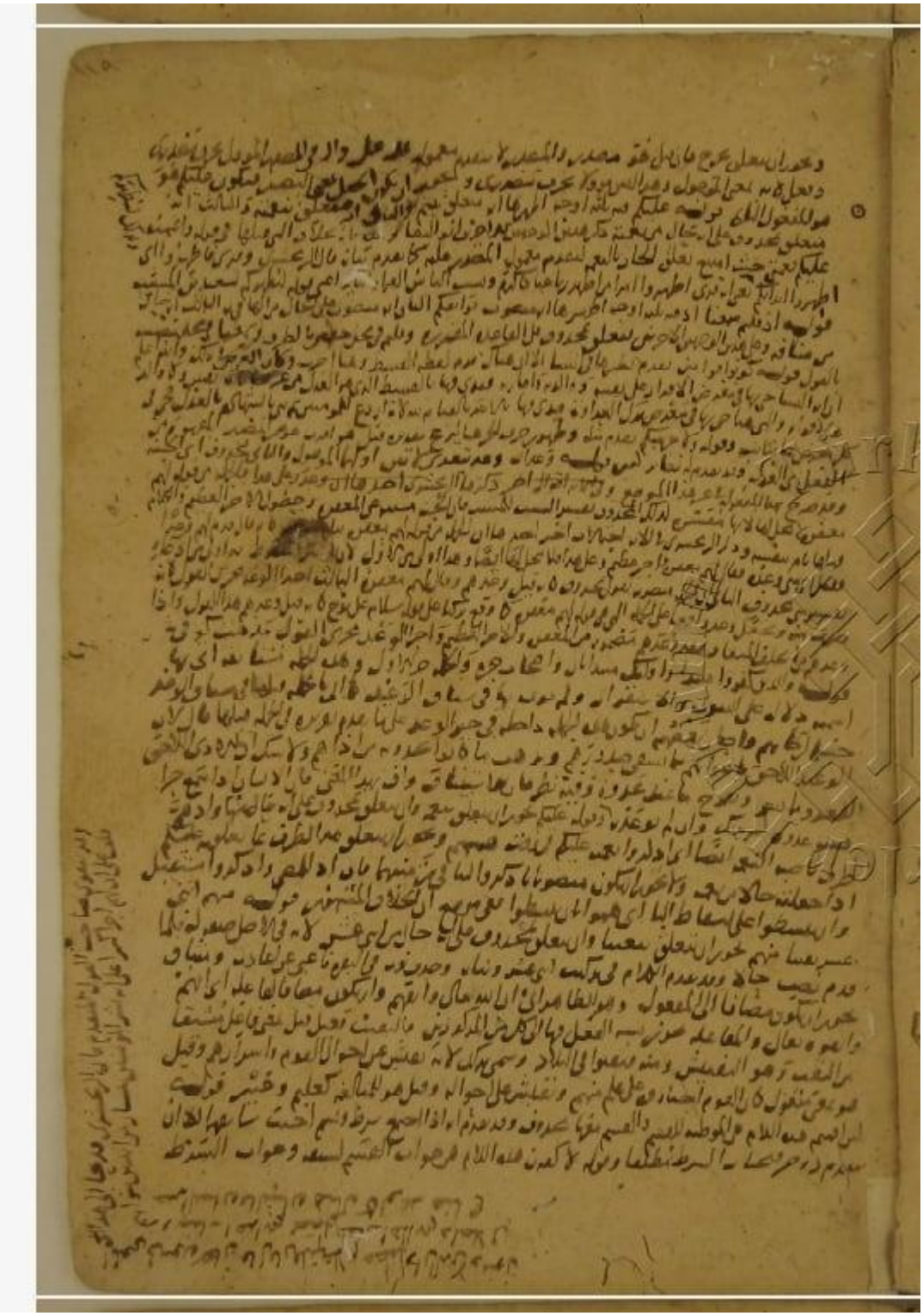
تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن.

الجواهر= إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجَّاج.

عمدة الحفَّاظ= عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ.

المغني= المغني في القراءات.

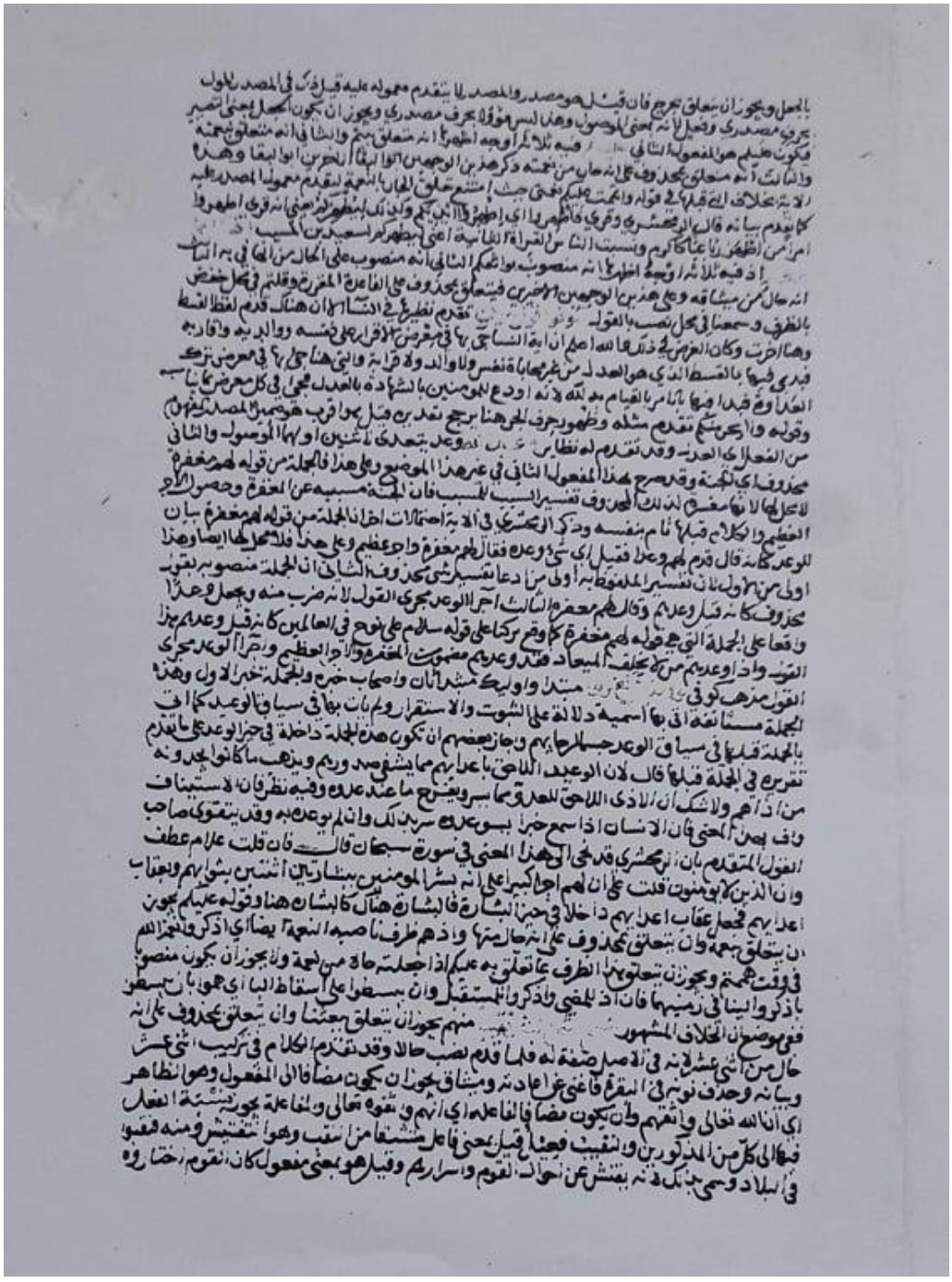
صور ألوان النُّسخ المُستخدَمة



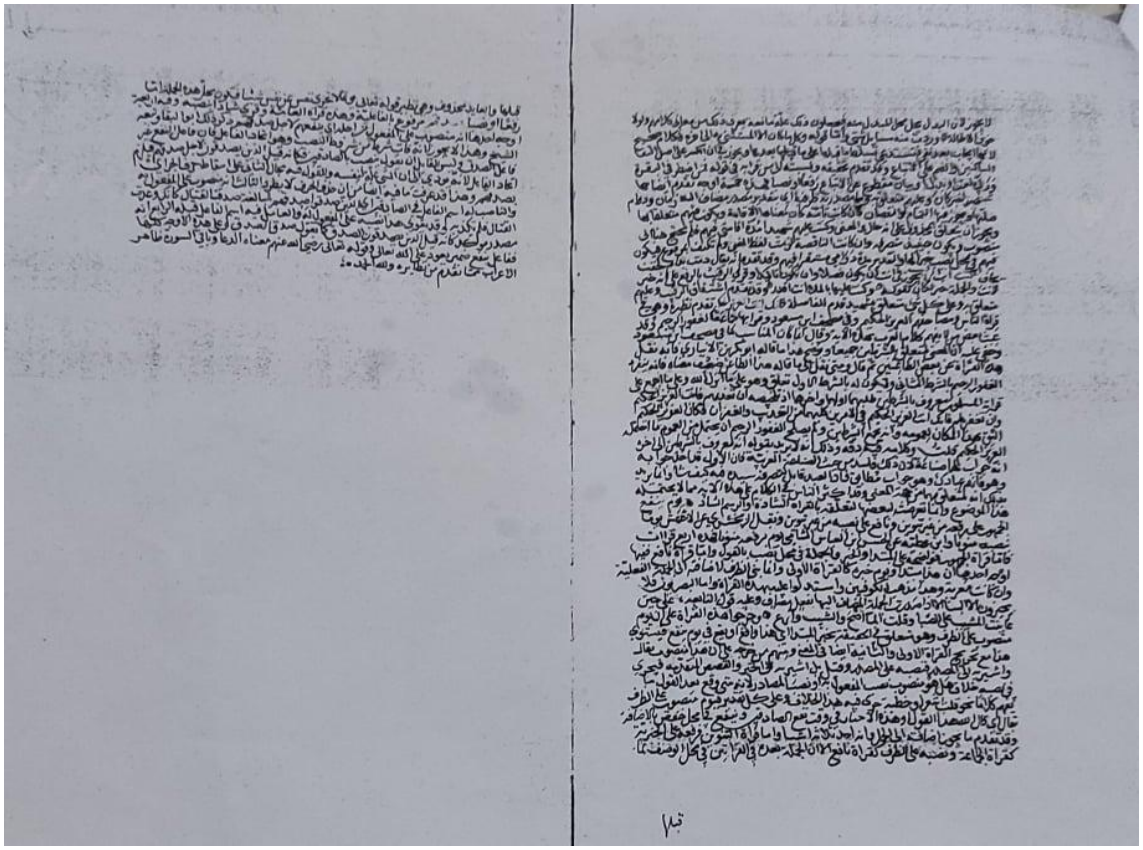
اللَّوح الأوَّل من المجلد الثَّاني من قطعتي من (أ) [١١٥/ب/م٢]



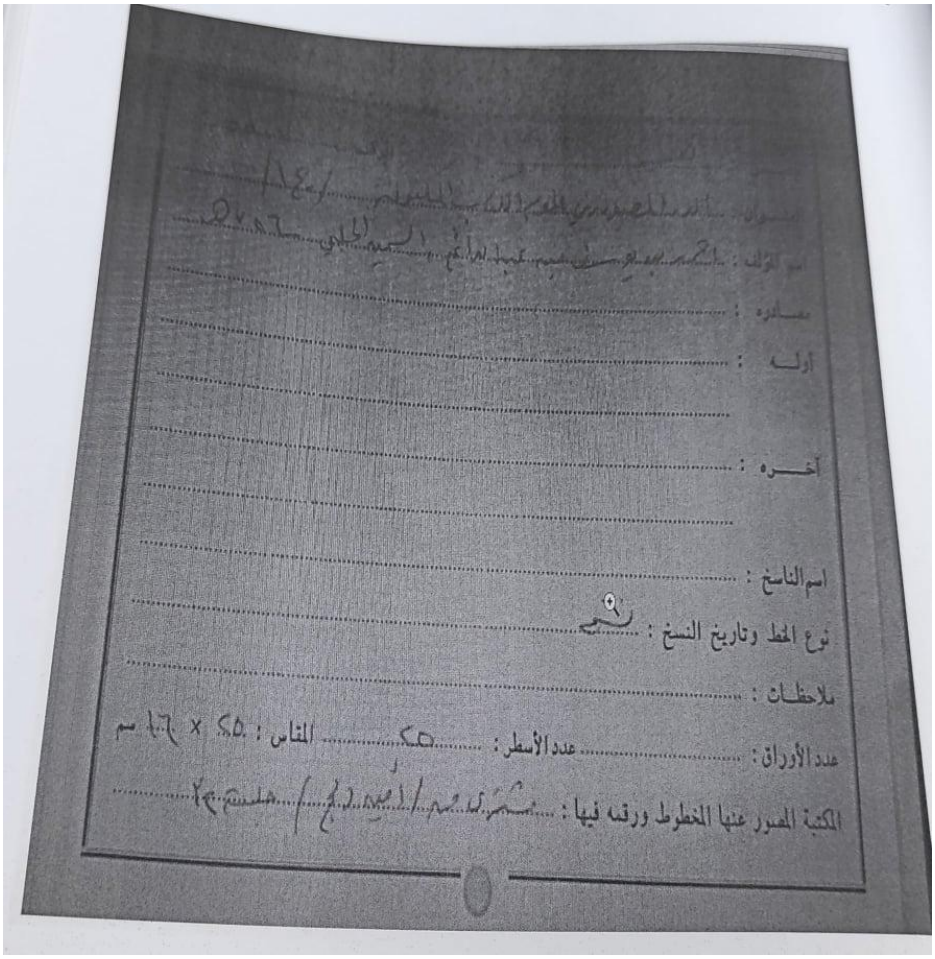
اللَّوح الأخير من المجلد الثَّالث من قطعتي من (أ) [١٨/م٣]



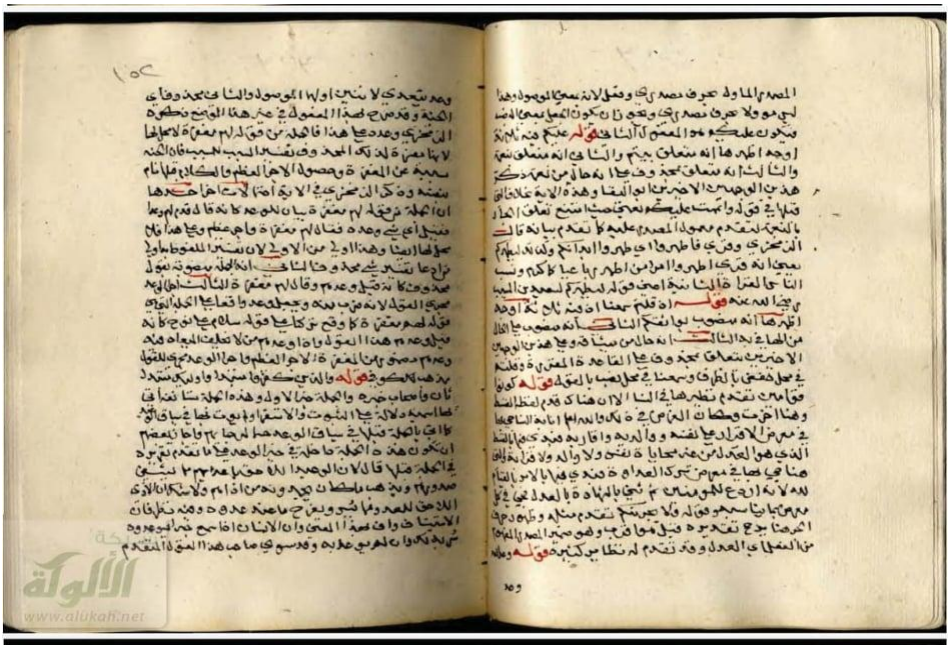
اللَّوح الأوَّل من قطعتي من (ظ) [٢٦٢/ب]



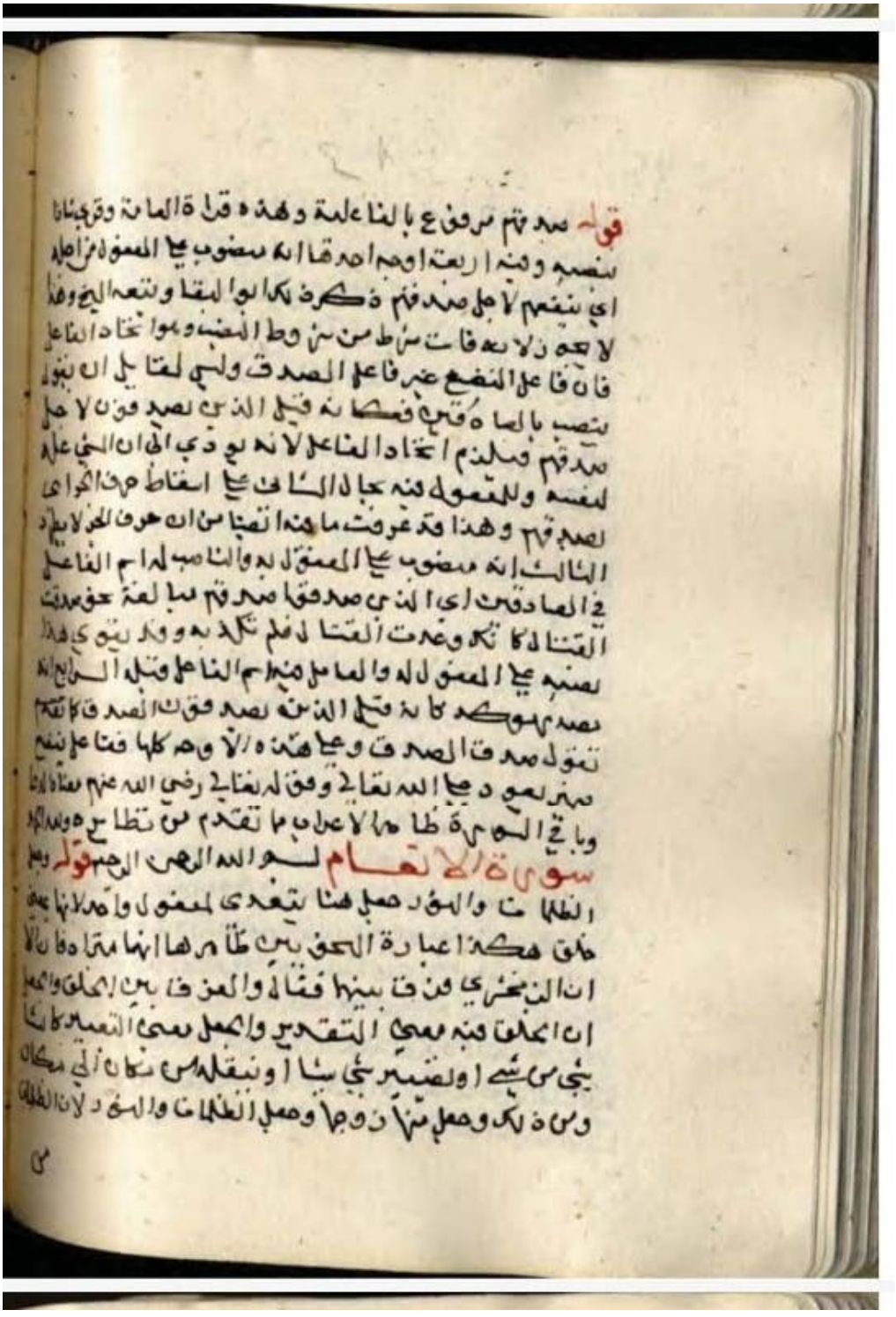
اللَّوح الأخير من قطعتي من (ظ) [٣١٧]



معلومات المخطوطة (ح) كما وردت على موقع جامعة الإمام
محمَّد بن سعود الإسلاميَّة



اللَّوح الأوَّل من قطعتي من (ح) [١٥٢]



اللَّوح الأخير من قطعتي من (ح) [٥٤٩/أ]

الدُّرُّ المَصُون في عُلُومِ الكِتابِ المَكْنُون

صَنْعَةُ

السَّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)

القِطعة الثَّامنة منه

[من الآية الثَّامنة من سورة المائدة إلى تمام السُّورة]

تحقيق

فاطمه يحيى خالد

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:٨]

قوله: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ﴾: تقدَّمَ نظِيرُها في النِّساء[١]، إلَّا أنَّ[٢] هُناكَ قدَّمَ لفظةَ ﴿القِسط﴾ وهُنا أُخِّرَت؛ وكأنَّ الغرضَ في ذلك – والله أعلمُ – أنَّ آيةَ النِّساء جِيءَ بها في مَعرِض الإقرارِ على نفسه، ووالديه، وأقاربه؛ فبُدِئَ فيها بالقِسط الَّذي هو العدلُ من غير مُحاباةِ نفسٍ، ولا والدٍ، ولا قرابةٍ، والَّتي هنا جِيءَ بها في مَعرِض تركِ العَداوة؛ فبُدِئَ فيها بالأمر بالقيام لله؛ لأنَّه أردعُ للمؤمنين، ثمَّ ثنَّى بالشَّهادة بالعَدلِ، فَجِيءَ في كُلٍّ مَعرِضٍ بما يُناسِبُه[٣].

وقوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: تقدَّمَ مثلُه[٤]. وظهورُ حرفِ الجرِّ[٥] هنا يُرَجِّحُ تقديرَه قبلُ.

﴿هُوَ أَقْرَبُ﴾: ﴿هو﴾ ضميرُ المصدر المفهوم من الفعل؛ أي: العَدلُ[٦]. وقد تقدَّمَ له نظائرُ كثيرةٌ[٧].

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٩]

قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾: ﴿وعدَ﴾ يتعدَّى لاثنين[٨]:

أوَّلهما: الموصول.

والثَّاني: محذوفٌ، أي: الجنَّةَ. وقد صرَّحَ بهذا المفعول في غير هذا الموضعِ[٩]؛ وعلى هذا فالجملةُ من قوله: ﴿لهم مَّغفِرَةٌ﴾ لا محلَّ لها؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ لذلك المحذوفِ تفسيرَ[١٠] السَّببِ للمُسبَّبِ[١١]؛ فإنَّ الجنَّةَ مُسَبَّبةٌ عن المغفرة وحصولِ الأجرِ العظيمِ، والكلامُ قبلَها تامٌّ بنفسه.

---

(١) عند الكلام على الآية [١٣٥] من سورة النِّساء. انظر: الدُّرّ المصون ٤/١١٣-١١٤.

(٢) في ط: ((أنَّه)).

(٣) انظر: البحر المحيط ٨/٨٨.

(٤) في الكلام على الآية [٢] من سورة المائدة. انظر الدُّرّ المصون ٤/١٨٨-١٨٩.

(٥) أي: ((على)).

(٦) انظر: التَّفسير البسيط٧/٢٩١، وكشف المشكلات ١/٢٤٣، والبيان٢/٢٨٥، والتِّبيان ١/٤٢٥ .

(٧) ومن تلك النَّظائر الآية [١٨٤] من سورة البقرة، ومنها الآية [١١٠] من آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون ٢/٢٧٥ و٣/٣٥١ . ((كثيرة)) ليست في ظ.

(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٢٢، وغرائب التَّفسير١/٣٢٢، والبيان١/٢٨٦، والتِّبيان١/٤٢٥.

(٩) انظر مثلاً: الآية [٧٢] من سورة التَّوبة، والآية [٢٩] من سورة الفتح.

(١٠) ((تفسير)): غير واضحة في أ بسبب الرُّطوبة، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(١١) قال بعض النَّحويِّين: إنَّ الجملة المفسِّرة لا محلَّ لها من الإعراب هو المشهور، وهذا القول قد خالفه الشَّلَوبين؛ إذ قال: إنَّ الجملة المفسِّرة بحسب ما تفسِّره؛ فإن كان المفسَّر له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب، وإن=

وذكرَ الزَّمخشريُّ[١] في الآية احتمالاتٍ أُخَرَ:

أحدُها[٢]: أنَّ الجملةَ من قوله: ﴿لهم مَّغفِرَةٌ﴾ بيانٌ للوعدِ[٣]؛ كأنَّه قالَ: قدَّمَ لهم وعداً، فقيلَ: أيَّ شيءٍ وعدَه؟ فقال: لهم مَّغفِرَةٌ وأجرٌ عظِيمٌ؛ وعلى هذا فلا محلَّ لها أيضاً. وهذا أولى من الأوَّل؛ لأنَّ تفسيرَ[٤] الملفوظِ به أولى من ادِّعاء تفسيرِ شيءٍ محذوفٍ.

الثَّاني: أنَّ الجملةَ منصوبةٌ بقولٍ محذوفٍ؛ كأنَّه قِيلَ: وعدَهم، وقالَ لهم مَّغفِرَةٌ.

الثَّالثُ: إجراءُ الوَعدِ مُجرى القولِ؛ لأنَّه ضَربٌ منه، ويجعلُ ﴿وعدَ﴾ واقِعاً على الجملة الَّتي هي قوله: ﴿لهم مَغفِرَةٌ﴾، كما وقعَ «تركنا» على قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٥] [الصَّافات:٧٩]؛ كأنَّه قِيلَ: وعدَهم هذا القولَ، وإذا وعدَهم مَنْ لا يُخلِفُ المِيعادَ، فقد وعدَهم مضمونَه من المغفِرة والأجرِ العظِيمِ[٦]. وإجراءُ الوعدِ مُجرى القولِ مَذهبٌ كُوفيٌّ[٧].

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [المائدة:١٠]

= لم يكن له موضع من الإعراب فكذلك هي، فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محلَّ لها، وفي نحو: ﴿وعد الله الَّذين آمنوا....لهم مغفرة﴾ في موضع نصب؛ لأنَّه تفسير للموعود به؛ ولو صرَّح بالموعود به لكان منصوباً. انظر: التَّذييل و التَّكميل ١٩٣/٩-١٩٤، ومغني اللَّبيب٥٢٦، وهمع الهوامع ٥٦/٤-٥٧، وحاشية الصَّبَّان١٠٥/٢.

(١) الكشَّاف٢٨١/٦-٢٨٢. وعنه في: تفسير الرَّازي ١٨٥/١١-١٨٦، والبحر المحيط ٨٩/٨-٩٠.

(٢) «أحدهما»: سقطت من ظ.

(٣) «بيان للوعد»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٤) «تفسير»: غير واضحة في أ، وأثبتُّها من بقية النُّسخ.

(٥) قال الطِّيبيُّ في فتوح الغيب ٣٠٠/٥« هذه الكلمة، وهي ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ [الصَّافات:٧٩]؛ يعني: يُسلِّمون عليه تسليماً ويَدعُون له، من الكلام المحكي؛ كقولك قرأت ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[النّور:١]، قيل: لو لم يكن على الحكاية لكان القياس «سلاماً»؛ لأنَّه مفعول «تركنا»، أي: تركنا سَلاماً عليه».

والآية الَّتي اشتملت على كلمة «تركنا»، وسبقت قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هي: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْءَاخِرِينَ﴾ [الصَّافات:٧٨].

(٦) ذهب الطِّيبي إلى أنَّ هذه الآية تفيد ما أفاده قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[الفتح:٢٩]، وإن كان القصد ههنا القول وهناك الموعود؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى إذا وعد لا يُخلِف وعده، وكان الموعود حاصلاً، ويرى أنَّ لهذه الطريقة فائدة زائدة، وهي استرواح السَّامع باللَّفظ مع توطين النَّفس بإنجازه، فيَسهل عليه تحمُّل المشاقِّ. انظر: فتوح الغيب٣٠١/٥.

(٧) ووافقهم ابن عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور٤٦٤/٢، وشرح التَّسهيل ٩٦/٢، والتَّذييل والتَّكميل١٤٦/٦.

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: مبتدأ، و ﴿أولئك﴾: مبتدأٌ ثانٍ، و ﴿أصحابُ﴾: خبرُه، والجملةُ خبرُ الأوَّل. وهذه الجملةُ مُستأنفَةٌ أُتِيَ بها اسميّةً دِلالةً على الثُّبوت والاستقرارِ، ولم يُؤتَ[1] بها في سياقِ الوَعيدِ، كما أُتِيَ بالجملةِ قبلَها[2] في سياقِ الوَعدِ حَسماً لرَجائِهم[3].

وأجازَ بعضُهم أنْ تكونَ هذهِ الجملةُ داخلةً في حيِّزِ الوعدِ على ما تقدَّمَ تقريرُه في الجملة قبلَها، قال[4]: «لأنَّ الوَعيدَ اللَّاحقَ بأعدَائهم مِمَّا يَشفي صُدورَهم، ويُذهِبُ ما كانوا يَجِدونَه مِنْ أذاهم، ولا شكَّ أنَّ الأذى اللَّاحقَ للعدوِّ مِمَّا يَسُرُّ، ويُفرِحُ ما عندَ عَدوَّه».

وفيه نظرٌ؛ فإنَّ الاستئنافَ وافٍ [بهذا][5] المعنى؛ فإنَّ الإنسانَ إذا سَمِعَ خبراً يسوءُ عدوَّه سُرَّ بذلك، وإنْ لمْ يُوعَدْ به.

وقد يتَقوَّى صاحبُ هذا القولِ المُتقدِّمِ بأنَّ الزَّمخشريَّ قد نحا إلى هذا المعنى في سورة "سُبحانَ"[6]، قالَ[7]: «فإنْ قلتَ: علامَ عطفَ ﴿وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الإسراء:١٠]؟ قلتُ: على ﴿أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَبِيرٗا﴾ [الإسراء:٩]؛ على أنَّه بشَّرَ المؤمنين ببشارتين اثنتين: بثوابِهم وبعقاب أعدائهم».

فجعلَ عِقابَ أعدائِهم داخلاً في حَيِّز البِشارة، فالبِشارةُ هناك كالوَعد[8] هنا.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ فَكَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المائدة:١١]

وقوله: ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾: يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ «نعمة»، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ منها[9].

---

(١) كذا في أ و ح، وفي ط و ظ: «يأتِ»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٢) أي: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ [المائدة:٩].

(٣) انظر: البحر المحيط ٨/٩٠.

(٤) ذُكِرَ في اللُّباب في علوم الكتاب ٧/٢٤٤ دون نسبة.

(٥) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدكته من بقية النُّسخ.

(٦) وهي سورة الإسراء.

(٧) الكشَّاف٦/ ٥٩٥.

(٨) في ط و ظ: «كالبشَّارة»، وهو خطأ.

(٩) ذكر أبو البقاء الوجهين. انظر: التِّبيان ١/٤٢٥، وانظر: الفريد٢/٤١٥.

و﴿إِذْ هَمَّ﴾: ظرفٌ، ناصِبُه «النِّعمة» أيضاً؛ أي: اذكروا نعمتَه عليكم في وقتِ هَمِّهم، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ هذا الظَّرفُ بما تعلَّقَ به ﴿عليكم﴾، إذا جعلتَه حالاً من «نعمة»[1]، ولا يجوزُ أنْ يكونَ منصوباً بـ ﴿اذكروا﴾؛ لتَنافي زمنيهما؛ فإنَّ «إذ» للمُضيِّ، و«اذكروا» مُستقبَل.

و ﴿أَن يَبْسُطُوٓا﴾: على إسقاط الباء؛ أي: هَمُّوا بأنْ يَبسطوا، ففي موضعِ «أنْ» الخِلافُ المشهورُ[2].

﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [المائدة: ١٢-١٣]

قوله: ﴿مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾: ﴿منهم﴾ يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿بَعَثْنا﴾، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ ﴿اثني عشرَ﴾؛ لأنَّه في الأصلِ صفةٌ له، فلمَّا قُدِّمَ نُصِبَ حالاً[3].

وقد تقدَّمَ الكلامُ في تركيب ﴿اثني عشرَ﴾، وبنائه، وحذف نونه في البقرة[4]، فأغنى عن إعادته.

و﴿مِيثَٰقَ﴾: يجوزُ أنْ يكونَ مُضافاً إلى المفعول – وهو الظَّاهرُ– أي: إنَّ الله تعالى واثقَهم، وأنْ يكونَ مضافاً لفاعله؛ أي: واثَقوه تعالى. والمفاعلةُ يجوزُ نسبةُ الفعلِ فيها إلى كلٍّ من المذكورَين.

---

(١) ذكر أبو البقاء هذين الوجهين. انظر: التِّبيان ١/٤٢٥.

(٢) صرَّح سيبويه بأنَّ مذهب الخليل انتصاب المصدر المؤوَّل إذا حُذِفَ حرف الجرِّ قبل «أن»، ثمَّ قال سيبويه: «ولو قال إنسان: إنَّ «أنْ» في موضع جرٍّ في هذه الأشياء؛ ولكنَّه حرفٌ كثُرَ استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار لكان قولاً قوياً...والأوَّل قول الخليل» اهـ. وقد أشار إلى ذلك أبو حيَّان وابن هشام.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ مذهب الخليل والكِسائي في «أنْ» عند حذف حرف الجرِّ المطرد أنَّهما في محلِّ جرٍّ، و مذهب سيبويه والفرَّاء أنَّهما في محلِّ نصب؛ لأنَّ بقاء الجرِّ بعد حذف عامله قليل والنَّصب كثير.

انظر: الكتاب٣/١٢٦-١٢٨، ومعاني القرآن للفرَّاء٢/١٧٣، والمقتضب٢/٣٤٢،٣٤٧و٢/٣٥-٣٦، وشرح التَّسهيل٢/١٥٠، وشرح الكافية للرَّضي٤/١٣٧، والارتشاف٤/٢٠٩٢، ومغني اللَّبيب٢٨٢-٢٨٣، وشرح التَّصريح١/٤٦٩، وهمع الهوامع ٥/١٢، وحاشية الصَّبَّان٢/١٣٣.

وعقد المصنِّف في الجواهر١/١٠٦-١٣٠ باباً سمَّاه: "هذا باب ما جاء في التَّنزيل، وقد حُذِفَ منه حرف الجرِّ".

(٣) وهو رأي أبي البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٢٦.

(٤) راجع الكلام على الآية [٦٠]. انظر: الدُّرّ المصون ١/٣٨٥-٣٨٦.

والنَّقِيب: فَعِيل، قِيلَ[١]: بمعنى «فاعلٍ» مُشتقّاً من «النَّقْب»، وهو التَّفتِيش، ومنه: ﴿فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ﴾ [ق:٣٦]؛ وسُمِّي بذلك؛ لأنَّه يُفتِشُ عن أحوال القوم وأسرارِهم.

وقِيلَ[٢]: هو بمعنى مفعول؛ كأنَّ القومَ اختاروه على عِلمٍ منهم، وتفتيشٍ على أحواله.

وقِيلَ[٣]: هو للمُبالغة؛ ك «عليم» و«خبير».

قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ﴾: هذه اللَّامُ هي الموطِّئة للقسم، والقسمُ معها محذوفٌ. وقد تقدَّمَ[٤] أنَّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجِيبَ سابقُهما، إلَّا أنْ يتقدَّمَ ذو خبرٍ فيُجابُ الشَّرطُ مطلقاً.

وقوله: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾: هذه اللَّام هي جوابُ القسم؛ لسَبقه، وجوابُ الشَّرط[١١٥/ب-م٢]محذوفٌ؛ لدِّلالة جواب القسم عليه، وهذا معنى قولِ الزَّمخشريِّ[٥]؛ أنَّ قوله: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾ سادٌّ مسدَّ جوابي القسم والشَّرط، لا كما فهمَه بعضُهم[٦]، وردَّ عليه ذلك.

ويجوزُ أن يكون ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾ جواباً لقوله تعالى قبل ذلك: ﴿ولقد أخذَ الله ميثاقَ بني إسرائيلَ﴾ لِما تضمَّنه الميثاقُ من معنى القسَم[٧]. وعلى هذا فتكون الجملتان – أعني قولَه: ﴿وبعثنا﴾ ﴿وقال الله﴾ – فيهما وجهان[٨]:

أحدُهما: أنَّهما في محلِّ نصبٍ على الحال.

والثَّاني: أنْ تكونا جملتي اعتراضٍ.

والظَّاهرُ أنَّ قوله: ﴿لَئن أقمتُم﴾ جوابُه ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾ كما تقدَّم، وجملةُ هذا القسَم المشروطِ وجوابِه مُفسِّرةٌ لذلك الميثاق المتقدَّم.

---

(١) وممَّن قاله الرَّازي في تفسيره ١١/١٨٨.

(٢) وهو قول أبي مسلم. انظر: تفسير الرَّازي ١١/١٨٨-١٨٩، والبحر المحيط٨/٩٤.

(٣) قاله أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٩٤.

(٤) عند الكلام على الآية [١٤٥] في سورة البقرة .انظر: الدُّر المصون٢/١٦٤. وانظر ما سيأتي في الآية [٧٣] من سورة المائدة.

(٥) الكشَّاف٦/٢٨٢.

(٦) يقصد أبا حيَّان، فهو يرى أنَّ جملة «لَأُكَفِّرَنَّ» لا تسدُّ مسدَّ جوابي القسم والشَّرط، بل هي جواب للقسم فقط. انظر: البحر المحيط ٨/٩٩.

(٧) أجازه أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٩٩.

(٨) انظر الوجهين في: البحر المحيط٨/٩٩.

والتَّعزِير: التَّعظِيم[١]. قال[٢]: [الوافر]

١-وكـــم مـــن ماجـــدٍ لهـــمُ كـــريمٍ ومِـــنْ لَيْـــثٍ يُعـــزَّرُ في النَّـــدِيِّ

وقِيلَ: هو الثَّناء بخيرٍ، قاله يُونُس[٣]. وهو قريبٌ من الأوَّل.

وقِيلَ: هو الرَّدُّ عن الظُّلم، قاله الفرَّاء[٤].

وقالَ الزَّجَّاج[٥]: «هو الرَّدعُ والمنعُ».

فعلى القولين الأوَّلين يكون المعنى: وعَظَّمتُموهم وأثنَيتُم عليهم خيراً ، وعلى الثَّالث والرَّابع يكون المعنى: وردَدتُم وردَعتُم سفهاءَهم[٦] عنهم.

قالَ الزَّجَّاجُ[٧]:«((عزَّرتُ فلاناً)): فعَلتُ به[٨] ما يردَعه عن القَبيح، مثلُ ((نكَّلتُ))؛ فعلى هذا يكون ((عَزَّرْتُموهم)): رَدَّدتُم عنهم أعداءَهم».

وقرأ الحسنُ البَصري: ((بِرُسْلي))[٩] بسكون العين حيثُ وقعَ.

---

(١) عُزِيَ لأبي عبيدة في: معاني القرآن للزَّجَّاج ١٥٩/٢، والنُّكت والعيون ٢١/٢، والبحر المحيط٩٤/٨. ونُسِب لأبي عبيد في معاني القرآن للنَّحَّاس٢٧٨/٢.

قال ابن عرفة في تفسيره ٩٩/٢:« التَّعزير: من أسماء الأضداد، يُطلق على التَّعظيم، وعلى التَّحقير، ومنه تعزير القاضي لأحد الخصمين» اهـ. وانظر: الأضداد لابن الأنباري ١٤٧.

(٢) لم أقف على قائل هذا البيت، وهو في: مجاز القرآن ١٥٧/١، والأضداد١٤٧، وتفسير الطَّبري٢٤٤/٨، وتفسير الثَّعلبي ٢٣٤/١١، والمحرَّر الوجيز ١٦٨/٢، وتفسير القرطبي٣٧٩/٧، والبحر المحيط٩٥/٨.

والنَّدي: هو مجلس القوم ومتحدَّثهم، وكذلك النَّدْوة والنَّادي والمنتدى. عن مختار الصِّحاح (ندا).

(٣) انظر: مجاز القرآن ١٥٧/١، وتفسير الطَّبري٢٤٤/٨، ومعاني القرآن للنَّحاس ٢٧٩/٢، والبحر المحيط٩٤/٨عن يونُس.

(٤) لم أقف عليه في كتابه "معاني القرآن"، وكلامه في: تفسير الطَّبري٢٤٤/٨، والنُّكت والعيون٢١/٢، والبحر المحيط٩٤/٨.

(٥) معاني القرآن له ١٥٩/٢. وعنه في: التَّفسير البسيط٢٩٨/٧، والبحر المحيط٩٥/٨.

(٦) في ظ: ((سفهاءكم)).

(٧) معاني القرآن له ١٥٩/٢. وعنه في: التَّفسير البسيط٢٩٨/٧، والبحر المحيط ٩٥/٨.

(٨) ((به)): سقطت من ظ.

(٩) لم أعثر على هذه القراءة في موضعها من كتب القراءات. انظر: المحرَّر الوجيز١٦٨/٢، والبحر المحيط١٠٠/٨.

وقرأ الجَحدريُّ: «وعزَرْتموهم»[١] خفيفةَ الزَّاي، وهي لغةٌ[٢]، وقرأ في الفتح:«وتَعْزُروه»[٣] [الفتح:٩] بفتح حرف المضارعة، وسكون العين، وضمِّ الزَّاي، وهي موافقةٌ لقراءته هُنا.

وقوله: ﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾: تقدَّمَ الكلامُ في ﴿قرضاً﴾، وفي نصبه في البقرة[٤].

قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾: تقدَّمَ الكلامُ على نظيره[٥]. وكذلك ﴿سواءَ السَّبيل﴾[٦].

وقرأ الجمهور: «قاسية» اسم فاعل من «قسا يقسو»، وقرأ الأخَوان:- وهي قراءة عبد الله - «قَسِيَّة»[٧] بفتح القاف وكسر السِّينِ وتشديدِ الياء.

واختلفَ النَّاسُ في هذه القراءةِ، فقالَ الفارِسيُّ[٨]: «ليست من ألفاظِ العرب في الأصل؛ وإنَّما هي كلمةٌ أعجميَّةٌ معرَّبةٌ».

يعني أنَّها مأخوذةٌ من قولِهم[٩]: «دِرهَمٌ قِسِيٌّ»؛ أي: مَغشوش. شَبَّهَ قلوبَهم في كونِها غيرَ صافيةٍ من الكدَر بالدَّارهم المغشوشة غيرِ الخالصة. وأنشدوا قولَ أبي زُبَيدٍ:[١٠] [البسيط]

---

(١) وبها قرأ غيره. انظر: مختصر شواذ القرآن٣٨، والمحتسب ٢٠٨/١، والكامل ٥٣٣، والمغني ٧٠٩/٢.

(٢) انظر: اللِّسان (عزر).

(٣) انظر: الكامل ٥٣٣، والمحرَّر الوجيز١٦٨/٢، والبحر المحيط١٠٠/٨.

(٤) في الكلام على الآية [٢٤٥]. انظر: الدُّرّ المصون٥٠٨/٢-٥٠٩.

(٥) عند الكلام على الآية [١٥٥] من سورة النِّساء. انظر: الدُّرّ المصون١٤٢/٤-١٤٣.

(٦) راجع الكلام على الآية [١٠٨] من سورة البقرة. انظر: الدُّر المصون٦٦/٢.

(٧) وحُجَّة قراءة الأخوان أنَّ «فعيل» أبلغ في الذَّمِّ والمدح من «فاعل». وقال آخرون: بل معنى «قَسِيَّة» غير معنى القَسوة، وإنَّ معنى القَسِيَّة الَّتي ليست بخالصة الإيمان؛ أي الَّتي قد خالطها كُفر فهي فاسدة؛ ولذا قيل للدِّرهم الَّذي قد خالطَه شيء من نحاس وغيره: قَسِيَّة. و الأخوان هما: حمزة والكسائي. وعبد الله هو ابن مسعود.
انظر في عزو هاتين القراءاتين: السَّبعة ٢٤٣، ومعاني القراءات٣٢٧/١، والحجَّة للقرَّاء السَّبعة٢١٦/٣، والنَّشر١٤٠.

(٨) الحُجَّة ٢١٧/٣. وعنه في: التَّفسير البسيط٣٠٣/٧، والمُحرَّر الوجيز١٦٩/٢، وانظر البحر المحيط ١٠٤/٨.

(٩) انظر: المعرَّب للجواليقي ٤٩٦، واللِّسان (قسا).

(١٠) والبيت من قصيدة قالها في رثاء عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، ومطلعها:

على جَنابيه من مظلومة قِيَم تبادَرَتها مساحٍ كالمناسيف

وهو في ديوانه١١٩، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١٢٠٤/٣، و أمالي القالي ٢٨/١ ،ورسالة الصَّاهل و الشّاحج ١٢٥، وسمط اللآلي ١/ ١٢٨، واللِّسان والتَّاج (صهل).

والصَّواهل: جمع «الصَّاهلة»، وهو الصَّوت. والسَّلام: الحجارة. عن اللِّسان (صهل) و(سلم). والصَّياريف: مفردها «الصَّراف»، وهو صرَّاف الدَّراهم ونقَّادها، وهو من التَّصرف. عن التَّاج (صرف). =

٢- لهـا صَـوَاهلُ في صُـمِّ السَّـلام كمـا صـاحَ القَسِـيَّاتُ في أيـدي الصَّـيارِيفِ

وقول الآخر(١): [الطَّويل]

٣- ومـا زوَّدُوني غـيرَ سَـحْقِ عِمامَـةٍ وخمـسِ مِـئٍ منهـا قَسـيٌّ وزائِـفُ

وقالَ صاحبُ الكشَّاف(٢): «وقرأ عبدُ الله: ((قَسِيَّة))؛ أي: رَدِيئةٌ مغشوشةٌ مِنْ قولهم: ((دِرهَمٌ قَسِيٌّ))، وهو من القَسوة؛ لأنَّ الذَّهبَ والفِضَّة الخالصين فيهما لِينٌ، والمغشوشُ فيه صلابةٌ ويَبْس، والقاسي والقاسح – بالحاءِ المهملة – أخَوانِ في الدِّلالة على اليَبس».

وهذا القولُ سبقَه إليه المُبرِّدُ؛ فإنَّه قال(٣): «يُسمَّى الدِّرهَمُ المغشوشُ قَسِيّاً؛ لصلابته وشِدَّتِه للغُشِّ الَّذي فيه، وهو يَرجِعُ للمعنى الأوَّل، والقاسِي والقاسِح، بمعنًى واحدٍ». وعلى هذين القولين تكونُ اللَّفظةُ عربيَّةً.

وقِيلَ(٤): «بل هذه القِراءة توافِقُ قراءةَ الجماعة في المعنى والاشتقاق؛ لأنَّه ((فَعِيلٌ)) للمُبالَغة؛ كـ ((شاهدٍ وشهيدٍ))، فكذلك ((قاسٍ وقَسِيّ))، وإنَّما أُنِّثَ على معنى الجماعة».

= أبو زبيد الطَّائي: هو المنذر بن حَرْمَلة، من طيء، وكان جاهليّاً قديماً وأدرك الإسلام، يُقال: إنَّه عاش مئة وخمسين سنة، ولم تُذكَر سنة وفاته. انظر الشِّعر والشُّعراء ١/١٦٧.

(١) البيت لِمُزرِّد بن ضرار الغطفاني برواية ابن السِّكِّيت وغيره وشرح ثعلب، وهو في ديوانه٥٣ باختلاف الشَّطر الأوَّل: فكانت سراويل وجَرد خميصة.....

وله في: إصلاح المنطق ٢/٣٠٠، واللِّسان (سحق) و (قسا) . وبلا نسبة في: الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ٥/١٣٧، والعضديات١١٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٣٦٤، والمُعرَّب للجواليقي٤٩٦.

السَّحق: هو الثَّوب الخلَق البالي. عن اللِّسان (سحق).

(٢) يعني الزَّمخشري. الكشَّاف٦/٢٨٢-٢٨٣. وعنه في: تفسير الرَّازي١١/١٩١، والبحر المحيط ٨/١٠٣.

(٣) لم أقف عليه في كتابي المبرِّد "الكامل" و"المقتضب"، و كلام المبرِّد في البحر المحيط ٨/١٠٣ باختلافٍ يسيرٍ.

وعدَّ أبو حيَّان في البحر المحيط ٨/١٠٣ قول المبرِّد مخالفاً لقول الفارسي؛ لأنَّ المبرِّد جعله عربيّاً مشتقّاً من ((القَسوة)) ، والفارسي جعله معرَّباً دخيلاً في كلام العرب، وليس من ألفاظها.

(٤) وهو قول ابن عطيَّة بتصرُّف. انظر: المحرَّر الوجيز٢/١٦٩. علَّق الماورديُّ على هذه القراءة، فقال: «وفيهما تأويلان: أحدهما: أنَّها أبلغ من قاسية، والثَّاني: أنَّها بمعنى قاسية» اهـ. انظر: النُّكت والعيون ٢/٢١.

وعقَّب النَّحاس على القراءة ذاتها بقوله: «إنَّ((قَسِيَّة)) بمعنى ((قاسية)) هي أولى عندي، لكن ((فعيلة)) هي أبلغ من فاعلة» اهـ. انظر: معاني القرآن للنَّحاس ٢/ ٢٨١.

وقرأ الهَيصَمُ بنُ شَدَّاخٍ: ((قُسِيَّة))[١] بضمِّ القاف وتشديد الياء، وقُرِئَ ((قِسَّية))[٢] بكسر القاف إتباعاً. وأصلُ القراءتين[٣]: ((قاسِوَة)) و ((قَسِيوة))؛ لأنَّ الاشتقاق من القَسْوة.

قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾: في هذه الجملة أربعةُ أوجُهٍ[٤]:

أحدُها: أنَّها مُستأنَفةٌ بيانٌ لقَسوة قلوبهم؛ لأنَّه لا قسوةَ أعظمُ من الافتراء على الله تعالى.

والثَّاني: أنَّها حالٌ من مفعول ﴿لَعَنَّاهُم﴾؛ أي: لعنَّاهم حالَ اتِّصافهم بالتَّحريف.

والثَّالث – قالَه أبو البقاء[٥] – : أنَّه حالٌ من الضَّمير المستتر في ﴿قاسِية﴾.

وقال[٦]: «ولا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من ﴿القلوبِ﴾؛ لأنَّ الضميرَ في ﴿يُحَرِّفون﴾ لا يرجعُ إلى ﴿القلوب﴾».

وهذا الَّذي قالَه فيه نظرٌ[٧]؛ لأنَّه من حيثُ جَوَّزَ[٨] أن يكونَ[٩] حالاً من الضَّمير في ﴿قاسية﴾، يلزَمُه أنْ يُجوِّزَ أن يكونَ حالاً من ﴿القلوب﴾؛ لأنَّ الضَّميرَ المستترَ في ﴿قاسية﴾ يعودُ على ﴿القلوب﴾، فكما يمتنِعُ أن يكونَ حالاً مِنْ ظاهره، يمتنِعُ أن يكونَ حالاً من ضميرِه[١٠]؛ وكأنَّ المانعَ الَّذي توهَّمَه كونُ الضَّمير –

---

(١) وبها قرأ غيره. انظر: مختصر شواذ القرآن٣٧٠ ، والمغني٢/٧٠٩، والبحر المحيط٨/١٠٣.
في ظ: ((الهيضم بن سراج))، وفي أ: ((الهيصم بن سداح))، وفي ط و ح: ((الهميصم بن سراح)). والصَّواب ما أثبتُّ. وضُبِطت ((قسيَّة)) في ظ بفتح القاف والسين، وهو خطأ.

(٢) هي قراءة إبراهيم النَّخعي والضَّبِّي عن رجاله وعن يحيى. انظر: مختصر شواذ القرآن٣٨، والمغني ٢/٧٠٩. وبلا نسبة في: الكشَّاف٦/٢٨٣، والبحر المحيط ٨/١٠٣.

(٣) هكذا ورد، ولعلَّ الصَّواب ((قُسِيْوة)). ويؤيد ذلك تنظير أبي حيَّان في البحر المحيط ٨/١٠٣ للقراءة بـ ((جُئِيّ)). ثمَّ قُلِبَت الواو ياء، وأُدغِمَت الياء في الياء.

(٤) انظر الأوجه الثَّلاثة الأولى في: التِّبيان ١/٤٢٧، والفريد٢/٤١٨، وانظر الرَّابع في: مشكل إعراب القرآن١/٢٢٢.

(٥) التِّبيان ١/٤٢٧.

(٦) يعني أبا البقاء العُكبري. التِّبيان ١/٤٢٧.

(٧) وأيَّد شهاب الدِّين الخفاجي ما ذهب إليه السَّمين من أنَّ جملة ((يُحرِّفون)) لا تصحُّ أن تكون حالاً من ((القلوب))؛ وردَّ السَّبب في ذلك؛ لعدم العائد منه، وجعل القلوب بمعنى أصحابها ممَّا لا يُلتفت إليه، والتَّعبير بالمضارع فيه للحكاية واستحضار الصُّورة. انظر: حاشية الشِّهاب على البيضاوي ٣/٢٢٥.

(٨) في ظ: ((جواز)).

(٩) أي: ((يُحرِّفون)).

(١٠) تأتي الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بمعنى الفعل؛ أي: يكون مصدراً أو وصفاً مضافين إلى فاعلهما أو مفعولهما، وإذا كان المضافُ جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه. وقد ضعَّف ابن الشَّجري مجيء الحال من المضاف إليه، وقال: «فإذا وجدت مندوحةً عنه وجبَ تركُه». ومنعه السُّهيلي مطلقاً، وأجازه سيبويه وغيره من البصريِّين=

وهو الواو في ﴿يُحَرِّفونَ﴾- إنَّما يعود على اليَهود بجملتهم لا على قلوبهم خاصَّةً؛ فإنَّ القلوبَ لا تُحَرَّفُ؛ إنَّما يُحَرَّفُ أصحابُ القلوب، وهذا لازمٌ له في تجويزه الحاليَّةَ من الضَّمير في ﴿قاسية﴾.

ولقائِل أنْ يقولَ: المرادُ بـ «القلوب» نفسُ الأشخاص، وإنَّما عَبَّرَ عنهم بالقلوب؛ لأنَّ هذه الأعضاءَ هي محلُّ التَّحريف؛ أي: إنَّه صادِرٌ عنها بتفكُّرها فيه، فيجوزُ على هذا أن يكونَ حالاً من ﴿القلوب﴾.

والرّابع: أن تكون حالاً من «هُم»[1].

قال أبو البقاء[2]: «وهو ضعيفٌ»؛ لأنَّ الحالَ من المضافَ إليه لا تجوزُ، وغيرُه يُجَوِّزُ[3] ذلك في مثل هذا الموضعِ؛ لأنَّ المضافَ بعضُ المضاف إليه.[١١٦/أ-م٢]

وقرأ الجمهورُ: «الكَلِمَ» بفتح الكافِ وكسر اللَّام، وهو جمعُ «كلِمة»، وقرأ أبو رجاءٍ: «الكِلْمَ» بكسر الكاف وسكون اللَّام، وهو تخفيفُ قراءة الجماعة، وأصلُها أنَّه كسرَ الكافَ إتباعاً، ثمَّ سكَّنَ العينَ تخفِّيفاً. وقرأ السُّلَمِيُّ والنَّخعيُّ: «الكلام»[4] بالألف.

و﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾: قد ذُكِرَ مثلُه في النِّساء[5].

﴿عَلَىٰ خَآئِنَةٍ﴾: في ﴿خائنة﴾ ثلاثةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّها[6] اسمُ فاعل، والهاء للمُبالغة؛ كـ «راوية» و«نسَّابة»[7]؛ أي: على شخصٍ خائِنٍ[8]. قال الشَّاعر[9]: [الكامل]

=مجيئه مطلقاً.

انظر: أمالي ابن الشَّجري١/٢٤-٢٣٣-٢٥٦، و٣/٩٦-١٩٠، ونتائج الفكر٢٤٥، وشرح المقرَّب٢/٦٣١، وشرح التَّسهيل٢/٣٤٢، وشرح الكافية للرَّضي٢/٨-٩، والتَّذييل والتَّكميل٩/٨٠-٨٢، والارتشاف ٣/١٥٨٠، وأوضح المسالك ٢/٣٢٤-٣٢٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٧،وشرح المكودي ١/ ١٣٧، وهمع الهوامع٤/٢٣-٢٤.

(١) من «هم» في قلوبهم.

(٢) التِّبيان ١/٤٢٧.

(٣) كالأخفش وابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل٢/٣٤٢، وهمع الهوامع٤/٢٤.

(٤) انظر القراءات الثَّلاث في: مختصر شواذ القرآن٣٤، والمغني٢٢/٦٦٣، وشواذ القراءات١٥٢. «الكلم»: ليست في ظ.

(٥) عند الكلام على الآية [٤٦]. انظر: الدُّرّ المصون٣/٦٩٦-٦٩٧.

(٦) في ظ: «أنَّه».

(٧) قال أبو عُبيدة في مجاز القرآن١/١٥٨:«والعرب تزيد الهاء في المذكَّر؛ كقولهم: هو راوية للشِّعر، ورجلٌ علَّامة» اهـ.

(٨) نسبَ النَّحَّاس هذا الوجهَ لابن أبي نُجَيْحٍ عن مجاهدٍ. انظر: معاني القرآن للنَّحَّاس ٢/٢٨٢.

(٩) البيت لرجلٍ من السَّواقط من بني أبي بكر بن كلاب، قَدِمَ اليمامة ومعه أخٌ له، فكتب له عُمَيْر بن سُلْمِيٍّ أنَّه له=

٤- حـــدَّثْتَ نفسَـــكَ بالوفـــاءِ ولم تكُـــنْ للغَـــــدرِ خائنـــــةً مُغِـــــلِّ الإصـــــبَعِ

الثَّاني: أنَّ التَّاء للتَّأنيث، وأُنِّثَ على معنى طائفةٍ أو نَفْسٍ أو فَعْلَةٍ خائنةٍ[١].

الثَّالث: أنَّها مصدرٌ؛ ك ((العافية)) و ((العاقِبة))[٢].

ويؤيِّدُ هـذا الوجـهَ قـراءةُ الأعْمَـشِ ((علـى خيانـة))[٣]. وأصـل خائِنـة: خاوِنـة[٤]، وخيانـة: خِوانـة[٥]؛ لقولهم[٦]:((تَخَوَّن، وخَوَّان، وهو أخوَن))، وإنَّما أُعِلَّا إعلالَ ((قائمة)) و((قيام)).

و﴿مِّنْهُمْ﴾: صفةٌ لـ ﴿خائنة﴾، إنْ أُرِيدَ بها الصِّفةُ ، وإنْ أُرِيدَ بها المصدَرُ قُدِّرَ مُضافٌ؛ أي: من بعض خياناتِهم.

قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: منصوبٌ على الاستِثناء، وفي المستثنى منه أربعةُ أقوالٍ:

أظهرُها: أنَّه لفظُ ﴿خائنة﴾، وهم الأشخاصُ المذكورون في الجملة قبلَه؛ أي: لا تزالُ تَطَّلِعُ على مَنْ يَخونُ منهم إلَّا القليلَ؛ فإنَّه لا يَخونُ، فلا تَطَّلِعُ عليه، وهؤلاء هم عبد الله بن سلَّام وأصحابه[٧].

=جارٌ، وكان أخو هذا الكلابيِّ جميلاً، فقال له قَرِينٌ أخو عُمَير: لا تَرِدَنَّ أبياتنا بأخيك هذا، فرآه بَعْدُ بين أبياتهم فقتله، فأتى الكِلابي قبر سُلْميّ- والد عُمَير وقرَين- وأنشد أبياتاً منها:

أقَرِيْنُ إنَّكَ لو رأيْتَ فوارسي بِعَمايَتَيْنِ إلى جوانب ضَلْفَعِ

حَدَّثْتَ نفسك.....

انظر الأبيات وتفاصيل القصَّة في: الكامل١/٤٦٢-٤٦٣. وله في مجاز القرآن ١/١٥٨. وبلا نسبة في: إصلاح المنطق٢/٢٦٦، ومعاني القرآن للزَّجَّاج ٢/١٦٠، وتفسير الطَّبري ٨/٢٥٤، وتفسير الثَّعلبي١١/٢٣٧، واللِّسان والتَّاج(خون).

عمايتان: جبلان، و ضلفع: اسم مكان. في ظ: ((خانية)) بدل ((خائنة)).

(١) ((خائنة)) صفة لموصوف محذوف، تقديره: على فرقةٍ خائنةٍ ، فحذف الموصوف وبقيت الصِّفة. وقد عزا النَّحَّاس هذا الوجه إلى مجاهد.

(٢) عزا النَّحَّاس هذا الوجه إلى قُتادة. وقال النَّحَّاس: «وهذا جائزٌ في اللُّغة، ويكونُ مثل قولهم: ((قائلة)) بمعنى قيلولة».
انظر: معاني القرآن للنَّحاس٢/٢٨٢. ونسبه الثَّعلبي في تفسيره١١/٢٣٦ للمبرِّد. وذكر المصنِّف في الجواهر١/٧٦ وجهاً رابعاً، وهو أنْ يكون التَّقدير: على ذوي خيانة، فحذف المضاف.

(٣) وبها قرأ غيره أيضاً. انظر: مختصر شواذ القرآن٣٩، والكامل ٤٦٥، والمحرَّر الوجيز٢/١٧٠، والمغني ٢/٧١٠.

(٤) تحركت الواو وسبقها ألف، فقلبت الواو ألفاً فصارت ((خاانة))، التقت ألفان فقلبت الألف الثَّانية همزة فصارت ((خائنة)).

(٥) وقعت الواو عيناً لمصدر فعلٍ أُعِلَّت فيه، وقبلها كسرة وبعدها ألف.

(٦) انظر: تاج العروس (خون).

(٧) وبه قال ابن عبَّاس. انظر: البحر المحيط ٨/١٠٥.

قال أبو البقاء:[١] «ولو قُرِئَ بالجرِّ على البدَل لكان مُستقيماً»؛ يعني على البدل من ﴿خائنة﴾؛ فإنَّه في حَيِّز كلامٍ غيرِ موجبٍ.

والثَّاني ـذكرَه ابنُ عطيَّةَ[٢]ـ: أنَّه الفعلُ؛ أي: لا تزالُ تَطَّلِعُ على فِعْل الخِيانة إلَّا فِعلاً قليلاً.

وهذا واضِح إنْ أُرِيدَ بالخيانة أنَّها صفةٌ للفِعْلَة المقدَّرة كما تقدَّم، ولكن يُبْعِدُ ما قالَه ابنُ عطيَّة قولُه بعدَه: ﴿منهم﴾[٣]. وقد تقدَّم لنا نظيرُ ذلك في قوله:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤] [النِّساء:٦٦]؛ حيثُ جوَّزَ الزَّمخشريُّ[٥] فيه أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ.

الثَّالث: أنَّه ﴿قلوبَهم﴾ في قوله: ﴿وجعلْنا قلوبَهم قاسيَّةً﴾. قالَ صاحبُ هذا القولِ[٦]: «والمرادُ بهم المؤمنون؛ لأنَّ القسوةَ زالَت عن قلوبهم». وهذا فيه بُعْدٌ كبيرٌ، لقوله: ﴿لعنَّاهم﴾[٧].

الرَّابع: أنَّه الضَّمير في ﴿منهم﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿على خائنةٍ منهم﴾، قاله مَكِّيٌّ[٨].

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة:١٤]

قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾: فيه خمسةُ أوجُهٍ:

أحدُها – وهو الظَّاهِرُ–: أنَّ «مِنْ» مُتَعلِّقةٌ بقوله: ﴿أخذنا﴾، والتَّقديرُ الصَّحيحُ فيه أنْ يُقالَ: تقديرُه: وأخذنا مِنَ الَّذين قالوا: إنَّا نصارى مِيثاقَهم[٩]، فتُوقِعُ ﴿الَّذينَ﴾ بعدَ ﴿أخذْنا﴾، وتُؤخِّرُ عنهُ ﴿مِيثاقَهم﴾، ولا يجوزُ أنْ تُقدِّرَ: «وأخذْنا مِيثاقَهم مِنَ الَّذينَ»، فتقدِّمَ ﴿ميثاقَهم﴾ على ﴿الَّذينَ قالوا﴾؛ وإنْ كانَ ذلك جائزاً مِنْ حيثُ كونِهما مفعولين، كُلٌّ منهما جائزُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ؛ لأنَّه يَلزَمُ عودُ الضَّميرِ

---

(١) التِّبيان ٤٢٧/١.

(٢) المحرَّر الوجيز١٧٠/٢.

(٣) لأنَّ الضَّمير في «منهم» يعود على الخائنين، وليس على فعل الخيانة، ولو عاد على الفِعْلَة نفسها لما كان له معنى.

(٤) انظر: الدُّر المصون ٢٢/٤. وقراءة النَّصب «قليلاً» قراءة ابن عامر، وقرأ الباقون بالرَّفع. انظر: السَّبعة ٢٣٥.

(٥) الكشَّاف٢٤٥/٦. والتَّقدير: إلَّا فعلاً قليلاً.

(٦) قاله الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٢٨٣/٦، وانظر: البحر المحيط ٨/ ١٠٥ بلا عزو.

(٧) هذا الوجه بعيدٌ؛ لأنَّ الآية لا تمتُّ بصلة للمؤمنين، فقوله: ﴿على خائنة﴾؛ أي: على طائفة خائنة، مثل: بني نضير، فكيف يستقيم أن يلعنهم فيقول:﴿لعنَّاهم﴾ أولاً، ثمَّ يقول: إلَّا قليلاً منهم ليسوا قساة القلب؟ فهذا الكلام لا يستقيم أبداً.

(٨) مشكل إعراب القرآن٢٢٣/١.وقد سبقه الطَّبري في تفسيره ٢٥٣/٨.

(٩) قال الأخفش في معانيه ٢٧٨/١:«هذا كما تقول: من زيدٍ أخذت درهمه»، وعنه النَّحاس في إعرابه١١/٢.

على مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، وهو لا يجوزُ إلَّا في مُواضِعَ محصورةٍ[١]، نصَّ على ذلك جماعةٌ منهم مكِّيٌّ[٢] وأبو البقاء[٣].

الثَّاني: أنَّه مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ قامَت صفتُه مقامَه، والتُّقديرُ: ومِنَ الَّذينَ قالوا إنَّا نصارَى قومٌ أخذْنا مِيثاقَهم، فالضَّميرُ في ﴿مِيثاقَهم﴾ يعودُ على ذلك المَحذوف.

والثَّالث: أنَّه خبرٌ مُقدَّمٌ أيضاً، ولكن قدَّروا المبتدأَ مَوصولاً حُذِفَ وبقيَت صِلتُه، والتَّقديرُ: وَمِنَ الَّذينَ قالوا: إنَّا نصارى مَنْ أخذْنا ميثاقَهم، فالضَّميرُ في ﴿مِيثاقَهُم﴾ عائِدٌ على «مَنْ»، والكوفيُّونَ يُجيزونَ حذفَ الموصولِ[٤]. وقد تقدَّمَ لنا معهم البحثُ في ذلك[٥].

ونقلَ مَكِّيٌّ[٦] مذهبَ الكوفيِّين هذا، وقدَّرَه عندَهم: ومِنَ الَّذين قالوا: إنَّا نصارى مَنْ أخذْنا.

وهذا التَّقديرُ لا يُؤخَذُ منهُ أنَّ المحذوفَ موصولٌ فقط، بل يجوزُ أن تكونَ «مَنْ» المقدَّرةُ نكرةً موصوفةً، حُذِفَت وبقيَت صفتُها، فيكون كالمذهب الأوَّلِ.

---

(١) المواضع التي يعودُ الضَّميرُ فيها على ما تأخَّر لفظاً ورتبةً سبعة:
أحدُها: أن يكون الضَّمير مرفوعاً بـ نعم أو بئس، ولا يفسَّر إلَّا بالتَّمييز. ويلتحق بهما الفعل الَّذي يُراد به المدحُ أو الذَّمُّ.
الثَّاني: أن يكون مرفوعاً بأوَّل المتنازعين المُعمَل ثانيهما.
الثَّالث: أن يكون مخبَراً عنه، فيُفَسِّرهُ.
الرَّابع: ضمير الشَّأن والقصَّة؛ والكوفي يسمِّيه ضمير المجهول.
الخامس :أن يُجَرَّ بـ ربَّ مفسَّراً بتمييز، وحكمُه حكمُ ضمير «نعم» و«بئس» في وجوب كون مفسِّره تمييزاً، وكونه هو مفرداً ؛ أي: الضَّمير المتَّصل بـ «ربَّ» مفرداً.
السَّادس: أن يكون مبدلاً منه الظَّاهر المفسِّر.
السَّابع: أن يكون متَّصلاً بفاعل مقدَّم ، ومفسِّرُه مفعولٌ مؤخَّرٌ.
انظر: مغني اللَّبيب٦٣٥-٦٣٩، وانظر: شرح التَّسهيل١/١٦٣-١٦٤، والتَّذييل والتَّكميل٢/٢٦٦-٢٧٠، والمساعد١/١١٣-١١٤، وهمع الهوامع١/٢٢٩-٢٣٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن١/٢٢٣.

(٣) التِّبيان ١/٤٢٧.

(٤) وزاد السُّيوطي في نسبة هذا المذهب البغداديِّين والأخفش وابن مالك . انظر: همع الهوامع١/٣٠٥-٣٠٦، وانظر: التَّذييل والتَّكميل٣/١٦٩.

(٥) عند الكلام على الآية [٤٦] من سورة النِّساء. انظر: الدُّرّ المصون٣/٦٩٤-٦٩٦.

(٦) مُشكل إعراب القرآن١/٢٢٣.

الرَّابع: أنْ تتعلَّقَ «مِنْ» بـ ﴿أخذْنا﴾ كالوجه الأوَّلِ، إلَّا أنَّه لا يَلزَمُ فيه ذلكَ التَّقديرُ، وهو أنْ تُوقَعَ ﴿مِنَ الَّذينَ﴾ بعدَ ﴿أخذْنا﴾، وقبلَ ﴿ميثاقَهم﴾، بل يجوزُ أنْ يكونَ التَّقديرُ على العكس؛ بمعنى أنَّ الضَّميرَ في ﴿مِيثاقَهم﴾ يعودُ على بني إسرائيلَ[1]، ويكونُ المصدرُ من قوله: ﴿ميثاقَهم﴾ مصدراً تَشبيهيّاً، والتَّقديرُ: وأخذْنا مِنَ النَّصارى مِيثاقاً مِثلَ مِيثاقِ بني إسرائِيلَ؛ كقولك: «أخذتُ من زيدٍ مِيثاقَ عمرٍو»؛ أي: ميثاقاً مِثلَ مِيثاقِ عَمْرٍو.

وبهذا الوَجهِ بدأَ الزَّمخشريُّ؛ فإنَّه قالَ[2]: «أخذْنا من النَّصارى مِيثاقَ مَنْ ذُكِرَ قبلَهم مِنْ قوم موسى؛ أي: مثلَ ميثاقِهم بالإيمان بالله والرُّسُل».

الخامس: أنَّ ﴿مِنَ الَّذينَ﴾ مَعطوفٌ على ﴿منهم﴾ من قوله تعالى: ﴿ولا تزالُ تَطَّلِعُ على خائِنةٍ مِنهُم﴾ [المائدة:١٣]؛ أي: مِنَ اليَهود، والمعنى: ولا تزالُ تَطَّلِعُ على خائنةٍ من اليَهود، وَمِنْ الَّذين قالوا إنَّا نصارى، ويكونُ قولُه: ﴿أخذْنا ميثاقَهم﴾ على هذا مُستأنفاً[3].

وهذا ينبغي ألَّا يجوزُ لوجهين: أحدهما: الفصلُ غيرُ المغتفر. والثَّاني: أنَّه تهيئةٌ للعامل في شيء وقطعُه عنه، وهو لا يجوزُ[4].

قوله: ﴿بَيْنَهُمُ﴾: فيه وجهان[5]:

أحدُهما: أنَّه ظرفٌ لـ ﴿أغرَينا﴾.

والثَّاني: أنَّه حالٌ مِنَ ﴿العَداوة﴾، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً للعَداوة؛ لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ معمولُه عليهِ[6].

---

(١) المذكورون في الآية السَّابقة: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [الآية:١٢]

(٢) الكشاف٦/٢٨٣.

(٣) انظر: البحر المحيط٨/١٠٦.

(٤) المراد ــ والله أعلم ــ أنَّ الكلام في هذه الآية مبنيٌّ تركيباً ومعنًى على إعمال الفعل «أخذنا» في شبه الجملة «من الَّذين»؛ وفي حمل «أخذنا» على الاستئناف دون المعمول «من الَّذين» تهيئة لعمل العامل ثمَّ قطعه عنه. وهذا متعارض، فلا يجوز.

(٥) انظر فيهما: التِّبيان١/٤٢٨، والفريد٢/٤٢١.

(٦) المصدر ومعموله كالصِّلة والموصول، والصِّلة لا تتقدَّم على الموصول؛ لأنَّ المصدر مؤوَّل بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة: معمول الفعل الَّذي هو صلة الحرف، ومعمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول. وأجاز الرَّضي تقديم المعمول على المصدر إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور:٢] وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾[الصَّافات:١٠٢] فالظَّرف «معه» متعلِّق=

﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾: أجازَ فيه أبو البقاء[١] أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿أغرَينا﴾، أو بـ ﴿العداوةَ﴾، أو بـ ﴿البَغضاءَ﴾؛ أي: أغرينا إلى يوم القِيامة بينَهم العَداوةَ والبَغضاءَ، أو أنَّهم يتعادَونَ إلى يوم القِيامة، أو يتباغضونَ إلى يوم القيامةِ.

وعلى ما أجازَه أبو البقاء تكونُ المسألةُ من باب الإعمال، ويكونُ قد وُجِدَ التَّنازعُ بينَ ثلاثة عواملَ، ويكون من إعمال الثَّالثِ للحذف من الأوَّل والثَّاني[٢]. وتقدَّم تحريرُ ذلِكَ[٣].

و ﴿أغرينا﴾: مِنْ أغراهُ بكذا[٤]؛ أي: ألزمَهُ إيَّاهُ، وأصلُه من «الغِراء» الَّذي يُلصَقُ به. ولامُهُ واوٌ، فالأصلُ: «أغرَونا»، وإنَّما قُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعِها رابعةً[٥]؛ كـ ﴿أغرَينا﴾. ومنه قولُهم[٦]: «سَهْمٌ مَغْرُوٌّ»؛ أي: معمُولٌ بالغِراء، يقالُ[٧]: غَرِيَ بكذا يَغْرى غَراً وغِراءً، فإذا أُرِيدَ[١١٦/ب-م٢] تعديتُه عُدِّيَ بالهمزة، فقيل: أغرَيتُه بكذا.

والضَّميرُ في ﴿بينَهم﴾ يَحتملُ أنْ يعودَ على ﴿الَّذينَ قالوا إنَّا نصارى﴾ [الآية:١٤]، وأنْ يعودَ على اليَهود المتقدِّمِينَ الذِّكر، وبكلٍ قالَ جماعةٌ[٨]. وهذا الكلامُ معطوفٌ على الكلام قبلَه من قوله: ﴿ولقد أخذَ الله ميثاقَ بني إسرائيلَ﴾ [الآية:١٢]؛ أي: ولقد أخذَ الله مِيثاقَ بني إسرائيلَ، وأخذنا مِنَ الَّذينَ قالوا.

=بالمصدر «السَّعي»، والجار والمجرور «بهما» متعلِّقان بالمصدر«رأفة» مع أنَّهما تقدَّما على المصَّدر؛ لأنَّ العرب توسعوا في الظرف والجار والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما.

انظر في ذلك: المقتضب٣/١٩٣،١٩٧، والأصول٢/٢٢٣، واللُّمع١٨٩، والخصائص٣/٢٥٥-٢٥٨، وشرح الكافية للرَّضي٣/٤٠٦، وهمع الهوامع١/٣٠٢-٣٠٣و٥/٦٩-٧٠، وحاشية الخضري٢/٧٢.

(١) التِّبيان ١/٤٢٨. وأورد أبو البقاء وجهاً آخر، وهو أن يكون حالاً من «العداوة» أو «البغضاء»، فيكون متعلِّقاً بمحذوف؛ أي: مستقرةً أو مستقراً إلى يوم القيامة.

(٢) العوامل الثَّلاثة هي: أغرينا، والعداوة، والبغضاء. أي: البغضاء. الأوَّل: أغرينا، والثَّاني: العداوة.

(٣) وذلك عند تفسير الآية [٥٥] من سورة آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٢١٤.

(٤) في ظ: «أغرى به بكذا».

(٥) انظر: الكتاب ٤/٣٩٣، والمقتضب١/٢٧٤، وشرح الشَّافية للرَّضي٣/١٦١، وللجاربردي ٢/٤٦٧-٤٦٨، والممتِع ٣٤٤، وشذا العرف ٢١٨.

(٦) انظر: تهذيب اللُّغة (غرى) ٨/١٧٩، واللِّسان (غرى).

(٧) انظر: تهذيب اللُّغة (غرى) ٨/١٨٠، واللِّسان (غرى). وغُرِيَ بكذا: أُولِعَ به.

(٨) الأوَّل قاله الرَّبيع، وقال الزَّجاج: النَّصارى منهم النَّسطورية ، واليعقوبيَّة، و الملكيَّة، كلُّ فرقة منهم تعادي الأخرى، والثَّاني قاله مجاهد وقتادة والسُّدِّي. انظر: معاني النَّحَّاس٢/٢٨٢، والتَّفسير البسيط٧/٣٠٩، ومجمع البيان٣/٢٤٨، وزاد المسير ٢/٣١٥، والبحر المحيط ٨/١٠٨. واختار الطَّبري والزَّجَّاج عودة الضَّمير على النَّصارى. انظر: تفسير=

﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة:١٥]

قوله: ﴿يُبَيِّنُ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من ﴿رسولُنا﴾؛ أي: جاءَكم رسولُنا في هذه الحالة.

و ﴿مِّمَّا﴾: يتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ لأنَّه صفةٌ لـ ﴿كثيراً﴾، و((ما)) موصولةٌ اسميَّةٌ.

و ﴿تُخۡفُونَ﴾: صلتُها، والعائِدُ محذوفٌ؛ أي: من الَّذين كنتُم تُخفونَه.

﴿مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من العائد المحذوف[١].

وقوله: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾: لا محلَّ لـه لاستِئنافِه. والضَّميرُ في ﴿يُبيِّن﴾ و ﴿يَعفُو﴾ يعودُ على الرَّسول[٢]. وقد جَوَّزَ قومٌ[٣] أنْ يعودَ على الله تعالى. وعلى هذا فلا محلَّ لقوله: ﴿يُبيِّن﴾ من الإعراب؛ ويمتنعُ أنْ يكونَ حالاً من ﴿رسولُنا﴾ لعدم الرَّابط، [وصفةُ ﴿كثير﴾ محذوفةٌ للعِلم بها، تقديره: عن كثيرٍ من ذُنوبكم][٤]. وحَذفُ الصِّفةِ قليلٌ[٥].

و ﴿مِنَ الله﴾: يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿جاءَ﴾، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من ﴿نُورٌ﴾، قُدِّمَت صفةُ النَّكرة عليها، فنُصِبَت حالاً[٦].

﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [المائدة:١٦]

قوله: ﴿يَهۡدِي﴾: فيه خمسةُ أوجُهٍ[٧]:

أظهرُها: أنَّه في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه صفةٌ ثانيةٌ لـ ﴿كتاب﴾، وصفَه بالمُفرد، ثمَّ بالجملة، وهو الأصل.

=الطَّبري٨/٢٦٠، ومعاني الزَّجَّاج٢/١٦١.

(١) أي: من الهاء المحذوفة في ((تُخفُون)).

(٢) وإليه ذهب ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/١٧٠.

(٣) أجازه ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/١٧٠.

(٤) ما بين معقوفتين سقط من أ و ط، واستدركته من ظ و ح.

(٥) انظر: شرح المفصَّل٣/٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٦٦، واللُّمحة في شرح الملحة ٢/٧٣٥، والارتشاف ٤/١٩٣٧، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٥، وشرح التَّصريح ٢/١٢٩، وهمع الهوامع٥/١٨٨.

(٦) انظر الوجهين في: التِّبيان ١/٤٢٨.

(٧) انظر الوجه الأوَّل والثالث في مشكل إعراب القرآن ١/٢٢٤، والبيان١/٢٨٧، والفريد ٢/٤٢٢، وانظر الأوجه الخمسة عدا الثالث في التِّبيان ١/٤٢٨.

الثَّاني: أنْ يكونَ صِفةً أيضاً لكِنْ لـ ﴿نورٌ﴾، ذكرَه أبو البقاء[١].

وفيه نظر؛ إذ القاعدةُ أنَّه إذا اجتمعَت التَّوابعُ قُدِّمَ النَّعتُ على عطف النَّسَق[٢]، تقولُ: «جاءَ زيدٌ العاقلُ وعمرٌو»، ولا تقولُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو العَاقِلُ»؛ ولأنَّ فيه إلباساً أيضاً[٣].

الثَّالث: أنْ يكونَ حالاً من ﴿كتاب﴾؛ لأنَّ النَّكرة لـمَّا تخصَّصَت بالوصفِ قَرُبَت من المعرفة، وقياسُ قولِ أبي البقاء أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من ﴿نورٌ﴾ كما جازَ أنْ يكونَ صفةً له.

الرَّابع: أنَّه حالٌ مِنْ ﴿رسولُنا﴾ بدلاً من الجملة الواقعة حالاً له، وهي قوله: ﴿يُبيِّنُ﴾[٤].

الخامس: أنَّه حالٌ من الضَّمير في ﴿يُبيِّن﴾، ذكرهما أبو البقاء[٥]. ولا يَخفى ما فيهما من الفَصل؛ ولأنَّ فيه ما يُشبِهُ تهيئةَ العامل للعمل وقطعَه عنه.

والضميرُ في ﴿به﴾ يعودُ على مَنْ جعلَ ﴿يَهْدي﴾ حالاً منهُ أو صفةً له[٦]. قالَ أبو البقاء[٧]: «فلذلك أُفرِدَ»؛ أي: إنَّ الضَّميرَ في ﴿به﴾ أُتِيَ به مُفرداً، وقد تقدَّمَه شيئان، وهما «نورٌ وكتابٌ»، ولكنْ لـمَّا قصدَ بالجملة من قوله: ﴿يهدي﴾ الحالَ أو الوصفَ من أحدهما أفردَ الضَّميرَ.

وقِيلَ[٨]: الضَّميرُ في ﴿به﴾ يعودُ على الرَّسول.

---

(١) التِّبيان ٤٢٨/١

(٢) انظر: شرح التَّسهيل٣٤٢/٣، وشرح الكافية للرَّضي٣٩٤/٢، والارتشاف٢٠٢٥/٤، وهمع الهوامع ١٦٥/٥، وشرح كتاب الحدود ٢٤٨.

(٣) لأنَّ الصِّفة ستكون هنا لآخر اسم، فيكون «عمرو» هو العاقل، ونحن نريده لـ «زيد»؛ فالصِّفة للكلمة الَّتي قبلها فقط.

(٤) والآيتان بتمامهما: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۗ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٦﴾ [المائدة:١٥-١٦]

(٥) أي: الوجهين الرابع والخامس. التِّبيان٤٢٨/١.

(٦) قاله أبو البقاء. انظر: التِّبيان٤٢٨/١.

(٧) التِّبيان٤٢٨/١.

(٨) قاله أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط ١١٠./٨

وقِيلَ[١]: يعودُ على السَّلام.

وعلى هذينِ القولينِ لا تكونُ الجملةُ من قوله: ﴿يهدي﴾ حالاً، ولا صفةً؛ لعَدَم الرَّابط[٢].

﴿يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة:١٦]

و﴿مَنِ﴾: موصولةٌ أو نكِرَةٌ موصوفةٌ[٣]. وراعى لفظَها في قوله: ﴿اتَّبَعَ﴾، فلذلك أفردَ الضَّميرَ؛ ومعناها، فلذلك جمعَه في قوله: ﴿ويُخرِجُهم﴾.

وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَيرٍ ومُسلِمُ بنُ جَندَبٍ والزُّهرِيُّ: ((بِهُ))[٤]بضمِّ الهاء حيثُ وقعَ. وقد تقدَّم أنَّه الأصلُ[٥].

وقرأ الحَسنُ: ((سُبْلَ))[٦] بسكون الباء، وهو تخفيفٌ قياسيٌّ به؛ كقولِهم[٧] في ((عُنُق)): ((عُنْق)).

وهذا أولى لكونِه جمعاً. وهو مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿يهدي﴾ على إسقاطِ حرف الجرِّ؛ أي: إلى سُبُلِ. وتقدَّمَ تحقيقُ نظيرِه[٨].

ويجوزُ أنْ ينتَصِبَ على أنَّه بدلٌ من ﴿رِضوانَه﴾، إمَّا بدلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ؛ لأنَّ ((سُبُلَ السَّلام)) هي رِضوَانُ الباري تعالى، وإمَّا بدَلُ اشتِمالٍ؛ لأنَّ الرِّضوانَ مُشتَمِلٌ على سُبُلِ السَّلامِ، أو لأنَّها مُشتَمِلَةٌ على رِضوانِ الله تعالى، وإمَّا بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ؛ لأنَّ سُبُلَ السَّلامِ بعضُ الرِّضوانِ.

و﴿بِإِذْنِهِۦ﴾[٩]: متعلِّقٌ بـ ﴿يُخرِجُهم﴾؛ أي: بتَيسِيرِه أو بأمرِه، والباءُ للحالِ؛ أي: مُصاحِبينَ لتَيسيرِه، أو للسَّبَبِيَّة[١٠]؛ أي: بسببِ أمرِه المنزَّل على رسُولِه.

---

(١) لم أقف على قائله. وذُكِرَ في اللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٦٠.

(٢) يُشترط في جملة الحال وجملة الصِّفة أن تشتملا على رابط يربطهما بصاحب الحال والموصوف، ولا رابط هنا.

(٣) انظر: التِّبيان١/٤٢٨.

(٤) انظر هذه القراءة، ومن قرأ بها من هؤلاء وسواهم في: المُحرَّر الوجيز٢/١٧١، والمغني٢/٧١٠، وشواذ القراءات١٥٢، والإتحاف١/٥٣٢. أي : الهاء في ((به الله)).

(٥) راجع الكلام على الآية [٩٤] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٧.

(٦) وبها قرأ أيضاً أبو عمرو وابن شهاب. انظر: مختصر شواذ القرآن٣٨، والكشف١/٤٠٨، والكامل٥٣٣، والمغني٢/٧١٠.

(٧) وهي لغة بني تميم. انظر: شرح الشَّافية للرَّضي ١/٤٤.

(٨) راجع الكلام على الآية [٧] من سورة البقرة. انظر: الدُّرُّ المصون١/١١١-١١٢.

(٩) ((بإذنه)): غير واضحة في أ، واستركتها من بقية النُّسخ.

(١٠)كذا وجَّهها أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٢٩. ((للسببية)): غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًاۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:١٧]

قوله: ﴿فَمَن يَمْلِكُ﴾: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جُملةٍ مُقدَّرةٍ قبلَها، والتَّقديرُ: قُلْ كَذَّبوا – أوليسَ الأمرُ كذلِكَ – فمنْ يملِكُ؟[1].

وقوله: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾: فيهِ احتمالان:

أظهرُهما: أنَّه متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه[2].

والثَّاني –ذكرَه أبو البقاء–:[3] أنَّه حالٌ من ﴿شيئاً﴾؛ يعني من حيثُ إنَّه كانَ صفةً في الأصل للنَّكِرة، فقُدِّمَ عليها، فانتُصِبَ حالاً، وفيه بُعدٌ أو منعٌ.

وقوله: ﴿فَمَن﴾: استفهامُ توبيخٍ وتقريرٍ، وهو دالٌ على جواب الشَّرطِ بعدَه عندَ الجُمهورِ.

وقوله:﴿وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ : من باب عطفِ العامِّ على الخاصِّ حتَّى يُبالِغَ في نفي الإلَهيَّة عنهما، فكأنَّه نصَّ عليهما مرَّتينِ[4]؛ مرَّةً بذكرِهما مُفردَينِ[5]، ومرَّةً باندراجِهما في العُموم[6].

و﴿جَمِيعًا﴾: حالٌ من المَسيحِ وأُمِّهِ، ((ومَنْ في الأرض))، أو مِنْ ﴿مَنْ﴾ وحدَها لعُمُومِها[7].

ويجوزُ أنْ تكونَ منصوبةً على التَّوكيد[8] مثلَ ((كلٍّ))، وذكرَها بعضُ النَّحويِّين[9] من ألفاظ التَّوكيدِ.

وقوله: ﴿يَخْلُقُ﴾: جملةٌ لا محلَّ لها لاستِئنافِها.

---

(١) انظر: البحر المحيط ١١٤/٨.

(٢) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان ٤٢٩/١.

(٣) التِّبيان ٤٢٩/١، ونقله عنه الهمذاني في الفريد ٤٢٣/٢.

(٤) كذا قال أبو حيَّان في البحر المحيط ١١٤/٨.

(٥) في قوله: ((المسيح ابن مريم)).

(٦) هنا، في قوله: ((من في الأرض جميعاً)). انظر: البحر المحيط١١٤/٨.

(٧) وبه قال أبو البقاء في التِّبيان ٤٢٩/١.

(٨) جعله توكيداً لـ ((ما))مع أنَّه لم يتصل به ضمير.

(٩) ذكرها سيبويه في كتابه ونسبها للخليل. انظر: الكتاب ١١٦/٢، ونقلها عنه ابن مالك وأبو حيَّان. انظر: شرح الكافية الشَّافية ١١٧١/٣، والارتشاف ١٩٥٠/٤.

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[المائدة:١٨]

قوله: ﴿فَلِمَ﴾: هذه الفاءُ جوابُ شرطٍ مُقدَّرٍ، وهو ظاهرُ كلامِ الزَّمخشريِّ؛ فإنَّه قالَ[1]: «فإن صَحَّ أنَّكم أبناءُ الله وأحباؤُه، فلِمَ تُذنِبونَ وتُعَذَّبونَ؟».

ويجوزُ أنْ تكونَ كالفاءِ قبلَها[2]؛ في كونِها عاطفةً على جملةٍ مُقدَّرةٍ؛ أي: كَذَّبتُم، فلِمَ يُعذِّبُكم؟.

والباءُ في ﴿بذُنُوبِكُم﴾ سببيَّةٌ.

و ﴿مِّمَّنْ خَلَقَ﴾: صفةٌ لـ ﴿بَشَرٌ﴾، فهو في محلِّ رفعٍ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ.

﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:١٩]

قوله: ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾: تقدَّمَ نظِيرُه[3].

وقوله: ﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾: فيه ثلاثةُ أوجُهٍ[4]:

أظهرُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ ﴿جاءَكم﴾؛ أي: جاءَكم[١١٧/أ –م٢] على حين فُتورٍ من إرسالِ الرُّسُلِ وانقطاعٍ من الوحي، ذكرَه الزَّمخشريُّ[5].

والثَّاني: أنَّه حالٌ من فاعل ﴿يُبَيِّنُ﴾؛ أي: يُبَيِّنُ في حال كونِه على فترةٍ.

والثَّالث: أنَّه حالٌ مِنَ الضَّمير المجرورِ في ﴿لكُم﴾؛ فيتعلَّق على هذينِ الوجهينِ بمحذوفٍ.

و ﴿مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ : صفةٌ لـ ﴿فترةٍ﴾؛ على أنَّ معنى «من» ابتداءُ الغاية؛ أي: فترةٍ صادرةٍ من إرسالِ الرُّسُل.

---

(١) الكشاف٦/٢٨٤.

(٢) في قوله تعالى:﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [الآية:١٧].

(٣) وذلك ص١٦.

(٤) انظر: الوجه الأول في: الكشَّاف٦/ ٢٨٥، والبحر المحيط ٨/١١٩، والثَّاني والثَّالث في التِّبيان١/٤٢٩.

(٥) الكشَّاف٦/٢٨٥.

قوله: ﴿أَن تَقُولُواْ﴾: مفعولٌ من أجله، فقدَّره الزَّمخشريُّ(١): كراهةَ أن تقولوا؛ وأبو البقاء(٢): مخافةَ أن تقولوا. والأوَّل أولى(٣).

وقوله: ﴿يُبَيِّنُ﴾: يجوزُ ألَّا يُرادَ لهُ مفعولٌ البتَّةَ، والمعنى: يَبذُلُ لكم البيانَ؛ ويجوزُ أنْ يكونَ محذوفاً؛ إمَّا لدِّلالة اللَّفظ عليه، وهو ما تقدَّمَ من قوله: ﴿يُبيِّنُ لكم كَثِيراً﴾ [الآية:١٥]، وإمَّا لدِّلالة الحال؛ أي: يبيِّنُ لكم ما كُنتُم تختلفونَ فيه.

﴿مِنْ بَشِيرٍ﴾: فاعلٌ، زِيدَت فيه «مِنْ»؛ لوجود الشَّرطَين(٤).

و﴿وَلَا نَذِيرٍ﴾: عطفٌ على لفظِه(٥)، ولو قُرِئَ برفعه مُراعاةً لموضعِه جازَ(٦).

وقوله: ﴿فَقَدْ جَآءَكُمْ﴾: عطفٌ على جملةٍ مقدَّرةٍ؛ أي: لا تعتذروا فقد جاءَكم. وما بعد هذا(٧) من الجمَل واضحُ الإعرابُ؛ لِما تقدَّمَ من نظائرَه(٨).

﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة:٢١]

قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ﴾: حالٌ من فاعل ﴿ترتدُّوا﴾(٩)؛ أي: لا ترتدُّوا مُنقَلِبين، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بنفس الفعلِ قبلَه.

وقوله: ﴿فَتَنقَلِبُواْ﴾: فيهِ وجهان(١٠):

أظهرُهما: أنَّه مجزومٌ عطفاً على فعل النَّهي.

---

(١) الكشَّاف٦/ ٢٨٥. وسبقه النَّحاس في إعرابه٢/١٣.

(٢) التِّبيان ١/٤٢٩. وسبقه الزَّجاج في معانيه٢/١٦٢، وهناك وجه آخر ذكره الزَّجَّاج، وهو أن تكون منصوبة بنزع الخافض؛ لأنَّه قدَّرها بـ لئلا تقولوا. وقدَّره الفرَّاء في معانيه١/٣٠٣: كي لا تقولوا.

(٣) أي: التَّقدير الأوَّل "كراهة أن تقولوا". وكلا الوجهين جارٍ على تقدير البصريِّين، والكوفيُّون يضمرون «لا». انظر: البحر المحيط٨/١٢١.

(٤) تقدَّمها نفيٌ، وجاء مجرورها نكرة. انظر: التَّذييل والتَّكميل١١/١٣٩.

(٥) أي: معطوف على «بشيرٍ».

(٦) اقتصر النَّحاس في إعرابه٢/١٣ على الثَّاني، وأورد أبو البقاء الوجهين في التِّبيان ١/٤٢٩.

(٧) «هذا»: ساقطة من ظ.

(٨) راجع الكلام على الآية [١٥] المتقدِّمة في هذه السُّورة، وذلك ص١٦.

(٩) انظر: التِّبيان ١/٤٣٠.

(١٠) ذكرهما أبو البقاء في التِّبيان ١/٤٣٠، ونقلهما عنه الهمذاني في الفريد ٢/٤٢٥.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ بإضمار «أنْ» بعدَ الفاء في جواب النَّهي.

و﴿خَٰسِرِينَ﴾: حالٌ.

وقرأ ابنُ مُحَيصِنٍ هنا وفي جميع القرآن: «يا قومُ» مضمومَ الميم، ويُروَى قراءةً عن ابن كَثيرٍ[1].

ووجهُها أنَّها لغةٌ في المنادى المضاف إلى ياء[2] المتكلِّم؛ كقراءةِ: «قلْ ربُّ احكمْ بالحقِّ»[3] [الأنبياء:١١٢]. وقد بيَّنتُ هذه المسألةَ قبلَ ذلك[4].

وقرأَ ابنُ السَّمَيفَعِ: «يا قوميَ ادخلوا»[5] بفتحِ الياءِ.

﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ﴾ [المائدة:٢٢]

وقوله: ﴿فَإِنَّا دَٰخِلُونَ﴾: أي: فإنَّا داخلون الأرضَ، حذفَ المفعولَ؛ للدِّلالة عليه[6].

﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]

(١) انظر هذه القراءة في: الكامل٥٣٣، والمُحرَّر الوجيز٢/١٧٣، والمغني٢/٧١٠، وشواذ القراءات١٥٢، والبحر المحيط٨/١٢٦.

(٢) في أ: «تاء»، وهو تحريف.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر بن القعقاع وابن محيصن كما في: مختصر شواذ القرآن٩٤-٩٥، والمحتسب٢/٦٩، وتفسير القرطبي ١٤/٣٠٤، والنَّشر١٧٠. وعلَّق النَّحَّاس على هذه القراءة بقوله: «وهذا لحنٌ عند النَّحويِّين، لا يجوز عندهم: رجلُ أقبِلْ، حتَّى تقول: يا رجلُ أقبِلْ، أو ما أشبَهه». انظر: إعراب النَّحَّاس٣/٨٤.

(٤) وهي إحدى اللُّغات الخمس الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم. انظر هذه اللُّغات في: شرح ابن عقيل٣/٢٧٤. وراجع الكلام على الآية [٥٤] من سورة البقرة. انظر: الدُّر المصون١/٣٥٩-٣٦٠.

(٥) لم أقف على هذه القراءة، إلَّا في حاشية الجمل١/٥٠٤.

(٦) انظر: التِّبيان ١/٤٣٠.

قولُه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾: هذا الجارُّ والمجرورُ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ ﴿رجلان﴾[١]. ومفعولُ ﴿يَخافونَ﴾ محذوفٌ، تقديرُه: يَخافونَ اللهَ، أو يَخافونَ العدوَّ، ولكن ثَبَّتَهُما اللهُ تعالى بالإيمان والثِّقةِ به؛ حتَّى قالوا هذه المقالةَ[٢]. ويؤيِّد التقديرَ الأوَّلَ[٣] التَّصريحُ بالمفعولِ في قراءة ابنِ مسعودٍ: ((يَخافُونَ اللهَ))[٤]، وهذان التَّأويلان بناءً على ما هو المشهورُ عندَ الجمهور مِنْ كَونِ الرَّجُلين القائلين ذلكَ مِنْ قوم موسى، وهما يُوشَعُ وكالِبُ[٥].

وقِيلَ[٦]: الرَّجُلانِ مِنَ الجبَّارين، ولكِنْ أنعمَ اللهُ عليهما بالإيمان حتَّى قالا هذه المقالةَ يُحَرِّضونَهم على قومِهم لمعاداتِهم لهم في الدِّينِ.

وعلى هذا القولِ فيَحتَمِلُ أنْ يكونَ مفعولُ ﴿يَخافُونَ﴾ كما تقدَّمَ؛ أي: يَخافونَ اللهَ أو العَدوَّ، والمعنى كما تقدَّمَ.

ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ المفعولُ ضميراً عائِداً على الموصول، ويكونُ الضَّميرُ المرفوعُ في ﴿يَخافونَ﴾ ضميرَ بني إسرائيلَ، والتَّقديرُ: مِنَ الَّذينَ يَخافَهم بنو إسرائيلَ[٧].

وأيَّدَ الزَّمخشريُّ هذا التَّأويلَ بقراءة مَنْ قرأَ ((يُخافونَ)) مبنيّاً للمفعول، وبقوله أيضاً: ﴿أنعمَ اللهُ عليهما﴾؛ فإنَّه قالَ[٨]: «وقراءةُ مَنْ قرأ ((يُخافونَ)) بالضَّمِّ شاهدةٌ له، كذلكَ[٩] أنعمَ اللهُ عليهما؛ كأنَّه قيل: مِنْ المُخَوَّفينَ» انتهى.

والقراءةُ المذكورةُ مرويَّةٌ عن ابن عبَّاسٍ وابنِ جُبَيرٍ ومُجاهِدٍ[١٠].

---

(١) انظر ذلك في: مُشكِل إعراب القرآن ٢٢٥/١، والبيان٢٨٨/١، والتِّبيان ٤٣٠/١.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٣٠/٨-١٣١.

(٣) أي: يَخافون الله.

(٤) انظر القراءة في: تفسير الطَّبري٢٩٧/٨، والمحرر الوجيز ١٧٥/٢، وحاشية الشِّهاب٢٣١/٣.

(٥) عن ابن عبَّاس ومجاهد وقتادة والسُّدِّي. انظر: تفسير الطَّبري ٢٩٦/٨، والنُّكت والعيون٢٦/٢، ومجمع البيان٢٥٧/٣، وزاد المسير٣٢٦/٢، والبحر المحيط ١٣٠/٨، والدُّرّ المنثور٢٤٧/٥.

وفي معاني القرآن للنَّحاس ٢٨٨/٢: رُوِيَ عن مجاهد أنَّهما "يوشع بن نون"، و"كلاب بن قاينا". ويُوشع: هو ابن أخت موسى، وكالب هو ابن يوقنا، وهو صهر موسى على أخته، ويُقال فيه كلاب. وانظر: المُحرَّر الوجيز١٧٥/٢. وورد في تفسير الطَّبري: كالب بن يوفنا، وورد: كلاب بن يوقنا.

(٦) رُوِيَ عن ابن عبَّاس. انظر: النُّكت والعيون ٢٦/٢، ومجمع البيان٢٥٧/٣، وزاد المسير٣٢٦/٢.

(٧) قاله الزَّمخشري في الكشَّاف٦/ ٢٨٥، ونقله عنه أبو حيَّان في البحر المحيط ١٣١/٨.

(٨) الكشاف ٢٨٥/٦.

(٩) في النُّسخ إلَّا ح: ((لذلك))، والمناسب ما في ح: ((كذلك)).

(١٠) أي: قراءة ((يُخافونَ)) بضمِّ الياء، بالبناء للمجهول. انظر ذلك في: معاني القرآن للنَّحاس٢٨٩/٣، ومختصر شواذ=

وأبدى الزَّمخشريُّ[١] أيضاً في هذه القراءة احتِمالاً آخرَ، وهو أنْ تكونَ من الإخافة، ومعناهُ: من الَّذينَ يُخَوَّفونَ مِنَ الله بالتَّذكرة والموعِظَة، أو يُخَوِّفُهم وَعِيدُ الله بالعقاب.

وتَحتمِلُ القراءةُ أيضاً وجهاً آخرَ: وهو أنْ يكونَ المعنى: «يُخافُونَ»؛ أي: يُهابونَ ويُوَقَّرونَ، ويُرجَعُ إليهم لفضلِهم وخيرِهم[٢].

ومع هذين الاحتمالين الأخيرَين، فلا ترجيحَ في هذه القراءة لكونِ الرَّجلَين مِنَ الجَبَّارين.

وأمَّا قولُه[٣]: «وكذلِكَ أنعمَ الله عليهِما»؛ أي: في كونهِ مُرَجِّحاً أيضاً لكونهما من الجَبَّارينَ[٤]، فغيرُ ظاهِرٍ؛ لكون هذهِ الصِّفةِ مُشتركةً بينَ يُوشَعَ وكَالِبَ وبينَ غيرهما مِمَّن أنعمَ الله عليهِ.

قوله: ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾: في هذهِ الجملة خمسةُ أوجُهٍ[٥]:

أظهرُها: أنَّها صفةٌ ثانيةٌ، فمحلُّها الرَّفعُ، وجِيءَ هُنا بأفصَح الاستعمالين من كونه قدَّمَ الوَصفَ بالجارِّ على الوصف بالجملة؛ لقُربه من المفرد.

والثَّاني: أنَّها مُعتَرِضَةٌ، وهو أيضاً ظاهرٌ.

الثَّالثُ: أنَّها حالٌ من الضَّمير في ﴿يَخافونَ﴾، قالَه مكِّيٌّ[٦].

الرَّابع: أنَّها حالٌ من ﴿رجلان﴾، وجاءَت الحالُ من النَّكرة؛ لتَخصُّصِهما بالوصفِ.

الخامس: أنَّها حالٌ من الضَّمير المستَتر في الجارِّ والمجرورِّ، وهو «مِنَ الَّذينَ»؛ لوقوعِه صفةً لموصوفٍ[٧].

وإذا جعلتَها حالاً، فلا بُدَّ من إضمارِ «قد» مع الماضي على خلافٍ سَلَفَ في المسألة[٨].

=القرآن٣٨، والمُحتسب١/٢٠٨، والمغني٢/٧١١، والبحر المحيط٨/١٣١.

(١) الكشَّاف٦/٢٨٥.

(٢) وإليه أشار ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/١٧٥.

(٣) أي في قول الزَّمخشري السَّابق.

(٤) في ظ: «الجلَّادين»، وهو خطأ.

(٥) انظر الوجه الأوَّل والثَّالث في: مُشكل إعراب القرآن ١/٢٢٥، و الأوَّل والرَّابع والخامس في التِّبيان ١/٤٣٠، والأوَّل والخامس في البحر المحيط ٨/١٣١.

(٦) مُشكل إعراب القرآن١/٢٢٥.

(٧) يرى ابن هشام أنَّ جملة «أنعم الله عليهما» تضعُف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا تضعُف من حيث الصِّناعة؛ لوصفها بالظَّرف. انظر: مغني اللَّبيب٥٦٢.

(٨) الخلاف هو أنَّ البصريِّين يوجبون اقتران الجملة بـ «قد»، والكوفيِّين لا يوجبون ذلك. انظر المسألة بالتَّفصيل في: الإنصاف١١٢-١١٣. وانظر الكلام على الآية [٩٠] من سورة النِّساء في: الدُّرّ المصون٤/٦١.

﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَا فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]

قوله: ﴿مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾: «ما» مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ، و«داموا» صِلَتُها، وهي «دام» النَّاقصةُ، وخبرُها الجارُّ بعدَه. وهذا الظَّرفُ[1] بدلٌ من ﴿أبداً﴾، وهو بدلُ بعضٍ من كُلٍّ[2]؛ لأنَّ الأبدَ يَعُمُّ الزَّمنَ المستقبَلَ كلَّهُ، وداومُ الجبَّارينَ فيها بعضُه.

وظاهرُ عبارةِ الزَّمخشريُّ يَحتمِلُ أنْ يكونَ بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ، أو عطفَ بيانٍ، والعطفُ قد يقعُ بينَ النَّكِرتينِ على خلافٍ[3] فيه تقدَّمَ[4]. قالَ الزَّمخشريُّ[5]: «و ﴿أبداً﴾ تعليقٌ للنَّفي المؤَكَّدِ بالدَّهرِ المُتطاولِ، و ﴿ما داموا فيها﴾ بيانٌ للأبد».

فهذهِ العِبارةُ تَحتمِلُ أنَّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ؛ لأنَّ بدلَ البعضِ مِنَ الكُلِّ مُبَيِّنٌ للمُراد؛ نحوُ: «أكلتُ الرَّغيفَ ثُلُثَه»، وتحتَمِلُ أنْ يكونَ بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ؛ فإنَّه بيانٌ أيضاً للأوَّل وإيضاحٌ لهُ، نحوُ: «رأيتُ زيداً أخاك»، وتَحتَمِلُ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ.

﴿وَرَبُّكَ﴾: فيهِ أربعةُ أوجُهٍ[6]:

أحدُها: أنَّه مرفوعٌ عطفاً على الفاعل المستَترِ في ﴿اذهبْ﴾، وجازَ ذلك للتَّأكيد بالضَّمير.

الثَّاني: أنَّه مرفوعٌ [١١٧/ب-م٢] بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: وليذهَبْ رَبُّكَ، ويكونُ من عطف الجمل.

وقد تقدَّمَ لي نقلُ هذا القولِ، والردُّ عليهِ، ومخالفَتُه لنصِّ سِيبَوَيهِ عندَ قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[7] [البقرة: ٣٥].

---

(١) أي: ما داموا.

(٢) انظر: مُشكِل إعراب القرآن ٢٢٥/١، والتِّبيان ٤٣١/١، والبحر المحيط ١٣٢/٨.

(٣) في جميع النُّسخ إلَّا ح: «كلام»، والصَّواب ما أثبتُّه عن ح.

(٤) حكم عطف البيان عند الكوفيِّين أنَّهم يُتبِعون النَّكرة النَّكرة، والمعرفة المعرفة، وتبعهم في ذلك أبو عليٍّ الفارسيّ، وأمَّا البصريُّون، فلا يجوز عندهما إلَّا أنْ يكونا معرفتين، ولا يجوز أن يكونا عندهما نكرتين. انظر: المساعد٤٢٣/٢-٤٢٤. وانظر الكلام على الآية [٩٧]من سورة آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون ٣١٩/٣.

(٥) الكشَّاف٢٨٥/٦. في جميع النُّسخ: «بيان للأمر»، والمثبت عن الكشَّاف، وهو أظهر وأبين.

(٦) ذكر الأوَّل الزَّجَّاج١٦٤/٢، والنَّحَّاس في إعرابه١٣/٢-١٤، وانظر الأوجه الإعرابية الأربعة في: البحر المحيط ١٣٣/٨-١٣٤.

(٧) منع بعضهم أن يكون «زوجُك» عطفاً على الضَّمير المستكِنِّ، وجعله من عطف الجمل؛ بمعنى أن يكون «زوجُك» مرفوعاً بفعل محذوف؛ أي: ولتسكُن زوجُك، فحُذف لدِّلالة «اسكُنْ» عليه، وزعم أنَّه مذهب سيبويه. ولا يصِحُّ=

الثَّالث: أنَّه مُبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والواو للحال.

الرَّابع: أنَّ الواوَ للعطف، وما بعدَها مبتدأٌ محذوفُ الخبر أيضاً؛ ولا محلَّ لهذه الجملة؛ لكونِها دُعاءً، والتَّقديرُ: وربُّكَ يُعينُكَ.

قولُه:﴿هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾: ((هُنا)) وحدَهُ: هو الظَّرفُ المكانيُّ الَّذي لا يتصرَّفُ إلَّا بجرِّهِ بـ ((مِنْ)) و ((إلى))، و((ها)) قبلَهُ للتَّنبيه كسائر أسماءِ الإشارة، وعامِلُه ﴿قاعدون﴾[1]. وقد أُجِيزَ أنْ يكونَ[2] خبرَ ((إنَّ))، و ﴿قاعدون﴾ خبرٌ ثانٍ، وهو بعيدٌ[3].

وفي غير القُرآنِ إذا اجتمعَ ظرفٌ يَصِحُّ الإخبارُ به مع وصفٍ آخرَ، يجوزُ أن يُجعَلَ الظَّرفُ خبراً والوصفُ حالاً[4]، وأنْ يكونَ الخبرُ الوصفَ والظَّرفُ منصوبٌ به كهذه الآية.

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة:٢٥]

قوله: ﴿وَأَخِي﴾: فيه ستةُ أوجُهٍ:

أظهرُها: أنَّه منصوبٌ عطفاً على ﴿نفسي﴾[5]، والمعنى: ولا أملِكُ إلَّا أخي مع مِلْكي لنفسي دونَ غيرِنا.

=هنا حلول ((زوجك)) محل الضَّمير؛ وهذا الَّذي زعمه ليس بشيءٍ؛ لأنَّ مذهب سيبويه بنصِّه يخالفه؛ قال سيبويه: «وأمَّا ما يقبح أنْ يشركَه المُظهر: فعلتُ وعبدُ الله، فإنْ نعته حَسُنَ أنْ يشركَه المُظهر؛ وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ» اهـ. انظر: الكتاب٢/٣٧٨. وانظر الكلام على هذه الآية في: الدُّرّ المصون١/٢٧٩.

وعقد المصنِّف في الجواهر٢/٥٩٩-٦٠٣ باباً سمَّاه:" ما جاء في التَّنزيل من العطف على الضَّمير المرفوع، وقد أكَّد بعضه ذلك، وبعضه لم يؤكَّد".

(١) انظر: البحر المحيط ٨/١٣٤.

(٢) أي: الظَّرف ((ههنا)).

(٣)((ههنا)) ظرف متعلِّق بـ ((قاعدون))، وقول السَّمين في إعراب ((ههنا)) خبراً لـ ((إنَّ)) هو بعيد، فصحيح؛ هو بعيد من جهة المعنى وليس من جهة الصِّناعة؛ لأنَّ المعنى المراد: إنَّا قاعدون ههنا؛ أي: إنَّا قاعدون في هذا المكان، وليس معناه: إنَّا ههنا، ثمَّ وصفوا أنفسهم بأنَّهم قاعدون، فهذا لا يستقيم مع المعنى، فالإعراب الَّذي يستقيم مع المعنى، هو أن تكون ((ههنا)) ظرفاً متعلِّقاً بـ ((قاعدون))، و((قاعدون)) خبر إنَّ.

(٤) مثل: زيدٌ في الدَّار جالساً، وزيدٌ في الدَّار جالسٌ.

(٥) أجازه الزَّجَّاج وابن فضَّال ومكِّي والزَّمخشري وغيرهم. انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٦٥، والنُّكت لابن فضَّال١/٢٢١، ١/٢٢١، والمُشكل١/٢٥٥، والكشَّاف٦/٢٨٥. والمعنى عند الزَّجَّاج: لا أملكُ إلَّا نفسي ولا أملكُ إلَّا أخي.

الثَّاني: أنَّه منصوبٌ عطفاً على اسم «إنَّ»[١]، وخبرُه محذوفٌ للدِّلالة اللَّفظيَّة عليه؛ أي: وإنَّ أخي لا يملِكُ إلَّا نفسَه.

الثَّالث: أنَّه مرفوعٌ عطفاً على محلِّ اسم «إنَّ»[٢]؛ لأنَّه بعدَ استكمالِ الخبرِ، على خلافٍ في ذلك[٣]؛ وإنْ كانَ بعضُهم[٤] قد ادَّعى الإجماعَ على جوازِهِ.

الرَّابع: أنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ؛ للدِّلالة المتقدِّمةِ[٥]، ويكونُ قد عطفَ جملةً غيرَ مؤكَّدَةٍ على جُملةٍ مؤكَّدَةٍ بـ «إنَّ»[٦].

الخامس: أنَّه مرفوعٌ عطفاً على الضَّميرِ المُستكِنِّ في ﴿أملِكُ﴾، والتَّقديرُ: ولا يَملِكُ أخي إلَّا نفسَه، وجازَ ذلكَ للفصل بقوله: ﴿إلَّا نفسي﴾. وقالَ بهذا الزَّمخشريُّ[٧] ومكِّيٌّ[٨] وابنُ عطيَّةَ[٩] وأبو البقاء[١٠].

---

(١) وإليه ذهب الزَّجَّاج وابن فضَّال والزَّمخشري وغيرهم . والمعنى عند الزَّجَّاج: إنِّي وأخي لا نملك إلَّا أنفسنا.

(٢) ذكره الزَّجَّاج والزَّمخشري والطَّبرسي . والمعنى عند الزَّجَّاج: إنِّي لا أملك إلَّا نفسي وأخي كذلك.

(٣) أجاز البصريُّون إلَّا الأخفش العطف بالرَّفع على محلِّ اسم إنَّ بشرطين، الأوَّل: استكمال الخبر. والثَّاني: أن يكون العامل«إنَّ، أنَّ، لكنَّ». وذهب الكوفيُّون والأخفش إلى أنَّه يجوز العطف على موضع اسم «إنَّ» قبل تمام الخبر. ثمَّ اختلفوا في ذلك: فأجاز الأخفش والكِسائي ذلك في كلِّ حال، ورأى الأخفش أنَّ العطف بعد تمام الخبر أحسن وأكثر، ولم يجزه الفرَّاء إلَّا فيما عُطِفَ على ما لم يظهر فيه عمل «إنَّ» كالضمير والاسم الموصول.
انظر: الكتاب٢/١٤٤-١٥٦، ومعاني القرآن للفرَّاء١/٣١٠-٣١٢، وللأخفش٢/٣٠، والمقتضب٤/١١٢-١١٣، والأصول١/٢٤٠، والإنصاف ١٥٨-١٦٣، وشرح المفصَّل٨/٦٧-٧٠، وشرح التَّسهيل٢/٥٠- ٥١، وشرح الكافية للرَّضي٤/٣٥٥، وأوضح المسالك١/٣٤٨-٣٥٠، ومغني اللَّبيب٦١٧، والمساعد١/٣٣٦، وشرح التَّصريح ١/٣٢٠-٣٢٣، وهمع الهوامع٥/٢٨٩-٢٩١، وشرح الأشموني١/١٤٩-١٥٠.

(٤) يقصد ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل ٢/٤٧، وتسهيل الفوائد ٦٦.

(٥) وبه قال مكِّيٌّ وابن الأنباري وابن عطيَّة. انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٢٥، والبيان١/٢٨٨، والمُحرَّر الوجيز٢/١٧٦، والتَّقدير: وأخي كذلك لا يملك إلَّا نفسه.

(٦) أي عطف جملة «وأخي كذلك» على جملة «إنِّي لا أملك إلَّا نفسي».

(٧) الكشَّاف٦/٢٨٥.

(٨) مُشكِل إعراب القرآن١/٢٢٥.

(٩) المُحرَّر الوجيز٢/١٧٦.

(١٠) التِّبيان ١/٤٣١. وسبقهم إلى هذا الوجه الزَّجَّاج في معانيه٢/١٦٤. والمعنى عنده: أنا لا أملك أنا وأخي إلَّا أنفسنا.

وردَّ الشَّيخُ[١] هذا الوجهَ بأنَّه يَلزَمُ منه أنَّ موسى وهارونَ لا يَملِكان إلَّا نفسَ موسى فقط، وليسَ المعنى على ذلك.

وهذا الردُّ ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ القائِلَ بهذا الوجهِ صرَّحَ بتقدير المفعولِ بعدَ الفاعل المعطوفِ، وأيضاً اللَّبسُ مَأمُونٌ؛ فإنَّ كلَّ أحدٍ يَتبادَرُ إلى ذهنِه أنَّه يملِكُ أمرَ نفسِه.

السَّادس: أنَّه مجرورٌ عطفاً على الياء في ﴿نفسي﴾[٢]؛ أي: إلَّا نفسي ونفسَ أخي.

وهو ضعيفٌ على قواعد البصريِّين للعطف على الضَّمير المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ[٣]. وقد تقدَّم ما فيه[٤].

والحسنُ البَصريُّ يقرأُ بفتح ياء «نفسيَ» و«أخيَ»[٥]، وقرأَ يُوسُفُ بنُ دَاوودَ وعُبَيدُ بنُ عُمَيرٍ: «فافرِقْ»[٦] بكسر الرَّاء، وهي لُغةٌ: «فَرَقَ يَفْرِقُ»[٧]؛ كـ «يَضْرِبُ». قال الرَّاجزُ[٨]: [الرَّجز]

٥-يـــا ربِّ فـــافرِق بينَـــه وبيـــني أشـــدَّ مـــا فرَّقـــتَ بـــينَ اثنـــينِ

وقرأ ابنُ السَّمَيفَعِ: «فَفَرِّق»[٩] مُضعَّفاً، وهي مخالفةٌ للرَّسم.

و ﴿بينَ﴾ معمولةٌ لـ ﴿افرُق﴾، وكان مِنْ حقِّها ألَّا تُكرَّرَ في العَطف، تقولُ: «المالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو»؛ وإنّما كُرِّرَت للاحتياج إلى تكرُّرِ الجارِّ في العطف على الضَّمير المجرورِ[١٠]، وهو يؤيِّدُ مذهبَ البصريِّين[١١].

---

(١) البحر المحيط ١٣٥/٨.

(٢) وإليه أشار الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٢٨٥/٦.

(٣) انظر: البحر المحيط١٣٥/٨.

(٤) في الكلام على الآية [٢١٧] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٣٩٤/٢.

(٥) عنه وعن ابن كثير. انظر: مختصر شواذ القرآن٣٨، والمغني٧١١/٢، وشواذ القراءات١٥٣، والإتحاف٥٣٣/١.

(٦) انظر: مُختصر شواذ القرآن٣٨، والمُحرَّر الوجيز١٧٦/٢، والمغني٧١١/٢، وشواذ القراءات١٥٣.

(٧) انظر: اللِّسان (فرق).

(٨) الرَّجز بلا نسبة، وهو في مجاز القرآن ١٦٠/١، وغريب الحديث للحربي٤/٢، وتفسير الطَّبري٣٠٥/٨، والقرطبي ٤٠١/٧، وتفسير ابن كثير ٧٩/٣، والبحر المحيط ١٣٦/٨.

يقول الأستاذ محمود شاكر حفظه الله: «لعلَّه حبينة بن طريف العكلي» اهـ. انظر: حاشية تفسير ابن كثير٧٩/٣.

(٩) عنه وعن غيره. انظر: المغني٧١١/٢، والبحر المحيط ١٣٦/٨.

(١٠) الجار هو «بين» والضمير المجرور هو «نا».

(١١) انظر: الكتاب٣٨١/٢، وشرح كتاب سيبويه١٥٤/٣، والمقتضب١٥٢/٤، والأصول١١٩/٢، والإنصاف٣٧١، والارتشاف٢٠١٣/٤، وشرح ابن عقيل٢٣٩/٣، وهمع الهوامع٢٦٨/٥.

﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة:٢٦]

قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾: فيه وجهان(١):

أظهرُهما: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿مُحَرَّمة﴾(٢)؛ فإنَّهُ رُوِيَ في القِصَّة(٣) أنَّهم بعدَ الأربعين دخلوها، فيكونُ قد قيَّدَ تحريمَها عليهم بهذه المُدَّة، وأخبرَ أنَّهم يَتيهونَ، ولم يُبيِّن كميةَ التِّيهِ.

وعلى هذا ففي ﴿يَتِيهونَ﴾ احتمالان(٤):

أحدُهُما: أنَّه مُستأنَفٌ.

والثَّاني: أنَّه حالٌ من الضَّمير في ﴿عليهم﴾.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ ﴿أربعين﴾ منصوبٌ بـ ﴿يَتِيهونَ﴾، فيكونُ قد قيَّدَ التِّيهَ بالأربعينَ، وأمَّا التَّحريمُ فمُطلَقٌ، فيَحتَمِلُ أنْ يكونَ مُستمِراً، وأنْ يكونَ مُنقَطِعاً، وأنَّها أُحِلَّت(٥) لهم.

وقد قِيلَ بكلٍّ من الاحتمالين(٦).

رُوِيَ(٧) أنَّه لم يَدخُلْها أحدٌ مِمَّن كان في التِّيه، ولم يَدخُلها إلَّا أبناؤُهم، وأما الآباءُ فماتوا.

---

(١) أجاز الفرَّاء١/٣٠٥، والزَّمخشري٦/٢٨٦ الوجهين، ورجَّح الطَّبري الأوَّل ٨/٣١٤، والباقولي الثَّاني في الجواهر٢/٧١٥ ، وخطَّأ الزَّجَّاج٢/١٦٥ الأوَّل، وعلَّل ذلك؛ بأنَّه جاء في التَّفسير أنَّها محرَّمة عليهم أبداً.

(٢) يرى أبو إسحاق أنَّ ((أربعين)) ليس بظرف لـ((مُحَرَّمة))، والوقف عنده على قوله: ((عليهم))، قال: والتَّحريم كان على التأبيد. وقال الفرَّاء: بل حرَّم عليهم أربعين سنة، فـ ((أربعين)) ظرف لقوله: ((مُحَرَّمة))، والوقف عنده على قوله ((سنة)). وهو ظرف عند أبي إسحاق لـ ((يتيهون))، والتَّقدير: إنَّها محرَّمةٌ عليهم يتيهون في الأرض أربعين سنة. انظر: كشف المشكلات ٢/٢٤٥-٢٤٦.

(٣) رُوِي عن الرَّبيع بن أنس، واختاره الطَّبري. انظر: تفسير الطَّبري٨/٣١٤، والمُحرَّر الوجيز٢/١٧٧، وزاد المسير ٢/٣٢٩، وتفسير البيضاوي٢/١٢٢.

(٤) اقتصر مكِّيٌّ وابن الأنباري وأبو البقاء على الوجه الثَّاني، وأورد أبو حيَّان الوجهين. انظر: مُشكل إعراب القرآن ١/٢٢٦، والبيان١/٢٨٩، والتِّبيان ١/٤٣١، والبحر المحيط ٨/١٣٨.

(٥) في ط: ((أُجلَّت))، وهو تصحيف.

(٦) الاحتمال الأوَّل: قال به الرَّبيع، والاحتمال الثَّاني: قاله الحسن وقتادة. انظر: القطع والائتناف٢٠٠-٢٠١، والنُّكت لابن فضَّال١/٢٢٢-٢٢٣، والمكتفى ٧٩، وتفسير القرطبي٧/٤٠٣.

(٧) عن قتادة. أخرجه الطَّبري٨/ ٣١٠، والسُّيوطي في الدُّرِّ المنثور٥/٢٥٣.

وما أدري ما الَّذي حملَ أبا محمَّدٍ ابنَ عطيَّةَ[١] على تجويز[٢] أن يكونَ العاملُ في ﴿أربعين﴾ مضمراً يفسِّرُه ﴿يَتيهون﴾ المتأخِّر؛ ولا ما اضطرَّه إلى ذلك من مانعٍ صناعيٍّ أو معنويٍّ؟

وجوازُ الوقفِ والابتداء بقوله: ﴿عليهم﴾ و ﴿يتيهون﴾ مفهومان ممَّا تقدَّمَ من الإعراب.

والتِّيه: الحَيْرةُ، ومنه: «أرضٌ تَيْهاء»، لحَيْرة سالكِها[٣]، قال[٤]: [الطَّويل]

٦- بتَيْهـــاءَ قَفْـــرٍ والـــمَطِيُّ كأنَّهـــا قَطـا الحَـزْنِ قـد كانَـت فِراخـاً بُيوضُـها

ويقال[٥]: «تاهَ يَتِيهُ، وهو أتيَهُ منه، وتاهَ يَتوهُ، وهو أتوَهُ منه» ، فقولُ مَنْ قالَ[٦]: «تيَّهتُه[٧] وتوَّهتُه» مِنَ التَّداخل. ومثلُه: «طاح» في كونه سُمِعَ في عينه الوجهان[٨]، وأنَّ فيه التَّداخلَ أيضاً[٩]، فإنَّ مَنْ قالَ:«يَطِيحُ»، قال: «طوَّحتُه، وهو أطوَحُ منه»[١٠].

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/١٧٧.

(٢) في ط: «تجويزه».

(٣) انظر: لسان العرب (تيه)، وعمدة الحفَّاظ(تيه) ١/٢٧٢.

(٤) لعمرو بن أحمر الباهلي، في: ديوانه١١٩، والحيوان٥/٥٧٥، والمعاني الكبير١/٣١٣، واللِّسان(كون). ونُسِب لابن كنزة في: شرح المفصَّل٧/١٠٢. وعُزِي لذي الرُّمَّة في شرح الكافية الشَّافية١/٣٩٣ ، ولم أجده في ديوانه.
وبلا عزو في: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٢/٤٣٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي٦٨، وشرح الكافية للرَّضي٤/١٨٩.
والتَّيهاء: المفازة. والحَزن: ما غلظ من الأرض. وكانت: صارت. عن الدِّيوان. قطا: طائر معروف. عن اللِّسان (قطا).

(٥) انظر: اللِّسان(تيه). أي: أنَّ أحد الوجهين من اليائي العين «تيه»، والآخر من الواوي «توه».

(٦) انظر: الكتاب٤/٣٤٢، والشَّافية في علم التَّصريف ١/٥، وشرح الشَّافية للرَّضي١/١٢٨، وللجاربردي١/٨١.

(٧) في جميع النُّسخ «يتيه» ، ولعلَّ الصَّواب ما أثبتُّ.

(٨) أي: سُمِعَ «طوَّحته وطيَّحته».

(٩) ذهب الخليل وجمهور النَّحويِّين أنَّ «طاح يطيحُ» عند من قال: «طوَّحت» إنَّما جاء على باب «حَسِبَ يَحسِبُ»، فـ «طاحَ» في الأصل «طَوِحَ» ، و«يَطِيحَ: يَطْوِحُ»، قُلِبَت الواو في الماضي ألفاً، وفي المضارع ياءً؛ وعليه فلا شذوذ. انظر: الكتاب٤/٣٤٤، والأصول٣/٢٨١، ، والحلبيات١٣٢، والمنصف١/٢٦١-٢٦٢، وشرح الملوكي٥٥-٥٦، والممتع٢٩١، وشرح الشَّافية للرَّضي١/١٢٧-١٢٩.

(١٠) القول الأوَّل: لأبي عثمان المازني، والثَّاني: رُوِيَ عن الخليل. انظر: المنصف١/٢٦١.
قال الجوهري في الصِّحاح(طوح):«طاحَ يطوحُ ويطيحُ: هلكَ وسقطَ، وكذلك إذا تاه في الأرض. وطوَّحه؛ أي: توَّهه، وذهب به ههنا وههناك فتطوَّح في البلاد؛ إذا رمى بنفسه ههنا وههنا » اهـ.

والأسى: الحُزنُ، يُقالُ: أَسِيَ – بكسر العين – يَأسى، بفتحها[١]. ولامُ الكلمة تحتمِلُ أن تكونَ من واوٍ، وهو الظَّاهرُ لقولهم[٢]: ((رجل أسْوَان)) بزنة[٣] ((سَكْران))؛ أي: كثيرُ الحُزن. وقالوا في تثنية الأسى: أسَوان، وإنَّما قُلِبَت الواوُ في ((أَسِيَ)) ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَها[٤]، ويُحتملُ أنْ تكونَ ياءً، فقد حُكِيَ[٥]:((رجلٌ أَسْيان))؛ أي: كثيرُ الحُزن، فتثنيتُه على هذا ((أَسَيان)).

وعادةُ النَّاسِ يسألون هنا سؤالاً: وهو –كما قال الزَّمخشريُّ[٦] –كيفَ نُوفِّقُ بين قوله تعالى: ﴿فإنَّها مُحَرَّمَةٌ عليهم﴾ وبين قوله: ﴿الَّتي كتبَ الله لكم﴾؟ وأجابَ بوجهين:

أحدُهما: أنْ يكونَ كتبَها لهم بشرط أنْ يُجاهِدوا، فلم يُجاهِدوا[٧].

والثَّاني: أنَّ التَّحريمَ كانَ مؤقتاً بمُدَّة الأربعين، فلمَّا انتهَت دخلُوها.[١١٨/أ–م٢]

﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّۘ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِۚ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾[المائدة:٢٧]

قوله: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾: فيه ثلاثةُ أوجُهٍ:[٨]

أحدُها: أنَّه حالٌ من فاعل ﴿اتلُ﴾؛ أي: اتلُ ذلك حالَ كونِك ملتبِساً بالحَقِّ؛ أي: بالصِّدق.

الثَّاني: أنَّه حالٌ من مفعوله، وهو ﴿نبأ﴾؛ أي: اتلُ نبأَهما ملتبِساً بالصِّدق، موافقاً لِما في كتب الأوَّليِّنَ؛ لتُثبِتَ عليهم الحُجَّةُ برسالتك.

الثَّالث: أنَّه صفةٌ لمصدر ﴿اتلُ﴾؛ أي: اتلُ ذلك تلاوةً ملتبِسةً بالحَقِّ والصِّدق، وكأنَّه اختيارُ الزَّمخشريِّ[٩] إذ به بدأ. وعلى الأوجه الثَّلاثة، فالباء للمصاحَبة، وهي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ.

وقرأَ أبو عمرٍو بسكون الميم من ((آدمْ))[١٠] قبل باء ﴿بالحقِّ﴾، وكذا كلُّ ميمٍ قبلَها متحرِّكٌ وبعدها باءٌ.

---

(١) انظر: اللِّسان (أسا).

(٢) حكاه الأصمعي. انظر: تهذيب اللُّغة (أسى)١٣/١٣٩.

(٣) في ظ: ((يريد)).

(٤) انظر: الكتاب٤/٣٨٦، والمقتضب١/٢٧٤، والممتع٣/٣٣٥، وشرح الشَّافية للرَّضي٣/١٦١، وشذا العرف٢١٦.

(٥) حكاها الأصمعي. عن تهذيب اللُّغة (أسى)١٣/١٣٩.

(٦) الكشَّاف٦/٢٨٦.

(٧) ((يجاهدوا)): سقطت من ظ.

(٨) انظر الوجه الأوَّل في التِّبيان١/٤٣٢، والأوجه الثَّلاثة في الفريد٢/٤٢٩، والبحر المحيط٨/١٤٤-١٤٥.

(٩) الكشَّاف٦/٢٨٦.

(١٠) لم أقف عليها عند غيره. انظر: السَّبعة١١٧.

قوله: ﴿إِذْ قَرَّبَا﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها – وبه بدأَ الزَّمخشريُّ[١] وأبو البقاء[٢] –: أنْ يكونَ متعلِّقاً بنفسِ النَّبأ؛ أي: قصتُهما وحديثُهما في ذلك الوقت، وهذا واضحٌ.

الثَّاني: أنَّه بدلٌ من ﴿نبأ﴾ على حذف مضافٍ، تقديرُه: واتلُ عليهم النبأَ نبأَ ذلك الوقتِ، كذا قدَّرَه الزَّمخشريُّ[٣].

قالَ الشَّيخُ[٤]: «ولا يجوزُ ما ذكرَ؛ لأنَّ «إذ» لا يُضافُ إليهما إلَّا الزَّمانُ، و«نبأ» ليسَ بزمان».

الثَّالث – ذكرَه أبو البقاء[٥] –: أنَّه حالٌ من ﴿نبأ﴾؛ وعلى هذا فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، لكنَّ هذا الوجهَ غيرُ واضحٍ.

قال أبو البقاء[٦]: «ولا يكونُ ظرفاً لـ ﴿اتلُ﴾».

قلتُ: لأنَّ الفعلَ مستقبَلٌ، و«إذ» وقتٌ ماضٍ، فكيفَ يتلاقيان؟.

والقُربان: فيه احتمالان: أحدُهما –وبه قالَ الزَّمخشريُّ –: أنَّه اسمٌ لِما يُتقَرَّبُ به، قال[٧]: «كما أنَّ الحُلْوانَ اسمُ ما يُحلَّى؛ أي[٨] يُعطَى. يُقالُ: قرَّبَ صدقةً وتقرَّبَ بها؛ لأنَّ «تقرَّبَ» مطاوعُ «قرَّبَ»».

قالَ الأصمعيُّ[٩]: ««تقرَّبوا قِرفَ القِمَع»، فيُعَدَّى بالباء حتَّى يكونَ بمعنى «قرَّبَ»؛ أي: فيكونُ قولُه: ﴿إذ قرَّبا قُرباناً﴾ يَطلُبُ مُطاوِعاً له، فالتَّقديرُ: إذ قرَّباه فتقرَّبا به».

---

(١) الكشَّاف٦/٢٨٦.

(٢) التِّبيان١/٤٣٢.

(٣) الكشَّاف٦/٢٨٦.

(٤) البحر المحيط٨/١٤٥. عدَّ شهاب الدِّين الخفاجي أنَّ ما قاله أبو حيَّان من أنَّ «إذ» لا يُضاف إليها إلَّا الزَّمان أمرٌ غيرُ مُسلَّمٍ به، وقال: «ألا ترى قول العلامة "نبأ ذلك الوقت" فإنَّه بمعنى "نبأ إذ" ، ولا شُبهة في صحته معنًى وإعراباً، ولا فرق بينهما، فإن منعه سماعاً فدونه خرط القتاد» اهـ. انظر: حاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٣٣.

(٥) التِّبيان١/٤٣٢.

(٦) التِّبيان١/٤٣٢.

(٧) الكشَّاف٦/٢٨٦. وعنه في: البحر المحيط٨/١٤٦.

(٨) في جميع النُّسخ: «أو»، والمثبت عن الكشَّاف، وهو أظهر وأبين.

(٩) «تقربوا قِرفَ القِمَع»: هو من كلام العرب، ولم أقف عليه في المعاجم العربيَّة، ووقفتُ عليه في مفاتيح الغيب للطَّيبي٥/٣٣٣. القِرف: الوَسخ. والقِمَع: الإناء الَّذي يُترَك في رؤوس الظُّروف لتُملأ بالمائعات. وفي حاشية "الصِّحاح" بخط ابن حبيب الكاتب من تصحيح الصَّاغاني، قال الأصمعي: حدَّثني أبو عمرو بن العلاء، قال سيف بن ذي يزن الحُميري حين قاتل الحبشة:

قدْ عَلِمتَ ذات مْ نطع أتى إذا م موت كنع =

وفيه بُعدٌ؛ قالَ الشَّيخُ[١]: «وليس «تقرَّبَ بصدقةٍ» مطاوعِ «قرَّبَ صدقةً»؛ لاتِّحاد فاعل الفعلين، والمُطاوعةُ يختلفُ فيها الفاعل، يكونُ من أحدِهما فِعلٌ، ومن الآخر انفِعال؛ نحوُ: كَسَرتُه فانكسرَ، وفَلَقتُه فانفلقَ، فليسَ قرَّبَ صدقتَه وتقرَّبَ بها من هذا الباب، فهو غلطٌ فاحشٌ».

وفيما قالَه الشُّيخُ نظرٌ؛ لأنَّا لا نسَلِّمُ هذه القاعدة[٢].

والاحتمالُ الثَّاني: أنْ يكونَ في الأصل مصدراً، ثمَّ أُطلِقَ على الشَّيء المُتقرَّب به؛ كقولهم[٣]: «نَسْجَ اليَمنِ» و«ضَرْبَ الأميرِ». ويُؤيِّدُ ذلك أنَّه لم يُثنَّ[٤]، والموضعُ موضعُ تثنيةٍ؛ لأنَّ كلّاً من قابيل وهابيل له قُربان يَخُصُّه، فالأصلُ: إذ قرَّبا قُربانين، وإنَّما لم يُثَنَّ؛ لأنه مصدرٌ في الأصل.

وللقائل بأنَّه اسمُ ما يُتقرَّبُ به لا مصدرٌ أن يُقولَ: إنَّما لم يُثنَّ؛ لأنَّ المعنى- كما قالَه أبو عليٍّ الفارسيُّ[٥]- إذ قرَّبَ كلُّ واحدٍ منهما قُرباناً؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النُّور:٤]؛ أي: كلَّ واحدٍ منهم.

وقوله: ﴿قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ﴾ :أي: قالَ الَّذي لم يُتقبَّلْ منه للمقبول منه[٦].

= أضربهم بذا مْ قلعْ اقتربوا قرف مْ قمع

قال: أراد: ذات النَّطع فإذا الموت كنع، وبذا القلع، وقِرفَ القِمَع، فأبدل من لام التَّعريف ميماً. وقوله: قِرفَ القِمَع: أراد أنَّهم أوساخ أذلاء كالوَسخ الَّذي يُقرف من القِمَع. ونصب «قِرف» على النِّداء، وقوله: كنع؛ أي: قرب، وقلع: سيف منسوب إلى مرج القلعة بالتَّحريك، وهو موضع بالبادية. وانظر: الكشَّاف٦/٢٨٦، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٨٦، وحاشية الشِّهاب على البيضاوي٣/٢٣٣. وأصل القِرف: القشر. عن اللِّسان (قرف).

(١) انظر: البحر المحيط٨/١٤٦ باختلافٍ يسيرٍ.

(٢) لقد أحسن الشِّهاب في حاشيته على البيضاوي٣/٢٣٣ في تبيين وجهة نظر السَّمين؛ إذ قال: «ودعوى لزوم اختلاف فاعلهما غير مسلمة؛ فإنَّ حجَّتهم أنَّ أحدهما: فاعل، والآخر: قابل، وهو مبنيٌّ على قاعدة أصوليَّة، وهو أنَّ القابل لا يكون فاعلاً، وقد ردَّها بعض الفضلاء؛ ألا ترى أنَّ الإنسان قد يَقتلُ نفسه فيتحدُّ القابل والفاعل، ويؤيِّده قوله تعالى: ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ﴾ [التَّوبة:١١١]. إذاً اتَّحد الفاعل ونائب الفاعل» اهـ.

(٣) انظر: الكتاب٢/١٢٠، والحلبيات٣٠٥، والمحتسب١/٣٤٣، وتوجيه اللُّمع١١٩، وشرح الشَّافية للرَّضي٣/٩٠.

(٤) وممَّن قاله أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٣٢.

(٥) لم أجد هذا القول في كتب أبي عليٍّ الفارسيّ، ووجدته في كتاب التِّبيان١/٤٣٢ منسوباً لأبي عليٍّ، وأخذه الباقولي عنه في كشف المشكلات٢/٣٤٦.

(٦) انظر: معاني الفرَّاء١/٣٠٥، والتَّفسير البسيط٧/٣٣٦، ومجمع البيان٣/٢٦٠، وتفسير الرَّازي١١/٢١١.

وقرأ الجمهورُ: «لأقتلنَّك»[١] بالنون الشَّديدة. وهذا جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وقرأَه زيدٌ بالخفيفة[٢].

﴿قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ﴾: مفعولُه محذوفٌ؛ لدِّلالة المعنى عليه؛ أي: قرابينَهم وأعمالَهم، ويجوز ألَّا يُرادَ له مفعول؛ كقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [اللَّيل:٥]».

[و][٣]هذه الجملةُ – قالَ أبو محمَّد بنُ عطيَّةَ[٤] –: «قبلها كلامٌ محذوفٌ، تقديره: لِمَ تَقتُلني وأنا لم أجْنِ شيئاً، ولا ذنبَ لي في تقبُّل الله قرباني دونَ قربانِك؟»، وذكرَ كلاماً كثيراً.

وقالَ غيرُه[٥]: «فيه حذفٌ يَطُول» وذكرَ نحوَه. ولا حاجةَ إلى تقدير ذلك كلِّه؛ إذ المعاني المفهومةُ من فحوى الكلام إذا قُدِّرَت قصيرةً كان أحسنَ[٦]، والمعنى هنا: قالَ لأقتُلنَّك حسداً على تقبُّل قُربانِك، فعرَّضَ له بأنَّ سببَ التَّقبُّل التَّقوى.

وقالَ الزَّمخشريُّ[٧]:«فإنْ قلتَ: كيفَ كانَ قولُه: ﴿إِنَّما يَتقبَّلُ الله من المُتَّقين﴾ جواباً لقوله: ﴿لَأقتُلنَّك﴾؟ قلتُ: لمَّا كانَ الحَسَدُ لأخيه على تقبُّل قُربانه هو الَّذي حملَه على توعُّدِه بالقَتل، قال: إنَّما أُتِيتَ مِنْ قِبل نفسِك؛ لانسلاخِها من لباس التَّقوى» انتهى. وهذا ونحوُه من تفسير المعنى لا الإعراب.

وقِيلَ[٨]: إنَّ هذه الجملةَ[٩] اعتراضٌ بين كلام القاتل وبين كلام المقتول، والضَّمير في ﴿قال﴾ إنَّما يعودُ على الله تعالى.

أي: قالَ الله ذلك لرسوله، فيكونُ قد اعترضَ بقوله: ﴿إنَّما يَتقبَّلُ الله﴾ بينَ كلام قابيلَ، وهو ﴿قال لَأقتُلنَّك﴾، وبين كلام هابيلَ، وهو ﴿لَئِن بَسَطتَ﴾ إلى آخره، وهو في غاية البُعْد لتنافُر النَّظم.

﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[المائدة:٢٨]

---

(١) لم أقف عليها إلَّا في اللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٨٧.

(٢) انظر القراءة في: زاد المسير٢/٣٧٤، والبحر المحيط٨/١٤٦. وذكرها النَّيسابوري في تفسيره٢/٥٧٧ بلا نسبة.

(٣) زيادة مني.

(٤) المُحرَّر الوجيز٢/١٧٨ باختلافٍ يسيرٍ. وعنه في: البحر المحيط٨/١٤٦.

(٥) قاله الرَّازي في تفسيره١١/٢١١، وانظر: البحر المحيط٨/١٤٦ .

(٦) من أساليب العرب حذف ما يدلُّ عليه اللَّفظ إذا أغنى عنه السِّياق؛ لوضوحه، ويُسمَّى هذا بالإيجاز، وهو أحد وجوه البلاغة؛ ولهذا قالوا: البلاغة هي الإيجاز.

(٧) الكشَّاف٦/٢٨٦، وانظر: البحر المحيط٨/١٤٧.

(٨) لم أقف على قائله. انظر: البحر المحيط٨/١٤٧ .

(٩) أي جملة: «إنَّما يَتقبَّلُ الله من المتقين».

واللَّامُ في قوله: ﴿لَئِنْ﴾: هي الموطِّئةُ.

وقوله: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ﴾: جوابُ القسم المحذوف. وهذا على القاعدة المقرَّرة من أنَّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجِيبَ سابقُهما إلَّا في صورةٍ تقدَّمَ التَّنبيهُ عليها(١).

وقالَ الزَّمخشريُّ(٢):«فإنْ قلتَ: لِمَ جاءَ الشَّرطُ بلفظ الفعل، والجزاءُ بلفظ اسم الفاعل، وهو قوله: ﴿لَئِن بَسَطتَ ما أنا بباسِط﴾؟ قلتُ: لِيُفيدَ أنَّه لا يفعلُ هذا الوصفَ الشَّنيعَ(٣)؛ ولذلك أكَّدَه بالباء المفيدة لتأكيد النَّفي».

وناقشَه الشَّيخُ في قوله: إنَّ ﴿ما أنا بباسِط﴾ جزاءٌ للشَّرط؛ قال(٤): «لأنَّ هذا جوابٌ للقسمِ لا للشَّرط». قال(٥): «لأنَّه لو كان جواباً للشَّرط لَزِمَتهُ الفاءُ لكونه منفيّاً بـ((ما))، والأداةُ جازمةٌ، وللَزِمَ أيضاً خَرمُ تلك القاعدة، وهو كونُه لم[١١٨/ب-م٢] يُجَبِ الأسبقُ منهما».

وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ أبا القاسم(٦) سمَّاهُ جزاءً للشَّرط لـمَّا كان دالّاً على جزاء الشَّرط، ولا نكيرَ في ذلك، ولكنَّه مُغرًى بأنْ يُقالَ: قد اعترضَ(٧) على الزَّمخشريُّ.

وقالَ أيضاً(٨):«وقد خالفَ الزَّمخشريُّ كلامَه هنا بما ذكرَه في البقرة في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ﴾ [البقرة:١٤٥] من كونه جعلَه جواباً للقسم سادّاً مسدَّ جوابِ الشَّرط». وله معه هناك كلامٌ قد قدَّمتُه عنه في موضعِه فليُراجَعْ(٩).

﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[المائدة:٢٩]

قوله :﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ﴾: فيه ثلاثةُ تأويلاتٍ:

---

(١) وهو أن يتقدَّم ذو خبر؛ فإذا تقدَّم غلب الشَّرط. انظر الكلام على هذه الصُّورة ص٥.

(٢) الكشَّاف٦/٢٨٧ باختلافٍ يسيرٍ. وعنه في: البحر المحيط٨/١٤٩.

(٣) اسم الفاعل يدلُّ على الثُّبوت والاستمرار؛ أي: أنَّه لا يفعل هذ الوصف الشَّنيع طيلة حياته؛ لذلك جاء بجواب الشَّرط اسم فاعل.

(٤) البحر المحيط٨/١٤٩.

(٥) البحر المحيط٨/١٤٩.

(٦) يعني الزَّمخشري.

(٧) يقصد أبا حيَّان.

(٨) وقول أبي حيَّان في البحر المحيط٨/١٥٠.

(٩) انظر: الدُّرّ المصون٢/١٦٤-١٦٥.

أحدُها[١]: أنَّه على حذف همزة الاستفهام، وتقديرُه: أإنِّي أُرِيدُ، وهو استفهامُ إنكارٍ؛ لأنَّ إرادةَ المعصية قبيحَةٌ، ومن الأنبياء أقبحُ؛ فهم معصومونَ عن ذلك. ويُؤيِّدُ هذا التَّأويل قراءةُ مَنْ قرأَ: «أنَّى أُرِيدُ»[٢] بفتح النُّون، وهي «أنَّى» الَّتي بمعنى «كيف»[٣]؛ أي: كيفَ أُرِيدُ ذلك؟

والثَّاني: أنَّ «لا» محذوفة، تقديرُه: إنِّي أريدُ ألَّا تبوءَ[٤]؛ كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ [النِّساء:١٧٦] ﴿رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ﴾[النَّحل:١٥]؛ أي: ألَّا تَضِلُّوا، وألَّا تَميدَ، وهو مستَفيضٌ[٥]. وهذا أيضاً فرارٌ من إثبات الإرادة له[٦].

وضَعَّفَ بعضُهم[٧] هذا التَّأويلَ بقوله عليه السَّلام: «لا تُقتَلُ نفسٌ ظُلماً، إلَّا كان على ابن آدم الأوَّلِ كِفْلٌ من دَمِها؛ لأنَّه أوَّلُ مَنْ سَنَّ القتلَ»[٨]؛ فثبتَ بهذا أنَّ الإثمَ حاصِلٌ.

وهذا الَّذي ضعَّفَه به غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ قائلَ هذه المقالة يقول[٩]: لا يَلزمُ من عدم إرادته الإثمَ لأخيه عدَمُ الإثمِ، بل قد يُريدُ عدَمَه ويقعُ.

والثَّالث: أنَّ الإرادةَ على حالِها، وهي: إمَّا إرادةٌ مجازيَّة أو حقيقيَّةٌ على حَسَبِ اختلاف أهلِ التَّفسير في ذلك[١٠]، وجاءَت إرادةُ ذلك به لمعانٍ ذكروها؛ مِنْ جملتها أنَّه ظهرَت له قرائنُ تدلُّ على قرب أجلِه، وأنَّ أخاه كافرٌ، وإرادةُ العقوبةِ بالكافرِ حسنَةٌ.

---

(١) حكاه القشيري. انظر: البحر المحيط٨/١٥٣.

(٢) انظر القراءة في: البحر المحيط٨/١٥٢، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٨٩، وحاشية الجمل١/٥١٠ بلا عزو.

(٣) انظر مجيء «أنَّى» بمعنى «كيف» في : حروف المعاني٦١، وشرح المفصَّل٤/١١٠، وشرح الكافية للرَّضي٣/٢٠٣، والمساعد٣/١٣٤، وهمع الهوامع٤/٣١٧.

(٤) وهذا مذهب ثعلب. انظر: زاد المسير٢/٣٣٦. نصَّ أبو بكر الأنباري على أنَّ إضمار «لا» في هذا المعنى خطأٌ عند الفرَّاء، وعلَّل ذلك؛ بأنَّ «لا» لا تُضمَر مع الإرادة كما لا تُضمَر مع العلم والظَّنّ. انظر: الأضداد٣١٢.

(٥) في ظ: «مستعصي».

(٦) أي: إثبات إرادة الشَّرِّ لأخيه المؤمن.

(٧) يعني القرطبي. انظر: تفسير القرطبي٧/٤١٤، والبحر المحيط٨/١٥٢.

(٨) الحديث مذكور بتمامه في مسند أحمد٦/١٣٦برقم «١٣٦»، وصحيح البخاري عن عبد الله١/٤٣٠ برقم «٣١٥٧»، وصحيح مسلم٧٤٢ برقم «١٦٧٧».

(٩) انظر: البحر المحيط٨/١٥٢.

(١٠) انقسم المفسرون إلى قسمين: ذهب قومٌ منهم إلى أنَّ الإرادة هنا مجاز لا محبَّة إيثار شهوة؛ وإنَّما هي تخيير بين شرَّين، والمعنى: إنْ قتلتني وسبق بذلك قدرٌ، فاختياري أنْ أكون مظلوماً ينتصر الله لي في الآخرة، قاله ابن عطيَّة. وذهب قومٌ آخرون إلى أنَّ الإرادة هنا حقيقيَّة لا مجاز، لا يُقال: كيفَ جازَ أن يُريدَ شقاوة أخيه وتعذيبه بالنَّار؟=

وقولُه: ﴿بِإِثْمِى﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل ﴿تَبُوءَ﴾؛ أي: ترجَعُ حاملاً له وملتَبِساً به[١].

وتقدَّم نظيرُه في قوله: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ﴾[٢] [البقرة: ٩٠].

وقالوا: لا بُدَّ من مضافٍ، فقدَّره الزَّمخشريُّ[٣]: بمثلِ إثمي، قال: «على الاتِّساع في الكلام كما تقول: قرأتُ قراءةَ فلانٍ، وكتبتُ كتابتَه».

وقدَّرَه بعضُهم[٤]: بإثم قَتلي.

وقوله: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا﴾: يَحتمِلُ أنْ يكونَ من كلامِه[٥]، وأن يكون مِنْ كلام الله تعالى[٦].

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]

قولـه: ﴿فَطَوَّعَتْ﴾: الجمهـورُ علـى «طَوَّعَـت»[٧] مشـدَّدَ الـواو مـن غـير ألـفٍ بمعـنى «سَـهَّلَت» و«بعثَت»[٨].

=لأنَّ جزاء الظَّالم حسَنٌ أنْ يُرادَ، وإذا جازَ أنْ يريده الله تعالى جاز أنْ يريدَه العبدُ؛ لأنَّه لا يُريدُ إلَّا ما هو حسَنٌ، قاله الزَّمخشري. انظر: البحر المحيط٨/١٥٠.

(١) انظر: التِّبيان١/٤٣٢.

(٢) انظر: الدُّرّ المصون١/٥١٣.

(٣) الكشَّاف٦/٢٨٧. وعنه في: البحر المحيط٨/١٥١.

(٤) هذا قول ابن عبَّاس وابن مسعود. انظر: معاني القرآن للنَّحَّاس٢/٢٩٦، والنُّكت والعيون٢/٣٠.

(٥) أي: من كلام هابيل لأخيه قابيل.

(٦) وممَّن قاله النَّحَّاس وابن عطيَّة. انظر: معاني القرآن للنَّحَّاس٢/٢٩٦، والمُحرَّر الوجيز٢/١٧٩. وانظر: البحر المحيط٨/١٥٣.

(٧) انظر القراءة في: المحتسب١/٢٠٩، والتِّبيان١/٤٣٢، والمغني٢/٧١٢.

(٨) المعنى الأوَّل قاله يمان. انظر: تفسير البغوي٣/٤٣. والمعنى الثَّاني قاله ابن عبَّاس. انظر: البحر المحيط٨/١٥٣. وعن الأخفش في الصِّحاح بمعنى: رخَّصت وسهَّلت، وفي معانيه: رخَّصت فقط، وأخرج الطَّبري عن مجاهد أنَّ «طوَّعت» بمعنى شجَّعت، وذكر الماوردي٢/٣٠ معنى ثالثاً هو: ساعدت، وقال الزَّمخشري: وسَّعت ويسَّرت.

قالَ الزَّمخشريُّ[١]: «وسَّعَتهُ وَيسَّرَتهُ من ((طاع له المرتعُ)): إذا اتَّسعَ» انتهى.

والتَّضعيفُ فيه للتَّعدية؛ لأنَّ الأصلَ: طاعَ له قتلُ أخيه؛ أي: انقادَ، من الطَّواعية، فَعُدِّيَ بالتَّضعيف، فصارَ الفاعلُ مفعولاً كحاله مع الهمزة.

وقرأَ الحسنُ وزيدُ بنُ عليٍّ وجماعةٌ كثيرةٌ: ((فطاوعَت))[٢]، وأبدى الزَّمخشريُّ[٣] فيها احتمالين:

أحدُهما: أنْ يكونَ مِمَّا جاءَ فيه فاعل لغير مشاركةٍ بينَ شيئين، بل بمعنى ((فَعَّلَ))؛ نحوُ: ((ضاعفتُه وضَعَّفتُه)) و((ناعمتُه ونَعَّمْتُه)). وهذان المثالان من أمثلة سِيبَوَيه، قال[٤]: «فجاؤوا به على مثال ((عاقَبْتُه))»، [و][٥] قال[٦]: «وقد تجيء ((فاعَلتُ)) لا تريدُ[٧] بها عملَ اثنين، ولكنَّهم بنَوا عليه الفعلَ كما بنَوه على ((أفعَلتُ))»؛ وذكرَ أمثلةً منها ((عافاه الله))، وقلَّ[٨] مَنْ ذكرَ أنَّ ((فاعلَ)) يَجيءُ بمعنى ((فعَّلتُ)).

والاحتمالُ الثَّاني: أنْ تكونَ على بابها من المشاركة، وهو أنَّ قتلَ أخيه كأنَّه دعا نفسَه إلى الإقدام عليه فطاوعَتْه. انتهى.

وإيضاحُ العبارةِ في ذلك أنْ يُقالَ: جعلَ القتلَ يدعو إلى نفسِه لأجل الحَسَدِ الَّذي لَحِقَ قابيلَ، وجعلَتِ النَّفسُ تأبى ذلك وتشمَئِزُّ منه، فكلٌّ منهما- أعني القتلَ والنَّفسَ -كأنَّه يُريدُ من صاحبه أنْ يُطيعَه، إلى أن غَلبَ القتلُ النَّفسَ فطاوَعَته.

و ﴿له﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿طَوَّعَت﴾ على القراءتين[٩].

---

(١) الكشَّاف٦/٢٨٧ باختلافٍ يسيرٍ. وعنه في: البحر المحيط٨/١٥٤.

(٢) انظر في عزو هذه القراءة: مختصر شواذ القرآن٣٨، والمحتسب١/٢٠٩ ، والمغني٢/٧١٢، والبحر المحيط٨/١٥٤. في ظ: ((وطاوعت)) بدل ((فطاوعت)).

(٣) الكشاف٦/٢٨٧.وعنه في: البحر المحيط٨/١٥٤.

(٤) الكتاب٤/٦٨.

(٥) زيادة مني.

(٦) تتمة كلام سيبويه. الكتاب٤/٦٨.

(٧) في النُّسخ المخطوطة ((يُريد)) والصَّواب ما أثبتُّ كما في ط.

(٨) قال أبو حيَّان في البحر المحيط٨/١٥٥: أغفل بعض المصنِّفين أنَّ ((فاعل)) تجيء بمعنى ((فعَّل)) كابن عصفور وابن مالك .ومن الَّذين قالوا: إنَّ ((فاعل)) تجيء بمعنى ((فعَّل)) هو ابن السَّراج. انظر: الأصول٣/١١٩-١٢٠.
وقد عقدَ ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق ١/١٤٤ باباً سمَّاه:" ما أتى على فعَّلتُ وفاعلتُ بمعنى واحد".

(٩) يعني: ((فطوَّعَت)) و((طاوعت)).

قالَ الزَّمخشريُّ[١]: «و((له)) لزيادة الرَّبط؛ كقولك: حَفِظتُ لزيدٍ مالَه»؛ يعني أنَّ الكلامَ تامٌّ بنفسه، لو قِيلَ: فطَوَّعَت نفسُه قتلَ أخيه، كما كانَ كذلك في قولك: ((حَفِظتُ مالَ زيدٍ))، فأتى بهذه اللَّامِ لقوَّة ربطِ الكلام.

وقالَ أبو البقاء[٢]: «وقالَ قومٌ: ((طاوَعَت)) تتعدَّى بغير لامٍ، وهذا خطأ؛ لأنَّ الَّتي تتعدَّى بغير اللَّام تتعدَّى لمفعولٍ واحد، وقد عَدَّاه هنا إلى ﴿قَتل أخيه﴾».

وقِيلَ[٣]: التَّقديرُ: طاوعَته نفسُه على قَتْلِ أخيه، فزادَ اللَّامَ، وحذفَ ((على))؛ أي: زادَ اللَّام في المفعولِ به، وهو الهاء، وحَذَفَ ((على)) الجارَّة لـ ﴿قتل أخيه﴾.

﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]

قوله: ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي﴾: هذه اللَّامُ يجوزُ فيها وجهان:[٤]

أحدهُما: أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿يَبحثُ﴾؛ أي: يَنبُشُ ويُثيرُ التُّرابَ للإراءة.

الثَّاني: أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿بعثَ﴾.

و ﴿كيف﴾ معمولةٌ لـ ﴿يُوارِي﴾. وجملةُ الاستفهامِ معلَّقةٌ للرؤيَة البصريَّة، فهي في محلِّ المفعولِ الثَّاني سادَّةٌ مسدَّه[٥]؛ لأنَّ ((رأى)) البَصريَّة قبل تعدِّيها بالهمزة متعدِّية لواحدٍ فاكتسبَت بالهمزةِ آخرَ. وتقدَّمَ نظيرُها في قوله: ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ﴾[٦] [البقرة: ٢٦٠] .

والسَّوءَةُ هنا المُرادُ بها: ما لا يَجوزُ أنْ ينكشِفَ مِنْ جسَده، وهي الفَضيحةُ أيضاً[٧]، قال[٨]: [الخفيف]

---

(١) الكشَّاف٦/٢٨٧. وعنه في: البحر المحيط٨/١٥٥.

(٢) التِّبيان١/٤٣٢. انظر تعدية الفعل ((طوع)) باللَّام وبنفسه إلى مفعول واحد في: إصلاح المنطق٢/٢٥٧-٢٥٨، واللِّسان (طوع).

(٣) وبه قال أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٣٢.

(٤) وممَّن قالهما أبو حيَّان٨/١٥٥.

(٥) انظر: التِّبيان١/٤٣٣، والبحر المحيط٨/١٥٥.

(٦) انظر: الدُّرّ المصون٢/٥٧٢-٥٧٣.

(٧) انظر معنى السَّوءة في: اللِّسان (سوأ). قال الرَّاغب الأصفهاني في مفردات غريب القرآن (سوأ) ٤٢٢: «وكُنِّيَ عن الفرج وعن العَورة بالسَّوءة».

(٨) لأبي زبيد الطَّائي، وصدره: لم يَهَب حُرمةَ النَّدمِ وحُقَّتِ =

٧- يـــا لقَـــومي لِلسَّـــوءَة السَّـــوآءِ

ويجوزُ تخفيفُها بإلقاء حركةِ الهمزة على الواو، وهي قراءةُ الزُّهريِّ[١]؛ وحينئذٍ، فلا يجوزُ قلبُ هذه الواو ألفاً، وإنْ صَدَقَ عليها أنَّها حرفُ علَّةٍ متحركٌ، منفتِحٌ ما قبلَه؛ لأنَّ حركتَها عارِضةٌ[٢]. ومثلُها[٣]: ((جَيَلَ))، و((تَـوَمَ)) مخفَّفَي ((جَيئَل))[٤] و((تَـوءَم)). ويجوزُ أيضاً قلبُ هذه الهمزة واواً، وإدغامُ ما قبلَها فيها تشبيهاً للأصليِّ بالزَّائد، وهي لغةٌ، يَقُولون في ((شيء)) و((ضوء))[٥]: ((شيّ)) و((ضوّ))، قالَ الشَّاعر[٦]: [البسيط]

٨- وإنْ يَـــرَوا سَـــيَّةً طـــاروا بهـــا فَرحـــاً مـــني ومـــا سَمِعـــوا مـــن صـــالحٍ دَفَنـــوا

وبهذا الوجهِ قرأ أبو جعفر[٧].

=وهو في: ديوانه٢٨، والمعاني الكبير٣/٤٦٣، والحلبيات٢٤٣، واللِّسان(سوأ)، وشرح شواهد المغني٢/٦٤٠. وبلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٣/١١٤٨، والبحر المحيط٨/١٥٦.

السَّوءة والسَّواء: الخصلة القبيحة. عن الدِّيوان.

(١) أي: سَوَة. انظر القراءة في: البحر المحيط٨/١٦١، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٢٩. في البحر المحيط: وقرأ الزُّهري ((سَوَةَ أخي)) بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى الواو.

(٢) انظر: التِّبيان١/٤٣٣.

(٣) انظـــر: الكتـــاب٣/٥٥٦، والخصـــائص١/١٤٧، والمحتســـب١/٦٨، وشـــرح الشَّـــافية للرَّضـــي٣/٣٢-٣٤، وللجاربردي٢/٣٩٣.

(٤) الجَيأل: الضَّبع الضَّخم. عن اللِّسان (جأل). وانظر: الخصائص١/١٤٧.

(٥) انظر: الكتاب٣/٥٦٦، والأصول٢/٩٣، والعسكريات١١١، والخصائص٣/٩٢، وشرح الشَّافية للرَّضي٣/٣٢-٣٤، وللجاربردي٢/٣٩٤.

(٦) البيت لقعنب بن أمِّ صاحب، ولم أقف على رواية ((سَيَّة)) إلَّا ما ذكره أبو حيَّان في البحر المحيط٨/١٦١. والبيت برواية ((سيِّئاً)) في عيون الأخبار٢/٤٩٩، وبرواية ((ريبة)) في: المحتسب١/٢٠٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي٣/١٤٥٠، وسمط اللآلي١/٣٦٢، ومختارات شعراء العرب٢٨، واللِّسان(أذن)، وبرواية ((سُبَّة)) في شواهد المغني٨/٩٦٥.

(٧) أي قرأ ((سيَّة)) مخفَّفة من ((سيئة))، ولم أقف على هذه القراءة. وقرأ أبو حفصٍ((سوَّة)) مخفَّفة من ((سوءة)). انظر: البحر المحيط٨/١٦١.

قوله: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾: قلبَ ياءَ المتكلِّم ألفاً، وهي لغةٌ فاشية في المنادى المضاف إليها[١]، وهي إحدى اللُّغاتِ السِّتِّ. وقد تقدَّمَ ذكرُها[٢]. وقُرِئَ كذلك على الأصل، وهي قراءةُ الحسنِ البَصريِّ[٣].

والنِّداءُ، وإنْ كانَ أصلُه لِمَنْ يتأتَّى منه الإقبالُ وهم العُقلاءُ، إلَّا أنَّ العربَ تتجَوَّزُ فتنادي ما لا يَعقِلُ[٤]، والمعنى: يا ويلتي احْضُري، فهذا أوانُ حُضورِك. ومثله:﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [يس:٣٠][١١٩/أ-م٢]، و ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾[الزمر:٥٦].

وأمالَ حمزةُ والكِسائيُّ وأبو عمرٍو في روايةِ الدُّوريِّ ألف «حسرتا»[٥].

والجمهورُ قرأَ «أعجَزتَ»[٦] بفتح الجيم، وهي اللُّغةُ الفَصِيحةُ. يُقال[٧]: «عَجَزتَ» – بالفتح في الماضي – «أعجِزُ» بكسرِها في المضارع. وقرأ الحَسنُ والفيَّاض وابنُ مسعودٍ وطلحةُ بكسرها[٨]، وهي لُغيَّةٌ شاذَّةٌ[٩]، وإنَّما المشهورُ أنْ يُقالَ[١٠]: «عَجِزَت المرأة» بالكسر؛ أي: كَبِرَت عجيزتُها.

و ﴿أن أكون﴾: على إسقاط الخافضِ؛ أي: عن أن أكونَ، فلمَّا حُذِفَ جرى فيه الخلافُ المشهورُ[١١].

---

(١) في خزانة الأدب٧/٢٧١: عن الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر:٥٦]،﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾[المائدة:٣٠]مضاف إلى المتكلِّم، تُحوِّل العرب الياء إلى الألف في كلِّ كلامٍ كان معناه الاستغاثة، يخرج على لفظ الدُّعاء.
وقال المبرِّد في المقتضب٤/٢٥٢: «وكلُّ مضافٍ إلى يائك في النِّداء يجوز فيه قلب هذه الياء ألفاً؛ لأنَّه لا لبس فيه، وهو أخفُّ، وباب النِّداء باب التَّغيير» اهـ.
وقال النَّحَّاس في إعرابه٢/١٧:«وهذا أفصح من قراءة (يا ويلتي)؛ لأنَّ حذف الياء في النِّداء أكثر، ومذهب سيبويه أنَّ النِّداء إنَّما يقع في هذه الأشياء على المبالغة، إذا قلت: يا عجباً؛ فكأنَّك قلت: يا عجبُ احضر فهذا وقتك، فهذا أبلغ من قولك: هذا وقت العجب، و يا ويلتا: كلمةٌ تدعو بها العرب عند الهلاك. هذا قول سيبويه» اهـ.

(٢) راجع الكلام على الآية [٥٤] من البقرة. وانظر: الدُّرّ المصون١/٣٥٩-٣٦٠.

(٣) أي: يا ويلتي. عنه وعن غيره في: مختصر شواذ القرآن٣٨، وشواذ القراءات١٥٣، والمغني٢/٧٠٨، والإتحاف١/٥٣٤.

(٤) وذلك على سبيل المجاز.

(٥) انظر: حُجَّة القراءات٢٢٤، والبحر المحيط٨/١٥٩، والإتحاف١/٥٣٤.

(٦) انظر: الكامل٥٣٤، والمحرَّر الوجيز٢/١٨١، والمغني٢/٧١٢، والبحر المحيط٨/١٥٩.

(٧) انظر: اللِّسان (عجز).

(٨) وبها قرأ غيرهم. انظر: مختصر شواذ القرآن٣٨، والكامل٥٣٤، والمغني٢/٧١٢، والإتحاف١/٥٣٤.

(٩) قاله النَّحَّاس في إعرابه٢/١٧، وعنه في: تفسير القرطبي٧/٤٢٧.

(١٠) انظر: اللِّسان (عجز).

(١١) انظر ما علقناه على هذه المسألة في الصفحة (٤) ح ٢.

قوله: ﴿فَأُوَارِيَ﴾: قرأ الجمهورُ بنصب الياء[١]، وفيها تخريجان:

أصحُّهما: أنَّه عَطفٌ على ﴿أكونَ﴾ المنصوبة بـ«أنْ»[٢] منتظماً في سِلْكِه؛ أي: أعجَزتُ[٣] عن كوني مُشْبِهاً للغُرَاب فَمُوارِياً.

والثَّاني- ولم يذكُرِ الزَّمخشَريُّ[٤] غيرَه- : أنَّه منصوبٌ على جواب الاستفهام في قوله: ﴿أعَجَزتُ﴾؛ يعني فيكونُ من باب قوله: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣].

وهذا الَّذي ذكرَه أبو القاسم[٥]، رَدَّه أبو البقاء بعدَ أنْ حكاهُ عن قومٍ، قال[٦]: «وذكرَ بعضُهم[٧] أنَّه يجوزُ أن ينتصِبَ على جواب الاستفهام؛ وليس بشَيءٍ؛ إذ ليس المعنى[٨]: أيكونُ منِّي عَجْزٌ فمواراةٌ؛ ألا ترى أنَّ قولَك: «أينَ بيتُك فأزورَك»، معناه: لو عَرفتُ لزرْتُ، وليس المعنى هنا: لو عَجَزتُ لَوارَيتُ».

قلتُ: وهذا الرَّدُّ على ظاهرِه صحيحٌ. وبَسْطُ عِبارةِ أبي البقاء أنَّ النُّحاةَ يشترطون في جوازِ نَصْب الفعل بإضمار «أنْ» بعدَ الأشياء الثَّمانيَة[٩] – غيرَ النَّفي- أنْ ينحلَّ الكلامُ إلى شرطٍ وجزاءٍ، فإنِ انعقدَ منه شرطٌ وجزاءٌ صَحَّ النَّصبُ، وإلَّا امتنعَ[١٠]، ومنه: «أينَ بيتُك فأزورَك»؛ أي: إنْ عَرَّفتَني بيتَك أزُرْكَ. وفي هذا المقامِ لو حَلَّ منه شرطٌ وجزاءٌ لفسَدَ المعنى؛ إذ يصيرُ التَّقديرُ: إنْ عَجَزتُ وارَيتُ، وهذا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّه إذا عَجَزَ كيف يواري؟.

---

(١) انظر القراءة في: الكامل٥٣٤، والمحرَّر الوجيز٢/١٨١، والمغني٢/٧٠٩، والإتحاف١/٥٣٤.

(٢) وإلى هذا نحا الأخفش والنَّحَّاس وأبو البقاء والهمذاني وغيرهم. انظر: معاني الأخفش١/٢٨٠، وإعراب النَّحَّاس٢/١٧، والتِّبيان١/٤٣٣، والفريد٢/٤٣٢.

(٣) في ظ: «عَجَزْتَ».

(٤) الكشَّاف٢٨٧. وسبقه النَّحاس في إعرابه٢/١٧.

(٥) يقصد الزَّمخشري.

(٦) التِّبيان١/٤٣٣ بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٧) يعني الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٦/٢٨٧.

(٨) «المعنى» غير واضحة في أ، وقد أثبتها من بقيَّة النُّسخ.

(٩) وهذه الأشياء الثَّمانيَة هي: «الأمر، والنَّهي، والدُّعاء، والاستفهام، والعرض، والتَّحضيض، والتَّمني، والتَّرجي». انظر: توجيه اللُّمع ٣٦٠، وهمع الهوامع٤/١١٨- ١٢٣.

(١٠) انظر: الكتاب٣/٢٨، والمقتضب٢/١٣، والأصول٢/١٧٩، وسر الصِّناعة ٢٧٠- ٢٧٢، والخصائص٣/٤٧، اللُّمع لابن برهان٢/٣٥٢، وأمالي ابن الشَّجري٢/١٤٨، وشرح المفصَّل٧/٢٦-٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٣١-١٣٢، وشرح التَّسهيل٤/٢٨، وشرح الكافيَة للرَّضي ٤/٦٣-٦٦، والبسيط لابن أبي الربيع الإشبيلي١/٢٣٢،، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨- ١٦٦٩، وهمع الهوامع٤/١١٨-١٢٣.

وردَّ الشَّيخُ[١] على أبي القاسم بما تقدَّم، وجعلَه غلَطاً فاحِشاً، وهو مسبوقٌ إليه كما رأيت، فأساءَ عليه الأدبَ بشيءٍ نقلَهُ عن غيرِه، الله أعلمُ بصحَّتِه.

وقرأ الفَيَّاضُ بنُ غَزوانَ وطَلحةُ بن مُصَرِّف بسُكون الياء[٢]، وخرَّجَها الزَّمخشريُّ[٣] على أحد وجهين؛ إمَّا القَطْعِ؛ أي: فأنا أواريْ، وإمَّا على التَّسكين في موضع النَّصب تخفيفاً.

وقالَ ابنُ عطيَّةَ[٤]: «هي لُغَيَّةٌ لتوالي الحركاتِ».

قالَ الشَّيخُ[٥]: «ولا يَصلُحُ أنْ تُعلَّلَ القراءةُ بهذا ما وُجِدَ عنه مندوحَةٌ؛ إذ التَّسكينُ في الفتحة لا يجوزُ إلَّا ضرورةً، وأيضاً فلم تتوالَ حركاتٌ».

وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ﴾: بمعنى: صار. قالَ ابنُ عطيَّةَ[٦]: «قوله: ((فأصبحَ)): عبارةٌ عن جميعِ أوقاتِه أُقِيمَ بعضُ الزَّمانِ مُقامَ كُلِّه، وخُصَّ الصَّباحُ بذلك؛ لأنَّه بَدءُ النَّهارِ، والانبِعاثِ إلى الأمور، ومَظَنَّةُ[٧] النَّشاط، ومنه قولُ الرَّبيع[٨]: [المُنسرح]

٩- أصبَحتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ ولا

وقولُ سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاص[٩]: ((ثمَّ أصبحَت بنو أسدٍ تُعَزِّرُني على الإسلام))» إلى غير ذلك.

---

(١) البحر المحيط٨/١٥٩.

(٢) وبها قرأ غيرهما. انظر: مختصر في شواذ القرآن٣٨، والمحتسب١/٢٠٩، والكامل٤٣٥، والمغني٣/٧١٣.

(٣) الكشَّاف٦/٢٨٧. وعنه في: البحر المحيط٨/١٦٠.

(٤) المحرَّر الوجيز٢/ ١٨١ وفيه ((لغة)) بدل ((لغُية)). وعنه في: البحر المحيط٨/١٦٠.

(٥) البحر المحيط ٨/١٦١ بتصرُّف. في ط: ((يَصِح)) بدل ((يصلح)).

(٦) المحرَّر الوجيز٢/١٨٠. وعنه في البحر المحيط٨/١٥٥.

(٧) كذا في النُّسخ، وفي المحرَّر الوجيز ((مطيَّة))، وكلاهما جائز.

(٨) وعجزه: أمْلِكُ رَأسَ البَعِيرَ إنْ نَفَرا

وهو في: الكتاب١/٨٩، وشرح كتاب سيبويه١/٣٨٧، ونوادر أبي زيد ٤٤٦، وحماسة البحتري٣٩٩، وأمالي القالي ٢/١٨٥. وبلا نسبة في: المحتسب٢/٩٩، وشرح المفصَّل٧/١٠٥، واللِّسان (ضمن)، والتَّذييل والتَّكميل٤/١٥٧، و شواهد العيني٣/١٣٢٠، وخزانة الأدب٧/٣٨٤.

والرَّبيع: هو ابن ضَبُع بن وهب بن بغيض الفزاري ، وهو شاعر جاهلي مُعمّر. انظر: تبصير المنتبه٢/٥٩١.

(٩) وقول سعد بن أبي وقَّاص جزء من حديث أخرجه أحمد ٣/٩٩ برقم ((١٤٩٨)) ، والبخاري١/١٣٦٤ برقم ((٣٥٢٢)) ، ومسلم١٢٨٥ برقم ((٢٩٦٦)). في ط: ((تعذرني)) بدل ((تعزرني))، والصَّواب ما أثبتُّ.

قال الشَّيخ[١]: وهذا التَّعليلُ الَّذي ذكرَه لكون «أصبحَ» عبارةً عن جميع أوقاته، وإنَّما خُصَّ الصَّباحُ لكونِه بَدءَ النَّهار= ليس بجيدٍ؛ لأنَّ العربَ استعملَت «أضحى وبات وأمسى» بمعنى «صار»، وليس شيءٌ منها بدءَ النَّهار.

وكيف يَحسُنُ أنْ يَرُدَّ على أبي محمَّدٍ[٢] بمثل هذا، وهو لم يَقُلْ إنَّها لـمَّا أُقيمَت مُقامَ أوقاته للعلَّةِ الَّتي ذكرَها، تكونُ بمعنى «صار»، حتَّى يُلزِمَ بأخواتِها ما نقضَه[٣] عليه؟.

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة:٣٢]

قوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾: فيه وجهان:

أظهرُهما: أنَّه متعلِّقٌ بـ ﴿كتَبنا﴾[٤]، و ﴿ذلك﴾ إشارةٌ إلى القَتل. و«الأجْلُ» في الأصل هو: الجِناية[٥]، يُقال[٦]:«أَجَلَ الأمر، إجْلاً ، وأجْلاً بفتح الهمزة وكسرها: إذا جَناه وحدَه»؛ ومنه قولُ [زُهَير][٧]: [الطَّويل]

١٠- وأهلِ خِباءٍ صالحٍ ذاتُ بينِهم ... قد احتَرَبوا في عاجلٍ أنا آجِلُهْ

أي: جانيه.

---

(١) لم أجد كلامه في موضعه، ووقفتُ عليه عند الكلام على الآية [١٠٣] من آل عمران، ومعنى كلام أبي حيَّان في البحر المحيط٦/٥١.

(٢) يقصد ابن عطيَّة.

(٣) في أ و ظ و ح: «ناقصة»، والصَّواب «ما نقضه» من ط.

(٤) انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٦٨، والمحرَّر الوجيز٢/١٨١، والبحر المحيط٨/١٦٤.

(٥) قاله أبو عبيدة والأخفش والطَّبري. انظر: مجاز القرآن١/١٦٢، ومعاني القرآن للأخفش١/٢٨٠، وتفسير الطَّبري٨/٣٤٧.

(٦) انظر: اللِّسان (أجل).

(٧) البيت في ديوانه برواية الأعلم٦١، وفي حاشية ديوانه بشرح ثعلب١١٥. ونُسِبَ إلى الخِنَّوْت في: مجاز القرآن١/١٦٣، ومعاني الزَّجَّاج ١٦٨/٢ ؛ في حين عُزِيَ في المعاني الكبير٢/١١٣٠، والمُحرَّر الوجيز٢/٢١١إلى خوَّات بن جُبير. وبلا نسبة في: إصلاح المنطق٢/٩، والكشَّاف ٦/٢٨٨.

فالشَّاعر يصف هنا الحرب الَّتي أوقدت بين قومٍ مصلحينَ، وسعيه بينهم بالفساد، حتَّى أوقعهم في حربٍ.

وما بين معقوفتين مبيض في أ، والمثبت من باقي النُّسخ.

ومعنى قولُ النَّاس[١]: ((فعلتُه من أجلِكَ ولأجلِكَ))؛ أي: بسبَبِكَ؛ يعني: مِنْ أنْ جنَيتَ فعلَه وأوجبتُه؛ وكذلك قولُهم[٢]: ((فعَلتُه من جَرَّائك))، أصله: مِنْ أنْ جرَرتُه، ثمَّ صار يُستعمَلُ بمعنى السَّبب.

ومنه الحديث: ((مِنْ جَرَّاي))[٣]: أي مِنْ أجلي.

و ﴿من﴾ لابتداء الغاية[٤]؛ أي: نشأ الكَتبُ وابتدأ من جناية القَتل[٥]. ويجوزُ حذفُ ((مِنْ)) و((اللَّام))، وانتصابُ ﴿أجْل﴾ على المفعول له، إذا استكملَ الشُّروطَ[٦]، قال[٧]: [الرَّمل]

١١- أَجْلَ أنَّ الله قد فضَّلَكُمْ

---

(١) انظر: اللِّسان (أجل).

(٢) ذكر الأخفش في معانيه١/٢٨٠ أنَّ بعض العرب يقولون ((من جرَّا)): من الجريرة، وتجعله ((فعلى)).
في اللِّسان (جرر): «الجَرِيرة هي الذَّنب و الجناية يجنيها الرجل. وقد جرَّ على نفسه وغيره جريرةً يجُرُّها جرّاً؛ أي: جنى عليهم جناية. وفي الحديث: لا تُجارِّ أخاك ولا تُشَارِّه؛ أي: لا تَجنِ عليه وتُلحِق به جَرِيرة. وفعلتُ ذلك من جَرِيرَتِك ومِن جرَّاك ومن جرَّائك؛ أي: من أجلك. وفي الحديث: ((أنَّ امرأةً دخلت النَّارَ مِن جَرَّاء هِرَّةٍ))؛ أي من أجلها. الجوهري: وهو فَعلَى» اهـ.

(٣) أخرجه أحمد ١٣/٥٣٢ برقم ((٨٢١٩)) ، ومسلم ٦٨برقم ((١٢٩)).

(٤) ((الغاية)): ليست في ظ.

(٥) انظر: الكشَّاف٦/٢٨٨، والفريد٢/٤٣٣.

(٦) وهذه الشُّروط هي: أن يكون مصدراً، فضلةً، معلِّلاً لما قبله، متَّحداً مع المعلَّل به في الزَّمن، وفي الفاعل. وأضاف ابن الخبَّاز شرطاً آخر، وهو أن يكون قلبيَّاً؛ فإذا استوفى هذه الشُّروط نُصِبَ، وإنْ اختلَّ أحدها جُرَّ بحرف جرٍّ فيه رائحة التَّعليل؛ كاللَّام أو ما في معناها.
انظر: الكتاب١/٣٦٧-٣٦٨، وتوجيه اللُّمع١٩٦-١٩٧، وشرح المُفصَّل٢/٥٢-٥٣، وأمالي ابن الحاجب٢/٧٥٣ ، وشرح التَّسهيل٢/١٩٦، والتَّذييل والتَّكميل٧/٢٣٢-٢٣٤، وشرح ابن عقيل٢/١٨٦،وشرح التَّصريح١/٥٠٩-٥١١، وهمع الهوامع٣/١٣١.

(٧) البيت لعَدِيّ بن زيد، وعجزه: فوقَ مَن أَحْكَأَ صُلباً بإزارِ.
في ديوانه٩٤، والمعاني الكبير١/٤٨١، والشَّعر والشُّعراء١/١٦٣، وتأويل مُشكِل القرآن١/١٤٣، ومجالس ثعلب ١/١٩٩. ورُوِيَ البيت برواية أخرى ((إجْل)).
والصُّلب: الحَسب. وأحكأ: أحكم الشد. والإزار: العِفَّة. عن الدِّيوان. في ظ: زاد بعد ((فضَّلكم)) ((علينا)).

والثَّاني – أجازَه بعضُ النَّاسِ[١]– : أنْ يكونَ مُتعلِّقاً بقوله: ﴿مِن النَّادمين﴾؛ أي: نَدِمَ من أجل ذلك؛ أي: قَتلِه أخاه[٢].

قالَ أبو البقاء[٣]: «ولا تتعلَّق بـ «النَّادمين»؛ لأنَّه لا يحسنُ الابتداءُ بـ «كتَبنا» هنا».

وهذا الردُّ غيرُ واضحٍ، وأينَ عدمُ الحُسنِ بالابتداء بذلك؟ ابتدأَ الله إخباراً بأنَّه كتبَ ذلك، والإخبارُ متعلِّقٌ بقصة ابنَي آدمَ[٤]، إلَّا أنَّ الظَّاهرَ خلافُه كما تقدَّم.

والهاء في ﴿أنَّه﴾: ضميرُ الأمرِ والشَّأنِ. و ﴿مَنْ﴾ شرطيَّةٌ مبتدأةٌ، وهي وخبرُها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «أن».

قوله: ﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنَّه متعلِّقٌ بالفعل[٥] قبلَها.

والثَّاني: أنَّه في محلِّ حالٍ من ضمير الفاعل في ﴿قتلَ﴾، أي: قتلَها ظالماً، ذكرَه أبو البقاء[٦].

قوله: ﴿أَوْ فَسَادٍ﴾: الجمهورُ على جرِّه[٧]، عطفاً على ﴿نَفْس﴾ المجرورة[٨] بإضافة «غير» إليها[٩]. وقرأ الحَسَنُ بنصبه[١٠]، وفيه وجهان[١١]:

---

(١) أجازه الزَّجَّاج في معانيه٢/١٦٨. في ظ: «اختاره» بدل «أجازه»، وهو تحريف.

(٢) «أخاه»: مطموسة في أ، وهي في بقية النُّسخ.

(٣) التِّبيان ١/٤٣٣.

(٤) وهي قيام أحد الأخوين بقتل أخيه ظُلْماً. انظر تفسير الطَّبري٨/٣٤٧، ومجمع البيان٣/٢٦٦. في ظ : «بقضيَّة» مكان «بقصة».

(٥) في ط: «بالقتل»، وهو خطأ.

(٦) التِّبيان ١/٤٣٣.

(٧) انظر القراءة في: البحر المحيط٨/١٦٥.

(٨) في ط: «المجرور».

(٩) ذكره أبو عبيدة والأخفش والزَّجَّاج ومكِّي وغيرهم، والمعنى: أو بغير فساد. انظر: مجاز القرآن١/ ١٦٤، ومعاني القرآن للأخفش١/٢٨٠، وللزَّجَّاج٢/١٦٨، ومشكل إعراب القرآن١/٢٢٧.

(١٠) انظر القراءة في: معاني القرآن للنَّحاس٢/٢٩٨، ومختصر شواذ القرآن٣٨، والمحتسب١/١١٠، ومُشكل إعراب القرآن ١/٢٢٧.

(١١) انظر الوجه الأوَّل في: معاني النَّحَّاس٢/٢٩٧، والمُحرَّر الوجيز٢/١٨٢،والبحر المحيط٨/١٦٦، والثَّاني في: مشكل إعراب القرآن١/٢٢٧، والوجهين في التِّبيان ١/٤٣٤.

أظهرُهما: أنَّه منصوبٌ على المفعول [به][(١)]، بعاملٍ مُضمَر يَلِيقُ بالمحلِّ؛ أي: أو[(٢)] أتى – أو عَمِلَ – فساداً.

والثَّاني: أنَّه مصدرٌ، والتَّقدير: أو أفسدَ فساداً بمعنى «إفساداً» ، فهو اسمُ مَصدرٍ؛ كقوله[(٣)]: [الوافر]

١٢- وبعدَ عطائِكَ المئةَ الرِّتاعا

ذكرَه أبو البقاء[(٤)].

و ﴿في الأرض﴾ متعلِّقٌ بنفس ﴿فساد﴾؛ لأنَّك تقول: «أفسَدَ في الأرض»، إلَّا في قراءة الحَسن بنصبه، وخَرَّجناه على النَّصب على المصدريَّة – كما ذكرَه أبو البقاء – فإنَّه لا يتعلَّقُ به؛ لأنَّه مؤَكِّدٌ، فقد نَصُّوا على أنَّ المؤَكِّد لا يعمل[(٥)]، فيكون ﴿في الأرض﴾ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنَّه صفةٌ لـ ﴿فساد﴾.

والفاء في ﴿فكأنَّما﴾ في الموضعين جوابُ الشَّرط واجِبَةُ الدُّخولِ، و«ما» كافَّةٌ لحرف التَّشبيه، والأحسَنُ[م٢-١١٩/ب] أنْ تُسَمَّى هنا مهيِّئةً لوقوع الفعل بعدَها.

و ﴿جَمِيعًا﴾: إمَّا حالٌ أو توكيدٌ.

---

(١) «به»: ليست في أ، واستُدرِكَت من بقية النُّسخ.

(٢) «أو»: ساقطة من ظ.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره: أَكُفْراً بعدَ ردِّ الموْتِ عنّي؟

والبيت من قصيدة قالها القطامي في مدح زفر بن الحارث الكلابي، وهو في: ديوانه٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١/٩٩٨، والمقاصد النَّحويَّة٣/١٤٠١. وبلا نسبة في: الأصول ١/١٤٠، والخصائص٢/٢٢١، والأمالي الشَّجريَّة٢/٣٩٦، وخزانة الأدب٨/١٣٥.

وجاء في اللِّسان: الرِّتاعا: ج «راتعة»، وهما لغتان: الرَّتَعة والرَّتْعة. والرَّتْع: هو الرَّعي في الخِصب، ورَتعَت الماشية ترتَعُ رَتْعاً ورُتُوعاً: أكلت ما شاءت وجاءت وذهبت في المرعى نهاراً، ومنه حديث عمر: «إنِّي واللهِ أُرْتِع فأُشْبع»؛ يُرِيدُ حُسنَ رعايَته للرَّعيَّة، وأنَّه يَدَعُهم حتَّى يَشبَعوا في المرْتَع. وأكفراً: الكُفر: هو نقيض الإيمان، والكُفر: هو جُحود النِّعمة، وهو ضِدُّ الشُّكر.

والشَّاهد فيه: نصب اسم المصدر «عطاء» لـ (المِئة»؛ لأنَّها بمعنى «الإعطاء».

(٤) التِّبيان ١/٤٣٤. وقد سبقه إليه النَّحاس في إعرابه٢/١٨.

(٥) لأنَّ من شروط عمل المصدر أن يُقَدَّر بـ «أن» والفعل، والمصدر المؤَكِّد لا يصلح أن يحلَّ محلَّه «أن» والفعل؛ وإنَّما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه. انظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب١/٤٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٤، وشرح التَّسهيل٣/١٠٩، وشرح الكافية للرَّضي٣/٤١١، وشرح ابن عقيل٢/١٧٦.

قوله: ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: هذا الظَّرفُ[١] والجارُّ بعدَه يتعلَّقان بقوله: ﴿لَمُسرِفون﴾ الَّذي هو خبر «إنَّ»، ولا تَمنَعُ من ذلك لامُ الابتداء فاصلةً بين العامل ومعموله المتقدِّم عليه؛ لأنَّ دخولَها على الخبر على خلاف الأصل؛ إذ الأصلُ[٢] دخولُها على المبتدأ؛ وإنَّما مَنعَ منه دخولُ «إنَّ»[٣].

و ﴿ذلك﴾: إشارةٌ إلى مجيء الرُّسُل بالبَيِّنات[٤].

﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٣٣]

قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾: مبتدأٌ، وخبرُه ﴿أن يُقَتَّلوا﴾ وما عُطف عليه؛ أي: إنَّما جزاؤُهم التَّقتِيل أو التَّصلِيبُ أو النَّفيُ.

وقوله: ﴿يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ﴾: أي: يُحارِبون أولِياءَه، كذا قدَّرَه الجمهورُ[٥].

وقالَ الزَّمخشريُّ[٦]: «يُحارِبون رسولَ الله، ومحاربةُ المسلِمين في حكم مُحارَبتِه»؛ يعني: أنَّ المقصودَ أنْ يُخبِرَ بأنَّهم يحارِبون رسولَ الله، وإنَّما ذكرَ اسمَ الله تبارك وتعالى؛ تعظيماً وتفخيماً لِمَنْ يُحارَبُ؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠]. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، وتقديرُه عند قوله:﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٧][البقرة:٩].

---

(١) أي: بعد.

(٢) «إذ الأصل»: ليست في ظ.

(٣) لأنَّهم كرهوا اجتماع حرفين متَّفقين في المعنى. انظر: الكتاب٢/١٣٤،وشرح كتاب سيبويه٢/٤٦٥، والمقتضب٢/٣٤٣، والأصول ١/٢٤١، والتَّعليقة ١/١٨، والإيضاح العضدي١٢٥، والخصائص١/٣١٤، وسر الصِّناعة١/٣٧٠، وشرح المفصَّل٨/٦٥، وشرح التَّسهيل٢/٢٥-٢٦-٢٧، والبحر المحيط٨/١٦٩، والجنى الدَّاني١٢٤، ومغني اللَّبيب١ ٣٠١.

وعقد المصنِّف في الجواهر٢/ ٧٦٩ -٧٧١ باباً سمَّاه: "ما جاء في التَّنزيل من دخول لام «إنَّ» على اسمها وخبرها أو ما يتصل بخبرها، وهي لام الابتداء دون القسم.

(٤) انظر: تفسير الطَّبري٨/٣٥٩، والبحر المحيط٨/١٦٩.

(٥) انظر: مجمع البيان٣/٢٦٨، وتفسير الرَّازي١١/٢١٩، والتِّبيان ١/٤٣٤، و البحر المحيط٨/١٧٢.

(٦) الكشَّاف٦/٢٨٨.

(٧) انظر: الدُّرّ المصون١/١٢٤-١٢٥.

وقيل[١]: معنى المحاربة: المخالفةُ لأحكامهم.

وعلى هذه الأوجهِ لا يَلزَمُ في قوله تعالى: ﴿يُحارِبونَ اللهَ﴾ الجمعُ بين الحقيقة والمجاز في كلمةٍ واحدةٍ، ومَنْ يُجِزْ[٢] ذلك لم يحتَجْ إلى تأويلٍ من هذه التَّأويلاتِ، بل يقول: تُحمَلُ[٣] محاربتُهم لله تعالى على معنى يليقُ بها، وهي المخالفة مجازاً، ومحاربتُهم لرسوله على المقاتلة حقيقةٌ[٤].

قوله: ﴿فَسَادًا﴾: في نصبه ثلاثةُ أوجُهٍ[٥]:

أحدُها: أنَّه مفعولٌ من أجله؛ أي: يُحارِبون ويَسعَون لأجل الفساد، وشروطُ النَّصب موجودةٌ[٦].

الثَّاني: أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال؛ أي: ويَسعَون في الأرض مُفسِدين، أو ذوي فساد، أو[٧] جُعِلوا نفسَ الفَساد مبالغةً. ثلاثةُ مذاهبَ مشهورةٍ تقدَّمَ تحريرُها[٨].

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ على المصدر؛ أي: إنَّه نوعٌ من العامل قبلَه؛ فإنَّ معنى ﴿يَسعَون﴾ هنا «يُفسِدون».

وفي الحقيقة فـ«فساداً» اسمُ مصدرٍ قائمٌ مُقامَ الإفساد، والتَّقدير: ويُفسِدون في الأرض بسعيهم إفساداً.

﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾: الظَّاهرُ أنَّه متعلِّقٌ بالفعل قبله؛ كقوله: ﴿سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ﴾ [البقرة:٢٠٥].

---

(١) قاله أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/١٧٢. وقال أبو عبيدة في مجازه١/١٦٤: المحاربة هنا: الكفر. في ط: «لأحكامها» بدل «لأحكامهم».

(٢) أجازه الرَّازي في تفسيره١١/٢١٩-٢٢٠.

(٣) في ظ: «حمل».

(٤) انظر: البحر المحيط٨/١٧٢.

(٥) ذكر الزَّمخشري الأوجه الثلاثة في الكشَّاف٦/٢٨٨، وتبعه الهمذاني في الفريد٢/٤٣٥، وأبو حيَّان في البحر المحيط٨/١٧٢، واقتصر الطَّبرسي على الوجه الثَّاني في مجمع البيان٣/٢٦٧.

(٦) وهي أنَّه جاء مصدراً منصوباً، ومبيِّناً سبب وقوع الفعل، ومشاركاً للفعل في الفاعل والزمن. وانظر تلك الشُّروط في مصادر الحاشية (٦) من الصفحة (٤٥).

(٧) في ظ: «و».

(٨) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة:٢٦٠] ولم أقف إلَّا على مذهبين. انظر: الدُّرّ المصون٢/٥٧٨.

وقد أُجِيزَ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال؛ لأنَّه لا يجوزُ لو تأخَّرَ عنه أن يكونَ صفةً له[١]، وأُجِيزَ أيضاً أنْ يتعلَّقَ بنفس ﴿فساداً﴾، وهذا إنَّما يتمشَّى إذا جعَلنا ﴿فساداً﴾ حالاً، أمَّا إذا جعلْناه مصدراً امتنعَ ذلك؛ لتقدُّمه عليه[٢]؛ ولأنَّ المؤكِّد لا يعملُ[٣].

وقرأ الجمهور: «أنْ يُقَتَّلوا»[٤] وما بعدَه من الفعلين بالتَّثقيل، ومعناه التَّكثير بالنِسبة إلى مَنْ تقعُ به هذه الأفعالُ. وقرأ الحسنُ وابنُ مُحَيصِنٍ بتخفيفها[٥].

قولـه: ﴿مِّنْ خِلَٰفٍ﴾: في محـلِّ نصـبٍ علـى الحـال مـن ﴿أيـديهم﴾ و ﴿أرجلُهـم﴾؛ أي: بقَطْـعٍ مختلِفٍ[٦]، بمعنى: أن تُقطَعَ يَدُه اليُمنى ورجلُه اليُسرى.

والنَّفيُ: الطَّرد[٧]. والأرض المراد بها هنا: ما يريدون الإقامةَ بها[٨]، أو يُرادُ: مِنْ أرضهم، و«أل» عِوَضٌ عن[٩] المضاف إليه عندَ مَنْ يراهُ[١٠].

---

(١) في ظ و ح: «لأنَّه لا يجوز لو تأخَّر عنه أن يكون صفة له»، والصَّحيح ما أثبتُّ عن أ وط.

(٢) تقدَّم الكلام على هذه المسألة، انظر ص١٥ ح٦.

(٣) انظر ما علقناه على المسألة في الصَّفحة (٤٧) ح٥.

(٤) انظر: المحرَّر الوجيز٢/١٨٥، والمغني ٢/٧١٣، والبحر المحيط٨/١٧٦.

(٥) أي «أنْ يقتْلوا». وبها قرأ غيرهما، انظر: مختصر شواذ القرآن٣٨، والمغني٢/٧١٣، والبحر المحيط٨/١٧٦.

(٦) انظر: التِّبيان ١/٤٣٤. في أ و ظ وح: «مختلف» ، والصَّواب ما أثبتُّه كما ورد في ط.

(٧) انظر: اللِّسان والتَّاج (نفي). وانظر: تفسير الطَّبري٨/٣٨٩، ومجمع البيان ٣/٢٦٧.

اختلف أهل التَّأويل في معناه على أربعة أوجه: أحدهما: أنَّه نفيهم وإبعادهم من بلاد الإسلام إلى بلاد الشِّرك، وهو قول أنس والحسن وقتادة والسُّدِّي، والزُّهري، والضَّحاك، والرَّبيع.

والثَّاني: أنَّه إخراجهم من مدينة إلى أخرى، وهو قول عمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جُبير.

والثَّالث: أنَّه الحبس، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

والرَّابع: هو أن يطلبوا لتقام الحدود عليهم فيُبعَدوا، وهذا قول ابن عبَّاس، والشَّافعي، واللَّيث بن سعد.

انظر: النُّكت والعيون٢/٣٤، وانظر: تفسير البغوي٣/٤٩-٥٠، وتفسير الرَّازي١١/٢٢٢.

(٨) ذكره أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٣٤.

(٩) في ط: «من».

(١٠) أجاز الكوفيون وبعض البصريِّين، وكثير من المتأخرين نيابة « أل» عن الضَّمير المضاف إليه، ومنعه أكثر البصريِّين وخرَّجوا على ذلك قوله تعالى:﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النَّازعات:٤١]، ومررت برجل حسنِ الوجه، والمانعون يقدِّرون «هي المأوى له» و« الوجه منه»، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصِّلة. انظر: مغني اللَّبيب٧٧، وهمع الهوامع ١/٢٧٦.وانظر:البغداديات١٤١-١٤٤، والإغفال٢/٥٢٤-٥٢٧، والجواهر١/٣٤٦،وشرح المفصَّل٦/٨٩، وشرح التَّسهيل١/٢٦٢، وشرح الكافية للرَّضي٣/٢٤٢،والتَّذييل والتَّكميل٣/٢٤٠-٢٤١، والجنى الدَّاني١٩٨-١٩٩.

قوله: ﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا﴾: ﴿ذلك﴾: إشارةٌ إلى الخبر المتقدِّم أيضاً، وهو مبتدأٌ[١].

وقوله: ﴿لَهُم خِزيٌ﴾ فيه ثلاثةُ أوجُه[٢]:

أحدُها: أن يكونَ ((لهم)) خبراً مقدَّماً[٣]، و((خِزيٌ)) مبتدأً مؤخَّراً، و ﴿في الدُّنيا﴾ صفةً له، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أو يتعلَّقُ بنفس ((خِزيٌ)) على أنَّه ظرفُه، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لـ((ذلك)).

الثَّاني: أن يكونَ ((خِزيٌ)) خبراً لـ((ذلك))، و((لهم)) متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من ((خِزيٌ))؛ لأنَّه في الأصل صفةٌ له، فلمَّا قُدِّمَ انتُصِبَ حالاً.

وأمَّا ﴿في الدُّنيا﴾: فيجوزُ فيه الوجهان المتقدِّمان؛ مِنْ كونِه صفةً لـ((خِزيٌ))، أو متعلِّقاً به، ويجوز فيه أن يكونَ متعلِّقاً بالاستقرار الَّذي تعلَّق به ((لهم)).

الثَّالث: أنَّه يكونُ ((لهم)) خبراً لـ((ذلك))، و((خِزيٌ)) فاعل، ورفعَ الجارُّ هنا الفاعلَ لـمَّا اعتمدَ على المبتدأ[٤]، و ﴿في الدُّنيا﴾ على هذا فيه الأوجهُ الثّلاثةُ[٥].

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ۖ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]

قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾: فيه وجهان[٦]:

---

(١) أي: ذلك الجزاء من القَتل والصَّلب والقَطع والنَّفي.

(٢) ذكر أبو البقاء الوجه الأوَّل والثّاني، وتبعه الهمذاني. انظر: التِّبيان ١/٤٣٤، والفريد٢/٤٣٥.

(٣) في أ: ((خبر مقدَّم))، وهو سهو.

(٤) وهي من المسائل الخلافية بين النُّحاة؛ إذ ذهب سيبويه إلى أنَّ الاسم الواقع بعد الظَّرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر. وذهب الأخفش والكوفيُّون إلى أنَّ الاسم المؤخَّر مرتفع بالظَّرف أو الجار والمجرور.
انظر المسألة في: أمالي ابن الشَّجري١/٢٥٥-٢٥٦، والإنصاف٤٨-٥٢، والتَّبيين٢٣٣-٢٣٥، وشرح الكافية للرَّضي١/٢٢٥-٢٢٦، ومغني اللَّبيب ٥٧٨-٥٨٠، وهمع الهوامع٥/١٣١-١٣٦.
وقد عقد المصنِّف في الجواهر٢/٥١١-٥٣٨ باباً سمَّاه:" باب ما جاء في التَّنزيل من الظُّروف الَّتي يرتفع ما بعدهنَّ بهنَّ على الخلاف، وما يرتفع ما بعدهنَّ على الإتفاق، وهو باب يغفل عنه كثير من النَّاس".

(٥) أي: أن يكون متعلِّقاً بصفة من ((خِزيٌ))، أو متعلِّقاً بـ((خِزْيٌ))، أو متعلِّقاً بالاستقرار الَّذي تعلَّق به ((لهم)).

(٦) ذكر الزَّجَّاج والنَّحَّاس الوجهين، واقتصر مكِّي والزَّمخشري وأبو البقاء وأبو حيَّان وغيرهم على الوجه الأوَّل. انظر: معاني الزَّجَّاج٢/١٧٠-١٧١، وإعراب النَّحَّاس٢/١٨، ومشكل إعراب القرآن١/٢٢٧، والكشَّاف٦/٢٨٨، والتِّبيان ١/ ٣٣٤-٤٣٥، والبحر المحيط٨/١٧٦.

أحدُهما: أنَّه منصوبٌ على الاستثناء من المحاربين. وللعلماء خلافٌ في التَّائبِ من قُطاع الطَّريق: هل تسقطُ عنه العقوباتُ كلُّها أو عقوبةُ قَطْعِ الطَّريق فقط؟؛ وأمَّا ما يتعلَّقُ بالأموال وقَتْلِ الأنفُس فلا تَسقُطُ، بل حُكمُه إلى صاحب المال ووليِّ الدَّم[1]؟ والظَّاهرُ الأوَّلُ.

الثَّاني: أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ قولُه[2]: ﴿فإنَّ الله غفورٌ رحيمٌ﴾، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: غفورٌ لهم؛ ذكر هذا الثَّاني أبو البقاء[3]؛ وحينئذٍ يكون استِثناءً مُنقَطِعاً؛ بمعنى: لكنَّ التَّائبَ يُغفَرُ له.

---

(١) قال الزَّمخشري: « إنَّ حُكم القتل والجراح وأخذ المال فإلى الأولياء، إن شاؤوا عفوا وإن شاؤوا استوفوا. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنَّ الحارث بن بدر جاءه تائباً بعدما كان يقطع الطَّريق، فقبل توبته ودرأ عنه العقوبة» انظر: الكشَّاف٦/٢٨٨.
وذكر ابن الجوزي أنَّ المفسِّرين قد أجمعوا على أنَّ هذا الاستثناء في المحاربين المشركين إذا تابوا من شركهم وحربهم وفسادهم، وآمنوا قبل القدرة عليهم، فلا سبيل عليهم فيما أصابوا من مال أو دمٍ، وهذا لا خلاف فيه. فأمَّا المحاربون المسلمون، فاختلفوا فيهم، ومذهب أصحابنا: أنَّ حدود الله تسقط عنهم من انحتام القتل والصَّلب والقطع والنَّفي، فأمَّا حقوق الآدميين من الجراح والأموال، فلا تسقطها التَّوبة، وهذا قول الشَّافعي. انظر: زاد المسير٢/٣٤٧.

(٢) ليس هذا في الآية؛ فكأنَّه سهو؛ ومراده أنَّ مقدَّره دلَّ عليه ﴿فاعلموا..... رحيم﴾

(٣) التِّبيان ١/٤٣٥، وقد سبقه إليه الزَّجَّاج في معانيه٢/١٧٠ .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [المائدة:٣٥]

قوله: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾: في ﴿إليه﴾ ثلاثةُ أوجُهٍ[١]:

أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بالفعل قبلَه.

الثَّاني: أنَّه متعلِّقٌ بنفس ﴿الوَسيلة﴾.

قال أبو البقاء[٢]: لأنَّها بمعنى المتوسَّل به؛ فلذلك عَمِلَت فيما قبلَها.

يعني: أنَّها ليسَت بمصدرٍ حتَّى يمتنعَ أنْ يتقدَّمَ معمولُها عليها.

الثَّالث: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من ﴿الوَسيلة﴾. وليسَ بذاك.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [المائدة:٣٦]

قوله: ﴿لَوۡ أَنَّ لَهُم﴾: قد تقدَّمَ الكلامُ[٣] على «أنَّ» الواقعة بعد «لو»، وأنَّ فيها مذهبين[٤].

و«لهم»: خبر لـ «أنَّ»، و ﴿ما في الأرض﴾: اسمُها، و ﴿جميعاً﴾: توكيدٌ لهُ أو حالٌ منه.

و ﴿مثلَه﴾: في نصبه وجهان[٥]:

أحدُهما: أنَّه عطفٌ على اسم «أنَّ»، وهو «ما» الموصولة.

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ على المَعيَّة، وهو رأيُ الزَّمخشريِّ[٦]. وسيأتي ما يَرِدُ على ذلك، والجوابُ عنه.

---

(١) انظر الأوجه الإعرابيَّة في التِّبيان ١/٤٣٥، والفريد٢/٤٣٦-٤٣٧.

(٢) التِّبيان ١/٤٣٥.

(٣) عند الكلام على الآية [١٠٣] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٤٨-٤٩.

(٤) اختُلِفَ في موضع «أنَّ» بعد «لو»؛ فذهب الكوفيُّون والمبرِّد والزَّجَّاج وكثيرٌ من النَّحويِّين إلى أنَّها فاعل بفعل مُقدَّر، تقديره: ولو ثبت أنَّهم؛ وذهب سيبويه وأكثر البصريِّين إلى أنَّها في موضع رفع بالابتداء.
انظر: الكتاب٣/١٣٩-١٤٠، والمقتضب٣/٧٧، وشرح المفصَّل٨/٦٠، والتَّذييل والتَّكميل٥/٧٤-٧٥، والجنى الدَّاني٢٧٩-٢٨٠، ومغني اللَّبيب٣٥٦، والمساعد٣/١٩٤، وهمع الهوامع٢/١٧٠.

(٥) ذكر الزَّمخشريُّ الوجه الثَّاني في الكشَّاف٦/٢٨٩، وأبو حيَّان الوجه الأوَّل في البحر المحيط٨/١٧٩، ونقل الثَّاني عن الزَّمخشري واعترض عليه.

(٦) الكشَّاف٦/٢٨٩.

و ﴿معَهُ﴾: ظرفٌ واقعٌ موقعَ الحال(١)، واللَّام في ﴿لِيفتَدوا﴾ متعلِّقةٌ بالاستِقرار الَّذي تعلَّق به الخبر، وهو «لهم»(٢).

و ﴿به﴾ و ﴿مِنْ عذاب﴾ متعلِّقان بـ «الافتِداء»، والضَّميرُ في «به» عائدٌ على «ما» الموصولة، وجِيءَ بالضَّمير مُفرَداً، وإنْ تقدَّمه شيئان؛ وهما ﴿ما في الأرض﴾ و ﴿مِثلَه﴾؛ إمَّا لتلازُمهما، فهما في حُكمِ شيءٍ واحدٍ، وإمَّا لأنَّه حُذِفَ من الثَّاني؛ لدِّلالةِ ما في الأوَّل عليه؛ كقوله(٣): [الطَّويل]

١٣- فإنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

أي: لو أنَّ لهم ما في الأرض لِيفتَدوا به، ومثلَه معه لِيفتَدوا به، وإمَّا لإجراء الضَّمير مُجرَى اسم الإشارة(٤)؛ كقوله(٥): [الرَّجز]

١٤- كأنَّه في الجِلْدِ

وقد تقدَّم في البقرة(٦).

---

(١) ذكره أبو حيَّان، بشرط أن يكون الضمير في «معه» عائد على «ما» وليس على «مثله». انظر: البحر المحيط ١٧٩/٨-١٨٠.

(٢) قاله أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط١٧٩/٨.

(٣) هذا عجز بيت لضابئ بن الحارث البُرجُميّ، وصدره: فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ.
والبيت في: الكتاب٧٥/١، وشرح كتاب سيبويه٣٦٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/١، والكامل٤١٦، والأصول ٢٥٧/١، وشرح المفصَّل٩٣/١، و الحماسة البصريَّة٩٠٩/٢. وبلا نسبة في: مجالس ثعلب٢٦٢، والأصول ٢٥٧/١، وسر الصِّناعة ٣٧٢، وشرح الكافية للرَّضي٣٥٥/٤.ورُوِيَ البيت «قيَّاراً» بالنَّصب كما في الكتاب وغيره من المصادر.
قيّار: اسم رجل، وقيل: اسم فرس ضابئ البُرجُميّ.
أراد الشَّاعر: فإنِّي بها لغريب وقيَّارٌ كذلك، فحذف خبر «قيَّار»؛ لدِّلالة خبر «إنَّ» عليه.

(٤) أي: كأنَّه قال: ليفتدوا بذلك. انظر هذا الكلام في: الكشَّاف٢٨٩/٦، والفريد٤٣٧/٢، والبحر المحيط١٧٩/٨.

(٥) الرَّجز لرؤبة بن العجَّاج قاله في وصف المفازة، وهو في ديوانه ١٠٤، وقد رُوِيَ بلفظ «كأنَّها»، وتمامه:
فيها خُطوطُ من سَوادٍ وَبَلَقْ كأنَّها في الجِلْدِ تَوليعُ البَهَقْ
والبيت أيضاً في: مجالس ثعلب٣٧٥، والمحتسب١٥٤/٢، وأمالي ابن الحاجب٣٤٩/١، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (ولع)، وشرح شواهد المغني٧٦٤/٢. وبلا نسبة في: التَّذييل والتَّكميل١٠٤/٧، وخزانة الأدب٨٨/١.
قال أبو عبيدة: قلت لرؤبة: لِمَ قلتَ: «خطوطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ»، ثمَّ قلت: «كأنَّه»، ولِمَ لمْ تقُلْ: كأنَّهنَّ أو كأنَّها؟ فزجرني، ثمَّ قال: كأنَّ ذلك، ويلَك.
التَّوليع: ألوانٌ مختلفةٌ. والبَهَق: بياضٌ يَخرُجُ في عُنُق الإنسان. والبَلَق: بياضٌ يعتري الجلد يخالف لونه. وكأنَّه: يعني البَلَق. وكأنَّها: يعني الخطوط.

(٦) عند الكلام على الآية [٦٨]. انظر: الدُّرّ المصون٤٢٣/١.

و ﴿عذاب﴾: بمعنى تعذيب، وبإضافته إلى «يوم» خرجَ «يوم» عن الظَّرفيَّة[١].

و ﴿ما﴾: نافيةٌ، وهي جوابُ «لو» [١٢٠/أ-م٢]، وجاء [على][٢] الأكثر من كون الجواب المنفي بغير لام، والجملةُ الامتِناعيَّة في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ».

وجعلَ الزَّمخشريُّ توحيدَ الضَّمير في «به» لِمَدرَكٍ آخرَ؛ وهو أنَّ الواوَ في ﴿ومثلَه﴾ واوُ «مع»، قال بعدَ أنْ ذكرَ الوجهين المتقدِّمين[٣]: «ويجوزُ أنْ تكونَ الواوُ في ﴿ومِثلَه﴾ بمعنى «مع»؛ فيتوحَّدَ المرجوعُ[٤] إليه. فإن قُلتَ: فبِمَ يُنصَبُ المفعولُ معه؟ قلتُ: بما تستَدعيه «لو» من الفعل؛ لأنَّ التَّقديرَ: لو ثبتَ أنَّ لهُم ما في الأرض».

يعني: أنَّ حُكمَ ما قبلَ المفعول معه في الخبر والحالِ، وعودِ الضَّمير، حُكمُ [ما][٥] لو لم يكُنْ بعدَه مفعولٌ معه[٦]، تقول: «كنتُ وزيداً كالأخ»، قال[٧]: [الطَّويل]

١٥- فكانَ وإيَّاها كحَرَّان لم يُفِقْ عن الماءِ إذ لاقَاه حتَّى تَقدَّدا

فقال: «كحَرَّان» بالإفراد، ولم يَقُلْ «كحرَّانَين»[٨]، وتقول: «جاءَ زيدٌ وهنداً ضاحكاً في داره».

---

(١) انظر: التِّبيان ٤٣٥/١.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٣) الكشَّاف٢٨٩/٦. وعنه في: البحر المحيط١٧٩/٨.

(٤) في ظ: «المرجوح»، وهو تحريف.

(٥) زيادة مني يقتضيها السِّياق.

(٦) انظر: شرح التَّسهيل٢٥١/٢، والارتشاف١٤٨٥/٣، والبحر المحيط١٧٩/٨.

(٧) البيت لكعب بن جُعَيل بن قُمير التَّغلبي، وهو في: الأصول ٢١١/١، وتحصيل عين الذَّهب١٩٩، والغُرّة لابن الدَّهان٣٥١/١. ولم يُنسَب في: الكتاب٢٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه٢٨٦/١، والجمل للزّجَّاجي٣١٧، والأزهية٢٣٢.

والحرَّان: الشَّديد العطش. لم يُفِق: لم يُقلع عن شرب لما وصل إليه. حتى تقدَّدا: يريد حتَّى كاد يتشقَّق جوفه من كثرة الشُّرب.

والشَّاهد فيه: «فكان وإيَّاها»، ووجه الاستشهاد: نصب «إيَّاها» على أنَّه مفعول معه.

في ط: «وكان» بدل «فكان». وفي ظ: «تعددا» بدل «تقددا».

(٨) زعم أكثر النَّحويِّين أنَّ المراد: كحرَّان والماء؛ لأنَّه لا يُشبَّه اثنان بواحد؛ فعلى هذا يصحُّ العطف، فيجوز: فكان هو وهي كحَرَّان والماء.

وقدَّره ابن الطَّراوة: كحرَّانين، قال: «لأنَّه لا تشبِّه اثنين بواحد». قال الأستاذ أبو علي: «غلط ابن الطَّراوة في هذا التَّقدير، أراد أن يثني ما تعلَّق به المجرور، فالتبس عليه». قال: «والصَّحيح أن يقدِّر: فكان وإيَّاها كاثنين كحرَّان=

وقد أجازَ الأخفشُ[١] أن يُعطى حُكمَ المتعاطِفَين؛ يعني فيطابقُ الخبرُ، والحالُ، والضَّميرُ له ولِما بعدَه، فتقولُ: ((كنتُ وزيداً كالأخوين)).

قالَ بعضُهم[٢]: «والصَّحيحُ جوازُه على قِلَّة».

وقد رَدَّ الشَّيخُ على أبي القاسم وطَوَّلَ معه، فلا بُدَّ من نقل نصِّه، قال[٣]: «وقولُ الزَّمخشريِّ: ويجوزُ أنْ تكونَ الواوُ [في ((ومِثلَه))][٤] بمعنى ((مع))= ليس بشيءٍ[٥]؛ لأنَّه يصيرُ التَّقديرُ: مع مثلِه معه؛ أي: مع مِثلِ ما في الأرض مع ما في الأرض، إنْ جعلتَ الضَّميرَ في ((معه)) عائداً على ((ما))، يكون ((معه)) حالاً من ﴿مِثلَه﴾، وإذا كان ما في الأرض مع مثله، كان مثلُه معه ضرورةً، فلا فائدةَ في ذِكر ((معه))؛ لملازمةِ معيَّة كلٍّ منهما للآخر، وإنْ جَعلتَ الضَّميرَ عائداً على ﴿مثلَه﴾؛ أي: مع مثلِه مع ذلك المثلِ، فيكونُ المعنى مع مِثلَين، فالتَّعبيرُ عن هذا المعنى بتلك العبارة عِيٌّ؛ إذ الكلامُ المنتَظمُ أنْ يكونَ التَّركيبُ إذا أُرِيدَ ذلك المعنى مع مِثلَيه.

وقولُ الزَّمخشريِّ: «فإنْ قلتُ...» إلى آخر الجواب: هذا السؤالُ لا يَرِدُ؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا فسادَ أن تكونَ الواو واوَ ((مع))، وعلى تقديرِ وُرودِه؛ فهذا بناءً منه على أنَّ ((أنَّ)) إذا جاءت بعد ((لو)) كانت في محلِّ رفعٍ بالفاعليَّة، فيكون[٦] التَّقدير على هذا: لو ثبتَ كينونةُ ما في الأرض مع مثلِه لهم ليَفتَدوا به، فيكونُ الضَّمير عائداً على ((ما)) فقط.

وهذا الَّذي ذكرَه هو تَفريعٌ منه على مذهب المُبَرِّد[٧]، في أنَّ ((أنَّ)) بعد ((لو)) في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّة، وهو مذهَبٌ مرجُوحٌ، ومذهَبُ سِيبَوَيهِ[٨] أنَّ ((أنَّ)) بعد ((لو)) في محلِّ مبتدإٍ.

=والماء فغلط فقدَّر: كحرَّانين». قال ابن الضَّائع: «والغلط في هذا، بعيد جدّاً؛ فالأولى أن ينسب لابن الطَّراوة أنَّ المعنى: شدة شوق كلِّ واحد منهما إلى صاحبه، فكلُّ واحد منهما حرَّان، فهما كحَرَّانين مع الماء؛ فعلى هذا يصحُّ أن يقدِّر: كحرَّانين» اهـ. انظر: التَّذييل والتَّكميل٨/١١٠–١١١.

(١) ورأي الأخفش في: التَّذييل والتَّكميل٨/١٤٩، والبحر المحيط٨/١٧٩. وقد منعه ابن كيسان.

(٢) لعلَّه ابن مالك، والله أعلم. انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللَّافظ٤٠٨.

(٣) البحر المحيط٨/١٧٩–١٨١ باختلافٍ يسيرٍ.

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق من البحر المحيط.

(٥) ((ليس بشيء)): سقط من ط.

(٦) ((فيكون)): ليست في ظ.

(٧) المقتضب٣/٧٧–٧٨.

(٨) الكتاب٢/١٤٤.

والَّذي يظهرُ من[١] كلام الزَّمخشريِّ هنا وفي جميع تصانيفه[٢]، أنَّه ما وقف على مذهب سِيبَوَيه في هذه المسألة.

وعلى المُفرَّع على مذهب المُبرِّد لا يجوزُ أنْ تكونَ الواوُ بمعنى «مع»، والعاملُ فيها «ثبتَ» المقدَّر؛ لِما تقدَّم مِنْ وجود لفظةِ «معه»، وعلى تقدير سُقُوطِها لا يَصِحُّ؛ لأنَّ «ثبتَ» ليس رافعاً لـ «ما» العائد عليها الضَّميرُ، وإنَّما هو رافِعٌ مصدراً مُنسَبِكاً من «أنَّ» وما بعدَها، وهو كونٌ؛ إذ التَّقدير: لو ثبتَ كونُ ما في الأرض جميعاً لهم ومثلِه معه لِيفتَدوا به، والضَّميرُ عائدٌ على «ما» دونَ الكون، فالرَّافع للفاعل غيرُ النَّاصبِ للمفعول معه؛ إذ لو كان إيَّاه للَزِمَ من ذلك وجود الثُّبوت مصاحباً للمِثْل، والمعنى على كينونة ما في الأرض مصاحباً للمِثْل، لا على ثُبوت ذلك مصاحباً للمِثْل، وهذا فيه غموضٌ، وبيانُه: إذا قلتَ: «يعجبُني قيامُ زيدٍ وعَمْراً» جعلتَ «عَمْراً» مفعولاً معه، والعامل فيه «يُعْجِبُني»= لَزِم من ذلك أنَّ «عَمْراً» لم يَقُم، وأعجبكَ القيامُ وعَمْرٌو، وإنْ جعلتَ العاملَ فيه القيامَ كان عَمْرٌو قائماً، وكان الإعجابُ قد تعلَّقَ بالقيام مصاحباً لقيام عَمْرو.

فإن قلتَ: هلَّا[٣] كان ﴿ومثلَه معه﴾ مفعولاً معه، والعاملُ فيه هو العامل في «لهم»؛ إذ المعنى عليه.

قلتُ: لا يَصِحُّ ذلك؛ لِما ذكرناه من وجود «معه» في الجملة، وعلى تقدير سقوطِها لا يَصِحُّ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أنَّ قولَك: «هذا لك وأباك» ممنوعٌ في الاختيار.

قال سِيبَوَيه[٤]:«وأما هذا لك وأباك» فقبيحٌ؛ لأنَّه لم يَذكُرْ فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل، حتَّى يصيرَ كأنَّه قد تكلَّم بالفعل».

فأفصحَ سِيبَوَيهِ بأنَّ اسمَ الإشارة وحرفَ الجرِّ المتضمِّن لمعنى الاستقرار، لا يعملان في المفعول معه.

وقد أجازَ بعضُ النَّحويِّين[٥] في حرف الجرِّ والظَّرف أنْ يعملا في المفعول معه؛ نحوُ: «هذا لك وأباك»، فقولُه: «وأباك» يكون مفعولاً معه، والعاملُ الاستقرار في «لك»[٦] انتهى.

---

(١) في أ وبقيَّة النُّسخ «في»، وربَّما كان «من»، وهو في ح أظهر.

(٢) كالمفصَّل والنَّموذج.

(٣) في ط: «هل».

(٤) الكتاب١/٣١٠. وعنه في: البحر المحيط٨/١٨١.

(٥) أشار إلى ذلك ابن مالك دون عزو. انظر: شرح التَّسهيل٢/٢٦٣، والتَّذييل والتَّكميل٨/١٤٣.

(٦) إلى هنا انتهى ردُّ أبي حيَّان على الزَّمخشري. وقال أبو حيَّان: فعلى هذا المذهب يجوز لو كانت الجملة خالية من قوله: «ومعه» أن يكون «ومثله» مفعولاً معه، على أنَّ العامل فيه هو العامل في «لهم».

ومع هذا الاعتراضِ الَّذي ذكرَه، فقد يظهرُ عنه جوابٌ؛ وهو أنَّا نقول: نختارُ أنْ يكونَ الضَّميرُ في قوله: ﴿معه﴾ عائداً على ﴿مثلَه﴾، ويصيرُ المعنى: مع مِثْلين، وهو أبلغُ من أنْ يكونَ مع مِثْل واحد.

وقوله: «تركيبٌ عِيٌّ» فَهمٌ قاصِرٌ.

ولا بُدَّ من جملةٍ محذوفةٍ قبل قوله: ﴿مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾، تقديره: «وبذَلوه» أو «وافتَدُوا به»؛ ليصِحَّ التَّرتيبُ المذكورُ؛ إذ لا يترتَّبُ على استقرار ما في الأرض جميعاً ومِثْلِه معه لهم عدمُ التَّقبُّل؛ إنَّما يترتَّبُ عدمُ التَّقبُّل على البَذل والافتداء.

والعامَّةُ على «تُقُبِّل» مبنيّاً للمفعول، حُذِفَ فاعله؛ لعظَمته وللعِلم به، وقرأ يَزِيدُ بنُ قُطَيبٍ: «ما تَقَبَّل»[1] مبنيّاً للفاعل، وهو ضميرُ الباري تبارك وتعالى.

قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾: مبتدأٌ، وخبرُه مقدَّمٌ عليه.

و﴿أَلِيمٌ﴾: صفتُه بمعنى مُؤلِم[2].

وهذه الجملةُ أجازوا فيها ثلاثةَ أوجهٍ[3]:

أحدُها: أنْ تكونَ حالاً، وفيه ضَعفٌ مِنْ حيثُ المعنى[4].

الثَّاني: أنْ تكونَ في محلِّ رفعٍ عطفاً على خبر «أنَّ»، أخبرَ عن الَّذين كفروا بخبرين: لو استقرَّ لهم جميعُ ما في الأرض مع مثلِه، فبَذَلوه لم يُتقبَّلْ منهم، وأنَّ لهم عذاباً أليماً.

الثَّالث: أنْ تكون معطوفةً على الجملة من قوله: ﴿إنَّ الَّذين كفروا﴾؛ وعلى هذا فلا محلَّ لها ؛ لعطفها على ما لا محلَّ له.

﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [المائدة:٣٧]

وقوله: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ﴾: كقوله ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ﴾ [النِّساء:٢٨]. وقد تقدَّمَ[5].

---

(١) وبها قرأ غيره. انظر القراءتين في: المحرَّر الوجيز٢/١٨٧، والمغني٢/٧١٤، والبحر المحيط٨/١٨١.

(٢) انظر: اللِّسان (ألم).

(٣) انظر الوجه الأوَّل والثَّاني في: التَّفسير البسيط٧/٣٦٥، والأوجه الثَّلاثة في: البحر المحيط٨/١٨٢.

(٤) المعنى: إنَّ الَّذين كفروا لو أنَّ لهم ما في الأرض جميعاً....ما تُقُبِّلَ منهم حالة كونهم في عذابٍ أليم.

(٥) انظر: الدُّرّ المصون٣/٦٦٢.

والجمهورُ على «أن يَخرُجوا» مبنيّاً للفاعل، وقرأ يحيى بن وثَّاب وإبراهيم النَّخعِيُّ:«يُخرَجوا»[١] مبنيّاً للمفعول، وهما واضحتا التَّخريج.[١٢٠/ب-م٢]

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾

[المائدة:٣٨]

قوله تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾: قراءةُ الجمهور بالرَّفعِ، وعيسى بن عُمرَ، وابنِ أبي عَبلةَ بالنَّصب[٢]، ونُقِلَ عن أُبَيٍّ: «والسُّرَّقُ والسُّرَّقةُ»[٣] بضمِّ السِّين، وفتح الرَّاء مشدَّدتين.

قالَ الخَفَّافُ[٤]: وجَدتُه في مُصحَف أُبيٍّ كذلك، ومِمَّن ضبطَهما[٥] بما ذكرتُ أبو عمرو.

إلَّا أنَّ ابنَ عطيَّةَ جعلَ هذه القراءة تصحيفاً؛ فإنَّه قال[٦]: «ويُشبِهُ أنْ يكونَ هذا تصحيفاً من الضَّابط؛ لأنَّ قراءة الجماعة إذا كُتِبَت «والسَّارق» بغير ألف وافقت في الخطِّ هذه».

قلتُ: ويظهرُ توجيهُ هذه القراءة بوجهٍ ظاهرٍ، وهو أنَّ «السُّرَّق» جمع «سارق»؛ فإنَّ «فُعَّل» يطَّرِدُ جمعاً لـ «فاعل» صفةً؛ نحوُ: «ضارب وضُرَّب»[٧].

والدَّليلُ على أنَّ المرادَ الجمعُ قراءةُ عبد الله: «والسَّارقون والسَّارقات»[٨] بصيغتي جمع السَّلامة، فدلَّ على أنَّ المرادَ الجمعُ، إلَّا أنَّه يُشْكِلُ علينا في هذا شيءٌ، وهو أن «فُعَّل» يكونُ جمعَ «فاعِل» و«فاعِلة» أيضاً، تقول: «نساءٌ ضُرَّب» كما تقول: «رجالٌ ضُرَّب»، ولا يدخلون عليه تاء التَّأنيث حين يُرادُ به الإناث، والسُّرَّقة هنا –كما رأيت – في هذه القراءة بتاء التَّأنيث حينَ أُرِيدَ بـ «فُعَّل» جمع «فاعلة»، فهو

(١) وقرأ بها غيرهما. انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن٣٩، والمحرَّر الوجيز٢/١٨٧، والمغني٢ /٧١٤، والبحر المحيط ١٨٣/٨.

(٢) وبها قرأ غيرهما. انظر القراءتين في: معاني القرآن للفرّاء١/٣٠٦، والمغني٢/٧١٤، والبحر المحيط٨/١٨٦.

(٣) لم أعثُر على هذه القراءة في موضعها من كتب القراءات. انظر القراءة في: المحرَّر الوجيز٢/١٨٨، والبحر المحيط ١٨٥/٨، وحاشية الشِّهاب٢/٢٤٢، وروح المعاني٦/١٣٤. وأُبيّ: هو ابن كعب.

(٤) انظر: المحرَّر الوجيز٢/١٨٨، والبحر الحيط٨/١٨٥ عن الخفَّاف. والخفَّاف هو: إبراهيم بن محمَّد المكِّي، قرأ على البزي، وقرأ عليه الجصَّاص. انظر: طبقات القرَّاء لابن الجزري١/٣٠.

(٥) يعني «السُّرَّق والسُّرَّقة» بضمِّ السين وفتح الراء مشددتين.

(٦) المحرَّر الوجيز٢/١٨٨. وعنه في: البحر المحيط٨/١٨٥.

(٧) انظر: المفصَّل٢٤١، وشرح الشَّافية للرَّضي٢/١٥٦، والمساعد٣/٤٣٧، وشذا العرف١٥٢.

(٨) انظر القراءة في: المحرَّر الوجيز٢/١٨٨، والبحر المحيط٨/١٨٥

مُشكِلٌ من هذه الجهة[١]، لا يُقال: إنَّ هذه التاء يجوزُ أنْ تكونَ لتأكيد الجمع؛ لأنَّ ذلك محفوظٌ لا يُقاسُ عليه؛ نحوُ: «حجارة»[٢].

فأمَّا قراءةُ الجمهور ففيها وجهان:

أحدُهما- وهو مذهبُ سِيبَوَيهِ[٣]، والمشهورُ من أقوالِ البصريِّين[٤]-: أنَّ «السَّارقُ» مبتدأٌ محذوفُ الخبر، تقديره: فيما يُتلَى عليكم - أو فيما فُرِضَ - السَّارقُ والسَّارقة؛ أي: حكمُ السَّارق، ويكون قولُه: ﴿فاقطَعوا﴾ بياناً لذلِكَ الحكمِ المقدَّر، فما بعدَ الفاء مرتبطٌ بما قبلها، ولذلك أُتِيَ بها فيه؛ لأنَّه هو المقصودُ، ولو لم يُؤتَ[٥] بالفاء، لتُوُهِّم أنَّه أجنبيٌّ. والكلام على هذا جملتان: الأولى: خبريَّة، والثَّانية: أمريَّةٌ.

والثَّاني - وهو مذهبُ الأخفشِ[٦]، ونُقِلَ عن المُبرِّد[٧] وجماعةٍ كثيرةٍ[٨] -: أنَّه مبتدأٌ أيضاً، والخبرُ الجملة الأمريَّة من قوله: ﴿فاقطَعوا﴾؛ وإنَّما دخلَت الفاءُ في الخبر؛ لأنَّه يُشبِهُ الشَّرطَ[٩]؛ إذ الألفُ واللَّامُ فيه موصولةٌ بمعنى «الَّذي» و«الَّتي»، والصِّفةُ صلتُها، فهي في قوَّة قولِكَ: والَّذي سَرقَ والَّتي سَرقَت فاقطعوا.

وأجاز الزَّمخشريُّ الوجهين، ونسبَ الأوَّلَ لسِيبَوَيهِ، ولم يَنسُبِ الثَّاني، بل قال[١٠]: «ووجهٌ آخر، وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبر ﴿فاقطَعوا﴾».

---

(١) قال شهاب الدِّين في حاشيته على البيضاوي٢/٢٤٢-٢٤٣: «وقيل في توجيهها: إنَّهما جمع «سارق وسارقة» لكن «فاعلة» لم ينقل فيه في جمع المؤنَّث «فُعَّلَة»، ولم يُسْمَع «فُعَّلَة» في الجمع أصلاً، فلو قيل: إنَّها صيغة مُبالغة لكان أقرب».

(٢) انظر: المساعد٣/٢٩٥، وهمع الهوامع٦/٦٢.

(٣) الكتاب١/١٤٣.

(٤) كالزَّجَّاج في معانيه٢/١٧١، والسِّيرافي في شرح كتاب سيبويه١/٤٩٨، وغيرهما.

(٥) في ط: «يأتِ».

(٦) لم يَرِد في كتابه "معاني القرآن" هذا الوجه. ورأيه في: كشف المشكلات١/٣٤٨، والبيان١/٢٩٠.

(٧) لم يَرِد في كتابيه "المقتضب" و"الكامل" هذا الوجه. ورأيه في معاني الزَّجَّاج٢/١٧٢، والبيان١/٢٩٠.

(٨) وجماعة كثيرة كالكوفيِّين والزَّجَّاج والفرَّاء والنَّحَّاس. انظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/٣٠٦، وللزَّجَّاج٢/١٧٢، وإعراب النَّحَّاس١/١٩.

(٩) إذا تضمَّن الخبر معنى الشَّرط؛ فدخول الفاء على خبره جائز، وذلك على نوعين: الاسم الموصول والنَّكرة الموصوفة إذا كانت الصِّلة أو الصِّفة فعلاً أو ظرفاً. انظر: الكتاب١/٧٠، وشرح كتاب سيبويه١/٤١٣، وشرح المفصَّل١/٩٩-١٠٠، ومغني اللَّبيب٦٢٨،٢١٩، وهمع الهوامع٢/٥٩.

(١٠) الكشَّاف٦/٢٨٩.

وإنَّما اختار[١] سِيبَوَيهِ أنَّ خبرَه محذوفٌ كما[٢] تقدَّم تقديرُه دون الجملة الطَّلبية بعده؛ لوجهين[٣]:

أحدُهما: أنَّ النَّصبَ في مثلِه هو الوجه في كلام العرب؛ نحوُ: «زيداً فاضربه»؛ لأجلِ الأمر بعدَه؛ قال سِيبَوَيهِ[٤] في هذه الآية: «الوجهُ في[٥] كلام العرب النَّصبُ، كما تقول: «زيداً فاضربه»، ولكنْ أبتِ العامَّةُ إلَّا الرَّفعَ».

والثَّاني: دخولُ الفاء في خبره، وعندَه أنَّ الفاءَ لا تدخلُ إلَّا في خبر الموصول الصَّريح؛ كـ «الَّذي» و«مَنْ» بشروطٍ أُخَرَ ذكرتُها في كتبي النَّحويَّة[٦]؛ وذلك لأنَّ الفاءَ إنَّما دخلت لشَبَه المبتدأ بالشَّرط[٧]، واشتَرطوا في صلته أنْ تَصلُحَ لأداة الشَّرط من كونها جملةً فعلية مستقبلة المعنى، أو ما يقوم مقامَها من ظرفٍ وشبهِه[٨]؛ ولذلك إنَّها إذا لم تَصلُحْ لأداة الشَّرط لم يَجُزْ دخولُ الفاء في الخبر، وصلةُ «أل» لا تَصلُحُ لمباشرة أداة الشَّرط، فلذلك لا تدخُلُ الفاءُ في خبرها، وأيضاً فـ «ال» وصلتُها في حُكم اسمٍ واحدٍ؛ ولذلك تخطَّاها الإعرابُ.

وأمَّا قراءةُ عيسى بنِ عُمرَ وإبراهيم، فالنَّصبُ بفعلٍ مُضمَر يُفسِّره العامل في سببيِّهما؛ نحوُ: «زيداً فأكرم أخاه»، والتَّقدير: فعاقبوا السَّارق والسَّارقة، تقدِّره فعلاً من معناها؛ نحوُ: «زيداً ضربتُ غلامَه»؛ أي:

---

(١) في ظ: «أجاز»، وهو تحريف.

(٢) «كما»: ليست في ظ.

(٣) الكتاب١/ ١٣٩-١٤٠،١٤٤.

(٤) الكتاب١/١٤٤. وعنه في: معاني الزَّجَّاج٢/١٧١، وإعراب النَّحَّاس ١٩/٢، والتَّفسير البسيط٧/٣٦٥، والبحر المحيط١٨٦. قال الزَّجَّاج: «ودليلي أنَّ القراءة الجيدةَّ بالرَّفع في...﴿والزَّانيةُ والزَّاني﴾، وفي ﴿والسَّارق والسَّارقة﴾ قوله جلَّ ثناؤه: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾[النِّساء:١٦]»اهـ.

(٥) «في»: ساقطة من ظ.

(٦) لعلَّه ذكرها في كتب لم تنتهِ إلينا بعد.

(٧) قال سيبويه: «ألا ترى أنَّك لو قلت: الَّذي يأْتيني فله دِرهمٌ، والَّذي يأْتيني فَمُكْرَمٌ محمودٌ، كان حسناً. ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجُزْ، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ قوله: الَّذي يأْتيني فلهُ دِرهمٌ، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء» اهـ. انظر: الكتاب١/١٣٩-١٤٠.

(٨) انظر: البسيط لابن أبي الربيع١/٥٧٣، والإيضاح العضدي١٠١، وشرح التَّسهيل١/٣٢٨-٣٣٠، وأمالي ابن الشَّجري٣/١٨٤، وشرح الكافية للرَّضي١/٢٦٨، والتَّذييل والتَّكميل٤/٩٦،٩٨-٩٩، والجنى الدَّاني٧٠-٧١، وهمع الهوامع١/٥٦-٥٧.

أهنتُ زيداً، ويجوز أن يُقدَّرَ العاملُ موافقاً لفظاً؛ لأنَّه يُساغُ أنْ يُقالَ: ((قطعتُ السَّارقَ))، وهذه قراءةٌ واضحةٌ لمكان الأمر بعد الاسم المشتغَل عنه.

قال الزَّمخشريُّ[١]: «وفضَّلها[٢] سِيبَوَيه على قراءة العامَّة لأجل الأمر؛ لأنَّ ((زيداً فاضربه)) أحسنُ مِنْ ((زيدٌ فاضربه))».

وفي نقله تفضيلَ النَّصبِ على قراءة العامَّة نظرٌ، ويظهرُ ذلك بنصِّ سِيبَوَيهِ، قالَ سِيبَوَيه[٣]: «الوجهُ في كلام العرب النَّصبُ، كما تقول: ((زيداً اضربه))، ولكنْ أبتِ العامَّة إلَّا الرَّفعَ[٤]».

وليس في هذا ما يقتضي تفضيلَ النَّصب، بل معنى كلامه أنَّ هذه الآيةَ ليست من الاشتغال في شيء؛ إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجهُ النَّصبَ، ولكن[٥] لم يَقرأْها الجمهورُ إلَّا بالرَّفع، فدلَّ على أنَّ الآية محمولةٌ على كلامين كما تقدَّم، لا على كلامٍ واحدٍ، وهذا ظاهرٌ.

وقد ردَّ الفَخرُ الرَّازيُّ على سِيبَوَيهِ بخمسة أوجُهٍ؛ وذلك أنَّه فَهِمَ كما فَهِمَ صاحبُ "الكشَّاف" من تفضيل النَّصب، قالَ الفخرُ الرَّازيُّ[٦]: «الَّذي ذهبَ إليه سِيبَوَيه ليس بشيءٍ؛ ويدلُّ على فساده وجوهٌ:

الأوَّل: أنَّه طَعنَ في القراءة المتواترة المنقولة عن الرَّسول وعن أعلام الأمَّة، وذلك باطلٌ قطعاً؛ فإن قالَ سِيبَوَيه: لا أقولُ إنَّ القراءةَ بالرَّفع غيرُ جائزةٍ، ولكنِّي أقول: القراءةُ بالنَّصب أولى، فنقول: رَديءٌ أيضاً؛ لأنَّ ترجيحَ قراءةٍ لم يقرأ بها إلَّا عيسى بنُ عمرَ[١٢١/أ–م٢] على قراءة الرَّسول وجميع الأمَّة في عهد الصحابة والتَّابعين أمرٌ منكرٌ، وكلامٌ مردودٌ.

الثَّاني: لو كانت القراءةُ بالنَّصب أولى، لوجَبَ أن يكونَ في القرَّاء مَنْ يقرأ:﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النِّساء:١٦] بالنَّصب[٧]، ولمَّا لم يُوجَد في القُرَّاء مَنْ يقرأ كذلك، عَلِمْنا سقوطَ هذا القولِ.

---

(١) الكشَّاف٦/٢٩٠.

(٢) في ظ: ((فصلها))، وهو تصحيف.

(٣) الكتاب١/١٤٤.

(٤) يقصد بالعامَّة عامَّة القُرَّاء وجُلَّهم، ولمَّا كان معظم القُرّاء على الرَّفع تأوَّله سيبويه على وجهٍ يصحُّ، وهو جعله مبتدأ، والخبر محذوف؛ لأنَّه لو جعله مبتدأ والخبر ((فاقطعوا)) ، لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب، ولكان أدخل الفاء في خبر ((ال))، وهو لا يجوز عنده. انظر: البحر المحيط٨/١٨٦.

(٥) في أ و ظ و ح: ((لكن)) بدون واو، والأنسب ما أثبتُّه كما ورد في ط.

(٦) تفسير الرَّازي١١/٢٢٩–٢٣٠باختلافٍ يسيرٍ. وعنه في: البحر المحيط٨/١٨٨–١٩٢.

(٧) أي: واللَّذين.

الثَّالث: أنَّا إذا جعلنا ﴿السَّارقُ والسَّارقةُ﴾ مبتدأً، وخبرُه مضمَرٌ، وهو الَّذي يُقدِّره «فيما يُتلى عليكم»، بقي شيءٌ آخرُ تتعلَّقُ به الفاء في قوله: ﴿فاقطَعوا﴾.

فإنْ قالَ: الفاءُ تتعلَّقُ بالفعل الَّذي دلَّ عليه قولُه: ﴿والسَّارقُ والسَّارقةُ﴾؛ يعني: أنَّه إذا أتى بالسَّرقة فاقطعوا يدَه، فنقول: إذا احتَجتَ في آخرِ الأمر أن تقول: ﴿السَّارق والسَّارقة﴾ تقديرُه: مَنْ سَرقَ، فاذكر هذا أوَّلاً؛ حتَّى لا تحتاجَ إلى الإضمار الَّذي ذكرتَه.

الرَّابع: أنَّا إذا اخترْنا القراءةَ بالنَّصب، لم تدلَّ على أنَّ السَّرقةَ عِلَّةٌ لوجوب القطع، وإذا اخترنا القراءةَ بالرَّفع أفادت الآيةُ هذا المعنى، ثمَّ إنَّ هذا المعنى متأكَّدٌ بقوله: ﴿جزاءً بما كسبا﴾، فثبتَ أنَّ القراءةَ بالرَّفع أولى.

الخامس: أنَّ سِيبَوَيه قال[1]: «وهم يقدِّمون الأهمَّ، والَّذي هم ببيانِه أعنى».

فالقراءةُ بالرَّفع تقتضي تقديمَ ذِكْرِ كونه سارقاً على ذِكْرِ وجوب القَطع، وهذا يقتضي أن يكونَ أكبرُ العناية مصروفاً إلى شرح ما يتعلَّق بحال السَّارق من حيثُ إنَّه سارق، وأمَّا القراءة بالنَّصب، فإنَّها تقتضي أن تكونَ العنايةُ ببيان القطع أتمَّ من العناية بكونه سارقاً، ومعلوم أنَّه ليس كذلك؛ فإنَّ المقصودَ في هذه الآية تقبيحُ السَّرقة والمبالغةُ في الزَّجر عنها، فثبتَ أنَّ القراءةَ بالرَّفع هي المتعينة». انتهى ما زعم أنَّه ردٌّ على إمام الصِّناعة[2].

والجوابُ عن الوجه الأوَّل[3] ما تقدَّمَ جواباً عمَّا قالَه الزَّمخشريُّ، وقد تقدَّم، ويؤيِّده نصُّ سِيبَوَيه؛ فإنَّه قال[4]: «وقد يَحسُنُ ويستقيمُ «عبدُ الله فاضربه» إذا كانَ مبنيّاً على مبتدإٍ مُظهَرٍ أو مُضمَرٍ؛ فأمَّا في المُظهَر فقولُه[5]: «هذا زيدٌ فاضرِبْه»؛ وإن شئتَ، لم يظهر هذا ويعملُ كعمله إذا كان مظهراً؛ وذلك قولك: «الهلالُ واللهِ فانظرْ إليه»؛ فكأنَّك قلتَ: «هذا الهلال»، ثمَّ جِئتَ بالأمر، ومن ذلك قولُ الشَّاعر[6]: [الطَّويل]

---

(١) الكتاب ١/٣٤.

(٢) يعني سيبَوَيه.

(٣) الجواب عن الوجه الأوَّل وبقية الأوجه في البحر المحيط٨/ ١٨٨–١٩٣. في هامش أ: هذا مأخوذ من كلام الشَّيخ أبي حيَّان وكتبناه على رأي العقل دون بيان السَّند، وتصحيح النَّقل، وسلامة الهداية.

(٤) الكتاب ١/١٣٨. وعنه في: البحر المحيط٨/١٨٧.

(٥) «فقوله»: ليست في ظ.

(٦) لم أقف لهذا الشَّاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو في: الكتاب ١/١٣٩، وشرح أبيات الكتاب ١/٢٧٣، وشرح=

١٦-وقائلةٍ: خَولانُ فانكِحْ فتاتَهُمْ وأُكْرُومةُ الحَيَّينِ خِلوٌ كما هِيَا

هكذا سُمِعَ من العربِ تُنشِدُه؛ يعني برفع «خَولان»، فمع قوله: «يحسن ويستقيم» كيف يكونُ طاعناً في الرَّفع؟

وقولُه: «فإنْ قال سِيبَوَيه إلى آخره» فسِيبَوَيه لا يقول ذلك، وكيفَ يقولُه، وقد رجَّحَ الرَّفعَ بما أوضحته؟

وقوله: «لم يقرأ بها إلَّا عيسى[1]» ليس كما زعم، بل قرأ بها جماعةٌ؛ كـ إبراهيمَ بنِ أبي عَبلةَ، وأيضاً فهؤلاء لم يَقرؤُوها من تِلقاء أنفسِهم، بل نقلوها إلى أن تتصلَ بالرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم، غايةُ ما في الباب أنَّها ليست في شُهرة الأولى.

وعن الثَّاني: أنَّ سِيبَوَيه لم يَدَّعِ ترجيحَ النَّصب حتَّى يُلزَمَ بما قالَه، بل خَرَّجَ قراءةَ العامَّة على جملتين، لِما ذكرتُ لك فيما تقدَّمَ من دخول الفاء؛ ولذلك لـمَّا مَثَّلَ سِيبَوَيه جملةَ الأمرِ والنَّهي بعد الاسم مثَّلهما عاريتين من الفاء، قال[2]: «وذلك قولك: زيداً اضربْه، وعمراً امرُرْ به».

وعن الثَّالث: ما تقدَّم من الحكمة المقتَضيَة للمجيء بالفاء، وكونها رابطةً للحُكم بما قبله.

وعن الرَّابع: بالمنع أنْ يكونَ بين الرَّفع والنَّصب فرقٌ بأنَّ الرَّفعَ يقتضي العِلَّةَ، والنَّصبَ لا يقتضيه؛ وذلك أنَّ الآيةَ من باب التَّعليل بالوصفِ المُرَتَّب عليه الحكمُ. ألا ترى أنَّ قولك: «اقطع السَّارق» يفيدُ العِلَّةَ؛ أي: إنَّه جعلَ عِلَّة القَطعِ اتِّصافَه بالسَّرقة، فهذا مُشعِرٌ[3] بالعلَّة مع التَّصريح بالنَّصبِ.

وعن الخامس: أنَّهم يُقَدِّمون الأهمَّ؛ حيثُ اختلفت النِّسبةُ الإسناديَّةُ كالفاعل مع المفعول.

= كتاب سيبويه ١/٤٩٣ والإيضاح العضدي٩٩، وشرح شواهد الإيضاح٨٦، وشرح المفصَّل٨/٩٥، وشرح الكافية للرَّضي١/٢٧٠، والجنى الدَّاني٧١، وخزانة الأدب١١/٦١.

وخَولان: اسم قبيلة، وهي خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة، والأكرُومة: من الكَرم كالأعجوبة من العَجَب وأراد بالحيين: حي أمها وحي أبيها، يعني: كريمة الطَّرفين، والخِلْو: بمعنى الخلية عن الأزواج، ويقال: كناية عن كونها مطلقة. عن المقاصد النَّحويَّة.

والشاهد فيه قوله: «خولان فانكح»؛ حيث زيدت الفاء في خبر المبتدأ، وهو مذهب الأخفش.

(١) عيسى بن عمر.

(٢) الكتاب١/ ١٣٨.

(٣) في ط: «يُشعر».

ولنَسرُدْ نصَّ سِيبَوَيه ليتبيَّنَ ما ذكرناه، قال سِيبَوَيه[١]: «فإنْ قدَّمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعلَ جرى اللَّفظُ كما جرى في الأوَّل»؛ يعني في «ضربَ عبدُ الله زيداً»، قال[٢]: «وذلك: ضربَ زيداً عبدُ الله؛ لأنَّك إنَّما أردتَ به مؤخَّراً ما أردتَ به مُقدَّماً، ولم تُرِد أنْ تَشغُلَ الفعلَ بأوَّلَ منه، وإن كان مؤخَّراً في اللَّفظ، فمِن ثَمَّ كان حَدُّ اللَّفظِ أنْ يكونَ فيه مُقدَّماً، وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ؛ كأنَّهم يُقَدِّمون الَّذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويَعنيانهم». والآية الكريمة ليست من ذلك.

وقوله: ﴿أَيۡدِيَهُمَا﴾: جمعٌ واقعٌ موقعَ التَّثنية؛ لأمن اللَّبس؛ لأنَّه معلومٌ أنَّه يُقطَعُ مِنْ كُلِّ سارقٍ يمينُه، فهو من باب ﴿صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التَّحريم:٤]، ويدلُّ على ذلك قراءةُ عبد الله «فاقطعوا أيمانَهما»[٣].

واشترطَ النَّحويُّون[٤] في وقوعِ الجمع موقعَ التَّثنية شروطاً، ومن جملتها: أن يكون ذلك الجزءُ المضافُ مفرداً من صاحبه؛ نحو: «قلوبكما» و«رؤوس الكبشين»؛ لأمن الإلباس بخلاف العينين واليَدين والرِّجلين، لو قلت: «فقأتُ أعينَهما» [١٢١/ب–م٢]، وأنت تعني «عينيهما» و«كتَّفتُ أيديَهما»، وأنت تعني «يديهما» = لم يَجُزْ للَّبس؛ فلولا أنَّ الدَّليلَ دلَّ على أنَّ المراد اليَدان اليُمنَيان لما ساغَ ذلك، وهذا مستَفيضٌ في لسانهم– أعني وقوعَ الجمعِ موقعَ التَّثنيةِ بشروطه – قال تعالى: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التَّحريم:٤].

وَلنذكُرِ المسألةَ فنقول: كلُّ جُزأين أضيفا إلى كُلِّيهِما لفظاً أو تقديراً، وكانا مُفرَدَينِ من صاحبيهما جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ: الأحسنُ الجمعُ، ويليه الإفرادُ عندَ بعضِهم[٥]، ويليه التَّثنيةُ، وقال بعضُهم[٦]:

---

(١) الكتاب ١/٣٤.

(٢) الكتاب ١/٣٤.

(٣) ويروى بقراءة ثانيَّة: «فاقطعوا أيمانَهم». انظر القراءة في: معاني القرآن للفرَّاء ١/٣٠٦، ومختصر شواذ القرآن ٣٩، والنُّكت والعيون ٢/٣٥، وتفسير الرَّازي ١١/٢٣٣. وعبد الله هو ابن مسعود.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٦٢١، وشرح كتاب سيبويه ٤/٣٦٣، ومعاني القرآن للفرَّاء ١/٣٠٦، والأصول ٣/٣٤، وأمالي ابن الشَّجري ٢/٤٩٦، والبديع في علم العربيَّة ٢/١١٢، وشرح المفصَّل ٤/١٥٥، والمقرَّب ٢/١٢٨، وشرح الكافية الشَّافية ٣/٣٦٠، وشرح الكافية للرَّضي ٣/٣٦٠، والتَّذييل والتَّكميل ٢/٦٦–٦٧، وهمع الهوامع ١/١٧٣.
وعقد المصنِّف في الجواهر ٢/٧٨٧–٧٩٠ باباً سمَّاه: "هذا باب ما جاء في التَّنزيل من الجمع يُراد به التَّثنية". والآية بتمامها: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التَّحريم:٤].

(٥) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل ١/١٠٦–١٠٧، وشرح الكافية الشَّافية ٤/١٧٨٧.

(٦) يعني ابن عصفور، ساق كلامه بمعناه. انظر: المُقرَّب ٢/١٢٨.

الأحسنُ الجَمعُ، ثمَّ التَّثنيةُ، ثمَّ الإفرادُ؛ نحوُ: ((قطعتُ رؤوسَ الكَبشَين ورأسَ الكَبشَين[١] ورأسَي الكَبشَين))؛ قال[٢]: [السَّريع]

١٧– ومَهمَهَينِ قَذَفينِ مَرْتَيْنْ ظَهراهُما مثلُ ظهورِ التُّرْسَيْنْ

فقولي: ((جزآن)) تَحَرُّزٌ من الشَّيئين المُنفصِلَين، لو قلتَ: ((قَبضتُ دراهِمكُما))؛ تعني: ((دِرْهميكُما))، لم يَجُزْ لِلَّبس، فلو أُمِنَ جاز؛ كقوله: ((فضرباه بأسيَافِهما))[٣]، ((إلى مَضاجِعِكُما))[٤].

وقولنا: ((أُضيفا)) تحرُّزٌ من تفرُّقِهما؛ كقوله: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[المائدة:٧٨].

وقولُنا: ((لفظاً)) تقدَّمَ مثالُه[٥]؛ فإنَّ الإضافةَ فيه لفظيَّةٌ.

---

(١) ((ورأس الكبشين)): ليس في ظ.

(٢) البيت لخطام المجاشعي، وهو في الكتاب٢/٤٨، وشرح كتاب سيبويه٢/٣٧٨، وشرح المفصَّل٤/١٥٦، واللِّسان (مرت)، وخزانة الأدب٢/٣١٤. وهو له أو لهِميان بن قُحافة في المقاصد النَّحوية ٤/١٥٧٩. ولهِميان بن قُحافة في أمالي ابن الشَّجري١/١٦. و بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه٤/٣٦٤، وضرائر الشِّعر٢٥٠، واللِّسان (سمت)، وشرح التَّسهيل١/٦٤، والتَّذييل والتَّكميل ١/٢٥٠، وهمع الهوامع ١/١٣٤، وخزانة الأدب٢/٣١٤.

قال البغدادي في الخزانة: «هذا البيت من البحر السَّريع، وربَّما حَسِبَ من لا يحسن العَروض أنَّه من الرَّجز كما توهَّمه بعضهم؛ لأنَّ الرَّجز لا يكون فيه ((معولات)) فيرد إلى ((فعولات)). ومثله:

قد عرَّضت أروى بقولٍ إفناد

وهو: مستفعلن مستفعلن فعولات».

ورُوِي عجزه برواية ثانية وهي: قطعته بالسَّمتِ لا بالسَّمتَينِ

المهمه: المفازة الخرقاء. والقَذَف والقَذِيفُ: البعيد. والمِرْثُ: كلُّ مكان لا يُنبت مرعًى. عن أمالي ابن الشَّجري.

والسِّمت: الطَّريق. عن اللِّسان (سمت).

والشَّاهد فيه: تثنية ((الظَّهر)) على الأصل، والكثير الجمع؛ كراهية اجتماع التَّثنيتين في اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف، لذا قال فيما بعده: ((مثل ظهور التُّرسين)).

(٣) هذا جزء من حديث، وأصله بعد مقدمة طويلة... فابتدَرَاهُ، فضرباهُ بسيفيهما، حتَّى قتلاه، ثمَّ انصرفا إلى رسول الله ﷺ،فأخبراه، فقال: أيُّكُما قتلَه؟ فقال كلُّ واحدٍ منهما: أنا قتلتُه، فقال: هل مسحتُما سيفيكُما؟ قالا: لا، فنظر في السَّيفين، فقال: كِلاكما قتلَه.

وهو في: صحيح مسلم٧٧٥-٧٧٦ برقم ((٤٥٦٩))، وشرح معاني الآثار٣/٢٢٧ برقم ((٤٨٠٢))، والتَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد٢٣/٢٥٤ برقم ((٢٨)). في ط: ((اضرباه بأسيافكما))، ولعلَّ الصَّحيح ما أثبتُّ.

(٤) هذا جزء من حديث، ولم أقف عليه بلفظه، والَّذي وقفت عليه:.... إذا أخذتما مضاجِعَكما، فكبرا الله أربعاً وثلاثين واحمدا الله ثلاثاً وثلاثين، وسبحا ثلاثاً وثلاثين، فإنَّ ذلك خيرٌ لكما مما سألتماه.

أخرجه أحمد١/١٣٦ برقم ((١١٤١))، والبخاري٣/١١٣٣ برقم ((٢٩٤٥))، ومسلم١١٨٣ برقم ((٢٧٢٧)).

(٥) قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التَّحريم:٤].

وقولُنا: «أو تقديراً»؛ نحوُ قوله[١]: [الطَّويل]

١٨– رأيتُ ابني البَكريِّ في حَوْمَةٍ كفاغِرَي الأفواهِ عند عَرِين

فإنَّ تقديرَه: كَفَاغِرِي أفواهُهما.

وقولُنا: «مُفردَين» تحرُّزٌ من العَينَين ونحوِهما.

وإنَّما اختِيرَ الجمعُ على التَّثنية؛ وإن كانت الأصل؛ لاستِثقَال توالي تثنيَتين. وكان الجمعُ أولى من المُفرد؛ لمشاركة التَّثنية في الضَّمِّ، وبعده المفرَدُ؛ لعدم الثِّقل، هذا عندَ بعضِهم[٢]؛ قال[٣]: «لأنَّ التَّثنيةَ لم تَرِدْ إلَّا ضرورةً»؛ كقوله[٤]: [الطَّويل]

١٩–هما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما على النَّابحِ العاوي أشدَّ رِجامِ

بخلاف الإفراد؛ فإنَّه وَرَدَ في فصيح الكلام، ومنه[٥]: «مَسَحَ أُذُنَيهِ ظَاهِرَهما وباطِنَهما».

وقال بعضُهم[٦]: الأحسنُ الجَمعُ، ثمَّ التَّثنيةُ، ثُمَّ الإفراد؛ كقوله[٧]: [الطَّويل]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: شرح التَّسهيل١/١٠٦، والتَّذييل والتَّكميل٢/٦٦، والارتشاف٢/٥٨٣، وتمهيد القواعد ١/٤٠٦، وهمع الهوامع١/١٧٣، والدُّرر اللَّوامع١/٦٦.

فغر فاه: أي فتحه، وفغر فوه: أي انفتح، يتعدَّى ولا يتعدَّى. والعرين: مأوى الأسد. عن الصِّحاح(فغر)و(عرن).

(٢) يعني ابن مالك.

(٣) انظر: شرح التَّسهيل١/١٠٧.

(٤) البيت للفرزدق، في ديوانه بشرح الحاوي ٢/٤٠٩، بلفظ «تفلا» بدل «نفثا».

وله في: الكتاب٣/٣٦٥–٦٢٢، وشرح كتاب سيبويه١/١٨٥، وشرح أبيات سيبويه٢/٢٣٤، والمقتضب٣/١٥٨.

وبلا نسبة في: المقتضب٣/١٥٨، و الحلبيات ٣٤٦، والخصائص١/١٧٠، وشرح الكافية للرَّضي٢/٢٧٠ و٣/٣٥٦.

والرِّجام: الرَّمي بالحجارة. عن الدِّيوان.

والشَّاهد فيه: تثنية «فموين» برد الواو عند الإضافة، دون الجمع والإفراد، ضرورة.

(٥) حديث أخرجه ابن ماجه ١/٢٨١برقم «٤٣٩»، والتِّرمذي ٢٣٢برقم «٣٦»، والنِّسائي في الكبرى ١/١١٣–١١٤ برقم «١٠٦»، والبيهقي في الكبرى ١/١٩٩برقم «٣٠٧».

(٦) يعني ابن عصفور. انظر: المُقرَّب٢/١٢٨.

(٧) البيت للشَّمَّاخ، وهو في ملحق ديوانه٤٤٠، والمقاصد النَّحويَّة٤/١٥٧٦. ولتوبة بن الحُمَيِّر في ديوانه٣٧، والشِّعر والشُّعراء١/٤٤٦، وأمالي القالي١/٨٨، والمرزوقي٣٨٤، ومعجم ما استعجم٣/٨٨٥، والأغاني١١/١٤٣، ولمجنون ليلى في ديوانه١١٣. وبلا نسبة في: المقرَّب٢/١٢٨، وشرح التَّسهيل٢/١١٩، والارتشاف٢/٥٨٢، وهمع الهوامع ١/١٧٣. ويُروى صدره برواية أخرى: حمامة أعلى ضفتين ألا اسْلَمِي

ترنَّمي: رجعي صوتك. من الغرِّ: جمع «الغرّاء»؛ يعني: البيضاء. الغوادي: جمع«غادية»، وهي السَّحابة التي تنشأ صباحاً. مطيرها من قولهم: «ليلة مطيرة»: إذا كانت كثيرة المطر. عن المقاصد النَّحويَّة. وضفتان: موضع ببلاد بني=

٢٠- حمامةَ بطنِ الوادِيَيْن تَرَنَّمي سَقاك من الغُرِّ الغوادِي مَطِيرُها

وقالَ الزَّمخشريُّ[١]: «أيديهما: يديهما؛ ونحوُه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[التَّحريم:٤] اكتفى بتثنية المضاف إليه عن تثنية المضاف، وأُرِيدَ باليَدين اليُمنَيان، بدليل قراءة عبد الله: ((والسَّارقون والسَّارقات فاقطعوا أيمانَهم))[٢]».

وردَّ عليه الشَّيخُ[٣] بأنَّهما ليسا بشيئين؛ فإنَّ النَّوعَ الأوَّلَ مطردٌ[٤] فيه وضعُ الجمعِ مَوضِعَ التَّثنية، بخلاف الثَّاني[٥]؛ فإنَّه لا ينقاسُ؛ لأنَّ المتبادَرَ إلى الذِّهن من قولك: ((قطعتُ آذانَ الزيدين: أربعة الآذان)).

وهذا الردُّ ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الدَّليلَ دَلَّ على أنَّ المرادَ اليمنيان.

قوله: ﴿جَزَآءً﴾: فيه أربعةُ أوجُهٍ[٦]:

أحدُها: أنَّه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدَّر؛ أي: جازوهما جزاءً.

الثَّاني: أنَّه مصدرٌ أيضاً، لكنَّه منصوبٌ على معنى نوع المصدر؛ لأنَّ قولَه: ﴿فاقطَعوا﴾ في قوَّة: جازُوهما بقطع الأيدي جزاءً.

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ على الحال، وهذه الحالُ يُحتمَلُ أن تكون من الفاعل؛ أي: مُجازِين لهما بالقطع بسبب كسبهما، وأن تكونَ من المضاف إليه في ﴿أيديهما﴾؛ أي: في حالِ كونهما مجازَين، وجازَ مجيءُ الحال من المضاف إليه ؛ لأنَّ المضافَ جزؤُهُ؛ كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَافِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[٧] [الحجر:٤٧].

الرَّابع: أنَّه مفعولٌ من أجله؛ أي: لأجل الجَزاءِ، وشروطُ النَّصب موجودةٌ[٨].

=عُقَيل.

والشَّاهد فيه: وضع المفرد موضع المثنَّى، والأصل: بطني الواديين.

(١) الكشَّاف٦/٢٩٠. وعنه في: البحر المحيط٨/١٩٧.

(٢) وبها قرأ غيره. انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٧٢، والمحرَّر الوجيز٢/١٨٨، والبحر المحيط٨/١٩٧.

(٣) البحر المحيط٨/١٩٧.

(٤) في ظ: ((يطرد)).

(٥) الأوَّل: هو ما كان اثنين من شيئين كالقلب والأنف، والثَّاني: هو ما كان في كلِّ شيء منهما اثنان كاليدين والرِّجلين.

(٦) ذكر الوجه الأوَّل الكِسائي، والثَّاني الزَّجَّاج والنَّحَّاس، والثَّالث أبو حيَّان، والرَّابع الزَّمخشري. انظر: معاني القرآن للكِسائي١/١٢٤، وللزَّجَّاج٢/١٧٤، وإعراب النَّحَّاس٢/١٩، والكشَّاف٦/٢٩٠، والبحر المحيط٨/٢٠٠.

(٧) سلف التَّعليق على هذه المسألة ص٩-١٠، وانظر المصادر المذكورة ثمَّة.

(٨) سلف الحديث عن شروط نصب المفعول له. انظر الحاشية (٦) من الصفحة (٤٥).

و ﴿نَكالاً﴾: منصوبٌ كما نُصِبَ ﴿جَزَاءً﴾. ولم يَذكُرِ الزَّمخشريُّ[١] فيهما غيرَ المفعول من أجله.

قالَ الشَّيخُ[٢]: «تَبِعَ في ذلك الزَّجَّاج»، ثمَّ قال[٣]: «وليس بجيِّدٍ، إلَّا إذا كان «الجزاءُ» هو «النَّكالُ»، فيكون ذلك على طريقِ البَدَل، وأمَّا إذا كانا مُتَباينَينِ، فلا يجوزُ ذلك[٤] إلَّا بوساطة حرف العطف».

قلتُ: «النَّكالُ» نوعٌ من «الجَزاء» فهو بدلٌ منه؛ [على أنَّ الَّذي ينبغي أنْ يُقالَ هنا: إنَّ ﴿جزاءً﴾ مفعولٌ من أجله، العاملُ فيه ﴿فاقطَعوا﴾؛ فالجزاءُ عِلَّةٌ[٥] للأمر بالقَطع، و ﴿نَكالاً﴾ مفعول من أجله أيضاً][٦]، العاملُ فيه ﴿جزاء﴾، والنَّكال عِلَّة للجَزاء، فتكون العِلَّةُ مُعلَّلةً بشيءٍ آخرَ، فتكونُ كالحال المتَداخِلة، كما تقول: «ضربتُه تأديباً له إحساناً إليه»؛ فالتَّأديبُ علَّةٌ للضَّرب، والإحسانُ علَّةٌ للتَّأديب. وكلامُ الزَّمخشريِّ والزَّجَّاج قبلَه لا يُنافي ما ذكرتُه؛ فإنَّه لا منافاةَ بين هذا وبين قولهما: ﴿جزاء﴾ مفعولٌ من أجلِه، وكذلك ﴿نكالاً﴾؛ فتأمَّلْه؛ فإنَّه وجهٌ حسنٌ.

فطاحَ الاعتراضُ على الزَّمخشري والزَّجَّاج، والتَّفصيلُ المذكورُ في قوله[٧]:«إلَّا إذا كان الجزاءُ هو «النَّكال».

ثمَّ ظَفِرتُ بعدَ ذلك بأنَّه يجوز في المفعول له أن يَنصِبَ مفعولاً له آخرَ [يكون عِلَّة][٨] فيه، وذلك [أنَّ][٩] المُعرِبين[١٠] أجازوا في قوله تعالى: ﴿أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا﴾[١١] [البقرة:٩٠] أن يكون

---

(١) الكشَّاف٦/٢٩٠.

(٢) البحر المحيط٨/٢٠٠، وانظر: معاني القرآن للزَّجّاج٢/١٧٤.

(٣) البحر المحيط٨/٢٠٠. وذهب الباقولي إلى أنَّ «جزاءً» إذا انتصب على أنَّه مفعول لأجله، يكون «نَكالاً» بدلاً منه، وعلَّل ذلك بأنَّه لا يجوز للفعل الواحد أن ينصب اسمين؛ أي: لتَجزوها وتُنَكِّلوا بها. انظر: كشف المشكلات١/٣٥٠.

(٤) أي أن يكونا مفعولين لهما.

(٥) في ظ: «صلة»، وهو خطأ.

(٦) ما بين معقوفتين وقع في هامش أ، وهو غير واضح، وقد أثبته من النُّسخ الأخرى.

(٧) أي: في قول الشَّيخ أبي حيَّان.

(٨) ما بين معقوفتين مخروم في أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٩) ما بين معقوفتين مبيض في أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(١٠) كالزَّجَّاج والباقولي وأبي البقاء وغيرهما. انظر: معاني الزَّجَّاج١/١٧٣، والجواهر١/١٠٨، والتِّبيان ١/٩١-٩٢.

(١١) وتمام الآية: ﴿أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[البقرة:٩٠].

﴿بغياً﴾ مفعولاً له، ثمَّ ذكروا في قوله: ﴿أنْ يُنَزِّل الله﴾ أنَّه مفعولٌ له ناصبه ﴿بغياً﴾ فهو عِلَّةٌ له(١)، صَرَّحوا بذلك، [فظهرَ ما قلتُ](٢).

و ﴿بما﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿جزاء﴾. و ﴿ما﴾: يجوز أنْ تكونَ مصدريَّة، أي: بكسبِهما، وأن تكونَ بمعنى ((الَّذي))، والعائدُ محذوفٌ؛ لاستكمال الشُّروطِ(٣)؛ أي: بالَّذي كسَباه، والباء سببيَّة.

﴿ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٣٩]

قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿تاب﴾، و ﴿ظُلمِ﴾ مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله؛ أي: من بعد أنْ ظلمَ غيرَه بأخذ ماله(٤)، وهذا واضحٌ.

وأجازَ بعضُهم(٥) أنْ يكونَ مضافاً للمفعول؛ أي: من بعد أنْ ظلمَ نفسَه. وفي جواز هذا نظرٌ؛ إذ يصيرُ التَّقديرُ: مِنْ بعد أنْ ظلمَه، ولو صرَّحَ بهذا الأصل لم يجُزْ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى تعدِّي فعل المضمَر إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلَّا في باب ((ظنَّ وفَقَدَ وعَدِمَ))، كذلك قالَه الشَّيخُ(٦).

وفي نظره نظرٌ؛ لأنَّا إذا حللْنا(٧) المصدرَ لحرف مصدريٍّ وفعلٍ، فإنَّما يأتي بعدَ الفعل بما يَصِحُّ تقديرُه، وهو لفظُ ((النَّفْس))؛ أي: من بعدِ أنْ ظلمَ نفسَه.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ

---

(١) انظر إعراب الآية في: الدُّرُّ المصون١/٥١٠-٥١١.

(٢) ما بين معقوفتين غير واضح في أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٣) والشُّروط هي أنَّ العائد جاء منصوباً، ومتصلاً بفعلٍ تامٍّ. انظر: الكتاب١/٨٥-٨٨، والمقتضب١/١٩ و٢/٣٤٢و٣/١١٤-١١٥، و أمالي ابن الشَّجري١/٨، وتوجيه اللُّمع٤٩٨، وشرح المفصَّل٣/١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٨٣-١٨٤، وشرح التَّسهيل١/٢٠٤، وشرح الكافية للرَّضي٣/٢٥، والتَّذييل والتَّكميل ٣/٧٤، ومغني اللَّبيب٨٢٨-٨٢٩، والمساعد١/١٥١، وهمع الهوامع١/٣٠٩.

وحذف الضَّمير المنصوب العائد إلى الموصول مستحسن جدّاً، وهو في التَّنزيل أكثر من إثباته. انظر: الجواهر١/٣١٤ ، ٣٣١و٢/ ٤٧٨.

(٤) وإليه ذهب أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٢٠١.

(٥) انظر: البحر المحيط٨/٢٠١بلا عزو.

(٦) البحر المحيط٨/٢٠١.

(٧) في ظ: ((جعلنا)).

﴿لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[المائدة: ٤١]

قوله: ﴿لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ﴾: قد تقدَّمَ(١) أنَّ ((يَحْزُن)) يُقرأ بفتح الياء وضَمِّها، وأنَّهما لُغتان(٢)، وهل هما بمعنًى أو بينهما فرقٌ(٣)؟

والنَّهيُ ((للنَّبي))(٤) في الظَّاهر، وهو من باب قوله(٥): ((لا أُرَيَنَّك ههنا))؛ أي: لا تتعاطَ أسباباً يحصُل لك بها حُزْنٌ من جهتهم. وتقدَّم لك تحقيق ذلك مراراً(٦).

وقولُ أبي البقاء(٧) في ﴿يَحۡزُنُكَ﴾: والجيِّدُ فتحُ الياء وضمُّ الزَّاي، ويُقرأ بضمِّ الياء وكسر الزَّاي من ((أحزنني))، وهي لغةٌ، ليس بجيِّدٍ؛ لأنَّها قراءةٌ متواترةٌ. وقد تقدَّم دليلُها في آل عمران(٨).

و ﴿يُسارعون﴾ من المسارَعة. و ﴿في الكفر﴾: متعلِّق بالفعل قبلَه. وقد تقدَّمَ نظيرُها في آل عمران(٩).

---

(١) عند الكلام على الآية [١٧٦] من سورة آل عمران. انظر: الدُّرُّ المصون٣/٤٩٤-٤٩٥. والفتح أفصح. عن النَّحَّاس في إعرابه٢/٢٠.

(٢) قال أبو عبيدة في مجاز القرآن١/١٦٦«يقال: حَزَنته وأحْزَنته، لغتان». وقال اليزيدي: «حَزَنَه لغة قريش، وأحزنه لغة تميم». انظر: تفسير القرطبي٧/٤٨٢.

(٣) قِيلَ: هما من باب ما جاء فيه ((فَعَلَ وأَفعَلَ)) بمعنًى. وقِيلَ: باختلاف معنًى، فحَزَنَه: جعلَ فيه حُزْناً؛ نحو: دَهَنَه وكَحَلَه؛ أي: جعلَ فيه دُهْناً وحُزْناً. وأحزنْتُه: إذا جعلتُه حزيناً، ومثل ((حزَنَه وأحزَنَه)): فتنَه وأفتنَه. انظر: الدُّر المصون٣/٤٩٥.

(٤) في أ وباقي النُّسخ ((للَّذين))، والصَّواب ما أثبتُّه، والله أعلم.

(٥) انظر: الكتاب٣/١٠١. ويريد بهذا الباب والله أعلم أنَّ ظاهر اللَّفظ للمتكلم والمقصود هو المخاطب، والعكس صحيح. أفدت ذلك من حاشية محقِّق الدُّرّ المصون.

(٦) ومن هذه المرَّات في الكلام على الآية [١٧٨] من آل عمران، والآية [٢] من سورة المائدة. انظر: الدُّرّ المصون٣/٤٩٦و٤/١٩٢.

(٧) المحرَّر الوجيز٢/١٩٠. و((يُحْزِنني)) بضمِّ الياء وكسر الزَّاي هي قراءة نافع. انظر القراءتين في: السَّبعة٢١٩.

(٨) انظر: الدُّرّ المصون٣/٤٩٤-٤٩٥.

(٩) في الكلام على الآية [١٧٦]. انظر: الدُّرّ المصون٣/٤٩٥-٤٩٦.

قولـه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾: يجـوزُ أنْ يكـونَ حـالاً مـن الفاعـل في ﴿يُسـارِعون﴾؛ أي: يُسـارِعون حالَ[١٢٢/أ–م٢] كونهم بعضَ الَّذين قالوا، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من نفس الموصول[١]، وهو قريبٌ من معنى الأوَّل.

ويجوزُ أنْ تكونَ «مِنْ» بياناً لجنس الموصول الأوَّل، وكذلك «مِنْ» الثَّانية؛ فتكون تَبييناً وتَقسِيماً للَّذين يُسارِعون في الكُفر، ويكون ﴿سَمَّاعون﴾ على هذا خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ[٢].

و ﴿آمنَّا﴾: منصوبٌ بـ ﴿قالوا﴾.

و ﴿بأفواههم﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿قالوا﴾[٣] لا بـ ﴿آمنَّا﴾؛ بمعنى أنَّه لم يُجاوِزْ قولُهم أفواهَهم، إنَّما نطَقوا به غيرَ معتقِدين له بقلوبهم.

وقوله: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾: جملةٌ حاليَّةٌ.

قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾: فيه وجهان[٤]:

أحدُهما: ما تقدَّم؛ وهو أن يكونَ معطوفاً على ﴿مِنَ الَّذين قالوا﴾ بياناً وتقسِيماً.

والثَّاني: أنْ يكـونَ خـبراً مقـدَّماً، و ﴿سَمَّاعون﴾: مبتـدأ؛ والتَّقـدير: ومِـنَ الَّـذين هـادوا قـومٌ سمَّاعون، فتكونَ جملةً مستأنفةً.

إلَّا أنَّ الوجهَ الأوَّلَ مُرَجَّحٌ بقراءة الضَّحَّاك: ﴿سَمَّاعين﴾[٥] على الذَّمِّ بفعلٍ محذوفٍ[٦]؛ فهذا يدلُّ على أنَّ الكلامَ ليسَ جملةً مستقلَّةً، بل قولُه: ﴿ومِنَ الَّذينَ هادوا﴾ عطفٌ على ﴿مِنَ الَّذين قالوا﴾.

وقوله: ﴿سَمَّاعون﴾: مثالُ مبالغةٍ[٧].

---

(١) ذكرهما أبو البقاء. انظر التِّبيان ٤٣٦/١.

(٢) أجازه الباقولي. انظر: كشف المشكلات٣٥٠/١.

(٣) انظر: التِّبيان ٤٣٦/١.

(٤) ذكر الوجهين الزَّمخشري والباقولي وغيرهما. انظر: الكشَّاف٢٩٠/٦، وكشف المشكلات٣٥١/١.

(٥) انظر هذه القراءة في: معاني القرآن للفرّاء٣٠٩/١، والمحرَّر الوجيز١٩٢/٢، والمغني ٧١٥/٢، والبحر المحيط٢٠٩/٨.
قال الفرّاء: «ولو قيل: سمَّاعين، وطوَّافين لكان صواباً»، ونقله النَّحاس في إعرابه ٢٠/٢.
وفي إيضاح الوقف والابتداء٦٢٠«ويجوز في العربيَّة من هذا الوجه ﴿سمَّاعين للكذب﴾ بالنَّصب على الذَّم».

(٦) قاله ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز١٩٢/٢.

(٧) قال أبو حيان في البحر المحيط٢١٠/٨:« «سمَّاعون» من صفات المبالغة، ولا يُراد بها حقيقة «السَّماع»، إلَّا إن كان ﴿للكذب﴾ مفعولاً من أجله، ويكون المعنى: إنَّهم سمَّاعون منك أقوالك من أجل أن يكذبوا عليك.... وإن كان ﴿للكذب﴾ مفعولاً به لقوله: «سمّاعون»، وعُدِّيَ باللَّام على سبيل التَّقوية للعامل، فمعنى السَّماع هنا قبولهم ما=

و ﴿للكذب﴾: فيه وجهان[١]:

أحدُهما: أنَّ اللَّامَ زائدةٌ[٢]، و((الكذب)) هو المفعول؛ أي: سَمَّاعون الكذبَ. وزيادةُ اللَّام هنا مُطَّردةٌ لكون العاملِ فرعاً، فقَوِيَ باللَّام، ومثلُه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧].

والثَّاني: أنَّها على بابها من التَّعليل، ويكونُ مفعولُ ﴿سَمَّاعون﴾ محذوفاً؛ أي: سَمَّاعون أخبارَكم وأحاديثَكم؛ ليكذبوا فيها بالزِّيادة والنَّقص والتَّبديل؛ بأنْ يُرجِفوا بقتل المؤمنين في السَّرايا كما نُقِلَ من مخازيهم.

وقوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ﴾: يجوزُ أن تكونَ هذه تكريراً للأولى؛ فعلى هذا يجوزُ أنْ يتعلَّقَ قولُه: ﴿لقوم﴾ بنفس ((الكذب))؛ أي: يَسْمعون ليكذبوا لأجل قوم، ويجوزُ أنْ تُعلِّقَ اللَّام بنفس ﴿سَمَّاعون﴾؛ أي: سَمَّاعون لأجل قومٍ لم يأتوكَ[٣]؛ لأنَّهم لبُغضِهم لا يقربونَ مجلِسَك، وهم اليهودُ.

و ﴿لم يأتوك﴾: في محلِّ جرٍّ؛ لأنَّها صفةٌ لـ ((قوم)).

قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾: يجوزُ أن يكونَ صفةً لـ ﴿سَمَّاعون﴾؛ أي: سَمَّاعون مُحَرِّفون[٤]، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضَّمير في ﴿سَمَّاعون﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له، ويجوز أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هم مُحَرِّفون[٥]، ويجوزُ أنْ يكونَ في محلِّ جرٍّ صفةً لـ ﴿قوم﴾؛ أي: لقوم محرِّفين[٦].

﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾: قد أتقنته في النِّساء[٧].

و ﴿يقولون﴾: كـ ﴿يحرِّفون﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من ضمير ﴿يُحَرِّفون﴾[٨].

= يفتريه أحبارهُم ويختلقونه من الكذب على الله، وتحريف كتابه».

(١) اقتصر الباقولي على الوجه الأوَّل، والنَّيسابوري على الثَّاني. انظر: كشف المشكلات١/٣٥١، وتفسير النَّيسابوري٢/٥٩٢.

(٢) انظر هذه اللام الَّتي تزاد في المفعول، والَّتي تسمَّى لام التَّقوية في المقتضب٢/٣٦، و اللَّامات للزَّجَّاجي١٤٧، وشرح اللُّمع لابن برهان٦٩٠-٦٩١، والجنى الدَّاني١٠٥-١٠٦، ومغني اللَّبيب٢٨٦-٢٨٨.

(٣) انظر الوجهين في: التِّبيان ١/٤٣٧.

(٤) في ظ: ((يُحرِّفون)).

(٥) في ظ: ((يُحرِّفون)) أيضاً.

(٦) أجاز مكِّي الأوَّل والثَّاني، واقتصر الباقولي على الأوَّل. انظر: كشف المشكلات١/٣٥١، ومُشكل إعراب القرآن ١/٢٢٨، وانظر: الأوجه الإعرابية في التِّبيان ١/٤٣٧. في ظ: ((مجرمين))، وهو تصحيف.

(٧) في الكلام على الآية [٤٦]. انظر: الدُّرّ المصون٣/ ٦٩٦-٦٩٧.

(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٢٩، والتِّبيان ١/٤٣٧.

والجملة الشَّرطيَّة من قوله ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ﴾: مفعولةٌ بالقول. و ﴿هذا﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿أوتيتم﴾، والأوَّل قائمٌ مقامَ الفاعل. والفاءُ جوابُ الشَّرطِ، وهي واجبةٌ؛ لعدم صلاحية الجزاء لأن يكونَ شرطاً. وكذلك الجملةُ من قوله: ﴿وإِنْ لم تُؤتَوه﴾.

وقوله: ﴿وَمَن يُرِدِ﴾: ﴿مَنْ﴾ مفعولٌ مقدَّمٌ، وهي شرطيَّةٌ.

وقوله: ﴿فَلَن تَمْلِكَ﴾: جوابُه، والفاءُ أيضاً واجبةٌ لما تقدَّمَ.

و ﴿شيئاً﴾: مفعولٌ به أو مصدرٌ.

و ﴿من الله﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿تملِكَ﴾.

وقِيلَ[1]: هو حالٌ من ﴿شيئاً﴾؛ لأنَّه صفتُه في الأصل.

قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: مبتدأ. و ﴿الَّذين لم يُرِد الله﴾[2]: جملة فعليَّة، خبره.

﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔاۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة:٤٢]

وقوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾: يجوزُ أنْ يكونَ مُكرَّراً للتَّوكيد؛ إن كان من وصف المنافقِينَ، وغيرَ مُكرَّرٍ؛ إنْ كان مِنْ وصف بني إسرائيلَ[3].

وإعرابُ مفرداتِه تقدَّمَ[4]، ورفعُه على خبر ابتداءٍ مُضمَرٍ؛ أي: هم سَمَّاعون. وكذلك ﴿أَكَّالون﴾[5].

و ﴿للسُّحْتِ﴾: في «اللَّام» الوجهان المذكوران في قوله: ﴿للكذب﴾.

---

(١) قاله أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٣٧.

(٢) في جميع النُّسخ: ﴿لم يُرِد الله﴾، والصَّواب ما أثبتُّ.

(٣) انظر: المحرَّر الوجيز٢/١٩٣.

(٤) في الآية [٤١] قبل قليل. انظر ص٧٣.

(٥) قاله مكِّيٌّ. انظر: مُشكل إعراب القرآن١/٢٢٩.

و ﴿السُّحْتُ﴾: الحَرَامُ، سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه يُذْهِبُ البرَكةَ ويَمحَقُها[١]، يقال[٢]: سَحَتَه الله وأسْحَتَه؛ أي: أهْلكَه وأذهَبَه.

وقد قُرِئَ قوله تعالى: ((فَيُسْحِتَكُمْ))[٣] [طه:٦٢] بالوجهين من ((سَحَتَه وأسْحَتَهُ))[٤].

وقالَ الفرزدقُ[٥]: [الطَّويل]

٢١–وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ من المالِ إلَّا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

وعن الفرَّاء[٦]: السُّحْتُ: كَلبُ الجُوع، وهو راجعٌ للهَلكة.

---

(١) انظر: التَّاج (سحت). وفي عمدة الحفاظ (سحت) ٢/١٧٦–١٧٧«وأصل السُّحت: قَشر الشَّيء باستئصال. فالسُّحتُ: ما يُلزم صاحبه العار، كأنَّه يَقشُرُ دينَه ومروءَته ». وعن ابن مسعود وغيره: السُّحْتُ: الرِّشوة. انظر: تفسير الطَّبري٨/٤٣٢، وزاد المسير٢/٣٦٠، والقرطبي٧/٤٨٥، واختاره ابن كثير٣/١٠٨حيث قال: ﴿أكَّالون للسُّحت﴾: أي: الحَرام، وهو الرَّشوة كما قاله ابن مسعود وغيره. وقيل فيه غير ذلك.

(٢) انظر: اللِّسان (سحت).

(٣) قرأ حفص وحمزة والكِسائي وغيرهم: ((فيُسحِتَكم)) بضمِّ الياء وكسر الحاء من ((أسحتَ))، وقرأ الباقون ((فيَسحَتَكم)) بفتح الياء من ((سَحَتَ)). انظر: السَّبعة ٤١٩، وحجَّة القراءات٤٥٤، والتِّيسير١٥١، والنَّشر١٦٨، والإتحاف ٢/٢٤٨.

(٤) ((سحته)) هي لغة الحجاز، و((أسحته)) هي لغة نجد وتميم. انظر: الإتحاف ٢/٢٤٨. وأسحت الشَّي: استأصله. عن القاموس المحيط (سحت).

(٥) ديوانه بشرح الحاوي٢/١١٧، بلفظ ((مُجرِف)) مكان ((مُجلَّف))، والشِّعر والشُّعراء١/٨٩، ومعاني القرآن للزَّجَّاج ٢/١٧٧، وأمالي المرتضى١/٥٨٣. وبلا نسبة في: معاني القرآن للنَّحاس٢/٣٠٩، وتثقيف اللِّسان وتلقيح الجنان ٦٨، وشرح المفصَّل١/٣١، وشرح الكافية للرَّضي٢/٣٥٥.

قال أبو عبيدة: سمعت راوية الفرزدق يروي هذا البيت: لم يدع من المال إلَّا مُسحَت أو مُجرَّف بالرَّفع. وهكذا رواه صاحب اللِّسان، والمجرَّف: الَّذي أخذ ما دون الجميع، عن محقِّق الدِّيوان.

قال أبو الغوث:« المُسْحَت : المُهلَك، والمُجلَّف: الَّذي بقيت منه بقية». عن اللِّسان (جلف).

والشَّاهد في البيت: نصب ((مُسْحتاً)) بـ ((يَدَع))، ورفع ((المجلَّف)) على استئناف الكلام؛ أي كأنَّه قال: هو مُجلَّف أو مُجلَّف كذلك. والشَّاهد على الرِّواية الثَّانية، أي برفع ((مُسحَت))، يكون ((مُسحَت)) فاعلاً لـ ((يَدَع)) و((مُجلَّف)) معطوفاً على ((مُسحَت)). والشَّاهد الَّذي له علاقة بنا: بناء ((مُسحَتاً)) مبنيّاً من ((أسحتَ)).

قال صاحب تهذيب اللُّغة(سحت)٤/٢٨٥:«ومن رواه ((إلَّا مُسْحَت أو مُجَلَّف)) جعل معنى ((لم يَدَع)): ((لم يتقارَّ))، ومن رواه ((إلَّا مُسْحَتاً)) جعل((لم يَدَع)) بمعنى ((لمْ يترُك)). وقد أثبتُّ ألف ((ابن)) كما وردت في أ والدِّيوان وبعض المصادر، والأجود إسقاطها.

(٦) لم أعثر على هذا المعنى في كتابه "معاني القرآن". انظر: التَّفسير البسيط٧/٣٨٣، وتفسير القرطبي٧/٤٨٥، والبحر المحيط٨/٢٠٤عن الفرَّاء.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ: «السُّحْت» بضمِّ السِّين، وسكون الحاء، والباقون بضمِّهما[١]، وزيدُ بنُ عليٍّ وخارجةُ بنُ مُصعَبٍ عن نافعٍ بالفتح وسكون الحاء[٢]، وعُبَيْدُ بنُ عُمَيرٍ بالكسر والسُّكون[٣]، وقُرِئَ بفتحتين[٤].

فالضمَّتان: اسمٌ للشَّيء المسحُوت، والضمَّةُ والسُّكونُ تخفيفُ هذا الأصل، والفتحتان والكسرُ والسُّكونُ اسمٌ له أيضاً، وأمَّا المفتوحُ السِّين السَّاكنُ الحاء فمصدرٌ أُريدَ به اسمُ المفعول؛ كـ «الصَّيْد» بمعنى «المَصيد»، ويجوزُ أنْ يكونَ تخفيفاً من المفتوح[٥]، وهو ضعيفٌ[٦].

﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٤٣]

﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾: كقوله: ﴿كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٠]. وقد تقدَّمَ[٧].

قولُه: ﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾: «الواوُ» للحالِ، و«التَّوراة»: يجوزُ أنْ يكونَ مُبتَدأً والظَّرفُ خبرُه، ويجوزُ أنْ يكونَ الظَّرفُ حالاً، و«التَّوراة» فاعلٌ به؛ لاعتمادِه على ذي الحال، والجملةُ الاسميَّةُ أو الفعليَّة في محلِّ نصبٍ على الحال[٨].

وقوله: ﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾: «فيها»: خبرٌ مقدَّم، و«حُكْمُ»: مبتدأٌ، أو فاعلٌ؛ كما تقدَّم في «التَّوراة»، والجملةُ حالٌ من «التَّوراة»، أو الجارِّ وحدَه، و «حُكمُ»: مصدرٌ مضافٌ لفاعله.

---

(١) وبها قرأ غيرهم. انظر القراءتين في: السَّبعة ٢٤٣، ومعاني القراءات١/٣٢٨، والحجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٢١، والمبسوط ١٨٥، والكشف ١/٤٠٨.

(٢) انظر: السَّبعة٢٤٣، ومعاني القراءات١/٣٢٩، ومختصر شواذ القرآن٣٩، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٢١.

(٣) انظر: مختصر شواذ القرآن٣٩، والمغني ٢/٧١٥.

(٤) قرأها خارجة عن نافع، انظر: مختصر شواذ القرآن٣٩، والمغني ٢/٧١٥.

(٥) انظر: اللِّسان والتَّاج (سحت)، وانظر هذا الكلام في: البحر المحيط٨/٢١٦.

(٦) لأنَّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح. انظر ما سيأتي من كلام المصنِّف على هذه المسألة ص١٥٨، ومصادر تخريجها ثمَّة.

(٧) انظر: الدُّرّ المصون ٢/٥٧٣.

(٨) هذان الوجهان ذكرهما الزَّمخشريُّ في تفسيره٦/٢٩١، ونقلهما أبو البقاء في التِّبيان ١/٤٣٨، وأبو حيان في البحر المحيط٨/ ٢١٨.

وأجازَ الزَّمخشريُّ[١] ألَّا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، بل هي مُبيِّنَةٌ[٢]؛ لأنَّ عندَهم ما يُغنِيهِم عن التَّحكيم؛ كما تقولُ: عندكَ زيدٌ يَنصَحُكَ ويُشيرُ عليكم بالصَّواب، فما تصنعُ بغيرِه؟.

وقوله ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾: معطوفٌ على ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾، فهو في سياق التَّعجُّب المفهومِ من «كيف».

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة:٤٤]

قوله: ﴿فِيهَا هُدًى﴾: يحتملُ الوَجهين المذكورين في قوله: ﴿وعندَهم التَّوراةُ﴾، فـ «هُدًى»: مبتدأٌ أو فاعلٌ، والجملةُ حالٌ من «التَّوراة».

وقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهَا﴾: يجوزُ أنْ تكونَ جملةً مستأنفةً، ويجوزُ أنْ تكونَ منصوبةَ المحلِّ على الحال؛ إمَّا من الضَّمير في «فيها»، وإمَّا من «التَّوارة».

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾: صفةٌ لـ ﴿النَّبيُّون﴾، وصفَهم بذلك على سبيل المدحِ والثَّناء لا على سبيل التَّفصيلِ؛ فإنَّ الأنبياءَ كلَّهم مُسلِمونَ، وإنَّما أثنى عليهم بذلك كما تجري الأوصافُ على أسماء الله تعالى[٣].

قالَ الزَّمخشريُّ[٤]: «أُجرِيَت على النَّبيِّينَ على سبيل المدحِ، كالصِّفات الجاريةِ على القديم –سبحانه– لا للتَّفصِلة والتَّوضيح، وأُريد بإجرائِها التَّعريضُ باليهود، وأنَّهم بُعَداءُ من ملَّةِ الإسلام الَّذي هو دينُ الأنبياء كلِّهم في القديم والحديث؛ فإنَّ اليهودَ[١٢٢/ب- م٢] بمعزِلٍ عنها. وقوله: ﴿الَّذين أسلموا للَّذين هَادُوا﴾: منادٍ على ذلك؛ أي دليلٌ على ما ادَّعاه».

قوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾: في هذه اللَّام ثلاثةُ أقوالٍ:

---

(١) الكشَّاف٦/٢٩١.

(٢) أي: مفسِّرةٌ.

(٣) انظر: البحر المحيط٨/٢٢١.

(٤) الكشَّاف٦/٢٩١.

أظهرُها: أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿يَحكُمُ﴾؛ فعلى هذا معناها الاختِصاصُ، وتشملُ مَنْ يحكمُ له ومَنْ يحكمُ عليه؛ ولهذا ادَّعى بعضُهم أنَّ في الكلام حذفاً، تقديرُه: يحكمُ بها النَّبيُّون للَّذين هادُوا وعليهم، ذكرَه ابنُ عطيَّةَ[١] وغيرُه[٢].

والثَّاني: أنَّها متعلِّقةٌ بـ ﴿أنزلنا﴾[٣]؛ أي: أنزلنا التَّوراةَ للَّذين هادُوا يحكمُ بها النَّبِيُّون.

والثَّالث: أنَّها متعلِّقةٌ بنفس ﴿هُدًى﴾؛ أي: هُدًى ونُورٌ للَّذين هادوا[٤]. وهذا فيه الفَصلُ[٥] بينَ المصدرِ ومعموله[٦]؛ وعلى هذا الوجهِ يجوزُ أنْ يكونَ ﴿للَّذين هادوا﴾ صفةً لـ ﴿هدًى ونورٌ﴾؛ أي: هُدًى ونورٌ كائنٌ للَّذين هادوا. وأوَّلُ هذه الأقوالِ هو المقصودُ.

قولـه: ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾: عطفٌ[٧] على ﴿النَّبيُّون﴾؛ أي: إنَّ الرَّبّانيِّين – وقد تقدَّم تفسيرُهم في آل عمران[٨] – يَحكُمونَ أيضاً بمقتضى ما في التَّوراة.

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/١٩٥.

(٢) كالزَّجَّاج والنَّحَّاس وأبي البقاء وأبي حيَّان وغيرهم. انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٧٨، وللنَّحَّاس٢/٣١٢، والتِّبيان١/٤٣٨، و البحر المحيط٨/٢٢١.

(٣) انظر: البحر المحيط٨/٢٢١.

(٤) وممَّن قاله الزَّجَّاج والنَّحَّاس وغيرهما. انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٧٨، وللنَّحاس٢/٣١٢.

(٥) في ظ: ((التفصيل)).

(٦) لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله؛ لأنَّ المصدر مقدَّر بحرف مصدري والفعل، فهو كالموصول ومعموله كالصِّلة. وسيأتي الكلام على هذه المسألة في موضعها .

(٧) في ظ: ((عطفاً))، وهو خطأ.

(٨) عند تفسير الآية [٧٩] من سورة آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٢٧٧.

والأحبارُ: جمع «حَبْر» بفتح الحاء وكسرها، وهو «العالِم»[١]، وأنكر أبو الهيثم[٢] الكسرَ، والفرَّاءُ الفتحَ[٣]، وأجاز أبو عُبَيدٍ[٤] الوجهين، واختار الفتحَ.

فأمَّا «الحِبْر» الَّذي يُكتَبُ به، فبالكسر فقط[٥]، وأصلُ المادةِ الدِّلالةُ على التَّحسين والمسرَّة، وسُمِّيَ ما يكتبُ به حِبراً؛ لتحسينه الخطَّ[٦]. وقيل[٧]: لتأثيره. ويدلُّ للأوَّل قولُه تعالى: ﴿أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف:٧٠]؛ أي: تفرَحون وتُزَيَّنون.

وقالَ أبو البقاء[٨]: «وقِيلَ: الرَّبَّانيُّون [مرفوعٌ][٩] بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: ويحكمُ الرَّبَّانيُّون والأحبارُ بما استُحفِظوا» انتهى.

يعني أنَّه لـمَّا اختلفَ متعلَّقُ الحُكمِ غايرَ بين الفعلين أيضاً؛ فإنَّ النَّبيِّين يحكُمونَ بالتَّوراة، والأحبارُ والرَّبَّانيُّون يحكمون بما استحفَظَهم الله. وهذا بعيدٌ عن الصَّواب؛ لأنَّ الَّذي استحفظَهم الله هو مقتضى ما

---

(١) قاله الأكثرون، ومنهم ابن قتيبة والزَّجَّاج والطَّبري. انظر: غريب القرآن١٤٣، ومعاني الزَّجَّاج٢/١٧٨، وتفسير الطَّبري٨/٤٥٢.

وسُمِّي بذلك؛ لما يبقى من أثر علومهم في قلوب النَّاس، ومن آثار أفعالهم الحسنة المُقتدى بها، قال تعالى:﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التَّوبة:٣١]. انظر: مفردات ألفاظ القرآن (حبر)٢١٥، وعمدة الحفَّاظ (حبر)١/٣٦٥.

(٢) انظر: تهذيب اللُّغة (حبر) ٥/٣٣، واللِّسان (حبر)، والتَّفسير البسيط٧/٣٩٠، والبحر المحيط٨/٢٠٥عن أبي الهيثم.

وأبو الهيثم الرَّازي: هو لغويٌّ، أدرك العلماء وأخذ عنهم، توفي سنة مئتين وستٍّ وسبعين. انظر: بغية الوعاة٢/٣٢٩.

(٣) وحُجَّة الفرَّاء باختياره للكسر بأنَّ أفعالاً نادرٌ في «فَعل» بالفتح إذا كان صحيحاً؛ فحِبْرٌ بالكسر فقط. انظر عمدة الحفَّاظ (حبر)١/٣٦٦.

(٤) غريب الحديث لأبي عُبيد١/٢٢١. واختار أبو عُبيدٍ الفتح؛ لأنَّ مصدر حَبَرْتُه: حَبراً؛ أي: حَسَنتُه.

قال القُتَيبي: لستُ أدري لمَ اختار أبو عُبَيد الكسر؟ قال: والدَّليل على الفتح قولُهم: كعبُ الأحبار، أي: عالم العلماء. قال أبو بكر: لم يُنصفْ أبا عُبيدٍ؛ فإنَّه حُكِيَ عن الأئمَّة أنَّ منهم من اختار الفتحَ، ومنهم من اختارَ الكسرَ. والعربُ تقول: حَبْرٌ وحِبْرٌ، نحوُ: رَطلٍ ورِطلٍ، وثوبٍ شَفٍ وشِفٍ. انظر: عمدة الحفَّاظ (حبر)١/٣٦٦.

(٥) انظر: تفسير الطَّبري٨/٤٥٢، والقرطبي٧/٤٩٦، وتفسير الرَّازي١٢/٤ عن الفرَّاء.

(٦) انظر: اللِّسان (حبر). وعن ابن عبَّاس: سُمِّيَ الحِبْرُ الَّذي يُكتب به حِبْراً؛ لأنَّه يُحَبَّر به؛ أي يُحَقَّق به. انظر: معاني القرآن للنَّحاس٢/٣١٤. في جميع النُّسخ عدا ح: «لتحسين»، والصَّواب ما أثبتُّه عن ح، والله أعلم.

(٧) قاله الأصمعيُّ. انظر: معاني القرآن للنَّحاس٢/٣١٤.

(٨) التِّبيان ١/٤٣٨ باختلافٍ يسيرٍ.

(٩) «مرفوع»: ليس في أ و ظ وح، واستدركته من ط.

في التَّوراة؛ فالنَّبيُّون والرَّبّانيُّون حاكمون بشيءٍ واحدٍ؛ على أنَّه سيأتي أنَّ[١] الضَّميرَ في ﴿استُحفِظوا﴾ عائدٌ على النَّبيِّين فمَنْ بعدَهم.

قوله: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ﴾: أجازَ أبو البقاء[٢] فيه ثلاثةَ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّ «بما» بدلٌ من قوله: «بها» بإعادة العامل لطول الفَصل، قال[٣]: «وهو جائزٌ، وإنْ لم يَطُلْ؛ أي: يجوزُ إعادةُ العامل في البَدل، وإن لم يَطُلْ». قلتُ: وإنْ لم يُفْصَلْ أيضاً[٤].

الثَّاني: أنْ يكونَ متعلِّقاً بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: ويَحكمُ الرَّبَّانيُّون بما استُحفِظوا، كما قدَّمته عنه.

والثَّالث: أنَّه مفعولٌ به؛ أي: يَحكُمونَ بالتَّوراة بسبب استِحفاظِهم ذلك.

وهذا الوجهُ الأخير هو الَّذي نحا إليه الزَّمخشريُّ؛ فإنَّه قال[٥]:«بما استُحفِظوا: بما سألَهم أنبياؤهم حِفظَه من التَّوراة؛ أي: بسبب سؤال أنبيائِهم إيَّاهم أنْ يحفَظوهُ من التَّبديل والتَّغيير». وهذا على أنَّ الضَّميرَ يعودُ على الرَّبّانيِّن والأحبارِ دون النَّبيِّن؛ فإنَّه قدَّرَ الفاعلَ المحذوفَ «النَّبيِّن»، وأجازَ[٦] أن يعودَ الضَّميرُ في ﴿استُحفِظوا﴾ على النَّبيِّن والرَّبّانيِّن والأحبار، وقدَّرَ الفاعلَ المنوبَ عنه الباريَ تعالى؛ أي: بما استَحفَظَهم الله؛ يعني: بما كلَّفهم حِفظَه.

وقوله: ﴿مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: قال الزَّمخشريُّ[٧]: «و«مِنْ» في ﴿مِنْ كتاب الله﴾ للتَّبيين».

يعني أنَّها لبيان الجِنسِ المُبهمِ في «بما»؛ فإنَّ «ما» يجوزُ أنْ تكونَ موصولةً اسميَّة بمعنى «الَّذي»، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: بما استحفَظوهُ، وأن تكونَ مصدريّةً؛ أي: باستِحْفاظِهم.

وجَوَّزَ أبو البقاء[٨] أنْ تكونَ حالاً من أحد شيئين؛ إمَّا من «ما» الموصولة أو مِنْ عائدها المحذوف، وفيه نظرٌ من حيثُ المعنى[٩].

---

(١) «أنَّ»: ليست في ظ.

(٢) التِّبيان ١/٤٣٨.

(٣) التِّبيان ١/٤٣٨.

(٤) كلام السَّمين واضح في أنَّ إعادة العامل في البَدل لا يُشترط فيه طول الكلام بين البدل والمبدل منه، ولا الفصل بينهما. ولم أرَ أحداً من العلماء فيما وقع بين يدي من اشترط ذلك أو شيئاً منه.

(٥) الكشَّاف٦/٢٩٢. وعنه في: تفسير الرَّازي١٢/١٢.

(٦) أي: الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٦/٢٩٢.

(٧) الكشَّاف٦/٢٩٢.

(٨) التِّبيان ١/٤٣٨.

(٩) شبه الجملة «من كتاب» إذا تعلَّق بالموصول «ما» يكون المعنى: بما استحفظوا حالة كونه من كتاب الله، وإذا تعلَّق=

وقوله: ﴿وَكَانُوا﴾: داخلٌ في حَيِّز الصِّلة؛ أي: وبكونهم شهداءَ عليه؛ أي: رُقَباء لئلا يُبَدِّلَ؛ فـ ﴿عليه﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿شهداء﴾.

والضَّميرُ في «عليه» يعودُ على ﴿كتاب الله﴾(١).

وقيل(٢): على الرَّسولِ؛ أي: شهداءَ على نبوتِه ورسالتِه.

وقيل(٣): على الحُكْم. والأوَّلُ هو الظَّاهرُ(٤).

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [المائدة:٤٥]

قوله: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾: الآية. ﴿عليهم﴾: الضمير لـ ﴿الَّذين هادُوا﴾، و ﴿فيها﴾ للتَّوراة.

و ﴿أنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ﴾: «أنَّ» واسمُها وخبرُها في محلِّ نصبٍ على المفعولية بـ ﴿كتَبنا﴾؛ والتَّقدير: وكتَبنا عليهم أخذَ النَّفسِ بالنَّفس.

وقرأ الكِسائيُّ: «والعَينُ» وما عُطِفَ عليها بالرَّفع، وقرأ نافعٌ وحمزةُ وعاصِمٌ بنصب الجميع، وقرأ أبو عَمْرٍو وابنُ كَثيرٍ وابنُ عامرٍ بالنَّصب فيما عدا: «الجُروحَ»(٥)؛ فإنَّهم يرفعونها.

فأمَّا قراءةُ الكِسَائيِّ فوجَّهَها أبو عليٍّ الفارسيُّ(٦) بثلاثة أوجُهٍ:

=بعائده المحذوف يكون المعنى: بما استحفظوه حالة كونه من كتاب الله. وليس المعنى هكذا، وإنَّما المعنى بما استحفظوا من كتاب الله، فلا يجوز تعليق شبه الجملة بحال من «ما» الموصولة، ولا من عائدها المحذوف؛ لأنَّه سيؤدي إلى خلل في المعنى. والله أعلم.

(١) وإليه ذهب القرطبي وأبو حيَّان. انظر: تفسير القرطبي٧/٤٩٦، والبحر المحيط٨/٢٢٢.

(٢) رواه العوفي عن ابن عبَّاس. انظر: تفسير القرطبي٧/٤٩٦.

(٣) عن ابن عبَّاس. انظر: تفسير الطَّبري٨/٤٥٤.

(٤) أي: عود الضَّمير على «كتاب».

(٥) انظر القراءات الثَّلاث في: السَّبعة ٢٤٤، والمبسوط ١٨٥، وحجة القراءات٢٦٦، والتَّيسير٩٩، والنَّشر١١٤٠.
وقراءة حفص عن عاصم نصب ذلك كلِّه إلَّا «الأذن بالأذن».

(٦) الحُجَّة٣/٢٢٣-٢٢٦.

أحدُها: أنْ تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسميةً على جملةٍ فعليةٍ، فتعطِفُ الجُملَ كما تعطِفُ المفردات؛ يعني أنَّ قولَه: ﴿والعين﴾ مبتدأ، و ﴿بالعين﴾ خبره، وكذا ما بعدَها، والجملةُ الاسميّةُ عطفٌ على الفعليَّة من قوله: ﴿وكتَبنا﴾؛ وعلى هذا فيكون ذلك(١) ابتداءَ تشريعٍ، وبيانَ حُكمٍ جديد غيرِ مُندَرِجٍ فيما كُتِبَ في التَّوراة.

قالوا(٢):«وليست مُشرِكةً للجملة مع ما قبلها لا في اللَّفظ ولا في المعنى».

وعبَّرَ الزَّمخشريُّ عن هذا الوجه بالاستئناف؛ قال(٣): «أو للاستئناف؛ والمعنى: فرضْنا عليهم أنَّ النَّفسَ مأخوذةٌ بالنَّفسِ مقتولةٌ بها إذا قتلتَها بغير حقٍّ، وكذلك العينُ مفقوءَةٌ بالعينِ، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف، والأذنُ مَصلومةٌ أو مَقْطُوعةٌ بالأذن، والسِّنُّ مقلُوعةٌ بالسِّنِّ، والجُروحُ قِصَاصٌ، وهو المُقاصَّةُ»؛ وتقديرُه: أنَّ النَّفسَ مأخوذةٌ بالنَّفس، سبقَه إليه الفارسيُّ(٤)، إلَّا أنَّه قدَّرَ ذلك في جميع المجرورات؛ أي: والعينُ مأخوذةٌ بالعين إلى آخره، والَّذي قدَّرَه الزَّمخشريُّ مناسبٌ جدّاً؛ فإنَّه قدَّرَ متعلَّقَ كلِّ مجرورٍ بما يُناسبُه: فالفَقءُ للعين، والقَلعُ للسِّنِّ، والصَّلمُ(٥) للأذن، والجَدعُ للأنف(٦)، إلَّا أنَّ الشَّيخَ كأنَّه غَضَّ منه حيثُ قدَّرَ الخبرَ الَّذي تعلَّق به المجرورُ كوناً مُقَيَّداً.

والقاعدةُ في ذلك إنَّما يُقدَّرُ كوناً مطلقاً؛ قال(٧): «وقالَ الحَوفيُّ(٨): ﴿بالنَّفْس﴾ يتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ؛ تقديرُه: يجبُ أو يستقِرُّ، وكذا ﴿العينُ بالعينِ﴾ وما بعدها، فقدَّرَ الكونَ المطلقَ؛ والمعنى: يستقِرُّ قتلُها بقتل النَّفْس». إلَّا أنَّه قالَ قبلَ ذلك(٩):«وينبغي أنْ يُحمَلَ قولُ الزَّمخشريِّ(١٠) على تفسير المعنى لا تفسيرِ الإعراب».

---

(١) «ذلك»: سقطت من ظ.

(٢) يعني أبا حيَّان. البحر المحيط٨/٢٢٨بتصرُّف.

(٣) الكشاف٦/٢٩٢.

(٤) الحُجَّة٣/٢٢٣.

(٥) في أ: «السَّلم»، وهو سهو.

(٦) في ظ: «للأذن»، وهو خطأ.

(٧) البحر المحيط٨/٢٢٨.

(٨) هو أبو الحسن، عليُّ بن إبراهيم بن سعيد، نحوي مصري، له كتاب "إعراب القرآن" في عشر مجلدات، توفي سنة ثلاثين وأربعمئة. انظر: سير أعلام النُّبلاء١٧/٥٢١–٥٢٢. وكتاب إعراب القرآن غير مطبوع، وقد حُقِّقَ من هذا الكتاب أجزاء للحصول على درجة علميَّة، بكليَّة اللُّغة العربيَّة بالأزهر الشَّريف، ولم يُطبَعْ منها شيء.

(٩) البحر المحيط٨/٢٢٧.

(١٠) أي: مقتولة، ومَفْقُوءة، ومجدوع، ومقطوعة، ومَقْلوعة.

ثمَّ قال[١]: «فقدَّرَ – يعني الزَّمخشريَّ – ما يَقرُبُ من الكون المطلَقِ، وهو «مأخوذٌ»، فإذا قلتَ: بِعتُ الشاةَ شاةً بدرهم؛ فالمعنى: مأخوذةٌ بدرهمٍ، وكذلك الحرُّ بالحرِّ؛ أي: مأخوذٌ».

الوجه الثَّاني من توجيه الفارسيِّ: أنْ تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على الجملة من قوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ﴾، لكنْ من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللَّفظ؛ فإنَّ معنى ﴿كتبْنا عليهم أنَّ النَّفْس بالنَّفْس﴾: قُلْنا لهم النَّفْس بالنَّفْس؛ فالجملُ مندرجةٌ تحتَ الكَتبِ من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللَّفظ.

وقالَ ابنُ عطيَّة[٢]:«ويُحتملُ أنْ تكونَ[٣] عاطفةً على المعنى». وذكرَ ما تقدَّمَ، ثمَّ قال[٤]: «ومِثلُه لمَّا كان المعنى في قوله:[٥]﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝١٨﴾[الواقعة:١٧-١٨] يُمنَحونَ، عطفَ «وحوراً عيناً» عليه»[٦].

فنظَّرَ هذه الآية بتلك؛ لاشتراكِهما في النَّظرِ إلى المعنى دونَ اللَّفظ، وهو حسنٌ.

قال الشَّيخ[٧]: «وهذا من العطف على التَّوهُّم؛ إذ توَهَّمَ في قوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ﴾: النَّفسُ بالنَّفسِ[١٢٣/أ-م٢]، وضعَّفَه بأنَّ العطفَ على التَّوهُّم لا يَنقاسُ».

والزَّمخشريُّ نحا إلى هذا المعنى، ولكنَّه عبَّرَ بعبارةٍ أخرى؛ فقال[٨]: «الرَّفعُ [للعطف][٩] على محلِّ ﴿أَنَّ النَّفسَ﴾؛ لأنَّ المعنى: كتَبْنا عليهم النَّفْسُ بالنَّفْسِ؛ إمَّا لإجراء «كَتَبْنا» مُجرى «قُلْنا»، وإمَّا لأنَّ[١٠] معنى

---

(١) تتمَّة كلام أبي حيَّان. البحر المحيط٨/٢٢٧.

(٢) المُحرَّر الوجيز٢/١٩٧.

(٣) ما بين معقوفتين ليس في أ، واستدركته من بقيَّة النُّسخ. أي: الواو.

(٤) المُحرَّر الوجيز٢/١٩٧باختلافٍ يسيرٍ، وسبقه إليه أبو عليٍّ الفارسي. انظر: الحُجَّة٣/٢٢٤.

(٥) وقد أُشكِلَ على ابن عطيَّة المقصود كما أُشكِلَ على غيره، وذهب إلى قوله تعالى:﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الصَّافات:٤٥] وتابعه السَّمين فيما نقل، وصحَّحته بما هو مناسب. وقرأ أُبيّ: ﴿وَحُوراً وعِيناً﴾ كما في مختصر شواذ القرآن١٥١.

(٦) أي: عطف «وحوراً عيناً» على قراءة أُبيٍّ على ﴿يُمْنَحُون كأساً﴾؛ أي: كأنَّه قال: يُمْنَحون كأساً، ويُمْنَحون حُوراً عيناً. «يُمنحون»: ليست في ظ.

(٧) البحر المحيط٨/ ٢٢٨.

(٨) الكشاف٦/٢٩٢.

(٩) ما بين معقوفتين سقط من أ و ظ وح واستدركته من ط.

(١٠) في أ وبقيَّة النُّسخ: «أن»، والصَّواب ما أثبتُّه كما في الكشاف.

الجملة الَّتي هي «النَّفْس بالنَّفْس» مِمَّا يقع عليه الكَتْب كما تقع عليه القراءة؛ تقول: «كَتَبتُ: الحمدُ لله، وقرأت: سورةٌ أنزلناها»؛ ولذلك قالَ الزَّجَّاجُ[١]: لو قُرِئَ: «إنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ» بالكسر لكانَ صحِيحاً».

قالَ الشَّيخُ[٢]:«هذا هو [الوجهُ][٣] الثَّاني من توجيه أبي عليٍّ، إلَّا أنَّه خرجَ عن المُصطَلح حيثُ جعلَه من العطف على المحلِّ، وليس منه؛ لأنَّ العطفَ على المحلِّ هو العَطفُ على الموضعِ، وهو محصورٌ ليس هذا منه؛ ألا ترى أنَّا لا نقول: ﴿أنَّ النَّفْسَ بالنَّفْس﴾ في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّ طالبَه[٤] مفقودٌ، بل «أنَّ» وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ لفظُه وموضعُه نصبٌ؛ إذ التقديرُ: كَتَبْنا عليهم أخذَ النَّفْسِ».

قلتُ: والزَّمخشريُّ لم يَعْنِ أنَّ «أنَّ» وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ، فعطفَ عليها المرفوعَ، حتَّى يُلزِمَه الشَّيخُ بأنَّ لفظَها ومحلَّها نصبٌ، إنَّما عنى أنَّ اسمَها محلُّه الرَّفع قبلَ دخولِها، فراعى العطفَ كما راعاه في اسم «إنَّ» المكسورة.

وهذا الردُّ ليس للشَّيخِ، بل سبقَه إليه أبو البقاء، فأخذَه منه.

قالَ أبو البقاء[٥]: «ولا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً على «أنَّ» وما عَمِلَت فيه؛ لأنَّها وما عَمِلَت فيه في موضع نصبٍ» انتهى. وليس بشيءٍ مما تقدَّمَ[٦].

قالَ الشَّيخ شهابُ الدِّين أبو شامة[٧]:«فمعنى الحديثِ: قلنا لهم: النَّفسُ بالنَّفسِ، فحملَ «العَينُ بالعَيْنِ» على هذا؛ لأنَّ «أنَّ» لو حُذِفَت، لاستقام المعنى بحذفِها كما استقام بثبوتِها، وتكون «النَّفْسُ» مرفوعةً، فصارت «أنَّ» هنا ك «إنَّ» المكسورة في أنَّ حذفَها لا يُخِلُّ بالجملة، فجاز العَطفُ على محلِّ اسمِها، كما يجوزُ على محلِّ اسم المكسورة، وقد حُمِلَ على ذلك ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التَّوبة:٣]».

---

(١) معاني القرآن له ١٧٩/٢.

(٢) البحر المحيط٢٢٩/٨.

(٣) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٤) أي: طالب الرَّفع.

(٥) التِّبيان ٤٣٩/١.

(٦) من قوله: «وهذا الردُّ للشَّيخ» إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) إبراز المعاني٤٢٩.

وشهاب الدِّين أبو شامة: هو عبد الرَّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، المعروف بأبي شامة، ولد سنة تسع وتسعين خمسمئة، وتوفي في شهر رمضان من سنة خمس وستين وستمئة. انظر: غاية النِّهاية ٣٣١/١.

قال الشَّيخ أبو عمرٍو- يعني ابنَ الحاجب -[١] : ﴿ورسولُه﴾ بالرَّفع معطوفٌ على اسم «أنَّ»؛ وإنْ كانت مفتوحةً؛ لأنَّها في حكم المكسورة، وهذا موضعٌ لم يُنَبِّه عليه النَّحويُّون».

قلتُ: بلى قد نبَّهَ النَّحويُّون على ذلك، واختلفوا فيه[٢]؛ فجوَّزَه بعضُهم[٣]، وهو الصحيحُ، وأكثرُ ما يكون ذلك بعد «عَلِمَ» أو ما في معناه[٤]؛ كقوله[٥]: [الوافر]

٢٢- وإلَّا فاعلموا أنَّا وأنتُمْ بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ

وقوله: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٦] [التَّوبة:٣] الآية؛ لأنَّ «الأذانَ» بمعنى «الإعلام»[٧].

الوجه الثَّالث: أنَّ ﴿العَين﴾ عطفٌ على الضَّمير المرفوع المستتر في الجارِّ الواقع خبراً؛ إذ التَّقديرُ: أنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ هي والعَينُ، وكذا ما بعدها، والجارُّ والمجرور بعدها في محلِّ نصبٍ على الحال مُبيِّنةً للمعنى؛ إذ المرفوعُ هنا مرفوعٌ بالفاعليَّة؛ لعطفِه على الفاعل المستَتِر.

وضُعِّفَ هذا بأنَّ هذه أحوالٌ لازمةٌ، والأصلُ أن تكون مُنتَقِلَةً، وبأنَّه يلزَمُ العطفُ على الضَّمير المرفوع المتصل من غير فصلٍ بين المتعاطفين، ولا تأكيدٍ ولا فصلٍ بـ «لا» بعد حرف العطف؛ كقوله: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وهذا لا يجوزُ عندَ البَصريِّين إلَّا ضرورةً[٨].

---

(١) أمالي ابن الحاجب١/١٨٢.

(٢) أجمع جمهور النُّحاة على جواز العطف على اسم «إنَّ» المكسورة دون غيرها، وتوهموا أنَّه لا يجوز العطف على المفتوحة، وقد خالفهم بذلك ابن الحاجب، وأجاز العطف على اسم «أنَّ» المفتوحة؛ لأنَّها في حكم المكسورة.
انظر: الكتاب١/٢٣٨، والإيضاح العضدي١٢٤، وأمالي ابن الحاجب١/١٨٢، وشرح الكافية للرَّضي٤/٣٥١-٣٥٢.

(٣) يقصد ابن الحاجب. انظر: أمالي ابن الحاجب١/١٨٢، وشرح الكافية للرَّضي٤/٣٥١.

(٤) انظر: التَّذييل والتَّكميل٥/١٩٩، والمساعد١/٣٣٧.

(٥) لبشر بن أبي خازم في ديوانه١٦٥، وفيه «حيينا» بدل «بقينا».
وله في: الكتاب٢/١٥٦، وشرح أبيات سيبويه٢/٣١، والمقاصد النَّحويَّة٢/٧٤٨.وبلا نسبة في: معاني الفرَّاء١/٣١١، والأصول ١/٢٥٣، وشرح كتاب سيبويه٢/٤٨٢-٤٨٣.
بغاة: جمع «باغ»، وهو الَّذي يطلُب الشَّيء الضَّال. والشِّقاق: الخلاف والعداوة. عن اللِّسان (بغا) و (شقق).
والشَّاهد في البيت: عطف «أنتم» على اسم «أنَّ» المفتوحة؛ لمجيئها بعد الفعل «عَلِمَ».

(٦) والآية بتمامها: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التَّوبة:٣].

(٧) انظر: اللِّسان (أذن).

(٨) عطف الاسم الظَّاهر على المضمر المرفوع بغير توكيد هو مذهب الكوفيِّين، أمَّا عند البصريِّين فهو وجه قبيحٌ=

قالَ أبو البقاء[١]:«وجازَ العطفُ من غيرِ توكيدٍ؛ كقوله:﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]».

قلتُ: قامَ الفصلُ بـ «لا» بين حرف العَطفِ والمعطوف مقامَ التَّوكيدِ، فليس نظيرَه. وللفارسيِّ بحثٌ في قوله: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] مع سِيبَوَيه؛ فإنَّ سيبَوَيه[٢] يجعلُ طولَ الكلامِ بـ «لا» عِوضاً عن التَّوكيد بالمنفصل، كما طال الكلامُ في قولهم: «حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ».

قالَ الفارسيُّ[٣]: «هذا يستقيمُ إذا كان قبلَ حرفِ العَطفِ، أمَّا إذا وقع بعدَه فلا يَسُدُّ مسدَّ الضَّمير؛ ألا ترى أنَّك لو قلتَ: «حضرَ امرأةٌ القاضي اليوم» لم يُغْنِ طولُ الكلام في غير الموضعِ الَّذي ينبغي أنْ يقعَ فيه».

قال ابنُ عطيَّة[٤]: «وكلامُ سيبَوَيه متَّجِهٌ على النَّظرِ النَّحويِّ؛ وإن كان الطولُ قبلَ حرفِ العطف أتَمَّ؛ فإنَّه بعد حرفِ العطفِ مؤثِّرٌ، لا سيَّما في هذه الآية؛ لأنَّ «لا» ربطَت المعنى؛ إذ قد تقدَّمها نفيٌ، ونفَت هي أيضاً عن الآباء، فيمكنُ العَطفُ».

واختارَ أبو عُبيدٍ قراءةَ رفعِ الجميع، وهي روايةُ الكِسائيِّ؛ لأنَّ أنَساً رواها قراءةً للنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم[٥].

=ضعيفٌ. وقد ذهب سيبويه والمبرِّد وغيرهما من البصريِّين إلى أنَّ عطف الظَّاهر على المضمر المرفوع لا يحسن إلَّا بالتَّوكيد أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام، ورأوا أنَّ ترك التَّوكيد أو ما هو بمنزلته قبيح ضعيف إلَّا في الشِّعر. انظر: الكتاب ٢/٣٧٨-٣٨٢، والمقتضب٣/٢١٠، والإنصاف٣٨٠-٣٨٢، وشرح المفصَّل٣/٧٦-٧٧، وشرح الكافية للرَّضي ٢/٣٣٢-٣٣٤، وهمع الهوامع٥/٢٦٧-٢٦٨.

وعقد المصنِّف في الجواهر٢/٥٩٩-٦٠٣ باباً سمَّاه:" ما جاء في التَّنزيل من العطف على الضَّمير المرفوع، وقد أكَّد بعضه ذلك، وبعضه لم يؤكَّد.

(١) التِّبيان ١/٤٣٩.

(٢) الكتاب٢/٣٧٩.

(٣) الحُجَّة٣/٢٢٦.

(٤) المُحرَّر الوجيز٢/١٩٧.

(٥) انظر: السَّبعة٢٤٤، والمبسوط١٨٥، وحجَّة القراءات٢٢٦، والكشف١/٤٠٨، والتَّيسير٩٩.

وروى أنسٌ عنه عليه السَّلام أيضاً «أنِ النَّفْسُ بالنَّفْس»[١] بتخفيف «أنْ» ورفعِ «النَّفس»، وفيها تأويلان[٢]:

أحدُهما: أنْ تكونَ «أنْ» مخفَّفةً من الثَّقِيلَة، واسمُها ضميرُ الأمرِ والشَّأنِ محذوفٌ، و ﴿النَّفْسُ بالنَّفْس﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «أنِ» المُخفَّفة؛ كقوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠]؛ فيكون المعنى كمعنى المُشدَّدة.

والثَّاني: أنَّها «أنِ» المفسِّرةُ؛ لأنَّها بعدَ ما هو بمعنى القولِ لا حروفِه، وهو ﴿كتَبْنا﴾، والتَّقديرُ: أي النَّفْسُ بالنَّفْس.

ورُجِّحَ هذا على الأوَّل[٣]؛ بأنَّه يلزَمُ من الأوَّلِ وقوعُ المخفَّفَةِ بعدَ غيرِ العلم، وهو قليلٌ أو ممنوعٌ[٤].

وقد يُقالُ: إنَّ ﴿كتَبْنا﴾ لمَّا كان بمعنى «قضينا» قَرُبَ من أفعال اليَقِين[٥].

وأمَّا قراءةُ نافعٍ ومنْ معه؛ فالنَّصبُ على اسم «أنَّ» لفظاً- وهي النَّفْسُ- والجارُّ بعدَه خبرُه. و ﴿قِصَاصٌ﴾ خبرُ ﴿الجُروح﴾؛ أي: وأنَّ الجروحَ قِصاصٌ. وهذا من عطفِ الجُملِ، عطَفنا الاسمَ على الاسمِ، والخبرَ على الخبرِ؛ كقولك: «إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً مُنْطَلِقٌ»؛ عطفتَ «عَمْراً» على «زيداً»، و«منطلقٌ» على «قائمٌ»، ويكون الكَتْبُ شاملاً للجميع، إلَّا أنَّ في كلام ابن عَطِيَّة ما يقتضي أن يكونَ ﴿قِصَاص﴾ خبراً عن المنصوبات أجمعَ؛ فإنَّه قال[٦]: «وقرأ نافعٌ وحمزةُ وعاصمٌ بنصبِ ذلك كلِّه، و ﴿قِصَاص﴾ خبرُ «أنَّ»».

---

(١) انظر: المحرَّر الوجيز٢/١٩٧، والبحر المحيط٨/٢٢٩، والخبر أورده الفرَّاء في معانيه١/٣١٠، والنَّحاس في إعرابه٢/٢٢؛ حيثُ وردت عند الأوَّل أنَّ رسول الله ﷺ قرأ: «والعين بالعين» رفعاً. وورد عند الثَّاني: أنَّ النفسَ بالنَّفسِ والعينُ بالعينِ.. والقراءة أخرجها أحمد٢٠/٤٥٤ برقم «١٣٢٤٩»، وأبو داوود٦/١٠٤ برقم «٣٩٧٦»، والتِّرمذي٧/١٠٠ برقم «٢٩٢٩». أفدت ذلك من حاشية محقِّق البحر المحيط.

(٢) انظر: البحر المحيط٨/٢٣٠.

(٣) أي: كون «أنْ» تفسيريَّة. ورجَّحه القرطبي في تفسيره٨/٨.

(٤) انظر ما سيأتي في الآية ٧١.

(٥) لأنَّ «القضاء» يأتي بمعنى الإعلام والفصل في الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء:٤]؛ أي: أعلمناهم وأوحينا إليهم وَحْياً جَزْماً. انظر: مفردات الراغب الأصفهاني (قضى) ٦٧٤. في ظ: «قصصنا» مكان «قضينا».

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/١٩٦.

وهذا، وإنْ كان يَصدُقُ أنَّ أخذَ النَّفْسِ بالنَّفْسِ، والعَينِ بالعَينِ قِصَاصٌ، إلَّا أنَّه صارَ[١] هنا بقرينةِ المقابَلة مُختَصّاً بالجُروح[٢]. وهو محلُّ نظر[٣].

وأمَّا قراءةُ أبي عمرٍو ومَنْ معه؛ فالمنصوبُ كما تقدَّم في قراءة نافعٍ، لكنَّهم لم يَنصِبُوا ﴿الجُرُوحَ﴾ قطعاً له عمَّا قبله، وفيه أربعةُ أوجُهٍ: الثَّلاثة المذكورة في توجيهِ قراءة الكِسائي؛ وقد تقدَّمَ إيضاحُها[٤].

والرَّابع: أنَّه مبتدأٌ، وخبرُه ﴿قِصَاص﴾؛ يعني أنَّه ابتداءُ تشريعٍ[٥]، وتعريفُ حُكمٍ جَديدٍ.

قالَ أبو عليٍّ[٦]: «فأمَّا ﴿والجُروحُ قِصَاصٌ﴾ فمن رفعَه يَقطَعُه عمَّا قبلَه؛ فإنَّه يحتَمِلُ هذه[٧] الأوجهَ الثَّلاثةَ الَّتي ذكرناها في قراءة مَنْ رفع ﴿والعَينُ بالعَينِ﴾، ويجوزُ أنْ يُستأنفَ: ﴿والجُروحُ قِصَاص﴾، ليسَ على أنَّه مما كُتِبَ عليهم في التَّوراة، ولكنَّه على الاستئناف وابتداءِ تشريعٍ». انتهى.

إلَّا أنَّ أبا شامة قالَ – قبل أن يَحكي عن الفارسيِّ هذا الكلامَ –[٨]:«ولا يستقيمُ في رفع «الجُروح» الوجه الثَّالث: وهو أنَّه عطفٌ على الضَّمير الَّذي في خبر ﴿النَّفْس﴾[٩]، وإنْ جازَ فيما قبلَها، وسَببُه استقامةُ المعنى في قولك: مأخوذةٌ هي بالنَّفْس، والعَينُ هي مأخوذةٌ بالعَين، ولا يَستقيمُ: والجُروحُ مأخوذةٌ قِصَاص. وهذا معنى قولِ بعضِهم: لـمَّا خلا قولُه: ﴿الجُروح قِصَاص﴾ عن «الباء» في الخبر خالفَ الأسماءَ الَّتي قبلَها؛ فخُولِفَ بينهما في الإعراب».

قلتُ: وهذا الَّذي قالَه واضحٌ، ولم يتنبَّه له كثيرٌ من المُعرِبين.

---

(١) في ظ: «جار».

(٢) في ظ: «بالخروج».

(٣) الَّذي يبدو لي –والله أعلم– أنَّ كلمة «الجروح» من وجهة نظر السَّمين تقتضي «والجروح بالجروح» بدليل ما قبلها «النَّفس بالنَّفس والعَين بالعَين...»؛ فتكون «الجروح بالجروح» وهذا ليس مراد الله تعالى على التَّحقيق من وجهة نظر السَّمين؛ لأنَّ المعنى عند السَّمين أنَّ في الجروح يُعاقب الجاني بمثل جنايته أيّاً كانت الجناية، وإن كانت الجناية جُرحاً أو شجاجاً، والجرح مختصٌّ بما ذكر في الآية، والشِّجاج يكون في الوجه والرأس، وهو لم يُذكر في الآية، فكلام ابن عطيَّة مخصَّصٌ للآية، والآية تريد العموم: أنَّ كلَّ من جنى جناية على أخيه يُعاقَبُ بمثل جنايته تكفيراً لذنبه إلَّا أن يعفو المجني عليه. في ظ: «وهذا» بدل «وهو».

(٤) في ط: «إيضاحه».

(٥) في ظ: «تسريع»، وهو سهو.

(٦) الحُجَّة٣/٢٢٦ بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٧) «هذه»: سقطت من ظ.

(٨) إبراز المعاني ٤٢٩. في أ وبقية النُّسخ «قولي»، والصَّواب ما أثبتُّه عن إبراز المعاني.

(٩) أي: أنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ هي والعَيْن.....

وقالَ بعضُهم[١]: «إنَّما رُفِعَ ﴿الجُروح﴾ ولم يُنصَبْ، تَبَعاً لِما قبلَه فرقاً بين المجمَلِ والمفسَّرِ».

يعني أنَّ قولَه: ﴿النَّفْسَ بالنَّفْسِ والعَينَ بالعَينِ﴾ مفسَّرٌ غيرُ مُجمَلٍ، بخلاف ﴿الجُروح﴾؛ فإنَّها مجمَلةٌ؛ إذ ليسَ كلُّ جُرْحٍ يَجري فيه قِصَاصٌ، بل ما كانَ يُعرَفُ فيه المساواةُ، وأمكنَ ذلك فيه؛ على تفصيلٍ معروفٍ في كتُب الفِقْه[٢].

وقالَ بعضُهم[٣]: خُولِفَ في الإعراب؛ لاختلافِ الجراحات وتفاوتِها؛ فإذن الاختلافُ في ذلك كالخِلاف[٤] المُشارِ إليه.

وهذان الوجهان لا معنى لهما ولا ملازمةَ بين مخالفة الإعراب، ومخالفَة الأحكامِ المُشار[٥] إليها بوجهٍ من الوجوهِ، وإنَّما ذكرتُها تنبيهاً على ضَعفِها.

وقرأ نافعٌ: «والأَذْنُ بالأَذْنِ» سواءٌ كانَ مفرداً أم مُثنًّى؛ كقوله: ﴿كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗا﴾[لقمان:٧] بسكون الذَّال[٦]، وهو تخفيفٌ للمضموم؛ ك «عُنْق» في «عُنُق»، والباقون بضمِّها[٧]، وهو الأصل.

ولا بُدَّ من حَذفٍ[٨] مضاف في قوله: ﴿والجُروحُ قِصَاصٌ﴾؛ إمَّا من الأوَّل، وإمَّا من الثَّاني، وسواءٌ قُرِئَ برفعِه أو بنصبِه، تقديرُه: وحُكمُ الجُروحِ قصاصٌ، أو: والجُروحُ ذاتُ قِصَاص.

والقِصَاص: المُقاصَّةُ. وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[٩].

---

(١) لم أهتدِ إليه. وانظر إبراز المعاني ٤٢٩.

(٢) انظر: بدائع الصَّنائع٢٩٧/٧وما بعدها، والهداية في شرح بداية المبتدي٤٤٩/٤ وما بعدها، والبحر الرَّائق١٥٩/٢١وما بعدها، ومنار السَّبيل٢٢٩/٢–٢٣٠.

(٣) لم أهتدِ إليه. وانظر إبراز المعاني ٤٢٩.

(٤) في أ و ظ: «بالخلاف».

(٥) في أ: «المسار»، وهو تصحيف.

(٦) في أ: «الدال»، وهو تصحيف.

(٧) انظر هاتين القراءتين في: السَّبعة٢٤٤، ومعاني القراءات٣٣١/١، والحُجَّة للقرّاء السَّبعة٢٢٧/٣، والمبسوط١٨٥، وحجة القراءات ٢٢٧، والتَّيسير٩٩، والنَّشر١٤٠– ١٤١.

ويرى أبو عليٍّ الفارسي أنَّ «الأَذْن والأُذُن» لغتان، كما أنَّ «السُّحْتَ والسُّحُتَ» لغتان. ونقل عن أبي زيد قوله: «يقال: رجلٌ أُذُنٌ ويَقَنٌ، وهما واحد، وهو الَّذي لا يسمع بشيء إلَّا أيقن به». انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٢٢٧/٣.

(٨) «وهو الأصل، ولا بُدَّ من حذف»: ليس في ظ.

(٩) القصُّ: تَتَبُّع الأثَر، يُقال: قصصتُ أثرَهُ، والقصص: الأثر، والقصاص: تتبُّع الدَّم بالقود. انظر: مفردات الأصفهاني (قصص)٦٧١–٦٧٢. عند الكلام على الآية [١٧٨]. انظر: الدُّرّ المصون٢٥٧/٢.

وقرأ أُبيٌّ بنصب «النَّفْس» والأربعة بعدَها، و«أنِ الجُروحُ» بزيادة «أنِ» الخفيفة، ورفع «الجُروحُ».[١]

وعلى هذه القراءة يتعيَّنُ أنْ تكونَ المخفَّفةَ، ولا يجوز أن تكونَ المفسِّرةَ؛ بخلافِ ما تقدَّم من قراءة أنسٍ عنه عليه السَّلام بتخفيف «أن» ورفعِ «النَّفْس»؛ حيث جوَّزنا فيها الوجهين؛ وذلك [١٢٣/ب–م٢] لأنَّه لو قدَّرْتها التَّفسيريّةَ، وجعلتَها معطوفةً على ما قبلَها، فسَدَ من حيثُ إنَّ ﴿كَتَبْنا﴾ يقتضي أنْ يكونَ عاملاً لأجل «أنَّ» المشدَّدة، غيرَ عامل لأجل «أنِ» التَّفسيريّة؛ فإذا انتفى تسلُّطُه عليها انتفى تشريكُها مع ما قبلَها؛ لأنَّه إذا لم يكن عملٌ فلا تشريكٌ؛ فإذا جعلتها المخفَّفةَ تسلَّطَ عملُه؛ فاقتضى العملُ التَّشريكَ في انصبابِ معنى الكَتْب عليهما.

وقرأ أبيٌّ: «فهو كفارتُه له»[٢]؛ أي: التَّصدُّق كفَّارةٌ؛ يعني الكفَّارةَ الَّتي يستَحِقُّها له لا ينقِصُ منها، وهو تعظيمٌ لِما فَعَلَ؛ كقوله: ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:٤٠].

قوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ﴾: أي: بالقِصاصِ المتعلِّق بالنَّفْس أو بالعَين أو بما بعدَها، ﴿فهو﴾؛ أي: فذلك التَّصدُّقُ؛ عاد الضَّمير على المصدر؛ لدِّلالة فعلِه عليه[٣]؛ وهو كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة:٨].

والضَّميرُ في «له»[٤] فيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

أحدُها – وهو الظَّاهر– : أنَّه يعودُ على المُتصَدِّق؛ والمرادُ به مَنْ يستحِقُّ القِصاصَ مِنْ مُصابٍ[٥] أو وليٍّ؛ أي: فالتَّصدُّقُ كفَّارةٌ لذلك المُتصدِّق بحقِّه، وإلى هذا ذهبَ جماعةٌ كثيرةٌ من الصَّحابة[٦] فمَنْ بعدَهم.

والثَّاني: أنَّ الضَّميرَ يُراد به الجاني؛ والمراد بالمُتصدِّق كما تقدَّمَ مُستَحِقُّ القِصاص، والمعنى: أنَّه إذا تصدَّقَ المستَحِقُّ على الجاني كان ذلك التَّصدُّقُ كفَّارةً للجاني حيثُ لم يُؤاخَذْ به.

---

(١) انظر: الكشف١/٤١٠، والمغني ٢/٧١٦، والبحر المحيط٨/٢٣٠.

(٢) لم أقف على هذه القراءة في موضعها من كتب القراءات. وانظر: الكشَّاف٦/٢٩٣، والبحر المحيط٨/٢٣٨.

(٣) انظر: البحر المحيط٨/٢٣٧.

(٤) في ظ: «به»، وهو خطأ.

(٥) في ظ: «مضاف»، وهو سهو.

(٦) منهم ابن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص، والحسن، والشَّعبي. أخرجه الطَّبري٨/٤٧٢، والسُّيوطي في الدُّرّ المنثور٥/٣٣٥. وانظر: معاني القرآن للنَّحَّاس٢/٣١٦، وتفسير الثَّعلبي١١/٣٦٠، وزاد المسير٢/٣٦٨. هذا هو الأرجَّح والأصحُّ، ويؤيِّده ما ورد في مسند أحمد: «ما من مسلم يُصاب بشيء من جسده فيهبه إلَّا رفعه الله بذلك درجة وحطَّ عنه خطيئة» أخرجه أحمد٤٥/٥٢١ برقم «٢٧٥٣٤». وانظر: المُحرَّر الوجيز٢/١٩٨، والبحر=

قالَ الزَّمخشريُّ[١]: «وقِيلَ: فهو كفَّارةٌ له؛ أي: للجاني إذا تجاوزَ عنه صاحبُ الحقِّ سقطَ عنه ما لَزِمَه». وإلى هذا ذهبَ ابنُ عبَّاس في آخرين[٢].

والثَّالث: أنَّ الضَّميرَ يعودُ على المُتصدِّق أيضاً، لكنَّ المرادَ به الجاني نفسُه؛ ومعنى كونه متصدِّقاً أنَّه إذا جنى جنايةً ولم يَعرِفْ به أحدٌ، فعرَّفَ هو بنفسه= كان ذلك الاعترافُ بمنزلةِ التَّصدُّق الماحي لذنبه وجنايته، قاله مجاهد[٣].

ويُحكى عن عُروَةَ بنُ الزُّبَير أنَّه أصابَ إنساناً في طوافه، فلم يَعرِفِ الرَّجلُ مَنْ أصابَه، فقال له عُروَةُ: أنا أصبتُك وأنا عُروَةُ بنُ الزُّبير؛ فإنْ كان يعنيك شيءٌ، فهأنذا[٤]؛ وعلى هذا التَّأويل يحتملُ أنْ يكونَ ﴿تصدَّق﴾ من «الصَّدَقة»، وأن يكون من «الصِّدْق»[٥].

قلتُ: الأوَّل واضحٌ. والثَّاني معناه أنَّه يتَكلَّفُ الصِّدقَ؛ لأنَّ ذلك مما يَشُقُّ.

وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم﴾: يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ شرطيّةً، وهو الظَّاهرُ، وأنْ تكونَ موصولةً، والفاءُ في الخبر زائدةٌ؛ لشبهِه بالشَّرط.

و«هم» في قوله: ﴿هُمُ الكافرونَ﴾ ونظائرِه = فصلٌ أو مبتدأٌ، وكلُّه ظاهرٌ مِمَّا تقدَّم في نظائرِهُ[٦].

﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة:٤٦]

=المحيط٨/٢٣٧.

(١) الكشاف٦/٢٩٣.

(٢) عنه وعن مجاهد ومقاتل وعكرمة وغيرهم. أخرجه الطَّبري٨/٤٧٧، والسُّيوطي في الدُّرّ المنثور٥/٣٣٨. وانظر: معاني القرآن للنَّحَّاس٢/٣١٦، وزاد المسير٢/٣٦٩، والبحر المحيط٨/٢٣٧-٢٣٨.

(٣) أخرجه الطَّبري٨/٤٧٦. وانظر: المحرَّر الوجيز٢/١٩٨، والبحر المحيط٨/٢٣٨.

(٤) أخرجه الطَّبري٨/٤٨١.

وعُروة بن الزُّبير: هو حُوَيلد بن أسد بن عبد العُزَّى بن قُصَيِّ بن كلاب، أحد الفُقهاء السَّبعة، توفي سنة ثلاث وتسعين، وقيل: أربع وتسعين. انظر: وفيات الأعيان٣/٢٥٥-٢٥٦.

(٥) وإليه ذهب ابن عطيَّة. انظر: المحرَّر الوجيز٢/١٩٨.

(٦) ومن هذه النَّظائر كلامه على الآية [١٢] من سورة البقرة، والآية [٨٢] من آل عمران. انظر: الدُّرُّ المصون١/١٣٩و٣/٢٩٥.

قوله: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾: قد تقدَّم معنى ﴿قفَّينا﴾، وأنَّه من ((قفا يقْفو))؛ أي: تَبِعَ قفاهُ في البقرة(١).

وقوله: ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى﴾: كلا الجارَّينِ متعلِّقٌ به؛ على تضمينه معنى ((جئْنا به على آثارهم قافياً لهم))(٢).

وتقدَّمَ أيضاً أنَّ التَّضعِيفَ فيه ليسَ للتَّعدية(٣) ؛ لِعلَّةٍ ذُكِرَت هناك(٤)؛ وإيضاحُها أنَّ ((قفا)) متعدٍّ لواحدٍ قبلَ التَّضعِيفُ؛ قال تعالى:﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]؛ فـ ﴿ما﴾ موصولةٌ بمعنى ((الَّذي)) هي مفعول، وتقول العربُ(٥): ((قفا فلانٌ أثرَ فلانٍ))؛ أي: تَبِعَه. فلو كان التَّضعيفُ للتعدِّي لتعدَّى إلى اثنين، فكان التَّركيبُ يكون: ثمَّ قفَّيْنا آثارَهم(٦) عيسى ابنَ مريم؛ فـ ((آثارهم))(٧) مفعول ثانٍ، و((عيسى)) أوَّل، ولكنَّه ضُمِّنَ كما تقدَّم(٨)؛ فلذلك تعدَّى بـ ((الباء)) و((على))(٩).

قالَ الزَّمخشريُّ(١٠):«((قفَّيتُه)) مثل عقَّبتُه: إذا اتَّبعتُه، ثمَّ يُقال: ((قفَّيتُه بفلان))، مثلَ: عقَّبتُه به، فتعدِّيه إلى الثَّاني(١١) بزيادة ((الباء)). فإنْ قلتَ: فأينَ المفعولُ الأوَّل؟ قلتُ: هو محذوفٌ، والظَّرفُ الَّذي هو ﴿على آثارهم﴾ كالسَّادِّ مسدَّه؛ لأنَّه إذا قفَّى به على أثره، فقد قفَّى به إيَّاه».

---

(١) في الكلام على الآية [٨٧]. انظر: الدُّرّ المصون١/٤٩٢-٤٩٣.

(٢) انظر: البحر المحيط٨/٢٣٩.

(٣) هذا رأي أبي حيَّان. وقال في الارتشاف: «في التَّعدي بالتَّضعيف مذهبان: أحدهما: أنَّه سماعٌ من اللَّازم والمتَّعدي. والثَّاني: أنَّه قياسٌ» اهـ. وقد ذكر ابن هشام أنَّ النقل بالتَّضعيف سماعي في اللَّازم، وفي المتعدي لواحدٍ، ولم يُسمع في المتعدي لاثنين، على أنَّ سيبويه ألحق الفعل ((نبَّأ)) بالأفعال المتعدِّية إلى ثلاثة مفاعيل.
وألحق ابن مالك التَّضعيف بالهمزة، قال: ويعاقبُ الهمزة كثيراً، ويغني عنها قليلاً تضعيف العين ما لم تكن همزة».
انظر: الكتاب١/٤١، وشرح الكافية الشَّافية٢/٥٧٠، وشرح التَّسهيل١/٨٥، والارتشاف٤/٢٠٩٣-٢٠٩٤، ومغني اللَّبيب٦٧٩، والمساعد١/٤٤٦.

(٤) أي: في الآية [٨٧] من سورة البقرة.

(٥) انظر: اللِّسان (قفا).

(٦) في أ وباقي النُّسخ: ((هم))، وهو سهو، والصَّحيح ما أثبتُّ.

(٧) في جميع النُّسخ:((هم))، وهو سهوٌ، والصَّحيح ما أثبتُّ.

(٨) أي: معنى ((جاء)).

(٩) تعدَّى إلى ((عيسى)) بـ ((الباء))، وإلى ((آثارهم))بـ ((على)). انظر: هذا الكلام في البحر المحيط٨/٢٣٩-٢٤٠.

(١٠) الكشاف٦/٢٩٣.وعنه في: البحر المحيط٤/٢٢٩-٢٣٠. وفي الكشَّاف:((قفَّيتُه وعقَّبتُه)).

(١١) في ظ: ((البيان))، وهو خطأ.

فكلامُه هنا ينحو إلى أنَّ «قفَّيتُه» مُضعَّفاً؛ كـ «قَفَوتُه» ثلاثياً، ثمَّ عَدَّاه بالباء. وهذا، وإنْ كان صحيحاً من حيثُ إنَّ «فَعَّلَ» قد جاء بمعنى «فَعَلَ» المجرَّد؛ كـ «قدَّرَ وقَدَرَ»[١]، إلَّا أنَّ بعضَهم[٢] زعمَ أنَّ تعديةَ المتعدِّي لواحدٍ لا يتعدَّى إلى ثانٍ بالباء، لا تقول في «طعمَ زيدٌ اللَّحمَ»: «طعمتُ زيداً باللَّحمِ»، ولكنَّ الصَّوابَ أنَّه قليلٌ غيرُ ممتَنعٍ، جاءَت منه ألفاظٌ؛ قالوا[٣]: «صَكَّ الحَجَرُ الحَجَرَ»، ثمَّ يقولون: «صَكَكتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ»، و«دفعَ زيدٌ عَمْراً»، ثمَّ: «دفعتُ زيداً بعمْرٍو»؛ أي: جعلتُه دافعاً له؛ فكلامُه[٤] ممتنعٌ أو محمولٌ على القليل[٥].

وقد أشرتُ إلى منع ادِّعاء حذف المفعول[٦] من نحو: ﴿قَفَّينَا﴾ في البقرة[٧]، فليُطلَبْ ثمَّة.

وناقشَه الشَّيخُ في قوله: «فقد قفَّى به إيَّاه»؛ من حيثُ إنَّه أتى بالضَّمير المنفَصل مع قُدرَته على المتصل؛ فيقول: «قفَّيتُه به»؛ قالَ[٨]:«ولو قلتَ: «زيدٌ ضربتُ بسَوط إيَّاه»، لم يَجُزْ إلَّا في ضرورة شعر، بل: ضربتُه بسَوطٍ».

وهذا ليسَ بشيء؛ لأنَّ ذلك من باب قوله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة:١] [و][٩] ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[النِّساء:١٣١]. وقد تقدَّم تحقيقه[١٠].

---

(١) انظر: شرح الشَّافية للرَّضي١/٩٤، وللجاربردي١/٦٧.

(٢) يعني ابن بعيش. قال: «واعلم متى عدَّيْتَ الفعل بالهمزة أو التَّضعيف لم تجمعْ بين واحدٍ منهما وحرف الجر؛ لأنَّ الغرض تعدية الفعل، فبأي شيءٍ حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما، فتقول: «أدخلتُ زيداً الدَّار ، وأذهبتُ خالداً»، و«دخلتُ بزيدٍ الدَّار، وذهبتُ به»...ولا يجوز «أدخلت بزيدٍ الدَّار» ولا «أذهبت به» فتجمعَ بين الهمزة والباء». انظر: شرح المفصَّل٧/٦٥.

(٣) انظر الأوَّل في: الجنى الدَّاني٣٧، والارتشاف ٤/١٦٩٥، ومغني اللَّبيب١٣٩. والثَّاني في: شرح كتاب سيبويه٢/١٤، والبحر المحيط٨/٢٤٠.

(٤) أي: الزَّمخشري.

(٥) انظر: البحر المحيط٨/٢٤٠.

(٦) في ظ: «حذف المفعول الأوَّل».

(٧) في الكلام على الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾[البقرة:٨٧].

(٨) البحر المحيط٨/٢٤٠.

(٩) ما بين معقوفتين زيادة مني.

(١٠) انظر: الدُّرّ المصون٣/١١١.

والضَّميرُ في ﴿آثارِهم﴾؛ إمَّا للنَّبيِّين؛ لقوله: ﴿يَحكمُ بها النَّبيُّونَ﴾[١]، وإمَّا لِمَنْ كُتِبَت عليهم تلك الأحكامُ[٢]. والأوَّلُ أظهرُ؛ لقوله في موضعٍ آخرَ: ﴿بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الحديد:٢٧].

و ﴿مصدِّقاً﴾: حال من ﴿عيسى﴾[٣].

قالَ ابنُ عطيَّةَ[٤]: «وهي حالٌ مؤكِّدةٌ»؛ وكذلك قالَ في ﴿مصدِّقاً﴾ الثَّانية. وهو ظاهرٌ؛ فإنَّ مِنْ لازمَ الرَّسولِ والإنجيلِ الَّذي هو كتابٌ إلهيٌّ أن يكونا مُصدِّقَين. و «لِما»: متعلِّق به[٥].

وقوله: ﴿مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾: حالٌ؛ إمَّا من الموصول، وهو «ما» المجرورةُ باللَّام، وإمَّا من الضَّمير المُستكِنِّ في الظَّرف؛ لوقوعِه صلةً[٦]، ويجوزُ أنْ تكونَ لبيان جنس الموصول.

قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ﴾: يجوزُ فيها وجهان:

أحدُهما: أنْ تكونَ عطفاً على قوله: ﴿وقفَّينا﴾[٧]؛ فلا يكونُ لها محلٌّ، كما أنَّ المعطوفَ عليه لا محلَّ له.

ويجوزُ أنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ عطفاً على ﴿مُصدِّقاً﴾ الأوَّل؛ إذا جُعِلَ ﴿مُصدِّقاً﴾ الثَّاني حالاً مِنْ ﴿عيسى﴾[٨] أيضاً كما سيأتي، ويجوز أن تكونَ الجملةُ حالاً؛ وإنْ لم يكن ﴿مُصدِّقاً﴾ الثَّاني حالاً من ﴿عيسى﴾.

وقوله: ﴿فِيهِ هُدًى﴾: يجوزُ أنْ يكونَ «فيه» وحدَه حالاً من الإنجيل، و«هدى» فاعل به[٩]، لأنَّه لمَّا اعتمدَ على ذي الحال رفعَ الفاعل، ويجوزُ أنْ يكونَ «فيه» خبراً مقدَّماً، و«هدى» مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والجملةُ حال.

---

(١) وإليه ذهب أكثر المفسِّرين كالثَّعلبي والزَّمخشري وابن عطيَّة وغيرهم. انظر: تفسير الثَّعلبي١١/٣٦٧، والكشَّاف ٦/٢٩٣، والمُحرَّر الوجيز٢/١٩٩، واختاره عليُّ بن عيسى و البلخي. انظر: مجمع البيان٣/٢٨٥.

(٢) عن الجِبائي. انظر: مجمع البيان٣/٢٨٥. ورجَّح الطَّبرسي الأوَّل؛ لأنَّه أجود في العربيَّة وأوضح في المعنى.

(٣) انظر: التِّبيان ١/٤٣٩، والبحر المحيط٨/٢٤٠.

(٤) المحرَّر الوجيز٢/١٩٩.وعنه في: البحر المحيط٨/٢٤١.

(٥) بـ «مُصَدِّقاً».

(٦) أجازه أبو البقاء في التِّبيان ١/٤٤٠.

(٧) أجازه أبو حيَّان في البحر المحيط٨/٢٤٠.

(٨) أجازه أبو حيَّان أيضاً. انظر: البحر المحيط٨/٢٤٠.

(٩) انظر: البيان١/٢٩٣، والبحر المحيط٨/٢٤١.

و ﴿مصدِّقاً﴾: حالٌ عطفاً على محلِّ ﴿فيه هدى﴾ بالاعتبارين؛ أعني اعتبارَ أنْ يكونَ «فيه» وحدَه هو الحالَ، فعطفتَ هذه الحال عليه، وأن يكون ﴿فيه هدى﴾ جملةً اسميَّةً محلُّها النَّصب، و ﴿مُصدِّقاً﴾ عَطفٌ على محلِّها، وإلى هذا ذهب ابنُ عَطِيَّةَ[١]، إلَّا أنَّ هذا مرجوحٌ من وجهين[٢]:

أحدُهما: أنَّ أصلَ الحالِ أن تكونَ مفردةً، والجارُّ أقربُ إلى المفرد من الجمل.

الثَّاني: أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ الواقعةَ حالاً الأكثرُ أن تأتيَ فيها بالواوِ؛ وإنْ كان فيها ضميرٌ[٣]؛ حتَّى زعمَ[١٢٤/أ–م٢] الفرَّاءُ وتَبِعَه الزَّمخشريُّ أنَّ ذلك لا يجوز إلَّا شاذّاً[٤].

وكونُ ﴿مُصدِّقاً﴾ هذا حالاً مِنَ ﴿الإنجيل﴾ هو الظَّاهرُ.

وأجازَ مكِّيُّ بنُ أبي طالب[٥] وتَبِعَه أبو البقاء[٦]؛ أن يكون ﴿مُصدِّقاً﴾ الثَّاني حالاً أيضاً من ﴿عيسى﴾ كُرِّرَ توكيداً.

قالَ ابنُ عطيَّةَ[٧]:«وهذا فيه قلَقٌ من جهة اتِّساق المعاني».

قلتُ: إذا جعلنا ﴿وآتيناه﴾ حالاً منه، وعطَفنا عليها هذه الحال الأخرى؛ فلا أدري وجهَ القلقِ من الحَيثيَّة المذكورة.

---

(١) المحرَّر الوجيز٢/١٩٩. وذهب مكِّيٌّ وغيره إلى أنَّ «مصدِّقاً» معطوف على الأوَّل. انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٣١.

(٢) انظر: البحر المحيط٨/٢٤١.

(٣) انظر شرح المفصَّل٢/٦٥، وشرح الكافية الشَّافية٢/٧٥٧، وشرح التَّسهيل٢/٣٦١، والتَّذييل والتَّكميل٩/١٧٠.

(٤) أي مجيء الضَّمير دون الواو في الجملة الاسميَّة الواقعة حالاً يُعدُّ شاذاً. لم يرِد رأي الفرَّاء في كتابه "معاني القرآن"، ورأي الزَّمخشري في المفصَّل٩٢، وانظر رأيهما: في التَّذييل والتَّكميل٩/١٧٤، والبحر المحيط/٢٤١وعنه في: دراسات لأسلوب القرآن٣/٥٩٣.

وقال أبو حيَّان في التَّذييل والتَّكميل: «ولذلك زعمَ الزَّمخشري في قول العرب: «كلَّمته فُوهُ إلى فِيَّ» أنَّه نادرٌ».

(٥) مُشكل إعراب القرآن١/٢٣١.

(٦) التِّبيان١/٤٤٠.

(٧) المحرَّر الوجيز٢/١٩٩.

وقوله: ﴿وَهُدًى﴾: الجمهورُ على النَّصب، وهو على الحال[١]؛ إمَّا من الإنجِيل، عطفتَ هذه الحال على ما قبلَها، وإمَّا من ﴿عيسى﴾[٢]؛ أي: ذا هدًى وموعظةٍ، أو[٣] هادياً، أو جُعِل نفسُ الهُدى مبالغةً.

وأجازَ الزَّمخشريُّ أنْ ينتصبا على المفعول من أجله، وجعلَ العاملَ فيه قوله تعالى: ﴿آتيناه﴾؛ قال[٤]: «وأنْ ينتصِبا مفعولاً لهما؛ كقوله[٥]: ﴿وليحكمَ﴾؛ كأنَّه قِيلَ: وللهُدى وللموعِظَة آتيناه الإنجيل وللحُكم».

وجوَّزَ أبو البقاء وغيرُه[٦] أنْ يكونَ العاملُ فيه ﴿وقفَّينا﴾؛ أي: وقفَّينا للهُدى وللموعِظة.

وينبغي إذا جُعِلا مفعولاً من أجله أنْ يُقدَّرَ إسنادُهما إلى الله تعالى لا إلى الإنجيل؛ ليَصِحَّ النَّصبُ؛ فإنَّ شرطَه[٧] اتِّحادُ المفعول له مع عاملِه فاعلاً وزماناً[٨]؛ ولذلك لمَّا اختَلَفَ الفاعلُ في قوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾[المائدة:٤٧] عُدِّيَ إليه باللَّام؛ ولأنَّه خالفَه أيضاً في الزَّمان؛ فإنَّ زمنَ الحُكم مستقبَلٌ وزمنَ الأنبياءِ ماضٍ، بخلاف الهِداية والموعِظة؛ فإنَّهما مقارنان في الزَّمان للإيتاء[٩].

و ﴿للمتقين﴾: يجوزُ أنْ يكونَ صفةً لـ ﴿موعظة﴾، ويجوزُ أنْ تكونَ «اللَّامُ» زائدةً مقويةً، و«المتقين» مفعول بـ ﴿موعظة﴾، ولم تمنع تاءُ التَّأنيث من عمله؛ لأنَّه مبنيٌّ عليها[١٠]؛ كقوله[١١]: [الطَّويل]

---

(١) قال الفرَّاء في معانيه١/٣١٢:«﴿وهدًى وموعظةً﴾ متبع للمصدِّق في نصبه، ولو رفعته على أنْ تتبعهما قوله:﴿فيه هدى ونور﴾ كان صواباً» اهـ.

(٢) انظر: التِّبيان ١/٤٤٠. وأجاز أبو البقاء وجهاً آخر، وهو أنْ يكون مفعولاً من أجله؛ أي: قفَّينا للهُدى، أو وآتيناه الإنجيل للهُدى.

(٣) في ظ: «أي»، وهو خطأ.

(٤) الكشاف٦/٢٩٣.

(٥) في ط: «لقوله».

(٦) التِّبيان ١/٤٤٠. ولم أصبه عند غير أبي البقاء.

(٧) في ظ: «شرط».

(٨) كما تقدَّم. انظر: ص٤٥ ح٦.

(٩) «للإيتاء»: ليست في ظ.

(١٠) قال ابن مالك في شرح التَّسهيل٣/١٠٨: «ولا يعمل المحدود، وهو المردود إلى «فَعْلة» قصداً للتَّوحيد والدِّلالة على المرة؛ لأنَّه غيرٌ عن الصَّيغة الَّتي اشتُقَّ منها الفعل، فلا يُقال: عرفتُ ضربتك زيداً، ونحو ذلك.

فإنْ رُوِيَ مثله عمَّن يُوثق بعربيته حُكِمَ بشذوذه ولم يُقس عليه....فلو كان «فَعْلة» مصدراً غير مقصود بهائه التَّحديد ؛كـ «رَهْبَة» ساوى العاري منها في صحة العمل». وانظر: أمالي ابن الشَّجري١/٢٧٢.

(١١) لم أقف على قائله والبيت بتمامه:

فلولا رجاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عقابَكَ قد صاروا لنا كالمَوَارِدِ =

٢٣- ورهبـــــــــةٌ عقابَـــــــــك.

وقد تقدَّم الكلامُ على ﴿الإنجيلَ﴾[١] واشتقاقِه، وقراءةِ الحسن[٢] فيه بما أغنى عن إعادَتِه.

وقرأ الضَّحَّاك بن مُزَاحِمٍ: ﴿وهُدًى وموعِظةٌ﴾[٣] بالرَّفع، ووجهُها أنَّها خبرُ ابتداءٍ مُضمَرٍ؛ أي: وهو هُدًى وموعِظةٌ[٤].

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[المائدة:٤٨]

قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾: «الباءُ» يجوزُ أنْ تكونَ للحال من ﴿الكِتاب﴾؛ أي: مُلتَبِساً بالحقِّ والصِّدق، وهي حالٌ مؤكِّدةٌ.

ويجوزُ أنْ تكونَ حالاً من الفاعل؛ أي: مُصاحِبِينَ للحقِّ، أو حالاً من الكاف في ﴿إليكَ﴾؛ أي: وأنتَ ملتَبِسٌ بالحقِّ[٥].

=وهو في: الكتاب١/١٨٩، وشرح كتاب سيبويه٢/٤٧، والإيضاح العضدي ١٥٦، وشرح شواهد الإيضاح١/١٢٩، والبغداديات٣٦٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل١٩٦، وشرح المفصَّل ٦/٦١، وشرح التَّسهيل٣/١٠٨، والتَّذييل والتَّكميل١١/٧١.

الموارد: جمع «مورد»، وهو الطُّريق إلى الماء. عن اللِّسان (ورد).

ومعنى البيت: لولا رجاؤنا أنْ تنصرنا عليهم، ورهبتنا لعقابك إن نحن انتقمنا منهم بأيدينا؛ لوطئناهم كما توطأ الطُّرق المؤدِّية إلى الموارد، فإنَّها أكثر الطُّرق استعمالاً ووطئاً.

والشَّاهد فيه: إعمال المصدر «رهبة» عمل الفعل، ونصب «عقابك» على أنَّه مفعول به لـ «رهبة»؛ لكونه مبنيّاً على التاء.

(١) عند الكلام على الآية [٣] من سورة آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٢٠.

(٢) أي «الأَنجيل» بفتح الهمزة. انظر الكشاف٦/٢٩٣.

(٣) لم أقف على هذه القراءة في موضعها من كتب القراءات. انظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٣١٢، ومُشكل إعراب القرآن١/٢٣٢، والمُحرَّر الوجيز٢/١٩٩، والتِّبيان١/٤٤٠، والبحر المحيط٨/٢٤٢.

(٤) في معاني القرآن للفرَّاء: وقوله: «وهدًى وموعظةً للمتَّقين» متبع للمصَّدِّق في نصبه، ولو رفعته على أنْ تتبعهما قوله: «فيه هدى ونور» كان صواباً.

(٥) ذكر الوجه الأوَّل أبو البقاء في التِّبيان١/٤٤٠، وانظر الأوجه الثَّلاثة في الفريد٢/٤٤٦. وأجاز أبو حيَّان ٨/٢٤٥ وجهاً آخر، وهو أن تتعلَّق بـ «أنزلنا».

و ﴿من الكتاب﴾: تقدَّمَ نظيرُه[١].

و((أل)) في الكتاب الأوَّل: للعَهد، وهو القرآنُ بلا خِلافٍ. وفي الثَّاني: يُحتملُ أنْ تكونَ للجِنس؛ إذ المرادُ الكتبُ السَّماويَّةُ[٢]. وجَوَّزَ الشَّيخُ[٣] أنْ تكونَ للعَهد؛ إذ المرادُ نوعٌ معلومٌ من الكِتاب، لا كلُّ ما يقعُ عليه هذا الاسمُ. والفرقُ بين الوجهينِ أنَّ الأوَّلَ يحتاجُ إلى حذفِ صفةٍ؛ أي: من الكِتاب الإلهيِّ. وفي الثَّاني لا يحتاجُ إلى ذلك؛ لأنَّ العَهدَ في الاسم يتضمَّنُه بجميع صفاته.

قوله: ﴿وَمُهَيْمِنًا﴾: الجمهورُ على كسر الميم الثَّانية[٤]، اسمُ فاعل، وهو حالٌ من ﴿الكتاب﴾ الأوَّل؛ لعطفه على الحال منه، وهي ﴿مُصدِّقاً﴾[٥].

ويجوزُ في ﴿مُصدِّقاً﴾ و ﴿مُهيمِناً﴾ أنْ يكونا حالَينِ من كاف ﴿إليكَ﴾[٦]. وسيأتي تحقيقُ ذلك عندَ ذِكْرِ قراءةِ مُجَاهِد[٧] رحمه الله. و ﴿عليه﴾ مُتعلِّق ((بمُهَيمِن))[٨].

والمُهَيمِنُ: الرَّقيبُ[٩]، قالَ[١٠]: [الكامل]

---

(١) عند الكلام على الآية [١٧٤] من سورة البقرة. انظر: الدُّرُّ المصون٢/٢٤١.

(٢) انظر: الكشاف٦/٢٩٣، والمُحرَّر الوجيز٢/١٩٩.

(٣) يعني أبا حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٢٤٥. أي: الكتاب الثَّاني.

(٤) انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٧٩، والكشَّاف٦/٢٩٣، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠، والمغني٢/٧١٧.

(٥) ذكره مكِّيٌّ. انظر: مشكل إعراب القرآن٢/٢٣٢. وأنكر أبو البقاء أن يكون ((مُصدِّقاً)) حالاً من ((الكتاب))، وعلَّل ذلك بأنَّه لا يجوز أن يكونا حالين لعاملٍ واحد؛ على اعتبار أنَّ ((بالحقِّ)) حال من ((الكتاب))، وجعل ((مُصدِّقاً)) حالاً من الضَّمير في ((بالحق)). انظر: التّبيان١/ ٤٤٠.

(٦) انظر: الفريد٢/٤٤٧.

(٧) أي: مُهَيمَناً، بفتح الميم الثَّانية، وذلك ص١٠٢.

(٨) علَّق أبو حيَّان ((عليه)) بحال من ((الكتاب)) الأوَّل؛ لأنَّه معطوف على ((مُصَدِّقاً))، والمعطوف على الحال حالٌ. انظر: البحر المحيط٨/٢٤٧.

(٩) قاله الخليل، وحكاه الزَّجَّاج، وبه فسَّر الزَّمخشري. انظر: معاني الزَّجَّاج٢/١٧٩، وتفسير الثَّعلبي١١/٣٦٨، والكشَّاف٦/٢٩٣، وزاد المسير٢/٣٧٠، والبحر المحيط٨/٢٤٦.

اختلف المفسرون في معنى ((مُهيمِن))؛ فقال ابن عبَّاس:((مُهيمناً)): شاهداً. وقال أيضاً: مؤتمناً. وقال ابن زيد: معناه مُصدِّقاً. وقال الحسن بن أبي الحسن: أميناً، وحكى الزَّجَّاج: رقيباً. ولفظة ((المهيمِن)) أخصُّ من هذه الألفاظ؛ لأنَّ المُهيمِن على الشَّيء هو: المعني بأمره، الشَّاهد على حقائقه، الحافظ لحاصله، والله تبارك وتعالى هو المهيمِن على مخلوقاته وعباده، والقرآن جعله مهيمِناً على الكتب يشهد بما فيها من الحقائق وعلى ما نسبه المحرِّفون إليها، فيصحِّح الحقائق ويُبطِل التَّحريف، وهذا هو شاهد ومُصدِّق ومُؤتَمِن وأمين. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/١٩٩.

(١٠) البيت لحسان بن ثابت يهجو فيه الحارث بن المغيرة، برواية: =

٢٤- إنَّ الكتـــابَ مُهَـــيمِنٌ لنبيِّنـــا والحـــــقُّ يعرِفُـــــه ذَوُو الأَلْبـــــابِ

والحافظُ أيضاً[١]، قال[٢]: [الطَّويل]

٢٥- مليـــكٌ علـــى عـــرشِ السَّـــماء لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الوجُوهُ وتَسْجُدُ

وهو الشَّاهدُ أيضاً[٣].

واختَلفوا فيه: فقيل[٤] هو أصلٌ بنفسِه؛ أي: إنَّه ليسَ مُبدَلاً من شيءٍ، يُقالُ[٥]: هَيمَنَ، يُهَيمِنُ، فهو مُهَيمِن؛ ك ((بَيطَرَ[٦]، يُبَيطِرُ، فهو مُبَيطِر)).

قالَ أبو عُبيدةَ[٧]: «ولم يَجِيء في كلام العَرب على هذا البناءِ إلَّا أربعةُ ألفاظٍ: ((مُبَيطِر ومُسَيطِر ومُهَيمِن ومُجَيمِر))».

وزاد أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ في شرحه لخُطبة "أدب الكاتب"[٨] لفظاً خامساً، وهو: ((مُبَيقِر)): اسمُ فاعل مِنْ ((بَيقَر يُبَيقِرُ))؛ أي: خرجَ من أفُقٍ إلى أفُقٍ، أو ((لَعِبَ البُقَّيرى))، وهي لُعبةٌ مَعروفةٌ للصِّبيان.[٩]

= أخواتُ أُمِّكَ قد عَلِمَت مكانَها والحـــــقُّ يَفهَمُـــــهُ ذوو الألبَـــــابِ

وهو في ديوانه١/٣٤٣، وله في: التَّفسير البسيط٧/٤٠٧، وتفسير البغوي٣/٦٥، وتفسير الرَّازي١٢/١٢. وبلا نسبة في: تفسير الثَّعلبي١١/٣٦٨، وتفسير القرطبي٨/٣٦.

(١) نُسِبَ إلى الخليل. انظر: زاد المسير٢/٣٧٠، والبحر المحيط٨/٢٤٦.

(٢) البيت لأميَّة بن أبي الصَّلت، وهو في ديوانه٣٦١، على هذا النَّحو:

مَلِكٌ على عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيْمِنٌ تَعْنُـــو لِعِزَّتِـــهِ الوُجُـــوهُ وَتَسْـــجُدُ

وله في: جمهرة أشعار العرب٢٥، والأضداد لابن الأنباري٨٠، وتفسير الثَّعلبي١٨/٦٤.

(٣) عن الحسن، وقتادة، والسُّدِّي، ومقاتل. انظر: النُّكت والعيون٢/٤٥، وزاد المسير٢/٣٧١.

(٤) لعلَّه الخليل وأبي عبيدة. انظر: الوسيط٢/١٩٥، وتفسير الرَّازي١٢/١١و ٢٩ /٢٥٥. في جميع النُّسخ: ((هل))، والصَّواب ما أثبتُّه والله أعلم.

(٥) انظر: اللِّسان (همن).

(٦) أي: عالج الدَّواب. انظر: التَّاج (بطر).

(٧) لم يَرِد في كتابه "مجاز القرآن". انظر: أدب الكاتب٥٩٥، والمُحرَّر الوجيز٢/١٩٩. واختلفت الحكاية عن أبي عبيدة، فحُكِيَ عنه ((مُسَيطِر ومُبَيطِر)) وهو ما في مجاز القرآن٢/٢٩٦ قال: ولم نجد لها ثالثاً اهـ، فقال ابن قتيبة في أدب الكاتب٥٩٥: وزاد غيره مهيمن، وحُكِيَ في الحُجَّة١/٢٣٠و٦/٢٢٨: مُسَيطِر و مُبَيْقِر ومُهَيْمِن ومُبَيْطِر.

و مجيمر: على لفظ تصغير ((مجمر)): أرض لبني فَزَارة. قال ابن دريد: هو جبل لهم. انظر: معجم ما استعجم٤/١١٨٨، ومعجم البلدان٥/٥٩. في أ و ط: ((لم))، والأصحُّ ما أثبتُّ عن ظ و ح.

(٨) انظر: تفسير رسالة أدب الكاتب للزَّجَّاجي٨٩. وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢/١٩٩.

(٩) البُقَّيرى: لُعبة الصِّبيان، وهي كومة من تراب وحولها خطوط. عن اللِّسان (بقر).

وقِيلَ[١]: إنَّ هاءَهُ مُبدَلةٌ من همزةٍ، وأنَّه اسمُ فاعلٍ من «آمنَ» غيرَه من الخوفِ، والأصلُ: «مُؤَأْمِن» بهمزتين[١٢٤/ب-م٢]، أُبدِلَت الثَّانيةُ ياءً؛ كراهيةَ اجتماعِ همزتين[٢]، ثمَّ أُبدِلَت الأولى هاءً؛ كـ «هَراق وهَراح[٣]، وهَبَّرتُ الثَّوبَ» في «أراقَ وأراحَ، وأَبَرتُ الثَّوب»[٤].

وهذا ضعيفٌ، أو فيه تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه؛ مع أنَّ له أبنيةً يمكِنُ إلحاقُه بها؛ كـ «مُبَيطِر» وإخوانِه[٥].

وأيضاً فإنَّ همزة مُؤَأمِن[٦] اسمُ فاعل من «آمنَ»، قاعدَتُها الحذفُ، فلا يُدَّعى فيها [أنَّها][٧] أُثبِتَت، ثمَّ أُبدِلَت هاءً، هذا ما لا نظيرَ له.

وقد سقطَ ابنُ قُتيبَةَ سقطةً فاحشةً؛ حيثُ زعمَ[٨] أنَّ «مُهَيمِناً» مُصَغَّرٌ، وأنَّ أصلَه «مُؤَيْمِن» تصغيرُ «مُؤْمِن»: اسمِ فاعلٍ، ثمَّ قُلِبَت همزتُه هاءً؛ كـ «هَراق». ويُعزى ذلك لأبي العبَّاس المُبرِّد[٩] أيضاً.

---

(١) انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٨٠، وللنَّحاس٢/٣١٨، وتفسير الثَّعلبي١١/٣٧٠، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠، وزاد المسير٢/٣٧٠ عن المبرِّد. والجوهري في الصِّحاح من غير نسبة (همن).

وقد صرَّح الأزهري أنَّ «مُهَيمِن» كان في الأصل «أيمن يؤيمن»، كما أنَّ الأصل في «يُفعِلُ: يُؤفعِلُ»؛ فعلى هذا يكون على وزن «مُؤفعِل»، فقُلِبت الهمزة هاء. انظر: مجمع البيان٣/٢٨٦

(٢) فصار: مؤيمن.

(٣) في ظ: «هراج»، وهو تصحيف.

(٤) أراقَه: أي الماء ونحوَه: صَبَّه، وهَراقَه يُهَرِيقُه. وأراح الإبل وكذا الغنم: ردَّها إلى المُراح، وقد أراحها راعِيها يُرِيحُها ، وفي لغة: هَراحَها يُهرِيحُها. يُقال: أبَرتُ النَّخلة وأبَّرتها، فهي مَأبورة ومؤَبَّرَةٌ، والمأبورَة: المُصلَحَة له. وأبَّرتُ الثَّوب: أي أصلَحتُه. عن التَّاج (روح) و(روق) و(أبر).

(٥) مثل: مسيطر، و مجيمر، و مبيقر، و مهينم.

(٦) في ط: «مُأأمِن»، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٧) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٨) نسب ابن عطيَّة إلى ابن قتيبة في المحرَّر الوجيز٢/٢٠٠، والسُّيوطي في المُزهر٢/٩٣ القول بأنَّ «مُهَيمِن» تصغير لكلمة «مُؤْمِن»، وهذه النِّسبة غيرُ دقيقة، فالَّذي وقفتُ عليه في كتاب "أدب الكاتب"٥٩٥ نصُّه: «قال أبو عبيدة: ولم يأتِ «مُفَيعِلٌ» في غير التَّصغير إلَّا في حرفين: «مُسَيطِر» و «مُبَيطِر»، وزاد غيره «مُهَيمِن»» اهـ.

وبهذا يتضح أنَّ هذا الكلام نقله ابن قتيبة بقوله: وزاد غيره «مُهَيمِن»، وهذه الزِّيادة لم يُعقِّب عليها ابن قتيبة، وعدم تعقيبه على هذه الزيادة من غير أبي عبيدة قد يكون له وراءه رضًى بهذا القول، وهذا ما دعا العلماء أن ينسبوا لابن قتيبة هذا القول.

(٩) لم أعثر عليه في كتابي المُبرِّد "المقتضب" و"الكامل". وانظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠، وزاد المسير٢/٣٧٠.

إلَّا أنَّ الزَّجَّاجَ قال[١]:«وهذا حَسَنٌ على طريق العربيَّة، وهو موافقٌ لِما جاء في التَّفسير من أنَّ معنى مُهَيمِن: مُؤمِن».

وهذا الَّذي قالَه الزَّجَّاجُ [واستَحسَنَه، أنكرَه النَّاسُ عليه، وعلى المُبرِّد، ومَنْ تَبِعَهما][٢].

ولـمَّا بَلَغَ أبا[٣] العبَّاس ثعلباً هذا القولُ أنكرَه أشدَّ إنكارٍ، وأنحى على ابن قُتيبةَ، وكتبَ إليه: أنِ اتقِ الله، فإنَّ هذا كُفْرٌ أو[٤] ما أشبهَهُ؛ لأنَّ أسماءَ الله تعالى لا تُصَغَّر، وكذلك كلُّ اسمٍ معظَّمٍ شرعاً[٥].

وقالَ ابنُ عطيَّةَ[٦]:«إنَّ النَّقَّاشَ[٧] حكى أنَّ ذلك لـمَّا بَلَغَ ثعلَباً، قال[٨]: إنَّ ما قالَه ابنُ قُتيبةَ رديءٌ، باطِلٌ، والوثوبُ على القرآن شديدٌ، وهو[٩] ما سَمِعَ الحديثَ من قويٍّ ولا ضعيفٍ، وإنَّما جمعَ الكُتبَ من هَوسٍ غلبَه»[١٠].

وقالَ أبو البقاء[١١]: «وأصلُ «مُهَيمِن» «مُؤَيْمِن»؛ لأنَّه مُشتَقٌّ من «الأمانة»؛ لأنَّ «الـمُهيمِنَ» الشَّاهدُ، وليس في الكلام «هَيمَنَ» حتَّى تكونَ الهاءُ أصلاً».

---

(١) معاني القرآن له٢/١٨٠. وفيه «مؤتمن» بدل «مؤيمن». وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٤٠٥، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠.

(٢) قاس علماء التَّصريف «مُهَيمِن» على «مُبَيطِر»، وذكر الزَّبيدي في التَّاج عن شيخه قوله: «والـمُبيطِرُ ممَّا ألحقوه بالـمُصغَّرات، وليس بمُصَغَّرٍ، قالَ أئمَّة الصَّرفِ: هو كأنَّه مُصَغَّرٌ وليس فيه تصغِيرٌ، ومثلُه: الـمُهَينِمُ، و الـمُبَيقِرُ و المُسَيْطِرُ، والمُهَيمِنُ». ما بين معقوفتين سقط من أ، وأثبتُّه من بقية النُّسخ.

(٣) في ظ: «أبو»، وهو خطأ نحويٌّ.

(٤) في ظ: «و»، والصَّواب ما أثبته.

(٥) لم أصب هذا الكلام في كتابه "مجالس ثعلب". ووقفت عليه في المحرَّر الوجيز٢/٢٠٠.

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠ باختلاف يسير.

(٧) أبو بكر النَّقَّاش: هو محمَّد بن الحَسَن بن زياد بن هارون، أصله من الموصل ومنشأه ببغداد، عالم بالقرآن وتفسيره، صنَّف في التَّفسير عدداً من الكتب، منها: شفاء الصُّدور، والإشارة في غريب القرآن، والموضح في القرآن ومعانيه، وغيرها، وقد لُقِّبَ بالنَّقَّاش نسبة إلى من ينقش السُّقوف والحيطان وغيرها، وكان أبو بكر يتعاطى هذه الصَّنعة فعُرِفَ بها، توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمئة، ويُقال: توفي سنة خمسين، وقيل: اثنتين وخمسين وثلاثمئة. انظر: وفيات الأعيان٤/٢٩٨-٢٩٩.

(٨) لم أقف على كلام ثعلب في كتابه "مجالس ثعلب". في أ وبقيَّة النُّسخ «فقال»، والأنسب ما أثبتُّ.

(٩) في ظ: «وهذا»، والصَّواب ما أثبته.

(١٠) «من هوس غلبه»: سقط من ظ.

(١١) التِّبيان١/ ٤٤١.

وهذا الَّذي قالَه ليسَ بشيءٍ لِما تقدَّمَ من حكاية أهلِ اللُّغة «هَيمَنَ»، وغايةُ ما في الباب أنَّهم لم يَستعملوه إلَّا مزيداً فيه الياءُ؛ كـ «بَيطَرَ» وبابه.

وقرأ ابنُ مُحَيصِنٍ و مُجاهِدٍ: «ومُهَيمَناً»[١] بفتح الميم الثَّانية على أنَّه اسمُ مفعولٍ؛ بمعنى: أنَّه حُوفِظَ عليه من التَّبديل والتَّغيير، والفاعل هو الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]؛ أو الحفَّاظُ[٢] لهُ في كلِّ بلدٍ؛ حتَّى إنَّه إذا غيَّرتَ منه الحركةُ تنبَّهَ لها النَّاسُ، ورَدُّوا على قارئها بالصَّواب.[٣]

والضَّميرُ في «عليه» على هذه القراءةِ عائدٌ على الكتاب الأوَّل، وعلى القراءةِ المشهورةِ عائدٌ على الكتاب الثَّاني[٤].

وروى ابنُ أبي نَجِيحٍ عن مُجَاهِدٍ قراءَتَه بالفتح، وقالَ[٥]: معناهُ: محمَّدٌ مُؤتَمَنٌ على القُرآن.

قال الطَّبريُّ[٦]: «فعلى هذا يكونُ ﴿مُهيمَناً﴾ حالاً من الكاف في ﴿إليك﴾».

وطُعِنَ على هذا القولِ لوجود الواو في ﴿ومُهَيمَناً﴾؛ لأنَّها عطفٌ على ﴿مُصَدِّقاً﴾، و ﴿مُصَدِّقاً﴾ حالٌ من الكتاب[٧] لا حالٌ من الكاف؛ إذ لو كانَ حالاً منها لكانَ التَّركيب «لما بينَ يديك» بالكاف[٨].

قال الشَّيخُ[٩]: «وتأويلُه على أنَّه من الالتِفَات من الخِطاب إلى الغَيبة، بعيدٌ عن نَظمِ القُرآن، وتقديرُه: «وجعلناك يا محمَّدُ مُهَيمَناً[عليه]»[١٠] أبعدُ».

---

(١) انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/١٧٩، ومختصر ابن خالويه٣٩، والمغني٢/٧١٧، والبحر المحيط٨/٢٤٧، والإتحاف ١/٥٣٧. من الفعل «هُومِنَ». وقالَ الزَّجَّاج في معانيه: «وهي عربيَّةٌ، ولا أحبُّ القراءة بها».

(٢) في جميع النُّسخ: «الحافظ»، والصَّواب ما أثبتُّه عن الكشَّاف والبحر المحيط.

(٣) انظر: الكشَّاف٦/٢٩٣، والبحر المحيط٨/٢٤٧.

(٤) أي في قراءة اسم الفاعل «مُهَيمِن». انظر: زاد المسير٢/٣٧٠، وفتوح الغيب٥/٣٧٨.

(٥) انظر: تفسير الطَّبري٨/٤٩٠، والمحرَّر الوجيز٢/٢٠٠، والبحر المحيط٧/٢٤٧.

(٦) تفسير الطَّبري٨/٤٩٠. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٤٧.

(٧) وإليه ذهب الطَّبري في تفسيره ٨/٤٩٠. ولا يجيز أبو البقاء أن يكون «مُصدِّقاً» حالاً من «الكتاب»؛ لأنَّ «الكتاب» عامل لـ «بالحقِّ»؛ إذ لا يكون حالان لعاملٍ واحدٍ، وهو يرى أنَّها حالٌ من الضَّمير في قوله «بالحقِّ». انظر: التِّبيان١/٤٤٠.

(٨) انظر: البحر المحيط٨/٢٤٧.

(٩) البحر المحيط٨/٢٤٧.

(١٠) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من البحر المحيط.

يعني أنَّ هذينِ التَّأويلَينِ[١] يَصلُحان أنْ يكونا جَوابينِ عن قول مُجاهِدٍ، لكنَّ الأوَّلَ بعيدٌ، والثَّاني أبعدُ منه[٢].

وقالَ ابنُ عطيَّةَ هُنا بعدَ أنْ حكى قراءةَ مُجاهدٍ وتفسيرَه محمَّداً[٣] عليه السَّلام أنَّه أمينٌ على القرآن: قالَ الطَّبريُّ[٤]: «وقولُه: ﴿ومُهيمَناً﴾ على هذا حالٌ من الكاف في قوله: ﴿إليك﴾»، قال[٥]: «وهذا تأويلٌ بعيدٌ من المفهوم»؛ قال[٦]: «وغَلِطَ الطَّبرِيُّ في هذه اللَّفظةِ على مُجاهِدٍ؛ فإنَّه فسَّرَ تأويلَه على قراءة النَّاس ﴿مُهيمِناً﴾ بكسر الميم الثَّانية، فبَعُدَ التَّأويل، ومُجاهِد – رحمه الله – إنَّما يقرأ هو وابن مُحَيصِنٍ: «ومُهَيمَناً» بفتح الميم الثَّانية، فهو بناءُ اسم المفعول، وهو حالٌ من ﴿الكتاب﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿مُصدِّقاً﴾؛ وعلى هذا يتجِهُ أنَّ المؤتمَن عليه هو محمَّد عليه السَّلام».

قال[٧]: وكذلك مشى[٨] مَكِّيٌّ[٩] رحمه الله.

قلتُ: وما قالَه أبو محمَّدٍ ليسَ فيه ما يَرُدُّ على الطَّبريِّ؛ فإنَّ الطَّبريَّ استَشكلَ كونَ ﴿مُهيمِناً﴾ حالاً من الكاف على قراءة مُجاهِدٍ.

---

(١) في ظ: «التأويلان»، وهو خطأ نحويٌّ.

(٢) التَّأويل الأوَّل: هو تأويل الآية على الالتفات، وهو تغيير الخطاب من المخاطب إلى الغائب، فالآية في بدايتها تخاطب الرَّسولﷺ «وأنزلنا إليك» فهو مخاطب، ثمَّ صار الخطاب على جهة الغائب «مصدِّقاً ومُهيمِناً»، فهو التفات من خطاب الحاضر إلى الغائب. والوجه الثَّاني هو: أنَّ «مُهيمِناً» ليست معطوفة على «مُصدِّقاً»، وإنَّما هي معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديره: وجعلناك يا محمَّد مُهيمِناً. فبعُد الوجه الأوَّل؛ لأنَّ كون «مُصدِّقاً» حالاً من «الكتاب» أولى من كونها حالاً من الكاف في «إليك»، والوجه الثَّاني أبعد من الأوَّل؛ لاحتياجه لتقدير محذوف، ومعلوم أنَّ عدم التَّقدير أولى من التَّقدير.

(٣) في ظ: «بمحمدٍ».

(٤) تفسير الطَّبري٨/٤٩٠.

(٥) تفسير الطَّبري٨/٤٩١.

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠.

(٧) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠.

(٨) في ظ: «فسَّر».

(٩) الهداية٣/١٧٦٧.

وأيضاً فقد قالَ ابنُ عطيَّةَ[١] بعدَ ذلك: «ويُحتمَلُ أنْ يكونَ ﴿مُصَدِّقاً﴾ و ﴿مُهيمِناً﴾ حالين من الكاف في ﴿إليك﴾، ولا يَخُصُّ ذلك قراءةَ مُجاهدٍ وحدَه كما زعمَ مكِّيٌّ[٢]؛ فالنَّاس إنَّما استشكَلوا[٣] كونَهما حالين من كاف ﴿إليك﴾ لقلق التَّركيب». وقد تقدَّمَ ما فيه وما نقلَه الشَّيخُ من التَّأويلين.

وقوله: «لا يَخُصُّ ذلك» كلامٌ صحيحٌ، وإنْ كانَ مكِّيٌّ التزمَه، وهو الظَّاهرُ.

و ﴿عليه﴾: في موضع رفعٍ على قراءة ابنِ مُحَيصِنٍ ومُجاهِدٍ لقيامه مقامَ نائب الفاعل، كذا قالَه ابنُ عطيَّةَ[٤].

قلتُ: هذا إذا جعلْنا ﴿مُهيمَناً﴾ حالاً من ﴿الكتاب﴾، أمَّا إذا جعلْناهُ حالاً من كاف ﴿إليك﴾ فيكونُ القائمُ مقامَ الفاعل ضميراً مستتراً يعودُ على النَّبي عليه السَّلام، فيكونُ ﴿عليه﴾ أيضاً في محلِّ نصبٍ كما لو قُرِئَ به اسمَ فاعل.

قوله: ﴿عَمَّا جَآءَكَ﴾: فيه وجهان:

أحدُهما – وبه قالَ أبو البقاء[٥] –: أنَّه حالٌ؛ أي: عادِلاً عمَّا جاءَك.

هذا فيه نظرٌ؛ من حيثُ إنَّ «عن» حرفُ جرٍّ ناقصٌ لا يقع خبراً عن الجُثَّة، فكذا لا يقعُ حالاً عنها، وحرفُ الجرِّ النَّاقص إنَّما يتعلَّقُ بكونٍ مُطلَقٍ لا بكونٍ مقيَّدٍ، لكنَّ المقيَّدَ لا يجوزُ حذفُه[٦].

والثَّاني: أنَّ «عن» على بابها من المجاوزة[٧]، لكنْ بتضمين «تَتَّبع» معنى «تتزَحزَح وتنحَرِف»[٨]؛ أي: لا تنحرِف متَّبِعاً.

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠.

(٢) الهداية٣/١٧٦٧.

(٣) في ظ: «استنبطوا»، وهو خطأ.

(٤) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠. في جميع النُّسخ: «لقيامه مقام الفاعل»، والصَّواب ما أثبتُّه عن المُحرَّر الوجيز.

(٥) التِّبيان١/٤٤١. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٤٨.

(٦) الَّذي يبدو لي –والله أعلم–أنَّه قصد بحرف الجرِّ النَّاقص هنا أنَّه لا يتمُّ به معنى خاص مقيَّد؛ ولذلك لم يجز وقوعه خبراً عن الجثَّة ولا حالاً، ومثله يتعلَّق بكون مطلق لا مقيَّد كما ورد في توجيه أبي البقاء العكبري.

(٧) قال المرادي في الجنى الدَّاني٢٤٥: «المجاوزة، وهو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريُّون غير هذا المعنى». وقد سمَّاها المالقي في رصف المباني٤٣٠ بالمُزايلة. وذكر ابن مالك أنَّ استعمال «عن» للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها. انظر: شرح التسهيل٣/١٥٨. وفي المقرَّب١/٢٠١: «وأمَّا «عن» فللمزاولة، يقال: أطعمه عن جوع، أي: أزال الجوع عنه».

(٨) انظر: الكشَّاف٦/٢٩٣، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٠٠، والفريد٢/٤٤٨.

قوله: ﴿مِنَ ٱلۡحَقِّۚ﴾: فيه أيضاً وجهان[١]:

أحدُهما: أنَّه حالٌ من الضَّمير المرفوع في ﴿جاءَك﴾.

والثَّاني: أنَّه حالٌ من نفس ﴿ما﴾ الموصولة؛ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ويجوزُ أنْ تكونَ للبيان.

قوله: ﴿لِكُلّٖ﴾: «كلّ» مُضافة لشيءٍ محذوفٍ؛ وذلك المحذوفُ يَحتملُ أنْ يكونَ لفظةَ «أمَّة»: أي: لكلِّ أمَّة، ويُرادُ بهم جميعُ النَّاس من المسلِمين واليَهود والنَّصارى[٢].

ويَحتملُ أن يكونَ ذلك المحذوفُ «الأنبياء»؛ أي: لكلِّ الأنبياء المقدَّم ذكرُهم[٣].

و ﴿جعَلْنا﴾: تحتملُ أنْ تكونَ متعدِّيةً لاثنين بمعنى «صَيَّرنا»، فيكون ﴿لكلٍّ﴾ مفعولاً مُقدَّماً، و ﴿شِرْعة﴾ مفعولٌ ثان.

وقوله: ﴿مِنكُمۡ﴾: متعلِّقٌ بمحذُوفٍ؛ أي: أعني منكم. ولا يجوزُ أنْ يتعلَّق بمحذوفٍ؛ على أنَّه صفةٌ لـ «كلٍّ» لوجهين:

أحدُهما: أنَّه يَلزَمُ منه الفَصلُ بين الصِّفة والموصوف بقوله ﴿جعلْنا﴾، وهي جملةٌ أجنبيَّةٌ ليس فيها تأكيدٌ ولا تسدِيدٌ، وما شأنه كذلك لا يجوزُ الفَصلُ به.

والثَّاني: أنَّه يَلزَمُ منه الفَصلُ بين ﴿جعلْنا﴾ وبين معمولِها، وهو ﴿شِرْعةً﴾، قاله أبو البقاء[٤].

وفيه نظرٌ، فإنَّ العاملَ في ﴿لكلٍّ﴾ غيرُ أجنبيٍّ، ويدلُّ على ذلك قوله: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا فَاطِرِ﴾ [الأنعام:١٤]، ففصلَ بين الجلالة وصفتِها بالعامل[٥] في المفعول الأوَّل، وهذا نظيرُه.

وقرأ إبراهيمُ النَّخعيُّ ويحيى بنُ وثَّاب: «شَرْعة»[٦] بفتح الشِّين؛ كأنَّ المكسورَ للهيئَة، والمفتوح مصدَر[٧].

---

(١) ذكر أبو البقاء الوجهين في التِّبيان١/٤٤١، واقتصر الهمذاني في الفريد٢/٤٤٨ على الوجه الأوَّل.

(٢) عن عليٍّ وقتادة والجمهور. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠١، والبحر المحيط٨/٢٤٨.

(٣) وإليه أشار ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠١.ومع هذا الاحتمال تكون الآية تنبيهاً لمحمَّدﷺ، أي: فاحفظ شرعتك ومنهاجك؛ لئلا يستزلك اليهود وغيرهم في شيء منه.

(٤) التِّبيان١/٤٤١، والردُّ له بوجهيه.

(٥) في أ و ط «بالعمل»، والصَّواب «بالعامل» كما ورد في ط وح.

(٦) انظر: مختصر شواذ القرآن٣٩، والكشاف٦/٢٩٣، والمحرَّر الوجيز٢/٢٠١، والبحر المحيط٨/٢٤٩.

(٧) انظر: اللِّسان والتَّاج (شرع)، وعمدة الحفَّاظ (شرع)٢/٢٦٢-٢٦٣.

والشِّرْعة في الأصل: السُّنَّةُ[١]، ومنه:﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ [الشُّورى:١٣]، أي: سَنَّ، والشَّارع: الطَّريق، وهو من الشَّريعة الَّتي هي في الأصل الطَّريقُ الموصِلُ إلى الماء[٢]، ومنه قولُه[٣]: [البسيط]

٢٦-وفي الشَّرائعِ منْ جِلَّانَ مُقتَنِصٌ بـالي الثِّيـابِ خَفـيُّ الصَّـوتِ مُنـزَرِبُ

والمِنهاج: مشتقٌّ من الطَّريق النَّهْج[٤]، وهو الواضِحُ، ومنه قولُه[٥]: [الرَّجز]

٢٧-مَـنْ يَـكُ ذا شَـكٍّ فهـذا فَلْـجُ مـــــاءٌ رَواءٌ وطريـــــقٌ نَهْـــــجُ

أي: واضِحٌ، يُقالُ: طريقٌ مَنهَجٌ ونَهجٌ.

وقال ابنُ عَطِيَّةَ[٦]:«((مِنْهاج)) مثالُ مُبالغةٍ من ((نَهَجَ))؛ يعني: نحوَ قولهم[٧]:((إنَّه [١٢٥/أ-م٢] لمِنْحَارٌ بَوائِكَها))». وهو حَسَنٌ.

وهل الشِّرْعَةُ والمنهاجُ بمعنًى[٨]؛ كقوله[٩]: [الطَّويل]

---

(١) وهذا قول ابن عبَّاس، والحسن، ومجاهد، وقتادة. انظر: تفسير الطَّبري٨/٤٩٣-٤٩٤، والنُّكت والعيون٢/٤٥، والمحرَّر الوجيز٢/٢٠١، وتفسير البغوي٣/٦٦، وزاد المسير٢/٣٧٢، وتفسير ابن كثير٣/١٢٩.

(٢) ذهب إلى هذا ابن عطيَّة. انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٠١. وانظر: اللِّسان والتَّاج (شرع).

(٣) لذي الرُّمَّة، وهو في ديوانه بشرح أبي نصر الباهلي١/٦٤برواية:

وبالشَّـــمَائل مِـــن جِـــلَّانَ مُقْتَـــنِصٌ رَذْلُ الثِّيَـــاب خَفِـــيُّ الشَّـــخْصِ مُنْـــزَرِبُ .

وله برواية الدِّيوان في: جمهرة أشعار العرب٧٥٨، وأمالي المرزوقي٤١٩، وخزانة الأدب٥/١٨٥. وبلا نسبة في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠١، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٣٧٠. والبيت على رواية الدِّيوان لا شاهد فيه.

وبالشَّمائل: يريد ذاتَ الشِّمال. ومُقْتَنِص: صائد. وجِلَّان: قبيلة من عَنَزَة. وخَفِيُّ الشَّخص: صغير الخَلْق. ومُنْزَرِب: داخلٌ في قُتْرته؛ يعني الصَّائد. عن الدِّيوان.

(٤) قاله مُجاهد. انظر: زاد المسير٢/٣٧٢.

(٥) لم أقف لهذا الشَّاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو في: مجاز القرآن١/١٦٨، والمُقتضب٣/٣٥٩، ومعجم ما استعجم٣/١٠٢٧، وشمس العلوم(نهج) ١٠/٦٧٦٥، واللِّسان (روي)، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٣٧٠.

"فَلْج" بفتح أوله، وإسكان ثانيه، بعده جيم: موضع في بلاد بني مازن، وهو في طريق البصرة إلى الكوفة ما بين الحفير وذات العشيرة، وفيه منازل للحج، وقد ذكره في رسم الرقمين، ورسم المثل. ونقل أبو عبيد البكري عن الزَّجَّاج قوله: فَلْج لبني العنبر، ما بين الرحيل إلى المجازة، وهو ماءٌ لهم. عن معجم ما استعجم. والرَّواء: العذب. عن اللِّسان.

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠١ بتصرُّف. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٤٩.

(٧) هذا من كلام العرب. انظر: الكتاب١/١١٢، واللِّسان (نحر). والبوائك: هي الإبل السِّمان. عن اللِّسان (بوك).

(٨) إلى هذا نحا المتأوِّلون، ورأوا أنَّهما لفظان بمعنى واحد، أي: طريقاً، وكُرِّر للتَّوكيد. انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٠١، والبحر المحيط٨/٢٤٩.

(٩) هذا عجز بيت للحطيئة، وصدره: ألا حَبَّذا هِنْدٌ وأرضٌ بها هِنْدُ =

٢٨- وهِنْدٌ أتى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبُعدُ

[وكقوله:][1][الوافر]

٢٩- وألفَى قولَها كَذِباً ومَيْنا

أو مُختلِفان؟

فالشِّرْعَةُ: ابتداءُ الطَّريق، والمِنهَاج: الطَّرِيقُ المستمِرُّ، قاله المُبرِّد[2]. أو الشِرْعَةُ: الطَّرِيقُ واضحاً كان أو غيرَ واضِح، والمِنهَاج: الطَّرِيقُ الوَاضِحُ فقط، فالأوَّل أعمُّ، قالَه ابنُ الأنباريِّ[3]= أو الدِّين والدَّليل[4]. خِلافٌ مشهورٌ.

قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ﴾: ﴿لِيَبلوَكُم﴾: مُتعلِّقٌ بمحذُوفٍ، فقدَّرَه أبو البقاء[5]: ولكنْ فرَّقَكم لِيَبلوَكُم، وقدَّرَه غيرُه[6]: ولكِنْ لمْ يَشأْ جَعلَكم أمَّةً واحدةً. وهذا أحسنُ لدِّلالة اللَّفظ والمعنى عليه.

= وهو في ديوانه برواية وشرح ابن السِّكِّيت٦٤، وشرح القصائد العشر١٧٩، ومختارات شعراء العرب٣/٤٤٢، ومالم ينشر من الأمالي الشَّجريَّة١/١٣٦. وبلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٢٢٢، وشرح المُفصَّل١/١٠-٧٠، وهمع الهوامع٥/٤٥.

والشَّاهد فيه قوله: ((النَّأي والبعدُ))، عطفَ الشَّاعر ((البعدُ)) على ((النَّأي))، وهما بمعنى واحد، وقد جاز العطف للمرادفة.

(١) لعَدِي بن زيد العبادي في ذيل ديوانه١٨٣، وصدره: وقَدَّمَتِ الأديمَ لِراهشَيْهِ

وله في: معاني القرآن للفرَّاء١/٣٧، والشِّعر والشُّعراء١/٢٢٧، وشرح شواهد المغني٢/٧٧٦. ولم يُنسَب في: شرح المُفصَّل١/١٠، ومغني اللَّبيب٤٦٧، وهمع الهوامع ٥/٢٢٦.

والأديم: مفرد ((الأدم))، مثل: أفيق وأفق، وقد يُجمع على ((آدمة))، والأدمة: هي باطن الجلد الَّذي يلي اللَّحم. و الرَّاهشان: عرقان في باطن الذِّراعين. انظر: الصِّحاح (أدم) (رهش).

والشَّاهد فيه: عطف ((الميْن)) على ((الكذب))؛ ومعناهما واحد، وجاز العطف؛ لأنَّهما بلفظين مختلفين.

(٢) ليس في كتابي المبرِّد "المقتضب" و"الكامل". وانظر: معاني النَّحَّاس٢/٢٣-٢٤، والتَّفسير البسيط٧/٤١٠، وزاد المسير٢/٣٧٢، وتفسير الرَّازي١٢/١٤، والبحر المحيط٨/٢٤٩.

(٣) ليس في كتب ابن الأنباري "الإنصاف" و"أسرار العربيَّة" و "الزَّاهر". وانظر: التَّفسير البسيط٧/٤١٠، وزاد المسير٢/٣٧٢، والبحر المحيط٨/٢٤٩.

(٤) انظر: البحر المحيط٨/٢٤٩. وإلى مثل هذا نحا الأخفش إذ نصَّ على أنَّ الشِّرْعَة: الدِّين، والمنهاج: الطَّريق. انظر: معاني القرآن للأخفش١/٢٨٣. وهناك من قال: الشِّرعة: النَّبي، والمنهاج: الكتاب.

(٥) التِّبيان١/٤٤١.

(٦) يقصد أبا حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٢٥٠.

﴿جميعاً﴾: حالٌ من «كُم» في ﴿مَرجِعُكُم﴾، والعاملُ في هذه الحال؛ إمَّا المصدرُ المضافُ إلى «كم»[١]؛ فإنَّ «كم» يَحتملُ أنْ يكونَ فاعلاً، والمصدرُ يَنحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ، وفعلٍ مبنيٍّ للفاعل، والأصلُ: «تَرْجِعُونَ جميعاً»، ويَحتملُ أنْ يكونَ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعِلُه؛ على أنَّ المصدرَ ينحلُّ لفعلٍ مبنيٍّ للمفعول؛ أي: يُرجِعُكم الله. وقد صُرِّحَ بالمعنيين في مواضعَ[٢].

وإمَّا أن يعملَ فيها الاستقرارُ المقدَّر في الجارِّ، وهو ﴿إليه﴾[٣].

و ﴿إليه مَرجِعُكم﴾: يَحتملُ أنْ يكونَ من باب الجمل الفعليَّة أو الجمل الاسميَّة. وهذا واضحٌ بما تقدَّمَ في نظائرَه[٤].

و ﴿فيُنَبِّئُكم﴾ هنا من «نبَّأ» غيرَ مُتضمِنةٍ معنى «أعلم»؛ فلذلك تَعَدَّت لواحدٍ بنفسها، وللآخر بحرف الجرِّ[٥].

﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٩]

قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم﴾: فيه أربعةُ أوجُهٍ[٦]:

أحدُها: أنَّ محلَّها النَّصبُ عطفاً على ﴿الكتاب﴾؛ أي: وأنزَلنا إليكم[٧] الحُكمَ.

---

(١) انظر: التِّبيان ١/٤٤١، والفريد٢/٤٤٨.

(٢) ومن هذه المواضع، كلامه على الآيتين[٢٨] و[٢٨١] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٢٤٠و٢/٦٤٩.

(٣) انظر: التِّبيان ١/٤٤١.

(٤) ومن هذه النَّظائر، كلامه على الآية [٢٥] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٢١٩.

(٥) لأنَّها حين تأتي بمعنى «أعلم» تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل. انظر: الكتاب١/٤١، والمقتضب٤/٣٣٨، والإيضاح العضدي١٥٦، والمرتجل١٥٦، وشرح المفصَّل٧/٦٦، وشرح التَّسهيل٢/٩٩-١٠٠، والتَّذييل والتَّكميل٦/٤٧، والبحر المحيط٨/٢٥١، ومغني اللَّبيب ٦٨١، وهمع الهوامع٢/٢٥١.

(٦) ذكر الوجه الأوَّل النَّحاس، والثَّاني الزَّمخشري، والثَّالث أبو البقاء. انظر: إعراب النَّحَّاس٢/٢٤، والكشَّاف٦/٢٩٤، والتِّبيان١/٤٤٢. وانظر الأوجه الأربعة في: البحر المحيط٨/٢٥٢.

(٧) في ظ: «إليك».

والثَّاني: أنَّها في محلِّ جرٍّ عطفاً على ﴿بالحقِّ﴾؛ أي: أنزَلناه بالحقِّ وبالحُكم[١]. وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ في محلِّ «أنِ» النَّصبُ والجرُّ على الخلاف المشهورِ[٢].

والثَّالث: أنَّها في محلِّ رفعٍ على الابتداء. وفي تقدير خبره احتمالان:

أحدُهما: أنْ تقدِّرَه متأخِّراً؛ أي: حُكمُك بما أنزلَ الله أمرُنا أو قولُنا.

والآخر: أنْ تقدِّرَه متقدِّماً؛ أي: ومن الواجب أنِ احكُم؛ أي: حُكمُك.

والرَّابع: أنَّها تفسيريَّةٌ.

قالَ أبو البقاء[٣]: «وهو بعيدٌ؛ لأنَّ «الواوَ» تَمنَعُ من ذلك، والمعنى يُفسِدُ ذلك؛ لأنَّ «أنِ» التفسيريَّةَ ينبغي أنْ يَسبِقَها قولٌ يُفَسَّرُ بها».

أمَّا ما ذكرَه مِنْ مَنعِ الواو أنْ تكونَ «أنْ» تفسيريّةً فواضِحٌ؛ وأمَّا قولُه: «يَسبِقُها قولٌ» إصلاحُه أنْ يقولَ: «ما هو بمعنى القولِ لا حروفُه».

ثمَّ قال[٤]: «ويمكِنُ تصحيحُ هذا القولِ بأنْ يكونَ التَّقديرُ: وأمرْناكَ، ثمَّ فسَّرَ هذا الأمرَ بـ «احكُم»».

ومنعَ الشَّيخُ من تصحيحِ هذا القولِ بما ذكرَه أبو البقاء، قال[٥]: «لأنَّه لم يُحفَظْ من لسانِهم حذفُ الجملةِ المفسَّرة بـ «أنْ» وما بعدها». وهو كما قال.

وقراءتا ضمِّ نونِ «أنْ» وكسرِها واضحتان مِمَّا تقدَّم في البقرة: الضمَّة للإتباع، والكسر على أصل التقاء السَّاكنين[٦].

والضَّميرُ في ﴿بينهم﴾: إمَّا لليَهود خاصةً[٧]، وإمَّا لجميع المُتحاكِمينَ[٨].

---

(١) علَّق الطِّيبي على هذا الوجه بقوله: «ولو جعلَه هذا الكلام عطفاً على «فاحكم» من حيث المعنى ليكونَ التَّكريرُ لإناطة قوله سبحانه: ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾ كان أحسن». انظر: فتوح الغيب للطِّيبي ٣٨٢/٥.

(٢) تقدَّم الكلام على محلِّ «أنْ» من النَّصب والجرِّ ص٤ ح٢ .

(٣) التِّبيان ٤٤٢/١.

(٤) تتمة كلام أبي البقاء. التِّبيان ٤٤٢/١.

(٥) البحر المحيط ٢٥٢/٨ باختلافٍ يسيرٍ.

(٦) قرأ بالكسر أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب، وقرأ الباقون بالضمِّ. انظر: التَّيسير ٧٨، والنَّشر ١٢٨، والإتحاف ٤٢٨/١. عند الكلام على الآية [١٧٣] من سورة البقرة. وانظر: الدُّرّ المصون ٢٣٨/٢-٢٣٩.

(٧) وإليه أشار الرَّازي في تفسيره ١٣/١٢.

(٨) انظر: البحر المحيط ٢٥١/٨.

قوله: ﴿أَن يَفْتِنُوكَ﴾:فيه وجهان[١]:

أظهرُهما: أنَّه مفعولٌ من أجله، أي: احذَرْهم مخافةَ أنْ يَفتِنوكَ.

والثَّاني: أنَّها بدَلٌ من المفعول على جهة الاشتمال؛ كأنَّه [قال][٢]: واحذَرْهم فتنتَهم؛ كقولك: «أعجبَني زيدٌ عِلمُه».

وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾: قال ابنُ عَطِيَّة[٣]:«قبلَهُ محذوفٌ يدلُّ عليه الظَّاهرُ، تقديرُه: لا تَتَّبِعْ واحذَرْ، فإنْ حَكَّموكَ مع ذلك واستقاموا لك فنعِمَّا ذلكَ، وإنْ تولَّوا فاعلَمْ. ويَحسُنُ أن يُقَدَّرَ هذا المحذوفُ المعادلُ بعدَ قوله: ﴿لفاسقون﴾».

والَّذي ينبغي ألَّا يُقالَ في هذا النَّوعِ ثَمَّ حذفٌ؛ لأنَّ ذلك من بابِ فحوى الخِطاب[٤]، والأمرُ فيه واضحٌ.

﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]

وقوله: ﴿أَفَحُكْمَ﴾: الجُمهورُ على ضمِّ الحاء وسكون الكاف ونصب الميم[٥]، وهي قراءةٌ واضِحة.

«حُكْمَ»: مفعولٌ مقدَّمٌ، و ﴿يَبغونَ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، وهو المستَفهمُ عنه في المعنى. والفاءُ فيها القولانِ المشهورانِ: هل هي مُؤخَّرةٌ عن[٦] الهمزة وأصلُها التَّقديمُ، أو قبلَها جملةٌ عطفَت ما بعدَها عليها، تقديرُه: أيَعدِلون عن حُكمِكَ فيبغونَ حُكمَ الجاهليَّة؟[٧]

---

(١) وممن ذكرهما مكِّيٌّ وابن الأنباري والهمذاني والقرطبي وغيرهم. انظر: مُشكل إعراب القرآن١/٢٣٢، والبيان١/٢٩٥، والفريد٢/٤٥٠، وتفسير القرطبي ٨/٤١.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٣) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٢. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٥٣.

(٤) فحوى الخطاب: هو ما كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به؛ كقوله تعالى:﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣] فإنَّ الشَّرع إذا حرَّم التَّأفيف كان تحريم الضَّرب أولى. انظر: مفتاح الأصول٥٥٢-٥٥٣.

(٥) انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٢، والمغني٢/٧١٨، والبحر المحيط٨/٢٥٤.

(٦) في أ و ط و ح «على» والصَّواب «عن» كما ورد في ظ.

(٧) مذهب سيبويه والجمهور أنَّ الهمزة تتقدَّم على الفاء، وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنَّها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التَّصدير، فقدموها بخلاف هل وسائر أدوات الاستفهام. وذهب الزَّمخشري إلى تقدير جملة بعد الهمزة، ليكون كلُّ واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه. انظر: الجنى الدَّاني٣١، والارتشاف٤/١٨٦١-١٨٦٢، ومغني اللَّبيب٢٢-٢٣، والمساعد٣/٢١٥-٢١٦، وهمع الهوامع٤/٣٦١. ونحو هذا قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٤٤]. انظر: الدُّرّ المصون١/٣٢٨-٣٢٩.

وقرأ ابنُ وثَّاب، والأعرَجُ، وأبو رجاء، وأبو عبد الرَّحمن، برفع الميم[١]، وفيها وجهان:

أظهرُهما:- وهو المشهورُ عند المُعربين[٢]- أنَّه مبتدأٌ، و ﴿يَبغونَ﴾ خبرُه، وعائدُ المبتدأ محذوفٌ، تقديرُه: «يَبغُونه» حملاً للخبر على الصِّلة.

إلَّا أنَّ بعضَهم جعلَ هذه القراءة خطأً؛ حتَّى قال أبو بكر بنُ مُجاهِدٍ[٣]: هذه القراءةُ خطأ. وغيرُه[٤] يجعلُها ضعيفةً، ولا تبلُغُ درجةَ الخطأ.

قالَ ابنُ جِنِّي في قول ابن مُجاهِدٍ[٥]: «ليسَ كذلك، ولكنَّه وَجهٌ غيرُه أقوى منه، وقد جاء في الشِّعر. قال أبو النَّجم[٦]: [الرَّجز]

٣٠- قد أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي ... عليَّ ذنباً، كلُّهُ لم أَصْنَعِ

أي: لم أصنعْه».

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٧]: «وهكذا الرِّاويةُ، وبها يتمُّ المعنى الصَّحِيح؛ لأنَّه أرادَ التَّبرُّؤَ من جميع الذُّنوبِ، ولو نَصَبَ ﴿كُلَّ﴾ لكانَ ظاهرُ قوله أنَّه صنعَ بعضَه».

---

(١) انظر المحتسب١/٢١٠، وتفسير القرطبي٨/٤٥، والبحر المحيط٨/٢٥٤.

(٢) كالزَّمخشري وأبي البقاء والهمذاني وأبي حيَّان وغيرهم. انظر: تفسير الزَّمخشري٦/٢٩٤، والتِّبيان١/٤٤٣، والفريد٢/٤٥١، والبحر المحيط٨/٢٥٤. وقال أبو حيَّان: «والَّذي حسَّن حذف الضَّمير في هذه القراءة كون الجملة فاصلة» اهـ.

(٣) انظر: المحتسب١/٢١١.

(٤) كأبي البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٤٣.

(٥) المحتسب١/٢١١باختلاف يسير. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٥٤.

(٦) في: ديوانه٢٥٦، والكتاب١/٨٥، وشرح أبيات سيبويه١/١٣، والمحتسب١/٢١١، ومغني اللَّبيب٢٦٥. وبلا نسبة في: الخصائص١/٢٩٢-٣/٦١، و أمالي ابن الشَّجري١/٩-١٣٩، وشرح المُفصَّل٢/٣٠و٦/٩٠، وشرح الكافية للرَّضي /٢٣٩-٤٤٢، وخزانة الأدب١/٣٥٩و٣/٢٠٤٠. ونُسِبَ البيت لجرير في المحرَّر الوجيز٥/٢٦٠، ولم أقف عليه في ديوانه.

أمُّ الخِيار: هي زوجة الشَّاعر. والذَّنب: هو الصَّلَع. عن الدِّيوان.

والشَّاهد فيه: حذف الرَّابط بين المبتدأ وجملة الخبر، وهو الضَّمير المنصوب بالفعل «أصنع»، أراد: لم أصنعهُ.

(٧) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٢.

قلتُ: هذا الَّذي ذكرَه أبو محمَّدٍ معنى صحيح نصَّ عليه أهلُ علم المعاني والبَيان، واستشهَدوا على ذلك بقوله عليه السَّلام حينَ سأله ذو اليَدين، فقال: «أقُصِرتِ الصَّلاةُ أم نَسِيتَ؟ فقال: كلُّ ذلكَ لم يكُنْ»[1].

أرادَ عليه السَّلام انتفاءَ كلِّ فردٍ فردٍ، وأفادَ هذا المعنى تقديمُ «كُلّ».

قالوا: ولو قالَ: «لم يكُنْ كلُّ ذلك» لاحتملَ الكلامُ أنَّ البعضَ غيرُ منفيٍّ. وهذه المسألَةُ تُسَمَّى عُمُومَ السَّلب، وعكسُها؛ نحوُ: «لم أصنعْ كلَّ ذلك» يُسَمَّى سَلبَ العُمُوم، وهذه مسألةٌ مفيدةٌ فأتقنتُها؛ [2]وإنْ كانَ بعضُ النَّاسِ[3] قد فَهِمَ عن سيبَوَيهِ غيرَ ما ذكرتُ لك.

---

(١) الحديث رواه أبو هريرة وأخرجه مُسلم في صحيحه٢٣٢ برقم («١٢٨٨»). والحديث بتمامه:

...قال سمعتُ أبا هُريرة يقولُ: صلَّى لنا رسولُ الله –صلَّى الله عليه وسلَّم– صلاةَ العَصرِ فسَلَّمَ في ركعَتين فقامَ ذو اليدين، فقال: أقُصِرَتِ الصَّلاةُ يا رسولَ الله أم نَسِيتَ، فقال رسولُ الله–صلَّى الله عليه وسلَّم–«كلُّ ذلك لم يكن». فقالَ: قد كانَ بعضُ ذلك يا رسولَ الله. فأقبلَ رسولُ الله –صلى الله عليه وسلَّم– على النَّاس، فقالَ: « أصدقَ ذو اليَدينِ». فقالوا: نعم يا رسولَ الله. فأتمَّ رسولُ الله –صلَّى الله عليه وسلم– ما بَقِيَ من الصَّلاة ثمَّ سَجَدَ سَجدَتين، وهو جالسٌ بعد التَّسليم.

وذو اليدين: هو الخِرباق بن عمرو، ولُقِّبَ بذي اليدين؛ لطولٍ كان في يديه.

وفي الحديث أكثر من رواية، وليس في الرِّوايات الأخرى قوله: «كلُّ ذلك لم يكُنْ»، وهو موضع الشَّاهد.

والحديث أيضاً في: مغني اللَّبيب٢٦٥، وهمع الهوامع٤/٣٨٣، وخزانة الأدب١/٣٦١.

(٢) انظر المسألة في: دلائل الإعجاز٢١٥-٢٢٠، والإيضاح للقزويني٢/٧٧-٧٩، وأحكام كلّ٥٩ -٦٩، ومغني اللَّبيب٢٦٥-٢٦٦، وهمع الهوامع٤/٣٨٣.

(٣) يقصد تقي الدِّين السَّبكي؛ لأنَّه لم يفهم كلام سيبويه على وجهه، قال سيبويه١/٨٥: «ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيّاً على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوَّل حتى يَخرجَ من لفظِ الإعمال في الأوَّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوَّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنَّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام».

واستشهد ببيت أبي النَّجم العِجْلي، وعلَّق عليه بقوله: «فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشِّعر؛ لأنَّ النَّصب لا يَكْسِرُ البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء. وكأنَّه قال: كلُّه غيرُ مصنوع». وهو بهذا يفرِّق بين الروايتين في المعنى.

وزعم السَّبكي في رسالة «كلّ» وفي تفسيره أنَّ رواية النَّصب تساوي رواية الرَّفع في المعنى كلِّه غير مصنوع، وهذا يقتضي أنَّ النَّصب أيضاً يفيد العموم، وأنَّه لم يصنع شيئاً منه لما تقرَّر من دلالة العموم. وقد تأملتُ ذلك، فوجدتُ قولَ سيبويه أصحُّ من قول البيانيين، وأنَّ المعنى حضره وغاب عنهم؛ لأنَّه ابتدأ في اللَّفظ بكلِّ، ومعناها كلّ فرد، فكان عاملها المتأخِّر في معنى الخبر؛ لأنَّ السَّامع إذا سمِعَ المفعول تشوَّف إلى عامله كما يتشوَّف سامع المبتدأ إلى الخبر، وبه يتمُّ الكلام، فكان «كلّه لم أصنع» بالرَّفع والنَّصب عدم صنع المجموع، فيكون قد صنع بعضه؛ لأنَّ معنى الحديث على خلافه في قوله: كلّ ذلك لم يكن.. إلى آخر ما ذكر. انظر: أحكام كل٦٦.

ثمَّ قالَ ابنُ عطيَّةَ[١]: «وهو قبيحٌ-يعني حذفَ العائدِ من الخبَر-، وإنَّما يُحذَفُ الضَّميرُ كثيراً من الصِّلة، ويُحذَفُ أقلَّ من ذلك من الصِّفة، وحَذفُه من الخبرِ قبيحٌ».

ولكنَّه رجَّحَ البيتَ على هذه القراءةِ بوجهين[٢]:

أحدُهما: أنَّه ليس في صدرِ قوله ألفُ استفهام تطلُبُ الفعل كما هي في «أفحُكمُ».

والثَّاني: أنَّ في البيت عِوَضاً من الهاء المحذوفة [١٢٥/ب-م٢]، وهو حرفُ الإطلاق؛ أعني الياء في ﴿اصنعي﴾، فتضعُفُ قراءةُ مَنْ قرأ: «أفحُكمُ الجاهليَّة يبغُونَ».

وهذا الَّذي ذكرَه ابنُ عطيَّةَ في الوجه الثَّاني كلامٌ لا يُعبَأ به، وأمَّا الأوَّل فهو قريبٌ من الصَّواب، لكنَّه لم ينهضْ في المنعِ ولا في التَّقبيح، وإنَّما ينهضُ دليلاً على[٣] الأحسَنيَّة، أو على أنَّ غيرَه أولى منه.

وهذه المسألةُ ذكرَ بعضُهم[٤] الخِلافَ فيها بالنِّسبَة إلى نوعٍ، ونفى الخِلافَ فيها - بل حكى الإجماعَ على الجواز - بالنِّسبَة إلى نوعٍ آخرَ، فحكى الإجماعَ فيما إذا كانَ المبتدأُ لفظَ «كُلّ»، أو ما أشبَهَها في العُموم والافتِقار.

فأمَّا «كُلّ»؛ فنحوُ: «كلُّ رجُلٍ ضربتُ»، ويُقوِّيه قراءةُ ابنِ عامرٍ:«وكُلٌّ وعدَ الله الحُسنى»[٥] [الحديد:١٠]. ويُريدُ بما أشبَهَ «كُلّاً»؛ نحوُ: «رجلٌ يقولُ الحقَّ انصرْ»؛ أي: انصُرْه؛ فإنَّه عامٌّ ويفتقرُ إلى صفةٍ، كما أنَّ «كُلّاً» عامَّةٌ وتفتَقِرُ إلى مضاف إليه.

قال[٦]:«وإذا لم يكُنِ المبتدأُ كذلك، فالكوفيُّون يَمنعون حذفَ العائدِ، بل ينصِبونَ المتقدِّم مفعولاً به، والبصريُّون يُجيزونَ: «زيدٌ ضربتُ»؛ أي: ضربتُه». وذكرَ[٧] القراءةَ.

وتعالى بعضُهم[٨]، فقال: لا يجوزُ ذلك، وأطلقَ، إلَّا في ضرورة شعر؛ كقوله[٩]: [السَّريع]

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٢.

(٢) ذكرهما ابنُ عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٢.

(٣) في جميع النُّسخ: «عن»، والصَّواب ما أثبتُّ.

(٤) يقصد ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل١/٣١٢.

(٥) انظر: الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة٦/٢٦٦، والتَّيسير٢٠٨، وشرح الشَّاطبيَّة٢/١٢٢١، والنَّشر٢/٢٨٧. على تقدير: وكلٌّ وعده الله الحُسنى، فحذف الهاء من «وعده».

(٦) وكلام ابن مالك في شرح التَّسهيل١/٣١٢ بتصرُّف.

(٧) في أ، و بقيَّة النُّسخ «وذكره»، والصَّواب ما أثبته.

(٨) يقصد ابن عصفور. انظر: المُقرَّب١/٨٤، والتَّذييل والتَّكميل٤/٤٤.

(٩) نُسِبَ البيت للأسود بن يَعفُر كما في: ضرائر الشِّعر١٧٦، والمُقرب١/٨٤، وشرح أبيات مغني اللَّبيب=

٣١- وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا بـــــالحقِّ لا يُحْمَـــــدُ بالباطِـــــلِ

قال[١]: «لأنَّه يؤدِّي إلى تهيئة العاملِ للعمل، وقطعِه عنه». وقد أتقنتُ هذه المسألةَ وما نُقِلَ فيها في كتابي "شرح التَّسهيل"[٢] فعليك بالالتِفَات إليه.

والوجه الثَّاني من التَّوجيهين المتقدِّمَين: أن يكونَ ﴿يبغونَ﴾ ليسَ خبراً للمبتدإ، بل هو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، وذلك المحذوفُ هو الخبر، والتَّقديرُ: أَفحُكمُ الجاهليَّة حُكمٌ يَبغونَ، وحَذفُ العائِدِ هنا أكثرُ؛ لأنَّه كما تقدَّم يكثُر حَذفُه من الصِّلة، ودونَه من الصِّفة، ودونَه من الخبر. وهذا ما اختاره ابنُ عطيَّةَ[٣]، وهو تخريجٌ ممكنٌ، ونظَّرَه بقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ﴾ [النِّساء:٤٦]، أي: قومٌ يُحرِّفونَ؛ يعني في حذف موصوفٍ وإقامة صفته مُقامه، وإلَّا فالمحذوفُ في الآية المنظَّر بها مبتدأٌ. ونظَّرها أيضاً بقوله[٤]: [الطَّويل]

٣٢- ومـا الـدَّهرُ إلا تارتـانِ فمنهمـا أمُـوتُ، وأُخـرى أبتغـي العَـيشَ أكـدَحُ

أي: تارةً أموتُ فيها.

وقـالَ الزَّمخشـريُّ[٥]:«وإسـقاطُ الرَّاجـعِ عنـه كإسـقاطه في الصِّـلة؛ كقولـه: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:٤١]، وعن الصِّفةِ: ((في النَّاس رجُلان: [رجلٌ][٦] أهنتُ، ورجلٌ أكرَمتُ))؛ أي: رجلٌ أهنتُه ورجلٌ أكرمتُه[٧]، وعن الحالِ في نحو: ((مررتُ بهندٍ يضرِبُ زيدٌ)).

=٦/٤٨و٧/٢٨٠-٢٨٢. والبيت ليس في ديوانه. وبلا نسبة في: شرح التَّسهيل١/٣١٣و٢/١٦٢، وشرح الكافية الشَّافية١/٣٤٨، والتَّذييل والتَّكميل٤/٤٠و٧/٥٦، والارتشاف٣/١٤٨٢و ٥/٢٤٢٥، ومغني اللَّبيب٧٩٦.

والشّاهد فيه: حذف الضَّمير الرَّابط من جملة الخبر، إذ التَّقدير: وخالدٌ يَحْمَدُه ساداتُنا، حيث هَيَّأ الفعل ((يحمد)) للعمل في الضَّمير، ثمَّ قطعه عنه إصلاحاً للنَّظم. ((بالحقِّ)): سقطت من ط و ظ.

(١) يعني ابن عصفور. المُقرَّب١/٨٤.

(٢) لم أقع عليه.

(٣) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠.

(٤) لتميم بن مُقبِل في: ديوانه٣٨، والكتاب٢/٣٤٦، وشرح كتاب سيبويه٣/٩٢، وشرح أبيات سيبويه٢/١٢٠، وحماسة البحتري٢٨٥. ولم يُنسَب في: معاني القرآن للفرَّاء٢/٣١١، والكامل٤/١٠٩٦، والمقتضب٢/١٣٦، وخزانة الأدب٥/٥٥-٥٦و١٠/١٧٥.

(٥) الكشَّاف٦/٢٩٤. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٥٥.

(٦) ما بين معقوفتين سقط من أ خلافاً لسائر النُّسخ.

(٧) في أ: ((أهنت و أكرمت))، وهو سهو؛ لأنَّه الشَّاهد.

قالَ الشَّيخُ[١]:«إنْ عنى التَّشبيه في الحذف والحُسن، فليس كذلك لِما تقدَّمَ ذكرُه، وإن عنى في مُطلَق الحَذفِ؛ فمُسَلَّم».

وقرأ الأعمَشُ وقُتادةُ: «أفحَكَمَ» بفتح الحاء والكاف، ونصب الميم[٢]، وهو مفردٌ يُراد به الجِنس؛ لأنَّ المعنى: أحُكَّامَ الجاهليَّة. ولا بُدَّ من حذف مُضافٍ في هذه القراءة، هو المُصَرَّحُ به في المُتواترة، تقديرُه: أفَحُكمَ حُكَّام الجاهليَّة.

والقُرَّاءُ غيرَ ابنِ عامرٍ على ﴿يَبغونَ﴾ بياء الغَيبة نسَقاً على ما تقدَّمَ من الأسماء الغائبة، وقرأ هو بتاء الخِطاب على الالتفات[٣]؛ ليكونَ أبلغَ في زَجرِهم وَرَدعِهم ومُباكتَتِه لهم؛ حيثُ واجهَهم بهذا الاستفهام الَّذي يَأنَفُ منه ذَوو البَصائر.

و ﴿حُكماً﴾: نصبٌ على التَّمييز.

وقوله: ﴿لِّقَوْمٍ﴾: في هذه اللَّام ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنْ يتعلَّقَ بنفسِ ﴿حُكماً﴾[٤]؛ إذ المعنى: أنَّ حكمَ الله للمؤمن على الكافر.

والثَّاني: أنَّها للبيان، فتتعلَّقُ بمحذُوف، كهي في «سُقْياً لك» و ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣]، وهو رأي الزَّمخشريِّ[٥].

---

(١) البحر المحيط٨/٢٥٥ بتصرُّف.

(٢) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٣٨، والمُحتسب١/٢١١، والمغني٢/٧١٨، والإتحاف١/٥٣٧. «أفحكم» ساقطة من ظ.

(٣) أي: ابن عامر. انظر هاتين القراءتين في: السَّبعة٢٤٤، ومعاني القراءات١/٣٣٢، والمبسوط١٨٦، وحجَّة القراءات٢٢٨، والنَّشر١٤١، والإتحاف١/٥٣٧. فقراءة الخطاب على أنَّ التَّقدير: قل لهم يا محمَّد: «أفحكم الجاهليَّة تبغون» يا كفرة، وقراءة الغيب على الإخبار عنهم، أي: أيطلب هؤلاء حكم عبدة الأوثان. عن حجَّة القراءات.

(٤) انظر: البحر المحيط٨/٢٥٦.

(٥) الكشَّاف٦/٢٤٩، وعنه في: البحر المحيط٨/٢٥٦.

وابنُ عطيَّةَ[١] قال شيئاً قريباً منه، وهو أنَّ المعنى: يُبَيِّن ذلك ويُظهِرُه لقوم.

الثَّالث: أنَّها بمعنى «عِندَ»، أي: عِندَ قوم[٢]. وهذا ليسَ بشيءٍ.

ومتعلَّقُ ﴿يُوقِنون﴾ يجوزُ أنْ يُرادَ[٣]، وتقديرُه: يُوقِنون بالله[٤] وبحكمِه، أو بالقرآن[٥]؛ ويجوزُ ألَّا يُرادَ على معنى وقوع الإيقان، وإليه مَيلُ الزَّجَّاج؛ فإنَّهُ قال[٦]:«يُوقِنون: يتبيَّنونَ عَدلَ الله في حُكمه».

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة:٥١]

قوله: ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. وهذه الجملةُ لا محلَّ لها؛ لأنَّها مُستأنفةٌ، سِيقَت تعليلاً للنَّهي المتقدِّم، وزعمَ الحَوفيُّ[٧] أنَّها في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ ﴿أولياء﴾. والأوَّلُ هو الظَّاهر.

والضميرُ في ﴿بعضُهم﴾ يعودُ على اليَهود والنَّصارى على سبيل الإجمال[٨]، والقرينةُ تُبيِّنُ أنَّ بعضَ اليَهود أولياءُ بعضٍ، وأنَّ بعضَ النَّصارى أولياءُ بعضٍ؛ وبهذا التَّقديرُ لا يُحتاجُ كما زعمَ بعضُهم[٩] إلى تقدير محذُوفٍ يَصِحُّ به المعنى، وهو: بعضُ اليَهودِ أولياءُ بعضٍ، وبعضُ النَّصارى أولياءُ بعضٍ؛ قال[١٠]: لأنَّ اليَهودَ لا يتولَّونَ النَّصارى، والنَّصارى لا يتوَلَّونَ اليَهودَ. وقد تقدَّمَ جوابُه.

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٣.

(٢) عن الجبائي. انظر: مجمع البيان٣/٢٩٠. وضعَّفه أبو حيَّان في البحر المحيط٨/٢٥٦.

(٣) في ظ: «ويجوز أن يكون تقديره».

(٤) عن مُقاتل. انظر: زاد المسير٢/٣٧٦، والبحر المحيط٨/٢٥٦.

(٥) عن ابن عبَّاس. انظر: زاد المسير٢/٣٧٦، والبحر المحيط٨/٢٥٦.

(٦) معاني القرآن له٢/١٨١. وعنه: زاد المسير٢/٢٧٦، والبحر المحيط٨/٢٥٦.

(٧) ورأي الحَوفي في: البحر المحيط٨/٢٦٠.

(٨) وإليه أشار أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٢٦٠.

(٩) لم أصبه.

(١٠) انظر: البحر المحيط٨/٢٦٠.

﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]

قوله: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ﴾: الجمهورُ على «ترى» بتاء الخِطاب[١]، و ﴿الَّذين﴾ مفعولٌ؛ فإن كانت الرُّؤيةُ بصريَّةً، أو عِرفانيَّةً – فيما نقلَه أبو البقاء[٢]، وفيه نظرٌ[٣] – فتكونُ الجملةُ من ﴿يُسارِعون﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول، وإنْ كانت قلبيَّة فيكون ﴿يُسارِعونَ﴾ مفعولاً ثانياً.

وقرأ النَّخعيُّ وابنُ وثَّابٍ: «فيرى» بالياء[٤]، وفيها تأويلان[٥]:

أظهرُهما: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على الله تعالى. وقيل[٦]: على الرَّأي من حيثُ هو. و ﴿يُسارِعون﴾ بحالتِها.

والثَّاني: أنَّ الفاعل نفسُ الموصول، والمفعول هو الجملةُ من قوله: ﴿يُسارِعون﴾؛ وذلك على تأويل حَذفِ «أنْ» المصدريَّة، والتَّقديرُ: ويرى القومُ الَّذين في قلُوبهم مرَضٌ أنْ يُسارِعوا، فلمَّا حُذِفَت «أنْ» رُفِعَ الفعلُ؛ كقوله[٧]: [الطَّويل]

---

(١) انظر القراءة في: المُحتَسب١/٢١٣، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٠٤، والمغني٧١٩. والخطابُ موجَّهٌ للرَّسول ﷺ. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٤، والبحر المحيط٨/١٦٢.

(٢) التِّبيان١/٢٤٣، وسبقه ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٤.

(٣) الَّذي يبدو لي –والله أعلم– أنَّ تضعيف حمل «رأى» على معنى البصريَّة راجعٌ فيما يبدو إلى أنَّ «يسارعون» متى تعدت بـ «في» صُرِفت إلى معنى مجازي لا تتعلَّق به الباصرة، بل يناسب التَّصوُّر والعلم به؛ لأنَّ «يُسارعون» كما يرى ابن عاشور في التَّحرير والتَّنوير٦/١٩٨ إذا عُدِّيَ بـ «في» الدَّالة على الظَّرفيَّة، دلَّ على أنَّ الإسراع مجاز بمعنى التَّوغل، فيكون «في» قرينة المجاز؛ كقولهم: أسرع الشَّيب في رأس فلان. ونظير ذلك قوله تعالى:﴿ يُسارعون في الإثمِّ﴾ [المائدة:٦٢]، وقوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾[المؤمنون:٥٦] أولئك يُسارعون في الخيرات [المؤمنون:٦١]. فهي استعارة متكرِّرة في القرآن وكلام العرب.

(٤) انظر: مختصر شواذ القرآن٣٨، والمُحتسب١/٢١٣، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٠٤، والمغني٢/٧١٩.

(٥) ذكرهما ابن عطيَّة في المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٤. وضعَّف أبو حيَّان الوجه الثَّاني.

(٦) قاله ابن عطيَّة أيضاً. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٤.

(٧) لطرفة بن العَبد، وعجزه: وأنْ أشهَدَ اللَّذَّات، هل أنتَ مُخلِدِي؟

وهو من معلَّقة طرفة، والبيت في: ديوانه بشرح الأعلم الشَّنتمري٤٥، والكتاب٣/٩٩، وشرح كتاب سيبويه٣/٢٩٩، وشرح أبيات سيبويه٢/٦١، وشرح القصَّائد التِّسع١/٢٦٤، وأمالي ابن الشَّجري١/١٢٤و٣/٢١٠، والإنصاف٤٤٨. والبيت بلا نسبة في: مجالس ثعلب٧/ ٣١٧، والمقتضب٢/٨٣، ١٣٤، والأصول٢/١٦٢، ١٧٦، والعسكريات٩٩. =

٣٣-ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى

أجازَ ذلك ابنُ عطيَّةَ[١]، إلَّا أنَّ هذا غيرُ مَقِيسٍ؛ إذ لا تُحذَفُ «أن» عندَ البَصريِّين إلَّا في مواضعَ مَحفوظةٍ[٢].

وقرأ قُتادةُ والأعمَشُ: «يُسرِعون» من «أسرعَ»[٣].

و ﴿يقولون﴾[٤]: في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل ﴿يُسارِعونَ﴾.

و ﴿نخشى﴾: في محلِّ نصبٍ بالقول. و ﴿أن تصيبَنا﴾: في محلِّ نصبٍ بالمفعول؛ أي: نخشى إصابتَنا.

والدَّائرةُ صفةٌ غالبةٌ لا يُذكَرُ موصوفُها، والأصل: داوِرَة؛ لأنَّها من «دارَ يدورُ»[٥].

ويروى برواية ثانية: (ألا أيُّها اللَّاحي أن أحضُرَ الوغى) كما في شرح القصائد التِّسع. ويُروى في الإنصاف: (ألا أيُّهذا الزَّاجريّ أحضُرَ الوغى).

والوغى: أصله الصَّوت في الحرب، ثمَّ يكنَّى به عن الحرب نفسها. =

=ومعنى البيت: يا من يلومني أن أحضُرَ الحرب، وأن أنفق في الخمر وغيرها من أبواب الفتوة واللَّذات، هل في وسعك أن تخَلدني فاكفَّ عن ذلك وأتركه. عن الدِّيوان.

والشَّاهد في البيت: رفع الفعل بعد حذف «أنْ»، وتعرِّي الفعل من النَّاصب، وقد يجوز النَّصب بإضمار «أنْ» على مذهب الكوفيِّين.

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٠٤.

(٢) تضمَر «أن» جوازاً عند البصريِّين إذا كان إضمارها أو إظهارها جائزاً في كل الأحوال، و تضمَر «أن» وجوباً إذا كان إضمارها واجباً في الأحوال الَّتي يكون إظهارها غير جائز بتاتاً في لغة العرب. ولكلٍّ منهما مواضع: تضمَر وجوباً بعد:

١.لام الجُحود ٢.حتَّى الدَّالة على الانتهاء، أو حتَّى الَّتي تأتي بمعنى «إلى أن» ٣.فاء السَّببيَّة

٤.أو الَّتي تأتي بمعنى «إلى أنْ» أو «إلَّا أنْ» ٥.واو المعيَّة

وتُضمَر جوازاً بعد:

١.عطف بالواو، أو الفاء، أو ثمَّ، أو أو على اسمٍ صريح ٢. لام كي

انظر: الكتاب٣/٥-٨ ، وشرح الكتاب٣/١٩٣- ١٩٧، والمقتضب٢/٨٢-٨٣، والأصول ١٤٩-١٥٦، والتَّعليقة ٢/١٣٥-١٦٨، والعسكريات٩٩-١٠٠، وسر الصِّناعة ١/٢٧٢-٢٧٤، وشرح اللُّمع لابن برهان٣٥٠-٣٦٥، وللأصفهاني٦٤٦-٦٥٠، و أمالي ابن الشَّجري٢/١٤٧-١٥٠، وتوجيه اللُّمع٣٦٠-٣٦٨، وشرح المفصَّل٧/١٨-٣٠، وأمالي ابن الحاجب٢/٣١٢-٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور١٣١-١٣٢، وشرح التَّسهيل ٤/٢٢-٣٧، والارتشاف١٦٥٦ -١٦٨٩، وهمع الهوامع٤/١٠٨-١٤٣.

(٣) انظر هذه القراءة في: مختصر شواذ القرآن٣٨.

(٤) في ظ: «يقول» مكان «يقولون».

(٥) انظر: التِّبيان١/٤٤٤.

قوله: ﴿أَن يَأْتِيَ﴾: في محلِّ نصبٍ؛ إمَّا على الخبر لـ ﴿عسى﴾، وهو رأيُ[١٢٦/أ-م٢] الأخفش(١)، وإمَّا على أنَّها مفعولٌ به، وهو رأيُ سِيبَوَيه(٢)؛ لئلا يَلزمَ الإخبارُ عن الجُثَّة بالحدَث في قولك: «عسى زيدٌ أنْ يقومَ».

وأجازَ أبو البقاء(٣) أنْ يكونَ ﴿أن يأتي﴾ في محلِّ رفعٍ على البدَل من اسم ﴿عسى﴾، وفيه نظرٌ(٤).

قوله: ﴿فَيُصْبِحُواْ﴾: فيه وجهان:

أظهرُهما: أنَّه منصوبٌ عطفاً على ﴿يأتِيَ﴾ المنصوب بـ «أنْ»(٥). والَّذي سَوَّغَ ذلك وجودُ الفاء السَّببيَّة، ولولاها لم يجُزْ ذلك؛ لأنَّ المعطوفَ على الخبر خبرٌ، و ﴿أنْ يأتيَ﴾ خبر عسى، وفيه راجعٌ عائدٌ على اسمها(٦). وقوله: ﴿فيُصبِحوا﴾ ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسمِها، فكان من حقِّ المسألةِ الامتناعُ، لكنَّ الفاءَ للسَّببيَّة، فجعلَت الجملتين كالجملة الواحدة؛ وذلك جارٍ في الصِّلَة؛ نحوُ: «الَّذي يطيرُ فيُغضِبُ زيدٌ الذُّبابُ»، والصِّفة؛ نحوُ: «مررتُ برجلٍ يبكي، فيضحَكُ عمرٌو»، والخبرِ؛ نحوُ: «زيدٌ يبكي فيضحَكُ خالدٌ»، ولو كانَ العاطفُ غيرَ الفاء لم يَجُزْ ذلك(٧).

في اللِّسان (دور): دارت عليه الدَّوائر؛ أي: نزلت به الدَّواهي، والدَّائرة: هي الهزيمة والسُّوء.

وعن ابن عبَّاس: معناه: ألَّا يتمَّ أمرُ محمَّدٍ فيدورَ الأمرُ علينا. وقيل: الدَّائرة: من جَدْبٍ وقَحْطٍ، ولا يُمِيْرُوننا. وابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز٢/٢٢٤: الدَّائرة: معناه نازلة من الزَّمان وحادثة من الحوادث تحوجنا إلى موالينا من اليهود. = =وعن مقاتل في زاد المسير٢/٣٧٩ انقلاب الدَّولة لليهود على المسلمين.

(١) لم يَرِد في معاني القرآن للأخفش. وانظر: مُشكل إعراب القرآن١/٢٣٢-٢٣٣.

(٢) الكتاب٣/١٥٧. قال سيبويه:«وتقول: عَسَيتَ أنْ تفعلَ، فـ «أنْ» هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أنْ تفعلَ، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أنْ تفعلَ».

(٣) التِّبيان١/٤٤٤. وسبقه الفارسيُّ في الحُجَّة ٣/٢٣٠-٢٣١.

(٤) لأنَّ كون «أنْ يأتي» بدلاً من لفظ الجلالة لا خبراً لها إنَّما يكون عندَ عدِّ « عسى» تامَّةً لا ناقصةً، على معنى «عسى أنْ يأتي»، ومعلومٌ أنَّ من شروط تمامها ألَّا يلي الفعل الَّذي بعد «أنْ» اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعه به.

فذكر الاسم ظاهراً معها إنْ تقدَّم أو تأخَّر يُضعف من كون «عسى» تامَّة، فكيف به في مثل قوله تعالى «فعسى الله أنْ يأتي بالفتح... ». فهذا محلُّ النَّظر في عدِّ «أنْ يأتي» بدلاً من لفظ الجلالة في الآية الكريمة عند السَّمين الحلبي، والله أعلمُ بالصَّواب.

(٥) أجازه الباقولي وأبو البقاء والحَوفي. انظر: كشف المشكلات١/٣٥٧، والتِّبيان١/٤٤٤، والبحر المحيط٨/٢٦٥.

(٦) قوله: «راجعٌ عائدٌ على»: ساقط من ظ.

(٧) انظر المسألة في: الإيضاح العضدي٢٥٦-٢٥٧، والمُفصَّل١٨٥، وشرح المفصَّل٣/١٥٧- ١٥٨-١٥٩، وأمالي ابن الحاجب٢/٥١٧-٥١٨، وشرح الكافية الشَّافية٣/١٢٠٧، وشرح الكافية للرَّضي٢/٣٤١-٣٤٢، والبحر

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ بإضمار «أنْ» بعدَ الفاء في جواب التَّمَنِّي[1]. قالوا[2]: لأنَّ «عسى» تمنٍّ وترجٍّ في حقِّ البشَر.

و ﴿على ما أسَرُّوا﴾: متعلِّق بـ ﴿نادمين﴾. و ﴿نادمين﴾: خبرُ «أصبح

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾

[المائدة:٥٣]

قوله: ﴿وَيَقُولُ﴾: قرأ أبو عمرٍو، والكوفيُّون بالواو قبلَ «يقول»، والباقونَ بإسقاطِها، إلَّا أنَّ أبا عمرٍو نصبَ الفعلَ بعدَ الواو. وروى عنه عليُّ بنُ نَصر الرَّفعَ كالكوفيِّين؛ فتحصَّلَ فيه ثلاثُ قراءاتٍ: «يقولُ» من غير واو، «ويقولَ» بالواو والنَّصب، «ويَقولُ» بالواو والرَّفع[3].

فأمَّا قراءةُ مَنْ قرأ «يقولُ» من غير واو، فهي جملةٌ مُستأنَفةٌ سِيقَت جواباً لسؤالٍ مُقَدَّرٍ؛ كأنَّه لـمَّا تقدَّمَ قولُه تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ [المائدة:٥٢] إلى قوله: ﴿نَٰدِمِينَ﴾، سأل سائلٌ فقال: ماذا قالَ المؤمنونَ حِينَئِذٍ؟ فأُجِيبَ بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ إلى آخره[4]، وهو واضِحٌ.

المحيط٨/٢٦٤، والارتشاف٤/١٩٨٦-١٩٨٧، والمساعد٢/٤٤٨، والمقاصد الشَّافية٥/٩٠، وشرح التَّصريح٢/١٦٢-١٦٣، وهمع الهوامع٥/٢٣٣-٢٣٤.

(١) نصَّ أبو حيَّان على أنَّ «فيصبحوا» عند ابن عطيَّة وابن الحاجب منصوب بإضمار «أن» جواباً لـ «عسى». قال: وفي هذا نظرٌ: وهو هل تجري «عسى» في التَّرجي مجرى «ليت» في التَّمني أم لا تجري. انظر: البحر المحيط٨/٢٦٦.

(٢) ذهب الزَّجَّاج في معانيه ١٨١/٢ إلى أنَّ «عسى» من الله واجبة، ووافقه أبو حيَّان في البحر المحيط٨/٢٦٦، وهو مذهب الجمهور.

(٣) انظر القراءات الثَّلاث في: السَّبعة ٢٤٥، ومعاني القراءات ٣٣٣/١، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢٢٩/٣، والمبسوط١٨٦، وحُجَّة القراءات ٢٣٠، والنَّشر ١٤١، والإتحاف١/٥٣٧-٥٣٨.

(٤) وإليه ذهب الزَّمخشريُّ. انظر: الكشَّاف ٢٩٥/٦.

حذف الواو ههنا كإثباتها؛ وذلك لأنَّ في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها، فإنَّ الموصوف بقوله «يُسارعون فيهم» هم الَّذين قالوا فيهم المؤمنون: «أهؤلاء الَّذين أقسموا بالله»، فلمَّا حصل في كلٍّ واحدة من الجملتين ذكر من الأخرى، حَسُنَ العطف بالواو وبغير الواو، ونظيره قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف:٢٢] لمّا كان في كلٍّ واحدة من الجملتين ذكر ما تقدَّم أغنى ذلك عن ذكر الواو، ثمَّ قال: ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف:٢٢]، فأدخل الواو فدلَّ ذلك على أنَّ حذف الواو وذكرها واحد.

فحذف الواو من قوله: ﴿ويقولُ الَّذين آمنوا﴾ كحذفها من قوله: ﴿رابِعُهم﴾ و ﴿سادسُهم﴾، وإلحاقها كإلحاقها

والواو ساقِطةٌ في مصاحف "مَكَّة" و"المدينة" و "الشَّام"، والقارئُ بذلكَ هو صاحبُ هذه المصاحفُ؛ فإنَّ القارئِينَ بذلك: ابنُ كَثيرٍ المَكِّيُّ، وابنُ عامرٍ الشَّاميُّ، ونافعٌ المدنيُّ، فقراءتُهم موافِقةٌ لمصاحفهم. وليس في هذا أنَّهم إنَّما قرؤوا كذلك لأجلِ المُصحَف فقط، بل وافقَت رِوايتُهم مصاحِفَهم، على ما بيَّنتهُ غيرَ مرَّة[1].

وأمَّا قراءةُ الواو والرَّفع فواضِحةٌ أيضاً؛ لأنَّها جملةٌ ابتُدِئَ بالإخبار بها. فالواوُ استئنافيَّةٌ لمجرد عطف جملة على جملة[2]، فالواو ثابتةٌ في مصاحف "الكوفة" و "المشرِق"، والقارئُ بذلك هو صاحبُ هذا المُصحَف، والكلام كما تقدَّمَ أيضاً.

وأمَّا قراءةُ أبي عمرٍو فهي الَّتي تحتاجُ إلى فضلِ نظَر. واختلفَ النَّاسُ في ذلك على ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُهما: أنَّه منصوبٌ عطفاً على ﴿فيُصبِحوا﴾ على أحد الوجهينِ المذكورينِ في نصب ﴿فيُصبِحوا﴾ وهو الوجه الثَّاني؛ أعني كونَه منصوباً بإضمار «أنْ» في جواب الترجِّي بعدَ الفاء؛ إجراءً للترجِّي مُجرى التَّمنِّي؛ وفيه خلافٌ[3] مشهورٌ بين البَصريِّين والكوفيِّين؛ فالبصريُّون يمنعونَه[4]، والكوفيُّون يُجيزونَه مستدِلِّين على ذلك بقراءة نافعٍ: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ[5]﴾ [عبس:٣،٤] بنصب «تنفعَه»[6]، وبقراءة عاصِم في رواية حَفصٍ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر:٣٦،٣٧] بنصب «فأطَّلِعَ»[7]. وسيأتي الجوابُ عن الآيتين الكريمتين في موضعِه[8].

في قوله: ﴿ثامنُهم﴾. انظر: الحُجَّة للفارسي٣/٢٣١-٢٣٢، والتَّفسير البسيط٧/٤٢٣-٤٢٤، وتفسير الرَّازي١٢/٢٠.

(١) عند الكلام على الآية [٢٨٣] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٦٧٩.

(٢) ذكره الفرَّاء ومكِّي وابن الجوزي و الطَّبرسي وغيرهم. انظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٣١٣، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣٤، وزاد المسير٢/٣٧٩ ، ومجمع البيان٣/٢٩١. ومعناه: عسى الله أنْ يأتي بالفتح ويندم المنافقون ويقول الَّذين آمنوا عند ذلك.

(٣) انظر الخلاف في : شرح التَّسهيل ٤/٣٤، و الارتشاف ٢/٤١١، وهمع الهوامع ٤/١٢٣-١٢٤ .

(٤) لأنَّ التَّرجي عندهم في حكم الواجب.

(٥) «الذكرى»: سقطت من أ و ظ، واستدركتها من ط وح.

(٦) انظر القراءة في: السَّبعة ٦٧٢، والحُجَّة في القراءات السَّبع٣٦٣، ومعاني القراءات ٣/١٢١، وحُجَّة القراءات ٦٣١، والإتحاف ٢/٥٨٨.

(٧) انظر القراءة في: السَّبعة ٥٧٠، ومعاني القراءات ٢/٣٤٦، والمبسوط ٣٩٠، وحُجَّة القراءات٦٣١، والنَّشر ١٨٧.

(٨) انظر الدّرّ المصون: الآية الأولى١٠/٦٨٦، والآية الثَّانية ٩/٤٨٢.

وهذا الوجهُ – أعني عطفَ «ويقولَ» على «فيُصبِحوا»ـ قالَه الفارسيُّ[١] وتَبِعَه جماعةٌ[٢]، ونقلَه عنه أبو محمَّدٍ بنُ عطيَّةَ[٣]، وذكرَه أبو عمرٍو بنُ الحاجِب[٤] أيضاً.

قالَ الشَّيخُ شهابُ الدِّين أبو شامة[٥] – بعدَ ذكرِه الوجهَ المُتقدِّمَ –: «وهذا وجهٌ جَيِّدٌ أفادَنيه الشَّيخُ أبو عَمْرٍو بنُ الحاجِب، ولم أرَه لغيرِه، وذكروا وجوهاً كلُّها بعيدةٌ مُتعسِّفةٌ» انتهى.

قلتُ: وهذا –كما رأيتَ– منقولٌ مشهورٌ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ، وأمَّا استجادَته هذا الوجهَ؛ فإنَّما يتمشَّى على قول الكوفيِّين، وهو مرجوحٌ كما تقرَّرَ في علم النَّحو.

الثَّاني: أنَّه منصوبٌ عطفاً على المصدَر قبلَه، وهو الفتحُ؛ كأنَّه قِيلَ: فعسى الله أنْ يأتِيَ بالفتحِ، وبأنْ يقولَ؛ أي: وبقولِ الَّذين آمنوا. وهذا الوجهُ ذكرَه أبو جعفرٍ النَّحَّاس[٦][١٢٦/ب–م٢]، ونظَّرَه بقول الشَّاعر[٧]: [الوافر]

٣٤– لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقول الآخر[٨]: [الطَّويل]

---

(١) لم يذكُر الفارسي في الحُجَّة –عند ذكر هذه القراءة– ما نُقِلَ عنه هنا، وإنَّما ذكر وجوهاً أخرى. انظر: الحُجَّة٣/٢٢٩–٢٣١.

(٢) كالباقولي وابن الأنباري. انظر: كشف المشكلات١/٣٥٧، والبيان١/٢٩٧. وأردف ابن الأنباري قائلاً: وفي هذا الوجه بُعدٌ، وهو مع بُعدِه جائز.

(٣) المحرَّر الوجيز٢/٢٠٦. ولم يصرِّح ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز بنقله عن أبي عليٍّ.

(٤) لم أقف عليه فيما طُبِعَ من آثاره.

(٥) إبراز المعاني ٤٣٠.

(٦) إعراب القرآن له٢/٢٦.

(٧) البيت لميسون بنت بَحْدَلٍ الكَلبِيَّة في: الحماسة الشَّجريَّة ٥٧٣–٥٧٤، والبصريَّة ٢/٩٤٠، والحلل ٤١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٨ ، وخزانة الأدب ٨/٥٠٣–٥٠٤. وبلا نسبة في: الكتاب ٣/٤٥، وشرح كتاب سيبويه٣/٢٣٧–٢٤٠، والمقتضب ٢/٢٥، والأصول ٢/١٥٠، وخزانة الأدب ٨/٥٢٣–٥٧٤.

والشَّاهد فيه: نصب «تَقَرَّ» بأنْ مضمرة بعد واو المعيَّة، والمصدر المؤوَّل من «أنْ» والفعل مرفوع بالعطف على «لُبس».

(٨) البيت للأعشى في: ديوانه٧٧، والكتاب ٣/٣٨، وشرح كتاب سيبويه ٣/٢٢٧، والكامل ٨٢١، والأصول ٢/٤٨. وبلا نسبة في: المقتضب ٢/٢٥، وأمالي ابن الشَّجري ٢/١٣٠، وشرح المفصَّل ٣/٦٥.

و الثَّواء: الإقامة. واللُّبانات: الحاجات. عن لسان العرب (ثوا) و(لَبَنَ).

والشَّاعر هنا يخاطب نفسه قائلاً: لقد أقمت مع المهجو عاماً كاملاً ، فلم أحصل على شيء، وكان في إمكانه في هذا العام أنْ تُقضَى كلُّ حاجاته، بل إنَّه ملَّ أيضاً لطولها. =

٣٥- لقد كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُبانَاتٍ ويَسْأَمَ سائِمُ

وهذا مردودٌ من ثلاثةِ أوجُهٍ[١]:

أحدُها: أنَّه يؤدِّي ذلك إلى الفَصل بين أبعاضِ الصِّلةِ بأجنبيٍّ؛ وذلك أنَّ الفتحَ على قوله مُؤوَّلٌ بـ «أنْ» والفعل، تقديرُه: أنْ يأتِيَ بأن يفتحَ، وبأنْ يقولَ، فيقعُ الفصلُ بقوله: «فيُصبِحوا»، وهو أجنبيٌّ؛ لأنَّه معطوفٌ على ﴿يأتي﴾.

الثَّاني: أنَّ هذا المصدرَ – وهو الفتح – ليس يُرادُ به انحلالُه لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ؛ بل المرادُ به مصدَرٌ غيرُ مرادٍ به ذلك؛ نحوُ: « يعجبُني ذكاؤُكَ وعِلمُكَ».

الثَّالث: أنَّه، وإنْ سُلِّمَ انحِلالُه لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ، فلا يكونُ المعنى على: فعسى الله أنْ يأتيَ بأنْ يقولَ الَّذين آمنوا؛ فإنَّه نابٍ عنه نُبُوّاً ظاهراً.

الثَّالث– من أوجُه نصبِ «ويقولَ» – : أنَّه منصوبٌ عطفاً على قوله: ﴿يأتي﴾؛ أي: فعسى الله أنْ يأتيَ ويقولَ. وإلى ذلك ذهبَ الزَّمخشريُّ[٢]، ولم يَعترِضْ عليه بشيءٍ.

وقد رُدَّ[٣] ذلك بأنَّه يَلزَمُ عطفُ ما لا يجوزُ أنْ يكونَ خبراً على ما هو خبرٌ؛ وذلك أنَّ قولَه: ﴿أنْ يأتيَ﴾ خبرُ عسى، وهو صحيحٌ؛ لأنَّ فيه رابطاً عائداً على اسم «عسى»، وهو ضميرُ الباري تعالى، وقوله: «ويقول» ليسَ فيه ضميرٌ يعودُ على اسم «عسى»، فكيف يَصِحُّ جعلُه خبراً؟

وقد اعتذرَ مَنْ أجازَ ذلك عنه بثلاثة أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه من باب العطفِ على المعنى، والمعنى: فعسى أنْ يأتيَ الله بالفتح، وبقولِ الَّذين آمنوا. فتكونُ «عسى» تامّةً؛ لإسنادها إلى «أنْ» وما في حَيِّزها، فلا تحتاجُ حينئذٍ إلى رابطٍ، وهذا قريبٌ من قولهم: "العطف على التَّوهُّم"؛ نحوُ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٤] [المنافقون:١٠].

=والشَّاهد فيه: نصب «يسأمَ» بـ «أنْ» مضمرة بعد واو المعيَّة، والمصدر المؤوَّل من «أنْ» والفعل مرفوع بالعطف على «تقضي».

(١) وهذا ردُّ أبي حيَّان على تخريج النَّحَّاس. انظر: البحر المحيط٨/٢٦٧.

(٢) الكشَّاف٦/٢٩٥. وسبقه الأخفش والفرَّاء وابن الأنباري وأبو علي الفارسي وغيرهم.

(٣) وممَّن ردَّه الهمذاني والقرطبي. انظر: الفريد٢/٤٥٤، وتفسير القرطبي٨/٤٩.

(٤) جُزمت «أكُنْ» حملاً على موضع «فأصَّدَّق»؛ لأنَّ موضعه الجزم على تقدير سقوط الفاء؛ كأنَّك قلت: أصَّدَّق وأكنْ من الصَّالحين.

الثَّاني: أنَّ ﴿أنْ يأتيَ﴾ بدلٌ من اسم الله –تعالى– لا خبرٌ، وتكونُ «عسى» حينئذٍ تامَّةً؛ كأنَّه قِيلَ: فعسى أنْ يقولَ الَّذين آمنوا.

وهذان الوجهان منقولان عن أبي عليٍّ الفارسيِّ[1]، إلَّا أنَّ الثَّاني لا يَصِحُّ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أنَّ «عسى» و«اخلُولَقَ» و«أوشكَ» من بين سائر أخواتها يجوزُ أنْ تكونَ تامَّةً، بشرط أنْ يكونَ مرفوعُها «أنْ يفعلَ».

قالوا[2]: ليُوجَدَ في الصُّورة مُسنَدٌ ومُسنَدٌ إليه، كما قالوا [١٢٧/أ–م٢] ذلك في «ظنَّ» وأخواتِها: إنَّ «أنْ» و «أنَّ» تَسُدُّ مَسَدَّ مَفعولَيها.

والثَّالث: أنَّ ثمَّ ضميراً محذوفاً هو مُصَحِّحٌ لوقوع «ويقولَ» خبراً عن «عسى»، والتَّقديرُ: ويقولُ الَّذين آمنوا به؛ أي: بالله، ثمَّ حُذِفَ للعلم به. ذكرَ ذلك أبو البقاء[3].

وقالَ ابنُ عطيَّةَ[4] –بعدَ حكايتِه نصبَ «ويقولَ» عطفاً على ﴿يأتيَ﴾ – : «وعندي في منع «عسى الله أن يقولَ المؤمنون» نظَرٌ؛ إذ الله – تعالى– يُصَيِّرهم يقولون ذلك بنصرِهِ وإظهارِ دينه».

قلتُ: قولُ ابنِ عطيَّةَ في ذلك يشبهُ قولَ أبي البقاء في كونه قدَّرَه[5] ضميراً عائداً على اسم «عسى» يَصِحُّ به الرَّبط.

وبعضُ النَّاسِ يُكثِرُ هذه الأوجهَ ويوصلُها إلى سبعة وأكثر[6]؛ وذلك باعتبار تصحيح كلِّ وجهٍ من الأوجه الثَّلاثة الَّتي ذكرتُها لك، ولكن لا يخرجُ حاصلُها عن ثلاثة، وهو النَّصبُ؛ إمَّا عطفاً على ﴿أن يأتيَ﴾، وإمَّا على ﴿فيُصبِحوا﴾، وإمَّا على ﴿بالفتح﴾. وقد تقدَّمَ لك تحقيقُها.

قوله: ﴿جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾: في انتصابِه وجهان:

---

(١) الحُجَّة٣/٢٢٩–٢٣١، وتبعه ابن عطيَّة والقرطبي. انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٠٦–٢٠٧، والقرطبي ٨/٥٠.
وقال مكِّي معقِّباً على الوجه الأوَّل: «مَن نصبه عطفه على المعنى؛ كأنَّه قدَّر تقديم «أنْ يأتيَ» بعد «عسى»، فعطف عليه؛ إذ معنى «فعسى أنْ يأتيَ الله» و «فعسى الله أنْ يأتيَ» واحد، فعطف على المعنى؛ ولو عطف على اللَّفظ على «أنْ يأتيَ»، وهو مؤخَّر بعد اسم الله، لم يجز، كما يبعد أنْ تقول: عسى زيدٌ أنْ يقومَ ويأتيَ عمرو؛ إذ لا يجوز: عسى زيدٌ أنْ يأتيَ عمرو». انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٣.

(٢) لم أعرفه.

(٣) التِّبيان١/٤٤٥.

(٤) المحرَّر الوجيز٢/٢٠٧، وعنه في: البحر المحيط ٨/ ٢٦٧–٢٦٨.

(٥) في ظ: «قُدِّرَ».

(٦) لم أقف فيما وقع بين يدي من مصادر إلَّا على ثلاثة أوجهٍ.

أظهرُهما: أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ ناصِبُه «أقسموا»، فهو من معناه[١]، والمعنى: أقسَموا إقسامَ اجتهادٍ في اليمين.

والثَّاني – أجازَه أبو البقاء[٢] وغيرُه[٣] – أنَّه منصوبٌ على الحالِ؛ كقولِهم: «افعَلْ ذلك جَهْدَك»؛ أي: مُجتَهِداً. ولا يُبالي بتعريفه لفظاً؛ فإنَّه مُؤوَّلٌ بنكرةٍ على ما ذكرتُه لك. وللنَّحويِّين في هذه المسألة أبحاثٌ[٤]، والمعنى هنا: أقسَموا بالله مجتهدين في أيمانهم.

قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾: هذه الجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب؛ فإنَّها تفسيرٌ وحكايةٌ لمعنى القسَم لا لألفاظِهم؛ إذ لو كانَت حكايةً لألفاظِهم، لقيل: إنَّا لمعكم[٥].

وفيه نظرٌ؛ إذ يجوزُ لك أن تقول: «حَلَفَ زيدٌ لأفعَلَنَّ» أو «ليفعَلَنَّ»، فكما جاز أن تقولَ: «لَيَفعَلنَّ»، جاز أن يُقالَ: ﴿إنَّهم لمعكم﴾ على الحكاية.

قوله تعالى: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾: فيها أوجهٌ[٦]:

أحدُها: أنَّها جملةٌ مُستأنفةٌ، والمقصودُ بها الإخبارُ من الباري – تعالى– بذلك.

الثَّاني: أنَّها دعاءٌ عليهم بذلك، وهو قولُ الله –تعالى–؛ نحوُ: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس:١٧].

الثَّالث: أنَّها في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّها من جملة قول المؤمنين، ويحتملُ معنيين، كالمعنيين في الاستِئناف؛ أعني كونَه إخباراً أو دُعاءً.

الرَّابع: أنَّها في محلِّ رفعٍ على أنَّها خبرُ المُبتدإ، وهو «هؤلاء»؛ وعلى هذا، فيَحتَمِلُ قولُه: ﴿الَّذين أقسَموا﴾ وجهين:

أحدُهما: أنَّه صفةٌ لاسم الإشارة، والخبر: ﴿حَبِطَت أعمالُهم﴾.

---

(١) وممَّن ذهب إليه ابن عطيَّة وأبو البقاء والهمذاني وغيرهم. انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٠٧، والتِّبيان١/٤٤٥، والفريد٢/٤٥٦. والتَّقدير عند ابن عطيَّة: أهؤلاء هم المقسمون باجتهاد منهم في الأيمان.

(٢) التِّبيان١/٤٤٥.

(٣) كأبي حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٢٦٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٧٣، وشرح كتاب سيبويه ١/٦٥و٢/٢٦٠–٢٦١، والمقتضب ٣/٢٣٧، والإيضاح العضدي ١٧٢، و أمالي ابن الشَّجري ١/٢٣٥و٣/٢٠، والمرتجل ١٦٣، وشرح المفصَّل ٢/٦٣، وشرح الكافية الشَّافية ٢/٧٣٥، وشرح الكافية للرَّضي١/١٦، والتَّذييل والتَّكميل ٩/٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٨–٢٤٩، وهمع الهوامع ٤/١٩.

(٥) انظر: البحر المحيط٨/٢٦٨.

(٦) انظر الأوجه الثَّلاثة الأولى في: المحرَّر الوجيز ٢/٢٠٧.

والثَّاني: أنَّ «الَّذين» خبرٌ [١٢٧/ب–م٢] أوَّلُ، و «حَبِطَت» خبرٌ ثانٍ عندَ مَنْ يُجِيزُ[١] ذلك.

وجعلَ الزَّمخشريُّ ﴿حَبِطَت أعمالُهم﴾ مُفهِمَةً للتَّعجُّب، قال[٢]: «وفيه معنى التَّعجُّب؛ كأنَّه قِيلَ: ما أحبطَ أعمالَهم ما أخسرَهم».

وأجازَ مع كونه تعجُّباً أنْ يكونَ من قول المؤمنين، فيكونَ في محلِّ نصبٍ، وأنْ يكونَ من قول الباري –تعالى– لكنَّه أوَّلَ التَّعجُّبَ في حقِّ الله تعالى بأنَّه تعجيبٌ؛ قال[٣]: «أو مِنْ قول الله – عزَّ وجلَّ – شهادةً لهم بحُبوط الأعمال، وتعجُّباً من سُوءِ حالِهم».

وقرأ أبو واقدٍ والجرَّاحُ: «حَبَطت»[٤] بفتح الباء، وهما لغتان[٥]. وقد تقدَّم ذلك[٦].

وقوله: ﴿فَأَصْبَحُوا﴾: وجهُ التَّسبُّبِ في هذه الفاء ظاهرٌ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤]

قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾: «مَنْ» شرطيَّةٌ فقط؛ لظهور أثرِها[٧].

وقولُه تعالى: ﴿فَسَوْفَ﴾: جوابُها، وهي مُبتَدأةٌ، وفي خبرِها الخلافُ المشهورُ[٨]، وبظاهره يتمسَّكُ مَنْ لا يشترِطُ عودَ ضمير على اسم الشَّرط من جملة الجواب، ومَنْ التزمَ ذلك قدَّرَ ضميراً محذوفاً، تقديرُه: فسوفَ يأتي الله بقومٍ غيرِهم، فـ «هم» في ﴿غيرهم﴾ يعودُ على «مَنْ» على معناها.

---

(١) أجازه الحَوفي. انظر: البحر المحيط٨/ ٢٦٨.

(٢) الكشَّاف٦/٢٩٥. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٦٨.

(٣) تتمة كلام الزَّمخشري. الكشَّاف٦/٢٩٥.

(٤) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن ٣٩، والمحرَّر الوجيز ٢/٢٠٧، والبحر المحيط ٨/٢٦٨.

(٥) اللُّغة الأولى: «حَبَطتَ» بفتح الباء، واللُّغة الثَّانية: «حَبِطَت» بكسر الباء. انظر: التَّاج(حبط).

(٦) عند تفسير الآية [٢١٧] من سورة البقرة عن الحسن، وفي سورة آل عمران عند تفسير الآية [٢٢] عن ابن عبَّاس وأبي السَّمَّال.

(٧) وهو جزم الفعل بالسُّكون، وحُرِّكَ بالفتح لالتقاء السَّاكنين.

(٨) أشار ابن هشام إلى اختلاف النُّحاة بين كون خبر اسم الشَّرط الواقع مبتدأ هو جملة الجواب، أو جملة الشَّرط، أو جملة الشَّرط والجواب معاً. ثمَّ ذكر ابن هشام رأيه ، فقال: والأصحُّ أنَّ الخبر فعل الشَّرط لا فعل الجواب، وهو يريد جملة فعل الشَّرط. وإلى مثل هذا ذهب أبو البقاء والسُّيوطي والصَّبَّان.

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ الخبر هو جملة الشَّرط والجواب معاً. =

وقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٍ: ((يَرتَدِدْ)) بدالين[١].

قالَ الزَّمخشريُّ[٢]: «وهي في الإمام – يعني رسمَ المصحَف – كذلك». ولم يبيِّنْ ذلك.

ونقلَ غيرُه[٣] أنَّ كلَّ قارِئ وافقَ مصحفَه؛ فإنَّها في مصاحف "الشَّام" و "المدينة": ((يرتدد)) بدالين. وفي الباقية: ((يرتدَّ))[٤].

=انظر الخلاف في هذه المسألة في: التِّبيان١/٥٥، وشرح المفصَّل٧/٤٤، ومغني اللَّبيب٦٠٧–٦٠٨، وهمع الهوامع٤/٣٤١، وحاشية الصَّبَّان٤/١٧.

(١) انظر القراءة في: السَّبعة ٢٤٥، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٣/٢٣٢، والمبسوط ١٨٦، والتَّذكرة ٢/٣١٧، وحجَّة القراءات ٢٣٠، والنَّشر ١٤١، والإتحاف ١/٥٣٨.

وقال السَّمرقندي: «فأمّا من قرأ: يرتدد فهو الأصل في اللُّغة». ورُوِيَ عن أبي عبيدة أنَّه قال: «رأيتُ في مصحف عثمان بن عفَّان –رضي الله عنه–بالدَّالين». انظر: تفسير بحر العلوم ١/٤٤٣. وقال الزَّجَّاج: «إظهار الدَّالين هو الأصل؛ لأنَّ الثَّاني من المضاعف إذا سُكِّنَ ظهر التَّضعيف؛ نحوُ قوله:﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾[آل عمران:١٤٠]، ولو قُرِئت ((إنْ يمسّكم قَرحٌ)) لكان صواباً». انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج ٢/١٨٢.

(٢) الكشَّاف٦/٢٩٥باختلاف يسير. أي: ((يَرْتَدد))، بدالين.

(٣) يعني أبا شامة الدِّمشقي. انظر: إبراز المعاني ٤٣١.

(٤) وهي قراءة ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبي عمرو. انظر القراءة في: السَّبعة٢٤٥، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٣/٢٣٢، والمبسوط ١٨٦، والتَّذكرة ٢/٣١٧، والنَّشر ١٤١، والإتحاف ١/٥٣٨.

وقد تقدَّمَ[١] أنَّ الإدغامَ لغةُ تميم، والإظهارَ لغةُ الحجاز، وأنَّ وجهَ الإظهارِ سكونُ الثَّاني جزماً أو وقفاً، ولا يُدغَمُ إلَّا في مُتحرِّكٍ، وأنَّ وجهَ الإدغام تحريكُ هذا السَّاكن في بعضِ الأحوال؛ نحوُ: رُدَّا، رُدُّوا، رُدِّي، ولم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا[٢]، واردُدِ القوم، ثمَّ حُمِلَ «لم يَرُدَّ» و«رُدَّ» على ذلك[٣]؛ فكأنَّ التَّميميِّينَ اعتبروا هذه الحركةَ العارضة[٤]، والحجازيِّين لم يَعتبروها.[٥]

و ﴿منكم﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «يرتد». و ﴿عن دينه﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿يرتدَّ﴾.

قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ﴾: في محلِّ جرٍّ؛ لأنَّها صفةٌ لـ ﴿قومٍ﴾[٦].

و﴿يُحِبُّونَه﴾: فيه وجهان:

أظهرُهما: أنَّه معطوفٌ على ما قبلَه، فيكون في محلِّ جرٍّ أيضاً[٧]؛ فوصفَهم بصفتين: وصفَهم بكونِه تعالى يُحِبُّهم، وبكونِهم يُحِبُّونَه.

والثَّاني: أجازَه أبو البقاء أنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الضَّمير المنصوب في ﴿يُحِبُّهم﴾، قال[٨]: «تقديرُه: وهم يُحِبُّونَه».

---

(١) عند الكلام على الآية [٢٨٢] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون ٦٥٣/٢.

(٢) علَّلَ العرب الإدغام في هذه الأفعال؛ بأنَّ الفعل مبنيٌّ على هذه العلامات، وليس تحريكه بعارض. انظر: شرح التَّصريح ٧٦٣/٢.

(٣) قال ابن يعيش :«ومن ذلك «رُدَّ» في الوقف و «لم يرُدَّ» في الجزم؛ فإنَّ بني تميم وغيرهم من العرب ما خلا أهل الحجاز يدغمون هذا النوع؛ لأنهم شبَّهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب؛ نحو: هو يردُّ، ولن يردَّ، وكلُّ العرب تدغم هذا المعرب. ووجه الشَّبه بينهما أنَّهم رأوا آخر «اردُدْ» ونحوه ،تتعاقب عليه الحركات للبناء، كما تتعاقب حركات الإعراب على آخر المعرب، فلمَّا رأوه مثله في التَّحريك ادَّغموه؛ وذلك قولهم: اردُدِ القوم، واردُدِ ابنك، ورُدُّنَّ يا رجال، وحيث أدغم وجب تحريك الآخر لالتقاء السَّاكنين، ولم يحرِّكوا الأوَّل؛ لما أرادوه من التَّخفيف بالإدغام، فلو حرَّكوا الأوَّل لبطل الإدغام، وانتقض الغرض من الإدغام». انظر: شرح المفصَّل ١٢٧/٩، وشرح التَّصريح٧٦٣/٢.

(٤) الحركة العارضة هي الفتحة في «يرتدَّ».

(٥) انظر المسألة في: الكتاب ٥٣٠/٣، والكامل ٤٣٨–٤٣٩، والتَّكملة ١٨٥–١٨٨، وشرح المفصَّل ١٢٧/٩، والممتع ٤١٧–٤١٩، وشرح الشَّافية للرَّضي ٢٣٨/٢–٢٣٩، وللجاربردي ٢٤٠/٢–٢٤١.

(٦) انظر: المُشكل ٢٣٤/١، والتِّبيان ٤٤٥/١، والبحر المحيط ٢٧٢/٨.

(٧) ذكره الفرَّاء ومكِّيٌّ وغيرهما. انظر: معاني القرآن للفرَّاء٣١٣/١، ومشكل إعراب القرآن٢٣٤/١.

(٨) التِّبيان ١/ ٤٤٥. وضعَّفه أبو حيَّان في البحر المحيط ٢٧١/٨.

قلتُ: وإنَّما قدَّرَ أبو البقاء لفظةَ «هم»؛ ليخرُجَ بذلك من إشكال؛ وهو أن المضارعَ المُثبَتَ متى وقعَ حالاً، وجبَ تجرُّدُه[١] من «الواو»؛ نحوُ: «قمتُ أضحكُ»، ولا يجوز: «وأضحكُ»، وإنْ وردَ شيءٌ أُوِّلَ بما ذكرَه أبو البقاء؛ كقولهم[٢]: «قمتُ وأصُكُّ عينَه».

وقوله[٣]: [المتقارِب]

٣٦- نَجَـــوتُ وأرْهَـــنُهُمْ مالِكَـــا

أي: وأنا أصَكُّ، وأنا أرهَنُهم.

فتُؤَوَّلُ الجملةُ إلى جملة اسميَّة؛ فيَصِحُّ اقترانَها بالواو، ولكن لا ضرورةَ في الآية الكريمة تدعو إلى ذلك حتى يُرتكبَ، فهو[١٢٨/أ-م٢] قولٌ مرجوحٌ.

وقُدِّمَت محبَّةُ الله تعالى على محبتِهِم؛ لشرفِها وسَبقِها؛ إذ محبتُه تعالى لهم عبارةٌ عن إلهامِهم فِعلَ الطَّاعةِ، وإثابتِه إيَّاهُم عليها[٤].

قوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: هاتان صفتان أيضاً لـ ﴿قوم﴾[٥]، واستدلَّ بعضُهم[٦] على جوازِ تقديمِ الصِّفة غيرِ الصَّريحة على الصِّفة الصَّريحة بهذه الآيةِ؛ فإنَّ قولَه: ﴿يُحِبُّهم﴾ صفةٌ، وهي غيرُ صَريحةٍ؛ لأنَّها جملةٌ مؤوَّلةٌ بمفردٍ.

---

(١) في ظ: «تجريدَه».

(٢) حكاه الأصمعي عن العرب. انظر: المخصص٤/٣٤٦، واللِّسان (رهن).

(٣) لعبد الله بن هَمام السَّلوليِّ، وصدره: فلمَّا خَشيتُ أظافيرَهم

وهو في: إصلاح المنطق ١/٢٣١، والشِّعر والشُّعراء ٢/٦٥١، والمقاصد النَّحويَّة ٣/١١٥٢، وخزانة الأدب ٩/٣٦، والدُّرر اللَّوامع ١/٥١٧. وبلا عزو في: رصف المباني ٤٢٠، والمقرَّب ١/١٥٥، وشرح التَّسهيل ٢/٣٦٧، والجنى الدَّاني ١٦٤، وهمع الهوامع ٤/٤٦. ويُروى البيت: (وأرهنتهم مالكا) كما في بعض مظانه.

ومالك: العريف، والعريف: هو رئيس القوم.

والشَّاهد فيه: دخول واو الحال على جملة الحال المصدَّرة بمضارعٍ مثبت، وهذا نادر؛ والقياس مع المضارع الاكتفاء بالضَّمير دون الواو، وقد خرَّج البيت على إضمار مبتدأ بعد الواو، والجملة بعده خبر، والتَّقدير: وأنا أرهنهم، والجملة الاسميَّة حال.

(٤) انظر هذا الكلام في: البحر المحيط ٨/٢٧٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنَّحاس٢/٢٧، والمُشكل ١/٢٣٤، والبيان ١/٢٩٧، والتِّبيان ١/٤٤٦. وأجاز مكِّيٌّ وابن الأنباري وجهاً آخر، وهو أن يكونا حالين من «قوم» .

(٦) يعني أبا حيَّان. انظر: البحر المحيط ٨/٢٧٤.

وقوله: «أذلَّة – أعِزَّة»: صفتان صريحتان؛ لأنَّهما مفردتان، وأمَّا غيرُه[١] من النَّحويِّين فيقول: متى اجتمعَت صفةٌ صريحةٌ وأخرى مؤوَّلةٌ بمفردٍ، وجبَ تقديمُ الصَّريحةِ، إلَّا في ضرورة شِعرٍ؛ كقولِ امرئ القيس[٢]: [الطَّويل]

٣٧- وفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسودَ فاحِمٍ أثيـــثٍ كقِنْـــوِ النَّخْلَـــةِ الـــمُتَعَثكِلِ

فقدَّمَ قولَه: «يُغَشِّي» – وهو جملة – على «أسوَد» وما بعدَه، وهُنَّ مفردات.

وعندَ هذا القائلِ أنَّه يُبدأ بالمفرد ثمَّ بالظَّرف أو عديلِه ثمَّ بالجملة؛ وعلى ذلك جاء قوله تعالى:﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[غافر:٢٨]. وهذه الآية حُجَّةٌ عليه، وكذا قوله:﴿ وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام:٩٢]

قالَ الشَّيخُ[٣]:«وفيها دليلٌ على بُطلان مَنْ يَعتقدُ وجوبَ تقديم الوَصفِ بالاسم على الوَصف بالفعل إلَّا في ضرورة». ثمَّ ذكرَ الآيةَ الأخرى[٤].

قلتُ: وليسَ في هاتين الآيتين الكريمتين ما يَرُدُّ قولَ هذا القائلِ، أمَّا هذه الآية؛ فيَحتمِلُ أنْ يكونَ قولُه تعالى: ﴿يُحِبُّهم ويُحِبُّونَه﴾ جملةَ اعتراض؛ لأنَّ فيها تأكيداً وتسديداً[٥] للكلام.

وجملةُ الاعتراض تقعُ بينَ الصِّفةِ وموصوفِها؛ كقوله تعالى:﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٦]، فـ ﴿عظيم﴾ صفةٌ لـ «قَسَم»، وقد فصلَ بينهما بقولُه: ﴿لو تعلمونَ﴾، فكذلك فصلَ هنا بينَ قوله: «بقوم» وبينَ صفتِهم، وهي «أذلَّة – أعزَّة»، بقولِه: ﴿يُحِبُّهم ويُحِبُّونَه﴾؛ فعلى هذا لا يكون لها محلٌّ من الإعراب.

---

(١) يقصد ابن عصفور. انظر: المقرَّب ١/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) ديوانه ١٦، وجمهرة أشعار العرب ١٢٧، وشرح القصائد العشر للتَّبريزي٣٠، والتَّذييل والتَّكميل ٤/٢١٨، وخزانة الأدب ١٠/١٢٧. وبلا نسبة في: المقرَّب ١/٢٢٧، والمقاصد النَّحويَّة ٤/٢١١٨. وروى بعضهم: «يُزَين» بدل «يُغَشِّي».

الفَرع: الشَّعر الطَّويل. والفاحم: الشَّديد السَّواد كالفَحم. والأثيث: كثير النَّبات. والقِنْو: العِذْق؛ وهو كباسة النَّخلة. و المتعثكِل: المتداخل لكثرته. عن الدِّيوان.

(٣) البحر المحيط٨/٢٧٤ بتصرُّف.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر:٢٨]. قُدِّمتِ الصِّفة الصريحة، وهي «مُؤمِنٌ» على الصِّفة غير الصَّريحة، وهي جملة «يُكتِم».

(٥) في ظ: «تشديداً» مكان «تسديداً»، وهو تحريف.

وأمَّا ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام:٩٢] فلا نُسلِّمُ أنَّ ﴿مُبارَكٌ﴾ صفةٌ، بل يجوزُ أنْ يكونَ خبراً بعدَ خبرٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرَ مُبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هو مُبارَكٌ، ولو استدلَّ على ذلك بآيتين غيرَ هاتين لكانَ أقوى، وهما قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الشُّعراء:٥]، فقدَّمَ الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالصَّريح، ويحتملُ أنْ يُقالَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ ﴿مِنْ ربهم﴾ و ﴿مِنَ الرَّحمن﴾ صفتان؛ لجواز أنْ يكونا حالين مُقدَّمَين من الضَّمير المستترِ في ﴿مُحدَث﴾؛ أي: مُحدَثٍ إنزالُه حالَ كونهِ من ربِهم.

[وأذِلَّة: جمعُ «ذليل»، بمعنى: متعطِّف، ولا يُراد به «الذَّليل»: الَّذي هو ضعيفٌ، خاضِعٌ، مُهانٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ جمع «ذَلُول»][(١)]؛ لأنَّ[١٢٨/ب–م٢] «ذَلُولاً» يُجمَعُ على «ذُلُل» لا على «أذِلَّة»[(٢)]؛ وإن كانَ كلامُ بعضِهم[(٣)] يُوهِمُ ذلك.

قالَ الزَّمخشريُّ[(٤)]: «ومَنْ زعمَ أنَّه من «الذُّلِّ» الَّذي هو نقيضُ الصُّعُوبة، فقد غَبِيَ[(٥)] عنه أنَّ «ذَلُولاً» لا يُجمَعُ على «أذِلَّة»».

و أذِلَّة وأعِزَّة: جمعان لـ «ذَلِيل» و«عزيز»، وهما مِثالا مُبالغة، وعَدَّى «أذلَّة» بـ «على»؛ وإنْ كانَ أصلُه أنْ يتعدَّى باللَّام؛ لِما ضُمِّنَ من معنى الحُنُوِّ والعطف، والمعنى: عاطفين على المؤمنين على وجهِ التَّذلُّلِ لهم والتَّواضُعِ، ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى: أنَّهم مع شرفِهم، وعلوِّ طبَقَتِهم، وفَضْلِهم على المؤمنين، خافِضُون لهم أجنحتَهم، ونحوُهُ قولُه تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩]. ذكرَ هذين الوجهين أبو القاسم الزَّمخشريُّ[(٦)].

قال الشَّيخُ[(٧)]: «قِيلَ: أو لأنَّه على حذفِ مضاف، التَّقديرُ: على فضلِهم على المؤمنين، والمعنى: أنَّهم يَذِلُّون ويَخْضَعونَ لِمَنْ فُضِّلوا عليه، مع شَرَفِهم وعلوِّ مكانتِهم». وذكرَ آيةَ الفتح.

---

(١) من قوله: «وأذلَّة جمع ذليل....» إلى هنا خلت منه أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٢) انظر: اللِّسان والتَّاج (ذلل) .وانظر: الكشَّاف٦/٢٩٦، والبحر المحيط ٨/٢٧٣.

(٣) يعني القرطبي . انظر: تفسيره٨/٥٣.

(٤) الكشَّاف ٦/٢٩٦.

(٥) أي: خَفِيَ. «غَبِيَ»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٦) الكشَّاف ٦/٢٩٦. وعنه في: البحر المحيط ٨/٢٧٣–٢٧٤.

(٧) البحر المحيط ٨/٢٧٣.

قلتُ: وهذا هو قولُ الزَّمخشريِّ بعينِه، إلَّا أنَّ قولَه: «على حذفِ مُضاف» يُوهِمُ حذفَه وإقامةَ المضافِ إليه مُقامَه، وهنا على حذف «على» الأولى، وحذفَ المضافَ والمضافَ إليه معاً؛ ولا أدري ما حملَه على ذلك؟

ووقعَ الوصفُ في جانب المحبَّة بالجملة الفعليَّة؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على التَّجدُّدِ والحدوثِ، وهو مناسبٌ؛ فإنَّ محبَّتَهم لله تعالى تُجَدِّدُ طاعاتَه وعبادتَه كلَّ وقتٍ، ومحبَّةُ اللهِ إيَّاهم تُجَدِّدُ ثوابَه وإنعامَه عليهم كُلَّ وقتٍ، ووقعَ الوصفُ في جانب التَّواضعِ للمؤمنين والغِلْظَةِ على الكافرين بالاسم الدَّالِّ على المبالغة، دلالةً على ثُبوتِ ذلك واستقرارِه، وأنَّه عزيزٌ فيهم، والاسمُ يَدُلُّ على الثُّبوتِ والاستقرارِ، وقدَّمَ الوصفَ بالمحبَّة منهم ولهم على وصفِهم بـ «أذلَّة» و«أعِزَّة»؛ لأنَّهما ناشِئتان عن المحبَّتينِ، وقُدِّمَ وصفُهم المتعلِّق بالمؤمنين على وصفِهم المتعلِّق بالكافرين؛ لأنَّه آكدُ وألزمُ منه؛ ولشَرَفِ المؤمنِ أيضاً[1].

والجمهورُ على جرِّ: «أذِلَّة» – «أعِزَّة»[2] على الوصف كما تقدَّمَ.

قالَ الزَّمخشريُّ[3]: «وقُرِئَ «أذِلَّةً» و«أعِزَّةً» بالنَّصبِ على الحال».

قلتُ: الَّذي قرأ «أذِلَّة» هو عبد الله بنُ مسعود، إلَّا أنَّه قرأ بدلَ «أعِزَّة»: «غُلَظاءَ على الكافرين»[4]، وهو تفسيرٌ، وهي حالٌ من ﴿قوم﴾، وجازَ ذلك؛ وإن كان «قوم» نكرةً؛ لقُربه من المعرِفة؛ إذ قد تخصَّصَ بالوصف.

قوله تعالى: ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾: يحتملُ ثلاثةُ أوجُهٍ[5]:

أحدُها: أنْ يكونَ صفةً أخرى لـ ﴿قوم﴾؛ ولذلك جاءَ بغيرِ واو، كما جاءَتِ الصِّفتان قبلَه بغيرها.

---

(١) انظر هذا الكلام في: البحر المحيط ٢٧٤/٨.

(٢) انظر القراءة في: إعراب النَّحَّاس ٢٧/٢، والمغني ٧٢٠/٢.

(٣) الكشَّاف ٢٩٦/٦. وأجاز الزَّجَّاج في معانيه ١٨٤/٢ وجهاً آخر في «أعِزَّة»، وهو أنْ يكونَ منصوباً على المدح. ونُسِبَت القراءة إلى ابن ميسرة. انظر: مختصر شواذ القرآن ٣٩، والكشَّاف ٢٩٦/٦، والمغني ٧٢٠، والبحر المحيط ٢٧٤/٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٣١٣/١، والمحرَّر الوجيز ٢٠٨/٢، والبحر المحيط ٢٧٥/٨ ، وأوردها أيضاً الثَّعلبي في تفسيره ٣٨٥/١١ لكن بلفظ: «أذلَّة على المؤمنين، غلظاً على الكفَّار»، والماوردي في النُّكت والعيون ٤٨/٢ بلفظ: «غُلْظٍ على الكافرين».

(٥) انظر الأوجه الثَّلاثة في البحر المحيط ٢٧٥/٨.

الثَّاني: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال من الضَّمير المستكِنِّ في «أعزَّة»؛ أي: يَعُزُّون مجاهدين، قالَه أبو البقاء[1].

وعلى هذا فيجوزُ أن تكونَ حالاً من الضَّمير في «أذِلَّة»؛ أي: يتواضَعونَ للمؤمنين حالَ كونِهم مجاهِدِينَ؛ أي: لا يَمنعَهُم الجهادُ في سبيل الله من التَّواضعِ للمؤمنين، وحاليَّتُها من ضمير «أعزَّة» أظهرُ من حاليَّتِها مِمَّا ذكرتُ؛ ولذلك لم يَسُغْ أنْ تُجعَلَ المسألةُ من التَّنازع.

الثَّالث: أنْ يكونَ مستأنفاً، سِيقَ للإخبارِ بأنَّهم يجاهِدون في نُصرَة دينِ الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾: فيه أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ [١٢٩/أ-م٢] يكونَ معطوفاً على ﴿يُجاهِدون﴾[2]؛ فتجري فيه الأوجهُ السَّابقةُ فيما قبلَه.

الثَّاني: أنْ تكونَ الواوُ للحال، وصاحبُ الحالِ فاعلٌ ﴿يُجاهِدونَ﴾.

قالَ الزَّمخشري[3] : «أي: يُجاهِدونَ، وحالُهم في المجاهَدةِ غيرُ حالِ المنافقين». وتَبِعَه الشَّيخُ[4]، ولم يُنكِرْ عليه.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم نصُّوا على أنَّ المضارعَ المنفيَّ بـ «لا» أو «ما» كالمُثبَت في أنَّه لا يجوزُ أنْ تباشِرَه واوُ الحال، وهذا كما ترى مضارعٌ مَنفِيٌّ بـ «لا»، إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّ ذلك الشَّرطَ غيرُ مُجمَعٍ عليه، لكنَّ العِلَّةَ الَّتي منَعوا لها مباشرةَ الواوِ للمضارع المثبَتِ موجودةٌ في المضارعِ المنفيِّ بـ «لا» و«ما»؛ وهي أنَّ المضارعَ المثبَتَ بمنزلةِ الاسم الصَّريح؛ فإنَّك إذا قلتَ: «جاءَ زيدٌ يضحكُ» كانَ في قوَّة «ضاحِكاً»، و«ضاحِكاً» لا يجوزُ دخولُ الواو عليه؛ فكذلك ما أشبَهَه، وهو في قوته. وهذه موجودةٌ في المنفيِّ؛ فإنَّ قولَك: «جاء زيدٌ لا يضحَكُ» في قوَّة «غيرَ ضاحك»، و«غيرَ ضاحك» لا تدخلُ عليه الواوُ، إلَّا أنَّ هذا يُشكِلُ بأنَّهم نَصُّوا على أنَّ المنفيَّ بـ «لم» و«لمَّا» يجوزُ فيه دخول الواوُ؛ مع أنَّه في قولِك: «قامَ زيدٌ لم يضحكْ» بمنزلةِ «غيرَ ضاحك».[5] ومِنْ دخول الواو قولُه تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾ [البقرة:٢١٤] ونحوُه.

---

(١) التِّبيان ١/٤٤٦.

(٢) أجازه الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٦/٢٩٦.

(٣) الكشَّاف٦/٢٩٦.

(٤) البحر المحيط ٨/٢٧٥.

(٥) انظر: شرح المفصَّل٢/٦٦-٦٧، وشرح التَّسهيل٢/٣٦٨-٣٦٩، وشرح الكافية للرَّضي٢/٤٤، وشرح ابن النَّاظم٢٤٦-٢٤٧، واللُّمحة في شرح المُلحة١/٣٩٣-٣٩٤، والارتشاف٣/١٦٠٧، وهمع الهوامع٤/٤٨.

الثَّالث: أنْ تكونَ «الواوُ» للاستِئنافِ، فيكونُ ما بعدَها جملةً مُستَأنَفةً مُستَقِلَّةً[١] بالإخبار.

وبهذا يحصلُ الفرقُ بينَ هذا الوجهِ وبينَ الوجهِ الَّذي جَوَّزتُ فيه أنْ تكونَ «الواوُ» عاطفةً مع اعتقادِنا أنَّ ﴿يُجاهِدونَ﴾ مُستأنَفٌ، وهو واضحٌ.

واللَّومَةُ: المَرَّةُ من اللَّوم[٢].

قالَ الزَّمخشريُّ[٣]: «وفيها، وفي التَّنكير مبالغتان؛ كأنَّه قِيلَ: لا يَخافونَ شيئاً قَطُّ من لوم أحدٍ من اللُّؤَام».

و«لومة»: مصدرٌ مُضافٌ لفاعِلِه في المعنى؛ فإن قيل: هل يجوزُ أنْ يكونَ مفعولُه محذوفاً؛ أي: لا يَخافون لومةَ لائمٍ إيَّاهم؟ فالجواب أنَّ ذلك لا يجوزُ عندَ الجمهورِ؛ لأنَّ المصدرَ المحدودَ بتاء التَّأنيث لا يعملُ، فلو كانَ مبنيّاً على التَّاء عَمِلَ[٤]؛ كقوله[٥]: [الطَّويل]

٣٨- فلولا رجاءُ النَّصرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقابَكَ قد كانوا لنا كالموارِدِ

فأعملَ «رَهْبَةٌ»؛ لأنَّه مبنيٌّ على التَّاء، ولا يجوز أنْ يعملَ المحدودُ بالتَّاء إلَّا في قليلٍ من كلامِهم؛ كقوله[٦]: [الطَّويل]

٣٩- يُحَايي بها الجَلْدُ الَّذي هو حَازِمٌ بضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلا وَهو راكِبُ

يَصِفُ رَجُلاً سقى رَجُلاً ماءً، فأحياهُ به، وتيمَّمَ بالتُّراب.

والمَلا: التُّراب[٧].

فنصب «الملا» بـ «ضربة»، وهو مصدرٌ محدودٌ بالتَّاء.

---

(١) «مستقلَّة»: خلت منها ظ.

(٢) انظر: اللِّسان (لوم).

(٣) الكشَّاف ٦/٢٩٦.

(٤) انظر ص٩٦ ح١٠.

(٥) تقدَّم تخريج هذا البيت برقم «٢٣». في ط «بالموارد» بدل «كالموارد» .

(٦) البيت لذي الرُّمَّة، وهو في: ذيل ديوانه بشرح الباهلي ١٨٤٦. وبلا نسبة في: شرح التَّسهيل ٣/١٠٨، والتَّذييل والتَّكميل ١١/٦٠، والمساعد ٢/٢٢٨، وهمع الهوامع ٥/٦٥، والدُّرر اللَّوامع٢/٢٩٨. وورد البيت بلفظ «نفسَ» بدل «وهو» كما في الدِّيوان وبعض المصادر.

(٧) في التَّاج (ملو): الصَّحراء، والمفازة المُمتدَّة، وعن الأصمعي: المَلا: برث أبيض ليسَ برَمل ولا جلد. وانظر معناها كما ورد في: المقاصد النَّحويَّة٣/١٤١٥.

وأصل «لائم»: لاوِم؛ لأنَّه من «اللَّوْم»، فأُعِلَّ؛ كـ «قائم»[١]. [١٢٩/ب–م٢]

و ﴿ذلك﴾: في المشار إليه به ثلاثةُ أوجُهٍ:

أظهرُها: أنَّه جميعُ ما تقدَّمَ من الأوصافِ التي وُصِفَ بها القومُ؛ من المحبَّةِ، والذّلةِ، والعِزَّة، والمجاهدة في سبيلِ الله، وانتفاءِ خوفِ اللَّائِمَة من كلِّ أحدٍ[٢].

واسمُ الإشارة يَسُوغُ فيه ذلكَ؛ أعني: أنَّه يقعُ بلفظِ الإفراد مشاراً به لأكثر مِنْ واحدٍ. وقد تقدَّمَ تحقيقُه في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ﴾[٣] [البقرة:٦٨].

والثَّاني: أنَّه مشارٌ به إلى حُبِّ الله لهم، وحُبِّهم له[٤].

والثَّالث: أنَّه مشارٌ به إلى قوله: «أَذِلَّة»؛ أي: لِينُ الجانِب، وتَركُ التَّرفُّع[٥]. وفي هذين تخصيصٌ غيرُ واضحٍ؛ وكأنَّ الحاملَ على ذلك مجيءُ اسمِ الإشارة مُفرَداً.

و ﴿ذلك﴾: مبتدأٌ. و ﴿فضلُ الله﴾: خبرُه. و ﴿يُؤتيه﴾: يحتملُ ثلاثةَ أوجُهٍ[٦]:

أظهرُها: أنَّه خبرٌ ثانٍ.

والثَّاني: أنَّه مُستأنَفٌ.

والثَّالث: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال؛ كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ﴾ [هود:٧٢]

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة:٥٥]

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾ :مبتدأٌ وخبرٌ. و ﴿رسولُه﴾ و ﴿الَّذين﴾: عطفٌ على الخبر.

قالَ الزَّمخشريُّ[٧]:«[فإنْ قلتَ][٨]: قد ذكرَت جماعةٌ، فهلَّا قِيلَ: إنَّما أولياؤُكم. وأجابَ بأنَّ الوِلايةَ بطريقِ الأصالةِ لله تعالى، ثمَّ نظَّمَ في سلكِ إثباتِها لرسولِه وللمؤمنينَ، ولو جِيءَ به جمعاً، فقيل: إنَّما أولياؤُكم، لم يكنْ في الكلامِ أصلٌ وتَبَعٌ».

---

(١) قُلِبَت الواو همزة؛ لأنَّها وقعت عيناً في اسم الفاعل.

(٢) وإليه أشار الزَّمخشري والرَّازي. انظر: الكشَّاف ٢٩٦/٦، وتفسير الرَّازي ٢٧/١٢.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون ٤٢٢/١.

(٤) إلى هذا نحا ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز ٢٠٨/٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٧٦/٨.

(٦) انظر: الوجه الأوَّل والثَّاني في الفريد ٤٥٨/٢، والأوجه الثَّلاثة في البحر المحيط ٢٧٦/٨.

(٧) الكشَّاف ٦/ ٢٩٧بتصرُّف.

(٨) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السِّياق من الكشَّاف.

قلتُ: ويَحتمِلُ وجهاً آخرَ، وهو أنَّ «وَلِيَّ» بزنة «فَعِيل»، و«فَعِيل» قد نصَّ عليه أهلُ اللِّسان أنَّه يقعُ للواحدِ والاثنين والجماعة تذكيراً وتأنيثاً بلفظٍ واحدٍ[١]؛ يُقالُ: «الزَّيدُون صَدِيقٌ» و«هِنْدُ صديقٌ»، وهذا مثلُه غايةُ ما فيه أنَّه مُقدَّمٌ في التركيب.

وقد أجابَ الزَّمخشريُّ[٢] وغيرُه[٣] بذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٩] وذكرَ وجهَ ذلك، وهو شَبَهُهُ بالمصادر. وسيأتي تحقيقُه[٤].

وقرأ ابنُ مسعودٍ: «إنَّما مَولاكم»[٥]، وهي تفسيرٌ لا قراءةٌ.

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ[٦]﴾: فيه خمسةُ أوجُهٍ[٧]:

أحدُها: أنَّه مرفوعٌ على الوصفِ، لقوله: ﴿الَّذينَ آمنوا﴾، وصفَ المؤمنين بإقام الصَّلاة وإيتاء الزَّكاة، وذكرَ هاتين العِبادَتَين دونَ سائرِ فروعِ الإيمان؛ لأنَّهما أفضلُها.

الثَّاني: أنَّه مرفوعٌ على البدلِ من ﴿الَّذينَ آمنوا﴾.

الثَّالث: أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هم الَّذينَ.

الرَّابع: أنَّه عطفُ بيانٍ لما قبله؛ فإنَّ كلَّ ما جازَ أنْ يكونَ بدلاً، جازَ أنْ يكونَ بياناً إلَّا فيما استُثنِيَ[٨]. وقد ذكرتُه فيما تقدَّمَ.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٣٥٣/٣، وكشف المشكلات ١٢٦٥/٢-١٣٦٢، وشرح المفصَّل ٥١/٥، وشرح عقيل ٣٨٤/١، وأوضح المسالك ١٩٨/١، وحاشية الصَّبَّان ٣٠٦/١ ، وشذا العرف ١١٠.

وقد عقد المصنِّف باباً سمَّاه:" باب ما يكون واحداً يقع على الواحد والجميع والمذكَّر والمؤنَّث". انظر: المخصَّص ٢٩/١٧-٣٥.

(٢) الكشَّاف ٤٩٥/١١.

(٣) كالرَّازي ٤٩/١٨ ، والبيضاوي ١٤٦/٣، وأبي حيَّان في البحر المحيط ٣٤٤/١٢.

(٤) انظر: الدُّرّ المصون ٣٧٧/٦-٣٧٨.

(٥) انظر: معاني الفرَّاء ٣١٣/١، ومختصر شواذ القرآن ٣٩ ، والكشَّاف ٢٩٧/٦، والمحرَّر الوجيز ٢٠٨/٢.

(٦) «الصَّلاة»: سقطت من ظ.

(٧) ذكر الأوَّل النَّحَّاس وأبو البقاء، والثَّاني الزَّمخشري. انظر: إعراب النَّحَّاس٢٨/٢، والكشَّاف٢٩٧/٦، والتِّبيان ٤٤٦/١.

(٨) استثنى المصنِّف بذلك مسألتين، يتعيَّن فيهما كون التَّابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التَّابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع منادى؛ نحو: يا غلامُ يعمُرا، فيتعيَّن أن يكون «يعمُرا» عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً.

الثَّانية: أن يكون التَّابع خالياً من «أل»، والمتبوع بـ «أل»، وقد أُضيفت إليه صفة بـ«أل»؛ نحو: أنا الضاربُ الرجلِ.=

الخامس: أنَّه منصوبٌ بإضمار فعلٍ[١]. وهذا الوجهُ والَّذي قبلَه من باب القَطْع عن التَّبعيَّة.

قالَ الشَّيخُ- بعدَ أنْ نقلَ عن الزَّمخشريِّ[٢] وَجهَي البَدَلِ وإضمار المبتَدأ فقط – [٣]: «ولا أدْري ما الَّذي منعَه من الصِّفةِ؛ إذ هو المتبادَرُ إلى الذِّهن؛ ولأنَّ المُبدَلَ منه على نيَّة الطَّرحِ، وهو لا يَصِحُّ هنا [١٣٠/أ-م٢] ؛ لأنَّه هو الوصفُ المترتِّبُ عليه [صِحَّةُ][٤] ما بعدَه من الأوصاف».

قلتُ: لا نسلِّمُ أنَّ المتبادَرَ إلى الذِّهن الوَصفُ، بل البدلُ هو المتبادَرُ، وأيضاً؛ فإنَّ الوصفَ بالموصولِ على خلافِ الأصل؛ لأنَّه مُؤوَّلٌ بالمشتَقِّ، وليس بمُشتَقٍّ، ولا نُسَلِّمُ أنَّ المبدَلَ منه على نيَّةِ الطَّرحِ، وهو المنقولُ عن سِيبَوَيه[٥].

قوله: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾: في هذه الجملة وجهان[٦]:

أظهرُهما: أنَّها معطوفةٌ على ما قبلَها من الجملِ، فتكونُ صلةً للموصولِ.

وجاء بهذه الجملةِ اسميَّةً دونَ ما قبلَها، فلم يَقُلْ: «ويركَعون» اهتماماً بهذا الوصفِ؛ لأنَّه أظهرُ أركانِ الصَّلاة.

والثَّاني: أنَّها «واوُ» الحال، وصاحبُها هو واو ﴿يُؤْتُونَ﴾[٧].

والمرادُ بالرُّكوع: الخُضوعُ؛ أي: يُؤتون الصَّدَقةَ، وهم مُتواضِعُون للفقراء الَّذين يتصدَّقون عليهم[٨].

ويجوز أنْ يُرادَ به الرُّكوع حَقِيقةً[٩]؛ كما رُوِيَ عن عليٍّ أميرِ المؤمنينَ أنَّه تصدَّقَ بخاتَمِه، وهو راكِعٌ[١٠].

=زيد، فيتعيَّن كون «زيد» عطف بيان. انظر: شرح ابن عقيل٣/٢٢٢.

(١) قاله الزَّمخشريُّ. انظر: الكشَّاف ٦/٢٩٧.

(٢) الكشَّاف ٦/٢٩٧.

(٣) البحر المحيط٨/٢٧٨.

(٤) «صحة»: ليست في أ و ظ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٥) الكتاب ٢/٣٣١.

(٦) ذكر الوجهين مكِّي وابن عطيَّة وابن الأنباري وغيرهم، واقتصر الزَّمخشري وأبو البقاء على الوجه الثَّاني. انظر: الكشَّاف ٦/٢٩٧، والمُشكل ١/٢٣٥، والمحرَّر الوجيز ٢/٢٠٨-٢٠٩، والبيان ١/٢٩٧، والتِّبيان ١/ ٤٤٦ .

(٧) قال ابن كثير في تفسيره٣/١٣٨:«فقد توهَّم بعضهم أنَّ هذه الجملة في موضع الحال من قوله:﴿ويُؤتون الزَّكاة﴾؛ أي: في حال ركوعهم، ولو كان هذا كذلك، لكان دفع الزَّكاة في حال الرُّكوع أفضل من غيره؛ لأنَّه ممدوح، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممَّن نعلمه من أئمة الفتوى. ثمَّ ساق الآثار الواهية في ذلك، وأبان عن عوارها».

(٨) ذكره الماوردي وأبو حيَّان. انظر: النُّكت والعيون٢/٤٩، والبحر المحيط ٨/٢٧٧.

(٩) عن مجاهد وابن عبَّاس. انظر: النُّكت والعيون٢/٤٩، وزاد المسير٢/٣٨٤، والدُّرّ المنثور٥/٣٦١.

(١٠) أخرجه الطَّبري٨/٥٣٠، وابن أبي حاتم٤/١١٦٢، والواحدي في أسباب النُّزول١٩٩-٢٠٠، والسُّيوطي في الدُّرّ=

﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة:٥٦]

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ﴾: «مَنْ» شرطٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء.

وقولُه: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ﴾: يحتملُ أنْ يكونَ جواباً للشَّرط، وبه يحتَجُّ مَنْ لا يَشترِطُ عَودَ ضميرٍ على اسم الشَّرط إذا كانَ مبتدأً.

ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّما جازَ ذلك؛ لأنَّ المرادَ بحِزب الله هو نفسُ المبتدأ، فيكونُ من باب تكرارِ المبتدأ بمعناه[1]، وفيه خلافٌ[2]، الأخفشُ يُجِيزُه؛ فإنَّ التَّقديرَ: ومَنْ يتولَّ الله ورسولَه والَّذين آمنوا؛ فإنَّه غالبٌ، فوضَع الظَّاهرَ مَوضِعَ المُضمَرِ لفائدةٍ؛ وهي التَّشريفُ بإضافةِ الحِزْب إلى الله تعالى، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ الجوابُ محذوفاً؛ لدِّلالةِ الكلام عليه؛ أي: ومَنْ يتولَّ اللهَ ورسولَه والَّذين آمنوا، يَكُنْ من حِزبِ الله الغَالِب، أو يُنْصَرْ، ونحوه؛ ويكونُ قولُه: ﴿فإنَّ حِزْبَ الله﴾ دالّاً عليه.

وعلى هذين الاحتمالين، فلا دِلالة في الآية على عدمِ اشتراط عَودِ ضمير على اسم الشَّرطِ.

وقوله: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾: في محلِّ جزمٍ، إنْ جعلناه جواباً للشَّرط، ولا محلَّ له، إنْ جعلناه دالّاً على الجواب.

وقولُه: «هم»: يحتمل أن يكون فَصلاً، وأنْ يكونَ مبتدأ، و ﴿الغالبون﴾: خبرُه، والجملة خبر «إنَّ». وقد تقدَّم الكلامُ على ضمير الفَصل وفائدتِه[3].

والحِزبُ: الجماعةُ فيها غِلظةٌ وشِدَّةٌ، فهو جماعةٌ خاصَّةٌ[4].

=المنثور٥/٣٦٠. وانظر: الكشَّاف ٦/٢٩٧، والمحرَّر الوجيز ٢/٢٠٨، والبحر المحيط٨/ ٢٧٧.

(١) فكأنَّه قال: فإنَّهم هم الغالبون. انظر: التِّبيان ١/٤٤٦، والفريد ٢/٤٥٩.

(٢) ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز وضع الظَّاهر موضع المضمر في جملة واحدة إلَّا في الشِّعر، واشترط أن يكون بلفظ الأوَّل، وأجاز ذلك الأخفش ومن وافقه، وإن لم يكن بلفظ الأوَّل في الشِّعر كان أو في غيره.
انظر: الكتاب ١/٦٣، ومعاني الأخفش١/٢٢٩، والمقتضب ٤/١٢٨، والخصائص ٣/٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٥، وشرح الكافية للرَّضي١/٢٤١، والتَّذييل والتَّكميل ٤/٣٣، ومغني اللَّبيب٦٥٠.

(٣) في الكلام على الآية [٨٥] من سورة البقرة. الدُّرّ المصون ١/٤٨٦.

(٤) انظر: مفردات ألفاظ القرآن(حزب)١١٥، واللِّسان (حزب)، وعمدة الحفَّاظ (حزب) ١/٣٩٩.
وللمفسِّرين فيه عباراتٌ: في مجاز القرآن ١/١٦٩، وتفسير الطَّبري ٨/٥٣٢ الحِزبُ : هم الأنصار. وقال الزَّمخشري في الكشَّاف ٦/٢٩٧: إنَّ أصل الحزب: القوم يجتمعون لأمرٍ حَزَبَهم. وانظر: البحر المحيط ٨/٢٧٨. وفي المحرَّر الوجيز ٢/٢٠٩ الحَزب: الصَّاغية والمنتمون إلى صاحب الحزب والمعاونون فيما يحزب.
و في تفسير الرَّازي ١٢/٣٤: قال الحسن: جُندُ الله، وقال أبو رَوْق: أولياء الله، وقال أبو العَالِية: شِيعَتُه، وقال=

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة:٥٧]

قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ﴾: الآية. فـ «الَّذينَ» وصلتُه هو المفعولُ الأوَّل لقولِه: ﴿لا تتَّخِذوا﴾، والمفعولُ الثَّاني هو قولُه: ﴿أولياء﴾. و ﴿دينَكم﴾: مفعولٌ أوَّلُ لـ ﴿لا تتَّخذوا﴾. و ﴿هُزواً﴾: مفعولٌ ثانٍ.

وتقدَّم ما في «هُزْءاً» من القراءات والاشتِقاق(١).

وقولُه: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ﴾: فيه وجهان(٢):

أحدُهما: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحِبُها فيه وجهان:

أحدهُما: أنَّه الموصولُ[١٢٠/ب–م٢] الأوَّلُ.

والثَّاني: أنَّه فاعلُ ﴿اتَّخذوا﴾.

الثَّاني من الوجهينِ الأوَّلينِ: أنَّه بيانٌ للموصول الأوَّل؛ فتكونُ «مِنْ» لبيان الجِنس.

وقولُه: ﴿مِن قَبۡلِكُمۡ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿أوتوا﴾؛ لأنَّهم أُوتوا الكتابَ قبلَ المؤمنينَ.

والمرادُ بالكتابِ: الجِنسُ.

قولُه: ﴿وَٱلۡكُفَّارَ﴾: قرأ أبو عمرٍو والكِسائيُّ: «والكفَّارِ» بالخفض، والباقون بالنَّصب(٣)، وهما واضحتان.

فقراءةُ الخفض عطفٌ على الموصول المجرور بـ «مِنْ»(٤)؛ ومعناها: أنَّه نهاهُم أنْ يَتَّخِذوا المستَهزِئِينَ أولياءَ.

=الأخفش: حِزب الله الَّذين يَدينونَ بدينِهِ ويُطيعُونَه ويَنصِرونَه.

(١) عند الكلام على الآية [٦٧] من سورة البقرة. الدُّرّ المصون ١/٤١٨–٤١٩.

(٢) ذكر الوجه الأوَّل أبو البقاء في التِّبيان ١/٤٤٦، ونحا إلى الوجه الثَّاني ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز ٢/٢٠٩.

(٣) انظر القراءتين في: السَّبعة ٢٤٥، ومعاني القراءات ١/٣٣٤، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٣٤، والمبسوط١٨٦، وحُجَّة القراءات ٢٣٠.

(٤) والتَّقدير: ومن الَّذين أوتوا الكتاب، ومن الكُفَّارِ .

قال أبو علي الفارسيُّ في الحُجَّة٣/٢٣٤: وحُجَّة من قرأ بالخفض حمل الكلام على أقرب العاملين، وهي لغة التَّنزيل.

وبيَّنَ أنَّ المستَهزِئينَ صِنفان[١]: أهلُ كتابٍ متقدِّمٍ؛ وهم اليهود والنَّصارى، وكفَّارٌ عَبَدَةُ أوثانٍ؛ وإن كانَ اسمُ الكُفر يُطلَقُ[٢] على الفَريقَينِ، إلَّا أنَّه غَلَبَ على عَبَدَة الأوثان الكُفَّارِ، وعلى اليَهود والنَّصارى أهلِ الكتاب.

قالَ الواحديُّ[٣]: «وحُجَّةُ هذه القراءةِ من التَّنزيلِ قولُه تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة:١٠٥] اتَّفقوا على جَرِّ ﴿المشرِكِينَ﴾ عطفاً على أهل الكتاب، ولم يُعطَفْ على العامل الرَّافعِ».

يعني بذلك: أنَّه قد أطلقَ الكُفَّارَ على أهل الكتاب، وعلى عَبَدَة الأوثان المشركين[٤]، ويدلُّ على أنَّ المرادَ بـ «الكُفَّار» في آية المائدة المشرِكُون قراءةُ عبد الله: «ومِنَ الَّذينَ أشركوا»[٥]، ورُجِّحَت قراءةُ أبي عمرٍو أيضاً بالقُرْب؛ فإنَّ المعطوفَ عليه قريبٌ[٦]، ورُجِّحَت أيضاً بقراءة أُبَيٍّ: «ومِنَ الكُفَّار» بالإتيان بـ «مِنْ»[٧].

وأمَّا قراءةُ الباقين[٨]، فوجهُها أنَّها[٩] عطفٌ على الموصول الأوَّل[١٠]؛ أي: لا تتَّخِذوا المُستَهزِئينَ، ولا الكُفَّارَ أولياءَ؛ فهو كقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[آل عمران:٢٨].

---

(١) ذكرهما الزَّمخشري وابن عطيَّة. انظر: الكشَّاف ٦/ ٢٩٧، والمحرَّر الوجيز ٢٠٩/٢.

(٢) في جميع النُّسخ: «ينطلق»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٣) التَّفسير البسيط ٤٣٩/٧-٤٤٠ .

والواحدي: هو أبو الحسن، عليُّ بن أحمد الواحدي، النَّيسابوري، صاحبُ التَّفسير، وإمامُ التَّأويل، من أبرز مصنفاته: البسيط و الوسيط و الوجيز وغيرها، وله باعٌ طويل في العربيَّة واللُّغات. توفي سنة ثمانٍ وستين وأربعمئة. انظر: سير أعلام النُّبلاء ٣٣٩/١٨-٣٤٢.

(٤) عن الطَّبري ٥٣٤/٨. وذكر مكِّي في الهداية ١٧٨٨/٣: أنَّ الكُفَّار هم مشركو قريش.

(٥) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن ٣٩، وتفسير الطَّبري ٥٣٤/٨، والكشَّاف ٢٩٧/٦، والمحرَّر الوجيز ٢٠٩/٢. وعبد الله هو ابن مسعود. والآية بتمامها: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ [آل عمران:١٨٦].

(٦) وهو قوله: «مِنَ الَّذين أُوتُوا الكِتابَ».

(٧) انظر القراءة في: معاني القرآن للفرَّاء ٣١٣، ومختصر شواذ القرآن ٣٩، والمحرَّر الوجيز ٢٠٩/٢، والبحر المحيط٢٨٠/٨ وذكر النَّحَّاس في إعرابه ٢٩/٢ أنَّ «مِنْ» ههنا لبيان الجِنس، والنَّصب أوضح وأبين.

(٨) أي: والكفَّارَ، بالنَّصب.

(٩) في ط: «أنَّه».

(١٠) ذكر الفرَّاء والزَّجَّاج والطَّبري وغيرهم الوجهين "بالنَّصب والجرِّ"، وأجادهما الباقولي. انظر: معاني القرآن للفرَّاء٣١٣/١، وللزَّجَّاج١٨٦/٢، وتفسير الطَّبري٥٣٥/٨، وكشف المشكلات٣٦٠/١.

إلَّا أنَّه ليسَ في هذه القراءةِ تعرُّضٌ للإخبار باستهزاءِ المُشركِينَ، وهم مُستهزِئونَ أيضاً، قال تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر:٩٥]، والمراد بهم: مشركو العَربِ.

ولوضوحِ قراءةِ الجرِّ قالَ مكِّيُّ بنُ أبي طالب[١]:«ولولا اتِّفاقُ الجماعة على النَّصب، لاخترتُ الخفضَ؛ لقوَّتِه في المعنى، ولقُربِ المعطوف من المعطوف عليه».

﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:٥٨]

والضَّميرُ في ﴿اتَّخَذُوهَا﴾: يجوزُ أنْ يعودَ على الصَّلاة – وهو الظَّاهر– ويجوزُ أن يعودَ على المصدَرِ المفهومِ من الفعل؛ أي: اتَّخذوا المُناداةَ، ذكرَه الزَّمخشريُّ[٢].

وفيه بُعْدٌ، إذ لا حاجةَ تدعو إليه مع التَّصريح بما يَصلُحُ أنْ يعودَ عليه الضَّميرُ، بخلاف قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا[١٢١/أ-م٢] هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة:٨].

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ؛ أي: الاستهزاءُ مُستَقِرٌّ؛ بسبب عدَم عَقلِهم.

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة:٥٩]

قولـه: ﴿تَنقِمُونَ﴾[٣]: قـراءةُ الجمهـورِ بكسـر القـاف، وقـراءةُ النَّخعِـيِّ وابـنِ أبي عبلَـةَ وأبي حَيـوَةَ[٤] بفتحها[٥].

(١) الكشف بتصرُّف ٤١٣/١. وعنه في: تفسير القرطبي٥٨/٨.

(٢) الكشَّاف ٢٩٧/٦. وتبعه الرَّازي٣٥/٨.

(٣) في ظ: ((ينقمون)).

(٤) ((أبي حيوة)): غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٥) ونُسِبَت إليهم وإلى غيرهم. انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن ٣٩، والكامل ٥٣٥، والمغني ٧٢١/٢، والإتحاف ٥٣٩/١.

وهاتان القراءتان مُفَرَّعتان على الماضي، وفيه لغتان[١]: الفُصحَى – وهي الَّتي حكاها ثَعلَبٌ في فصيحِه[٢] – «نَقَمُ» بفتح القاف، «يَنْقِمُ» بكسرها، والأخرى: «نَقِم» بكسر القاف، «يَنْقَم» بفتحها، وحكاها الكِسائيُّ[٣]. ولم يُقْرَأ في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ مِنْهُمْ﴾ [البروج:٨] إلَّا بالفتح[٤].

وقوله: ﴿إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا﴾: مفعولٌ لـ ﴿تَنقِمونَ﴾[٥]؛ بمعنى: تكرَهونَ وتعِيبونَ[٦]، وهو استِثنَاءٌ مُفَرَّغٌ.

و«مِنَّا»: متعلِّقٌ به؛ أي: ما تكرَهونَ من جهتنا إلَّا الإيمانَ.

وأصلُ «نَقَمَ» أنْ يتعدَّى بـ «على»، تقولُ: «نقمتُ عليه كذا»[٧]؛ وإنَّما عُدِّيَ هنا بـ «مِنْ» لمعنى سأذكرُه.

وقال أبو البقاء[٨]: «و«مِنَّا» مفعولُ ﴿تَنقِمونَ﴾ الثَّاني، وما بعد «إلَّا» هو المفعولُ الأوَّل، ولا يجوزُ أنْ يكونَ «منَّا» حالاً مِنْ «أنْ» والفعل لأمرين؛ أحدُهما: تقدُّمُ الحالِ على «إلَّا»، والثَّاني: تقدُّمُ الصِّلة على الموصول، والتَّقديرُ: هل تكرهُونَ منَّا إلَّا إيمانَنا» انتهى.

وفي قوله: «مفعولٌ أولُ وثانٍ» نظرٌ؛ لأنَّ الأفعالَ الَّتي تتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسِها، وإلى الآخر بحرف الجرِّ محصورةٌ؛ كـ «أمرَ»، و«اختارَ»، و«استغفرَ»، و«صَدَّقَ»، و«سَمَّى»، و«دعا» بمعناه[٩]، و«زَوَّجَ»،

---

(١) كلاهما صحيح في لغة العرب «نَقَمَ يَنقِمُ» و«نَقِمَ يَنقَمُ»، ولكن الأوَّل أجود وأفصح. انظر ما قاله الزَّجَّاج في معانيه ١٨٦/٢، والنَّحاس ٣٢٨/٢، والبحر المحيط ٢٨٢/٨. وانظر: اللِّسان والتَّاج(نقم).

(٢) ٢٦١.

(٣) معاني القرآن له ١٢٥.

(٤) وهي قراءة الجمهور، وقرأ زيد بن عليٍّ وأبو حيوة وابن أبي عبلة بكسرها. انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن ١٧١، والكشَّاف ١١٩٢/٣٠، والمحرَّر الوجيز ٤٦٢/٥، والبحر المحيط ٢٩٩/٢١.

(٥) ذكره النَّحاس وابن الأنباري والقرطبي. انظر: إعراب النَّحَّاس ٢٩/٢، والبيان ٢٩٨/١، وتفسير القرطبي ٧٦/٨.

(٦) انظر: اللِّسان(نقم). وقد أضاف أبو حيَّان في البحر المحيط٢٨٢/٨ معنيين آخرين هما «تسخطون وتُنكرون». وفي تفسير القرطبي ٧٦/٨ «تعيبون». وفي البسيط للواحدي ٤٤٣/٧ «تكرهون وتنكرون». وفي المحرَّر الوجيز ٢١٠/٢ : «تعدون علينا ذنباً أو نقيصةً».

(٧) انظر: الصِّحاح (نَقَمَ).

(٨) التِّبيان ٤٤٧/١.

(٩) أي: بمعنى «سمَّى».

و«نبَّأَ»، و«أنبأَ»، و«خَبَّر»، و«أخبرَ»، و«حَدَّثَ» غيرَ مضمَّنةٍ معنى «أعلم»، وكلُّها يجوزُ فيها إسقاطُ الخافضِ والنَّصبُ[1]. وليس هذا منها.

وقوله: «ولا يجوز أن يكونَ حالاً»؛ يعني أنَّه لو تأخَّرَ بعدَ ﴿أَنْ آمنَّا﴾ لفظةُ «منَّا»، لجازَ أنْ يكونَ[2] حالاً من المصدر المؤوَّلِ من «أنْ» وصلتِها، ويصيرُ التَّقديرُ: هل تكرَهُونَ إلَّا الإيمانَ في حال كونِه منَّا، لكنَّه امتنعَ مع تقدُّمِه على ﴿أَنْ آمنَّا﴾ للوجهين المذكورين:

أحدُهما: تقدُّمه على «إلَّا»؛ ويعني بذلك أنَّ الحالَ لا تتقدَّم على «إلَّا».

ولا أدري ما يمنعُ ذلك؟ لأنَّه إذا جعلَ «منَّا» حالاً من «أنْ» وما في حَيِّزها، كان عاملُ الحالِ مقدَّراً، ويكونُ صاحبُ الحال محصوراً، وإذا كان صاحبُ الحالِ محصوراً؛ وجبَ تقديمُ الحالِ عليه، فيقالُ: «ما جاءَ راكباً إلَّا زيدٌ» و «ما ضربتُ مكتوفاً إلَّا عُمَراً»؛ فـ «راكباً» و «مكتوفاً» حالان مُقدَّمان وجوباً؛ لحصرِ صاحبَيْهما[3]. فهذا مثلُه.

وقوله: «والثَّاني: تقدُّمُ الصِّلة على الموصول»: لم تتقدَّمْ صلةٌ على موصول؛ بيانه: أنَّ الموصولَ هو «أنْ»، والصِّلة «آمنَّا»، و «منَّا» ليس متعلِّقاً بالصِّلة؛ بل هو معمولٌ لمقدَّرٍ؛ ذلك المقدَّرُ في الحقيقة منصوبٌ بـ ﴿تَنقِمونَ﴾.

ولا أدري[4] ما توهَّمه حتَّى قالَ ما قالَ؟ على أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً، لكن لا لِما ذكرَ، بل لأنَّه [١٣١/ب–م٢] يؤدِّي إلى أنَّه يصيرُ التَّقديرُ: هل تَنقِمونَ إلَّا إيمانَنا منَّا، فمِنْ نفسِ قوله: «إيماننا» فُهِمَ أنَّه منَّا؛ فلا فائدةَ فيه حينئذٍ.

فإنْ قيلَ: تكونُ حالاً مؤكِّدة. قِيلَ: خلافُ الأصل، وليس هذا من مظانِّها، وأيضاً؛ فإنَّ هذا شبيهٌ بتهيئة العامل للعمل وقَطعِه عنه؛ فإنَّ ﴿تَنقِمونَ﴾ يطلبُ هذا الجارَّ طلباً ظاهراً.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٧–٣٨، والمقتضب ٢/٣٢٠ و٤/٣٣٠–٣٣١، والأصول ١/١٧٧–١٧٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٠–٣٦١، وشرح المفصَّل ٨/٥٠–٥١، وشرح الكافية للرَّضي ٤/١٣٩، والتَّذييل والتَّكميل ٧/١٩، وهمع الهوامع ٥/١٧–١٨.

(٢) في ط: «تكون».

(٣) انظر المسألة في: شرح الكافية الشَّافية ٢/٧٤٢، وشرح الكافية للرَّضي ١/١٩٢، وشرح ابن النَّاظم ١/٢٣٥، والتَّذييل والتَّكميل ٩/٦٨، وأوضح المسالك ٢/٣٢٦، والمساعد ٢/٢٠، وهمع الهوامع ٤/٢٧.

(٤) كذا في أ و ظ و ح، وفي ط: «وما أدري».

وقرأ الجمهورُ: «وما أُنْزِلَ إلينا، وما أُنْزِلَ» بالبناء للمفعول فيهما، وقرأ أبو نَهِيك: «أَنزَلَ، وأَنزَلَ» بالبناء للفاعل(١)، وكلتاهما واضحة.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾: قرأ الجمهورُ: «أنَّ» مفتوحةَ الهمزة، وقرأ نعيمُ بنُ ميسرةَ بكسرها(٢).

فأمَّا قراءةُ الجمهور فتَحتمِلُ «أنَّ» فيها أنْ تكونَ في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ.

فالرفعُ من وجهٍ واحدٍ؛ وهو أن تكونَ مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ. قال الزَّمخشريُّ(٣): «والخبرُ محذوفٌ؛ أي: فسقُكم ثابتٌ معلومٌ عندَكم؛ لأنَّكم علمتُم أنَّا على الحقِّ وأنَّكم(٤) على الباطل، إلَّا أنَّ حُبَّ الرِّئاسة، وجمعَ الأموال لا يَدَعُكم، فتنصِفوا». فقدَّرَ الخبرَ متأخِّراً.

قالَ الشَّيخُ(٥): «ولا ينبغي أن يُقَدَّرَ الخبرُ إلَّا مُقدَّماً؛ لأنَّه لا يُبْتَدَأ بـ «أنَّ» على الأصحِّ إلَّا بعدَ «أمَا»» انتهى.

ويمكنُ أنْ يُقالَ: يُغتفَرُ في الأمور التَّقديريَّةِ ما لا يُغتفَرُ في اللَّفظيَّة، لاسيَّما أنَّ هذا جارٍ مَجرى تفسيرِ المعنى؛ والمرادُ إظهارُ ذلك الخبر كيف يُنطَقُ به؛ إذ يُقالُ: إنَّه يرى جوازَ الابتداء بـ «أنَّ» مُطلقاً، فحصلَ في تقدير الخبر وجهان بالنِّسبة إلى التَّقديم والتَّأخير.

وأمَّا النَّصبُ فمِنْ ستة أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ يُعطَفَ على ﴿أنْ آمَنَّا﴾(٦).

واستُشكِلَ هذا التَّخريجُ من حيثُ إنَّه يصيرُ التَّقديرُ: هل تكرهونَ إلَّا إيماننا، وفِسقَ أكثرِكُم، وهم لا يَعترِفونَ بأنَّ أكثرَهم فاسقون حتَّى يكرهونَه.

---

(١) لم أقف على القراءتين في كتب القراءات. انظر: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٠، والبحر المحيط ٨/٢٨٢، واللُّباب في علوم الكتاب ٨/٤٠٤.

(٢) لم أقف عليها عند غيره. انظر القراءتين في: معاني الفرَّاء ١/٣١٣، ومختصر شواذ القرآن ٣٩، والكشَّاف ٦/٢٩٧، والبحر المحيط ٨/٢٨٢.

(٣) الكشَّاف ٦/٢٩٨. وعنه في:البحرالمحيط٨/٢٨٢.

(٤) في ط :«وأنتم».

(٥) البحر المحيط ٨/٢٨٢.

(٦) انظر: كشف المشكلات ٢/٣٦٠، والتِّبيان ١/٤٤٧، والبحر المحيط٨/٢٨٣. وفي البيان ١/٢٩٨: عطف على «بالله»، وتقديره: آمنَّا بالله وبأنَّ أكثركم فاسقون. ولا يجوز أن يكونَ عطفاً على «أنْ آمنَّا» إلَّا بتقدير اللَّام الَّتي هي لام العلَّة.

وأُجِيبَ عن ذلك، فأجابَ الزَّمخشريُّ[١] وغيرُه[٢] بأنَّ المعنى: وما تنقِمونَ منَّا إلَّا الجمعَ بينَ أيماننا وبين تَمَرُّدِكم وخروجِكم عن الإيمان؛ كأنَّه قيلَ: وما تنكِرونَ منَّا إلَّا مخالفَتَكم؛ حيثُ دخلنا في دين الإسلام، وأنتم خارجونَ منه.

ونقلَ الواحديُّ[٣] عن بعضِهم: «أنَّ ذلك من باب المُقابلة والازدِواج[٤]؛ يعني أنَّه لـمَّا نقمَ اليهودُ عليهم الإيمانَ بجميع الرُّسُل، وهو ممَّا لا يُنقَمُ، ذكرَ في مقابلته فِسْقَهم ــ وهو مِمَّا يُنقَمُ ــ ومثلُ ذلك حَسَنٌ في الازدِواج، يقول القائلُ: هل تنقِمُ منِّي إلَّا أنِّي عفيفٌ[٥] عنك وأنَّك فاجِرٌ؛ فيَحسُنُ ذلك لإتمامِ المعنى بالمقابلة».

وقالَ أبو البقاء[٦]:«والمعنى على هذا: إنَّكم كَرِهتُم إيمانَنا وامتناعَكم؛ أي: كَرِهتم مخالفتَنا إيَّاكم؛ وهذا كقولك للرجل: ما كرِهتَ منِّي إلّا أنِّي مُحَبَّبٌ للنَّاس، وأنَّك مُبغَضٌ؛ وإن كان لا يعترِفُ بأنَّه مُبغَضٌ».

وقال ابنُ عطيَّةَ[٧]:[١٣٢/أ–م٢] «وأنَّ أكثرَكم فاسِقونَ» هو عندَ أكثرِ المتأوِّلين معطوفٌ على قوله: ﴿أنْ آمَنَّا﴾، فيدخلُ كونُهم فاسقين فيما نقموهُ، وهذا لا يَتجِهُ معناه»، ثمَّ قالَ بعدَ كلامٍ[٨]: «وإنَّما يَتجِهُ على أنْ يكونَ معنى المحاورة: هل تَنقِمونَ منَّا إلَّا مجموعَ هذه الحال من أنَّا مؤمنون وأنتم فاسقون، ويكون ﴿وأنَّ أكثرَكم فَاسِقونَ﴾ مِمَّا قرَّرَه المخاطب لهم؛ وهذا كما تقولُ لِمَنْ يخاصِمُ: هل تَنقِمُ عليَّ إلَّا أن صدقتُ أنا وكذَبتَ أنت؛ وهو لا يُقِرُّ بأنَّه كاذبٌ ولا يَنقِمُ ذلك؛ لكن معنى كلامِك: هل تَنقِمُ إلَّا مجموعَ هذه الحال». وهذا هو مجموعُ ما أجابَ به الزَّمخشريُّ والواحديُّ.

---

(١) الكشَّاف ٦/٢٩٧.

(٢) كالواحدي وأبي حيَّان. انظر: التَّفسير البسيط ٧/٤٤٤، والبحر المحيط ٨/٢٨٣.

(٣) التَّفسير البسيط ٧/٤٤٤.

(٤) الازدواج: هو أنْ يأتي الشَّاعر في بيته من أوَّله إلى آخره بجمل، كلُّ جملة فيها كلمتان مزدوجتان، كلٌّ كلمة إمّا مفردة أو جملة. وأكثر ما يقع هذا النَّوع في أسماء مثناة مضافة. عن المصري.

أمَّا المقابلة: هي إيراد الكلام ثمَّ مقابلته بمثله في المعنى واللَّفظ على جهة الموافقة أو المخالفة. عن العسكري.

انظر: معجم المصطلحات البلاغية ٦٠،٦٣٦.

(٥) في جميع النُّسخ:«عفوت» وهو خطأ، والصَّواب ما أثبتُّه من التَّفسير البسيط.

(٦) التِّبيان ١/٤٤٧.

(٧) المحرَّر الوجيز ٢/٢١٠.

(٨) تتمة كلام ابن عطيَّة. المحرَّر الوجيز ٢/٢١٠.

الوجه الثَّاني من أوجه النَّصب: أن يكونَ معطوفاً على ﴿أن آمنَّا﴾ أيضاً، ولكنْ في الكلامِ مضافٌ محذوفٌ لصحة المعنى، تقديرُه: واعتقادَ[1] أنَّ أكثرَكم فاسقون. وهو معنى واضحٌ؛ فإنَّ الكُفَّارَ يَنقِمونَ اعتقادَ المؤمنين أنَّهم فاسقون.

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، تقديرُه: هل تنقِمونَ منَّا إلَّا إيمانَنا، ولا تنقِمونَ فِسقَ أكثرِكم.

الرَّابع: أنَّه منصوبٌ على المعيَّة، وتكونُ الواوُ بمعنى «مع»، تقديرُه: وما تَنقِمونَ منَّا إلَّا الإيمانَ مع أنَّ أكثرَكم فاسقون. ذكرَ جميعَ هذه الأوجه أبو القاسم الزَّمخشريُّ[2].

والخامس: أنَّهُ منصوبٌ عطفاً على ﴿أنْ آمنَّا﴾.

و ﴿أن آمنَّا﴾: مفعولٌ من أجله، فهو منصوبٌ، فعطفَ هذا عليه، والأصلُ: هل تَنقِمونَ إلَّا لأجلِ إيماننا، ولأجل أنَّ أكثرَكم فاسقون[3]، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ من ﴿أنْ آمنَّا﴾ بَقِيَ منصوباً على أحدِ الوجهين المشهورين.

إلَّا أنَّه يُقالُ هنا: النَّصبُ ممتنِعٌ؛ من حيثُ إنَّه فُقِدَ شرطٌ من المفعول له، وهو اتِّحادُ الفاعلِ، والفاعلُ هنا مُختلِفٌ، فإنَّ فاعلَ الانتقامِ غيرُ فاعل الإيمان؛ فينبغي أن يُقَدَّرَ هنا محلُّ ﴿أنْ آمنَّا﴾ جرّاً ليس إلَّا، بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ، ولا يَجري فيه الخلافُ المشهورُ بينَ الخليل وسِيبَوَيْه في محلِّ «أنْ»[4] إذا حُذِفَ منها حرفُ الجرِّ؛ لعدمِ اتِّحاد الفاعل. وأُجِيبَ عن ذلك بأنَّا وإنْ اشترطنا اتِّحادَ الفاعلِ؛ فإنَّا نجوِّزُ اعتقادَ النَّصبِ في «أنْ» و «أنَّ» إذا وقعا مفعولاً من أجله بعدَ حَذْفِ حرفِ الجرِّ، لا لكونِهما مفعولاً من أجله، بل من حيثُ اختصاصُهما؛ من حيثُ هما بجواز حذفِ حرف الجرِّ لطولهما بالصِّلة[5].

---

(١) في ظ:«واعتقادنا».

(٢) الكشَّاف ٦/ ٢٩٧. وعنه في: البحر المحيط ٨/٢٨٣.في ظ: «ذكر هذا الوجه» مكان «ذكر جميع هذه الأوجه».

(٣) وإليه ذهب الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٦/٢٩٧. والتَّقدير لديه: وما تنقِمون منَّا إلَّا الأيمان؛ لقلة إنصافكم وفسقكم واتباع شهواتكم. وقال ابن الأنباري في البيان ١/٢٩٨: ولا يجوز أن يكون عطفاً على «أن آمنَّا» إلَّا بتقدير اللَّام الَّتي هي لام العلَّة.

(٤) تقدَّم الكلام على هذه المسألة ص٤ ح٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٣٠٤، وشرح الكافية للرَّضي١/٤٨٤، والتَّذييل والتَّكميل٧/٢٣٦، والمساعد١/٤٢٩، والمقاصد الشَّافية٣/١٤٩، وحاشية الصَّبَّان٢/١٣٣.

وفي هذه المسألةِ بخصوصِها خلافٌ مذكورٌ في بابه، ويدلُّ على ذلك ما نقلَه الواحديُّ[١] عن صاحبِ "النَّظم"؛ فإنَّ صاحبَ "النَّظم"[٢] ذكرَ عن الزَّجَّاج[٣] معنًى، وهو: هل تكرَهونَ إلَّا إيمانَنا وفسقَكم؛ أي: إنَّما كرِهتُم إيمانَنا وأنتم تعلمونَ أنَّا على حقٍّ؛ لأنَّكم فسقتُم بأنْ أقمتُم على دينِكم، وهذا معنى قولِ الحسن[٤]؛ لفسقِكم نقمتُم علينا[٥].

فعلى هذا يجبُ أن يكونَ موضعُ «أنَّ» في قوله: ﴿وأنَّ أكثرَكم﴾ نصباً بإضمار اللَّام على تأويل «ولأنَّ أكثرَكم»، والواوُ زائدةٌ[٦]، فقد صَرَّحَ صاحبُ "النَّظم"[٧] بما ذكرتُه.

الوجهُ السَّادس: أنَّه في محلِّ نصبٍ على أنَّه مفعولٌ من أجله لـ ﴿تَنقِمونَ﴾[٨]، والواوُ زائدةٌ كما [تقدَّم تقريرُه][٩].

وهذا الوجهُ الخامسُ يحتاجُ إلى تقريرٍ ليُفهَمَ معناهُ[١٠].

قالَ الشَّيخُ– بعدَ ذِكْرِ ما نَقَلتُه من الأوجه المتقدِّمةِ عن الزَّمخشريِّ –[١١]:«ويظهرُ وجهٌ ثامنٌ، [١٣٢/ب–م١] ولعلَّه يكونُ الأرجحَ؛ وذلك أنَّ «نَقَمَ» أصلُه أنْ يتعدَّى بـ «على»؛ تقول: «نَقَمْتُ عليه»، ثمَّ تبني منه «افْتَعَلَ»؛ إذ [تعدَّى][١٢] ذاك بـ «من»، ويُضَمَّنُ معنى الإصابة بالمكروه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ﴾ [المائدة:٩٥]. ومناسَبَةُ التَّضمين فيها أنَّ مَنْ عابَ على شخصٍ فِعْلَه، فهو كارِهٌ له، ومصيبُه عليه بالمكروه، فجاءَت هنا «فَعَل» بمعنى «افْتَعَل»؛ كـ «قَدَرَ» و«اقتدرَ»؛ ولذلك عُدِّيت

---

(١) التَّفسير البسيط٧/٤٤٣.

(٢) يعني أبا عليٍّ الجرجاني صاحب كتاب "نظم القرآن"، وهو كتاب مفقود، وقد نقل عنه الواحدي كثيراً.

(٣) معاني القرآن له ٢/١٨٦–١٨٧.

(٤) انظر: الكشَّاف ٦/٢٩٧، والتَّفسير البسيط٧/٤٤٣، وزاد المسير٢/٣٨٧. والحسن: هو الحسن البصري.

(٥) «لفسقكم نقمتم علينا»: ليست في ط.

(٦) بعض المحقِّقين –كالحافظ ابن كثير رحمه الله– نبَّهوا على خطأ مثل هذا التعبير، فلا ينبغي أنْ يُقالَ: إنَّ في القرآن زائداً.

(٧) يعني أبا عليٍّ الجرجاني صاحب كتاب "نظم القرآن"، وهو كتاب مفقود.

(٨) قاله ابن الأنباري في البيان ١/٢٩٨.

(٩) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(١٠) عاد إلى مناقشة الوجه الخامس؛ لأنَّه ذكر الوجه السَّادس على هامش المخطوطة؛ أي: إنَّه استدركه بعد فراغه من ذكر الأوجه. أفدت ذلك من حاشية المحقِّق. ولعلَّ هذه العبارة ليست في موضعها.

(١١) البحر المحيط ٣/٢٨٣ بتصرُّفٍ.

(١٢) ما بين معقوفتين زيادة من البحر المحيط يقتضيها السِّياق.

بـ «مِنْ» دون «على» الَّتي أصلُها أنْ تتعدَّى بها، فصار المعنى: وما تناولون منا، وما تصيبُوننا بما نَكرَهُ إلَّا أن آمنَّا؛ أي: إلَّا لِأنْ آمنَّا، فيكون ﴿أنْ آمنَّا﴾ مفعولاً من أجله، ويكونُ ﴿وأنَّ أكثرَكم فاسقون﴾ معطوفاً على هذه العِلَّة؛ وهذا – والله أعلم – سببُ تعديتِه بـ «مِنْ» دون «على». انتهى ما قاله.

ولم يُصَرِّحْ بكونِه حينئذٍ في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ، إلَّا أنَّ ظاهرَ حالِه أنْ يُعْتقدَ كونُه في محلِّ جرٍّ، فإنَّه إنَّما ذُكِرَ في أوجُهِ الجرِّ.

وأمَّا الجرُّ فمن ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّهُ عطفٌ على المُؤمَنِ به. قال الزَّمخشريُّ[1]: «أي: وما تَنْقِمونَ منَّا إلَّا الإيمانَ بالله وبما أُنْزِلَ، وبأنَّ أكثرَكم فاسقون». وهذا معنى واضِحٌ.

قالَ ابنُ عطيَّةَ[2]: «وهذا مُستقِيمُ المعنى؛ لأنَّ إيمانَ المؤمنين بأنَّ أهلَ الكتاب المستمرِين على الكُفر بمحمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم فَسَقةٌ هو مما ينقِمونَه».

الثَّاني: أنَّه مجرورٌ عطفاً على عِلَّةٍ محذوفةٍ، تقديرُها: ما تَنْقِمونَ منَّا إلَّا الإيمانَ؛ لقلَّة إنصافِكم وفسقِكم وإتباعكم شهواتِكم[3]، ويدلُّ عليه تفسيرُ الحَسَنِ البَصريِّ: «بفسقِكم نَقَمتُم علينا»[4] ، ويُروَى[5]: «لفسقِهم نَقَموا علينا الإيمانَ».

الثَّالث: أنَّه في محلِّ جرٍّ عطفاً على محلِّ ﴿أنْ آمنَّا﴾ إذا جعلناه مفعولاً من أجله، واعتقدنا أنَّ «أنَّ» في محلِّ جرٍّ بعدَ حذف الحرف[6].

وقد تقدَّمَ ما في ذلك في الوجه الخامس، فقد تحصَّلَ في قوله تعالى: ﴿وأنَّ أكثرَكم فاسقون﴾ أحدَ عشرَ وجهاً، وجهان في حال الرَّفع بالنِّسبة إلى تقدير الخبر: هل يُقَدَّرُ مُقدَّماً وجوباً أو جوازاً؛ وقد تقدَّمَ ما فيه، وستةُ أوجُهٍ في النَّصب، وثلاثةٌ في الجرِّ.

---

(١) الكشَّاف ٦/٢٩٧.

(٢) المحرَّر الوجيز ٢/٢١٠.

(٣) أجازه الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٦/٢٩٧.

(٤) انظر: التَّفسير البسيط ٧/٤٤٤، وزاد المسير ٢/٣٨٧.

(٥) لم أقف على الرِّواية، ولا على راويها.

(٦) ذكره أبو علي الجرجاني صاحب "نظم القرآن"، ورأيه في: التَّفسير البسيط٧/ ٤٤٤. وانظر: كشف المشكلات ١/٣٦٠. والمعنى: آمنَّا بالله وبأنَّ أكثركم فاسقون.

وأمَّا قراءةُ ابنِ مَيْسَرةَ[١] فوجهُها أنَّها على الاستِئنافِ[٢]؛ أخبرَ أنَّ أكثرَهم فاسقون، ويجوزُ أنْ تكونَ منصوبةَ المحلِّ؛ لعطفِها على معمول القول[٣]؛ أمرَ نبيَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أنْ يقولَ لهم: هل تنقِمونَ إلى آخره، وأنْ يقولَ لهم: إنَّ أكثرَكم فاسقونَ. وهي قراءةٌ جَلِيَّةٌ واضِحةٌ.

﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [المائدة:٦٠]

قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُم﴾: المخاطب في ﴿أنبِّئكُم﴾: فيه قولان :

أحدُهما –وهو الَّذي لا يَعرِفُ أكثرُ[١٣٣/أ–م٢] أهلِ التَّفسير[٤] غيرَه–: أنَّه يُرادُ به أهلُ الكتاب الَّذين تقدَّم ذكرُهم[٥].

والثَّاني: أنَّه للمؤمنين.

قالَ ابنُ عطيَّةَ[٦]: «ومَشى المفسِّرون في هذه الآية على أنَّ الَّذين أُمِرَ أنْ يقولَ لهم: ((هل أنبِّئكم)) هم اليَهودُ والكفَّارُ المتَّخِذون دينَنا هُزُواً ولُعباً، قالَ ذلك الطَّبريُّ[٧]. ولم يُسنِدْ في ذلك إلى متقدِّم شيئاً، والآية تَحتمِلُ أنْ يكونَ القولُ للمؤمنين». انتهى.

فعلى كونِه ضميرَ المؤمنين واضحٌ، ويكونُ[٨] ((أفعَلُ)) التَّفضيل – أعني ((بِشَرٍّ)) – على بابِها[٩]؛ إذ يصيرُ التَّقديرُ: قل هل أنبِّئكُم يا مؤمنون[١٠] بِشَرٍّ من حال هؤلاء الفاسقين؟ أولئك أسلافُهم الَّذين لعنَهم

(١) أي: ((وإنَّ أكثركم فاسقون)) بكسر الهمزة.

(٢) قاله الفرَّاء في معانيه ٣١٣/١.

(٣) وإلى هذا مال الزَّمخشريُّ في الكشَّاف ٢٩٧/٦–٢٩٨.

(٤) كالطَّبري ٥٣٨/٨، وأبي حيَّان ٢٨٤/٨وغيرهم.

(٥) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة:٥٩]

(٦) المحرَّر الوجيز ٢١١/٢.

(٧) تفسير الطَّبري ٥٣٨/٨.

(٨) في ط: ((تكون)).

(٩) أي: من كونها تدلُّ على الاشتراك في الوصف، وزيادة المفضَّل على المفضَّل عليه في الوصف، فيكون ضلال أولئك الأسلاف وشرُّهم أكثر من ضلال هؤلاء الفاسقين.

(١٠) في ظ: ((يا مؤمنين))، وهو خطأ نحوي.

الله، وتكون الإشارةُ بـ «ذلك» إلى حالِهم، كذا قَدَّرَه ابنُ عطيَّةَ[١]؛ وإنَّما قدَّرَه مضافاً، وهو حال؛ ليصِحَّ المعنى؛ فإنَّ «ذلك» إشارةٌ للواحدِ، ولو جاءَ مِنْ غير حذفِ مضافٍ، لقِيلَ: بِشَرٍّ من أولئكم بالجمع.

وقالَ الزَّمخشريُّ[٢]: «"ذلك" إشارةٌ إلى المنقومِ[٣]، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ قبلَه، أو قبل "مِنْ"، تقديرُه: بِشَرٍّ من أهل ذلك، أو دينِ مَنْ لعنَه [الله][٤]». انتهى.

ويجوزُ ألَّا يُقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ لا قبلُ ولا بعدُ؛ وذلك على لغة مَنْ يُشيرُ للمفردِ وللمثنَّى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً بإشارة الواحد المذكَّر[٥]، ويكونُ «ذلك» إشارةً إلى الأشخاصِ المتقدِّمين الَّذين هم أهلُ الكتابِ؛ كأنَّه قِيلَ: بِشَرٍّ من أولئكم[٦]؛ يعني أنَّ السَّلفَ الَّذي لهم شَرٌّ من الخَلَفِ؛ وعلى هذا يجيءُ قولُه ﴿مَن لعنَه﴾ مُفسِّراً لنفس «ذلك»؛ وإنْ كان ضميرَ أهلِ الكتاب، وهو قولُ عامَّةِ المفسِّرين[٧]؛ فيُشكِلُ ويحتاجُ إلى جواب.

ووجهُ الإشكالِ أنَّه يصيرُ التَّقديرُ: هل أنبِّئُكُم يا أهلَ الكتابِ بِشَرٍّ من ذلك، و«ذلك» يُرادُ به المنقومُ، وهو الإيمان، وقد عُلِمَ أنَّه لا شرَّ في دينِ الإسلام البتَّةَ.

وقد أجابَ النَّاسُ عنه، فقالَ الزَّمخشريُّ عبارةً قرَّرَ بها الإشكالَ المتقدِّمَ، وأجابَ عنه بعدَ أنْ قالَ[٨]: «فإنْ قلتَ: المثوبةُ مختصَّةٌ بالإحسان، فكيف وقعَت في الإساءةِ؟ قلتُ: وُضِعَت مَوضِعَ عُقوبةٍ، فهو كقوله[٩]: [الوافر]

---

(١) المحرَّر الوجيز ٢/٢١١.

(٢) الكشَّاف ٦/٩٨.

(٣) في ظ: «المتقدِّم»، وهو تحريف.

(٤) لفظ الجلالة «الله»: ليس في أ و ظ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٥) ومثله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة:١٢] فأغنى «ذلك» عن «ذلكم». انظر المسألة في: المقتضب ٣/٢٧٦، والأصول ٢/١٣٢، وشرح المفصَّل ٣/١٣٥، وشرح التَّسهيل ١/٢٤٦، وشرح الكافية للرَّضي ٢/٤٨٢، والتَّذييل والتَّكميل ٣/٢٠٠–٢٠١، والبحر المحيط ٨/٢٨٥، والمساعد ١/١٨٩، وتعليق الفوائد ٢/٣٣٣، وهمع الهوامع ١/٢٦٤.

(٦) في أ وبقية النُّسخ: «أولئك» والأنسب ما أثبتُّه عن البحر المحيط.

(٧) كأبي حيَّان. انظر: البحر المحيط ٨/٢٨٥.

(٨) الكشَّاف ٦/٢٩٨ بتصرُّف. وفيه «جاءت» بدل «وقعت».

(٩) عجز بيت لعمرو بن مَعد يَكْرِب الزُّبيدي، وصدره: وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بخيلٍ

وهو في: ديوانه ١٤٩، والكتاب ٣/٥٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٨٧، ونوادر أبي زيد ٤٢٨. وبلا نسبة في:=

٤٠- تحيَّـــةُ بيـــنِهم ضَـــربٌ وَجيـــعُ

ومنه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران:٢١]

وتلك العبارةُ الَّتي ذكرتُها لك هي أنْ قال[١]: «فإنْ قلتَ: المُعاقَبُون من الفريقين هم اليهودُ، فلِمَ شُورِكَ بينهم في العقوبة؟ قلتُ: كانَ اليهودُ – لُعِنوا – يزعمون أنَّ المسلمين ضالُّون، مستوجِبون للعُقوبة، فقيل لهم: مَنْ لَعنَه الله شرٌّ عُقوبةً في الحقيقة، واليقين من أهل الإسلام في زعمكم ودعواكم».

وفي عبارته بعضُ علاقة، وهي قوله: «فَلِمَ شُورِكَ بينهم»؛ أي: بينَ اليهود وبينَ المؤمنين.

وقوله: «من الفَريقَين»؛ يعني بهما: أهلَ الكتاب المُخاطَبِين بـ ﴿أنبِّئكُم﴾، ومَنْ لعنَهُ الله وغَضِبَ عليه.

وقوله: «في العقوبة»؛ أي: الَّتي وقعَتِ المَثوبةُ [١٣٣/ب–م٢] مَوقِعَها، ففسَّرها بالأصل، وفسَّرَ غيرُه[٢] المَثوبةَ هنا بالرُّجوع إلى الله –تعالى– يومَ القيامة. ويترتَّبُ على التَّفسيرين فائدةٌ ستظهرُ لك قريباً.

و ﴿مثوبةً﴾: نصبٌ على التَّمييز، ومميَّزُها ﴿شَرٌّ﴾. وقد تقدَّمَ في البقرة[٣] الكلامُ على اشتقاقِها ووزنِها، فَليُلتَفَت إليه.

وقوله: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنَّهُ متعلِّقٌ بنفسِ ﴿مَثُوبةً﴾؛ إنْ قُلْنا إنَّها بمعنى الرُّجوع؛ لأنَّك تقول: «رجعتُ عندَه»، و العِنديَّة هنا مجازيَّة.

والثَّاني: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لأنَّه صفةٌ لـ ﴿مَثُوبةً﴾[٤]، وهو في محلِّ نصبٍ؛ إنْ قلنا: إنَّها اسمٌ مَحْضٌ، وليست بمعنى الرُّجوع، بل بمعنى عقوبة.

=الكتاب ٣٢٣/٢، وشرح كتاب سيبويه ٦٦/٣، والمقتضب ٢٤/١و١٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٦، ٥٨١، ٦٤١، ١٣٨٧، وللتِّبريزي١/ ١٨٤،٤١٠، وشرح المفصَّل ٨٠/٢.

والشَّاهد فيه: جعل الشَّاعر الضَّربَ الموجعَ بدلاً من التَّحية.

(١) الكشَّاف ٢٩٨/٦. في أ وبقية النُّسخ: «المعاقب» بدل «المعاقبون»، والأنسب ما أثبتُّه عن الكشَّاف.

(٢) يعني ابن عطيَّة. انظر: المحرَّر الوجيز ٢١١/٢

(٣) عند الكلام على الآية [١٠٣]. انظر: الدُّرّ المصون٢/٤٩–٥٠.

(٤) انظر: التِّبيان ٤٤٨/١، والفريد ٤٦٣/٢.

وقرأ الجمهور: ﴿أُنَبِّئُكُم﴾ بتشديد الباء من ﴿نَبَّأ﴾، وقرأ إبراهيمُ النَّخَعِيُّ ويحيى بنُ وثَّاب: ﴿أُنْبِئُكُم﴾[١] بتخفيفها من ﴿أنبأَ﴾ ، وهما لغتان فَصِيحتان[٢].

والجمهور أيضاً على ﴿مَثُوبَة﴾ بضمِّ الثَّاء وسكون الواو، وقرأ الأعرَجُ وابنُ بُرَيدةَ ونُبَيحٌ وابنُ عُمرانَ: ﴿مَثْوَبة﴾ بسكون الثاء وفتح الواو[٣].

وجعلَها ابنُ جنِّي في الشُّذوذ[٤]؛ كقولهم[٥]: ﴿فُكاهةٌ مَقْوَدَةٌ للأذى﴾ بسكون القاف وفتح الواو.

يعني أنَّه كان من حقِّها أن تُنقَلَ حركةُ الواو إلى السَّاكن قبلَها، وتُقلَبَ الواوُ ألفاً؛ فيُقالُ: ﴿مَثابَة ومَقادَة﴾، كما يُقال: مَقام، والأصلُ: مَقْوَم[٦].

قوله تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾: في محلِّ ﴿مَنْ﴾[٧] أربعةُ أوجهٍ:

---

(١) انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن ٣٩، والمحرَّر الوجيز ٢/٢١١، وشواذ القراءات ١٥٦، و البحر المحيط ٨/٢٨٥.

(٢) النَّبأ: الخبر، والجمع: أنباء، وإنَّ لفلانٍ نبأً؛ أي: خبراً. وقد أنبَأه إيَّاه وبه، وكذلك نبَّأه، متعدِّية بحرف الجرِّ وغير حرف؛ أي: أخبر. وحكى سيبويه: أنا أنبُؤُكَ على الإتباع. عن اللِّسان (نبأ).

وقال الرَّاغب الأصفهاني في مفردات غريب القرآن (نبأ) ٧٨٩:«ونبَّأتُهُ أبلغ من أنبَأتُهُ، ويدلُّ على ذلك قوله:﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ [التَّحريم:٣] ولم يقل: أنبأني، بل عدل إلى ﴿نبَّأ﴾ الَّذي هو أبلغ تنبيهاً على تحقيقه وكونه من قبل الله تعالى». اهـ.

(٣) ونسبت إليهم وإلى غيرهم. انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن ٣٩، والمحتسب ١/٢١٣، والمغني٢/٧٢٢ ، والإتحاف /٥٣٩. قال أبو البقاء: «وقُرِئَ ﴿مَثْوَبة﴾، بسكون الثاء وفتح الواو، قاسوه على الصَّحيح من نظائره؛ نحو: مَقْتَلة». انظر: التِّبيان١/١٠١. في أ و ظ: ونبيح بن عمران بإسقاط الواو وألف ابن. وفي ح: نبيح ابن عمران، والصَّواب ما أثبتُّه عن البحر المحيط و ط.

(٤) أي: في "المحتسب" ١/٢١٣.

(٥) لم أعثر على هذا المثل فيما وقع بين يدي من كتب الأمثال. انظر: الكتاب ٤/٣٥٠، وشرح كتاب سيبويه ٥/٢٥٠، والمقتضب ١/٢٤٦، والأصول٣/٢٨٥. في جميع النُّسخ ﴿فاكهة﴾، والصَّواب ما أثبتُّه، وهو تحريف . و﴿للأذى﴾: سقطت من ظ.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٣٥٠، والمقتضب ١/٢٤٥-٢٤٦، والأصول٣/٢٨٥-٢٨٦،والمنصف١/٢٧٥-٢٧٦، والمحتسب ١/٢١٣، وسفر السَّعادة١/٤٥٩-٤٦١، وشرح الشَّافية للرَّضي٣/١٠٤- ١٠٥.

(٧) ﴿مَنْ﴾: ليست في ظ.

أحدُها: أنَّه في محلِّ رفعٍ على خبر مبتدإٍ مُضمَرٍ[١]، تقديرُه[٢]: هو مَنْ لعنَه الله.

وقَدَّرَ مكِّيٌّ قبلَه مضافاً محذوفاً، قال[٣]: «تقديرُه: لَعنُ مَنْ لَعنَهُ الله»، ثمَّ قال[٤]:«وقيل[٥]: ((مَنْ)) في موضعِ خفضٍ على البَدلِ مِنْ ﴿بِشَرٍّ﴾، بدلِ الشَّيء من الشَّيء، وهو هو».

وكانَ ينبغي له أنْ يُقدِّرَ في هذا الوجهِ مضافاً محذوفاً، كما قدَّرَه في حالة الرَّفع؛ لأنَّه إنْ جعلَ شرّاً مراداً به معنًى، لَزِمَه التَّقديرُ في الموضعين، وإن جعلَه مراداً به الأشخاصُ، لَزِمَهُ ألَّا يُقَدِّرَ في الموضعين.

الثَّاني: أنَّه في محلِّ جرٍّ كما تقدَّم بيانُه عن مكِّيٍّ[٦].

الثَّالث: أنَّه في محلِّ نصبٍ على البَدَل من محلِّ ﴿بِشَرٍّ﴾[٧].

الرَّابع: أنَّه في محلِّ نصبٍ على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه ﴿أُنَبِّئكم﴾، تقديره: أُعَرِّفُكم مَنْ لعنَه الله، ذكره أبو البقاء[٨].

و ﴿مَنْ﴾ يُحتَملُ أنْ تكونَ موصولةً –وهو الظَّاهرُ– ونكرةً موصوفةً؛ فعلى الأوَّل لا محلَّ للجملة الَّتي بعدَها، وعلى الثَّاني لها محلٌّ بحسب ما يُحكَمُ على ﴿مَنْ﴾ بأحد الأوجُه السَّابقة[٩].

وقد حملَ على لفظها أولاً في قوله: ﴿لعنَه﴾ و ﴿عليه﴾، ثمَّ على معناها في قوله: ﴿منهم القِرَدةَ﴾، ثمَّ على لفظها في قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [١٣٤/أ–م٢]، ثمَّ على لفظِها في قوله: ﴿أولئك﴾، فجمعَ في الحمل عليها أربعَ مراتٍ.

---

(١) قاله الفرَّاء والزَّجَّاج والنَّحَّاس والباقولي وغيرهم. انظر: معاني الفرَّاء ٣١٤/١، والزَّجَّاج ١٨٧/٢، وإعراب النَّحَّاس ٢٩/٢، و كشف المشكلات ٣٦١/١. وقدَّره الباقولي: هم من لعنه الله وغضب عليه.
ورأى الباقولي فيها وجهاً آخر؛ وهو أن تكون ((من)) مرفوعة على الابتداء، و الخبر ((أولئك)).

(٢) وقدَّره الباقولي: هم من لعنه الله وغضب عليه.

(٣) مُشكل إعراب القرآن ٢٣٦/١.

(٤) مُشكل إعراب القرآنّ ٢٣٦/١.

(٥) قاله الفرَّاء والطَّبري والزَّجَّاج والنَّحَّاس وغيرهم. انظر: معاني الفرَّاء ٣١٤/١، وتفسير الطَّبري ٥٣٩/٨، ومعاني الزَّجَّاج ١٨٧/٢، وإعراب النَّحَّاس٢٩/٢.

(٦) مُشكل إعراب القرآن ٢٣٦/١.

(٧) وممَّن قاله الطَّبرسي. انظر مجمع البيان ٣٠٣/٣.

(٨) التِّبيان ٤٤٨/١ ، وسبقه الفرَّاء ٣١٤/١، والنَّحَّاس في إعرابه ٢٩/٢. وأجاز الباقولي في ((من)) أن تكون منصوبة على الذَّمِّ. انظر: كشف المشكلات ٣٦٢/١

(٩) أي ما يحكم عليها رفعاً أو نصباً أو جرّاً.

و ﴿جعلَ﴾ هنا بمعنى «صيَّرَ»، فيكونُ ﴿منهم﴾ في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً، قُدِّمَ على الأوَّل، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ أي: صيَّرَ القِردةَ والخنازيرَ كائنين منهم، وجعلَها الفارسيُّ في كتاب "الحُجَّة"(١) له بمعنى خَلَقَ.

قالَ ابنُ عطيَّةَ(٢): «وهذه منه – رحمه الله – نزعةٌ اعتزاليَّةٌ؛ لأنَّ قولَه:﴿وَعَبَدَ الطَّاغوتَ﴾، تقديرُه: ومَنْ عَبَدَ الطَّاغوت، والمعتزلةُ لا ترى أنَّ الله تعالى يُصيِّرُ أحداً عابدَ طاغُوتٍ». انتهى.

والَّذي يُفَرُّ منه في التَّصييرِ هو بعينه موجودٌ في الخَلْق. وللبحث فيه موضعٌ غيرُ هذا تعرضتُ له في "التَّفسير الكبير"(٣).

وجعلَ الشَّيخُ(٤) قولَه تعالى: ﴿مَنْ لعنَه اللهُ﴾ إلى آخره مِنْ وَضْعِ الظَّاهر مَوضِعَ المُضمَرِ؛ تنبيهاً على الوَصف الَّذي به(٥) حصلَ، كونَهم شرّاً مَثُوبةً؛ كأنَّه قِيلَ: قل هل أنبِّئُكم بِشَرٍّ من ذلك عندَ الله مَثُوبةً؟ أنتم؛ أي: هم أنتم؛ ويَدُلُّ على هذا المعنى قولُه بعدَ: ﴿وإذا جاؤوكُم قالوا آمَنَّا﴾ فيكون الضَّميرُ واحداً، وجعلَ هذا هو الَّذي تقتَضِيه فصاحةُ الكلام.

وقرأ أُبَيُّ بنُ كعبٍ وعبدُ الله بنُ مسعودٍ: «مَنْ غَضِبَ الله عليهم وجعلَهم قِرَدَةً»(٦)، وهي واضحةٌ.

قولُه: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾: في هذه الآية أربعٌ وعشرون قراءةً، اثنتان في السَّبع(٧)، وهما: «وعَبَدَ الطَّاغوتَ»؛ على أنَّ «عَبَدَ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للفاعل، وفيه ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» كما تقدَّم، وهي قراءة جمهور السَّبعة غيرَ حمزةَ(٨).

والثَّانية: «وعَبُدَ الطَّاغوتِ» بضمِّ الباء، وفتحِ الدَّال، وخفضِ «الطَّاغوت»، وهي قراءةُ حمزةَ – رحمه الله– والأعمشِ ويحيى بنِ وثَّاب(٩).

---

(١) ٢٣٦/٣.

(٢) المحرَّر الوجيز ٢١١/٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) البحر المحيط ٢٨٦/٨.

(٥) «به»: سقطت من ظ.

(٦) لم أقف عليها في كتب القراءات. انظر: المحرَّر الوجيز ٢١١/٢، والبحر المحيط ٢٨٦/٨.

(٧) في ظ: «السمع»، وهو تحريف.

(٨) انظر: السَّبعة ٢٤٦، ومختصر شواذ القرآن ٣٩–٤٠، ومعاني القراءات ٣٣٥، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢٣٦/٣، والمحتسب ٢١٤/١. وهي قراءة أكثر النَّاس عند ابن خالويه.

(٩) قراءة حمزة وحده في السَّبعة ٢٤٦، ومختصر شواذ القرآن ٤٠، ومعاني القراءات ٣٣٥، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢٣٦/٣. وقراءة الأعمش ويحيى بن وثَّاب في: المحرَّر الوجيز ٢١١/٢. =

وتوجيهُها كما قال الفارسيُّ[١]: «وهو أنَّ ((عَبُدَ)) واحدٌ يُرادُ به الكَثرةُ، مثلَ قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النَّحل:١٨]».

وليسَ بجمع ((عَبْد))؛ لأنَّه ليس في أبنيةِ الجَمع مثلُه. قال[٢]:«وقد جاءَ على ((فَعُل))؛ لأنَّه بناءٌ يُراد به الكَثرةُ والمبالغةُ في نحوِ: يَقُظٍ ونَدُسٍ؛ كأنَّه قد ذهبَ في عِبادة الطَّاغوت كُلَّ مَذهبٍ».

وبهذا المعنى أجابَ الزَّمخشريُّ أيضاً، قال[٣] – رحمه الله تعالى –: «معناه الغُلُوُّ في العبوديَّة؛ كقولهم: رجل حَذُرٌ وفَطُنٌ، للبليغ في الحَذَر والفِطْنة»، وأنشدَ لطَرفة[٤]: [الكامل]

٤١– أبَــنِي لُبَيْــنَى، إنَّ أمَّكُــمُ أَمَــــةٌ، وإنَّ أبـــاكُمُ عَبُــــدُ

وقد سبقَهما إلى هذا التَّوجيهِ أبو إسحاقَ، وأبو بكرٍ بنُ الأنباريِّ، قال أبو بكرٍ[٥]:«وضُمَّتِ الباءُ للمبالغةِ؛ كقولِهم للفَطِن: فَطُنٌ، وللحَذِر: حَذُرٌ، يَضُمُّون العينَ للمبالغة. قال أوسُ بنُ حَجر[٦]: [الكامل]

٤٢– أبَــنِي لُبَيْــنَى إنَّ أُمَّكُــمُ أمَــــةٌ، وإنَّ أبـــاكُمُ عَبُــــدُ

أرادَ عَبْداً[٧]، فضمَّ الباء».

=ذكر ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن ٤٠ أنَّ يحيى بن وثَّاب قرأ ((وعَبُدَ الطَّاغوتَ)) كالقراءة السَّابقة إلَّا أنَّه نصب ((الطَّاغوت)).

ونصَّ أبو حيَّان في البحر المحيط ٢٩٣/٨ أنَّ ابن مالك عدَّ ((فَعُلَ)) في أبنية أسماء الجمع، فقال: ومنها ((فَعُلَ)) كنحو: سَمُر وعبُدَ. وقال الطَّبري: وعنوا بذلك وخدم الطَّاغوت. ومعنى الآية: وجعل منهم خدمة الطَّاغوت.

(١) الحُجَّة بتصرُّفٍ ٢٣٧/٣.

(٢) الحُجَّة بتصرُّفٍ ٢٣٧/٣.ونَدُس؛ يُقال: رجلٌ نَدْس ونَدِسٌ ونَدُس؛ أي: فَهِمٌ سريعُ السَّمع فَطِنٌ. عن اللِّسان (ندس).

(٣) الكشَّاف٢٩٨/٦. وعنه في البحر المحيط٢٩٢/٨.

(٤) لأوس بن حَجر وليس لطرفة، وهو في: ديوانه ٢١، ورسالة الصَّاهل و الشَّاحج ٤٦٧، وتهذيب اللُّغة (عبد) ٢٣٤/٢ ،والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (عبد). ونُسِبَ للأسود بن يعفر، وهو في ديوانه ١٩. وهو بلا عزو في: معاني القرآن للفرَّاء ٣١٥/١، والمعاني الكبير ٥٩٧/١ ، وتفسير الطَّبري ٥٤٢/٨، والبحر المحيط٢٩٣/٨.

قال الفرَّاء: إنَّما ضمَّ الباء ضرورةً، وإنَّما أراد ((عبْد))؛ لأنَّ القصيدة من الكامل، وهي حذَّاء.

والرِّواية في ديوان طرفة: أبني لُبينى! لستُم بيَدٍ إلَّا يداً ليسَت لها عَضُدُ

ويُروَى ((وَقْبُ)) بدل ((عَبُدُ)) كما في ديوان الأسود بن يعفر والمعاني الكبير وغيرهما من المصادر.

والشَّاهد فيه: حُرِكَ ((عبُد)) بضمِّ الباء؛ للوزن، والأصل فيها السُّكون.

(٥) الزَّاهر٣٧٤/١. وعنه في: التَّفسير البسيط٤٤٧/٧. وأبو بكر هو ابن الأنباري.

(٦) تقدَّم برقم ((٤١)).

(٧) ((أراد عبداً)): سقطت من ط.

قلتُ: كذا نسبَ البيتَ لابن حجرٍ، وقد قدَّمتُ أنَّه لطَرَفةَ، ومِمَّنْ نسبَه لطرَفةَ الشَّيخُ شهابُ الدِّين أبو شامة[١].

وقالَ أبو إسحاقَ[٢]:«ووجهُ قراءةِ حمزةَ أنَّ الاسمَ بُنِيَ على «فَعُلٍ» كما تقول: «رجلٌ حَذُرٌ»، وتأويلُه أنَّه مبالغٌ في الحَذَرِ[١٣٤/ب–م٢]؛ فتأويلُ «عَبُد»[٣] أنَّه بلغَ الغايةَ في طاعة الشَّيطان؛ وكأنَّ هذا اللَّفظَ لفظٌ واحدٌ يدلُّ على الجمع؛ كما تقول للقوم: «عَبُدُ العَصا»؛ تريدُ: عَبِيدَ العصا».

فأخذ أبو عليٍّ هذا، وبسطَه، وبما ذكرتُه عنه، ثمَّ قال[٤]:«وجاز هذا البناءُ في «عَبْد»؛ لأنَّه في الأصل صفةٌ، وإن كان قد استُعمِلَ استعمالَ الأسماءِ، لا يُزيلُ[٥] ذلك عنه حُكمَ الوصفِ؛ كـ «الأبطَح والأبرَق» استُعمِلا استعمالَ الأسماءِ حتَّى جُمِعا جمعَها في قولهم: أبارق وأباطح؛ كـ «أجادل» جمع الأجْدَل، ثمَّ لم يُزِلْ ذلك عنهما حُكمَ الصِّفة؛ يَدُلُّك على ذلك مَنعُهم له الصَّرف كـ «أحمر»، وإذا لم يخرجْ العَبدُ عن الصِّفة، لم يمتنعْ أنْ يُبنى بناءَ الصِّفات على «فَعُلٍ»؛ نحوُ: يَقُظٍ».

وإنما أشبَعتُ العبارةَ هنا؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ[٦] طعنَ على هذه القراءة، ونسبَ قارئَها إلى الوَهم؛ كـ الفرَّاء، والزَّجَّاج، وأبي عُبَيْدٍ، ونُصَيرٍ الرَّازيِّ النَّحويِّ، صاحبُ الكِسائيِّ.

قالَ الفرَّاءُ[٧]: «إنَّما يجوزُ ذلك في ضرورةِ الشِّعر – يعني ضمَّ باء «عَبُد»– فأمَّا في القراءة، فلا».

وقالَ أيضاً[٨]: «إنْ تكن لغةً مِثلَ «حَذُرَ» و«عَجُلَ» جاز ذلك، وهو وجهٌ، وإلَّا فلا تجوزُ في القراءة».

---

(١) إبراز المعاني ٤٣٢. وقد تقدَّمت ترجمته.

(٢) معاني القرآن له ١٨٨/٢ بتصرُّف. وعنه في: التَّفسير البسيط٤٤٧/٧–٤٤٨، وزاد المسير٣٨٨/٢. وأبو إسحاق هو الزَّجَّاج.

(٣) «عَبُد»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٤) الحُجَّة ٢٣٧/٣–٢٣٨ بتصرُّف. وعنه في: التَّفسير البسيط٤٤٨/٧.

والأبطح: مسيل واسع فيه دِقاقُ الحَصى. الأجدل: الصَّقر. عن اللِّسان (بَطَحَ) و (جَدَلَ).

(٥) في أ: «يزيله».

(٦) واعترض الشِّهاب الخفاجي٢٥٩/٣ على من طعن على هذه القراءة، بقوله: «فلا عِبرة بمن طَعَنَ على هذه القراءة، ونسب قارئها إلى الوهم كالفرّاء وأبي عبيدة». اهـ.

(٧) معاني القرآن له بتصرُّف٣١٥/١. وعنه في: تفسير الطَّبري٥٤٢/٨، والتَّفسير البسيط٤٤٧/٧، والبحر المحيط٢٩٢/٨.

(٨) تتمَّة كلام الفرَّاء. معاني القرآن له٣١٥/١ بتصرُّف. وعنه في: تفسير الطَّبري٥٤٢/٨.

وقالَ الزَّجَّاجُ[١]: «هذه القراءةُ ليست بالوجهِ؛ لأنَّ «عَبُد» على «فَعُل»؛ وهذا ليس من أمثلةِ الجمعِ».

وقال أبو عُبَيْدٍ[٢]: «إنَّما معنى العَبُد عندهم «الأعبُد»، يريدون: خدَمَ الطَّاغوتِ، ولم نجد هذا يَصِحُّ عن أحد من فُصَحاء العرب أنَّ العَبْد يُقال فيه: «عَبُدٌ»، وإنَّما هو: عَبْدٌ وأعْبُدٌ».

وقال نُصَيْرٌ الرَّازي[٣]: «هذا وَهْمٌ مِمَّن قرأ به، فليتَّقِ الله مَنْ قرأ به، وليسألْ عنه العلماءَ حتَّى يُوقَفَ على أنَّه غيرُ جائزٍ».

قلتُ: قد سألوا عن ذلك العلماءَ، ووجدوهُ صحيحاً في المعنى بحمد الله تعالى، وإذا تواترَ الشَّيءُ قرآناً؛ فلا التفاتَ إلى مُنكَرِه؛ لأنَّه خَفِيَ عنه ما وضحَ لغيره.

وأمَّا القراءاتُ الشَّاذَّةُ؛ فقرأ أُبَيٌّ: «وعَبَدوا» بواو الجمع[٤]؛ مراعاةً لمعنى «مَنْ»، وهي واضحةٌ.

وقرأ الحسنُ البَصريُّ في رواية عَبَّاد: «وعَبْدَ الطَّاغوتَ»[٥] بفتح العين والدَّال، وسكون الباء، ونصب التَّاء من «الطَّاغوتَ» ؛ وخَرَّجَها ابنُ عَطِيَّةَ[٦] على وجهين:

أحدهما: أنَّه أرادَ «وعَبْداً الطَّاغوت»، فحذفَ التَّنوين من «عَبْد»؛ لالتقاء السَّاكنين؛ كقوله[٧]: [المتقارب]

---

(١) معاني القرآن له ١٨٧/٢. وعنه في: التَّفسير البسيط٤٤٧/٧.

(٢) لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من مصادره. انظر: البحر المحيط ٢٩٢/٨ عن أبي عبيدٍ.

(٣) انظر: معاني القراءات ٣٣٥، والتَّفسير البسيط٤٤٧/٧، والبحر المحيط٢٩٢/٨ عن نُصير الرَّازي.
ونصير الرَّازي: هو نصير بن أبي نُصَير الرَّازي، ذكره الأزهريُّ في مقدمة كتابه، وقال: كان علَّامةً نحويّاً، جالس الكِسائي وأخذ عنه النَّحو، وقرأ عليه القرآن، وله مؤلَّفات حِسانٌ، سمعها منه أبو الهَيثَم الرازي، وتوفي في حدود الأربعين ومئتين. انظر: الوافي بالوفيات٦٣/٢٧.

(٤) وبها قرأ غيره. انظر القراءة في: معاني القرآن للفرَّاء ٣١٤/١، وللزَّجَّاج ١٨٧/٢، ومختصر شواذ القرآن٤٠، والمحتسب ٢١٥/١، والمغني ٧٢٥/٢.

(٥) انظر: المحرَّر الوجيز ٢١٢/٢، والمغني ٧٢٣/٢، وشواذ القراءات ١٥٧، والبحر المحيط ٢٨٦/٨. وعبَّاد هو ابن ميسرة البصري.

(٦) المحرَّر الوجيز ٢/ ٢١٢.

(٧) لأبي الأسود الدُّؤلي صُنعة السُّكَّري ، وصدره: فألفَيته غيرَ مستعتِبٍ
في: ديوانه ٥٤ ، والكتاب ١٦٩/١، وشرح كتاب سيبويه ٢١٥/١، وشرح أبيات سيبويه٦٦/١، ومعاني القرآن للفرَّاء١٩٧/٢، ومجالس ثعلب ١٢٣/٣. وبلا نسبة في: المقتضب ٣١٢/٢، والأصول ٤٥٥/٣، وشرح كتاب سيبويه ٢٧/٢، والتَّعليقة ١٤/٤، وأمالي ابن الشَّجري ١٦٤/٢. =

٤٣- ولا ذاكـــــــرَ الله إلَّا قلـــــــيلا

والثَّاني: أنَّه أراد «وعَبَدَ» بفتح الباء؛ على أنَّه فعلٌ ماضٍ؛ كقراءة الجماعة، إلَّا أنَّه سكَّنَ العينَ على نحو ما سَكَّنها في قول الآخر[١]: [الطَّويل]

٤٤-ومـا كُـلُّ مَغبُـونٍ/ وإنْ سَـلْفَ [١٣٥/أ-م٢]

بسكون اللَّام.

ومثلُه قراءةُ أبي السَّمَّال: «ولُعْنوا بما قالوا»[٢] [المائدة:٦٤] بسكون العين.

قلتُ: ليس ذلك مثلَ «لُعْنوا»؛ لأنَّ تخفيفَ الكسرِ مَقِيسٌ؛ بخلاف الفتح[٣]؛ ومثلُ[٤] «سَلْفَ» قولُ الآخر[٥]:[الطَّويل]

=انظر قصة هذا البيت مع مجموعة من الأبيات في الأغاني ٢٢٤/١٢-٢٢٥، والخزانة١٨٣/١-٢٨٤ .

ويُروى البيت بجرِّ «ذاكر» كما في بعض مظانها.

والشَّاهد فيه: أنَّ التنوين قد حُذِفَ من «ذاكرَ» المنصوب؛ لالتقاء السَّاكنين.

(١) البيت للأخطل، وعجزه: براجِعٍ ما قد فاته بِرَدَاد

في ديوانه برواية أبي جعفر محمَّد بن حبيب ١٣٢، وأدب الكاتب ٥٣٨، وشرح الجواليقي ٣٢٢، والمنصف٢١/١، وضرائر الشِّعر ٨٤. واللِّسان والتَّاج (ردد). وبلا نسبة في: الاقتضاب ٤٠٥/٣، والمحرَّر الوجيز ٢١٢/٢، وشرح المفصَّل ١٥٢/٧، وشرح شواهد شرح الشافية١٨/٤-٢٠.

قال ابن قتيبة في أدب الكاتب : أرادَ «سَلَف»، وسكَّن المفتوح، وهذا شاذٌّ. اهـ.

وقال الجواليقي في شرحه على أدب الكاتب: «أصل «الغبن» في اللُّغة: ثني الشَّيء من دلو أو ثوب؛ لينقص من طوله؛ فالغبن في الشِّراء نقصان الحظ أو نقصان العقل». اهـ. وانظر اللِّسان (غبن).

صفقة: مصدر صَفَقَ: إذا ضرَبَ يدَهُ على يَدِه؛ وذلِك عندَ وُجوب البَيْع. عن التَّاج (صفق).

في ظ وح: «فما» بدل «وما». وفي ط والدِّيوان «ولو» مكان «وإنْ».

(٢) سيأتي تخريجها في موضعها، وذلك ص١٧٤.

(٣) انظر: الكتاب١١٥/٤، والمحتسب ٥٣/١-٦٢، والخصائص ٣٣٨/٢، و الحلبيات ١٢٦، وشرح الشَّافية للرَّضي ٤٤/١-٤٧ و١٨/٤-١٩، وشرح المفصَّل ١٥٢/٧، وشرح التَّعريف بضروري التَّصريف ٣٧.

(٤) «مثل»: مطموسة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٥) البيت لوضَّاح اليمن، برواية:

إنَّما شِعْريَ قَنْدٌ خُلِطَتْ بالجُلجُلان

في: ديوانه٨٩ ، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٦/١، وتهذيب اللُّغة (لج)٤٩١/١٠ ، واللِّسان (جلل)، وثمار القلوب ١١٠، وضرائر الشِّعر ٨٧، والبحر المحيط ١٢٣/١، والمقاصد الشَّافية ١٢٤/٨،وشرح أبيات المغني ٣٧/٨.

والجُلجُلان: حبُّ السِّمسِم. عن اللِّسان(جلل).

والبيت على رواية الدِّيوان لا شاهد فيه. في أ: « قيد» مكان «ملْحٌ».

٤٥- إنَّمـــا شِـــعْرِيَ مِلْـــحٌ قـــد خُلِـــطْ بجُلْجُـــلانْ

من حيثُ إنَّه خفَّفَ الفتحة[١].

وقال الشَّيخُ- بعدَ أنْ حكى التَّخريجَ الأوَّلَ عن ابن عَطِيَّةَ-[٢]: «وهذا التَّخريجُ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ «عَبْد» لا يُمكِنُ[٣] أنْ يَنصِبَ «الطَّاغوت»؛ إذ ليس بمصدرٍ ولا اسمِ فاعلٍ؛ فالتَّخريجُ الصَّحيحُ أنْ[٤] يكونَ تخفيفاً من «عَبَدَ»؛ك «سَلْف» في سَلَف».

قلتُ: لو ذكرَ التَّخريجين عن ابن عَطِيَّةَ، ثمَّ استشكلَ الأوَّلَ، لكان إنصافاً؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ التَّخريجَ الثَّاني له، ويمكن أنْ يُقالَ: إنَّ «عَبْد» لِما في لفظِه من معنى التَّذلُّل والخُضوع دَلَّ على ناصبٍ للطَّاغوت حُذِفَ؛ فكأنَّه قِيلَ: مَنْ يعبُد هذا العَبْدَ؟ فقيل: يَعبُدُ الطَّاغوتَ.

وإذا تقرَّر أنَّ «عَبْدَ» حُذِفَ تنوينُه، فهو منصوبٌ عطفاً على القِرَدَة؛ أي: وجعلَ منهم عبْداً للطَّاغوت.

وقرأ الحسنُ أيضاً في روايةٍ أخرى كهذه القراءة، إلَّا أنَّه جَرَّ «الطَّاغُوتَ»[٥]، وهي واضحةٌ؛ فإنَّه مفردٌ يُراد به الجِنسُ أُضِيفَ إلى ما بعدَه.

وقرأ الأعمشُ والنَّخَعيُّ وأبو جَعفَرٍ: «وعُبِدَ» مبنيّاً للمفعول، «الطَّاغوتُ» رفعاً[٦]، وقرأ عبد الله كذلك إلَّا أنَّه زادَ في الفعل تاءَ التَّأنيث، وقرأ «وعُبِدَتِ الطَّاغوتُ»[٧] .

---

(١) في «خُلِطْ» وأصلها «خُلِطَ».

(٢) البحر المحيط ٢٨٦/٨.

(٣) «يمكن»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٤) «أنْ»: مخرومة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٥) انظر: مختصر شواذ القرآن ٤٠، والمحرَّر الوجيز ٢١٢/٢، والمغني ٧٢٣/٣، والإتحاف ٥٣٩/١.

(٦) انظر: معاني القرآن للنَّحَّاس ٣٢٩/٢، ومختصر شواذ القرآن ٤٠، وتفسير الطَّبري ٥٤٣/٨، والمغني ٧٢٥/٢.
قال الطَّبري: «وهذه قراءة لا معنى لها؛ لأنَّ الله تعالى ذكره إنَّما ابتدأ الخبر بذمِّ أقوام؛ فكان فيما ذمَّهم به عبادتُهم الطَّاغوت، وأمَّا الخبر عن أنَّ الطَّاغوت قد عُبِدَ؛ فليس من نوع الخبر الَّذي ابتدأ به الآية، ولا من جنس ما ختمها به، فيكون له وجهٌ يُوجَّه إليه في الصحة» اهـ.

(٧) انظر: المحرَّر الوجيز ٢١٣/٢، وأوردها أيضاً النَّحَّاس في معانيه ٣٢٩/٢ بالبناء للفاعل؛ أي: «وعَبَدتِ الطَّاغوت» وضُبِطَت عند القرطبي ٧٩/٨ بالبناء للمفعول، وهو خطأ، بدليل قولهما – أي النَّحَّاس والقرطبي- بَعْدُ: على تأنيث الجماعة. في ظ: «فقرأ».

و«الطَّاغوتَ» يُذكَّر ويُؤنَّث[١]؛ قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر:١٧]. وقد تقدَّمَ في البقرة[٢].

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٣]: «وضَعَّفَ الطَّبريُّ[٤] هذه القراءةَ، وهي مُتَّجِهَةٌ».

يعني قراءةَ البناءِ للمفعول، ولم يبيِّنْ وجهَ الضَّعفِ، ولا توجيهَ القراءة؛ ووجهُ الضَّعفِ أنَّه تخلو الجملة المعطوفة على الصِّلة من رابطٍ يربُطُها بالموصول؛ إذ ليس في «عُبِدَ الطَّاغوتُ» ضميرٌ يعودُ على ﴿منْ لعنَه اللهُ﴾، لو قلتَ: «أكرمتُ الَّذين أهنتَهم وضُرِبَ زيدٌ» على أنْ يكونَ «وضُرِبَ» عطفاً على «أكرمتُ» لم يَجُزْ؛ فكذلك هذا؛ وأمَّا توجيهُها، فهو كما قال أبو القاسم الزَّمخشريُّ[٥]:«إنَّ العائدَ محذوفٌ، تقديرُه: وعُبِد الطَّاغوتُ فيهم أو بينَهم».

وقرأ ابنُ مَسعودٍ في رواية عبد الغفَّارِ عن عَلْقَمةَ عنه: «وعَبُدَ الطَّاغوتُ»[٦] بفتح العين، وضمِّ الباء، وفتحِ الدَّالِ، ورفعِ الطَّاغوتِ، وفيها تخريجان:

أحدُهما – ما ذكرَه ابنُ عَطِيَّةَ[٧] –: وهو أنْ يصيرَ له أنَّ «عَبُد» كالخُلُقِ والأمرِ المُعتاد المعروف، فهو في معنى «فَقُه» و«شَرُف» و«ظَرُف».

قلتُ: يريدُ بكونِه في معناه؛ أي: صار له الفَقهُ والظَّرفُ خُلُقاً مُعتاداً معروفاً، وإلَّا فمعناهُ مغايرٌ لمعاني هذه الأفعال.

---

(١) وفي ذلك اختلاف؛ فهو مؤنَّث عند سيبويه والفرَّاء، والأصل فيه التَّذكير عند أبي عليٍّ، ويؤنَّث على معنى الآلهة، ونصَّ ابن الأنباريُّ إلى أنَّه يُذكَّر على معنى الشَّيطان، ويؤنَّث على معنى الآلهة، وذهب ابن سيده إلى أنَّه يُذكَّر ويؤنَّث.

انظر: الكتاب ٢٤٠/٣، والمذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء٨٨، وللمبرِّد ٩٨، ولابن الأنباري ٢٨٣/١، والأصول ٤١٤/٢، والتَّكملة ٤٠٦، والمخصص١٥٠/٥ .

(٢) في الكلام على الآية [٢٥٧]. انظر: الدُّرّ المصون ٥٤٩/٢.

(٣) المحرَّر الوجيز ٢١٣/٢. أي: متَّجهةٌ على حذف الرَّابط؛ أي: وحُذِفَ الطَّاغوت فيهم أو بينهم.

(٤) تفسير الطَّبري ٥٤٣/٨.

(٥) الكشَّاف ٦/ ٢٩٨ بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٦) وبها قرأ غيره. انظر: المحرَّر الوجيز ٢١٢/٢، والمغني ٧٢٥/٢، والبحر المحيط ٢٨٨/٨. «الغفَّار»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٧) المحرَّر الوجيز ٢١٢/٢. وعنه في: البحر المحيط٢٨٨/٨.

والثَّاني– ما ذكرَه الزَّمخشريُّ[١] –: وهو أنْ صارَ معبوداً من دونِ الله؛ كـ ((أمُرَ))؛ أي: صار أميراً، وهو قريبٌ من الأوَّل؛ وإنْ كان بينهما فرقٌ لطيفٌ.

وقرأ ابنُ عبَّاسٍ في روايةِ عِكرِمةَ عنه ومُجاهِدٍ [١٣٥/ب–م٢] ويحيى بنِ وثَّاب: ((وعُبُدَ الطَّاغوتِ))[٢] بضمِّ العين والباء، وفتحِ الدَّال، وجرِّ ((الطَّاغوت))، وفيها أقوال:

أحدُها – وهو قولُ الأخفشِ[٣]– : أنَّ ((عُبُد)) جمع ((عَبِيْد))، و((عَبِيْد)) جمعُ ((عَبْد))، فهو جمعُ الجَمعِ. وأنشد[٤]: [الرَّمل]

٤٦– انسُبِ العَبْدَ إلى آبائِه أسْوَدَ الجِلْدَةِ من قَوْمٍ عُبُدْ

وتابعَه الزَّمخشريُّ[٥] على ذلك؛ يعني أنَّ ((عَبِيْد)) جمعاً بمنزلة ((رغيف)) مفرداً، فيُجمَعُ جمعَه؛ كما يُقالُ: رَغِيفٌ ورُغُفٌ.

الثَّاني: – وهو قولُ ثعلَبٍ[٦] – : أنَّه جمعُ ((عابد))؛ كـ شارِفٍ وشُرُفٍ. وأنشدَ[٧]: [الوافر]

٤٧– ألا يا حَمْزُ للشُّرُفِ النَّواءِ فهنَّ مُعَقَّلاتٌ بالفِناءِ

والثَّالث: أنَّه جمعُ ((عَبْد))؛ كـ ((سَقْف وسُقُف))، و((رَهْن ورُهُن))[٨].

---

(١) الكشَّاف ٢٩٨/٦. وعنه في: البحر المحيط٢٨٨/٨.

(٢) وبها قرأ غيرهم. انظر: المحتسب٢١٤/١، والمغني٧٢٢/٢، وشواذ القراءات١٥٦، والإتحاف٥٣٩/١.

(٣) ليس في معاني القرآن. وانظر: المحرَّر الوجيز ٢١٣/٢، ومجمع البيان٣٠٣/٣.

(٤) لم أعثر على قائله، وهو في: المحتسب ٢١٥/١، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (عبد)، وسفر السَّعادة ٣٦١/١، والبحر المحيط ٢٨٩/٨، وروح المعاني ٤٣/١٩. وليس في معاني القرآن إشارة إلى ما ينقل عنه.

(٥) الكشَّاف ٢٩٨/٦. وعنه في: البحر المحيط٢٨٩/٨. وسبقه الزَّجَّاج في معانيه١٨٨/٢، وعنه في: زاد المسير٣٨٩/٢.

(٦) معاني القرآن له ٦٥–٦٦، وعنه في: المحتسب ٢١٥/١، والمحرَّر الوجيز ٢١٣/٢، والبحر المحيط ٢٨٩/٨.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: أسباب النُّزول٢٠١/١، والفائق في غريب الحديث ٢٣٥/٢، والمحرَّر الوجيز ٢١٣/٢، وتاريخ مدينة دمشق ١٠٣/٥٥، واللِّسان والتَّاج (شَرُفَ) ، والمقاصد الشَّافية ١٢٨/٩، واللُّباب في علوم الكتاب ٤١٦/٧.

الشُّرف: جمع شارف، وهي النَّاقة المسنَّة. في أ: ((وهنَّ)) مكان ((فهنَّ)).

(٨) ذكره النَّحَّاس في معانيه ٣٣١/٢، ووافقه ابن عطيَّة ٢١٣/٢، والقرطبي ٧٨/٨ ، وأبو حيَّان ٢٨٩/٨ وغيرهم.

والرَّابع: أنَّه جمعُ «عِباد»[١]، و«عِباد» جمعُ «عَبْد»، فيكونُ أيضاً جمعَ الجَمعِ؛ مثلَ «ثِمار» هو جمعُ «ثَمرة»[٢]، ثمَّ يُجمعُ على «ثُمُر»، وهذا؛ لأنَّ «عِباد» و «ثِمار» جمعين بمنزلة «كتاب» مفرداً، و«كتاب» يُجمَعُ على «كُتُب»، فكذلك ما وازنَه.

وقرأ الأعمشُ: «وعُبَّدَ» بضمِّ العين، وتشديد الباء مفتوحةً، وفتح الدَّال، «الطَّاغوتِ»[٣] بالجرِّ، وهي جمعُ «عابِدٍ»؛ كـ «ضُرَّبٍ» في جمع ضارِب، و«خُلَّصٍ» في جمع خالص.

وقرأ ابنُ مَسعودٍ أيضاً في رواية عَلقَمةَ: «وعُبَدَ الطَّاغوتِ»[٤] بضمِّ العين، وفتح الباءِ والدَّالِ، و«الطَّاغوتِ» جرّاً؛ وتوجيهُها أنَّه بناءُ مُبالغةٍ؛ كـ «حُطَم» و«لُبَد»[٥]، وهو اسمُ جِنسٍ مُفردٍ، يُراد به الجمعُ، والقولُ فيه كالقول في قراءةِ حمزةَ[٦]. وقد تقدَّمَت.

وقرأ ابنُ مسعودٍ في رواية علقمةَ أيضاً: «وعُبَّدَ الطَّاغوتَ»[٧] بضمِّ العين، وبشدِّ الباء مفتوحة، وفتح الدَّال، ونصب «الطَّاغوت» ؛ وخرَّجها ابنُ عطيَّةَ[٨] على أنَّها جمعُ «عابد»؛ كـ «ضُرِّب» في جمع «ضارب»، وحذفَ التَّنوين من «عُبَّداً»؛ لالتقاء السَّاكنين؛ كقوله[٩]: [المتقارب]

٤٨- ولا ذاكـــــــرَ اللهَ إلَّا قلـــــــيلا

قال[١٠]: «وقد تقدَّم نظيرُه»؛ يعني قراءةَ «وعَبْدَ الطَّاغوتَ» بفتح العين والدَّال، وسكون الباء، ونصب التاء، وكان ذكرَ لها تخريجين؛ أحدُهما هذا[١١]، والآخرُ لا يمكنُ؛ وهو تسكينُ عينِ الماضي.

---

(١) ذكره النَّحَّاس في معانيه ٣٣١/٢.

(٢) «ثمار هو جمع ثمرة»: ساقط من ظ.

(٣) وبها قرأ غيره. انظر: معاني القرآن للنَّحَّاس ٣٢٩/٢، ومختصر شواذ القرآن ٤٠، والمحرَّر الوجيز ٢١٣/٢، والمغني ٧٢٤/٢.

(٤) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤٠، والمحتسب ٢١٥/١.

(٥) حُطَم: يُقال: رجلٌ حُطَمٌ وحُطَمةٌ: إذا كان قليلَ الرَّحمة للماشية، يَهشِمُ بعضها ببعضٍ. ولُبَد: يُقال: مالٌ لُبَد؛ أي: كثير. عن اللِّسان (حُطَم) و (لُبَد).

(٦) أي: وعَبُدَ الطَّاغوت.

(٧) وبها قرأ غيره. انظر: المحرَّر الوجيز ٢١٣/٢، وشواذ القراءات ١٥٦، والبحر المحيط ٢٩٠/٨، وحاشية الشِّهاب ٢٦٠/٣.

(٨) المحرَّر الوجيز ٢١٣/٢.

(٩) تقدَّم برقم «٤٣».

(١٠) المحرَّر الوجيز٢١٣/٢.

(١١) أي أنَّه أراد «عَبْداً»، فحذف التَّنوين؛ لالتقاء السَّاكنين.

وقرأ بُرَيدةُ الأسلَمِيُّ فيما نقلَه عنه ابنُ جريرٍ: ((وعابِدَ الشَّيطانِ))[١]، بنصب ((عابِدَ)) وجَرِّ ((الشَّيطانِ)) بدلَ ((الطَّاغوت))، وهو تفسيرٌ لا قراءةٌ.

وقرأ أبو واقدٍ الأعرابيُّ: ((وعُبَّادَ)) بضمِّ العين، وتشديد الباءِ بعدها ألف، ونصبِ الدَّال، و((الطَّاغوتِ))[٢] بالجرِّ، وهي جمعُ ((عابد))؛ ك ((ضُرَّاب)) في ضارب.

وقرأ بعضُ البصريِّين: ((وعِبادَ الطَّاغوتِ))[٣] بكسرِ العين، وبعدَ الباء المخفَّفة ألف، ونصب الدَّال، و جرِّ ((الطَّاغوتِ))، وفيها قولان[٤]:

أحدُهما: أنَّه جمعُ ((عابِد))؛ ك ((قائِم وقِيام))، و((صَائِم وصِيام)).

والثَّاني: أنَّها جمعُ ((عَبْد))؛ وأنشد سِيبَوَيْه[٥]: [الوافر]

٤٩- أتوعِدُني بقومِك يا بنَ حَجْلٍ أُشـــاباتٍ يُخـــالُونَ العِبـــادَا

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٦]: «وقد يجوزُ أن يكونَ جمعَ ((عَبْدٍ))، وقلَّما يأتي ((عِبَاد))[١٣٦/أ-م٢] مُضافاً إلى غيرِ الله تعالى، وأنشدَ سِيبَوَيه ((أتُوْعِدُني)) البيتَ».

قالَ أبو الفتح[٧]: «يُرِيدُ عِبادَ آدمَ – عليه السَّلام- ولو أرادَ عِبادَ الله؛ فليس ذلك بشيءٍ يُسَبُّ به أحدٌ، فالخَلقُ كلُّهم عبادُ الله».

---

(١) انظر: معاني القرآن للنَّحَّاس ٣٣٢/٢، ومختصر شواذ القرآن٤٠، والمحرَّر الوجيز ٢١٣/٢، والبحر المحيط ٢٩١/٨، وحاشية الشِّهاب ٢٦٠/٣. وضُبِطَت عند الطَّبري وابن خالويه ٥٤٣/٨: وعابدَ الطَّاغوتِ. وابن جرير هو الطَّبري. في أ و ط و ح:((عابد الشَّيطان))، وفي ظ: ((عابد الطَّاغوت)).

(٢) انظر: مختصر شواذ القرآن ٤٠، والمحتسب ٢١٥/١، والمغني ٧٢٤/٢، وشواذ القراءات ١٥٦.

(٣) ونسبت إليهم وإلى غيرهم. انظر: المحتسب ٢١٥/١، والمحرَّر الوجيز ٢١٢/٢، وتفسير القرطبي ٧٨/٨، والمغني ٧٢٦/٢، والبحر المحيط ٢٩٠/٨.

(٤) قالهما ابن جنِّي. انظر: المحتسب ٢١٥/١. وعنه في: المُحرر الوجيز٢١٢.

(٥) نُسِبَ لشقيق ابن جزء بن رباح الباهلي في: الحماسة البصريَّة ٣٢٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/١. وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣٠٤/١، وشرح كتاب سيبويه ٢٠١/٢، والمحتسب ٢١٥/١و١٤/٢، و أمالي ابن الشَّجري ١٠٠/١، وشرح التَّسهيل ٢٥٩/٢، والمقاصد الشَّافية ٣٣٢/٣.

الأُشابات: الأخلاط من النَّاس، وهو جمع أُشابة.

(٦) المحرَّر الوجيز ٢١٢/٢.

(٧) يعني ابن جنِّي. المحتسب ٢١٦/١. وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢١٢/٢.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[١]:«وهذا التَّعليقُ بآدمَ شاذٌّ[٢] بعيدٌ، والاعتراضُ باقٍ، وليسَ هذا مِمَّا تخيَّلَ الشَّاعرُ قصدَه؛ وإنَّما أرادَ العَبِيدَ، فساقَته القافيةُ إلى العِباد[٣]؛ إذ قد يُقالُ لِمَنْ يَمْلِكُه مُلْكاً ما، وقد ذُكِرَ أنَّ عربَ الحِيرةِ سُمُّوا عِباداً؛ لدُخولهم في طاعةِ كِسرى، فدانَتهم مملكتُه».

قلتُ: قد اشتهرَ في ألسنة النَّاس أنَّ «عَبْد» المضافَ إلى الله تعالى يُجمَعُ على «عِباد»، وإلى غيره على «عَبِيد»، وهذا هو الغالبُ، وعليه بنى أبو محمَّدٍ[٤].

وقرأ عَونٌ العُقَيليُّ في رواية العَبَّاس بنِ الفَضْل عنه: «وعابِدُ الطَّاغوتِ»[٥] بضمِّ الدَّالِ، وجَرِّ الطَّاغوت؛ كـ «ضاربِ زيدٍ».

قالَ أبو عمرٍو[٦]: «تقديرُه: وهم عابدو الطَّاغوتِ».

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٧]: «فهو اسمُ جِنسٍ».

قلتُ: يعني أنَّه أرادَ بـ «عابِد» جماعةً. قلتُ: وهذه القراءةُ يجوزُ أنْ يكونَ أصلُها «وعابدو الطَّاغوتِ» جمعَ «عابد» جمعَ سلامةٍ، فلمَّا لقِيَتِ الواوُ لامَ التَّعريف؛ حُذِفَت؛ لالتقاء السَّاكنين، فصار اللَّفظُ بدالٍ مضمومةٍ؛ ويؤيِّدُ فهمَ هذا أنَّ أبا عمرٍو قدَّرَ المبتدأ جمعاً، فقال: «تقديرُه: هم عابدو»، اللَّهمَّ إلَّا أنْ ينقلُوا[٨] عن العُقَيليِّ أنَّه نصَّ على قراءته أنَّها بالإفراد، أو سَمِعوهُ يقفُ على «عابد»، أو رَأَوا مُصحفَه بدالٍ دونَ واوٍ؛ وحينئذٍ تكونُ قراءتُه كقراءة ابنِ عبَّاسٍ «وعابدو» بالواوِ؛ وعلى الجملة فقراءتُها متَّحِدَةٌ لفظاً؛ وإنَّما يظهَرُ الفرقُ بينهما على ما قالوه في الوقفِ أو الخطِّ.

وقرأ ابنُ عبَّاس في روايةٍ أخرى لعِكرِمةَ: «وعابِدُو»[٩] بالجمعِ. وقد تقدَّم ذلك.

وقرأ ابنُ بُرَيدةَ: «وعابِدَ» بنصب الدَّالِ[١٠]؛ كـ «ضاربِ زيدٍ»، وهو أيضاً مفردٌ يُرادُ به الجِنسُ.

---

(١) المحرَّر الوجيز ٢/٢١٢ بتصرُّف.

(٢) في أ: «شاد»، وهو تصحيف.

(٣) «العباد»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٤) يعني ابن عطيَّة.

(٥) انظر القراءة: مختصر شواذ القرآن ٤٠، والمحرَّر الوجيز ٢/٢١٢، ومجمع البيان ٣/٣٠٢، والمغني ٢/٧٢٣.

(٦) انظر: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٢. وأبو عمرو: هو أبو عمرو بن العلاء، وهو أحد القرَّاء السَّبعة. في ط: «عابد».

(٧) المحرَّر الوجيز ٢/٢١٢.

(٨) في ظ: «ينقلوه».

(٩) انظر القراءة في: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٢، والبحر المحيط ٨/٢٩١. وبلا نسبة في: حاشية الشِّهاب ٣/٢٦٠.

(١٠) وبها قرأ غيره. انظر: مختصر شواذ القرآن ٤٠، والمحتسب ١/٢١٥، والمحرَّر الوجيز ٢/٢١٢، والمغني ٢/٧٢٢.

وقرأ ابنُ عبَّاس وابنُ أبي عَبْلةَ: ((وعَبَدَ الطَّاغوتِ))[١] بفتحِ العين والباءِ والدَّال، وجَرِّ الطَّاغوت؛ وتخريجُها أنَّ الأصلَ ((وعَبدَةَ الطَّاغوت))[٢]، و((فاعِل)) يُجمَعُ على ((فَعَلَة))؛ كـ ((فاجِر وفَجَرة))، و((كافِر وكَفَرة))[٣]، فحُذِفَت تاءُ التَّأنيثِ للإضافة؛ كقوله[٤]: [الرَّجز]

٥٠- قـــام وُلاهـــا فسَـــقَوْهُ صَـــرْخَدا

أي: ولاتُها.

وكقوله[٥]: [البسيط]

٥١- وأخْلَفُـوكَ عِـدَ الأمـرِ الَّـذي وَعَـدُوا

أي: عِدةَ الأمرِ.

---

(١) انظر: مختصر شواذ القرآن ٤٠، وتفسير الطَّبري ٥٤٣/٨، وحاشية الشِّهاب ٣٨٩/٢.

(٢) ذكر هذا التَّخريج الفرَّاء. انظر: معاني الفرَّاء٣١٤/١. وعنه في زاد المسير٢٣٩/٢.

وفي الطَّبري٨/ ٥٤٣-٥٤٤:«ولو قُرِئَ ((وعَبدَ الطَّاغوت)) بالكسر كان له مخرج في العربيَّة صحيح، وإنْ لم أستجز اليوم القراءة بها؛ إذ كانت قراءة الحُجَّة من القَرَأة بخلافها، ووجه جوازها في العربيَّة أنْ يكون مراداً بها: وعَبدةُ الطَّاغوت، ثمَّ حُذِفَت الهاء من ((العَبدة)) للإضافة» اهـ.

(٣) انظر: الكتاب ٦٣١/٣، ومعاني القرآن للفرَّاء ٢٣٧/٣، والمقتضب ٢٦٢/١، والأصول ١٦/٣، وتوجيه اللُّمع ٤٦٠، وشرح المفصل ٥٤/٥ ، وإيجاز التَّعريف ٤١، وشرح الكافية الشَّافية ١٨٤٢/٤، وشرح الشَّافية للرَّضي٢/ ١٥٦، والمساعد ٤٤٠/٣، وهمع الهوامع ١٠٢/٦، وشذا العرف ١٥١.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني الفرَّاء ٣١٤/١، وتفسير الطَّبري ٥٤٤/٨، والمحرَّر الوجيز ٢١٢/٢، واللُّباب في علوم الكتاب ٤١٨/٧، والتَّاج (صرخد).

صرخد: بلد بالشَّام، تُنسب إليه الخَمرة. عن التَّاج (صرخد).

(٥) وصدره: إنَّ الخليطَ أجدُّوا البينَ فانجَرَدوا

البيت للفضل بن العبَّاس في: شرح ابن عقيل ٢٨٥/٤، والمقاصد النَّحويَّة ٢٠٩٦/٤، وشرح التَّصريح ٧٥٣/٢.

وبلا نسبة في: معاني القرآن للفرَّاء ٢٤٩/٢، وشرح كتاب سيبويه ٤٥٨/٤و٢٢٦/٥، والخصائص ١٧١/٣، وشرح الكافية الشَّافية ٩٠١/٢، وشرح ابن النَّاظم٦١٢/١، وشرح الشَّافية للرَّضي ١٥٨/١، والارتشاف ٤٠/١.

قال خالد الأزهري في شرحه على التَّصريح: وخرَّجه خالد بن كلثوم على أنَّ ((عِدَى)) جمع ((عِدْوَة))، والعِدوة: النَّاحية ؛ كأنَّه أراد نواحي الأمر. اهـ.

والشَّاهد فيه: حذف التاء من ((عِدَ)) للإضافة.

ومنه: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣]؛ أي: إقامة الصَّلاة، ويجوزُ أنْ يكونَ «عَبَدَ» اسمَ جنسٍ لـ «عابد»؛ كـ «خادِم وخَدَم»[١] [١٣٦/ب–م٢]؛ وحينئذٍ، فلا حذفَ تاءِ تأنيثٍ لإضافة.

وقُرِئَ: «وعَبَدَة الطَّاغوت» بثبوتِ التاء[٢]، وهي دالَّةٌ على حذفِ التَّاء؛ للإضافة في القراءةِ قبلَها؛ وقد تقدَّمَ توجيهُها أنَّ «فاعِل» يُجمَعُ على «فَعَلَة»؛ كـ «بارٍّ وبَرَرة» و«فاجِر وفَجَرة».

وقرأ عُبَيْدُ بنُ عُمَيْرٍ: «وأعْبُدَ الطَّاغوت»[٣] جمعَ «عَبْد»؛ كـ «فَلْس وأَفْلُس» و «كَلْب وأَكْلُب».

وقرأ ابنُ عبَّاس: «وعَبِيْدَ الطَّاغوتِ»[٤] جمعَ «عَبْد» أيضاً، وهو نحوُ «كَلب وكَلِيب»، قال[٥]: [الطَّويل]

٥٢- تَعَفَّق بالأَرْطَى لها وأرادَها رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُم وكَلِيبُ

وقُرِئَ أيضاً: «وعابدي الطَّاغوتَ»[٦].

وقرأ عبدُ الله بنُ مسعود: «ومَنْ عَبَدوا»[٧].

فهذه أربعٌ وعشرون قراءةً[٨]، وكانَ ينبغي ألَّا يُعَدَّ فيها «وعابِدَ الشَّيطان»؛ لأنَّها تفسيرٌ، لا قراءةٌ.

---

(١) أجازه الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف ٢٩٨/٦.

(٢) وهي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ وأُبيّ وابن مسعود . انظر: مختصر شواذ القرآن ٤٠، وفتح القدير ٦٣/٢. وبلا عزو في: التِّبيان ٤٤٩/١ ، والمغني ٧٢٣/٢ ، والبحر المحيط ٢٩٠/٨.

(٣) انظر: تفسير الثَّعلبي ٤١٨/١١، وتفسير القرطبي ٧٩/٨، وشواذ القراءات ١٥٨، والمغني ٧٢٤/٢.

(٤) انظر: تفسير الثَّعلبي ٤١٧/١١، والبحر المحيط٢٩٠/٨. وبلا عزو: في الكشَّاف ٢٩٨/٦ ، وتفسير الرَّازي ٣٩/١٢، والمغني ٧٢٣/٢.

(٥) لعلقمة الفَحل في: ديوانه بشرح الأعلم الشَّنتمري ٣٨، والمفضليات ٣٩٣، والاختيارين ٦٥٠، وعمدة الحفَّاظ (كلب) ٤١٦/٣، وشرح التَّصريح ٤٨٥/١. وبلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/٢، والمقرَّب ٢٥١/١، وشرح التَّسهيل ١٢٧/١و١٧٤/٢، والمقاصد النَّحويَّة ١٠١٩/٣. ونُسِبَ البيت للنَّابغة في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٩/١ ولم أجده في ديوانه.

تعفَّق بالأرطى: التَّعفُّق: اللَّواذ والتَّعطُّف؛ أي: استتروا بالأرطى ولاذوا به؛ ليرموا البقرة. بَذَّت: سبقَت وغَلَبت.

الكليب: جماعة كلاب، وهو اسم للجمع بمنزلة عبد وعبيد. عن الدِّيوان. في أ :«فبدت»، وهو تصحيف.

(٦) انظر: الكشَّاف ٢٩٨/٦، والمغني ٧٢٣/٢، والبحر المحيط ٢٩١/٨، وحاشية الشِّهاب ٢٦٠/٣، وروح المعاني ١٧٧/٦ ولم يعزوها لمعيَّنٍ.

(٧) لم أقف عليها فيما وقع بين يدي من كتب القراءات. انظر: انظر: تفسير الثَّعلبي ٤١٥/١١، وتفسير الرَّازي٣٩/١٢ ، والبحر المحيط٢٩١/٨، وحاشية الشِّهاب ٢٦٠/٣. في أ: «فقرأ».

(٨) ذكر ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن ٣٩ أنَّها تسعُ عشرة قراءة، وفي المحتسب٢١٤/١، وتفسير الثَّعلبي ٤١٥/١١عشر قراءات، وزاد المسير ٣٨٨/٢ عشرون قراءة، وفي تفسير القرطبي ٧٩/٨ هي اثنا عشر قراءة، وفي=

وقالَ ابنُ عَطِيَّةَ[١]: «وقد قالَ بعضُ الرُّواةِ في هذه الآية: إنَّها تجويزٌ، لا قراءةٌ».

يعني لـمَّا كَثُرَت الرِّواياتُ في هذه الآيةِ؛ ظنَّ بعضُهم[٢] أنَّه قِيلَ على سبيل الجَواز، لا أنَّها منقولةٌ عن أحدٍ؛ وهذا لا ينبغي أنْ يُقالَ، ولا يُعتقدَ؛ فإنَّ أهلَها إنَّما رَوَوْها قراءةً تَلَوها على مَنْ أخذوا عنه، وهذا بخلاف ((وعابِدَ الشَّيطان))؛ فإنَّه مخالِفٌ للسَّواد[٣] الكريم.

وطريقُ ضبطِ القراءةِ في هذا الحرفِ بعدَما عُرِفَ القُرَّاء أنْ يُقالَ: سبعُ قراءاتٍ مع كونِ ((عَبَد)) فعلاً ماضياً، وهي: وعَبَد، وعَبَدُوا، ومَنْ عَبَدوا، وعُبِدَ، وعُبِدَت، وعَبُدَ، وعَبْدَ.

في قولنا: إنَّ الباء سُكِّنَت تخفيفاً؛ كـ ((سَلْفَ)) في سَلَف، وتسعُ قراءاتٍ مع كونه جمعَ تكسيرٍ، وهي: وعُبُدَ، وعُبَّدَ مع جَرِّ الطَّاغوتِ، وعُبَّد مع نصبه، وعُبَّاد، وعِباد، وعَبَدَ على حذفِ التاءِ للإضافةِ، وعَبَدَة، وأَعْبُد، وعَبِيْدَ، وستٌّ مع المفرد: وعَبُدَ، وعُبَدَ، وعابِدُ الطَّاغوت بضمِّ الدَّال، وعابدَ الشَّيطان، وعَبْدَ الطَّاغوتِ، واثنتان مع كونه جمعَ سلامة: وعابِدو بالواو، وعابدي بالياء[٤].

فعلى قراءة الفعل يجوزُ في الجملة وجهان:

أحدُهما: أنْ تكونَ معطوفةً على الصِّلة قبلَها، والتَّقدير: مَنْ لعنَه الله وعَبَدَ الطَّاغوت[٥].

=البحر المحيط ٢٩٣/٨ اثنان وعشرون قراءة. وذكر الشِّهاب في حاشيته ٢٥٩/٣: أنَّ فيها أربعٌ وعشرون قراءة، منها اثنتان من السَّبعة، وهي قراءة العامَّة ((عَبَدَ الطَّاغوت))، وقراءة حمزة ((عَبُدَ الطَّاغوت))، وما عدا هاتين القراءتين شاذٌّ. وقال عبد اللَّطيف الخطيب في معجم القراءات٣١٢/٢:« وذكر المتقدِّمون أنَّها أربعٌ وعشرون قراءة، ولكن الَّذي وجدتُه وأثبتُّه هنا هو تسع وثلاثون قراءة» اهـ.

(١) المحرَّر الوجيز ٢١٢/٢.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) يعني الرَّسم العثماني.

(٤) القراءات الَّتي أوردها المصنِّف –وهي كثيرة– وعلَّل لها ،كلُّها من القراءات الشَّاذَّة، فهي؛ وإنْ كانت جائزة لغة، إلَّا أنَّها لا تجوز قراءة؛ لأنَّ القراءات سماعيَّة، فلا يجوز القراءة إلَّا بما ورد عن رسول ﷺ، والقراءات الواردة هي قراءة الجمهور ﴿وعَبَدَ الطَّاغوت﴾ بالفتح، و((وعَبُدَ الطَّاغوتِ)) ،وهي قراءة حمزة بالخفض على معنى "وخدمة القرآن"، هذا ما ذكره ابن مجاهد في السَّبعة ٢٤٦.

قال الزَّجَّاج في معانيه ١٨٩/٢: «ولا تقرأ بهذه الأوجه وإنْ كانت جائزة؛ لأنَّ القراءة لا تُبدَع على وجه يجوز؛ وإنَّما سبيل القراءة إتباع من تقدَّم، ثمَّ قال: «ولا يجوز القراءة بشيء من هذه الأوجه إلَّا بالثَّلاثة الَّتي رُوِيَت وقرأ بها القراءَ، وهي ((عَبَدَ الطَّاغوتَ)) وهي أجودها، ثمَّ ((وعَبُدَ الطَّاغوتِ))، ثمَّ ((وعُبُدَ الطَّاغوتِ))». اهـ.

(٥) ذكره الأخفش والنَّحَّاس والزَّمخشري والباقولي والطَّبرسي وغيرهم. انظر: معاني الأخفش ٢٨٤/١، وللنَّحَّاس٣٣٠/٢، والكشَّاف٢٩٨/٦، وكشف المشكلات٣٦٢/١، ومجمع البيان٣٠٣/٣. ورجَّحه الطَّبرسي.

والثَّاني: أنَّه ليس داخلاً في حَيِّز الصِّلةِ، وإنَّما هو على تقديرِ «مَنْ»؛ أي: ومَنْ عَبَدَ[1]. ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله بإظهارِ «مَنْ»، إلَّا أنَّ هذا -كما قال الواحديُّ[2] -: يؤدِّي إلى حذفِ الموصولِ وإبقاء صلتِه، وهو ممنوعٌ عند البصريِّين، جائزٌ عند الكوفيِّين[3]. وسيأتي جميعُ ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت:٤٦]؛ أي: وبالَّذي أُنزِلَ.

وعلى قراءة جمع التَّكسير، فيكون منصوباً عطفاً على ﴿القِرَدةَ والخَنازيرَ﴾؛ أي: جَعَلَ منهم القِرَدةَ وعِبَادَ وعُبَّادَ وعَبِيْدَ.

وعلى قراءة الإفراد كذلك أيضاً[4]، ويجوزُ النَّصبُ فيها أيضاً من وجهٍ آخرَ؛ وهو العطفُ على «مَنْ» في ﴿مَنْ لعنَه اللهُ﴾؛ إذا قلنا بأنَّه منصوبٌ على ما تقدَّمَ تحريرُه قبلُ، وهو مرادٌ به الجِنسُ، وفي بعضِها قُرِئَ برفعه؛ نحوُ: «وعابدُ الطَّاغوت». وتقدَّم أنَّ أبا عمرٍو يُقدِّرُ له مبتدأً؛ أي: هم عابدو؛ وتقدَّم ما في ذلك.

وعندي [١٣٧/أ–م٢] أنَّه يجوزُ أنْ يرتفعَ على أنَّه معطوفٌ على «مَنْ» في قوله تعالى ﴿مَنْ لعنَه اللهُ﴾؛ ويَدُلُّ لذلك أنَّهم أجازوا في قراءةِ عبدِ الله «وعابدُو» بالواوِ هذين الوجهين، فهذا مثلُه.

وأمَّا قراءةُ جمعِ السَّلامة، فمَنْ قرأ بالياء فهو منصوبٌ عطفاً على «القِردة»[5]، ويجوزُ فيه وجهان آخران:

أحدُهما: أنَّه منصوبٌ عطفاً على «مَنْ» في ﴿مَنْ لعنَه اللهُ﴾، إذا قلنا: إنَّ محلَّها نصبٌ كما مَرَّ.

والثَّاني: أنَّه مجرورٌ عطفاً على ﴿مَنْ لعنَه اللهُ﴾ أيضاً، إذا قلنا: بأنَّها في محلِّ جرٍّ بدلاً من ﴿بِشَرٍّ﴾؛ كما تقدمَّ إيضاحُه.

وهذه أوجهٌ واضحةٌ عَسِرةُ الاستنباطِ، والله أعلمُ.

---

(١) قاله الفرَّاء والطَّبري والطَّبرسي وابن الجوزي وغيرهم. انظر: معاني الفرَّاء١/٣١٥، والطَّبري ٨/٥٤١، ومجمع البيان٣/٣٠٣-٣٠٤، وزاد المسير ٢/٣٨٨.

(٢) التَّفسير البسيط ٧/٤٤٦.

(٣) كان مع الكوفيين الأخفش وأيَّدهم ابن مالك. انظر: ضرائر الشِّعر١٨٢-١٨٣، وشرح التَّسهيل ١/٢٣٥، والكافية الشَّافية ١/٣١٣-٣١٤، وشرح الكافية للرَّضي٣/٧٠، والتَّذييل والتَّكميل ٣/١٦٩-١٧١، ومغني اللَّبيب٨١٥-٨١٦، والمساعد ١/١٧٨، والمقاصد الشَّافية١/٥٠٢، وهمع الهوامع ١/٣٠٥-٣٠٦.

(٤) ذكر هذا الوجه الفرَّاء والطَّبري ومن وافقهما. انظر: معاني الفرَّاء ١/٣١٤، وتفسير الطَّبري ٨/٥٤٤.

(٥) وممَّن أجازه أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط ٨/٢٩١.

ومَنْ قرأ بالواو فرفعَه؛ إمَّا على إضمارِ مبتدإٍ؛ أي: هم عابدو الطَّاغوت، وإمَّا نسَقٌ على «مَنْ» في قوله تعالى: ﴿مَنْ لعنَه الله﴾[1] كما تقدَّم.

قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ.

و ﴿مكاناً﴾: نصبٌ على التَّمييز، نسبَ الشَّرَّ للمكان، وهو لأهلِه؛ كنايةً عن نهايتهم في ذلك.

و«شرٌّ» هنا على بابه من التَّفضيل، والمفضَّل عليه فيه احتمالان:

أحدُهما: أنَّهم المؤمنون، فيقالُ: كيف يُقالُ ذلك، والمؤمنون لا شرَّ عندَهم البتَّةَ؟ فأُجيب بجوابين:

أحدُهما – ما ذكرَه النَّحَّاس[2] –: «وهو أنَّ مكانَهم في الآخرة شرٌّ مِنْ مكان المؤمنين في الدُّنيا؛ لِما يلحَقُهم فيه من الشَّرِّ»؛ يعني من الهموم الدُّنيويَّة، والحاجة، والإعسار، وسماعِ الأذى، والهَضْم من جانبهم.

قال[3]: «وهذا أحسنُ ما قِيلَ فيه».

لعَمْري لقد صدقَ، فطالما يَلقَى المؤمنُ من الأذى، ويذوقُ من الحاجة كلَّ صابٍ وعَلقَمٍ.

والثَّاني من الجوابين: أنَّه على سبيل التَّنزيل والتَّسليم للخصم على زعمه؛ إلزاماً له بالحُجَّة؛ كأنَّه قِيلَ: شرٌّ من مكانهم في زعمكم، فهو قريبٌ من المقابلة في المعنى.

والثَّاني من الاحتمالين: أنَّ المفضَّل عليه هم طائفةٌ من الكُفَّارِ؛ أي: أولئك الملعونونَ المغضوبُ عليهم، المجعُولُ منهم القِرَدةُ والخَنازيرُ، العابدون الطَّاغوتَ، شرٌّ مكاناً من غيرهم مِنَ الكَفَرة الَّذين لم يَجمَعوا بين هذه الخصالِ الذَّميمةِ[4].

﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١]

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ﴾: الضَّميرُ المرفوعُ[5] لليَهودِ المُعاصرين؛ فحينئذ لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ؛ أي: وإذا جاءَكم ذريتُهم أو نَسلُهم؛ لأنَّ أولئك المجعولَ منهم القِردَةُ والخنازيرُ، لم يَجيئوا، ويجوزُ ألَّا يُقدَّرَ

(١) وممَّن أجازهما أبو حيَّان أيضاً. انظر: البحر المحيط ٢٩١/٨.

(٢) إعراب النَّحَّاس ٣٠/٢.

(٣) إعراب النَّحَّاس ٣٠/٢.

(٤) وإلى هذا ذهب الطَّبري في تفسيره ٥٤٥/٨.

(٥) أي: الواو في «جاؤوكم».

مضافٌ محذوفٌ؛ وذلك على أنْ يكونَ قولُه: ﴿مَنْ لعنَه الله﴾ إلى آخره عبارةً عن المخاطَبينَ في قوله:﴿يا أهلَ الكتابِ﴾، وأنَّه مِمَّا وُضِعَ فيه الظَّاهرُ مَوضِعَ المُضمَر؛ وكأنَّه قِيلَ: أنتم، كذا قالَه الشَّيخُ[١].

وفيه نظرٌ؛ فإنَّه لا بدَّ من تقدير مُضافٍ في قوله تعالى:﴿وجعلَ منهم القِردةَ﴾، تقديرُه: وجعلَ من آبائِكم، أو أسلافِكم، أو من جنسِكم؛ لأنَّ المعاصرينَ ليسوا مجعولاً منهم بأعيانِهم، فسواءً جعلَه مِمَّا ذكرَ أم لا، لا بُدَّ من حذف مضاف.

قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾: هذه جملةٌ حاليةٌ [١٣٧/ب–م٢]، وفي العامل فيها وجهان:

أحدُهما – وبه بدأ أبو البقاء[٢] – : أنَّه ﴿قالوا﴾؛ أي: قالوا كذا في حالِ دخولِهم كفرةً وخروجِهم كفرةً. وفيه نظرٌ؛ إذ المعنى يَأباهُ.

والثَّاني: أنَّه ﴿آمنَّا﴾[٣]، وهذا واضحٌ؛ أي: قالوا آمنَّا في هذه الحال.

و((قد)) في ﴿وقد دَخَلوا﴾ ﴿وقد خَرَجوا﴾: لتقريب الماضي من الحال[٤].

وقالَ الزَّمخشريُّ[٥]: «ولمعنًى آخرَ؛ وهو أنَّ أمَّاراتِ النِّفاقِ كانت لائحةً عليهم، فكانَ الرسولُ – عليه السَّلام– متوقِّعاً لإظهار الله تعالى ما كتموه، فدخلَ حرفُ التَّوقُّعِ، وهو متعلِّقٌ بقوله: ﴿قالوا آمنَّا﴾؛ أي:قالوا ذلك، وهذه حالُهم».

يعني بقوله: ((وهو متعلِّقٌ))؛ أي: والحال، وقوَّةُ كلامِه تُعطي أنَّ صاحبَ الحال وعاملَها الجملةُ المَحكيَّةُ بالقول.

و ﴿بالكُفر﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لأنَّه حالٌ من فاعلِ ﴿دَخَلوا﴾ فيه حال من حال؛ أي: دَخلوا ملتَبسينَ بالكُفرِ؛ أي: ومعَهم الكُفرُ؛ كقولهم: ((خرجَ زيدٌ بثيابه)).

وقراءةُ من قرأ: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾[٦] [المؤمنون:٢٠]؛ أي: وفيها الدُّهنُ.

---

(١) البحر المحيط ٨/٢٩٥–٢٩٦.

(٢) التِّبيان ١/٤٤٩.

(٣) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٤٩.

(٤) انظر معنى دخول ((قد)) على الفعل الماضي: حروف المعاني للزَّجَّاجي١٣، ومعاني الحروف٩٨، ومغني اللَّبيب٢٢٨.

(٥) الكشَّاف ٦/٢٩٨–٢٩٩.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ((تُنبِتُ)) بضمِّ التاء وكسر الباء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وغيرهم ((تَنبُتُ)) بفتح التاء وضمِّ الباء. انظر: السَّبعة ٤٤٥، ومعاني القراءات ٢/١٨٩، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٥/٢٩١، وحُجَّة القراءات ٤٨٤–٤٨٥.

ومنه ما أنشدَ الأصمعيُّ[١]: [المتقارب]

٥٣- ومُسْـتَنَّةٍ كاسْـتنانِ الخَـرُو فِ قد قَطَعَ الحَبْلَ بالـمِرْوَد.

أي: ومرودُه فيه.

وكذلك ﴿به﴾: أيضاً حالٌ من فاعل ﴿خَرَجوا﴾.

وقوله: ﴿وهم﴾: مبتدأٌ. و ﴿قد خَرَجوا﴾: خبرُه. والجملةُ حالٌ أيضاً، عطفٌ على الحالِ قبلَها، وإنَّما جاءَت الأولى فعليَّةً والثَّانيةُ اسميَّةً؛ تنبيهاً على فرط تهالُكِهم في الكُفر؛ وذلك أنَّهم كانَ ينبغي لهم إذا دخلوا على الرَّسولِ عليه السَّلام أنْ يُؤمنوا؛ لِمَا يَرَونَ[٢] من حُسنِ سَمْتِهِ[٣] وهَيبَتِهِ، وما يظهرُ على يديهِ الشَّريفة من الخوارق والمعجزات؛ ولذلك قالَ بعضُ الكَفَرة: «رأيتُ وجهَ مَنْ ليسَ بكذَّاب»، فلمَّا لم[٤] يَنجَعْ[٥] فيهم ذلك؛ أكَّدَ كفرَهم الثَّاني بأنْ أبرزَ الجملةَ اسميَّةً صدرُها اسمٌ، وخبرُها فعلٌ؛ ليكونَ الإسنادُ فيها مرَّتين.

وقالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٦]:«وقولُه: «وَهُمْ» تخليصٌ من احتمال العبارة أنْ يدخُلَ قومٌ بالكُفرِ، ثمَّ يؤمنوا، ويخرجَ قومٌ، وهم كَفَرة، فكانَ ينطبِقُ على الجميع، وهم قد دَخَلوا بالكُفر، وقد خَرَجوا به، فأزالَ الله الاحتمالَ بقوله: ﴿وهم قد خَرَجوا به﴾؛ أي: هم بأعيانِهم». وهذا المعنى سبقَه إليه الواحديُّ، فبسَطَه ابنُ عَطِيَّةَ.

---

(١) البيت لرجل من بني الحَارث يصف طعنةً، وهو في: الصِّحاح واللِّسان والتَّاج (خَرَفَ). و بلا نسبة في: النُّكت لابن فضَّال ٢٣٣، والكامل٦٦٢، وسر الصِّناعة ١٣٤/١، والمحتسب ٨٨/٢، وشرح المفصَّل ٢٣/٨-١٣٨، ورصف المباني ١٤٥.

مستنَّةٍ: يعني طعنة فار دَمُها باستِّنان. والاستِّنانُ والسنُّ: المَرُّ على وجهه؛ يريد أنَّ دمها مرَّ على وجهه كما يَمْضي المُهرُ الأرِنُ. والمِرود: حديدة توتد في الأرض يُشَدُّ فيها حَبْل الدَّابة. عن اللِّسان.

قال الجوهري في الصِّحاح (خَرَفَ): والخروف: الحَمَلُ، وربَّما سُمِّيَ المُهْرُ إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر خروفاً، حكاه الأصمعي.

والشَّاهد فيه: «بالمرود»؛ حيث أفادت الباء معنى المصاحبة؛ فالحبل لا يقطع بالوتد، بل المعنى أنَّه قطع الحبل، و مروده مُصاحبه؛ أي: معلَّق فيه. في أ: «الحروف» بدل «الخروف»، وهو تصحيف.

(٢) في أ و ظ و ح: «يروا»، والصَّواب ما أثبتُّه من ط.

(٣) أي: حسن قصده ومذهبه في دينه ودنياه. عن اللِّسان (سَمَتَ).

(٤) «لم»: سقطت من أ و ظ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٥) أي: «لم يُفِد».

(٦) المحرَّر الوجيز ٢١٤/٢ بتصرُّف.

قالَ الواحديُّ[١]: «﴿وهم قد خَرَجوا به﴾ أكَّدَ الكلامَ بالضَّمير؛ تعيِّناً إيَّاهم بالكفرِ، وتمييزاً لهم عن غيرهم».

وقالَ بعضُهم[٢]: معنى «هم» التَّأكيدُ في إضافة الكُفر إليهم، ونفى أنْ يكونَ من الرَّسولِ ما يُوجِبُ كُفرَهم مِنْ سوءِ معاملتِه لهم، بل كانَ يَلطِفُ بهم، ويعاملُهم أحسنَ مُعاملةٍ؛ فالمعنى: أنَّهم هم الَّذين خَرَجوا بالكُفر باختيار أنفسِهم، لا أنَّك أنتَ الَّذي تسبَّبتَ لبقائِهم في الكُفر.

وقال أبو البقاء[٣]: «ويجوز أنْ يكونَ التَّقديرُ: وقد كانوا خَرَجوا به». ولا معنى لهذا التَّأويل.

والواوُ في قوله تعالى: ﴿وهُم قد خَرَجوا﴾: تحتملُ وجهين:

أحدُهما: أنْ تكونَ عاطفةً لجملة حالٍ على مثلِها.

والثَّاني: أن تكونَ هي نفسُها واوَ الحال؛ وعلى هذا يكونُ في الآية الكريمة حُجَّةٌ لمن يُجِيزُ[٤] تعدُّدَ الحالِ لذي حالٍ مفردٍ من غير عطفٍ، ولا بدَلٍ إلَّا في أفعلِ التَّفضيل؛ نحوُ: «جاء زيدٌ ضاحكاً راكباً»[٥]؛ وعلى الأوَّل[٦]لا يجوزُ ذلك إلَّا بالعطفِ أو البَدَل؛ وهذا شبيهٌ بالخلاف في تعدُّد الخبر[٧].

﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]

---

(١) التَّفسير البسيط٧/٤٥٠. في أ :«عن» مكان «من».

(٢) وهو قول الرَّازي. انظر: تفسير الرَّازي ٤١/١٢.

(٣) التِّبيان ٤٤٩/١.

(٤) يعني الفارسيَّ وابن عصفور. انظر: المقرَّب ١٥٥/١، وهمع الهوامع ٣٧/٤.

(٥) في جميع النُّسخ:«كاتباً»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٦) أي: على الوجه الأوَّل.

(٧) وللنُّحاة في تعدُّد الخبر مذهبان:

المذهب الأوَّل: جواز تعدُّد خبر المبتدأ فيها دون حرف عاطف، نحو قوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج:١٤-١٥]. وهذا مذهب الجمهور.

الثَّاني: منع تعدُّد خبر المبتدأ فيها دون حرف عاطف، وهذا مذهب ابن عصفور، وأبي حيَّان، وأكثر المغاربة، قال ابن عصفور: «واعلم أنَّ المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلَّا بالعطف»، وقدَّروا لكلِّ خبر غير الأوَّل مبتدأ، والتَّقدير عندهم في الآية: «هو الغفور، هو الودود، هو ذو العرش المجيد». وقال السُّيوطي: إنَّ الثَّاني وما يليه صفة للخبر الأوَّل.

انظر: شرح المفصَّل ٩٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩، والتَّذييل والتَّكميل ٨٩/٤، وهمع الهوامع ٥٣/٢.

وقوله: ﴿وَتَرَىٰ﴾: يجوزُ أنْ تكونَ بصريّةً، فيكون ﴿يُسارِعون﴾ حالاً، وأنْ تكونَ العِلميَّة أو الظَّنِّيَّة، فينتصبَ ﴿يُسارِعون﴾ مفعولاً ثانياً.[١٣٨/أ-م٢]

و ﴿منهم﴾: في محلِّ نصبٍ على أنَّه صفةٌ لـ ﴿كثيراً﴾، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ أي: كائناً منهم أو استقرَّ منهم.

وقرأ أبو حَيَوَةَ: «العِدوان» بالكسر[١].

و ﴿أَكْلِهِمُ﴾: هذا مصدرٌ مضافٌ لفاعله. و ﴿السُّحتَ﴾: مفعولُه. وقد تقدَّم ما فيه قبلَ ذلك.

وقوله: ﴿لَبِئْسَ مَا﴾: قد تقدَّم أيضاً حكمُ «ما» مع «بِئْسَ» و«نِعْمَ» أوَّلَ هذا الكتاب[٢]، فأغنى عن إعادته.

﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾

[المائدة:٦٣]

وقوله: ﴿لَوْلَا﴾: حرفُ تحضيضٍ[٣]، ومعناهُ التَّوبيخ.

وقرأ الجَرَّاحُ وأبو وَاقِدٍ: «الرِّبِّيُّون» مكان ﴿الرَّبَّانِيُّون﴾[٤]. وقرأ ابنُ عبَّاسٍ: «بِئس ما»[٥] بغير لام قسم.

و ﴿قولِهم﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. و ﴿الإثمَ﴾: مفعولُه.

---

(١) انظر: مختصر شواذ القرآن ١٥، والمغني ٤٣٧/١، وشواذ القراءات ٦٨.

(٢) في الكلام على الآية [٩٠] من سورة البقرة . انظر: الدُّرّ المصون ١/ ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) أي: بمعنى «هلَّا».

(٤) انظر: معاني النَّحَّاس٣٣٣/٢، ومختصر شواذ القرآن٤٠، والمغني ٢٢٧/٢.

(٥) انظر: المحرَّر الوجيز٢/ ٢١٤ ، والبحر المحيط ٢٩٩/٨، ولم أقف على هذه القراءة عند غيرهما . وأورد ابن أبي حاتم في تفسيره ١١٦٧/٤ على أنَّه تفسير للآية لا على أنَّه قراءة.

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة:٦٤]

وقرأ أبو السَّمَّال: ((ولُغْنوا))(١) بسكون العين، وحَسَّنَ تخفيفُها هنا؛ كونُها كسرةً بين ضمتين، ومثلُه قولُ الآخر(٢): [الرَّجز]

٥٤- لــو عُصْــرَ منــه البــانُ والمســكُ انعصَــرْ

والظَّاهر أنَّ الضَّميرَ في ﴿كانوا﴾ عائدٌ على الأحبار و الرَّبَّانيِّين(٣)، ويجوزُ أنْ يعودَ على المتقدِّمين.

وقوله تعالى – حكايةً عن اليهود– : ﴿يَدُ اللهِ مَغلولَةٌ﴾: فيه قولان:

أحدُهما: أنَّه خبرٌ مَحضٌ(٤).

وزعمَ بعضُهم(٥) أنَّه على تقديرِ همزة استفهام، تقديرُه: أيدُ اللهِ مغلولَةٌ؟ قالوا ذلك لـمَّا قتَّرَ(٦) عليهم معيشتَهم، ولا يحتاجونَ إلى هذا التَّقديرِ(٧).

و ﴿بما قالوا﴾: الباء للسَّبَبِيَّة؛ أي: لُعِنوا بسببِ قولِهم، و((ما)) مصدريَّةٌ، ويجوزُ أنْ تكونَ موصولةً اسميَّةً، والعائدُ محذوفٍ(٨).

---

(١) ونسبت إليه وإلى غيره. انظر: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٥، وشواذ القراءات ١٥٨. وبلا نسبة في مختصر شواذ القرآن ٤٠.

(٢) قائله أبو النَّجم العِجلي، في: ديوانه ١٥٩، والكتاب ٤/١١٤، وأدب الكاتب ٥٣٨، وإصلاح المنطق ١/٣٦، والمنصف ١/٢٤، واللِّسان (عصر)، وشرح شواهد شرح الشَّافيَّة ٤/١٥. وبلا نسبة في: المنصف٢/١٢٤، والمساعد ٤/٣١، والارتشاف ٣/١٣٤٠.

والشَّاهد فيه: كلمة ((عصر))، فإنَّ أصله بضمِّ العين وكسر الصَّاد، ولكن الشَّاعر خفَّفه بإسكان الصاد. في أ و ظ وح: ((المسك والبان)).

(٣) أجازه أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط ٨/٢٩٩. في جميع النُّسخ: ((الرُّهبان))، والصَّواب ما أثبتُّه من البحر المحيط.

(٤) يريد أنَّها إمَّا مقبوضة عن العطاء على جهة البخل، عن ابن عبَّاس وقتادة. أو أنَّها مقبوضة عن عذابهم، عن الحسن. انظر: النُّكت والعيون ٢/٥١، وزاد المسير ٢/٣٩٢. وعن السُّدِّي: أرادوا أنَّ يده مغلولة حتَّى يردَّ علينا ملكنا. انظر: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٥.

(٥) انظر: تفسير الثَّعلبي ١١/٤٢٥، ومجمع البيان ٣/٣٠٩ بلا عزو. والتَّقتير: هو التَّضييق في الإنفاق.

(٦) في ظ: ((فتر))، وهو تصحيف.

(٧) وهذا هو القول الثَّاني.

(٨) أي: بما قالوه.

و((غَلُّ اليَدِ وبسطُها)): هنا استعارةٌ للبُخل والجُود؛ وإن كانَ ليسَ ثَمَّ يدٌ ولا جارِحَةٌ(١). وكلامُ العرب ملآنُ من ذلك.

قالتِ العربُ(٢): ((فلانٌ ينفقُ بكلتا يديه))؛ قال(٣): [الطَّويل]

٥٥- يداك يدا مجدٍ فكفٌّ مُفيدةٌ وكفٌّ إذا ما ضُنَّ بالمالِ تُنْفِقُ

وقال آخرُ هو أبو تمَّام(٤): [الطَّويل]

٥٦-تعَوَّدَ بَسْطَ الكَفِّ حتَّى لو أنَّه دعاها لقَبضٍ لم تُطِعْهُ أنامِلُهْ

وقد استعارت العربُ ذلك حيثُ لا يدَ البتَّةَ، ومنه قولُ لَبيدٍ(٥): [الكامل]

٥٧- إذْ أصبحَت بيدِ الشَّمالِ زِمامُها

وقالَ آخرُ:(٦) [الكامل]

٥٨- جادَ الحِمى بَسْطُ اليَدين بوَابلٍ شَكَرَتْ نداه تِلاعُهُ ووِهادُهْ

---

(١) في معاني القرآن للفرَّاء ٣١٥/١: أرادوا ممسكة عن الإنفاق والإسباغ علينا، وهو كقوله: ((ولا تجعل يدك مغلولةً إلى عنقك ولا تبسطها كلَّ البسط)) في الإنفاق.

(٢) وهي استعارة عن جوده وإنعامه السابغ.

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ٢٢٥، برواية:

يداك يدا صِدقٍ فكفٌّ مفيدةٌ وأخرى إذا ما ضُنَّ بالزَّادِ تُنفِقُ

وفي تفسير الطَّبري ٥٥٣/٨ ،وتفسير الثَّعلبي ٤٢٤/١١، والنُّكت والعيون ٥٢/٢، والبحر المحيط ٣٠٤/٨، وشرح أبيات المغني ١٤٤/٧، وخزانة الأدب ١٤٤/٧. ويُروى البيت بلفظ ((يداه)) بدل ((يداك)) كما في الدِّيوان وبعض المصادر.

مفيدة: معطية. وضنَّ بالشَّيء: بخلَ به وحَرِصَ عليه.

(٤) البيت في ديوانه بشرح التِّبريزي ١٥/٢ بعجزٍ مختلفٍ: ثناها لِقَبضٍ لم تجبه أناملُهْ

وفي تاريخ مدينة دمشق ٦٠/٦٦، والبحر المحيط ٣٠٢/٨، واللُّباب في علوم الكتاب ٤٢٧/٧.

(٥) وصدره: وغَدَاةِ ريحٍ قد وَزَعْتُ وقِرَّةٍ

وهو في: شرح ديوانه ٣١٥، وجمهرة أشعار العرب ٢٦١، وشرح القصائد العشر١٦٣/١، والفائق في غريب الحديث ٢٧٣/٣، والبحر المحيط ٣٠٥/٨.

وزمامها: أمرها.

والشَّاهد فيه: جعل الشَّاعر للشَّمال يداً، وليس للشَّمال يدٌ على سبيل الاستعارة.

(٦) لم أهتدِ لقائله، والبيت في: الكشَّاف ٦/ ٢٩٩، والبحر المحيط ٣٠٥/٨، وحاشية الشِّهاب ٢٦٢/٣.

قال الشِّهاب: «جاد: من الجود، يُقال: جادَ المطرُ فهو جائد. والوهاد: ما اطمأنَّ وانخفض من الأرض. والتِّلعة: ما ارتفع منها. وبُسُط–بضمَّتين– جمع باسط، والمراد السَّحاب. والوابل: المطر الكثير» اهـ.

في أ: ((توابل)) بدل ((بوابل))، وهو تحريف . وفي أ و ظ: ((يداه)) بدل ((نداه))، والمُثبت من ط و ح.

وقالوا[١]: «بَسَطَ اليَأسُ كفَّيه في صَدْري».

واليأسُ معنًى، لا عينٌ، وقد جعلوا له كَفَّين مجازاً.

قالَ الزَّمخشريُّ[٢]: «فإنْ قلتَ: لِمَ ثُنِّيَتِ اليدُ في ﴿بل يَداهُ مبسوطتان﴾، وهي في ﴿يَدُ الله مغلولَةٌ﴾ مفردةٌ؟ قلتُ: ليكونَ ردُّ قولِهم وإنكارُه أبلغَ وأدلَّ على إثبات غايةِ السَّخاءِ له، ونَفيِ البُخلِ عنه؛ وذلك أنَّ غايةَ ما يبذُلهُ السَّخيُّ من ماله بنفسِه أنْ يُعطِيَه بيديه جميعاً، فبنى المجازَ على ذلك».

وقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا﴾: يَحتملُ الخبرَ المحضَ، ويحتملُ أنْ يُرادَ به الدُّعاءُ عليهم[٣].

(١) وهذا من كلام العرب، ولم أقف عليه في المعاجم. وانظر: الكشَّاف ٦/٢٩٩، والبحر المحيط ٨/٣٠٥.

(٢) الكشَّاف ٦/٢٩٩–٣٠٠.

(٣) الاحتمال الأوَّل قاله الحسن، واختاره الجبائي، والاحتمال الثَّاني قاله أبو مسلم. انظر: مجمع البيان٣/٣٠٩.
وانظر الوجهين في: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٥، وتفسير الرَّازي ١٢/٤٤، وتفسير القرطبي٨/٨٤.
والمراد بالدُّعاء: إمَّا دعاء عليهم بالبخل والنَّكد، ومن ثمَّ كانوا أبخل خلق الله وأنكدهم، أو أنْ يكون دعاء عليهم بغل الأيدي؛ يغللون في الدُّنيا أسارى وفي الآخرة معذبين بأغلال نار جهنم. عن الكشَّاف٦/٢٩٩.
وأجاز ابن عطيَّة الاحتمالين، وأن يكون ذلك في الدُّنيا وأن يراد به الآخرة، وإذا كان خبراً عن الدُّنيا، فالمعنى: غلَّت أيديهم عن الخير والإنفاق في سبيل الله ونحوه، وإذا كان خبراً عن الآخرة، فالمعنى: غلَّت في نار جهنم، أي: حتم هذا عليهم، ونفذ به القضاء كما حتمت عليهم اللَّعنة بقولهم هذا، وبما جرى مجراه.
وفي زاد المسير ٢/٣٩٢ ثلاثة أقوال: أحدها: غُلَّت في جهنم، قاله الحسن. والثَّاني: أُمسكت عن الخير، قاله مقاتل. والثَّالث: جعلوا بُخلاء، فهم أبخل قوم، قاله الزَّجَّاج.

وفي مصحف عبدُ الله: ((بُسُطان))[١]؛ يقالُ[٢]: يدٌ بُسُطٌ على زنة ((ناقةٌ سُرُح))، و((أُحُد)) و ((مِشْية سُجُح[٣]))؛ أي: مبسوطةٌ بالمعروف. وقرأ عبدُ الله ((بَسيطتان))[٤]؛ يُقالُ[٥]: يدٌ بسيطةٌ، أي: مُطْلَقَةٌ بالمعروف.

قوله: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾: في هذه الجملة خمسةُ أوجُهٍ[٦]:

أحدُها – وهو الظَّاهر– : أنْ لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّها مستأنَفةٌ.

والثَّاني: أنَّها في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّها خبرٌ ثانٍ لـ ﴿يَداهُ﴾.

والثَّالث: أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضَّمير المُستكِنِّ في ﴿مبسوطتان﴾.

وعلى هذين الوجهين، فلا بُدَّ من ضميرٍ مُقدَّرٍ عائدٍ [١٣٨/ب–م٢] على المبتدأ، أو على ذي الحال؛ أي: يُنفِقُ بهما. وحذفُ مثلِ ذلك[٧] قليلٌ[٨].

وقال أبو البقاء:[٩] «﴿يُنفِقُ كيفَ يشاءُ﴾ مُستَأنفٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الهاء – يعني في ﴿يَدَاهُ﴾ – لشيئين:

أحدُهما: أنَّ الهاءَ مضافٌ إليها.

---

(١) القراءة في: معاني القرآن للفرَّاء ٣١٥/١، وإعراب النَّحَّاس ٣٠/٢، والمغني ٧٢٦/٢ مضبوطة بضمِّ الباء وسكون السين؛ أي:((بُسْطان)). وضُبِطَت القراءة في اللِّسان ((بل يداه بِسْطان)) بكسر الباء. وقال ابن الأنباري: ومعنى بِسْطان: مبسوطتان. عن اللِّسان(بسط).

(٢) انظر: تاج العروس(بسط)

قال الفرَّاء في معانيه ٣١٥/١: «وفي حرف عبد الله: ((بل يداهُ بُسُطان))، والعرب تقول: ألقَ أخاكَ بوجهٍ مبسوط، وبوجهٍ بُسْطٍ» اهـ.

وقال الأخفش :يُقال: يَدٌ بُسْطَةٌ؛ أي: مُنطَلِقةٌ مُنبَسِطةٌ . انظر: إعراب النَّحاس ٣٠/٢، ولم أقف عليه في معانيه.

(٣) النَّاقة السُّرُح: السَّريعة. وأُحُد: جبل المدينة. والسُّجح: اللَّينة السَّهلة. عن القاموس المحيط(سرح) و(أحد) و(سجع).

(٤) انظر القراءة في: البحر المحيط ٣٠٦/٨. ووردت القراءة في: مختصر شواذ القرآن ٤٠، والمحرَّر الوجيز ٢١٦/٢: ((بل يداه بُسُطتان)).

(٥) انظر: الصِّحاح واللِّسان (بسط).

(٦) ذكر أبو البقاء الوجه الأوَّل في التِّبيان ٤٤٩/١، والوجهَ الثَّاني والثَّالث في البحر المحيط ٣٠٦/٨–٣٠٧.

(٧) أي: الضَّمير.

(٨) انظر حكم حذف العائد من الخبر في: تسهيل الفوائد ١٦٧/١، وحذف العائد من الحال في: شرح التَّسهيل ٣٦٧/٢ ، والتَّذييل والتَّكميل ١٧٨/٩–١٧٩. ((يداه)): سقطت من ظ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

وقد عقد المصنِّف في الجواهر ١/ ٣٠٩–٣٥٢ باباً سمَّاه: "هذا باب ما جاء في التَّنزيل من حذف الجارِّ والمجرور في خبر المبتدأ، وصفة الموصوف، وصلة الموصول".

(٩) التِّبيان ٤٤٩/١–٤٥٠.

والثَّاني: أنَّ الخبرَ يَفصِلُ بينهما، ولا يجوزُ أنْ تكونَ حالاً من اليَدينِ؛ إذ ليسَ فيها ضميرٌ يعودُ إليهما».

قلتُ: قوله: «أحدُهما: أنَّ الهاءَ مضافٌ إليها» ليسَ ذلك بمانع؛ لأنَّ الممنوعَ إنَّما هو مجيءُ الحال من المضافِ إليه إذا لم يكنِ المضافُ جُزءاً من المضاف إليه، أو كجزئِه أو عاملاً فيه[1]. وهذا من النَّوعِ الأوَّلِ[2] فلا مانعٌ فيه.

وقوله: «والثَّاني: أنَّ الخبرَ يَفصِلُ بينَهما» هذا أيضاً ليسَ بمانعٍ، ومنه: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ﴾ [هود:٤] إذا قلنا: إنَّ ﴿شيخاً﴾ حالٌ من اسم الإشارة، والعاملُ فيه التَّنبيه.

وقوله: «إذ ليسَ فيها ضميرٌ» قد تقدَّمَ أنَّ العائِدَ يُقدَّرُ؛ أي: يُنفِقُ بهما.

الرَّابع: أنَّها حالٌ من ﴿يَداهُ﴾؛ وفيه خلافٌ[3] – أعني مجيءَ الحال من المبتدأ – ووجهُ المنعِ أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحبها، والعاملُ في صاحبها أمرٌ معنويٌّ، لا لفظيٌّ، وهو الابتداء؛ وهذا على أحد الأقوال في العاملِ في الابتداء[4].

الخامس : أنَّها حالٌ من الهاء في ﴿يَداهُ﴾، ولا اعتبار بما منعَه أبو البقاء[5] لما تقدَّمَ من تصحيحِ ذلك.

---

(١) راجع المسألة ص٩ ح١٠. في أ: ((عاملاً فيه أو كجزئه)).

(٢) أي: أنَّ المضاف جزءٌ من المضاف إليه.

(٣) اختلف النُّحاة في مجيء الحال من المبتدأ؛ ولهم فيها مذهبان:

الأوَّل: ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أنَّه يجوز أن تأتي الحال من المبتدأ، وأنَّ المبتدأ هو العامل في الحال النَّصب، يدلُّ على ذلك قول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنَّه خبر لمعروف، يرتفع على الابتداء قدَّمته أو أخَّرته، وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائماً، فـ((عبد الله)) ارتفع بالابتداء؛ لأنَّ الَّذي ذكر قبله وبعده ليس به؛ وإنَّما هو موضع له، ولكنَّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله» اهـ.

الثَّاني: ذهب جمهور النُّحاة إلى منع مجيء الحال من المبتدأ ، قائلين: إنَّ صاحب الحال هو الضمير المستكِنّ في الخبر. انظر المسألة في: الكتاب ٢/٨٨–٩٢، ١٢٢–١٢٣، وشرح التَّسهيل ٢/٣٣٣، وشرح الكافية للرَّضي ١/٢٢٧، والمساعد ٢/٣٩–٤٠، وهمع الهوامع ٢١–٢٣، وحاشية الخضري ١/٢١٨.

(٤) وهو قول سيبويه والبصريِّين. انظر: الكتاب٢/١٢٧، وشرح كتاب سيبويه٢/٤٥٧، والمقتضب ٢/٤٨ و٤/١٢٦، والإنصاف٤١، وشرح المفصَّل١/٨٤، وشرح الكافية للرَّضي١/٢٢٧، وشرح ابن عقيل١/٢٠٠–٢٠١، وشرح الأشموني١/١٨٣، وهمع الهوامع١/٨.

(٥) التِّبيان ١/٤٤٩–٤٥٠.

و«كيفَ»: في مثلِ هذا التَّركيب شرطيَّةٌ؛ نحوُ: «كيفَ تكونُ أكونُ»، ومفعولُ المشيئة محذوفٌ، وكذلك جوابُ هذا الشَّرطِ أيضاً محذوفٌ مدلولٌ عليه بالفعلِ السَّابق لـ «كيفَ»، والمعنى: يُنفِقُ كيف[1] يَشاءُ أنْ يُنفِقَ يُنفِق، ويُبسِطُ في السَّماء كيفَ يَشاءُ أنْ يَبسِطَه يَبسِطَه، فحذفَ مفعول ﴿يشاء﴾، وهو «أنْ» وما بعدَها. وقد تقدَّمَ[2] أنَّ مفعولَ ﴿يَشاءُ﴾ و ﴿يُرِيدُ﴾ لا يُذكرانِ إلَّا لغرابتِهما، وحذفَ أيضاً جوابَ «كيفَ»، وهو ﴿يُنفِقُ﴾ المتأخِّرُ، ﴿ويُبسِطُ﴾ المتأخِّرُ؛ لدِّلالة ﴿يُنفِقُ﴾ و ﴿يُبسِطُ﴾ الأوَّلين، وهو نظيرُ قولكَ: «أقومُ إنْ يَقُمْ زيدٌ»، ولا جائزٌ أنْ يكونَ ﴿يُنفِقُ﴾ المُتقدِّمُ عاملاً في «كيف»؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ، ومالَه صدرُ الكلامِ لا يعملُ فيه إلَّا حرفُ الجرِّ أو المضاف[3].

وقالَ الحَوفيُّ[4]: « «كيف» سؤالٌ عن حال، وهي نصبٌ بـ ﴿يَشاءُ﴾».

قالَ الشَّيخُ[5]: «ولا يُعقَلُ هنا كونُها سؤالاً عن حال».

قلتُ: وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها مُشبَعاً عندَ قوله: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[6] [آل عمران:٦]، وذكرنا عبارةَ النَّاس فيها.

قوله: ﴿مَّآ أُنزِلَ﴾: «ما» هنا موصولةٌ اسميَّةٌ في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّها فاعل بقوله:﴿ولَيَزِيدَنَّ﴾، ولا يجوزُ أنْ تكونَ «ما» مصدريَّةً.

و ﴿إليك﴾: قائمٌ مَقامَ الفاعل لـ ﴿أُنزِلَ﴾، ويكونُ التَّقديرُ: ولَيزِيدَنَّ كثيراً الإنزالُ إليك؛ لأنَّه لم[١٣٩/أ–م٢] يُعلَمْ نفسُ المُنزَّل، والَّذي يزيدُهم إنَّما هو المُنزَّل، لا نفسُ الإنزال.

وقوله: ﴿مِّنْهُم﴾: صفةٌ لـ ﴿كثيراً﴾، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و ﴿طُغياناً﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «يَزيد».

وقوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿ألقَينا﴾، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بقوله: ﴿والبغضاءَ﴾؛ أي: إنَّ التَّباغُضَ بينَهم إلى يوم القيامةِ، ولا يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بالعَداوةِ؛ لِئلا يلزمَ الفَصلُ بينَ المصدَرِ ومعمولِهِ

---

(١) في ط: «كما».

(٢) عند الكلام على الآية [٦] من سورة آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون ٣/٢٤.

(٣) انظر: الخصائص ١/٣٥٢، وشرح المفصَّل٤/١٢٦–١٢٨، وشرح التَّسهيل ١/٣٠٠، وشرح الكافية للرَّضي٤/١٥٩، والتَّذييل والتَّكميل ٦/٨، والبحر المحيط ٨/٣٠٧، ومغني اللَّبيب ٦٦٩، وحاشية الصَّبان ٢/٣٧٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/٣٠٧ عن الحَوفي . وقد تقدَّمت ترجمته.

(٥) البحر المحيط ٨/٣٠٧.

(٦) انظر: الدُّرّ المصون ٣/ ٢٤.

بالأجنبيِّ، وهو المعطوفُ؛ وعلى هذا فلا يجوزُ أنْ تكونَ المسألةُ من التَّنازُع؛ لأنَّ شرطَه تسلُّطُ كلٍّ من العاملَينِ، والعاملُ الأوَّلُ هنا[1] لو سُلِّطَ على المتنازع فيه، لم يَجُزْ للمَحذور المذكور.

وقد نقلَ بعضُهم[2] أنَّه يجوزُ التَّنازعُ في فعلَي التَّعجُّبِ مع التزام إعمال الثَّاني؛ لأنَّه لا يُفصَلُ بين فعل التَّعجُّب ومعمولِه= وهذا مثلُه؛ أي: يُلتزَمُ إعمالُ العامل الثَّاني، وهو خارجٌ عن قياسِ التَّنازعُ. وتقدَّمَ لك نظيرُهُ[3].

والفرقُ بين العَداوة والبَغضاءِ أنَّ العَداوةَ كلُّ شيءٍ مشتَهَرٍ يكونُ عنه عملٌ وحَربٌ، والبغضاءُ لا تتجاوزُ النُّفوسَ، قالَه ابنُ عَطِيَّةَ[4].

وقالَ الشَّيخُ[5]: «العَداوةُ أخَصُّ من البَغضاء؛ لأنَّ كلَّ عَدوٍّ مُبْغَضٌ، وقد يُبغَضُ مَنْ ليسَ بعدوٍّ».

قوله: ﴿لِّلْحَرْبِ﴾: فيه وجهان[6]:

أحدُهما: أنَّه متعلِّقٌ بـ ﴿أوقدوا﴾؛ أي: أوقدوها لأجل الحَرب.

والثَّاني: أنَّه صفةٌ لـ ﴿ناراً﴾، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

وهل الإيقادُ حقيقةٌ أو مجازٌ؟ قولان[7].

---

(١) «هنا»: سقطت من ظ.

(٢) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل٢/١٧٧، والتَّذييل والتَّكميل ١١٥/٧.

(٣) في الكلام على الآية [٣٦] من سورة البقرة . انظر: الدُّرّ المصون ٢٩٢/١-٢٩٣.

(٤) المحرَّر الوجيز ٢١٦/٢.

(٥) البحر المحيط ٣٠٨/٨. وسبقه ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز ٢١٦/٢.

(٦) ذكرهما أبو البقاء. انظر: التِّبيان ٤٥٠/١.

(٧) قال قوم : هو على حقيقته، وليس استعارةً ؛ وهو أنَّ العرب كانت تتواعد للقتال؛ وعلامَتُهم إيقادُ نارٍ على جبل أو رَبوة ، فيتبادرون، أو الجيش يسري ليلاً، فيُوقد من مرَّ بهم ليلاً النَّار، ليكونَ إنذاراً؛ فإذا خرج الكفَّار لحرب المسلمين أوقد ناراً ، فإذا رآها ربيئة آخرُ قد أُعِدَّ للمسلمين في جبلٍ قريبٍ من ذلك الجبل أَوقد ناراً ، وهكذا إلى أن يصل الخبر للمسلمين في أقرب زمان، ويعرف ذلك من أيِّ جهةٍ نهد الكفَّار ، فيعتدّ المسلمون للقائهم. وقيل : إذا تراءى الجمعان وتنازل العسكران أوقدوا باللَّيل ناراً؛ مخافة البيات، فهذا أصل نار الحرب. وقيل: كانوا إذا تحالفوا على الجِدِّ في حربهم أوقدوا ناراً وتحالفوا ؛ فعلى كون النَّار حقيقة يكون معنى إطفائها أنَّه ألقى الله الرُّعب في قلوبهم فخافوا أن يُغشَوا في منازلهم فَيُطفِؤون نارَهم، ويجوز أن يُرادَ بذلك تقليل جموعهم؛ لأنَّهم لا يُوقِدون النَّار إلَّا حتى تجتمع إليهم أحلافهم وعشائرهم، فلمَّا تقاعدوا عنهم أطفؤوها. وأضاف تعالى الإطفاء إليه إضافة المسبّب إلى سببه الأصلي.
وقال الجمهور : هو استعارة ، وإيقادُ النَّار عبارة عن إظهار الحِقد والكَيْدِ والمَكر بالمؤمنين والاغتيال والقتال، وإطفاؤها: صرفُ الله عنهم ذلك ، وتفرُّق آرائهم ، وحلُّ عزائمهم ، وتفرُّق كلمتهم ، وإلقاء الرُّعب في قلوبهم،=

و ﴿أطفأها الله﴾: جوابُ «كُلَّما»، وهو أيضاً حقيقةٌ أو مجازٌ؛ على حَسَبِ ما تقدَّمَ.

وقوله: ﴿فَسَادًا﴾: قد تقدَّمَ نظيرُه[١]، وأنَّه يجوزُ أنْ يكونَ مصدراً من المعنى؛ وحينئذٍ لك اعتباران[٢]:

أحدُهما: ردُّ الفعل لمعنى المصدر.

والثَّاني: ردُّ المصدر لمعنى الفعل، وأنْ يكونَ حالاً؛ أي: يَسعَونَ سَعيَ فسادٍ، أو: يُفسِدونَ بسعيهم فساداً، أو يَسْعَون مُفسدِينَ، وأنْ يكونَ مفعولاً من أجله؛ أي: يَسْعَون لأجل الفَسَادِ.

والضميرُ في ﴿بينهم﴾ يجوزُ أنْ يعودَ على اليَهودِ وحدَهم[٣]؛ لأنَّه فِرَقٌ مختلِفةٌ وطوائفُ مُتَشَعِبَةٌ، وأنْ يعودَ على اليَهود والنَّصارى[٤]؛ لتقدُّم ذكرُهم في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ﴾ [المائدة:٥١]، ولا ندارجُ الصِنفَينِ في قوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:٦٤].

والألفُ واللَّام في ﴿الأرض﴾ يجوزُ أنْ تكونَ للجِنس، وأنْ تكونَ للعَهد[٥].

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [المائدة:٥١]

وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ﴾: تقدَّم الكلامُ على نظيرِ هذا التَّركيب[٦].

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة:٦٦]

قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ﴾: مفعولُ الأكلِ هنا محذوفٌ اقتصاراً؛ أي: لوُجِدَ منهم هذا الفعلُ، و ﴿من فوقهم﴾ متعلِّقٌ به؛ أي: لَأكلوا من الجِهَتينِ.

=فهم لا يُريدون محاربة أحد إلَّا غُلِبوا وقُهِروا، ولمْ يَقُمْ لهم نصرٌ من الله تعالى على أحد، وقد أتاهم الإسلام وهم في مُلك المجوس. انظر: البحر المحيط٨/٣٠٨-٣٠٩.

(١) عند الكلام على الآية [٣٣] من السُّورة المائدة؛ وذلك ص٤٩.

(٢) انظر: الفريد٢/٤٦٨.

(٣) عن مجاهد وقتادة. انظر: تفسير الطَّبري٨/٥٦٠، وزاد المسير ٢/٣٩٤.

(٤) عن الحسن ومجاهد ومقاتل وابن عبَّاس. انظر: تفسير الطَّبري ٨/٥٥٨، ومعاني القرآن للنَّحَّاس ٢/٣٣٦، وتفسير الوسيط ٢/٢٠٧، وتفسير البغوي ٣/٧٧، ومجمع البيان ٣/٣١٠، وزاد المسير ٢/٣٩٤.

(٥) إن كانت «أل» للعهد؛ فالمقصود بها هي أرض الحجاز. انظر: البحر المحيط ٨/٣١٠.

(٦) راجع الكلام على الآية [١٠٣]من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون ٢/٤٨.

وقالَ أبو البقاء[١]:«إنَّ ﴿من فوقهم﴾ صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ؛ أي: لَأكلُوا رِزْقاً كائناً مِنْ فوقِهم».

وقولهُ: ﴿مِّنْهُمْ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ. و ﴿أُمَّةٌ﴾: مبتدأٌ. و ﴿مقتصدةٌ﴾: صفتُها، وعلى رأيِّ الأخفشِ[٢] يجوزُ أنْ تكونَ ﴿أُمَّةٌ﴾ فاعلاً بالجارِّ.

وقوله: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾: تنويعٌ في التَّفصِيل، فأخبرَ في الجملة الأولى بالجارِّ والمجرور، ووصفَ المبتدأ بالاقتصاد، ووصفَ المبتدأ في الجملة الثانية بـ ﴿منهم﴾، وأخبر عنه بجملة قوله: ﴿ساءَ ما يَعمَلونَ﴾؛ وذلك لأنَّ الطَّائفةَ الأولى ممدوحةٌ، فوُصِفوا بالاقتصاد، وأخبرَ عنهم بأنَّهم من جملة أهل الكتاب؛ فإنَّ الوَصفَ ألزمُ من الخبر؛ فإنَّهم إذا أسلموا زالَ عنهم هذا الاسم، وأمَّا الطَّائفة الثَّانية؛ فإنَّهم وُصِفوا بكونهم من أهل الكتاب؛ فإنَّ الوصفَ ألزمُ، وهم كُفَّارٌ فهم منهم، وأخبر عنهم بالجملة الذَّمِّيَّة [١٣٩/ب–م٢]؛ فإنَّ الخبرَ ليس بلازمٍ، وقد يُسْلِمُ منهم ناسٌ، فيزولُ عنهم الإخبارُ بذلك[٣].

و ﴿ساءَ﴾: هذه يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ تعجُّباً؛ كأنَّه قِيلَ: ما أسوأَ عملَهم! ولم يذكرِ الزَّمخشريُّ[٤] غيرَ هذا الوجهِ، ولكنَّ النُّحاةَ لـمَّا ذكروا صِيغَ التَّعجُّب لم يَعُدُّوا فيها «ساءَ»[٥]؛ فإنْ أرادَ من جهة المعنى لا من [جهة][٦] التَّعجُّب المُبَوبِ له في النَّحو فقريبٌ.

الثَّاني: أنَّها بمعنى «بِئْسَ»، فتدلُّ على الذَّمِّ[٧]؛ كقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

وعلى هذين القولين فـ ﴿ساءَ﴾ غيرُ متصرِّفة؛ لأنَّ التَّعجُّبَ والمَدحَ والذَّمَّ لا تتصرَّفُ أفعالُهما.

الثَّالث: أنْ تكونَ «ساءَ» المتصرِّفةَ؛ نحوُ: ساءَ يَسوءُ[٨]، ومنه: ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء:٧] ﴿سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، [الملك:٢٧]، والمتصرِّفة متعديَّةٌ؛ قال تعالى:﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء:٧]

---

(١) التِّبيان ١/٤٥٠ بتصرُّف يسير.

(٢) لم أقف على رأيه في كتابه "معاني القرآن".

(٣) انظر هذا الكلام في: البحر المحيط ٨/٣١٤.

(٤) الكشَّاف ٦/٣٠٠. وعنه في: البحر المحيط٨/٣١٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٥/٥٤-٦٣-٦٤.

(٦) «جهة»: ليست في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٧) وإليه ذهب ابن عطيَّة. انظر: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٧.

(٨) وإليه ذهب ابن عطيَّة أيضاً. انظر: المحرَّر الوجيز ٢/٢١٧

فأينَ مفعولُ هذه؟ قِيلَ: هو محذوفٌ، تقديره: ساءَ عملُهم المؤمنين، والَّتي بمعنى «بِئسَ» لا بُد لها من مميَّز، وهو هنا محذوفٌ، تقديره: ساءَ عملاً الَّذي كانوا يعملونَه.

و ﴿الحربُ﴾[1] مؤنَّثةٌ، وهي في الأصل مصدَرٌ. وقد تقدَّم الكلامُ عليها في البقرة[2].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة:٦٧]

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾: ناداه بأشرفِ الصِّفات البشريَّة.

وقوله: ﴿بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾: وهو قد بَلَّغَ، فأجابَ الزَّمخشريُّ[3] بأنَّ المعنى: جميعُ ما أُنزِلَ إليك؛ أي: أيَّ شيءٍ أُنزِلَ غيرَ مراقِبٍ في تبليغه أحداً، ولا خائفٍ أنْ ينالَكَ مكروهٌ.

وأجابَ ابنُ عَطِيَّةَ بقريبٍ منه، قال[4]: «أمرَ رسولَه بالتَّبليغِ على الاستيفاء والكمال؛ لأنَّه كانَ قد بلَّغَ».

وأجابَ غيرُهما[5] بأنَّ المعنى على الدَّيمومة؛ كقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب:١] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النِّساء:١٣٦]، وإنَّما ذكرتُ هذا؛ لأنَّه ينفعُ في سؤالٍ سيأتي.

وقوله: ﴿ما﴾: يحتملُ أنْ تكونَ اسميَّةً بمعنى «الَّذي»، ولا يجوز أنْ تكونَ نكرةً موصوفةً؛ لأنَّه مأمورٌ بتبليغِ الجميع كما مرَّ، والنَّكرةُ لا تَفِي بذلك؛ فإنَّ تقديرَها: بَلِّغْ شيئاً أُنزِلَ إليك.

وفي ﴿أُنزِلَ﴾ ضميرٌ مرفوعٌ يعودُ على ما قام مَقامَ الفاعل، وتحتملُ على بُعْدٍ أنْ تكونَ «ما» مصدريَّةً؛ وعلى هذا فلا ضميرَ في ﴿أُنزِلَ﴾؛ لأنَّ «ما» المصدريَّة حرفٌ على الصَّحيح، فلا بُدَّ من شيءٍ يقومُ مَقامَ الفاعلِ؛ وهو الجارُّ بعدَه؛ وعلى هذا فيكونُ التَّقديرُ: بَلِّغِ الإنزالَ، ولكنَّ الإنزالَ لا يُبَلَّغُ؛ فإنَّه معنى، إلَّا أنْ يُرادَ بالمصدر أنَّه واقعٌ مَوقِعَ المفعول به، ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى: اعلَمْ بتبليغِ الإنزالِ، فيكونُ مصدراً على بابه.

---

(١) وهي اللَّفظة الواردة في الآية [٦٤].

(٢) عند تفسير الآية [٢٧٩]. انظر: الدُّر المصون ٢/ ٦٤٢.

(٣) الكشَّاف ٦/٣٠٠-٣٠١. وعنه في: البحر المحيط٨/٣١٥.

(٤) المحرَّر الوجيز ٢/ ٢١٧. وعنه في: البحر المحيط٨/٣١٥.

(٥) يعني أبا حيَّان. انظر: البحر المحيط ٨/٣١٥.

قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾: أي: وإنْ لم تفعلِ التَّبليغَ، فحذفَ المفعول به، ولم يقُلْ: وإن لم تُبَلِّغْ فما بَلَّغت؛ لِما تقدَّمَ في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ في البقرة [الآية:٢٤]. والجوابُ: لا بُدَّ أنْ يكونَ مغايراً للشَّرط؛ لتحصُلَ الفائدةُ، ومتى اتَّحدا اختلَّ الكلام، لو قلتَ: «إنْ أتى زيدٌ فقد جاءَ» لم يَجُزْ، وظاهرُ قوله تعالى: ﴿وإن لم تفعَلْ فما بَلَّغتَ﴾ اتِّحادُ الشَّرطِ والجزاء؛ فإنَّ المعنى يَؤولُ ظاهراً إلى: وإنْ لم تفعَلْ لم تفعَلْ.

وأجابَ النَّاسُ عن ذلك بأجوبةٍ أسَدُّها ما قالهُ الأستاذُ أبو القاسم[١٤٠/أ–م٢] الزَّمخشريُّ[١]، وقد أجابَ بجوابين:

أحدُهما: أنَّه إذا لم يمتثلْ أمرَ الله في تبليغِ الرِّسالاتِ وكَتْمِها كُلِّها؛ كأنَّه لم يُبعَثْ رسولاً كان أمراً شنيعاً لا خفاءَ بشناعته، فقيل: إنْ لم تُبَلِّغْ أدنى[٢] شيء– وإنْ كلمةً واحدةً– فكنتَ كمَنْ رَكِبَ الأمرَ الشَّنيعَ الَّذي هو كِتمانُ كلِّها، كما عَظَّمَ قَتلَ النَّفسِ في قوله:﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢].

والثَّاني: أنْ يُرادَ: وإنْ لم تفعلْ ذلك، فلكَ ما يُوجِبُ كِتمانَ الوحيِّ كلِّه من العقاب[٣]، فوضعَ السَّببَ موضعَ المُسَبَّب؛ ويُؤيِّدهُ: فأوحى الله إليَّ: إنْ لم تُبَلِّغْ رسالاتي، عَذَّبْتُكَ.

وأجابَ ابنُ عَطِيَّةَ فقال[٤]:«أي: وإنْ تركتَ شيئاً، فقد تركتَ الكلَّ، وصارَ ما بَلَّغتَ غيرَ معتَّدٍ به؛ فمعنى «وإنْ لم تفعلْ»: وإن لم تستوفِ؛ نحوُ هذا قولُ الشَّاعر[٥]: [الطَّويل]

٥٩– سُئِلتَ فلم تبخَلْ، ولم تُعْطِ فسِيَّان لا حمدٌ عليك ولا ذَمُّ

أي: فلم تُعْطِ ما يُعَدُّ نائلاً، وإلَّا يتكاذَبِ البيتُ».

---

(١) الكشَّاف ٣٠١/٦. وعنه في: البحر المحيط٣١٦/٨.

(٢) «أدنى»: ساقطة من ظ.

(٣) «العقاب» غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٤) المحرَّر الوجيز ٢١٨/٢ بتصرُّف. وعنه في: البحر المحيط٣١٦/٨.

(٥) البيت نُسِبَ للحطيئة في ديوانه برواية وشرح ابن السِّكِّيت والسُّكَّري والسِّجستاني ٣٢٩، والشِّعر والشُّعراء ٣٢٥/١، ومختارات شعراء العرب ٣٥/٣. ونُسِبَ أيضاً للكُميت بن زيد الأسدي في ديوانه ١١٨، والجواهر٧٨٤/٣. والبيت بلا نسبة في: المقرَّب ٢٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور٦١٣/١، وشرح التَّسهيل ١٧٦/٢.
ويُروى البيت بتقديم «لا ذمٌّ» على «لا حمدٌ» كما في ديوان الحطيئة والكميت وبعض المصادر.
في أ و ظ: «طائلاً» بدل «نائلاً».

يعني بالتَّكاذب أنَّه قد قالَ: ((فلم تَبخَلْ))؛ فيتضمَّن أنَّه أعطى شيئاً. فقوله بعدَ ذلك: ((ولم تُعْطِ نائلاً))؛ لو لم يُقدِّرْ نائلاً يُعْتَدُّ به، تكاذَبَ.

وفيه نظرٌ؛ فإنَّ قولَه: ((لم تَبخَلْ ولم تُعْطِ)): لم يتواردا على محلٍّ واحدٍ؛ حتَّى يتكاذَبا، فلا يَلزمُ من عدم التَّقدير الَّذي قدَّرَه ابنُ عَطِيَّةَ[1] كَذِبُ البيت. وبهذا الَّذي ذكرتُه يتبيَّنُ فسادُ قولِ مَنْ زعمَ أنَّ هذا البيتَ مِمَّا تنازعَ فيه ثلاثةُ عواملَ: سُئِلَت وتَبخَلْ وتُعْطِ؛ وذلك لأنَّ قولَه: ((فلم تَبْخَلْ))[2] على قولِ هذا القائلِ مُتسلِطٌ على ((طَائِل)) ؛ فكأنَّه قِيلَ: فلم تَبخَلْ بطائلٍ، وإذا لم يَبخَلْ به، فقد بَذلَه وأعطاهُ، فيناقضُه قولهُ بعدَ ذلك: ولم تُعْطِ نائلاً[3].

وقد أفسدَ ابنُ الخطيب الرَّازيُّ الجوابَ المتقدِّمَ، واختارَ جواباً مِنْ عنده، فقال[4]:«أجابَ الجمهورُ بأنْ لم تُبَلِّغْ واحداً منها، كُنتَ كمَنْ لم يُبَلِّغْ شيئاً، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ مَنْ تركَ البعضَ وأتى بالبعض. فإن قِيلَ: إنَّه تركَ الكُلَّ، كانَ كَذِباً، ولو قيل: إنَّ مقدارَ الجُرْمِ في ترك البعضِ مثلُ الجُرم في ترك الكلِّ، فهذا هو المُحال الممتنعُ، فسقطَ هذا الجوابُ. والأصحُّ عندي أنْ يُقالَ: خرجَ هذا الجوابُ على قانون قولهِ[5]: [الرَّجز]

٦٠- أنا أبو النَّجمِ وشِعْري شِعْري

ومعناه: أنَّ شعري قد بلغَ في الكمال والفَصاحة والمتانة[6] إلى حيثُ متى قِيلَ: إنَّه شِعري، فقد انتهى مدحُه إلى الغاية الَّتي لا يُزادُ[7] عليها.

---

(١) المحرَّر الوجيز ٢/٢١٨.

(٢) في جميع النُّسخ: ((ولم تَبخَل))، والصَّواب ما أثبتُّه كما ورد في البيت.

(٣) في أ و ظ: ((طائلاً)).

(٤) تفسير الرَّازي ١٢/٥٢. وعنه في: البحر المحيط٨/٣١٧.

(٥) لأبي النَّجم العِجلي في ديوانه ١٩٨، والخصائص ٣/٣٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٦١٠، و أمالي المرتضى ١/٣٥٠، و أمالي ابن الشَّجري١/٣٧٣، وشرح المفصَّل ١/٩٨. وبلا عزو في: الكامل ١/٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١/٢٩٠، والمقتصد ١/٣٠١، وشرح المفصَّل ٩/٨٣، وشرح الكافية للرَّضي ١/٢٥٥.

(٦) في أ و ظ: ((المكانة))، والصَّواب ما أثبتُّه من ط والبحر المحيط .

(٧) في أ: ((يُراد))، وهو تصحيف.

وهذا الكلامُ يُفيدُ المُبالغةَ التَّامَّةَ من هذا الوَجهِ، فكذا هنا؛ كأنَّه قال: فإنْ لم تُبَلِّغْ رسالاتِه، فما بلَّغْتَ رسالاته؛ يعني: أنَّه لا يمكنُ أنْ يُوصَفَ تَركُ التَّبلِيغَ بتهديدٍ أعظمَ من أنَّه تركَ التَّبليغَ، فكان ذلك تنبيهاً على غاية التَّهديد والوَعيد»[1].

قالَ الشَّيخُ[2]: «وما ضَعَّفَ به جوابَ الجمهور لا يُضعَّفُ به؛ لأنَّه قال: فإنْ قِيلَ إنَّه تركَ الكُلَّ، كان كَذِباً، ولم يقولوا ذلك، إنَّما قالوا: إنَّ بعضَها ليسَ أولى بالأداء من بعضٍ؛ فإنْ لم تُؤدِّ بعضَها؛ فكأنَّكَ أغفلتَ أداءَها جميعَها، كما أنَّ مَنْ لم يؤمِنْ ببعضِها كان كمن لم يُؤمِنْ بكلِّها؛ لإدلاء كلٍّ منها بما يُدْلي به غيرُها؛ وكونُها كذلك في حكم شيءٍ واحدٍ، والشَّيءُ الواحدُ لا يكون مبلِّغاً غيرَ مُبلِّغٍ، مؤمناً به غيرَ مُؤمَنٍ به، فصارَ ذلك التَّبليغُ للبعضِ غيرَ معتدٍّ به».

قلتُ: هذا الكلامُ[١٤٠/ب–م٢] الأنيقُ– أعني ما وقعَ به الجوابُ عن اعتراض الرَّازيِّ –كلامُ الزَّمخشريِّ، أخذَه [و][3] نقلَهُ إلى هنا.

وتمامُ كلامِ الزَّمخشريِّ أنْ قالَ[4] –بعدَ قولهِ: «غيرَ مؤمَنٍ»–: «وعن ابن عبَّاس –رضي الله عنه–: إنْ كتمتَ آيةً لم تُبَلِّغْ رسالاتي»[5].

ورُوِيَ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «بعثَني الله برسالاته، فضِقتُ بها ذَرْعاً[6]، فأوحى الله إليَّ: إنْ لم تُبَلِّغْ رسالاتي، عَذَّبتُك وضَمِنَ لي العِصمَةَ؛ فقويتُ»[7].

---

(١) هنا انتهى كلام الرَّازي.

(٢) البحر المحيط ٣١٧/٨.

(٣) «و»: سقطت من أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٤) الكشَّاف ٣٠١/٦.

(٥) أخرجه الطَّبري ٥٦٨/٨، وابن أبي حاتم ١١٧٣/٤،والسُّيوطي في الدُّرِّ المنثور ٥/ ٣٨٣.

(٦) في أ: «درعاً»، وهو تصحيف.

(٧) أخرجه الواحدي في أسباب النُّزول ٢٠٢، والسُّيوطي الدُّر المنثور ٣٨٢/٥. وأورده ابن الجوزي في زاد المسير ٣٩٦/٢، والرَّازي في تفسيره ٥١/١٢.

قالَ الشَّيخُ[١]:«وأمَّا ما ذُكِرَ من أنَّ مِقدارَ الجُرمِ في تَرْكِ البَعضِ مثلُ الجُرم في ترك الكلِّ مُحالٌ ممتنِعٌ، فلا استحالةَ فيه؛ لأنَّ الله تعالى أنْ يرتِّبَ[٢] على الذَّنب اليَسيرِ العقابَ العظِّيمَ، وبالعكس[٣]، ثمَّ مثَّلَ بالسَّارق الآخذِ خِفيةً يُقطَعُ ويُرَدُّ ما أخذَ، وبالغاصبِ يُؤخَذُ منه ما أخذَ دونَ قَطْعٍ».

وقالَ الواحديُّ[٤]:«أي: إنْ يَترُكْ إبلاغَ البَعضِ، كان كمَنْ لم يُبَلِّغْ؛ لأنَّ تركَه البعضَ مُحبِطٌ لإبلاغِ ما بلَّغَ، وجُرمَه في كتمان البَعض كجُرمِهِ في كُتمان الكلِّ؛ في أنَّه يَستحِقُّ العُقوبةَ مِنْ ربِّه، وحاشا لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنْ يكتُمَ شيئاً مِمَّا أَوحى الله إليهنَّ.

وقد قالَت عائشةُ –رضي الله عنها–: «مَنْ زَعَم أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كتمَ شيئاً من الوحيِ، فقد أَعظَمَ على الله الفِرْيَةَ، والله تعالى يقولُ: ﴿يا أيُّها الرَّسولُ بَلِّغْ﴾، ولو كتمَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم شيئاً من الوحي؛ لكتمَ قولهُ تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب:٣٧]»[٥] الآية.

وهذا قريب من الأجوبة المتقدِّمة. هذا ما وقفتُ عليه في الجواب في هذه الآية الكريمةِ.

ونظيرُ هذه الآيةِ في السُّؤال المتقدِّمِ الحديثُ الصَّحيحُ عن عُمرَ بنِ الخطاب: «فمَنْ كانت هِجرَتُه إلى الله ورسوله، فهِجرَتُه إلى الله ورسوله»[٦]؛ فإنَّ نفسَ الجوابِ هو نفسُ الشَّرط، وأجابوا عنه بأنَّه لا بُدَّ من تقديرٍ تحصُلُ به المغايرةُ، فقالوا: تقديرُه: فمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله نيةً وقصداً، فهجرتُه إلى الله ورسوله حُكماً وشَرعاً، ويمكن أنْ يأتيَ فيه جوابُ الرَّازيِّ الَّذي اختارَه.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: «رسالاته» جمعاً، والباقون «رسالتَه» بالتَّوحيد[٧].

---

(١) البحر المحيط ٣١٧/٨ بتصرُّف.

(٢) «يرتِّب»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٣) أي: أنَّ لله تعالى أن يعفوَ عن الذَّنب العظيم ويُؤاخذ بالذَّنب الحقير. انظر: البحر المحيط٣١٧/٨.

(٤) التَّفسير البسيط ٧/ ٤٦٨–٤٦٩ بتصرُّف.

(٥) أخرجه البخاري ٢٧٣٩/١ برقم «٧٠٩٣»، ومسلم ٩٠/١برقم «٢٨٧». والفِرْيَة: مفرد «الفِرى»، وهي الكذبة.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده ٣٠٣/١ برقم «١٦٨» ، والبخاري ٢٤٦١/٢–٢٤٦٢ برقم «٦٣١١»، ومسلم٨٥٣/٣٣ برقم «٤٩٢٧».

(٧) وبالتَّوحيد؛ يعني: بالإفراد، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكِسائي وغيرهم. انظر هاتين القراءتين في: السَّبعة ٢٤٦، ومعاني القراءات ٣٣٦/١، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢٣٩/٣، وحجَّة القراءات ٢٣٢، والتَّيسير ١٠٠.

ووجهُ الجمع أنَّه عليه السَّلام بُعِثَ بأنواعٍ شتَّى من الرِّسالة؛ كأصول التَّوحيد، والأحكام على اختلاف أنواعها.

والإفرادُ واضحٌ؛ لأنَّ اسمَ الجِنس[1] المضاف يَعُمُّ جميعَ ذلك[2]، وقد قالَ بعضُ الرُّسل: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾ [الأعراف:٦٢]، وبعضُهم قالَ: ﴿رِسَالَةَ رَبِّى﴾ [الأعراف:٧٩]؛ اعتباراً للمعنيين

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]

قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾: الجمهورُ على قراءته بالواو[3]، وكذلك هو في مصاحف الأمصار، وفي رفعه تسعةُ أوجُهٍ:

أحدُها: – وهو قولُ جمهورِ أهلِ البَصرة: الخليل وسِيبَوَيْه[4] وأتباعِهما[5] – أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ؛ لدِّلالةِ خبر الأوَّل عليه، والنِّيَّةُ به التَّأخيرُ، والتَّقديرُ: إنَّ الَّذينَ آمنوا والَّذينَ هادُوا مَنْ آمنَ بهم إلى آخره، والصَّابِئُون كذلك؛ ونحوُه[6]: «إنَّ زيداً وعمرٌو قائمٌ»؛ أي: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ؛ فإذا فعَلْنا ذلك فهل الحذفُ من الأوَّل [١٤١/أ–م٢]؛ أي: يكونُ خبرُ الثَّاني مُثبَتاً، والتَّقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ، فحذفُ «قائمٌ» الأوَّل أو بالعكس؟ قولان مشهوران، وقد وردَ كلٌّ منهما؛ قال[7]: [المنسَرح]

---

(١) في ظ: «الجمع»، وهو خطأ .

(٢) انظر تفسير الرَّازي ١٢/٥١–٥٢، والتِّبيان ١/٤٥٠.

قال مكِّيٌّ في الكشف ١/٤١٥:«وحُجَّة من وحَّد أنَّ الرِّسالة على انفراد تدلُّ على الكثرة، وهي كالمصدر في أكثر الكلام، لا تُجمع ولا تُثنَّى؛ لدِّلالته على نوعه بلفظه، لكن جاز جمعه في هذا لـمَّا اختلفت أنواعه وأجناسه، فتشابه المفعول فجمع، فهي تدلُّ على ما يدلُّ عليه لفظ الجمع، وهي أخفُّ» اهـ.

وقال ابن زنجلة في حُجَّة القراءات ٢٣٢: «حُجَّة من قرأ على الجمع أنَّهم جعلوا لكلِّ وحيٍّ رسالة، ثمَّ جمعوا فقالوا: «فما بلَّغتَ رسالاتِه» ، وحُجَّة من قرأ بالإفراد قول النَّبي ﷺ : «إنَّ الله عزَّ وجلَّ أرسلني برسالة وأمرني أنْ أبلغها.. » ثمَّ تلا الآية» اهـ.

(٣) انظر القراءة في: معاني القرآن للفرَّاء١/٣١٠، والمغني ٢/٧٢٧، والنَّشر ١٤١، والإتحاف١/ ٥٤١.

(٤) الكتاب ٢/١٥٥.

(٥) كالزَّجَّاج في معانيه ٢/١٩٣، والسِّيرافي في شرحه للكتاب ٢/٤٨٢.

(٦) في ظ: «نظيره».

(٧) البيت مختلفٌ في نسبته ؛ فقد نسبه سيبويه في الكتاب ١/٧٥ لقيس بن الخَطيم، وهو في ذيل ديوانه ١١٥ ، ونُسِبَ في شرح أبيات سيبويه ١/١٨٦، وجمهرة أشعار العرب ١٣، وخزانة الأدب ٤/٢٨٣ لعمرو بن امرئ القيس. وورد=

٦١–نحنُ بما عِنْدَنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

أي: نحنُ راضونَ.

وعكسُه قوله(١): [الطَّويل]

٦٢– فمن يكُ أَمسَى بالمدينةِ رَحلُهُ فإنِّي وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

التَّقدير: وقيَّارٌ بها كذلك.

فإنْ قِيلَ: لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الحذفُ من الأوَّل أيضاً؟ فالجوابُ: أنَّه يَلزمُ مِنْ ذلك دخولُ اللَّام في خبر المبتدإ غيرِ المَنسوخِ بـ «إنَّ»، وهو قليلٌ لا يقع إلَّا في ضرورة شعر(٢)؛ فالآية يجوزُ فيها هذان التَّقديران على هذا التَّخريج.

قالَ الزَّمخشريُّ(٣): «﴿والصَّابِئُونَ﴾: رفعٌ على الابتداء، وخبرُه محذوفٌ، والنِّيَّةُ به التَّأخير عمَّا في حَيِّز «إنَّ» من اسمها وخبرها؛ كأنَّه قِيلَ: إنَّ الَّذينَ آمنوا والَّذين هادُوا والنَّصارى حكمُهم كذلك، والصَّابِئُونَ كذلك، وأنشد سِيبَوَيْه شاهداً على ذلك(٤): [الوافر]

٦٣– وإلَّا فاعلَمُوا أنَّا وأنتمْ بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

أي: فاعلموا أنَّا بُغاةٌ وأنتم كذلك».

ثمَّ قال بعدَ كلامٍ(٥): «فإنْ قلتَ: فقوله: ﴿والصَّابِئُون﴾ معطوفٌ لا بُدَّ له من معطوفٍ عليه، فما هو؟ قلتُ: هو مع خبره المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ على جملة قوله: ﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنوا﴾ إلى آخره، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للَّتي عطفَت عليها. فإن قلتَ: فالتَّقديمُ والتَّأخير لا يكونُ إلَّا لفائدةٍ، فما هي؟ قلتُ: فائدتُه التَّنبيهُ

=البيت في ديوان حسَّان ٤٥/٢ ضمن قصيدة منسوبة لعمرو بن امرئ القيس. ونسبه الفرَّاء في معانيه ٣٦٢/٢ لمزَّار الأسدي؛ في حين نسبه ابن الأنباري في الإنصاف ٨٥ لدِّرهم بن زيد الأنصاري. والبيت بلا عزو في: معاني القرآن للفرَّاء٤٣٤/١ –٤٤٥ و٣ /٧٧، والمقتضب١١٢/٣و٧٣/٤ ، و أمالي ابن الشَّجري ٢٠/٢– ٤٥ و٣ /١١٣.

والشَّاهد فيه: «نحن بما عندنا»؛ حيث حذف خبر الأوَّل اكتفاء بخبر الثَّاني «راضٍ»، والمقصود: نحن بما عندنا راضون.

(١) تقدَّم البيت برقم «١٤». الشَّطر الأوَّل من البيت سقط من ط.

(٢) انظر: سر الصِّناعة ٣٨١/١، والبحر المحيط ٨٣/١٥، ومغني اللَّبيب ٥٧، وشرح ابن عقيل ٤٧١/١، وحاشية الصَّبَّان ٤٤٠/١.

(٣) الكشَّاف ٣٠١/٦.

(٤) تقدَّم برقم «٢٢».

(٥) الكشَّاف ٣٠٢/٦ بتصرُّف يسيرٍ.

على أنَّ الصَّابِئين يُتابُ عليهم إنْ صَحَّ منهم الإيمانُ والعملُ الصَّالحُ، فما الظَّنُّ بغيرهم؛ وذلك أنَّ الصَّابئين أبينُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم عِتِيّاً؛ وما سُمُّوا صابئين إلَّا لأنَّهم صَبَؤوا عن الأديان كلِّها؛ أي: خَرَجوا[1]، كما أنَّ الشَّاعرَ قدَّمَ قولَه: «وأنتم» تنبيهاً على أنَّ المخاطَبينَ أوغلُ في الوَصف بالبَغْي من قومه، حيثُ عاجلَ به قبلَ الخبر الَّذي هو «بُغاةٌ»؛ لئلا يُدخلَ قومُه في البَغي قبلَهم مع كونِهم أوغلَ فيه منهم وأثبتَ قِدَماً.

فإن قلتَ: فلو قِيلَ: «والصَّابِئينَ وإيَّاكُم»، لكانَ التَّقديمُ حاصلاً. قلتُ: لو قِيلَ هكذا لم يَكُنْ من التَّقديم في شيءٍ؛ لأنَّه لا إزالةَ فيه عن موضعه؛ وإنَّما يُقالُ مُقدَّمٌ ومُؤخَّرٌ للمُزال لا للقارِّ في مكانه، وتجري هذه الجملة مَجرى الاعتراض».

الوجه الثَّاني: أنَّ «إنَّ» بمعنى «نَعَم»، فهي حرفُ جوابٍ، ولا محلَّ لها حينئذٍ؛ وعلى هذا فما بعدَها مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وما بعدَه معطوفٌ عليه بالرَّفع، وخبرُ الجميع قوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ إلى آخره، وكونُها بمعنى «نَعَم» قولٌ مرجوحٌ، قال به بعضُ النَّحويِّين[2]، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[طه:٦٣] في قراءةِ مَنْ قرأه بالألف[3]. وفي الآية كلامٌ طويلٌ يأتي -إنْ شاء الله تعالى- في موضعِه[4].

(١) انظر: اللِّسان والتَّاج (صبأ)، وعمدة الحفَّاظ (صبأ)٢/٣١٣.

(٢) كسيبويه وابن السَّرَّاج والأخفش وابن الخبَّاز، واختاره ابن مالك. وقد ضعفَّه أبو حيَّان؛ لأنَّ ثبوت «إنَّ» بمعنى «نعم» فيه خلاف بين النَّحويِّين. انظر: الكتاب٣/١٥١، والأصول٢/٣٩٣، والصِّحاح(أنن)، وتوجيه اللُّمع١٥٤، وشرح التَّسهيل٢/٣٣، والبحر المحيط٨/٣٢٢.

(٣) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وغيرهم. انظر: السَّبعة ٤١٩، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٥/٢٢٩، وحُجَّة القراءات ٤٥٤، والتَّيسير ١٥١، والنَّشر ١٦٧.

(٤) انظر: الدُّرّ المصون ٨/٦٣–٦٨.

وجعلَ منه أيضاً قولَ عبدِ الله بنِ الزُّبير: «إنَّ وصاحِبُها» جواباً لمن قال له: «لَعَن الله ناقةً حملتني إليك؛ أي: نَعَم وصاحِبُها»[١] ، وجعلَ منه قولَ الآخرِ[٢]: [مجزوء الكامل]

٦٤- بَـــرَزَ الغـــواني في الشَّـــبا ... بِ يَلُمْنَـــــــــني وألومُهُنَّـــــــهْ

ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قـــد عَـــلا ... كَ وقـــد كَـــبِرْتَ فقلـــتُ إنَّـــهْ

أي: نَعَمْ، والهاءُ للسَّكْتِ.

وأُجِيبَ بأنَّ الاسمَ والخبرَ محذوفان في قولِ ابن الزُّبَير، وبَقِيَ المعطوفُ على الاسم دليلاً عليه، والتَّقدير: إنَّها وصاحِبُها ملعونان، وتقديرُ البيت: إنَّه كذلك.

وعلى تقديرِ أنْ تكونَ بمعنى «نَعَم»؛ فلا يَصِحُّ هنا جَعْلُها بمعناها؛ لأنَّها لم يتقدَّمها شيءٌ تكونُ جواباً له، و«نَعَمْ» لا تقعُ ابتداءَ كلامٍ، إنَّما تقعُ جواباً لسؤالٍ، فتكونُ تصديقاً له[٣].

ولقائل أنْ يقولَ: يجوزُ أنْ يكونَ ثَمَّ سؤالٌ مقدَّرٌ؛ وقد ذكروا ذلك في مواضعَ كثيرةٍ، منها قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة:١] و﴿لَاجَرَمَ﴾[هود:٢٢]، قالوا: يُحتملُ أنْ يكونَ ردّاً لقائل: كَيتَ وكَيْتَ.

---

(١) قائل هذا عبد الله بن زبير بن فضالة بن شَرِيك لعبد الله بن الزُّبير، فقد أتاه ابن فضالة مستمنحاً، فقال: نَفِدَت نفقَتي، ونقِبَت راحِلتي.

فقال- ابن الزُّبير- أحضِرْها، فأحضرها، فقال: أقْبِل بها، فأقبَلَ، ثمَّ قال: أَدْبِر بها، فأدبرَ، فقال: اِرقَعْها بِسِبْتٍ، واخصِفها بهُلْبٍ، وأنجِدْ بها يَبْرُد خُفُّها.... فقال ابن فضالة: إنِّي أتيتُكَ مُسْتَحمِلاً، لا مستوصِفاً، فلعنَ الله ناقةً حملتني إليك، قال ابن الزُّبير: إنَّ وراكبها.

وانصرف ابن فضالة عنه، وكان مُبخلاً، فذَمَّه ومدحَ بني أُمَيَّة، وكان مما قال:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلاد

والسِّبْت: جلود البَقَر، تُدْبغ وتُحذى منها النِّعال. والهُلْب: شعر الخنزير يُخْرَزُ به.

انظر: شرح المفصَّل٢/١٠٣-١٠٤. وانظر: المقدِّمة المحسبة ٢٦٥، ورصف المباني ١٢٤، والبداية والنِّهاية لإسماعيل الدِّمشقي ٢٦/٢٣٧، وهمع الهوامع ٢/١٨٠.

(٢) قائله عبيد الله بن قيس الرُّقيَّات، ويروى البيت الأوَّل في الدِّيوان:

بَكَرَت عَلَيَّ عَوَاذِلي ... يَلْحَيْنَني وألومُهُنَّهْ

في ديوانه٦٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٢٤، وأمالي ابن الشَّجري ٢/٦٥، وتوجيه اللُّمع ١٥٥، وشرح الكافية للرَّضي٤/٤٣١ .وبلا نسبة في: الكتاب ٣/١٥١و٤/١٦٢، والأصول ٢/٣٨٣، وحروف المعاني٥٦، وسر الصناعة ٢/٤٩٢، وتوجيه اللُّمع ١٥٤.

(٣) انظر: تثقيف اللِّسان وتلقيح الجنان١٦٢، والبحر المحيط٨/٣٢٣، ومغني اللَّبيب٤٥١، وهمع الهوامع٤/٣٩١.

الوجهُ الثَّالث:[١٤١/ب–م٢] أنْ يكونَ معطوفاً على الضَّمير المستكِنِّ في ﴿هادَوا﴾؛ أي: هادوا هم والصَّابِئُون[١]، وهذا قولُ الكِسائيِّ[٢]، ورَدَّه تلميذُه الفرَّاء[٣] والزَّجَّاج[٤].

قالَ الزَّجَّاجُ[٥]:«هو خطأٌ من جهتين[٦]؛ إحداهما: أنَّ الصَّابِئَ في هذا القولِ يُشارِكُ اليَهوديَّ في اليَهوديَّة، وليس كذلك؛ فإنَّ الصَّابِئَ هو غيرُ اليَهوديِّ؛ وإنْ جَعلَ «هادوا» بمعنى «تابوا» من قوله تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَۚ﴾ [الأعراف:١٥٦] لا من اليَهوديَّة، ويكون المعنى: تابوا هم والصَّابِئُونَ؛ فالتَّفسيرُ قد جاء بغير ذلك؛ لأنَّ معنى «الَّذين آمنوا» في هذه الآية إنَّما هو إيمانٌ بأفواهِهم؛ لأنَّه يُريدُ به المنافقين؛ لأنَّه وصفَ الَّذين آمنوا بأفواهِهم ولم تُؤمِنْ قلوبُهم، ثمَّ ذكرَ اليَهودَ والنَّصارى، فقال: مَنْ آمنَ منهم بالله، فله كذا، فجعلَهم يَهوداً ونصارى، فلو كانوا مؤمنين، لم يحتجْ أنْ يُقالَ: مَنْ آمنَ، فلهُم أجرُهم».

قلتُ: هذا على أحدِ القولين؛ أعني أنَّ الَّذين آمنوا مؤمنون نِفاقاً.

ورَدَّه أبو البقاء[٧] ومكِّيُّ بنُ أبي طالب[٨] بوجهٍ آخرَ، وهو عدمُ تأكيدِ الضَّمير المعطوفِ عليه.

قلتُ: هذا لا يَلزمُ الكِسائيُّ؛ لأنَّ مذهبَه عدمُ اشتراط ذلك؛ وإن كانَ الصَّحيحُ الاشتراطَ، نَعَم يَلزمُ الكِسائيُّ[٩] ؛ من حيثُ إنَّه قال بقولٍ تردُّه الدَّلائلُ الصَّحيحةُ، والله أعلم.

---

(١) وعلى هذا الوجه يلزم في «الصَّابئون» أن يكون فاعلاً لـ «هادوا»؛ لأنَّه معطوف على واو الجماعة.

(٢) معاني القرآن له ١٢٥. وزاد النَّحاس في نسبة هذا القول للأخفش في كتابه المسائل الكبير. انظر: إعراب النَّحَّاس ٣٢/٢.

(٣) معاني القرآن له ٣١٢/١.

(٤) معاني القرآن له ١٩٤/٢.

(٥) معاني القرآن له ١٩٤/٢ بتصرُّف. من قوله «في اليهوديَّة.... إلى غير اليهودي» سقط من ظ.

(٦) لم يأتِ المصنِّف على ذكر الجهة الأخرى، وهو سهو. والجهة الأخرى هي: أنَّ العطف على الضَّمير المرفوع من غير توكيد قبيح، وإنَّما يأتي في ضرورة الشِّعر. ولم أقف على هذا الوجه في معانيه، وانظر رأيه في: مجمع البيان ٣١٥/٣.

(٧) التِّبيان ٤٥١/١.

(٨) مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١–٢٣٨. «مكِّي بن أبي طالب»: سقط من ظ.

(٩) من قوله «لأنَّ مذهبه.... إلى هنا»: سقط من ظ.

وهذا القولُ قد نقلَه مكِّيٌّ[١] عن الفرَّاء[٢]، كما نقلَه غيرُه[٣] عن الكِسائيِّ[٤]، وردَّ عليه بما تقدَّمَ، فيحتمِلُ أنْ يكونَ الفرَّاءُ كانَ يُوافِقُ الكِسائيَّ، ثم رجَعَ، ويحتملُ أنْ يكونَ مخالفاً له، ثمَّ رجَعَ إليه؛ وعلى الجُملة، فيجوز أنْ يكونَ في المسألة[٥] قولان.

الوجه الرَّابع: أنَّه مرفوعٌ نسقاً على محلِّ اسم «إنَّ»[٦]؛ لأنَّه قبلَ دخولها[٧] مرفوعٌ بالابتداء[٨]، فلمَّا دخلَت عليه، لم تُغيِّرْ معناه، بل أكَّدَته.

غايةُ ما في الباب أنَّها عَمِلَت فيه لفظاً؛ ولذلك اختصَّت هي[٩] و«أنَّ» بالفتح، ولكن على رأيٍّ[١٠] بذلك دون سائر أخواتها؛ لبقاء معنى الابتداء فيها، بخلافِ «ليتَ ولعلَّ وكأنَّ»؛ فإنَّه خرجَ إلى التَّمنِّي والتَّرَجِّي والتَّشبيه[١١]، وأجرى الفرَّاءُ[١٢] البابَ مُجرًى واحداً، فأجازَ ذلك في «ليتَ ولعلَّ»، وأنشد[١٣]:[الرَّجز]

---

(١) مُشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١.

(٢) معاني القرآن له ٣١٢/١.

(٣) كالفرَّاء ٣١٢/١، والزَّجَّاج ١٩٤/١.

(٤) معاني القرآن له ١٢٥ .

(٥) «المسألة»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٦) أي: «الَّذين».

(٧) أي: «إنَّ».

(٨) وهذا مذهب الكِسائيِّ والفرَّاء. انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٣١٠/١–٣١١، ومذهب الكِسائيِّ مذكورٌ فيه أيضاً. وإلى هذا ذهب الأخفش في معانيه ٢٨٥/١.وردَّه الباقولي في كشف المشكلات ٣٦٤/١–٣٦٥ فلم يجز العطف قبل الخبر على موضع «إنَّ».

(٩) أي: «إنَّ».

(١٠) وهو رأي الأخفش. انظر: معاني القرآن ٢٨٥/١.

(١١) انظر: الكتاب ١٤٦/٢، وشرح كتاب سيبويه ٤٧٤/٢، والمقتضب ١١٤/٤، وشرح المقدِّمة المحسبة ٢٢١/١، وشرح المفصَّل ٦٧/٨–٦٨، وشرح التَّسهيل ٤٩/٢، والتَّذييل والتَّكميل ١٨٩/٥–١٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣٤/١–٥٣٥، وتحرير الخصاصة ٢٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/١.

(١٢) معاني القرآن له ٣١٠/١–٣١١.

(١٣) لجران العود في ديوانه برواية أبي سعيد السُّكَّريِّ ٥٢، والرِّواية فيه:

قد ندعُ المنزلَ يا لميسُ يعتّسُ فيه السَّبُعُ الجروسُ

ونُسِبَ لرؤبة بن العجَّاج في: ذيل ديوانه ١٧٦، والمقاصد النَّحويَّة ٧٨٢/٢. وبلا نسبة في: الكتاب ٢٦٣/١و ٣٢٢/٢، ومعاني القرآن للفرَّاء ٣١١/١، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١، والمقتضب ٤١٤/٤، والإنصاف ٢٣٤.

ويروى الرَّجز برواية أخرى هي: وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العِيسُ. =

٦٥- يـا لَيْتَـنِي وأنـتِ يـا لَمِـيسُ في بَلَدٍ ليسَ بها أنيسُ

فأتى بـ ((أنتِ))، وهو ضميرُ رفعٍ، نسقاً على الياء في ((ليتني)).

وهل يجري غيرُ العطفِ من التَّوابع مَجراهُ في ذلك؟ فذهبَ الفرَّاء[١] ويُونسُ[٢] إلى جواز ذلك، وجعلا منه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ:٤٨]، فرفعُ ﴿عَلَّام﴾ عندهما على النَّعت لـ ﴿ربي﴾ على المحلِّ، وحكوا: ((إنَّهم أجمَعونَ ذاهبونَ)).

وغَلَّطَ سِيبَوَيه مَنْ قال مِنَ العربِ[٣]: ((إنَّهم أجمعون ذاهبون))، فقال[٤]: «واعلم أنَّ قوماً من العرب يَغلَطون، فيقولون: ((إنَّهم أجمعون ذاهبون))».

وأخذ النَّاس عليه في ذلك؛ من حيثُ إنَّه غلَّطَ أهلَ اللِّسان، وهم الواضعون أو المتلقُّون من الواضع، وأُجِيبَ بأنَّهم بالنِّسبة إلى عامَّة العرب غالطُونَ».

وفي الجملة؛ فالنَّاسُ قد رَدُّوا هذا المذهبَ؛ أعني: جوازَ الرَّفعِ عطفاً على محلِّ اسم ((إنَّ)) مُطلقاً؛ أعني قبلَ الخبرِ وبعدَه، خَفِيَ إعرابُ الاسمِ أو ظهرَ.

ونقلَ بعضُهم[٥] الإجماع على جواز الرَّفعِ على المحلِّ بعدَ الخبر، وليسَ بشيءٍ.

وفي الجملةِ: ففي المسألةِ أربعةُ مذاهبَ:

مذهبُ المحقِّقين المنعُ مطلقاً[٦].

ومذهبُ بعضِهم[٧] التَّفصيلُ قبلَ الخبر؛ فيمتنعُ، وبعده؛ فيجوزُ[٨].

= ولا شاهد على هذه الرِّواية.

والشَّاهد فيه: قوله: ((يا ليتني وأنت))؛ إذ عطف بالرَّفع على اسم ((ليت)) قبلَ استكمال الخبر على رأي من أجاز ذلك، وهو الفرَّاء. في ظ: ((به)) مكان ((بها)).

(١) معاني القرآن له١/٤٧٠.

(٢) يعني يونس بن حبيب.

(٣) والتَّقدير: إنَّهم هم أجمعون ذاهبون، ((أجمعون)): توكيد للمبتدأ المحذوف.

(٤) الكتاب ١٥٥/٢.

(٥) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل ٤٧/٢.

(٦) كسيبويه ومن وافقه. انظر: الكتاب ١٥٥/٢، وشرح كتاب سيبويه ٤٨٢/٢، والأصول ٢٥٢/١.

(٧) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل ٤٧/٢.

(٨) أي: وقوع ((أجمعون)) قبل الخبر يمتنع، ووقوعه بعد الخبر يجوز.

ومـذهبُ الفـرَّاء[١]: إنْ خَفِـيَ إعـرابُ الاسـم[٢]، جـاز ذلـك؛ لـزوال الكراهيَّـة اللَّفظيَّـة، وحُكِـيَ مـن كلامهم[٣]: ((إنَّكَ وزيدٌ ذاهبان)).

الرَّابع: مذهبُ الكِسائيِّ[٤]: وهو الجوازُ مُطلقاً، ويَستدِلُّ بظواهرَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [البقرة:٦٢] الآية[٥]، وبقوله – وهو ضابِئ البُرْجُميُّ[٦] –: [الطَّويل]

٦٦- فَمَـنْ يَـكُ أمسـى بالمدينـةِ فـإنِّي وقَيَّـارٌ بهـا لغريـبُ

وبقوله[٧]:[البسيط]

٦٧- يـا ليتنـا وهمـا نَخْلُـو بمنزلـةٍ حتى يَرى بعضُنا بعضاً ونَأْتَلِفُ

وبقوله[٨]: [الوافر]

٦٨-وإلَّا فـاعلموا أنَّـا وأنـتم[١٤٢/أ-م٢]

البيت.

وبقوله[٩]: [الرَّجز]

٦٩-يـا ليتـني وأنـتِ يـا لمـيسُ

وبقولهم: ((إنَّك وزيدٌ ذاهبان)).

---

(١) معاني القرآن له ٣١٠/١-٣١١.

(٢) أي: أن يكون الاسم مبنيّاً أو أن يكون معرباً، لكن الإعراب به مقدَّر؛ كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلِّم.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه ٤٨٢/٢، وشرح التَّسهيل ٥١/٢، وشرح ابن النَّاظم ١٢٦/١، وشرح الكافية للرَّضي ٣٤٠/٤، والتَّذييل والتَّكميل ١٩٤/٥-١٩٦، ومغني اللَّبيب٦١٧.

(٤) معاني القرآن له ١٢٥.

(٥) ((الآية)): غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٦) تقدَّم البيت برقم ((١٤)) .وضابئ البُرجمي: هو ضابئ بن الحارث البُرُجي؛ لمَّا هجا بعض بني نهشل، حبسَه عثمان ابن عفَّان ﷺ، ولم يزل في حبسه إلى أن قُتِلَ عثمان، وكان له جمل-وقيل: فرس- اسمه: قيار. انظر: الوافي بالوفيات٢٠١/١٦.

(٧) لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفرَّاء ٣١١/١، والتَّفسير البسيط٤٧٤/٧، وضرائر الشِّعر ٢٦، والتَّذييل والتَّكميل ٢٠٧/٥، والارتشاف٢٤٤٥/٥، وخزانة الأدب ٣١٤/١٠.

ويُروى البيت برواية أخرى :((يا ليتني)) مكان ((يا ليتنا)).

(٨) تقدَّم برقم ((٢٢)).

(٩) تقدَّم برقم ((٦٥)).

وكلُّ هذه تَصلُحُ أنْ تكونَ دليلاً للكِسائيِّ والفرَّاء معاً، وينبغي أنْ يُورِدَ الكِسائيُّ دليلاً على جوازِ ذلك مع ظهور إعراب الاسم؛ نحوُ: «إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان».

وردَّ الزَّمخشريُّ الرَّفعَ على المحلِّ، فقال[١]: «فإنْ قلتَ: هلَّا زعمتَ أنَّ ارتفاعَه للعطف على محلِّ «إنَّ» واسمها. قلتُ: لا يَصِحُّ ذلك قبلَ الفراغ من الخبر، لا تقول: «إنَّ زيداً وعمرٌو منطلقان»؛ فإنْ قلتَ: لِمَ لا يَصِحُّ، والنِّيَّةُ به التَّأخيرُ؛ وكأنَّك قلتَ: إنَّ زيداً مُنطلِقٌ وعمرٌو؟ قلتُ: لأنِّي إذا رفعتُه رفعتُه على محلِّ «إنَّ» واسمِها، والعاملُ في محلِّهما هو الابتداء، فيجبُ أنْ يكونَ هو العاملَ في الخبر؛ لأنَّ الابتداءَ يَنتظِمُ الجزأين في عمله، كما تنتظِمُها «إنَّ» في عملِها، فلو رفعتَ ﴿الصَّابئون﴾ المنويَّ به التَّأخيرُ بالابتداء، وقد رفعتَ الخبرَ بـ «إنَّ»، لأعملتَ فيهما رافعين مختلفين».

وهو واضحٌ فيما رَدَّ به، إلَّا أنَّه يُفهَمُ كلامُه أنَّه يُجيزُ ذلك بعد استكمال الخبر. وقد تقدَّمَ أنَّ بعضَهم[٢] نقلَ الإجماعَ على جوازِه.

الخامس: قالَ الواحديُّ[٣]: «وفي الآية قولٌ رابعٌ لهشام بنِ معاوية[٤]: وهو أنْ تُضْمِرَ خبرَ «إنَّ» وتَبتَدِئَ ﴿الصَّابِئُونَ﴾، والتَّقدير: إنَّ الَّذينَ آمنوا والَّذين هادُوا يُرحَمون على قولِ مَنْ يقولُ: إنَّهم مسلمون، و يُعَذَّبون على قولِ مَنْ يقول: إنَّهم كفَّارٌ، فيُحذَفُ الخبرُ إذ عُرِفَ موضِعُه، كما حُذِف مِنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ﴾ [فصلت:٤١]؛أي: يُعاقَبون»، ثمَّ قالَ الواحديُّ[٥]: «وهذا القولُ قريبٌ من قولِ البَصريِّين، غيرَ أنَّهم يُضْمِرون خبرَ الابتداءِ، ويَجعَلون ﴿مَنْ آمَنَ﴾ خبرَ «إنَّ» ؛ وهذا على العكس من ذلك ؛ لأنَّه جعلَ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ خبرَ الابتداء، وحذفَ خبرَ «إنَّ»».

قلتُ: هو كما قال، وقد نبَّهتُ على ذلك في قولي أولاً: إنَّ منهم مَنْ يُقَدِّرُ الحذفَ مِن الأوَّل، ومنهم مَنْ يَعكِسُ.

---

(١) الكشَّاف ٦/٣٠١-٣٠٢.

(٢) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل ٢/٤٧.

(٣) التَّفسير البسيط ٧/٤٧٥-٤٧٦ بتصرُّف.

(٤) لم أقف على رأيه فيما رجعت إليه من آثاره. «معاوية» غير واضحة في أ.

وهشام بن معاوية: هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الكوفي الضَّرير، صَحِبَ الكِسائي وأخذ عنه كثيراً من النَّحو، له تصانيف، منها: المُختصَر والقياس، توفي سنة مئتين وتسعة. انظر: الفهرست ١٠٤.

(٥) التَّفسير البسيط ٧/٤٧٦.

السَّادس: أنَّ ﴿الصَّابِئُونَ﴾[١] مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ[٢]؛ كمذهب سِيبَويه والخليل، إلَّا أنَّه لا يُنوى بهذا المبتدأ التَّأخيرُ؛ فالفرقُ بينه وبين مذهب سِيبَوَيه نِيَّةُ التَّأخيرِ وعدمُها.

قالَ أبو البقاء[٣] : «وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لما فيه من لزوم الحَذف والفَصلِ».

أي: لِما يَلزمُ من الجمع بين الحَذفِ[٤] والفَصلِ[٥]؛ ولا يعني بذلك أنَّ المكانَ من مواضعَ الحذف اللَّازم؛ لأنَّ القرآنَ يَلزمُ أنْ يُتلى على ما أُنزِلَ؛ وإنْ كانَ ذلكَ المكان في غيره يجوزُ فيه الذِكرُ والحَذفُ.

السَّابع: أنَّ ﴿الصَّابِئُونَ﴾ منصوبٌ، وإنَّما جاءَ على لُغةِ بني الحَرثِ[٦] وغيرِهم[٧]، الَّذين يَجعَلون المثَّنى بالألفِ في كلِّ حال[٨]؛ نحوُ: «رأيتُ الزَّيدان، ومررتُ بالزَّيدان»، نقلَ ذلك مكِّيُّ بنُ أبي طالب[٩] وأبو البقاء[١٠]؛ وكأنَّ شبهةَ هذا القائل على ضَعفِها أنَّه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثنَّى، وقد جُعِلَت في هذه اللُّغةِ نائبةً[١١] رفعاً ونصباً وجرّاً، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النَّصب والجرِّ كما بقيَت الألف، وهذا ضعيفٌ، بل فاسدٌ[١٢].

---

(١) في أ: «الصَّابئين»..

(٢) حكى مكيٌّ هذا القول عن الأخفش والمبرِّد. انظر: مُشكل إعراب القرآن ٢٣٩/١.

(٣) التِّبيان ٤٥١/١.

(٤) أي: حذف خبر المبتدأ.

(٥) أي: الفصل بين الاسم والخبر بأجنبي.

(٦) في ظ و ح: «الحارث»، وكلاهما جائزان.

(٧) كلغة خثعم وزبيد وكنانة وبني العَنبر وبني الهُجيم وعُذرة ومُراد، وحكى هذه اللُّغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب وأبي زيد الأنصاري والكِسائي. قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً. انظر: معجم القراءات ٤٥٠/٥، وانظر: البحر المحيط ٨٤/١٥، وهمع الهوامع ١٣٣/١.

(٨) قال ابن مالك في شواهد التَّوضيح ١٥٧:«لغة بني الحارث بن كعب؛ فإنَّهم يلزمون المثنَّى، وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنَّه عندهم بمنزلة المقصور. ومن لغتهم أيضاً قصر الأب والأخ.....». اهـ.

(٩) مُشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١.

(١٠) التِّبيان ٤٥٢/١. واستبعده أبو البقاء.

(١١) أي: نائبة عن الفتحة والضمَّة والكسرة.

(١٢) ضعف هذه اللُّغة الَّتي تلزم المثنَّى الألف، وتلزم الجمع المذكَّر السَّالم الواو؛ إنَّما كان ذلك مقارنة لها بلغة غيرهم من الفصحاء، وهو ضعيف أيضاً لقلَّته وقلَّة المستعملين له، والله أعلم.

الثَّامن: أنَّ علامةَ النَّصبِ في ﴿الصَّابِئُونَ﴾ فتحةُ النون، والنونُ حرفُ الإعراب؛ كهي في «الزَّيتون» و«عَربون»[١].

قال أبو البقاء[٢]: «فإنْ قِيلَ: إنَّما أجاز أبو عليٍّ ذلك مع الياءِ، لا مع الواوِ. قِيلَ: قد أجازَه غيرُه[٣]؛ والقياسُ لا يَدفعُه».

قلتُ: يُشيرُ إلى مسألةٍ، وهو أنَّ الفارسيَّ[٤] أجازَ[١٤٢/ب–م٢] في بعضِ جموعِ السَّلامة، وهي ما جَرَت مَجرى المُكسَّر؛ كـ «بنينَ وسِنينَ»؛ أن يَحُلَّ الإعرابُ نونَها؛ بشرطِ أن يكونَ ذلك مع الياءِ خاصّةً دونَ الواوِ؛ فيقال: «جاءَ البنينُ»؛ قال[٥]: [الوافر]

٧٠- وكانَ لنا أبو حَسَنٍ عليٌّ أباً بَرّاً ونحنُ له بنينُ

وفي الحديث: «اللَّهُمَّ اجعَلْها عليهم سنيناً؛ كسنينِ يوسف»[٦].

وقال[٧]: [الطَّويل]

٧١- دعانيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

---

(١) عَربون: بعض الثَّمن المدفوع مقدَّماً عند البيع أو قبله.

(٢) التِّبيان ٤٥٢/١.

(٣) يعني المبرِّد. انظر: المقتضب ٣٣٢/٣، وشرح المفصَّل ١٢/٥، وشرح التَّسهيل ٨٦/١.

(٤) كتاب الشِّعر ١٦٠.

(٥) البيت لأحد أولاد عليِّ ابن أبي طالب ﷺ في: المقاصد النَّحويَّة ٢٠٥/١، وشرح التَّصريح ٧٥/١. ولسعيد بن قيس الهمذاني في خزانة الأدب ٧٨/٨. وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه ٩٢/٢، وضرائر الشِّعر ٢١٩، وشرح التَّسهيل ٨٥/١، والتَّذييل والتَّكميل ٣٣٣/١، وخزانة الأدب ٧٥/٨–٧٦–٦٠. وأراد بأبي الحسن علي ابن أبي طالب ﷺ. والشَّاهد فيه: رفع «بنين» بالضمَّة على النون، مع لزوم الياء، والأصل «بنون».
وأورده ابن عصفور في "ضرائر الشِّعر"، وقال: إنَّه لا يكون إلَّا في الشِّعر، للضَّرورة. وجعله المبرِّد في كتاب الرَّوضة خطأ. عن خزانة الأدب.

(٦) أخرجه أحمد ٤٣٩/١٦ برقم «١٠٧٥٤»، ومسلم ٢٧٢–٢٧٣ برقم «٦٧٥»، والبخاريُّ ٣٤١/١ برقم «٢». ويُروى بلفظ «كَسِني» بدل «كسنين».

(٧) البيت للصَّمَّة القُشيريِّ في ديوانه ٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٧. وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ١٤٧، وكتاب الشِّعر ١٥٨–١٧٥، و أمالي ابن الشَّجري٢٦١/٢، وشرح المفصَّل ١١/٥–١٢، وضرائر الشِّعر٢٢٠.

فأثبتَ النونَ في الإضافة، فلمَّا جاءَت هذه القراءةُ، ووجِّهَت بأنَّ علامةَ النَّصبِ فتحةُ النونِ، وكان المشهورُ بهذا القولِ إنَّما هو الفارسيُّ، سأل أبو البقاء هذه المسألةَ، وأجابَ بأنَّ غيرَه[1] يُجيزُه حتَّى مع الواو، وجعلَ أنَّ القياسَ لا يَأباهُ.

قلتُ: القياسُ يَأباهُ، والفرقُ بينَه – حالَ كونه بالياء وبينَ كونه بالواوِ– ظاهرٌ قد حَقَّقتُه في "شرح التَّسهيل"[2].

نَعَم، إذا سُمِّيَ بجمعِ المذكَّرِ السَّالِم، جاز فيه خمسةُ أوجُهٍ[3]:

أحدُها: أنْ يُعرَبَ بالحركاتِ مع الواوِ، ويصيرَ نظيرَ «الذُوْن»؛ فيقال: «جاءَ الزَّيدونُ، ورأيتُ الزَّيدونَ، ومررتُ بالزَّيدونِ»؛ كـ «جاءَ الذُونُ، ورأيتُ الذُونَ، ومررتُ بالذُونِ»؛ هذا إذا سُمِّيَ به، أمَّا ما دام جمعاً، فلا أحفَظُ فيه ما ذكرَه أبو البقاء، ومن أثبتَ حُجَّةٌ على مَنْ نفى، لا سيَّما مع تقدُّمِه في العِلم والزَّمان.

التَّاسع: قالَ مكِّيٌّ[4]: «وإنَّما رفعَ «الصَّابِئُونَ»؛ لأنَّ «إنَّ» لم يَظهَرْ لها عملٌ في «الَّذين»؛ فبقي المعطوفُ على رفعه الأصلي قبلَ دخول «إنَّ» على الجملةَ».

قلتُ: هذا هو بعينه مذهبُ الفرَّاء[5]؛ أعني أنَّه يُجيزُ العطفَ على محلِّ اسم «إنَّ» إذا لم يَظهَر فيه إعرابٌ، إلَّا أنَّ عبارةَ مكِّيٍّ لا تُوافِق هذا ظاهراً.

وقرأ أُبيُّ بنُ كعبٍ، وعثمانُ بنُ عفَّان، وعائشةُ، والجَحْدَرِيُّ، وسعيدُ بنُ جُبَيرٍ، وجماعةٌ: «والصَّابئين»[6] بالياء، ونقلَها صاحبُ "الكشَّاف"[7] عن ابن كثيرٍ، وهذا غيرُ مشهورٍ عنه.

وهذه القراءةُ واضحةُ التَّخريج؛ عطفاً على لفظِ اسم «إنَّ»؛ وإن كانَ فيها مخالفَةٌ لسَوادِ المصحفِ، فهي مخالفَةٌ يسيرةٌ، ولها نظائرُ كقراءة قُنْبُلٍ عن ابن كثيرٍ «سراط» [الفاتحة:٥] وبابه بالسين، وكقراءة حمزةَ

(١) يعني المبرِّد. انظر: المقتضب ٣٣٢/٣، وشرح المفصَّل ١٢/٥، وشرح التَّسهيل ٨٦/١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ذكر وجهاً واحداً وسها عن ذكر بقية الأوجه.

(٤) مُشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١.

(٥) معاني القرآن له ١/ ٣١٠–٣١١.

(٦) انظر القراءة في: شواذ القراءات ١٥٨، والمغني ٢٢٧/٢، والإتحاف ٥٤١/١.

(٧) ٣٠٢/٦. وصاحب الكشَّاف هو الزَّمخشري.

إيَّاهُ في روايةٍ بالزَّاي[١]، وهو مرسومٌ بالصَّاد في سائر المصاحف، ونحو قراءة الجميع: «إيلافهم»[٢] [قريش:١] بالياء، والرَّسم بدونها في الجميع[٣].

وقرأ الحسنُ البَصريُّ والزُّهريُّ: «والصَّابِيُون»[٤] بكسر الباء بعدها ياءٌ خالصةٌ، وهو تخفيفٌ للهمزة ؛كقراءة من قرأ: «يَسْتهزِيُون»[٥] [الأنعام:٥] بخلوص الياء. وقد تقدَّمَ قراءةُ نافعٍ في البَقرة[٦].

وأما «النَّصارى» فهو منصوبٌ عطفاً على لفظ اسم «إنَّ»، ولا حاجةَ إلى ادِّعاء كونِه مرفوعاً على ما رُفِعَ به «الصَّابِئُونَ» لكُلْفةِ ذلك.

قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾: يجوز في «مَنْ» وجهان:

أحدُهما: أنَّها شرطيةٌ. وقوله: ﴿فلا خوفٌ﴾ إلى آخره جوابُ الشَّرط؛ وعلى هذا فـ ﴿آمن﴾ في محلِّ جزمٍ بالشَّرط، و ﴿فلا خوف﴾: في محلِّ جزمٍ بكون جوابَه، والفاءُ لازمةٌ[٧].

والثَّاني: أنْ تكونَ موصولةً، والخبرُ ﴿فلا خوف﴾. ودخلت الفاءُ لشَبه المبتدإ بالشَّرطِ، فـ ﴿آمَنَ﴾ على هذا لا محلَّ له لوقوعه صلةً. و ﴿فلا خوفٌ﴾: محلُّه الرفعُ لوقوعِه خبراً، والفاءُ جائزةُ الدُّخولِ لو كانَ في غير القرآن[٨].

وعلى هذين الوجهين فمحلُّ «مَنْ» رفعٌ بالابتداء، ويجوزُ على كونها موصولةً [١٤٣/أ–م٢] أنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ بدلاً من اسم «إنَّ» وما عُطِفَ عليه، أو تكونَ بدلاً من المعطوف فقط[٩]، وهذا على

(١) أي: الزِّراط. وبها قرأ غيره. انظر القراءتين في: السَّبعة ١٠٥، ومعاني القراءات١/ ١١٠، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٤٩/١، وحُجَّة القراءات ٨٠.

(٢) انظر: السَّبعة ٦٩٨، وحجَّة القراءات ٧٧٥، ، والإتحاف ٧٤٨/٢، والنَّشر ٣٣١.

(٣) أي: إلافهم. وهي قراءة أبي جعفر. انظر: المغني ٤ /١٩٦٠، والنَّشر ٣٣١ والإتحاف ٦٣١/٢.

(٤) انظر: المحتسب ٢١٦/١، والمحرَّر الوجيز ٢١٩/٢، والمغني ٧٢٧/٢.

(٥) وهي قراءة أبي الحسن. انظر القراءة في: المحتسب ٢١٦/١.

(٦) عند الكلام على الآية [٦٢] من سورة البقرة، انظر: الدُّرّ المصون ٤٠٧/١. وقد قرأ «الصَّابئين» في كلِّ القرآن بغير همز. انظر: السَّبعة ١٥٧.

(٧) لزمت الفاء؛ لأنَّ أداة الشَّرط جازمة، وجواب الشَّرط جاء جملة اسميَّة.

(٨) يريد أنَّ الفاء يجوز أن تدخل في خبر الاسم الموصول دائماً في الكلام، أمَّا في القرآن، فتتوقف على ما ورد؛ يعني دخول الفاء في القرآن وعدم دخولها خاضع للرِّواية، وليس للقاعدة.

(٩) ذكرهما الزَّمخشري والهمذاني. انظر: الكشَّاف ٣٠٢/٦، والفريد ٤٧٤/٢.

الخلاف في ﴿الَّذين آمنوا﴾ هل المرادُ بهم المؤمنون حقيقةً، أو المؤمنون نفاقاً[١]؟ وعلى كلِّ تقدير من التَّقادير المتقدِّمة؛ فالعائدُ من هذه الجملة على «مَنْ» محذوفٌ، تقديرُه: مَنْ آمَنَ منهم، كما صرَّحَ به في موضعٍ آخرَ[٢]. وتقدَّمَ إعرابُ باقي الجملة فيما مضى[٣].

﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]

قوله: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌ﴾: قد تقدَّمَ الكلامُ على «كُلَّما» مُشبَعاً[٤]، فأغنى عن إعادتِه.

وقالَ الزَّمخشريُّ[٥]: «﴿كُلَّما جاءَهم رسولٌ﴾ جملةٌ شرطيةٌ وقعَت صفةً لـ ﴿رُسُلاً﴾، والرَّاجعُ محذوفٌ؛ أي: رسولٌ منهم»، ثمَّ قال[٦]: «فإنْ قلتَ: أينَ جوابُ الشَّرط، فإنَّ قولَه: ﴿فريقاً كَذَّبوا وفريقاً يَقتُلونَ﴾ نابَ عن الجواب؛ لأنَّ الرَّسولَ الواحدَ لا يكونُ فريقَين؛ ولأنَّه لا يَحسُنُ أنْ تقولَ: «إنْ أكرَمتَ أخي، أخاك أكرَمتُ»؟ قلتُ: هو محذوفٌ يَدُلُّ عليه قوله: ﴿فريقاً كَذَّبوا، وفريقاً يَقتُلونَ﴾؛ كأنَّه قِيلَ: كلَّما جاءَهم رسولٌ، ناصَبُوه. وقوله: ﴿فريقاً كَذَّبوا﴾ جوابٌ مستأنَفٌ لقائلٍ يقول: كيف فعَلوا برسُلِهم؟»

قالَ الشَّيخُ[٧]:«وليسَ «كُلَّما» شرطاً، بل «كُلَّ» منصوبٌ على الظَّرف، و «ما» مصدريَّة ظرفيَّة، ولم يجزُم العَربُ بـ «كُلَّما» أصلاً، ومع تسليم أنَّ «كُلَّما» شرطٌ، فلا يمتنعُ؛ لِما ذُكِرَ. أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ المرادَ بـ «رسول» الجِنسُ لا واحدٌ بعينه، فيَصِحُّ انقسامُه إلى فريقين؛ نحوُ: «لا أصحَبُكَ ما طلعَ نجمٌ»؛ أي: جنس

---

(١) وفي هذا قولان -ذكرهما النَّحَّاس في معانيه ٢/٣٣٩-٣٤٠-: القول الأوَّل: أنَّه أراد بالَّذين آمنوا ههنا «المنافقون»؛ والتَّقدير: إنَّ الَّذين آمنوا بألسنتهم، ودلَّ على هذا قول تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [المائدة: ٤١].

والقول الآخر: أنّه يريد من حقَّق الإيمان بقلبه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩]. وانظر: الكشَّاف ٦/٣٠٢.

(٢) عند تفسير الآية [٦٢] من سورة البقرة .انظر: الدُّرّ المصون ١/٤٠٤.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون ١/٤٠٤-٤٠٥.

(٤) عند الكلام على الآية [٢٠] من سورة البقرة، والآية [٥٦] من سورة النِّساء. انظر: الدُّرّ المصون ١/١٧٩-١٨٠و٤/٧.

(٥) الكشَّاف ٦/٣٠٢.

(٦) الكشَّاف ٦/٣٠٢.

(٧) البحر المحيط ٨/٣٢٤ بتصرُّف.

النُّجوم، وأمَّا الثَّاني؛ فيعني أنَّه لا يجوزُ تقديمُ معمولِ جوابِ الشَّرط عليه. وهذا الَّذي منعَه إنَّما منعَه الفرَّاءُ[١] وحدَه، وأمَّا غيرُه[٢]، فأجازَ ذلك؛ وهذا مع تسليم أنَّ «كُلَّما» شرطٌ، وأمَّا إذا مشَينا على أنَّها ظرفيَّةٌ، فلا حاجةَ إلى الاعتذارِ عن ذلك، ولا يمتنعُ تقديمُ معمولِ الفعلِ العاملِ في «كلَّما»؛ تقول: «كلَّما جئتني أخاك أكرمتُ»».

قلتُ: هذا واضحٌ من أنَّها ليست شرطاً، وهذه العبارةُ تكثُر في عبارة الفُقَهاء دونَ النُّحاة.

وفي عبارة أبي البقاء ما يُشعِرُ بما قالَه الزَّمخشريُّ؛ فإنَّه قال[٣]:«و ﴿كَذَّبوا﴾ جواب «كلَّما»، و ﴿فريقاً﴾ مفعولٌ بـ ﴿كَذَّبوا﴾، و ﴿فريقاً﴾ منصوبٌ بـ ﴿يقتلون﴾، وإنَّما قدَّمَ مفعولَ ﴿يقتلون﴾؛ لتواخي رؤوسِ الآي، وقدَّمَ مفعولَ ﴿كَذَّبوا﴾ مناسبةً لما بعده».

قالَ الزَّمخشريُّ[٤]: «فإنْ قلتَ: لِمَ جِيءَ بأحد الفعلين ماضياً وبالآخر مضارعاً؟ قلتُ: جِيءَ بـ ﴿يقتلون﴾ على حكايةِ الحالِ الماضية؛ استفظاعاً للقَتلِ، واستحضاراً لتلك الحال الشَّنيعة للتَّعجُّبِ منها» انتهى.

وقد يُقالُ: فلِمَ لا حُكِيَتْ حالُ التَّكذيب أيضاً، فيُجاءُ بالفعل مضارعاً لذلك؟ ويُجابُ بأنَّ الاستفظاعَ في القتلِ وشناعتِه أكثرُ [١٤٣/ب–م٢] من فظاعةِ التَّكذيب، وأيضاً فإنَّه لـمَّا جِيءَ به مضارعاً ناسبَ رؤوسَ الآي.

﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾[المائدة: ٧١]

قوله: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾: قرأ البَصريُّ والأخَوان: «تكونُ» برفع النون، والبَاقون بنصبها[٥].

(١) معاني القرآن له ٤٢٢/١.

(٢) يعني الكِسائي. انظر: معاني القرآن له٤٢٣/١.

(٣) التِّبيان ٤٥٢/١ بتصرُّف.

(٤) الكشَّاف ٣٠٢/٦. وعنه في: البحر المحيط٣٢٤/٨.

(٥) انظر القراءتين في: السَّبعة ٢٤٧ ، والتَّيسير ١٠٠ ، والنَّشر ١٤١. و الأخوان هما حمزة والكِسائي، والبَصري هو الحسن .

فمَنْ رفعَ فـ «أنْ» عندَه مخفَّفةٌ من الثَّقيلة، واسمُها ضميرُ الأمرِ والشَّأنِ محذوفٌ، تقديرُه: أنَّه[1]، و«لا» نافية، و ﴿تكون﴾ تامَّة، و ﴿فِتنَةٌ﴾ فاعلها، والجملةُ خبر «أنْ»، وهي مفسِّرةٌ لضميرِ الأمرِ والشَّأن؛ وعلى هذا فـ «حَسِبَ» هنا لليَقين، لا للشَّكِّ[2]؛ ومن مجيئها لليَقين قولُ الشَّاعر[3]: [الطَّويل]

٧٢–حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خيرَ تجارةٍ رَباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلاً

أي: تيقَّنتُ؛ لأنَّه لا يليقُ الشَّكُّ بذلك.

وإنَّما اضطرَرْنا إلى جعلِها في الآية الكريمة بمعنى اليَقين؛ لأنَّ «أنْ» المخفَّفةَ لا تقع إلَّا بعدَ يقينٍ، فأمَّا قولُه[4]: [البسيط]

٧٣– أرجو وآمُلُ أنْ تدنُو مودَّتُها وما إخَالُ لدينا منكِ تنويلُ

فظاهرُه أنَّها مُخفَّفةٌ؛ لعدم إعمالِها، وقد وقعَت بعدَ «أرجو» و«آمل»، وليسا بيقينٍ. والجوابُ من وَجهين:

---

(١) قال سيبويه: حسبتُ أنْ لا تقول ذاك؛ أي: حسبتُ أنَّه قال: وإنْ شئت نصبتَ. انظر: الكتاب٣/١٦٦.

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/١٧٤، ومعاني الزَّجَّاج٢/١٩٥، وإعراب النَّحَّاس ٢/٣٢، والنُّكت لابن فضال ١/٢٢٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣. «لليقين»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.
قال النَّحَّاس في إعرابه ٢/٣٢–٣٣:« الرفع عند النَّحويِّين أجود؛ وإنَّما صار الرَّفع أجود؛ لأنَّ «حسبت» وأخواتها بمنزلة العلم في أنَّه شيء ثابت ؛ وإنَّما يجوز النَّصب على أنَّ تجعلهنَّ بمنزلة خشيتُ وخفتُ» .اهـ.

(٣) للبيد بن ربيعة، في شرح ديوانه ٢٤٦، والرِّواية فيه: «رأيتُ» مكان «حسِبتُ»، و«الحمد» مكان «الجود».
وله في: الأضداد ٢١، واللِّسان والتَّاج (ثقل)، وشرح التَّصريح ١/٣٦٢، والدُّرر اللَّوامع١/٢٢٤.وبلا عزو في: شرح الكافية الشَّافية ٢/٥٤٣، وشرح ابن النَّاظم ١٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/٣٤، والمقاصد النَّحويَّة ٢/٨٣٧، وتخليص الشَّواهد ٤٣٥، وهمع الهوامع ٢/٢١٦.
رَباحاً: رِبحاً. ثاقلاً: ميتاً. عن شرح الدِّيوان.
والشَّاهد فيه: أنَّ «حَسِبَ» هنا بمعنى «عَلِمَ».

(٤) لكعب بن زُهير في ديوانه بشرح أبي سعيد السُّكَّري ٩، وهو من القصيدة المشهورة الَّتي أنشدها كعب للنَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام–في مدحه والَّتي بدأها بالغزل، وبيت الشَّاهد في الغزل والتَّشبيب بمحبوبته سعاد، وبيت الشَّاهد في الدِّيوان: أرجو وآمل أنْ يَعْجَلْنَ في أبَدٍ وما لهُنَّ طوالَ الدَّهرِ تعجيلُ
وعلى هذا فلا شاهد في البيت. وقد أشار السُّكَّري إلى الرِّواية الثَّانية المستشهَد بها.
والبيت أيضاً في: جمهرة أشعار العرب٦٣٤، و أمالي المرزوقي ٤٨٦، وتوجيه اللُّمع ١٨١، وشرح التَّسهيل ١/٥٧ و٢/٨٦. وبلا نسبة في: شرح الكافية للرَّضي ٦٨٦، وتحرير الخصاصة ١/٢٤٥، وهمع الهوامع ١/١٨٥ و٢/٢٢٩، وخزانة الأدب ٩/١٤٣.
وتنويل: مصدر «نول»: إذا أعطَيتُه. عن اللِّسان (نول).

أحدُهما: أنَّ «أنْ» ناصبة، وإنَّما أُهمِلَت؛ حملاً على «ما» المصدرية، ويَدُلُّ على ذلك أنَّها لو كانَتْ مُخفَّفةً لفُصِلَ بينها وبين الجملة الفعلية بما سنذكرُه. ويكون هذا مثلَ قولِ الله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البَقرة:٢٣٣]؛ وكقوله:(١) [البسيط]

٧٤–يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نفسي ... وحَيثُما كُنتما لُقِّيتُما رَشَدا
أَنْ تَحْمِلا حاجةً لي خَفَّ مَحْمَلُها ... تَستَوجِبا نِعمةً عندي بها وَيَدا
أَنْ تَقْرَآنِ على أسماءَ ويْحَكُما ... مِنِّي السَّلامَ وألَّا تُشْعِرا أحدا

فقوله: «أنْ تقرآنِ» بدلٌ من(٢) «حاجة»، وقد أهملَ «أنْ»؛ ومثلُه قوله(٣): [مجزوء الكامل]

٧٥– إنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيْـ ... ـقَةُ إن نجَوْتِ من الرَّزاحِ
وَنَجَوْتِ من وَصَبِ العَدو ... وِ ومِنَ الغُدُو إلى الرَّواحِ

---

(١) لم أجد من نَسَبَ هذه الأبيات إلى قائلها، وقد أشار إلى ذلك البغدادي بقوله: «وهذه الأبيات الثَّلاثة قلَّما خلا منها كتاب نحو، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر» اهـ. ولتخريج هذه الأبيات الثَّلاثة انظر: شرح كتاب سيبويه ٣٢/١، وشرح المفصَّل ٩/٧، والحماسة البصريَّة ١٠٩٣/٣، وشرح التَّسهيل ٤٤/٢ و ١١/٤، والمقاصد النَّحويّة ١٨٥٩/٤–١٨٦٠، وشرح شواهد المغني ١٠٠، وخزانة الأدب ٤٢٣/٨. وانظر البيت الثَّالث "وهو موضع الشَّاهد" في: مجالس ثعلب ٣٢٢/١، والمفصَّل ٤٢٩، وتوجيه اللُّمع ٣٦٠، وتحرير الخصاصة ٦٠٢/٢، والجنى الدَّاني ٢٢٠ ، وخزانة الأدب ٤٢٠/٨–٤٢١.

قال ابن جنِّي في الخصائص ٣٩٠/١:«سألتُ أبا عليٍّ –رحمه الله– عنه فقال: هي مخفَّفة من الثَّقيلة؛ كأنَّه قال: إنَّكما تقرآن، إلَّا أنَّه خفَّف من غير تعويض». وذكر ابن جنِّي عن عليٍّ بن محمَّد بن الحسن أنَّه مذهب البغداديِّين، ونقله عنه البغدادي. وذهب الزَّمخشريُّ في المفصَّل٤٢٩ إلى أنَّ الرفع لغة العرب، وجاء بالبيت الأخير دليلاً على هذا. «نعمة»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٢) في ظ: «على» بدل «من».

(٣) الأبيات لقاسم بن معن، وهو حديث للشَّاعر مع ناقته، وقد أنشدها الفرَّاء عنه في: معاني القرآن للفرَّاء ١٣٦/١، والمقاصد النَّحويَّة ٧٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢١/٨. وبلا نسبة في: الأزهية ٦٤–٦٥، وشرح التَّسهيل ٤٤/٢و١٠/٤، والارتشاف ٢٤٢٢/٥–٢٤٢٣، وتخليص الشَّواهد ٣٨٣/١. وانظر البيت الأخير غيرَ منسوبٍ "وهو موضع الشَّاهد" في: الخصائص ٣٨٩/١، وسر الصِّناعة ٤٤٨/٢، وشرح المفصَّل ٩/٧، ورصف المباني ١١٣.

زعيم: كفيل. نويقة: تصغير «ناقة». الرَّزاح: شدة الضعف في الإبل. الطَّلاح: جمع «الطَّلْح»، وهو شجر عظام له شوك.

والشَّاهد فيه:«أنْ تهبِطينَ»؛ إذ أعمل «أنْ» المخفَّفة عمل «أنَّ» الثَّقيلة، فرفعت اسماً لها، وهو كاف الخطاب المحذوف، أو ضمير الشأن، ولم يفصل بين «أنَّ» وخبرها أي فاصل. في ظ:«آمنت» بدل «نجوتُ». و«من الغدو»: سقط من ظ.

أنْ تَهْبِطِـــينَ بـــــلادَ قَـــــوْ مٍ يَرْتَعُـــونَ مِـــنَ الطِّـــلاحِ

كيفما قُدِّرَ فيما ذكرتُه من الأبيات، يَلزمُ أحدُ شذوذين–قد قيل باحتمال كلٍّ منهما–؛ إمَّا إهمالُ «أنْ»، وإمَّا وقوع المُخفَّفة بعدَ غيرِ علمٍ، وعدمُ الفصل بينها وبين الجملة الفعلية.

والثَّاني[1] من وجهي الجواب: أنَّ رجاءَه وأملَه قَوِيا حتَّى قَرُبا من اليقين، فأجراهما مُجراهُ في ذلك.

وأمَّا قولُ الشَّاعر[2]: [الخفيف]

٧٦- عَلِمـوا أنْ يُؤَمَّلـون فجـادُوا قبـلَ أنْ يُسْـأَلوا بـأعظَمِ سُـؤْلِ

فالظَّاهرُ أنَّها المُخفَّفة، وشذَّ عدمُ الفَصلِ، ويحتملُ أنْ تكونَ النَّاصبة شذَّ وقوعُها بعدَ العلمِ، وشذَّ إهمالُها؛ ففي الأوَّل شذوذٌ واحدٌ؛ وهو عدم الفَصلِ، وفي الثَّاني شذوذان؛ وقوعُ النَّاصبةِ بعدَ العلمِ، وشذَّ إهمالُها حملاً على «أمَّا» أختِها.

وجاء هنا على الواجبِ – عندَ بعضِهم – أو الأحسنِ – عندَ آخرين[3] – وهو الفصلُ بين «أنْ» الخَفيفةِ وبين خبرِها، إذا كانَ جملةً فعليَّةً متصرِّفةً غيرَ دعاءٍ، والفاصلُ: إمَّا نفيٌ كهذه الآية[١٤٤/أ–م٢]، وإمَّا حرفُ تنفيس؛ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، ومثلُه: «عَلِمتُ أنْ سوف تقومُ»، وإمَّا «قد»؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة:١١٦]، وإمَّا «لو» – وهي غريبةٌ– ؛كقوله: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [الجن:١٦]﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ:١٤].

وتَحرَّزتُ بالفعليَّة من الاسميَّة؛ فإنَّها لا تحتاج إلى فاصل؛ كقوله تعالى:﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠]؛ وكقوله[4]: [البسيط]

---

(١) في ظ: «الثَّامن».

(٢) لم أقف على قائله، وهو في: شرح الكافية الشَّافية ١/٥٠٠و٣/١٥٢٥، وشرح ابن النَّاظم١٣١، والجنى الدَّاني ٢١٩، وتحرير الخصاصة ١/٢٣١، وشفاء العليل ١/٣٧١، والمساعد ١/٣٣١، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٨، وشرح المكودي ١/٧٦، وتعليق الفوائد ٤/٧٤، والمقاصد النَّحويَّة ٢/٧٦٨، وشرح التَّصريح ١/٣٣٢، وهمع الهوامع ٢/١٨٧.

والشَّاهد فيه: «أن يُؤَمَّلون» ؛ إذ جاء خبر «أن» المخفَّفة من الثَّقيلة فعلاً مضارعاً، ولا فاصل بين «أن» وجملة الخبر –وهو نادر– والقياس: أن سيؤملون.

(٣) يعني الجزولي. انظر: المقدِّمة الجزولية١١٥، وانظر: التَّذييل والتَّكميل٥/١٦٤ بلا عزو.

(٤) للأعشى في ديوانه ٥٩، والعجز المثبت في الدِّيوان: أنْ ليسَ يدفعُ عن ذي الحِيلة الحِيَلُ

و له في: الكتاب ٢١/١٣٧و٣/٧٤–١٦٤، وشرح كتاب سيبويه٢/٤٦٧و٣/٢٧٢–٤٠٠، والأصول ١/٢٣٩، والحماسة البصريَّة ١/٢٧٠، وخزانة الأدب ٥/٤٢٦و١٠/٣٩٣. وبلا نسبة في: المقتضب٣/٩، والمحتسب=

٧٧–في فِتيَةٍ كسيُوفِ الهِندِ قد عَلِموا أنْ هالِـكٌ كـلُّ مَـنْ يَحفَـى ويَنْتَعِـلُ

وبالمتصرِّفة من غير المتصرِّفة؛ فإنَّه لا تحتاجُ إلى فاصلٍ؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النَّجم:٣٩] ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف:١٨٥]، وبغيرِ دعاءٍ من الواقعةِ دعاءً ؛كقوله تعالى: «أنَّ غَضَبَ الله» [النُّور:٩] في قراءة نافعٍ(١).

ومَنْ نصبَ ﴿تكونَ﴾، فـ «أنْ» عندَه هي النَّاصبة للمضارع، دخلَت على فعلٍ منفيٍّ بـ «لا»، و«لا» لا يمنعُ أنْ يعملَ ما بعدَها فيما قبلها من ناصبٍ، ولا جازمٍ، ولا جارٍّ(٢)؛ فالنَّاصبُ كهذه الآية؛ والجازمُ كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال:٧٣] ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التَّوبة:٤٠]؛ والجارُّ نحوُ: «جِئتُ بلا زادٍ».

و«حَسِبَ» هنا على بابها من الظَّنِّ؛ فالنَّاصبة لا تقعُ بعدَ علم، كما أنَّ المُخفَّفةَ لا تقعُ بعدَ غيرِه، وقد شذَّ وقوعُ النَّاصبة بعدَ يقينٍ، وهو نصٌّ فيه؛ كقوله(٣): [البسيط]

٧٨–نَرْضَى عن الله إنَّ النَّاسَ قد عَلِموا أَلَّا يُـدانِيَنا مـن خَلْقِـهِ بَشَـرُ

=١٠٣/٢، وشرح القصائد العشر٢٩٧، وضرائر الشِّعر٣٨، وشرح الكافية للرَّضي ٣٢/٤–٣٦٩.

فالشَّاعر يصف الفتية بأنهم كالسِّيوف الهندية في مضائهم، وحدَّتهم، وأنَّهم موطِّنون أنفسهم على الموت، موقنون به؛ لأنَّهم قد علِموا أنَّ الإنسان هالكٌ سواءٌ كان غنياً أو فقيرًا.

والشَّاهد فيه: «أنْ هالكٌ»؛ حيثُ خفَّفَ «أنَّ» وحذف اسمها المضمر ، والتَّقدير: أنَّه هالكٌ، والخبر جملة «كل من يحفى وينتعل هالك»، فـ «هالك» خبر مقدَّم لـ «كل».

وعلى رواية الدِّيوان لا شاهد فيه لهذه المسألة لورود الفعل الجامد بعدها.

(١) انظر القراءة في: السَّبعة ٤٥٣، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٣١٤/٥، وحُجَّة القراءات ٤٩٦، والتَّيسير ١٦١، والإتحاف ٢٩٢/٢.

(٢) انظر: رصف المباني٢٧٠–٢٧٢، والجنى الدَّاني٣٠٠، ومغني اللَّبيب٣٢٢–٣٢٣.

(٣) لجرير في ديوانه بشرح محمَّد بن حبيب ١٥٧/١، ورواية الدِّيوان بلفظ «نرضى عن الله» مكان «نرضى عن النَّاس» و«أن لا يفاخرنا» مكان «ألَّا يدانينا».

وله في: شرح التَّسهيل ٤٥/٢، وهمع الهوامع ٨٩/٤. وبلا نسبة في: شرح التَّسهيل ١٣/٤، وشرح الكافية الشَّافية ١٥٢٦/٣، وشرح الأشموني ٣٣٥/١.

والشَّاهد فيه: نصب «أنْ» الفعل المضارع مع وقوعه بعدَ العلم شذوذاً.

في ط: «نرضى عن النَّاس» مكان «نرضى عن الله».

وليسَ لقائلٍ أنْ يقولَ: العِلمُ هنا بمعنى الظَّنِّ؛ إذ لا ضرورةَ تدعو إليه، والأكثرُ بعدَ أفعالِ الشَّكِّ النَّصبُ بـ «أنْ»؛ ولذلك أُجمِعَ على النَّصب في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[1] [العنكبوت:٢]. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه:٨٩]، فالجمهورُ على الرَّفع[2]؛ لأنَّ الرُّؤيةَ تقعُ على العِلْم.

والحاصلُ أنَّه متى وقعَت بعدَ علْمٍ وَجبَ أنْ تكونَ المُخفَّفةَ، وإذا وقعَت بعدَ ما ليسَ بعِلمٍ ولا شكٍّ وجبَ أنْ تكونَ النَّاصبةَ، وإنْ وقعَت بعدَ فعلٍ يحتملُ اليَقينَ والشَّكَّ، جاز فيها وجهان باعتبارين؛ إنْ جعلناهُ يقيناً جعلناها المُخفَّفةَ، ورفعنا ما بعدَها، وإنْ جعلناهُ شكّاً جعلناها النَّاصبةَ، ونصبنا ما بعدها[3].

والآية الكريمةُ من هذا البابِ، وكذلك[4] قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه:٨٩]، وقوله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت:٢]، لكن لم يُقرَأ في الأولى إلَّا بالرَّفع، ولا في الثَّانية إلَّا بالنَّصبِ؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متَّبعةٌ.

وهذا تحريرُ العبارة فيها، وإنَّما قلتُ ذلك؛ لأنَّ بعضَهم[5] يقول: «يجوزُ فيها بعدَ أفعال الشَّكِّ وجهان»؛ فيوهم هذا أنَّه يجوزُ فيها أنْ تكونَ المُخفَّفةَ، والفعلُ قبلَها باقٍ على معناه من الشَّكِّ.

لكن يريدُ[6] ما ذكرتُه لك من الصَّلاحيَّة اللَّفظيةِ بالاعتبارين المتقدِّمين؛ ولهذا قالَ الأستاذُ الزَّمخشريُّ[7]: «فإنْ قلتَ: كيفَ دخلَ فعلُ الحُسبان على «أنْ» الَّتي هي للتَّحقيق؟ قلتُ: نزَّلَ حُسبانَهم لقوَّته في صدروهم منزلةَ العِلْم».

والسَّببُ المقتضي لوقوعِ المُخفَّفةِ بعدَ اليَقين، والنَّاصبة بعدَ غيره، وجوازِ الوجهين فيما تردَّدَ، ما ذكروهُ؛ وهو «أنْ» المُخففَّة تدلُّ على ثباتِ الأمرِ واستقرارِه؛ لأنَّها للتَّوكيد كالمشدَّدة[8]، والعِلمُ وبابُه

---

(١) انظر: معاني القرآن للفرَّاء٢/٣١٤، وللنَّحَّاس٥/٢١١، والجواهر٢/٥٨٦، والمغني٣/١٤٣٩، والإتحاف٢/٣٤٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٤٤٨،وللزَّجَّاج٣/٣٧٣، والمغني٣/١٢٤٠.

(٣) انظر: الكتاب٣/١٦٦-١٦٧، والمقتضب٣/٧-٨، والأصول٢/٢٠٩، وشرح المفصَّل٨/٧٧، وشرح التَّسهيل٢/٤٤-٤٥، والتَّذييل والتَّكميل٥/١٦٧، وهمع الهوامع٤/٨٩.

(٤) في أ: «لذلك».

(٥) لم أعرفه.

(٦) في ظ: «يزيد»، وهو تصحيف.

(٧) الكشَّاف ٦/٣٠٢ .

(٨) انظر: مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٠.

كذلك، فناسبَ أنْ تُوقِعَها بعدَ اليقين للملائمةِ بينهما، ويدلُّ على ذلك وقوعُها مُشدَّدةً بعدَ اليَقين ؛كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النُّور:٢٥] ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:١٠٦]﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[البقرة:١٠٧] إلى غير ذلك. والنَّوع الَّذي لا يدلُّ على ثباتٍ واستقرارٍ[١٤٤/ب–م٢] تقعُ بعدَه النَّاصبة(١)؛ كقوله تعالى:﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشُّعراء:٨٢] ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾[المائدة:٥٢]﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا﴾[الكهف:٨٠] ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا۟﴾ [المجادلة:١٣] إلى غير ذلك. والنَّوعُ المحتملُ للأمرين تقع بعدَه تارةً المُخفَّفةُ، وتارةً النَّاصبةُ؛ كما تقدَّم من الاعتبارين؛ وعلى كلا التَّقديرين– أعني كونَها المُخفَّفة أو النَّاصبة– فهي سادَّةٌ مسدَّ المفعولين عندَ جمهورِ البَصريِّين(٢)، ومسدَّ الأوَّلِ، والثَّاني محذوفٌ عند أبي الحسن(٣)؛ أي: حَسِبوا عدمَ الفتنةِ كائناً أو حاصلاً.

وحكى بعضُ النَّحويِّين(٤) أنَّه ينبغي لِمَنْ رفعَ أنْ يَفْصِلَ «أنْ» من «لا» في الكتابة؛ لأنَّ الهاءَ المُضمرةَ حائلةٌ في المعنى، ومَنْ نصبَ لم يَفْصِلْ؛ لعدمِ الحائل بينهما.

قالَ أبو عبد الله(٥): «هذا ربَّما ساغَ في غيرِ المصحفِ، أمَّا المصحفُ فلم يُرسَمْ إلَّا على الاتِّصال» انتهى.

قلتُ: وفي هذه العبارةُ تجوُّزٌ؛ إذ لفظُ الاتِّصالِ يُشعِرُ(٦) بأنْ تُكتَبَ «أنلا» فتوصلَ «أنْ» بـ «لا» في الخطِّ؛ فينبغي أنْ يُقالَ: لا تُثْبَتُ لها صورةٌ، أو تُثبَتُ لها صورةٌ منفصلةٌ(٧).

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾: في هذا التَّركيب خمسةُ أوجُهٍ(٨):

---

(١) كذا في ط، وفي بقيَّة النُّسخ: «المخفَّفة» وهو سهو، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٢) انظر رأيهم في: التَّذييل والتَّكميل٥/١٥٦.

(٣) يعني الأخفش. وانظر رأيه في: التَّذييل والتَّكميل٥/١٥٦.

(٤) كمكِّي. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٩/١، والكشف ٤١٦/١.

(٥) هو أبو عبد الله الفاسي، مُحمَّد بن الحسن بن مُحمَّد بن يُوسف، المُقرئ الحَنفي، توفي سنة ستٍّ وخمسين وستمئة. انظر: طبقات القُرَّاء لابن الجزري ١٠٩/٢–١١٠. ولم أقف على كلامه.

(٦) «يُشعِر»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٧) قوله: «وحكى بعض النَّحويِّين»: إلى هنا سقط من ظ.

(٨) الفرَّاء قال ببدليَّة «كثير» من الضمير في «عموا»، وتبعه الأخفش والزَّجَّاج وابن فضَّال والباقولي وغيرهم، وأجاز الفرَّاء وأبو عبيدة ومن وافقهما الأوَّل والرَّابع. انظر: مجاز القرآن ١٧٤/١، ومعاني القرآن للفرَّاء ٣١٦/١،=

أحدُها: أنَّ الواوَ علامةُ جمع الفاعل، كما يَلحقُ الفعلَ تاءُ التَّأنيث؛ ليَدُلَّ على تأنيث الفاعل؛ كـ ((قامت هندُ))، وهذه اللُّغة جاريةٌ في المثنَّى وجمعِ الإناث أيضاً، فيقالُ: ((قاما أخواك، وقُمنَ أخواتُك))؛ كقوله[1]: [الطَّويل]

٧٩- وقد أسْلَماه مُبْعَدٌ وحَميمُ

وقوله[2]: [الطَّويل]

٨٠- ولَكِنْ دِيافِيٌّ أبُوهُ وأمُّهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ

=والجواهر ١/١٨٣، وانظر الوجه الخامس في غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ١/٣٣٦ .

وحكى أبو عبيدة وجهاً آخر، وهو أن يكون ((كثير)) صفة للكناية الَّتي في آخر الفعل، فهي في موضع رفع، فرفعت ((كثير)) بها.

(١) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرُّقيّات، وصدره: تولَّى قتالَ المارِقينَ بنفسه

في: ذيل ديوانه ١٩٦، والمقاصد النَّحويَّة ٢/٩٢٥، وشرح أبيات مغني اللَّبيب ٦/١٣٨. وبلا نسبة في: أمالي ابن الشَّجري ١/١٩٩، وشرح التَّسهيل ٢/١١٦، وتخليص الشَّواهد ٤٧٣، وهمع الهوامع ٢/٢٥٧.

أسلماه: خذلاه. مبعدٌ وحميمٌ: أراد البعيدين عنه والأصحاب.

والشَّاهد فيه: ((أسلماهُ مبعدٌ وحميمٌ))، فقد ألحق بالفعل ((أسلماهُ)) علامة التَّثنية مع إسناده إلى الفاعلين الظاهرين ((مُبعَدٌ وحميمٌ))، والقياس: أسلمَه مبعدٌ وحميمٌ.

(٢) للفرزدق في ديوانه بشرح الحاوي ١/٨٢، والكتاب ٢/٤٠، وشرح كتاب سيبويه ١/١٤٩و٢/٣٦٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٨٦، وأمالي ابن الشَّجري ١/٢٠١، وشرح شواهد الإيضاح ١/٣٣٦. وبلا نسبة في: سر الصِّناعة ٢/٤٤٦، والجنى الدَّاني ١٤٩، وهمع الهوامع ٢/٦٣١.

ديافيّ: منسوبٌ إلى موضع في الجزيرة يدعى دياف. والسَّليط: الزَّيت.

فالشَّاعر يهجو الرَّجل وأهله بأنَّه من قرية لئيمة ورديئة في القُرى، ومن يسكن منهم المدينة فهو يحترف؛ ليكسبَ عيشه، هجاه بالابتذال والخدمة ونفي عنه ما عليه العرب من تجارة وحرب.

والشَّاهد فيه: إلحاق نون النُّسوة بالفعل؛ لتدلَّ على أنَّ الفاعل جمع. كذا في ط، وفي أ ظ وح: ((عمَّه)) بدل ((أمِّه)).

واستدلَّ بعضُهم[١] بقوله – عليه السَّلام– : «يتعاقبونَ فيكم مَلائِكةٌ»[٢]. ويعبِّرُ النُّحاة عن هذه اللُّغةِ بلغة «أكلوني البراغيثُ»[٣]، ولكنَّ الأفصحَ ألَّا يلحقَ[٤] الفعلَ علامةٌ.

وفرَّقَ النَّحويُّون بين لحاقِه علامةَ التَّأنيث، وعلامةَ التَّثنية والجمع؛ بأنَّ علامةَ التَّأنيث ألزمُ؛ لأنَّ التَّأنيثَ في ذاتِ الفاعل بخلاف التَّثنيةِ والجمع؛ فإنَّه غيرُ لازمٍ.

الوجه الثَّاني: أنَّ الواوَ ضميرٌ عائدٌ على المذكورينَ العائدِ عليهم واو «حَسِبوا»، و ﴿كثيرٌ﴾ بدلٌ من هذا الضَّمير؛ كقولك: «إخوَتُكَ قاموا كبيرُهم وصغيرُهم» ونحوه.

الوجه الثَّالث: أنَّ الواوَ ضميرٌ أيضاً، و ﴿كثيرٌ﴾ بدلٌ منه.

والفرقُ بين هذا الوجهِ والَّذي قبلَه؛ أنَّ الضَّميرَ في الوجهِ الأوَّلِ مفسَّرٌ بما قبلَه، وهم بنو إسرائيلَ، وأمَّا في هذا الوجهِ فهو مفسَّرٌ بما بعدَه؛ وهذا أحدُ المواضعَ الَّتي يُفَسَّرُ فيها الضَّميرُ بما بعدَه، وهو أن يُبدَلَ منه ما يفسِّرهُ، وهي مسألةُ خلافٍ[٥]. وقد تقدَّمَ تحريرُها[٦].

الوجه الرَّابع: أنَّ الضَّميرَ عائدٌ على مَنْ تقدَّمَ، و ﴿كثير﴾: خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، وقدَّرَه مكِّيٌّ[٧] تقديرين:

أحدُهما: قالَ: تقديرُه: العُمْيُ والصُّمُّ كثيرٌ منهم.

والثَّاني: العَمَى والصَّمَمُ كثيرٌ منهم؛ ودلَّ على ذلك قوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا﴾؛ فعلى تقديرِه الأوَّلِ: يكونُ ﴿كثيرٌ﴾ صادقاً عليهم، و ﴿منهم﴾ صفةٌ لـ ﴿كثير﴾؛ وعلى التَّقدير الثَّاني يكون ﴿كثيرٌ﴾ صادقاً

---

(١) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل ١١٦/٢، وشرح الكافية الشَّافية ٥٨١/٢، وتسهيل الفوائد ٤٤.

(٢) أخرجه مسلم ٢٥٥ برقم «٢١٠»، والبخاري ٢٠٤/١ برقم «١٦»، وسنن النِّسائي الكبرى ١٧٥/١ برقم «٤٥٩» و٤١٨/٤ برقم «٧٧٦٠».

(٣) قال أبو حيَّان: «لا ينبغي ذلك؛ لقلة هذه اللُّغة، والوجه هو الإعراب الأوَّل» اهـ. انظر: البحر المحيط ٣٢٨/٨.
وقال ابن الأنباري٣٠٢/١:«وهذا ضعيف؛ لأنَّها لغة غير فصيحة. وهي لغة طيء» .اهـ انظر: الجنى الدَّاني ١٤٩.
انظر هذه اللُّغة في: الكتاب١٩/١–٢٠،٧٨، والأصول٧١/١ ، والبصريات٨٧٦/٢، وشرح الرَّضي٢٧٦/٣، ومغني اللَّبيب٩٤٩–٩٧٩.

(٤) في ط: «تلحق».

(٥) انظر: المغني٦٣٥–٦٣٩.

(٦) وذلك عند الكلام على الآية [٢٩] من سورة البقرة. انظر المواضع الَّتي يُفسَّر فيها الضَّمير بما بعده في: الدُّرّ المصون ٢٤٣/١.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤١. وقدَّره الفرَّاء: ذلك كثيرٌ منهم، وقدَّره الزَّجَّاج: ذوو العمى والصَّمم.

على العَمَى والصَّمَمِ لا عليهم. و ﴿منهم﴾ صفةٌ له بمعنى أنَّه صادرٌ منهم، وهذا الثَّاني غيرُ ظاهرٍ، وقدَّرَه الزَّمخشريُّ فقال[1]: «أولئك كثيرٌ منهم».

الوجه الخامس: أنَّ ﴿كثيرٌ﴾ مبتدأٌ، والجملةُ الفعليَّة قبلَه خبرٌ.

ولا يُقال: إنَّ الفعلَ متى وقعَ خبراً، وجَبَ تأخيرُه؛ لأنَّ ذلك مشروطٌ بكونِ الفاعل مستتراً؛ نحوُ: «زيدٌ قامَ»؛ لأنَّه لو قُدِّمَ، فقِيلَ: قامَ زيدٌ، لأُلبِسَ بالفاعل، فإنْ قيل: وهذا أيضاً يُلبِسُ بالفاعل في لغة «أكلوني البراغيثُ»، فالجواب: أنَّها لغةٌ ضعيفةٌ لا نبالي بها.

وضَعَّفَ أبو البقاء هذا الوجهَ بمعنًى آخرَ، فقال[2]: «لأنَّ الفعلَ قد وَقعَ في موضعِه، فلا يُنوَى به غيرُه».

وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّه وقعَ موقعَه، وإنَّما كان واقعاً موقعَه لو كان مجرَّداً من علامةٍ، ومثلُ هذه الآيةِ أيضاً قولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]

والجمهورُ على «عَمُوا وَصمُّوا» بفتح العين والصَّاد، والأصل: عَمِيُوا وصَمِمُوا؛ كـ «شَرِبُوا»، فأُعِلَّ الأوَّلُ بالحذفِ، والثَّاني بالإدغام. وقرأ يحيى بنُ وثَّاب وإبراهيمُ النَّخعيّ بضمِّ العين والصَّاد وتخفيف الميم من «عَمُوا»[3].

قالَ الزَّمخشريُّ[4]:«على تقدير [١٤٥/أ–م٢]: عَمَاهُم الله وصَمَّهُم؛ أي: رماهُم وضربَهم بالعَمَى والصَّمَم؛ كما يُقالُ: نَزَكَتُه إذا ضربتُه بالنَّيزَك، ورَكَبتُه إذا ضربتُه برُكبتِك».

ولم يَعْترِضْ عليه الشَّيخُ، وكان قد قالَ قبلَ ذلك –بعدَ أنْ حكى القراءة–[5]: «جَرَت مَجرَى زُكِمَ الرَّجلُ وأُزْكِمَه الله، وحُمَّ وأحَمَّه الله، ولا يُقالُ: زكمَه الله ولا حمَّه؛ كما لا يُقال: عَمَيتُه ولا صَمَمتُه، وهي أفعالٌ جاءَت مبيِّنةً للمفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وهي[6] متعدِّيةٌ ثلاثيَّة؛ فإذا بُنِيَت للفاعلِ صارَت قاصرةً؛ فإذا أردتَ بناءَها للفاعل متعدِّيةً أدخلتَ همزة النَّقْل، وهي نوعٌ غريبٌ في الأفعال». انتهى.

---

(١) الكشَّاف ٣٠٣/٦.

(٢) التِّبيان ٤٥٣/١.

(٣) أي: عُموا وصُمُّوا. انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن ٤٠، والمحتسب ٢١٧/١، وشواذ القراءات ١٥٩، والمغني ٧٢٨/٢–٧٢٩. قال العُكبري: «واللُّغة الفاشية أعمى وأصَمَّ» اهـ.

(٤) الكشَّاف٣٠٣/٦. وعنه في: الفريد٤٧٦/٢. والنَّيزك: الرُّمح القصير. عن التَّاج (نزك).

(٥) البحر المحيط ٣٢٨/٨. وسبقه إليه ابن جنِّي في المحتسب ٢١٧/١.

(٦) الواو هنا للحال؛ أي: وهي أفعال متعدِّية ثلاثيَّة.

فقوله: «كما لا يُقالُ عَمَيتُه ولا صَمَمتُه» يقتضي أنَّ الثَّلاثيَّ منها لا يتعدَّى، والزَّمخشريُّ قد قال[١]: «على تقدير: عَماهُم الله وصَمَّهُم». فاستُعمِلَ ثلاثِيَّه متعدِّياً؛ فإن كانَ ما قالَه الشَّيخُ صحيحاً؛ فينبغي أنْ يكونَ كلامُ أبي القاسم فاسداً أو بالعكس.

وقرأ ابنُ أبي عبلةَ: «كثيراً» نصباً على أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ[٢]. وتقدَّمَ[٣] غيرَ مرَّةٍ أنَّه عندَ سِيبَوَيْه[٤] حالٌ.

قالَ مكِّيٌّ[٥]: «ولو نَصَبتَ «كثيراً» في الكلام؛ لجازَ أنْ تجعلَه نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: عمًى وصمَماً كثيراً».

قلتُ: كأنَّه لم يطَّلِعْ عليها قراءةً، أو لم تَصِحَّ عندَه؛ لشذُّوذها[٦].

وقوله: ﴿فَعَمُواْ﴾: عطفَه بالفاء.

وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾: عطفَه بـ «ثُمَّ» ، وهو معنى حسنٌ؛ وذلك أنَّهم عَقِيبَ الحُسبان حصلَ لهم العَمى والصَّمَمُ من غير تراخٍ، وأسندَ الفعلين إليهم؛ بخلاف قوله: ﴿فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [محمَّد:٢٣]؛ لأنَّ هذا فيمن لم يَسبِقْ له هدايةٌ، وأسندَ الفعلَ الحسنَ لنفسِه في قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ اللهُ عليهم﴾، وعطفَ قوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا﴾ بحرفِ التَّراخي؛ دلالةً على أنَّهم تمادَوا في الضَّلالِ إلى وقت التَّوبة.

﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة:٧٣]

قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾: معناهُ أحدُ الثَّلاثة[٧]؛ ولذلك منعَ الجمهورُ أنْ يُنصَبَ ما بعدَه، لا تقول: ثالثٌ ثلاثةً، ولا رابعٌ أربعةً؛ قالوا: لأنَّه اسمُ فاعلٍ، ويعملُ عملَ فعلِه. وهنا لا يقعُ موقعَه فعلٌ؛ إذ لا يُقالُ:

---

(١) الكشَّاف ٣٠٣/٦.

(٢) انظر القراءة في شواذ القراءات ١٥٩، والمغني ٧٢٩/٢، والبحر المحيط ٣٢٨/٨. وقد أجاز النَّحَّاس هذا الوجه في غير القرآن. وذهب ابن فضَّال إلى أنَّه لا يجوز أن يُقرأ به، إلَّا أنْ تثبت رواية بذلك. انظر: النُّكت ٢٢٦/١.

(٣) في الكلام على الآية [١] من سورة النِّساء .الدُّرّ المصون ٥٥٣/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٧/١.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٤١/١.

(٦) في ظ: «لشذوذها عنده».

(٧) ظاهر قوله: ﴿ثالثُ ثلاثةٍ﴾: أحدُ آلهةٍ ثلاثةٍ، قال المفسِّرون: أرادوا بذلك أنَّ الله تعالى وعيسى وأمَّه آلهةٌ ثلاثةٌ،ويؤكِّده قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [المائدة:١١٦] ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا=

ربَّعتُ الأربعةَ، ولا ثلَّثتُ الثَّلاثةَ، وأيضاً فإنَّه أحدُ الثَّلاثة؛ فيلزمُ أنْ يعملَ في نفسه، وأجازَ النَّصبَ بمثل هذا ثعلبٌ[1]، وردَّه عليه الجمهور بما ذكرتُه لك، أمَّا إذا كانَ من غيرِ لفظِ ما بعدَه؛ فإنَّه يجوزُ فيه الوجهان: النَّصب والإضافة؛ نحوُ: رابعٌ ثلاثةً، وإن شئتَ ثلاثةٍ[2].

واعلمْ أنَّه يجوزُ أنْ يُشتقَّ من واحدٍ إلى عشرةٍ صيغةُ اسمِ فاعل؛ نحوُ: «واحد»، ويجوز قلبَه، فيقالُ: «حادي وثاني وثالث إلى عاشر»؛ وحينئذٍ يجوزُ أنْ يُستعملَ مفرداً؛ فيقال: «ثالثٌ ورابعٌ»، كما يُقالُ: «ثلاثةٌ وأربعةٌ» من غير ذكر مفسِّرٍ، وأنْ يُستعملَ استعمالَ أسماءِ الفاعلين؛ إنْ وقعَ بعدَه مغايرُه لفظاً، ولا يكونُ إلَّا ما دونه برتبةٍ واحدةٍ؛ نحو: «عاشرُ تسعةٍ»، و«تاسعُ ثمانيةٍ»، فلا يجامعُ ما دونَه برتبتين؛ نحوُ: «عاشرُ ثمانيةٍ»، ولا «ثامنُ أربعةٍ»، ولا يُجامِعُ ما فوقَه مطلقاً، فلا يُقال: «تاسعُ عشرةٍ ولا رابعُ ستَّةٍ»[3].

إذا تقرَّر ذلك فيُعطَى حُكمُ اسمِ الفاعلِ؛ فلا يعملُ إلَّا بشروطه، وأمَّا إذا جامعَ موافقاً له لفظاً، وجبَت[4] إضافتُه، نحوُ: «ثالثُ ثلاثةٍ، وثاني اثنين». وتقدَّمَ خلافُ ثعلبٍ.

ويجوزُ أنْ يُبنى أيضاً من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، فيُقالُ: «حادي عشرَ وثالثَ عشرَ»، ويجوز أنْ يُستعملَ مفرداً كما ذكرتُه لك، ويجوزُ أنْ يُستَعملَ مجامعاً لغيره، ولا يكونُ إلَّا موافقاً، فيقال: «حادي عشر أحدَ عشرَ، وثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ»، ولا يُقالُ: «ثالثَ عشرَ اثني عشرَ»[5]؛ وإنْ كانَ بعضُهم[6] خالفَ.

=﴿[الجن:٣] وغير ذلك من الآيات.

وحكى المتكلِّمون عن النَّصارى أنَّهم يقولون: جوهرٌ واحدٌ، ثلاثة أقانيم؛ أبٌ وابنٌ وروحُ القدس، وهذه الثَّلاثة إلهٌ واحدٌ، كما أنَّ الشَّمس تتناول القرصَ والشُّعاع والحرارة، وعَنَوا بالأب الذَّات، وبالابن الكلمة، وبالرُّوح الحياة، وأثبتوا الذَّات والكلمة والحياة.... وزعموا أنَّ الأبَ إلهٌ، والابنَ إلهٌ، والرُّوحَ إلهٌ، والكلُّ إلهٌ واحدٌ، وهذا معلوم البطلان ببديهة العقل أنَّ الثَّلاثة لا تكون واحداً، وأنَّ الواحد لا يكون ثلاثةً. انظر: البحر المحيط٨/٣٢٩-٣٣٠.

(١) لم أقف على الوجه الَّذي أجازه في كتبه. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠، والتَّذييل والتَّكميل ٩/٣٦٠. ونقله عنه ابن سيده في: المخصَّص٥/٢٠٠.

(٢) انظر المسألة في: معاني القرآن للفرَّاء ١/٣١٧، وللزَّجَّاج ٢/١٩٦، والمقتضب٢/١٨١-١٨٢، وإعراب النَّحَّاس ٢/٣٤، وشرح المفصَّل٣/٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٤٠-٤١، وشرح التَّسهيل٢/٤١٢، والتَّذييل والتَّكميل ٩/٣٥٩-٣٦٠، والبحر المحيط٨/٣٣٠، وهمع الهوامع٥/٣١٥-٣١٦.

(٣) انظر مصادر ح٢.

(٤) «وَجَبت»: غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٥) انظر: الكتاب٣/٥٦٠، والمقتضب١/١٧١، والأصول٢/٢٣١، والمفصَّل٢٧١، والمقدِّمة الجزولية١٧٦، وشرح المفصَّل٦/٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٤١، وشرح التَّسهيل٢/٤١٢، وهمع الهوامع٥/٣١٧.

(٦) يقصد ثعلب والكوفيِّين. انظر: المقتضب٢/١٨١، وشرح الكافية للرَّضي٣/٣١٨، والإنصاف٢٧٤.

وحكمُ المؤنَّثِ كحكمه في الصِّفاتِ الصَّريحة، فيُقالُ: «ثالثة ورابعة، وحاديةَ عشرةَ، وثالثةَ عشرةَ، ثلاثَ عشرةَ». وله أحكامٌ كثيرة استوفيتُها في "شرح التَّسهيل"(١).

قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾: [١٤٦/ب–م٢]«مِنْ» زائدةٌ في المبتدإ؛ لوجود الشَّرطين؛ وهما كونُ الكلامِ غيرَ إيجابٍ، وتنكيرُ ما جرَّتهُ(٢). و ﴿إِلَٰهٌ﴾: بدل من محلِّ ﴿إِلَٰهٍ﴾ المجرورِ بـ «مِنْ» الاستغراقية؛ لأنَّ محلَّه رفعٌ كما تقدَّمَ، والتَّقدير: وما من إلهٌ في الوجودِ إلَّا إلهٌ متَّصِفٌ بالوحدانيَّة.

قالَ الزَّمخشريُّ(٣): «"من" في قوله: ﴿مِنْ إله﴾ للاستغراقِ، وهي المقدَّرةُ مع «لا» الَّتي لنفي الجِنس في قولك: «لا إلهَ إلَّا الله»، والمعنى: وما من إلهٍ قطُّ في الوجود إلَّا إلهٌ متَّصِفٌ بالوحدانيَّة، وهو الله تعالى».

فقد تحصَّلَ من هذا أنَّ ﴿مِنْ إلهٍ﴾ مبتدأ، وخبره محذوفٌ، و ﴿إِلَّا إِلَٰهٌ﴾ بدلٌ على المحلِّ.

قالَ مكِّيٌّ(٤): «ويجوزُ في الكلام النَّصبُ ﴿إِلَّا إِلَٰهاً﴾ على الاستثناء».

قالَ أبو البقاء(٥): «ولو قُرِئَ بالجرِّ بدلاً من لفظ «إله»، لكانَ جائزاً في العربيَّة».

قلتُ: ليس كما قال؛ لأنَّه يلزمُ زيادةُ «مِنْ» في الواجب؛ لأنَّ النَّفيَ انتقضَ بـ «إِلَّا»، لو قلتَ: «ما قامَ إِلَّا من رجلٍ» لم يَجُزْ؛ فكذا هذا، وإنَّما يجوزُ ذلك على رأي الكوفيِّين والأخفشِ؛ فإنَّ الكوفيِّين يشترطون تنكيرَ مجرورها فقط، والأخفشُ لا يشترطُ شيئاً(٦).

قالَ مكِّيٌّ(٧): «واختارَ الكِسائيُّ(٨) الخفضَ على البَدل من لفظ «إله»، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ «مِنْ» لا تُزادُ في الواجب».

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) انظر شرطي زيادة «من» في: الكتاب١/٣٦٢«بولاق»، والمقتضب٤/٤٢٠،١٣٧، وشرح المفصَّل٨/١٣، وشرح ابن النَّاظم١/٢٦٠، والتَّذييل والتَّكميل١١/١٣٩، والجنى الدَّاني٣١٧–٣١٨، ومغني اللَّبيب٤٢٥– ٤٢٦.

(٣) الكشَّاف ٦/٣٠٣.

(٤) مُشكل إعراب القرآن ١/٢٤١.

(٥) التِّبيان ١/٤٥٣.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش١/١٠٥، وللفرَّاء٢/١٤١، والتَّذييل والتَّكميل٨/٢٢٢، والجنى الدَّاني٣١٨، ومغني اللَّبيب٤٢٨ ، وهمع الهوامع٣/٢٥٥.

(٧) مُشكل إعراب القرآن ١/٢٤١. في ط: «اختار» ، والصَّواب ما أثبتُّه عن بقيَّة النُّسخ.

(٨) معاني القرآن له ١٢٦.

قلتُ: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ قولَه ﴿إِلَّا إِلَٰهٌ﴾ خبرُ المبتدإ، وتكونُ المسألة من الاستثناءِ المفرَّغ(١)؛ كأنَّه قِيلَ: ما إلهٌ إلَّا إلهٌ متَّصِفٌ بالواحدِ، لَمَا ظهرَ له منعٌ، لكنِّي لم أرَهم قالوه، وفيه مجالٌ للنَّظر.

قوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ؛ لدِّلالةِ هذا عليه، والتَّقديرُ: واللهِ، إنْ لم ينتهوا ليَمسَّنَّ. وجاء هذا على القاعدة الَّتي قرَّرتُها: وهو أنَّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجِيبَ سابقُهما ما لم يسبقهُما ذو خبرٍ، وقد يجابُ الشَّرطُ مُطلقاً(٢). وقد تقدَّم(٣) أيضاً: أنَّ فعلَ الشَّرطِ حينئذٍ لا يكون إلَّا ماضياً لفظاً، أو معنًى، لا لفظاً كهذه الآية. فإنْ قِيلَ: السَّابقُ هنا الشَّرطُ؛ إذ القَسمُ مقدَّرٌ، فيكون تقديرُه متأخِّراً؛ فالجوابُ أنَّه لو قُصِدَ تأخُّرُ(٤) القَسمِ في التَّقدير، لأُجِيبَ الشَّرطُ، فلمَّا أُجِيبَ القَسمُ، عُلِم أنَّه مقدَّرُ التَّقديمِ.

وعبَّرَ بعضُهم(٥) عن هذا فقال: «لامُ التَّوطئِة للقَسمِ قد تُحذَفُ ويُراعى حكمُها كهذه الآية؛ إذ التَّقدير: ولَئِن لم».

كما صَرَّحَ بهذا في غير موضعٍ؛ كقوله: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [الأحزاب:٦٠]، ونظيرُ هذه الآية قوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾[الأعراف:٢٣]﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٢١]. وتقدَّم(٦) أنَّ هذا النَّوع من جواب القَسم يَجِبُ أن يُتَلَقَّى باللَّامِ وإحدى النُّونين عندَ البَصريِّين، إلَّا ما قَدَّمتُ لك استثناءَه.

قالَ الزَّمخشريُّ(٧): «فإنْ قلتَ: فهلَّا قِيلَ: لَيَمسَّهُم عذابٌ. قلتُ: في إقامة الظَّاهرُ مقامَ المُضمرِ فائدةٌ؛ وهي تكريرُ الشَّهادة عليهم بالكُفر».

وقوله: ﴿مِنْهُمْ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال. قال أبو البقاء(٨): «إمَّا من ﴿الَّذينَ﴾، وإمَّا من ضميرِ الفاعل في ﴿كفروا﴾».

---

(١) يريد أنَّه استثناء من حيث الشَّكل فقط؛ لوجود «إلَّا» الَّتي تفيد الحصر هنا، وليس استثناء على الحقيقة.

(٢) انظر المسألة ص٥و٣٥.

(٣) عند الكلام على الآية [١٠٢] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون ٢/٤٥–٤٦.

(٤) في ظ: «تأخير».

(٥) لعلَّه أبو حيَّان. انظر: الارتشاف ٤/١٧٨٦، والتَّذييل والتَّكميل ١١/٤٠١.

(٦) في الكلام على الآية [١٥٨] من سورة آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٤٥٩.

(٧) الكشَّاف ٦/٣٠٣.

(٨) التِّبيان ١/ ٤٥٣.

قلتُ: لم يتغيرِ الحُكمُ في المعنى؛ لأنَّ الضَّميرَ الفاعل هو نفسُ الموصول؛ وإنَّما الخلافُ لفظيٌّ.

وقالَ الزَّمخشريُّ[١]: «((مِنْ)) في قوله: ﴿لَيَمسَّنَّ الَّذينَ كفروا منهم﴾ للبَيانِ كالَّتي في قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]».

قلتُ: فعلى هذا يتعلَّقُ ﴿منهم﴾ بمحذوفٍ، فإنْ قلتَ: هو على جعلِه حالاً متعلِّقٌ أيضاً بمحذوفٍ، قلتُ: الفرقُ بينهما أنَّ جعلَه حالاً يتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ ذلك المحذوفُ هو الحالُ في الحقيقة؛ وعلى هذا الوجهِ يتعلَّقُ بفعلٍ مفسِّرٍ للموصولِ الأوَّلِ؛ كأنَّه قِيلَ: أعني منهم، ولا محلَّ لـ ﴿أعني﴾؛ لأنَّها جملةٌ تفسيريَّةٌ.

وقالَ الشَّيخُ[٢]: «((ومِنْ)) في ﴿منهم﴾ للتَّبعيض؛ أي: كائناً منهم، والرَّبطُ حاصلٌ بالضَّمير؛ فكأنَّه قِيلَ: كافرهم، وليسوا كلَّهم بَقَوا على الكُفر». انتهى.

يعني: هذا تقديرٌ لكونِها تبعيضيّةً، وهو معنى كونِها في محلِّ نصبٍ على الحال.

﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٤]

وقوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾: تقدَّم نظيرُه[٣] مِراراً، وأنَّ فيه رأيين:

رأيُ الجمهورِ: تقديمُ حرفُ العَطف على الهمزة تقديراً، ورأيُ أبي القاسم[٤] بقاؤُه على حالِه، وحذفُ جملةٍ معطوفٍ هذا عليها، والتَّقديرُ: أيثبَتون على كُفرِهم فلا يَتُوبون. والاستفهامُ فيه قولان: [١٤٦/أ–م٢]

أظهرُهما: أنَّه للتَّعجُّب[٥] من حالهم؛ أي: كيفَ لا يتوبُونَ ويستغفِرونَ من هذه المقالةِ الشَّنعاءِ[٦]؟

والثَّاني: أنَّه بمعنى الأمر، وهو رأيُ ابنِ زيادٍ الفرَّاء[٧]؛ كأنَّه قالَ: تُوبوا واستغفروا من هاتين المقالتينِ؛ كقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]

---

(١) الكشَّاف ٣٠٣/٦.

(٢) البحر المحيط ٣٣١/٨.

(٣) راجع الكلام على الآية [٤٤] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون ١/ ٣٢٨–٣٢٩.

(٤) الكشَّاف٣٠٣/٦.

(٥) وهذا قول الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف ٣٠٣/٦.

(٦) الشَّنعاء: القبيحة.

(٧) لم أقف على رأيه في كتابه "معاني القرآن". وانظر: تفسير البغوي ٨٢/٣، وزاد المسير٤٠٣/٢، وتفسير الرَّازي ٦٤/١٢، والبحر المحيط ٣٣٢/٨.

و كلامُ ابنُ عطيَّةَ يُفهَمُ أنَّه للتَّحضيضِ، قالَ[١]: «رَفَقَ[٢] جلَّ وعلا بهم بتحضيضِه إيَّاهم على التَّوبة وطلبِ المغفِرة»؛ يعني بذلك من حيثُ المعنى، وإلَّا ففهمُ التَّحضيضِ من هذا اللَّفظ غيرُ مُسَلَّمٍ، وكيفَ يُعقَلُ أنَّ حرفَ العَطفِ فصلَ بينَ الهمزة و«لا» المفهمةِ للتَّحضيضِ؟ فإنْ قلتَ: هذا إنَّما يُشكِلُ على قولِنا: إنَّ «ألا» التَّحضيضيةَ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ، فلا يُدَّعى فيها الفصل بحرفِ العطف، أمَّا إذا قلنا: إنَّها همزةُ الاستفهامِ دخلَت على «لا» النَّافية، وصارَ معناهما التَّحضيضَ[٣]، فلا يَضُرُّ الفصلُ بحرف العطف؛ لأنَّه عُهِدَ في «لا» النَّافية الدَّاخلِ عليها همزةُ الاستفهام؛ فالجواب: أنَّه لا يجوزُ مطلقاً؛ لأنَّ ذلك المعنى قد انسلخَ وحدثَ معنىً آخرُ، وهو التَّحضيضُ؛ فلا يلزمُ من الجوازِ في الأصلِ الجوازُ بعدَ حدوثِ معنًى جديدٍ.

﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَـٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة:٧٥]

قوله: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾: كقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤].

و ﴿قد خَلَت﴾: صفةٌ له كما في الآية الأخرى. وتقدَّمَ معنى الحَصرِ[٤].

وقوله: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾: ابتداءٌ وخبرٌ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب.

و«صِدِّيقَةٌ»: تأنيثُ «صِدِّيق»، وهو بناءُ مبالغة[٥]؛ ك «فعَّال» و «فَعُول»، إلَّا أنَّه لا يعملُ عملَ أمثلةِ المبالغة، فلا يقال: «زيدٌ شِرِّيبٌ العَسلَ»، كما يقال: «شَرَّابٌ العَسلَ»؛ وإنْ كانَ القياسُ إعمالَه. وهل هو مِنْ «صَدَقَ» الثُّلاثي، أو من «صَدَّقَ» مُضعَّفاً؟

---

(١) المُحرَّر الوجيز ٢/٢٢٢. وعنه في: البحر المحيط٨/٢٣٢.

(٢) في أ: «وقفَ»، وهو تحريف.

(٣) في ظ: «التخصيص»، وهو خطأ.

(٤) انظر: الدُّرّ المصون ٣/٤١٤.

(٥) قال الزَّجَّاج في معانيه ٢/١٩٦-١٩٧: «وأمُّه صِدِّيقةٌ»: أي: مبالغة في الصِّدق والتَّصديق؛ وإنَّما وقع عليها صدِّيقة؛ لأنَّه أرسل إليها جبريل، فقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التَّحريم:١٢]، وصدِّيق: فِعيل، من أبنية المبالغة، كما تقول: فلانٌ سكِّيت؛ أي: مبالغٌ في السُّكوت. وانظر: معاني القرآن للنَّحَّاس ٢/٣٤٣. وقال الطَّبري ٨/٥٨٢: «الصِّدِّيقة: الفِعليَّة، من الصِّدق؛ وكذلك قولهم: فلانٌ صِدِّيقٌ. فِعِّيلٌ من الصِّدقِ، ومنه قوله تعالى ذكرُه: ﴿وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾[النِّساء:٦٩]. وقد قِيلَ: إنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه إنَّما قِيلَ له: الصِّدِّيق لصدقِه. وقد قيل: إنَّما سُمِّيَ صِدِّيقاً؛ لتصديقِه النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم في مسيرِه في ليلة واحدة إلى بيت المقدس من مكةَ وعودِه إليها». اهـ

القياسُ يقتضي الأوَّلَ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالغةِ تَطَّرِدُ من الثُّلاثي دونَ الرُّباعي؛ فإنَّه لم يَجِيءْ منه إلَّا القليلُ.

وقال الزَّمخشريُّ[١]:«إنَّه من التَّصديق»، وكذا ابنُ عطيَّةَ[٢]، إلَّا أنَّه جعلَه مُحتملاً، وهذا واضحٌ لقوله: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم:١٢]، فقد صرَّحَ بالفعلِ المسند إليها مُضعَّفاً.

وقوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾: لا محلَّ له؛ لأنَّه استئنافٌ وبيانٌ لكونِهما كسائرِ البشرِ في احتياجِهما إلى ما يَحتاجُ إليه كلُّ جسمٍ مُولَدٍ، والإلهُ الحقُّ مُنزَّهٌ عن ذلك[٣].

وقالَ بعضُهم[٤]:«هو كنايةٌ عن احتياجِهما إلى التَّغَوُّط، ولا حاجةٍ إليه».

قوله: ﴿كَيْفَ﴾: منصوبٌ بقوله: ﴿نُبَيِّنُ﴾ بعدَه. وتقدَّمَ ما فيه في قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[٥][البقرة:٢٨] وغيرِه[٦]، ولا يجوزُ أنْ يكونَ معمولاً لِما قبلَه؛ لأنَّ له صدرَ الكلام، وهذه الجملةُ الاستفهاميَّةُ في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّها مُعلَّقةٌ للفعل قبلها.

﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة:٧٦]

قوله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ﴾: يجوزُ أنْ تكونَ ﴿ما﴾ بمعنى «الَّذي»، وأنْ تكونَ نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدَها[٧] صِلةٌ، فلا محلَّ لها، أو صفةٌ فمحلُّها النَّصبُ.

---

(١) الكشَّاف ٣٠٣/٦. وعنه في: البحر المحيط٣٣٣/٨.

(٢) المُحرَّر الوجيز ٢٢٢/٢.

(٣) وإلى هذا ذهب الطَّبري ٥٨٢/٨-٥٨٣، والزّجَّاج ١٩٧/٢، والنَّحَّاس في إعرابه ٣٤/٢، وابن عطيَّة ٢٢٢/٢ ، و البغوي٨٣/٣. قال محمَّد بن يزيد: معنى كانا يأكلان الطَّعام؛ أي: كانا يحدثان، فكنَّى الله تعالى عن ذلك، وكان في هذا دلالة على أنَّهما بشران. انظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٤٢/٢.وقال الزَّمخشري في الكشَّاف ٣٠٣/٦: «من احتاج إلى الطَّعام وما يتبعه من الهضم والنَّفض، لم يكن إلَّا جسماً مركباً من عظم، ولحم، وعروق، وأعصاب وأخلاط، وأمزجة مع شهوة وقرم، وغير ذلك؛ ممّا يدلُّ على أنَّه مصنوع ومؤلَّف ومدبَّر، كغيره من الأجسام» اهـ.

(٤) يعني ابن قتيبة. انظر: تفسير غريب القرآن ١٤٥. ومن وافقه كالنَّحَّاس والثَّعلبي وابن الوردي. وعزاه ابن عطيَّة لمكِّي والمهدوي، وردَّه في المحرَّر الوجيز٢/ ٢٢٢ ، كما ردَّه الرَّازي في تفسيره ١٢/ ٦٥.

(٥) انظر: الدُّرّ المصون ٢٣٧/١.

(٦) كقوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٦]. انظر: الدُّرّ المصون ٢٤/٣.

(٧) في جميع النُّسخ إلا ط «بعده»، والمثبت منها.

وفي وقوعِ ﴿ما﴾ على العاقلِ هنا؛ -لأنَّه أُرِيدَ به عيسى وأمُّه- وجوهٌ:

أحدُها: أنَّه أُتِيَ بـ «ما» مراداً بها العاقلُ؛ لأنَّها مبهَمةٌ تقعُ على كلِّ شيءٍ، كذا قالَه سِيبَوَيْه[1]، أو أُرِيدَ به النَّوعُ؛ كقوله: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[النِّساء:٣]؛ أي: النَّوعَ الطَّيب، أو أُرِيدَ به العاقلُ مع غيره؛ لأنَّ أكثرَ ما عُبِدَ مِنْ دونَ الله غيرُ عاقلٍ؛ كالأصنام والأوثان والكواكب والشَّجر، أو شَبَهُهُ على أوَّل أحوالِه؛ لأنَّه في أوَّل أحوالِه لا يُوصَفُ بعقلٍ فكيفَ يُتَّخذُ إلهاً معبوداً؟

وفي تكريرِ الأمر بقوله: ﴿انظرْ﴾ ﴿ثمَّ انظرْ﴾ دِلالةٌ على الاهتمام بالنَّظر[١٤٦/ب-م٢]، وأيضاً فقد اختلفَ متعلَّقُ النَّظرين؛ فإنَّ الأوَّلَ: أمرٌ بالنَّظر في كيفية إيضاح الله تعالى لهم الآياتِ، وبيانِها؛ بحيثُ إنَّه لا شكَّ فيها ولا ريبَ. والأمرُ الثَّاني: بالنَّظر في كونِهم صُرِفوا عن تدبُّرها والإيمان بها، أو بكونِهم قُلِبوا عمَّا أُرِيدَ بهم[2].

قالَ الزَّمخشريُّ[3]: «فإنْ قلتَ: ما معنى التَّراخي في قوله: ثمَّ انظُرْ؟ قلتُ: معناه ما بينَ التَّعجُّبين؛ يعني أنَّه بَيَّنَ لهم الآياتِ بياناً عجباً وأنَّ إعراضَهم عنها أعجبُ منه» انتهى.

يعني أنَّه من باب التَّراخي في الرُّتَبِ لا في الأزمنةِ؛ ونحوُه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام:١] وسيأتي[4].

قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾: ﴿هو﴾ يجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً ثانياً. و ﴿السَّميعُ﴾: خبرُه. و ﴿العليمُ﴾: خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ، والجملةُ خبرُ الأوَّل.

ويجوزُ أنْ يكونَ فصلاً؛ وقد عُرِف ما فيه، ويجوزُ أنْ يكونَ بدلاً.

وهذه الجملةُ الظَّاهرُ فيها أنَّها لا محلَّ لها من الإعراب، ويحتملُ أنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ ﴿تَعبُدون﴾؛ أي: أتَعبُدون[5] غيرَ الله، والحالُ أنَّ الله هو المستحِقُّ للعبادة؛ لأنَّه يَسمَعُ كلَّ شيءٍ ويعلَمُه.

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٨.

(٢) انظر: تفسير الطَّبري ٨/٥٨٣، ومعاني النحاس ٢/٣٤٥، والمحرَّر الوجيز ٢/٢٢٢.

(٣) الكشَّاف ٦/٣٠٣.

(٤) انظر: الدُّرّ المصون ٤/٥٢٤.

(٥) «أي: أتعبدون»: سقطت من ظ.

وإليه ينحو كلامُ الزَّمخشريِّ[١]، فإنَّه قال:«﴿واللهُ هو السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿أَتعبُدونَ﴾؛ أي: أتشرِكونَ باللهِ ولا تَخشَونَه، وهو الَّذي يسمعُ ما تقولون ويعلَمُ ما تعتقدونَ؟ أتعبدُون العاجِزَ، واللهُ هو السَّمِيعُ العَلِيمُ؟» انتهى.

والرَّابطُ بينَ الحالِ وصاحبِها الواوُ، ومجيءُ هاتين الصِّفتين بعدَ هذا الكلامِ في غاية المناسبة؛ فإنَّ السَّميعَ يَسمعُ ما يُشْكَى[٢] إليه من الضُّرِّ وطلب النَّفعِ، ويعلَمُ مواقعَهما كيف يكونان؟

﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧]

قوله: ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ :فيه خمسةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: لا تَغلُوا في دينكُم غُلُوّاً غيرَ الحقِّ؛ أي: غُلُوّاً باطِلاً، ولم يذكُرِ الزَّمخشريُّ[٣] غيرَه.

الثَّاني: أنَّه منصوبٌ على الحال من ضمير الفاعل في ﴿تَغلُوا﴾؛ أي: لا تَغلُوا مُجاوِزينَ الحقَّ، ذكرَه أبو البقاء[٤].

الثَّالث: أنَّه حالٌ من ﴿دينكم﴾؛ أي: لا تَغلُوا فيه– وهو باطِلٌ– بل اغلُوا فيه، وهو حَقٌّ؛ ويؤيِّدُ هذا ما قالَه الزَّمخشريُّ؛ فإنَّه قال[٥]: «لأنَّ الغُلُوَّ في الدِّين غُلُوَّانِ: حقٌّ؛ وهو أنْ يُفحَصَ عن حقائقه، ويُفتَّشَ عن أباعدِ معانيه ويُجتَهَدَ في تحصيل حُجَّجِه، وغلوٌّ باطِلٌ؛ وهو أنْ يَتجاوزَ الحقَّ، ويتخطَّاه بالإعراض عن الأدلَّة».

الرَّابع: أنَّه منصوبٌ على الاستثناء المتَّصل.

الخامس: على الاستثناء المنقطع.

---

(١) الكشَّاف ٦/٣٠٤.

(٢) في ظ: ((يُشتكى)).

(٣) الكشَّاف ٦/٣٠٤. أشار الطِّيبي في حاشيته على الكشَّاف ٥/٤٥١ على أنَّ المناسب أن يُجعَلَ ((غيرَ الحقِّ)) مصدراً مؤكِّداً من حيث المعنى، لا صفةً للمصدر؛ لأنَّ الغُلوَّ لا يكونُ حقّاً.

(٤) التِّبيان ١/٤٥٤.

(٥) الكشَّاف ٦/٣٠٤. وعنه في: البحر المحيط٨/٣٣٦.

ذكرَ هذين الوَجهين الشَّيخُ عن غيره[١]، واستبعدَهما؛ فإنَّه قال[٢]: «وأبعدَ مَنْ ذهب إلى أنَّها استثناءٌ متصلٌ، ومَنْ ذهبَ إلى أنَّها استثناءٌ منقطِعٌ، ويقدِّره[٣] بـ «لكنَّ الحقَّ فاتَّبِعوه»».

قلتُ: والمستثنى منه يَعسُرُ تعيينُه، والَّذي يظهرُ فيه أنَّه قوله: ﴿في دينكُم﴾؛ كأنَّه قِيلَ: لا تَغلُوا في دينكُم إلَّا الدِّين الحقِّ؛ فإنَّه يجوز لكم الغُلوُّ فيه. ومعنى الغُلوِّ فيه ما تقدَّم من تقرير الزَّمخشريِّ له.

وذكرَ الواحديُّ فيه الحالَ والاستثناء، فقال[٤]: «وانتصابُ ﴿غيرَ الحقِّ﴾ من وجهين:

أحدُهما: الحالُ والقَطعُ من الدِّين؛ كأنَّه قِيلَ: لا تغُلوا في دينكم مخالفينَ للحقِّ؛ لأنَّهم خالفوا الحقَّ في دينهم، ثمَّ غَلَوا فيه بالإصرار عليه.

والثَّاني: أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناء، فيكون ﴿الحقَّ﴾ مستثنًى من المَنهِيِّ عن الغُلوِّ فيه بأنْ يجوزَ الغُلوُّ فيما هو حقٌّ، على معنى اتباعِه والثَّباتِ عليه».

وهذا نصٌّ فيما ذكرتُ لك من أنَّ المستثنى هو ﴿دينُكم﴾.

وتقدَّم معنى الغُلوِّ في سورة النِّساء[٥].

وظاهرُ هذه الأعاريبِ المتقدِّمةِ أنَّ ﴿تَغْلوا﴾ فعلٌ لازم، وكذا نصَّ عليه أبو البقاء[٦]، إلَّا أنَّ أهلَ اللُّغةِ[٧] يفسِّرونَه بمعنى متعدٍّ؛ فإنَّهم قالوا: معناهُ لا تتجاوزوا الحدَّ.

قالَ الرَّاغبُ[٨]: «الغُلوُّ: تجاوزُ الحَدِّ، يُقالُ ذلك إذا كانَ في السِّعر «غلاءٌ»، وإذا كان في القَدْر والمنزلة «غُلُوٌّ»، وفي السَّهم «غَلْوٌ»، وأفعالها جميعاً «غلا يَغْلو»».

---

(١) نقل الوجه الخامس عن الباقولي في الجواهر ٣٠٣/١.

(٢) البحر المحيط ٣٣٦/٨.

(٣) في ظ: «تقديره».

(٤) التَّفسير البسيط ٤٨٨/٧.

(٥) عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النِّساء: ١٧١]. انظر: الدُّرّ المصون ١٦٥/٤.

(٦) التِّبيان ٤٥٤/١.

(٧) انظر: اللِّسان والتَّاج (غلو).

(٨) مفردات ألفاظ القرآن (غلا) ٦١٣.

فعلى هذا يجوزُ أنْ ينتصِبَ ﴿غيرَ الحقِّ﴾ مفعولاً به؛ أي: لا تتجاوزوا في دينِكم غيرَ الحقِّ؛ فإنْ فَسَّرنا «تَغْلوا» بمعنى «تتباعدوا» من قولهم[1]: غلا السَّهمُ؛ أي: تباعدَ كانَ قاصراً، فيحتملُ أنْ يكونَ مَنْ قال بأنَّه لازمٌ أخذَهُ من هذا، لا مِنَ الأوَّل».

قوله: ﴿كَثِيرًا﴾: في نصبِه وجهان:

أحدُهما: [١٤٧/أ–م٢] أنَّه مفعولٌ به؛ وعلى هذا أكثرُ المتأوِّلين[2]؛ فإنَّهم يفسِّرونهُ بمعنى «وأضَلُّوا كثيراً منهم أو من المنافقين».

والثَّاني: أنَّه منصوبٌ على المصدريَّة؛ أي: نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: إضلالاً كثيراً؛ وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ؛ أي: أضَلُّوا غيرَهم إضلالاً كثيراً.

﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ [المائدة:٧٨]

قولـه: ﴿مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُها؛ إمَّا ﴿الَّذين﴾، وإمَّا واو ﴿كفروا﴾ وهما بمعنًى واحدٍ.

وقوله: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى﴾: المرادُ باللِّسانِ الجارحةُ، لا اللُّغةُ، كذا قالَ الشَّيخُ[3].

يعني أنَّ النَّاطقَ بلَعنِ هؤلاء لسانُ هذين النَّبيِّين، وجاء قولُه: ﴿على لِسانِ﴾ بالإفراد دونَ التَّثنيةِ والجَمعِ، فلم يَقُلْ: «على لساني»، ولا «على ألسنةِ»؛ لقاعدةٍ كليَّةٍ؛ وهي[4]: أنَّ كلَّ جزأين مفردين من صاحبيهما، إذا أُضِيفا إلى كليهما من غير تفريقٍ، جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ: لفظُ الجَمعِ – وهو المختارُ –، ويليه التَّثنيةُ عندَ بعضِهم[5]، وعندَ بعضِهم[6] الإفرادُ مُقدَّمٌ على التَّثنية، فيقالُ: «قطعتُ رؤوسَ الكَبشينِ» ،وإنْ شئت: رأسَي الكَبشَينِ، وإنْ شئتَ: رأسَ الكَبشَينِ، ومنه: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التَّحريم:٤].

فقولي: «جُزأين» تحرُّزٌ من شيئين ليسا بجزأين؛ نحوُ: «درهميكما»، وقد جاء: «من بيوتِكُما وعمائمِكُما وأسيافِكُما» لأمن اللَّبْسِ.

---

(١) في تاج العروس(غلو): غلا السَّهمُ نفسُه: ارتفع في ذهابه، وجاوز المَدى.

(٢) كالنَّحَّاس في معانيه ٣٤٦/٢.

(٣) البحر المحيط ٣٣٩/٨.

(٤) في ظ: «وهو».

(٥) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل١٠٦/١.

(٦) يعني ابن مالك أيضاً. انظر: شرح التَّسهيل١٠٦/١.

وبقولي: «مفردين» من نحوِ: «العَينين واليَدين»، فأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] ففُهِمَ بالإجماع(١).

وبقولي: «من غيرِ تفريقٍ» تحرُّزٌ من نحوِ: «قطعتُ رأسَ الكَبشَينِ: السَّمينِ والكَبشِ الهَزيل»؛ ومنه هذه الآية، فلا يجوزُ إلَّا الإفرادُ. وقال بعضُهم(٢): «وهو مختارٌ»؛ أي: فيجوزُ غيرُه.

وقد مضى تحقيقُ هذه القاعدةِ في سورة المائدة(٣) بكلامٍ طويلٍ، فعليك بالالتفاتِ إليه.

وفي النَّفس –من كونِ المرادُ باللِّسان الجارحةَ– شيءٌ، ويؤيِّدُ ذلك ما قالَه الزَّمخشريُّ؛ فإنَّه قال(٤): «نَزَّلَ الله لَعْنَهم في الزَّبور على لسانِ داوودَ، وفي الإنجيل على لسانِ عيسى».

وقُوَّةُ هذا تأبى كونَه الجارحةَ، ثمَّ إنِّي رأيتُ الواحديَّ ذكرَ عن المفسِّرين قولين، ورجَّحَ ما قلتُه؛ قال –رحمة الله–(٥): «وقالَ ابنُ عبَّاس(٦): يُريدُ في الزَّبور وفي الإنجيلِ، ومعنى هذا أنَّ اللهَ تعالى لعنَ في الزَّبور مَنْ يكفُرُ من بني إسرائيلَ، وكذلك في الإنجيل، وقيل: على لسان داوودَ وعيسى؛ لأنَّ الزَّبورَ لسانُ داوودَ، والإنجيلَ لسانُ عيسى».

فهذا نصٌّ في أنَّ المرادَ باللِّسانِ غيرُ الجارحة، ثمَّ قال(٧):«وقالَ الزَّجَّاجُ(٨):وجائزٌ أنْ يكونَ داوودُ وعيسى عَلِما أنَّ محمَّداً نبيٌّ مبعوثٌ، وأنَّهما لَعَنا مَنْ يَكفُرُ به».

والقول هو الأوَّل، فتجويزُ الزَّجَّاجِ لذلك ظاهرٌ أنَّه يُرادُ باللِّسانِ الجارحةُ، ولكن ليسَ قولاً للمفسِّرين.

و ﴿على لسان﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿لُعِنَ﴾. قال أبو البقاء(٩): «كما يُقال: جاء زيدٌ على فرسٍ». وفيه نظرٌ؛ إذ الظَّاهر أنَّه حالٌ.

وقولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾: قد تقدَّم نظيرُه(١٠).

---

(١) أي فهم اليد اليمنى.

(٢) لعلَّه ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشَّافية٤/١٧٨٩.

(٣) انظر ص٦٥–٦٨.

(٤) الكشَّاف ٦/٣٠٤.

(٥) التَّفسير البسيط ٧/٤٩٠.

(٦) أخرجه الطَّبري ٨/٥٨٦–٥٨٧، وابن أبي حاتم ٤/١١٨١–١١٨٢.

(٧) التَّفسير البسيط ٧/ ٤٩٠.

(٨) معاني القرآن له٢/١٩٨.

(٩) التِّبيان ١/٤٥٤.

(١٠) في الكلام على الآية [٦١] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٣٩٩.

قوله: ﴿وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾: في هذه الجملة النَّاقصةِ وجهان[١]:

أظهرُهما: أنْ تكونَ عطفاً على صلةِ[٢] ﴿ما﴾، وهو ﴿عَصَوا﴾؛ أي: ذلكَ بسبب عصيانِهم وكونِهم معتدين.

والثَّاني: أنَّها استئنافيةٌ؛ أي: أخبرَ الله تعالى عنهم بذلك.

قالَ الشَّيخُ[٣]: «ويُقوِّي هذا ما جاءَ بعدَه كالشَّرحِ له، وهو قولُه: ﴿كانوا لا ينتهون﴾».

﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧٩ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ۝٨٠﴾ [المائدة:٧٩-٨٠]

وقوله: ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿يتَناهونَ﴾. و ﴿فَعَلوهُ﴾: صفةٌ لـ ﴿مُنكَرٍ﴾.

قالَ الزَّمخشريُّ[٤]: «ما معنى وصفِ المُنكَرِ بـ ((فَعَلوهُ))، ولا يكونُ النَّهيُ بعدَ الفعلِ؟ قلتُ: معناهُ لا يتناهَونَ عن مُعاوَدةِ مُنكَرٍ فَعَلُوه، أو عن مِثْلِ مُنكَرٍ فَعَلوه، أو عن مُنكَرٍ أرادُوا فِعْلَه، كما ترى أمَّاراتِ الخَوضِ في الفِسق وآلاتِه تُسَوَّى وتُهَيَّأُ، ويجوزُ أنْ يُرادَ: لا ينتهونَ، ولا يمتنعونَ عن مُنكرٍ فعلوه، بل يُصِرُّون عليه ويُداوِمونَ، يُقالُ: تناهى عن الأمر، وانتهى عنه: إذا امتنعَ منه».

وقوله: ﴿لَبِئْسَ مَا﴾ و ﴿بئس ما قدَّمَت﴾: قد تقدَّمَ إعرابُ نظيرِ[٥] ذلك، فلا حاجةَ إلى إعادته، وهنا زيادةٌ أخرى؛ لخصوصِ التركيب، وستعرِفُها.

قوله: ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾: في محلِّه أوجهٌ:

أحدُها: أنَّه مرفوعٌ على البَدلِ من المخصوصِ بالذَّمِّ[٦]، والمخصوصُ قد حُذِفَ، وأُقِيمَت صفتُه مُقامه؛ فإنَّك تعربُ ﴿ما﴾ اسماً تامّاً معرفةً في محلِّ رفعٍ بالفاعلية بفعلِ الذمِّ، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، و

(١) ذكر الأوَّل الزَّجَّاج في معانيه ١٩٨/٢، وانظر الوجهين في: البحر المحيط ٣٣٩/٨.

(٢) ((صلة)): غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٣) البحر المحيط ٣٣٩/٨.

(٤) الكشَّاف ٣٠٤/٦.

(٥) عند الكلام على الآية [٩٠] من البقرة. انظر: الدُّرّ المصون ٥٠٧/١.

(٦) انظر هذا الوجه في: إعراب النَّحَّاس ٣٦/٢، والبيان ٣٠٣/١.

﴿قدَّمَت لهم أنفُسُهم﴾ جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةً له، والتَّقديرُ: لَبِئسَ الشَّيءُ شيءٌ قدَّمتهُ لهم أنفُسُهم[١]، فـ ﴿أنْ سَخِطَ الله عليهم﴾ بدلٌ من ﴿شيء﴾ المحذوفِ، وهذا هو مذهبُ سِيبَوَيْه[٢]؛ كما تقدَّمَ تقريرُه.

الثَّاني: أنَّه هو المخصوصُ بالذَّمِّ، فيكونُ فيه ثلاثةُ الأوجهِ المشهورةِ[٣]:

أحدُها: أنَّه مبتدأٌ، والجملةُ قبلَه خبرُه. والرَّابطُ على هذا العمومُ عندَ مَنْ يجعلُ ذلك[٤]، أو لا يحتاجُ إلى رابطٍ؛ لأنَّ الجملةَ عينُ المبتدأ[٥].

الثَّاني: أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ لأنَّك لمَّا قلتَ: بِئسَ الرَّجلُ، قيل لك: مَنْ هو؟ فقلتَ: فلانٌ؛ أي: هو فلانٌ.

الثَّالث: أنَّه مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ. وقد تقدَّمَ تحريرُ ذلك.

وإلى كونه مخصوصاً بالذَّمِّ، ذهبَ جماعةٌ كالزَّمخشريِّ، ولم يذكُرْ غيرَه، قالَ[٦]: «﴿أنْ سَخِطَ الله عليهم﴾ هو المخصوصُ بالذَّمِّ؛ كأنَّه قِيلَ: لبِئسَ زادُهم إلى الآخرة سخطُ الله عليهم، والمعنى: موجِبُ سُخْطِ الله».

قلتُ: وفي تقديرِ هذا المضافِ من المحاسنِ ما لا يَخفى على متأمِّله؛ فإنَّ نفسَ السَّخطِ المضافَ إلى الباري تعالى لا يُقالُ هو المخصوص بالذَّمِّ؛ إنَّما المخصوصُ بالذَّمِّ أسبابُه. وذهبَ إليه أيضاً الواحديُّ[٧] ومكِّيٌّ[٨] وأبو البقاء[٩].

---

(١) انظر: الفريد ٢/٤٨١، وتفسير القرطبي ٨/١٠٧.

(٢) الكتاب ١/٤٧٦((بولاق)).

(٣) انظر الوجه الأوَّل والثَّاني في: التَّفسير البسيط ٧/٤٩٢، ومجمع البيان ٣/٣٢٥، والثَّالث في: معاني الزَّجَّاج٢/١٩٩، وإعراب النَّحَّاس٢/٣٦، والمحرَّر الوجيز٢/٢٢٥.

(٤) يعني الأخفش. انظر: أوضح المسالك١/٢٠٣–٢٠٤ ، وشرح التَّصريح١/٢٠٣–٢٠٤.

(٥) انظر: شرح الكافية للرَّضي١/٢٣٨، وشرح ابن النَّاظم١/٧٧، والتَّذييل والتَّكميل٤/٣٠، وشرح ابن عقيل١/٢٠٤، وشرح التَّصريح١/٢٠٢.

(٦) الكشَّاف ٦/٣٠٤.

(٧) التَّفسير البسيط ٧/٤٩٢.

(٨) مُشكل إعراب القرآن ١/٢٤٢.

(٩) التِّبيان ١/٤٥٤.

إلَّا أنَّ الشَّيخَ- بعدَ أنْ حكى هذا الوجهَ عن أبي القاسم الزَّمخشريِّ - ، قال[١]: «ولم يَصِحَّ هذا الإعرابُ إلَّا على مذهب الفرَّاء[٢] والفارسيِّ[٣][١٤٧/ب-م٢] في جعلِ ﴿ما﴾ موصولةً، أو على مذهبِ مَنْ يجعلُ ﴿ما﴾ تمييزاً[٤]؟ و ﴿قَدَّمَت لهم﴾ صفتها، وأمَّا على مذهبِ سِيبَوَيْه، فلا يتأتَّى ذلك». ثمَّ ذكرَ مذهبَ سِيبَوَيْه.

والوجه الثَّالث من أوجُهِ ﴿أنْ سَخِطَ﴾: أنَّه في محلِّ رفعٍ على البَدل من ﴿ما﴾، وإلى ذلك ذهبَ مكِّيٌّ وابنُ عطيَّةُ[٥]، إلَّا أنَّ مكِّيّاً حكاه عن غيره[٦]، قال[٧]: «وقِيلَ: في موضعِ رفعٍ على البَدلِ من ﴿ما﴾ في «لَبِئسَ» على أنَّها معرِفةٌ».

قالَ الشَّيخُ- بعدَ ما حكى هذا الوجهَ عن ابن عطيَّةَ-[٨]: «ولا يَصِحُّ هذا سواءً كانت ﴿ما﴾ تامّةً أو موصولةً؛ لأنَّ البَدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدلِ منه، و ﴿أنْ سَخِطَ﴾ لا يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً لـ «بِئسَ»؛ لأنَّ فاعلَ «بِئسَ» لا يكونُ «أنْ» والفعل». وهو إيرادٌ واضِحٌ كما قاله.

الوجه الرَّابع: أنَّه في محلِّ نصبٍ على البَدل من ﴿ما﴾، إذا قِيلَ بأنَّها تمييزٌ، ذكرَ ذلك مكِّيٌّ[٩] وأبو البقاء[١٠].

وهذا لا يجوزُ البتَّة؛ وذلك لأنَّ شرطَ التَّمييز عند البَصريِّين[١١] أنْ يكونَ نكرةً، و «أنْ» وما في حَيِّزها عندَهم من قبيل أعرفِ المعارفِ؛ لأنَّها تُشبِهُ المُضمر. وقد تقدَّمَ[١٢] تقريرُ ذلك، فكيف يَقعُ تمييزاً؛ لأنَّ

(١) البحر المحيط٣٤٢/٨.

(٢) معاني القرآن له٢٨٥/١.

(٣) الحُجَّة ٢٥٠/٣، والإغفال٣٥٠/١.

(٤) وهو مذهب البصريِّين. انظر: التَّذييل والتَّكميل٩٥/١٠.

(٥) المُحرَّر الوجيز ٢٢٥/٢.

(٦) لعلَّه الطَّبري. انظر: تفسير الطَّبري٥٩٢/٨.

(٧) مُشكل إعراب القرآن ٢٤٢/١.

(٨) البحر المحيط ٣٤٢/٨.

(٩) مُشكل إعراب القرآن ٢٤٢/١.

(١٠) التِّبيان ٤٥٥/١.

(١١) انظر: الكتاب١١٢/٢، والأصول٢٢٩/٢-٢٣٠، وشرح كتاب سيبويه٤٤١/٢.

(١٢) في الكلام على الآية [٢٨٣] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٦٨٦/٢.

البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدل منه؟ وعندَ الكوفيِّين[١] أيضاً لا يجوزُ ذلك؛ لأنَّهم لا يُجيزون التَّمييزَ بكلِّ معرفةٍ خصوصاً «أنْ» والفعل.

الخامسُ: أنَّه في محلِّ نصبٍ على البَدل من الضَّمير المنصوبِ بـ ﴿قدَّمَت﴾ العائدِ على ﴿ما﴾ الموصولة أو الموصوفة[٢]؛ على حسَبِ ما تقدَّمَ، والتَّقديرُ: قدَّمتُه سُخْط الله؛ كقولك: «الَّذي رأيتُ زيداً أخوك». وفي هذا بحثٌ في موضعِه.

السَّادس: أنَّه موضعُ نصبٍ على إسقاط الخافضِ؛ إذ التَّقديرُ: لأنْ سَخِطَ[٣]. وهذا جارٍ على مذهب سِيبَوَيه[٤] والفرَّاء[٥]؛ لأنهما يَزعُمان أنَّ محلَّ «أنْ» بعدَ حذفِ الخافض في محلِّ نصبٍ.

السَّابع: أنَّه في محلِّ جرٍّ بذلك الخافض المقدَّرِ، هذا جارٍ على مذهب الخليلِ والكِسائيِّ[٦]؛ لأنَّهما يَزعُمان أنَّهما في محلِّ جرٍّ. وقد تقدَّمَ تحقيقُ[٧] ذلك غيرَ مرَّةٍ؛ وعلى هذا، فالمخصوصُ بالذَّمِّ محذوفٌ؛ أي: لَبِئْسما قَدَّمَت لهم أنفسُهم عملُهم أو صُنعُهم، ولامُ العِلَّة المقدَّرةُ معلَّقَةٌ؛ إمَّا بجملة الذَّمِّ؛ أي: سببُ ذَمِّهم سُخْطُ الله عليهم، أو بمحذوفٍ بعدَه؛ أي: لأنْ سَخِطَ الله عليهم كانَ كيتَ وكيتَ.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٧٩. وانظر رأيهم في: همع الهوامع٤/٧٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/٣٤٢.

(٣) ذكره الزَّجَّاج في معانيه ٢/١٩٩. وانظر: مُشكل إعراب القرآن ١/٢٤٢، والبيان ١/٣٠٣.

(٤) الكتاب١/١٧.

(٥) معاني القرآن له ١/١٤٨ و٢/٢٣٨.

(٦) انظر رأيهما في: معاني القرآن للفرَّاء ١/١٤٨ و٢/٢٣٨، وشرح التَّسهيل٢/١٥٠، وشرح الكافية للرضي٤/١٣٧.

(٧) راجع الكلام على الآية [٢٢٩] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٤٤٨.

﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨١]

وقوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا﴾: الظَّاهرُ أنَّ اسمَ «كان»، وفاعل ﴿اتَّخَذُوهم﴾ عائدٌ على ﴿كثيراً﴾ من قوله: ﴿ترى كثيراً منهم﴾ [المائدة: ٨٠]، والضَّميرُ المنصوب في ﴿اتَّخَذُوهم﴾ يعودُ على ﴿الَّذين كفروا﴾ في قوله: ﴿يَتَوَلَّونَ الَّذين كفروا﴾[١] [المائدة: ٨٠].

وأجازَ القفَّالُ[٢] أنْ يكونَ اسمُ «كان» يعودُ على ﴿الَّذينَ كفروا﴾، وكذلك الضَّميرُ المنصوبُ في ﴿اتَّخَذُوهم﴾، والضميرُ المرفوعُ في ﴿اتَّخَذوهم﴾ يعودُ على اليهود. والمرادُ بـ «النَّبي» محمَّدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم، والتَّقدير: ولو كان الكافرون المُتَوَلَّون مؤمنينَ بمحمَّدٍ والقرآنِ؛ ما اتَّخَذوهم هؤلاء اليَهودَ أولياءَ. والأوَّلُ أولى[٣]؛ لأنَّ الحديثَ عن كثيرٍ، لا عن المتولَّين.

وجاء جوابُ «لو»[٤] هنا على الأفصَح؛ وهو عدمُ دخولِ اللَّام عليه؛ لكونه منفيّاً[٥]؛ ومثلُه قولُ الآخر[٦]: [البسيط]

٨١-لو أنَّ بالعلمِ تُعْطَى ما تعيشُ ... لَمَا ظَفِرْتَ من الدُّنيا بثُفْرُوقِ

---

(١) ذكره أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط ٣٤٣/٨.

(٢) وكلام القفَّال في: تفسير الرَّازي ٧٠/١٢، والبحر المحيط ٣٤٣/٨.
والقفَّال : هو محمَّد بنُ علي بن إسماعيل، أبو بكر الشَّاشي القفَّال، أحد أعلام المذهب الشَّافعي، يتكرَّر ذكره في التَّفسير والحديث والأصول والكلام، توفي سنة خمس وستين وثلاثمئة على الصَّحيح. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٤٢/٣، وطبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبة ١/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) وهذا ترجيح أبي حيَّان. انظر: البحر المحيط ٣٤٣/٨.

(٤) وهو قوله: «ما اتَّخذوهم».

(٥) ودخول اللَّام على الماضي المنفي قليل، والغالب دخولها على الماضي المثبت. انظر: الجنى الدَّاني٢٨٣، وشرح ابن عقيل٥١/٤، وشفاء العليل٩٧١، ومغني اللَّبيب ٣٥٨، والمقاصد النَّحويَّة ١٩٧٤/٤، وهمع الهوامع ٣٤٨/٤-٣٤٩.

(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: الارتشاف ١٩٠١/٤، والبحر المحيط٣٤٣/٨، والمساعد ١٩٥/٣. وورد في ديوان الإمام الشَّافعي٨٨ برواية:
لو كنتَ بالعقل تُعطى ما تريدُ إذاً ... لَمَا ظَفِرْتَ من الدُّنيا بمَرزوقِ
والثُّفْرُوق: علاقة ما بين النَّواة والقِمَع. عن اللِّسان (ثَفرَقَ).
والشَّاهد فيه: مجيء اللَّام مصاحبة لـ «ما» النَّافية في جواب «لو» في قوله: لَمَا ظَفِرْتَ، وهو قليل. وهذا البيت ليس مثل الآية، بل هو خلاف الآية؛ لاقتران الجواب باللَّام، ومثله فصيح.

﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [المائدة:٨٢-٨٣]

و﴿تَرَىٰٓ﴾: يجوزُ أنْ تكونَ مِنْ رؤية البَصر، ويكونُ الكثيرُ المعاصرين لرسول الله ﷺ، وأنْ تكونَ العِلْمية، والكثيرُ على هذا أسلافُهم[1]. فمعنى ﴿ترى﴾: تعلَمُ أخبارَهم وقِصصَهم بإخبارنا إيَّاك؛ فعلى الأوَّل يكونُ قولُه: ﴿يتولَّون﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال، وعلى الثَّاني يكون في محلِّ نصبٍ على المفعول الثَّاني.

وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾: هذا الاستدراكُ واضحٌ بما تقدَّم.

وقولُه: ﴿كَثِيرًا﴾: هو من إقامةِ الظَّاهرِ مُقامَ المضمرِ؛ لأنَّه عبارةٌ عن ﴿كثيراً منهم﴾ المُتقدِّمِ؛ فكأنَّه قِيلَ: ترى كثيراً منهم، ولكنَّ ذلك الكثيرَ، ولا يريدُ: ولكنَّ كثيراً من ذلك الكثيرِ فاسقون[2].

قوله: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ﴾: قد تقدَّمَ إعرابُ هذا في نحوِ قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[3] [البقرة:٩٦] فأغنَى عن إعادته.[١٤٨/أ-م٢]

وقالَ ابنُ عطيَّة[4]: «اللَّامُ للابتداءِ». وليسَ بشَيءٍ؛ بل هي لامٌ يُتلَقَّى بها القَسمُ[5].

---

(١) أجازه أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٣٤٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/٣٤٣.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون ٢/٩-١١.

(٤) المُحرَّر الوجيز ٢/ ٢٢٥. وانظر: تفسير الثَّعالبي٢/٤١١.

(٥) وهذا رأي الزَّجَّاج، ووافقه النَّحَّاس وابن الجوزي والرَّازي والقرطبي وأبو حيَّان، وغيرهم. انظر: معاني الزَّجَّاج٢/١٩٩، وإعراب النَّحَّاس٢/٣٦، وزاد المسير٢/٤٠٨، وتفسير الرَّازي١٢/٧٠، وتفسير القرطبي٨/١٠٧، والبحر المحيط٨/ ٣٤٨. قال الزَّجَّاج: «وقوله:﴿لَتجِدنَّ﴾ هذه اللَّام لام القسم، والنُّون دخلت تفصل بين الحال والاستقبال، هذا مذهب الخليل وسيبويه، ومن يُوثق بعلمه».
وقد اتَّفق النُّحاة على أنَّ مجيء الفعل المضارع مصدراً بلام مفتوحة، ومنتهياً بنون توكيد ثقيلة؛ دليل على أنَّه جواب قسم؛ وإن لم يُذكر معه ما يدلُّ عليه من ألفاظ القسم. انظر: مغني اللَّبيب٥٣٣.

و ﴿أشدَّ النَّاس﴾: مفعولٌ أوَّل[١]. و ﴿عداوةً﴾ نصبٌ على التَّمييز[٢]. و ﴿للَّذين﴾: متعلِّقٌ بها[٣]، قَوِيَتْ باللَّامِ؛ لمَّا كانت فَرعاً في العَمل على الفعل[٤]، ولا يَضُرُّ كونُها مؤنَّثةً بالتاء؛ لأنَّها مبنيَّةٌ عليها؛ فهي كقولهِ[٥]: [الطَّويل]

٨٢- ورهبـــــــــــــــــــــةٌ عقابَـــــــــــــــــــــــــــك

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿للَّذين﴾ صفةً لـ ﴿عداوةً﴾[٦] فيتعلَّقَ بمحذوف. و ﴿اليهودَ﴾ مفعولٌ ثانٍ[٧].

وقال أبو البقاء[٨]: «ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿اليَهود﴾ هو الأوَّلَ، و ﴿أشدَّ﴾ هو الثَّاني».

وهذا هو الظاهرُ؛ إذ المقصودُ أنْ يُخبِرَ الله تعالى عن اليَهودِ والمشركين بأنَّهم أشدُّ النَّاسِ عداوةً للمؤمنين، وعن النَّصارى بأنَّهم أقربُ النَّاسِ موَدَّةً له[٩]؛ وليس المرادُ أنْ يُخبِرَ عن أشدِّ النَّاس وأقربهم بكونِهم من اليَهود والنَّصارى[١٠].

---

(١) انظر: إعراب النَّحَّاس ٣٦/٢، والتِّبيان ٤٥٥/١، والفريد ٤٨١/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج١٩٩/٢، وإعراب النَّحَّاس ٣٦/٢ ، ومُشكل إعراب القرآن ٢٤٢/١.

(٣) انظر: التِّبيان٤٥٥/١، والفريد٤٨١/٢.

(٤) عَمِلَ المصدر ((عداوة)) عَمَلَ فعله؛ فتعلَّق شبه الجملة به.

(٥) قد مرَّ تخريج هذا البيت برقم ((٢٣)).

(٦) انظر: التِّبيان ٤٥٥/١.

(٧) انظر: التِّبيان ٤٥٥/١.

(٨) التِّبيان ٤٥٥/١. وفيه: أنَّ ((اليهود)) هو المفعول الثَّاني ((لتجد)).

(٩) وإلى هذا المعنى ذهب الطَّبري ٥٩٣/٨-٥٩٤، ومكِّي في الهداية ١٨٢٩/٣.وانظر: البحر المحيط ٣٤٩/٨.

(١٠) قال بعضهم: وليس على ظاهره؛ وإنَّما المراد أنَّهم أكثرُ أسباب موَدَّة من اليهود؛ وذلك ذمٌّ لهم؛ فإنَّ من كثُرت أسباب موَدَّته كان تركه للموَدَّة أفحش. انظر: البحر المحيط٣٤٩/٨.

ولهذا قال أبو بكر الرَّازي: مِنَ الجُهال من يظُنُّ أنَّ في هذه الآية مدحاً للنَّصارى وإخباراً بأنَّهم خيرٌ من اليهود، وليس كذلك؛ لأنَّ ((ما)) في الآية من ذلك إنما هو صفةُ قومٍ قد آمنوا بالله وبالرَّسولﷺ، يدلُّ عليه ما ذكرَه في نَسَق التِّلاوة من إخبارهم عن أنفسهم بالإيمان بالله وبالرَّسول، ومعلوم عند كلِّ ذي فِطْنَة صحيحة أمْعَنَ النَّظر في مقالتي هاتين الطَّائفتين أنَّ مقالة النَّصارى أقبحُ وأشدُّ استحالة وأظهرُ فساداً من مقالة اليهود؛ لأنَّ اليَهود تُقِرُّ بالتَّوحيد في الجملة وإن كان فيها مُشبِّهة تنقص ما أعطته في الجملة من التَّوحيد بالتَّشبيه. انظر: أحكام القرآن للجصَّاص١٠٩/٤.

فإن قِيلَ: متى استويا تعريفاً وتنكيراً، وَجَبَ تقديمُ المفعولِ الأوَّلِ وتأخيرُ الثَّاني كما يَجِبُ في المبتدأ والخبرِ، وهذا من ذاك؛ فالجوابُ: أنَّه إنَّما يَجِبُ ذلك حيثُ ألبسَ(١)، أمَّا إذا دلَّ دليلٌ على ذلك، جاز(٢) التَّقديمُ والتَّأخيرُ(٣)؛ ومنه قوله(٤): [الطَّويل]

٨٣- بَنُونا بنو أبنائِنا وبناتُنا بَنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ

فـ ((بنو أبناء)): هو المبتدأ، و ((بَنُونا)): خبرُه؛ لأنَّ المعنى على تشبيه أولاد الأبناء بالأبناء.

---

(١) وإذا لم يكن في الكلام قرينة تُعيِّن الأوَّل أو الثَّاني، نحو: ظننتُ موسى عيسى.

(٢) حذف المصنِّف هنا الفاء من جواب ((أمَّا))، وحقُّه أن يقال: فجاز، وحذف الفاء من جواب ((أمَّا)) نادر شاذ.

(٣) لبعض المفاعيل الأصالة في التَّقديم ؛ وذلك إذا كان المفعول:

– مبتدأ في الأصل ؛ فله أحقيَّة التَّقدُّم باعتبار أصله مبتدأ قبل دخول ((ظنَّ)) كما في باب ((ظنَّ))، نحو: ظنَنتُ زيداً قائماً.

–أو فاعلاً في المعنى؛ لأنَّ الفاعل متقدِّم على المفعول في الرُّتبة، فما كان فاعلاً في المعنى أولى بالتَّقديم على ما كان مفعولاً في المعنى، كما في باب ((أعطى))، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، فـ ((زيد)) هو الآخذ، والدِّرهم هو المأخوذ، فـ ((زيد)) فاعل في المعنى، فهو أولى بالتَّقديم على المفعول به.

–أو كان غيرَ مقيَّد بحرف جرٍّ لفظاً أو تقديراً، والآخر مقيَّد، وهذا في باب ((اختار))، نحو: اخترتُ زيداً القوم؛ أي: من القوم.

وأجاز البصريُّون تقديم المفعول الثَّاني إذا اتَّصل به ضمير يعود على المفعول الأوَّل؛ نحو: أعطيتُ دِرهمه زيداً. وقد منعه ابن هشام.

انظر: شرح التَّصريح ٤٧٠/١، وهمع الهوامع١٦/٣-١٧، وانظر: شرح المفصَّل٦٤/٧، وشرح التَّسهيل١٥٢/٢، وشرح ابن النَّاظم ١٨١، والتَّذييل والتَّكميل٣٠/٧-٣١-٣٣، والمساعد٤٣٢/١-٤٣٣، والمقاصد الشَّافية١٥٣/٣، وشرح المكودي١٠٧، وحاشية الخضري٤٠٢/١.

(٤) البيت مجهول القائل، وهو في: الحيوان ٣٤٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٢٠/١، وتوجيه اللُّمع ١١٦/١، وشرح المفصَّل ٩٩/١، وتخليص الشَّواهد ١٩٨/١، ومغني اللَّبيب ٥٨٩، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، والعُدَّة في إعراب العمدة ٤٤١/٣، وهمع الهوامع ٣٢/٢ وشرح شواهد المغني ٨٤٨/٢. ونسبه البغدادي في خزانة الأدب ٤٤٥/١ للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه بشرح الحاوي.

قال العيني في المقاصد النَّحويَّة ٥٠٣/١: «هذا البيت استشهد به النُّحاة على جواز تقديم الخبر على ما يأتي الآن، والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأنَّ الانتساب إلى الآباء، والفقهاء كذلك في الوصية، وأهل المعاني والبيان في التشبيه، ولم أر أحدًا منهم عزاه إلى قائله».

والشاهد فيه قوله: ((بنونا بنو أبنائنا)): جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التَّعريف؛ لأجل القرينة المعنوية؛ ولأنَّ الخبر هو محطُّ الفائدة، فما يكون فيه التَّشبيه الَّذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: ((بنونا))؛ إذ المعنى: أنَّ بني أبنائنا مثلُ بنينا، لا أنَّ بنينا مثلُ بني أبنائنا.

ومثلُه قول الآخر[١]: [البسيط]

٨٤- قبيلَـةٌ ألأَمُ الأحيـاءِ أكرمُهـا وأغْـدَرُ النَّـاسِ بـالجيرانِ وافِيهـا

«أكرمُها»:هو المبتدأُ. و«ألأمُ الأحياءِ»: خبرُه. وكذا «وَافِيها»: مبتدأ. و«أغدرُ النَّاس»: خبرُه، والمعنى على هذا.

والآيةُ من هذه القبيل فيما ذكرتُ لك.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾: عطفٌ على «اليَهود».

والكلامُ على الجملة الثَّانيةِ، كالكلام على ما قبلِها.

و ﴿ذلك بأنَّ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. وتقدَّمَ تقريرُه[٢]. و ﴿منهم﴾: خبرُ «أنَّ». و ﴿قِسِّيسِينَ﴾: اسمُها. و«أنَّ واسمُها وخبرُها»: في محلِّ جرٍّ بالباء، والباءُ ومجرورُها ههنا خبرُ «ذلك».

و«القِسِّيسِينَ»: جمعُ «قِسِّيس» على «فِعِّيلٍ»، وهو مثالُ مبالَغة ك «صِدِّيق»؛ وقد تقدَّمَ.[٣]

وهو هنا رئيسُ النَّصارى وعابدُهُم، وأصلُه من «تقسَّسَ الشَّيءَ»: إذا تتَّبعَهُ وطلبَهُ باللَّيل، يُقالُ: «تقسَّسْتُ أصواتَهم»؛ أي: تتَبَّعتُها باللَّيلِ[٤].

ويُقالُ لرئيس النَّصارى: قِسٌّ وقِسِّيسٌ، وللدَّليل باللَّيل: قَسقَاسٌ وقَسقَسٌ، قالَه الرَّاغبُ[٥].

وقالَ غيرُه[٦]: «القَسُّ» بفتح القاف «تَتَبُّعُ الشَّيء»، ومنه سُمِّيَ عالِمُ النَّصارى؛ للتتبُّعِه العِلمَ.

قالَ رُؤبةُ بنُ العَجَّاج[٧]: [الرَّجز]

---

(١) البيت لحسَّان بن ثابت من قصيدة يهجو فيها قبيلة هوازن بن منصور في ديوانه ٢١٦/١.
وهو في: شرح التَّسهيل ٢٩٦/١، والتَّذييل والتَّكميل٣٣٧/٣، والمقاصد النَّحويَّة ٥٠٥/١، وخزانة الأدب٤٤٤/١.
وبلا نسبة في: تخليص الشَّواهد ١٩٨، وهمع الهوامع ٣٢/٢. «ألأمُ»: سقطت من ظ.

(٢) وذلك عند الكلام على الآيتين [٦١و١٧٦] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٣٩٩/١ و ٢٤٤/٢.

(٣) وذلك ص٢١٧.

(٤) انظر: الصِّحاح، واللِّسان (قسس) ، وانظر: إصلاح المنطق١٨٥/١، ومفردات ألفاظ القرآن (قسس)٦٧٠، وعمدة الحفَّاظ (قسس) ٣٠٥/٣.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن (قسس) ٦٧٠.

(٦) لعلَّ المقصود بـ «غيره» شيخه، والكلام الَّذي ساقه حتَّى آخر قول ابن عطيَّة نقله منه بتصرُّف يسير. انظر: البحر المحيط٣٤٥/٨. وقد أورده الجوهري في الصِّحاح (قسس)، إلَّا أنَّه قيَّد ذلك بالدِّين والعلم.

(٧) الرجز في ديوانه ١٢١، من قصيدة مدح فيها سُليمان بن علي، والرِّواية فيه: بلفظ «يَنطِقنَ» بدل «يَمشِينَ».
وله في: البحر المحيط٣٤٥/٨، واللُّباب في علوم الكتاب ٤٧٦/٧. =

٨٥- أصبَحْنَ عن قَسِّ الأذى غَوافِلا يَمْشِين هَوْناً خُرَّداً بَهالِلا

ويُقالُ: قَسَّ الأثرَ وقَصَّه بالصَّاد أيضاً[١]، ويُقالُ: قَسٌّ وقِسٌّ بفتح القاف وكسرها، وقِسِّيس[٢].

وزعمَ ابنُ عطيَّةَ[٣] أنَّه أعجميٌّ مُعَرَّبٌ».

وقالَ الواحديُّ[٤]: «وقد تكلَّمتِ العَربُ بالقَسِّ والقِسِّيس. وأنشد المازنيُّ[٥]: [الرَّجز]

٨٦- لو عَرَفَتْ لِأَيْبُلِيٍّ قَسِّ أشعَثَ في هيكَلِهِ مُنْدَسِّ

حنَّ إليها كحنينِ الطَّسِّ

وأنشدَ لأميَّةَ بن أبي الصَّلْتِ[٦]: [البسيط]

٨٧- لو كان مُنْفَلِتٌ كانت قسَاوِسة يُحْيِيهُمُ اللهُ في أيْدِيهمُ الزُّبُرُ

هذا كلامُ أهلِ اللُّغة في «القِسِّيس».

= والخُرَّد: جمع «خَرِيدة»، وهي البِكرُ من النِّساء الَّتي لم تُمسَسْ قَطُّ. عن تهذيب اللُّغة (خرد) ٢٦٩/٧.

(١) أي: تتبعه، ومنه قوله تعالى:﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ [الكهف:٦٤] انظر: اللِّسان (قصص)، وعمدة الحفَّاظ (قصص)٣١٣/٣.

(٢) انظر: اللِّسان (قسس).

(٣) المُحرَّر الوجيز ٢٢٦/٢.

(٤) التَّفسير البسيط ٤٩٤/٧.

(٥) الأبيات للعجَّاج، والرِّواية فيه:

«لو عرضَت لِأُسْقُفِيٍّ قَسِّ» بدل «لو عرفَت لأيْبُلِيٍّ قَسِّ»

في ذيل ديوانه ٢٩٥/٢، وله في: المُحرَّر الوجيز ٤/٢، والبحر المحيط ٣٩٦/٦. وبلا نسبة في: تهذيب اللُّغة (طسس) ٢٧٥/١٢، والفاضل للمبرِّد ١٩، والحُجَّة للفارسي ١٢٠/٣، وسر الصِّناعة ١٥٦/١، والتَّفسير البسيط ٢٨٤/٦و٤٩٤/٧، وسفر السَّعادة ٣٤٥/١.

والأيْبُليّ والأيْبُلُ هو: الرَّاهب عند النَّصارى، أو صاحب النَّاقوس الَّذي يدعوهم به إلى الصَّلاة. والقَسّ: هو القِسيس، رئيس من رؤساء النَّصارى. والهَيكل: معبدٌ للنَّصارى، فيه صنمٌ على سورة مريم وعيسى -عليهما السَّلام- فيما يزعمون. ومُنَدسّ: أي: داخلٌ ومختفي. والحنين: الشَّديد من البُكاء والطَّرب. والطسّ والطسّة: لغة في الطست. عن اللِّسان (أبل) و(قسس) و(هكل) و(ندس) و (حنن) و(طسس).

(٦) البيت في ديوانه ٣٨٧ بلفظ «قَساقِسة» بدل «قَساوِسة».

وله في: تهذيب اللُّغة(قسس) ٢٦٠/٨، واللِّسان بلفظ «قَساقِسة»، والتَّفسير البسيط ٤٩٤/٧، والبحر المحيط ٣٤٥/٨.

والمُنفَلِت: هو النَّاجي من الموت. والقَساقِسة: واحدهم «قِسِّيس». ويحييهم: أراد يُخلِدهم. والزُّبُر: الكتب المقدَّسة. في أ: «منقلِباً» بدل «منفلتٌ».

ثمَّ قالَ[١]: «وقال عُروةُ بنُ الزُّبير[٢]: ضيَّعَت[٣] النَّصارى الإنجيلَ وما فيه، وبَقِيَ منهم رجلٌ يُقال له: قِسِّيساً»؛ يعني: بَقِيَ على دينه لم يُبَدِّلْه، فَمَنْ بَقِيَ على هَديه ودِينه، قِيلَ له: قِسِّيسٌ.

وقالَ قُطرُبٌ[٤]: «القَسُّ والقِسِّيسُ: العالِمُ بلُغة الرُّوم؛ قال وَرَقةُ[٥]: [الوافر]

٨٨- بما خَبَّرْتِنا مِنْ قولِ قسٍّ من الرُّهبان أكرُه أنْ يَبُوحا

فعلى هذا القَسُّ [والقِسِّيس][٦] مما اتَّفقَ فيه اللُّغتان».

قلتُ: وهذا يُقَوِّي قولَ ابنِ عطيَّةَ[٧].

ولم ينقُلْ أهلُ اللُّغة[٨] في هذا اللَّفظ «القُسّ» بضمِّ القاف، لا مصدراً ولا وصفاً. فأمَّا قُسُّ بنُ سَاعِدةَ الإيادِيّ، فهو عَلَمٌ، فيجوزُ أنْ يكونَ مِمَّا غُيِّرَ بطريق العلَميَّة، ويكون أصلُه «قَسٌّ» أو «قِسٌّ» بالفتح أو الكسر؛ كما نقلَه ابنُ عطيَّةَ[٩].

---

(١) تتمة كلام الواحدي. التَّفسير البسيط٧/٤٩٤. وعبارة الواحدي فيه: «ضيَّعت النَّصارى الإنجيل، وأدخلوا فيه ما ليس منه، وبقي واحد من علمائهم على الحقِّ والاستقامة، وهو قسِّيساً».

(٢) ذكر هذا الأثر الثَّعلبي١١/٤٦٢، والرَّازي ١٢/٧١، والقرطبي ٨/١١١.

(٣) في ظ: «صيَّعت»، وهو تصحيف.

(٤) لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من كتبه. وكلام قُطرُب نقله فيما نقل من كلام صاحب التَّفسير البسيط ٧/٤٩٥. وقطرب: محمَّد بن المستنير، أبو علي النَّحوي، لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلَّا قطرب ليل! فلُقِّبَ به. وله من التَّصانيف: المثلث، النَّوادر، الأضداد، العِلل في النَّحو، المصنَّف الغريب في اللُّغة، وغير ذلك. توفي سنة ستٍّ ومئتين. انظر: معجم الأدباء ٦/٢٦٤٦-٢٦٤٧، وبغية الوعاة ١/٢٤٢-٢٤٣.

(٥) البيت من قصيدة جميلة قالها ورقة بن نوفل لمَّا ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول اللَّه ﷺ في سفره، وما قاله بحيرى الرَّاهبُ في شأنه ، وأوّلُها هو قوله:

لَجَجتُ وكنتُ في الذِّكرى لَجوجا لِهَمٍّ طالما بعثَ النَّشِيجا

انظر: تفسير الثَّعلبي ١١/٤٦٢، وتخليص الشَّواهد ١٠٣، وسيرة ابن هشام ٢/١١، والمقاصد النَّحويَّة ١/٣٣٣، وخزانة الأدب ٣/٣٩٢.

وورقة هو ابن نوفل بن أسد القُرشيّ. انظر خبره في: خزانة الأدب٣/٣٩١-٣٩٣، والأعلام ٨/١١٤-١١٥. في ظ:«ينوحا»، تحريف، والصَّواب ما أثبتُّه عن أ و ط.

(٦) «القِسيس» سقطت من أ و ظ، واستدركتها من ط و ح.

(٧) على أنَّ «قَسّ» أعجميٌّ معرَّبٌ. انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٢٦.

(٨) انظر: الصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج (قسس).

(٩) المُحرَّر الوجيز٢/٢٢٦ .

وقُسُّ بنُ ساعِدةَ كان أعلمَ أهلِ زمانه، وهو الَّذي قال فيه عليه السَّلام: «يُبعَثُ أمّةً وحدَه»[١].

وأمَّا جمعُ «قِسِّيسٍ» فجمعُ تصحيحٍ، كما في الآية الكريمة.

قالَ الفرَّاءُ[٢]: ولو جُمِعَ «قَسُوساً» كان صواباً؛ لأنَّهما في معنًى واحدٍ؛ يعني: «قِسّاً» و «قسِيساً». قال: ويُجمَعُ القِسِّيس على «قساوِسَة»» جمعوه على مثال المَهالِبَة[٣]، والأصلُ: قساسِسَة، فكثُرتِ[١٤٨/ب–م٢] السِّينات، فأُبْدِلَت إحداهُنَّ واواً، وأنشدوا لأميَّةَ[٤]:(لو كان مُنْفَلَتٌ كانت قَسَاوسةٌ) البيت.

قالَ الواحديُّ[٥]: «و«القُسوسة» مصدرُ «القِسّ والقِسِّيس»».

قلتُ: كأنَّه جعلَ هذا المصدر مُشتقّاً من هذا الاسم؛ كـ «الأبُوَّة، والأخُوَّة، والفُتوَّة» من لفظ «أب وأخ وفتى». وكنتُ قد قدَّمتُ أنَّ «القَسَّ» بالفتح في الأصل هو المصدرُ، وأنَّ العالِمَ سُمِّيَ به مبالغةً. ولا أدري ما حملَ مَنْ قال[٦]: إنَّه مُعرَّب مع وجودِ معناه في لغة العربِ كما عَرَفتَه مِمَّا تقدَّم.

والرُّهْبان: جمعُ «رَاهبٍ» ؛كـ «راكِبٍ ورُكبان»، و«فارِسٍ وفُرسان»[٧].

---

(١) الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٧٦/٢ برقم (٧٧١)، والنِّسائي في الكبرى ٥٤/٥ برقم (٨١٨٧)، وأبو يعلى في مسنده ٤١/٤ برقم(٢٠٤٧)، وإتحاف الخيرة المهرة ٢٠٧/٣ برقم (٢٥٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير ٨٦/٥ برقم (٤٦٦٢). وقسُّ بن ساعدة: هو أحد حُكام العرب في الجاهليَّة وخطبائها، رآه رسول الله ﷺ وهو يخطب في سوق عكاظ، زعم كثير من العلماء أنَّه عُمِّرَ ستمئة سنة. انظر: معجم الشُّعراء للمرزُباني ٢٦٧، وانظر: الأغاني ١٦٤/١٥.

(٢) ذكره عنه الواحدي في التَّفسير البسيط ٤٩٤/٧، وأبو حيَّان في البحر المحيط٣٤٥/٨. وقد نصَّ الواحدي في البسيط أنَّ الفرّاء قال ذلك في كتاب "الجمع". وفيه: «قساسِيَة» بدل «قساسِسَة».

(٣) المَهالِبة: اسمٌ مأخوذٌ من «المُهلَّب» ،ومنه سُمِّيَ المُهلَّب بن أبي صُفْرَة الأزدي أبو المَهالِبة. قال ابنُ شُمَيل: يُقال: إنَّهُ لَيَهْلِبُ النَّاس بلسانه: إذا كانَ يَهجُوهم ويَشْتُمُهم، يُقال: هو هلَّابٌ؛ أي: هجَّاءٌ، وهو مُهلَّبٌ؛ أي: مَهْجُوَ. عن التَّاج (هلب)، وانظر: اللِّسان (هلب).

(٤) ديوانه ٣٨٧.

(٥) التَّفسير البسيط ٤٩٤/٧.

(٦) يعني ابن عطيَّة. انظر: المحرَّر الوجيز ٢٢٦/٢.وقال القرطبي ١١١/٨:«ولفظُ «القِسيس» إمَّا أن يكونَ عربيّاً، وإمَّا أنْ يكون بلغة الرُّوم، ولكن خلطته العربُ بكلامهم، فصار من لغتهم؛ إذ ليس في الكتاب ما ليس من لغة العرب».

(٧) انظر: اللِّسان (رهب)، وانظر: تفسير الثَّعلبي٤٦٣/١١ ، وتفسير ابن كثير١٦٧/٣.

وقالَ أبو الهيثم(١): إنَّ رُهباناً يكون واحداً، ويكون جمعاً، وأنشدَ على كونه مفرداً قولَ الشَّاعر(٢): [الرَّجز]

٨٩- لو عايَنَتْ رُهبَانَ دَيْرٍ في القُلَلْ لأقبَلَ الرُّهْبَانُ يَعْدُو ونَزَلْ

ولو كان جمعاً لقال: ((يَعْدُون))، و ((نَزَلُوا)) بضمير الجمع.

وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه قد عادَ ضميرُ المفرد على الجمع الصَّريح؛ لتأوُّله بواحدٍ؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النَّحل:٦٦]، فالهاء في ﴿بطونه﴾ تعودُ على الأنعام، وقال(٣): [الرَّجز]

٩٠- وطَابَ ألبَانُ اللِّقَاحِ وبَرَدْ

في ((برد)) ضميرٌ يعودُ على ((ألْبان)).

وقالوا(٤): ((هو أحسنُ الفِتيانِ وأجملُه)). وقال الآخر(٥): [الرَّجز]

٩١-لو أنَّ قوميَ حينَ أدعُوهُم حَمَلْ على الجِبَالِ الشُّمِّ لانهَدَّ الجَبَلْ

إلى غير ذلك مِمَّا يَطولُ ذِكرُه.

---

(١) وكلام أبي الهيثم في: تهذيب اللُّغة (رهب) ٢٩٠/٦ والتَّفسير البسيط٤٩٥/٧ .وأبو الهيثم: هو ابنُ الرَّازي، توفي سنة ستٍّ وعشرين ومئتين. انظر: نزهة الألباء١١٨.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو في: تهذيب اللُّغة (رَهَبَ)٢٩٠/٦، واللِّسان (رَهَبَ)، وتفسير الطَّبري٥٩٨/٨-٥٩٩، وتفسير الثَّعلبي٤٦٤/١١، والمحرَّر الوجيز٢٢٦/٢، والتَّفسير البسيط ٤٩٥/٧، والبحر المحيط ٣٥٠/٨. والرِّواية الَّتي نصَّ عليها في المحرَّر الوجيز و البحر المحيط ((يزل)). قال ابن عطيَّة بعدها: «ويُروى ((ويَزل)) بالياء من ((الزَّل))، وهذه الرِّواية أبلغ في معنى غلبة هذه المرأة على ذهن هذا الرَّاهب».

والقُلَل: جمع ((قُلَّة))، وهي رأس الجبل. عن القاموس المحيط (قلل).

(٣) لم أقف على قائله، وجاء قبله: بالَ سُهَيلٌ في الفَضيخ ففسدَ

وهو في: معاني القرآن للفرَّاء ١٠٨/٢، ومجالس ثعلب٤٢١/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٩١/٢، والزَّاهر٢٨١/٢، وشرح التَّسهيل ١٢٨/١، والتَّذييل والتَّكميل ١٤٩/٢، وشرح أبيات مغني اللَّبيب ٤٨/٨.

ومعنى الرَّجز: لمَّا طلعَ نجمُ سُهَيل؛ ذهبَ زمنُ البَسر وأرطبَ؛ فكأنَّه بالَ فيه وصارَ الرّطب هنيئاً.

(٤) انظر: الكتاب٨٠/١، والخصائص٤١٩/٢، وشرح التَّسهيل ١٢٨/١، والتَّذييل والتَّكميل ١٤٩/١.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: شرح كتاب سيبويه٧٨/١-٢١٨، واللُّباب في علل البناء والإعراب١١١/٢، وشرح المفصَّل ٨٠/٩، وضرائر الشِّعر ١٢٨، وشرح التَّسهيل ١٢٣/١، والارتشاف ٢٤٢٣/٥، والألغاز النَّحويَّة ٥٠.

وحَمَلْ: أصلها ((حملوا)) بمعنى ((شدُّوا)).

والشَّاهد فيه: قوله:((حَمَلْ))، أرادوا ((حَمَلوا))، فسكَّن وحذف؛ لضرورة الشِّعر.

ومن مجيئه جمعاً الآيةُ. ولم يَرِدْ[١] في القرآن الكريم إلَّا جمعاً. وقال كُثَيِّر[٢]: [الكامل]

٩٢- رُهبـانُ مَـدْيَنَ والَّـذينَ عَهِـدْتُهُم ... يَبكـونَ مِـنْ حَـذَرِ العِـذابِ قُعُـودا

لو يَسْمَعون كما سَمِعتُ كلامَها ... خَـرُّوا لِعَـزَّةَ رُكَّعـاً وسُـجودا

قِيلَ: ولا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه قال: «والَّذين»، فيُحتملُ أنَّ الضَّميرَ إنَّما جُمِعَ؛ لأجلِ هذا الجمعِ، لا لكونِ «رُهبان» جمعاً.

وأصرحُ مِنْ هذا قولُ جريرٍ[٣]: [الكامل]

٩٣- رُهبـانُ مَـدْيَنَ لـو رَأوكِ تَنَزَّلُـوا ... والعُصْـمُ مِـنْ شَـعَفِ العُقُـولِ الفَـادِرِ

قـالَ ابـنُ الهَيـثم[٤]: «وإنْ جُمِـعَ الرُّهبـان الواحـدُ «رَهـابين ورَهابِنـة» جـاز، وإنْ قُلـتَ: «رَهبـانِيُّونَ» كـانَ صواباً؛ كأنَّك تَنسُبُه إلى الرَّهبَانِيَّة. والرَّهبَانِيَّة من الرَّهبَة، وهي المخافةُ».

وقـالَ الرَّاغـبُ[٥]: «والرُّهبَـانُ يكـونُ واحداً وجمعاً، فَمَـنْ جعلَه واحداً جمعَه على «رَهـابين»، و«رهابِنَـةُ» بالجمع أليقُ»؛ يعني أنَّ هذه الصِّيغة غَلَبَت في الجمع؛ ك «الفَرَازِنَة[٦]، والموازِجَة[٧]، والكَيالِجَة[٨]».

---

(١) يقصد: رُهباناً.

(٢) ديوانه ٤٤١-٤٤٢، والمقاصد النَّحويَّة ١٩٥٨/٤ . وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٠/٤-٥١. وانظر الثَّاني في: الخصائص ٢٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٧/١.

ومَدْيَن: بلد بالشَّام معلوم تلقاء غزَّة، وهو المذكور في كتاب الله. عن معجم ما استعجم ١٢٠١/٤.وعن العيني: «مَدْيَن»: بلدة مشهورة بساحل بحر الطُّور. في ط: «العقاب» بدل «العذاب»، وهو تحريف.

(٣) ديوانه بشرح محمَّد بن حبيب ٣٠٨ ، وتفسير القرطبي ١١٢/٨. وبلا نسبة في معاني القرآن للفرَّاء٢٩٩/٢، والأضداد لابن الأنباري ٢٠٤، وتفسير الطَّبري ٥٩٨/٨. ونسبه ياقوت الحموي لكُثَيِّر في معجم البلدان (مَدْيَن) ٧٨/٥ ، وهو في ديوانه في أبيات منسوبة له ٥٣١.

والعُصمُ: الوعول؛ وإنَّما سُمِّيَت عُصماً؛ لبياضٍ في أيديها. والعُقُول: المُتحرِّزة في شَعَف الجبال، وشَعَف كلِّ شيءٍ: أعلاه. والفَادِر: المُسِنّ أو العظيم. عن الدِّيوان.

(٤) وكلام ابن الهيثم في تهذيب اللُّغة (رهب) ٢٩١/٦، والتَّفسير البسيط٤٩٥/٧.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن (رهب) ٣٦٧.

(٦) الفَرازِنة: جمع«فرزان»،وهي الملكة في اصطلاح الشَّطرنج. عن اللِّسان (فَرزَنَ). وقال الزُّبيدي في التَّاج (فَرْزَنَ): هو بمنزلة الوزير للسُّلطان. وانظر: المعرَّب للجواليقي ٣٤٤.

(٧) الموازِجة: جمع«الموزج»، وهو الخف، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ، وأصله «مُوزَهْ». انظر: المخصص ٤١٠/١، والمُعرَّب للجواليقي ٥٧٥، والتَّاج (مَزَجَ). في ظ:«الموارجة»، وهو تصحيف.

(٨) قال الأصمعي :تقول العرب «كِيلَجة»، والجمع «كَيالِج»، وقد أدخلوا الهاء أيضاً. انظر: المعرَّب للجواليقي٥٤٤. وقد ضُبِطَت في اللِّسان بالفتح، ونصَّ الزُّبيدي والفيومي على الكسر. انظر: الصِّحاح واللِّسان والتَّاج(كلج)، =

وقالَ اللَّيثُ[١]: «الرَّهبَانيَّةُ مصدرُ الرَّاهبِ، والتَّرَهُّب: التَّعبُّد في صَوْمعة».

وهذا يُشْبِهُ الكلامَ المتقدِّمَ في أنَّ «القَسوسة» مصدرٌ من القَسِّ والقِسِّيس. ولا حاجةَ إلى هذا، بل «الرَّهبَانِيَّةُ» مصدرٌ بنفسِها من «التَّرَهُّب»، وهو التَّعبُد، أو من «الرَّهَبِ»، وهو الخوف؛ ولذلك قالَ الرَّاغبُ[٢]: «والرَّهبَانِيَّةُ غُلُوُّ مَنْ تحمَّلَ التَّعبُّدَ، مِنْ فرطِ الرَّهبة».

وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادة في قوله: ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[٣] [البقرة: ٤٠].

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾: نسقٌ على «أنَّ» المجرورِ بالباء؛ أي: ذلك بما تقدَّم، وبأنَّهم لا يستكبِرون.

﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣]

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ﴾: ﴿إذا﴾ شرطيَّةٌ جوابُها ﴿تَرى﴾، وهو العاملُ فيها.

وهذه الجملةُ الشَّرطيةُ فيها وجهان[٤]:

أظهرُهما: أنَّ محلَّها الرَّفعُ؛ نسقاً على خبر ﴿أنَّهم﴾ الثَّانيةِ، وهو ﴿لا يَستكبِرونَ﴾؛ أي: ذلك بأنَّ منهم كذا، وأنَّهم غيرُ مُستكبِرينَ، وأنَّهم إذا سمِعوا، فالواو عطفَت مفرداً على مثلِه.

والثَّاني: أنَّ الجملةَ استئنافيَّة؛ أي: أنَّه تعالى أخبرَ عنهم بذلك.

والضَّميرُ في ﴿سَمِعوا﴾ ظاهرُه أنْ يعودَ على النَّصارى المتقدِّمين[٥]؛ لعمومهم.

وقيل[٦]: إنَّما يعودُ لبعضِهم؛ وهم مَنْ جاء مِن الحبشة إلى النَّبي ﷺ.

= والمصباح المنير ٢/٥٣٧ (كلج). والكَيْلَجة: مِكْيال.

(١) وكلام اللَّيث في تهذيب اللُّغة (رهب) ٦/٢٩٠، واللِّسان (رهب)، والتَّفسير البسيط ٧/٤٩٥. والصَّوْمَعة: هي الدَّير أو بيت العبادة عند النَّصارى. واللَّيث: هو ابن المُظفَّر بن نصر بن سيار بن رافع بن حَرِّي. انظر: خزانة الأدب ٢/٢٢٤.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (رهب) ٣٦٧.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون ١/٣١٥ .

(٤) ذكرهما أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٥٥، وانظر: البحر المحيط ٨/٣٥٣.

(٥) وإليه ذهب الزَّجَّاج في معانيه ٢/٢٠٠.

(٦) وإليه ذهب الزَّجَّاج أيضاً في معانيه ٢/١٩٩. ونُسِبَ في معاني القرآن للنَّحَّاس ٢/٣٤٩ لابن عبَّاس. وجاء في: الوسيط ٢/٢١٧، والنُّكت والعيون ٢/٥٨، وتفسير البغوي ٣/٨٧، وزاد المسير ٢/٤٠٨: وعن ابن عبَّاس: يريد النَّجاشي وأصحابه. وذهب الرَّازي ١٢/٧٢: إلى أنَّ الضَّمير في «سمعوا» يرجع إلى القِسيسين والرُّهبان الَّذين =

قالَ ابنُ عطيَّةَ(١): «لأنَّ كلَّ النَّصارى ليسوا كذلك».

و «ما» في ﴿ما أُنزِلَ﴾: تحتمِلُ الموصولةَ، والنَّكرةَ الموصوفَةَ(٢).

و ﴿ترى﴾: بصَريَّةٌ، فيكونُ قولُه: ﴿تفِيضُ من الدَّمع﴾: جملةً في محلِّ نصبٍ على الحال(٣).

وقُرِئَ شاذّاً: «تُرَى»(٤) بالبناء للمفعول، «أعينُهم» [١٤٩/أ-م٢] رفعاً.

وأسندَ الفيضَ إلى الأعين؛ مُبالغةً، وإن كان الفائِضُ إنَّما هو دمعُها لا هي؛ كقول امرئِ القيس(٥): [الطَّويل]

٩٤-ففاضَتْ دموعُ العَيْنِ مِنِّي صَبابةً على النَّحْرِ حتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلي

والمرادُ المبالغةُ في وصفِهم بالبكاءِ، أو يكونُ المعنى أنَّ أعينَهم تمتلئُ حتَّى تفيضَ؛ لأنَّ الفيضَ ناشِئٌ عن الامتلاءِ؛ كقوله(٦): [الطَّويل]

٩٥- قَوارِصُ تأتِينِي وتَحتَقِرُونَها وقد يَمْلأُ الماءُ الإناءَ فيَفْعُمُ

وإلى هذين المعنيين نحا أبو القاسم؛ فإنَّه قال(٧): «فإنْ قلتَ: ما معنى «تَفيضُ من الدَّمع»؟ قلتُ: معناهُ تَمتَلِئُ من الدَّمع حتَّى تفيضَ؛ لأنَّ الفَيضَ أنْ يمتلِئَ الإناءُ حتَّى يَطلُعَ ما فيه من جوانبه، فوضعَ الفيضَ الَّذي هو من الامتلاء موضِعَ الامتلاء، وهو من إقامةِ المُسبَّب مُقام السَّببِ، أو قصدْتَ المبالغةَ في

= آمنوا منهم. وانظر: البحر المحيط٨/٣٥١.

(١) المُحرَّر الوجيز ٢/٢٢٧.

(٢) انظر: الإبانة ١٣٥.

(٣) ذكره النَّحَّاس في إعرابه ٢/٣٧، وانظر: مُشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٢، والمحرَّر الوجيز ٢/٢٢٧، والبيان١/٣٠٣، والتِّبيان ١/٤٥٥.

(٤) وهي قراءة الزَّعفراني عن ابن محيصن. انظر القراءة في: شواذ القراءات١٥٩، والمغني ٢/٧٣٠. وانظر القراءة من غير نسبة في: الكشَّاف ٦/٣٠٦، والبحر المحيط ٨/٣٥٣، وفتوح الغيب ٥/٤٥٩.

(٥) ديوانه ٩، وجمهرة أشعار العرب ١١٣، وشرح القصائد العشر للتِّبريزي ١٢.

والمَحمَل: موضع حمالة السَّيف.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه بشرح الحاوي٢/٣٧٨، والرِّواية المثبتة في الدِّيوان:

قوارِصُ تأتيني فيحتقِرُونَها وقد يملأُ القَطرُ الأتيَّ فيَفعُمُ.

وله في: ليس في كلام العرب٢١٠ بلفظ «الشَّعَف» بدل «الماء». وانظر: الكامل٤٢، وسفر السَّعادة ٢٩ بلفظ «القَطر» بدل «الماء» و«الأتيّ» بدل «الإناء». وبلا نسبة في: كتاب الأفعال لابن الحدَّاد٢/١٠٦، وشرح المفصَّل ١/٢١، والتَّذييل والتَّكميل ٩/٢٢٦ بلفظ «القَطر» بدل «الماء» و«الأتي» بدل «الإناء».

والقَوارِص: جمع«قارِصة»: الكلمة المؤذية. ويُفعَم: يمتلِئ. عن اللِّسان (قرص) و (فعم).

(٧) يعني الزَّمخشري. الكشَّاف ٦/٣٠٥.

وصفِهم بالبكاء، فجعلْتَ أعينَهم، كأنَّها تفيضُ بأنفسها؛ أي: تسيلُ من الدَّمع؛ من أجلِ البُكاء، من قولك: دمعَت عينُه دمعاً».

و ﴿مِنَ الدَّمعِ﴾: فيه أربعةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ ﴿تفيضُ﴾، ويكون معنى «مِنْ» ابتداءَ الغاية، والمعنى: تفيضُ من كثرة الدَّمع.

والثَّاني: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الفاعلِ في ﴿تفيضُ﴾، قالهما أبو البقاء[١]، وقدَّرَ الحالَ بقولك: مملوءةً من الدَّمع.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه كونٌ مقيَّدٌ، ولا يجوزُ ذلك، فبقيَ أنْ يُقدَّرَ كوناً مطلقاً؛ أي: تفيضُ كائنةً من الدَّمع. وليس المعنى على ذلك، فالقولُ بالحاليَّةِ لا ينبغي.

فإنْ قِيلَ: هل يجوزُ عند الكوفيِّين أنْ يكونَ ﴿مِنَ الدَّمعِ﴾ تمييزاً؛ لأنَّهم لا يَشترِطون تنكيرَ التَّمييز[٢]، والأصلُ: تَفيضُ دمعاً؛ كقولك: «تَفَقَّأ زيدٌ شحماً»، فهو من المنتصب عن تمام الكلام؟ فالجوابُ أنَّ ذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ التَّمييزَ إذا كانَ منقولاً من الفاعليَّة؛ امتنع دخولُ «مِنْ» عليه؛ وإن كانت مقدَّرةً معه، فلا يجوزُ: «تَفَقَّأ زيدٌ من شَحْمٍ»، وهذا – كما رأيتَ – مجرورٌ بـ «مِنْ»؛ فامتنعَ أنْ يكونَ تمييزاً[٣]؛ إلَّا أنَّ أبا القاسم[٤] في سورة براءة جعلَه تمييزاً في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾[التَّوبة:٩٢] ولا بُدَّ من نقلِ نصِّه لتعرِفَه.

قال رحمه الله تعالى[٥]: «﴿تفيضُ من الدَّمعِ﴾؛ كقولك: تفيضُ دمعاً، وهو أبلغُ من قولك: يفيضُ دمعُها؛ لأنَّ العينَ جُعِلَت كأنَّها دمعٌ فائضٌ، و «من» للبيان؛ كقولك: «أفدِيكَ من رجلٍ»، ومحلُّ الجارِّ والمجرور النَّصبُ على التَّمييز».

---

(١) التِّبيان ٤٥٥/١. وانظر: الفريد ٤٨٣/٢.

(٢) الكوفيُّون ومعهم ابن الطراوة. انظر رأيهم في: معاني القرآن للفرَّاء٧٩/١، والغرَّة٤٢٥/١، والارتشاف١٦٣٣/٤، وهمع الهوامع٧٢/٤.

(٣) انظر: الغرَّة٤٤٩/١، وتوجيه اللُّمع٢١٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢٨٢/٢، وشرح الكافية للرَّضي٧٠/٢، وأوضح المسالك٣٠١/٢، وشرح ابن عقيل٢٩٢/٢، وشفاء العليل٥٥٦/٢، وشرح التَّصريح ٦٢٦/١، وهمع الهوامع ٦٩/٤–٧٠.

(٤) يعني الزَّمخشري. الكشَّاف ٤٤٦/١٠.

(٥) الكشَّاف٤٤٦/١٠.

وفيه ما قد عَرَفتَه من المانِعَينِ، وهو كونُه معرفةً، وكونُه جُرَّ بـ ((مِنْ))، وهو فاعلٌ في الأصل. وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ[١]؛ فعلى هذا تكونُ هذه الآية كتلك عنده، وهو الوجهُ الثَّالث.

الرَّابع: أنَّ ((مِنْ)) بمعنى الباء؛ أي: تفيضُ بالدَّمع[٢]. وكونُها بمعنى الباءِ رأيٌ ضعيفٌ[٣]، وجعلوا منه أيضاً قولـه تعـالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشُّورى:٤٥]؛ أي: بطَـرفٍ[٤]؛ كمـا أنَّ البـاءَ تـأتي بمعـنى ((مِنْ))[٥]؛ كقوله[٦]: [الطَّويل]

٩٦- شَـرِبْنَ بمـاءِ البحـرِ ثم ترفَّعَـتْ مـتى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لهـنَّ نَئـيجُ

أي: من ماءِ البحر.

قولـه: ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾: ((مِـنْ)) الأولى لابتـداء الغايـة، وهـي متعلِّقـةٌ بـ ﴿تَفِيضُ﴾، والثَّانيـةُ يُحتملُ أنْ تكونَ لبيان الجنس؛ أي: بَيَّنتَ جنسَ الموصول قبلَها، ويُحتملُ أنْ تكونَ للتَّبعيض[٧].

---

(١) انظر: الدُّرّ المصون ١٠١/٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٥٣/٨.

(٣) مجيء ((من)) بمعنى الباء موجود القول به في شعر العرب والقرآن الكريم وحديث النَّبي ﷺ، ويعتدُّ به الفقهاء في أحكامهم؛ لذا لا ينبغي الجزم بضعف ذلك مطلقاً؛ وإنَّما قد يضعُف في سياقٍ أو يتكلَّف في آخر، من غير أنْ يمنع ذلك من قبول وروده.

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن٥١٢/٢:«وقال يونُس: إنَّ ﴿مِنْ طَرَفٍ﴾ مِثلُ ((بطَرفٍ))، كما تقول العربُ: ضربتُهُ من السَّيف و بالسَّيف. وذكر المرادي أنَّ هذا قولٌ كوفيٌّ» اهـ. انظر: الجنى الدَّاني٣١٤، والارتشاف١٧٢١/٤.

(٥) انظر هذا المعنى في: حروف المعاني٤٧، والمخصَّص٢٤٠/٤، والأزهية٢٨٣، وشرح الكافية للرَّضي ٢٠٤/٣، والجنى الدَّاني٤٣، ومغني اللَّبيب١٥٦، ودراسات لأسلوب القرآن٥٠/٢. وعبَّر عنه بعضهم بموافقة ((مِنْ)) يعني التَّبعيضيَّة.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهُذلي من قصيدة يصف فيها السَّحاب، وهو في ديوان الهُذليين٥١/١، برواية:

تروَّت بماء البحر ثُمَّ تنصَّبَت على حَبَشِيَّاتٍ لهُنَّ نئِيحُ

وله في: حروف المعاني للزَّجَّاجي٤٧، والخصائص٨٥/٢، وأمالي ابن الشَّجري ٦١٣/٢، وخزانة الأدب٩٨/٧. وبلا نسبة في: معاني القرآن للفرَّاء٢١٥/٣، وأدب الكاتب٥١٥، وكتاب الشِّعر٤٦٦، والاقتضاب ٣٧٢/٣، وشرح الكافية للرَّضي ٢٠٤/٣، ومغني اللَّبيب ١٤٢، وخزانة الأدب ٩٧/٧.

قال البطليوسي في شرح أدب الكاتب ٣٧٢/٣: «وصف سحاباً ارتفعت من البحر، وهذيل كلُّها تصف أنَّ السَّحاب تستقي من البحر ثمَّ تصعَدُ في الجوّ. وقوله: متى لُجَجٍ؛ أي: من لُجَجٍ، وقيل: ((متى)) بمعنى ((وسط)). و النَّئِيج: المَرُّ السَّريع معه صوت» .اهـ. ومجيء ((متى)) بمعنى ((من)) لغة هذليَّة.

(٧) انظر: الفريد٤٨٣/٢.

وقد أوضحَ أبو القاسم هذا غايةَ الإيضاح، قال رحمه الله[١]: «فإنْ قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ «مِنْ» و«مِنَ» في قوله: ﴿مِمَّا عَرَفوا مِنَ الحَقِّ﴾ ؟ قلتُ: الأولى لابتداء الغاية؛ على أنَّ الدَّمعَ ابتدأ ونشأ من معرفة الحقِّ، وكانَ من أجله وبسببِه، والثَّانيةُ لبيان الموصول الَّذي هو ﴿ما عرفوا﴾، وتحتملُ معنى التَّبعيض؛ على أنَّهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ؛ فأبكاهم وبَلَغَ منهم، فكيفَ إذا عَرَفوه كلَّه، وقرؤوا القرآن وأحاطُوا بالسُّنَّة». انتهى.

ولم يتعرَّض لما يتعلَّقُ به الجارَّان، وهو يمكن أنْ يُؤْخَذَ من قوَّة كلامه؛ ولْنَزِد ذلك إيضاحاً، فـ «مِنْ» الأولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من ﴿الدَّمع﴾؛ أي: في حال كونه ناشِئاً ومبتدِئاً من معرفةِ الحقِّ، وهو معنى قولِ الزَّمخشريِّ: على أنَّ الدَّمعَ ابتدأ ونشأ من معرفة الحقِّ. ولا يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿تفيضُ﴾؛ لئلا يلزَمَ تعلُّقُ حرفين مُتَّحِدَين، لفظاً ومعنىً بعاملٍ واحدٍ؛ فإنَّ «مِنْ» في ﴿من الدَّمع﴾ لابتداءِ الغاية؛ كما تقدَّمَ، اللهمَّ إلَّا أنْ يُعتقدَ كونُ «مِنْ» في ﴿من الدَّمع﴾ للبيانِ، أو بمعنى الباء، فقد يجوزُ ذلك، وليس معناه في الوضوحِ كالأوَّل.

وأمَّا ﴿من الحقِّ﴾ فعلى جعلِه أنَّها للبيان تتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ أي: أعني من كذا، وعلى جعله أنَّها للتَّبعيض تتعلَّق بـ ﴿عَرَفوا﴾، وهو معنى قوله: «عَرَفوا بعضَ الحقِّ»[٢].

وقال أبو البقاء[٣] في ﴿مِنَ الحقِّ﴾:«إنَّه حالٌ من العائد المحذوف على الموصول؛ أي: مِمَّا عَرَفوهُ كائناً من الحقِّ».

ويجوزُ أنْ تكونَ «مِنْ»[١٤٩/ب-م٢] في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفوا﴾ تعليليّةً؛ أي: إنَّ فيضَ دمعهم بسبب عرفانهم الحقَّ، ويؤيِّدُه قولُ الزَّمخشريِّ[٤]: «وكان مِنْ أجله وبسببه». فقد تحصَّلَ في «مِنِ» الأولى أربعةُ أوجُهٍ، وفي الثَّالثةِ ضَعْفٌ أو منعٌ؛ كما تقدَّم، وفي «مِنِ» الثَّانية أربعةٌ أيضاً: وجهان بالنِّسبة إلى معناها: هل «مِنْ» ابتدائيَّةٌ أو تعليليَّةٌ؟ ووجهان بالنِّسبة إلى ما تتعلَّق به: هل هو ﴿تفيضُ﴾، أو محذوفٌ؛ على أنَّها حالٌ من الدَّمع، وفي الثَّالثة خمسةٌ: اثنان بالنِّسبة إلى معناها: هل هي بيانيّةٌ أو تبعيضيَّةٌ؟ وثلاثةٌ بالنِّسبة إلى متعلَّقها: هل هو محذوفٌ، وهو «أعني»، أو نفسُ ﴿عَرَفوا﴾، أو هو حالٌ، فتتعلَّق بمحذوفٍ أيضاً؛ كما ذكرَه أبو البقاء.

---

(١) يقصد الزَّمخشري. الكشَّاف ٣٠٥/٦-٣٠٦. وانظر: تفسير الرَّازي ٧٢/١٢ بلا نسبة.

(٢) انظر: مجمع البيان ٣٢٧/٣.

(٣) التِّبيان ٤٥٥/١ بتصرُّف .

(٤) الكشَّاف ٣٠٥/٦ .

قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾: فيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه مستأنَفٌ؛ فلا محلَّ له، أخبرَ الله تعالى عنهم بهذه المقالةِ الحَسنةِ.

الثَّاني: أنَّها حالٌ من الضَّمير المجرور في ﴿أعيُنَهم﴾. وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه؛ لأنَّ المضافَ جزؤهُ؛ فهو كقوله تعالى: ﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر:٤٧].

الثَّالث: أنَّه حالٌ من فاعل ﴿عَرَفوا﴾[١]، والعاملُ فيها ﴿عَرَفوا﴾.

قال الشَّيخُ[٢] – لـمَّا حكى كونَه حالاً – : «كذا قالَه ابنُ عطيَّةَ[٣] وأبو البقاء[٤]، ولم يُبَيِّنا ذا الحال ولا العاملَ فيها».

قلتُ: أمَّا أبو البقاء فقد بَيَّنَ ذا الحالِ؛ فقال[٥]: «﴿يقولون﴾: حالٌ من ضميرِ الفاعل في ﴿عَرَفوا﴾». فقد صَرَّحَ به، ومتى عُرِفَ ذو الحالِ، عُرِفَ العاملُ فيها؛ لأنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحبها[٦].

فالظَّاهر أنَّه اطَّلعَ على نسخةٍ مغلُوطةٍ من إعراب أبي البقاء سقطَ منها ما ذكرتُه لك.

ثمَّ إنَّ الشيخَ[٧] رَدَّ كونَها حالاً من الضمير في ﴿أعيُنَهم﴾ بما معناه: أنَّ الحالَ لا تَجيءُ من المضاف إليه، وإن كانَ المضافُ جُزأَهُ، وجعلَه خطأً، وأحالَ بيانَه على بعضِ مصنَّفاتِه[٨]، ورَدَّ كونَها حالاً أيضاً من فاعل ﴿عَرَفوا﴾ بأنَّه يلزمُ تقييدُ معرفتِهم الحقَّ بهذه الحال، وهم قد عَرَفوا الحقَّ في هذه الحال وفي غيرها.

---

(١) انظر: الفريد ٢/٤٨٣.

(٢) البحر المحيط ٨/٣٥٤.

(٣) المحرَّر الوجيز ٢/٢٢٧.

(٤) التِّبيان ١/٤٥٥.

(٥) التِّبيان ١/٤٥٥.

(٦) وفي هذه المسألة خلاف بين النُّحاة؛ إذ ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يشترط أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أنْ يكونَ العامل فيهما واحداً، وأنْ يكونَ مختلفاً، ووافقه في هذا الرأي ابن مالك والرَّضي. وذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّه لا بُدَّ من أنْ يكونَ العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها. انظر المسألة في : الخصائص٢/٢٢و٣/٦٢، واللُّباب في علل البناء والإعراب١/٢٩١، وشرح التَّسهيل٢/٣٥٤، وشرح الكافية للرَّضي٢/٢٣-٢٤، وشرح التَّصريح ١/٥٩٦،٥٩٢، وهمع الهوامع٤/٢٤.

(٧) البحر المحيط ٨/٣٥٤.

(٨) ومن هذه المصنَّفات: ((منهج السَّالك)) ٢/٣١١.

قال[١]: «فالأَولى أنْ يكونَ مُستأنفاً».

أمَّا ما جعلَه خطأً، فالكلامُ معه في هذه المسألة في موضعٍ[٢] غيرِ هذا[٣]، وأمَّا قوله: «يَلزمُ التَّقييدُ»، فالجوابُ: أنَّه إنَّما ذُكِرَت هذه الحالُ؛ لأنَّها أشرفُ أحوالهم، فخرجَت مخرجَ المدح لهم.

وقوله: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾: في محلِّ نصبٍ بالقول. وكذلك ﴿فاكتُبنا﴾ إلى قوله: ﴿الصَّالحين﴾.

﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المائدة:٨٤]

قوله: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾: ﴿ما﴾: استفهاميَّةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. و ﴿لنا﴾ جارٌّ ومجرورٌ خبرُه، تقديرُه: أيُّ شيءٍ استقرَّ لنا؟ و ﴿لا نؤمن﴾: جملةٌ حاليَّةٌ[٤]. وقد تقدَّمَ نظيرُ هذه الآية، والكلامُ عليها[٥]، وأنَّ بعضَهم قال[٦]:«إنَّها حالٌ لازمةٌ، لا يَتِمُّ المعنى إلَّا بها؛ نحوُ:﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[المدثر:٤٩]». وتقدَّمَ ما قلتُه فيه[٧]، فأغنى ذلك عن إعادتِه.

وقالَ الشَّيخُ[٨] هنا: «وهي المقصودُ، وفي ذكرها فائدةُ الكلام؛ وذلك كما تقول: ((جاءَ زيدٌ راكباً)) لِمَنْ قالَ: هل جاءَ زيدٌ ماشياً أو راكباً؟

قوله: ﴿وَمَا جَآءَنَا﴾: في محلِّ ﴿ما﴾ وجهان:

أحدُهما: أنَّه مجرورٌ نسَقاً على الجلالة؛ أي: بالله وبما جاءَنا[٩]؛ وعلى هذا فقوله: ﴿من الحقِّ﴾ فيه احتمالان[١٠]:

أحدُهما: أنَّه حالٌ من فاعل ﴿جاءَنا﴾؛ أي: جاءَ في حال كونه من جنسِ الحقِّ.

---

(١) البحر المحيط ٣٥٤/٨.

(٢) في النُّسخ إلَّا ظ:((موضوع))، وهي أوضح وأبين؛ لذلك أثبتُّها.

(٣) عند الكلام على الآية [٤٨] من سورة النَّحل. انظر: الدُّرّ المصون٢٣٢/٧.

(٤) انظر: معاني الزَّجَّاج٢٠٠/٢، ومُشكل إعراب القرآن٢٤٢/١، والبيان٣٠٣/١، والبحر المحيط٣٥٤/٨. والمعنى عند الزَّجَّاج: أي شيءٍ لنا تاركين للإيمان. فهو حال من ((لنا)). وفي الكشَّاف: بمعنى غير مؤمنين؛ كقولك: قائماً.

(٥) عند الكلام على الآية[٢٤٦] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٣١٧/٢. ((تقدَّم)): سقطت من ظ و ط.

(٦) لم أقف عليه ولا على قائله، ونقله عنه الخفاجي في حاشيته على البيضاوي٢٧٣/٣بلا عزو.

(٧) أي: في الحال اللَّازمة؛ وذلك عند الكلام على الآية [٩١] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٥١٥/٢-٥١٦

(٨) البحر المحيط٣٥٤/٨. وسبقه إليه ابن عطيَّة. انظر: المحرَّر الوجيز٢٢٧/٢.

(٩) وممَّن قاله صاحب درج الدُّرر٦٨٥/١، والباقولي في الإبانة١٣٥، وأبو البقاء في التِّبيان٤٥٦/١، والهمذاني في الفريد٤٨٤/٢.

(١٠) ذكرهما أبو البقاء. انظر: التِّبيان٤٥٦/١. وانظر: الفريد٤٨٤/٢.

والاحتمال الآخر: أنْ تكونَ ﴿مِنْ﴾ لابتداء الغاية، والمرادُ بـ «الحقِّ» الباري تعالى، وتتعلَّقُ ﴿مِنْ﴾ حينئذٍ بـ ﴿جاءَنا﴾؛ كقولك: «جاءَنا فلانٌ من عندِ زيدٍ».

والثَّاني: أنَّ محلَّه رفعٌ بالابتداء، والخبرُ قولُه: ﴿مِنَ الحَقِّ﴾، والجملةُ في موضع الحال، كذا قالَه أبو البقاء[١]، ويصيرُ التَّقديرُ: وما لنا لا نؤمِنُ بالله، والحالُ أنَّ الَّذي جاءَنا كائنٌ من الحقِّ.

«والحقُّ»: يجوزُ أنْ يُرادَ به القرآنُ[٢]؛ فإنَّه حقٌّ في نفسه، ويجوزُ أنْ يُرادَ به الباري تعالى[٣] -كما تقدَّم- والعاملُ فيها[٤] الاستقرارُ الَّذي تضمَّنَه قولُه: ﴿لنا﴾.

قوله: ﴿وَنَطْمَعُ﴾:في هذه الجملة ستةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّها منصوبةُ المحلِّ؛ نسَقاً على المحكيِّ بالقَولِ قبلَها؛ أي: يقولون كذا، ويقولون نطمَعُ، وهو معنًى حسنٌ.

الثَّاني: [١٥٠/أ-م٢] أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضَّمير المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً، وهو ﴿لنا﴾[٥]؛ لأنَّه تضمَّنَ الاستقرارَ، فرفع الضَّميرَ وعَمِلَ في الحال. وإلى هذا ذهبَ أبو القاسم؛ فإنَّه قال[٦]: «والواو في ﴿ونطمَعُ﴾ واو الحال. فإنْ قلتَ: ما العاملُ في الحال الأولى والثَّانية؟ قلتُ: العاملُ في الأولى ما في اللَّام من معنى الفعلِ؛ كأنَّه قِيلَ: أيُّ شيءٍ حصلَ لنا غيرَ مؤمنينَ؟ وفي الثَّانية معنى هذا الفعل، ولكن مقيَّداً بالحال الأولى؛ لأنَّك لو أزَلتَها، وقلتَ: «ما لنا ونطمَعُ» لم يكنْ كلاماً».

وفي هذا الكلامِ نظرٌ، وهو قولُه: «لأنَّك لو أزلتَها إلى آخره»؛ لأنَّا إذا أزَلناها وأتينا بـ ﴿نطمَعُ﴾ لم نأتِ بها مقترنةً بحرفِ العطف، بل مجرَّدةً منه؛ لنحُلَّها محلَّ الأولى؛ ألا ترى أنَّ النَّحويِّين إذا وضعوا المعطوفَ مَوضِعَ المعطوف عليه، وضعوهُ مجرَّداً من حرفِ العطف. ورأيتُ في بعض نسخ "الكشَّاف"[٧]: «ما لنا نطمَعُ» من غيرِ واوٍ مقترنةٍ بـ «نطمَعُ»، ولكن أيضاً لا يَصِحُّ؛ لأنَّك لو قلتَ: «ما لنا نطمَعُ» كان كلاماً؛

(١) التِّبيان ١/٤٥٦.

(٢) أجازه الطَّبرسي. انظر: مجمع البيان ٣/٣٣٠.

(٣) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٥٦.

(٤) أي: في الحال «ما جاءنا من الحقِّ».

(٥) انظر: الفريد ٢/٤٨٤.

(٦) يعني الزَّمخشري. الكشَّاف ٦/٣٠٦. وعنه في البحر المحيط ٨/٣٥٥.

(٧) لم أقع عليها.

كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدَّثر:٤٩]، فـ ﴿نطمَعُ﴾ واقعٌ مَوقِعَ مفردٍ هو حال، كما لو قلتَ: ما لك طامعاً؟ وما لنا طامِعِينَ؟.

وردَّ الشَّيخُ[١] عليه هذا الوجه بشيئين:

أحدُهما: أنَّ العاملَ لا يقتضي أكثرَ من حالٍ واحدة، إذا كانَ صاحبُه مفرداً دونَ بدلٍ أو عطفٍ إلَّا أفعلَ التَّفضيل على الصَّحيح.

والثَّاني: أنَّه يَلزمُ دخولُ الواو على مضارع مُثبَتٍ؛ وذلك لا يجوزُ إلَّا بتأويل تقديرِ مبتدإٍ؛ أي: ونحنُ نطمَعُ.

الثَّالث: أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل ﴿نُؤمِنُ﴾[٢]، فتكون الحالان[٣] متداخلتين.

قالَ الزَّمخشريُّ[٤]: «ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ونطمَعُ﴾ حالاً من ﴿لا نُؤمِنُ﴾ على معنى: أنَّهم أنكروا على أنفسِهم أنَّهم لا يوحِّدون الله، ويطمَعونَ مع ذلك أنْ يَصحَبوا الصَّالحين» .

وهذا فيه ما تقدَّمَ من دخول واو الحال على المضارع المثبت. وأبو البقاء لـمَّا أجازَ هذا الوجهَ قدَّرَ مبتدأً قبلَ ﴿نطمَعُ﴾، وجعلَ الجملةَ حالاً من فاعل ﴿نُؤمِنُ﴾؛ ليخلُصَ من هذا الإشكال، فقال[٥]: «ويجوزُ أنْ يكونَ التَّقديرُ: ونحنُ نطمَعُ، فتكونَ الجملةُ حالاً من فاعل ﴿لا نُؤمِنُ﴾».

الرَّابع: أنَّها معطوفةٌ على ﴿لا نُؤمِنُ﴾[٦]، فتكون في محلِّ نصبٍ على الحال من ذلك الضَّميرِ المستترِ في ﴿لنا﴾، والعاملُ فيها هو العاملُ في الحال قبلها.

فإنْ قلتَ: هذا هو الوجه الثَّاني المتقدِّم، وذكرتَ عن الشَّيخِ هناك أنَّه منعَ مجيءَ الحالين لذي حالٍ واحدةٍ، وبأنَّه[٧] يَلزمُ دخولُ الواو على المضارع، فما الفرق بين هذا وذاك؟

---

(١) البحر المحيط٨/٣٥٥.

(٢) وممَّن قاله الزَّمخشري٦/٣٠٦، ووافقه الرَّازي ١٢/٧٣، وأبو البقاء١/٤٥٦، والهمذاني٢/٤٨٤.

(٣) في أ:((حالان)).

(٤) الكشَّاف ٦/٣٠٦.وعنه في البحر المحيط٨/٣٥٥.

(٥) التِّبيان١/ ٤٥٦.

(٦) انظر: درج الدُّرر١/٦٨٥، والكشَّاف٦/٣٠٦، وتفسيرالرَّازي١٢/٧٣، والتِّبيان١/٤٥٦، والفريد٢/٤٨٤.

(٧) زيادة الباء هنا في المعطوف عليه، وهو معمول الفعل ((ذكر))، نظر؛ لأنَّ الفعل يتعدَّى بنفسه لا بالباء.

فالجوابُ أنَّ الممنوعَ تعدُّدُ الحال دون عاطف، وهذه الواوُ عاطفةٌ، وأنَّ المضارعَ إنَّما يمتنعُ[١] دخولُ واو الحال عليه، وهذه عاطفةٌ لا واوُ حالٍ، فحصلَ الفرقُ بينهما من جهةِ الواو؛ حيثُ كانت[٢] في الوجه الثَّاني واوُ الحال، وفي هذا الوجه واوُ عطفٍ. وهذا، وإن كان واضحاً فقد يَخفى على كثيرٍ من المتدربين في الإعراب.

ولـمَّا حكى أبو القاسم هذا الوجهَ أبدى له معنيين حسنين؛ فقال – رحمه الله –[٣]: «وأنْ يكونَ معطوفاً على ﴿لا نُؤمِنُ﴾ على معنى: وما لنا نجمَعُ بينَ التَّثليث وبينَ الطَّمَعِ في صُحبَةِ الصَّالحين، أو على معنى: وما لنا لا نجمعُ بينهما بالدُّخولِ في الإسلام؛ لأنَّ الكافرَ ما ينبغي له أنْ يطمعَ في صُحبَةِ الصَّالحينَ».

الخامس: أنَّها جملةٌ استئنافيةٌ[٤].

قال الشَّيخُ[٥]: «الأحسنُ والأسهلُ أنْ يكونَ استئنافَ إخبارٍ منهم بأنَّهم طامعون في إنعام الله عليهم بإدخالهم مع الصَّالحين، فالواوُ عاطفةٌ هذه الجملة على جملة ﴿وما لنا لا نُؤمِنُ﴾».

قلتُ: وهذا المعنى هو ومعنى كونِها معطوفةً على المَحكِيِّ بالقول قبلَها شيءٌ واحدٌ؛ فإنَّ فيه الإخبارَ عنهم بقولهم: كيتَ وكيتَ.

السَّادس: أنْ يكونَ ﴿ونطمَعُ﴾ معطوفاً على ﴿نُؤمِنُ﴾؛ أي: وما لنا لا نطمَعُ.

قالَ الشَّيخُ هنا[٦]:«ويظهرُ لي وجهٌ غيرُ ما ذكروه؛ وهو أنْ يكونَ معطوفاً على ﴿نُؤمِنُ﴾، التَّقدير: وما لنا لا نُؤمِنُ ولا نطمَعُ، فيكونُ في ذلك إنكارٌ؛ لانتفاء إيمانهم وانتفاءِ طمَعهم مع قدرتِهم على تحصيلِ الشَّيئين: الإيمانِ والطَّمعِ في الدُّخول مع الصَّالحين».

---

(١) في ظ: «يمنع».

(٢) «كانت» غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٣) الكشَّاف٦/٣٠٦. وقوله: «أو على معنى... صحبة الصَّالحين» من قول الزَّمخشري سقط من ظ.

(٤) انظر: درج الدُّرر١/٦٨٥.

(٥) البحر المحيط٨/٣٥٥.

(٦) البحر المحيط٨/٣٥٦.

قلتُ: قولُه: «غيرُ ما ذكرُوهُ» ليس كما ذكرَهُ، بل ذكرَ ذلك[١] أبو البقاء، فقال[٢]: ««ونَطمَعُ» يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً على ﴿نُؤمِنُ﴾؛ أي: وما لنا لا نَطمَعُ»، فقد صَرَّحَ بعطفه على الفعل المنفي بـ «لا»، غايةُ ما في الباب أنَّ الشَّيخَ زادَه بَسطاً.

والطَّمَعُ، قال الرَّاغبُ[٣]: «هو نزوعُ النَّفسِ إلى الشَّيء شهوةً له»، ثمَّ قال[٤]: «ولـمَّا كانَ أكثرُ الطَّمَعِ من جهة الهوى، قِيلَ: الطَّمَعُ طَبَعٌ، والطَمَعُ يُدنِّسُ الإهابَ[٥]».

وقالَ الشَّيخُ[٦]:«الطَّمَعُ: قريبٌ من الرَّجاء[١٥٠/ب–م٢]، يُقالُ منه: طَمِع يَطمَعُ طَمَعاً، قال تعالى: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السَّجدة:١٦] وطَماعَةً وطماعِيَةً كالكراهِيَة؛ قال[٧]: [الطَّويل]

٩٧- طَماعِيــةً أنْ يغفِــرَ الــذَّنبَ غــافِرُهْ

فالتَّشديدُ فيها خطأٌ، واسمُ الفاعل منه «طَمِع»؛ كـ «فَرِح» و «أَشِر»». ولم يَحْكِ الشَّيخُ غيرَه.

وحكى الرَّاغبُ[٨]: طَمِعٌ وطامِعٌ.

وينبغي أنْ يكونَ ذلك باعتبارين؛ كقولهم: «فَرِحٌ» لمن شأنه ذلك، و«فارِحٌ» لمن تجدَّدَ له فَرَحٌ.

قوله: ﴿أَن يُدْخِلَنَا﴾: أي: في أنْ[٩]، فمحلُّها نصبٌ أو جرٌّ[١٠] على ما تقدَّمَ غيرَ مرَّة[١١].

---

(١) «ذلك»: ساقطة من ط.

(٢) التِّبيان١/ ٤٥٦.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن (طمع) ٥٢٤.

(٤) مفردات ألفاظ القرآن (طمع) ٥٢٤.وأصل «الإهاب»: الجلد، وهذا استعارة. والطَّبَعُ: الشَّيْن والعَيب.

(٥) وكلمة «الإهاب» في آخر النقل غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٦) البحر المحيط٨/٣٤٥ باختلافٍ يسيرٍ. عبارة «قال الشَّيخ: الطَّمع قريب من الرَّجاء» سقطت من ظ.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وصدره: أمَا والَّذي مسَّحْتُ أركانَ بيتِهِ.

وهـو في: إصـلاح المنطـق١٨٠، واللِّسـان والتَّـاج(وبـل)، والبحـر المحـيط٢/٢٢٣و٨/٣٤٥، واللُّبـاب في علـوم الكتاب٧/٤٨٧. ونُسِبَ للهُذلي في تهذيب اللُّغة (طمع) ٢/١٩٣، ولم أقف عليه في الدِّيوان.

(٨) مفردات ألفاظ القرآن (طمع) ٥٢٤.

(٩) في ظ:«في أنْ يدخلنا».

(١٠) وإليه ذهب أبو البقاء هنا. انظر: التِّبيان١/٤٥٦، وتبعه الهمذاني في الفريد٢/٤٨٤.

(١١) في الكلام على الآية [٢٥و٢٢٤و٢٢٩] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون ١/٢١١–٢١٢و٢/٤٢٦–٤٤٨. تقدَّم الكلام على الخلاف بين سيبويه والخليل في إعراب المصدر المؤول: هل هو في محلِّ جرٍّ أو نصب؟ انظر ما علَّقناه على المسألة ص٤ ح٢.

و ﴿مع﴾: على بابِها من المصاحبة[١].

وقيل[٢]: هي بمعنى «في». ولا حاجةَ إليه؛ لاستقلالِ المعنى مع بقاءِ الكلمةِ على موضوعها.

﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [المائدة:٨٥]

وقرأ الحسن: «فآتاهم الله»[٣]: مِنْ آتاه كذا؛ أي: أعطاه. والقراءةُ الشَّهيرةُ[٤] أولى؛ لأنَّ الإثابةَ فيها مَنبَهةٌ على أنَّ ذلك لأجلِ عملٍ؛ بخلاف الإيتاء؛ فإنَّه يكونُ على عملٍ وعلى غيره[٥].

وقوله: ﴿جَنَّٰتٍ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿أثابَهم﴾، أو لـ ﴿آتاهم﴾ على حَسَبِ القراءتين.

و ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾: في محلِّ نصبٍ صفةً لـ ﴿جنات﴾[٦]. و ﴿خالدين﴾: حالٌ مقدَّرةٌ[٧].

وقوله: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. وأُشير بـ ﴿ذلك﴾ إلى الثَّواب أو الإيتاء.

و ﴿المحسنين﴾: يُحتمل أن يكونَ من بابِ إقامة الظَّاهرِ مُقامَ المضمر[٨]، والأصل: «وذلك جزاؤُهم»؛ وإنَّما ذُكِرَ وصفُهم الشَّريف مَنبَهةً على أنَّ هذه الخَصْلَةَ محصِّلة جزائهم بالخير، ويُحتملُ أنْ يرادَ كلُّ محسنٍ، فيندرجون فيه[٩] اندراجاً أوليّاً[١٠].

﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾ [المائدة:٨٨]

قوله: ﴿حَلَٰلٗا﴾: فيه ثلاثةُ أوجُهٍ[١١]:

---

(١) قال بنحوه أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٣٥٦.

(٢) قاله الواحدي في الوسيط٢/ ٢١٩، والبغوي ٣/٨٨.

(٣) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤١، والكشَّاف ٦/٣٠٦، والمغني٢ /٧٣٠، والبحر المحيط ٨/٣٥٧.

(٤) وهي «فأثابهم الله». انظر: الكشَّاف٦/٣٠٦، والمغني٢/٧٣٠، والبحر المحيط٨/٣٥٧.

(٥) انظر: البحر المحيط٨/٣٥٧.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٣.

(٧) الحال المقدَّرة: وهي الحال الَّتي يكون حصول مضمونها متأخِّراً في الخارج عن حصول مضمون عاملها؛ نحو: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً؛ أي: مقدِّراً الصَّيد به غداً. انظر: شرح كتاب الحدود٢٣٠.

(٨) وإليه أشار أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٣٥٦.

(٩) «فيه»: سقطت من أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(١٠) وإليه أشار أبو حيَّان أيضاً. انظر: البحر المحيط٨/٣٥٧.

(١١) ذكرها أبو البقاء في التِّبيان١/٤٥٦. وانظر: تفسير البيضاوي٢/١٤١.

أظهرُها: أنَّه مفعولٌ به؛ أي: كُلوا شيئاً حلالاً؛ وعلى هذا الوجهِ ففي الجارِّ، وهو قوله: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ﴾ وجهان[١]:

أحدُهما: أنَّه حالٌ من ﴿حلالاً﴾؛ لأنَّه في الأصل صفةٌ لنكرةٍ، فلمَّا قُدِّمَ عليها انتُصِبَ حالاً.

والثَّاني: أنَّ ﴿مِنْ﴾ لابتداء الغاية في الأكل؛ أي: ابتدِئوا أكلَكم الحلالَ من الَّذي رزقه الله لكم.

الوجه الثَّاني من الأوجه المتقدِّمة: أنَّه حالٌ من الموصول[٢]، أو من عائده المحذوف؛ أي: رَزَقَكموه، فالعاملُ فيه «رزقَكم».

الثَّالث: أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: أكلاً حلالاً. وفيه تجوُّزٌ[٣].

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة:٨٩]

قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ إلى آخره: تقدَّمَ إعرابُ ذلك في سورة البقرة[٤] واشتقاقُ المفردات.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ: «عَقَدْتُم» بتخفيف القاف دون ألف بعد العين، وابنُ ذَكْوَان عن ابن عامرٍ: «عاقدتُم» بزنة «فاعلتُم»، والباقون: «عَقَّدتُم» بتشديد القاف[٥]. فأمَّا التَّخفيفُ فهو الأصل، وأمَّا التَّشديدُ فيحتملُ أوجُهاً:

أحدُها: أنَّه للتَّكثيرِ[٦]؛ لأنَّ المخاطبَ به جماعةٌ.

والثَّاني: أنَّه بمعنى المجرَّدِ، فيوافِقُ القراءةَ الأولى[٧]؛ ونحوُه: قَدَّرَ وقَدَرَ.

والثَّالث: أنَّه يدلُّ على توكيد اليمين[٨]؛ نحوُ: «واللهِ الَّذي لا إله إلَّا هو».

---

(١) أجازهما أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٥٦. وانظر: تفسير البيضاوي ٢/١٤١.

(٢) ذكره الزَّمخشري في الكشَّاف ٦/٣٠٦.

(٣) لأنَّه إعراب غير صريح، وفيه تكلُّف.

(٤) راجع الكلام على الآية [٢٢٥]. انظر: الدُّرّ المصون ٢/٤٣٠-٤٣٣.

(٥) انظر القراءات الثَّلاث في: السَّبعة٢٤٧، ومعاني القراءات١/ ٣٣٧، والحجَّة لأبي عليٍ٣/٢٥١،وحجَّة القراءات ٢٣٤، والكشف١/٤١٧، والتَّيسير١٠٠، والإتحاف١/٥٤٢.

(٦) انظر: الحُجَّة٣/٢٥١، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٢٩، وكشف المشكلات ٢/٣٦٨، ومجمع البيان٣/٣٣٢.

(٧) انظر:الحُجَّة٣/٢٥١، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٢٩، ومجمع البيان٣/٣٣٣.

(٨) وإلى هذا المعنى نحا مكِّي. انظر: الهداية ١/١٨٥١، وانظر: التِّبيان ١/٤٥٧.

والرَّابع: أنَّه يدلُّ على تأكيد العَزم بالالتزام[١].

والخامس: أنَّه عِوَضٌ من الألف في القراءة الأخرى[٢].

ولا أدري ما معناه. ولا يجوز أنْ يكونَ لتكرير اليَمين؛ فإنَّ الكفَّارةَ تجِبُ، ولو بمرَّةٍ واحدةٍ[٣].

وقد تجرّأ أبو عُبَيْدٍ على هذه القراءةِ، وزيَّفَها، فقال[٤]: التَّشديدُ للتَّكرير مرّةً من بعدِ مرَّةٍ، ولستُ آمنُ أنْ تُوجِبَ هذه القراءةُ سقوطَ الكفَّارةِ في اليَمين الواحدة؛ لأنَّها لم تُكرَّرْ.

وقد وَهَّموه النَّاسُ في ذلك، وذكروا تلك المعاني المتقدِّمة، فسَلِمَت القراءةُ تلاوةً ومعنًى، ولله الحمدُ.

وأمَّا «عاقدتُ»: فيُحتملُ أنْ تكونَ بمعنى المجرَّد؛ نحوُ: «جاوزتُ الشَّيءَ وجُزتُه[٥]».

وقال الفَارسيُّ[٦]: «عاقَدْتُم» يحتملُ أمرين:

أحدُهما: أنْ يكونَ بمعنى «فَعَلَ»؛ كـ «طارقتُ النَّعْل»[٧] و «عاقبتُ اللِّصَّ».

والآخر: أنْ يُرادَ به «فاعلتُ» الَّتي تقتضي فاعلين؛ كأنَّ المعنى: بما عاقدتُم عليه الأيمانَ، عَدَّاه بـ «على» لـمَّا كانَ بمعنى «عاهدَ». قال: ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠]؛ كما عدَّى: ﴿نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[المائدة:٥٨] بـ «إلى»، وبابُها أنْ تقولَ: ناديتُ زيداً؛ نحوُ: ﴿وَنَدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [مريم:٥٢] لـمَّا كانَت بمعنى «دعوتُ إلى كذا»، قال: ﴿مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [فصلت:٣٣]؛ ثمَّ اتُّسِعَ، فحُذِفَ الجارُّ، ونُقِلَ الفعلُ إلى المفعول، ثمَّ حُذِفَ الضَّميرُ العائدُ من الصِّلة إلى الموصول؛ إذ صارَ: «بِمَا عاقَدتُمُوه الأيمانَ»، كما حُذِفَ من قوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر:٩٤]».

قلتُ: يريدُ – رحمه الله – أنْ يبيِّنَ معنى «المفاعلة»، فأتى بهذه النَّظائر للتَّضمين، ولحذفِ العائدِ على التَّدريج، والمعنى: بما عاقدْتُم عليه الأيمانَ، وعاقدَتكُم الأيمانُ عليه، فنسبَ المعاقدةَ إلى «الأيمان» مجازاً.

---

(١) انظر: التِّبيان١/٤٥٧.

(٢) انظر: التِّبيان١/٤٥٧. أي: أنَّ الشَّدة في «عقَّدتم» عوض عن الألف في قراءة «عاقدتم».

(٣) انظر: التِّبيان١/٤٥٧.

(٤) لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من مصنَّفاته. وانظر اعتراض أبي عبيد على هذه القراءة في إعراب النَّحَّاس٢/٣٨، والهداية ١/١٨٥٢، والتفسير البسيط٧/٥٠١، وتفسير الرَّازي١٢/٧٨، وتفسير القرطبي٨/١٢٦. وفي القرطبي «ألَّا» مكان «أن».

(٥) في ظ: «حزته»، وهو تصحيف.

(٦) الحُجَّة ٣/٢٥٢-٢٥٣بتصرُّف. وعنه في: المُحرر الوجيز٢/٢٢٩، ومجمع البيان٣/٣٣٣، والبحر المحيط٨/٣٦٠.

(٧) طارقتُ النَّعلَ: صيَّرته طاقاً فوقَ طاق، وركب بعضها فوق بعض. انظر: اللِّسان (طرق).

ولقائلٍ أنْ يقولَ: قد لا نحتاجُ[١] إلى عائدٍ حتَّى نحتاجَ إلى هذا التَّكلُّفِ الكثير؛ وذلك بأنْ نجعلَ «ما» مصدريّةً، والمفعولُ محذوفٌ، تقديرُه: بما عاقدْتُم غيرَكم الأيمانَ؛ أي: بمُعاقدتِكُم غيرَكم الأيمانَ، ونخلُصُ من مجازٍ آخر، وهو نسبةُ المعاقدةِ إلى الأيمان؛ فإنَّ في هذا الوجهِ نسبةَ المعاقَدةِ للغير، وهي نسبةٌ حقيقيّةٌ، وقد نصَّ على ذلك – أعني هذا الوجهَ – جماعةٌ[٢].

وقد تعقَّبَ الشَّيخُ على[١٥١/أ–م٢] أبي عليٍّ كلامَهُ[٣]، فقال[٤]:«قولهُ: إنَّه مثلُ «طارَقتُ النَّعلَ»، و«عاقَبتُ اللِّصَ»= ليسَ مثلَه؛ لأنَّك لا تقولُ: طرقتُ، ولا عقبتُ، وتقول: عاقدتُ اليَمينَ، وعقدْتُها».

وهذا غيرُ لازمٍ لأبي عليٍّ؛ لأنَّ مرادَه أنَّه مثلُه من حيثُ إنَّ «المفاعلةَ» بمعنى أنَّ المشاركةَ من اثنين منتفيةٌ عنه كانتفائها من «عاقَبتُ» و«طارقتُ»، أمَّا كونُه يُقالُ فيه أيضاً كذا، فلا يَضُرُّه ذلك في التَّشبيه.

وقالَ أيضاً[٥]:«تقديرُه حذفُ حرفِ الجرِّ ثمَّ الضَّمير على التَّدرُج بعيدٌ، وليس بنظير: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر:٩٤]؛ لأنَّ «أمرَ» يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرف الجرِّ أخرى[٦]، وإنْ كانَ الأصلُ الحرفَ، وأيضاً فـ ﴿ما﴾ في ﴿فاصدَعْ بما﴾ لا يتعيَّن أنْ تكونَ بمعنى[٧] «الَّذي»، بل الظَّاهرُ أنَّها مصدريّةٌ، وكذلك ههنا الأحسنُ: أنْ تكونَ مصدريّةً؛ لمقابلتِها بالمصدر، وهو «اللَّغْوُ»».

وقد تقدَّمَ في سورة النِّساء قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾[٨] [الآية:٣٣]، و ﴿عَاقَدْت﴾، وذكرتُ لك ما فيهما، فصارَ في هذه ثلاثُ قراءاتٍ[٩] في المشهور، وفي تِيْكَ قراءتان.

وكنتُ قد ذكَرتُ أنَّه رُوِيَ عن حمزةَ في سورة النِّساء: «عَقَّدت» بالتَّشديد، فيكون فيها أيضاً ثلاثُ قراءاتٍ، إلَّا أنَّه اتفاقٌ غريبٌ؛ فإنَّ حمزةَ من أصحاب التَّخفيف في هذه السُّورة، وقد رُوِيَ عنه التَّثقيلُ[١٠] في النِّساء.

---

(١) في ظ وح: «يحتاج»، وهو خطأ.

(٢) كالواحدي والطَّبرسي. انظر: التَّفسير البسيط٧/٥٠٢، ومجمع البيان٣/٣٣٤.

(٣) «كلامه»: سقطت من ظ.

(٤) البحر المحيط ٨/٣٦٠ باختلافٍ يسيرٍ.

(٥) تتمة كلام أبي حيَّان. البحر المحيط ٨/٣٦٠ باختلافٍ يسيرٍ.

(٦) تقول: أمرتُ زيداً الخيرَ، وأمرتُهُ بالخيرِ.

(٧) في ط: «معنى».

(٨) انظر: الدُّرّ المصون٣/٦٦٩.

(٩) والقراءات الثَّلاث هي: عقَدتم، وعقَّدتم، وعاقدتم.

(١٠) وبها قرأ غيره. انظر القراءتين بالتَّخفيف والتَّثقيل في: مختصر شواذ القرآن ٣٢، والمغني٢/٦٥٧، والإتحاف٥١٠.

قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. والضَّميرُ في «فكفَّارته» فيه أربعةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه يعودُ على الحِنْثِ الدَّالِّ عليه سياقُ الكلام[١]، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكرٌ؛ أي: فكفَّارةُ الحِنثِ[٢].

الثَّاني: أنَّه يعودُ على ﴿ما﴾؛ إنْ جعلْناها موصولةً اسميّةً، وهو على حذفِ مضافٍ؛ أي: فكفَّارة نَكثِهِ، كذا قدَّره الزَّمخشريُّ[٣].

والثَّالث: أنَّه يعودُ على العَقْدِ؛ لتقدُّمِ الفعلِ الدَّالِّ عليه.

الرَّابع: أنْ يعودَ على اليَمين، وإن كانت مؤنَّثة؛ لأنَّها بمعنى الحَلْف، قالهما أبو البقاء[٤]، وليسا بظاهرين.

و ﴿إطعامُ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله[٥]، وهو مقدَّرٌ بحرفٍ وفعلٍ مبنيٍّ للفاعل؛ أي: فكفَّارته أن يُطعِمَ الحَانثُ عشرةً، وفاعلُ المصدر يُحذَفُ كثيراً. ولا ضرورةَ تدعو إلى تقديره بفعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ؛ أي: أن يُطعَمَ عشرةٌ؛ لأنَّ في ذلك خلافاً[٦] تقدَّمَ التَّنبيهُ عليه[٧]؛ فعلى الأوَّل: يكونُ محلُّ ﴿عشرة﴾ نصباً[٨]؛ وعلى الثَّاني: يكونُ محلُّها رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. ولذلك فائدةٌ تَظهرُ في التَّابع؛ فإذا قلتَ: «يعجبُني أكلُ الخُبز» فإن قدَّرتَه مبنيّاً للفاعل، فتتبع «الخُبز» بالجرِّ على اللَّفظِ، والنَّصبِ على المحلِّ، وإنْ قدَّرتُه مبنيّاً للمفعول،

---

(١) لعلَّه قول ابن عبَّاس وسعيد بن جُبير والضَّحاك وإبراهيم. انظر: النُّكت والعيون٢/٦٠. وذكره ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز٢/٢٢٩، وانظر: مجمع البيان٣/٣٣٤، والتفسير البسيط٧/٥٠٢، وتفسير القرطبي٨/١٤٥، والبحر المحيط٨/٣٦٢.

وذهب آخرون إلى أنها عائدة على «اللَّغو». ورأى الطَّبري أنَّ عودتها على «ما» أولى. انظر: تفسير الطَّبري ٨/٦٢، والنَّحَّاس في معانيه ٢/٣٥١.

(٢) من قوله: «أنَّه يعود...» إلى هنا سقط من ظ.

(٣) الكشَّاف٦/٣٠٧. وسبقه الطَّبري٨/٦٢٢، والنَّحَّاس في معانيه ٢/٣٥١. وحكاه ابن عطيَّة ٢/٢٢٩، والقرطبي٨/١٤٥، وأبو حيَّان٨/٣٦٢.

(٤) التِّبيان١/٤٥٨.

(٥) التِّبيان١/٤٥٨، وانظر: الفريد ٢/٤٨٦.

(٦) للعلماء في مسألة تقدير المصدر بـ «أن» وفعل مبني للمفعول ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً؛ أي: يجوز تقدير المصدر بالفعل المبني للمفعول، وإليه ذهب السُّيوطي. الثَّاني: المنع مطلقاً، قاله الأخفش، واختاره الشَّلوبين. الثَّالث: التفصيلُ بين الأفعالِ الَّتي لم تُستَعمَلْ إلَّا مبنيةً للمفعولِ، فيجوزُ نحو: عَجِبْتُ من جنونِ زيدٍ بالعلمِ، وبين غيرها فلا يجوز، قاله أبو حيَّان. انظر: الدُّرّ المصون٢/٢١١، وهمع الهوامع٥/٧٥.

(٧) عند الكلام على الآية [١٦٥]من سورة البقرة.

(٨) انظر: التِّبيان١/٤٥٨، والفريد ٢/٤٨٦.

أتبعتَه جرّاً ورفعاً، فتقولُ:«يعجبُني أكلُ الخُبزِ والسَّمنِ والسَّمنَ والسَّمنُ». وفي الحديث: «نهى عن قتلِ الأبتَر وذو الطُّفيتَيْنِ»[1] برفع «ذو» على معنى: أنْ يُقتَلَ الأبتَرُ.

قال أبو البقاء[2]: «والجيِّد أنْ يُقَدَّرَ- أي: المصدرُ - بفعلٍ قد سُمِّيَ فاعلُه؛ لأنَّ ما قبلَه وما بعدَه خطابٌ».

قلتُ: فهذه قرينةٌ تُقَوِّي ذلك؛ لأنَّ المعنى: فكفَّارتُه أنْ تُطعِموا أنتم أيُّها الحالفون. وقد قدَّمْتُ لك أنَّ تقديرَه بالمبنيِّ للفاعل هو الراجحُ، ولو لم تُوجَدْ قرينةٌ؛ لأنَّه الأصلُ.

قوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنَّه في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ، يُبيِّنُه ما قبلَه، تقديرُه: طعامُهم من أوسطِ، ويكون الكلامُ قد تَمَّ عند قوله: ﴿مساكين﴾. وسيأتي إيضاحُ هذا بزيادةٍ قريباً إن شاء الله تعالى.

والثَّاني: أنَّه في موضعِ نصبٍ؛ لأنَّه صفةٌ للمفعول الثَّاني[3]، والتَّقديرُ: قوتاً أو طعاماً كائناً من أوسط، وأما المفعولُ الأوَّلُ فهو ﴿عشرة﴾ المضافُ إليه المصدرُ، و ﴿ما﴾ موصولة اسميّةٌ، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: من أوسطِ الَّذي تطعِمونَهُ، وقَدَّره أبو البقاء مجروراً بـ «مِنْ» فقال[4]: الَّذي تُطعِمونَ منه.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ من شرط العَائد المجرور في الحذف[5]: أنْ يتَّحِدَ الحرفان والمتعلَّقان، والحرفان هنا، وإن اتَّفقا وهما «مِنْ» و «مِنْ»؛ إلَّا أنَّ العاملَ اختلفَ؛ فإنَّ «مِنِ» الثَّانية متعلِّقةٌ بـ ﴿تُطعِمُونَ﴾، والأولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، وهو الكونُ المطلقُ؛ لأنَّها وقعَت صفةً للمفعول المحذوف. وقد يُقالُ: إنَّ الفعلَ لَمَّا كان مُنصَبّاً

---

(١) لم أقف على هذا الحديث بلفظه؛ والحديث كما وقفت عليه برواية «اقتلوا ذا الطُّفيَتَينِ والأبتر». والحديث أخرجه البخاري٣/١٢٠١ برقم (٣١٢٣)، ومسلم٩٩١ برقم (٢٢٣٣)، وسنن ابن ماجه٢/١١٦٩ برقم (٣٥٣٥)، وسنن أبي داوود٢/٧٨٥ برقم (٥٢٥٢).

ذا الطُّفْيَتَين: نوع من الحيَّات، خبيث، في ظهره خطَّان أبيضان. الأبتر: نوع من الحيَّات القصيرة الذَّنب.

(٢) التِّبيان١/٤٥٨.

(٣) وممَّن قاله أبو البقاء في التِّبيان١/٤٥٨، والهمذاني في الفريد٢/٤٨٧.وأجاز أبو حيَّان أن تكون في موضع مفعول ثانٍ لـ ﴿إطعام﴾، والمفعول الأوَّل هو ﴿عشرة مساكين﴾. انظر: البحر المحيط٨/٣٦٤.

(٤) التِّبيان١/٤٥٨.

(٥) انظر في الكلام على حذف العائد المجرور من جملة الصِّلة: الأصول٢/٣٥٢، وكشف المشكلات٢/٦٧٤، وتوجيه اللُّمع٤٩٩، وضرائر الشِّعر١٧٥، وشرح الكافية الشَّافية١/٢٩٢، وشرح الكافية للرَّضي ٣/٢٥، والارتشاف٢/١٠٢٠، وتحرير الخصاصة١/١٦١، ومغني اللَّبيب٧٣٦-٧٣٧، وإرشاد السَّالك١/١٥٥، والمساعد١/١٥١-١٥٢، وتعليق الفرائد٢/٢٢٣، وهمع الهوامع١/٣١٠، وشرح الأشموني١/٨٤.

على قوله: ﴿مِنْ أوسَطِ﴾، فكأنَّه عاملٌ فيه، وإنَّما قدَّرنا مفعولاً لضرورة الصِّناعة. فإنْ قلتَ: الموصولُ لم ينجرَّ بـ «مِنْ»؛ إنَّما انجرَّ بالإضافةِ، فالجوابُ: أنَّ المضافَ إلى الموصول كالموصولِ في ذلك؛ نحوُ: «مُرَّ بغُلامٍ الَّذي مررْتُ»[(١)].

و ﴿أهليكم﴾: مفعولٌ أوَّلُ لـ ﴿تُطعِمُون﴾، والثَّاني محذوفٌ؛ كما تقدَّم؛ أي: تُطعِمونَه أهليكُم.

و ﴿أهليكُم﴾ جمعُ سلامةٍ، ونَقَصَهُ من الشُّروط كونُه ليس علَماً ولا صفةً. والَّذي حَسَّنَ ذلك أنَّه كثيراً ما يُستعمَلُ استعمالَ «مُستَحِقٌّ لكذا» في قولهم: «هو أهلٌ لكذا»؛ أي: مُستَحِقٌّ له، فأشبهَ الصِّفاتِ، فجُمِعَ جمعُها[(٢)]. وقال تعالى: ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا﴾ [الفتح:١١] ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التَّحريم:٦]، وفي الحديث: «إنَّ لله أهلين، قيل: يا رسول الله: مَنْ هم؟ قالَ: قُرَّاء القرآن، هم أهلو الله وخاصَّتُه»[(٣)].

فقوله: «أهلو الله»: جمعٌ حُذِفَت نونه للإضافة، ويُحتملُ أنْ يكونَ مفرداً، فيكتبَ: «أهلُ الله»، فهو في اللَّفظِ واحدٌ.

وقرأ جعفرٌ الصَّادق: «أهاليْكُم»[(٤)] بسكونِ الياءِ[١٥١/ب-م٢]، وفيه تخريجان:

---

(١) انظر: التَّذييل والتَّكميل٣/٨٠، وتعليق الفرائد٢/٢٢٦.

(٢) انظر: شرح التَّسهيل١/٨٢، والتَّذييل والتَّكميل١/٣٢١، وتخليص الشَّواهد٦٨، وهمع الهوامع١/١٥٦.

قال الصَّبَّان: اسم جنس جامد للتَّعريف بمعنى ذي القرابة، وهو على هذا لا يُجمع؛ لتجرُّده من العَلمية والوَصفيَّة. وقد اعترض على هذا بأنَّه يُوصَف في قولهم: الحمد لله أهل الحمد. وأُجِيبَ بأنَّ الكلام في الأهل بمعنى القريب، لا المستحِقّ؛ فإنَّ هذا وصف وجمعه: «أهلين» حقيقي لا مُلحَق.

قال الصَّبَّان: ولي فيه بحث؛ لأنَّه إنْ كان المعتبر اللَّفظ فهو جامد مطلقاً، أو المعنى فهو في معنى المشتقّ مطلقاً، فما الفارق الدَّاعي إلى كون الَّذي بمعنى القريب غيرَ صفة، والَّذي بمعنى المستحقّ صفةً، إلَّا أنْ يختار الثَّاني، ويُقال: القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد؛ لغلبة الاسميَّة عليه. انظر: شرح الصَّبَّان١/١٤٩.

(٣) الحديث أخرجه أحمد٣/١٢٧ برقم (١٢٣٠١)، وابن ماجه ١/٧٨ برقم (٢١٥)، والنَّسائي في الكبرى٥/١٧ برقم (٨٠٣١) برواية «أهل الله».

(٤) انظر: المحتسب١/٢١٧، والكشَّاف٦/٣٠٧، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٣٠، والمغني٢/٧٣١، وشواذ القراءات١٥٩، والبحر المحيط٨/٣٦٤.

أحدُهما: أنَّ «أهالي» جمعُ تكسيرٍ لـ «أَهْلَة»، فهو شاذٌّ في القياس؛ كـ «لَيْلةٍ ولَيالٍ». قال ابنُ جنِّي[١]: «أَهالٍ» بمنزلةِ «ليالٍ» واحدها «أَهْلاة ولَيْلاة»، والعربُ تقول: أهلٌ وأَهْلَة. قال الشَّاعر[٢]: [الطَّويل]

٩٨- وأَهْلَـةِ وُدٍّ قـد سُـرِرْتُ بِـوُدِّهِم .

وقياسُ قولِ أبي زيدٍ[٣] أنْ تجعلَه جمعاً لواحدٍ مقدَّر؛ نحوَ: «أحاديث وأعاريض»[٤]. وإليه يشيرُ قولُ ابن جنِّي[٥]: «أهال» بمنزلة «ليال»، واحدُها «أَهْلاة ولَيْلاة». فهذا يحتملُ أنْ يكونَ بطريق السَّماع، ويحتملُ أن يكونَ بطريقِ القِياس كما يقولُ أبو زيدٍ.

والثَّاني: أنَّ هذا اسمُ جمعٍ لـ «أهْل». قالَ الزَّمخشريُّ[٦]: «كاللَّيالي في جمع «ليلة»، والأراضي في جمع «أرض»».

قوله: «في جمع «ليلة»، وجمع «أرض»»: أرادَ بالجمعِ اللُّغويَّ؛ لأنَّ اسمَ الجمع جمعٌ في المعنى، ولا يريدُ أنَّه جمعُ «ليلة» و«أرض» صناعةً؛ لأنَّه قد فرضَه أنَّه اسمُ جمعٍ، فكيف يجعلُه جمعاً اصطلاحاً؟

---

(١) المحتسب١/٢١٧-٢١٨.وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٣٠، وتفسير القرطبي٨/١٤٥، والبحر المحيط٨/٣٦٤.

(٢) صدر بيت لأبي الطَّمَحان القَيْنيّ، وعجزه: وأبليتُهم في الجَهدِ بذلي ونائلي

وهو له في: لسان العرب (أهل)، وخزانة الأدب٨/٩٢. وبلا نسبة في: إصلاح المنطق١٥١، والمحتسب١/٢١٧، وسفر السَّعادة٢/١٠٤٨، وشرح الكافية للرَّضي٣/٣٩٣.

والشَّاهد فيه: أنَّ «أهل» الوَصف قد يؤنث بالتاء، فيقال: أهلة.

(٣) لم أقف على قياس قوله فيما وقع بين يدي من مصادره. «زيد» غير واضحة في أ، وأثبتُّها من بقية النُّسخ.

وأبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة اللُّغة والأدب، من أهل البصرة، وكان سيبويه إذا قال: "سمعت الثِّقة" يريد أبا زيدٍ الأنصاري. له مصنَّفات كثيرة، أشهرها كتاب النَّوادر. توفي سنة خمس عشرة ومئتين ، وقيل: أربع عشرة ومئتين، وقيل: ست عشرة ومئتين. انظر: طبقات النَّحويين واللُّغويين١/١٦٥، ووفيات الأعيان٣/٦٢-٦٣.

(٤) الحديث: يجمع على «أحاديث» على غير قياس. قال الفرَّاء: واحد الأحاديث «أحدوثة»، ثمَّ جعلوه جمعاً للحديث. والعَروض: ميزان الشِّعر ولا تجمع؛ لأنَّها اسم جنس، والعَروض أيضاً: اسم الجزء الَّذي فيه آخر النِّصف الأوَّل من البيت، ويُجمعُ على «أعاريض» على غير قياس؛ كأنَّهم جمعوا إعريضاً. انظر: الصِّحاح (حدث-عرض). وأفدت ذلك من حاشية محقِّق الدُّرّ المصون.

(٥) المحتسب١/٢١٧.

(٦) الكشَّاف٦/٣٠٧. وعنه في البحر المحيط٨/٣٦٥.وانظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٢٩.

وكانَ قياسُ قراءةِ جعفَرٍ تحريكَ الياء بالفتحة؛ لخفَّتها، ولكنَّه شبَّه الياء بالألف، فقدَّرَ فيها الحركةَ، وهو كثيرٌ في النَّظم؛ كقول النَّابغة[1]: [البسيط]

٩٩- رَدَّتْ عليه أَقاصِيه ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَليدةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ

وقولُ الآخر[2]: [الرَّجز]

١٠٠- كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القَرَقْ أيدي جوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرَقْ

وقد مضى ذلك بأشبَعَ من هذا[3].

قوله تعالى: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنَّه نسقٌ على ﴿إطعام﴾؛ أي: فكفَّارتُه إطعامُ عشرةٍ أو كِسوَةُ تلك العَشرة[4].

---

(١) البيت في ديوانه١٥، وشرح القصائد العَشر٣٠٩، وضرائر الشِّعر٩٢، والارتشاف٤/٢١٥٢، والمقاصد الشَّافية١/٢٣١و٧/٢٢٦، وخزانة الأدب٤/٥. وبلا نسبة في: المقتضب٤/٢١، والتَّذييل والتَّكميل١/٢١٣.

ردَّتْ عليه أَقاصيه: أي: ردَّتِ الأَمَةِ على النُّؤى ما تباعدَ من ترابه وشذَّ منه؛ لئلّا يصلَ إليهم الماء. لَبَّدَه: سكَّنه بشدَّة. الوَليدة: الأمَة الشابَّة. الثَّأد: المكان النَّديّ. عن الدِّيوان. المِسحاة: مفرد ((مساحي))، وهي المجرفة من الحديد، والميم زائدة؛ لأنَّه من ((السَّحو))؛ أي: الكشف والإزالة. عن اللِّسان (سحا).

ومعنى البيت: ردَّتِ الأمَة ما تفرَّقَ من تراب هذا النُّؤى؛ لئلّا يصلَ الماء إليهم، وألصقَت بعضه ببعض حتَّى لا تذهب به الرِّيح، ولا يجترفه السَّيل.

والشَّاهد فيه: سكَّن الشَّاعر الياء في ((أقاصيه)) ضرورة، وجاز ذلك تشبيهاً بالألف؛ لأنَّها لا تكون إلَّا ساكنة، والياء أختها في المدِّ واللِّين، فحُمِلت عندَ الضَّرورة عليها. والنَّابغة هو الذُّبياني.

(٢) البيت لرؤبة بن العَجَّاج في ذيل ديوانه١٧٩، والكامل٩٠٩. وبلا نسبة في: إصلاح المنطق٤١٩، وشرح كتاب سيبويه٢/١٣٢و٤/٧١و٥/٦٠، والخصائص١/٣٠٦و٢/٢٩١، والمحتسب١/١٢٦-٢٨٩و٢/٧٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي٢٩٤، و أمالي المرتضى١/٥٦١، و أمالي ابن الشَّجري١/١٥٨، وشرح الكافية للرَّضي٤/٢٥، وخزانة الأدب٨/٣٤٧.

القاع: المكان المستوي. القَرِق: الأملس أو الَّذي فيه الحصى. الوَرِق: الدَّراهم.

فالشَّاعر يشبه حذف مناسم الإبل للحصى، بحذف الجواري للدَّراهم، وهنَّ يلعبنَّ بها.

والشَّاهد فيه: إسكان الياء في ((أيديهنَّ))، وهي في حالة النَّصب، وهو جائز في الضَّرورة.

قال ابن برِّيٍّ: ويُقال فيه أيضاً ((القِرق)) بكسر القاف.

(٣) أي الكلام على مسألة تسكين الياء تشبيهاً لها بأختها الألف ، والأصل أن تحرَّك تخفيفاً. في الكلام على الآية [٢٧٨] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٦٣٧.

(٤) وبه قال الطَّبري٨/٦٣٨، والنَّحَّاس في إعرابه٢/٣٨، وأبو البقاء١/٤٥٨.وانظر: الفريد٢/٤٨٨، والبحر المحيط٨/٣٦٥.

والثَّاني: أنَّه عطفٌ على محلِّ ﴿من أوسَط﴾؛ كذا قاله الزَّمخشريُّ(١).

وهذا الَّذي قالَه إنَّما يتمشَّى على وجهٍ سبقَ لك في قوله: ﴿من أوسَطِ﴾، وهو أن يكونَ ﴿من أوسَطِ﴾ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه ما قبلَه، تقديرُه: طعامُهم من أوسَط، فالكلامُ عنده تامٌّ على قوله: ﴿عشَرة مساكين﴾، ثمَّ ابتدأَ إخباراً آخرَ بأنَّ الطَّعامَ يكونُ من أوسطِ كذا، وأمَّا إذا قلنا: إنَّ ﴿مِنْ أوسَط﴾ هو المفعولُ الثَّاني، فيستحيلُ عطف ﴿كِسوَتُهم﴾ عليه؛ لتخالُفهما إعراباً(٢).

وقرأ الجمهور:«كِسوَتُهُم» بكسر الكاف، وقرأ إبراهيمُ النَّخعيُّ وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ وسعيدُ بنُ المُسيَّب بضمِّها(٣). وقد تقدَّمَ في البقرة(٤) أنَّهما لغتان(٥) في المصدر، وفي الشَّيء المكسوِّ.

قالَ الزَّمخشريُّ(٦):«كالقِدوة في «القُدوة»،والإسوةِ في «الأُسوة»»، إلَّا أنَّ الَّذي قرأ في البَقرة بضمِّها هو طلحةُ(٧)، فلم يذكروه هنا، ولا ذكروا هؤلاء هناك.

وقرأ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ وابنُ السَّمَيفَع: «أو كأُسوَتِهم»(٨) بكاف الجرِّ الدَّاخلة على ﴿أُسْوَة﴾.

قال الزَّمخشريُّ(٩): «بمعنى: أو مِثلُ ما تُطعِمونَ أهلِيكُم، إسرافاً كانَ أو تقتيراً، لا تُنقِصونَهُم عن مقدارِ نفقتِهم، ولكنْ تواسُونَ بينَهم. فإنْ قلتَ: ما محلُّ الكاف؟ قلتُ: الرَّفعُ، تقديرُه: أو طعامُهم كأسوتِهم، بمعنى: كمثلِ طعامِهم، إنْ لم يُطْعِموهُم الأوسطَ» انتهى.

---

(١) الكشَّاف٦/٣٠٧.

(٢) فـ«كسوتهم» مرفوعة، و«من أوسط» في محلِّ نصب.

(٣) أي: كُسوتُهم. انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن٤١، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٣٠، والمغني٢/٧٣١، والبحر المحيط٨/٣٦٧.

(٤) راجع الكلام على الآية [٢٣٣]. انظر: الدُّرّ المصون٢/٤٦٥.

(٥) انظر: اللِّسان والقاموس المحيط (كسا).

(٦) الكشَّاف ٦/٣٠٧.

(٧) عنه وعن علي .انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٢١، وشواذ القراءات٩٢، والمغني١/٥١٧، والبحر المحيط٤/٢٩٦ . وهما لغتان كما قال أبو البقاء في إعراب القراءات الشَّواذ١/٢٥١.

(٨) وعن سعيد بن المسيَّب في مختصر شواذ القرآن٤١. وما ذكره ابن خالويه هنا عن سعيد بن المسيَّب، يعارضه نصُّ الطَّبري، فقد ردَّ سعيد القراءة، قال الطَّبري٨/٦٤٣:«وقالَ رجلٌ عندَ سعيدِ بن المسيَّب: (أو كأُسوَتِهم»، فقال سعيدٌ: لا، إنَّما هي كُسوتهم». فلعلَّ ما عند ابن خالويه تصحيف، وصوابه سعيد بن جبير.

وانظر القراءة في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٣٠، والمغني٢/٧٣١، وشواذ القراءات١٦٠.

(٩) الكشَّاف ٦/٣٠٧. ونقله عنه في البحر المحيط٨/٣٦٧.

قال ابن جنِّي في المحتسب١/٢١٨: «كأنَّه قال: أو بما يكفي مثلهم، فهو على حذف المضاف بتقدير: أو ككفاية=

وكانَ قد تقدَّمَ أنَّه يجعلُ ﴿مِنْ أوسَطِ﴾ مرفوعَ المحلِّ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ، فتكونُ الكافُ عنده مرفوعةً؛ عطفاً على ﴿مِنْ أوسَطِ﴾. وقال أبو البقاء قريباً من هذا؛ فإنَّه قالَ[1]: «فالكافُ في موضعِ رفعٍ؛ أي: أو مثلُ أسوَةِ أهلِيكُم».

وقالَ الشَّيخُ[2]:«إنَّه في موضعِ نصبٍ عطفاً على محلِّ ﴿مِنْ أوسَطِ﴾؛ لأنَّه عنده مفعولٌ ثانٍ».

إلَّا أنَّ هذه القراءةَ تنفي الكِسْوةَ من الكَفَّارة. وقد أجمعَ النَّاسُ على أنَّها إحدى الخِصالِ الثَّلاث[3]، لكن لصاحبِ هذه القراءةِ أنْ يقولَ: «استُفِيدَت الكِسْوَةُ من السُّنَّة»، أمَّا لو قامَ الإجماعُ على أنَّ مستندَ الكِسْوَة في الكفَّارة من الآية؛ فإنَّه يَصِحُّ الردُّ على هذا القارئِ.

قوله: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: عطفٌ على ﴿إطعامُ﴾[4]، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله. والكلامُ عليه كالكلامِ على ﴿إطعامُ عشرة﴾ من جواز تقديره بفعلٍ مبنيٍّ للفاعل أو للمفعول، وما قيل في ذلك.

وقوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ﴾: كقوله في النِّساء:﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [الآية:٩٢]. وقد تقدَّم ذلك مُحرَّراً[5].

قوله: ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾: قال أبو البقاء[6]: «منصوبٌ على الظَّرف، وناصبُه ﴿كفَّارة﴾؛ أي: ذلك [١٥٢/أ-م٢] الإطعامُ، أو ما عُطِفَ عليه يُكَفِّرُ عنكم حِنثَ اليَمينِ وقتَ حَلفِكم».

وقال الزَّمخشريُّ[7]:«ذلكَ المذكورُ كفَّارة، ولو قيل: «تلك كفَّارةٌ» لكانَ صحيحاً، بمعنى: تلكَ الأشياء، أو التَّأنيث للكفَّارة. والمعنى: إذا حَلفتُم حَنِثتُم، فتركَ ذِكرَ الحِنثِ؛ لوقوع العِلم بأنَّ الكفَّارةَ إنَّما تَجِبُ بالحِنثِ بالحَلِف لا بنفس الحَلِف».

=أسوتهم، وقال: وإنْ شئت جعلت الأسوة هي الكفاية ،فلم تحتج إلى حذف مضاف» اهـ.

واعترض ابن عطيَّة على هذه القراءة؛ لأنَّه رأى أنَّها مخالفة لخطِّ المصحف؛ ولأنَّ معناها على خلاف ما تأوَّل أهل العلم من أنَّ الحانث في اليمين بالله مخيَّر في الإطعام أو الكسوة أو العتق، والعلماء على أنَّ العتق أفضل ذلك ثمَّ الكسوة ثمَّ الإطعام.....انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٣٠.

(١) التِّبيان١/٤٥٨.

(٢) البحر المحيط٨/٣٦٧ باختلافٍ يسيرٍ.

(٣) أي: الإطعام والكسوة والعتق.

(٤) انظر: الطَّبري٨/٦٤٥، والنَّحَّاس في إعرابه٢/٣٨، وأبو البقاء في التِّبيان١/٤٥٨.

(٥) انظر: الدُّرّ المصون ٤/٧٢.

(٦) التِّبيان١/٤٥٨ بتصرُّف.

(٧) الكشَّاف ٦/٣٠٧ بتصرُّف يسير.

ولا بُدَّ من هذا الَّذي ذكرَهُ الزَّمخشريُّ، وهو تقديرُ الحِنْث؛ ولذلك عِيبَ على أبي البقاء قوله[١]: «العاملُ في «إذا» كفَّارةُ أيمانِكُم؛ لأنَّ المعنى: ذلك يُكَفِّرُ أيمانَكُم وقتَ حَلفكم»؛ فقيل له: «الكفَّارةُ» ليسَت واقعةً في وقت الحَلْفِ، فكيف يَعمَلُ في الظَّرف ما لا يقعُ فيه؟

وظاهرُ الآية أنَّ «إذا» متمحِّضَةٌ للظرفيَّة، وليس فيها معنى الشَّرط، وهو غيرُ الغالب فيها. وقد يجوزُ أنْ تكونَ شرطاً، ويكونُ جوابُها محذوفاً على قاعدةِ البَصريِّين، يدلُّ عليه ما تقدَّمَ، أو هو نفسُ المتقدِّم عندَ أبي زيدٍ والكوفيِّين، والتَّقدير: إذا حَلَفتُم وحَنِثْتم، فذلك كفَّارةُ إثم أيْمانِكم؛ كقولهم: «أنتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ»[٢].

والكافُ في قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ﴾: نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ عند جماهير المُعرِبين[٣]؛ أي: يُبيِّنُ الله آياته تبييناً مثلَ ذلك التَّبيين، وعندَ سِيبوَيه[٤] أنَّه حالٌ من ضميرِ ذلك المصدرِ على ما عُرِفَ غيرَ مرَّةٍ[٥].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]

قوله: ﴿رِجۡسٞ﴾: خبرٌ عن هذه الأشياء المتقدِّمة، فيقالُ: كيفَ أخبرَ عن جمعٍ بمفردٍ؟

فأجابَ الزَّمخشريُّ[٦] بأنَّه على حَذف مُضافٍ؛ أي: إنَّما شأنُ الخَمرِ، وكذا وكذا، ذكرَ ذلك عند تعرُّضِه للضَّميرِ في ﴿فاجتَنِبُوهُ﴾ كما سيأتي. وكذا قدَّرَه أبو البقاء، فقال[٧]: «لأنَّ التَّقديرَ: إنَّما عَمَلُ هذه الأشياءِ».

---

(١) التِّبيان ١/٤٥٨.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب٣/٦٦-٦٧، والمقتضب٢/٦٨، والأصول٢/١٩٢-١٩٤، والخصائص١/٢٨٤و٢/٣٨٩-٣٩٠، وشرح التَّسهيل٤/٨٦-٨٧، وشرح الكافية للرَّضي٤/٩٨، والارتشاف٤/١٨٧٩، والمساعد٣/١٦٣-١٦٤، وشفاء العليل٣/٩٦٠-٩٦١، وشرح التَّصريح٢/٤١٢، وهمع الهوامع٤/٣٣٢-٣٣٣.

(٣) كالنَّحَّاس في إعرابه٢/٣٩، والزَّمخشري في الكشَّاف ٦/٣٠٧، وأبي البقاء في التِّبيان١/٤٥٨، والهمذاني في الفريد٢/٤٨٩، وأبي حيَّان في البحر المحيط٨/٣٧١.

(٤) الكتاب ١/٢٢٧-٢٢٨.

(٥) راجع الكلام على الآيات [١٨٧و١٩٨و٢٦٤]من سورة البقرة. انظر على التَّوالي: الدُّرّ المصون٢/٣٠٠،٣٣٢،٥٨٥.

(٦) الكشَّاف٦/٣٠٨.

(٧) التِّبيان١/٤٥٨.

قالَ الشَّيخُ[١] بعدَ حكايتِه كلامَ الزَّمخشريِّ: «ولا حاجة إلى هذا، بل الحُكمُ على هذه الأربعةِ نفسِها أنَّها رِجْسٌ أبلغُ من تقدير هذا المضاف؛ كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التَّوبة:٢٨]». وهو كلامٌ حسَنٌ.

وأجابَ أبو البقاء أيضاً[٢]:«بأنَّه يجوزُ أنْ يكونَ ﴿رِجسٌ﴾ خبراً عن ﴿الخَمر﴾، وحُذِفَ خبرُ المعطوفاتِ؛ لدِّلالةِ خبر الأوَّلِ عليها».

قلتُ: وعلى هذا؛ فيجوزُ أنْ يكونَ خبراً عن الآخرِ، وحُذِفَ خبرُ ما قبلَه؛ لدِّلالةِ خبرِ ما بعدَه عليه؛ لأنَّ لنا في نحوِ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[التَّوبة:٦٢] هذين التَّقديرين[٣]. وقد تقدَّمَ تحقيقُهما غيرَ مرَّةٍ[٤].

والأنصابُ: جمعُ «نَصَب». وقد تقدَّم ذلك أوَّل السُّورة[٥]. والأزلام تقدَّمَت[٦] أيضاً.

والرِّجْسُ: قالَ الرَّاغبُ[٧]:«هو الشَّيءُ القَذِرُ، رجلٌ رِجْس، ورجالٌ أرْجاسٌ»، ثمَّ قال: «وقِيلَ: رِجْسٌ ورِجْزٌ للصَّوت الشَّديد، يقالُ: بعيرٌ رَجَّاسٌ: شديدُ الهَدير، وغَمامٌ راجِسٌ ورجَّاسٌ: شديدُ الرَّعد».

وقالَ الزَّجَّاجُ[٨]:«وهو اسمٌ لكلِّ ما استُقذِرَ من عملٍ قبيحٍ، يُقالُ: «رَجِسَ ورَجَسَ» بكسر الجيم وفتحها «يَرْجُسُ رِجْساً»: إذا عَمِلَ عملاً قبيحاً، وأصله من الرَّجْس بفتح الرَّاء، وهو شدَّةُ صوت الرَّعد».

قال الشَّاعر[٩]: [الرَّجز]

---

(١) البحر المحيط٨/٣٧٤، وكلامه منقول باختلافٍ يسيرٍ.

(٢) التِّبيان١/٤٥٨.

(٣) التَّقدير الأوَّل: والله أحقُّ أن يرضوه، ورسوله أحقُّ أن يرضوه، ثمَّ حذف الأوَّل؛ لدِّلالة الثَّاني عليه.
والتَّقدير الثَّاني: والله أحقُّ أن يرضوه ورسوله، على التَّقديم والتَّأخير.

(٤) انظر: الدُّرّ المصون١/١٢٦و٣/٢٤٣.

(٥) عند الكلام على الآية [٣]. انظر: الدُّرّ المصون٤/١٩٦.

(٦) عند الكلام على الآية [٣] أيضاً. انظر: الدُّرّ المصون٤/١٩٧.

(٧) مفردات ألفاظ القرآن (رجس) ٣٤٢.

(٨) معاني القرآن له ٢/٣٠٠ بتصرُّفٍ يسيرٍ، وعنه في: تهذيب اللُّغة (رجس)١٠/٥٨٠، ومجمع البيان٣/٣٣٦، وزاد المسير٢/٤١٧، والبحر المحيط٨/٣٤٥. ونقله الواحدي من غير عزو في تفسيره٧/٥١٠.

(٩) البيت للعجَّاج، في ديوانه ١/١٨٦، وكتاب الأفعال لابن الحدَّاد٣/٨٧. وبلا نسبة في: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/٢٠٤، وتهذيب اللُّغة (رجس)١٠/٥٨٠، والتَّفسير البسيط٧/٥١٠، واللِّسان(رجس).
وضُبِطَ في الدِّيوان وغيره من المصادر «يَسوقُ الرُّجَّسا»، ولكنَّنا التزمنا ضبط المؤلف لها، وكتب اللُّغة أجازت=

١٠١- وكـــلُّ رَجَّـــاسٍ يســـوقُ الرَّجْســـا

وفرَّقَ ابنُ زيد[١] بين «الرِّجْسِ، والرِّجْزِ، والرِّكْس»، فجعلَ الرِّجْسَ: الشَّرَّ، والرِّجْزَ: العذابَ، والرِّكْس: العَذِرةَ والنَّتْنَ. ثمَّ قالَ[٢]: والرِّجْسُ يقالُ للاثنين.

فتحصَّلَ من هذا أنَّه اسمٌ للشَّيء القَذِر المُنتِن، وأنَّه[٣] في الأصل مصدرٌ[٤].

وقوله: ﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾: في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه صفةٌ لـ ﴿رِجْس﴾.

والهاء في ﴿فاجتَنِبُوه﴾ تعودُ على ﴿الرِّجْس﴾[٥]؛ أي: فاجتَنِبوا الرِّجسَ الَّذي أخبرَ به عمَّا تقدَّمَ من الخَمر وما بعدَها.

وقالَ أبو البقاء[٦]: «إنَّها تعودُ على العمل».

يعني الَّذي قَدَّرَه مضافاً إلى الخَمر وما بعدَها، وإلى ذلك نحا الزَّمخشريُّ أيضاً، قال[٧]: «فإنْ قلتَ: إلامَ يَرجِعُ الضَّمير في قوله: ﴿فاجتَنِبوه﴾؟ قلتُ: إلى المضاف المحذوف[٨]، أو تعاطِيهما أو ما أشبه ذلك، ولذلك قال: ﴿رِجْسٌ من عَمَلِ الشَّيطان﴾».

وقد تقدَّم أنَّ الأحسنَ أنَّ هذه الأشياء جُعِلَت نفسَ الرِّجسِ مبالغة.

=الوجهين. انظر: اللِّسان (رجس). وهذا مُستفاد من حاشية المحقِّق. «الشَّاعر» ليس في ط. و في ظ:«فكلٌّ» بدل «وكلٌّ».

(١) هذا ما ذكره أبو حيَّان ونسبه إلى ابن زيد في بعض نسخه، وإلى ابن دريد في بعضها الآخر، والظَّاهر أنَّ ما وقع في البحر تحريف لما ورد في المحرَّر الوجيز، أو منقول من نسخة منه فيها سقط وتحريف.

أخرجه عن ابن زيد الطَّبري٨/٦٥٦، وابن أبي حاتم٤/١١٩٩. وذكره ابن عطيَّة٢/٢٣٣، وأبو حيَّان في البحر المحيط٨/٣٤٦. في جميع النُّسخ «ابن دريد»، والمثبت من المصادر كـ تفسير الطَّبري، والمُحرَّر الوجيز، والبحر المحيط وغيرها. وابن زيد: هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، صاحب قرآن وتفسير، وله: وكتاب النَّاسخ والمنسوخ وكتاب التَّفسير، توفي سنة اثنتين وثمانين ومئة. انظر: الفهرست٣١٥، وسير أعلام النُّبلاء٨/٣٤٩.

(٢) حكاه ابن عطيَّة ٢/٢٣٣. وانظر: البحر المحيط ٨/٢٤٦.

(٣) في جميع النُّسخ:«أو أنَّه»، والأنسب هو ما أثبتُّه.

(٤) انظر: اللِّسان (رجس).

(٥) أجازه النَّحَّاس في إعرابه٢/٣٩، ومكِّي في الهداية١/١٨٦٢، والواحدي في التفسير البسيط٧/٥١٠، والطَّبرسي في مجمع البيان٣/٣٣٧، وأبو البقاء في التِّبيان١/٤٥٨، وابن الجوزي في زاد المسير٢/٤١٨، والبحر المحيط ٨/٨٥. ورأى الطَّبرسي وجهاً آخر، وهو أنَّ الهاء راجعة إلى عمل الشَّيطان، والتَّقدير: فاجتنبوا عمل الشِّيطان.

(٦) التِّبيان١/٤٥٨. في جميع النُّسخ «الفعل» بدل «العمل»، وما أثبتُّه من التِّبيان.

(٧) الكشَّاف ٦/٣٠٨.

(٨) لأنَّ الأصل: إنَّما شأن الخمر.

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]

قوله: ﴿فِي ٱلۡخَمۡرِ﴾: فيه أربعةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ ﴿يُوقِعُ﴾؛ أي: يُوقِعُ بينَكم هذين الشَّيئين في الخَمر؛ أي: بسبب شرْبها، و ﴿في﴾ تفيدُ السَّبَبِيَّة؛ كقوله عليه السَّلام: «إنَّ امرأةً دخلتِ النَّار في هِرَّةٍ»[1].

الثَّاني: أنَّها متعلقةٌ بالبَغضاء[2]؛ لأنَّه مصدرٌ معرَّف بـ«أل».[١٥٢/ب-م٢]

الثَّالث: أنَّه متعلِّقٌ بـ ﴿العَداوة﴾.

وقالَ أبو البقاء[3]: «ويجوزُ أنْ تتعلَّقَ ﴿في﴾ بـ ﴿العَداوة﴾ أو بـ ﴿البَغضاء﴾؛ أي: أنْ تتعادَوا، وأنْ تتباغَضوا بسبب شُربِ الخَمر».

وعلى هذا الَّذي ذكرَه تكونُ المسألةُ من باب التَّنازع، وهو الوجهُ الرَّابع. إلَّا أنَّ في ذلك إشكالاً؛ وهو أنَّ من حقِّ المتنازعين أنْ يَصلُحَ كلٌّ منهما للعمل، وهذا العاملُ الأوَّلُ، وهو العَداوة، لو سُلِّطَ على المتنازَع فيه، لَزِمَ الفَصلُ بينَ المصدر ومعموله بأجنبيٍّ، وهو المعطوف. وقد يُقالُ: إنَّه في بعضِ صورِ التَّنازع يُلتزمُ[4] إعمالُ الثَّاني؛ وذلك في فِعلَي التَّعجُّب، إذا تنازعا معمولاً فيه. وقد تقدَّم هذا مُشبَعاً في البَقرة[5].

---

(١) جزء من حديث أخرجه أحمد٢/٥٠٧ برقم «١٠٥٩٢»، والبخاري٣/١٢٠٥برقم «٣١٤٠»، ومسلم١١٤٤ برقم «٢٦١٩»، وابن ماجه٢/١٤٢١ برقم «٤٢٥٦».

(٢) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٥٩.

(٣) التِّبيان١/٤٥٩.

(٤) في ظ:«يلزم» .

(٥) في الكلام على الآيتين [٣٦] و [٢٥٩] انظر: الدُّرّ المصون١/٢٩٢و ٢/٥٦٨-٥٦٩.

قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾: هذا الاستفهامُ فيه معنى الأمر؛ أي: انتَهوا[١]، ولذلك لـمَّا فَهِمَ عُمَرُ بنُ الخَطاب الأمريَّة، قال[٢]: «انتهَيْنا يا ربِّ، انتهَيْنا يا ربِّ». ويدلُّ على ذلك أيضاً عطفُ الأمرِ الصَّريحِ عليه في قوله: ﴿وأطيعوا﴾[٣][المائدة:٩٢]؛ كأنَّه قِيلَ: انتهوا عن شُربِ الخَمر وعن كذا وأطيعوا، فمجيءُ هذه الجملة الاستفهاميةِ المصدَّرةِ باسمٍ مُخبَرٍ عنه باسمِ فاعل –دالٍّ على ثبوتِ النَّهي واستقراره– أبلغُ من صريح الأمر.

قالَ الزَّمخشريُّ[٤]: «فإنْ قلتَ: لِمَ جُمِعَ الخمرُ والميسرُ مع الأنصاب والأزلام أولاً ثمَّ أفردهما آخراً؟ لأنَّ الخطابَ مع المؤمنين، وإنَّما نهاهُم عمَّا كانوا يتعاطَونه من شُرب الخَمرِ واللَّعِب بالـمَيسر وذِكْرِ الأنصاب والأزلام؛ لتأكيدِ تحريمِ الخَمر والـمَيسر، وإظهارِ أنَّ ذلك جميعاً من أعمال أهل الجاهليَّة وأهلِ الشِّرك» انتهى.

ويظهرُ شيءٌ آخرُ، وهو أنَّه لم يُفْرِدِ الخمرَ والـمَيسرَ بالذِّكْر آخراً، بل ذكرَ معهَما شيئاً يَلزمُ منه عدمُ الأنصاب والأزلام؛ فكأنَّه ذكرَ الجميعَ آخراً، بيانه أنَّه قالَ[٥]: ﴿في الخَمر والـمَيسر ويَصُدُّكم عن ذكر الله﴾ بعبادة الأنصاب أو بالذَّبح عليها للأصنام على حَسَب ما تقدَّمَ تفسيرُه أوَّلَ السُّورة[٦]. و ﴿عن الصَّلاة﴾:

---

(١) انظر: تفسير البغوي٣/٩٤، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٣٤، والبحر المحيط٨/٣٧٦.وذهب الطَّبرسي إلى أنَّ هذا الاستفهام فيه معنى النَّهي، وإنَّما أجاز أنْ يكون هذا الاستفهام فيه معنى النَّهي؛ لأنَّ الله ذمَّ هذه الأفعال وأظهر قُبحَها، وإذا ظهر قبح الفعل للمخاطب ثمَّ استفهم عن تركه، لم يسعه إلَّا الإقرار بالتَّرك؛ فكأنَّه قيل له: أتفعله بعد ما قد ظهر لك من قبحه ما ظهر ؟فصارَ المنتهي بقوله:﴿فهل أنتم منتهون﴾ في محلِّ من عقد عليه بإقراره، ورأى أنَّ هذا أبلغ في باب النَّهي من أنْ يقال: انتهوا ولا تشربوا. انظر: مجمع البيان٣/٣٣٧. وأشار أبو البقاء إلى أنَّ الاستفهام عقيب ذكر هذه المعايب أبلَغُ من الأمر. انظر: التِّبيان١/٤٥٩.وفي البحر المحيط: وقال التِّبريزي: هذا استفهامُ ذمٍّ، معناه الأمر؛ أي: انتهوا، ومعناه: اتركوا وانتقلوا عنه إلى غيره من الموظَّف عليكم.

(٢) هذا طرف من حديث، أخرجه أحمد١/٤٤٣ برقم(٣٧٨)، وأبو داوود٢/٣٤٩ برقم (٣٦٧٠)، والتِّرمذي٥/٢٥٣ برقم(٣٠٤٩)، والحاكم في المستدرك٧/٢١٤ برقم(١٤٣). والحديث بلفظه:«لـمَّا نزل تحريم الخمر، قال عمر بن الخطاب: اللهـمَّ بـيِّن لنـا في الخمـر بيانـاً شـافيّاً، فنزلـت آيـة البقـرة: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّساء:٤٣] فكان منادي رسول الله إذا أقام الصَّلاة نادى: ألا لا يقربنَّ الصَّلاة سكران، فدُعِيَ عمر فقُرِئَت عليه ؛ فلمَّا بلغ ﴿فهل أنتم منتهون﴾، قال عمر: انتهينا انتهينا».وانظر: أسباب النزول٢٠٨.

(٣) انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٣٤.

(٤) الكشَّاف ٦/٣٠٨.

(٥) الكشَّاف ٦/٣٠٨.

(٦) عند الكلام على الآية [٣]. انظر: الدُّرّ المصون٤/١٩٦-١٩٧.

باشتغالِكم بالأزلام– وقد تقدَّمَ تفسيرُها[١] أيضاً– فذِكْرُ الله والصَّلاة مُنَبِّهان على الأنصاب والأزلام. وهذا وجهٌ حسنٌ.

﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [المائدة:٩٣]

قوله: ﴿إِذَا مَا ٱتَّقَواْ﴾: ظرفٌ[٢] منصوبٌ بما يُفْهَمُ من الجملة السَّابقة، وهي ﴿ليس﴾ وما في حَيِّزها، والتَّقدير: لا يَأْثَمون ولا يُؤاخَذون وقت اتِّقائهم.

ويجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً محضاً، وأنْ يكونَ فيه معنى الشَّرط[٣] ، وجوابهُ محذوفٌ أو متقدِّمٌ على ما مَرَّ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة:٩٤]

قوله: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ﴾: جوابُ قسمٍ محذُوفٍ؛ أي: واللهِ، ليَبلونَّكم[٤]. وقد تقدَّمَ أنَّه تَجِبُ اللَّامُ وإحدى النُّونين في مثلِ هذا الجوابِ[٥].

قوله: ﴿بِشَيْءٍ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿لَيَبلونَّكم﴾؛ أي: ليختَبِرنَّكم بشيءٍ.

وقوله: ﴿مِّنَ ٱلصَّيْدِ﴾: في محلِّ جرٍّ صفةً لـ ((شيءٍ))[٦] ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

و ﴿من﴾: الظَّاهرُ أنَّها تبعيضيَّةٌ[٧]؛ لأنَّه لم يُحَرِّمْ صيدَ الحلالِ ولا صيدَ الحِلِّ ولا صيدَ البحرِ.

وقيل[٨]: إنَّها لبَيان الجِنس.

---

(١) راجع الكلام على الآية [١٣٢] من سورة البقرة ١٢٦/٢.

(٢) انظر: الفريد٢/٤٩٠.

(٣) انظر: التِّبيان١/٤٥٩.

(٤) قاله الأخفش. انظر: معاني القرآن١/٢٨٧.

(٥) راجع الكلام على الآية [١٨٦] من آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٥٢٢.

(٦) انظر: الفريد٢/٤٩١.

(٧) ذهب إليه الطَّبري٨/٦٧٠، والزَّجَّاج٢/٢٠٦، ومكِّي في مشكله ٢٤٣/١، والماوردي في النُّكت والعيون ٦٦/٢،وابن عطيَّة ٢٣٦/٢، وابن الأنباري في البيان١/٣٠٤، وغيرهم. وانظر: التِّبيان١/٤٥٩. قال الطَّبري وغيره: يريدُ صيد البَرِّ خاصة؛ ولم يَعُمَّ الصَّيد كلَّه؛ لأنَّ للبحر صيداً.

وفي زاد المسير٢/٤٢١ :وفيها قولان: أحدهما: أنَّه عنى صيد البرِّ دونَ صيدَ البحر. والثَّاني: أنَّه عنى الصَّيد ما داموا في الإحرام؛ كأنَّ ذلك بعض الصَّيد.

(٨) وممَّن قاله الزَّجَّاج في معانيه ٢٠٦/٢، وابن الأنباري في البيان١/٣٠٤، وأبو البقاء في التِّبيان١/٤٥٩.

وقالَ مكِّيٌّ[١]: «وقِيلَ: ﴿من﴾ لبَيان الجِنس، فلمَّا قالَ: ﴿بشيءٍ﴾، لم يُعْلَم من أيِّ جِنسٍ هو، فبيَّنَ، فقال: ﴿من الصَّيدِ﴾؛ كما تقولُ: ((ولأُعطِينَّك شيئاً من الذَّهبِ))».

وبهذا الوجهِ بدأ أبو البقاء، ثمَّ قال[٢]: «وقِيلَ: إنَّها للتَّبعيض».

وكونُها للبيان فيه نظرٌ؛ لأنَّ الصَّحيحَ[٣] أنَّها لا تكونُ للبَيان، والقائلُ بأنَّها للبَيانِ يُشترَطُ أنْ يكونَ المُبَيَّنُ بها معرَّفاً بـ «أل» الجِنسيَّة؛ كقوله: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]. وبه قالَ ابنُ عطيَّةَ[٤] أيضاً، والزَّجَّاج[٥] هو الأصل في ذلك؛ فإنَّه قال: «وهذا كما تقولُ: ((لَأمتَحِنَنَّك بشيءٍ من الرِّزق))، وكما قال تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]».

قوله: ﴿تَنَالُهُۥٓ﴾: في محلِّ جرٍّ؛ لأنَّه صفةٌ ثانيةٌ لـ «شيءٍ»[٦]، وأجازَ أبو البقاء[٧] أنْ يكونَ حالاً؛ إمَّا من ﴿الصَّيد﴾، وإمَّا من «شيءٍ»، وإن كانَ نكرةً؛ لأنَّه قد وُصِفَ فتخصَّصَ. واستبعدَ الشَّيخُ[٨] جعلَه حالاً من ﴿الصَّيد﴾، ووجهُ الاستبعادِ أنَّه ليسَ المقصودَ بالحديث عنه.

وقرأ الجمهورُ: «تنالُهُ» بالمنقوطةِ فوقُ؛ لتأنيثِ الجَمعِ، وابنُ وثَّاب والنَّخعيُّ[١٥٣/أ-م٢] بالمنقوطةِ من تحت[٩]؛ لأنَّ تأنيثَه غيرُ حقيقيٍّ.

﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة:٩٣]

وقوله:[١٠] ﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ﴾: للنَّاس فيه قولان:

---

(١) مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٣. وعبارة مكِّي:.... ولَيبلونَّكم الله بشيءٍ ، لم يُعلم من أيّ جنسٍ هو، فبيَّن بـ ((مِنْ))، فقال: مِنَ الصَّيد، كما تقول: لأعطيَنَّك بشيء من الذَّهب.

(٢) التِّبيان١/٤٥٩.

(٣) هذا مذهب المغاربة كما نصَّ أبو حيَّان، وجرى عليه في غير موضع.

(٤) المُحرَّر الوجيز٢/٢٣٦.

(٥) معاني القرآن له٢/٢٠٦. وعنه في: البحر المحيط ٨/٣٨١.

(٦) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان ١/٤٥٩. وحكاه الهمذاني في الفريد٢/٤٩١.

(٧) التِّبيان ١/٤٥٩. ونقله عنه الهمذاني في الفريد٢/٤٩١ من غير نسبة.

(٨) البحر المحيط٨/٣٨٢

(٩) أي: يناله. انظر القراءتين في المغني٢/٧٣٢. والثَّانية في: مختصر شواذ القرآن٤١، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٣٦، والبحر المحيط٨/٣٨٢.

(١٠) قطع المصنِّف كلامه على الآية [٩٤] هنا، وعاد للكلام على هذه القطعة من الآية [٩٣]، ثمَّ رَجِعَ إلى الكلام=

أحدُهما: أنَّ هذا من بابِ التَّوكيد[١]، ولا يَضُرُّ[٢] حرفُ العَطف في ذلك، وهذا كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التَّكاثر:٣-٤]؛ حتَّى إنَّ الشَّيخَ جمالَ الدِّين بنَ مالكٍ[٣] يَجعَلُ هذا من التَّوكيدِ اللَّفظيِّ المُبوَّبِ له في النَّحو.

والثَّاني: أنَّه ليسَ للتَّأكيد، بل للتَّأسيس، إلَّا أنَّه جعلَ التَّغايرَ حاصلاً بتقديرِ المتعلَّقات[٤]، فمنها[٥] أنَّ التَّقديرَ: اتَّقوا الشِّركَ وآمَنوا إيماناً كاملاً ثمَّ اتَّقوا وآمَنوا؛ أي: ثمَّ ثَبَتوا على التَّقوى والإيمان المتقدِّمين، واستمروا على هذه الحالة، ثمَّ اتَّقوا ثمَّ تناهَوا في التَّقوى وتوغلوا فيها، وأحسَنوا للنَّاسِ وواسَوْهم بأموالِهم. وإليه نحا أبو القاسم الزَّمخشريُّ[٦] بعبارةٍ قريبةٍ من هذا المعنى.

قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾: اللَّامُ متعلِّقةٌ بـ ﴿لَيبلونَّكم﴾[٧]، والمعنى: ليتميَّزَ أو ليظهرَ لكم. وقد مضى تحقيقُه في البَقرة[٨]، وأنَّ هذه تُسمَّى لامَ «كي».

وقرأ بعضُهم: «لِيُعْلِم»[٩] بضمِّ الياء وكسر اللَّام من «أعلم».

والمفعولُ الأوَّل على هذه القراءة محذوفٌ؛ أي: لِيُعْلِم اللهُ عبادَه، والمفعول الثَّاني[١٠] هو قوله: ﴿مَن يَخافُهُ﴾، فـ «أعلمَ» منقولةٌ بهمزة التَّعدية من «عَلِمَ» المتعدِّيَة لواحدٍ بمعنى «عَرَفَ»[١١].

=على بقية الآية [٩٤].

(١) وإليه نحا الرَّازي في تفسيره ١٢/٩٠.

(٢) في ظ:«يصر»، وهو تصحيف.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٥٧٢.

(٤) انظر: البحر المحيط٨/٣٧٩.

(٥) أي: المتعلَّقات.

(٦) الكشَّاف ٦/٣٠٨.

(٧) انظر: التِّبيان١/٤٩١، والبحر المحيط٨/٣٨٢.

(٨) في الكلام على الآية [٧٦] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٤٤٣.

(٩) وهي قراءة الزّهري. انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤١، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٣٦، والبحر المحيط٨/٣٨٣.

(١٠) في ظ:«الأوَّل»، وهو خطأ.

(١١) انظر مجيء «عَلِمَ» بمعنى «عَرَفَ» في: شرح التَّسهيل٢/٧٨، وشرح الكافية للرَّضي٤/١٤٩، وشرح ابن النَّاظم١/١٥٠، والبحر المحيط٨/٣٨٣، ومغني اللَّبيب٥٤٤-٥٤٥، والمساعد١/٣٥٧، وهمع الهوامع٢/٢١٣.

قوله: ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ ﴿يَخافُه﴾؛ أي: يخافُه ملتَبِساً بالغَيبِ[١]. وقد تقدَّم معناه في البَقرة[٢]. وجَوَّزَ أبو البقاء[٣] فيه ثلاثةَ أوجُهٍ:

أحدُها: ما ذكرتُه.

والثَّاني: أنَّه حالٌ من ﴿مَنْ﴾ في ﴿من يخافُه﴾.

والثَّالث: أنَّ الباءَ بمعنى «في».

و«الغَيبُ»: مصدرٌ واقعٌ مَوقِعَ «غائبٍ»؛ أي: يخافُه في المكان الغائب عن الخَلقِ[٤].

فعلى هذا يكونُ متعلِّقاً بنفس الفعل قبلَه، وعلى الأوَّلَين يكونُ متعلِّقاً بمحذوفٍ على ما عُرِفَ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [المائدة:٩٥]

قوله: ﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل ﴿تَقتُلوا﴾[٥].

و«حُرُمٌ»: جمع حَرام، و«حَرام» يكون للمُحْرِم، وإنْ كان في الحِلِّ، ولِمَنْ في الحَرَم، وإنْ كان حلالاً، وهما سِيَّان في النَّهي عن قتل الصَّيد[٦]. وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذه اللَّفظة[٧].

قوله: ﴿مِنكُم﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل ﴿قتلَه﴾[٨]؛ أي: كائناً منكم.

وقيلَ[٩]: «مِنْ» للبيان. وليس بشيءٍ؛ لأنَّ كلَّ مَنْ قتلَ صَيداً حُكمُه كذلك.

---

(١) وقدَّره أبو البقاء: يخافه غائباً عن الخَلق.

(٢) عند الكلام على الآية [٣]. انظر: الدُّرّ المصون١/٩٢-٩٣.

(٣) التِّبيان١/٤٥٩.

(٤) انظر: التِّبيان١/٤٥٩. وفي تفسير الطَّبري٨/٦٧٢: معناه: في الدُّنيا حيثُ لا يَرى العبدُ ربَّه، فهو غائب عنه.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٤٣، والتِّبيان١/٤٦٠.

(٦) قال أبو حيَّان:« ...ومن ذهب إلى أنَّ اللَّفظ يُراد به معناه، استدلَّ بقوله: «وأنتم حُرمٌ» على منع المُحرِم والكائن بالحَرم من قتل الصَّيد، ومن لم يذهب إلى ذلك، قال: مُحرِمون بحجٍّ أو عُمرَةٍ ، وهو قول الأكثرين. وقيل: المعنى: وأنتم في الحَرم. انظر: البحر المحيط٨/٣٨٤. وانظر معناها في: اللِّسان والتَّاج (حرم) ، وعمدة الحفَّاظ (حرم) ٣٩٧/١

(٧) في الكلام على الآية [١]من سورة المائدة. انظر: الدُّرّ المصون٤/١٨٦ .

(٨) انظر: الفريد٢/٤٩٢.

(٩) لم أقف على قائله. انظر: دراسات لأسلوب القرآن٣/٣٦٠.

فإنْ قُلتَ: هذا واردٌ أيضاً على جَعلِه حالاً. قلتُ: لم يُقصَدْ لذلك مفهومٌ؛ حتَّى إنَّه لو قتلَه غيرُكم[١]، لم يكن عليه جزاءٌ؛ لأنَّه قصدَ بالخطابِ معنىً آخرَ، وهو المبالغةُ في النَّهي عن قتلِ الصَّيد.

قوله: ﴿مُّتَعَمِّدًا﴾: حالٌ أيضاً من فاعل ﴿قتلَهُ﴾[٢]؛ فعلى رأي مَنْ يُجوِّزُ[٣] تعدُّدَ الحال، يُجيزُ ذلك هنا، ومَنْ منعَ[٤] يقول: إنَّ ﴿منكم﴾ للبيانِ حتَّى لا تتعدَّدَ الحالُ.

و ﴿مَنْ﴾: يجوزُ أنْ تكونَ شرطيّةً، وهو الظَّاهرُ، وموصولةً، والفاءُ لشَبَهها بالشَّرطيّة، ولا حاجةَ إليه وإنْ كانوا فعلوه في مواضعَ[٥].

قوله: ﴿فَجَزَآءٌ﴾: الفاءُ جوابُ الشَّرطِ أو زائدةٌ؛ لشَبه المبتدأ بالشَّرط؛ فعلى الأوَّل الجملةُ بعدَها في محلِّ جزمٍ؛ وعلى الثَّاني في محلِّ رفعٍ، وما بعدَ ﴿مَنْ﴾ على الأوَّلِ في محلِّ جزمٍ؛ لكونِه شرطاً، وعلى الثَّاني لا محلَّ له لكونه صلةً.

---

(١) في أ: ((غيرهم)) بدل ((غيركم)) .

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٤٣، والتِّبيان١/٤٦٠.

(٣) وهذا مذهب أكثر النَّحاة. انظر: شرح التَّسهيل٢/٣٤٩، والتَّذييل والتَّكميل٩/١٣١، وهمع الهوامع٤/٣٧.

(٤) يقصد الفارسي وابن عصفور، فهما منعا تعدُّد الحال ما لم يكن العامل أفعل التَّفضيل، فإنَّ يعمل في حالين، وخرجوا المنصوب ثانياً على أنَّه صفة للحال، أو حال من الضَّمير المستكِنِّ فيه. انظر: المقرَّب ١/١٥٥، وهمع الهوامع ٤/٣٧.

(٥) ومن تلك المواضع قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة:١٦]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾[البقرة:٢٧٤]. انظر: الدُّرّ المصون١/١٥١و٢/٦٢٧.

وقرأ أهلُ الكوفة: ((فجزاءٌ مِثلُ)) بتنوين ((جَزاءٌ)) ورفعه، ورفع ((مِثلُ))، وباقي السَّبعة برفعه مضافاً إلى((مِثْلِ))[١]، ومحمَّد بنُ مُقاتِل بتنوين ((جزاءً)) ونصبِه، ونصب ((مِثْلَ))[٢]، والسُّلميُّ برفع ((جَزاءٌ)) منوناً، ونصبِ ((مِثلَ))[٣]. وقرأ عبدُ الله: ((فجزاؤُه)) برفع ((جَزاءُ)) مضافاً لضمير ((مِثْلِ))[٤] رفعاً.

فأمَّا قراءةُ الكوفيِّين فواضحةٌ[٥]؛ فلأنَّ ((مثلُ)) صفةٌ لـ ((جزاءٌ))[٦]؛ أي: فعليه جزاءٌ موصوفٌ بكونه مِثْلَ ما قتلَهُ؛ أي: مماثِلُه.

وجَوَّزَ مكِّيٌّ[٧] وأبو البقاء[٨] وغيرُهما[٩] أنْ يَرتفِعَ ((مِثلُ)) على البَدل.

وذكرَ الزَّجَّاجُ وجهاً غريباً، وهو أنْ يرتفِعَ ((مِثلُ)) على أنَّه خبرٌ لـ ((جَزاءٌ))، ويكونُ ((جَزاءٌ)) مبتدأً، قالَ[١٠]: «والتَّقديرُ: فجزاءُ ذلك الفعلِ مِثلُ ما قتلَ».

قلتُ: ويؤيِّدُ هذا الوجهَ[١٥٣/ب–م٢] قراءةُ عبدِ الله ((فجزاؤُهُ مِثلُ))، إلَّا أنَّ الأحسنَ أنْ يُقدِّرَ ذلك المحذوفَ ضميراً يعودُ على المقتول[١١]، لا أنْ يُقَدِّرَه: فجزاءُ ذلك الفعل.

---

(١) انظر القراءتين في: السَّبعة٢٤٧، ومعاني القراءات١/٣٣٨، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٥٤، والمبسوط١٨٧، والتَّذكرة ٢/٣١٨، وحُجَّة القراءات٢٣٥.

(٢) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤١، والكشَّاف٦/٣٠٩.

(٣) انظر القراءة في: المحتسب١/٢١٨، والكشَّاف٦/٣٠٩، والمغني٢/٧٣٣، وشواذ القراءات١٦٠. وقال الطَّبري٨/٦٨٠:«.....ولم يقرأ قارئ علمناه بالتَّنوين ونصب المثل، ولو كان المثل غيرَ الجزاء، لجاز في المثل النَّصب إذا نوَّنَ الجزاء».

(٤) انظر القراءة في: معاني الكسائي١٢٦، وتفسير الطَّبري٨/٦٧٩، وإعراب النَّحَّاس٢٤٧، والمغني٢/٧٣٣، وشواذ القراءات١٦٠. وعبد الله هو ابن مسعود.

(٥) ((فواضحة)): سقطت من ط.

(٦) وممَّن قاله الزَّجَّاج في معانيه٢/٢٠٧، والنَّحَّاس في إعرابه٢/٤٠، ومكِّي في المشكل١/٢٤٤.

(٧) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٤.

(٨) التِّبيان١/٤٦٠.

(٩) كالنَّحَّاس في معانيه٢/٣٦٠، والثَّعلبي ١١/٤٩٩.

(١٠) معاني القرآن له ٢/٢٠٧.وعنه في: حُجَّة القراءات٢٣٥، والتَّفسير البسيط٧/٥١٩.

(١١) في أ: ((المفعول)).

و ﴿مثلُ﴾ بمعنى مماثل، قاله جماعةٌ الزَّمخشريُّ[١] وغيرُه[٢]، وهو معنى اللَّفظِ، فإنَّها في قُوَّةِ اسم فاعل، إلَّا أنَّ مكّيّاً توَهَّمَ أنَّ «مِثلُ» قد يكونُ بمعنى غيرِ مماثلٍ؛ فإنَّه قال[٣]: «و«ومثلُ» في هذه القراءة – يعني قراءة الكوفيِّين – بمعنى مُماثِل، والتَّقديرُ: فجزاءٌ مماثلٌ لِما قتلَ؛ يعني في القِيمة، أو في الخِلقة؛ على اختلافِ العلماء[٤]، ولو قدَّرتَ «مِثلُ» على لفظه؛ لصار المعنى: فعَليهِ جزاءٌ مثلُ المقتولِ من الصَّيد، وإنَّما يَلزمُه جزاءُ المقتول بعينه لا جزاءُ مثلِه؛ لأنَّه إذا ودَّى جزاءً مِثلَ المقتولِ، صار إنَّما ودَّى[٥] جزاءَ ما لم يُقتَلْ؛ لأنَّ مِثلَ المقتول لم يقتُلْه=فصَحَّ أنَّ المعنى: فعليه جزاءٌ مماثِلٌ للمقتول؛ ولذلك بَعُدَتِ القراءةُ بالإضافة عندَ جماعة».

قلتُ: «مِثلُ» بمعنى مُماثِل أبداً، فكيفَ يقولُ: «ولو قدَّرتَ «مِثلُ» على لفظه»؟. وأيضاً فقوله: «لصار المعنى إلى آخره». هذا الإشكالُ الَّذي ذكرَه لا يُتصوَّرُ مجيئُه في هذه القراءةِ أصلاً، وإنَّما ذكرَه النَّاسُ في قراءةِ الإضافة؛ كما سيأتي؛ وكأنَّه نقلَ هذا الإشكالَ من قراءةِ الإضافة إلى قراءة التَّنوين.

وأمَّا قراءةُ باقي السَّبعة فاستبعدَها جماعةٌ، قالَ الواحديُّ[٦]: «ولا ينبغي إضافةُ الجَزاء إلى المِثلِ؛ لأنَّ عليه جزاءَ المقتولِ لا جزاءَ مثلِه؛ فإنَّه لا جزاءَ عليه لمَّا لم يقتلْه».

---

(١) الكشَّاف٦/٣٠٩.

(٢) كمكِّي وأبي البقاء. انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٤٤، والتِّبيان١/٤٦٠. وعن ابن فضَّال: «مِثل» بمعنى ذات الشَّيء. انظر: النُّكت١/٢٢٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٤.

(٤) الظَّاهر في المِثليَّة أنَّها مِثليَّة في الصُّورة والخِلقة والصِّغر والعِظَم، وهو قول الجمهور، ورُوِيَ ذلك عن عمرو بن عوف وجرير البَجَلي وابن عمرو وابن عبَّاس وغيرهم، وبه قال مالك والشَّافعي ومحمَّد بن الحسن.
وذهب جماعةٌ من التَّابعين إلى أنَّ المماثلة في القِيمة، يقوَّم الصَّيد المقتول، ثمَّ يُشترى بقيمته من الأنعام، ثمَّ يُهدى، وهو قول النَّخعي وعطاء وأحد قولي مجاهد، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف: يشتري بالقيمة هدياً إنْ شاء، وإنْ شاء اشترى طعاماً، فأعطى كلَّ مسكين نصفَ صاع، وإنْ شاء صامَ عن كلِّ نصف صاع يوماً.
وروى الحجَّاج عن عطاء ومجاهد وإبراهيم في المِثل أنَّ القِيمة دراهم.
وقال قوم: المِثليَّة فيما وُجِدَ له مِثلٌ صورةً، وما لم يوجد له مِثلٌ، فالمِثليَّة في القِيمة. وقد تعصَّب أبو بكر الرَّازي والزَّمخشري لمذهب أبي حنيفة. انظر: أحكام القرآن للشَّافعي١٣٤-١٣٧، وللجَصَّاص٤/١٣٤، ولابن العربي٦٧١، والكشَّاف٦/٣٠٩، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٣٧-٢٣٩، والقرطبي٨/ ١٩٤ وما بعدها، والبحر المحيط٨/٣٨٨-٣٨٩. وانظر: الآثار الواردة فيها عند الطَّبري٨/٦٨١-٦٨٩.

(٥) وفي مشكل إعراب القرآن:«أدَّى». ودى القاتل القتيل يديه: إذا أعطى وليه المال الَّذي هو بدل النَّفس.

(٦) التَّفسير البسيط٧/٥١٩ بتصرُّف يسيرٍ. وسبقه أبو عليٍّ الفارسي في الحُجَّة٣/٢٥٥.

وقالَ مكِّيٌّ[١] -بعدَ ما قدَّمتُه عنه-:«ولذلك بَعُدَت القراءةُ بالإضافة عندَ جماعةٍ؛ لأنَّها تُوجِبُ جزاءً مِثلَ الصَّيد المقتول».

قلتُ: ولا التفاتَ إلى هذا الاستبعادِ؛ فإنَّ أكثرَ القرَّاءِ عليها، وقد أجابَ النَّاسُ عن ذلك بأجوبةٍ سديدةٍ، لـمَّا خَفِيَت على أولئك، طعَنوا في الـمُتواتر؛ منها: أنَّ «جزاءٌ» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه جزاءٌ مثلَ ما قتلَ؛ أي: أنْ يَجزِيَ مثلَ ما قتلَ، ثمَّ أُضِيفَ، كما تقولُ: «عَجِبتُ من ضربِ زيداً»، ثمَّ «من ضَرْبِ زيدٍ». ذكرَ ذلك الزَّمخشريُّ[٢]، وغيره[٣]. وبَسْطُ ذلك أنَّ الجزاءَ هنا بمعنى القضاء، والأصلُ: فعليه أن يَجزِيَ المقتولَ من الصَّيد مثلَه من النَّعم، ثمَّ حُذِفَ المفعولُ الأوَّلُ[٤]؛ لدِّلالة الكلامِ عليه، وأُضِيفَ المصدرُ إلى ثانيهما؛ كقولك: «زيدٌ فقيرٌ ويعجبُني إعطاؤكَ الدِّرهمَ»؛ أي: إعطاؤك إيَّاه[٥].

ومنها: أنَّ ﴿مِثل﴾ مُقحمَةٌ؛ كقولهم[٦]: «مِثلُكَ لا يفعلُ ذلك»؛ أي: أنتَ لا تفعلُ ذلك، ونحوُ قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ [البقرة:١٣٧]؛ أي: [بما آمنتم به][٧]، وكقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾[٨] [الشُّورى:١١] ، فـ ﴿مثل﴾ زائدةٌ. وهذا خلافُ الأصلِ، فالجوابُ ما قدَّمتُه.

---

(١) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٤. ذهب الطَّبري إلى أنَّ قراءة «فجزاءٌ مثلُ» بتنوين «الجزاء»، ورفع «مثل» أولى بالصَّواب؛ لأنَّ الجزاء هو المثلُ؛ فلا وجه لإضافة الشَّيء إلى مثله. انظر: تفسير الطَّبري ٨/٦٨٠. وانظر: أحكام القرآن لابن العربي٦٧٠، وتفسير القرطبي٨/١٩٣.

(٢) الكشَّاف٦/٣٠٩.

(٣) كابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز٢/٢٣٧، والهمذاني في الفريد٢/٤٩٣، وأبي حيَّان في البحر المحيط٨/٣٨٧، والنَّيسابوري في تفسيره٣/١٥.

(٤) أي: المقتول.

(٥) يضاف المصدر إلى مفعوله كما يضاف إلى فاعله، فإن أُضِيف إلى المفعول جاز ذكر الفاعل وحذفه، والحذف أكثر، وإن أُضِيفَ إلى الفاعل جاز ذكر المفعول وحذفه. انظر: المقتضب ١/١٣-٢١، والأصول١/١٣٨-١٣٩، والجمل١٢١، واللُّمع١٩٦، وشرح اللُّمع لابن برهان /٥٩٩-٦٠٢، وشرح المفصَّل٦/٦٢،٥٩-٦٣، وشرح الكافية للرَّضي٣/٤٠٨، وهمع الهوامع٥/٧٣-٧٤ .

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه٣/٧٥، وشرح المفصَّل٢/١٠٣، وشرح الكافية للرَّضي٢/٢٥٥، والجنى الدَّاني٨٨، ومغني اللَّبيب٢٣٧-٢٣٨.

(٧) ما بين معقوفتين سقط من أ، وأثبتُّه من بقية النُّسخ.

(٨) قال ابن جنِّي في المحتسب١/١١٣-١١٤:«إنَّ العرب قد تأتي بـ «مثل»في نحو هذا توكيداً وتسديداً. يقول الرَّجل إذا نفى عن نفسه القبيح: مثلي لا يفعل هذا؛ أي: أنا لا أفعله، ونحو: ومثلك إذا سُئِلَ أعطى؛ أي: أنت كذاك.....ولـمَّا أُريدَ الثَّناء على الله تعالى، ولم يجز أن يكون تابعاً لسلف، ولا موجوداً له فيه نظير ، عدلوا به إلى=

و ﴿ما﴾: يجوزُ أنْ تكونَ موصولةً اسميَّةً[١] أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ محذوفٌ على كِلا التَّقديرين؛ أي: مِثلُ ما قتلَه من النَّعم.

فَمَنْ رفعَ «جزاءٌ» فيه أربعةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، تقديرُه: فعليهِ جزاءٌ[٢].

والثَّاني: أنَّه خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، تقديرُه: فالواجبُ جزاءٌ[٣].

والثَّالث: أنَّه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: فيلزَمُه، أو يَجِبُ عليه جزاءٌ[٤].

الرَّابع: أنَّه مبتدأٌ وخبرُه «مثلُ». وقد تقدَّمَ أنَّ ذلك مذهبُ أبي إسحاق الزَّجَّاج[٥].

وتقدَّمَ أيضاً رفعُ «مِثلُ» في قراءة الكوفيِّين على أحد ثلاثةِ أوجُه: النَّعتِ، والبَدل، والخبرِ؛ حيثُ قلنا: «جزاءٌ» مبتدأٌ عندَ الزَّجَّاج.

وأمَّا قراءةُ «فجزاؤهُ مثلُ» فظاهرةٌ أيضاً[٦]، وأمَّا قراءةُ «فجزاءٌ مثلَ» برفع «جزاءٌ» وتنوينه، ونصبِ «مثل»، فعلى إعمال المصدر المنوَّن في مفعولِه[٧]- وقد تقدَّم أنَّ قراءةَ الإضافةِ منه- وهو نظيرُ قوله تعالى:

=وجه ثالث غير الاثنين المذكورين، وهو أنْ جُعِلَ قديماً فيه، راسخاً عليه، فكان أثبت له من أن يكون "عزَّ وجهه" مبتدئه أو مرتجله، نحو قوله تعالى:﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[البقرة:١٣٧]؛ أي: كان مِمَّن يؤمن بالحقِّ هذا الجنس على سعته وانتشار جهاته فقد اهتدوا». اهـ. وانظر: الخصائص٣/٣٠-٣١.

وقال الباقولي: «ويجوز أن يكون المثل زيادة؛ أي: فإن آمنوا بما آمنتم به، وأنْ يكون الحرف زيادة أحسن من زيادة الاسم». اهـ. انظر: كشف المشكلات١/١٠٤. وقال في الجواهر١/١٣٩:«.... ولا تكاد الأسماء تزاد. فأمَّا «هو» فإنَّما يجيء به ليفصل الخبر عن الوصف، فهو لمعنى ».

(١) انظر: الإبانة١٣٦.

(٢) وإليه أشار الأخفش١/٢٨٨، والزَّجَّاج في معانيهما ٢/٢٠٧، والنَّحَّاس في إعرابه٢/٤٠-٤١، ومكِّي في المشكل١/٢٤٣، والواحدي في التَّفسير البسيط٧/٥١٩.وانظر:المحتسب١/٢١٩، والوسيط٢/٢٢٩، والتِّبيان١/٤٦٠.

(٣) انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٥٤، والتَّفسير البسيط٧/٥١٩، والكشَّاف٦/٣١٠، والمحرَّر الوجيز٢/٢٣٧، والتِّبيان١/٤٦٠، والبحر المحيط٨/٣٨٧.

(٤) انظر: الإتحاف١/٥٤٢.

(٥) معاني القرآن له٢/٢٠٧.

(٦) أي: مبتدأ وخبر.

(٧) وهو رأي ابن جنِّي. انظر: المحتسب١/٢١٨-٢١٩.

يعمل المصدر المنوَّن عمل فعله، وعمله منوناً أقيس من عمله مضافاً؛ لأنَّه يشبه الفعل بالتَّنكير، نحو قوله تعالى: ﴿=

﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٌ [١٥٤/أ-م٢] فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد:١٤]، وفاعلُه محذوفٌ؛ أي: فجزاءُ أحدِكم أو القاتل؛ أي: أنْ يُجزَى القاتلُ للصَّيد.

وأمَّا قراءة ((فجزاءً مِثلَ)) بنصبهما، فـ((جزاءً)) منصوبٌ على المصدر أو على المفعول به، و((مِثلَ)) صفتُه بالاعتبارين، والتَّقديرُ:[1] فليَجْزِ جزاءً مثلَ، أو: فليُخرِجْ جزاءً، أو فليُغَرَّم[2] جزاءً مِثلَ.

قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾: فيه ثلاثةُ أوجُهٍ[3]:

أحدُها: أنَّه صفةٌ لـ((جزاء)) مطلقاً؛ أي: سواءٌ رُفِعَ أم نُصِبَ، نُوِّنَ أم لم يُنوَّن؛ أي: إنَّ ذلك الجزاءَ يكونُ من جنسِ النَّعم، فهذا الوجهُ لا يمتنعُ بحالٍ.

الثَّاني: أنَّه متعلِّقٌ بنفسِ ((جزاء))؛ لأنَّه مصدرٌ، إلَّا أنَّ ذلك لا يجوزُ إلَّا في قراءة مَنْ أضافَ ((جزاءُ)) إلى ((مِثلِ))؛ فإنَّه لا يلزَمُ منه محذورٌ؛ بخلافِ ما إذا نوَّنتَه، وجعلتَ ((مِثلُ)) صفتَه، أو بدلاً منه، أو خبراً له؛ فإنَّ ذلك يمتنعُ حينئذ؛ لأنَّك إنْ جعلتَه موصوفاً بـ((مثل)) كان ذلك ممنوعاً من وجهين:

أحدُهما: أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يعملُ، وهذا قد وُصِفَ[4].

=﴿إِطۡعَٰمٌ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾[البلد:١٤]، فـ: إطعام: مصدر وفاعله محذوف، ويتيماً: مفعوله، والتَّقدير: أو إطعامه يتيماً، ويكون مقدَّراً بـ(أن والفعل): أنْ يُطعِمَ مسكيناً، وهذا مذهب البصريِّين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر المنوَّن لا يجوز إعماله، وأنَّه إن وقع بعدَه مرفوع أو منصوب فإنَّما هو محمول على فعل مضمر يفسره المصدر من لفظه.

انظر: الإيضاح العضدي١٥٥، وعلل النَّحو٣٠٨، واللُّمع١٩٦، والمقدِّمة المحسبة٣٩٣/٢، والمفصَّل٢٨١، وشرح المفصَّل٥٩/٥-٦٠، وتوجيه اللُّمع٢٤٢-٥١٦، وشرح الكافية الشَّافية١٠١٣/٢، واللُّمحة في شرح الملحة٣٥٨/١، والتَّذييل والتَّكميل٨٠/١١-٨١، والمساعد٢٣٤/٢، وهمع الهوامع٧٣/٥.

(١) انظر:التِّبيان٤٦٠/١بتقدير ((يُخرج أو يؤدِّي))، والفريد٤٩٣/٢ بتقدير((فليُجز))، والبحر المحيط٣٨٨/٨بتقدير ((فليُخرج)).

(٢) في ظ: ((فليقدم)).

(٣) ذكر الأوَّل والثَّاني أبو عليٍّ في الحُجَّة٢٥٥/٣، ومكِّي في المشكل٢٤٥/١، وانظر الثَّلاثة في التِّبيان٤٦١/١، والأوَّل في التَّفسير البسيط٥١٩/٧، والجواهر٧١٥/٢.

(٤) انظر: الجواهر٣١٩، والارتشاف٢٢٥٨/٥، وهمع الهوامع٦٩/٥-٧٠.

والثَّاني: أنَّه مصدرٌ، فهو بمنزلةِ الموصولِ، والمعمولُ من تمامِ صلتِه؛ وقد تقرَّرَ أنَّه لا يُتبَعُ الموصولُ[١] إلَّا بعدَ تمام صلته؛ لئلا يلزمَ الفصلُ بأجنبيٍّ، وإنْ جعلتَه بدلاً لَزِمَ أنْ يُتبَعَ الموصولُ قبل تمام صلته، وإنْ جعلتَه خبراً لَزِمَ الإخبارُ عن الموصولِ قبلَ تمام صلته؛ وذلك كلُّه لا يجوزُ[٢].

الثَّالث: ذكرَه أبو البقاء[٣]، وهو أنْ يكونَ حالاً من عائدِ الموصولِ المحذوفِ؛ فإنَّ التَّقديرَ: فجزاءً مِثلَ الَّذي قتلَه حالَ كونه من النَّعم.

وهذا وهمٌ؛ لأنَّ الموصوفَ بكونه من النَّعم؛ إنَّما هو جزاءُ الصَّيد المقتولِ، وأمَّا الصَّيدُ نفسُه فلا يكونُ من النَّعم[٤].

والجمهورُ على فتح عين «النَّعَم» ، وقرأ الحسنُ بسكونها[٥]. فقال ابنُ عطيَّةَ[٦]: «هي لغةٌ».

وقالَ الزَّمخشريُّ[٧]: «استثقلَ الحركةَ على حرفِ الحلق، كما قالوا: «الشَّعْر» في الشَّعَر».

قوله: ﴿ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا﴾: في موضعِ رفعٍ صفةً لـ «جزاء»، أو في موضع نصبٍ على الحال منه، أو على النَّعتِ لـ «جزاء» فيمَنْ نصبَه. وخَصَّصَ أبو البقاء[٨]كونَه صفةً بقراءةِ تنوين «جزاء»، والحالَ بقراءةِ إضافته. ولا فرقَ، بل يجوزُ أنْ تكونَ الجملةُ نعتاً أو حالاً بالاعتبارين؛ لأنَّه إذا أُضِيفَ إلى «مثل» فهو باقٍ على تنكيره؛ لأنَّ «مِثل» لا يتعرَّفُ بالإضافة[٩].

---

(١) الموصول هنا «جزاء» و«من النَّعم» من تمام صلته، والأجنبي «مثل».

(٢) لا يفصل بين المصدر ومعموله بالصِّفة ولا بالخبر ولا بالبدل؛ لأنَّ الإخبار عنه ووصفه والإبدال منه يؤذنان بتمامه وما يتعلَّق به يؤذن بنقصانه؛ فلا يجوز: عجبتُ من ضربك الشَّديدِ عمراً، ولا أكلُ زيدٍ كثيرٌ الطَّعامَ، ولا مررتُ بالضَّارِبين إخوتك زيداً ؛ لأنَّ المصدر مقدَّر بحرف مصدري والفعل، فهو كالموصول ومعموله كالصِّلة، ولا يجوز الفصل بين الصِّلة والموصول بأجنبيٍّ. انظر: المقتضب٣/١٩٣-١٩٧، والأصول٢/٢٢٢،واللُّمع١٨٩، والخصائص والخصائص ٣/٢٥٥-٢٥٨، وشرح الكافية للرَّضي٣/٤٠٦، وهمع الهوامع٥/٦٩-٧٠.وانظر: الجواهر١/٦٣٥-٦٤٧.

(٣) التِّبيان١/٤٦١.

(٤) وهو ردُّ أبي حيَّان في البحر المحيط٨/٣٨٨. ورأى الهمذاني أنَّ هذا الوجه ليس بمستقيم؛ لأنَّه يؤدي إلى فساد المعنى. انظر: الفريد٢/٤٩٤.

(٥) انظر القراءتين في: المغني٢/٧٣٣، والثَّانية في: مختصر شواذ القرآن٤١، والكشَّاف٦/٣٠٩، وشواذ القراءات١٦٠.

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/٢٣٨. وعنه في اللِّسان (نعم)، والبحر المحيط٨/٣٨٨. وهو مذهب ثعلب. انظر: معجم القراءات٢/٣٤١.

(٧) الكشَّاف٦/٣٠٩. في ظ:«السعر» بدل «الشعر»، وهو تحريف.

(٨) التِّبيان١/٤٦١.

(٩) ثمة ألفاظ مسموعة ملازمة للتَّنكير؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً، ولا تخصيصاً في أكثر الاستعمالات؛ ولذا=

وكذا خصَّصَ مكِّيٌّ الوصفَ بقراءةِ إضافةِ «الجزاء» إلى «مِثل»؛ فإنَّه قال[١]: «و﴿مِن النَّعم﴾ في قراءة مَنْ أضاف الجزاء إلى «مِثل»، صفةً لـ «جزاء»، ويَحسُنُ أنْ تتعلَّق [من][٢] بالمصدر، فلا تكونُ صفةً، وإنَّما المصدرُ يتعدَّى إلى ﴿مِنَ النَّعم﴾، وإذا[٣] جعلتَه صفةً فـ «مِن» متعلِّقةٌ بالخبرِ المحذوف، وهو «فعليه»».

وفي هذا الكلامِ نظرٌ مِنْ وجهين:

أحدُهما: قد تقدَّم، وهو التَّخصيصُ بقراءةِ الإضافة.

والثَّاني: أنَّه حينَ جعلَ ﴿من النَّعم﴾ صفةً علَّقها بالخبرِ المحذوفِ؛ لِما تضمَّنه من الاستقرار؛ وليس كذلك؛ لأنَّ الجارَّ إذا وقعَ صفةً، تعلَّق بمحذوفٍ؛ ذلك المحذوفُ هو الوصفُ في الحقيقة، وهذا الَّذي جعلَه متعلِّقاً لهذه الصِّفة ليسَ صفةً للموصوف في الحقيقة، بل هو خبرٌ عنه؛ ألا ترى أنَّك لو قلتَ: «عندي رجلٌ من بني تميم» أنَّ «مِنْ بَنِي» متعلِّقٌ بوصفٍ محذوفٍ في الحقيقة، لا بقولك «عندي». ويمكنُ أنْ يُقالَ: – وهو بعيدٌ جدّاً – إنَّه أراد التَّعلُّقَ المعنويَّ؛ وذلك أنَّ العاملَ في الموصوفِ عاملٌ في صفتِه، و«عليه» عاملٌ في «جزاء»، فهو عاملٌ في صفتِه؛ فالتعلُّقُ من هذه الحيثيّةِ[٤]، ولكن إنَّما يتأتَّى ذلك حيثُ

= تُسمَّى: "بالألفاظ المتوغلة في الإبهام"؛ ومنها: غير، حسب، مثل، شِبه، سوى وغيرها؛ فإنَّها نكرات في أغلب حالاتها، وإن أُضِيفَت لمعرفة. انظر: الكتاب١/٤٢٦-٤٢٧، والمقتضب٤/٢٨٦-٢٨٩، والأصول١/١٥٣، وشرح كتاب سيبويه٢/١٤، وعلل النَّحو ٣٨٤، والإيضاح العضدي٢٦٨، والمفصَّل١١٦-١١٧، وشرح المفصَّل٢/١٢٥، وتوجيه اللُّمع٢٦٣-٢٦٤، وشرح الكافية الشَّافية٢/٩١٦-٩١٧.

(١) مشكل إعراب القرآن١/ ٢٤٥. والظاهر أنَّ مكيّاً هنا يريد شبه الجملة «من النعم»، لا الجملة ﴿يحكمُ به ذوا﴾، وعليها يدور كلام السَّمين.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من أ و ظ، وأثبتُّه من ط وح.

(٣) في ظ: «فإذا».

(٤) زعم بعض النُّحاة أنَّ شبه الجملة قد تُحمَلُ على معنى الحدث، وتُشبَّه بالفعل، فيجوز أنْ يُعلَّق بها الظَّرف والمجرور. فقول العرب: «أكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ» ذُكِرَ فيه أنَّ «كلّ» متعلِّق بشبه الجملة «لك»، لِما فيها من معنى الفعل. والصَّواب أنَّه متعلِّق بالخبر المحذوف، الَّذي تعلَّق به «لك»، وإن كان المبتدأ اسم ذات.

وهم يرون أنَّ شبه الجملة إذا تعلَّقت بظاهر لم تَحمل معنى الحدث، ولم تُشبِه الفعل، فلا يُعلَّق بها، وإذا تعلَّقت بكون عام محذوف نُقِلَ إليها الضَّمير منه، واستقرَّ فيها، فأصبحت كالفعل وجاز التَّعلُّق به، نحو قول مليح بن الحكم:

بانَ الخليطُ الَّذي ما دُونَهُ أحَدُ عِندي، ولو لم يكُن يَدري بما أجِدُ

قال ابن جنِّيّ: «ولا يجوز أنْ يكون «عندي» صفة لـ «أحد»؛ لأنَّ المعنى أنَّه ما عندي أحدٌ أقرب إليّ منه. وقد يجوز، على هذا، أنْ يكون «دونه» هو المستقرّ، و«عندي» فضلة فارِغة متعلِّقة بـ«دونَه» وهو ذو الضَّمير. ويجوز فيه عكس هذا، وهو أن يكون «عندي» هو المستقَرّ، وفيه الضَّمير، و«دونه» فضلة فارغة متعلِّقة بـ «عندي»...» والصَّحيح أنَّ الظَّرفان متعلِّقان بالخبر المحذوف. انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل٢٨٢-٢٨٣.

جعلْنا الخبرَ عاملاً في المبتدأ[١]، أو قلنا: إنَّ الجارَّ يرفعُ الفاعلَ[٢]، ولو لم يُعتَمدْ. وإنَّما أذكرُ هذه التَّوجيهاتِ؛ لأنَّ القائلين بذلك مِمَّنْ لا يُلغى قولُهم بالكُليَّة.

والألفُ في ﴿ذَوا﴾ علامةُ الرَّفعِ؛ لأنَّه مثنًّى. وقد تقدَّمَ الكلامُ في اشتقاقِ هذه اللَّفظة وتصاريفِها[٣].

وقرأ الجمهورُ: «ذَوا» بالألف، وقرأ جعفرُ بنُ مُحَمَّدٍ [١٥٤/ب –م٢] الصَّادق: «ذُو» بلفظِ الإفراد[٤]، قالوا[٥]: «ولا يريدُ بذلك الوَحدةَ، بل يريدُ: يحكُمُ به مَنْ هو مِنْ أهل العَدل».

وقالَ الزَّمخشريُّ[٦]: «وقِيلَ: أرادَ الإمام»؛ فعلى هذا تكونُ الوَحدَةُ مقصودةً.

و ﴿منكم﴾: في محلِّ رفعٍ صفةً لـ ﴿ذوا﴾؛ أي: إنَّهما يكونان من جنسِكم في الدِّين. ولا يجوزُ أنْ تكونَ [صفةً][٧] لـ ﴿عَدْل﴾؛ لأنَّه مصدرٌ، قاله أبو البقاء[٨]؛ يعني أنَّ المصدرَ ليس مِنْ جنسِهم، فكيفَ يُوصَفُ بكونه منهم[٩]؟

قوله: ﴿هَدْيًا﴾: فيه ستةُ أوجُهٍ:

أظهرُها: أنَّه حالٌ من الضَّمير في ﴿به﴾. قال الزَّجاج[١٠]: «وهو منصوبٌ على الحالِ، المعنى: يَحكُمُ به مقدَّراً أن يُهدَى»؛ يعني أنَّه حالٌ مقدَّرةٌ، لا مقارنةٌ. وكذا قالَ الفارسيُّ[١١]؛ كقولك: معهُ صقرٌ صائداً به غداً ؛ أي: مُقَدِّراً الصَّيدَ.

---

(١) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريِّين، ونُسِبَ أيضاً للمبرِّد. انظر: التَّذييل والتَّكميل٣/٢٥٧، وشرح ابن عقيل١/٢٠٠. وقد رُدَّ مذهب سيبويه بدلائل. انظر هذه الدَّلائل في: التَّذييل والتَّكميل٣/٢٥٧–٢٥٨.

(٢) وهو مذهب الأخفش. انظر: أمالي ابن الحاجب٢/٧٢٩، والتَّذييل والتَّكميل٣/٢٧٦.

(٣) عند الكلام على الآية [١٧٨] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٢٥٨.

(٤) انظر القراءتين في: المغني٢/٧٢٩، والثَّانية في: مختصر شواذ القرآن٤١، والمحتسب ١/٢١٩، وشواذ القراءات١٦٠. في جميع النُّسخ عدا ظ:((محمَّد بن جعفر))، والصَّواب ما أثبتُّه عن ظ وبعض المصادر: كمعجم القراءات وغيره.

(٥) يقصد ابن جنِّي. انظر: المحتسب١/٢١٩. وعنه في مجمع البيان٣/٣٤١.

(٦) الكشَّاف٦/٣١٠. وانظر: البحر المحيط٨/ ٣٩١.

(٧) ما بين معقوفتين سقط من أ، وأثبتُّه من بقية النُّسخ.

(٨) التِّبيان١/٤٦١.

(٩) ((منهم)): وقعت في هامش أ غير واضحة، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(١٠) معاني القرآن له٢/٢٠٨.وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٢٣، وزاد المسير٢/٤٢٥. وسبقه إلى هذا الوجه الطَّبري٨/٦٩٥. وتبعه النَّحَّاس ومكِّي والزَّمخشري. والمعنى: ومقدَّراً فيه البلوغ، عن أبي عليٍّ، وهدياً بالغاً الكعبة. عن الباقولي.

(١١) الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة١/٢٦٨.وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٢٣. في ظ:((كقوله)) بدل ((كقولك)).

الثَّاني: أنَّه حالٌ من ﴿جزاء﴾ سواءٌ قُرِئَ مرفوعاً أم منصوباً، منوَّناً أم مضافاً.

وقالَ الزَّمخشريُّ[١]: «﴿هَدْياً﴾ حالٌ من[٢] ﴿جزاء﴾ فيمَن وصَفَه بـ «مثل»؛ لأنَّ الصِّفةَ خَصَّصَته، فقَرُبَ من المعرفة»، وكذا خَصَّصَه الشَّيخُ[٣]. وهذا غيرُ واضحٍ، بل الحاليَّةُ جائزةٌ مطلقاً؛ كما تقدَّم.

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ على المصدرِ؛ أي: يُهدِيهِ هَدياً، ذكرَه مكِّيٌّ وأبو البقاء[٤].

الرَّابع: أنَّه منصوبٌ على التَّمييز، قالهُ أبو البقاء ومكِّيٌّ[٥]، إلَّا أنَّ مكيّاً، قال[٦]: «على البيان»، وهو التَّمييز في المعنى؛ وكأنَّهما ظنَّا أنَّه تمييزٌ لِما أُبهِمَ في المِثلية؛ إذ ليس هنا شيءٌ يَصلُحُ للتَّمييز غيرَها.

وفيه نظرٌ؛ من حيثُ إنَّ التَّمييزَ إنَّما يرفعُ الإبهامَ عن الذَّوات لا عن الصِّفاتِ، وهذا كما رأيتَ إنَّما رفعَ إبهاماً عن صفة؛ لأنَّ الهديَ صفةٌ في المعنى؛ إذ المرادُ به مُهدًى.

الخامس: أنَّه منصوبٌ على [البدل من][٧] محلِّ «مِثلِ» فيمن خفضَه[٨]؛ لأنَّ محلَّه النَّصبُ بعملِ المصدرِ فيه تقديراً؛ كما تقدَّم تحريرُه.

السَّادس: أنَّه بدلٌ من «جزاءً» فيمَنْ نصبَه[٩].

---

(١) الكشَّاف٦/٣١٠.

(٢) في ظ:«عن» بدل «من».

(٣) البحر المحيط٨/ ٣٩٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٥، والتِّبيان١/٤٦١. وقال الهمذانيّ في الفريد٢/٤٩٥:....وليس بالمتين؛ لأنَّ المراد بالهدي هنا ما يُهدى إلى الحرم من النَّعم، وهو عين لا معنًى.

(٥) التِّبيان١/٤٦١، ومشكل إعراب القرآن١/ ٢٤٥.

(٦) مشكل إعراب القرآن١/ ٢٤٥.

(٧) زيادة مبيِّنة للمقصود، خلت منها النُّسخ.

(٨) قاله الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٦/٣١٠، وانظر: البحر المحيط٨/٣٩٢.

(٩) في الكشاف والهمذاني والبحر المحيط في قراءة من نصب «مثلَ» :بدل من مثل.

و﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾: صفةٌ لـ ﴿هَدياً﴾(١)، ولم يتعرَّفْ بالإضافة؛ لأنَّه عاملٌ في ﴿الكعبة﴾ النَّصبَ تقديراً(٢)، ومثلُه: ﴿هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَا﴾ [الأحقاف:٢٤]، وقولُ الآخر(٣):[البسيط]

١٠٢-يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطلُبُكُمْ لاقَى مُباعَدةً منكم وحِرْمانا

في أنَّ الإضافةَ فيها غيرُ مَحضةٍ.

وقرأ الأعرجُ: ((هَدِيّاً)) بكسر الدَّال وتشديد الياء(٤).

---

(١) وممَّن قاله الطَّبري٨/٦٩٥، والأخفش١/٢٨٨، والزَّجَّاج٢/٢٠٨، ومكِّي في المشكل١/٢٤٥.

(٢) وقوله: ﴿بالغ الكعبة﴾ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، فلمَّا أُضِيَف لم يتعرَّف وبقي نكرة؛ ولهذا ما صحَّ وصف قوله ﴿هدياً﴾ به، وهو نكرة.

إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي كان مضافاً إلى ما بعده إضافة محضة، وهي إضافة معنويَّة ولفظيَّة. فإن أُضِيفَ إلى نكرة أفادته الإضافة تخصيصاً، وإنْ أُضِيفَ إلى معرفة أفادته الإضافة تعريفاً فصار معرفة. فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان نكرة في كلِّ حال. فإن أضيف إلى معرفة لم يتعرَّف بالإضافة؛ لأنَّ إضافته غير محضة، وهي إضافة لفظيَّة في تقدير الانفصال؛ ولذلك يُوصَف به النَّكرة، ولا يُوصَف به المعرفة.

انظر: الكتاب١/١٦٤-١٧٥، والمقتضب٤/١٤٨-١٤٩، والأصول١/١٢٥-١٢٩، والجمل٨٤-٩٠، وشرح المفصَّل٢/١١٨-١٢٣و٦/٧٦-٧٨، وهمع الهوامع٤/٢٦٨-٢٧٣ و٩/٧٩-٨٥.

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، وكان مضافاً إلى معرفة، وقصد الوصف به من غير اختصاص بزمان دون زمان فأفاد الدَّوام والاستمرار؛ كانت إضافته محضة فتعرَّف بالإضافة وصحَّ أن يُوصف به المعرفة. انظر: همع الهوامع٤/٢٧٣. وقد عقد الباقولي في الجواهر ١/١٦٠-١٦٤ باباً سمَّاه: "ما جاء في التَّنزيل من أسماء الفاعلين مضافة إلى ما بعدها بمعنى الحال والاستقبال". أفدت ذلك من حاشية محقِّق كشف المشكلات.

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل، وهو في ديوانه بشرح محمَّد بن حبيب ١٦٣، والكتاب١/٤٢٧، وشرح كتاب سيبويه٢/٣١٦، وشرح أبيات سيبويه١/٣٧٦، والمقتضب٤/١٥٠، وسر الصِّناعة٢/٤٥٧، وتوجيه اللُّمع١/٢٦٣، والحماسة البصرية٤/٩٧٤، ومغني اللَّبيب٦٦٤. وبلا نسبة في: المقتضب ٣/٢٢٧، و٤/٢٨٩، وشرح المقدمة المحسبة٢/٣٣٢، وشرح المفصَّل٣/٥١ ، وشرح التَّسهيل٣/١٧٩.

والغابط: هو من يتمنَّى مثلَ ما عند غيره لنفسه. وقيل: هو المسرور. عن التَّاج (غبط).

والشَّاهد فيه: ((غابطنا))، إذ إنَّ إضافة ((غابط)) إلى الضَّمير لا تفيده تعريفاً؛ بدليل دخول ((رُبَّ)) عليه، وهي لا تدخل إلَّا على النَّكرة.

(٤) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤١، والمغني٢/٧٣٣، وشواذ القراءات ١٦٠. قال النَّحَّاس في إعرابه٢/٤١: وهي لغةٌ فصيحةٌ. من قوله ((وقرأ الأعرج....)) إلى هنا سقط من ظ.

قوله: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ﴾: عطفٌ على قوله: «فجزاءٌ»[١]. و ﴿أو﴾: هنا للتَّخيير. ونُقِلَ عن ابن عبَّاس أنَّها ليست للتَّخيير، بل للتَّرتيب[٢]؛ وهذا على قراءة مَنْ رفعَ «فجزاءٌ»، وأمَّا مَنْ نصبَه، فقالَ الزَّمخشريُّ[٣]: «جعلَها خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ؛ كأنَّه قِيلَ: أو الواجبُ عليه كفَّارةٌ، ويجوزُ أنْ تُقَدِّرَ: فعليه أنْ يَجْزيَ جزاءً أو كفَّارةٌ، فتَعطِفَ «كفَّارةٌ» على «أنْ يَجزيَ»»؛ يعني: أنَّ «عليه» يكونُ خبراً مقدَّماً، و«أنْ يَجزيَ» مبتدأً مؤخَّراً، فعطفتَ «الكفَّارة» على هذا المبتدأ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ بإضافة «كفَّارةُ» لِما بعدَها، والباقون بتنوينِها، ورفعِ ما بعدها[٤].

فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ، ورفعُ «طعام» على أحد ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه بدلٌ من ﴿كفَّارة﴾؛ إذ هي من جنسِه[٥].

الثَّاني: أنَّه بيانٌ لها؛ كما[٦] تقدَّمَ، قاله الفارسيُّ[٧]. وردَّه الشَّيخُ[٨] بأنَّ مذهبَ البَصريِّين اختصاصُ عطفِ البَيان بالمعارفِ دونَ النَّكراتِ.

قلتُ: أبو عليٍّ يُخالِفُ في ذلك، ويستدلُّ بأدلَّة، منها: ﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النُّور:٣٥]، فـ ﴿زيتونةٍ﴾ عندَه[٩] عطفُ بيانٍ لـ ﴿شجرةٍ﴾. وكذا قولُه تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]، فـ ﴿صديدٍ﴾ عندَه بيانٌ[١٠] من ﴿ماءٍ﴾، والبَدلُ فيها محتمَلٌ، فلا حُجَّةَ له، والبَدلُ قد يجيءُ للبَيان.

---

(١) أي: أو عليه كفَّارة. انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٤٥، والتِّبيان١/٤٦١، والفريد٢/٤٩٦.

(٢) للعلماء في «أو» قولان: القول الأوَّل: أنَّها للتَّخيير، وبه قال أبو حنيفة ومالك والمشهور عن أحمد، وأحد قولي الشَّافعي. والقول الثَّاني: أنَّها للتَّرتيب، وإليه ذهب زفر من أصحاب أبي حنيفة، وهو قول ابن عبَّاس. انظر: تفسير القرطبي٨/٢٠٣-٢٠٤، وتفسير ابن كثير٣/١٩٥.

(٣) الكشَّاف٦/٣١٠.

(٤) انظر القراءتين في: السَّبعة ٢٤٨، ومعاني القراءات٣٣٩، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٥٧، والمبسوط١٨٨، والتَّذكرة٢/٣١٨، وحُجَّة القراءات٢٣٧. وذكر الطَّبري أنَّ قراءة من قرأ بتنوين «الكفَّارة» ورفع «الطَّعام»؛ للعلَّة الَّتي ذكرناها في قوله:﴿فجزاءٌ مِثلُ ما قتلَ مِنَ النَّعَم﴾. انظر: تفسير الطَّبري٨/٦٩٦.

(٥) قاله أبو عبيد. انظر: إعراب النَّحَّاس٢/٤١. وانظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٤٦، والوسيط٢/٢٢، والتِّبيان١/٤٦١.

(٦) في جميع النُّسخ عدا أ:«لما»، والمثبت منها.

(٧) الحُجَّة ٣/٢٥٨.وعنه في: المحرَّر الوجيز٢/٢٣٩، والبحر المحيط٨/٣٩٣.

(٨) البحر المحيط٨/٣٩٣.

(٩) يعني عند أبي عليٍّ. انظر رأيه في: المساعد٢/٤٢٤، وهمع الهوامع ٥/١٩١-١٩٢.

(١٠) في جميع النُّسخ: «بدل»، ولعلَّ المناسب ما أثبتُّه.

الثَّالث: أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هي طعامٌ[١]؛ أي: تلكَ الكفَّارةُ.

وأمَّا قراءةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ فوجهُها أنَّ الكفَّارةَ لـمَّا تنوَّعَت إلى تكفيرٍ بالطَّعام، وتكفيرٍ بالجزاء المماثل، وتكفيرٍ بالصِّيام، حَسُنَ إضافتُها لأحدِ أنواعها[٢]؛ تبييناً لذلك، والإضافةُ تكون بأدنى مُلابسة ؛كقوله[٣]: [الطَّويل]

١٠٣–إذا كوكبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحرَةٍ سُهَيلٌ أذاعَتْ غَزْلَها في القَرائبِ ١٥٤/أ–م٢

أضافَ الكوكبَ إليها؛ لقيامها عندَ طلوعِه؛ فهذا أولى.

ووجَّهَها الزَّمخشريُّ، فقال[٤]: «وهذه الإضافة مُبيِّنةٌ؛ كأنَّه قِيلَ: أو كفَّارةٌ مِنْ طعام مساكين؛ كقولك: ((خاتمُ فِضَّةٍ)) بمعنى ((مِنْ فِضَّة))».

قالَ الشَّيخُ[٥]: «أمَّا ما زعمَه فليس من هذا الباب؛ لأنَّ ((خاتم فِضَّةٍ)) من باب إضافةِ الشَّيء إلى جنسه، والطَّعامُ ليسَ جِنساً للكفَّارةِ، إلَّا بتجوُّزٍ بعيدٍ جدّاً» انتهى.

قلتُ: كانَ مِنْ حَقِّه أنْ يقولَ: و((الكفَّارةُ)) ليست جِنساً للطَّعام؛ لأنَّ الكفَّارةَ في التَّركيب نظيرُ ((خاتم)) في أنَّ كلّاً منهما هو المضافُ إلى ما بعدَه، فكما أنَّ ((خاتماً)) هو المضافُ إلى جنسه ينبغي أنْ يُقالَ: ((الكفَّارةُ)) ليست جنساً للطَّعام؛ لأجل المقابلةِ، لكن لا يمكنُ أنْ يُقالَ ذلك؛ فإنَّ الكفَّارةَ كما تقدَّمَ جنسٌ للطَّعامِ، والجزاءِ، والصَّوم؛ فالطَّريقُ في الردِّ على أبي القاسم أنْ يُقالَ: شرطُ الإضافة بمعنى ((مِنْ)) أن

---

(١) ذكره الأخفش في معانيه١/٢٨٨، والواحدي في الوسيط٢/٢٩٩، وابن الأنباري في البيان١/٣٠٥.

(٢) انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٥٨، والتَّفسير البسيط٧/٥٢٤، والوسيط٢/٢٣٠. أي: كأنَّه قِيلَ: كفَّارة طعام لا كفَّارة هدي ولا كفَّارة صيام. وأجاز الفرَّاء إضافة ((الكفَّارة)) إلى ((الطَّعام))؛ لاختلاف اللَّفظين. انظر: حجَّة القراءات٢٣٧.

(٣) قائله مجهول، وهو في: المحتسب٢/٢٢٨، والمفصَّل١٢١، والبديع لابن الأثير١/٢٩٩، وشرح المفصَّل٣/٨ ، والمُقرَّب١/٢١٣، وشرح التَّسهيل٣/٢٣٩، وشرح ابن النَّاظم١/٢٧٣، والمقاصد الشَّافية٤/١٠، والمقاصد النَّحويَّة ٣/١٢٨٧، وخزانة الأدب٣/١١٢و٩/١٢٨.

كوكب الخَرْقاء: هي امرأة كان في عقلها نقصان؛ من الحُرق: وهو الجهل والحمق. لاح: ظهرَ. سُهيل: اسم نجم يطلع وقت السَّحر. أذاعت: فرَّقت. عن المقاصد النَّحويَّة.

فالشَّاعر يريد أنَّ هذه المرأة كانت تنام حتَّى إذا طَلَعَ نجمُ سُهيل؛ فرَّقت غزلها بين قرائبها.

والشَّاهد فيه:((كوكب الخرقاء)): أضافه إليها؛ لجدِّها في عملها عند طلوعه. ((سهيل)): سقط من ظ وح. وفي ظ:((غزلها)) بدل ((غزلها))، وهو تصحيف.

(٤) الكشَّاف٦/٣١٠.

(٥) البحر المحيط٨/٢٩٣.

يُضافَ جزءٌ إلى كلٍّ؛ بشرطِ صِدقِ اسمِ الكلِّ على الجزءِ؛ نحوُ: «خاتمُ فِضَّة»، و «كفَّارةُ طعامٍ» ليس كذلك، بل هي إضافةُ كُلٍّ إلى جُزءٍ[١].

وقد استشكلَ جماعةٌ هذه القراءة من حيثُ إنَّ «الكفَّارةَ» ليست للطَّعام؛ إنَّما هي لقتلِ الصَّيد، كذا قالَه أبو عليٍّ الفارسيُّ[٢] وغيره[٣]، وجوابُه ما تقدَّمَ.

ولم يختلفِ السَّبعةُ في جمع «مساكين» هنا[٤]؛ وإن اختلفوا في البَقرة[٥]. قالوا[٦]: «والفرقُ بينهما أنَّ قتلَ الصَّيد لا يُجزِئ فيه إطعامُ مسكينٍ واحدٍ». على أنَّه قد قرأ عيسى بنُ عمر والأعرجُ بتنوين «كفَّارة» ورفع «طعام مسكين»[٧] بالتَّوحيد. قالوا[٨]: ومرادُهما بيانُ الجِنسِ لا التَّوحيدُ.

قوله: ﴿أَوۡ عَدۡلُ﴾: نسقٌ على «فجزاءُ»[٩]. والجمهورُ على فتحِ العين، وقرأ ابنُ عبَّاس وطلحةُ بنُ مُصرِّف والجَحدَرِيُّ بكسرِها[١٠]. وقد بَيَّنْتُ معناهما في أوَّل هذا التَّصنيفِ عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ﴾[١١] [البقرة:٤٨].

---

(١) انظر المسألة في: المقتضب٢/٢٤، والأصول٢/٥، وشرح كتاب سيبويه٢/٨٤، والإيضاح العضدي٢٦٨، وعلل النَّحو٤٤٤، والخصائص٣/٢٦، وتوجيه اللُّمع١/٢٥٢، وشرح المفصَّل٢/١١٩، وشرح الكافية الشَّافية٢/٩٠٤، وشرح الكافية للرَّضي٢/٢٠٧، والارتشاف٤/١٧٩٩، وأوضح المسالك٣/٨٦. في ظ: زيد بعده «مساكين».

(٢) الحُجَّة ٣/٢٥٨.

(٣) كـ مكِّي في الكشف١/٤١٩، والواحدي في التَّفسير البسيط٧/٥٢٤،وابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز٢/٢٣٩.

(٤) انظر: السَّبعة ٢٤٨، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٥٨، والتَّذكرة٢/٣١٨.

(٥) عند الكلام على الآية [١٨٤]. انظر السَّبعة١٧٦.

(٦) انظر: الكشف١/٤١٩.

(٧) انظر القراءة في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٣٩،والمغني٢/٧٣٤، وشواذ القراءات١٦١.

(٨) انظر: الكشف١/٢٨٣، والمحرَّر الوجيز٢/٢٣٩.

(٩) البحر المحيط٨/٣٩٥.

(١٠) وبها قرأ غيرهم. انظر القراءتين في: معاني القراءات١/٣٤٠،والثَّانية في: مختصر شواذ القرآن٤١، ومعاني النَّحَّاس٢/٣٦٢، والمغني٢/٥٣٤. قال الكسائي في معانيه١٢٦:«العَدل والعِدل بفتح العين وكسرها لغتان، وهما المثل». وانظر: معاني الزَّجَّاج٢/٢٠٨. وفي معاني النَّحَّاس: «وأنكر جماعة من أهل اللُّغة قراءة الكسر، وقالوا: العِدل: الحِملُ». وقال الأخفش في معانيه١/٢٨٨: «وهو الوجه؛ لأنَّ العِدل المثلُ، وأمَّا العَدلُ فهو المصدر».

(١١) انظر: الدُّرّ المصون١/٣٣٨-٣٣٩.

و ﴿ذلك﴾: إشارةٌ إلى الطَّعام[١]، وكيفيتُه مذكورةٌ في "التَّفسير الكبير"[٢].

و ﴿صياماً﴾: نصبٌ على التَّمييز[٣]؛ لأنَّ المعنى: أو قَدْرُ ذلك صِياماً، فهو كقولك: «لي مِلْؤُه عسلاً». وأصلُ «صِياماً»: صِواماً، فَأُعِلَّ لِما عُرِفَ غيرَ مرَّة[٤].

قوله: ﴿لِّيَذُوقَ﴾: فيه ستةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ «جزاء»، قالهُ الزَّمخشريُّ[٥].

قالَ الشَّيخُ[٦]:«إنَّما يتأتَّى ذلك حيثُ يضافُ إلى «مِثلٍ»، أو يُنوَّن «جزاءٌ»، ويُنصَبُ «مِثلَ»؛ وعَلَّل ذلك بأنَّه إذا رفعَ «مِثلُ»،كانَ صفةً للمصدر، وإذا وُصِفَ المصدرُ، لم يعمَلْ إلَّا أنْ يتقدَّمَ المعمولُ على وصفه؛ نحوُ: «يعجبُني الضَّربُ زيداً الشَّديدُ» فيجوز».

قلتُ: وكذا لو جعلَه بدلاً أيضاً أو خبراً؛ لِما تقدَّمَ من أنَّه يلزمُ أن يُتبَعَ الموصولُ أو يُخبَرَ عنه قبلَ تمامِ صلتِه، وهو ممنوعٌ. وقد أفهمَ كلامُ الشَّيخ بصريحه أنَّه على قراءة إضافة الجزاء إلى «مِثلٍ» يجوزُ ما قالَه أبو القاسم[٧]، وأنا أقولُ: لا يجوزُ ذلك أيضاً؛ لأنَّ ﴿ليذوقَ﴾ من تمامِ صلةِ المصدرِ، وقد عُطِفَ عليه قولُه: «أو كفَّارةٌ أو عَدْلٌ»؛ فيلزَمُ أنْ يُعطَفَ على الموصول قبلَ تمام صلته؛ وذلك لا يجوزُ لو قلتَ: «جاء الَّذي ضَربَ وعمرٌو زيداً» لم يَجُزْ للفَصل بين الصِّلة – أو أبعاضِها – والموصولِ بأجنبيٍّ[٨]، فتأمَّلْه؛ فإنَّه موضِعٌ حسنٌ.

---

(١) وإلى ذلك ذهب ابن عطيَّة، وأجاز أن تكون الإشارة إلى الصَّيد المقتول. انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٤٠، وانظر: الفريد٢/٤٩٧، والبحر المحيط٨/٣٩٤.

(٢) وهو تفسير مطوَّل في عشرين مجلَّداً. وقد اطَّلع على هذا التَّفسير الإمام ابن حجر فقال في ترجمة الإمام السَّمين: «وله تفسير القرآن في عشرين مجلَّداً رأيته بخطِّه». انظر: منهج السَّمين الحلبي في الدُّرّ المصون٥٢. في ظ و ح: تفسير القرآن العزيز، وهو خطأ.

(٣) انظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٣٢٠، وللزَّجَّاج ٢/٢٠٨، والمشكل١/٢٤٦، والتَّفسير البسيط٧/٤٦٨، والكشَّاف ٦/٣١٠.

(٤) عند الكلام على الآيات [١١و٦٠و١٨٣] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/١٣٤-٥٣١و ٢/٢٦٦.

(٥) الكشَّاف٦/٣١٠. وعنه في: البحر المحيط٨/٣٩٥. والمعنى: فعليه أنْ يجازي أو يكفر ليذوق سوء عاقبة هتكه لحرمة الإحرام.

(٦) البحر المحيط٨/٣٩٥ بتصرُّف يسيرٍ.

(٧) يعني الزَّمخشري. أي: أنْ يتعلَّق بقوله: «فجزاء».

(٨) سلف التَّعليق على هذا ص٢٧٥ ح٢ .

الثَّاني: أنَّه متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قوَّةُ الكلامِ؛ كأنَّه قِيلَ: جُوزِيَ بذلك لِيَذُوقَ[١].

الثَّالث: أنَّه متعلِّقٌ بالاستقرار المُقدَّرِ قبلَ قوله: ﴿فجزاء﴾؛ إذ التَّقديرُ: فعليه جزاءٌ لِيَذُوقَ.

الرَّابع: أنَّه متعلِّق بـ «صِيام»؛ أي: صومُه لِيَذُوقَ[٢].

الخامس: أنَّه متعلِّقٌ بـ «صِيام»؛ أي: طعامٌ لِيَذُوقَ. ذكرَ هذه الأوجهَ الثَّلاثةَ أبو البقاء[٣]، وهي ضعيفةٌ جدّاً، وأجودُها الأوَّلُ[٤].

السَّادسُ: أنَّها تتعلَّقُ بـ ﴿عَدْل ذلك﴾. نقلَه الشَّيخُ عن بعضِ المُعرِبين[٥]، قال[٦]: – وهو كما قال– «غلَطٌ».

والوَبالُ[٧]: سوءُ العَاقِبة وما يُخافُ ضررُه. قال الرَّاغبُ[٨]: «والوابلُ: المطرُ الثَّقيلُ القَطْرِ[٩]. ولمراعاة الثِّقَلِ قيل للأمر الَّذي يُخافُ ضررُه: وَبَال، قال تعالى : ﴿فَذَاقُواْ وَبَالَ أَمْرِهِمْ﴾ [الحشر:١٥]، ويقالُ: طعامٌ وَبيلٌ، وَكَلأٌ وَبيلٌ: يُخافُ وبالُه، قال تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾ [المزمل:١٦]».

وقالَ غيرُه[١٠]: والوبالُ في اللُّغة[١١]: ثِقَلُ الشَّيء في المكروه، يُقالُ: مرعى وَبِيلٌ: إذا كان[١٥٥/ب-م٢] يُستَوخَمُ، و«ماءٌ وبيلٌ»: إذا كانَ لا يُستَمرأ. واستوَبَلتُ الأرضَ[١٢]: كرهتُها خوفاً من وبالِها.

و«الذَّوقُ» هنا استعارةٌ بليغةٌ[١٣].

---

(١) وإليه ذهب أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٣٩٥.

(٢) قوله:«الرَّابع....» إلى هنا سقط من ظ.

(٣) التِّبيان١/٤٦٢.

(٤) أي: الوجه الثَّالث والرَّابع والخامس. ولعلَّه قصد بأجودها الأوَّل من أقوال أبي البقاء.

(٥) لم أقف عليهم.

(٦) البحر المحيط٨/٣٩٥.

(٧) انظر: المصباح المنير(وبل).

(٨) مفردات ألفاظ القرآن (وبل) ٨٥٢. في ظ:«الوابل» بدل «والوابل».

(٩) في أ: «العطر»، وهو تحريف.

(١٠) قاله الواحدي. انظر: التَّفسير البسيط٧/٥٢٨.

(١١) انظر: اللِّسان والتَّاج (وبل).

(١٢) قاله بنحوه أبو زيد الأنصاري. وكلامه في: تهذيب اللُّغة (وبل) ١٥/٣٨٦، والتَّفسير البسيط٧/٥٢٨، واللِّسان والتَّاج(وبل).

(١٣) شبَّه سوء عاقبة هتكه لحرمة الإحرام بالطَّعام المستوبل المستوخم يذوقه على سبيل الاستعارة المكنية التَّبعية.

قوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ﴾: ﴿مَنْ﴾: يجوزُ أنْ تكونَ شرطيّةً، فالفاءُ جوابُها[١]، و ﴿ينتقمُ﴾: خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: فهو ينتقمُ، ولا يجوز الجزمُ مع الفاءِ البتَّة.

ويجوزُ أنْ تكونَ موصولةً[٢]، ودخلتِ الفاءُ في خبر المبتدأ لـمَّا أشبه الشَّرطَ، فالفاءُ زائدةٌ، والجملةُ بعدَها خبرٌ، ولا حاجة إلى إضمار مبتدأ بعد الفاءِ، بخلافِ ما تقدَّمَ.

قالَ أبو البقاء[٣]: ((حَسَّنَ دخولَ الفاءِ كونُ فعلِ الشَّرط ماضياً لفظاً)).

﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [المائدة:٩٦]

قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُهُۥ ﴾: نسقٌ على ﴿صيدُ﴾؛ أي: أُحِلَّ لكم الصَّيدُ وطعامُه.

فالصَّيدُ: الاصطيادُ[٤]. والطَّعام: بمعنى الإطعام[٥]؛ أي: إنَّه اسمُ مصدرٍ، ويُقدَّرُ المفعولُ حينئذٍ محذوفاً؛ أي: إطعامُكم إيَّاه أنفسَكم.

ويجوزُ أنْ يكونَ الصَّيدُ بمعنى المَصيد[٦].

والهاءُ في ﴿طعامُه﴾ تعودُ على البَحر[٧]، على هذا؛ أي: أُحِلَّ لكم مَصِيدُ البَحر وطعامُ البحر؛ فالطَّعامُ على هذا غيرُ الصَّيدِ. وفيه خلافٌ بين أهل التَّفسير ذكرتُه في موضعه[٨].

ويجوزُ أنْ تعودَ الهاءُ على هذا الوجهِ أيضاً على ((الصَّيد)) بمعنى المَصِيد[٩].

---

(١) أجازه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢٠٩، وانظر: الفريد٢/٤٩٧، والبحر المحيط٨/٣٩٦.

(٢) أجازه الهمذاني. انظر: الفريد٢/٤٩٧،وانظر: البحر المحيط٨/٣٩٦.

(٣) التِّبيان١/٤٦٢. ((حسَّن دخول الفاء)): سقطت من ظ.

(٤) انظر: مجمع البيان٣/٣٤٦.

(٥) انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٣٩.

(٦) انظر: مجمع البيان٣/٣٤٦، وتفسير الرَّازي ١٢/١٠٣،وتفسير القرطبي٨/٢١٥.

(٧) أجازه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢٠٩. وانظر: مجمع البيان٣/٣٤٥، والتِّبيان١/٤٦٢، والفريد٢/٤٩٨.

(٨) راجع الكلام على الآية [٦١] من البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٣٩٠.

(٩) أجازه النَّحَّاس في معانيه٢/٣٦٥. وانظر: غرائب التَّفسير وعجائب التأويل١/٣٣٨، وتفسير الرَّازي١٢/١٠٣، والتِّبيان١/٤٦٢، والبحر المحيط٨/٣٩٩.

ويجوزُ أنْ يكونَ «طعام» بمعنى مَطْعوم[١]، ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ وعبدِ الله بن الحرث[٢] «وطُعْمُه»[٣] بضمِّ الميم وسكون العين.

قوله: ﴿مَتَٰعًا﴾: في نصبه وجهان:

أحدُهما: أنَّه منصوبٌ على المصدر، وإليه ذهبَ مكِّيٌّ[٤] وابنُ عطيَّةَ[٥] وأبو البقاء[٦] وغيرُهم[٧]، والتَّقدير: مَتَّعكم به متاعاً تنتَفِعونَ وتَأتَدِمونَ[٨] به. وقالَ مكِّيٌّ[٩]: «لأنَّ قولَه: ﴿أُحِلَّ لكم﴾ بمعنى: أمتَعتُكم به إمتاعاً؛ كقوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النِّساء:٢٤]».

والثَّاني: أنَّه مفعولٌ من أجله. قالَ الزَّمخشريُّ[١٠]: «أي: أُحِلَّ لكم تمتيعاً لكم[١١]، وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗۖ﴾ [الأنبياء:٧٢] في باب الحالِ؛ لأنَّ قولَه ﴿متاعاً لكم﴾ مفعولٌ له مختصٌّ بالطَّعام، كما أنَّ ﴿نافلةً﴾ حالٌ مختصٌّ بيعقوب؛ يعني :أُحِلَّ لكم طعامُه تمتيعاً لتَنَائِكم تأكلونَه طريّاً ولسيَّارَتكم يتزوَّدونه قَديداً» انتهى.

فقد خصَّصَ الزَّمخشريُّ كونه مفعولاً له بكون الفعلِ وهو ﴿أُحِلَّ﴾ مسنداً لقوله: ﴿طَعامُه﴾، وليسَ عِلَّةً لحِلِّ الصَّيد؛ وإنَّما علَّةٌ لحِلِّ الطَّعام فقط. وإنَّما حملَه على ذلك مذهبُه – وهو مذهبُ أبي حَنِيفةَ[١٢] –؛

---

(١) انظر: البحر المحيط٨/٣٩٩.

(٢) ثمة ثلاثة من الصحابة بهذه التَّسمية، وهم: السهمي والهاشمي والزبيدي، ولعل المقصود الهاشمي المتوفَّى سنة أربع وثمانون. انظر: الأعلام٤/٧٧. أفدت ذلك من حاشية محقِّق الدُّرّ المصون.

(٣) انظر القراءة في: إعراب النَّحَّاس١/٤١، ومختصر شواذ القرآن٤٢، والهداية٣/١٨٨٠، والمغني٢/٧٣٥.

(٤) مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٦.

(٥) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤١.

(٦) التِّبيان١/٤٦٢.

(٧) كالرَّازي في تفسيره١٢/١٠٤، وأبي حيَّان في البحر المحيط٨/٣٩٩.وسبقهم الزَّجَّاج في معانيه٢/٢٠٩، والنَّحَّاس في إعربه٢/٤٢.وانظر: التَّفسير البسيط٧/٥٣٢.

(٨) في ظ: «تأدمون».

(٩) مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٦.

(١٠) الكشَّاف٦/٣١٠. وعنه في تفسير الرَّازي١٢/١٠٤، والبحر المحيط٨/٣٩٩.

وتنائكم: يقال: تنأ بالمكان: أقام. عن اللِّسان (تنأ). والقديد: اللَّحم المُشرَّر– الَّذي قُطِّع وشُرِّرَ– المُقدَّد؛ أي: المملوح المُجفَّف في الشَّمس. عن التَّاج (قدد).

(١١) «تمتيعاً لكم»: سقطت من ظ.

(١٢) وهو مذهب الثَّوري أيضاً. انظر: التَّمهيد١٦/٢٢٣،والكشَّاف٦/٣١٠،وزاد المسير٢/٤٢٧-٤٢٨،=

من أنَّ صيدَ البحرِ منقسِمٌ إلى ما يُؤكَلُ، وإلى ما لا يُؤكَلُ، وأنَّ طعامَه هو المأكولُ منه، وأنَّه لا يقعُ التَّمتيعُ[١] إلَّا بالمأكول منه طريّاً وقديداً[٢].

وقوله: ﴿نافلةً﴾؛ يعني أنَّ هذه الحالَ مختصَّةٌ بيعقوب؛ لأنَّه وَلَدُ وَلَدٍ؛ بخلاف إسحاقَ؛ فإنَّه ولدُه لصُلبه، والنَّافلةُ إنَّما تُطلَقُ على ولد الولدِ، دونَ الولد[٣]، فكذا ﴿متاعاً﴾، إلَّا أنَّ هذا يؤدِّي إلى أنَّ الفعلَ الواحدَ يُسنَدُ لفاعلين متعاطِفين يكونُ في إسناده إلى أحدهما معلَّلاً وإلى الآخر ليسَ كذلك، فإذا قلتَ: «قامَ زيدٌ وعمرٌو إجلالاً لك»، فيجوزُ أنْ يكونَ «قيامُ زيدٍ» هو المختصُّ بالإجلال، أو بالعكس، وهذا فيه إلباسٌ. وأمَّا ما أوردَه من الحالِ في الآية الكريمة فثمَّ قرينةٌ أوجبَت صرفَ الحالِ إلى أحدِهما، بخلافِ ما نحنُ فيه من الآية الكريمة، وأمَّا غيرُ مذهبه[٤]؛ فإنَّه يكونُ مفعولاً له غيرَ مختصٍّ[٥] بأحدِ المتعاطفين، وهو ظاهرٌ جَلِيٌّ.

و ﴿لكم﴾: إنْ قلنا ﴿متاعاً﴾ مصدرٌ، فيجوزُ أنْ يكونَ صفةً له، ويكونُ مصدراً مبيِّناً لكونه وُصِفَ، وإن قلنا: إنَّه مفعولٌ له، فيتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: أعني لكم؛ نحوُ: «قمتُ إجلالاً لك».

ويجوزُ أنْ تكونَ اللَّامُ مقوِّيةً لتعديَة المصدر؛ إذ التَّقديرُ: لأنْ أُمتِّعَكم، ولأنْ أُجِلَّك. وهكذا ما جاء من نظائره[٦].

قوله: ﴿مَا دُمْتُمْ﴾: ﴿ما﴾: مصدريَّةٌ، و ﴿دمتم﴾: صلتُها، وهي مصدريّةٌ ظرفيّة؛ أي: حُرِّمَ عليكم صيدُ البَرِّ مُدَّةَ دوامِكم مُحرِمين.

=والقرطبي٨/٢١٠.

(١) في جميع النُّسخ:«التَّمثيل»، وما أثبتُّه هو الصَّواب عن البحر المحيط.

(٢) هذا الكلام نقله عن شيخه بتصرُّف. انظر: البحر المحيط٨/٣٩٩. يعني بالطريِّ: السَّمك.

(٣) النَّافلة: جمع نوافل، والأصل فيها أنَّها تطلق على الصَّلوات وأعمال البِرِّ الَّتي ليست بنافلة؛ لأنَّها زيادة على الأصل. وتُطلَق أيضاً على الوَلد انظر: الزَّاهر في غريب ألفاظ الشَّافعي١٠٤، ومفردات ألفاظ القرآن(نفل) ٨٢٠، واللِّسان (نفل).

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٩٩.

(٥) في ظ:«مختصّاً»، وهو خطأ نحويّ.

(٦) ومن هذه النَّظائر قوله تعالى:﴿ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[البقرة:٦٦]، وقوله تعالى:﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[البقرة:٩٧].انظر: الدُّرّ المصون١/٤١٦ و٢/١٨.

والجمهورُ على ضمِّ دال ((دُمتم)) من لغة من قالَ: ((دامَ يدومُ))، وقرأ يحيى: ((دِمتم))[١] بكسرها من لغة مَنْ يقول: ((دامَ يدامُ))[١٥٦/أ-م٢] كـ ((خافَ يخافُ))، وهما كاللُّغتين[٢] في ((مات يموتُ ويَمات)). وقد تقدَّم[٣].

والجمهورُ على ((وحُرِّمَ)) مبنيّاً للمفعول، ((صيدُ)) رفعاً على قيامه مَقامَ الفاعل، وقُرِئَ ((وحَرَّمَ))[٤] مبنيّاً للفاعل، ((صيدَ)) نصباً على المفعول به.

والجمهورُ أيضاً على ((حُرُماً)) بضمِّ الحاء والرَّاء، جمعُ ((حَرام)) بمعنى ((مُحْرِم))؛ كـ ((قَذال)) و ((قُذُل))[٥]، وقرأ ابنُ عبَّاس ((حَرَماً))[٦] بفتحهما؛ أي: ذوي حَرَم؛ أي: إحرام.

وقِيلَ[٧]: جعلَهم بمنزلة المكان الممنوع منه. والأحسنُ أنْ يكونَ من باب ((رجلٌ عَدْلٌ)) جعلَهم نفسَ المصدر؛ فإنَّ ((حَرَماً)) بمعنى ((إحرام)). وتقدَّم أنَّ المصدرَ يقعُ للواحدِ فما فوقُ بلفظٍ واحدٍ[٨].

والبَرُّ معروفٌ[٩]، قالَ اللَّيثُ[١٠]: ويُستَعملُ نكرةً، يُقالُ: جلستُ بَرّاً، وخرجتُ بَرّاً.

قالَ الأزهريُّ[١١]: «وهو من كلام المولَّدين».

---

(١) انظر القراءتين في الفريد٢/٤٩٩، والثَّانية في: مختصر شواذ القرآن٤١، وإعراب النَّحَّاس٢/٤٢، والبحر المحيط٨/٤٠١. قال النَّحَّاس: والضَّمُّ أفصح. ويحيى هو ابن وثَّاب.

(٢) انظر: اللِّسان (دوم).

(٣) في الكلام على الآية [١٥٨]من آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٤٥٨.

(٤) وهي قراءة ابن عبَّاس. انظر القراءتين في المغني٢/٧٣٥، والثَّانية في: مختصر شواذ القرآن٤١، والمحتسب١/٢١٩.

(٥) القَذال: جماع مؤخَّر الرَّأس من الإنسان والفرس فوق فأس القَفا، والجمع ((أقذِلة وقُذُل)). انظر: اللِّسان والتَّاج (قذل).

(٦) انظر القراءتين في: المحتسب١/٢١٩، والمغني٢/٧٣٥. قال ابن جنِّي: «معنى ((حَرَماً)) راجع إلى معنى قراءة الجماعة ((حُرُماً))؛ وذلك أنَّ الحُرُم جمع حرام، والحَرَم: المُحرَّم، فهو في المعنى مفعول، فجعلهم حرماً؛ أي: هم في امتناعهم ممَّا يمتنع منه المُحرِم...كالحَرَم».

(٧) لعلَّه ابن جنِّي. انظر: المحتسب١/٢١٩.

(٨) عند الكلام على الآية [١٧٧] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٢٤٦.

(٩) قال ابن منظور في اللِّسان(برر) :البَرُّ بالفتح: خلاف البَحر، والبَرِّيَّة من الأَرَضِين: خلافُ الرِّيفيَّة، والبرِّيَّة: الصَّحراء نُسِبَت إلى البرِّ، وكذا رواه ابن الأعرابيّ.

(١٠) انظر: تهذيب اللُّغة (برر) ١٥/١٨٤. وعنه في: اللِّسان والتَّاج(برر)، و البحر المحيط٨/٣٤٦.وانظر:مقاييس اللُّغة (برر).

(١١)تهذيب اللُّغة(برر) ١٥/١٨٤. وعنه في: البحر المحيط٨/٣٤٦.

وفيه نظرٌ؛ لقول سلمانَ الفارسيِّ[١]:«إنَّ[٢] لكلِّ امرئٍ جَوَّانيّاً وبَرانيّاً»؛ أي: باطنٌ وظاهرٌ، وهو من تغيير النَّسب. وقد تقدَّمَ استيفاءُ هذه المادة في البقرة[٣].

وقَدَّمَ ﴿إليه﴾ على ﴿تُحشَرون﴾ للاختصاص؛ أي: تُحشَرون إليه لا إلى غيره، أو لتناسُبِ رؤوسِ الآي.

(١) أخرجه أبو داوود في الزُّهد٢٣٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء١/٢٠٣، وابن الأثير في النِّهاية١/٣١٩. وتمامه:....فمن يُصلِحْ جَوَّانيه يُصلِحِ الله برَّانيَّه، ومن يُفسِدْ جَوَّانيَّه يُفسِدِ الله برَّانيَّه.
وسلمان الفارسي: هو عبد الله سلمان الخير، صحابي، مولى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وأحد رواة الحديث أصله من فارس، تُوفِيَ بالمدائن في أول سنة ستٍّ وثلاثين، وقيل: سنة خمس وثلاثين. انظر: تهذيب الأسماء واللُّغات١/٢٢٦-٢٢٩.

(٢) «إنَّ» سقطت من أ و ظ و ح، والمثبتُ من ط. كذا ورد في جميع النُّسخ: «جوانيّاً وبرانيّاً» بالنَّصب، والمناسب على ذلك أن يقول: أي: ظاهراً وباطناً؛ لأنَّه عطف بيان.

(٣) راجع الكلام على الآية [١٧٧]. انظر: الدُّرّ المصون ١/٣٢٧.

﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة:٩٧]

قوله: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ﴾: فيها[١] وجهان:

أحدُهما: أنَّها بمعنى «صيَّرَ»[٢]، فتتعدَّى لاثنين؛ أولهما ﴿الكعبةَ﴾، والثَّاني ﴿قياماً﴾.

والثَّاني: أنْ تكونَ بمعنى «خلقَ»[٣]، فتتعدَّى لواحد، وهو ﴿الكعبةَ﴾، و ﴿قِياماً﴾ نصبٌ على الحال.

وقالَ بعضُهم[٤]: إنَّ ﴿جعلَ﴾ هنا بمعنى «بيَّنَ» و«حَكمَ». وهذا ينبغي أنْ يُحملَ على تفسير المعنى لا تفسير اللُّغة؛ إذ لم ينقُلْ أهلُ العربيَّة[٥] أنَّها تكونُ بمعنى «بَيَّنَ» ولا «حَكَمَ»، ولكنْ يَلزمُ من الجَعلِ البَيانُ.

وأمَّا ﴿البيتَ﴾ فانتصابُه على أحد وجهين[٦]: إمَّا البَدلِ، وإمَّا عطفِ البيان. وفائدةُ ذلك أنَّ بعضَ الجاهليَّة – وهم خَثْعَم– سمَّوا بيتاً الكعبةَ اليمانيَّة[٧]، فجِيءَ بهذا البَدلِ، أو البيانِ؛ تبييناً له من غيره.

وقالَ الزَّمخشريُّ[٨]: «﴿البيتَ الحرامَ﴾ عطفُ بيانٍ على جهة المدح، لا على جهة التَّوضيح؛ كما تجيءُ الصِّفةُ كذلك».

---

(١) الضمير بالتَّأنيث عائد على تقدير في كلمة «جعل».

(٢) وبه قال الطَّبري وابن العربي وابن الجوزي وأبو البقاء والهمذاني. انظر: تفسير الطَّبري٩/٥، وأحكام القرآن لابن العربي٦٩٢، وزاد المسير٢/٤٢٩، والتِّبيان١/٤٦٣، والفريد٢/٥٠٠.

(٣) قاله ابن العربي ، وحكاه أبو البقاء والهمذاني. انظر: أحكام القرآن٥٩٢، والتِّبيان١/٤٦٣، والفريد٢/٥٠٠. ورأى ابن العربي فيها وجهاً ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى «سمَّى».

(٤) يعني الرَّازي. انظر: تفسير الرَّازي١٢/١٠٦. وانظر: البحر المحيط٨/٤٠٣.

(٥) انظر: تهذيب اللُّغة (جعل)١/٣٧٣-٣٧٤، واللِّسان والتَّاج (جعل). في ظ: «اللُّغة».

(٦) ذكر الوجه الأوَّل النَّحَّاس وأبو البقاء والهمذاني. انظر: إعراب النَّحَّاس٢/٤٢، والتِّبيان١/٤٦٣، والفريد٢/٥٠٠. وانظر الوجهين في: البحر المحيط٨/٤٠٣.

(٧) انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٤٣. وأخرج أحمد٣١/٥٢٥ برقم «١٩١٨٨»، ومسلم ١٠٨٩ برقم «٢٤٧٦»، والبخاري٤/١٥٣٨ برقم «٤٠٩٨» عن جرير عن عبد الله خبر هدم ذي الخَلَصة، وهي كعبة اليمانية.

وقال البكري في معجم ما استعجم ٢/٦٠٣: دير نَجران، وهو المسمَّى: كعبة نَجْران، كان لآل عبد المَدان بن الدَّيَّان سادة بني الحارث بن كعب، وكانَ بنوه مربَّعاً مستوي الأضلاع والأقطار، مرتفعاً من الأرض، يُصعَد إليه بدرجة، على مثال بناء الكعبة، فكانوا يحجُّونه هم وطوائف من العرب مِمَّن يُحلُّ الأشهر الحرم، ولا يحجُّون الكعبة، وتحُجُّه خثعم قاطبة. اهـ. وذكر الزُّبيدي في تاج العروس(خلص) ذا الخَلَصة: بيت كان يُدعَى الكعبة اليمانيَّة، وقال: يقال له: الكعبة الشَّاميَّة أيضاً.

(٨) الكشَّاف٦/٣١١.وعنه في: البحر المحيط٨/٤٠٣. وانظر: تفسير النَّيسابوري٣/٢٢.

واعترضَ عليه الشَّيخُ[١] بأنَّ شرطَ البَيانِ الجمودُ، والجمودُ لا يُشعِرُ بمدحٍ؛ وإنَّما يُشعِرُ به المشتقُّ، ثمَّ قال :إلَّا أنْ يُريدَ أنَّه لمَّا وُصِفَ البيتُ بالحَرامِ؛ اقتضى المجموعُ ذلك، فيمكنُ.

و((الكعبة)) لغةً[٢]: كلُّ بيتٍ مربَّعٍ، وسُمِّيَت الكَعبةُ كعبةً لذلك. وأصلُ اشتقاق ذلك من الكَعْب الَّذي هو أحدُ أعضاءِ الآدمي.

قالَ الرَّاغبُ[٣]:«كَعْبُ الرِّجلِ: العَظْمُ الَّذي عندَ مُلتَقى السَّاق والقَدم. والكَعبةُ: كلُّ بيتٍ على هيئتِها في التَّربيع، وبها سُمِّيَتِ الكَعبةُ. وذُو الكَعَبات: بيتٌ كانَ في الجاهليَّة لبني ربيعةَ. وامرأةٌ كاعِبٌ: تكعَّبَ ثدياها». وقد تقدَّمَ القولُ في هذه المادةِ أولَ السُّورة[٤].

والجمهورُ قرؤوا هنا: ((قِياماً)) بألفٍ بعد الياء، وابنُ عامرٍ: ((قِيَماً)) دون ألف بزنة ((عِنَب))[٥].

والقيامُ هنا يحتملُ أنْ يكونَ مصدراً لـ ((قامَ – يقومُ))، والمعنى: أنَّ الله جعلَ الكَعبةَ سبباً لقيامِ النَّاس إليها؛ أي: لزيارتِها والحجِّ إليها، أو[٦] لأنَّها يَصلُحُ عندَها أمرُ دينِهم ودنياهم، فيها يَقومون[٧].

ويجوزُ أنْ يكونَ القيامُ بمعنى القِوام، فقُلِبَت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها، كذا قالَ الواحديُّ[٨].

وفيه نظرٌ؛ إذ لا موجِبَ لإعلاله؛ إذ هو كـ ((السِّواك))[٩]؛ فينبغي أنْ يقالَ: إنَّ القِيامَ والقِوامَ بمعنى واحدٍ، قال[١٠]: [الرَّجز]

١٠٤- قِوامُ دنيا وقِوامُ دِينِ

فأمَّا إذا دخلَها تاءُ التَّأنيث لَزِمَت الياءُ؛ نحوُ: القِيامة.

---

(١) البحر المحيط٨/٤٠٣.

(٢) انظر: تهذيب اللُّغة (كعب)٤/٣١٥٢، والصِّحاح(كعب).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن(كعب)٧١٢. ((العظم)) سقطت من ظ.

(٤) عند الكلام على الآية [٦]. انظر: الدُّرّ المصون٤/٢١٦.

(٥) انظر القراءتين في: السَّبعة ٢٤٨، ومختصر شواذ القرآن٤١، ومعاني القراءات١/ ٣٣٩، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٥٨، والمبسوط١٨٨، والتَّذكرة٢/٣١٨، وحجَّة القراءات٢٣٧، والكشف١/٤١٩.

(٦) ((أو)): ليست في ظ.

(٧) انظر: معاني القراءات١/٣٤٠، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة ٣/٢٥٨، وتفسير الثَّعلبي١١/٤١٢، والتَّفسير البسيط٧/٥٣٤.

(٨) التَّفسير البسيط٧/٥٣٥.

(٩) أي: هو اسم، وليس مصدراً.

(١٠) لحميد الأرقط، وهو في: مجاز القرآن١٧٧. وبلا نسبة في: تفسير الطَّبري٩/٦، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٤٣، والبحر المحيط٨/٤٠٤. وورد في بعض المصادر ((وقيام)) بدل((وقِوام)).

والشَّاهد فيه: استعمال ((قِوام)) على الأصل.

وأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ فاستشكلَها بعضُهم[١] بأنَّه لا يخلو؛ إمَّا أنْ يكونَ مصدراً على «فِعَل»، وإمَّا أنْ يكونَ على «فِعال»؛ فإنْ كانَ الأوَّل فينبغي أنْ تصِحَّ الواو؛ ك «حِوَل» و «عَوَر»، وإنْ كانَ الثَّاني، فالقَصرُ[٢] لا يأتي إلَّا في شِعْرٍ[٣].

وقرأَ الجَحْدَرِيُّ «قَيِّماً» بتشديد الياء[٤]، وهو اسمٌ دالٌّ على ثبوت الصِّفة، وقد تقدَّمَ تحقيقُه أوَّلَ النِّساء[٥].

قوله: ﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ﴾: عطفٌ على ﴿الكَعبةَ﴾[٦]، والمفعول الثَّاني أو الحال محذوفٌ؛ لفَهم المعنى؛ أي: جعلَ الله أيضاً[٧] الشَّهرَ والهَديَ والقلائِدَ قِياماً.

و ﴿ذلك﴾: فيه ثلاثةُ أوجُهٍ[٨]:

أحدُها: أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: الحُكمُ الَّذي حكمناهُ ذلك لا غيرُه.

والثَّاني: أنَّه مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ؛ أي: ذلكَ الحُكمُ هو الحقُّ لا غيرُه.

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يَدلُّ عليه السِّياقُ؛ أي: شرعَ الله ذلك. وهذا أقواها؛ لتعلُّقِ لام العلَّة به.

---

(١) يعني أبا عليٍّ الفارسي. انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٥٩.

(٢) القصر: هو حذف الألف تخفيفاً، كما قالوا: خِيَم في «خِيام» ومخِيَط في «مِخْياط».

(٣) توسع أبو البقاء العكبري في تبيانه١/٣٣٠-٣٣١ في ذكر قراءة «قيماً» وتوجيهاتها، مع بيان ما تؤدِّيه من دلالات؛ إذ قال :«ويُقرأ: «قِيماً» بغير ألف، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنَّه مصدر مثل: الحَوْلِ والعِوَض، وكان القِياس أنْ تثبت الواو ؛ لتحصُّنها بتوسُّطها، كما صحَّت في «الحَوْلِ» و«العِوَض»، ولكن أبدلوها ياءً حملاً على «قِيام» على اعتلالها في الفعل. والثَّاني: أنَّها جمع قِيمة، ك «دِيَمَةٍ ودِيَمٍ»، والمعنى: أنَّ الأموال كالقِيم للنُّفوس إذ كان بقاؤها بها. والوجه الثَّالث: أن يكون الأصل «قِياماً» فحُذِفَت الألف كما حُذِفَت في «خِيَم».

(٤) انظر: مختصر شواذ القرآن٤١، والمغني٢/٧٣٦، وشواذ القراءات١٦١، والبحر المحيط٨/٤٠٤.

(٥) عند الكلام على الآية [٥]. انظر: الدُّرّ المصون٣/٥٨١-٥٨٢.

(٦) انظر: معاني الأخفش١/٢٨٩، وإعراب النَّحَّاس٢/٤٢.

(٧) «أيضاً»: سقطت من ظ.

(٨) ذكر الأوَّل والثَّاني النَّحَّاس ومكِّي. انظر: إعراب النَّحَّاس٢/٤٢، ومشكل إعراب القرآن١/٢٤٦، وانظر الثَّلاثة مجتمعة في التِّبيان١/٣٠٦. ومعنى الوجه الأوَّل عند النَّحَّاس ومكِّي: الأمرُ ذلك، ومعنى الثَّالث: فعلَ الله ذلك لتعلموا.

و((تعلموا)): منصوبٌ بإضمار ((أنْ)) بعدَ لام ((كي))، لا بها. و ﴿أنَّ اللهَ﴾ وما في حَيِّزها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو أحدهما على حَسَبِ الخلاف المتقدِّم[1].

و ﴿وأنَّ الله بكلِّ شيءٍ عليمٍ﴾: نسقٌ على ﴿أنَّ﴾ قبلَها.[١/ب-م٣]

﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ۝٩٩ قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِۚ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝١٠٠﴾[المائدة:٩٩-١٠٠]

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْبَلَٰغُۗ﴾: في رفعه وجهان:

أحدُهما: أنَّه فاعلٌ بالجارِّ قبلَه؛ لاعتماده على النَّفي؛ أي: ما استقرَّ على الرَّسول إلَّا البَلاغ.

والثَّاني: أنَّه مبتدأٌ، وخبرُه الجارُّ قبلَه؛ وعلى التَّقديرين: فالاستثناءُ مفرَّغٌ.

وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ﴾: جوابُها محذوفٌ؛ أي: ولو أعجبَك كَثرةُ الخبيثِ، لَما استوى مع الطَّيِّب، أو: لَما أجدى شيئاً في المساواة.

والبلاغُ: يحتملُ أنْ يكونَ مصدراً لـ ((بَلَّغ)) مشدَّداً؛ أي: ما عليه إلَّا التَّبليغُ، فجاء على حذف الزَّوائد[2]، كـ ((نبات)) بعدَ ((أنبتَ)).

ويحتملُ أنْ يكونَ مصدراً لـ ((بَلَغَ)) مخفَّفاً بمعنى البُلُوغ[3]، ويكونُ المعنى: ما عليه إلَّا البُلُوغُ بتبليغه، فالبلوغُ مستلزِمٌ للتَّبليغ، فعبَّرَ باللَّازم عن الملزوم.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة:١٠١]

قوله: ﴿عَنْ أَشْيَآءَ﴾: متعلِّق بـ ﴿تسألوا﴾. واختلفَ النَّحويُّون[4] في ﴿أشياء﴾[5] على خمسة مذاهبَ:

---

(١) مذهب البصريِّين أنَّ المصدر يسدُّ مسدَّ المفعولين، ومذهب الأخفش أنَّه يسُدُّ مسدَّ الأوَّل، والثَّاني مقدَّر. راجع الكلام على الآية [٧١] من المائدة. انظر: قسم التَّحقيق ص٢٠٨.

(٢) انظر: البحر المحيط٨/٤٠٧

(٣) انظر: مجمع البيان٣/٣٤٨، وتفسير القرطبي٨/٢٢٥، والبحر المحيط٨/٤٠٧.

(٤) انظر مسألة خلاف النُّحاة في ((أشياء)) في : المنصف٢/٩٤- ١٠٢، والإنصاف ٦٥٤-٢٦٢، وشرح الملوكي٣٧٦-٣٨٢ ، والممتع٣٢٩-٣٣٢، وشرح الشَّافية للجاربردي١/٢٩-٣١.

(٥) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٧٦:«وأمَّا ((أشياء)) فظاهر اللَّفظ يقتضي بكونها جمع شيء؛ لأنَّ ((فَعْلاً)) إذا كان معتلَّ العين يجمع في القلَّة على ((أفعال))؛ نحو: بيت وأبيات، وشيخ وأشياخ، إلَّا أنَّهم رأوها غير مصروفة في حال التَّنكير، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١]؛ فحينئذٍ تشعَّبت آراء الجماعة فيها.

أحدُها – وهو رأيُ الخليلِ وسِيبَوَيهِ والمازنيِّ وجمهورِ البَصريِّين[١]-: أنَّها اسمُ جمعٍ من لفظ «شيء»، فهي مفردةٌ لفظاً، جمعٌ معنى؛ كـ «طَرْفاء»[٢]، و«قَصْباء»[٣]، وأصلُها: «شَيْئاء» بهمزتين بينهما ألف، ووزنها «فَعْلاء» كـ «طَرْفاء»، فاستثقلوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ؛ لا سيَّما وقد[٤] سبقَها حرفُ عِلَّة، وهي الياءُ، وكَثُرَ دورانُ هذه اللَّفظةِ في لسانهم؛ فقلَبوا الكلمةَ بأنْ قدَّموا لامَها، وهي الهمزةُ الأولى على فائها، وهي الشِّين، فقالوا: «أشياء»، فصارَ وزنُها «لفْعاء»، ومُنِعَت من الصَّرف؛ لألف التَّأنيث الممدودة.

(١) الكتاب ٣٧٩/٤، والمقتضب٣٠/١، ومعاني الزَّجَّاج٢١٢/٢، وإعراب النَّحَّاس٤٢/٢، والمنصف٩٤/٢، ومشكل إعراب القرآن٢٤٦/١، والتِّبيان٤٦٣/١.

(٢) طرفاء: هو اسم للجمع، واحدتها «طرفاءة»، وطرفة: هي شجر، أحد أنواعها الأثل، وهي من العِضاه، وقد تتحمَّض بها الإبل. عن اللِّسان (طرف).

(٣) قصباء: جماعة القَصَب، والقَصَبُ: كلُّ نباتٍ ذي أنابيب، وواحدتها قصَبة. عن اللِّسان (قصب).

(٤) أدخل السَّمين الحلبي الواو هنا على الجملة الَّتي بعد «لاسيَّما»، ويكون بذلك قد خالف مذهب بعض النُّحاة القائل في عدم جواز مجيء الواو بعد «لاسيَّما». قال أبو حيَّان: «وما يوجد في كلام المصنِّفين من قولهم: لاسيَّما والأمر كذلك" تركيب غير عربي». انظر: الارتشاف١٥٥٢/٣.

ورُجِّحَ[١] هذا المذهبُ بأنَّه لم يَلزمْ منه شيءٌ غيرُ القَلبِ[٢]، والقَلبُ في لسانهم كثيرٌ؛ كـ ((الجَاه[٣]، والحَادي[٤]، والقِسِيّ[٥]، وناءَ[٦]، وآدُرٍ[٧]، وآرام[٨]، وضِئَاء في قراءة قُنْبُل[٩]، وأيِسَ)) ، والأصل: وَجهٌ، وواحدٌ، وقُووسٌ، ونَأى، وأدْوُرٌ، وأرام، وضِياء، ويَئِسَ.

واعترضَ بعضُهم[١٠] [على][١١] هذا بأنَّ القلبَ على خلافِ الأصل، وأنَّه لم يَرِدْ إلَّا ضرورةً، أو في قليلٍ من الكلام. وهذا مردودٌ بما قدَّمتُه من الأمثلة. ونحن لا نُنكِرُ أنَّ القلبَ غيرُ مُطَّرِدٍ[١٢]، وأمَّا الشَّاذُّ القليلُ؛ فنحو قولهم: ((رَعَمْلِي)) في ((لَعَمْرِي))[١٣]، و ((شَوَائِعِي)) في ((شَوَائِع))[١٤]، قالَ[١٥]:[الكامل]

---

(١) وممَّن رجَّحه ابن يعيش و الجاربردي. انظر: شرح الملوكي٣٨١، وشرح الشَّافية للجاربردي١/٣٠.

(٢) أي القلب المكاني: هو جعل حرف مكان غيره من الكلمة، وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف، فلا بُدَّ من تقديمٍ وتأخيرٍ.

(٣) أصلها ((وجه))، قُدِّمَت عين الكلمة على فائها، فصارت ((جوه))، ثمَّ تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلِبَت ألفاً، فصارت((جاه)). والجاه: هو المنزلة والقدر عند السُّلطان. عن التَّاج(جوه).

(٤) أصلها ((واحد))، قُدِّمت عين الكلمة على فائها، فصارت ((حادو))، ثمَّ قُلِبَت الواو ياءً، وأُبدِلت الضمَّة كسرة، فصارت((حادي)).

(٥) أصلها ((قُوُوسٌ))، قُدِّمت اللَّام، فصارت ((قُسُوّاً))، ثمَّ قُلِبت الواو ياءً وكُسِرت القاف، فصارت ((قِسِيٌّ)).

(٦) أصلها ((نأى))، قُدِّمَت اللَّام على العين، فصار ((ناء)).

(٧) أصلها ((أدْوُر)) نُقِلَت ضمَّة الواو إلى الدَّال السَّاكنة، فصارت ((أدُور))، تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها، فأصبحت((أدار))، ثمَّ حدث فيها قلب مكاني بين الألف والدَّال، فصارت ((آدُر)).

(٨) الآرام: جمع ((رئمَ))، وأصلها ((أرام)) على وزن ((أفعال))، ثمَّ قُدِّمت العين، وهي الهمزة، فصارت ((آرام)) على وزن ((أفعال)).

(٩) انظر القراءة في: السَّبعة٣٢٣، والكشف١/٥١٢، والتَّيسير١٢٠ ، والنَّشر١٥٢. قال مكِّيٌّ: «قُلِبَت عين الفعل، وهو الياء المنقلبة عن واو إلى موضع لام الفعل، وهو الهمزة، وردَّت الهمزة في موضع الياء، فلمَّا تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة». اهـ.

(١٠) يعني سيبويه. انظر: الكتاب٣/٤٦٥-٤٦٨.

(١١) ((على)): سقطت من أ و ظ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(١٢) انظر: شرح المفصَّل١٠/٦٨٦، وشرح الشَّافية للرَّضي١/٢١٦.

(١٣) انظر: المحكم والمحيط(عرق)١/١٨٩. ((رعملي)): لغة أهل تميم، و((لعمري)): لغة أهل الحجاز. انظر: المزهر٢/١٤٤.

(١٤) انظر: اللِّسان والتَّاج (شيع).

(١٥) البيت للأجدع بن مالك، وهو في: الأصمعيات٦٩، وكتاب الاختيارين للأخفش٤٧١،وتهذيب اللُّغة (شوعَ) ٣/٦٤، والمعاني الكبير٥٤، وضرائر الشِّعر١٩٠، والممتع٣٩١. وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه٥/٢٩٢، وسر الصِّناعة٢/٧٤٣، والمنصف٢/٥٧، والارتشاف٥/٢٤٢٨، والمقاصد الشَّافية٩/٥٨. الكعاب: جمع ((كعب))، وهو=

١٠٥- وكـأنَّ أوْلاهـا كِعـابُ مُقـامِرٍ ضُـرِبَتْ علـى شَـزَنٍ فهُـنَّ شَـواعِي

يريد شَوَائِع.

وأمَّا المذاهبُ الآتية؛ فإنَّه يَرِدُ عليها إشكالاتٌ، هذا المذهبُ سالمٌ منها؛ فلذلك اعتبرَه الجمهورُ دونَ غيره.

المذهبُ الثَّاني – وبه قالَ الفرَّاءُ[1] –: أنَّ «أشياء» جمعٌ لـ «شيء»، والأصلُ في «شيء»: «شَيِّئ» على «فَيْعِل» كـ «لَيِّن»، ثمَّ خُفِّفَ إلى «شيء»؛ كما خفَّفوا «لَيِّن، وهَيِّن، ومَيِّت» إلى «لَيْن، وهَيْن ومَيْت»، ثمَّ جمعَه بعدَ تخفيفِه، وأصله «أشيِئَاء» بهمزتين بينهما ألفٌ بعد ياءٍ بزنة «أفعِلاء»، فاجتمعَ همزتان: لام الكلمة والَّتي للتَّأنيث، والألف تشبِهُ الهمزة، والجمعُ ثقيلٌ، فخفَّفوا الكلمةَ؛ بأنْ قلَبوا الهمزةَ الأولى ياءً؛ لانكسار ما قبلَها، فيجتمعُ ياءان أولاهما مكسورةٌ، فحذفوا الياء الَّتي هي عينُ الكلمة تخفيفاً، فصارت «أشياء»، ووزنها الآن بعدَ الخلاف «أفْلاء»، فمَنعُ الصَّرفِ لأجل ألف التَّأنيث. وهذه طريقةُ بعضِهم في تصريف هذا المذهب كـ مكِّيٍّ بنِ أبي طالب[2].

وقالَ بعضُهم كأبي البقاء[3]: «إنَّها[4] لمَّا صارت إلى «أشْيئاء» حُذِفت الهمزة الثَّانية الَّتي هي لامُ الكلمة؛ لأنَّها بها حصلَ الثِّقَلُ، وفُتِحَت الياءُ المكسورةُ؛ لِتسلمَ ألفُ الجمعِ، فصار وزنُها «أفْعاء»».

=يُلعب به. الشَّزَن: الغليظ من الأرض أو ناحية الشَّيء وجانبه. شواعي: جمع «شاعية»؛ أي: متفرِّقة. عن اللِّسان (كعب).(شَزَن).(شوع).

والشَّاعر يصف خيلاً عُقِرَت وصُرِعَت، يقول: عقري هذه الخيل يقع بعضها على جنبه وبعضها على ظهره كما يقع كعب المقامرة مرة على ظهره ومرة على جنبه، فهي ككعاب المقامر بعضها على ظهر وبعضها على جنب. في ط: «كان» بدل «كأنَّ». واختلف في ضبط «شزن» إمَّا بالضَّمِّ «شُزُن»، أو بالفتح «شَزَن»، وهما بمعنى واحد، وقد أثبتُّ ما ورد في المطبوع.

(١) معاني القرآن له١/٣٢١.

(٢) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٧.

(٣) التِّبيان١/٤٦٣.

(٤) «إنَّها»: سقطت من ط.

المذهب الثَّالث – وبه قالَ الأخفشُ[١] –: أنَّ «أشياء» جمعُ «شَيْءٍ» بزنة «فَلْسٍ»؛ أي: ليسَ مخفَّفاً من «شَيِّئ»، كما يقولُه الفرَّاء، بل جمع «شيء»، وقال[٢]: «إنَّ «فَعْل» يجمعُ على «أفعِلاء»، فصار «أشيِئَاء» بهمزتين بينهما ألفٌ بعدَ ياء، ثمَّ عُمِلَ فيه ما عُمِلَ في مذهب الفرَّاء.

والطريقان المذكوران عن مكِّيٍّ وأبي البَقاء في تصريف[٢/أ–م٣] هذا المذهب جاريان هنا، وأكثرُ المصنِّفين يذكرون مذهبَ الفرَّاء عنه وعن الأخفش.

قالَ مكِّيٌّ[٣]: «وقالَ الفرَّاءُ[٤] والأخفشُ[٥] والزياديُّ[٦]: «أشياء» وزنها «أفعِلاء»، وأصلها «أشيِئَاء»؛ك «هيِّن وأهْوِناء»، لكنَّه خُفِّفَ». ثمَّ ذكرَ تصريفَ الكلمةِ إلى آخره.

وقالَ أبو البقاء[٧]: «وقالَ الأخفشُ والفرَّاءُ: أصلُ الكلمةِ «شَيِّئ» مثلُ «هَيِّنٍ»، ثمَّ خُفِّفَ بالحذف». وذكرَ التَّصريفَ إلى آخره.

فهؤلاء نقلوا مذهبهما شيئاً واحداً، والحقُّ ما ذكرتُه عنهما؛ ويدلُّ على ما قلتُه ما قالَه الواحديُّ؛ فإنَّه قالَ[٨]: «وذهبَ الفرَّاءُ في هذا الحرف مذهبَ الأخفش، غيرَ أنَّه خلطَ حينَ[٩] ادَّعى أنَّها ك «هَيْنٍ ولَيْنٍ» حينَ جُمِعا على «أهْوناء وألْيِناء»، و«هَيْنٍ» تخفيفُ «هَيِّن»؛ فلذلك جازَ جمعُه على «أفْعِلاء»، و«شَيء» ليسَ مخفَّفاً من «شَيِّئ» حتَّى يُجمَعَ على «أفْعِلاء»».

---

(١) ليس في كتابه "معاني القرآن" إشارة إلى هذه المسألة. انظر مذهبه في: المنصف، والإنصاف، وشرح الملوكي، والممتع. وممَّن ذهب إلى أنَّها «أفعلاء» ابن قتيبة في أدب الكاتب٢٨٥.

(٢) تتمة كلام الأخفش.

(٣) مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٧.

(٤) معاني القرآن له١/٣٢١. وعنه في: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/٢١٢، والنُّكت لابن فضَّال ١/٢٢٩، والتَّفسير البسيط٧/٥٤٥.

(٥) لم أقف عليه في مصادر قوله، ونقله عنه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢١٢، وابن فضَّال في النُّكت١/٢٢٩، والكرماني في غرائب التَّفسير وعجائب التأويل١/٣٣٩، والتَّفسير البسيط٧/٥٤٥.

(٦) هو إبراهيم بن سفيان، من نسل عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، كانَ نحويّاً لغويّاً راوية، وكانَ شاعراً ذا دعابة ومزح، وله تصانيف حسنة منها: الأمثال، وشرح نكت كتاب سيبويه. توفي سنة تسع وأربعين ومئتين. انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي١/٦٧–٦٨. وانظر مذهبه في إعراب النَّحَّاس٢/٤٢.

(٧) التِّبيان١/٤٦٣.

(٨) التَّفسير البسيط٧/٥٤٥. في ظ: «الحذف» بدل «الحرف»، وهو تحريف.

(٩) في ظ: «حتَّى».

وهذان المذهبان – أعني مذهبَ الفرَّاء والأخفش – وإن سَلِما من منع الصَّرف بغيرِ عِلَّة، فقد رَدَّهما النَّاس.

قالَ الزَّجَّاجُ(١): «وهذا القولُ غلطٌ؛ لأنَّ «شَيء» «فَعْلٌ»، و«فَعْلٌ» لا يُجمَعُ على «أفعِلاء»، فأمَّا «هَيِّن ولَيِّن» فأصلهُ: «هَيين ولَيين»، فجُمِعَ [على](٢) «أفعِلاء»، كما يُجمَعُ «فعيل» على «أَفعِلاء»، مثلُ: «نصيب وأنصِباء»».

قلتُ: وهذا غريبٌ جدّاً؛ أعني كونَه جعلَ أنَّ أصلَ «هيِّن» «هَيين» بزنة «فَعِيل»، وكذا «لَيّن ولَيْين»؛ ولذلك صرَّح بتشبيههما بـ «نصيب»، والنَّاس يقولون: إنَّ «هَيِّن» أصله «هَيْوِن»، كـ «ميِّت» أصلُه «مَيْوت»، ثم أُعِلَّ الإعلالَ المعروف(٣)، وأصلُ «لَيِّن: لَيْيِن» بياءين: الأولى ساكنة والثَّانية مكسورة، فأُدغِمَت الأولى، والاشتقاقُ يساعدهم؛ فإنَّ «الهيِّن» من «هانَ(٤) يهونُ»؛ ولأنَّهم حينَ جمعوهُ على «أفعِلاء» أظهروا الواوَ، فقالوا: أهوِناء(٥).

وقالَ الزَّجَّاجُ(٦): «إنَّ المازنيَّ(٧) ناظرَ الأخفشَ في هذه المسألة، فقال له: كيف تُصَغِّرُ «أشيَاء»؟ قال: أقولُ فيها «أُشَيَّاء»، فقالَ المازنيُّ(٨): لو كانت «أفعِلاء»(٩)، لرُدَّت في التَّصغير إلى واحدها، وقيل: «شُيَيْئَات»، مثل «شُعَيْعات»، وإجماعُ البصريِّين أنَّ تصغيرَ «أصدقاء»؛ إن كان لمؤنَّث «صُدَيقات»؛ وإن كانَ لمذكَّر «صُدَيقون»؛ فانقطعَ الأخفشُ(١٠)».

---

(١) معاني القرآن له٢/٢١٢ . وفيه: أنَّ «هَيْن» أصله «أَهيِنُ».

(٢) «على»: سقطت من أ و ظ، واستدركتها من ط و ح.

(٣) قُلِبَت الواو المتحركة بالكسرة ياءً لسكون ما قبلها، فصارت«هيين»، ثمَّ أُدغِمت الياء الأولى في الثَّانية، فأصبحت«هيِّن».

(٤) «هان»: غير واضحة في ظ.

(٥) انظر: شرح التَّصريف للثَّمانيني ٤٧٦، والمخصَّص٥/٣٢٩، وسفر السَّعادة١/٤٩١، واللِّسان والتَّاج (هون).

(٦) معاني القرآن له٢/٢١٢-٢١٣.

(٧) انظر: النُّكت لابن فضَّال١/٢٣٠.

(٨) المنصف٢/١٠٠.

(٩) في جميع النُّسخ «أفعال» بدل «أفعلاء»، والصَّواب ما أثبتُّ عن المنصف ومعاني الزَّجَّاج وغيرهما.

(١٠) انظر المسألة في: الكتاب٣/٤٨٩-٤٩٢، وشرح كتاب سيبويه٤/٢٢٩-٢٣٢، والتَّكملة٥١١-٥١٣، والمقتصد١٠٣٩-١٠٤١، وشرح المفصَّل٥/٩-١٠، والشَّافية في علمي التَّصريف والخط١/٣٧٦-٣٨٣، وشرح الشَّافية للرَّضي١/٢٦٥-٢٦٨، وللجاربردي١/١٣٩-١٤١، وهمع الهوامع٦/١٤٥-١٤٧.

أجاب أبو عليٍّ الفارسيّ عنه فقال: «إنَّ «أفعلاء» في هذا الموضع جازَ تحقيرها، وإنْ لم تحقر في غير هذا الموضع؛=

قلتُ: وبَسْطُ هذا أنَّ الجمعَ المكَسَّرَ إذا صُغِّرَ؛ فإمَّا أنْ يكونَ من جموعِ القِلَّة، وهي أربعٌ على الصَّحيح: ((أفعِلَة وأفعُل وأفعال وفِعلَة))، فيُصَغَّرَ على لفظه، وإن كانَ من جموعِ الكَثرة فلا يُصغَّر على لفظه على الصَّحيح، وإنْ وَرِدَ منه شيءٌ عُدَّ شاذّاً؛ ك ((أُصَيلان)) تصغير ((أُصْلان)) جمع ((أصيل))[1]، بل يُرَدُّ إلى واحدِه؛ فإنْ كانَ من غير[2] العُقلاء صُغِّرَ وجُمِعَ بالألفِ والتاءِ، فتقول في تصغير ((حُمُر)) جمع ((حمار)): ((حُمَيْرات))، وإن كان من العُقلاء صُغِّر وجُمِعَ بالواو والنون، فتقول في تصغير ((رجال)): ((رُجَيْلون))، وإن كانَ اسمُ جمعٍ؛ ك ((قَوم)) و((رَهط))، أو[3] اسمُ جنسٍ؛ ك ((ثمر))[4] و((شجر)) صُغِّرَ على لفظه كسائر المفردات.

رجَعنا إلى ((أشياء))، فتصغيرُهم لها على لفظِها يَدُلُّ على أنَّها اسمُ جمع؛ لأنَّ اسمَ الجمع يُصغَّرُ على لفظه؛ نحو: ((رُهَيْط)) و((قُوَيْم))، وليست بجمع تكسير؛ إذ هي من جموعِ الكثرة، ولم تُرَدَّ إلى واحدها، وهذا لازمٌ للأخفش؛ لأنَّه بصريٌّ، والبَصريُّ لا بُدَّ أنْ[5] يفعلَ ذلك، و((أُصَيْلان)) عنده شاذٌّ؛ فلا يُقاسُ عليه، وفي عبارة مكِّيٍّ[6] قالَ:«وأيضاً فإنَّه يَلزَمهم أنْ يُصغِّروا ((أشياء)) على ((شُوَيَّات))، أو على ((شُيَيْئَات))، وذلك لم يَقُلْه أحد».

قلتُ: قوله ((شُوَيَّات)) ليس بجيِّد؛ فإنَّ هذا ليس موضِعَ قلبِ الياء واواً [٢/ب-م٣]؛ ألا ترى أنَّك إذا صَغَّرتَ ((بيتاً))، قلتَ: ((بُيَيْتاً)) لا ((بُوَيْتاً))، إلَّا أنَّ الكوفيِّين يُجيزونَ[7] ذلك، فيمكنُ أنْ يُرى رأيُهم.

=لأنَّها صارت بدلاً من ((أفعال)) باستجازتهم إضافة العدد القليل إليها كما أُضِيف إلى ((أفعال))، ويدلُّ على كونها بدلاً من ((أفعال)) تذكيرهم العدد المضاف إليها؛ نحو: ثلاثة أشياء، فجاز تصغيرها كما يجوز تصغير ((أفعال))»اهـ. انظر: مجمع البيان٣/٣٥٠.

(١) قال الرَّضي في شرحه على الشَّافية١/٢٦٧-٢٦٨ :«ولم يصغَّر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلَّا ((أُصْلان))، جمع ((أصيل)) تشبيهاً بـ ((عُثمان))، فيقال: ((أُصَيلان))، وقد يعوض من نونه اللَّام فيقال: ((أُصَيلال))، وهو شاذٌّ على شاذٍّ»اهـ.

(٢) ((غير)): غير واضحة في أ، وأثبتُّها من بقية النُّسخ.

(٣) ((أو)): سقط من ط.

(٤) في ط: ((قمر))، والصَّواب ما أثبتُّ عن باقي النُّسخ.

(٥) في جميع النُّسخ:((لا بُدَّ وأن))، ومثله تكرَّر في عبارة السَّمين وغيره، وللباحثين في زيادة هذه الواو مقالة.

(٦) مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٧.

(٧) يجيز الكوفيون إبدال الياء واواً عند التَّصغير، وكذلك كل ألف منقلبة عن ياء، فيقولون: شُوَيْخ، ونُوَيْب؛ لأنَّه سُمِعَ تصغير ((بيضة)) على ((بويضة))، ويقولون أيضاً في ((بيت)): بُويت، وفي ((عَين)): عوينة.
وهم يجوزون ذلك؛ لأنَّ الياء في التَّصغير متحركة بالفتح، ولا تقوى الضمَّة على قلبها، ونصَّ سيبويه في كتابه على أنَّ هذا القلب غلط، وحكى السِّيرافي أنَّها لغة، وقد وافق الكوفيِّين ابن مالك في التَّسهيل.

وقد ردَّ مكِّيٌّ[١] أيضاً مذهبَ الفرَّاء والأخفش بشيئين:

أحدُهما: أنَّه يَلزمُ منه عدمُ [النَّظير][٢]؛ إذ لم يقع «أفعِلاء» جمعاً لـ «فَيْعِل»[٣]، فيكون هذا نظيرَه، و«هَيِّن وأهْوناء» شاذٌّ لا يُقاسُ عليه[٤].

والثَّاني: أن حذفَه واعتلالَه جُرى على غير قياسٍ، فهذا القولُ خارجٌ في جمعه اعتلاله عن القياس والسَّماع.

المذهب الرابع – وهو قولُ الكِسائيِّ[٥] وأبي حاتمٍ[٦] – : أنَّها جمعُ «شيء» على «أفعال»؛ كـ «بيت وأبيات» و «ضيف وأضياف».

واعترضَ النَّاسُ[٧] هذا القولَ؛ بأنَّه يَلزمُ منه منعُ الصَّرف بغير علته؛ إذ لو كانَ على «أفعال»، لانصرفَ كـ «أبيات».

قالَ الزَّجَّاجُ[٨]: «أجمعَ البَصريُّون وأكثرُ الكوفيِّين على أنَّ قولَ الكِسائيِّ خطأٌ، وألزموه ألَّا يَصرِفَ «أبناء» و «أسماء»».

قلتُ: والكسائيُّ قد استشعرَ بهذا الردِّ، فاعتذرَ عنه، ولكن بما لا يُقبَلُ.

قالَ الكِسائيُّ[٩]– رحمه الله–: «هي – أي: أشياء – على وزن «أفعال»، ولكنَّها كَثُرَت في الكلام، فأشبهَت «فعْلاء» فلم تُصرَفْ؛ كما لم يُصْرَفُ «حَمْراء»».

=انظر:الكتاب٣/٤٦٢،وشرح كتاب سيبويه١/٥٥٧، والأصول٣/٣٨،والمسائل الحلبيات١٧٢، والارتشاف١/٣٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/١٤٣٢، والمساعد٣/٤٩٨، والمقاصد الشَّافية٧/٣٥٥-٣٥٦، وهمع الهوامع٦/١٣٤.

(١) مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٧.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من أ، وأثبتُّه من بقية النُّسخ.

(٣) في ظ:«فعيل».

(٤) قال سيبويه: «إنَّما جُمِع «هَيِّن» على «أفعلاء»؛ لمناسبة «فيعل» «فعيل» في عدد الحروف» اهـ. انظر: شرح الشَّافية للرَّضي٢/١٧٦.

(٥) معاني القرآن له١/١٢٧.

(٦) وعنه في: إعراب النَّحَّاس ٢/٤٢، والنُّكت لابن فضال١/٢٣٠، ومشكل إعراب القرآن١/٢٤٧، والبحر ٨/٤١١.

(٧) عبارة «واعترض النَّاس»: غير واضحة في أ، وأثبتُّها من بقية النُّسخ.

(٨) معاني القرآن له٢/٢١٢.

(٩) معاني القرآن له١/٣٢١.وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٤٤.

قالَ[١]: «وجَمَعوها «أشاوَى» كما جمعوا «عَذْراء وعذارى»، و«صَحْراء وصحارى»، و«أشياوات» كما قِيلَ: «حمراوات»».

يعني أنَّهم عامَلوا «أشياء»، وإن كانت على «أفعال»، معاملةَ «حمراء» و«عَذْراء» في جمعي التَّكسير والتَّصحيح.

إلَّا أنَّ الفرَّاءَ والزَّجَّاجَ اعترضا على هذا الاعتذار، فقالَ الفرَّاءُ[٢]: «لو كانَ كما قالَ[٣] لكان أملكَ الوجهين أنْ تُجرَى، لأنَّ الحرفَ إذا كَثُرَ في الكلام خَفَّ، وجازَ أن يُجرَى؛ كما كَثُرَت التَّسمية بـ «يزيدَ»، وأجروه في النَّكرة، وفيه ياءٌ زائدةٌ تمنعُ من الإجراء».

قلتُ: يعني بالإجراء الصَّرف.

وقالَ الزَّجَّاجُ[٤]: «أجمعَ البَصريُّون وأكثرُ الكوفيِّين». وقد تقدمَ آنفاً[٥].

وقالَ مكِّيٌّ[٦]: «وقالَ الكِسائيُّ[٧] وأبو عُبَيدٍ[٨]: لم تَنصَرِفْ – أي: أشياء- ؛ لأنَّها أشبهَت «حمراء»؛ لأنَّ العربَ تقولُ: «أشياوات»، كما تقولُ: «حمراوات»».

قالَ[٩]: «ويلزمُهما ألَّا يَصْرِفا في الجمع «أسماءً» و«أبناءً»؛ لقول العرب فيهما: أسماوات وأبناوات».

قلتُ: قد تقدَّمَ شرحُ هذا، ثمَّ إنَّ مكِّيّاً بعدَ أنْ ذكرَ عن الكِسائيِّ ما قدَّمتُه، ونقلَ مذهبَ الأخفش والفرَّاء، قالَ[١٠]: «قالَ أبو حاتم[١١]:«أشياء»[١٢] «أفعال» جمع «شيء»؛ ك «أبيات»». فهذا يُوهِمُ أنَّ مذهبَ الكِسائيِّ المتقدِّمَ غيرُ هذا المذهب؛ وليس كذلك، بل هو هو.

---

(١) تتمة كلام الكسائي. معاني القرآن له١/٣٢١. وفيه: وجمعها «أشاوى».ذكره في: الأصول٣/٣٣٧، والمنصف٢/٩٤. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٤٤.

(٢) معاني القرآن له١/٣٢١. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٤٤.

(٣) أي على التَّوهم. في ظ: «يقال».

(٤) معاني القرآن له١/٢١٢. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٤٤.

(٥) في ظ: «أيضاً».

(٦) مُشكل إعراب القرآن١/٢٤٦-٢٤٧.

(٧) معاني القرآن له١/١٢٧. وعنه في: النُّكت لابن فضَّال١/٢٣٠.

(٨) وكلام أبي عبيد في إعراب النَّحَّاس٢/٤٣.

(٩) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٧. وسبقه الزَّجَّاج٢/٢١٢، والنَّحَّاس في إعرابه٢/٤٣.

(١٠) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٨.

(١١) النُّكت لابن فضَّال١/٢٣٠.

(١٢) «أشياء»: سقطت من ظ.

قلتُ: وقد أجابَ بعضُهم[١] عن الكِسائيِّ بأنَّ النَّحويِّين قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف الشَّبه اللَّفظيَّ دونَ المعنويِّ، يدلُّ على ذلك مسألةُ «سراويل» في لغة مَنْ يمنعُه[٢]؛ فإنَّ فيه تأويلين[٣]:

أحدُهما: أنَّه مفردٌ أعجميٌّ حُمِلَ على مُوازِنه في العربيَّة؛ أي: صيغة «مصابيح» مثلاً[٤]؛ ويَدُلُّ له[٥] أيضاً أنَّهم أجرَوا ألفَ الإلحاق المقصورة مُجرَى ألف التَّأنيث المقصورة، ولكن مع العَلميَّة، فاعتبروا مُجرَّدَ الصُّورة[٦]. ولولا خوفُ الإطالة لذكرتُ له نظائرَ كثيرةً.

المذهبُ الخامس: أنَّ وزنَها «أفعِلاء» أيضاً جمعاً لـ «شَيِيْء» بزنة «ظريف»، و«فَعيلٌ» يُجمَعُ على «أفعِلاء»؛ كـ «نصيب وأنصِباء»، و «صَدِيق وأصدِقاء»، ثمَّ حُذِفَت الهمزةُ الأولى الَّتي هي لامُ الكلمة، وفُتِحَت الياءُ؛ لتسلمَ ألفُ الجمع، فصارت «أشياء»، ووزنُها بعدَ الحذف «أفعاء».

وجعلَه مكِّيٌّ في التَّصريف كتصريف مذهب الأخفش؛ من حيثُ إنَّه تُبدَلُ الهمزةُ ياءً ثمَّ تُحذَفُ إحدى الياءين. قال[٧]: – رحمه الله –: «وحَسَّنَ الحذفَ في الجمع حَذْفُها في الواحد، وإنَّما حُذِفَت من الواحد تخفِّيفاً؛ لكثرة الاستعمال؛ إذ «شيء» يقعُ على كلِّ مُسمًّى من عَرَضٍ، أو جوهرٍ، أو جسمٍ، فلم ينصرِفْ

---

(١) يقصد ابن الأنباري. انظر: البيان١/٣٠٦.

(٢) أي: يمنعه من الصَّرف.

(٣) ذكر التَّأويل الأوَّل ولم يذكر الثَّاني، ولعلَّه سها عن ذكره.

(٤) وبهذا قال سيبويه وأكثر النُّحاة. انظر:الكتاب ٣/٢٢٩، وشرح كتاب سيبويه٣/٤٩٦، والمقتضب ٣/٣٢٦، ٣٤٥، وباب ما ينصرف وما لا ينصرف٤٦، والأصول٢/٨٨، والتَّعليقة٣/٥٥، وتوجيه اللُّمع٤٢٥، وشرح المفصَّل ١/٦٤، وشرح ابن النَّاظم ١/٤٦٠، وشرح التّصريح ٢/٣٢٠،
وقيل: إنَّه عربيٌّ، جمع «سروالة»، سُمِّي به المفرد. وهو التَّأويل الثَّاني الَّذي لم يذكره المصنِّف.
انظر: شرح الشَّافية للرَّضي١/٢٦٩-٢٧٠، واللُّمحة في شرح الملحة٢/٧٥٦ .
قال الجواليقي في المعرَّب٣٩١: «هو فارسي وأصله «شَلْوار»، بمعنى الإزار، وهو مركب من «شَلْ» بمعنى الفَخذ، واللَّاحقة «وار» للنِّسبة. وقع في اللَّفظ المعرَّب قلب مكاني، فقدِّمت الرَّاء على اللَّام وقُلِبَت اللَّام سيناً، فأصبح «سِروال». و«سِروال» في الحقيقة جمع «سَراويل»».
وفي تاج العروس (سرول): السَّراويل: فارسيَّة معرَّبة، وقد تذكر، ولم يعرف الأصمعي فيها إلَّا التَّأنيث.

(٥) أي: اعتبار الشَّبه اللَّفظي دون المعنوي.

(٦) انظر: الأصول٨٤، والتَّعليقة٣/٣٦، وعلل النحو٥٣٧، وسِفر السَّعادة١/٥١، وشرح المفصَّل١/٦٠، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد٢١٩، وشرح ابن النَّاظم١/٤٥١، والارتشاف٢/٤٦٨، وأوضح المسالك٤/١٢٨، والمساعد٣/١٦، وهمع الهوامع١/١٠٢.

(٧) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٨.

لهمزةِ التَّأنيث في الجمع». قال[١]: «وهذا قولٌ حسنٌ جارٍ في الجمع، وتُرِكَ الصَّرفُ على القياس، لولا أنَّ التَّصغيرَ يعترضُه، كما اعتُرِضَ الأخفشُ[٢]».

قلتُ: قولُه «هذا قولٌ حسنٌ» فيه نظرٌ؛ لكثرة ما يَرِدُ عليه، وهو ظاهرٌ ممَّا تقدمَ.

ولمَّا ذكرَ الشَّيخُ هذا المذهب، قالَ في تصريفه[٣]: «ثمَّ حُذِفَت الهمزة الأولى[٣/أ-م٣]، وفُتِحَت ياءُ المدِّ؛ لكون ما بعدَها ألفاً». قالَ[٤]: «وزنُها في هذا القولِ إلى «أفياء»، وفي القول قبلَه إلى «أفلاء»».

كذا رأيتُه «أفياء» بالياء، وهذا غلطٌ فاحشٌ. ثمَّ إنِّي جوَّزتُ أنْ يكونَ هذا غلطاً عليه من الكاتب؛ وإنَّما كانت «أفعاء» بالعين، فصحَّفها الكاتبُ إلى «أفياء».

وقد ردَّ النَّاسُ هذا القولَ بأنَّ أصلَ «شيء»: «شَيِيءٌ» بزنة «صديقٍ» دعوى من غير دليلٍ، وبأنَّه كانَ ينبغي ألَّا يُصَغَّرَ على لفظه، بل يُرَدُّ إلى مفرده؛ كما تقدَّمَ تحريرُه.

وقد تلخَّصَ القولُ في «أشياء»: أنَّها هي اسمُ جمعٍ، وأصلُها «شَيْئاء»؛ ك «طَرْفاء»، ثمَّ قُلِبَت لامُها قبلَ فائِها، فصارَ وزنُها «لَفْعاء» أو جمعٌ صريحٌ. وإذا قِيلَ بأنَّها جمعٌ صريحٌ، فهل أصلُها «أفعِلاء»، ثمَّ تحذفُ، فتصيرُ إلى «أفعاء» أو «أفلاء»، أو أنَّ وزنَها أفعال ؛ك «أبيات»؟ ولولا خوفُ الخروج عن المقصود لذكرتُ المسألةَ بأطرافِها مستوفاةً، ولكنَّ في هذا كفايةً لائقةً بهذا الموضوع.

قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدَ﴾: شرطٌ، وجوابه ﴿تَسُؤْكُم﴾. وهذه الجملةُ الشَّرطيّةُ في محلِّ جرٍّ صفةً لـ ﴿أشياء﴾، وكذا الشَّرطيَّة المعطوفة أيضاً.

وقرأ ابنُ عبَّاسٍ: «إنْ تَبْدُ لكم تَسُؤْكُم»[٥] ببناء الفعلين للفاعل، مع كون حرف المضارعة تاءً مثنَّاة من فوق، والفاعل ضميرُ ﴿أشياء﴾.

وقرأ الشَّعبيُّ – فيما نقلَه عنه أبو محمَّدٍ ابنُ عطيَّةَ-: «إنْ يَبْدُ»[٦] بفتح الياء من تحت، وضمِّ الدَّال، «يَسُؤْكُم» بفتح الياء من تحت، والفاعلُ ضميرٌ عائدٌ على ما يليقُ تقديرُه بالمعنى؛ أي: إن يَبْدُ لكم سُؤالُكم

---

(١) مشكل إعراب القرآن١/٢٤٨.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٤٨، والإنصاف٦٦٠ ، واللِّسان والتَّاج (شيأ).

(٣) البحر المحيط٨/٤١١.

(٤) البحر المحيط٨/٤١١-٤١٢.

(٥) عنه وعن مجاهد. انظر: مختصر شواذ القرآن٤٢، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٤٦، والبحر المحيط٨/٤٢٠.وقد ضُبِطَت القراءة المذكورة عن ابن عبَّاس: إنْ يَبْدُ لكم يَسُؤْكم في: شواذ القراءات١٦١، والمغني٢/٧٣٦.

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٦. وانظر القراءة في: شواذ القراءات١٦١. في ظ:«إن تَبدُ».

أو سُؤلِكُم يَسؤكُم. ولا جائزٌ أنْ يعودَ[١] على ﴿أشياء﴾؛ لأنَّه جارٍ مجرى المؤنَّث المجازي، ومتى أُسنِدَ فعلٌ إلى ضمير مؤنَّث مطلقاً، وَجَبَ لَحاقُ العلامة على الصَّحيح، ولا يُلتَفتُ لضرورة الشِّعر[٢].

ونقلَ غيرُه[٣] عن الشَّعبيِّ أنَّه قرأ: ((يُبْدَ لكم يَسُؤْكُم)) بالياء من تحت فيهما، إلَّا أنَّه ضمَّ الياء الأولى وفتح الثانية، والمعنى: إنْ يُبْدَ – أي: يُظْهَرُ – السُّؤال عنها يَسُؤكُم ذلك السُّؤالُ؛ أي: جوابُه، أو هو؛ لأنَّه سببٌ في ذلك، والمُبدِيه هو الله تعالى.

والضميرُ في ﴿عنها﴾ يحتملُ أنْ يعودَ على نوعِ الأشياءِ المَنهيِّ عنها، لا عليها أنفسِها، قالَه ابنُ عطيَّة[٤]، ونقلَه الواحديُّ[٥] عن صاحبِ "النَّظم"[٦]، ونظَّرَه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون:١٢]؛ يعني آدم، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ﴾ قال[٧]: «يعني ابنَ آدمَ»، فعادَ الضَّميرُ على ما دلَّ عليه الأوَّل.

ويحتملُ أنْ يعودَ عليها أنفسها، قالَه الزَّمخشريُّ بمعناه[٨].

وقوله: ﴿حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾: في هذا الظَّرف احتمالان:

أحدُهما: – وهو الَّذي يَظهَرُ، ولم يَقُل الزَّمخشريُّ غيرَه[٩]– : أنَّه منصوبٌ بـ ﴿تسألوا﴾.

---

(١) في ط: ((تعود)).

(٢) انظر: المسألة في: الكتاب٢/٤٦-٤٧، والكامل٨٤١، والأصول٢/٤١٣-٤١٤، والمذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء٧٢، ولابن الأنباري١/٣٦٣، والخصائص٢/٤١١، ونتائج الفكر١٢٩-١٣٠، وأمالي ابن الشَّجري٢/٢٤٦، وشرح المفصَّل٥/٩٤، والمقرَّب١/٢٠٢-٢٠٣، وهمع الهوامع٦/٦٤-٦٥.

(٣) نقلها أبو حيَّان في البحر المحيط عن كتاب التَّحرير. انظر: البحر المحيط٨/٤٢٠. وانظر القراءة في: شواذ القراءات١٦١.

(٤) المحرَّر الوجيز٢/٢٤٦.

(٥) التَّفسير البسيط٧/٥٤٧.

(٦) يعني أبا عليٍّ الجرجاني صاحب كتاب "نظم القرآن"، وهو كتابٌ مفقودٌ، وقد نقل عنه الواحدي كثيراً.

(٧) التَّفسير البسيط٧/٥٤٧

(٨) الكشَّاف٦/٣١٢.

(٩) الكشَّاف٦/٣١٢.

قالَ الزَّمخشريُّ[١]: «وإنْ تسألوا عنها: عن هذه التَّكاليفِ الصَّعبةِ، حينَ يُنزَّلُ القرآن في زمانِ الوَحي، وهو ما دام الرَّسولُ بينَ أظهُرِكم يُوحى إليه= تَبْدُ لكم تلكَ التَّكاليفُ الَّتي تَسُؤْكُم وتُؤمَروا بتحمُّلها، فَتُعَرِّضوا أنفسَكم لغضَب اللهِ؛ لتفريطكم فيها».

ومن هنا قلتُ لك: إنَّ الضَّميرَ في ﴿عنها﴾ عائدٌ على الأشياء الأوَّل، لا على نوعِها.

والثَّاني: أنَّ الظَّرفَ منصوبٌ بـ ﴿تُبْدَ لكم﴾؛ أي: تظهَرُ لكم تلكَ الأشياءُ حينَ نزولِ القرآن.

قالَ بعضُهم[٢]: «في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ؛ لأنَّ التَّقديرَ: عن أشياءَ، إنْ تُسْألوا عنها تُبْدَ لكم حينَ نُزولِ القرآنِ، وإن تُبْدَ لكم تَسُؤْكُم».

ولا شكَّ أنَّ المعنى على هذا التَّرتيبِ، إلَّا أنَّه لا يُقالُ في ذلك تقديمٌ وتأخيرٌ؛ فإنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً، فلا فرقَ، ولكن إنَّما قُدِّمَ هذا أولاً على قوله: ﴿وإنْ تسألوا﴾ لفائدةٍ، وهي الزَّجرُ عن السُّؤال؛ فإنَّه قدَّمَ لهم أنَّ سؤالهم عن أشياءَ متى ظهرَت أساءَتْهم، قبلَ أن يُخْبرَهم بأنَّهم إنْ سألوا عنها بدَت لهم لينزجروا، وهو معنىً لائقٌ.

قوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنَّه في محلِّ جرٍّ؛ لأنَّه صفةٌ أخرى لـ ﴿أشياء﴾[٣]. والضَّميرُ على هذا في ﴿عنها﴾ يعودُ على ﴿أشياء﴾[٤]، ولا حاجةَ إلى ادِّعاء التَّقديم والتَّأخير في هذا؛ كما قالَ بعضُهم[٥]. قال[٦]: «تقديرُه: لا تسألوا عن أشياءَ عفا الله عنها إنْ تُبْدَ لكم إلى[٣/ب-م٣] آخر الآية»؛ لأنَّ كلّاً من الجملتين الشَّرطيتين، وهذه الجملة، صفةٌ لـ ﴿أشياء﴾. فمِنْ أينَ أنَّ هذه الجملةَ مستحقَّةٌ للتَّقديم على ما قبلَها؟ وكأنَّ هذا القائلَ إنَّما قدَّرها متقدِّمةً؛ ليتَّضحَ أنَّها صفةٌ لا مستأنفةٌ.

---

(١) الكشَّاف٦/٣١٢.

(٢) لعلَّه السَّمرقندي، والله أعلم. انظر:تفسيره١/٤٦٢.

(٣) انظر: مجمع البيان٣/٣٥١، والتِّبيان١/٤٦٤، والفريد٢/٥٠٥.

(٤) انظر: النُّكت والعيون٢/٧١.

(٥) يعني الواحدي.

(٦) التَّفسير البسيط٧/٥٤٣.

والثَّاني: أنَّها لا محلَّ لها؛ لاستئنافِها[١]. والضَّميرُ في ﴿عنها﴾ على هذا يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بـ ﴿لا تَسألوا﴾[٢].

ويجوزُ أنْ يعودَ[٣] على ﴿أشياء﴾[٤]؛ وإنْ كانَ في الوجه الأوَّل يتعيَّنُ هذا؛ لضرورة الرَّبط بينَ الصِّفةِ والموصوفِ.

﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾ [المائدة:١٠٢]

قوله: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾: الضَّميرُ في ﴿سألها﴾ ظاهرُه يعودُ على ﴿أشياء﴾، لكن قالَ الزَّمخشريُّ[٥]: «فإنْ قلتَ: كيفَ قالَ: ﴿لا تسألوا عن أشياءَ﴾، ثمَّ قالَ: ﴿قد سألَها﴾، ولم يقل: سألَ عنها؟ قلتُ: [الضَّميرُ في سألها][٦] ليس يعودُ على ﴿أشياءَ﴾ حتَّى يتعدَّى إليها بـ «عن»؛ وإنَّما يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بقوله: لا تسألوا؛ أي: قد سألَ المسألةَ قومٌ، ثمَّ أصبحوا بها – أي بمرجوعِها – كافرين». ونحا ابنُ عطيَّةَ[٧] مَنحاهُ.

قالَ الشَّيخُ[٨]: «ولا يتَّجه قولُهما إلَّا على حذف مضاف، وقد صرَّحَ به بعضُ المفسِّرين[٩]؛ أي: قد سألَ أمثالَها؛ أي: أمثالَ هذه المسألةِ أو أمثالَ هذه السُّؤالاتِ».

وقالَ الحَوفيُّ[١٠] في ﴿سألها﴾: «الظَّاهرُ عودُ الضَّميرِ على ﴿أشياء﴾، ولا يتَّجه حَملُه على ظاهرِه، لا مِنْ جهة اللَّفظ العربيِّ، ولا من جهةِ المعنى؛ أمَّا من جهةِ اللَّفظ؛ فلأنَّه كانَ ينبغي أنْ يُعدَّى بـ «عن» كما عُدِّيَ في الأوَّل؛ وأمَّا من جهة المعنى؛ فلأنَّ المسؤولَ عنه مختلِفٌ قطعاً؛ فإنَّ سؤالَهم غيرُ سؤالِ مَنْ قبلهم؛ فإنَّ سؤالَ هؤلاء مثلُ مَنْ سألَ: أينَ ناقتي؟ وما في بطنِ ناقتي؟ وأينَ أبي؟ وأينَ مدخَلي؟ وسؤالُ أولئك غيرُ

---

(١) انظر: التِّبيان١/٤٦٤، والفريد٢/٥٠٥.

(٢) وإليه أشار الطَّبري٩/٢٥، والماوردي في النُّكت والعيون٢/٧١، وذكره ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز٢/٢٤٦. وانظر: زاد المسير٢/٤٣٥.

(٣) في ط:((تعود)).

(٤) أجازه الماوردي في النُّكت والعيون٢/٧١، وابن الجوزي في زاد المسير٢/٤٣٥.

(٥) الكشَّاف٦/ ٣١٢.

(٦) ما بين معقوفتين سقط من أ و ظ، وأثبتُّه من ط وح.

(٧) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٦.

(٨) البحر المحيط٨/٤٢٤.

(٩) كأبي السُّعود. انظر: تفسيره٣/٨٦.

(١٠) وكلام الحَوفي في: البحر المحيط٨/٤٢٣.

هذا نحوُ: ﴿أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً﴾ [المائدة:١١٤] ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النِّساء:١٥٣] ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾ [الأعراف:١٣٨] ونحوه».

وقالَ الواحديُّ(١): - ناقلاً عن الجُرجانيِّ(٢) - «وهذا السُّؤالُ في هذه الآيات يخالِفُ معناه(٣) معنى السُّؤال في قوله: ﴿لا تسألوا عن أشياءَ﴾ و ﴿إنْ تسألوا عنها﴾؛ ألا ترى أنَّ السُّؤالَ في الآية الأولى قد عُدِّيَ بالجارِّ، وههنا لم يُعَدَّ بالجارِّ؛ لأنَّ السُّؤالَ ههنا طلبٌ لعينِ الشَّيء؛ نحوُ: «سَألتُك دِرْهماً»؛ أي: طلبتُه منك، والسُّؤالُ في الآية الأولى سؤالٌ عن حالِ الشَّيء وكيفيتِه، وإنَّما عَطَفَ بقوله: ﴿قد سألَها قومٌ﴾ على ما قبلَها، وليست بمثلها في التَّأويل؛ لأنَّه إنَّما نَهاهم عن تكليف ما لم يُكلَّفوا، وهو مرفوعٌ عنهم».

قلتُ: ويجوزُ أنْ يعودَ على ﴿أشياء﴾ لفظاً لا معنًى؛ كما قالَ النَّحويُّون في مسألة: «عندي درهمٌ ونصفُه» ؛ أي: ونصفُ درهمٍ آخرَ(٤)، ومنه(٥): [الطَّويل]

١٠٦- وكلُّ أُناسٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ونحــنُ خَلَعْنــا قيْــدَهُ فهــوَ ســارِبُ

قوله: ﴿مِّن قَبْلِكُمْ﴾: متعلِّقٌ بقوله: ﴿سألَها﴾(٦). فإنْ قِيلَ: هل يجوزُ أنْ يكونَ صفةً لـ ﴿قوم﴾؟ قلتُ:

---

(١) التَّفسير البسيط٧/٥٤٩.

(٢) يقصد أبا علي الجُرجاني، صاحب "نظم القرآن"، وكتابه مفقود.

(٣) «معناه»: سقطت من ط.

(٤) جاز أنْ يُكنَّى عنه بالهاء؛ لأن لفظ الثَّاني قد يظهر كلفظ الأوَّل، فكنَّى عنه ككناية الأوَّل. ويرى الدَّماميني أنَّ الضَّمير عائد على نفس ما قبله مع حذف مضاف؛ أي: ومثل نصفه.

وأمَّا أبو حيَّان في التَّذييل والتَّكميل٦/٢٢١قال: « ومتى دار الضَّمير بين أن يعود على شيء لفظًا دونَ معنًى، وأن يعود على شيء لم يذكر؛ كان أن يعود على شيء لفظًا دون معنى أولى، من أن يعود على شيء لم يذكر البتَّة» اهـ.

انظر المسألة في: معاني القرآن للفرَّاء٢/٣٦٨، والتَّذييل والتَّكميل١/٢٥٥-٢٥٩و٢٦٩و٦/٢٢١، والارتشاف٢/٩٤٢، وتخليص الشَّواهد١/٩٥، والمساعد١/١١٠، والمقاصد الشَّافية٣/٢٠٥،وشرح المكودي١/٦٣، و١/٢٢٧، وهمع الهوامع١/٢٢٨و٥/١٤٢، وحاشية الخضري١/١٣١.

(٥) البيت من قصيدة في الفخر والعزة للأخنس بن شهاب، وهي في: المفضليات٢٠٨، والبيت في: إصلاح المنطق٢٠١، و أمالي القالي٢/٢٤٣، وتهذيب اللُّغة(سرب) ١٢/٤١٤، وشرح أبيات المغني٥/١٧١. وبلا نسبة في: شرح المفصَّل ٨/٥٨، والتَّذييل والتَّكميل٢/٢٥٦-٢٦٩، والمساعد١/١١١.

السَّارِب: الذَّاهب في الأرض. عن اللِّسان والتَّاج(سرب).

فالشَّاعر يصف قومه؛ فلا أحد يستطيع أن يتعرَّضَ لهم بسوءٍ، وهم يتركون فحولهم ترعى في كل مكان دون أن يقيدوها، وغيرهم يقيد فحوله خوفاً وجبناً.

والشَّاهد فيه: «ونحنُ خلعنا قيدَهُ»؛ حيثُ عادَ الضَّمير على الفَحل. في ظ:«قد قاربوا».

(٦) «سألها»: سقطت من ظ.

منعَ من ذلك جماعةٌ[١] معتلِّين بأنَّ ظرفَ الزَّمان لا يقعُ خبراً، ولا صفةً، ولا حالاً عن الجُثَّة. وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في أوَّل البَقرة عندَ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾[٢] [الآية:٢١]؛ فإنَّ الصِّلةَ كالصِّفة.

و ﴿بها﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿كافرين﴾، وإنَّما قُدِّمَ؛ لأجل الفواصل.

والنَّخعيُّ قرأ: «سِالها»[٣] بالإمالة من غير همزٍ، وهما لغتان، ومنه «يتَساولان»[٤]، فإمالتُه لـ «سال» كإمالة حمزةَ «خاف»[٥]. وقد تقدَّمَ تحقيقُ ذلك في البَقرة عندَ ﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡ﴾ [الآية:٦١] و﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٦] [الآية:٢١١].

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾[المائدة:١٠٣]

قوله: ﴿مِنۢ بَحِيرَةٖ﴾: ﴿مِنْ﴾: زائدةٌ؛ لوجودِ الشَّرطين المعروفين[٧].

و ﴿جعلَ﴾: يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى «سمَّى» ويتعدَّى لمفعولين؛ أحدُهما: محذوفٌ، والتَّقديرُ: ما جعلَ – أي: ما سمَّى – الله حيواناً بَحِيرةً، قاله أبو البقاء[٨].

وقالَ ابنُ عطيَّةَ[٩] والزَّمخشريُّ[١٠] وأبو البقاء[١١]: «إنَّها تكونُ بمعنى «شَرَعَ» و«وضع»؛ أي: ما شرَعَ الله ولا أمرَ».

وقالَ الواحديُّ[١٢]– بعدَ كلامٍ طويل –: «فمعنى ما جعلَ الله مِنْ بَحِيرَةٍ: ما أوجبَها ولا أمرَ بها».

---

(١) كأبي البقاء العُكبري. انظر: التِّبيان١/٤٦٤.

(٢) الدُّرّ المصون١/١٨٦-١٨٧.

(٣) انظر القراءة في: المحتسب١/٢١٩، والمغني٢/٧٣٦، وشواذ القراءات١٦١، والبحر المحيط٨/٤٢٤.

(٤) وقد ذكرهما سيبويه في الكتاب٣/٥٥٥، إذ قال: «وبلغنا أنَّ سِلْتَ تسال لغة». والعرب تقول: «هما يتساولان». وانظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٤٦، والبحر المحيط٨/٤٢٤.

(٥) تفرَّد حمزة بإمالة عشرة أفعال، وهي: «جاء، وشاء، وزاد، ورانَ، وخاف، وطاب، وخاب، وحاق، وضاق، وزاغَ» على تفصيلٍ في ذلك. انظر: التَّيسير٥٠-٥١ ، والنَّشر٩٥.

(٦) انظر: الدُّرّ المصون١/٣٩٦و٢/٣٦٦.

(٧) والشَّرطين هما: مجيء مجرورها نكرة، وأنَّها سبقت بنفي.

(٨) التِّبيان١/٤٦٤.

(٩) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٧.

(١٠) الكشَّاف٦/٣١٢.

(١١) التِّبيان١/٤٦٤.

(١٢) التَّفسير البسيط٧/٥٥١.

وقالَ ابنُ عطيَّةَ[١]: «و((جعلَ)) في هذه الآية لا تكون بمعنى ((خلَقَ))؛ لأنَّ الله خلقَ هذه الأشياءَ كلَّها، ولا بمعنى ((صَيَّرَ))؛ لأنَّ التَّصييرَ لا بُدَّ له من مفعولٍ ثانٍ، فمعناهُ: ما سَنَّ الله ولا شَرَعَ».

ومنعَ الشَّيخُ[٢] هذه النُّقولاتِ كلَّها؛ فإنَّ[٣] ((جعلَ)) لم يَعُدَّ اللُّغويون من معانيها ((شرَعَ))، وخَرَّجَ الآية على التَّصيير، ويكونُ المفعولُ الثَّاني محذوفاً؛ أي: ما صَيَّرَ الله بَحيرَةً مشروعةً.

والبَحِيرَة: فَعِيلَةٌ بمعنى مَفعُولةٍ، فدخولُ تاءِ التَّأنيث عليها[٤/أ-م٣] لا ينقاسُ، ولكن لـمَّا جَرَت مَجْرى الأسماءِ الجوامدِ أُنِّثَت[٤]. وهذا قد أوضحتُه في قوله: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾[٥][المائدة:٣].

واشتقاقُها من البَحرِ، والبَحرُ: السَّعَةُ، ومنه ((بَحْرُ الماءِ)): لسَعَتِه[٦].

واختلفَ أهلُ اللُّغة في البَحِيْرَة عندَ العرَب ما هي اختلافاً كثيراً؛ فقالَ أبو عُبَيدٍ[٧]:«هي النَّاقةُ الَّتي تُنتِجُ خمسةَ أبطُنٍ في آخرها ذَكَرٌ، فتُشَقُّ أذُنُها، وتُترَكُ فلا تُركَبُ ولا تُحلَبُ ولا تُطرَدُ عن مَرعًى ولا ماءٍ، وإذا لَقِيَها المُعْيي لم يركبْها». ورُوِيَ ذلك عن ابنِ عبَّاس[٨]، إلَّا أنَّه لم يذكُرْ في آخرها ذَكَراً.

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٧.

(٢) البحر المحيط٨/٤٢٧.

(٣) في ط و ح:((بأنَّ)).

(٤) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب٢٩١-٢٩٢:«ما كان على((فعيل)) نعتاً للمؤنَّث، وهو في تأويل ((مفعول))، كان بغير هاء، نحو: كفّ خَضِيب، ومِلحَفة جديد. وربَّما جاءت بالهاء، فيُذهب بها مذهب الأسماء الجامدة، نحو: الذَّبيحة والفرِيسة، يقال: شاةٌ ذبيح، ويُقال: هذه ذَبِيحَتُكَ؛ وذلك أنَّك لم تُرِدْ أن تُخبِرَ أنَّها قد ذُبِحَت؛ ألا ترى أنَّك تقول هذا، وهي حيَّةٌ، فإنَّما هي بمنزلة ((ضَحِيَّة)). وكذلك ((شاةٌ رَمِيٌّ)): إذا رُمِيَت، وتقول: بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأرنبُ؛ إنَّما تُرِيد: بِئْسَ الشَّيءُ مِمَّا يُرمَى الأرنبُ، فهذا بمنزلة ((الذَّبيحة)).

وإذا كان ((فعيل)) في تأويل ((فاعل)) كان مؤنَّثه بالهاء، نحو: رحيمة، وعليمة، وكريمة، وشريفة، وعتيقة، وسعيدة» اهـ.

(٥) انظر: الدُّرّ المصون٤/١٩٥.

(٦) انظر: العين (بحر)٣/٢١٩، واللِّسان (بحر).

(٧) لعلَّ القول لأبي عبيدة؛ لأنَّه موجود في مجازه باختلافٍ يسيرٍ. انظر: مجاز القرآن١/١٨٠ والكشَّاف٦/٣١٢. وعزاه الطَّبرسي في مجمع البيان٣/٣٥٣ إلى الزَّجَّاج. وحكاه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢١٣. وانظر: اللِّسان(بحر). وعُزِيَ لأبي عبيدة والزَّجَّاج في تفسير الرَّازي١٢/١١٦. والمعبي: هو المتعب العاجز.

(٨) أخرجه ابن أبي حاتم٤/١٢٢٠، والطَّبري٩/٣٤، وابن كثير٣/٢٠٥. ولفظه عن ابن عبَّاس قال: «البحيرة: هي النَّاقة إذا نتجت خمسة أبطن؛ نظروا إلى الخامس؛ فإن كان ذكراً ذبحوه، فأكله الرِّجال دون النِّساء، وإن كانت أنثى جدعوا آذانها، فقالوا: هذه بحيرة». اهـ. وذكره ابن الجوزي في زاد المسير٢/٤٣٦ وزاد: فإذا كانت ميتةً اشترك فيها الرِّجال والنِّساء. وزاد النَّحاس في معانيه٢/٣٦٩ أنَّه معنى قول الضَّحاك. وهو نفس المروي عن قتادة هنا.

وقالَ بعضُهم: إذا أنتجَت النَّاقةُ خمسةَ أبطُنٍ، نُظِرَ في الخامس؛ فإنْ كانَ ذكراً ذبحُوهُ وأكلُوهُ، وإنْ كانَ أنثى شقُّوا أذُنَها وتركوها ترعى وتَرِدُ، ولا تُرَكَبُ ولا تُحلَبُ، فهذه هي البَحِيرة. ورُوِيَ هذا عن قُتادةَ[١].

وقالَ بعضُهم[٢]: «البَحِيرَةُ: الأنثى الَّتي تكونُ خامسَ بطنٍ؛ كما تقدَّمَ بيانُه، إلَّا أنَّها لا يَحِلُّ للنِّساء لحمُها ولا لبنُها، فإنْ ماتت حَلَّت لهنَّ».

وقالَ بعضُهم: البَحِيْرَةُ: بنتُ السَّائبة– وسيأتي تفسيرُ «السَّائبة»– فإذا وَلدَتِ السَّائبة أنثى شقُّوا أذُنَها وتركُوها مع أمِّها ترعى وتَرِدُ ولا تُرَكَبُ حتَّى للمُعْيي. وهذا قولُ مجاهدٍ، وابنِ جُبَير[٣].

وقالَ بعضُهم: «هي الَّتي مُنِعَ دَرُّها – أي: لَبَنُها – لأجل الطَّواغيت، فلا يَحلِبُها أحدٌ». وقالَ بهذا سعيدُ بنُ المُسيَّب[٤].

وقِيلَ: «هي الَّتي تُترَكُ في المَرعى بلا راعٍ». قالَه ابنُ سِيدَه[٥].

وقِيلَ[٦]: «إذا وَلَدَتْ خمسَ إناثٍ شَقُّوا أذُنَها وتركوها».

وقالَ بعضُهم – ويُعزَى لمسروقٍ[٧] –:«إنَّها إذا وُلِدَت خمساً، أو سبعاً، شَقُّوا أذُنَها».

---

(١) أخرجه الطَّبري٩/٣٥. وذكره مكِّيٌّ في الهداية٣/١٨٩٦.

(٢) لعلَّه ابن عُزيز وعكرمة. أخرجه القرطبي٨/٢٣٩.

(٣) انظر: البحر المحيط٨/٤١٢–٤١٣. وممَّن قال: إنها بنت السَّائبة أيضاً الفرَّاء في معانيه١/٣١١، والطَّبري في تفسيره٩/٣١، ونُسِبَ إلى النَّحَّاس في النُّكت والعيون٢/٧٣.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم ٤/١٢٢١، والطَّبري ٨/٣٦، والجصَّاص في أحكام القرآن ٤/١٥٣، و السُّيوطي في الدُّرّ المنثور ٥/٥٥٦.وانظر:تفسير البغوي٣/١٠٨.

وسعيد بن المسيَّب: هو ابن حزن القرشي المخزومي المدني، عالم أهل المدينة بلا مدافعة، وهو أحد الفقهاء السَّبعة بالمدينة، وروى له الجماعة كلّهم. توفي سنة أربع وتسعين للهجرة. انظر: الوافي بالوفيات١٥/١٦٣.

(٥) المحكم والمحيط له (بحر)٣/٣٨٤. وانظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٤٧، والبحر المحيط٨/٤١٢.

(٦) انظر: الأم للشَّافعي٦/١٩٨.وعزاه القرطبي٨/٢٣٨ إلى الشَّافعي.

(٧) أخرجه الطَّبري٩/٣٢.وانظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٧ .

ومسروق: هو مسروق بن الأجدع، أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود وثلَّة من الصَّحابة، وروى عنه يحيى بن وثَّاب، توفي سنة ثلاث وستين. انظر: طبقات القرَّاء لابن الجزري٢/٢٥٧.

وقِيلَ: «هي النَّاقةُ تَلِدُ عشرةَ أبطُنٍ، فتُشَقُّ أذُنُها طولاً بنصفين، وتُتركُ؛ فلا تُركبُ ولا تُحلَبُ ولا تُطرَدُ عن مرعًى ولا ماء، وإذا ماتَت حَلَّ لحمُها للرِّجال دونَ النِّساء». نقلَه ابنُ عطيَّة[١]، وكذا قالَه أبو القاسم الرَّاغب[٢].

وقِيلَ[٣]: البَحِيرَة: السَّقْبُ، إذا وُلِدَ، بحروا[٤] أذُنَه، وقالوا: اللَّهُمَّ، إنْ عاشَ فَفَنِيٌّ، وإنْ ماتَ فَذَكِيٌّ؛ فإذا ماتَ أكلُوهُ.

ووجهُ الجمعِ بينَ هذه الأقوالِ الكثيرةِ أنَّ العربَ كانت تختلفُ أفعالُها في البَحِيرَة[٥].

و «السَّائبةُ»: قِيلَ: كانَ الرَّجلُ إذا قَدِمَ من سفَرٍ أو شُكْرِ نعمةٍ، سَيَّبَ بعيراً فلم يُرْكَبْ ويفعل به ما تقدَّمَ في البَحِيرَة. وهذا قولُ أبي عُبَيدٍ[٦].

وقِيلَ: هي النَّاقةُ تُنتِجُ عشرَ إناثٍ، فلا تُرْكَبُ ولا يَشرَبُ لبنَها إلَّا ضيفٌ أو ولدٌ. قاله الفرَّاء[٧].

وقِيلَ[٨]: ما تُرِكَ لآلهتهم، فكانَ الرَّجلُ يَجيءُ بماشيته إلى السَّدنة، فيترُكُه عندَهم ويسيلُ لبنَه.

وقِيلَ: هي النَّاقة تُترَكُ ليُحَجَّ عليها حَجَّة، ونُقِلَ ذلك عن الشَّافعيِّ[٩].

وقِيلَ[١٠]: هو العبدُ يُعتَقُ على ألَّا يكونَ عليه ولاءٌ، ولا عقلٌ، ولا ميراثٌ.

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٧. وعنه في: البحر المحيط٨/٤١٣.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (بحر) ١٠٩. والرَّاغِب: هو الرَّاغِب الأصفهانيّ.

(٣) لم أعرف قائله. انظر: تفسير الثَّعلبي ٥١٩/١١، والبحر المحيط٨/٤١٣. والسَّقب: هو ولدُ النَّاقة. اللِّسان(سقب). القَنِيّ: ما يُتخذ منها لولدٍ أو لبنٍ. عن القاموس المحيط (قني). الذَّكي: المذبوح. اللِّسان(ذكي). في ظ و ح:«فغنيٌّ» بدل «فقنِيٌّ»، تحريف.

(٤) بحر أذنه: شقَّها. في ط:«نحروا»، وهو تصحيف، وما أثبتُّه هو الصحيح.

(٥) قال ابن حجر في فتح الباري٨/٢٨٤:ونقل أهل اللغة في تفسير البحيرة هيئات أخرى تزيد بما ذكرت على العشر.

(٦) هذا القول لأبي عبيدة، وليس لأبي عبيد. انظر: مجاز القرآن١/١٨٠. وعنه في: النُّكت والعيون٢/٧٣-٧٤، والوسيط ٢/٢٣٥، وتفسير الرَّازي١٢/١١٦.وانظر: معاني الزَّجَّاج٢/٢١٣.

(٧) معاني القرآن له١/٣٢٢. وعنه في: الوسيط٢/٢٣٥، وتفسير الرَّازي١٢/١١٦. وانظر: تفسير الطَّبري٩/٣١.

(٨) عن ابن عبَّاس وابن مسعود. انظر: تفسير ابن أبي حاتم٤/١٢٢١، ومجمع البيان٣/٣٥٤، والبحر المحيط٨/٤١٤. والسَّدنة: حُجَّاب البيت وقومة الأصنام في الجاهلية. عن اللِّسان والتَّاج (سدن).

(٩) الأم٦/١٨٣.

(١٠) قاله علقمة كما في تفسير الثَّعلبي١١/٥١٩، وتفسير البغوي٣/١٠٧. وهو قول ابن قتيبة كما في زاد المسير٢/٤٣٨. وحكاه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢١٣. وقول ابن الأثير في حاشية بانت سعاد٢/٥٨. وانظر: أحكام القرآن للجصَّاص٤/١٥٤، وتفسير الرَّازي١٢/١١٦. ومعنى «ألَّا» هنا: أي على ألَّا يكون.

و((السَّائِبَةُ)): هنا فيها قولان[١]:

أحدُهما: أنَّها اسمُ فاعلٍ على بابه من ((سابَ يَسِيبُ))؛ أي: يَسرَحُ، كسَيَّبَ الماءَ، وهو مطاوعُ سِبْتُه، يقالُ: سَيَّبتُهُ فسابَ وانسابَ.

والثَّاني: أنَّه بمعنى مفعول؛ نحوُ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقَّة:٢١].

ومجيءُ ((فاعِلٍ)) بمعنى ((مَفْعولٍ)) قليلٌ جدّاً؛ نحوُ: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق:٦]، والَّذي ينبغي أنْ يُقالَ: إنَّه ((فاعلٌ)) بمعنى ذي كذا؛ أي: بمعنى النَّسَب؛ نحوُ قولهم: لابن؛ أي: صاحِبُ لبنٍ، ومنه في أحدِ القولين: ﴿عِيشَة راضِية﴾ و ﴿ماء دافِق﴾؛ أي: ذاتُ رضًى، وذو دَفقٍ، وكذا هذا؛ أي: ذاتُ سَيْبٍ[٢].

و((الوصيلةُ)) هنا ((فَعِيلة)) بمعنى ((فاعِلةٍ))؛ على ما سيأتي تفسيرُه، فدخول التاء قياسٌ[٣].

واختلفَ أهلُ اللُّغةِ فيها: هل هي من جنسِ الغَنَم، أو من جنس الإبل؟ ثمَّ اختلفوا بعدَ ذلك أيضاً، فقالَ الفرَّاء[٤]: «هي الشَّاةُ تُنتِجُ سبعةَ أبطُنٍ عَناقَين عَناقَين؛ فإذا ولدَت في آخرِها عَناقاً وجَدْياً، قِيلَ: وصلَت أخاها، فجرَت مَجْرى السَّائبة».

وقالَ الزَّجَّاجُ[٥]: «هي الشَّاةُ إذا ولدَت ذكراً، كان لآلهتهم، وإذا ولدَت أنثى، كانت لهم».

وقالَ ابنُ عبَّاس[٦]– رضي الله عنه– : «هي الشَّاةُ تُنتِجُ سبعةَ أبطُنٍ؛ فإذا كانَ السَّابعُ أنثى لم تنتفعِ النِّساءُ منها بشيءٍ، إلَّا أنْ تموتَ، فيأكلَها الرِّجالُ والنِّساءُ، وإنْ كانت ذكراً ذبحُوه وأكلُوه جميعاً، وإنْ كان ذكراً وأنثى[٤/ب–م٣] قالوا: وصلَت أخاها، فيتركونها معه لا تُذبَحُ ولا يُنتفَعُ بها إلَّا الرِّجالُ، دونَ النِّساء، فإنْ ماتَت اشترَكنَ مع الرِّجال فيها».

---

(١) انظر القول الأوَّل في: تفسير الرَّازي١٢/١١٦، والتِّبيان١/٤٦٤، والثَّاني في: الطَّبري٩/٣٠، والثَّعلبي١١/٥٢٠، والماوردي في النُّكت والعيون٢/٧٣، والبغوي٣/١٠٧. وانظر القولين في البحر المحيط٨/٤١٣.

(٢) انظر: الكتاب٣/٣٨٢، والانتصار لسيبويه على المبرِّد١٦٦، والتَّكملة ٣٥٦–٣٥٧، والخصائص١/١٥٣–١٥٤، وشرح المفصَّل٦/١٥، وشرح الشَّافية للرَّضي٢/٨٤، و للجاربردي ١/١٨١–١٨٢.

(٣) انظر: أدب الكاتب٢٩٢، وشذا العرف١٢٥.

(٤) معاني القرآن له١/٣٢٢. وعنه في زاد المسير٢/٤٣٩. والعَناق: الأنثى من أولاد المِعزى إذا أتت عليها سَنة، وجمعها ((عُنُوق))، وهذا جمعٌ نادر. عن اللِّسان(عنق).

(٥) معاني القرآن له٢/٢١٣. وعنه في: زاد المسير٢/٤٣٩. وانظر: الكشَّاف٦/٣١٢، ومجمع البيان٣/٣٥٤.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم٤/١٢٢–١٢٣، والطَّبري٩/٣٤، وابن الجوزي في زاد المسير٢/٤٣٨. وذهب إلى نحوه ابن قتيبة. وانظر: البحر المحيط٨/٤١٤.

وقالَ ابنُ قتيبةَ[١]:«إنْ كانَ السَّابعُ ذكراً ذُبِحَ وأكلَه الرِّجال دونَ النِّساء، وقالوا: ﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩]؛ وإنْ كانت أنثى تُرِكَت في الغَنم، وإنْ كانَ ذكراً وأنثى؛ فكقول ابنِ عبَّاس».

وقِيلَ: هي الشَّاةُ تُنتِجُ عشرَ إناثٍ متواليات في خمسة أبطنٍ، ثمَّ ما ولَدَت بعد ذلك، فللذُّكور دونَ الإناث، وبهذا قالَ أبو إسحاقٍ[٢] وأبو عبيدةَ، إلَّا أنَّ أبا عُبَيدةَ قال[٣]: «وإذا ولدَت ذكراً وأنثى معاً، قالوا: وصلَت أخاها، فلم يذبحُوه لمكانها».

وقِيلَ[٤]: هي الشَّاةُ تُنتِجُ خمسةَ أبطُنٍ أو ثلاثةً؛ فإنْ كانَ جَدْياً ذَبحُوهُ، وإن كان أنثى أبقَوها، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا: وصلَت أخاها، هذا كلُّه عندَ مَنْ يَخُصُّها بجنس الغَنم.

وأمَّا مَنْ قالَ: إنَّها من الإبل فقال[٥]: «هي النَّاقة تبتَكِرُ، فتلدُ أنثى، ثم تُثَنِّي بولادة أنثى أخرى، ليس بينهما ذَكَرٌ، فيتركونها لآلهتهم، ويقولون: قد وصلَت أنثى بأنثى، ليسَ بينهما ذَكَرٌ».

والحامي: اسمُ فاعلٍ من «حَمَى يَحْمي»؛ أي: منعَ[٦]. واختلفَ فيه تفسيرُ أهلِ اللُّغة؛ فعن الفرَّاء[٧]: «هو الفَحل يُولَدُ لولدِ ولدِه، فيقولون: قد حمى ظهرَه، فلا يُرْكَبُ ولا يُستعملُ ولا يُطرَدُ عن ماءٍ ولا شجرٍ».

وقالَ بعضُهم: «هو الفَحلُ يُنتِجُ من بين أولاده ذكورِها وإناثِها عشرَ إناثٍ»، روى ذلك ابنُ عطيَّةَ[٨].

---

(١) تفسير غريب القرآن١٤٧ باختلافٍ يسيرٍ. وفيه: «وأكله الرِّجال والنِّساء»، واللِّسان (وصل). وعنه في: البحر المحيط٨/٤١٤-٤١٥.

(٢) أخرجه عنه ابن أبي حاتم٤/١٢٢٣، وانظر: النُّكت والعيون٢/٧٤، ومجمع البيان٣/٣٥٤، وزاد المسير٢/٤٣٩، والبحر المحيط٨/٤١٥. وأبو إسحاق هو الزَّجَّاج.

(٣) مجاز القرآن١/١٨٠ .

(٤) قاله ابن عطيَّة. انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٤٨. وانظر: البحر المحيط٨/٤١٥-٤١٦، وتفسير الثَّعالبي٢/٤٢٩.

(٥) قاله سعيد بن المسيَّب. أخرجه الطَّبري٩/٣٨-٣٩، والسُّيوطي في الدُّرّ المنثور٥/٥٥٧. وعنه في: المحرَّر الوجيز٢/٢٤٨، وزاد المسير٢/٤٣٩، والبحر المحيط٨/٤١٥.

(٦) انظر: اللِّسان (حَمِيَ).

(٧) معاني القرآن له١/٣٢٢.

(٨) لم أقف عليه في المحرَّر الوجيز. وعُزِيَ إلى عطاء كما في زاد المسير٢/٤٣٩. وانظر: تفسير الطَّبري٩/٣١.

وقالَ بعضُهم: «هو الفَحلُ يولَدُ من صُلبه عشرةُ أبطُنٍ، فيقولون: قد حمى ظهرَه، فيتركونَه كالسَّائبة فيما تقدَّم». وهذا قولُ ابنِ عبَّاس وابنِ مسعود(١)، وإليه مالَ أبو عبيدةَ(٢) والزَّجَّاجُ(٣).

ورُوِيَ عن الشَّافعيِّ(٤): أنَّه الفَحلُ يَضْرِبُ في مال صاحبِه عشرَ سنين.

وقالَ ابنُ زيدٍ(٥): «هو الفَحلُ يُنتِجُ له سبعُ إناثٍ متواليات، فيَحمي ظهرَه، فيُفعَلُ به ما تقدَّمَ».

وقد عرفتُ منشأَ خلافِ أهلِ اللُّغةِ في هذه الأشياءِ؛ أنَّه باعتبار اختلاف مذاهبَ العَرب وآرائهم الفاسدَةِ فيها. وقد أنشدَ أهلُ اللُّغة في كلِّ واحدٍ من هذه الألفاظ معنًى يخصُّه(٦)، فأنشدوا في «البَحِيرة» قول الشَّاعر(٧): [الطَّويل]

١٠٧- مُحَرَّمَةٌ لا يَأكلُ النَّاسُ لحمَها ... ولا نحنُ في شيءٍ كذاك البَحائِرُ

وأنشد في «السَّائبة» [قوله](٨): [الطَّويل]

١٠٨- وسائبةٍ لله مالي تشكُّراً ... إنِ اللهُ عافَى عامِراً أو مُجاشِعا

وأنشد في «الوَصيلة»، لتأبَّط شرّاً(٩): [الطَّويل]

١٠٩أجِدَّكَ أمَّا كُنتَ في النَّاسِ ناعِقاً ... تُراعي بأَعْلى ذي المجازِ الوَصايلا

---

(١) أخرجه الطَّبري ٩/٣٤ ، وابن أبي حاتم٤/١٢٢٤ عن ابن عبَّاس. وعنهما في الوسيط٢/٢٣٥،ومجمع البيان٣/٣٥٤، وزاد المسير٢/٤٣٩.

(٢) مجاز القرآن١/١٧٩.

(٣) معاني القرآن له٢/٢١٣.

(٤) كلام الشَّافعي في الأم٦/١٩٨، وأحكام القرآن له١/١٤٤. وفيه:«إبل» مكان «مال». وانظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٤٨، وتفسير الثَّعالبي٢/٤٢٩. ومعنى «المال» هنا :النُّوق. ويقصد أنَّ الفحل يجامع نوق صاحبه عشر سنين.

(٥) أخرجه عنه الطَّبري٩/٣٨ ، وانظر: زاد المسير٢/٤٤٠ ، والبحر المحيط٨/٤١٦ .

(٦) من قوله « أنشد...» إلى هنا: سقط من ط.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: مجمع البيان٣/٣٥٣، وتفسير القرطبي٨/٢٣٨، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٥٥٥. في ط:«قوله» بدل «قول الشَّاعر». وفي ط وبعض المصادر «يُطعَمُ» مكان «يأكل»، والصَّواب ما أثبتُّه والله أعلم. وأثبتُّ ما ورد في المصادر.

(٨) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: التَّفسير البسيط٧/٥٥٦، ومجمع البيان٣/٣٥٣ ، وتفسير القرطبي٨/٢٣٩، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٥٥٥. و«قوله»: سقط من أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٩) لم أقع عليه في ديوانه، وهو في العين (وصل) ٧/١٥٣، ومجمع البيان ٣/٣٥٣، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٥٥٥. وفي المصادر «الوصائلا» مكان «الوصايلا». وناعقاً: صائحاً. عن اللِّسان (نعق).

وأنشدوا في «الحامي» [قوله][١]: [الطَّويل]

١١٠-حَماهـا أبـو قـابوسَ في عِـزِّ مُلكِـه كمـا قـد حَمـى أولادَ أولادهِ الفَحـلُ

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [المائدة:١٠٤]

قوله : ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾: ﴿حسبُنا﴾: مبتدأ. وقد تقدَّمَ[٢] أنَّه في الأصل مصدرٌ، والمرادُ به اسمُ الفاعل؛ أي: كافينا، وتفسيرُ ابنِ عطيَّةَ[٣] له بـ «كفانا» تفسيرُ معنىً، لا إعراب.

و ﴿ما وجدْنا﴾: هو الخبر. و ﴿ما﴾: ظاهرُها أنَّها موصولةٌ اسميَّةٌ[٤]، ويجوزُ أنْ تكونَ نكرةً موصوفةً؛ أي: كافينا الَّذي وجدناه[٥].

و «وجدَ»: يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى المُصادفة[٦]؛ فـ ﴿عليه﴾ يجوزُ فيه وجهان[٧]:

أحدُهما: أنَّه متعلِّقٌ بـ ﴿وجدنا﴾، وأنَّه متعدٍّ لواحدٍ.

والثَّاني: أنَّه حالٌ من ﴿آباءنا﴾؛ أي: وجدناهم مستقرين عليه.

ويجوزُ أنْ يكونَ بمعنى العِلم، فيتعدَّى لاثنين ثانيهما ﴿عليه﴾[٨].

وقوله: ﴿أَوَلَوْ كَانَ﴾: قد تقدَّمَ إعرابُ هذا في البَقرة[٩] وما قالوا فيه، وأنَّ ﴿لو﴾ هنا معناها الشَّرط، وأنَّ الواوَ للحال. وتقدَّمَ تفسيرُ ذلك كلِّه[١٠]؛ فأغنى عن إعادته. إلَّا أنَّ ابنَ عطيَّةَ قالَ هنا[١١]: «ألفُ التَّوقيف دخلَت على واو العطف».

---

(١) لم أقف على قائله، وهو في: التَّفسير البسيط٧/٥٥٦، ومجمع البيان٣/٣٥٣، وتفسير القرطبي٨/٢٤٠، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٥٥٥. «قوله»: سقط من أ. و«ملكه»: غير واضحة في أ، واستدركتهما من بقية النُّسخ.

(٢) عند الكلام على الآية [٢٠٦] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٣٥٥.

(٣) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٩.

(٤) انظر: التِّبيان١/٤٦٥، والفريد٢/٥٠٨.

(٥) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٦٥.

(٦) انظر: التِّبيان١/٤٦٥.

(٧) ذكرهما أبو البقاء في التِّبيان١/٤٦٥.

(٨) أجازه أبو البقاء. التِّبيان١/٤٦٥.

(٩) في الكلام على الآية [١٧٠]. انظر: الدُّرّ المصون٢/٢٢٧-٢٢٨.

(١٠) انظر: الدُّرّ المصون٢/٢٢٧-٢٢٨.

(١١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٤٩.

قلتُ: تسميةُ هذه الهمزةِ للتَّوقيف فيه غرابةٌ في الاصطلاح[١].

وجعلَ الزَّمخشريُّ[٢] هذه الواوَ للحال، وابنُ عطيَّةَ[٣] جعلَها عاطفةً. وتقدَّمَ [٥/أ-م٣] الجمعُ بينَ كلامهما في البَقرة[٤]، فعليك بالالتفات إليه. واختلافُ الألفاظ في هاتين الآيتين – أعني آية البَقرة وآية المائدة – من نحوِ قوله هناك: «اتَّبِعوا» وهنا «تعالَوا» ، وهناك «ألفَينا»، وهنا «وجدْنا» من باب التَّفنُّن في البَلاغة، فلا تُطلبُ له مناسبةٌ؛ وإن كنتُ قد تكلَّفتُ ذلك، ونقلتُه عن النَّاس في كتاب "التَّفسير الكبير"[٥].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [المائدة:١٠٥]

قوله: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾: الجمهورُ على نصب «أنفسَكم»، وهو منصوبٌ على الإغراء بـ ﴿عليكم﴾؛ لأنَّ ﴿عليكم﴾ هنا اسمُ فعلٍ[٦]؛ إذ التَّقديرُ: الزَموا أنفسَكم؛ أي: هدايتَها وحِفظَها مِمَّا يُؤذِيها، فـ ﴿عليكم﴾ هنا يرفعُ فاعلاً، تقديرُه: عليكُم أنتم؛ ولذلك يجوزُ أنْ يُعطَفَ عليه مرفوعٌ؛ نحو: «عليكُم أنتم وزيدٌ الخيرَ»؛ كأنَّك قلتَ: الزَموا أنتم وزيدٌ الخَيرَ.

---

(١) ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ قولهم في الهمزة "ألف التَّوقيف" عبارةٌ لم يقف عليها من كلام النُّحاة، هم يقولون: همزة الإنكار، همزة التَّوبيخ، وأصلها همزة الاستفهام. انظر: البحر المحيط٨/٤٢٩.

وكلامه هذا غير دقيق؛ فقد وردت هذه الألف عند النَّحَّاس في معانيه ١/٢٧٥-٢٧٦عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٨] ، وعند قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾ [النمل:٦٦] ١٤٦/٥، وذكرها أيضاً الرَّازي في تفسيره ٢٣/٧، وقال: «ألم ترَ» كلمةً يوقف بها المخاطب على تعجُّب منها، ولفظها لفظ الاستفهام، وهي كما قال: ألم ترَ إلى فلان كيفَ يصنع؟! معناه: هل رأيت كفلان في صنعه كذا؟! وقال بها أيضاً صاحب درج الدُّرر ٤١٢/١، والقرطبي في تفسيره٢٨٦/٤. وحكاها أيضاً الطِّيبي عن بعضهم في حاشيته على الكشَّاف ٣٣٧/١٤ عند تفسير قوله تعالى:﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[محمَّد:١٤].

(٢) الكشَّاف٦/ ٣١٢.

(٣) المحرَّر الوجيز٢/٢٤٩.

(٤) في الكلام على الآية [١٧٠]. انظر: الدُّرّ المصون٢/٢٢٧.

(٥) لم أصبه. تقدَّم الكلام على هذا التَّفسير.

(٦) انظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٣٢٢، وتفسير الطَّبري٩/٤٣، وكشف المشكلات١/٣٧٤، وتفسير الرَّازي١٢/١١٨. قال الزَّجَّاج:﴿عليكم أنفسكم﴾ أجريت مجرى الفعل، فإذا قلت: عليك زيداً، فتأويله: الزم زيداً. انظر: مجمع البيان٣/٣٥٦.

وقد عقد الباقولي باباً سمَّاه: "هذا باب ما جاء في التَّنزيل من الأسماء الَّتي سُمِّيت بها الأفعال". انظر: الجواهر١/ ١٤١-١٥٩. وقدَّره الباقولي في كشف المشكلات١/٣٧٤ : احفظوا أنفسكم، كما تقول: عليك زيداً.

واختلفَ النُّحاةُ[١] في الضَّمير المتصل بها وبأخواتها؛ نحوِ: إليكَ و لديكَ و مكانكَ[٢]، فالصَّحيحُ أنَّه في موضعِ جرٍّ؛ كما كانَ قبلَ أنْ تُنقَلَ الكلمة إلى الإغراء. وهذا مذهبُ سِيبَوَيهِ[٣]. واستدلَّ له الأخفشُ[٤] بما حكى عن العَرب[٥] :((على عبدِ الله)) بجرِّ ((عبد الله))، وهو نصٌّ في المسألة.

وذهبَ الكِسائيُّ[٦] إلى أنَّه منصوبُ المحلِّ. وفيه بُعْدٌ؛ لنصب ما بعدهما؛ أعني ((على)) وما بعدَها كهذه الآية. وذهبَ الفرَّاء[٧] إلى أنَّه مرفوعُه. وقد حَقَّقْتُ هذه المذاهبَ بدلائلها مبسوطةً في "شرح التَّسهيل"[٨].

وقالَ أبو البقاء[٩]- بعدَ أنْ جعلَ ((كم)) في موضع جرٍّ بـ ((على))-: «بخلافِ ((رُوَيدكم))؛ فإنَّ الكاف هناك للخطاب، ولا موضعَ لها؛ فإنَّ ((رُوَيدَ)) قد استُعمِلَت للأمر المواجَهِ من غير كاف الخطاب. وكذا قولُه تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ﴾[١٠] [يونس:٢٨] ((كم)) في محلِّ جرٍّ».

---

(١) انظر الخلاف في: همع الهوامع٥/١٢٥، وشرح الأشموني١/٢٧٥.

(٢) إليك ولديك بمعنى ((خُذْ))، ومكانك بمعنى ((اثبت)).

(٣) الكتاب١/٢٥٠.قال سيبويه: «وإذا قال: عليك زيداً؛ فكأنَّه قال له: ائْتِ زيداً؛ ألا ترى أنَّ للمأمور اسمين: اسماً للمخاطبة مجروراً، واسمه الفاعل المضمر في النِّية، كما كان له اسم مضمر في النِّية حين قلت: عليَّ؛ فإذا قلت: عليك، فله اسمان: مجرورٌ ومرفوعٌ» اهـ. وانظر: شرح المفصَّل٤/٧٥.

(٤) لم يشر إلى هذه المسألة في معانيه. انظر مصادر الحاشية التالية.

(٥) انظر: شرح الكافية الشَّافية١/١٣٩٣، وتسهيل الفوائد٢١٣، وشرح الكافية للرَّضي٣/١٠٦، وشرح ابن النَّاظم١/٤٣٦، والمساعد٢/٦٥٦. ذهب ابن النَّاظم إلى أنَّ ما حكاه الأخفش غريب.

(٦) لم أقف على مذهبه في معانيه.

(٧) لم أقف على مذهبه في معانيه.

(٨) لم أقع عليه.

(٩) التِّبيان١/٤٦٥ باختلافٍ يسيرٍ.

(١٠) والآية بتمامها: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾[يونس:٢٨].

قلتُ: في هذه المسألة كلامٌ طويلٌ، صحيحُه أنَّ «رُوَيدَ» تارةً يكون ما بعدَها مجرورَ المحلِّ وتارةً منصوبَه، وليس هذا موضعَه[١]. وقد قدَّمتُ في سورةِ النِّساءِ[٢] الخلافَ[٣] في جواز تقديمِ معمولِ هذا البابِ عليه.

وقرأَ نافعُ بنُ أبي نُعَيم «أنفسُكُم»[٤] رفعاً فيما حكاه عنه صاحب "الكشَّاف"[٥]. وهي مُشكلةٌ، وتخريجُها على أحد وجهين[٦]: إمَّا الابتداء، و ﴿عليكم﴾: خبرُه مقدَّمٌ عليه، والمعنى على الإغراء أيضاً[٧]؛ فإنَّ الإغراءَ قد جاء بالجملة الابتدائيَّة، ومنه قراءةُ بعضِهم «ناقةُ الله وسُقْياها»[٨] [الشَّمس:١٣]، وهذا تحذيرٌ، وهو نظيرُ الإغراء.

والثَّاني من الوجهين: أنْ تكونَ توكيداً للضَّمير المستترِ في ﴿عليكم﴾؛ لأنَّه كما تقدَّمَ تقديرُه قائمٌ مقامَ الفعل، إلَّا أنَّه شَذَّ توكيدُه بالنَّفس من غير تأكيدٍ بضميرٍ منفصلٍ، والمفعول على هذا محذوفٌ، تقديرُه: عليكم أنتم أنفسُكم صلاحَ حالِكم وهدايتِكم.

---

(١) في الكلام على الآية [١٧] من سورة الطَّارق. انظر: الدُّرّ المصون١٠/٧٥٧.

(٢) عند الكلام على الآية [٢٤]. انظر: الدُّرّ المصون٣/٦٤٨-٦٤٩.

(٣) مذهب البصريِّين أنَّهم يمنعون تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافاً للكِسائي ومن تبعه. انظر الخلاف في :التَّبيين ٣٧٣-٣٧٥. وانظر: الجواهر١/ ١٥٢-١٥٣.

(٤) وممَّن قرأ بها أيضاً قُتيبة و الشَّيزريُّ عن أبي جعفر، وابن حنبل. انظر القراءة في: الكشَّاف٦/٣١٢، والمغني٢/٧٣٧، وشواذ القراءات١٦٢، والبحر المحيط٨/٤٣٤، وحاشية الشِّهاب٣/٢٩١.

(٥) يعني الزَّمخشري ٦/٣١٢.

(٦) انظر الوجه الأوَّل في الفريد٢/٥٠٨، والوجهين في البحر المحيط٨/ ٤٣٣-٤٣٤. وأورد الهمذاني وجهاً آخر، وهو أن يكون مرفوعاً على الفاعلية. قال أبو حيَّان: ونظيره ما ذكر النُّحاة من أنَّ النُّحاة تغري بـ «كذَّبَ»، فترفع وتنصب، فتارةً يرفعون-وهو الأكثر- فيقولون: كذبَ العتيق، أي: عليكم، وقد نصبوا فقالوا: كذبَ البَرَرَ والنَّوى، وتارةً يأتون بعد «كذَبَ» بـ: عليك، فيقولونَ: كذبَ عليكَ العَسل، بالرَّفع. ومن كلام عمرﷺ : كذبَ عليكم الحَجُّ، بالرَّفع، والمعنى على الإغراء: لا تتركوه.

(٧) قال شهاب الدِّين في حاشيته على البيضاوي٣/٢٩١: «وعلى قراءة الرَّفع فهو مبتدأ وخبر؛ أي: لازمةٌ عليكم أنفسكم أو حفظُ أنفسِكم لازمٌ عليكم، بتقدير مضاف في المبتدأ» .اهـ .

(٨) وبها قرأ زيد بن عليٍّ في الآية [١٣] من سورة الشَّمس ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾. انظر القراءة في: المغني٤/١٩٢٨، وشواذ القراءات٥١٥.وهي بلا نسبة في: معاني القرآن للفرَّاء٣/٢٧٠. وهي على إرادة: هذه ناقةُ الله.

قوله: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾: قرأَ الجمهورُ بضمِّ الرَّاء مشدَّدة[١]، وقرأَ الحسنُ البَصريُّ: ((لا يَضُرْكم))[٢] بضمِّ الضَّاد وسكون الراء، وقرأ إبراهيمُ النَّخَعِيُّ: ((لا يَضِرْكم))[٣] بكسر الضَّاد وسكون الراء، وقرأ أبو حيوة: ((لا يَضْرُرْكم))[٤] بسكونِ الضَّاد وضمِّ الرَّاء الأولى والثَّانية.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فتحتملُ وجهين[٥]:

أحدُهما: أنْ يكونَ الفعلُ فيها مجزوماً على جواب الأمر في ﴿عليكم﴾، وإنَّما ضُمَّتِ الرَّاءُ إتباعاً لضمَّةِ الضَّاد، وضمةُ الضَّادِ هي حركةُ الرَّاء الأولى، نُقِلَت للضَّادِ لأجلِ إدغامها في الرَّاء بعدَها، والأصلُ: لا يَضْرُرْكم.

ويجوزُ[٦] أنْ يكونَ الجزمُ لا على وجه الجواب للأمرِ، بل على وجهِ أنَّه نهيٌ مستأنَفٌ[٧]، والعملُ فيه ما تقدَّمَ. وينصُرُ جوازَ الجزم هنا على المعنيين المذكورَين من الجواب والنَّهي[٨] قراءةُ الحسنِ والنَّخَعيِّ؛ فإنَّهما نَصٌّ في الجزم، ولكنهما محتملتان للجزمِ على الجواب أو النَّهي.

والوجه الثَّاني: أنْ يكونَ الفعلُ مرفوعاً، وليس جواباً ولا نهياً، بل هو مستأنفٌ سِيقَ للإخبار بذلك، وينصرُه قراءةُ أبي حَيوَةَ [٥/ب-م٣] المتقدِّمةُ.

وأمَّا قراءةُ الحسنِ: فَمِنْ ((ضارَه يَضُورُه))[٩] ؛كـ صانَه يصونُه، وأمَّا قراءةُ النَّخعِيِّ فمِنْ ((ضاره يضيره))؛ كـ باعَهُ يَبيعُهُ، والجزمُ فيهما على ما تقدَّمَ في قراءة العامَّة من الوجهين.

---

(١) انظر القراءة في: المغني٢/٧٣٧.

(٢) وبها قرأ أيضاً الضَّحَّاك. انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤٢، والمحتسب١/٢٢٠، والمغني٢/٧٣٧.

(٣) وبها قرأ غيره. انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤٢، والمحتسب١/٢٢٠، والمغني٢/٧٣٧، وشواذ القراءات١٦٢. وفي إعراب النَّحَّاس ٢/٤٤: وحكى الأخفش ((لا يضِركم)) جزماً من ((ضار يضيرُ)).

(٤) لم أقف على هذه القراءة إلَّا في معجم القراءات٢/٣٥٢.

(٥) ذكر الوجهين الأخفش ١/٢٨٩، والزَّجَّاج ٢/ ٢١٤ورجَّحا الثَّاني ، وانظر الوجهين في: إعراب النَّحَّاس٢/٤٤، والكشَّاف٦/٣١٣.

(٦) أجازه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢١٤، وابن جنِّي في المحتسب١/٢٢٠، لكنَّه حكم بجودة الأوَّل.

(٧) كقولك: لا تقم، إذا قامَ غيرُكَ.

(٨) وهذا النَّهي للفظ غائب يراد به المخاطبون، إذا قلت: لا يضرُرْكَ كفرُ الكافر، فالمعنى: لا تَعُدَّنَّ كفْرَه ضرراً، كما أنَّك إذا قلت: لا أرينَّك ههنا، فالنَّهي في اللَّفظ لنفسك ومعناه لمخاطَبِكَ، معناه: لا تكونَنَّ ههنا.
انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/٢١٤، وانظر: إعراب النَّحَّاس٢/٤٤.

(٩) في أ:((صاره يصوره))، وهو تصحيف.

وحكى أبو البقاء[١]: «لا يَضُرَّكم» بفتح الراء، ووجَّهها على الجزم، وأنَّ الفتحَ للتَّخفيف، وهو واضحٌ، والجزم على ما تقدَّمَ أيضاً من الوجهين. وهذه كلُّها لغاتٌ قد تقدَّمَ التَّنبيهُ عليها في آل عمران[٢].

و ﴿مَنْ ضَلَّ﴾: فاعل، و ﴿إذا﴾: ظرفٌ محضٌ ناصبُه ﴿يَضُرُّكم﴾[٣]؛ أي: لا يَضُرُّكم الَّذي ضلَّ وقتَ اهتدائِكم، ويجوزُ أنْ تكونَ شرطيّةً، وجوابُها محذوفٌ؛ لدِّلالةِ الكلام عليه.

وقال أبو البقاء[٤]: «ويبعدُ أنْ تكونَ ظرفاً لـ ﴿ضَلَّ﴾؛ لأنَّ المعنى لا يَصِحُّ معه».

قلتُ: لأنَّه يصيرُ المعنى على نفي الضَّرر الحاصل مِمَّن يضلُّ وقتَ اهتدائهم، فقد يُتوَهَّمُ أنَّه لا ينتفي عنه ضَررُ مَنْ ضَلَّ في غير وقتِ اهتدائِهم، ولكنَّ هذا لا ينفي صحَّةَ المعنى بالكليَّة كما ذكرَه.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾[المائدة:١٠٦]

قوله تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾: هذه الآيةُ، وما بعدَها من أشكلِ القرآنِ حُكماً وإعراباً وتفسيراً، ولم يَزَلِ العلماءُ يستشكلونها ويَكِعُّون[٥] عنها حتَّى قالَ مكِّيُّ بنُ أبي طالب – رحمه الله– في كتابه المسمَّى بـ"الكشف"[٦]: «هذه الآيةُ في قراءتها، وإعرابِها، وتفسيرِها، ومعانيها[٧]، وأحكامِها؛ من أصعبِ آيٍ في القرآن وأشكلِها». قال[٨]: «ويحتملُ أن يُبْسَطَ ما فيها من العِلم[٩] في ثلاثين ورقةً أو أكثرَ». قال[١٠]: «وقد ذكرناها مشروحةً في كتابٍ مفردٍ[١١]».

---

(١) التِّبيان١/٤٦٥ .

(٢) في كلامه على الآية [١٢٠]. انظر اللُّغات في: الدُّرّ المصون٣/٣٧٤-٣٧٨.

(٣) انظر: التِّبيان١/٤٦٥.

(٤) التِّبيان١/٤٦٥.

(٥) كعَّ: ضَعُفَ وجَبُنَ.

(٦) ١/٤٢٠. وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٠، وتفسير القرطبي٨/٢٥٤، والبحر المحيط٨/٤٣٨. وفي معاني الزَّجَّاج٢/٢١٦:«من أصعب ما في القرآن في الإعراب».

(٧) في ظ: زاد بعدها «ومعلمها».

(٨) الكشف١/٤٢٠. وفيه بعد هذا القول: «وقد ذكرنا من ذلك طرفاً صالحاً في كتاب "الهداية"».

(٩) في أ: «العلوم».

(١٠) الكشف١/٤٢٠.

(١١) لم أقف عليه.

وقالَ ابنُ عطيَّةَ[١]: «وهذا كلامٌ من لم يقعْ له الثَّلَجُ في تفسيرها، وذلك بَيِّنٌ من كتابه».

وقالَ السَّخاويُّ[٢]: «لم أرَ أحداً من العلماء تخلَّصَ كلامُه فيها من أولها إلى آخرها».

وقالَ الواحديُّ[٣]: «وهذه الآية وما بعدَها من أعوص ما في القرآن معنًى وإعراباً».

قلتُ: وأنا أستعينُ الله تعالى في توجيه إعرابها، واشتقاقِ مفرداتها، وتصريفِ كلماتِها، وقراءاتِها، ومعرفةِ تأليفِها مِمَّا يختصُّ بهذا الموضوع. وأمَّا بقيةُ علومها فنسألُ الله العونَ في تهذيبه في كتابي "تفسير القرآن العزيز"[٤] إن شاء الله، وبه الحولُ والقوةُ.

قرأ الجمهور: ((شهادةُ بينِكم))[٥] برفع ((شهادةُ)) مضافة لـ ((بينِكم))، وقرأ الحسنُ والأعرجُ والشَّعبيُ برفعها منوَّنةً، ((بينَكم)) نصباً، والسُّلَميُّ والحسنُ والأعرجُ – في رواية عنهما- : ((شهادةً)) منوَّنةً منصوبةً، ((بينَكم)) نصباً[٦].

فأمَّا قراءةُ الجمهور ففي تخريجها خمسةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّها مرفوعةٌ بالابتداءِ، وخبرُها ﴿اثنان﴾[٧]. ولا بُدَّ على هذا الوجهِ من حذف مضافٍ؛ إمَّا من الأوَّل، وإمَّا من الثَّاني؛ فتقديرُه من الأوَّل: ذوا شهادةٍ بينَكم اثنان؛ أي: صاحِبا شهادةٍ بينَكم اثنان، وتقديرُه من الثَّاني: شهادةُ بينِكم شهادةُ اثنين؛ وإنَّما اضطررنا إلى حذفٍ من الأوَّل أو الثَّاني؛ ليتصادقَ

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٥٠. وعنه في: تفسير القرطبي٨/٢٥٤، والبحر المحيط٨/٤٣٨. ومعنى : من لم يقع له الثَّلَج: يُقال: ثَلَجت النَّفس بالشَّيء؛ أي: رَضِيَت به وارتاحَت واطمأنت إليه، أو عَرِفَته وسُرَّت به.

(٢) لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من كتبه، ونقله عنه أبو حيَّان في: البحر المحيط٨/٤٣٨، و ابن عادل في اللُّباب في علوم الكتاب٧/٥٦٣. والسَّخاوي: هو عليُّ بنُ محمَّد بن عبد الصَّمد الهمذاني الشَّافعي، عالمٌ بالقراءات واللُّغة والنَّحو والتَّفسير، وألَّف من الكتب: شرح الشَّاطبيَّة، وجمال القرَّاء وجمال الإقراء، والمفضَّل في شرح المفصَّل، والمفاخرة بين دمشق والقاهرة، وسفر السَّعادة، وغير ذلك، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمئة للهجرة. انظر: وفيات الأعيان٤/٢٤٩-٢٥٠، وغاية النِّهاية١/٥٠٢-٥٠٤.

(٣) التَّفسير البسيط٧/٥٦٤. وكلامٌ أعوص: كلامٌ صعبٌ وغريبٌ. في جميع النُّسخ:((أغوص))، تصحيف، وصوَّبناه من التَّفسير البسيط.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر القراءة في: المغني٢/٧٣٨، والبحر المحيط٨/٤٣٨.

(٦) انظر القراءتين في: معاني النَّحَّاس٢/٣٧٤، ومختصر شواذ القرآن٤٢، والمحتسب١/٢٢٠، والمغني٢/٧٣٨.

(٧) اقتصر عليه الأخفش، وحكاه الطَّبري عن بعض نحويِّي البصرة. انظر: معاني الأخفش ١/٢٩٠، والزَّجَّاج٢/٢١٤، والطَّبري ٩/٦٠، وإعراب النَّحَّاس٢/٤٥، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٤، ومشكل إعراب القرآن١/٢٥٠.

المبتدأ والخبر على شيءٍ واحدٍ؛ لأنَّ الشَّهادةَ معنًى، والاثنان جُثَّتان، ولا يجيءُ التَّقديران المذكوران في نحو: «زيدٌ عدلٌ»، وهما جعلَه نفسَ المصدر مبالغةً أو وقوعَه موقعَ[١] اسم الفاعل؛ لأنَّ المعنى يأباهما هنا.

إلَّا أنَّ الواحديَّ[٢] نقلَ عن صاحب "النَّظم"[٣]؛ أنَّه قالَ: «"شهادة" مصدرٌ وُضِعَ مَوضِعَ الأسماء؛ يريدُ بالشَّهادة "الشُّهود"؛ كما يُقالُ: "رجلٌ عَدْلٌ ورِضا، ورجالٌ عدلٌ ورِضا وزَوْرٌ"، وإذا قدَّرتَها بمعنى الشُّهود، كان على حذف المضاف؛ ويكون المعنى: عِدَّةُ شهودٍ بينَكم اثنان، واستشهدَ بقوله: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ﴾ [البقرة:١٩٧]؛ أي: وقتَ الحَجِّ، ولولا ذلك لنصب "أشهراً" على تأويل: الحَجُّ في أشهُرٍ».

قلتُ: فعلى ظاهر هذا أنَّه جعلَ المصدرَ نفسَ الشُّهُود مبالغةً؛ ولذلك مثَّله بـ "رجالٌ عدْلٌ"، وفيه نظرٌ[٤].

الثَّاني: أنْ ترتفعَ على أنَّها مبتدأ أيضاً، وخبرُها محذوفٌ يدلُّ عليه سياقُ الكلام، و ﴿اثنان﴾ على هذا مرتفعان بالمصدر الَّذي هو "شهادة"، والتَّقديرُ: فيما فرضَ عليكم أنْ يشهدَ اثنان، كذا قدَّرَه الزَّمخشريُّ[٥]، وهو أحدُ قولي الزَّجَّاج[٦]، وهو ظاهرٌ جدّاً.

و ﴿إذا﴾ على هذين الوجهين ظرفٌ لـ ﴿شهادة﴾[٧]؛ أي: ليَشهَدْ وقتَ حضورِ الموت؛ أي: أسبابه.

و ﴿حين الوصيَّة﴾ على هذه الأوجه؛ فيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

---

(١) "موقع": سقط من ظ.

(٢) التَّفسير البسيط٧/٥٦٥.

(٣) يعني أبا عليٍّ الجُرجاني. وكتاب نظم القرآن مفقود. ونقل كلامه الطَّبرسي في مجمع البيان٣/٣٦٠.

(٤) في رأي السَّمين فيه نظر من وجهين، أولهما: أنَّه جعل الشَّهادة الشُّهود أنفسهم مبالغة، والمبالغة هنا غير واردة؛ لأنَّ المراد في الآية بيان الحكم الشَّرعي لا المبالغة، وثانيهما: أنَّ الأمر في الآية ليس مثل الَّذي تمثَّل به، وهو "رجالٌ عَدْلٌ"؛ لأنَّ قولنا: رجالٌ عَدْلٌ؛ يعني أنَّنا جعلنا الرِّجال هم العَدلَ نفسه للمبالغة، أمَّا الأمر في الآية فمختلفٌ؛ لأنَّه لا يمكن أن نجعلَ الشهادةَ الاثنين أنفسهما للمبالغة؛ فالشَّهادة ليست الاثنين، والمبالغة تكون للوصف، والأمر ليس كذلك هنا.

(٥) الكشَّاف٦/٣١٣.

(٦) معاني القرآن له٢/٢١٥. أي: هو فاعل للمصدر في المعنى، وهو خبر المبتدأ.

(٧) انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٣، ومشكل إعراب القرآن١/٢٤٩، والتَّفسير البسيط٧/٥٦٦، والكشَّاف٦/٣١٣. وهذا على أنْ تجعل "إذا" بمعنى "حين"، لا تحتاج إلى جواب، ولك أن تجعل "إذا" في هذه الآية المحتاجة إلى جواب، لكن استُغنِيَ عن جوابها بما تقدَّم في قوله: ﴿شهادة بينكم﴾؛ إذ المعنى: إذا حضر أحدكم الموت فينبغي أن يشهد. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٢، ومجمع البيان٣/٣٥٩.

أوجهها: أنَّه بدلٌ من ﴿إذا﴾، ولم يذكرِ الزَّمخشريُّ غيرَه، قال[١]: «وفي إبداله منه دليلٌ على وجوبِ الوَصيَّة».

الثَّاني: أنَّه منصوبٌ بنفسِ الموت[٢]؛ أي: يقعُ الموتُ وقتَ الوصيَّة. ولا بُدَّ من تأويله بأسبابِ الموت[٣]؛ لأنَّ وقتَ الموت الحقيقيِّ لا وصيَّةَ فيه.

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿حضرَ﴾[٤]؛ أي: حضرَ أسبابَ الموتِ حينَ الوصيَّة.

الثَّالث: أنَّ ﴿شهادةُ﴾ مبتدأٌ، وخبرُه ﴿إذا حضرَ﴾[٥]؛ أي: وقوعُ الشَّهادة في وقتِ حضور الموتِ. [٦/أ-م٣].

و ﴿حين﴾ على ما تقدَّم فيه من الأوجه الثلاثة آنفاً، ولا يجوزُ فيه، والحالةُ هذه أنْ يكونَ ظرفاً للشَّهادة؛ لئلا يلزمَ الإخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صلتهِ، وهو لا يجوز[٦]. وقد عرفتَ شرحَ ذلك مِمَّا مَرَّ[٧].

ولمَّا ذكرَ الشَّيخُ[٨] هذا الوجهَ لم يستدرِكْ هذا، وهو عجيبٌ منه.

الرَّابع: أنَّ ﴿شهادةُ﴾ مبتدأٌ، وخبرُها ﴿حينَ الوَصيَّة﴾؛ و ﴿إذا﴾ على هذا منصوبٌ بـ ﴿الشَّهادة﴾، ولا يجوزُ أنْ ينتصِبَ بالوَصيَّة؛ وإنْ كانَ المعنى عليه؛ لأنَّ المصدرَ المؤوَّلَ لا يَسبِقُه معمولُه عندَ البَصريِّين، ولو كانَ ظرفاً[٩]، وأيضاً فإنَّه يلزمُ منه تقديمُ المضافِ إليه على المضافِ؛ لأنَّ تقديمَ المعمول يُؤذِنُ بتقديمِ

---

(١) الكشَّاف٦/٣١٣. وسبقه أبو علي الفارسي. انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٣.

(٢) قاله أبو عليٍّ الفارسي. انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٣. وقدَّره: كأنَّه الموت من ذلك الحين. وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٢، وانظر: مجمع البيان٣/٣٥٨.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٤٩.

(٤) انظر: إعراب النَّحَّاس٢/٤٩، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٣، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٢، ومجمع البيان٣/٣٥٨، والفريد٢/٥١٢.

(٥) ذكره ورجَّحه الطَّبري٩/٦٠. وانظر: إعراب النَّحَّاس٢/٤٦. والمعنى عند الطَّبري: عند حضور أحدكم الموت.
قال الطَّبري: «وإنَّما قلنا: ذلك أولى بالصَّواب؛ لأنَّ ((الشَّهادة)) مصدر في هذا الموضع، و((الاثنان)) اسم، والاسم لا يكون مصدراً، غير أنَّ العرب قد تضعُ الأسماءَ مواضعَ الأفعال، فالأمر وإن كان كذلك، فصرفُ كلِّ ذلك إلى أصحِّ وجوهه ما وجدنا إليه سبيلاً، أولى لنا من صرفه إلى أضعفها» اهـ.

(٦) انظر ما علقناه على المسألة ص٢٧٥ ح٢.

(٧) عند الكلام على الآية [١١] من آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٣٧.

(٨) البحر المحيط٨/٤٣٩.

(٩) المصدر ومعموله كالصِّلة والموصول، فكما يمتنع تقديم الصِّلة أو شيءٍ منها على الموصول، يمتنع تقديم معمول المصدر عليه، لكن هناك بعض النَّحويِّين سهَّلوا في الجار والمجرور والظَّرف بجواز تقديمهما على المصدر. انظر:=

العامل، والعاملُ لا يتقدَّمُ[١]، فكذا معمولُه[٢]، ولم يجوِّزوا تقديمَ معمولِ المضاف إليه على المضاف إلَّا في مسألةٍ واحدةٍ؛ وهي إذا كان المضافُ لفظةَ «غير»[٣] ؛ وأنشدوا[٤]: [البسيط]

١١١- إنَّ امرأً خَصَّني عمْداً مودَّتَه على التَّنائي لَعندي غيرُ مكفورِ

ف «عندي» منصوبُ بـ «مكفور»؛ قالوا[٥]: «لأنَّ «غير» بمنزلة «لا»، و«لا» يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدَها عليها».

وقد ذكرَ الزَّمخشريُّ[٦] ذلك آخرَ الفاتحة، وذكرَ أنَّه يجوزُ «أنا زيداً غيرُ ضاربٍ» دونَ «أنا زيداً مثلُ ضاربٍ».

و ﴿اثنان﴾ على هذين الوجهين الأخيرين يرتفعان على أحدِ وجهين: إمَّا الفاعليَّةِ؛ أي: ﴿يشهَدُ اثنان﴾ يدلُّ عليه لفظَ ﴿شهادة﴾، وإمَّا على خبرٍ مبتدإٍ محذوفٍ مدلولٍ عليه بـ ﴿شهادة﴾ أيضاً؛ أي: الشَّاهدان اثنان.

=الأصول٢/٢٢٣، وشرح الكافية للرَّضي٣/٤٠٦، والتَّذييل والتَّكميل١١/٧٦، والمساعد٢/٢٣٣.

(١) العامل هو «الوصية»، وهو المضاف إليه، والمضاف «حين»، والمعمول «إذا»؛ وعلى هذا فقد تقدَّم معمول المضاف إليه على المضاف، وهذا بمنزلة تقديم المضاف إليه على المضاف.

(٢) انظر:الخصائص٢/٣٩١، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٣، ومشكل إعراب القرآن١/٢٤٩، والتَّفسير البسيط٧/٥٦٦-٥٦٧، وشرح المفصَّل٧/١١٣، وشرح التَّسهيل٣/٢٣٦، وشرح الكافية للرَّضي١/٤٤٢، والارتشاف٤/١٨١١.

(٣) وهي مسألة خلافية بين النُّحاة، ولهم فيها ثلاثة مذاهب:

١- أنَّه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على «غير» مطلقاً، وهو مذهب السِّيرافي.

٢- المنع مطلقاً، وهو مذهب ابن السَّرَّاج، ورجَّحه أبو حيَّان.

٣- التَّفصيل بين أن يكون المعمول ظرفاً أو مجروراً، فيجوز، أو غيرهما، فيمنع.

انظر: شرح المقدمة المحسبة٢/٤٠٤، وكشف المشكلات١/١٣٩٩، وشرح الكافية الشَّافية٢/٥٩٥-٥٩٦، والارتشاف٤/١٨١١«والنَّقل عنه»، ومغني اللَّبيب٨٨٥-٨٨٦، والمساعد٢/٣٣٧، وهمع الهوامع٤/٢٧٨، وشرح الأشموني٢/١٩٠-١٩١.

(٤) لأبي زبيد الطَّائي، وهو من قصيدة يمدح أخاه لأمِّه الوليد بن عقبة، ووصف بها نعمةً أنعمها عليه مع بُعده ونأيه. عنه. وهو في: ديوانه٧٨ ، والكتاب٢/١٣٤، وشرح كتابه٢/٤٦٥، وشرح أبياته١/٢٨٧، والأصول١/٢٤٥، وسر الصِّناعة١/٣٧٥.وبلا نسبة في: الإنصاف٣٤٢، وشرح المفصَّل٨/٦٥، ومغني اللَّبيب٨٨٥، وهمع الهوامع٢/١٧٣و ٤/٢٧٨.

المَكفور: من كُفر النِّعمة وجُحودِها.

(٥) يعني الزَّمخشري وابن مالك. انظر: الكشَّاف١/٣٠، وشرح التَّسهيل٣/٢٣٦، وهمع الهوامع٤/٢٧٨. ونسبه أبو حيَّان للسِّيرافي. انظر: الارتشاف٤/١٨١١.

(٦) الكشَّاف١/٣٠.

الخامس: أنَّ ﴿شهادةُ﴾ مبتدأ، و ﴿اثنان﴾ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، ذكرَه أبو البقاء[١] وغيرُه[٢]، وهو مذهبُ الفرَّاء[٣]، إلَّا أنَّ الفرَّاءَ قدَّرَ الشَّهادةَ واقعةً موقعَ فعلِ الأمر؛ كأنَّه قال[٤]: ((ليشهَدِ اثنان))؛ فجعلَه من باب نيابةِ المصدرِ عن فعل الطَّلب، وهو مثل ﴿الحمد لله﴾ و ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود:٦٩] من حيثُ المعنى، وهذا مذهبٌ لبعضهم[٥] في نحو: ((ضربي زيداً قائماً)) يَدَّعي أنَّ الياءَ فاعلٌ سَدَّتْ مسدَّ الخبر، وهذا مذهبٌ ضعيفٌ ردَّه النَّحويُّون[٦]، ويخصُّون ذلك بالوصفِ المعتمدِ على نفي أو استفهام؛ نحو: ((أقائمٌ أبواكَ))؛ وعلى هذا المذهب فـ ﴿إذا﴾ و ﴿حين﴾ ظرفان منصوبان على ما تقرَّرَ فيهما في غير هذا الوجهِ.

وقد تحصَّلْنا فيما تقدَّمَ أنَّ رفعَ ﴿شهادةُ﴾ من وجهٍ واحدٍ، وهو الابتداء، وفي خبرها خمسةُ أوجه؛ تقدَّم ذكرُها مفصَّلةً، وأنَّ رفعَ ﴿اثنان﴾ من خمسة أوجُهٍ:

الأوَّل: كونُه خبراً لـ ﴿شهادةُ﴾ بالتَّأويل المذكور.

الثَّاني: أنَّه فاعلٌ بـ ﴿شهادةُ﴾.

الثَّالث: أنَّه فاعلٌ بـ ((يشهَدُ)) مقدَّراً.

الرَّابع: أنَّه خبرُ مبتدإٍ؛ أي: الشَّاهدان اثنان.

الخامس أنَّه فاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبر.

وأنَّ في ﴿إذا﴾ وجهين: إمَّا النَّصبَ على الظَّرفيَّة، وإمَّا الرَّفع على الخبريَّة لـ ﴿شهادة﴾. وكلُّ هذا بَيِّنٌ مما خَصَّصْتُه قبلُ.

وقراءةُ الحسن برفعها منوَّنةً تتوجه بما تقدَّمَ في قراءة الجمهور من غير فرقٍ، وأمَّا قراءةُ النَّصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ:

---

(١) التِّبيان١/٦٤٧.

(٢) كالقرطبي والبيضاوي. انظر: تفسير القرطبي٨/٢٥٩، وتفسير البيضاوي٢/١٤٧.

(٣) معاني القرآن له١/٣٢٣. وحكاه الطَّبري٩/٦٠.

(٤) معاني القرآن له١/٣٢٣. وعنه في الوسيط٢/٢٤١، والتَّفسير البسيط٧/٥٦٤.

(٥) وهو مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ. انظر: شرح الكافية للرَّضي١/٢٧٧، والتَّذييل والتَّكميل٣/٢٨٨، وتعليق الفرائد٣/٣٦.

(٦) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل١/٢٨١.

أحدُها – وإليه ذهبَ ابنُ جنِّي[١] – : أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ، و ﴿اثنان﴾ مرفوعٌ بذلك الفعل، والتَّقدير: لِيُقِمْ شهادةً بينَكم اثنان، وتَبِعَه الزَّمخشريُّ[٢] على هذا؛ فاذكره.

وقد ردَّ الشَّيخُ[٣] هذا بأنَّ حذفَ الفعل وإبقاء فاعلهِ لم يُجِزهُ النَّحويُّونَ إلَّا أنْ يُشعِرَ به ما قبلَه؛ كقوله تعالى: ((يُسبَّحُ له فيها بالغدوِّ والأصالِ رجالٌ)) [النُّور:٣٦] في قراءة ابنِ عامرٍ وأبي بكرٍ[٤]؛ أي: يُسبِّحُهُ رجالٌ؛ ومثله[٥]: [الطَّويل]

---

(١) المحتسب١/٢٢٠.

(٢) الكشَّاف٦/٣١٣.

(٣) البحر المحيط٨/٤٤٠.

(٤) وقراءة الجمهور: ((يُسبِّحُ له فيها بالغدوِّ والأصال رجالٌ)). انظر القراءتين في: السَّبعة٤٥٦، ومعاني القراءات٢/٢٠٩، والمبسوط٣١٩، وحُجَّة القراءات٥٠١، والتَّيسير١٦٢، والنَّشر١٧٣.

قال ابن مالك: ولا يجوزُ هذا الاستعمال إلَّا فيما كان هكذا ؛ يعني ألَّا يلتبس بالمفعول الَّذي لم يُسمَّ فاعله. وقال: فلو قيل: يُوعَظ في المسجد رجالٌ، على معنى: يَعِظُ رجالٌ، لم يجُزْ؛ لصلاحية إسناد يُوعَظُ إليهم، فلو قِيلَ: يُوعَظُ في المسجد رجالٌ زيدٌ، جاز لعدم اللَّبس. انظر: شرح التَّسهيل٢/١١٨.

(٥) البيت للبيد بن ربيعة في ملحق شرح ديوانه٣٦٢، وللحارِث بن نهيك في الكتاب١/٢٨٨، والإيضاح العضدي٧٤، وللحارِث بن ضرار النَّهشَلي في شرح أبيات سيبويه١/٧٧، ولضرار بن نهشل في معاهد التنصيص١/٢٠٢، وعزاه أبو عبيدة في مجاز القرآن١/٣٤٩، والبغدادي في خزانة الأدب مع أبيات أخرى١/٣١١، ٣١٠، ٣١٣لِنَهشَل بن حَرِّيّ رثى بها يزيد بن نَهشَل، ثمَّ ذكر البغدادي في الخزانة أنَّ النَّحَّاس نسبَ هذه الأبيات في شرح أبيات الكتاب، وتبعه ابن هشام للَّبيد الصَّحابي؛ وحكى الزَّمخشري أنَّها لِلمُزَرِّد أخي الشَّمَّاخ، وقال ابن السِّيرافي: هي للحارِث بن ضرار النَّهشلي يرثي يزيد بن نَهشَل؛ وقال اللَّبْلي: إنَّها لضرار النَّهشلي، وذكر البَعليُّ أنَّها للحارِث بن نُهَيك النَّهشلي، وقيلَ: هي لمهلهل، ثمَّ صوَّب بعد هذا كلِّه أنَّها لنَهشل بن حرّي كما في شرح أبيات الكتاب لابن خلف، وكذا في شرح أبيات الإيضاح، والله أعلم. ولم أقف على هذا البيت في ديوان المهلهل بن ربيعة ولا في ديوان المُزَرِّد، ووقفت عليه في شرح أبيات سيبويه للنَّحاس٩٣ بلا نسبة ولا صلة، وفي ديوان نهشل بن حري١٨.

وبلا نسبة في: الكتاب١/٣٦٦-٣٩٨، وشرح كتابه١/٧٥-٢٥٠و٢/١٨٥-٢٥٣، والمقتضب٣/٢٨٢، والأصول٣/٤٧٤، وكتاب الشِّعر٤٩٩، والمحتسب١/٢٣٠، وشرح الكافية للرَّضي١/١٩٨و٣/٤١٨، ومغني اللَّبيب٨٠٧.

ورُوِيَ البيت في مجاز القرآن:

لِيُبكَ يزيدُ بائسٌ لضِراعةٍ وأشعثَ مِمَّن طوَّحته الطَّوائح

وروى البيت الأصمعي بالبناء للفاعل ((لِيَبْكِ)) ، ولم تعرف العرب فيه البناء للمفعول، فإنَّه من صنيع النَّحويِّين. كذا عند البغدادي عن العَسكري.

يزيد: اسم رجل، وهو أخو الشَّاعر الَّذي يرثيه بهذه القصيدة. ضارع: من الضراعة، وهو الخضوع والتَّذلل.=

١١٢-لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

وفيه خلافٌ(١): هل يَنقاسُ أو لا؟

أو يُجابَ به نفيٌ؛ كقوله(٢): [الطَّويل]

١١٣- تَجَلَّدْتُ حتَّى قِيلَ: لم يَعْرُ قلبَه ... مِن الوَجدِ شيءٌ قلتُ: بل أعظمُ الوَجْدِ

أي: بل عراهُ أعظمُ الوَجدِ.

أو يُجابُ به استفهامٌ؛ كقوله(٣): [الطَّويل]

١١٤- ألا هَلْ أتى أُمَّ الحُوَيرِثِ ... نَعَمْ خالِدٌ إنْ لم تَعُقْهُ العَوَائِقُ

أي: بل أتاها أو يأتيها.

وما نحنُ فيه ليس من الأشياء الثَّلاثة.

الثَّاني: أنَّ ((شهادةً)) بدلٌ من اللَّفظ بفعلٍ؛ أي: إنَّها مصدرٌ نابَ منابَ الفعل، فيعملُ عملَه، والتَّقديرُ: لِيَشْهدِ اثنان، فـ ﴿اثنان﴾ فاعلٌ بالمصدر؛ لنيابته منابَ الفعلِ، أو بذلك الفعلِ المحذوفِ على حسَب الخلاف في أصل المسألة(٤)؛ وإنَّما قدَّرتهُ ((لِيشهَدِ اثنان))، فأتيتُ به فعلاً مضارعاً مقروناً بلام الأمر،

=المُختَبِط: الَّذي يأتي لطلب الإحسان والمعروف من غير وسيلة. تُطِيح الطَّوائح: أي: تقذِفه الدَّواهي. عن شرح أبيات مغني اللَّبيب٧/٢٩٦.

والشَّاهد فيه: أنَّ الفعل المسنَد إلى ((ضارِع)) محذوف جوازاً؛ أي: لِيبكِه ضارِعٌ، وهذا على رواية البناء للمفعول، وأمَّا على رواية البناء للفاعل فصورته: ((لِيَبْكِ يزيدَ ضارِعٌ)) فلا شاهد فيه على الحذف. في ظ: ((صارع))، تصحيف.

(١) فالَّذي عليه جمهور النَّحاة أنَّ مثل هذا لا ينقاس، وذهبوا إلى أنَّ كلَّ واحد من هذه المرفوعات خبر لمبتدإ محذوف. وذهب الجرمي وابن جنِّي وابن مالك وابن هشام إلى القياس فيه؛ فيجوزُ عندهم: أُكِلَ الطَّعامُ زيدٌ، وشُرِبَ الماءُ عمروٌ، وأُوقِدَ النَّارُ محمَّدٌ. ووافقهم ابن هشام. انظر: المحتسب١/٢٢٩-٢٣٠، وشرح التَّسهيل٢/١٢٠، والتَّذييل والتَّكميل٦/٢١١، ومغني اللَّبيب٨٠٧، وأوضح المسالك٢/٨٦-٨٧، والمساعد١/٣٩٤، وهمع الهوامع٢/٢٥٨.

(٢) قائله مجهول، وهو في: شرح التَّسهيل٢/١٢٠، والتَّذييل والتَّكميل٦/٢١٤، وتخليص الشَّواهد٤٧٨، والمساعد١/٣٩٥، والمقاصد النَّحويَّة٢/٩١٤، وشرح التَّصريح١/٣٩٩.

لم يَعْرُ: لم يَغْشَ ولم يصبه. عن التَّاج (عرو).

والشَّاهد فيه: رفع ((أعظم)) على أنَّه فاعل لفعل محذوف، يدلُّ عليه سياق الكلام؛ وهذا الفعل المحذوف؛ مجاب به على كلام منفي سابق، وهو قولهم: لم يعر قلبه من الوجد شيء.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهُذلي، وهو في ديوان الهذليين١/١٥١، والبحر المحيط٨/٤٤٠و١٦/١٢١، والتَّاج (عوق). وبلا نسبة في: غريب الحديث للحربي١/٥٢، وشرح التَّسهيل٢/١٢٠، والتَّذييل والتَّكميل٦/٢١٥، وتخليص الشَّواهد٤٧٨، والمساعد١/٣٩٥.

(٤) ذهب سيبويه والأخفش والفرَّاء والزَّجَّاج والفارسي إلى أنَّ العامل في المعمول، والنَّاصب له هو المصدر نفسه،=

ولم أقدِّرْه فعلَ أمرٍ بصيغة «افعَلْ» كما يُقَدِّرُه النَّحويُّون في نحو: «ضرباً زيداً»؛ أي: اضرِبْ؛ لأنَّ هذا قد رفعَ ظاهراً، وهو ﴿اثنان﴾، وصيغةُ «افعَلْ» لا ترفعُ إلَّا ضميراً مستتراً إن كانَ المأمورُ واحداً[1]؛ ومثلُه قوله[2]: [الطَّويل]

١١٥- فَندلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

فـ «زُرَيقُ» يجوزُ أنْ يكونَ منادًى؛ أي: يا زُرَيقُ، والثَّاني: أنَّه مرفوعٌ بـ «ندلاً» على أنَّه واقعٌ موقِعَ «ليَندَلْ»، وإنَّما حُذِفَ تنوينُه [٦/ب-م٣]؛ لالتقاء السَّاكنين؛ على حدِّ قوله[3]: [المتقارب]

١١٦- ولا ذاكـــرَ اللَّـــهَ إلَّا قلـــيلا

=وذهب المُبرِّد والسِّيرافي وجماعة إلى أنَّ النَّصب في المعمول هو بذلك الفعل المضمر النَّاصب للمصدر. انظر: الكتاب١/١١٥-١١٦، والمقتضب٤/١٥٧، وشرح التَّسهيل٢/١٨٢، وشرح الكافية للرَّضي٣/٤١١، والارتشاف٥/٢٢٥٥، والمساعد٢/٢٤٢-٢٤٣، وهمع الهوامع٥/٧٦.

(١) انظر: شرح المفصَّل ٦/٥٩، وشرح الكافية الشَّافية٢/١٠٢٤، والبحر المحيط٨/٤٤١، وشرح ابن عقيل٣/٩٣.

(٢) عجز بيت، وصدره: على حِينَ ألهى النَّاس جُلُّ أُمورِهم

وهو بلا نسبة في: الكتاب١/١١٦، والأصول١/١٦٧ ، والخصائص١/١٢٠، وسر الصِّناعة٢/٥٠٧، وشرح القصائد العشر١٥. ونُسِبَ إلى شاعر من همدان في: شرح أبيات سيبويه١/٢٤٦، ولأعشى همدان يهجو لصوصاً في:ديوانه٩٠، والكامل٢٣٩، والحماسة البصرية٣/١٣٥٠. وهو الأظهر فيما قاله العيني في المقاصد النَّحوية٣/١٠٤١. وحكى أنَّهما ينسبان للأحوص ولجرير، وليس لأحدهما. انظر شعر الأحوص –ما نُسِبَ إليه ٢١٥ ، وديوان جرير بشرح محمَّد بن حبيب–ما نُسِبَ إليه ٢/١٠٢١.

ونسبهما الغندجاني في فرحة الأديب٨٩ إلى رجل من الأنصار .

وقال ابن حجر العسقلاني في الإصابة١٠/٣٦٢ في ترجمة النُّعمان بن عجلان :«.... وذكر المبرِّد أنَّ عليَّ بن أبي طالب استعمل النُّعمان على هذا على البحرين، فجعل يعطي كل من جاء من بني زُرَيق، فقال فيه الشَّاعر –وهو أبو الأسود الدُّؤلي–:

أرى فتنةً قد ألهت النَّاسَ عنكم فندلاً زُرَيق الماء ندلَ الثَّعالب

فإنَّ ابنَ عجلانَ الَّذي قد عَلِمتُم يبدِّدُ مالَ الله فعلَ المناهبِ

وليسا في ديوان أبي الأسود الدُّؤلي.

ندلاً: التَّناول. زُرَيق: اسم قبيلة، ويريد أنَّ الحقائب مملوءة جداً. الثَّعلب: يُضرب به المثل في الأخذ.

والشَّاهد فيه: قوله «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً. في ظ: «بذلاً».

(٣) تقدَّم برقم «٤٣».

الثَّالث: أنَّ ((شهادةً)) بدلٌ من اللَّفظ بفعلٍ أيضاً، إلَّا أنَّ هذا الفعلَ خبريٌّ، وإنْ كانَ أقلَّ من الطَّلبي؛ نحوُ: ((حمداً وشكراً، لا كفراً))، و ﴿اثنان﴾ أيضاً فاعلٌ به، تقديرُه: يشهَدُ شهادةً اثنان. وهذا أحسنُ التَّخاريجِ المذكورة في قول امرئ القيس[1]: [الطَّويل]

١١٧-وقوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهُم

((وقوفاً)) مصدرٌ بدلٌ من فعل خبريٍّ، رفع ((صحبي)) ونصب ((مطيَّهم))، تقديره: وقفَ صَحبِي.

وقد تقدَّم أنَّ الفرَّاءَ[2] في قراءة الرَّفع قدَّرَ أنَّ ((شهادة)) واقعةٌ موقعَ فعلٍ، وارتفعَ ((اثنان)) بها؛ وتقدَّمَ أنَّ ذلك يجوزُ أنْ يكونَ مِمَّا سَدَّ فيه[3] الفاعل مسدَّ الخبر.

و((بينَكم)) في قراءةِ مَنْ نوَّنَ ((شهادة)) نصبٌ على الظَّرف، وهي واضحةٌ.

وأمَّا قراءةُ الجرِّ فيها، فَمِنْ باب الاتِّساع في الظُّروف؛ أي: بجعل الظَّرفِ كأنَّه مفعولٌ لذلك الفعلِ؛ ومثلُه: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَۚ﴾ [الكهف:٧٨]؛ وكقوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام:٩٤] فيمن رفعَ.

---

(١) وعجزه: يقولون لا تَهْلِك أسًى وتجمَّلِ

وهو في ديوانه ٩، وله في: شرح القصائد العشر٧، وخزانة الأدب٣/٢٢٤. ويُنسب لطرفة أيضاً في شرح القصائد العشر٥٦، وتخليص الشَّواهد ١٢٥، والمقاصد النَّحويَّة١/٣٧٣و٤/١٨٨٦، وهو في ديوانه بشرح الأعلم الشَّنتمري ٢٣، والقافية فيه ((تجلَّدِ)).

المطي: مفردها المطيَّة، وهي النَّاقة. عن اللِّسان(مطط).

(٢) معاني القرآن له١/٣٢٣ .

(٣) ((فيه)): سقطت من ظ.

قالَ الشَّيخُ[١]: «وقالَ الماتُرِيديُّ[٢] – وتبِعَهُ الرَّازيُّ[٣] -: إنَّ الأصلَ «ما بينَكم»، فحذفَ «ما»، قالَ الرَّازيُّ[٤]:و«بينِكم» كنايةٌ عن التَّنازع؛ لأنَّه إنَّما يُحتاجُ إلى الشُّهود عندَ التَّنازع، وحَذْفُ «ما» جائزٌ عند ظهورِه؛ ونظيرُه كقوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤] في قراءة من نصبَ».

قالَ الشَّيخُ[٥]: «وحَذْفُ «ما» الموصولة غيرُ جائزٍ عندَ البَصريِّين، ومع الإضافة لا يَصِحُّ تقديرُ «ما» البتَّة، وليسَ قولُه: ﴿هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي﴾ [الكهف:٧٨] نظيرَ ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤]؛ لأنَّ هذا مضافٌ، وذلك باقٍ على ظرفيتِه، فيُتَخيَّلُ فيه حَذْفُ «ما» بخلاف ﴿هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي﴾ و ﴿شهادةُ بينِكم﴾؛ فإنَّه لا يُتخيَّلُ فيه تقديرُ «ما»؛ لأنَّ الإضافةَ أخرجتهُ عن الظَّرفيَّة، وصيَّرتهُ مفعولاً به على السَّعة».

قلتُ: هذا الَّذي نقلَه الشَّيخُ عنهما قالَه أبو عليٍّ الجُرجانيُّ[٦] بعينه، قال – رحمه الله -: «قولُه ﴿شهادةُ بينِكم﴾؛ أي: ما بينَكم، و«ما بينَكم» كناية عن التَّنازع والتَّشاجر، ثمَّ أضافَ الشَّهادة إلى التَّنازع؛ لأنَّ الشُّهودَ إنَّما يُحتاجُ إليهم في التَّنازع الواقعِ فيما بينَ القوم. والعربُ تضيفُ الشَّيءَ إلى الشَّيء؛ إذا كانَ منه بسبب؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ [الرحمن:٤٦]؛ أي: مقامهُ بينَ يدي ربِّه؛ والعربُ تحذِفُ كثيراً ذِكرَ «ما» و «مَنْ» في الموضع الَّذي يُحتاجُ إليهما فيه؛ كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان:٢٠] أي: ما ثَمَّ؛ وكقوله: ﴿هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف:٧٨]؛ و ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤]؛ أي ما بيني، وما بينَكم».

---

(١) البحر المحيط٨/٤٣٩. والقراءة الأخيرة هي قراءة نافع وحفص والكِسائي وأبي جعفر، وقرأ الباقون بالرفع؛ أي: «بينُكم». انظر: السَّبعة٢٦٣، والتَّيسير١٠٥، والإتحاف٢/٢٢.

(٢) لم أقف على كلامه فيما وقع بين يدي من كتبه.

الماتريدي: هو محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، ومصحح عقائد المسلمين، وله العديد من الكتب، منها: كتاب التَّوحيد، والمقالات، وأوهام المعتزلة، وغير ذلك، توفي سنة ثلاثمئة وثلاث وثلاثين. انظر: الفوائد البهية١٩٥، والأعلام٧/١٩.

(٣) تفسيره١٢/١٢١.

(٤) تفسيره١٢/١٢١.

(٥) البحر المحيط٨/٤٣٩-٤٤٠. وفيه: «طريقته» بدل «ظرفيته». «جائز»: غير واضحة في أ. وفي ظ: «تقرير» بدل «تقدير»، وهو تحريف.

(٦) وكلام أبي عليٍّ الجُرجاني في التَّفسير البسيط٧/٥٦٦.

وقولُ الشَّيخ: «لا يُتَخَيَّلُ فيه تقديرُ «ما» إلى آخره» ممنوعٌ؛ لأنَّ حالةَ الإضافة لا تجعلُها صلةً للموصول المحذوف، ولا يَلزمُ من ذلك أنْ تقدِّرَها من حيثُ المعنى، لا من حيثُ الإعرابُ؛ نظراً إلى الأصل، وأمَّا حَذفُ الموصولِ؛ فقد تقدَّمَ تحقيقُه(١).

وقوله: ﴿ذَوَا﴾: صفةٌ لـ ﴿اثنان﴾؛ أي: صاحِبا عدْلٍ، وكذلك قولُه: ﴿منكم﴾: صفة أيضاً لـ ﴿اثنان﴾.

وقوله: ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ﴾: نسقٌ على ﴿اثنان﴾(٢)، و ﴿من غيركم﴾: صفةٌ لـ ﴿آخَران﴾.

والمراد بـ ﴿منكم﴾: من قرابتِكم و عَشِيرتكم(٣). و ﴿من غيركم﴾: من المسلمينَ الأجانب(٤).

وقيل(٥): ﴿منكم﴾: من أهل دينكم. و ﴿من غيركم﴾ من أهل الذِّمَّة(٦).

ورجَّح النَّحاسُ الأوَّلَ، فقال(٧): «هذا ينبني على معنىً غامضٍ في العربيَّة؛ وذلك أنَّ معنى «آخر» في العربيَّة من جنس الأوَّل، تقولُ: «مررتُ بكريمٍ وكريمٍ آخرَ»، ولا يجوز «وخسيسٍ آخرَ»، ولا «مررتُ بحمارٍ ورجلٍ آخرَ»، فكذا هنا يجبُ أنْ يكونَ ﴿أو آخَران﴾: أو عَدْلان آخَران، والكفَّارُ لا يكونون عُدولاً».

---

(١) راجع الكلام على الآية [٤٦] من سورة النِّساء. انظر: الدُّرّ المصون ٣/٦٩٤-٦٩٥،

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش١/٢٩٠، وتفسير الطَّبري٩/٦٠، ومشكل إعراب القرآن١/٢٥٠.

(٣) في جميع النُّسخ عدا ظ:«عِترتِكم»، والمثبت منها.

(٤) وهو قول الحسن وعكرمة والزُّهري والسُّدِّي، وعامَّة أهل التَّفسير. انظر: معاني النَّحَّاس٢/٣٧٦، والنُّكت والعيون٢/٧٥، والكشَّاف٦/٣١٣، وأحكام القرآن لابن العربي٧٢٢ ، ومجمع البيان٣/٣٦٠، وزادالمسير٢/٤٤٦، وتفسير الرَّازي١٢/١٢٢.

قال النَّحَّاس في معانيه: ومن احتجَّ لهذا القول: قد أجمعَ المسلمون على أنَّ شهادة أهل الكتاب لا تجوز على المسلمين في غير الوصي، وإجماعهم يقضي على اختلافهم.

(٥) وهو قول سعيد بن المسيَّب وأبي موسى الأشعري وابن عبَّاس وسعيد بن جُبير وغيرهم. انظر: النَّاسخ والمنسوخ لأبي عبيد١٥٥، وتفسير الطَّبري٩/٥٦، ومعاني القرآن للزَّجَّاج٢/٢١٥، وللنَّحَّاس٢/٣٧٥، وزاد المسير٢/٤٤٦، والرَّازي١٢/١٢٢، والدُّر المنثور٥/٥٨١.

(٦) وقال بهذا القول عُبيدة وسعيد بن المسيَّب وسعيد بن جُبير وشريح وابن سيرين والشَّعبي، وعامَّة أهل التَّفسير. انظر: تفسير الطَّبري٩/٥٦-٥٧، ومعاني القرآن للفرَّاء١/٣٢٤، وللزَّجَّاج١/٢٩٠، والتَّفسير البسيط٧/٥٧٥، وتفسير البغوي٣/١١٢، والبحر٨/٤٤٢ .وقيل: هو منسوخ، لا تجوز شهادة الذِّمي على المسلم، وإنْ جازت في أوَّل الإسلام؛ لقلَّة المسلمين وتعذر وجودهم في حال السَّفر. انظر: الكشَّاف٦/٣١٣.

(٧) النَّاسخ والمنسوخ له٢/٣٠٦. وعنه في: تفسير القرطبي٨/٢٦٢-٢٦٣، والبحر المحيط٨/٤٤٣.

وردَّ الشَّيخُ ذلك فقال[١]: «أمَّا ما ذكرَه من المُثُل، فصحيحٌ [٧/أ-م٣]؛ لأنَّه مَثَّلَ بتأخير «آخرَ»، وجعلَه صفةً لغير جنس الأوَّل، وأمَّا الآية فمن قبيل ما يُقَدَّمُ فيه «آخر» على الوَصف، واندرجَ «آخر» في الجنس الَّذي قبلَه، ولا يُعتَبرُ وصفُ جنس الأوَّل، تقول: «مررتُ برجلٍ مسلمٍ وآخرَ كافرٍ، واشتريتُ فرساً سابقاً وآخرَ بطيئاً»، ولو أخَّرتَ «آخرَ» في هذين المثالين، فقلتَ: «مررتُ برجلٍ مسلمٍ وكافرٍ آخرَ»، لم يَجُز؛ وليست[٢] الآية من هذا؛ لأنَّ تركيبَها «اثنان ذوا عَدْل منكم أو آخران من غيركم»، فـ «آخران» من جنسِ قوله: «اثنان»، ولا سيَّما إذا قدَّرتَه: «رجلان اثنان»، فـ «آخران» هما من جنس «رجلان اثنان»، ولا يعتبرُ وصفُ قوله: «ذوا عَدْلٍ منكم»، وإن كانَ مُغايراً لقوله: «من غيركم»، كما لا يُعتَبرُ[٣] وصفُ الجِنس في قولك: «عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافران»؛ إذ ليس من شرطِ «آخر» إذا تقدَّمَ أنْ يكونَ من جنس الأوَّل بقيد وصفه، وعلى ما ذكرته جاء لسان العرب، قال الشَّاعر[٤]: [البسيط]

١١٨-كانوا فريقين يُصْغونَ الزِّجَاجَ قُعْسِ الكَواهلِ في أشْداقِها ضَخَمُ
وآخَرين ترى المَاذِيَّ فوقَهُمُ مِنْ نَسْجِ داوُدَ أو ما أورَثَتْ إِرَمُ

التَّقدير: كانوا فريقين: فريقاً - أو ناساً - يُصْفون الزِّجَاج، ثمَّ قالَ: وآخرين ترى الماذِيَّ، فـ «آخرين» من جنس قولك: «فريقاً»، ولم يعتبره بوصفه بقوله: «يُصْفُونَ الزِّجَاج»؛ لأنَّه قسَّمَ مَنْ ذكرَ إلى قسمين متباينين بالوَصف متَّحدين بالجِنس. قال: وهذا الفرقُ قَلَّ مَنْ يفهَمُه؛ فضلاً عمَّنْ يعرفه».

وقوله: ﴿أو﴾ الظَّاهرُ أنَّها للتَّخيير، وهو واضحٌ على القول بأنَّ معنى «من غيركم»: من غير أقارِبكم من المسلمين[٥]؛ يعني: الموصِي مخيَّرٌ بين أنْ يُشْهِدَ اثنين من أقاربه، أو من الأجانبِ المسلمين.

---

(١) البحر المحيط٨/٤٤٤-٤٤٥.

(٢) في جميع النُّسخ: «ليس»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٣) في أ: «ولا يعتبر».

(٤) لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه بشرح ثعلب١٢٣، والرِّواية فيه:

كانوا فريقين يُصغُونَ الزِّجّاج على قُعسِ الكَواهل في أكتافها شَمَمُ
وآخرينَ ترى الماذِيَّ عُدَّتَهُم من نسجِ داوُد ما قد أورثَتْ إِرَمُ

وبلا نسبة في: البحر المحيط٨/٤٤٤، والارتشاف٤/١٩٤٠.

يُصغون الزِّجَّاج: يهيئون الرِّماح. والزِّجّاج: جمع «زجّ»، وهو الحديدة الَّتي في أسفل الرُّمح. وقُعُس: جمع «أقعس»، وهو الأحدب. والماذِي وإرم: دروع قديمة متوارثة. والماذِيَّة من الدُّروع: البيضاء، أو السَّهلة اللَّينة. في ط: «يَصْفون» بدل «يصغون»، والمثبت من الدِّيوان.

(٥) وممَّن ذكره النَّحَّاس في معانيه٢/٣٧٦، والماوردي في النُّكت والعيون٢/٧٥، وحكاه ابن الجوزي في زاد=

وقيل[١]: ﴿أو﴾ للتَّرتيب؛ أي: لا يُعدَلُ عن شاهدَين منكم إلَّا عندَ فقدِهما؛ وهذا لا يجيءُ إلَّا إذا قلنا: ((من غيركم)): من غير أهل ملَّتكم.

قوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾: ﴿أنتم﴾ مرفوعٌ بمحذوفٍ يفسِّره ما بعدَه، وهي مسألة الاشتغال[٢]، والتقديرُ: إنْ ضرَبتُم، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ، انفصلَ الضميرُ، وهذا مذهبُ جمهور البصريِّين، وذهب الأخفشُ منهم والكوفيُّون إلى جواز وقوعِ المبتدأ بعد ((إنْ)) الشَّرطيَّة كما أجازوه بعد ((إذا)) أيضاً.

فـ ﴿ضربتُم﴾ لا محلَّ له عندَ الجمهور؛ لكونه مفسِّراً، ومحلُّه الرَّفعُ عندَ الكوفيِّين والأخفش؛ لكونه خبراً، ونحوُه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التَّوبة:٦]، ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[٣] [التَّكوير:١]. وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ يدلُّ عليه قوله تعالى: ((اثنان ذوا عَدْلٍ منكم أو آخران))، ولكنَّ تقديرَ هذا الجوابِ يتوقَّفُ على خلافٍ في هذا الشَّرط: هل هو قيدٌ في أصل الشَّهادة أو قيدٌ في ((آخران مِنْ غيركم)) فقط؟ بمعنى: أنَّه لا يجوزُ العدولُ في الشَّهادة على الوَصيَّة إلى أهلِ الذِّمَّة إلَّا بشرط الضَّربِ في الأرض، وهو السَّفَر.

فإنْ قِيلَ: هو شرطٌ في أصلِ الشَّهادةِ، فتقديرُ الجواب: إنْ ضرَبتُم في الأرضِ، فليشهَدِ اثنانِ منكم أو مِنْ غيركم، وإنْ كان شرطاً في العُدول إلى آخَرَين من غير المِلَّة؛ فالتَّقديرُ: فأشهِدوا آخَرَين من غيركم، أو فالشَّاهدان[٤] آخران من غيركم، فقد ظهرَ أنَّ الدَّالَّ على جواب الشَّرط؛ إمَّا مجموعُ قوله: ((اثنان ذوا عَدْلٍ)) إلى آخره على القولِ الأول، وإمَّا ((أو آخران من غيركم))[٥] فقط على القولِ الثَّاني.

والفاء في ﴿فأصابتكم﴾ عاطفةٌ هذه الجملة على نفس الشَّرط[٦].

وقوله تعالى: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾: فيه وجهان:

=المسير٢/٤٤٦، وهو عند ابن العربي في أحكام القرآن٧٢٣ بلا نسبة.

(١) وبه قال ابن عبَّاس وابن جُبير والسُّدِّي وشريح، وإنَّما المعنى: أو آخران من غيركم إن لم تجدوا منكم. انظر: النُّكت والعيون٢/٧٥، وزاد المسير٢/٤٤٦، وحكاه ابن العربي في أحكام القرآن٧٢٣ عن آخرين غير هؤلاء.

(٢) أي: تشبه كون المتقدِّم قد عَمِلَ فيه فعلٌ محذوفٌ يفسِّره ما بعده، ولا يعني أنَّها مسألة الاشتغال نفسها.

(٣) انظر المسألة في: الكتاب١/٤٥٧((بولاق))، ومعاني القرآن للأخفش١/٣٥٤، وللفرَّاء١/٤٢٢، والمقتضب٢/٧٤، والأصول٢/٢٣٢، وشرح اللُّمع لابن برهان/٢٩-٧٩، وأمالي ابن الشَّجري٢/٨٢ و٣/١٢٨-١٢٩، والإنصاف٤٩٠، وشرح المفصَّل١/٨١-٨٢ ، وشرح الكافية للرَّضي١/١٩٩، ٤٣٩.

(٤) في ط: ((فالشَّاهد)).

(٥) من عند قوله: ((فقد ظهر...)) إلى هنا: سقط من ظ.

(٦) أي: معطوفة على ((ضربتُم)).

أحدُهما: أنَّها في محلِّ رفعٍ صفةً لـ ﴿آخَرَان﴾.

وعلى هذا- فالجملةُ الشَّرطيةُ وما عُطِفَ عليها معترِضةٌ بين الصِّفةِ وموصوفِها - فإنَّ قولَه: ﴿تحبِسونهما﴾ صفةٌ لقوله: ﴿آخَران﴾، وإلى هذا ذهبَ الفارسيُّ[١] ومكِّيُّ بنُ أبي طالب[٢] والحَوفيُّ[٣] وأبو البقاء[٤] وابنُ عطيَّةَ[٥].

وقد[٧/ب-م٣] أوضحَ الفارسيُّ ذلك بعبارةٍ خاصَّةٍ؛ فقال[٦]:«﴿تحبِسونَهما﴾ صفةٌ لـ ﴿آخَران﴾، واعترضَ بقوله: ﴿إنْ أنتم ضربتُم في الأرض﴾، وأفادَ الاعتراضُ أنَّ العُدولَ إلى آخَرَين من غير المِلَّة أو القَرابة حسَبَ اختلافِ العلماء فيه إنَّما يكونُ مع ضرورةِ السَّفَر، وحلولِ الموت فيه، واستغنى عن جواب «إنْ»؛ لِما تقدَّم في قوله: ﴿آخران من غيركم﴾».

قلتُ: فقد ظهرَ من كلامه أنَّه يجعلُ الشَّرطَ قيداً في ﴿آخران من غيركم﴾ فقط، لا قيداً في أصل الشَّهادة، فتقديرُ الجوابِ على رأيه كما تقدَّم «فاستَشهدوا آخَرَين من غيركم» أو «فالشَّاهدان آخَرَان من غيركم».

والثَّاني: أنَّه لا محلَّ له لاستئنافه، وإليه ذهبَ الزَّمخشريُّ؛ قال[٧]: «فإنْ قلتَ: ما موقعُ قوله: ﴿تحبِسونَهما﴾؟ قلتُ: هو استئنافُ كلامٍ؛ كأنَّه قِيلَ بعدَ اشتراطِ العَدالة فيهما: فكيف نعمَلُ إنْ ارتَبْنا فيهما؟ فقِيلَ: تحبِسونَهما».

وهذا الَّذي ذكرَه أبو القاسم أوفَقُ للصِّناعة؛ لأنَّه يلزمُ في الأوَّلِ الفصلُ بكلامٍ طويلٍ بين الصِّفةِ وموصوفِها، وقال[٨]: بعد اشتراطِ العَدالة؛ بناءً على مختاره في قوله: ﴿أو آخران من غيركم﴾؛ أي: أو عَدْلان آخران من الأجانب.

---

(١) الحُجَّة ٣/٢٦٥.

(٢) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥٠.

(٣) ورأي الحَوفي في البحر المحيط٨/٤٤٦.

(٤) التِّبيان١/٤٦٧.

(٥) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٢.

(٦) الحُجَّة ٣/٢٦٥. وعنه في المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٢، وتفسير القرطبي٨/٢٦٥، والبحر المحيط٨/٤٤٦.

(٧) الكشَّاف٦/٣١٣. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٤٦.

(٨) الكشَّاف٦/٣١٣. وعنه في البحر المحيط٨/٤٤٦.وأبو القاسم: هو الزَّمخشري.

قالَ الشَّيخُ[١]: «في قوله: ﴿إنْ أنتم ضربتُم﴾ إلى آخره فيه[٢] التفاتٌ من الغَيبة إلى الخطاب؛ إذ لو جرى على لفظ «إذا حضَر أحدَكم الموتُ»، لكانَ التركيبُ: إنْ هو ضربَ في الأرض، فأصابتهُ، وإنَّما جاء الالتفاتُ جمعاً؛ لأنَّ «أحدكم» معناه: إذا حضرَ كلَّ واحدٍ منكم الموتُ».

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الخطابَ جارٍ على أسلوب الخطاب الأوَّل من قوله: ﴿يا أيُّها الَّذين آمنوا شهادةُ بينِكم﴾ إلى آخره.

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ[٣]: «في الكلامِ حذفٌ، تقديرُه: فأصابتكُم مصيبةُ الموتِ، وقد أشهدتُموهما على الإيصاء».

وعن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ[٤]: تقديره: «وقد أوصِيتُم». قال بعضهم[٥]: «هذا أولى؛ لأنَّ الوَصيَّ يُحلَّفُ، والشَّاهدَ لا يُحلَّفُ».

والخطابُ في ﴿تحبسونهما﴾ لولاةِ الأمور[٦] ، لا لِمَنْ خُوطِبَ بإصابته الموتَ؛ لأنَّه يتعذَّرُ ذلك فيه.

و ﴿من بعد﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿تحبِسونهما﴾.

ومعنى الحَبْسِ: المنعُ؛ يقال: حبستُ وأحبَستُ فرسي في سبيل الله، فهو مُحبَسٌ وحَبِيسٌ. ويقال لمصنَعِ الماءِ: «حَبْسٌ»؛ لأنَّه يمنعه، ويقال: «حبَّستُ» بالتَّشديد أيضاً بمعنى «وقفتُ وسَبَلْتُ»؛ وقد يكون التَّشديدُ للتَّكثير في الفعل؛ نحوُ: «حبَّستُ الرِّجالَ»[٧].

---

(١) البحر المحيط٨/٤٤٥. وعقد الباقولي في الجواهر٣/٩٢٣-٩٢٤ باباً سمَّاه: "هذا باب ما جاء في التَّنزيل من تفنن الخطاب والانتقال من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلُّم".

(٢) «فيه»: سقط من أ و ط، وأثبتُّها من بقية النُّسخ.

(٣) نقله المصنِّف عن البحر المحيط٨/٤٤٧، ولم أقف عليه عند غيره. وجاء في زاد المسير٢/٤٤٧:«فأصابتكم مصيبة الموت» فيه محذوف، تقديره: وقد أسندتم الوَصية إليهما، ودفعتم إليها مالكم. «تحبِسونها من بعد الصَّلاة» خطابٌ للوَرثة إذا ارتابوا. وقال ابن عبَّاس: هذا من صلة قوله: «أو آخران من غيركم»؛ أي: من الكفَّار. وانظر: تفسير الطَّبري٩/٧٤. في ظ: «الإيضاء» بدل «الإيصاء»، وهو تصحيف.

(٤) وكلام ابن جُبير في البحر المحيط٨/٤٤٧.

(٥) لم أصبه. انظر: البحر المحيط٨/٤٤٧.

(٦) قال ابن الأنباري: والخطاب في «تحبسونهما» للورثة، ويجوز أن يكون خطاباً للقضاة، ويكون بمعنى الأمر؛ أي: فاحبسوهما. انظر: مجمع البيان٣/٣٦١. وفي البحر المحيط٨/٤٤٧: والخطاب لِمَن يلي ذلك من ولاة الإسلام، وضمير المفعول عائد في قولٍ على آخرين من غير المؤمنين، والظَّاهر عوده على اثنين منَّا أو من غيرنا، سواء كانا وصيَّين أو شاهدين.

(٧) انظر: اللِّسان والتَّاج(حبس). وانظر: مفردات ألفاظ القرآن(حبس)٢١٦.

والألف واللَّام في ﴿الصَّلاة﴾: فيها قولان:

أحدُهما: أنَّها للجِنس؛ أي: بعدَ[١] أيِّ صلاةٍ كانت[٢].

والثَّاني – وهو الظَّاهر– : أنَّها للعَهد، فقِيلَ[٣]: العَصر، وقِيلَ غيرُ ذلك[٤].

قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾: في هذه الفاء وجهان:

أظهرُهما: أنَّها عاطفةٌ هذه الجملة على جملة قوله: ﴿تحبِسونهما﴾[٥]، فتكونُ في محلِّ رفعٍ، أو لا محلَّ لها حسْبَما تقدَّمَ من الخلاف.

والثَّاني: أنَّها فاءُ الجزاءِ؛ أي: جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ.

قالَ الفارسيُّ[٦]:«وإنْ شِئتَ، لم تجعلِ الفاءَ؛ لعطفِ جملةٍ، بل تجعلُه جزاءً»؛ كقول ذي الرُّمَّة[٧]: [الطَّويل]

---

(١) في ظ: ((من بعد)).

(٢) وإليه أشار ابن العربي وأبو حيَّان. انظر: أحكام القرآن له٧٢٥، والبحر المحيط٨/٤٤٧.

(٣) قاله النَّحَّاس وابن عطيَّة. انظر: إعراب النَّحَّاس٢/٤٦، والمحرَّر الوجيز٢/٢٥٣. وقال النَّحَّاس: وخُصَّت بهذا؛ لأنَّه لا ركوع بعدها، فالنَّاس يتفرغون بعدَها. وفي الهداية٣/١٩١٦ عن أبي موسى الأشعري وابن جبير. وبه قال شريح وابن جُبير وإبراهيم وقتادة والشَّعبي. انظر: زاد المسير٢/٤٤٨. وأخرجه السُّيوطي في الدُّرِّ المنثور عن أبي عبيدة٥/٥٨٤.

(٤) بعد صلاة العَصر، قاله شُريح والشَّعبي وسعيد بن جُبير وقتادة وعامَّة أهل التَّفسير. انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٧٢٤، وانظر: تأويل مُشكل القرآن١/٣٧٨، والطَّبري٩/٧٩، ومعاني القرآن٢/٢١٦، وإعراب النَّحَّاس٢/٤٦، والكشَّاف٦/٣١٣. وعن ابن عبَّاس والسُّدِّي: من بعد صلاة أهل دينهما. انظر: تفسير الطَّبري٩/٧٧ ، ومعاني الزَّجَّاج٢/٢١٦، والنَّحَّاس٢/٥٧٠، والتَّفسير البسيط٧/٥٦٩-٥٧٠، والنُّكت والعيون٢/٧٦ ،وتفسير البغوي٣/١١٣، وزاد المسير٢/٤٤٨ . وعن الحسن: من بعد صلاة الظهر والعصر. انظر: النُّكت والعيون٢/٧٦، والكشَّاف٦/٣١٣، وتفسير الرَّازي١٢/١٢٤. وعن ابن عبَّاس: هي بعد صلاة الذِّميِّين. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، وجامع البيان٣/٣٦١.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٥١، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، ومجمع البيان٣/٣٥٩، والفريد٢/٥١٦، والبحر المحيط٨/٤٤٨.

(٦) الحُجَّة ٣/٢٥٦. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٧٠، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والبحر المحيط٨/٤٤٨.

(٧) ديوانه بشرح الباهلي١/٤٦٠، والمساعد٣/١٧١، والمقاصد النَّحويَّة١/٩١-٥٦٢ و٤/١٦٦١-١٩٤١، وخزانة الأدب٢/١٩٢. وبلا نسبة في: مجالس ثعلب٥٤٤، والمحتسب١/١٥٠،والتَّذييل والتَّكميل٤/٣٣، ومغني اللَّبيب٥٩٤، وهمع الهوامع٢/١٩.

قال البغدادي: حسَرَ: نضُبَ عن موضعه وغار. ويجمُّ، مضارع ((جمَّ)): كثُرَ وارتفعَ. وإنسان العَين: المثال يُرى في سواد العين.

١١٩-وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ

تقديرُه عندهم: إذا حَسَرَ بدا. وكذا في الآية: إذا حبَستُمُوهُما أقسَما.

وقالَ مكِّيٌّ نحوَه؛ فإنَّه قالَ[١]: «ويجوزُ أنْ تكونَ الفاءُ جوابَ جزاءٍ؛ لأنَّ ﴿تحبِسونهما﴾ معناهُ الأمرُ بذلك، وهو جوابُ الأمر الَّذي دلَّ عليه الكلامُ؛ كأنَّه قِيلَ: إذا حبَستُموهما أقسَما».

قلتُ: ولا حاجةَ داعيةً إلى شيءٍ من تقدير شرطٍ محذوفٍ، وأيضاً فإنَّه يحوجُ إلى حذفِ مبتدإٍ قبلَ قوله: ﴿فيُقسِمان﴾؛ أي: فهما يُقْسِمان. وأيضاً ف ﴿إنْ تحبِسُوهما﴾: تقدَّمَ أنَّها صفةٌ، فكيفَ يجعلُها بمعنى الأمر، والطَّلبُ لا يقعُ وصفاً؟

وأمَّا البيتُ الَّذي أنشدَه أبو عليٍّ، فخرَّجَه النَّحويُّون على أنَّ «يَحسِرُ الماءُ تارةً» جملةٌ خبريَّةٌ، وهي وإنْ لم يكن فيها رابطٌ، فقد عُطِفَ عليها جملةٌ فيها رابطٌ بالفاء السَّببيَّة، وفاءُ السَّببيَّة جعلَت الجملتين شيئاً واحداً[٢].

و ﴿بالله﴾: متعلِّقٌ بفعلِ القَسم. وقد تقدَّمَ[٣] أنَّه لا يجوز إظهار فعل القسمِ إلَّا معها؛ لأنَّها أمُّ الباب.

وقوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِۦ﴾: جوابُ القسمِ المضمر في ﴿يُقسِمان﴾[٤]، فتُلُقِّي بما يُتَلَقَّى به.

وقوله: ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾: شرطٌ[٨/أ-م٣]، وجوابُه محذوفٌ، تقديرُه: إنْ ارتبتُم فيهما، فحلِّفُوهُما، وهذا الشَّرطُ وجوابُه المقدَّرُ معترِضٌ بين القسمِ وجوابِه[٥].

---

(١) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥١.

(٢) قال المرادي في باب المبتدأ: «التَّحقيق أنَّ الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء الَّتي للسَّببيَّة، تنزلتا منزلة الشَّرط والجزاء واكتفي بضمير واحد في إحداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء، فإذا قلتَ: زيدٌ جاء عمرٌو فأكرمه، فالارتباط يقع بالضَّمير الَّذي في الثَّانية واحد في جملتي الشَّرط. نصَّ على ذلك ابن أبي الرَّبيع، قال: لأنَّهما تنزلتا منزلة "زيد إذا جاء عمرو فأكرمه" فالإخبار إذاً إنَّما هو بمجموعهما، والرَّابط إنَّما هو الضَّمير، والله أعلم».

انظر المسألة في: المقرَّب١/٨٣، والتَّذييل والتَّكميل٤/٣٣، والارتشاف٣/١١١٦، والبحر المحيط٨/٤٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك١/١٣٥-٤٧٦، ومغني اللَّبيب٦٥١، وأوضح المسالك٣/٣٦٢، وشرح الأشموني١/٩٤-٢١٢، وحاشية الخضري١/٢١٦.

(٣) في قوله تعالى:﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [المائدة:٥٣].

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن١/٢٥١، والبحر المحيط٨/٤٤٩.

(٥) انظر: إعراب النَّحَّاس ٢/٤٦، والكشَّاف٦/٣١٣، و المحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والرَّازي١٢/١٢٥، والفريد٢/٥١٦.

وليسَت[١] هذه الآيةُ مِمَّا اجتمعَ فيه شرطٌ وقسمٌ فأُجِيبَ سابقُهما، وحُذِفَ جوابُ الآخرِ لدِّلالةِ جوابه عليه؛ لأنَّ تلكَ المسألةَ شرطُها أنْ يكونَ جوابُ القَسمِ صالحاً لأنَّ يكون جوابَ الشَّرطِ حتَّى يَسُدَّ مسدَّ جوابه؛ نحو: «واللهِ إنْ تقُم لأُكرِمنَّك»؛ لأنَّك لو قدَّرتَ «إن تقُم أكرمتُك»، صَحَّ[٢]؛ وهنا لا يُقدَّرُ جوابُ الشَّرطِ ما هو جوابٌ للقسم، بل يُقَدَّرُ جوابُه قِسْماً برأسه؛ ألا ترى أنَّ تقديرَه هنا: إن ارتبتُم حَلَّفوهما، ولو قدَّرتَه: إنْ ارتبتُم، فلا نشتري، لم يَصِحَّ. فقد اتَّفق هنا أنَّه اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ، وقد أُجِيبَ سابقُهما، وحُذِفَ جوابُ الآخر. وليس من تيك القاعدةِ.

وقالَ الجرجانيُّ[٣]: «إنَّ ثمَّ قولاً محذوفاً، تقديرُه: يُقْسمان بالله ويقولان هذا القولَ في أيمانهما، والعربُ تُضْمِرُ القولَ كثيراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ [الرعد:٢٣]؛ أي: يقولون: سلامٌ عليكم». ولا أدري ما حملَه على إضمار هذا القولِ؟

قوله: ﴿بِهِۦ﴾: في هذه الهاءِ ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُهما: أنَّها تعودُ على الله تعالى[٤].

الثَّاني: أنَّها تعودُ على القَسم[٥].

الثَّالث – وهو قولُ أبي عليٍّ[٦] – : أنَّها تعودُ على تحريف الشَّهادةِ، وهذا قويٌّ من حيث المعنى.

وقالَ أبو البقاء[٧]: «تعودُ على الله، أو القَسم، أو الحَلْف، أو اليَمين، أو تحريف الشَّهادة، أو على الشَّهادة؛ لأنَّها قولٌ».

---

(١) في جميع النُّسخ عدا ح: «ليس»، والمثبت منها.

(٢) انظر: الكتاب٣/٨٢، وشرح كتاب سيبويه٣/٢٨٣، وأمالي ابن الشَّجري١/٣٥٦-٣٦٧ ، وشرح المفصَّل٧/٥٧-٥٨، والكافية٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٢٩، وشرح التَّسهيل٣/٢١٥-٢١٦، وشرح الكافية للرضي٤/٤٥٦، وشرح ابن النَّاظم١/٥٠٢، والارتشاف٤/١٧٨٣، وشرح ابن عقيل٤/٤٣، وشفاء العليل٢/٦٩٧، وهمع الهوامع٤/٢٥٢.

(٣) يعني أبا عليٍّ الجُرجاني صاحب "نظم القرآن". وكلام الجُرجاني في: التَّفسير البسيط٧/٥٧١.

(٤) وهو قول الطَّبري٩/٩٨.

(٥) قاله الزَّمخشري وابن عطيَّة. انظر: الكشَّاف٦/٣١٣، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣.

(٦) الحُجَّة٣/٢٦٦. وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣. «عليٍّ»: سقط من ظ.

(٧) التِّبيان١/٤٦٧.

قلتُ: قوله: «أو الحَلْف أو اليمين» لا فائدةَ فيه؛ إذ هما شيءٌ واحدٌ، وكذلك قولُ مَنْ قال: إنَّها تعودُ على الله تعالى، لا بُدَّ أن يقدِّرَ مضافاً محذوفاً؛ أي: لا نشتري بيمينِ الله أو قسَمِه ونحوِه؛ لأنَّ الذَّاتَ المقدَّسة لا يُقالُ فيها ذلك.

وقالَ مكِّيٌّ[١]: «وقِيلَ: الهاءُ تعودُ على الشَّهادة، لكن ذُكِّرَت؛ لأنَّها قولٌ كما قال: ﴿فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾ [النِّساء:٨]، فردَّ الهاءَ على المقسوم؛ لدِّلالة القِسمة على ذلك».

والاشتراءُ هنا، هل باقٍ على حقيقتِه، أو يُرادُ به البَيع؟ قولان؛ أظهرُهما الأوَّلُ، وبيانُ ذلك مبنيٌّ على نصبِ ﴿ثمناً﴾، وهو منصوبٌ على المفعوليَّة.

قالَ الفارسيُّ[٢]: «وتقديرُه: لا نشتري به ذا ثمنٍ؛ ألا ترى أنَّ الثَّمن لا يُشترى، وإنَّما يُشترى ذو الثَّمن». قال[٣]: «وليس الاشتراءُ هنا بمعنى البَيع، وإنْ جاز[٤] لغةً؛ لأنَّ البَيعَ إبعادٌ عن البائعِ، وليس المعنى عليه، إنَّما معناه التَّمسُّكُ به، والإيثارُ له على الحقِّ».

وقد نقلَ الشَّيخُ[٥] هذا الكلامَ بعينه، ولم يَعْزُه لأبي عليٍّ.

وقالَ مكِّيٌّ[٦]: «معناهُ ذو ثمنٍ؛ لأنَّ الثَّمنَ لا يُشترى، وإنَّما يُشْترى ذو الثمن؛ وهو كقوله: ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾ [التَّوبة:٩]؛ أي: ذا ثمنٍ».

وقالَ غيرُه[٧]: «إنَّه لا يحتاجُ إلى حذف مضاف».

قالَ أبو البقاء[٨]: «ولا حَذْفَ فيه؛ لأنَّ الثَّمنَ يُشتَرى كما يُشترَى به، وقِيلَ: التَّقديرُ: ذا ثمن».

---

(١) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥١.

(٢) الحُجَّة٣/٢٦٦.

(٣) الحُجَّة٣/٢٦٦.

(٤) في ط:((جاء))، وهو تحريف.

(٥) البحر المحيط٨/٤٤٩.

(٦) مشكل إعراب القرآن١/٢٥١.

(٧) لم أصبه.

(٨) التِّبيان١/٤٦٧.

وقالَ بعضُهم[١]:لا نَشتَري: لا نبيعُ عهدَ الله بعَرضٍ نأخذُه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾ [آل عمران:٧٧]، فمعنى ﴿لا نشتري به﴾: لا نأخذُ ولا نَستبدِلُ، ومَنْ باع شيئاً فقد اشترى، ومعنى الآية: لا نأخذُ بعهدِ الله ثمناً بأن نبيعَه بعَرَضٍ من الدُّنيا.

قالَ الواحديُّ[٢]: «ويُستغنى بهذا عن كثيرٍ من تكلُّفِ أبي عليٍّ، وهذا معنى قولِ القُتَيبيِّ[٣] والجُرجانيِّ[٤]».

قوله: ﴿وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ﴾: الواوُ هنا كالتي سبقَت في قوله: ﴿أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ في البقرة[٥] [الآية:١٧٠] من أنَّها يحتملُ أنْ يُقالَ عاطفةٌ أو حاليةٌ، وأنَّ جملةَ الامتناع حالٌ معطوفةٌ على حالٍ مقدَّرةٍ؛ كقوله: «أعطُوا السَّائِلَ، ولو على فرَسٍ»[٦]. فكذا هنا تقديرُه: لا نشتري به ثمناً في كلِّ حال، ولو كانَ الحالُ كذا، واسمُ ﴿كان﴾ مضمَرٌ فيها يعودُ على المشهود له؛ أي: ولو كانَ المشهودُ له ذا قرابةٍ.

قوله: ﴿وَلَا نَكۡتُمُ﴾: الجمهورُ على رفع ميم «نكتُمُ»[٧]؛ على أنَّ «لا» نافية، والجملةُ تحتملُ وجهين:

أحدُهما – وهو الظَّاهرُ– : كونُها نسَقاً على جواب القسم، فتكونُ أيضاً مُقسَماً عليها.

---

(١) يعني ابن قتيبة. انظر: تأويل مشكل القرآن٣٧٨. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٧١. في ط: «بغرض» مكان «بعرض»، وهو تصحيف. وفي جميع النُّسخ: «بعهد»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٢) التَّفسير البسيط٧/٥٧١-٥٧٢.

(٣) تأويل مُشكل القرآن١/٣٧٨.

(٤) يقصد أبا عليٍّ الجُرجاني صاحب "نظم القرآن"، وكلامه في التَّفسير البسيط٧/٥٧١.

(٥) انظر: الدُّرّ المصون٢/٢٢٧.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ٢/٩٩٦ برقم «٣» عن زيد بن أسلم عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم. وعنده: «وإن» بدل «ولو».

قال ابن عبد البرّ في التَّمهيد٥/٢٩٤: «لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً بين رواة مالك، وليس في هذا اللَّفظ مسند يُحتجُّ به فيما علمت». اهـ. وانظر حديث الحسين بن علي عند أحمد٣/٢٥٤ برقم «١٧٣٠»، وأبي داوود ١/٥٢٢ برقم «١٦٦٥» والرِّواية عندهما: «للسَّائل حقٌّ ولو جاء على فرس».

(٧) انظر القراءة في: تفسير الطَّبري٩/٨٠.

والثَّاني: أنَّه إخبارٌ من أنفسهم بأنَّهم لا يكتُمون الشَّهادة؛ ويتأيَّدُ بقراءة الحسن والشَّعبيِّ: ((ولا نَكتِمْ))[١] على النَّهي. وهذه القراءةُ جاءَت على القليل من حيثُ إنَّ دخولَ ((لا)) النَّاهية على فعلِ المتكلِّم قليلٌ[٢]؛ ومنه[٣]: [الطَّويل]

١٢٠-إذا ما خَرَجْنا مِنْ دمشقَ فلا نَعُدْ لهـا أبـداً مـا دامَ فيهـا الجُراضِـمُ

والجمهورُ على ((شهادةَ اللهِ)) بالإضافة[٤]، وهي مفعولٌ بها، وأُضِيفَت إليه تعالى؛ لأنَّه هو الآمرُ بها وبحفظها، وأنْ لا تُكْتمَ، ولا تُضَيِّعَ.

وقرأَ عليٌّ أميرُ المؤمنين[٨/ب-م٣] ونعيمُ بنُ مَيسَرة والشَّعبِيُّ في رواية: ((شهادةً اللهَ))[٥] بتنوين شهادة، ونصبِها ونصبِ الجلالة، وهي واضحةٌ.

فـ ((شهادةً)) مفعولٌ ثانٍ، والجلالةُ نصبٌ على التَّعظيمِ، وهي الأوَّل، والأصلُ: ولا نكتُمُ الله شهادةً[٦]؛ وهو كقوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النِّساء:٤٢]، وإنَّما قُدِّمَت هنا للاهتمام بها؛ فإنَّها المحدِّثُ عنها.

---

(١) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤٢، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والمغني٢/٧٣٨، والبحر الحيط٨/٤٥٠.

(٢) لأنَّ المتكلِّم لا ينهي نفسه إلَّا مجازاً. انظر: شرح الكافية الشَّافية٣/١٥٦٨، والارتشاف٤/١٨٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/١٢٦٥، وأوضح المسالك٤/١٩٩، والمساعد٣/١٢٧، وشرح التَّصريح٢/٣٤٩.

(٣) عُزِيَ للفرزدق في أمالي ابن الشَّجري٢/٥٣٣، ومغني اللَّبيب٣٣٠ وليس في ديوانه بشرح الحاوي. ويُنسب للوليد بن عُقبة يُعرِّض بمعاوية رضي الله عنهما في كثرة أكله. وانظر البيت في: الأزهية١٥٠، وشرح التَّسهيل٤/٦٣ ، واللِّسان (جرضم)، والمقاصد النَّحويَّة ٤/١٩٠٩، وشرح التَّصريح ٢/٣٩٤، وشرح الأشموني١/٣٥٥، وشرح أبيات مغني اللَّبيب٥/١٧.

الجرَاضم: الأكول الواسع البطن. عن اللِّسان (جرضم). وفي ط: ((بها)) مكان ((لها))، وهو خطأ.

(٤) انظر القراءة في: المحتسب١/٢٢١، والمبسوط١٨٨، والمغني٢/٧٣٨.

(٥) وبها قرأ غيرهم. انظر: معاني النَّحَّاس٢/٣٧٨، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والمغني٢/٧٣٩، والبحر المحيط٨/٤٥٠.

(٦) وإليه ذهب النَّحَّاس وابن عطيَّة وأبو حيَّان. انظر: معاني النَّحَّاس٢/٣٧٨، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والبحر المحيط٨/٤٥٠.

وفيها وجهٌ ثانٍ – نقلَه الزَّهراويُّ[١] -: وهو أنْ تكونَ الجلالةُ نصباً على إسقاط حرف القَسم، والتَّقديرُ: ولا نكتُمُ شهادةً واللهِ، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ، نُصِبَ المُقسَمُ به[٢]؛ ولا حاجةَ إليه؛ لأنَّه يَستدعي حذفَ المفعولِ الأوَّلِ للكِتمان؛ أي: ولا نكتُمُ أحداً شهادةً والله، وفيه تكلُّفٌ، وإليه ذهبَ أبو البقاء أيضاً، قال[٣]: «على أنَّه منصوبٌ بفعلِ القسم محذوفاً».

وقرأ عليٌّ أميرُ المؤمنين والسُّلميُّ والحسنُ البَصريُّ: ((شهادةً)) بالتَّنوين والنَّصب، ((آللهِ))[٤] بمدِّ الألفِ الَّتي للاستفهام، دخلَت للتَّقرير، وتوقيف نفوسِ الخَلق الحالفين، وهي عِوضٌ عن[٥] حرف القَسم المقدَّرِ؛ وهل الجرُّ بها أم بالحرف المحذوف خلافٌ[٦]؟

وقرأ الشَّعبيُّ في روايةٍ وغيرُه: ((شهاده)) بالهاء ويقفُ عليها، ثمَّ يَبتدِئُ ((آللَّهِ))[٧] بقطع همزة الوصل وبمدِّ الهمزة على أنَّها للاستفهام بالمعنى المتقدِّم، وجرِّ الجلالة، وهمزةُ القطعِ تكون عوضاً عن[٨] حرف القسم في هذا الاسم الشَّريف خاصةً، تقول: ((يا زيدُ، آللّهِ، لأفعلَنَّ))، والَّذي يُعَوَّضُ عن[٩] حرف القسم في هذا

---

(١) انظر: البحر المحيط٨/٤٥٠، ومعاني النَّحَّاس٢/٣٧٨ بلا عزو. وورد في المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣.
والزَّهراوي: هو عمر بن عبيد الله الذُّهلي، مُحدِّث الأندلس مع ابن عبد البرّ، توفي سنة أربعمئة وأربع وخمسين. انظر: العِبَر في خبر من غَبَر٢/٣٠٢.

(٢) في أ: ((بهنَّ)).

(٣) التِّبيان١/٤٦٨.

(٤) وبها قرأ غيرهم. انظر: مختصر شواذ القرآن٤٢، والمحتسب١/٢٢١، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والمغني٢/٧٣٨، وشواذ القراءات١٦٢، والبحر المحيط٨/٤٥٠.

(٥) في ط: ((من)).

(٦) ذهب الكوفيُّون وبعض البصريِّين إلى أنَّه يجوز الخفض في القَسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلَّا بعوض؛ نحو: ألف الاستفهام، نحو قولك للرَّجل: ((آلله ما فعلتُ كذا)) وها للتَّنبيه؛ نحو: ها الله.
انظر مسألة الخلاف في: الإنصاف٣٣٤، وانظر هذه المسألة في: الكتاب٣/٤٩٨-٥٠٠، ومعاني القرآن للفرَّاء٢/٤١٣، والمقتضب٢/٣٢١-٣٢٣، والأصول١/٤٣١-٤٣٢، وشرح المفصَّل٩/١٠٥-١٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٣١-٥٣٢، واللُّمحة في شرح الملحة١/٢٦٦-٢٦٧،والارتشاف٤/١٧٦٧، وهمع الهوامع٤/٢٣٣-٢٣٤.

(٧) عنه وعن السُّلمي. انظر: المحتسب١/٢٢١، والمغني٢/٧٣٩، وشواذ القراءات١٦٢، والبحر المحيط٨/٤٥١.

(٨) في ط: ((من)).

(٩) في ط: ((من)).

الاسم الشَّريف خاصَّةً ثلاثةٌ: ألفُ الاستفهام، وقطعُ همزة الوصل، وها الَّتي للتَّنبيه؛ نحو: «ها اللَّهِ»، ويجوزُ مع «ها» » قطعُ همزةِ الجلالةِ ووصلُها[١]. وهل الجرُّ بالحرف المقدَّر، أو بالعِوض؟ تقدَّمَ أنَّ فيه خلافاً.

ولو قالَ قائلٌ: إنَّ قولَهم: «أللّهِ لأفعلنَّ» بالجرِّ وقطع الهمزة بأنَّها همزةُ استفهام، لم يُرَدَّ قولُه، فإنْ قِيلَ: همزةُ الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل الَّتي مع لام التَّعريف، أو ايمُن في القسم، وجبَ ثبوتُ همزةَ الوصل؛ وحينئذ؛ إمَّا أنْ تُسَهَّلَ، وإمَّا أنْ تُبدَلَ ألفاً، وهذه لم تَثبُتْ بعدَها همزةُ وصل، فتعيَّنَ أنْ تكونَ همزةَ وصلٍ قُطِعَت عِوضاً عن حرف القسم. فالجواب: أنَّهم إنَّما أبدلوا ألفَ الوَصلِ أو سَهَّلوها بعد همزةِ الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر.[٢]

وهنا اللَّبسُ مأمونٌ؛ فإنَّ الجرَّ في الجلالة يُؤذِنُ بذلك؛ فلا حاجةَ إلى بقاءِ همزةِ الوصلِ مُبدَلةً أو مُسهَّلَةً؛ فعلى هذا قراءة: الله، وآلله بالقصر والمدِّ تحتملُ الاستفهامَ، وهو تخريجٌ حسنٌ.

قالَ ابنُ جنِّي في هذه القراءة[٣]: «الوقفُ على «شهادهْ» بسكون الهاء، واستئنافُ القَسم حسنٌ، لأنَّ استئنافَه في أوَّلِ الكلام أوجَهُ له وأشدُّ هيَبةً مِنْ أن[٤] يدخُلَ في عَرضِ القول».

ورُوِيَت هذه القراءةُ – أعني: «أللّه» بقطع الألفِ من غير مَدٍّ وجرِّ الجلالة – عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ، وقُرِئَ «شهادةً اللهِ»[٥] بنصب الشَّهادة منوَّنة، وجرِّ الجلالة موصولة الهمزة؛ على أنَّ الجرَّ بحرفِ القسمِ المقدَّرِ من غير عوضٍ منه بقطع، ولا همزةِ استفهام، وهو[٦] مختصٌّ بذلك.

---

(١) انظر: الكتاب٣/٤٩٩-٥٠٠، وشرح كتاب سيبويه٤/٢٤٠، والمقتضب٢/٣٢١-٣٢٣، والأصول١/٤٣١-٤٣٢، والبصريات٩٠٨-٩٠٩، والمفصَّل٤٨٢، وشرح المفصَّل٩/١٠٩، وتوجيه اللُّمع١/٤٧٨، وشرح التَّسهيل٣/١٩٩، وشرح الكافية للرَّضي٤/٢٩٧-٣٠٢، والتَّذييل والتَّكميل١١/٣٤٦-٣٤٧، ومغني اللَّبيب٤٥٦، وشفاء العليل٢/٦٨٦، وهمع الهوامع٤/٤٣٢.

(٢) انظر المسألة في: المقتضب١/٢٩،٩٩-١٠٠، وإيضاح الوقف والابتداء١٩٢-١٩٣، وليس في كلام العرب٣٥٤، والتَّكملة٢٠٤، وشرح المفصَّل٩/١٣٨، وشرح الشَّافية للرَّضي٢/٢٢٤، وللجاربردي٢/٢٣١-٢٣٢، والمساعد٣/٣٣٧.

(٣) المحتسب١/٢٢١. وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والبحر المحيط٨/٤٥٠.

(٤) «أن»: سقطت من أ.

(٥) وهي قراءة أبي بكر بن عيَّاش والشَّعبي. انظر القراءتين في: مختصر شواذ القرآن٤١، والمحتسب١/٢٢١، والمحرَّر الوجيز٢/٢٥٣، والمغني٢/٧٣٩، والبحر المحيط٨/٤٥١.

(٦) في ظ: «هذا».

وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْآثِمِينَ﴾: هذه الجملةُ لا محلَّ لها؛ لأنَّها استئنافيةٌ، أخبروا عن أنفسِهم بأنَّهم من الآثمين إنْ كتموا الشَّهادة؛ ولذلك أتوا بـ «إِذَنْ» المؤذِنة بالجزاء والجواب.

وقرأ الجمهورُ: «لَمِنَ الآثمينَ» من غير نقلٍ ولا إدغامٍ، وقرأ ابنُ مُحَيصِنٍ والأعمش: «لَمِلَّاثِمين»[1] بإدغام نون «من» في لام التَّعريف بعد أنْ نقلَ إليها حركة الهمزة في «آثمينَ»، فاعتدَّ بحركة النَّقل، فأدغمَ، وهي نظيرُ قراءةِ مَنْ قرأ «عَاداً لُّولَى»[2] [النَّجم:٥٠] بالإدغام. وهناك إن شاء الله يأتي تحقيق ذلك، وبه القوَّة[3].

(١) انظر القراءتين في: المغني٢/٧٤٠، والقراءة الثَّانية في: إعراب النَّحَّاس٢/٤٦ ، ومختصر شواذ القرآن٤٢«لمن الَّأثمين»، والهداية٣/١٩١٠، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٣. قال النَّحَّاس: «وهذا رديء في العربيَّة؛ لأنَّ اللَّام حكمها السُّكون، وإنْ حُرِّكت، فإنَّ الحركة للهمزة». اهـ

(٢) وهي قراءة نافع وأبي عمرو ، وقراءة الجمهور«عاداً الأولى». انظر: السَّبعة٦١٥، ومعاني القراءات٣/٣٩، والحُجَّة في القراءات٦/٢٣٧، وحُجَّة القراءات٦٨٧، والتَّيسير٢٠٥.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون١٠/١١٠.

﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:١٠٧]

قوله: ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾: مبنيٌّ للمفعول، والقائمُ مقامَ فاعِله الجارُّ بعدَه؛ أي: فإنِ اطُّلِعَ على استحقَاقِهما الإثمَ[١] [٩/أ-م٣].

يُقالُ: [عثرَ الرَّجلُ يَعثُرُ][٢] عُثُوراً: إذا هجمَ على شيءٍ، لم يَطَّلِعْ عليه غيرُه، وأعثرتُه على كذا: أطلَعتُه عليه؛ ومنه قولُه تعالى: ﴿أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾[٣] [الكهف:٢١].

قالَ أهلُ اللُّغة[٤]: وأصلُه من «عَثْرة الرَّجل»، وهي الوقوع؛ وذلك أنَّ العاثِرَ إنَّما يَعثُرُ بشيءٍ كان لا يَراه، فإنْ عثرَ به؛ اطَّلَعَ عليه ونظرَ ما هو، فقِيلَ لكلِّ أمرٍ كان خَفِيّاً، ثمَّ اطُّلِعَ عليه: عُثِرَ عليه.

وقالَ اللَّيثُ[٥]: «عثرَ يَعثُرُ عُثُوراً: هجمَ على أمرٍ لم يهجُمْ عليه غيرُه، وعثرَ يَعثُرُ عَثْرةً: وقعَ على شيءٍ». ففرَّقَ بين الفعلين بمصدريهما.

وفرَّقَ أبو البقاء بينهما بغير ذلك؛ فقال[٦]: «((عثرَ)) مصدرُه العُثُور؛ ومعناه اطَّلعَ، فأمَّا ((عثرَ)) في مَشيهِ، ومنطقهِ، ورأيهِ، فالعِثارُ».

والرَّاغبُ جعلَ المصدرين[٧] على حَدٍّ سَواء؛ فإنَّه قالَ[٨]: «عثرَ الرَّجلُ بالشَّيء يَعثُرُ عُثُوراً وعِثاراً: إذا سقطَ عليه، ويُتَجَوَّزُ به فيمن يَطَّلِعُ على أمرٍ من غير طلَبِه؛ يقالُ: ((عثرتُ على كذا))، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف:٢١]؛ أي: وقَّفناهم عليهم من غير أنْ طلَبُوا».

---

(١) في مجاز القرآن١/١٨١: أي: فإن ظُهِرَ عليه ووقع، وهو من قولهم: عثرَتْ على الغَزل بأخَرَة، فلمْ تدَع بنجدٍ قَرَدَةً. وفي معاني الزَّجَّاج ٢/٢١٦: أي: فإن اطَّلع على أنَّهما قد خانا.

(٢) ما بين معقوفتين مبيض في أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٣) انظر: العين(عثر)٢/١٠٥، وإصلاح المنطق١٩١، ومقاييس اللُّغة (عثر)٤/١٨٦، واللِّسان (عثر)، وعمدة الحفَّاظ (عثر)٣/٢٩.

(٤) قاله بنحوه الأزهري. انظر: تهذيب اللُّغة (عثر)٢/٣٢٤. وعنه في: اللِّسان والتَّاج (عثر). وانظر: تفسير الطَّبري٩/٨١، والقرطبي٨/٢٧٤-٢٧٥

(٥) وكلام اللَّيث في: تهذيب اللُّغة (عثر)٢/٣٢٤، واللِّسان (عثر).وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٧٨، وتفسير الرَّازي١٢/١٢٦.

(٦) التِّبيان١/٤٦٨.

(٧) أي: العُثور والعِثار. في ظ: ((المصدر)).

(٨) مفردات ألفاظ القرآن (عثر) ٥٤٦.

قوله تعالى: ﴿فَٱخَرَانِ﴾: فيه أربعةُ أوجهٍ:

[الأوَّل][1]: أنْ يرتفعَ على أنَّه خبرُ مبتدإٍ مضمَرٍ، تقديره: فالشَّاهدان آخران[2]، والفاء جوابُ الشَّرط، دخلَت على الجملة الاسميَّة، والجملةُ من قوله: ﴿يقومان﴾ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ ﴿آخران﴾.

الثَّاني: أنَّه مرفوعٌ بفعلٍ مضمَرٍ، تقديرُه: فليشهَد آخران، ذكرَه مكِّيٌّ[3] وأبو البقاء[4]. وقد تقدَّمَ أنَّ الفعلَ لا يُحذَفُ وحدَه إلَّا في مواضعَ ذكرتُها عند قوله: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾[5] [المائدة:١٠٦].

الثَّالث: أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، و ﴿الأوليان﴾ مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقدير: فالأوليان بأمر الميِّت آخران يقومان مقامَهما، ذكر ذلك أبو عليٍّ، قال[6]: «ويكونُ كقولك: تميميٌّ أنا».

الرَّابع: أنَّه متبدأٌ، وفي الخبرِ حينئذٍ احتمالاتٍ[7]:

أحدُها: قولُه: ﴿مِنَ الَّذين استَحقَّ﴾، وجازَ الابتداءُ به؛ لتخصُّصِه بالوَصف، وهو الجملة من ﴿يقُومان﴾.

والثَّاني: أنَّ الخبرَ ﴿يقُومان﴾، و ﴿مِنَ الَّذين استحَقَّ﴾ صفةُ المبتدإ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر بين الصِّفة وموصوفها[8]، والمسوِّغُ أيضاً للابتداء به اعتمادُه على فاء الجزاء.

وقالَ أبو البقاء[9] – لمَّا حكى رفعَه بالابتداء –: «وجازَ الابتداءُ بالنَّكرة لحصولِ الفائدةِ»؛ فإنْ عنى أنَّ المسوِّغَ مجرَّدُ الفائدةِ من غيرِ اعتبارِ مسوِّغٍ من المُسَوِّغات الَّتي ذكرتُها، فغيرُ مُسَلَّمٍ.

الثَّالث: أنَّ الخبرَ قولُه: ﴿الأوليان﴾، نقله أبو البقاء[10].

---

(١) ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٢) أجازه الأخفش. انظر: كشف المشكلات١/٣٧٦، وانظر: البيان١/٣٠٩، والتِّبيان١/٤٦٨.

(٣) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥٢.

(٤) التِّبيان١/٤٦٨.

(٥) انظر ص٣٢٦-٣٢٧.

(٦) الحُجَّة٣/٢٦٧. ووافقه الباقولي في كشف المشكلات١/٣٧٥. وعن الحُجَّة في المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٤. وأبو علي هو الفارسي.

(٧) ذكر الأوَّل مكِّي في مشكله١/٢٥٢، والثَّالث ابن الأنباري في البيان١/٣٠٩.

(٨) الفصل بين الصِّفة والموصوف بالخبر لا يجوز إلَّا في الشِّعر، فلا يجوز أن تقول: الرَّجل كريمٌ الطَّويلُ، ولا الرجلُ في الدَّار الطَّويل، وقد نصَّ ابن عصفور في ضرائر الشِّعر٢٠٤-٢٠٥ بما ليس معمولاً لأحدهما ضرورة.

(٩) التِّبيان١/٤٦٨.

(١٠) التِّبيان١/٣٦٩.

وقوله: ﴿يقومان﴾ و ﴿مِنَ الَّذين استحَقَّ﴾: كلاهما في محلِّ رفعٍ صفةً لـ ﴿آخران﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ أحدُهما صفةً، والآخرُ حالاً، وجاءَت الحالُ من النَّكرة؛ لتخصُّصِها بالوصفِ.

وفي هذا الوجهِ ضعفٌ؛ من حيث إنَّه إذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ، جعلتَ المعرفةَ محدِّثاً عنها، والنَّكرةَ حديثاً، وعكسُ ذلك قليلٌ جدّاً أو ضرورةٌ[1]؛ كقوله[2]: [الوافر]

١٢١- يكـــونُ مزاجَهـــا عَسَـــلٌ ومـــاءُ

[وكقوله][3]: [الطَّويل]

١٢٢- وإنَّ حراماً أنْ أَسُبَّ مجاشِعاً بآبـــائي الشُّـــمِّ الكـــرامِ الخَضـــارِمِ

وقد فَهِمْتَ مِمَّا تقدَّمَ أنَّ الجملةَ من قوله: ﴿يقومان﴾، والجارَّ من قوله: ﴿مِنَ الَّذين﴾؛ إمَّا مرفوعُ المحلِّ صفةً لـ ﴿آخَران﴾[4] أو خبرٌ عنه، وإمَّا منصوبةٌ على الحالِ؛ إمَّا من نفس ﴿آخران﴾، أو مِنَ الضَّمير المستكِنِّ في ﴿آخران﴾، ويجوزُ في قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ أنْ يكونَ حالاً من فاعلِ ﴿يَقُومان﴾[5].

---

(١) انظر: الكتاب١/٤٨، و شرح المفصَّل٧/٩١، وشرح الكافية للرَّضي٤/٢٠٧، واللُّمحة في شرح المُلحة٢/٥٨٢، و همع الهوامع٢/٩٦.

(٢) عجز بيت لحسَّان بن ثابت، وصدره: كأنَّ خَبيئَةً من بيت رأسٍ

في ديوانه١/١٧، والكتاب١/٤٩، وشرح الكتاب١/٣٠٥، وشرح أبياته١/٣٨، ومعاني القرآن للفرَّاء٣/٢١٥، والمقتضب٤/٩٢، والكامل١٦٤، والأصول١/٨٣. وبلا نسبة في: الأصول١/٦٧، وعلل النَّحو٢٥٢، وشرح القصائد العشر٩٢،وشرح الكافية للرَّضي٤/٢٠٧، ومغني اللَّبيب٥٩١.

والشَّاهد فيه: ((يكون مزاجها عسل))؛ حيث جاء اسم ((كان)) نكرة، وخبرها معرفة.

(٣) للفرزدق في ديوانه بشرح الحاوي٢/٥٢٣، والرِّواية فيه:..... وليسَ بعَدلٍ إنْ سَبَبتُ مُقاعِساً

وله في: تعليق الفرائد٣/٢٠٩و٤/٣٠، وخزانة الأدب٩/٢٨٥. وبلا نسبة في: شرح التَّسهيل١/٣٥٧و٢/١٧، والتَّذييل والتَّكميل٤/١٨٥و٥/٦٠، والمساعد١/٢٦٤، وهمع الهوامع٢/٩٦.

مجاشِعاً: اسم قبيلة. والشَّم: جمع ((أشم))، وهو العزيز. والخضارم: جمع ((خِضرَم))، وهو الجوَاد الكثير العَطاء.

والشَّاهد فيه: ((وإنَّ حراماً أنْ أسُبَّ مُجاشعاً)) ؛ حيث جاء اسم ((إنَّ)) نكرة، وخبرها معرفة؛ وعليه فيجوز قياس ذلك في باب ((كان)). وعلى رواية الدِّيوان فلا شاهد فيه. ما بين معقوفتين سقط من أ، واستدركته من بقية النُّسخ. وفي أ: ((أست)) بدل ((أسب)).

(٤) انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٧، والتَّفسير البسيط٧/٥٧٩، وكشف المشكلات١/٣٧٦.

(٥) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٦٩.

قوله: ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾: قرأ الجمهورُ «استُحِقَّ» مبنيّاً للمفعول، «الأولَيان» رفعاً[١]، وحفصٌ عن عاصمٍ: «استحَقَّ» مبنيّاً للفاعل، «الأولَيان»[٢] كالجماعة، وهي قراءة عبدِ الله بن عبَّاس وأميرِ المؤمنين عليٍّ رضي الله عنهما، ورُوِيَت عن ابن كثيرٍ أيضاً[٣]، وحمزةُ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ: «استُحِقَّ» مبنيّاً للمفعول كالجماعة، «الأوَّلِينَ»[٤] جمعَ «أوَّل» جمعَ المذكَّر السَّالم، والحسنُ البَصريُّ «استَحَقَّ» مبنيّاً للفاعل، «الأوَّلان»[٥] مرفوعاً تثنية «أوَّل»، وابنُ سيرين كالجماعة، إلَّا أنَّه نصبَ «الأوَّلَيْن» تثنيةَ «أوْلى»[٦].

وقُرِئَ: «الأوْلَينَ»[٧] بسكون الواو وفتح اللَّام، وهو جمع أوْلى؛ كـ «الأعلَيْنَ» في جمعِ «أعلى».

ولـمَّا وصلَ أبو إسحاقٍ الزَّجَّاجُ إلى هذا الموضعِ[٨]، قال[٩]: «هذا موضعٌ من أصعب ما في القرآن إعراباً».

---

(١) انظر: السَّبعة٢٤٨، ومعاني القراءات١/٣٤١، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٠، والمبسوط١٨٨، وحُجَّة القراءات٢٣٨، والنَّشر١٤١. وأنكر ابن عبَّاس هذه القراءة. انظر: معاني النَّحَّاس٢/٣٨١. وقال أبو حيَّان في البحر٨/٤٥٣: والأولَيان :يعني الأحقَّان بالشَّهادة؛ لقرابتهما ومعرفتهما.

(٢) انظر القراءة في: السَّبعة٢٤٨، ومعاني القراءات١/٣٤١، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦١، والمبسوط١٨٨، وحُجَّة القراءات٢٣٨، والتَّيسير١٠٠.

(٣) انظر القراءة في: السَّبعة٢٤٩، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٤، والبحر المحيط٨/٤٥٢. من قوله: «وهي قراءة....» إلى هنا سقط من ظ.

(٤) عنهما وعن يعقوب. انظر القراءة في: السَّبعة٢٤٨، ومعاني القراءات١/٣٤١، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٠، والمبسوط١٨٨.

(٥) عنه وعن ابن عبَّاس. انظر: معاني الفرَّاء١/٣٢٤، وتفسير الطَّبري٩/٩٥، والمغني٢/٧٤٠، وشواذ القراءات١٦٢، والإتحاف١/٥٤٤. قال الطَّبري٩/٩٩: وأمَّا القراءة الَّتي حكيت عن الحسن فقراءةٌ عن قراءة الحُجَّة من القرَّأة شاذَّة، وكفى بشذوذها عن قراءتهم دليلاً عن بعدها عن الصَّواب. اهـ. في ظ: «الأوليان».

(٦) انظر: المحرَّر الوجيز٢/٢٥٤، والمغني٢/٧٤١، حيث وردت القراءة عندهما هكذا: «الأولَين» على تثنية «أوَّل». وأوردها أبو حيَّان في البحر المحيط٨/٤٥٢، والألوسي في روح المعاني٧/٥١ كما وردت عند المصنِّف.
قال النَّحَّاس: وقراءة الحسن وابن سيرين كلاهما لحن، لا يقال في مثنى: مثنان، غير أنَّه قد رُوِيَ عن الحسن «الأوَّلان» . انظر: تفسير القرطبي٨/٢٧٧.

(٧) قال الشِّهاب في حاشيته على البيضاوي٣/٢٩٥:«وأمَّا قراءة «الأوْلَين» كالأعلَينَ، فشاذَّة لم تُعرَ لأحد، وهو جمع «أولى»، وإعرابه كإعراب «الأوَّلَين» و«الأوَّلَيْن»» اهـ. وانظر القراءة بلا عزو في: روح المعاني٧/٥١، وحاشية الشِّهاب٣/٢٩٥.

(٨) في ط و ظ: «الموضوع»، والصَّواب ما أثبتُّه من أ و ح.

(٩) معاني القرآن له٢/٢١٦. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٧٩، ومجمع البيان٣/٣٦٢.

قلتُ: ولَعمري إنَّ القولَ ما قالت حَذامِ[١]؛ فإنَّ النَّاسَ قد دارَت رؤوسُهم في فكِّ هذا التَّركيب. وقد اجتهدْتُ – بحمد الله تعالى – فلخَّصتُ الكلامَ فيها أحسنَ تلخيصٍ، ولا بُدَّ من ذكرِ شيءٍ من معاني الآية؛ لنستَضِيءَ به على الإعراب؛ فإنَّه خادِمٌ لها.

فأمَّا قراءةُ الجمهور، فرفعُ «الأولَيان» فيها من أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه مبتدأٌ، وخبرُه ﴿آخَران﴾، تقديره: فالأولَيان بأمر الميِّت آخران[٢]؛ وقد تقدَّمَ شرحُ هذا.

الثَّاني: أنَّه خبرُ مبتدإٍ مُضمَرٍ؛ أي: هما الأولَيان[٣]؛ كأنَّ سائلاً يسألُ فقال: «مَنِ الآخران»؟[٩/ب-م٣] فقيل: هما الأولَيان.

الثَّالث: أنَّه بدلٌ من ﴿آخَران﴾[٤]، وهو بدلٌ في معنى البَيان للمبدلِ منه؛ نحوُ: جاءَ زيدٌ أخوك. وهذا عندهم[٥] ضعيفٌ؛ لأنَّ الإبدالَ بالمشتقَّاتِ يَقِلُّ[٦].

الرَّابع: أنَّه عطفُ بيان لـ ﴿آخران﴾، بيَّنَ الآخَرين بالأولَيين.

فإنْ قلتَ: شرطُ عطفِ البَيان أنْ يكونَ التَّابعُ والمتبوعُ متَّفقين في التَّعريفِ والتَّنكير، على أنَّ الجمهورَ على عدم جريانِه في النَّكرة خلافاً لأبي عليٍّ[٧]، و ﴿آخران﴾ نكرةٌ، و ﴿الأولَيان﴾ معرفةٌ. قلتُ: هذا سؤالٌ صحيحٌ، ولكن يَلزَمُ الأخفشَ، ويَلزَمُ الزَّمخشريَّ جوازُه؛ أمَّا الأخفشُ[٨] فإنَّه يُجيزُ أنْ يكونَ ﴿الأولَيان﴾

---

(١) وهذا المثَل يُضرب في تصديق الرجل صاحبَه. وأوَّل من قاله اللُّجَيم بن صَعب والد حَنيفة وعِجْل، وكانت حَذام امرأته، فقال فيها:

إذا قالَت حَذَامِ فصدِّقوها فإنَّ القولَ ما قالَت حَذامِ

انظر: فصل المقال٤١، وجمهرة الأمثال٢/١١٦، ومجمع الأمثال١١٦، والمستقصى١/٣٤٠.

(٢) ذكره أبو عليٍّ الفارسي والواحدي. انظر: الحُجَّة٣/٢٦٧، والتَّفسير البسيط٧/٥٨٠.

(٣) ذكره أبو عليٍّ الفارسي والزَّمخشري والواحدي والرَّازي. انظر: الحُجَّة٣/٢٦٧، والكشَّاف٦/٣١٤، والتَّفسير البسيط٧/٥٧٩، وتفسير الرَّازي١٢/١٢٧.

(٤) قاله النَّحَّاس في إعرابه٢/٤٧، وصاحب النَّظم في التَّفسير البسيط٧/٥٨٠، ومكِّي في مشكله١/٢٥٢. وانظر: الكشَّاف٦/٣١٤، وتفسير الرَّازي١٢/١٢٧.

(٥) يقصد ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل١/٢٦١، ومغني اللَّبيب٨٤٥. وردَّ ابن هشام مذهب ابن مالك.

(٦) لأنَّ البدل يكون في الاسم الجامد. انظر: حاشية الصَّبَّان١/٤٢، وحاشية الخضري١/١٨.

(٧) الحُجَّة٣/٢٥٨، وانظر رأي الجمهور في: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٩٤، وشرح التَّسهيل٣/٣٢٦، والتَّذييل والتَّكميل١٢/٣٢٩، وشرح ابن عقيل٣/٢٢٠، وشرح التَّصريح٢/١٤٨، وهمع الهوامع٥/١٩١-١٩٢ .

(٨) معاني القرآن له١/٢٩٠. وعنه في: الحُجَّة٣/٢٦٧.

صفةً لـ ﴿آخران﴾ بما سأقرره عنه عند تعرُّضي لهذا الوجهِ، والنَّعتُ والمنعوتُ يُشترطُ فيهما التَّوافقُ؛ فإذا جازَ في النَّعت، فليَجُزْ فيما هو شبيهٌ به[١]؛ إذ لا فرقَ بينهما إلَّا اشتراطُ الاشتقاقِ في النَّعت.

وأمَّا الزَّمخشريُّ[٢]، فإنَّه لا يشترطُ ذلك – أعني التَّوافق – وقد نصَّ هو في سورة آل عمران على أنَّ قوله تعالى : ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [الآية:٩٧] عطفُ بيان لقوله: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾[الآية:٩٧]، و ﴿آياتٌ بيناتٌ﴾ نكرةٌ؛ لكنَّها لـمَّا تخصَّصَت بالوَصف، قَرُبَت من المعرفة، كما قدَّمتُه عنه في موضعِهِ، وكذا ﴿آخَران﴾ قد وُصِفَ بصفتين فقَرُبَ من المعرفة، أشدُّ من ﴿آياتٌ بيناتٌ﴾ من حيثُ وُصِفَت بصفةٍ واحدةٍ.

الخامس: أنَّه بدلٌ من فاعلِ ﴿يقومان﴾[٣].

السَّادس: أنَّه صفةٌ لـ ﴿آخران﴾، أجازَ ذلك الأخفشُ[٤].

قالَ أبو عليٍّ[٥]: «وأجازَ أبو الحسن[٦] فيها شيئاً آخرَ، وهو أن يكونَ ﴿الأولَيان﴾ صفةً لـ ﴿آخران﴾؛ لأنَّه لـمَّا وُصِفَ تخصَّصَ، فمِنْ أجلِ وصفهِ وتخصيصِه، وُصِفَ بوصف المعارف».

قالَ الشَّيخُ[٧]: «وهذا ضعيفٌ؛ لاستلزامه هَدْمَ ما كادوا أن يُجمِعوا عليه من أنَّ النَّكرةَ لا تُوصَفُ بالمعرفةِ، ولا العكسِ».

---

(١) يقصد البدل، وعطف البيان، والتَّوكيد.

(٢) الكشَّاف٤/١٨٣.

(٣) قاله الأخفش في معانيه١/٢٩٠، وأجاده الزَّجَّاج٢/٢١٦. والمعنى: فليَقُم الأولَيان بالميت مقام هذين الخائنين، ووافقه النَّحَّاس في معانيه٢/٣٨٠، ، وأبو علي الفارسي في الحُجَّة٣/٢٦٧، ومكِّي في مشكله١/٢٥٢، والواحدي في التَّفسير البسيط٧/٥٨٠، والرَّازي١٢/١٢٧. وانظر: الكشَّاف٦/٣١٤، وكشف المشكلات١/٣٧٦، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٤. والمعنى عند النَّحَّاس: مِنَ الَّذين استَحقَّ عليهم الإيصاءُ.

(٤) معاني القرآن له١/٢٩٠.وانظر:الحُجَّة٣/٢٦٧، والتَّفسير البسيط٧/٥٨٠، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٤، وتفسير الرَّازي١٢/١٢٧ عن الأخفش.

(٥) الحُجَّة ٣/٢٦٧. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٥٣.

(٦) يعني الأخفش.

(٧) البحر المحيط٨/٤٥٣.

قلتُ: لا شكَّ أنَّ تخالفَهما في التَّعريف والتَّنكير ضعيفٌ، وقد ارتكبوا ذلك في مواضعَ؛ فمنها ما حكاهُ الخليلُ[١]: «مررتُ بالرَّجل خيرٍ منك» في أحد الأوجه في هذه المسألةِ، ومنها ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] على القولِ بأنَّ ﴿غير﴾ صفةُ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة:٧]، قوله[٢]: [الكامل]

١٢٣-ولقد أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني

وقوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧] على أنَّ «يسُبُّني» و ﴿نَسْلَخُ﴾ صفتان لِما قبلَهما؛ فإنَّ الجملَ نكراتٌ.

وهذه المُثُلُ الَّتي أوردتُها عكسُ ما نحنُ فيه؛ فإنَّها تُؤوَّلُ[٣] فيها المعرفةُ بالنَّكرة، وما نحنُ فيه جعلنا النَّكرةَ فيه كالمعرفةِ، إلَّا أنَّ الجامعَ بينهما التَّخالفُ، ويجوزُ أنْ يكونَ ما نحنُ فيه من هذه المُثُلِ باعتبار أنَّ ﴿الأولَيين﴾ لمَّا لم يُقصَدْ بهما شخصان معينان قَرُبا من النَّكرة، فوقعا صفةً لها مع تخصُّصِها هي، فصار في ذلك مسوِّغان: قُربُ النَّكرةِ من المعرفة بالتَّخصيص بالوصف[٤]، وقُربُ المعرفة من النَّكرة بالإبهام؛ ويدلُّ لِما قلتُه ما قالَه[٥] أبو البقاء[٦]: «والخامسُ: أنْ يكونَ صفةً لـ ﴿آخران﴾؛ لأنَّه وإنْ كان نكرةً، فقد وُصِفَ، والأولَيان لم يَقصِدْ بهما قصدَ اثنين بأعيانِهما».

السَّابع: أنَّه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه بـ ﴿استُحِقَّ﴾[٧]، إلَّا أنَّ كلَّ مَنْ أعربه، كذا قدَّرَ قبلَه مضافاً محذوفاً.

---

(١) يريد المصنِّف من مثال الخليل أن تكون «ال» في «الرجل» للجنس وليست للتعريف، فيكون ما دخلت عليه في حكم النَّكرة، فيصحُّ نعته بالنَّكرة، والله أعلم.

(٢) البيت لشمِر بن عمرو الحنفي في: الأصمعيات١٢٦. ونُسِبَ في الكتاب٣/٢٤، والدُّرر اللَّوامع١/ ١٠ إلى رجل من بني سلول. ولعميرة بن جابر في حماسة البحتري٣٥٠. وبلا نسبة في: الخصائص٣/٣٣٣،٣٢٥، وشرح الكافية الشَّافية٣/١٢٧١، ومغني اللَّبيب١٣٨،٨٤٥، وشرح ابن عقيل٣/١٩٦، وخزانة الأدب١/٣٥٧و٣/٢٠١.

والشَّاهد فيه: تعريف «أل» في «اللئيم» لفظي، لا يفيد التَّعيين، فجملة «يسبني» صفة لـ «لئيم»؛ لأنَّه في معنى النَّكرة.

(٣) في ظ:«مؤول».

(٤) «بالوصف»: سقطت من ط.

(٥) في جميع النُّسخ: «قال»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٦) التِّبيان١/٤٧٠.

(٧) وإليه ذهب الطَّبري٩/١٠٠.وانظر: معاني الزَّجَّاج٢/٢١٧، وإعراب النَّحَّاس٢/٤٧، والحُجَّة٣/٢٦٧. والمعنى عند النَّحَّاس: من الَّذين استُحِقَّ عليهم الإثمَّ بالخيانة.

واختلفَت تقديراتُ المُعرِبين، فقالَ مكِّيٌّ[١]:«تقديرُه: استُحِقَ عليهم إثمُ الأولَيَين»، وكذا أبو البقاء[٢].

وقد سبقَهما إلى هذا التَّقديرِ ابنُ جريرٍ الطَّبريِّ[٣]، وقدَّرَه الزَّمخشريُّ، فقال[٤]: «مِنَ الَّذينَ استُحِقَّ عليهم انتدابُ الأولَيَين منهم للشَّهادة لاطِّلاعِهم على حقيقة الحال».

وممَّن ذهبَ إلى ارتفاع «الأولَيان» بـ «استُحِقَّ» أبو عليٍّ الفارسيُّ ثمَّ منعَه، قال[٥]: «لأنَّ المُسْتَحَقَّ إنَّما يكونُ الوَصيَّةَ أو شيئاً منها، وأمَّا الأولَيان بالميِّت، فلا يجوزُ أنْ يُسْتَحَقَّا، فيُسندَ «استُحِقَّ» إليهما».

قلتُ: إنَّما منعَ أبو عليٍّ ذلك على ظاهر اللَّفظِ؛ فإنَّ الأولَيَين لم يستحِقَّهما أحدٌ كما ذكرَ، ولكن يجوزُ أنْ يُسْندَ «استُحِقَّ» إليهما بتأويل حذف المضاف المُتقدِّم.

وهذا الَّذي منعَه الفارسيُّ ظاهراً هو الَّذي حملَ النَّاسُ على إضمار ذلك المضافِ، وتقديرُ الزَّمخشريِّ[٦] بـ «انتداب الأولَيين» أحسنُ من تقدير غيرِه[٧]؛ فإنَ المعنى يُساعِدُه، وأمَّا إضمارُ «الإثم» فلا يظهرُ أصلاً إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ.

وأجازَ ابنُ عطيَّةَ[٨] أنْ يرتفعَ «الأَوْلَيان» بـ «استُحِقَّ» أيضاً، ولكنْ ظاهرُ عبارتِه أنَّه لم يُقَدِّرْ مضافاً؛ فإنَّه قد[٩] استشعرَ باستشكال الفارسيِّ المتقدِّم، فاحتالَ في الجواب عنه، وهذا نَصُّه، قال ما ملخَّصُه[١٠]: «إنَّه حملَ «استُحِقَّ» هنا على الاستعارة؛ فإنَّه ليسَ استحقاقاً حقيقةً لقوله: ﴿اسْتَحَقَّآ إِثْماً﴾، وإنَّما معناه أنَّهم غَلَبوا على المال بحكم انفراد هذا الميِّت[١٠/أ-م٣] وعدمِه؛ لقرابته، أو[١١] لأهلِ[١٢] دينه؛ فجعلَ تسوُّرَهم عليه استحقاقاً مجازاً، والمعنى: من الجماعة الَّتي غابَت، وكان مِنْ حقِّها أنْ تُحْضِرَ وليَّها، فلمَّا

(١) مُشكل إعراب القرآن١/ ٢٥٢.

(٢) التِّبيان١/٤٧٠.

(٣) تفسير الطَّبري٩/٩٨.

(٤) الكشَّاف٦/ ٣١٤.

(٥) الحُجَّة ٣/٢٦٩.

(٦) الكشَّاف٦/ ٣١٤.

(٧) كالطَّبري ومكِّي وأبي البقاء.

(٨) المحرَّر الوجيز٢/٢٥٤.

(٩) «قد»: سقطت من ط.

(١٠) المُحرَّر الوجيز٢/ ٢٥٤-٢٥٥ باختلاف يسير. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٥٤.

(١١) في ظ:«و».

(١٢) في جميع النُّسخ:«أهل» ، والأنسب ما أثبتُّه من المحرَّر الوجيز.

غابَت وانفردَ هذا الموصَّى، استحقَّت هذه الحال، وهذان الشَّاهدان من غير أهل الدِّين الولاية[١] وأمرِ الأولَيَين على هذه الجماعة، فبُنِيَ الفعلُ للمفعول على هذا المعنى إيجازاً، ويُقَوِّي هذا الغرضَ[٢] تعدِّي الفعلُ بـ «على» لـمَّا كان باقتدارٍ وحَملٍ هيَّأتهُ الحالُ، ولا يُقالُ: استحَقَّ منه أو فيه، إلَّا في الاستحقاقِ الحقيقيِّ على وجههِ، وأمَّا «استحَقَّ عليه»، فبالحملِ والغلَبَة والاستحاقِ المستعار». انتهى.

فقد أسندَ «استحَقَّ» إلى «الأولَيان» من غير تقدير مضافٍ متأوِّلاً له بما ذكرَ، واحتملتُ طولَ عبارتِه؛ لتتَّضِحَ.

واعلم أنَّ مرفوعَ «استُحِقَّ» في الأوجه المتقدِّمة – أعني غيرَ هذا الوجهِ، وهو إسنادُه إلى «الأولَيان» – ضميرٌ يعودُ على ما تقدَّمَ لفظاً أو سياقاً، واختلَفت عباراتُهم، فيه، فقالَ الفارسيُّ[٣] والحَوفيُّ[٤] وأبو البقاء[٥] والزَّمخشريُّ[٦]: «إنَّه ضميرُ الإثم، والإثمُ قد تقدَّمَ في قوله: ﴿اسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾».

وقال الفارسيُّ[٧] والحَوفيُّ[٨] أيضاً: «استحقَّ هو الإيصاءُ أو الوَصيَّةُ».

قلتُ: إضمارُ الوَصيَّة مُشْكِلٌ؛ لأنَّه إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى ضمير المؤنَّثِ مطلقاً، وجبَتِ التاءُ إلَّا في ضرورة، ويُونُسُ لا يخُصُّه بها[٩]، ولا جائزٌ أنْ يُقالَ أَضمرا لفظَ الوَصيَّة؛ لأنَّ ذلك حُذِفَ، والفاعلُ عندهما لا يُحذَفُ.

وقالَ النَّحَّاسُ مستَحسِناً لإضمار الإيصاء[١٠]: «وهذا أحسنُ ما قِيلَ فيه؛ لأنَّه لم يُجعَلْ حرفٌ بدلاً من حرفٍ».

---

(١) في ط: «والولاية».

(٢) كذا في أ و ح، وفي ط:«الفرض»، وفي ظ:«المغزى»، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٣) الحُجَّة٣/٢٦٨.

(٤) وكلام الحَوفي في البحر المحيط٨/٤٥٤.

(٥) التِّبيان١/٤٦٩.

(٦) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٧) الحُجَّة٣/٢٦٨.

(٨) وكلام الحَوفي في البحر المحيط٨/٤٥٤.

(٩) لم أقف على رأي يُونس فيما اطَّلعت عليه من المصادر. انظر: الكتاب٢/٤٦-٤٧، والكامل٨٤١، والأصول٢/٤١٣-٤١٤، والمذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء٧٢، ولابن الأنباري١/٣٦٣، والخصائص٢/٤١١، ونتائج الفكر١٢٩-١٣٠، وشرح المفصَّل٥/٩٤، وهمع الهوامع٦/٦٤-٦٥.

(١٠) النَّاسخ والمنسوخ له٢/٣١٣. وعنه في: تفسير القرطبي٨/٢٧٦، والبحر المحيط٨/٤٥٥.

يعني أنَّه لا يقولُ إنَّ «على» بمعنى «في»، ولا بمعنى «مِنْ» كما قِيلَ بهما. وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد جمعَ الزَّمخشريُّ غالبَ ما قلتُه و حكيتُه من الإعرابِ والمعنى بأوجزِ عبارةٍ، فقال[١]: «فـ ﴿آخران﴾؛ أي: فشاهدان آخَران يَقُومان مقامَهما مِنَ الَّذين استُحِقَّ عليهم؛ أي: [مِنَ الَّذين][٢] استُحِقَّ عليهم الإثمُ، ومعناه: مِنَ الَّذين جُنِيَ عليهم، وهم أهلُ الميِّتِ وعشيرتُه والأولَيان الأحقَّان بالشَّهادة؛ لقرابتهما ومعرفتهما، وارتفاعُهما على ﴿هما الأولَيان﴾؛ كأنَّه قِيلَ: ومَنْ هما؟ فقِيلَ: الأولَيان، وقِيلَ: هما بدلٌ من الضمير في ﴿يَقُومان﴾ أو من ﴿آخران﴾، ويجوزُ أنْ يرتفِعَا بـ «استُحِقَّ»؛ أي: مِنَ الَّذين استُحِقَّ عليهم انتدابُ الأولَيَين منهم للشَّهادة؛ لاطِّلاعهم على حقيقة الحال».

وقوله: ﴿عَلَيْهِمُ﴾[٣]: في «على» ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّها على بابها، قال أبو البقاء[٤]: «كقولك: وَجَبَ عليه الاثمُ»؛ وقد تقدَّمَ عن النَّحَّاس[٥] أنَّه لمَّا أضمرَ الإيصاءَ، بَقَّاها على بابها، واستَحسَنَ ذلك.

والثَّاني: أنَّها بمعنى «في»[٦]؛ أي: استُحِقَّ فيهم الإثمُ، فوقعَت «على» موقعَ «في»، كما تقعُ «في» موقعَها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]؛ أي: على جذوعِ؛ وكقوله[٧]: [الكامل]

---

(١) الكشَّاف٦/ ٣١٤.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من أ و ظ، واستدركته من ط و ح.

(٣) في جميع النُّسخ عدا ط: «عليهما»، وهو سهو.

(٤) التِّبيان١/٤٦٩. وسبقه إلى هذا الوجه أبو علي الفارسي في الحُجَّة٣/٢٦٨.

(٥) النَّاسخ والمنسوخ له٢/٣١٣ .

(٦) وبه قال الفرَّاء والطَّبري والنَّحَّاس وأبو علي الفارسي ومكِّي وغيرهم. انظر: معاني القرآن١/٣٢٤، وتفسير الطَّبري٩/١٠١، وإعراب النَّحَّاس٢/٤٧، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٨، ومشكل إعراب القرآن١/٢٥٢. وهو قول الزَّجَّاج في فتوح الغيب٥/٥١٩.

(٧) لعنترة، في ديوانه٢١٢، وأدب الكاتب٥٠٦، والكامل١٢٣، وتهذيب اللُّغة (سرح)٢/٢٩٨، و(سبت) ١٢/٣٨٨، وأمالي المرتضي١/٣٣٧، ٥٧٠، وشرح القصائد العشر٢٠٦. وبلا نسبة في: الخصائص٢/٣١٢، وشرح الكافية للرَّضي٤/٢٧٩، ومغني اللَّبيب٢٢٤.

وقد ضُبِط «بطل» في الدِّيوان بتنوين الجرِّ. وعلى الرَّفع بمعنى هو بطل. والخفض تردُّه على حامي الحقيقة في بيت قبله. كأنَّ ثيابه في سرحة: أي هو طويل الجسم كاملة، فكأنَّ ثيابه على سرحة لطوله، والسَّرحة: شجرة عظيمة طويلة. ويُحذى نعال السِّبت؛ أي: هو شريف ينتعل بما ينتعل به الملوك. والسِّبت: ما دُبِغَ بالقرظ، ولم يجود من شعره. والتَّوءم: الَّذي يكون مع آخر في بطن أمِّه، وهو أضعف له، فنفى عنه ذلك، ووصفه بكمال الخَلق وتمام=

١٢٤- بَطَلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتوءمِ

أي: على سَرْحةٍ.

وقَدَّره أبو البقاء، فقال[١]: «أي: استُحِقَّ فيهم الوَصيَّة».

والثَّالث: أنَّها بمعنى «من»؛ أي: استُحِقَّ منهم الإثمُ[٢].

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطفِّفين:٢]؛ أي: من النَّاس.

وقدَّرَه أبو البقاء فقال[٣]: «أي استُحِقَّ منهم الأوْلَيان»؛ فحين جعلَها بمعنى «في»، قدَّرَ «استُحِقَّ» مسنداً للوَصية، وحينَ جعلَها بمعنى «من»، قدَّرَه مُسنداً لـ «الأوْلَيان».

وكان لمَّا ذكرَ القائمَ مقامَ الفاعلِ، لم يذكُرْ إلَّا ضميرَ الإثم و«الأوْلَيان».

وأجازَ بعضُهم[٤] أنْ يُسْندَ ﴿استُحِقَّ﴾ إلى ضمير المال؛ أي: استُحِقَّ عليهم المالُ الموروثُ، وهو قريبٌ.

فقد تقرَّر أنَّ في مرفوع ﴿استُحِقَّ﴾ خمسةَ أوجُهٍ:

أحدُها: ﴿الأوْلَيان﴾.

والثَّاني: ضميرُ الإيصاء.

الثَّالث: ضميرُ الوَصية. وهو في المعنى كالَّذي قبلَه؛ وتقدَّمَ إشكالُه.

الرَّابع: أنَّه ضميرُ الإثمِ.

الخامس: أنَّه ضميرُ المال. ولم أرَهم أجازوا أنْ يكونَ ﴿عليهم﴾ هو القائمُ مقامَ الفاعلِ؛ نحوُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]؛ كأنَّهم لم يرَوا فيه فائدةً.

=الشِّدَّة والقوَّة. عن الدِّيوان.

(١) التِّبيان١/٤٦٩.

(٢) ذكره ابن قتيبة. انظر: تأويل مشكل القرآن٣٧٩، ٥٧٣ وانظر: معاني النَّحَّاس٢/٣٧٩، والنَّاسخ والمنسوخ للنَّحَّاس٢/٣١٢، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٦٨، وكشف المشكلات١/٣٧٧.

(٣) التِّبيان١/٤٦٩.

(٤) يعني ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٥.

وأمَّا قراءةُ حفصٍ، فـ «الأولَيان» مرفوعٌ بـ «استَحقَّ»، ومفعولُه محذوفٌ، فقدَّرَه[١] بعضُهم[٢] «وصيَّتَهما»، وقَدَّرَه[٣] الزَّمخشريُّ بـ «أن يجرِّدوهما للقيام بالشَّهادة»؛ فإنَّه قالَ[٤]: «معناهُ من الوَرثة الَّذين استَحَقَّ عليهم الأولَيان من بينهم بالشَّهادة أن يُجَرِّدوهما للقيام بالشَّهادة، ويُظهِروا بها كَذِبَ [١٠/ب-م٣] الكاذبين».

وقالَ ابنُ عطيَّةَ[٥]:«و«الأولَيان» رفعٌ بـ «استحَقَّ»؛ وذلك أنْ يكونَ المعنى: مِنَ الَّذين استحَقَّ عليهم مالَهم وتَرِكَتَهم شاهدا الزُّور، فسُمِّيا أولَيَيْن؛ أي: صَيَّرهما عدمُ النَّاس أولَيَيْن بالميِّت وتَرِكَتِه، فخانا وجارا فيها، أو يكونُ المعنى: مِنَ الَّذين حَقَّ عليهم أنْ يكونَ الأولَيان منهم، فـ «استَحَقَّ» بمعنى: حَقَّ، كـ استَعجَبَ وعَجِبَ، أو يكونُ «استحقَّ» بمعنى: سعى واستوجَبَ؛ فالمعنى: مِنَ القوم الَّذين حضرَ أولَيان منهم[٦] فاستَحَقَّا عليهم؛ أي: استَحقَّا لهم وسعَيا فيه، واستوجَباه بأيمانِهما وقُربانِهما».

قالَ الشَّيخُ[٧] – بعدَ أنْ حكى عن الزَّمخشريِّ[٨] وأبي محمَّدٍ[٩] ما قدَّمْتُه عنهما-: «وقالَ بعضُهم[١٠]: المفعولُ محذوفٌ، تقديرُه: مِنَ الَّذين استَحَقَّ عليهمُ الأولَيان وصيَّتَهما».

قلتُ: وكذا هو محذوفٌ أيضاً في قولَي أبي القاسم وأبي محمَّدٍ؛ وقد بيَّنتُهما ما هما؛ فهو عند الزَّمخشريِّ قولُه: «أنْ يُجَرِّدُوهما للقيام بالشَّهادة»، وعندَ ابنِ عطيَّة هو قولُه: «مالَهم وتَرِكَتَهم».

فقوله: «وقالَ بعضُهم: المفعولُ محذوفٌ» يُوهِمُ أنَّه لم يَدْرِ أنَّه محذوفٌ فيما تقدَّم أيضاً.

---

(١) في ط: «قدَّره».

(٢) يقصد أبا البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٦٩.

(٣) في أ و ظ: «وقدَّرها»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٤) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٥) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٥باختلافٍ يسيرٍ. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٥٦.وفيه: «... فسمَّى شاهدَي الزور أوليين... »

(٦) من قوله: «فاستحَقَّ بمعنى حَقَّ.....» إلى هنا سقط من ظ.

(٧) البحر المحيط٨/٤٥٦.

(٨) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٩) يعني ابن عطيَّة. المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٥.

(١٠) يعني أبا عليٍّ الفارسي. انظر: الحُجَّة٣/٢٧٠.

وممن ذهبَ إلى أنَّ «استَحَقَّ» بمعنى «حَقَّ» المجرَّدِ الواحديُّ؛ فإنَّه قال[١]: «واستحقَّ هنا بمعنى «حَقَّ»؛ أي وَجَبَ، والمعنى: فآخَران مِنَ الَّذين وَجبَ عليهمُ الإيصاءُ بتوصيته بينهم، وهم[٢] ورثَتُه».

وهذا التَّفسيرُ الَّذي ذكرَه الواحديُّ أوضحُ من المعنى الَّذي ذكرَه أبو محمَّدٍ على هذا الوجهِ، وهو ظاهرٌ.

وأمَّا قراءةُ حمزةَ وأبي بكرٍ، فمرفوعُ «استُحِقَّ» ضميرُ الإيصاء، أو الوَصيَّة، أو المال، أو الإثم، حسبَما تقدَّمَ. وأمَّا «الأَوَّلين» فجمعُ «أوَّل» المقابلِ لـ «آخِر»، وفيه أربعةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّه مجرورٌ صفةً لـ ﴿الَّذين﴾[٣].

الثَّاني: أنَّه بدلٌ منه، وهو قليلٌ؛ لكونِه مشتقّاً.

الثَّالث: أنَّه بدلٌ من الضميرِ في ﴿عليهم﴾. وحسَّنَه هنا، وإنْ كان مشتقّاً؛ عدمُ صلاحية ما قبلَه للوصف، نقلَ هذين الوجهين الأخيرين مكِّيٌّ[٤].

الرَّابع: أنَّه منصوبٌ على المدح، ذكرَه الزَّمخشريُّ، قال[٥]: «ومعنى الأَوَّلِيَّة التقدُّمُ على الأجَانب في الشَّهادة؛ لكونِهم أحقَّ بها».

وإنَّما فسَّرَ الأَوَّلِيَّة بالتَّقدُّم على الأجانبِ جَرْياً على ما مَرَّ في تفسيره: أو آخَران مِنْ غيرِكم أنَّهما من الأجانبِ لا من الكُفَّارِ.

وقالَ الواحديُّ[٦]: «وتقديرُه مِنَ الأَوَّلين الَّذين استُحِقَّ عليهم الإيصاءُ، أو الإثمُ، وإنَّما قيل لهم: «الأَوَّلِين» من حيثُ كانوا أَوَّلِين في الذِّكْرِ؛ ألا ترى أنَّه قد تقدَّمَ ﴿يا أيُّها الَّذين آمنوا شهادةُ بينِكم﴾ [المائدة:١٠٦]، وكذلك ﴿اثنان ذَوا عَدْلٍ مِنكم﴾ [المائدة:١٠٦] ذُكِرا في اللَّفظ قبلَ قوله:﴿أو آخَران من

(١) التَّفسير البسيط٧/٥٨٢.

(٢) «وهم»: غير واضحة في أ، وأثبتُّها من بقية النُّسخ.

(٣) وإليه ذهب الفرَّاء١/٣٢٤، والزَّجَّاج٢/٢١٧ في معانيهما.

(٤) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥٢. وسبقه إليهما النَّحَّاس في إعرابه٢/٤٧.

(٥) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٦) التَّفسير البسيط٧/٥٨١. وفيه: «الجانيين» بدل «الحانثين».

غيرِكُم﴾، وكانَ ابنُ عبَّاسٍ يختارُ هذه القراءةَ، ويقول: أرأيتَ إنْ كانَ الأوْلَيان صغيرين[١] كيف يقومان مقامَهما؟[٢] أراد أنَّهما إذا كانا صغيرين لم يقوما في اليَمين مقامَ الحانِثَين».

ونحا ابنُ عطيَّةَ هذا المنحى، قال[٣]: «معناهُ مِنَ القوم الَّذين استُحِقَّ عليهم أمرُهم؛ أي: غُلِبوا عليه، ثمَّ وصفَهم بأنَّهم أوَّلون؛ أي: في الذِّكر في هذه الآية».

وأمَّا قراءةُ الحسنِ، فـ «الأولان» مرفوعان بـ «استَحَقَّ»؛ فإنَّه يقرؤه مبنيّاً للفاعل.

قالَ الزَّمخشريُّ[٤]: «ويَحتَجُّ به مَنْ يرى ردَّ اليَمين على المُدَّعي».

ولم يبيِّن مَنْ هما الأوَّلان، والمرادُ بهما الاثنان المتقدِّمان في الذِّكر. وهذه القراءةُ كقراءةِ حفصٍ، فيُقَدَّرُ فيها ما ذُكِرَ، ثمَّ ممَّا يليقُ من تقديرِ المفعولِ.

وأمَّا قراءةُ ابنِ سيرين، فانتصابُها على المَدحِ[٥]، ولا يجوزُ فيها الجرُّ؛ لأنَّه إمَّا على البَدل وإمَّا على الوَصف بجمعٍ، و«الأوْلَيَيْن» في قراءته مثنًّى، فتعذَّرَ فيها ذلك.

وأمَّا قراءة «الأوْلَيْن» كـ «الأعلَيْن»، فحكاها أبو البقاء قراءةً شاذَّة، لم يَعْزُها، قال[٦]: «ويُقْرأ «الأوْلَيْن» جمعَ «الأوْلَى»، وإعرابه كإعراب «الأوْلَين»»؛ يعني في قراءة حمزةَ؛ وقد تقدَّمَ أنَّ فيها أربعةَ أوجُهٍ، وهي جاريةٌ هنا.

قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾: نسقٌ على ﴿يقُومان﴾، والسببيَّةُ فيها ظاهرةٌ.

و﴿لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ﴾: هذه الجملة جوابُ القسمِ في قوله: ﴿فيُقْسِمان﴾.

﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓا۟ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة:١٠٨]

---

(١) في ظ:«صغيران»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه الفرَّاء في معانيه١/٣٢٤، والطَّبري٩/١٠٢، والزَّجَّاج٢/٢١٧، والنَّحَّاس في معانيهما٢/٣٨٠، وأبو علي الفارسي في الحُجَّة٣/٢٦٩، والسُّيوطي في الدُّرّ المنثور٥/٥٨٥ .

(٣) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٥.

(٤) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٥) وإليه أشار الزَّمخشري. انظر: الكشَّاف٦/٣١٤.

(٦) التِّبيان١/٤٧٠. وفيه: وهو جمع «أوَّل».

و ﴿ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ﴾: لا محلَّ لهذه الجملة؛ لاستئنافِها، والمُشارُ إليه الحكمُ السَّابقُ بتفصيله؛ أي: ما تقدَّمَ ذِكرُه من الأحكام أقربُ إلى حصول إقامة الشَّهادة على ما ينبغي[١].

وقِيلَ[٢]: المُشارُ إليه الحَبْس بعدَ الصَّلاة.

وقِيلَ[٣]: تحليفُ الشَّاهدين.

و ﴿أَن يَأۡتُواْ﴾: [١١/أ-م٣] أصلُه: «إلى أنْ يأتوا»[٤]، وقدَّرَه أبو البقاء[٥] بـ «من» أيضاً؛ أي: أدنى مِنْ أنْ يأتُوا، وقدَّرَه مكِّيٌّ[٦] بالباء؛ أي: بأنْ يأتُوا، وليسا بواضحين، ثمَّ حذفَ حرفَ الجرِّ، فنشأ الخلافُ المشهور[٧].

و﴿عَلَىٰ وَجۡهِهَآ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿يَأتوا﴾[٨].

وقِيلَ: في محلِّ نصبٍ على الحال منها، وقدَّرَه أبو البقاء[٩] بـ «محقَّقة وصحيحة»، وهو تفسيرُ معنًى؛ لِما عَرِفتَ غيرَ مرَّة[١٠] من أنَّ الأكوانَ المقيَّدة لا تُقَدَّرُ في مثله.

قوله: ﴿أَوۡ يَخَافُوٓاْ﴾: في نصبه وجهان:

أحدهما: أنَّه منصوبٌ عطفاً على ﴿يأتوا﴾[١١]. وفي ﴿أو﴾ على هذا تأويلان:

---

(١) وإليه أشار الواحدي والبغوي والزَّمخشري وابن الجوزي. انظر: التَّفسير البسيط٧/٥٨٣، وتفسير البغوي٣/١١٥، وتفسير الزَّمخشري٦/٣١٤، وزاد المسير٢/٤٥٣.

(٢) وبه قال: السُّدِّي. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٦.

(٣) ومِمَّن قاله الكرماني والبيضاوي. انظر: غرائب التَّفسير٣٤٤، وتفسير البيضاوي٢/١٤٨.

(٤) وإليه أشار ابن قتيبة. انظر: تأويل مشكل القرآن٣٨٠.

(٥) التِّبيان١/ ٤٧٠.

(٦) مشكل إعراب القرآن١/٢٥٣. ووافقه ابن الأنباري في البيان١/٣١٠.

(٧) تقدَّم الحديث عن هذا الخلاف ص٤ ح٢.

(٨) انظر: الفريد٢/٥٢٣.

(٩) التِّبيان١/ ٤٧٠.

(١٠) عند الكلام على الآية [١٨٨] من سورة البقرة، والآية [٨٣] من سورة المائدة. انظر: الدُّرّ المصون٢/٣٠٠، وانظر قسم التَّحقيق ص٢٤٠.

(١١) ذكره النَّحَّاس في إعرابه٢/٤٨، وحكاه أبو البقاء في التِّبيان١/٤٧٠، والهمذاني في الفريد٢/٥٢٣.

أحدُهما: أنَّها على بابِها من كونِها لأحدِ الشيئين، والمعنى: ذلك الحكمُ أقربُ إلى حصول الشَّهادة على ما ينبغي، أو خوفِ رَدِّ الأيمان إلى غيرهم، فتسقطُ أيمانُهم(١).

والتَّأويلُ الآخر: أنْ تكونَ بمعنى الواو؛ أي: ذلك الحكمُ كلُّه أقربُ إلى أنْ يأتُوا، وأقربُ إلى أن يَخافوا، وهذا مفهومٌ من قول ابن عبَّاسٍ(٢).

الثَّاني -من وجهي النَّصب- : أنَّه منصوبٌ بإضمار «أنْ» بعد «أو»، ومعناها هنا «إلَّا»(٣)؛ كقولهم(٤): «لألزَمنَّك أو تقضِيَني حَقِّي»، تقديره: إلَّا أنْ تقضِيَني.

ف «أو» حرفُ عطفٍ على بابها، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار «أنْ» وجوباً، و«أنْ» وما في حَيِّزها مؤوَّلةٌ بمصدرٍ؛ ذلك المصدرُ معطوفٌ على مصدرٍ متوهَّمٍ من الفعل قبلَه، فمعنى: لألزَمنَّك أو تقضِيَني حَقِّي: لَيَكونَنَّ مني لُزومٌ لك أو قضاؤُك لِحَقِّي، وكذا المعنى هنا؛ أي: ذلك أدنى بأن يأتوا بالشَّهادة على وجهها، وإلَّا خافوا ردَّ الأيمان، كذا قدَّرَه ابنُ عطيَّةَ(٥) بواوٍ قبلَ «إلَّا»، وهو خلافُ تقدير النُّحاة؛ فإنَّهم لا يُقدِّرون «أو» إلَّا بلفظ «إلَّا» وحدَها دون واو(٦)؛ وكأنَّ «إلَّا» في عبارته على ما فَهِمَه الشَّيخُ ليسَت «إلَّا» الاستثنائية، بل أصلُها «إنْ» شرطيةً، دخلَت على «لا» النَّافية فأُدغِمَت فيها؛ فإنَّه قال(٧): «أو تكون «أو» بمعنى «إلَّا أنْ»، وهي الَّتي عبَّر عنها ابنُ عطيَّةَ بتلك العبارة من تقديرها بشرطٍ محذوفٍ فعلُه وجزاءٍ» انتهى.

وفيه نظرٌ من وجهين:

---

(١) وهذا مذهب السُّدِّي. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٦، والبحر المحيط٨/٤٥٨.

(٢) انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٦، والبحر المحيط٨/٤٥٨.

(٣) انظر: البحر المحيط٨/٤٥٨.

(٤) انظر: الكتاب٣/٤٧، والمقتضب٢/٢٧، والأصول٢/١٥٥. وانظر: حروف المعاني٥١، والنُّكت لابن فضال٢/٥٥٥.

(٥) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٦.

(٦) انظر: الكتاب٣/٤٧، والمقتضب٢/٢٧، والأصول٢/١٥، والإيضاح العضدي٣١٥، وشرح اللُّمع لابن برهان٢/٣٦٢، وأمالي ابن الشَّجري٣/٧٨، وتوجيه اللُّمع٣٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٥٦، وشرح الكافية للرَّضي٤/٦٦-٦٧، وهمع الهوامع٤/١١٧.

(٧) البحر المحيط٨/٤٥٨. في ط: «إلَّا إنْ» بدل «إلَّا أنْ».

أحدُهما: أنَّه لم يَقُلْ بذلك أحدٌ؛ أعني[١] كونَ «أو» بمعنى الشَّرط[٢].

والثَّاني: أنَّه -بعد أن حكمَ عليها بأنَّها بمعنى «إلَّا أنْ»[٣]- جعلَها بمعنى شرطٍ حُذِفَ فعلُه[٤].

و ﴿أَن تُرَدَّ﴾: في محلِّ نصبٍ على المفعولِ به؛ أي: أو يَخافوا رَدَّ أيمانهم.

و ﴿بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾: إمَّا ظرفٌ لـ ﴿تُرَدَّ﴾، أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّها صفةٌ لـ ﴿أَيْمَان﴾[٥].

وجُمِعَ الضَّميرُ في قوله: «يَأتوا» وما بعده، وإنْ كان عائداً في المعنى على مثنَّى، وهو الشَّاهدان، فقيل[٦]: هو عائدٌ على صِنفي الشَّاهدَين.

وقيل[٧]: بل عائدٌ على الشُّهودِ من النَّاس كلِّهم، معناه: ذلك أولى وأجدرُ أنْ يَحذرَ النَّاسُ الخِيانةَ فيَتحرَّوا في شهادتِهم؛ خوفَ الشَّناعةِ عليهم والفضيحةِ في رَدِّ اليَمين على المُدَّعي.

وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾: لم يذكرْ متعلِّق التَّقوى؛ إمَّا للعِلم به؛ أي: واتَّقوا الله في شهادتِكم، وفي الموصينَ عليهم بأن لا تَختَلِسوا لهم شيئاً؛ لأن القصَّةَ كانت بهذا السَّببِ، وإمَّا قصداً لإيقاع التَّقوى، فيتناولُ كلَّ ما يُتَّقى منه، وكذا مفعولُ ﴿اسمعوا﴾، إنْ شئتَ حذفتَه اقتصاراً أو اختصاراً؛ أي: اسمعوا أوامِرَه ونواهِيَه من الأحكام المتقدِّمة، وما أفصحَ ما جيء بهاتين الجملتين الأمريتَين! فتبارَكَ الله أصدقُ القائلين.

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة:١٠٩]

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾: في نصبِه أحدَ عشرَ وجهاً:

أحدُها: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿اتَّقوا﴾؛ أي: اتَّقوا الله في يوم جمعِه الرُّسُلَ، قاله الحَوفيُّ[٨].

---

(١) «أعني»: غير واضحة في أ، وأثبتها من بقية النُّسخ.

(٢) هذا الكلام غير دقيق، فقد جاءت «إنْ» للشَّرط في نحو قولك: لأضربنَّه عاش أو مات؛ أي: لأضربنَّه إنْ عاش أو مات. وهذا القول عزاه الأزهري للكِسائي. انظر: تهذيب اللُّغة (أو)١٥/٦٥٧. واستحسنه ابن الشَّجري٣/٧٩ حين قال: «السَّابع: استعمالها بمعنى «إنْ» الشَّرطية مع الواو؛ كقولك: لَأضربنَّك عِشتَ أو مُتَّ، معناه: إنْ عِشتَ بعد الضَّرب وإنْ مُتَّ، ومثله: لآتينَّك أعطَيتَني أو حرمتَني، معناه: وإنْ حرمتني». ونقل السُّيوطي نصَّ ابن الشَّجري عن ابن هشام. انظر: همع الهوامع٥/٢٥٠.

(٣) في ط: «إلَّا إنْ» بدل «إلَّا أنْ».

(٤) من قوله: «وكأنَّ إلَّا في عبارته.....» إلى هنا سقط من ظ.

(٥) ذكرهما أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧٠. وانظر: الفريد٢/٥٢٣.

(٦) انظر: البحر المحيط٨/٤٥٩.

(٧) انظر: البحر المحيط٨/٤٥٩.

(٨) وكلام الحَوفي في البحر المحيط٨/٤٩.

وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ؛ لأنَّ أمرَهم بالتَّقوى في يوم القيامة لا يكون؛ إذ ليس بيوم تكليفٍ وابتلاء؛ ولذلك[١] قالَ الواحديُّ[٢]: «ولم يُنْصَبِ اليومُ على الظَّرفِ للاتِّقاء؛ لأنَّهم لم يُؤمَروا بالتَّقوى في ذلك اليوم، ولكن على المفعول؛ كقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾ [البقرة:٤٨]».

الثَّاني: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿اتَّقوا﴾ مضمراً يدلُّ عليه [قوله][٣]: ﴿واتَّقوا الله﴾. قالَ الزَّجَّاجُ[٤]: «هو محمولٌ على قوله: ﴿واتَّقوا الله﴾»، ثمَّ قالَ[٥]: «﴿يوم يَجمَعُ﴾؛ أي: واتَّقوا ذلك اليوم».

فدلَّ ذِكرُ الاتِّقاء في الأوَّل على الاتِّقاء في هذه الآية، ولا يكون منصوباً على الظَّرف للاتِّقاء؛ لأنَّهم لم يُؤمَروا بالاتِّقاء في ذلك اليوم، ولكن على المفعول به؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة:٤٨].

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ بإضمار «اذكروا»[٦].

الرَّابع: بإضمار «احذروا»[٧].

الخامس: أنَّه بدلُ اشتمالٍ من الجلالة. قالَ الزَّمخشريُّ[٨]: «﴿يومَ يَجمعُ[٩]﴾ بدلٌ من المنصوب[١١/ب-م٣] في ﴿واتَّقوا الله﴾، وهو من بدل الاشتمال؛ كأنَّه قيل: واتَّقوا الله يومَ جَمعِه» انتهى.

ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ على هذا الوجهِ حتَّى تَصِحَّ له هذه العبارةُ الَّتي ظاهرُها ليس بجيدٍ؛ لأنَّ الاشتمالَ لا يُوصَفُ به الباري تعالى على أيِّ مذهبٍ فسَّرناه من مذاهبَ النَّحويِّين في الاشتمالَ، والتَّقديرُ: واتَّقوا -عِقابَ الله- يومَ يَجمعُ رُسُلَه؛ فإنَّ العِقابَ مشتمِلٌ على زمانه، أو زمانه مشتمِلٌ عليه، أو

---

(١) في ظ: «وكذلك».

(٢) التَّفسير البسيط٧/٥٨٤.

(٣) «قوله»: سقطت من أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٤) معاني القرآن له٢/٢١٨. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٨٣، وزاد المسير٢/٤٥٣، وتفسير الرَّازي١٢/١٢٩.

(٥) معاني القرآن له٢/٢١٨

(٦) وإليه ذهب الثَّعلبي والواحدي. انظر: تفسير الثَّعلبي١١/٥٤٢، والوسيط٢/٢٤٤،

(٧) وإليه ذهب الطَّبري والثَّعلبي ومكِّي. انظر: تفسير الطَّبري٩/ ١٠٩، وتفسير الثَّعلبي١١/٥٤٢، والهداية٣/١٩٢٢، الوسيط٢/٢٤٤.

(٨) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٩) «يجمع»: سقط من ظ.

عاملُهما مشتمِلٌ عليهما على حسَب الخلافِ في تفسيرِ البدلِ الاشتمالي[١]؛ فقد تبيَّنَ لك امتناعُ هذه العباراتِ بالنِّسبة إلى الجلالةِ الشَّريفة.

واستبعدَ الشَّيخُ[٢] هذا الوجهَ لطولِ[٣] الفصلِ بجملتين، ولا بُعْدَ؛ فإنَّ هاتين[٤] الجملتين من تمامِ معنى الجملةِ الأولى.

السَّادسُ: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿لا يَهدي﴾، قاله الزَّمخشريُّ[٥] وأبو البقاء[٦].

قالَ الزَّمخشريُّ[٧]: «أي: لا يهديهم طريقَ الجنَّة يومئذٍ كما يُفعَلُ بغيرهم».

وقالَ أبو البقاء[٨]: «أي: لا يهديهم في ذلك اليوم إلى حُجَّةٍ، أو إلى طريق الجنَّة».

السَّابع[٩]: أنَّه مفعولٌ به، وناصبُه ﴿اسمعوا﴾، ولا بُدَّ من حذف مضافٍ حينئذٍ؛ لأنَّ الزَّمانَ لا يُسمَعُ، فقدَّرَه أبو البقاء[١٠]: واسمعوا خبرَ يومِ يُجمَعُ، ولم يذكُرْ أبو البقاء غيرَ هذين الوجهين، وبدأ بأولهما.

وفي نصبِه بـ ﴿لا يَهدي﴾ نظرٌ؛ من حيثُ إنَّه لا يهديهم مطلقاً، لا في ذلك اليوم ولا في الدُّنيا؛ أعني المحكومَ عليهم بالفِسق، وفي تقدير الزَّمخشريِّ[١١]: لا يهديهِم إلى طريق الجنَّة نحوٌ إلى مذهبه من أنَّ نَفيَ الهداية المطلَقة لا يجوز على الله تعالى؛ ولذلك خَصَّصَ المُهدى إليه، ولم يذكُرْ غيرَه، والَّذي سَهَّلَ ذلك عندَه أيضاً كونُه في يومٍ لا تكليفَ فيه، وأمَّا في دار التَّكليف؛ فلا يُجيزُ المعتزليُّ أن يُنسَبَ إلى الله تعالى نَفيُ الهداية مطلقاً البتَّةَ.

الثَّامن: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿اسمعوا﴾، قاله الحَوفيُّ[١٢].

---

(١) أي الخلاف في تفسير التَّقدير المتعلِّق بالبدل الاشتمال، ولا يقصد بدل الاشتمال نفسه.

(٢) البحر المحيط٨/٤٦٠.

(٣) في جميع النُّسخ عدا ح: «بطول»، والأنسب ما أثبتُّ عن ح.

(٤) في ظ: «ما بين».

(٥) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٦) التِّبيان١/٤٧٠. وضعفَّه ابن عطيَّة٢/٢٥٦.

(٧) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٨) التِّبيان١/٤٧٠.

(٩) «السابع»: سقط من ظ.

(١٠) التِّبيان١/٤٧٠.

(١١) الكشَّاف٦/٣١٤.

(١٢) انظر: البحر المحيط٨/٤٥٩ عن الحَوفي. وسبقه إليه النَّحَّاس في إعرابه٢/٤٨.

وفيه نظرٌ[١]؛ لأنَّهم ليسوا مكلَّفين بالسَّماع في ذلك اليوم؛ إذ المرادُ بالسَّماع السَّماعُ التَّكليفيُّ.

التَّاسع: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ متأخِّرٍ؛ أي: يوم يَجمَعُ اللهُ الرُّسُلَ كان كيتَ وكات، قاله الزَّمخشريُّ[٢].

العاشر: قلتُ: يجوزُ أنْ تكونَ المسألةُ من باب الإعمال؛ فإنَّ كُلّاً من هذه العوامل الثَّلاثة المتقدِّمة يَصِحُّ تسلُّطُه عليه؛ بدليل أنَّ العلماءَ[٣] جَوَّزوا فيه ذلك، وتكون المسألةُ مِمَّا تنازعَ فيها ثلاثةُ عواملَ، وهي: ﴿اتَّقوا﴾، و ﴿اسمعوا﴾، و ﴿لا يَهدي﴾، ويكون من إعمال الأخير؛ لأنَّه قد حُذِفَ من الأَوَّلِين ولا مانعَ يمنعُ من الصِّناعة، وأمَّا المعنى فقد قدَّمتُ أنَّه لا يظهرُ نصبُ ﴿يوم﴾ بشيء من الثَّلاثة؛ لأنَّ المعنى يأباه، وإنَّما أجَزتُ ذلك؛ جرياً على ما قالوه وجَوَّزوه، لاسيَّما أبو البقاء[٤]؛ فإنَّه لم يذكُرْ غيرَ كونِه منصوباً بـ ﴿اسمعوا﴾، أو بـ ﴿لا يهدي﴾، وكذا الحَوفيّ[٥] جوَّزَ أنْ يَنتصِبَ بـ ﴿اتَّقوا﴾ وبـ ﴿اسمعوا﴾.

الحادي عشر: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿قالوا: لا عِلمَ لنا﴾؛ أي: قالَ الرُّسُلُ يومَ جمعِهم، وقولُ الله لهم ماذا أُجِبتُم.

واختارَه الشَّيخُ على جميع ما تقدَّم؛ قال[٦]: «وهو نظيرُ ما قلناه في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ ﴾ [البقرة:٣٠]». وهو وجهٌ حسنٌ.

قوله: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾: فيه أربعةُ أقوال:

---

(١) «نظر»: سقط من ظ.

(٢) الكشَّاف٦/٣١٤.

(٣) يقصد ابن مالك. قال ابن مالك بعد أن سرد عدة أبيات:«.... فهذه الأبيات الثَّلاثة قد تنازع في كلٍّ واحدٍ منهما ثلاثة عوامل، أُعمِلَ آخرها وأُلغِيَ أولها وثانيها؛ وعلى هذا استقرَّ الاستعمال، ومن أجاز إعمال غير الثَّالث فمستنده الرأي؛ إذ لا سماع في ذلك، وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه». اهـ انظر: شرح التَّسهيل٢/١٧٦-١٧٧، والتَّذييل والتَّكميل٧/١١٠.

(٤) التِّبيان١/٤٧٠.

(٥) انظر: البحر المحيط٨/٤٥٩ عن الحَوفي.

(٦) البحر المحيط٨/٤٥٩

أحدها: أنَّ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فغلبَ فيه جانبُ الاستفهام، ومحلُّه النَّصبُ على المصدر بما بعده، والتَّقديرُ: أيَّ إجابةٍ أُجِبتُم. قال الزَّمخشريُّ[١]: «﴿ماذا أُجِبْتُم﴾ منتصبٌ انتصابَ مصدرِه على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجِبتُم، ولو أُرِيدَ الجوابُ، لقيل: بماذا أُجِبتُم»؛ أي: لو[٢] أُرِيدَ الكلامُ المجابُ[٣]، لقيل: بماذا.

ومِنْ مجيء «ماذا» كلِّه مصدراً قوله[٤]: [البسيط]

١٢٥-ماذا يَغِيرُ ابنَيْ رِبعِ عَوِيلُهما لا تَرْقُدانِ ولا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا

الثَّاني: أنَّ «ما» استفهاميةٌ[١٢/أ-م٣] في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«ذا» خبره، وهي موصولةٌ بمعنى «الَّذي»؛ لاستكمال الشَّرطين المذكورين[٥]. و ﴿أُجِبْتُم﴾ صلتُها، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما الَّذي أُجِبْتم به، فحذفَ العائدَ، قاله الحَوفيُّ[٦].

---

(١) الكشَّاف٦/٣١٤. وعنه في: تفسير الرَّازي١٢/١٢٩.

(٢) في ظ: «ولو».

(٣) في أ: «المخاف»، وهو خطأ.

(٤) لعبد مناف بن رِبعٍ الجُرَبيُّ في ديوان الهُذليين٢/٣٨، وشرح أشعار الهذليين٢/٦٧١، والكامل١٤١٩، والتَّمام في تفسير أشعار هذيل٥٢، وخزانة الأدب٧/٤٥. وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه١/١٩٧، والتَّذييل والتَّكميل٧/١٥٦.

غارَ أهله: مارَهم. وابنتا ربعٍ: هما أختا الشَّاعر. عن خزانة الأدب. في أ و ظ و ح:«يرقدان»، والصَّواب ما أثبتُّ عن ط وبعض المصادر.

(٥) والشَّرطان هما: أنَّها سُبِقت بـ «ما» الاستفهامية، وأنَّ «ما» جاءت مستقلَّةً بلفظها ومعناها؛ يعني: لم تُجعَل «ما» مع «ذا» كلمة واحدة للاستفهام.

(٦) انظر: البحر المحيط٨/٤٦١ عن الحَوفي. وسبقه الباقولي في الإبانة١٣٧وقدَّره: أُجِبْتُمُوه، وذهب إلى هذا الوجه الطَّبري٩/١٠٩؛ إذ قال: «يعني به: ما الَّذي أجابتكم به أممكم...».

وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّه لا يجوزُ حَذفُ العائدِ المجرورِ، إلَّا إذا جُرَّ الموصولُ بحرفٍ مثلِ ذلك الحرفِ الجارِّ للعائدِ، وأنْ يَتَّحِدَ متعلَّقاهما؛ نحو: ((مررتُ بالَّذي مررتَ))؛ أي: به، وهذا الموصولُ غيرُ مجرورٍ، لو قلتَ: ((رأيتُ الَّذي مررتَ))؛ أي: مررتَ به، لم يجُزْ[١]؛ اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُدَّعى حَذفُه على التَّدريج بأن يُحذَفَ حرفُ الجرِّ، فيصلَ الفعلُ إلى الضَّمير، فيُحذفَ؛ كقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التَّوبة:٦٩]؛ أي: في أحد أوجهه[٢]، وقوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر:٩٤] في أحد وجهيه[٣]، وعلى الجملة فهو ضعيف[٤].

الثَّالث: أنَّ ((ما)) مجرورةٌ بحرف جرٍّ مقدَّرٍ- لـمَّا حُذِفَ، بقيت في محلِّ نصبٍ - ذكرَه أبو البقاء؛ وضعَّفَ الوجهَ الَّذي قبلَه - أي كونَ ((ذا)) موصولةً - فإنَّه قال[٥]: «﴿ماذا﴾ في موضعِ نصبٍ بـ ﴿أُجِبتُم﴾ وحرفُ الجرِّ محذوفٌ، و((ما)) و((ذا)) هنا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، ويُضعَّفُ أنْ يُجعَلَ ((ذا))[٦] بمعنى ((الَّذي))؛ لأنَّه لا عائدَ هنا، وحذفُ العائدِ مع حرفِ الجرِّ ضعيفٌ».

قلتُ: أمَّا جعلُ[٧] حذفَ العائدِ المجرورِ ضعيفاً؛ فصحيحٌ، تقدَّمَ شرحُه والتَّنبيهُ عليه[٨]، وأمَّا حذفُ حرفِ الجرِّ وانتصابُ مجرورِه، فهو ضعيفٌ أيضاً، لا يجوزُ إلَّا في ضرورةٍ[٩]؛ كقوله[١٠]: [الطَّويل]

---

(١) انظر مصادر تخريج هذه المسألة ص٢٥٤.

(٢) أي: كالخوض الَّذي خاضوه، فحذف ((الخوض))، وأقيم ((الَّذي)) مقامه، وحذف العائد إلى ((الَّذي))؛ لأنَّه منصوب متَّصل بفعل. انظر: شرح التَّسهيل١/١٨٨

(٣) الأصل: بالَّذي تؤمر بالصَّدع به، ثمَّ حذفت الباء ووصل الضَّمير فصار ((بصدعه))، ثمَّ حُذِف ((الصَّدع))، فصار ((تؤمر به))، ثمَّ حُذِفت الباء و الهاء دفعة واحدة في قول سيبويه، وعلى قول الأخفش حُذِفت الباء فصار ((تؤمره)) ، ثمَّ حذفت الهاء، انظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب١/٢٧٠.

(٤) أشار محمَّد عبد الخالق عضيمة في دراسات لأسلوب القرآن٣/٨ إلى أنَّ ابن هشام جعل قوله تعالى:﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[الحجر:٩٤] من القليل. ولم أقف على هذا الكلام في مغنيه ٧٣٦.

(٥) التِّبيان١/٤٧٠-٤٧١.

(٦) في ط: ((أن تجعل ما)) بدل ((أن يجعل ذا)).

(٧) في جميع النُّسخ: ((جعله))، والأنسب ((جعل))، والله أعلم.

(٨) في ظ: ((والإشارة إليه)) بدل من ((والتَّنبيه عليه)).

(٩) انظر: شرح المفصَّل٨/٨، وتوجيه اللُّمع١٧٥، وشرح الكافية للرَّضي٤/١٣٧-١٣٨.

(١٠) صدر بيت للنَّابغة وعجزه: هَراساً به يُعْلَى فِراشي ويُقشَبُ

وهو بيت من عدة أبيات يعتذر فيها إلى النُّعمان ويمدحه بها. وهو ديوانه٧٢، وإصلاح المنطق٤٠٦، وتهذيب اللُّغة (هرس)٦/١٢٤، وضرائر الشِّعر١٤٦.

فبِتُّ كأنَّ العائدات: أي: كأنِّي لـمَّا اتَّصل بي عنك مضطجعٌ على فراش قد عُولِيَ بالشَّوك؛ فأنا أتململ عليه=

١٢٦- فَبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرَشْنَنِي

وقوله[١]: [الطَّويل]

١٢٧- وأُخْفي الَّذي لولا الأسَى لقَضاني

وقوله[٢]: [الوافر]

١٢٨- تَمُرُّون الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك[٣]، واستثناءُ المطَّرِد منه[٤]، فقد فرَّ من ضعيفٍ ووقع في أضعفَ منه.

=وأتقلَّب.

والهراس: الشَّوك، واحدتها هَراسة. ويُقشَبُ: يُجدَّد ويُتعاهَد بالشَّوك، ويكون معناه أيضاً: يُخالط. وإنَّما ذكر العائدات، وهنَّ الزَّائرات في المرض؛ لأنَّه جعل نفسه كالسَّقيم؛ لشدة ما به من قِبَل النُّعمان. عن الدِّيوان.

والشَّاهد فيه: ((فرشنني))، يريد: فرشن لي، فحذف ((لي))، وعُدِّي الفعل إلى الضمير فنصبه. وصدر البيت في أ: ((فلو أنَّ العائدات)).

(١) وصدره: تَحِنُّ فتُبدي ما بها من صبابةٍ

البيت لأعرابي من بني كلاب في: الكامل٤٧، وفرحة الأديب٧١، وشرح أبيات المغني٣/٢٢٧-٢٣١. وعزا العيني في المقاصد النَّحوية٢/٩٩٤ ، والسُّيوطي في شرح شواهد مغني اللَّبيب٤١٤ إلى عروة بن حزام العذري، وهو في ديوانه٣٧.وبلا نسبة في: العسكريات٩٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١/٣٤٤و٢/١١٦٢.

الأُسى بالضَّمِّ: جمع ((أسوة))، وهي التَّأسي وما يتأسَّى به الحزين؛ أي: يتعزَّى. عن اللسان (أسو).

والشَّاهد فيه: ((لقضاني))، يريد: لقضى علي، فحذف ((عليَّ))، وعُدِّيَ الفعلُ إلى الضمير فنصبه. ((لقضاني)): غير واضحة في أ، واستدركتها من بقية النُّسخ.

(٢) وعجزه: كلامُكم عليَّ إذن حرامُ

لجرير في ديوانه بشرح محمَّد بن حبيب٢٧٨، والرِّواية فيه: أتمضونَ الرُّسوم ولا تُحَيَّ....

وله في: الكامل٥٠، وضرائر الشِّعر١٤٦، والمقاصد النَّحوية٢/٩٩٨، وشرح أبيات مغني اللَّبيب٢/٢٩٠. وبلا نسبة في: ما يجوز للشَّاعر في الضرورة٢٢٢، وشرح المفصَّل٨/٨و٩/١٠٣، وشرح الكافية للرَّضي٤/١٣٨، ومغني اللَّبيب١٣٨، ٦١٦.وقال المُبرِّد في الكامل: وروايةُ بعضهم له: " أتمضون الدِّيار " فليس بشيء لما ذكرتُ لك، والسَّماع الصَّحيح والقياس المطَّرد لا تعترض عليه الرِّواية الشَّاذة.

والشَّاهد فيه: ((تمرُّونَ الدِّيارَ))، حيثُ حُذِفَ حرفُ الجرِّ، وأوصل الفعل اللَّازم إلى المجرور فنصبه، وهذا شاذ، وأصل الكلام: تَمرُّون بالدِّيار. في ظ:((فلم)).

(٣) راجع الكلام على الآية [٢٥] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٢١١-٢١٢.

(٤) أي مع ((أنْ)) و((أنَّ)).

الرَّابع: قالَ ابنُ عطيَّةَ[١]: «معناه: ماذا أجابَت به الأُمَمُ»، فجعلَ ﴿ماذا﴾ كنايةً عن المُجابِ به لا المصدرِ.

وبعد ذلك، فهذا الكلامُ منه محتمَلٌ أنْ يكونَ مثلَ ما تقدَّمَ حكايتُه عن الحَوفيِّ[٢] في جعله «ما» مبتدأً استفهاميةً، و«ذا» خبره على أنَّها موصولةٌ؛ وقد تقدَّمَ التَّنبيهُ على ضعفه.

ويُحتملُ أنْ يكونَ ﴿ماذا﴾ كلُّه بمنزلة اسم استفهام في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و ﴿أُجِبتُم﴾ خبرُه، والعائدُ محذوفٌ كما قدَّرَه هو، وهو أيضاً ضعيفٌ؛ لأنَّه لا يُحذَفُ عائدُ المبتدأ-وهو مجرورٌ- إلَّا في مواضعَ[٣] ؛ليس هذا منها، لو قلتَ: «زيدٌ مررتُ» لم يجُزْ. وإذا تبيَّنَ ضعفُ هذه الأوجهَ؛ رُجِّحَ الأوَّلُ.

والجمهور على «أُجِبتُم» مبنيّاً للمفعول، وفي حذف الفاعل هنا ما لا يُبلَغُ كُنهُه من الفصاحة والبلاغة، حيثُ اقتصرَ على خطاب رسُلِه غيرَ مذكورٍ معهم غيرُهم؛ رفعاً من شأنهم وتشريفاً واختصاصاً.

وقرأ ابنُ عبَّاسٍ وأبو حَيْوة: «أَجَبتُم»[٤] مبنيّاً للفاعل، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: ماذا أَجَبتُم أُمَمكم حينَ كَذَّبوكُم وآذَوكُم، وفيه توبيخٌ للأمم. وليست في البلاغةِ كالأولى.

وقوله: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ كقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ في البقرة[٥] [الآية:٣٢].

والجمهورُ على رفع «عَلَّامُ الغُيُوب»، وقُرِئَ بنصبِه[٦].

---

(١) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٦. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٦٠.

(٢) انظر: البحر المحيط٨/٤٦١ عن الحَوفي.

(٣) وهما موضعان : أنْ يكون العائد مجروراً بحرف جرٍّ، وألَّا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، نحو: السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم؛ أي: منوانِ منه. انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٣٥١، والتَّذييل والتَّكميل٤/٤٦، وهمع الهوامع٢/١٥.

(٤) انظر القراءتين في: المغني٢/٧٣٧.وانظر القراءة الثَّانية في: المُحرَّر الوجيز٢/ ٢٥٧، وشواذ القراءات١٦٣، والبحر المحيط٨/٤٦٤.

(٥) انظر: الدُّرّ المصون١/٢٦٧.

(٦) وهي قراءة يعقوب. انظر: مختصر شواذ القرآن٤١-٤٢. وانظر القراءتين في المغني٢/٧٤١.

وفيه أوجهٌ ذكرَها أبو القاسم[١]، وهي: الاختصاصُ، والنِّداءُ، وصفةٌ لاسم «إنَّ»، قال[٢]: «وقُرِئَ بالنَّصب على أنَّ الكلامَ تَمَّ عندَ[٣] قوله: ﴿إنَّك أنت﴾»؛ أي: إنَّك الموصوفَ بأوصافِك المعروفة من العِلم وغيرِه، ثمَّ انتصبَ «عَلَّامَ الغيوب» على الاختصاصِ، أو على النِّداء، أو هو صفةٌ لاسم «إنَّ»».

قالَ الشَّيخُ[٤]: «وهو على حذفِ الخبر؛ لفَهم المعنى، فتَمَّ[٥] الكلامُ بالمقدَّرِ في قوله: ««إنَّك أنت»؛ أي: إنَّك الموصوفُ بأوصافِك المعروفةِ من العلم وغيره»، ثمَّ قال[٦]: «وقالَ الزَّمخشريُّ: ثمَّ انتصبَ فذكرَه إلى آخره».

فزعمَ[٧] أنَّ الزَّمخشريَّ قدَّرَ «لإنَّك» خبراً محذوفاً، والزَّمخشريُّ لا يُريدُ ذلك البَتَّةَ ولا يَرتضيه؛ وإنَّما يُريدُ أنَّ هذا الضَّميرَ بكونه[٨] لله تعالى، هو الدَّالُّ على تلك الصِّفات المذكورة [١٢/ب-م٣]، لا انفكاكَ لها عنه. وهذا المعنى هو الَّذي تقضيه البلاغةُ، والَّذي غاصَ [فيه[٩] أبو القاسم، لا ما قدَّرَه][١٠] الشَّيخُ مُوهِماً أنَّه أتى به من عنده.

ويعني بالاختصاص النَّصبَ على المدح، لا الاختصاصَ الَّذي هو شبيهٌ بالنِّداء؛ فإنَّ شرطَه أنْ يكونَ حشواً[١١]، ولكنَّ الشَّيخَ[١٢] قد رَدَّ على أبي القاسم قولَه: إنَّه يجوزُ أنْ يكونَ صفةً لاسم «إنَّ» بأنَّ اسمَها هنا ضميرٌ مخاطبٌ، والضَّمير لا يُوصفُ مطلقاً عندَ البَصريِّين، ولا يوصَفُ منه عندَ الكِسائيِّ إلَّا ضميرُ الغائب؛ لإبهامه في قولهم[١٣]: «مررتُ به المسكينِ»، مع إمكان تأويله بالبَدل.

---

(١) يعني الزَّمخشري.

(٢) الكشَّاف٦/ ٣١٤. وعنه في: تفسير الرَّازي١٢/١٣١.

(٣) في ظ: «على»، وهو خطأ.

(٤) البحر المحيط٨/ ٤٦٤.

(٥) في ظ: «فيتم».

(٦) تتمَّة كلام أبي حيَّان. البحر المحيط٨/٤٦٤ .

(٧) يقصد أبا حيَّان. في ظ: «وذكر».

(٨) في ظ: «يكون».

(٩) في ط: «عليه».

(١٠) ما بين معقوفتين مبيض في أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(١١) نحو: نحنُ -معاشرَ الأنبياء- لا نورَثُ.

(١٢) البحر المحيط٨/٤٦٤.

(١٣) انظر: الكتاب٢/٧٧، وشرح كتابه للسِّيرافي٢/٤٠٣-٤٠٤، والإيضاح٨٥، وشرح الكافية للرَّضي٢/٣١٠.

وهو ردٌّ واضحٌ، على أنَّه يمكن أنْ يُقالَ: أرادَ بالصِّفة البَدلَ، وهي عبارةُ سِيبَوَيه[١]، يُطلِقُ الصِّفةَ ويُريدُ البَدلَ، فله أُسْوَةٌ بإمامه، واللَّازمُ مشترَكٌ، فما كانَ جواباً عن سِيبَوَيه كان جواباً له، ولكن يَبقى فيه البَدلُ بالمشتقِّ، وهو أسهلُ من الأوَّل، ولم أرَهُم خرَّجُوها على لغةِ مَنْ ينصِبُ الجُزأين بـ «إنَّ» وأخواتِها؛ كقوله[٢]: [الرَّجز]

١٢٩- إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزاً

وقوله[٣]: [الطَّويل]

إنَّ حُرَّاسَـــــــــــــنا أُسْـــــــــــــدا

[وقوله][٤]: [الطَّويل]

١٣١-ليتَ الشبابَ هو الرَّجِيعُ على الفتى

[وقوله][٥]: [الرَّجز]

---

(١) الكتاب٢/٣٩٠.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وبعده: تأكلُ كلَّ ليلةٍ قَفِيزا

وهو في: نوادر أبي زيد٤٧٤، ونتائج الفكر٢٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٤٢٥، والتَّذييل والتَّكميل٥/٢٧، والمساعد١/٣٠٨، وهمع الهوامع٢/١٥٦، والدُّرر١/٢٨٣. ونُسِبَ لأمِّ الهيثم في الفاضل٢٢.

خبة: بكسر الحاء وفتحها، خداعة. وجروز: كثير الأكل.

(٣) وتمامه:

إذا التفَّ جُنحُ اللَّيلِ فلتأتِ ولتكُنْ خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

البيت لعمر بن أبي ربيعة في: التَّذييل والتَّكميل٤/٢٧٨و٥/٢٧، والبحر المحيط١٠/٤٥٠، والجنى الدَّاني٣٩٤، وتعليق الفرائد٤/١٩، وشرح شواهد المغني١/١٢٢، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في: شرح الكافية الشَّافية١/٥١٨، وشرح المقدِّمة الجزولية ٢/٨٠٠، ومغني اللَّبيب٢٢٨، وهمع الهوامع٢/١٥٦.

وقد صحَّح الصَّبَّان في حاشيته على الأشموني ١/٤٢٢ أن تكون خطاك -بكسر الخاء- فقال: والخطاء بالكسر والمد، لكن قصره الشَّاعر للوزن جمع «خطوة» -بالفتح- كركوة وركاء كما في الصحاح، وهي نقل القدم.

(٤) وعجزه: والشَّيبُ كانَ هو البديءُ الأوَّلُ

لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: معاني القرآن للفرَّاء١/٤٠٩-٤١٠، والزَّاهر٢/٢١٢، وشرح التَّسهيل٢/٩، والجنى الدَّاني٤٩٣، والتَّذييل والتَّكميل٥/٢٨. ونسبه محقِّق الكافية الشَّافية إلى القطامي، ولم أقف عليه في ديوانه.

الرَّجيع: المرجوع فيه: أراد المتأخِّر. والبديء: الأوَّل. ما بين معقوفتين سقط من أ. وفي ظ: زاد بعدها «الفتى».

(٥) لأبي نخلة في: ضرائر الشِّعر١٠٨، والتَّذييل والتَّكميل٥/٢٨. ولمحمَّد بن ذؤيب العُماني في: الكامل١٠٤٦، وشرح الكافية الشَّافية١/١١٨-٥١٧، وخزانة الأدب١٠/٢٣٧. وبلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة للتِّبريزي١/٥٥٠=

١٣٢- كـــأنَّ أُذْنَيـــه إذا تَشَـــوَّفا قادِمـــــةً أو قَلَمـــــاً مُحَرَّفـــــا

ولو قيل به لكان صواباً.

و ﴿عَلَّامُ﴾: مثالُ مبالغة[1]، فهو ناصبٌ لما بعدَه تقديراً، وبهذا أيضاً يُرَدُّ على الزَّمخشريِّ؛ على تقدير تسليم صحَّة وصف الضَّمير من حيثُ إنَّه نكرة؛ لأنَّ إضافتَه غيرُ محضة، وموصوفَه معرفةٌ.

والجمهورُ على ضمِّ العين من «الغُيوب»، وهو الأصل، وقرأ حمزةُ وأبو بكرٍ بكسرها[2].

= والخصائص٢/٤٣٠-٤٦٩، ومغني اللَّبيب٢٥٥.

تَشَوَّفَ: تطلَّع. وقادمة: إحدى قوادم الطَّير، وهي مقام ريشة. ومُحَرَّفا: أي قلم مقطوط لا على جهة الاستواء.

والبيت في وصف فرس شبَّه أذنيه فيها بقلم محرَّف. ما بين معقوفتين سقط من أ، والمثبت من بقية النُّسخ.

(١) انظر: مجمع البيان٣/٣٦٦. ونقل ابن الجوزي في زاد المسير٢/٤٥٤ عن الخطابي أنَّ «العلَّام» بمنزلة العليم، وبناء «فعَّال» بناء التَّكثير.

(٢) انظر القراءتين في: التَّيسير١٠١، والمغني٢/٧٤١. والقراءة الثَّانية في: الإقناع٢/٦٣٦، وإبراز المعاني٤٣٥، والإتحاف١/٥٤٤.

والخلافُ جارٍ في ألفاظٍ أُخرَ؛ نحوُ: «البُيُوت، والجُيُوب، والعُيُون، والشُّيُوخ»[١]. وقد تقدَّمَ تحريرُ هذا كلِّه في البقرة عندَ ذكر ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾[٢] [الآية:١٨٩]. وستأتي كلُّ لفظةٍ من هذه الألفاظِ مَعزُوَّةً لقارئِها في سورها[٣] -إن شاء الله تعالى-وجُمِعَ «الغيبُ» هنا، وإنْ كان مصدراً[٤]؛ لاختلافِ أنواعه، وإن أُرِيدَ به الشَّيءُ الغائبُ، أو قلنا: إنَّه مخفَّفٌ من «فَيْعِل» كما تقدَّمَ تحقيقُه في البقرة[٥]، فواضحٌ.

﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِي ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾[المائدة:١١٠]

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾: فيها أوجهٌ:

أحدُها: أنَّه بدلٌ من ﴿يومَ يَجمَعُ﴾.

قالَ الزَّمخشريُّ[٦]: «والمعنى: أنَّه يُوبِّخُ الكافرين [يومئذ] بسؤالِ الرُّسُل عن إجابتهم، وبتعديد ما أظهرَ على أيديهم من الآيات العِظام، فكذَّبوهم بعضُهم وسَمَّوهم سحرةً، وتجاوزَ بعضُهم الحَدَّ، فجعلَه وأمَّهُ إلهَين».

---

(١) قُرِئَ بضمِّ الباء من «البُيوت» [البقرة:١٨٩]، والجيم من «الجُيوب» [النُّور:٣١]، والعين من «العُيون» [يس:٣٤]، والشين من «الشُّيُوخ» [غافر:٦٧] . وقُرِئ بالكسر في ذلك كلِّه. والحكم في هذه الألفاظ عام يشمل المعرف والمنكر.

(٢) والآية بتمامها: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة:١٨٩].

ذكر المصنِّف الخلاف الجاري في لفظة «البيوت»، ولم يُشِر إلى بقية الكلمات في هذا الموضع.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون على التوالي:٢/٣٠٥، و٨/٣٩٧، و٧/١٦١، ولم أقف على قراءة «الشُّيوخ» في موضعها من الدُّرِّ المصون. وانظر القراءات كلَّها في: السَّبعة١٧٨-١٧٩.

(٤) قال سيبويه في الكتاب٣/٤٠١:«وقد يجمعون المصادر، فيقولون: أمراضٌ، وأشغالٌ، وعقولٌ، فإذا صار اسماً، فهو أجدر أن يُجمَع بتكسير» اهـ.

(٥) عند الكلام على الآية [٣]. انظر: الدُّرّ المصون١/٩٣.

(٦) الكشَّاف٦/٣١٥. «الزَّمخشري» سقطت من ظ. وما بين معقوفتين زيادة من الكشَّاف.

ولـمَّا ذكرَ أبو البقاء[١] هذا الوجهَ تأوَّلَ فيه «قال» بـ «يقول»، وأنَّ «إذ» وإنْ كانت للماضي، فإنَّما وقعَت هنا على حكاية الحالِ.

الثَّاني: أنَّه منصوبٌ بـ «اذكر» مقدَّراً.

قال أبو البقاء[٢]: «ويجوزُ أنْ يكونَ التَّقديرُ: اذكُرْ إذ يقولُ»؛ يعني: أنَّه لا بُدَّ من تأويل الماضي بالمستقبَل؛ وهذا كما تقدَّمَ له في الوجه قبلَه.

وكذا ابنُ عطيَّةَ تأوَّلَه بـ «يقول»؛ فإنَّه قال[٣]: «تقديرُه: اذكُرْ يا محمَّد إذ، و ﴿قال﴾ هنا بمعنى «يقول»؛ لأنَّ ظاهرَ هذا القولِ، إنَّما هو في يوم القيامة تقدمةً لقوله: ﴿أأنتَ قُلتَ للنَّاسِ﴾».

الثَّالث: أنَّه في محلِّ رفعٍ خبراً لمتبدإٍ مضمَرٍ؛ أي: ذلك إذْ قالَ [الله][٤]، ذكرَه الواحديُّ[٥].

وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ «إذ» لا يُتصَرَّف فيها[٦]، وكذلك القولُ بأنَّها مفعولٌ بها بإضمار «اذكُرْ»؛ وقد تقدَّمَ تحقيقُ ذلك[٧]، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يُريدَ الواحديُّ بكونِه خبراً أنَّه ظرفٌ قائمٌ مقامَ خبرٍ؛ نحوُ: زيدٌ عندك، فيجوز.

قوله: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾: تقدَّمَ الكلامُ في اشتقاق هذه المفردات ومعانيها[٨].

و«ابن» صفةٌ لـ «عيسى» نُصِبَ؛ لأنَّه مضافٌ، وهذه قاعدةٌ كليَّةٌ مفيدةٌ؛ وذلك أنَّ المنادى المفردَ المعرفةَ الظاهرَ الضَّمَّةِ[٩] إذا وُصِفَ بـ «ابن» أو «ابنة»، ووقع الابن أو الابنة بين علمين أو اسمين متَّفقَين في اللَّفظ، ولم يُفْصَل بين الابن وبينَ موصوفه بشيءٍ، تَثبُتُ له أحكامٌ منها: أنَّه يجوزُ إتباعُ المنادى المضمومِ

(١) التِّبيان١/٤٧١.

(٢) التِّبيان١/٤٧١. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٦٥.

(٣) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٧.

(٤) ما بين معقوفتين زيادة من التَّفسير البسيط.

(٥) التَّفسير البسيط٧/٥٨٦. وتبعه الرَّازي١٢/١٣٢.

(٦) أي أنَّ «إذ» ملازمة للظَّرفية، إلَّا أن يضاف إليها زمان؛ نحو: يومئذٍ وحينئذٍ. انظر: الجنى الدَّاني١٨٧.

(٧) في الكلام على الآية [٣٠] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٢٤٧.

(٨) راجع الكلام على الآية [٨٧] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٤٩٣-٤٩٥.

(٩) في ظ: «الضمير»، وهو خطأ.

لحركةِ نون «ابن»؛ فيُفتح؛ نحوُ: «يا زيدَ ابنَ عمرٍو» و«يا هندَ ابنةَ[١] بكرٍ» بفتح الدَّال من «زيد» و«هند» وضمِّها[٢].

فلو كانت الضَّمَّةُ مقدَّرةً نحوُ ما نحن فيه؛ فإنَّ الضَّمَّة مقدَّرةً على ألف «عيسى»، فهل يُقَدَّرُ بناؤُه على الفتح إتباعاً كما في الضَّمَّة الظَّاهرة؟ فيه خلافٌ[٣]: الجمهورُ على عَدَم جوازِه؛ إذ لا فائدةَ في ذلك، فإنَّه إنَّما كان للإتباع[١٣/أ-م٣]، وهذا المعنى[٤] مفقودٌ في الضَّمَّة المقدَّرة. وأجازَ الفرَّاءُ[٥] ذلك[٦] إجراءً للمقدَّر مُجرى الظَّاهر، وتَبِعَه أبو البقاء؛ فإنَّه قال[٧]: «يجوزُ أنْ يكونَ على الألف من «عيسى» فتحةٌ، لأنَّه قد وُصِفَ بـ «ابن»، وهو بين عَلَمين، وأن يكونَ عليها ضمَّةٌ، وهو مثلُ قولك: «يا زيد بنَ عمرٍو» بفتح الدَّال وضمِّها».

وهذا الَّذي قالاه غيرُ بعيدٍ، ويَشهَدُ له مسألةٌ عندَ الجميعِ: وهو ما إذا كان المنادى مبنيّاً على الكسرِ مثلاً؛ نحوُ: «يا هؤلاءِ»؛ فإنَّهم أجازوا في صفتِه الوجهين؛ الرَّفعَ والنَّصبَ، فيقولون: «يا هؤلاءِ العقلاءَ والعقلاءُ» بنصب «العقلاء» ورفعها، قالوا: والرَّفعُ مراعاةً لتلك الضَّمَّة المقدَّرة على «هؤلاء»؛ فإنَّه مفردٌ معرفةٌ، والنَّصبُ على محلِّه، فقد اعتبروا الضَّمَّةَ المقدَّرةَ في الإتباع، وإنْ كان ذلك فائتاً في اللَّفظ[٨]. وقد يُفرَّقُ بأنَّ «هؤلاء» نحن مضطُّرون فيه إلى تقدير تلك الحركةِ؛ لأنَّه مفردٌ معرفةٌ، فكأنَّها ملفوظٌ بها بخلافِ تقديرِ الفتحة هنا.

---

(١) في ظ: «بنت».

(٢) زعم المبرِّد أنَّ الضَّم أجود، ورأى ابن كيسان أنَّ الفتح أكثر في كلام العرب وإن كان الضم هو القياس. انظر: الكتاب٢/٢٠٣-٢٠٤، والمقتضب٤/٢٣١-٢٣٢، والأصول١/٣٤٥-٣٤٦، وتوجيه اللُّمع٣٢٣، وشرح المفصل ٢/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٩١، وشرح التَّسهيل٣/٣٩٣، واللُّمحة في شرح الملحة٢/٦٠٦، والتَّذييل والتَّكميل١٣/٢٦٣-٢٦٤، والارتشاف٤/٢١٨٧، والمساعد٢/٤٩٤، وهمع الهوامع٣/٥٣.

(٣) انظر الخلاف في: الارتشاف٤/٢١٨٨، وشرح التَّصريح٢/٢١٨، وهمع الهوامع٣/٥٣.

(٤) «المعنى»: سقطت من ظ.

(٥) معاني القرآن له١/٣٢٦.

(٦) أي: أن تكون الفتحة مقدَّرة على الألف في «عيسى».

(٧) التِّبيان١/٤١٧.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٩٤، وشرح التَّسهيل٢/٣٩٢، وشرح ابن النَّاظم٤٠٤، والتَّذييل والتَّكميل١٣/٢٤٤، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٦٠-١٠٦١، وتحرير الخصاصة٢/٥٤٠، وإرشاد السَّالك٢/٦٦٢-٦٦٣، وشرح التَّصريح٢/٢١٢.

وقالَ الواحديُّ[١] في «يا عيسى»: «ويجوزُ أنْ يكونَ في محلِّ النَّصب؛ [لأنَّه في نية الإضافة، ثمَّ جعلَ الابنَ توكيداً له، وكلُّ ما كان][٢] مثلَ هذا، جاز فيه الوجهان؛ نحوُ: يا زيد بنَ عمرٍو؛ وأنشد[٣]: [الرَّجز]

١٣٣يا حَكَمُ بنُ المُنذرِ بنِ الجارُودْ أنتَ الجوادُ بنُ الجوادِ بنُ الجودْ

سُرادِقُ المَجدِ عليك مَمْدودْ

بنصب الأوَّل ورفعه على ما بَيَّنَّا».

وقالَ التِّبريزيُّ[٤]: «الأظهرُ عندي أنَّ موضعَ «عيسى» نصبٌ؛ لأنَّك [تجعلُ الاسمَ مع نعتِه -إذا أضفته إلى العَلم][٥] -كالشَّيء الواحد المضافِ».

وهذا الَّذي قالاه[٦] لا يُشبِهُ كلامَ النُّحاةِ أصلاً، بل يقولون: الفتحةُ للإتباع، ولم يُعتَدَّ بالسَّاكن[٧]؛ لأنَّه حاجزٌ غيرُ حصين»، كذا قالَ الشَّيخ[٨].

---

(١) التَّفسير البسيط٧/ ٥٨٦-٥٨٧.

(٢) ما بين معقوفتين مخروم في أ، وأثبتُّه من باقي النُّسخ.

(٣) لرؤبة بن العجَّاج في ملحق ديوانه١٧٢، وفيه «المحمود» بدل «ابن الجود».

وللكذَّاب الحرمازي في: الكتاب٢/٢٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه١/٣٢١، والشِّعر والشُّعراء٢/٦٨٥، ولرؤبة أو للكذَّاب الحرمازي في اللِّسان (سردق)، وشرح التَّصريح ٢/٢١٧، والمقاصد النَّحوية٧/١٩٦١. وبلا نسبة في: المقتضب٤/٢٣٢، والأصول١/٣٤٥، وسر الصِّناعة٢/٥٢٦، وشرح المفصَّل٢/٥، ورصف المباني٣٥٦.

حكم بن المنذر: أحد أمراء البصرة في عهد هشام بن عبد الملك. والجارود: من الجَرد، لُقِّبَ به جدُّ الممدوح؛ لإغارته على قوم، فشبَّهوه بالسَّيل. سرادق: العزُّ والعَظمة.

فالشَّاعر يمدح الحكم بن المنذر بأنَّه عالي المنزلة، وسامي القدر، وميمون الطَّلعة.

والشَّاهد فيه قوله: «يا حكم» بجواز البناء على الضَّمِّ والفتح؛ لاتصاله بـ «ابن» المضافة إلى علم. في ظ: «الجواد» بدل «الجود».

(٤) نقله عنه أبو حيَّان في البحر المحيط٨/٤٦٦.

التِّبريزي: هو بشير بن حامد بن سليمان، نجم الدِّين أبو النُّعمان بن أبي بكر التِّبريزي البغدادي الشَّافعي، مفسِّر، له "الغُنيان في تفسير القرآن" عدَّة مجلدات، توفي سنة ستمئة وستٍّ وأربعين للهجرة. انظر: العقد الثمين٣/٢٤٠-٣٤٢.

(٥) ما بين معقوفتين مخروم في أ، وأثبتُّه من بقية النُّسخ.

(٦) أي: الواحدي والتِّبريزي.

(٧) أي: بسكون باء «ابن».

(٨) البحر المحيط٨/٤٦٦.

قلتُ: قد قالَ الزَّمخشريُّ – وكونه ليس من النُّحاة مكابرةٌ في الضَّروريات – عند قوله[١]: ﴿إذ قالَ الحَواريُّونَ: يا عيسى ابنَ مريم﴾: ((عيسى)) في محلِّ النَّصب على إتباع حركتِه حركةَ الابن؛ كقولك: ((يا زيدَ بنَ عَمْرٍو))، وهي اللُّغة الفاشيَّة، ويجوزُ أن يكونَ مضموماً؛ كقولك: ((يا زيدُ بنَ عمرٍو))، والدَّليل عليه قوله[٢]: [المتقارِب]

١٣٤- أحَارِ بنَ عمروٍ كأنِّي خَمِرْ

لأنَّ التَّرخيمَ لا يكونُ إلَّا في المضمومِ. انتهى.

[فاحتاج إلى الاعتذار عن تقديرِ الضَّمَّة، واستشهدَ لها بالبيتِ؛ لمخالفتِها اللُّغةَ الشَّهيرةَ][٣].

وقولي[٤]: « المفرد» تحرُّزٌ من المُطَوَّل[٥].

وقولي: « المعرفة» تحرُّزٌ من النَّكرة؛ نحوُ: ((يا رجلاً ابنَ رجل)) إذا لم تَقْصِدْ به[٦] واحداً بعينه.

وقولي: « الظَّاهرَ الضَّمَّةِ» تحرُّزٌ من نحو: ((يا موسى بنُ فلان))، وكالآية الكريمة.

وقولي: بـ « ابن» تحرُّزٌ من الوصف بغيرِه؛ نحو: ((يا زيدُ صاحبَنا)).

وقولي: « بين علمين أو متَّفقين لفظاً» تحرُّزٌ من نحو: ((يا زيدُ بنُ أخينا)).

وقولي: « غيرَ مفصولٍ » تحرُّزٌ من نحو: ((يا زيدُ العاقلُ ابنَ عمرو))؛ فإنَّه لا يجوزُ في جميع ذلك إلَّا الضَّمّ.

---

(١) الكشَّاف٦/٣١٥. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٧٥.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه١٥٤، وعجزه: ويعدو على المرءِ ما يأتمِرْ

وله في: تثقيف اللِّسان وتلقيح الجنان١/٤٣، والمقاصد الشَّافية٥/٤١٨، والمقاصد النَّحوية٤/١٧٤٠. وبلا نسبة في: المقتضب٢/٢٣٧، وتهذيب اللُّغة (خمر)٧/٣٧٦، وشرح كتاب سيبويه للرُّمَّاني١/٢٠٦، وشرح أبيات مغني اللَّبيب٥/٢٨. ونُسِبَ في تهذيب اللُّغة (أمر) ١٥/٢٩٤للنَّمر بن تولب، وهو في ذيل ديوانه١٤٤ بلفظ ((فؤادي)) بدل ((كأنِّي)). وفي خزانة الأدب١/٣٧٤: وزعمَ الأصمعي في روايته عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه لرجل من أولاد النِّمر بن قاسط يُقال له ربيعة ابن جعشم، وانظر: فصل المقال ٣٨٣.

وحارِ: ترخيم ((حارث)). وخَمِر: وهو الَّذي يخالطه داء أو سكر. ويعدو: يصيبه. وما يأتمر: ما يؤامر به نفسه.

(٣) ما بين معقوفتين وقع في هامش أ، وهو مبيض، وأثبتُّه من بقية النُّسخ.

(٤) يشرح القاعدة الَّتي ذكرها في صدر إعرابه للآية.

(٥) ونعني به ألَّا يكون مضافاً أو شبيه بالمضاف، فيدخل في ذلك المُركب المزجي والمُثنَّى والمجموع.

(٦) ((به)): سقط من ظ.

وقولي: «أحكام» قد قدَّمتُ منها ما ذكرتُه من جوازِ فتحِه إتباعاً، ومنها: حذفُ ألفه خطاً، ومنها: حذفُ تنوينه في غير النِّداء؛ لأنَّ المنادَى لا تنوينَ فيه.

قولي: «وصفٌ» تحرُّزٌ من أنْ يكونَ الابنُ خبراً لا صفةً ؛ نحو: «زيدٌ ابنُ عمرو». وهل[1] يجوزُ إتباعُ «ابن» له، فيُضَمَّ؛ نحوُ: «يا زيد بنُ عمرٍو» بضمِّ «ابن»؟ فيه خلافٌ[2].

وفي قوله: ﴿ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾: ثلاثةُ أوجه[3]:

أحدُها: أنَّه صفةٌ؛ كما تقدَّمَ.

والثَّاني: أنَّه بدلٌ.

والثَّالث: أنَّه بيانٌ.

وعلى الوجهين الأخيرين لا يجوزُ تقديرُ الفتحة إتباعاً إجماعاً؛ لأنَّ «الابنَ» لم يقعْ صفةً؛ وقد تقدَّمَ أنَّ ذلك شرطٌ.

قوله: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ﴾: في ﴿إذ﴾ أوجهٌ:

أحدُها: أنَّه منصوبٌ بـ ﴿نعمتي﴾[4]؛ كأنَّه قيل: اذكُر إذ أنعمتُ عليك وعلى أمِّك في وقت تأييدي لك.

والثَّاني: أنَّه بدلٌ من ﴿نعمتي﴾ بدلُ اشتمالٍ، وكأنَّه في المعنى تفسيرٌ للنِّعمة.

والثَّالث: أنَّه حالٌ من ﴿نعمتي﴾، قاله أبو البقاء[5].

والرَّابع: أنْ يكونَ مفعولاً به على السَّعة، قاله أبو البقاء[6] أيضاً.

قلتُ: هذا هو الوجهُ الثَّاني؛ أعني البدليَّةَ.

---

(١) في ظ: «وقيل».

(٢) حكى الأخفش أنَّ بعض العرب يضمُّ «ابن» إتباعاً لضمِّ المنادى، وهو نظير من قرأ «الحمدُ لُلهِ» بضمِّ اللَّام. وزعم الجُرجاني أنَّ فتحة «ابن» بناء. انظر: شرح التَّسهيل٣/٣٩٤، والتَّذييل والتَّكميل١٣/٢٦٧، والارتشاف٤/٢١٩١، والمساعد٢/٤٩٧، وشفاء العليل٢/٨٠٥، وشرح التَّصريح٢/٢١٨، وهمع الهوامع٣/٥٤«والنَّقل عنه».

(٣) ذكر الأوَّل والثَّاني النَّحَّاس في إعرابه١/٤٩. وأجاز النَّحَّاس فيها وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون نداءً ثانياً، وانظر الأوجه الثَّلاثة في التِّبيان١/٤٧١.

(٤) وممَّن قاله أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧١.

(٥) التِّبيان١/٤٧١.

(٦) التِّبيان١/٤٧١.

وقرأ الجمهورُ «أيَّدتُك» بتشديد الياء، وغيرهم[١] «آيَدْتُّك». وقد تقدَّمَ الكلام على ذلك، وعلى مَنْ قرأ بها، وما قاله الزَّمخشريُّ[٢] وابنُ عطيَّةَ[٣] والشَّيخُ[٤] في سورة البقرة[٥]، فليُنْظر ثَمَّ.

قوله: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾ إلى آخرها: تقدَّم أيضاً في آل عمران[٦]، وما فائدةُ قوله: ﴿في المَهد وكهلا﴾، إلَّا أنَّ هنا بعضَ زياداتٍ لابدَّ من التَّعرض لها.

قرأ ابنُ عبَّاس «فتنفخُها»[٧] بحذف حرف الجرِّ اتساعاً. والجمهور «فتكونُ» بالتاء منقوطةً فوق، وأبو جعفرٍ منقوطةً تحتُ[٨]؛ أي: فيكونُ المنفوخُ فيه.

والضَّمير في «فيها»، قالَ ابنُ عطيَّةَ[٩]: «اضطربَت فيه أقوالُ المفسِّرين».

قالَ مكِّيٌّ[١٠]: هو في "آل عمران" عائدٌ على الطَّائر، وفي "المائدة" عائدٌ على الهَيئة. قال[١١]: ويَصِحُّ عكسُ هذا.

---

(١) وهي قراءة مجاهد وابن محيصن وغيرهما. انظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٣٢٥، وإعراب النَّحَّاس٢/٤٩، والهداية٣/١٩٢٥، والمغني٢/٧٤١-٧٤٢. والثَّانية في: شواذ القراءات١٦٣.

(٢) قال الزَّمخشريّ في المائدة٦/٣١٥:«آيَدتُك على أفعلتُك». وقال في البقرة١/٨٥:«وقُرِئ «وآيدناه»، ومنه «آجده» بالجيم، إذا قوَّاه. يُقال: الحمدُ لله الَّذي آجدني بعد ضعفٍ، وأوجدني بعد فقرٍ»؛ أي: أُبدِلت الياء جيماً.

(٣) قال ابن عطيَّة في المائدة: «آيدتُك على فاعلتُك»، ثمَّ قال: «ويظهر أنَّ الأصل في القراءاتين «أفعلتُك» ثمَّ اختلف الإعلال». انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٧.

(٤) قال أبو حيَّان في المائدة:« «أيَّد» في قراءة الجمهور ليس وزنه «أفعل»؛ لمجيء المضارع على «يؤيِّد»، فالوزن «فعَّل»، ولو كان «أفعلَ»، لكان المضارع: يُؤيِد، كمضارع «آمن»: يؤمِنُ، وأمَّا من قرأ «آيَدَ» فيحتاج إلى نقل مضارعه من كلام العرب، فإن كان «يُؤايدُ»، فهو فاعل، وإن كان «يُؤيِد»، فهو أفعَل». انظر: البحر المحيط٨/٤٦٧.

(٥) راجع الكلام على الآية [٨٧]. انظر: الدُّرّ المصون١/٤٩٥-٤٩٧.

(٦) راجع الكلام على الآية [٤٦]. انظر: الدُّرّ المصون٣/١٧٩-١٨١.

(٧) لم أقف عليها في موضعها من كتب القراءات. انظر القراءة في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨، والبحر المحيط٨/٤٦٨. وضبطت في البحر «فينفخها» بالياء بدل التاء.

(٨) عنه وعن عيسى بن عمر. لم أقف عليها في موضعها من كتب القراءات. انظر: القراءتين في: إعراب النَّحَّاس٢/٤٩، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨، والبحر المحيط٨/٤٦٨.

(٩) المُحرَّر الوجيز٢/ ٢٥٨. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٦٨.

(١٠) عبارة مكِّيّ في "المشكل" في إعرابه لآيتي آل عمران والمائدة ليس فيها هذا التَّحديد، وإنَّما أجاز عودها على الهيئة أو الطَّير. انظر: مشكل إعراب القرآن١/١٤٢و١/٢٥٣. وعنه في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨، والبحر المحيط٨/٤٦٨. أفدت ذلك من حاشية المحقِّق.

(١١) تتمَّة كلام مكِّي. مُشكل إعراب القرآن١/٢٥٣ وعبارته: «ويجوز أن تعود على الطَّير؛ لأنَّه مؤنَّث».

وقالَ غيرُ مكِّيٍّ[١]: «الضَّميرُ المذكورُ عائدٌ على «الطِّين»».

قالَ ابنُ عطيَّةَ[٢]: «ولا يَصِحُّ عودُ هذا الضَّمير على «الطَّير» ولا على «الطِّين» ولا على «الهيئة»؛ لأنَّ الطَّير – أو الطَّائر– الَّذي يَجِيءُ «الطِّين» على هيئته لا يُنفَخُ فيه البتَّةَ، وكذلك لا نفخَ في هيئته الخاصَّة به، وكذلك الطِّينُ إنَّما هو الطِّينُ العامُّ، ولا نفخَ في ذلك».

وقالَ الزَّمخشريُّ[٣]: «ولا يَرجِعُ الضَّميرُ إلى الهيئة المضاف إليها؛ لأنَّها ليست مِنْ خَلقِه ولا مِنْ نفخِه في شيء، وكذلك الضميرُ في «فتكون»».

ثمَّ قالَ ابنُ عطيَّةَ[٤]: «والوجهُ عودُ ضميرِ المؤنَّث على ما تقضيه الآيةُ ضرورةً؛ أي: صوراً أو أشكالاً أو أجساماً، وعودُ الضَّميرِ المذكَّر على المخلوقِ المدلولِ عليه بـ «تُخلَقُ»»، ثمَّ قال[٥]: «ولك أنْ تُعيدَه على ما تدلُّ عليه الكاف من معنى المثل؛ لأنَّ المعنى: وإذ تَخلُقُ من الطِّين مثلَ هيئتِه، ولك أن تعيدَه[٦] على الكاف نفسِها، فتكونَ اسماً في غير الشِّعر» انتهى.

وهذا القولُ هو عينُ ما قبله؛ فإنَّ الكافَ أيضاً بمعنى مِثْل، وكونُها اسماً في غير الشِّعر لم يَقُلْ به غيرُ الأخفش[٧].

واستشكلَ النَّاسُ [١١٣/ب–م٣] قولَ مكِّيٍّ المتقدِّمِ كما قدَّمتُ حكايتَه عن ابن عطيَّةَ، ويمكنُ أنْ يُجابَ عنه بأنَّ قولَه: «عائدٌ على الطَّائر»؛ لا يريدُ به الطَّائرَ الَّذي أُضِيفَت إليه الهيئةُ، بل الطَّائرُ المُصَوَّرُ، والتَّقدير: وإذ تخلُقُ من الطِّين طائراً صورةَ الطائرِ الحقيقيِّ، فتنفخُ فيه، فيكونُ طائراً حقيقيّاً، وأنَّ قولَه:

---

(١) لم أقف عليه. وانظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨، والبحر المحيط٨/ ٤٦٨.

(٢) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٦٨.

(٣) الكشَّاف٦/٣١٥. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٦٨.

(٤) المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٦٩.

(٥) تتمَّة كلام ابن عطيَّة. المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٨.

(٦) أي: الضمير.

(٧) وتبعه أبو عليٍّ الفارسي وابن جنِّي وابن يعيش وغيرهم. وذهب سيبويه والمبرِّد وابن السَّراج وابن عصفور وابن هشام وغيرهم إلى أنَّ الكاف لا تكون اسماً إلَّا في الشِّعر. انظر: الكتاب١/٤٠٨، والمقتضب٤/١٤٠-١٤١، والأصول١/٤٣٧-٤٣٨، والبغداديات٣٩٦، وسر الصِّناعة١/٢٨٢، وشرح المفصَّل٨/٤٢-٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور١/٤٧٧، والارتشاف٤/١١٧١٩، والبحر المحيط٨/٤٦٩، والجنى الدَّاني٧٩، ومغني اللَّبيب٢٣٨-٢٣٩، وهمع الهوامع٤/١٩٩.

«عائدٌ على الهَيئة»؛ لا يريدُ [به][1] الهَيئةَ المجرورةَ بالكاف، بل الموصوفةَ بالكاف، والتَّقديرُ: وإذ تخلُقُ من الطِّين هيئةً مثلَ هيئة الطَّائر، فتنفخُ فيها؛ أي: في الموصوفة بالكافِ الَّتي نُسِبَ خَلقُها إلى عيسى.

وأمَّا كونُه كيف يعودُ ضميرٌ مذكَّرٌ على هيئةٍ، وضميرٌ مؤنَّثٌ على الطَّائرِ؛ لأنَّ قولَه: «ويجوز عكسُ هذا» يؤدِّي إلى ذلك؟ فجوابُه أنَّه جازَ بالتَّأويل؛ لأنَّه تُؤَوَّلُ الهيئةُ بالشَّكل، ويُؤَوَّل الطَّائرُ بالهيئة فاستقام، وهو موضِعُ تأمُّلٍ[2] وتأنٍّ.

وقال هنا: ﴿بإذني﴾ أربعَ مرَّاتٍ عَقِيبَ أربعِ جُمَل، وفي آل عمران: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الآية:٤٩] مرتين؛ لأنَّ هناك موضعَ إخبارٍ، فناسبَ الإيجازَ، وهنا مقامُ تذكيرٍ بالنِّعمةِ والامتنانِ، فناسبَ الإسهابَ[3].

وقوله: ﴿بإذني﴾: حالٌ إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول.

قوله: ﴿إِلَّا سِحْرٌ﴾: قرأ الأخوان هنا، وفي "هود"[4]، وفي "الصَّف"[5]: «إلَّا ساحرٌ» اسم فاعل، والباقون «إلَّا سِحْرٌ»[6] مصدراً في الجميع، والرَّسمُ يحتملُ القراءتين.

فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فتحتملُ أنْ تكونَ الإشارةُ إلى ما جاءَ به من البيِّنات[7]؛ أي: ما هذا الَّذي جاء به من الآيات الخوارِق إلَّا سِحرٌ، ويحتملُ أنْ تكونَ الإشارةُ إلى عيسى، جعَلُوه نفسَ السِحْر مبالغةً؛ نحو: «رجلٌ عَدْلٌ»، أو على حَذفِ مضافٍ؛ أي: إلَّا ذو سِحر.

وخَصَّ مكِّيٌّ هذا الوجهَ بكون المرادُ بالمشارِ إليه محمَّداً صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال[8]: «ويجوزُ أن تكونَ إشارةً إلى النَّبيِّ محمَّداً صلَّى الله عليه وسلَّم على تقدير حذفِ مضافٍ؛ أي: إنْ هذا إلَّا ذو سِحر».

قلتُ: وهذا جائزٌ، والمرادُ بالمشار إليه عيسى عليه السَّلام، وكيفَ يكونُ المرادُ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وهو لم يكن في زمنِ عيسى والحواريِّين؛ حتَّى يُشيروا إليه= إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ؟.

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السِّياق.

(٢) في جميع النُّسخ عدا أ: «تأوُّل»، والمثبت منها.

(٣) انظر: البحر المحيط٨/٤٧٠.

(٤) في [الآية: ٧].

(٥) في [الآية: ٦].

(٦) انظر القراءتين في: السَّبعة٢٤٩، ومعاني القراءات للأزهري١/٣٤٢، والمبسوط١٨٩، وحُجَّة القراءات٢٣٩-٢٤٠، والتَّيسير١٠١. والأخوان هما: حمزة والكسائي.

(٧) وإليه أشار أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٤٧١.

(٨) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥٣.

وأمَّا قراءةُ الأخوين فتحتملُ أنْ يكونَ «ساحر» اسم فاعل، والمشارُ إليه «عيسى»، ويُحتملُ أنْ يكونَ المرادُ به المصدرَ؛ كقولهم: عائذاً بك وعائذاً بالله مِنْ شَرِّها، والمشارُ إليه ما جاء به عيسى من البيِّنات والإنجيل، ذكر ذلك مكِّيٌّ[١]، وتَبِعَه أبو البقاء[٢].

إلَّا أنَّ الواحديَّ منعَ مِنْ ذلك، فقال[٣] – بعد أنْ حكى القراءتين – : «وكلاهما حَسَنٌ لاستواء كلِّ واحدٍ منهما في أنَّ ذِكرَه قد تقدَّمَ، غير أنَّ الاختيارَ «سِحْر»؛ لجوازِ وقوعِه على الحَدَثِ والشَّخص، وأمَّا وقوعُه على الحَدَث فسهلٌ كثيرٌ، ووقُوعه على الشَّخصِ يريدُ ذو سحرٍ؛ كقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة:١٧٧]، وقالوا: «إنَّما أنت سيرٌ» و «ما أنت إلَّا سيرٌ» و [قال الشَّاعر][٤]: [البسيط]

١٣٥- فإنَّمـــا هـــي إقبَـــالٌ وإدبـــارُ[٥]

قلتُ: وهذا يرجِّحُ ما قدَّمتُه من أنَّه أطلقَ المصدرَ على الشَّخص مبالغةً؛ نحوُ: «رجلٌ عَدْلٌ»، ثمَّ قال[٦]: «ولا يجوزُ أنْ يُرادَ بساحر السِّحرُ، وقد جاء فاعِل يرادُ به المصدرُ في حروفٍ ليست بالكثير؛ نحوُ: «عائذاً بالله من شره»؛ أي: عياذاً، ونحوُ: «العافِية»[٧]، ولم تَصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها».

﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة:١١١]

قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَامِنُوا۟﴾: في ﴿أنْ﴾ وجهان[٨]:

---

(١) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥٣.

(٢) التِّبيان١/٤٧٢.

(٣) التَّفسير البسيط٧/٥٨٩. وسبقه إليه أبو علي الفارسي. انظر: الحُجَّة٣/٢٧١-٢٧٢.

(٤) وصدره: تَرْتَعُ ما رتعَت حتَّى إذا ادَّكرَت

للخنساء في ديوانها بشرح ثعلب٣٨٣ ، وكتاب سيبويه١/٣٣٧، وشرح كتاب سيبويه٢/٢٢٧، وشرح أبياته١/١٨٨، والمقتضب٤/٣٠٥، وأمالي المرتضي١/٤٦٥. وبلا نسبة في: المقتضب٣/٢٣٠، وأمالي المرتضي١/٢٠١، والأشباه والنَّظائر٢/٣٨٧.

والشَّاهد فيه: الإخبار عن الذَّات بالحدث في قولها: «فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ». في أ و ظ و ح:«وإنَّما» بدل «فإنَّما». وما بين معقوفتين زيادة مني.

(٥) انتهى كلام الواحدي هنا.

(٦) تتمَّة كلام الواحدي. التَّفسير البسيط٧/٥٨٩.

(٧) في الحُجَّة٣/٢٧٢: «العاقبة» بدل «العافية».

(٨) ذكرهما أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧٢.

أظهرُهما: أنَّها تفسيريَّة؛ لأنَّها وردت بعدما هو بمعنى القول، لا حروفه.

والثَّاني: أنَّها مصدريةٌ بتأويلٍ متكلِّفٍ؛ أي: أوحَيتُ إليهم الأمر بالإيمان.

وهنا قالوا ﴿آمنَّا﴾ ولم يُذكَر المُؤمَنُ به، وهناك ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[1] [آل عمران:٥٢]؛ فذكرَه. والفرقُ أنَّ هناك تقدَّمَ ذِكرُ الله تعالى فقط، فأُعيدَ المؤمَنُ به، فقيل: ﴿بالله﴾، وهنا ذُكِرَ شيئان قبل ذلك، وهما: ﴿أنْ آمنوا بي وبرسولي﴾، فلم يُذْكَر ليشملَ المذكورين، وفيه نظرٌ[2].

وهنا ﴿بأنَّنا﴾ وهناك ﴿بأنَّا﴾ بالحذف؛ وقد تقدَّمَ غيرَ مرَّة أنَّ هذا هو الأصل[3]، وإنَّما جِيء هنا بالأصل؛ لأنَّ المُؤمَنَ به متعدِّدٌ فناسبَه التَّأكيد.

﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة:١١٢]

قوله: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾: قرأ الجمهورُ ((يَستطِيعُ)) بياء الغيبة، ((ربُّك)) مرفوعاً بالفاعلية، والكِسائيُّ ((تَستطيعُ)) بتاء الخطاب لـ ((عيسى))، و((ربَّك))[4] بالنَّصب على التَّعظيم.

وقاعدتُه أنَّه يُدْغِمُ لام ((هل)) في أحرف منها هذا المكان[5].

---

(١) والآية بتمامها: ﴿ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:٥٢].

(٢) لأنَّ ﴿آمنَّا﴾ أحصرُ في اللَّفظ وأدلّ على المعنى، ولا حاجة للقول: لأنَّهما اثنان ﴿بي وبرسولي﴾، أمَّا في آل عمران السِّياق مختلف، فقولهم: ﴿نحنُ أنصار الله﴾ يحتاج إلى توكيد؛ ولذا كرَّر المتعلَّق ﴿بالله﴾.

(٣) عند تفسير الآية [١٤] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/١٤٦.

(٤) انظر القراءتين في: السَّبعة٢٤٩، ومعاني القراءات١/٣٤٣، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٧٣، والمبسوط١٨٩، وحُجَّة القراءات٢٤١، والتَّيسير١٠١.

(٥) أدغم الكسائي لام ((هل)) في تاء ((تستطيع))، فصارت ((هتستطيع)). واستحسن أبو علي الفارسي الإدغام. انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٧٥.

وبقراءة الكِسائيِّ قرأت عائشةُ، وكانت تقول: الحواريُّونَ أعرفُ بالله من أن يقولوا: ((هل يَستطيعُ ربُّك))؟[١] كأنَّها – رضي الله عنها – نزَّهَتْهُم عن هذه المقالةِ الشَّنيعةِ أنْ تُنسَبَ إليهم، وبها قرأ معاذٌ أيضاً وعليٌّ وابنُ عبَّاسٍ وسعيدُ بنُ جُبَيرٍ في آخرين[٢]؛ وحينئذٍ فقد اختلفوا في هذه القراءة[٣]: هل تحتاجُ إلى حذفِ مضافٍ أم لا؟ فجمهور[١٤/أ-م٣] المُعربين[٤] يقدِّرون: ((هل تستطيعُ سؤالَ ربِّك)).

وقالَ الفارسيُّ[٥]: «وقد يمكنُ أنْ يُستَغنى عن تقدير ((سؤال))؛ على أن يكون المعنى: هل تستطيعُ أن يُنَزِّلَ ربُّك بدعائك، فيُرَدُّ المعنى – ولا بُدَّ – إلى مقدَّرٍ يدلُّ عليه ما ذُكِرَ من اللَّفظ».

قالَ الشَّيخُ[٦]:«وما قالَه غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ فعلَه تعالى وإنْ كان مسبَّباً عن الدُّعاء فهو غيرُ مقدورٍ لعيسى».

واختار أبو عبيدٍ هذه القراءةَ[٧]، قال[٨]: «لأنَّ القراءةَ الأخرى[٩] تُشبِهُ أنْ يكونَ الحواريُّون شاكِّين، وهذه لا تُوهِمُ ذلك».

قلتُ: وهذا بناءٌ من النَّاس على أنَّهم كانوا مؤمنين، وهذا هو الحقُّ.

قالَ ابنُ الأنباريِّ[١٠]: «لا يجوزُ لأحدٍ أن يتوَهَّمَ على الحواريِّين أنَّهم شَكُّوا في قدرة الله تعالى». وبهذا يَظهَرُ أنَّ قولَ الزَّمخشريِّ أنَّهم ليسوا مؤمنين ليس بجيِّدٍ، وكأنَّه خارقٌ للإجماع.

---

(١) أخرجه الطَّبري٩/١١٨، وابن أبي حاتم٤/١٢٤٣، والسُّيوطي في الدُّرِّ المنثور٥/٥٩٢.

(٢) انظر القراءة عنهم في: معاني النَّحَّاس٢/٣٨٣، وتفسير الثَّعلبي١١/٥٤٩، والنُّكت والعيون٢/٨٢، وتفسير الرَّازي١٢/١٣٧،وتفسير القرطبي٨/٢٨٤، والبحر المحيط٨/٤٧٤. وانظر مصادر الحاشية (٤)) ص٣٨٢.

(٣) أي قراءة ((هل تستطيعُ ربَّك)).

(٤) كأبي عليٍّ الفارسي والواحدي والزَّمخشري والباقولي والطَّبرسي وأبي البقاء وغيرهم. انظر: الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٧٣، والوسيط٢/٢٤٥، والكشَّاف٦/٣١٥،و كشف المشكلات١/٣٧٩، ومجمع البيان٣/٣٦٩، والتِّبيان١/٤٧٣.

(٥) هذا الكلام من المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٠، وهو منسوب لأبي عليٍّ الفارسي، ولكن جاء قبل قوله: ((وقد يمكن أن يُستغنَى عن تقدير سؤال)) قوله: قال القاضي أبو محمَّد. فأوهم الكلام لابن عطيَّة. وعزا أبو حيَّان في البحر المحيط٨/٤٧٤، وابن عادل القول في اللُّباب في علوم الكتاب٧/٦٠٤ لأبي عليٍّ الفارسي، ولم أقف عليه في الحُجَّة.

(٦) البحر المحيط٨/٤٧٥.

(٧) أي قراءة نصب ((ربَّك))، وهي للكسائيّ كما تقدَّم.

(٨) لم أقف عليه في مصادره. وكلام أبي عبيد في التَّفسير البسيط٧/٥٩٢.

(٩) أي: قراءة: ((هل يستطيعُ ربُّك)).

(١٠) لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من كتبه. وكلام ابن الأنباري في الوسيط٢/٢٤٥، والتَّفسير البسيط٧/٥٩٠،=

قالَ ابنُ عطيَّةَ[١]: «ولا خلافٌ أحفظُه أنَّهم كانوا مؤمنين».

وأمَّا القراءةُ الأولى فلا تدُلُّ له؛ لأنَّ النَّاسَ أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها: أنَّ معناه: هل يَسهُلُ عليك أن تسألَ ربَّك؛ كقولِك لآخر: هل تستطيعُ أنْ تقومَ؟ وأنت تعلمُ استطاعتُه لذلك[٢]، ومنها: أنَّهم سألوه سؤالَ مُستَخبِرٍ: هل يُنَزِّلُ أم لا، فإن كان يُنزِّلُ؛ فاسأله لنا[٣]، ومنها أنَّ المعنى: هل يفعلُ ذلك، وهل يقعُ منه إجابةٌ لذلك[٤]؟ ومنه ما قِيلَ لعبد الله بنِ زيدٍ: هل تستطيعُ أن تُرِيَني كيفَ كانَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يتوضأُ[٥]؟ أي: هل تُحِبُّ ذلك؟ وقيل[٦]: المعنى: هل يَطلُبُ ربُّك الطَّاعة من نزول المائدة؟

قالَ أبو شامة[٧]: «ومثلُ[٨] ذلك في الإشكال ما رواهُ الهَيثم – وإن كان ضعيفاً – عن ثابتٍ عن أنسٍ أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عادَ أبا طالب في مرض، فقال: يا ابنَ أخي ادعُ ربَّك الَّذي تعبُدُه فيُعافيَني، فقال: اللَّهمَّ اشفِ عمي، فقام أبو طالب كأنَّما نَشِطَ من عِقالٍ[٩]، فقال: يا ابنَ أخي إنَّ ربَّك الَّذي تعبدُ لَيُطِيعُك، قال: وأنتَ يا عمَّاه، لو أطعتَه، أو: لِمَنْ أطعتَ اللهَ، لَيُطِيعَنَّك؛ أي: لَيُجيبَنَّك إلى مقصودك[١٠]».

قلت: والَّذي حسَّنَ ذلك المقابلةُ منه صلَّى الله عليه وسلَّم للفظِ عَمِّه؛ كقوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ﴾ [آل عمران:٥٤].

=وزاد المسير٢/٤٥٦، والبحر المحيط٨/٤٧٢.

(١) المُحرَّر الوجيز٢/ ٢٦٠. والضَّمير في «أنَّهم» عائد على الحواريِّين.

(٢) وممَّن قاله الواحدي وابن الجوزي. انظر: التَّفسير البسيط٧/٥٩٠، وزاد المسير٢/٤٥٦.

(٣) ذكره الحسن. انظر: البحر المحيط٨/٤٧٣.

(٤) وإليه أشار ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٥٩. وعزاه الماوردي إلى الحسن. انظر: النُّكت والعيون٢/٨٢.

(٥) أخرجه أحمد٢٦/٣٦١ برقم «١٦٤٣١» ، والبخاري١/٨٠ برقم «١٨٣» ، ومسلم١١٨ برقم «٢٣٥». والسَّائل هو يحيى بن عمارة. وعبد الله بن زيد: هو عبد الله بن زيد الأنصاري.

(٦) قاله أبو شامة. انظر: إبراز المعاني٤٣٦.

(٧) إبراز المعاني٤٣٦. والهيثم: هو الهيثم بن جماز البكار. انظر ترجمته في الجرح والتَّعديل٩/٨١.

(٨) في جميع النُّسخ عدا ح: «مثل» بدون واو ، والمُثبت من ح.

(٩) والعِقال في الأصل: هو الحبل الَّذي يشدُّ به البعير. عن اللِّسان (عقل).

(١٠) أخرجه الطَّبراني في الأوسط٤/٢٠٠ برقم «٣٩٧٣»، والحاكم في المُستدَرك٢/٣٧٦برقم «٥٤٣» ، والبيهقي دلائل النُّبوة ٦/١٨٤من حديث أنسﷺ.

وقال البيهقي: «تفرَّد به الهيثم بن جماز، عن ثابت البناني، والهيثم ضعيف عند أهل العلم بالحديث» .اهـ.

وقيل[١]: التَّقديرُ: هل يُطيعُ؟ فالسِّينُ زائدةٌ؛ كقولهم[٢]: استجاب وأجاب، قال[٣]: [الطَّويل]

١٣٦–وداعٍ دعا: يا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدى فلم يَسْتَجِبْهُ عند ذاك مُجِيبُ

وبهذه الأجوبةِ يُستغنى عن قولِ مَنْ قال[٤]: «إنَّ «يستطيع» زائدةٌ»، والمعنى: هل يُنزِّلُ ربُّك؛ لأنَّه لا يُزادُ من الأفعال إلَّا «كان» بشرطينِ[٥]، وشذَّ زيادةُ غيرها في مواضعَ عَددتُها في غيرِ هذا الكتاب[٦]؛ على أنَّ الكوفيِّين[٧] يُجيزونَ زيادةَ بعض الأفعال مطلقاً، حكوا: «قعدَ فلانٌ يتهكَّم بي[٨]»، وأنشدوا[٩]: [الوافر]

---

(١) وإليه ذهب السُّدِّي. انظر: تفسير الطَّبري١٢١/٩، وتفسير القرطبي٢٨٤/٨، والدُّرّ المنثور٥٩٣/٥.

(٢) وقولك: «أجاب» معناه: فعل الاجابة، و«استجاب»: طلب أن يفعل الإجابة؛ لأنَّ أصل الاستفعال لطلب الفعل وصَلُحَ «استجاب» بمعنى أجاب؛ لأنَّ المعنى فيه يؤول إلى شيءٍ واحد؛ وذلك أن «استجاب»: طلب الإجابة بقصده إليها، و«أجاب»: أوقع الاجابة بفعلها.انظر: الفروق اللُّغويَّة للعسكري٢٢٣.

وقال الرَّاغب: والاستجابة، قيل: هي الإجابة، وحقيقتها: هي التَّحري للجواب والتَّهيؤ له، لكن عُبِّرَ به عن الإجابة؛ لقلة انفكاكها منها. انظر: مفردات ألفاظ القرآن (جوب)٢١٠.

(٣) لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الأصمعيَّات٩٦، وجمهرة أشعار العرب٥٥٨، وشرح أبيات سيبويه٢٤١/٢ ومختارات شعراء العرب ٢٧/١، والمقاصد النَّحويَّة١١٩٨/٣، وشرح أبيات مغني اللَّبيب١٦٧/٥. وبلا نسبة في تهذيب اللُّغة (جاب)٢١٩/١١، وأمالي القالي١٥١/٢، وأمالي المرتضي٦٠٤/١.

قال أبو عليٍّ القالي في أماليه١٤٨/٢: بعض النَّاس يروي هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوي، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوي، وهو من قومه وليس بأخيه، وبعضهم يروي شيئاً منها لسهم، والمرثيُّ بهذه القصيدة يكنّى أبا المغوار، واسمه هَرِم، وبعضهم يقول: اسمه شَبِيبُ، ويحتجُّ ببيت رُوِيَ في هذه القصيدة :

أقامَ فخلَّى الظَّاعنين شَبِيبُ

(٤) لم أصبه.

(٥) وهما: كونها بلفظ الماضي، وأنْ تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، وأكثر ما يكون ذلك بين «ما» وفعل التَّعجُّب. انظر: أوضح المسالك٢٥٤/١–٢٥٥.

(٦) ربَّما كانت في كتب لم تنتهِ إلينا.

(٧) انظر رأيهم في: شرح الجمل لابن عصفور٥٨٦/١، وشرح التَّسهيل٣٦٢/١، والارتشاف١١٨٦/٣، وهمع الهوامع١٠٠/٢.

(٨) تهكَّم بي: استهزأ بي واستخفَّ. عن اللِّسان (هكم).

(٩) لحسَّان بن ثابت، وهو من قصيدة يهجو بها بني عائذ بن عمرو بن مخزوم.

والبيت في ديوانه٢٥٨/١، والرِّواية فيه: «ففيمَ تقولُ» بدل «على ما قام».

وله في: المحتسب٣٤٨/٢، والتَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة٩٨، والأزهية٤١٥، وأمالي ابن الشَّجري٥٤٧/٢، وضرائر الشِّعر٨٠، ومغني اللَّبيب٣٩٤. وبلا نسبة في: معاني القرآن للفرَّاء٢٩٢/٢، والتَّكملة٢١٧.

وقال العيني في المقاصد النَّحويَّة٢٠٧٢/٤: نُسِبَ لجرير، وهو غلط. وفي شواهد المغني للسُّيوطي٧٠٩/٢ أنَّه=

١٣٧- على ما قام يَشْتِمُني لئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

وحكى البصريُّون على وجه الشُّذُوذ:((ما أصبحَ أبردَها، وما أمسى أدفأَها))(١). يعنون الدُّنيا.

قوله: ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾: في قراءةِ الجماعة في محلِّ نصبٍ مفعولاً به(٢)؛ أي: الإنزالَ.

وقالَ أبو البقاء(٣): «والتَّقديرُ: على أن يُنزِّلَ، أو في أن يُنزِّلَ، ويجوزُ ألَّا يُحتاجَ إلى حرف جرٍّ على أن يكون ((يَسْتطيع)) بمعنى ((يُطيق))».

قلتُ: إنَّما احتاجَ إلى تقدير حرفِ الجرِّ في الأوَّل؛ لأنَّه حملَ الاستطاعةَ على الإجابة، وأمَّا قولُه أخيراً: إنَّ ((يَستطيعُ)) بمعنى ((يُطِيقُ))؛ فإنَّما يَظهَرُ كلَّ الظُّهورِ؛ على رأي الزَّمخشريِّ من كونهم ليسوا بمؤمنين.

وأمَّا في قراءة الكِسائيِّ، فقالوا(٤):«هي في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة بالسُّؤالِ المقدَّر؛ أي: هل تستطيعُ أنت أن تسألَ ربَّك الإنزالَ؟ فيكونُ المصدرُ المقدَّرُ مضافاً لمفعوله الأوَّل، وهو ((ربُّك))، فلمَّا حُذِفَ المصدرُ انتُصِبَ».

وفيه نظرٌ من أنَّهم أعملوا المصدرَ مضمراً، وهو لا يجوزُ عندَ البصريِّين، ويُؤَوِّلون(٥) ما ورد ظاهرُه ذلك(٦).

=لحسَّان بن منذر يهجو بني عائذ، وغلط من نسبه لجرير.

والشَّاهد فيه: زيادة الفعل ((قام))، والمعنى: على ما يشتمُني.

(١) وقد ثبت في حاشية الكتاب وفي غيرها أنَّ هذا من كلام الأخفش، وليس من كلام سيبويه. وقال ابن مالك: وقد رُوِيَ ذلك عن الكوفيِّين.

انظر: الكتاب١/٧٣، وشرح الكتاب١/٣٥٩، والأصول١/١٠٦، وشرح المفصَّل١/١٥١-١٥٢، وشرح التَّسهيل١/٣٦٢، وشرح الكافية للرَّضي٤/١٩٤، والمساعد١/٢٦٨.

(٢) وبه قال أبو عليٍّ الفارسيّ والواحدي وابن عطيَّة. انظر: الحُجَّة للقرّاء السَّبعة٣/٢٧٣، والتَّفسير البسيط٧/٥٩٢، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٦٠.

(٣) التِّبيان١/٤٧٣.

(٤) يعني أبا البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧٣.

(٥) في أ و ط: ((يؤولون)) بدون واو، والصَّواب ما أثبتُّه عن ظ و ح.

(٦) وفي إعمال المصدر مضمراً خلاف: ذهب الكوفيُّون إلى جواز إعماله مضمراً، واستدلوا لذلك بقوله:

وما الحربُ إلَّا ما علمتُم وذقتُم وما هو عنها بالحديث المرجمِ

أي: وما الحديثُ عنها.

وذهب البصريُّون إلى منع إعمال ضمير المصدر، وتأوَّلوا هذا البيت على أنَّ ((عنها)) متعلِّق بمحذوف، تقديره: أعني عنها. وأجاز ابن جنِّي في "الخصائص" إعماله في المجرور ونقل عن الفارسي، وقياسه في الظَّرف عند أبي حيَّان.=

ويجوز أن يكونَ ﴿أن يُنزِّل﴾ بدلاً من ﴿ربُّك﴾ بدلَ اشتمالٍ، والتَّقدير: هل تستطيعُ؛ أي: هل تُطِيقُ إنزالَ الله تعالى مائدةً بسبب دعائك؟ وهو وجهٌ حسنٌ.

و ﴿مائدة﴾: مفعول ﴿يُنَزِّلُ﴾.

والمائدة: الخِوانُ عليه طعامٌ؛ فإن لم يكن عليه طعامٌ؛ فليست بمائدةٍ[١]، هذا هو المشهور.

إلَّا أنَّ الرَّاغبَ قال[٢]:«والمائدةُ: الطَّبقُ الَّذي عليه طعامٌ، ويقالُ لكلِّ واحدٍ منها: مائدةٌ». وهو مخالِفٌ لما عليه المُعظَمُ، وهذه المسألةُ لها نظائرُ في اللُّغة.

لا يقالُ للخِوان مائدةٌ إلَّا وعليه طعامٌ، وإلَّا فهو خِوان[٣]، ولا يقال كأسٌ إلَّا وفيها خَمْرٌ، وإلَّا فهي قَدَحٌ، ولا يقالُ ذَنُوب وسَجْلٌ[٤] إلَّا وفيه ماء، وإلَّا فهو دَلْوٌ، ولا يقال جِراب إلَّا وهو مدبوغٌ، وإلا فهو إهابٌ[٥]، ولا قلَمٌ إلَّا وهو مَبْرِيٌّ، وإلَّا فهو أنبوبٌ[٦].

= انظر: الخصائص٢/١٩-٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٧-٢٨، وشرح التَّسهيل٣/١٠٦، وشرح الكافية للرَّضي٣/٤٠٧، والتَّذييل والتَّكميل١١/٥٦-٥٧، والمساعد٢/٢٢٦، وهمع الهوامع٥/٦٥-٦٦، وشرح الأشموني٢/٢٠٢.

(١) انظر: الصِّحاح واللِّسان والتَّاج(ميد).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (ميد) ٧٨٣. وفيه: ((لكلِّ واحدٍ منهما)) مكان ((لكلِّ واحدٍ منها)).

(٣) جاء في تاج العروس(ميد): قال الفارسي: لا تُسمَّى مائدةً حتَّى يكون عليها طعام، وإلَّا فهي خِوان. قلت: وقد صرَّح به فقهاء اللُّغة، وجزم به الثَّعالبي وابن فارس، واقتصر عليه الحريري في دُرَّة الغوَّاص، وزعم أنَّ غيره من أوهام الخواص، وذكر شيخنا في شرحها أنَّه يجوز إطلاق المائدة على الخِوَان مجرّداً عن الطَّعام، باعتبار أنَّه وُضِعَ أو سَيوضعُ. وقال ابنُ ظفَرٍ: ثبتَ لها اسم المائدة بعد إزالة الطَّعام عنها كما قيل: لِقحَةٌ بعد الولادة.

(٤) الذَّنوب: هي الدَّلو الملأى. عن اللِّسان (ذنب)، وكذلك سَجْلٌ: للدَّلو. عن اللِّسان (سجل).

(٥) الجِراب: هو وعاء من إهاب الشَّاء لا يُوعى فيه إلَّا يابس. عن اللِّسان (جرب) .والإهاب: هو الجلد قبل أن يُدبَغ عن التَّاج (أهب). في ط:((مدبوع))، وهو تصحيف.

(٦) وقد عقد له ابن فارس في فقه اللُّغة٩٩-١٠٠ باباً سمَّاه: "باب الأسماء الَّتي لا تكون إلَّا باجتماع صفات، وأقلها اثنتان". والثَّعالبي في فقه اللُّغة سمَّاه :٥٩-٦١"باب الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها". والسُّيوطي في المزهر ١/٤٤٩-٤٥٣ سمَّاه: "معرفة المطلق والمقيد".

واختلفَ اللُّغويُّون[١٤/ب-م٣] في اشتقاقها، فقال الزَّجَّاجُ[١]: «هي من «مادَ يَميدُ» إذا تحرَّكَ، ومنه قوله: ﴿رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء:٣١]، ومنه: مَيْدُ البَحر، وهو ما يُصيبُ راكبَه؛ فكأنَّها تَميدُ بما عليها من الطَّعام». قال[٢]: «وهي فاعِلةٌ على الأصل».

وقالَ أبو عبيدٍ[٣]:«هي «فاعلةٌ بمعنى مَفْعولة، مشتقَّةٌ من «مادَهُ» بمعنى «أعطاه»، و «امتادَهُ» بمعنى «استعطاهُ»، فهي بمعنى مَفْعولة». قال[٤]: «كـ «عِيشةٍ» [و][٥]«راضِيةٍ» ، وأصلُها أنَّها «مِيدَ بها صاحبُها»؛ أي: أُعْطِيَها، والعربُ تقول: مادَني فلان يَمِيدُني: إذا أحسنَ إليَّ وأعطاني».

وقال أبو بكرٍ بنُ الأنباري[٦]:«سُمِّيَت مائدةً؛ لأنَّها غِياثٌ وعَطاءٌ، من قولِ العرب: مادَ فلانٌ فلاناً: إذا أحْسَنَ إليه، وأنشدَ[٧]: [الرَّجز]

١٣٨- إلى أمـــــيرِ المـــــؤمنين المُـــــمْتادْ

أي: المُحسِنُ لرعيَّته».

وهي «فاعِلَة» من المَيْدِ بمعنى «مُعْطِيَة»، فهو قريبٌ من قولِ أبي عبيد في الاشتقاق، إلَّا أنَّها عندَه بمعنى «فاعِلة» على بابها.

وابنُ قُتَيبَة وافقَ أبا عُبيدٍ في كونها بمعنى «مفعولة»؛ قال[٨]: «لأنَّها يُمادُ بها الآكلون؛ أي: يُعْطَونها».

وقِيلَ: هي من المَيد، وهو المَيل، وهذا هو معنى قول الزَّجَّاج[٩].

---

(١) معاني القرآن له٢/٢٢٠. وعنه في معاني النَّحَّاس٢/٢٨٥، والهداية٣/١٩٣١، والتَّفسير البسيط٧/٥٩٣، وزاد المسير٢/٤٥٧، وتفسير الرَّازي١٢/١٣٨. وحكاه الأزهري في تهذيب اللُّغة (ماد)١٤/٢١٩.

(٢) معاني القرآن له٢/٢٢٠.

(٣) هذا النَّص لأبي عبيدة، وليس لأبي عبيد؛ لوجوده في مجازه١/١٨٢باختلافٍ يسيرٍ. وعنه في: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/٢٢٠، وللنَّحَّاس٢/٢٨٥، وتفسير الرَّازي١٢/١٣٨. وحكاه الأزهري في تهذيب اللُّغة (ماد)١٤/٢١٩.

(٤) تتمّة كلام أبي عبيدة. مجاز القرآن١/١٨٢. وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٩٣-٥٩٤.

(٥) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السِّياق من التَّفسير البسيط.

(٦) الزَّاهر١/٣٧٢ باختلافٍ يسيرٍ. وسبقه إليه الأزهري في تهذيب اللُّغة(ماد)١٤/٢١٩وعنه في: التَّفسير البسيط٧/٥٩٣، وتفسير الرَّازي١٢/١٣٨.

(٧) لرؤبة في ديوانه ٤٠، وقبله: تُهدي رؤوسَ المترفينَ الصُدّادْ

في ديوانه٤٠، ومجاز القرآن١/١٨٣، وتفسير الثَّعلبي١١/٥٥١، والصِّحاح والتَّاج(ميد)، ودرَّة الغوَّاص٢٥، والمحرَّر الوجيز٢/٣٠٦. وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش١/٢٩٢، وتهذيب اللُّغة (ماد)١٤/٢١٩، والزَّاهر١/٣٧٢.

(٨) غريب القرآن١٤٩. وعنه في: زاد المسير٢/٤٥٦.

(٩) معاني القرآن له٢/٢٢٠.

قوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه، وأنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنَّه صفةٌ لـ ﴿مائدة﴾؛ أي: مائدةً كائنةً من السَّماء؛ أي: نازلةً منها.

﴿ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأۡكُلَ مِنۡهَا وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة:١١٣]

وقرأ الجمهورُ: ((ونَعلَم))[١]، و ((نكونَ))[٢] بنون المتكلِّم مبنيّاً للفاعل، وقرأ ابنُ جُبَيرٍ – فيما نقله عنه ابنُ عطيَّةَ[٣] – ((وتُعْلَم))[٤] بضمِّ التاء على أنَّه مبنيٌّ للمفعول، والضَّميرُ عائدٌ على القلوب؛ أي: وتُعلَمَ قلوبُنا، ونُقِلَ عنه[٥] ((ونُعْلَم))[٦] بالنون مبنيّاً للمفعول، وقُرِئَ: ((ويُعلَمُ))[٧] بالياء مبنيّاً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعل[٨]﴿أنْ قد صدقَتنا﴾؛ أي: ويُعلَمَ[٩] صِدْقُك لنا. ولا يجوز أن يكونَ الفعلُ في هذه القراءةِ مسنداً لضمير القلوب؛ لأنَّه جارٍ مَجرى المؤنَّث المجازي، ولا يجوزُ تذكيرُ فعل ضميره[١٠].

وقرأ الأعمشُ: ((وتَعْلَمَ))[١١] بتاء، والفعلُ مبنيٌّ للفاعل، وهو ضميرُ القلوب، ولا يجوزُ أنْ تكونَ التاءُ للخطاب؛ لفسادِ المعنى. ورُوِيَ: ((وتِعلَم))[١٢] بكسر حرف المضارعة، والمعنى على ما تقدَّمَ. وقُرِئَ: ((وتكون))[١٣] بالتاء، والضَّمير للقلوب.

---

(١) انظر: المغني٢/٧٤٣.

(٢) انظر القراءة في: البحر المحيط٨/٤٧٨.

(٣) المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٠. وضبطت القراءة فيه بالياء.

(٤) عنه وعن الزُّهري. انظر: المغني٢/٧٤٣، والبحر المحيط٨/٤٧٨.

(٥) يعني ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٠.

(٦) لم أقف عليها في موضعها من كتب القراءات. انظر القراءة في: البحر المحيط٨/٤٧٨. قال أبو حيَّان: هكذا وردت في كتاب التَّحرير والتَّحبير.

(٧) وهي قراءة سعيد بن المسيَّب. انظر: مختصر شواذ القرآن٤٢، وشواذ القراءات١٦٣، والمغني٢/٧٤٣.

(٨) في أ: ((المفعول))، وهو سهو.

(٩) في ظ: ((وتعلم)).

(١٠) انظر المصادر المذكورة في الصفحة ٣٥٣ ح٩ .

(١١) عنه وعن المطوعي. انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤٢، وشواذ القراءات١٦٣، والإتحاف١/٥٤٥.

(١٢) وهي قراءة الأعمش. انظر: البحر المحيط٨/٤٧٨. وذكرها ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن٤٢ لكن رسمت في مطبوعه بكسر النون لا التاء، أي: ونِعلَمَ.

(١٣) وهي قراءة عاصم وشيبان وعيسى. انظر: معاني النَّحَّاس٢/٢٨٦، ومختصر شواذ القرآن٤٢.

و «أنْ» في ﴿أنْ قد صدقَتنا﴾ مخفَّفةٌ، واسمُها محذوفٌ، و «قد» فاصلةٌ؛ لأنَّ الجملةَ الواقعةَ خبراً لها فعليّةٌ متصرِّفةٌ غيرُ دعاءٍ؛ وقد عرفتُ ذلك مما تقدَّم في قوله: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[١] [المائدة:٧١]، و«أنْ» وما بعدَه سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو مسدَّ الأوَّل فقط، والثَّاني محذوف[٢].

و ﴿عليها﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه ﴿الشَّاهدين﴾، ولا يتعلَّقُ بما بعدَه؛ لأنَّ «أل» لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها عندَ الجمهورِ[٣]، ومَنْ يُجِيزُ[٤] ذلك يقول: هو متعلِّقٌ بـ ﴿الشَّاهدين﴾، قُدِّمَ للفواصل.

وأجازَ الزَّمخشريُّ أن تكونَ ﴿عليها﴾ حالاً؛ فإنَّه قال[٥]: «أو نكونُ من الشَّاهدين لله بالوحدانيَّة، ولك بالنُّبوةِ عاكفين عليها؛ على أنَّ ﴿عليها﴾ في موضع الحال».

قلتُ: قولُه «عاكفين» تفسيرُ معنًى؛ لأنَّه لا يُضمَرُ في هذه الأماكن إلَّا الأكوانُ المطلقة؛ وبهذا الَّذي قلته لا يَردُ عليه ما قالَه الشَّيخُ[٦]؛ فإنَّه غابَ عليه ذلك، وجعلَه متناقِضاً من حيثُ إنَّه لـمَّا علَّقه بـ «عاكفين» كانَ غيرَ حال[٧]؛ لأنَّه إذا كان حالاً تعلَّقَ بكونٍ مطلَقٍ= ولا أدري ما معنى التَّناقض؟ وكيف يتحَمَّلُ عليه إلى هذا الحَدِّ؟[٨]

﴿ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [المائدة:١١٤]

قوله: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾: في ﴿تكون﴾ ضميرٌ يعود على ﴿مائدة﴾ هو اسمُها، وفي الخبرِ احتمالان:

أظهرُهما: أنَّه عيدٌ، و ﴿لنا﴾ فيه وجهان[٩]:

أحدهما: أنَّه حالٌ من ﴿عيداً﴾[١٠]؛ لأنَّها صفةٌ له في الأصل.

---

(١) انظر: الدُّرّ المصون٤/٣٦٧.

(٢) وقيل: إنَّها مصدريّة، و«قد» لا تمنع ذلك. انظر: التِّبيان١/٤٧٣، والفريد٢/٥٢٩.

(٣) وهو مذهب البصريِّين. انظر: المساعد١/١٠٨، وهمع الهوامع١/٣٠٤.

(٤) يعني ابن الحاجب. انظر: أمالي ابن الحاجب١/٢٨٣، وتعليق الفرائد٢/٣٠٣-٣٠٤.

(٥) الكشَّاف٦/ ٣١٥.

(٦) البحر المحيط٨/٤٧٩.

(٧) أي: كانت في موضع نصب على المفعول الَّذي تعدَّى إليه العامل بحرف الجرِّ. انظر: البحر المحيط٨/٤٧٩.

(٨) من قوله: «وبهذا الَّذي قلته لا يرد عليه.....» إلى هنا سقط من ظ.

(٩) انظر: الوجه الأوَّل في مجمع البيان٣/٣٧١، و الوجهين في التِّبيان١/٤٧٤.

(١٠) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧٤.

والثَّاني: أنَّها حالٌ من ضمير ﴿تكون﴾ عند مَنْ يُجوِّزُ[١] إعمالَها في الحال.

والوجه الثَّاني: أنَّ ﴿لنا﴾ هو الخبر، و ﴿عيداً﴾ حال؛ إمَّا من ضمير ﴿تكونُ﴾ عند مَنْ يرى ذلك، وإمَّا من الضَّمير في ﴿لنا﴾[٢]؛ لأنَّه وقعَ خبراً، فتحمَّلَ ضميراً، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ ﴿مائدة﴾ أيضاً.

وقرأ عبد الله «تَكُنْ»[٣] بالجزم على جواب الأمر في قوله: ﴿أَنْزِل﴾.

قالَ الزَّمخشريُّ[٤]: «وهما نظير «يرِثُنِّي ويَرِثْني»[٥] [مريم:٦]، يريد قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي ۝٦﴾ [مريم:٥-٦] بالرَّفع صفةً، وبالجزم جواباً، ولكن القراءتان هناك متواتران، والجزمُ هنا[٦] في الشَّاذِّ».

والعيدُ مشتقٌّ من العَوْد؛ لأنَّه يعودُ كلَّ سنةٍ؛ قالَه ثعلبٌ عن ابن الأعرابيِّ[٧].

وقالَ ابنُ الأنباريِّ[٨]:«النَّحويُّون يقولون: يومَ العيد؛ لأنَّه يعودُ بالفرح والسُّرور، وعندَ العرب؛ لأنَّه يعودُ بالفَرح والحُزن».

وكلُّ ما عادَ إليك في وقتٍ فهو «عِيد»؛ حتَّى قالوا للطَّيف: عِيد، قال الأعشى[٩]: [الطَّويل]

١٣٩-فواكبدي من لاعجِ الحُبِّ والهَوى إذا اعتاد قَلْبي من أُمَيْمَةَ عيدُها

أي: طيفُها.

---

(١) أجازه أبو البقاء. التِّبيان١/٤٧٤.

(٢) انظر الوجهين في: التِّبيان١/٤٧٤.

(٣) عنه وعن ابن مسعود والأعمش. انظر القراءة في: معاني القرآن للفرَّاء١/٣٢٥، وللنَّحَّاس٢/٣٨٦، ومختصر شواذ القرآن٤٢، وشواذ القراءات١٦٣، والمغني٢/٧٤٤.

(٤) الكشَّاف٦/٣١٦.

(٥) بجزم «يرِثني» ورفعه. قرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم في الفعلين، وقرأ الباقون برفعهما. انظر: السَّبعة٤٠٧.

(٦) في ظ: «هناك».

(٧) معاني القرآن له٦٧. وعنه في: تهذيب اللُّغة (عاد) ٣/١٣٢-١٣٣، والتَّفسير البسيط٢/٥٩٦.

(٨) الزَّاهر١/٢٩١بتصرُّف. وعنه في: تهذيب اللُّغة (عاد)٣/١٣٢، والتَّفسير البسيط٢/٥٩٧.

(٩) لم أقف عليه في ديوانه، وهو في: التفسير البسيط٧/٥٩٦، ومجمع البيان٣/٣٧١، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٦١٠، وحاشية الشِّهاب٣/٣٠١، وروح المعاني٧/٦١.وبلا نسبة في: تفسير الثَّعلبي١١/٥٥٤، وشمس العلوم (لعج)٩/٦٠٦٨.

اللاعج: الهوى المُحرِق. عن اللِّسان (لعج).

وقال تأبَّط شراً[١]: [البسيط]

١٤٠-يا عيدُ ما لكَ مِنْ شوقٍ وإيراقِ

وقال[٢]: [الخفيف]

١٤١-عادَ قلبي من الطَّويلةِ عِيدُ

وقالَ الرَّاغبُ[٣]: «والعيدُ: حالةٌ تُعاوِدُ الإنسانَ، والعائدَةُ: كلُّ نفْعٍ يَرجِعُ إلى الإنسان بشيءٍ، ومنه «العَوْدُ» للبعيرِ المُسنِّ؛ إمَّا لمعاودَتِه السَّيرَ والعملَ، فهو بمعنى «فاعلٍ»، وإمَّا لمعاودةِ السِّنين وإيَّاه ومَرِّها عليه، فهو بمعنى «مفعول»». قال امرؤ القيس[٤]: [الطَّويل]

١٤٢- على لاحِبٍ لا يُهْتَدى بمنارِهِ إذا سافَه العَوْدُ النَّباطِيُّ جَرْجَرا

وصَغَّروه على «عُيَيْد»، وكَسَّروه على «أعياد»، وكانَ القياسُ «عُوَيْد وأَعْواد»؛ لزوالِ مُوجِبِ قلبِ الواوِ ياءً؛ لأنَّها إنَّما قُلِبَت لسكونها بعد كسرةٍ؛ ك «مِيزان»، وإنَّما فعلوا ذلك؛ قالوا: فرقاً بينَه وبين عُودِ الخَشب[٥].

قوله: ﴿لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾: فيه وجهان: [١٥/أ-م٣]

أحدُهما: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوف؛ لأنَّه وقعَ صفةً لـ ﴿عِيداً﴾[٦].

الثَّاني: أنَّه بدلٌ من «نا» في ﴿لنا﴾[٧].

---

(١) وعجزه: وَمرِّ طيفٍ على الأهوال طَرَّاقِ

وهو في: المفضليات٢٧، والأغاني٢١/٩٨،٩٣، وتهذيب اللُّغة (عاد)٣/١٣٢، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه٧٣، والزَّاهر١/٢٩٢ ، ومنتهى الطلب من أشعار العرب٦/٤٢٣، وسفر السَّعادة٢/١٠٧٩.

الإيراق: مصدر «آرقه يؤرِقه» من الأرق.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وعجزه: واعتراني من حُبِّها تسهيدُ

وهو في: تهذيب اللُّغة (عاد) ٣/١٣٢و(ساف) ١٣/٩٢، والتَّفسير البسيط٧/٥٩٦، وتوجيه اللُّمع٤٥٤.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن (عود) ٥٩٤.

(٤) في ديوانه٦٦، وتهذيب اللُّغة (لحف) ٥/٧٠، وأمالي ابن الشَّجري١/٢٩٨، وخزانة الأدب١٠/١٩٣. وبلا نسبة في: الخصائص٣/١٦٥، والتَّذييل والتَّكميل١١/٦٢،وشرح أبيات المغني٢/٥٠، وخزانة الأدب١٠/٢٥٨.

اللَّاحب: الطَّريق البيِّن. ولا يهتدى بمناره: ليس فيه علَم ولا منار فيُهتدى به. وسافه: شمَّه. والعود: الإبل المسن. النَّباطي: منسوب إلى النَّبَط، أشدُّ الإبل وأصبرها. وجرجر: صوَّت. عن الدِّيوان. في ظ و ح:«شاقه»، وهو تحريف.

(٥) انظر المسألة في: الكتاب٣/٤٦٠،٤٥٨، ودقائق التَّصريف٣٨٩، وشرح التَّصريف٣١٥، والممتع١٥٩-١٦٠،وشرح الشَّافية للرَّضي١/٢١١، وللجاربردي١/١٢٤، وشذا العرف١٧٣.

(٦) وإليه ذهب أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧٤.

(٧) ذكره الزَّمخشري، وحكاه أبو البقاء.

قالَ الزَّمخشريُّ[١]: «﴿لأوَّلنا وآخِرنا﴾ بدلٌ من ﴿لنا﴾ بتكرير العاملِ»، ثمَّ قال[٢]: «وقرأ زيدُ بنُ ثابتٍ [والجَحدريُّ][٣]: «لأُولَانا وأُخرَانا»[٤]، والتَّأنيثُ على معنى الأمَّة».

وخصَّصَ أبو البقاء كلَّ وجهٍ بشيءٍ؛ وذلك أنَّه قال[٥]: «فأمَّا ﴿لأوَّلِنا وآخِرِنا﴾، فإذا جعلتَ ﴿لنا﴾ خبراً أو حالاً من فاعل ﴿تكونُ﴾، فهو صفةٌ لـ ﴿عِيداً﴾، وإن جعلتَ ﴿لنا﴾ صفةً لـ ﴿عِيداً﴾،كان ﴿لأوَّلنا﴾ بدلاً من الضَّمير المجرور بإعادة الجارِّ».

قلتُ: إنَّما فعلَ ذلك؛ لأنَّه إذا جعلَ ﴿لنا﴾ خبراً، كان ﴿عِيداً﴾ حالاً، وإن جعلَه حالاً، كان ﴿عِيداً﴾ [١٥/أ-م٣] خبراً؛ فعلى التَّقديرين لا يمكنُه جَعلُ ﴿لأوَّلنا﴾ بدلاً من ﴿لنا﴾؛ لئلا يلزمَ الفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه؛ إمَّا بالحال، وإما بالخبر، وهو «عِيد»، بخلافِ ما إذا جُعِلَ ﴿لنا﴾ صفةً لـ «عِيد».

هذا الَّذي يظهرُ في تخصيصه ذلك بذلك، ولكن يُقالُ: «قولُه: فإنْ جعلتَ ﴿لنا﴾ صفةً لـ ﴿عِيداً﴾ كان ﴿لأوَّلنا﴾ بدلاً» مُشكِلٌ أيضاً؛ لأنَّ الفصلَ فيه موجودٌ، لا سيَّما أنَّ قولَه لا يُحمَلُ على ظاهره؛ لأنَّ ﴿لنا﴾ ليس صفةً بل هو حالٌ مقدَّمةٌ[٦]، ولكنَّه نظرَ إلى الأصل، وأنَّ التَّقديرَ: عِيداً لنا لأوَّلنا؛ فكأنَّه لا فصلَ، والظَّاهرُ جوازُ البَدل، والفصلُ بالخبر أو الحال لا يَضُرُّ؛ لأنَّه من تمامِه، فليسَ بأجنبيٍّ[٧].

واعلمْ أنَّ البدلَ من ضمير الحاضر سواءً كان متكلِّماً أم مخاطباً، لا يجوزُ عند جمهورِ البَصريِّين في بدل الكلِّ من الكلِّ، لو قلتَ: «قمتُ زيدٌ»- يعني نفسَك- و«ضربتُك عَمْراً»، لم يَجُزْ، قالوا: لأنَّ البدلَ إنَّما يُؤتى به للبيان غالباً، والحاضرُ متميِّزٌ بنفسِه؛ فلا فائدةَ في البَدلِ منه، وهذا يَقرُبُ من تعليلِهم في منع وصفه.

---

(١) الكشَّاف٦/٣١٦.

(٢) تتمَّة كلام الزَّمخشري. الكشَّاف٦/٣١٦.

(٣) ما بين معقوفتين سقط من أ، وأثبتُّه من بقية النُّسخ.

(٤) انظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن٤٢، والهداية٣/١٩٣٢، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٦١، وشواذ القراءات١٦٣.

(٥) التِّبيان١/٤٧٤.

(٦) في ظ:«متقدِّمة».

(٧) انظر: البحر المحيط٥/١٢٤.

وأجازَ الأخفشُ ذلك مُطلَقاً مستدِلّاً بظاهر هذه الآية[١]، وبقوله[٢]: [الوافر]

١٤٣- أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرِفوني حُمَيْداً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما

فـ ((حُمَيْداً)) بدل من ياء ((اعرفوني)). وقولِ الآخر[٣]: [الطَّويل]

١٤٤-وشوهاءَ تعدو بي إلى صارخِ الوغى بمُسْتَلْئِمٍ مثلِ الفَنيقِ المُدَجَّلِ

وقوله[٤]: [البسيط]

١٤٥-بكم قريشٍ كُفِينا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وأَمَّ نْهَجَ الهُدى مَنْ كان ضِلِّيلا

وفي الحديث: ((أتينا النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلم نفرٌ من الأشعريِّين))[٥].

---

(١) وهو رأي الكوفيِّين أيضاً. انظر المسألة في: الكتاب٢/٧٦، وشرح كتاب سيبويه٢/٤٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/٢٨٩-٢٩١، وشرح المفصَّل٣/٧٠، وشرح التَّسهيل٣/٣٣٤ ، وشرح الكافية للرَّضي٢/٣٩١، والارتشاف٤/١٩٦٥، والبحر المحيط٨/٤٨١، وتحرير الخصاصة٢/٥٣٠-٥٣١، والمساعد٢/٤٣٢، وشرح الأشموني١/٢٣١، وهمع الهوامع٥/٢١٧-٢١٨.

وقد عقد المصنِّف في الجواهر٢/٥٧٧-٥٩٥ باباً سمَّاه: "ما جاء في التَّنزيل وقد أُبدِل الاسم من المضمر الَّذي قبله والمظهر على سبيل إعادة العامل، أو تبدل ((إن)) و((أن)) مِمَّا قبله".

(٢) قائله حميد بن ثور، في ديوانه منسوباً له٣١٠ .ولحميد بن بحدَل في خزانة الأدب٥/٢٤٢. وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه١/٢٠٥و٥/٣٥، والمنصف١/١٠، وشرح المفصَّل٣/٩٣و٩/٨٤، والمقرَّب١/٢٤٦، وشرح الشَّافية للرَّضي٢/٢٩٥، ورصف المباني٤٠٣،١٤.

تذريتُ السَّناما: علوتُ الذِّروة منه. ((السَّناما)): غير واضحة في أ، وأثبتُّها من بقية النُّسخ.

(٣) لذي الرُّمَّة في ديوانه بشرح الباهلي٣/١٤٩٩ بلفظ ((البَعير)) بدل ((الفَنيق))

وفي: تحرير الخصاصة١/٥٢و٢/٥٣١. وبلا نسبة في: شرح الكافية الشَّافية٣/١٢٨٤، والبحر المحيط٦/٣٦٢.

الشَّوهاء: الفرس الطَّويلة أو حديدة الفؤاد. ومستَلئِم: رجلٌ عليه لأمة، وهي الدِّرع. والمُدجَّل: المَطليُّ بقَطِران. عن الدِّيوان. والفَنيق: الفَحل المُكرَم من الإبل. عن اللِّسان(فنق).

والشَّاهد فيه: إبدال الظَّاهر ((بمستلئِمٍ)) من ضمير الحاضر ((بي)). في أ:((المرجَّل)) بدل ((المُدجَّل)). وفي ط: ((تغدو)) بدل ((تعدو))، وهو تصحيف.

(٤) لم أقف على قائله، وهو في: شرح التَّسهيل٣/٣٣٥، والارتشاف٤/١٩٦٥، والبحر المحيط١٧/٣٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٤٦، وشرح التَّصريح ٢/١٩٩.

كُفِينا: وقينا. ومُعضِلة: من أعضل الأمر؛ إذا اشتد وصَعُبَ المخرج منه. وأمَّ: قصدَ. نهج الهُدى: طريقه.

والشَّاهد فيه: إبدال الاسم الظَّاهر ((قريش)) من ضمير الحاضر، وهو ضمير المخاطبين المجرور محلاً بالباء -بدلُ كلٍّ من كلّ- من غير أن يُبدل البَدل على الإحاطة.

(٥) أخرجه أحمد٣٢/٣٢٨برقم ((١٩٥٥٨)) برواية: أتيتُ النَّبي ﷺ في رهطٍ من الأشعريين، والبخاري٣/١١٤٠ برقم ((٢٩٦٤)) برواية: إنِّي أتيت النَّبي ﷺ في نفرٍ من الأشعريِّين، ومسلم٧٢٣ برقم((١٦٤٩)) وروايته كرواية مسند أحمد.

والبَصريُّون يُؤَوِّلون جميعَ ذلك.

أمَّا الآية الكريمة، فعلى ما تقدَّمَ في الوجه الأوَّل، وأمَّا «حُمَيْداً» فمنصوبٌ على الاختصاص، وأمَّا «بمُسْتَلئم»، فمن باب التَّجريد، وهو شيءٌ يَعرِفُه أهلُ البيان؛ يعني: أنَّه جَرَّدَ من نفسه ذاتاً مُتَّصفةً بكذا. وأمَّا «قريش»، فالرِّوايةُ بالرَّفعِ على أنَّه منادى نُوِّنَ ضرورةً[١]؛ كقوله[٢]: [الوافر]

١٤٦- سلامُ اللَّهِ يا مطرٌ عليها ... وليسَ عليك يا مطرُ السَّلامُ

وأمَّا «نفرٌ»، فخبرُ مبتدإٍ مُضمَرٍ؛ أي: نحن.

ومنعَ ذلك بعضُهم[٣]، إلَّا أنْ يُفيدَ البَدلُ توكيداً، وإحاطةَ شمولٍ، فيجوزُ؛ واستدلَّ بهذه الآية، وبقول الآخر[٤]: [الطَّويل]

١٤٧- فما بَرِحَتْ أقدامُنا في مقامِنا ... ثلاثَتِنا حتَّى أُزِيروا المَنائِيَا

بجرِّ «ثلاثتنا» بدلاً من «نا». ولا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ «ثلاثتنا» توكيدٌ جارٍ مَجرى «كُلّ».

قوله: ﴿وَءَايَةً﴾[٥]: عطفٌ على ﴿عيداً﴾. و ﴿منك﴾: صفتها.

وقرأ اليَمانيُّ: «وإنَّه»[٦] بـ «إنَّ» المشدَّدة، والضَّمير: إمَّا للعيد، وإمَّا للإنزال.

﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة:١١٥]

---

(١) انظر: همع الهوامع٣/٤١.

(٢) قائله الأحوص في ديوانه١٧٣ ، والكتاب٢/٢٠٢، وشرح كتابه١/١٩٢ ، وشرح أبياته٢/٤٠، والمقتضب٤/٢١٤ ، ومجالس ثعلب٧٤، والأصول١/٣٤٤ ، وأمالي الزَّجَّاجي٨١، وأمالي ابن الشَّجري٢/٩٦.
وذكر الزَّجَّاجي أنَّ الأحوص كان يهوى أخت امرأته، ويكتم ذلك، وينسِبُ بها ولا يُفصِح باسمها، فتزوَّجها مطرٌ فغلبه الأمرُ، فقال هذا الشِّعر.

(٣) يعني ابن مالك. انظر: شرح التَّسهيل٣/٣٣٤ ، وشرح الكافية الشَّافية٣/١٢٨٢، وشرح الأشموني١/٢٣١.

(٤) قائله عبيدة بن الحارث، وهو ابن عمِّ النَّبي ﷺ، والبيت من قصيدة قالها في مبارزته هو وحمزة ﷺ يوم بدر، والقصيدة كاملة في سيرة ابن هشام٢/٢٣-٢٤، والبيت في: شرح التَّسهيل٣/٣٣٤، وشرح ابن النَّاظم١/٣٩٧، والمقاصد النَّحويَّة٤/١٦٧١. وبلا نسبة في: المساعد٤/١٠٠، وشرح التَّصريح ٢/٧٠٣، وشرح الأشموني١/٢٣١و٢/٩٨.
أُزيروا: من الزِّيارة؛ أي: حتَّى موَّتوا. المنائيا: جمع «منية» ، وهي الموت. والأصل فيه: المنايا، ولكن أظهرت فيه الياء للضرورة، وقلبت همزة شذوذاً. في أ و ظ و ح: «مكاننا» بدل «مقامنا».

(٥) أي، علماً وعلامةً. انظر: مجاز القرآن١/١٨٣، ومعاني الأخفش١/٢٣٥. وفي تفسير الثَّعلبي١١/ ٥٥٦: دلالة وحُجَّة.

(٦) عنه وعن نصر بن عاصم في: شواذ القراءات١٦٣، والمغني٢/٧٤٤، والبحر المحيط٨/٤٨٢.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ: ((مُنَزِّلُها))[١] بالتَّشديد، فقيل[٢]: إنَّ ((أنزَلَ))و((نزَّلَ)) بمعنًى؛ وقد تقدَّم[٣] تحقيق [١١٥/ب-م٣] ذلك.

وقِيلَ[٤]: التَّشديدُ للتَّكثير، ففي التَّفسير أنَّها نزلَت مرَّاتٍ متعدِّدة.

وأمَّا ((نُنَزِّلُ))، فقُدِّمَ تحقيقُ الخلافَ فيه[٥].

قوله: ﴿بَعْدُ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿يَكفُرْ﴾، وبُنِيَ لقَطعِه عن الإضافة؛ إذ الأصل: بعد الإنزالِ. و ﴿منكم﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لأنَّه حالٌ من فاعل[٦] ﴿يَكفُرْ﴾.

وقوله: ﴿عَذَابًا﴾: فيه وجهان:

أظهرُهما: أنَّه اسمُ مصدرٍ بمعنى التَّعذيب[٧]، أو مصدرٌ على حذفِ الزَّوائد؛ نحوُ: ((عطاء ونبات)) لـ ((أعطى)) و((أنبت)) ، وانتصابُه على المصدريَّة بالتَّقديرين المذكورين.

والثَّاني – أجازَه أبو البقاء[٨] – : أنْ يكونَ مفعولاً به على السَّعَة؛ يعني: جعلَ الحدَثَ مفعولاً به مبالغةً؛ وحينئذٍ يكونُ نصبُه على التَّشبيه بالمفعول به.

والمنصوبُ على التَّشبيه بالمفعولِ به عندَ النُّحاة ثلاثةُ أنواعٍ: معمولُ الصِّفةِ المشبَّهة[٩]، والمصدرُ، والظَّرفُ المتَّسَع فيهما.

أمَّا المصدرُ فكما تقدَّمَ، وأمَّا الظَّرفُ؛ فنحوُ: ((يومَ الجمعة صُمتُه))[١٠]؛ ومنه قوله[١١]: [الطَّويل]

---

(١) عنهم وعن أبي جعفر. انظر: السَّبعة٢٥٠، والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٢٨٢/٣، والمبسوط١٨٩، وحُجَّة القراءات٢٤٢، والتَّيسير١٠١.

(٢) وهو قول الواحديِّ. انظر: التَّفسير البسيط٥٩٧/٧.

(٣) في الكلام على الآية [٣] من آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٢١/٣.

(٤) وهو قول مكِّي. انظر: الكشف٤٢٣/١.

(٥) راجع الكلام على الآية [١٢٤] من آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣٨٦/٣.

(٦) ((فاعل)): سقطت من ظ.

(٧) أجازه الزَّمخشري في الكشَّاف٣١٦/٦، وحكاه أبو حيَّان في البحر المحيط٤٨٤/٨.

(٨) التِّبيان٤٧٤/١. وعنه في: البحر المحيط٤٨٤/٨. وعلقَّ أبو حيَّان على هذا الوجه بقوله: «وهو إعراب سائغ».

(٩) نحو: زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ.

(١٠) قال أبو عليٍّ الفارسيّ في التَّعليقة١١٩/١:«صورة ما يَنتَصِبُ على أنَّه ظرفٌ من هذه الأسماء ،كصورة ما ينتصِبُ منها على أنه مفعولٌ فيه، إلَّا أنَّ الَّذي يَنفصِلُ به كلّ واحدٍ من صاحبه موضعُ الكنايةِ، فلو قلتَ: ((صُمتُ يومًا)) فنصبتهُ نصبَ المفعول، لقُلتَ إذا كَنَّيتَ عنه: ((صُمتُه)). ولو كنيت عنه وقد جعلتَه ظرفاً، لقلتَ: صمتُ فيه »اهـ.

(١١) البيت لرجل من بني عامر، وهو في: الكتاب١٧٨/١، وشرح المفصَّل٤٦/٢، واللِّسان (جزي) والدُّرر٤٣٦/١.=

١٤٨-ويـومٍ شَـهِدْناه سُـلَيْماً وعـامِراً قليـلٌ سـوى الطَّعـنِ النِّهـالِ نوافِلُـهْ

قالَ الزَّمخشريُّ[١]: «ولو أُريدَ بالعذاب ما يُعَذَّبُ به؛ لكانَ لا بُدَّ من الباء».

قلتُ: إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ إطلاقَ العَذابِ على ما يُعَذَّبُ به كثيرٌ، فخافَ أنْ يُتَوهَّمَ ذلك، وليس لقائلٍ أنْ يقولَ: كان الأصلُ بعذاب، ثمَّ حذفَ الحرفَ؛ فانتُصِبَ المجرورُ به؛ لأنَّ ذلكَ لم يَطَّرِدْ إلَّا مع «أنْ» و«أنَّ» بشرطِ أمنِ اللَّبس[٢].

قوله: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾: الهاءُ فيها ثلاثةُ أوجُهٍ:

أظهرُها: أنَّها عائدةٌ على ﴿عذاب﴾ الَّذي تقدَّمَ أنَّه بمعنى التَّعذيب، التَّقدير: فإنِّي أعذِّبُه تعذيباً لا أُعذِّبُ مثلَ ذلك التَّعذيب أحداً، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ ﴿عذاباً﴾. وهذا وجهٌ سالمٌ من تَكلُّفٍ ستراه في غيره.

ولمَّا ذكرَ أبو البقاء هذا الوجهَ- [أعني][٣] عودَها على ﴿عذاباً﴾ المتقدِّم - قال[٤]: «وفيه على هذا وجهان، أحدُهما: على حذفِ حرف الجرِّ؛ أي: لا أُعَذِّبُ به أحداً، والثَّاني: أنَّه مفعولٌ به على السَّعة».

قلتُ: أمَّا قوله: «حُذِفَ الحرف» فقد عرَفتُ أنَّه لا يجوزُ إلَّا فيما استُثنِيَ[٥].

الثَّاني من أوجه الهاء: أنَّها تعود على «مَن» المتقدِّمة في قوله:﴿فمَنْ يَكفُرْ﴾، والمعنى: لا أُعذِّبُ مثلَ عذابِ الكافر أحداً، ولا بُدَّ من تقدير هذين المضافين؛ ليصِحَّ المعنى.

=وبلا نسبة في: المقتضب٣/١٠٥و٤/٣٣١، والكامل٤٩، وشرح كتاب سيبويه١/٢٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١/٨٨و٢/١٥٧٣، وأمالي ابن الشَّجري١/٧، وخزانة الأدب٨/٢٠٢. وضبطت «قليل» في المصادر بتنوين الرَّفع والنَّصب والجرِّ.

سُلَيم وعامر: قبيلتان من قَيس عيلان. والنَّوافل هنا: الغنائم. والنِّهال: المرتوية بالدَّم، وأصل النَّهل: أوَّل الشُّرب. عن الدُّرر.

والشَّاهد فيه:«شهدناه»؛ حيث نصب ضمير «اليوم» تشبيهاً بالمفعول به، اتِّساعًا ومجازاً، والمعنى: شهدنا فيه.

(١) الكشَّاف٦/٣١٦.

(٢) انظر حكم حذف حرف الجرِّ مع «أنْ» و«أنَّ» في: شرح المفصَّل ٨/٥١، وشرح التَّسهيل٢/١٥٠، والارتشاف٤/٢٠٨٩، والمساعد١/٤٢٩.

(٣) ما بين معقوفتين مبيض في أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٤) التِّبيان١/٤٧٤. «أحداً»: سقطت من ظ.

(٥) أي مع «أنْ» و«أنَّ».

قالَ أبو البقاء[١] في هذا الوجه: «وفي الكلام حذفٌ؛ أي: لا أُعذِّبُ الكافرَ؛ أي: مثلَ الكافر؛ أي: مثلَ عذابِ الكافر».

الثَّالث: أنَّها ضميرُ المصدر المؤكِّد؛ نحوُ: «ظننتُه زيداً قائماً».

ولـمَّا ذكرَ أبو البقاء هذا الوجهَ، اعترضَ على نفسِه، فقال[٢]: «فإنْ قلتُ: ﴿لا أعذِّبه﴾ صفةٌ لـ ﴿عذاب﴾؛ وعلى هذا التَّقدير لا يعودُ من الصِّفة على الموصوف شيءٌ. قِيلَ: إنَّ الثَّاني لـمَّا كان واقعاً موقعَ المصدرِ، والمصدرُ جنسٌ، و ﴿عذاباً﴾ نكرةٌ، كان الأوَّلُ داخلاً في الثَّاني، والثَّاني مشتمِلٌ على الأوَّل، وهو مثلُ: زيدٌ نِعمَ الرجلُ» انتهى.

فجعلَ الرَّابطَ العمومَ؛ وهذا الَّذي ذكرَه من أنَّ الرَّبط بالعموم؛ إنَّما ذكرَه النَّحويُّون في الجملةِ الواقعة خبراً لمبتدإٍ[٣]؛ ولذلك نظَّرَه أبو البقاء بـ «زيدٌ نِعمَ الرَّجلُ»؛ وهذا لا ينبغي أن يُقاسَ عليه؛ لأنَّ الرَّبطَ يحصلُ في الخبر بأشياءَ لا تجوزُ في الجملة الواقعة صفةً، وهذا منها، ثمَّ هذا الاعتراضُ الَّذي ذكرَه واردٌ عليه في الوجه الثَّاني؛ فإنَّ الجملةَ صفةٌ لـ ﴿عذاباً﴾، وليس فيها ضميرٌ؛ فإنْ قِيلَ: ليست هناك بصفةٍ، قِيلَ: يَفسُدُ المعنى بتقدير الاستئناف؛ وعلى تقدير صحته، فلتكنْ هنا أيضاً مستأنفةً.

و ﴿أحداً﴾: منصوبٌ على المفعول الصَّريح. و ﴿من العالمين﴾: صفةٌ لـ ﴿أحداً﴾؛ فيتعلَّقُ بمحذوف.

﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[المائدة:١١٦]

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ ﴾: هل هذا القولُ وقعَ وانقضى أو سيقعُ يومَ القيامة؟ قولان للنَّاس، فقال بعضُهم[٤]:« لـمَّا رفعَه إليه، قال له ذلك»؛ وعلى هذا فـ ﴿إذ﴾ و ﴿قال﴾ على موضوعهما من المُضِيِّ، وهو الظَّاهر.

---

(١) التِّبيان١/٤٧٥.

(٢) التِّبيان١/٤٧٥.

(٣) انظر: أسرار العربيَّة٥٢، وشرح المفصَّل٧/١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/٣٤٥ ، والارتشاف٣/١١١٦، ومغني اللَّبيب٦٥٠ ،٧٢٤، والمقاصد الشَّافية١/٦٣٣، وشرح الأشموني١/٩٤، وهمع الهوامع٢/١٩.

(٤) وهو قول السُّدِّي. انظر: تفسير الطَّبري٩/١٣٣، ومعاني النَّحَّاس٢/٣٨٩، وتفسير البغوي٣/ ١٢١، ومجمع البيان٣/٣٧٥، وزاد المسير٢/٤٦٣. وعن السُّدِّيّ وميسرة في النُّكت والعيون٢/٨٧.

وقال النَّحَّاس في معانيه٢/٣٩٠:«فأمَّا حُجَّة السُّدِّي بأنَّ «إذ» لما مضى، فلا تَجِبُ؛ لأنَّ إخبار الله عزَّ وجلَّ عمَّا=

وقالَ بعضُهم[١]: «سيقولُه له يوم القيامة»؛ وعلى هذا فـ ﴿إذ﴾ بمعنى «إذا»[٢]، و ﴿قال﴾ بمعنى «يقول»، وكونُها بمعنى «إذا» أهونُ من قول أبي عُبَيدة[٣]: إنَّها زائدةٌ؛ لأنَّ زيادةَ الأسماء ليست بالسَّهلة.

قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ﴾: دخلَت الهمزةُ على المبتدأ؛ لفائدةٍ ذكرَها أهلُ البيان، وهو أنَّ الفعلَ إذا عُلِمَ وجودُه، وشُكَّ[١٦/أ-م٣] في نسبته إلى شخصٍ؛ أُولِيَ الاسمُ المشكوكُ في نسبة الفعل إليه للهمزة، فيقال: «أأنتَ ضربتَ[٤] زيداً»، فـ «ضَرْبُ زيدٍ» قد صُدِّرَ في الوجود، وإنَّما شُكَّ في نسبته إلى المخاطب، وإنْ شُكَّ في أصل وقوع الفعل؛ أُولِيَ الفعلُ للهمزة، فيقالُ: «أضربْتَ زيداً» لم تقطَعْ بوقوعِ الضَّرب، بل شَككْتَ فيه، والحاصلُ أنَّ الهمزةَ يليها المشكوكُ فيه[٥].

جئنا إلى الآية الكريمة؛ فالاستفهامُ فيها يُرادُ به التَّقريعُ والتَّوبيخُ بغيرِ عيسى- عليه السَّلام- وهم المتَّخِذونَ له ولأمِّه إلهين[٦]، دخلَ على المبتدأ لهذا المعنى الَّذي قد ذكرتُه؛ لأنَّ الاتِّخاذَ قد وقعَ ولا بُدَّ.

=يكون بمنزلة ما كان؛ فعلى هذا يصحُّ أنَّه للمستقبل». اهـ.

(١) وهو قول قتادة. انظر: تفسير الطَّبري٩/١٣٤ ، ومعاني النَّحَّاس٢/٣٨٩. وعن ابن عبَّاس وقتادة وجمهور النَّاس في: المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٢، وتفسير ابن كثير٣/٢٢٧.وعن قتادة وابن جُرَيج والزَّجَّاج في النُّكت لابن فضال١/٢٣٢ .وعن ابن جريج وقتادة في النُّكت والعيون٢/٨٧. وعن ابن عبَّاس وقتادة وابن جُرَيج في زاد المسير٢/٤٦٣.

(٢) انظر: النُّكت والعيون٢/٨٧، وتفسير البغوي٣/١٢١، وزاد المسير٢/٤٦٣، وتفسير القرطبي٨/٣٠٠.
لا يشترط أن تكون «إذ» للماضي، فقد تأتي للمستقبل وتكون بمعنى «إذا». وقد ذهب إلى ذلك قوم من المتأخِّرين، منهم ابن مالك، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ۝٧١﴾[غافر:٧٠-٧١] وبآيات أُخر. وقال الشَّاعر أبو النَّجم:

ثمَّ جزاهُ الله عنِّي إذ جزى جنات عدنٍ في العلاليِّ العُلا

يريد: إذا جزى.
انظر: شرح التَّسهيل٢/٢١٢، وشرح الكافية للرَّضي٣/١٨٤، والجنى الدَّاني١٨٨، والبحر المحيط٨/٤٨٥و١٨/٤٥٠، ومغني اللَّبيب١١٣، وهمع الهوامع٣/١٧٢، والإتقان٣/١١٨-١١٩.

(٣) انظر: مجاز القرآن١/١٨٣. وعنه في البحر المحيط٨/٤٨٥. ورد في ط «أبو عبيد»، تحريف، والصَّواب ما أثبتُّه من بقيّة النُّسخ.

(٤) في ط: «ضرب».

(٥) صرَّح أبو حيَّان بأنَّ هذه المسألة بيانيَّة نحويَّة، نصَّ على ذلك الأخفش.
انظر المسألة في: الكتاب٣/١٦٩-١٧٢، وشرح كتاب سيبويه١/٤٠٩، والأصول ٢/٢١٣، ودلائل الإعجاز٩٩-١٠٠، ومفتاح العلوم٣١٥-٣١٦، والإيضاح في علوم البلاغة١٠٩، والبحر المحيط٨/٤٨٥، ومغني اللَّبيب٢٦، والمطول في شرح التَّلخيص٤٠٥-٤٠٦، وبغية الإيضاح٢/٣١.

(٦) وإليه ذهب الزَّجَّاج في معانيه ٢/٢٢٢. وفي مجاز القرآن١/١٨٤:هذا باب تفهيم وليس باستفهام عن جهل ليعلم،=

والـلَّام في ﴿للنَّاس﴾ للتَّبليغ فقط، و ﴿اتَّخذوني﴾: يجوز أنْ تكونَ بمعنى «صيَّرَ»، فتتعدَّى لاثنين ،ثانيهما ﴿إلهين﴾، وأن تكونَ المتعديَّة لواحد، فـ ﴿إلهين﴾ حالٌ.

و ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ : فيه وجهان:

أظهرهما: أنَّه متعلِّقٌ بالاتِّخاذ(١).

وأجاز أبو البقاء(٢) – وبه بدأ – أنْ يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنَّه صفةٌ لـ ﴿إلهين﴾.

قوله: ﴿سُبْحَانَكَ﴾؛ أي: تنزيهاً(٣). وتقدَّمَ الكلامُ عليه في البقرة مُشبَعاً(٤)، و متعلَّقُه هنا محذوفٌ؛ فقدَّرَه الزَّمخشريُّ(٥): سُبحانَكَ من أن يكونَ لك شَرِيكٌ، وقدَّرَه ابنُ عطيَّةَ(٦): عن أنْ يُقالَ هذا، ويُنطَقُ به، ورجَّحَه الشَّيخُ(٧) لقوله بعدَ: ﴿ما يكونُ لي أنْ أقولَ﴾.

قوله: ﴿أَنْ أَقُولَ﴾: في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه اسمُ ﴿يكون﴾، والخبرُ في الجارِّ قبلَه؛ أي: ما ينبغي لي قولُ كذا.

و ﴿ما﴾: يجوزُ أنْ تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدَها صلةٌ؛ فلا محلَّ لها أو صفةٌ، فمحلُّها النَّصبُ؛ فإنَّ ﴿ما﴾ منصوبةٌ بـ ﴿أقول﴾ نصبَ المفعول به؛ لأنَّها متضمِّنةٌ لجملة، فهو نظيرُ «قلتُ كلاماً»؛ وعلى هذا فلا يُحتاجُ أن يُؤوَّل ﴿أقول﴾ بمعنى «أدَّعِي» أو «أذكُر»، كما فعلَه أبو البقاء(٨).

وفي ﴿ليس﴾ ضميرٌ يعودُ على ما هو اسمُها، وفي خبرِها وجهان(٩):

=وهو يخرج مخرج الاستفهام، وإنَّما يُراد به النَّهي ويتهدد به، وقد علم قائله أكان ذلك أم لم يكن.
وقد يكون الغرض من السُّؤال أنَّ الله تعالى أراد أن يُعرِفَه أنَّ قومه آل أمرهم إلى هذا الأمر العجيب المنكر، وهذا على تأويل السُّدِّيّ: إنَّه قيل له هذا في الدُّنيا. انظر: النُّكت لابن فضَّال١/٢٣٢.

(١) وإليه أشار أبو البقاء. انظر:التِّبيان١/٤٧٥.

(٢) التِّبيان١/٤٧٥.

(٣) في معاني الزَّجَّاج٢/٢٢٢:أي: براءٌ أنتَ من السُّوء. وفي إعراب النَّحَّاس٢/٤٢: تنزيهاً لك أنْ يكون معك إلهٌ سواك.
وقال عطاء عن ابن عبَّاس: يريد جُلَّ جلالك وتعظمت وتعاليت. انظر: التَّفسير البسيط٧/٦٠٠.

(٤) راجع الكلام على الآيتين [٣٠] و[٣٢].انظر: الدُّرّ المصون١/٢٦٥،٢٥٩-٢٦٦.

(٥) الكشَّاف٦/٣١٦. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٨٦.

(٦) المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٢. وعنه في: البحر المحيط٨/٤٨٦.

(٧) البحر المحيط٨/٤٨٦ .

(٨) التِّبيان١/٤٧٥.

(٩) ذكرهما أبو البقاء. التِّبيان١/٤٧٥.

أحدُهما: أنَّه ﴿لي﴾؛ أي: ما ليسَ مستقرّاً لي وثابتاً، وأمَّا ﴿بحقٍّ﴾ على هذا ؛ ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ، ذكر أبو البقاء[1] منها وجهين:

أحدُهما: أنَّه حالٌ من الضمير في ﴿لي﴾.

قال: «والثَّاني[2]: أنْ يكونَ مفعولاً به، تقديرُه: ما ليسَ يَثبُتُ لي بسبب حقٍّ؛ فالباءُ متعلِّقةٌ بالفعلِ المحذوف، لا بنفس الجارِّ؛ لأنَّ المعاني لا تعملُ في المفعول به».

قلتُ: وهذا ليس بجيدٍ؛ لأنَّه قدَّرَ متعلَّقَ الخبر كوناً مقيَّداً، ثمَّ حذفه، وأبقى معمولَه.

الوجه الثَّالث: أنَّ قولَه: ﴿بحقٍّ﴾ متعلِّقٌ بقوله: ﴿عَلِمتَه﴾، ويكون الوقفُ على هذا على قوله: ﴿لي﴾، والمعنى: فقد علِمتَه بحقٍّ.

(١) التِّبيان١/٤٧٥.

(٢) أي: الوجه الثَّاني.

وقد رُدَّ[١] هذا بأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقديم والتَّأخير؛ وهذا لا ينبغي أن يُكتفى به في ردِّ هذا، بل الَّذي منعَ من ذلك أنَّ معمولَ الشَّرط أو جوابَه لا يتقدَّمُ على أداة الشَّرط[٢]، لا سيَّما والمرويُّ عن الأئمة القُرَّاء[٣] الوقفُ على ﴿بحقٍّ﴾، ويبتدئون بـ «إنْ كنتُ قلتُه»[٤]، وهذا مرويٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [فوجَبَ اتِّباعه][٥].

والوجهُ الثَّاني في خبر ﴿ليس﴾: أنَّه ﴿بحقٍّ﴾؛ وعلى هذا ففي ﴿لِي﴾ ثلاثةُ أوجُهٍ[٦]:

أحدُها: أنَّه ﴿يتبيَّنُ﴾ كما في قولهم: «سَقْياً له»؛ أي: فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

والثَّاني: أنَّه حالٌ من ﴿بحقٍّ﴾؛ لأنَّه لو تأخَّرَ، لكانَ صفةً له، قالَ أبو البقاء[٧]: «وهذا يُخَرَّجُ على قولِ مَنْ يجوِّزُ[٨] تقديمَ حالِ المجرور عليه».

---

(١) ردَّه النَّحَّاس. انظر: القطع والائتناف٢١٧.

(٢) لأداة الشَّرط صدر الكلام عند البصريِّين؛ فلا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشَّرط، ولا فعل الجواب عليها؛ فإن كان لفعل الشَّرط معمولٌ غير مرفوع؛ نحو: إنْ تضربْ زيداً أضربِهُ؛ فلا يجوز تقدُّمه على الأداة، فلا تقول: زيداً إنْ تضربْ أضربِهُ، وهذا مذهب البصريِّين والفرَّاء.

أمَّا معمول الجواب فلا يتقدَّم على الأداة قيل باتفاق، فلا يجوز: خيراً إنْ تَزُرْنا تُصِبْ، فإنْ رفعتَ الفعل فقلت: خيراً إنْ تزُرنا تُصِيبُ، جاز ذلك، ومذهب الأخفش يقتضي جواز ذلك؛ لأنَّه يجيز تقديم الجواب على الشَّرط.

انظر: الارتشاف٤/١٨٧٧-١٨٧٨، وانظر: الكتاب١/١٣٣-١٣٤، ومعاني القرآن للفرَّاء١/٤٢٢-٤٢٣، ومجالس ثعلب٢/٤١٩، وشرح التَّسهيل٤/٨٤، وشرح الكافية الشَّافية٣/١٦٠٠، وشرح الكافية للرَّضي٤/٩٥-٩٦، والمساعد٣/١٥٨-١٦١، وهمع الهوامع٣/٣٣٢.

(٣) نافع وغيره.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء٦٢٧-٦٢٨، والقطع والائتناف٢١٧، والمكتفى٨٣-٨٤، ومنار الهدى ٢٦٢.

وأخرجه التِّرمذي٥/٢٦٠ برقم «٣٠٦٢» ، والنِّسائي في الكبرى٦/٣٤٠ برقم «١١١٦٢» عن أبي هريرة، قال: تلقَّى عيسى حُجَّته، ولقَّاه الله في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم:«فلقَّاه الله»: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ الآية كلَّها.

(٥) ما بين معقوفتين مبيض في أ، واستدركته من بقية النُّسخ.

(٦) ذكر أبو البقاء الوجه الأوَّل والثَّاني. انظر: التِّبيان١/٤٧٥.

(٧) التِّبيان١/٤٧٥.

(٨) أجازه أبو عليٍّ وابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن مالك. انظر: شرح اللُّمع لابن برهان١/١٣٧-١٣٨، وشرح التَّسهيل٢/٣٣٧، والارتشاف٣/١٥٧٩.

قلتُ: قد تقدَّمَ لك خلافُ النَّاس فيه، وما أوردوه من الشَّواهد، وفيه أيضاً تقديمُ الحال على عامِلها المعنويِّ؛ فإنَّ ﴿بحقٍّ﴾ هو العاملُ؛ إذ «ليس» لا يجوز أن تعملَ في شيء، وإنْ قلنا: إنَّ «كان» أختُها قد تعملُ؛ لأنَّ «ليس» لا حدثَ لها بالإجماع[١].

والثَّالث: أنَّه متعلِّقٌ بنفس «حقٍّ»؛ لأنَّ الباءَ زائدةٌ، و«حَقّ» بمعنى «مُسْتَحق»؛ أي: ما ليس مستحِقّاً لي[٢].

قوله: ﴿إِن كُنتُ﴾ : «كنت»؛ وإنْ كانت ماضيةَ اللَّفظ، فهي مستقبلةٌ في المعنى، والتَّقدير: إن تَصِحَّ دعواي لِما ذُكِرَ[٣]، وقدَّرَه الفارسيُّ[٤] بقوله: إنْ أكُنْ الآن قلتُه فيما مضى؛ لأنَّ الشرطَ والجزاء لا يقعان إلَّا في المستقبَل.

وقولُه: ﴿فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾؛ أي: فقد تبيَّنَ وظهرَ عِلمُك به؛ كقوله: ﴿فَصَدَقَتْ﴾[٥] [يوسف:٢٦] و ﴿فَكَذَبَتْ﴾[٦] [يوسف:٢٧] و ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾[٧] [النمل:٩٠].

---

(١) وللرَّضي رأي مخالف؛ إذ رأى أنَّ «ليس» قد تعمل؛ لدلالتها على الحدث. وفيها خلاف. انظر: المسألة في: الحلبيات٢٢٢، والبصريات٦٤٦، والمنثورة٢٢٠، والخصائص٢/٤٠٠، وشرح الكافية للرَّضي٤/٢٠١، ورصف المباني٣٠٠، ومغني اللَّبيب٣٨٧، والارتشاف٣/١١٤٦، والجنى الدَّاني٤٩٤.

(٢) وإليه ذهب أبو حيَّان. انظر: البحر المحيط٨/٤٨٦.

(٣) وإليه أشار أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧٦. وفي مجمع البيان٣/٣٧٦:يريد أنِّي لم أقله؛ لأنِّي لو كنت قلته لِما خَفِيَ عليك. وقدَّره الباقولي في كشف المشكلات١/٣٧٩: إن صحَّ أنِّي قلته فيما مضى فقد علمته. وقال: لا بدَّ من هذا التَّقدير؛ لأنَّ الشَّرط لا يصحُّ فيما مضى. وعلَّق المصنِّف على هذه المسألة بقوله: لأنَّ معنى تعليق الشَّيء على شرط إنَّما هو وقوف دخوله في الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى؛ فإن ولي «إنْ» فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال. عن شرح المفصَّل٨/١٥٥-١٥٦. وغير «إن» من أسماء الشَّرط محمول عليها. وانظر: المقتضب٢/٥٠-٥٩، والأصول٢/١٩٠-١٩١، وهمع الهوامع٤/٣٢٢-٣٢٣.

لكن حكى ابن السَّراج عن المبرِّد أنَّ قوله «كنت قلته» باقٍ على المضي وأنَّه ليس شيء من الأفعال يقع بعد «إن» غير «كان» إلَّا ومعناه الاستقبال، ولم يرضه ابن السَّراج، وذهب إلى أنَّ التَّقدير: إن أكنْ كنت قلته.

(٤) لم أقع عليه فيما وقع بين يدي من مصنفاته . انظر: التَّفسير البسيط٧/٦٠٠عن أبي عليٍّ الفارسي.

(٥) والآية بتمامها:﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف:٢٦].

(٦) والآية بتمامها:﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف:٢٧].

(٧) والآية بتمامها:﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾[النمل:٩٠].

قوله: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾: هذه لا يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً؛ لأنَّ العِرفان كما قَدَّمتُه[١] يستدعي سبقَ جهلٍ، أو يُقتَصَرُ به على معرفة الذَّات دونَ أحوالها حسبَ ما قالَه النَّاسُ، فالمفعولُ الثَّاني محذوفٌ؛ أي: تعلمُ ما في نفسي كائناً وموجوداً[٢] على حقيقته لا يَخفى عليك منه شيءٌ، وأمَّا ﴿ولا أعلم﴾ فهي وإنْ كان يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً، إلَّا أنَّها لـمَّا صارَت مقابلةً لما قبلها ينبغي أن يكونَ مثلَها.

والمرادُ بالنَّفسِ هنا – على ما[١٦/ب-م٣] قالَه الزَّجَّاجُ[٣] –: «أنَّها تُطلَقُ، ويُراد بها حقيقةُ الشَّيء».

والمعنى في قوله: ﴿تَعلَمُ مِمَّا فِي نفسي﴾ إلى آخره واضحٌ.

وقال[٤]: المعنى: تعلمُ ما أُخفِيهِ من سِرِّي وغيبي؛ أي: ما غابَ ولم أُظهِرْه، ولا أعلمُ ما تُخفِيه أنت ولا تُطلِعُنا عليه، فذكرَ النَّفسَ مقابلةً وازدواجاً، وهذا منتَزعٌ من قول ابنِ عبَّاس[٥]، وعليه حامَ الزَّمخشريُّ؛ فإنَّه قال[٦]: «تعلمُ معلومي، ولا أعلمُ معلومَك»، وأتى بقوله: ﴿ما في نفسِك﴾ على جهةِ المقابلة والتَّشاكل لقوله: ﴿ما في نفسي﴾؛ فهو كقوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ﴾ [آل عمران٥٤]؛ وكقوله: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ١٥﴾ [البقرة:١٤-١٥].

﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾[المائدة:١١٧]

قوله:﴿إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي﴾: هذا استثناءٌ مفرغٌ؛ فإنَّ ﴿ما﴾ منصوبةٌ بالقول؛ لأنَّها وما في حَيِّزها في تأويلِ مقول[٧]، وقدَّرَ أبو البقاء[٨] القولَ بمعنى الذِّكرِ والتَّأدية. و ﴿ما﴾: يجوزُ أنْ تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً.

قوله: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾: في ﴿أنْ﴾ سبعةُ أوجهٍ:

---

(١) عند الكلام على الآية [٦٥] من سورة البقرة. انظر: الدُّرّ المصون١/٤١٣.

(٢) في ط: ((موجداً))، وهو خطأ.

(٣) معاني القرآن له٢/٢٢٢.

(٤) تتمة كلام الزَّجَّاج. معاني القرآن له٢/٢٢٢-٢٢٣. بمعناه. وعنه في: النُّكت لابن فضَّال١/٢٣٣.

(٥) انظر: الوسيط٢/٢٤٨، والبغوي٣/١٢٢، ومجمع البيان٣/٣٧٦عن ابن عبَّاس.

(٦) الكشَّاف٦/٣١٦. وعنه في البحر المحيط٨/٤٨٧. وقيل غير ذلك.

(٧) انظر: الإبانة١٣٨.

(٨) التِّبيان١/٤٧٦.

أحدُها: أنَّها مصدريةٌ في محلِّ جرٍّ على البدل من الهاء في ﴿به﴾، والتقديرُ: ما قلتُ إلَّا ما أمرتَني بأن اعبدوا[١]. وهذا الوجهُ سيأتي عليه اعتراض.

والثَّاني: أنَّها في محلِّ نصبٍ بإضمار «أعني»[٢]؛ أي: إنَّه فسَّرَ ذلك المأمورَ به.

والثَّالث: أنَّه في محلِّ نصبٍ على البدل من محلِّ «به»[٣] في ﴿ما أمرتني به﴾؛ لأنَّ محلَّ المجرور نصبٌ.

والرَّابع: أنَّ موضِعَها رفعٌ على إضمار متبدإٍ[٤]، وهو قريبٌ في المعنى من النَّصب على البدلِ.

الخامس: أنَّها في محلِّ جرٍّ؛ لأنَّها عطفُ بيان على الهاء في ﴿به﴾[٥].

السَّادس: أنَّها بدلٌ من ﴿ما﴾ نفسِها[٦]؛ أي: ما قلتُ لهم إلَّا أن اعبدوا.

السَّابع: أنَّ ﴿أنْ﴾ تفسيرية، أجازه ابنُ عطيَّةَ[٧] والحَوفيُّ[٨] ومكِّيٌّ[٩].

وممن ذهبَ إلى جواز أنَّ ﴿أنْ﴾ بدلٌ مِنْ ﴿ما﴾، فتكونُ منصوبةَ المحلِّ، أو مِنَ الهاء فتكونُ مجرورتَه[١٠] أبو إسحاق الزَّجَّاج[١١]، وأجازَ[١٢] أيضاً أن تكونَ تفسيريَّةً لا محلَّ لها.

وهذه الأوجهُ قد منعَ بعضَها الزَّمخشريُّ[١٣]، وأبو البقاء[١٤] منعَ منها وجهاً واحداً، وهو أنْ تكونَ تفسيريَّةً.

---

(١) وإليه ذهب النَّحَّاس في إعرابه٢/٥٢.

(٢) أجازه أبو البقاء. انظر: التِّبيان١/٤٧٦.

(٣) أجازه ابن عطيَّة. انظر: المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٣.

(٤) وإليه ذهب أبو البقاء في التِّبيان١/٤٧٦، والهمذاني في الفريد٢/٥٣٣.

(٥) أجازه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢٢٣. والمعنى: وإلَّا ما أمرتني به بأنَّ يعبدوا الله.

(٦) وإليه ذهب الزَّجَّاج والحَوفي ومكِّي وابن عطيَّة. انظر: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/٢٢٣ ، ومشكل إعراب القرآن١/٢٥٤، والمُحرَّر الوجيز٢/٢٦٣، والبحر المحيط٨/٤٨٩.

(٧) المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٣.

(٨) انظر: البحر المحيط٨/٤٨٩ عن الحَوفي.

(٩) مُشكل إعراب القرآن١/٢٥٤.

(١٠) في ظ: «مجرور به».

(١١) معاني القرآن له٢/٢٢٣.

(١٢) أي الزَّجَّاج. معاني القرآن له٢/٢٢٣.

(١٣) الكشَّاف٦/٣١٦.

(١٤) التِّبيان١/٤٧٦. وعلَّل ذلك بأنَّ القول قد صُرِّح به؛ و«أي» لا تكون مع التَّصريح بالقول.

أمَّا الزَّمخشريُّ؛ فإنَّه منعَ أنْ تكونَ تفسيريّةً إلَّا بتأويلٍ ذكرَه وسيأتي، وبدلاً من ﴿ما﴾ أو من الهاء في ﴿به﴾. قال[1] – رحمه الله –: «((أنْ)) في قوله: ﴿أنِ اعبُدُوا الله﴾ إنْ جعلتَها مفسِّرةً، لم يكن لها بُدٌّ من مُفسِّر، والمفسِّر: إمَّا أنْ يكونَ فعلَ القول أو فعلَ الأمر، وكلاهما لا وجهَ له؛ أمَّا فعلُ القول فلأنَّه يُحكى بعدَه الجملُ ولا يتوسَّطُ بينه وبينَ محكيِّه حرفُ تفسير، وأمَّا فعلُ الأمر فمستنِدٌ إلى ضمير الله عزَّ وجلَّ، فلو فسَّرتَه بـ ﴿اعبُدوا الله ربِّي وربَّكم﴾ لم يستقِم؛ لأنَّ الله لا يقولُ: اعبُدُوا الله ربِّي وربَّكم، وإنْ جعلتَها بدلاً لم يخلُ مِنْ أنْ تجعلَها بدلاً من ((ما)) في ﴿ما أمرتني به﴾، أو من الهاء في ﴿به﴾، وكلاهُما غيرُ مستقيم؛ لأنَّ البدلَ هو الَّذي يقومُ مقامَ المبدلِ منه، ولا يُقالُ: ما قلتُ لهم إلَّا أنِ اعبدوا الله؛ أي: ما قلتُ لهم إلَّا عبادتَه؛ لأنَّ العبادةَ لا تقالُ؛ وكذلك لو جعلتَها بدلاً من الهاء؛ لأنَّك لو أقمتَ ﴿أنِ اعبدوا﴾ مُقامَ الهاء، فقلتَ: إلَّا ما أمرتني بأنِ اعبدوا الله، لبقي الموصولُ بغير راجعٍ إليه من صلتِه، فإن قلتَ: كيفَ تصنعُ؟ قلتُ: يُحمَلُ فعلُ القول على معناه؛ لأنَّ معنى ﴿ما قلتُ لهم إلَّا ما أمرتني به﴾: ما أمرتُهم إلَّا بما أمرتني به؛ حتَّى يستقيمَ تفسيرُه بـ ﴿أنِ اعبدوا الله ربِّي وربَّكم﴾، ويجوزُ[2] أن تكونَ ((أنْ)) موصولةً، عطفاً على بيانِ الهاء لا بدلاً».

وتعقَّبَ عليه الشَّيخُ كلامَه، فقال[3]: «أمَّا قولُه: وأمَّا فعلُ الأمر إلى آخر المنع، وقولُه: لأنَّ الله لا يقولُ ﴿اعبدوا الله ربِّي وربَّكم﴾، فإنَّما لم يستقِمْ؛ لأنَّه جعلَ الجملةَ وما بعدها مضمومةً إلى فعلِ الأمر، ويستقيمُ أنْ يكونَ فعلُ الأمر مفسَّراً بقوله: ﴿اعبدوا الله﴾، ويكون ﴿ربِّي وربَّكم﴾ من كلام عيسى؛ على إضمار ((أعني))؛ أي: أعني ربِّي وربَّكم، لا على الصِّفة الَّتي فهِمَها الزَّمخشريُّ، فلم يَستقِمْ ذلك عندَه.

وأمَّا قولُه: لأنَّ العبادةَ لا تُقال؛ فصحيحٌ، لكن يَصِحُّ ذلك على حَذْفِ مضاف؛ أي: ما قلتُ لهم إلَّا القولَ الَّذي أمرتني به قولَ عبادة الله؛ أي: القولَ المتضمِّنَ عبادةَ الله.

وأمَّا قوله: «لبقي الموصول بغير راجع إليه من صلته» فلا يلزمُ في كلِّ بدل أن يَحُلَّ محلَّ المبدل منه؛[١٧/أ-م٣] ألا ترى إلى تجويز النَّحويِّين: ((زيدٌ مررتُ به أبي عبدِ الله))، ولو قلتَ: ((زيدٌ مررتُ بأبي عبد الله)) لم يجز[4] إلَّا على رأي الأخفش.

---

(١) الكشَّاف٦/٣١٦-٣١٧. وعنه في البحر المحيط٨/٤٨٩.

(٢) أجازه الزَّجَّاج في معانيه٢/٢٢٣.

(٣) البحر المحيط٨/٤٩٠.

(٤) لأنَّ جملة الخبر ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ.

وأما قوله: «عطفاً على بيان الهاء» ففيه بُعدٌ؛ لأنَّ عطفَ البيان أكثرُه بالجوامدِ الأعلامِ، وما اختارَه[١] الزَّمخشريُّ، وجوَّزَه غيرُه لا يَصِحُّ؛ لأنَّها جاءت بعدَ «إلَّا»، وكلُّ[٢] ما كان بعدَ «إلَّا» المستثنى بها، فلا بُدَّ أنْ يكونَ له موضعٌ من الإعراب، و «أن» التَّفسيريَّة لا موضعَ لها من الإعراب. انتهى.

قلتُ: أمَّا قولُه: «إنَّ ربِّي وربَّكم من كلام عيسى» ففي غاية ما يكون من البُعدِ عن الأفهام، وكيف يَفهمُ ذلك الزَّمخشريُّ، والسِّياقُ والمعنى يقودان إلى أنَّ «ربِّي» تابعٌ للجلالة؟ لا يتبادرُ للذِّهن – بل لا يُقبَلُ – إلَّا ذلك؛ وهذا أشدُّ من قولهم: «يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه»، فآل قولُ الشَّيخ إلى أنَّ ﴿اعبدوا الله﴾ من كلام الله تعالى، و ﴿ربِّي وربَّكم﴾ من كلام عيسى، وكلاهما مفسِّرٌ لـ ﴿أُمِرتَ﴾ المسند للباري تعالى.

وأمَّا قولُه: «يَصِحُّ ذلك على حذف مضاف» ففيه بعضُ جودة، وأمَّا قوله: «إنَّ حلولَ البَدل محلَّ المبدل منه غيرُ لازم»، واستشهاده بما ذكرَ فغيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّ هذا معارَضٌ بنصِّهم على أنَّه لا يجوز «جاء الَّذي مررتُ به أبي عبد الله» بجرِّ «عبد الله» بدلاً من الهاء، وعَلَّلوه بأنَّه يلزمُ بقاءُ الموصول بلا عائدٍ، مع أنَّ لنا أيضاً في الرَّبط بالظَّاهر في الصِّلة خلافاً قدَّمتُ التَّنبيه عليه. ويكفينا كثرةُ قولهم في مسائل «لا يجوزُ هذا؛ لأنَّ البدلَ يَحُلُّ محلَ المبدل منه»، فيجعلون ذلك عِلَّةً مانعةً، يَعرفُ ذلك مَنْ عانى كلامَهم، ولولا خوفُ الإطالة لأوردْتُ منه مسائلَ شتَّى.

وأمَّا قوله: «وكلُّ ما كان بعدَ «إلَّا» المستثنى به إلى آخره» فكلامٌ صحيحٌ؛ لأنَّها إيجابٌ بعدَ نفي فيُستدعى[٣] تسلُّطُ ما قبلَها على ما بعدَها.

ويجوز في «أنْ»[٤] الكسرُ على أصل التقاء السَّاكنين، والضمُّ على الإتباع[٥]. وقد تقدَّم تحقيقُه ونسبتُه إلى مَنْ قرأ به في قوله: «فَمَنِ اضْطُرَّ» في البقرة[٦] [الآية:١٧٣].

---

(١) من كون «أن» مفسِّرة.

(٢) في ظ: «فكلّ».

(٣) في ظ: «فتستدعي».

(٤) يعني في قوله تعالى: «أن اعبدوا الله».

(٥) أجاد النَّحَّاس الضَّمّ، وعلَّل ذلك بأنَّهم يستثقلون كسرةً بعدها ضمَّة، والكسر جائز على أصل التقاء السَّاكنين. انظر: إعراب النَّحَّاس٢/٥٢.

(٦) وهي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة. انظر: السَّبعة. وانظر: الدُّرّ المصون٢/٢٣٨-٢٣٩.

و ﴿ربِّي﴾: نعتٌ أو بدلٌ أو بيانٌ مقطوعٌ عن الإتباع رفعاً أو نصباً، فهذه خمسةُ أوجهٍ تقدَّمَ إيضاحُها.

قوله: ﴿شَهِيدًا﴾: خبر ﴿كان﴾، و ﴿عليهم﴾: متعلِّقٌ به، و ﴿ما﴾ مصدريةٌ ظرفيةٌ[١]؛ أي: تتقدَّرُ بمصدرٍ[٢] مضافٍ إليه زمان، و ﴿دام﴾ صلتها، ويجوزُ فيها التَّمامُ والنُقصان[٣]؛ فإنْ كانت تامَّةً، كان معناها الإقامةَ، ويكون ﴿فيهم﴾ متعلِّقاً بها، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حال، والمعنى: وكنتُ عليهم شهيداً مُدَّةَ إقامتي فيهم، فلم يُحتَجْ هنا إلى منصوب، وتكون حينئذٍ متصرِّفةً، وإنْ كانَت النَّاقصةَ، لَزِمَت لفظَ المُضيِّ، ولم تكتفِ بمرفوعٍ، فيكون ﴿فيهم﴾ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، والتَّقديرُ: مُدَّةَ دوامي مستقرّاً فيهم. وقد تقدَّمَ[٤] أنَّه يقالُ: دِمْتَ تَدام، كـ خِفْتَ تَخاف.

قوله: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾: يجوزُ في ﴿أنت﴾ أن تكون فصلاً، وأنْ تكونَ تأكيداً.

وقرئ ((الرَّقيبُ))[٥] بالرَّفع على أنَّه خبرٌ لـ ﴿أنت﴾، والجملةُ خبرٌ لـ ﴿كان﴾؛ كقوله[٦]: [الطَّويل]

١٤٩- وكنتَ عليها بالمَلا أنْتَ أَقْدَرُ

وقد تقدَّم اشتقاقُ ((الرقيب))[٧].

و ﴿عليهم﴾: متعلِّق به. و ﴿على كلِّ شيء﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿شهيد﴾، قُدِّمَ للفاصلة.

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨]

---

(١) في البيان١/٣١١: ((ما)) مصدرية ظرفية زمانية، وتقدير الآية: وكنت عليهم شهيداً مدَّة دوامي فيهم. وفي التِّبيان١/٤٧٦: ((ما)) مصدرية والزَّمان معها محذوف، أي: مدَّة ما دمتُ.

(٢) في ظ: ((بتقدير مصدر)).

(٣) انظر الوجهين في: التِّبيان١/٤٧٧.

(٤) راجع الكلام على الآية [٧٥] من سورة آل عمران .انظر: الدُّرّ المصون٣/٢٦٧.

(٥) حكاه أبو معاذ. انظر: مختصر شواذ القرآن٤٢، والمغني٢/٧٤٥.

(٦) قائله قيس بن ذريح، وصدره: أَتبكي على لُبنَى وأنتَ تركتَها؟

في ديوانه٧٦، وله في: الكتاب٢/٣٩٣، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ١٥٧/٣، وشرح أبيات سيبويه١/١٦٧، والمقتضب٤/١٠٥، وشرح كتاب سيبويه للرُّمَّاني١/٦٨٥-٦٩٠، واللِّسان(ملو).

والشَّاهد فيه: ((أنتَ أقدَرُ))؛ حيثُ جاءَ ما بعد ضمير الفصل مرفوعاً، وحقُّه النَّصب.

(٧) في الكلام على الآية [١] من سورة النِّساء. انظر: الدُّرّ المصون٣/٥٥٦.

قوله: ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾: تقدَّمَ نظيرُه[١]، وهي في قراءة النَّاس ومصاحفِهم «العزيزُ الحكيمُ»[٢]، وفي مصحف ابن مسعود- وقرأ بها جماعة- «الغفورُ الرَّحيمُ»[٣]، وقد عَبِثَ بعضُ من لا يفهمُ كلامَ العرب بهذه الآية، وقال[٤]: «إنَّما كان المناسبُ ما في مصحف ابن مسعود». وخَفِيَ عليه أنَّ المعنى متعلِّقٌ بالشَّرطين جميعاً، ويوضِّحُ هذا ما قالَه أبو بكر بنُ الأنباري؛ فإنَّه نقلَ هذه القراءة عن بعض الطَّاعنين، ثمَّ قال[٥]: «ومتى نُقِلَ إلى ما قالَه هذا الطَّاعنُ ضَعُفَ معناه؛ فإنَّه ينفردُ «الغفورُ الرَّحيم» بالشَّرط الثَّاني، ولا يكون له بالشَّرط الأوَّل تعلُّقٌ، وهو على ما أنزلَ الله، وعلى ما أجمعَ على قراءته المسلمون[١٧/ب-م٣] معروف بالشَّرطين كليهما: أولاهما وآخرهما؛ إذ تلخيصه: إنْ تعذِّبْهم فأنتَ العزيزُ الحكيمُ، وإنْ تغفرْ لهم فأنتَ العزيزُ الحكيمُ في الأمرين كليهما من التَّعذيب والغفران؛ فكأنَّ «العزيزُ الحكيمُ» أليقُ بهذا المكان؛ لعمومه، وأنَّه يجمعُ الشَّرطين، ولم يصلُحِ «الغفورُ الرَّحيمُ» أنْ يحتملَ من العُموم ما احتملَه «العزيز الحكيم»».

قلتُ: وكلامُه فيه دقةٌ؛ وذلك أنَّه لا يريدُ بقوله: «إنَّه معروفٌ بالشَّرطين إلى آخره» أنَّه جوابٌ لهما صناعةً؛ لأنَّ ذلك فاسدٌ من حيثُ الصِّناعةُ العربيَّةُ؛ فإنَّ الأوَّلَ قد أخذ جوابَه، وهو «فإنَّهم عبادُك»، وهو جوابٌ مطابقٌ؛ فإنَّ العبدَ قابلٌ ليصرِّفَه سيدُه كيف شاء، وإنَّما يريدُ بذلك أنَّه متعلِّقٌ بهما من جهة المعنى.

---

(١) عند الكلام على الآية [١٢٦] من سورة آل عمران. انظر: الدُّرّ المصون٣/٣٩٠.

(٢) انظر القراءة في تفسير السَّمرقندي١/٤٦٩، واللُّباب في علوم الكتاب٧/٦٢٥.

(٣) انظر: تفسير البغوي٣/١٢٣، وشواذ القراءات١٦٤، والمغني٢/٧٤٥. ونسبها الزَّركشي في البرهان١/٨٩لأُبيّ وابن شنبوذ. وذكر الذَّهبي هذه القراءة في ترجمة ابن شنبوذ على أنَّها من القراءات الَّتي أُخِذَت عليه، واسْتُتِيبَ من أجلها. انظر: معرفة القرَّاء الكبار٢/٥٤٩. ونصَّ القاضي عياض في كتاب الشِّفا٦٥٦ أنَّها ليست من المصحف.
قال الطَّبرسي في مجمع البيان٣/٣٧٧: «...إنَّه لم يقل: فإنَّك أنت الغفور الرَّحيم؛ لأنَّ الكلام لم يخرج مخرج السُّؤال، ولو قال ذلك؛ لأوهم الدُّعاء لهم بالمغفرة على أنَّ قوله: ﴿العزيز الحكيم﴾ أبلغ في المعنى؛ وذلك أنَّ المغفرة قد تكون حكمة وقد لا تكون، والوصف بالعزيز الحكيم يشتمل على معنى الغفران والرحمة إذا كانا صوابين، ويزيد عليهما باستيفاء معان كثيرة؛ لأنَّ العزيز هو المنيع القادر الَّذي لا يُضام، والقاهر الَّذي لا يُرام، وهذا المعنى لا يفهم من الغفور الرَّحيم، والحكيم هو الَّذي يضع الأشياء واضعها، ولا يفعل إلَّا الحسن الجميل، فالمغفرة والرَّحمة إن اقتضهما الحكمة دخلتا فيه وزاد معنى هذا اللَّفظ عليهما من حيث اقتضى وضعه في الحكمة في سائر أفعاله». اهـ

(٤) انظر: التَّفسير البسيط٧/٦٠٤ بلا عزو.

(٥) وكلام ابن الأنباري في: تفسير القرطبي٨/٣٠٦، والبحر المحيط٨/٤٩٣-٤٩٤.

وقد أكثرَ النَّاسُ في الكلام على هذه الآية بما لا يحتملُه هذا الموضوع، وإنَّما تعرضتُ لبعضها؛ لتعلُّقِه بالقراءة الشَّاذَّة، والرَّسمُ الشَّاذُّ.

﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [المائدة:١١٩]

قوله تعالى: ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾: الجمهورُ على رفعه من غير تنوين، ونافعٌ على نصبه من غير تنوين(١)، ونقلَ الزَّمخشريُّ(٢) عن الأعمش: ((يوماً)) بنصبه منوَّناً(٣)، وابنُ عطيَّةَ(٤) عن الحسن بنِ العبَّاس الشَّامي(٥) ((يومٌ)) برفعه منوَّناً(٦)، فهذه أربعُ قراءات.

فأمَّا قراءةُ الجمهور، فواضحةٌ على المبتدأ والخبر، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقول.

وأمَّا قراءةُ نافعٍ، ففيها أوجه:

أحدُها: أنَّ ﴿هذا﴾ مبتدأ، و ﴿يومَ﴾ خبرُه(٧) كالقراءة الأولى، وإنَّما بُنِيَ الظَّرفُ؛ لإضافتِه إلى الجملة الفعليَّة وإن كانَت معربةً، وهذا مذهبُ الكوفيِّين، واستدلُّوا عليه بهذه القراءةِ، وأمَّا البَصريُّون، فلا يُجيزون البناء، إلَّا إذا صُدِّرَت الجملةُ المضافُ إليها بفعلٍ ماضٍ(٨)، وعليه قولُ النَّابغة(٩): [الطَّويل]

---

(١) انظر القراءتين في: السَّبعة٢٥٠، ومعاني القراءات١/٣٤٤،والحُجَّة للقرَّاء السَّبعة٣/٢٨٢، والمبسوط١٨٩، وحُجَّة القراءات٢٤٢، والتَّيسير١٠١.

(٢) الكشَّاف٦/٣١٧. وعنه في البحر المحيط٨/٤٩٥.

(٣) انظر القراءة: البحر المحيط٨/٤٩٥. وبلا نسبة: معاني القرآن للزَّجَّاج٢/٢٢٤، والكشَّاف٦/٣١٧

(٤) المُحرَّر الوجيز٢/٢٦٤.

(٥) في ط ((الحسن بن عياش))، وهو تصحيف، وقد أخطأ د. الخراط؛ لأنَّ سياق الكلام لا يدلُّ على رواية الأعمش عن الحسن بن عيَّاش الشَّامي.

(٦) عنه وعن نُبَيْحٌ، وأبي واقد، والجَرَّاح، والأعمش. انظر: تفسير الثَّعلبي١١/٥٧١، والمغني٢/٧٤٦.

(٧) انظر: معاني القرآن للكسائي١/١٢٩، وللفرَّاء١/٣٢٦، ومشكل إعراب القرآن١/٢٤٥، والتِّبيان١/٤٧٧، والبحر المحيط٨/٤٩٤.

(٨) الكوفيُّون وتبعهم أبو عليٍّ الفارسيّ وأيَّدهم ابن مالك، ولم أجد عند ابن مالك في كتبه ترجيحاً.
انظر المسألة في: الكتاب٢/٢٣٠، والمقتضب٢/٥٤، ومعاني القرآن للكسائي١/١٢٩، وللفرَّاء١/٣٢٦، للزَّجَّاج٢/٢٢٤-٢٢٥، والحُجَّة٣/٢٨٣-٢٨٤، وشرح التَّسهيل٣/٢٥٥، وشرح الكافية للرَّضي٣/١٨٠-١٨٢، وشرح ابن النَّاظم١/٢٨١، والارتشاف٣/١٨٢٨-١٨٢٩، ومغني اللَّبيب٦٧٢، وشرح ابن عقيل٣/٥٩، وهمع الهوامع٣/٢٢٩-٢٣١.

(٩) في ديوانه ٣٢بلفظ ((وقلتُ)) بدل ((فقلتُ))، والكتاب٢/٣٣٠، وشرح كتاب سيبويه١/١٢٣،٥٢و٣/٧٥، وشرح=

١٥٠على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا فقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازعُ

وخَرَّجوا هذه القراءة على أنَّ ((يوم)) منصوبٌ على الظَّرف، وهو متعلِّقٌ في الحقيقة بخبر المبتدإ؛ أي: واقعٌ أو يقعُ في ((يومَ ينفعُ))، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثَّانية أيضاً في المعنى.

ومنهم(١) مَنْ خرَّجَه على أنَّ ﴿هذا﴾ منصوبٌ بـ ﴿قال﴾، وأُشِيرَ به إلى المصدر، فنصبَه على المصدر.

وقِيلَ(٢): بل أُشِيرَ به إلى الخبر والقِصَص المتقدِّمةِ؛ فيجري في نصبه خلافٌ(٣): هل هو منصوبٌ نصبَ المفعول به أو نصبَ المصادر؟ لأنَّه متى وقعَ بعدَ القول ما يُفهَمُ كلاماً؛ نحوُ: ((قلتُ: شعراً وخطبةً)) جرى فيه هذا الخلاف؛ وعلى كلٍّ تقديرٍ فـ ﴿يوم﴾ منصوبٌ على الظَّرف بـ ﴿قال﴾؛ أي: قال الله هذا القولَ أو هذه الأخبارَ في وقتِ نفع الصَّادقين، و ﴿ينفع﴾: في محلِّ خفضٍ بالإضافة. وقد تقدَّمَ ما يجوزُ إضافتُه إلى الجمل، وأنَّه أحدُ ثلاثةِ أشياء.

وأمَّا قراءةُ التَّنوين، فرفعُه على الخبريَّة كقراءة الجماعة، ونصبُه على الظَّرفِ كقراءة نافع، إلَّا أنَّ الجملةَ بعدَه في القراءتين في محلِّ الوصفِ لِما قبلها، والعائدُ محذوفٌ، وهي نظيرةُ قوله تعالى:﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة:٤٨]، فيكونُ محلُّ هذه الجملةُ إمَّا رفعاً أو نصباً.

=أبياته٢/٦٥، والمفصَّل١٦٤، وأمالي ابن الشَّجري١/٦٠٣،٦٠١. وبلا نسبة في: معاني القرآن للكسائي١٢٩، وللفرَّاء١/٣٢٧و٣/٢٤٥، والأصول١/٢٧٦، وأمالي ابن الشَّجري١/٦٨، ومغني اللَّبيب٦٧٢، وخزانة الأدب٦/٥٥٠. والنَّابغة هو الذُّبياني.

الصِّبا: الميل إلى الهوى. وأَصحُّ: أتنبه. والوازع: النَّاهي.

والشَّاهد فيه: بناء ((حين))؛ لأنَّها أُضيفت إلى الفعل الماضي. في أ: ((وقلت)) بدل ((فقلت)).

(١) وممَّن خرجَّه الزَّجَّاج والزَّمخشري والباقولي. انظر: معاني الزَّجَّاج٢/٢٢٤، والكشَّاف٦/٣١٧، والجواهر٣/٨١٤.

(٢) وممَّن قاله الزَّمخشري وابن عطيَّة. انظر: الكشَّاف٦/٣١٧،والمحرَّر الوجيز٢/٢٦٤.

(٣) يرى أبو حيَّان أنَّه منصوب على المفعول به؛ وعلَّل ذلك بأنَّه اسم للجملة؛ فكأنَّ الجملة الواقعة بعد القول –وإن كانت محكيَّة –هي في موضع المفعول، فكذلك الاسم الَّذي بمعناها–وإن كان مفرداً–أُرِيدَ به مجرد اللَّفظ، وذهب الزَّجَّاجي والزَّمخشري وابن خروف إلى أنَّه ينصب بالقول، واختاره ابن مالك.

انظر: التَّذييل والتَّكميل٦/١٣٢، وانظر: الجمل للزَّجَّاجي٣٢٦-٣٢٧، والكشَّاف١٧/٦٦٢، وشرح التَّسهيل٢/٩٤، والارتشاف٤/٢١٣٠-٢٣٣١، وهمع الهوامع٢/٢٤٤.

قوله: ﴿صِدْقُهُمْ﴾[١]:مرفوعٌ بالفاعلية، وهذه قراءةُ العامَّة، وقُرِئَ شاذّاً بنصبه[٢]، وفيه أربعةُ أوجهٍ[٣]:

أحدُها: أنَّه منصوبٌ على المفعول من أجله؛ أي: ينفعُهم لأجل صِدقِهم، ذكرَ ذلك أبو البقاء[٤]، وتبعَه الشَّيخُ[٥]، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّه فاتَ شرطٌ من شروط النَّصب، وهو اتِّحاد الفاعل[٦]؛ فإنَّ فاعلَ النَّفعِ غيرُ فاعلِ الصِّدقِ. وليس لقائلٍ أن يقولَ: يُنصَبُ بـ ﴿الصَّادقين﴾؛ فكأنَّه قِيلَ: الَّذين يَصْدُقون لأجل صدقهم، فيلزمُ اتِّحادُ الفاعل؛ لأنَّه يؤدي إلى أنَّ الشَّيء عِلَّةٌ لنفسِه. وللقول فيه مجال.

الثَّاني: على إسقاط حرف الجرِّ؛ أي: بصدقِهم. وهذا قد عَرَفتَ ما فيه أيضاً من أنَّ حذفَ الحرف لا يطَّرد.

الثَّالث: أنَّه منصوبٌ على المفعول به، والنَّاصبُ له اسمُ الفاعل في ﴿الصَّادقين﴾؛ أي: الَّذين صدَقوا صدقَهم مبالغةً؛ نحوُ: «صدقتَ القتالَ»؛ كأنَّك وعدتَ القتالَ فلم تَكذِبْه، وقد يُقَوِّي هذا نصبُه على المفعول له، والعاملُ فيه اسمُ الفاعل قبلَه.

الرَّابع: أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ؛ كأنَّه قِيلَ: الَّذين [١٨/أ-م٣] يَصدُقون الصِّدقَ كما تقول: «صدقَ الصِّدقَ»؛ وعلى هذه الأوجه كلِّها ففاعلُ ﴿ينفعُ﴾ ضميرٌ يعود على الله تعالى.

وقوله تعالى:﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾: معناه الدُّعاءُ. وباقي السُّورة ظاهرُ الإعراب مِمَّا تقدَّم مِنْ نظائرَه[٧]،ولله الحمدُ.

---

(١) وفي هذا الصِّدق قولان؛ أحدهما: أنَّه صِدقهم في الدُّنيا ينفعُهم في الآخرة. والثَّاني: صِدقُهم في الآخرة ينفعُهم هنالك. وفي الآية تصديق لعيسى. انظر: زاد المسير٢/٤٦٦.

(٢) انظر القراءة بلا نسبة في: التِّبيان١/٤٧٧، والبحر المحيط٨/٤٩٦، وروح المعاني٧/٧٢.

(٣) ذكر أبو البقاء الأوجه الأربعة في التِّبيان١/٤٧٨، وانظر: البحر المحيط٨/٤٩٦.

(٤) التِّبيان١/٤٧٨.

(٥) البحر المحيط ٨/٤٩٦.

(٦) انظر: شروط نصب الاسم على المفعول لأجله ص٤٥ ح٦.

(٧) راجع الكلام على الآية [٤٩] من البقرة و[١٩٦] من النِّساء. انظر: الدُّرّ المصون١/٣٤٧و٢/٣١٩.

الفهارس الفنيَّة

١- فهرس مطالب الكتاب

- سورة المائدة ١- ٤١٢

٢- فهرس شواهد القرآن

رقم الآية	الصَّفحة
١- سورة الفاتحة	
٧	٣٥١، ٣٥٥
٢- سورة البقرة	
٩	٤٨
١٤-١٥	٤٠٤
٢١	٣٠٨
٢٤	١٨٤
٢٨	٢١٨
٣٠	٣٦٤
٣٢	٣٦٨
٣٥	٢٥
٤٠	٢٣٨
٤٨	٢٨٢، ٣٦٢، ٤١١
٦١	٣٠٨
٦٢	١٩٥
٦٨	١٣٥
٩٠	٣٧، ٦٩
٩٦	٢٢٩
١٠٥	١٤٠
١٠٦	٢٠٨
١٠٧	٢٠٨
١٣٧	٦٤، ٢٧٢
١٤٥	٣٥
١٧٠	٣٤٠
١٧٣	٤٠٧

١٧٧	٣٨١
١٨٩	٣٧٢
١٩٧	٣٢٢
٢٠٥	٤٩
٢١١	٣٠٨
٢١٤	١٣٣
٢٣٣	٢٠٤
٢٦٠	٣٩، ٧٦
٣- سورة آل عمران	
٦	١٧٩
٢١	١٥١
٢٨	١٤٠
٤٩	٣٨٠
٥٢	٣٨٢
٥٤	٣٨٤، ٤٠٤
٦٤	١٨١
٧٧	٣٤٠
٩٧	٣٥٠
١١٦	١٩٩
١٤٤	٢١٧
٤- سورة النِّساء	
٣	٢١٩
٨	٣٣٩
٢٤	٢٨٦
٢٨	٥٨
٣٣	٢٥٢
٤٢	٣٤١

٤٦	١١٤
٦٦	١٢
٩٢	٢٥٩
١٣١	٩٣
١٣٦	١٨٣
١٥٣	٣٠٧
١٧٦	٣٦
٥- سورة المائدة	
٣	٣٠٩
٨	٩٠، ١٤١
٣٢	١٨٤
٣٨	٢٢٣
٤٧	٩٦
٥١	١٨١
٥٢	١٢٠، ٢٠٨
٥٨	٢٥١
٧١	٣٩٠
٧٨	٦٦
٩١	٢١٦
٩٢	٢٦٤
٩٥	١٤٧
١٠٦	٣٤٦، ٣٥٧
١١٤	٣٠٧
١١٦	٢٠٥
٦- سورة الأنعام	
١	٢١٩
١٤	١٠٥

٩٢	١٣٠،١٣١
٩٤	٣١٩، ٣٢٩، ٣٣٠
١٢١	٢١٥
١٣٩	٣١٣
١٤٨	٨٥، ٨٦
٧- سورة الأعراف	
٢٣	٢١٥
٥٣	٤٢
٦٢	١٨٨
٧٩	١٨٨
١٣٨	٣٠٧
١٥٦	١٩٢
١٨٥	٢٠٦
١٧٧	١٨٢
٨- سورة الأنفال	
٧٣	٢٠٦
٩- سورة التَّوبة	
٣	٨٤، ٨٥
٦	٣٣٣
٩	٣٣٩
٢٨	٢٦١
٤٠	٢٠٦
٦٢	٢٦١
٦٩	٣٦٦
٩٢	٢٤٠
١٠- سورة يُونُس	
١٠	٨٧، ٢٠٥

٢٨	٣١٧
١١- سورة هُود	
٤	١٧٨
٢٢	١٩١
٦٩	٣٢٥
٧٢	١٣٥
٨٩	١٣٦
١٠٧	٧٣
١٢- سورة يُوسف	
٢٣	١١٥
٢٦	٤٠٣
٢٧	٤٠٣
١٣- سورة الرَّعد	
٢٣	٣٣٨
١٤- سورة إبراهيم	
١٦	٢٨٠
١٥-سورة الحجر	
٩	١٠٢
٤٧	٦٨، ٢٤٣
٩٤	٢٥١، ٢٥٢، ٣٦٦
٩٥	١٤١
١٦- سورة النَّحل	
١٥	٣٦
١٨	١٥٥
٦٦	٢٣٦
١٧- سورة الإسراء	
٧	١٨٢

٩	٣
١٠	١٠ ،٣
٣٦	٩٢
١٨- سورة الكهف	
٢١	٣٤٥
٧٨	٣٣٠ ،٣٢٩
٨٠	٢٠٨
١٩- سورة مريم	
٥-٦	٣٩١
٥٢	٢٥١
٢٠- سورة طه	
٦٣	١٩٠
٧١	٣٥٤
٨٩	٢٠٧
٢١- سورة الأنبياء	
٣	٢١١
٣١	٣٨٨
٧٢	٢٨٦
٧٣	١٦٦
٢٢- سورة الحجّ	
٣٠	٢١٦ ،٢٦٦
٢٣- سورة المؤمنون	
١٢	٣٠٤
٢٤- سورة النُّور	
٤	٣٣
٢٥	٢٠٨

٣٥	٢٨٠
٢٥- سورة الفُرقان	
٤٦	١١٤
٢٦- سورة الشُّعراء	
٥	١٣١
٨٢	٢٠٨
٢٧- سورة النَّمل	
٩٠	٤٠٣
٢٩- سورة العَنكبوت	
٢	٢٠٧
٤٦	١٦٨
٤٠	٨٧
٣١- سورة لُقمان	
٧	٨٩
٣٢- سورة السَّجدة	
١٦	٢٤٨
٣٣- سورة الأحزاب	
١	١٨٣
٣٧	١٨٧
٦٠	٢١٥
٣٤- سورة سَبأ	
١٤	٢٠٥
٤٨	١٩٤
٣٦- سورة يس	
٣٠	٤١
٣٧	٣٥١
٣٧- سورة الصَّافات	

٧٩	٢
٣٩- سورة الزُّمر	
١٧	١٦٠
٥٦	٤١
٤٠- سورة غافر	
٢٨	١٣٠
٤١- سورة فُصِّلَت	
٣٣	٢٥١
٤١	١٩٦
٤٢- سورة الشُّورى	
١١	٢٧٢
٤٠	٩٠
٤٥	٢٤١
٤٣- سورة الزُّخرف	
٧٠	٧٩
٤٦- سورة الأحقاف	
٢٤	٢٧٩
٤٧- سورة محمَّد	
٢٣	٢١٢
٤٨- سورة الفتح	
١٠	٤٨، ٢٥١
١١	٢٥٥
٢٩	١٣١
٥- سورة ق	
٣٦	٥
٥٣- سورة النَّجم	
٣٩	٢٠٦

٥٥- سورة الرَّحمن	
٤٦	٣٣٠
٥٦- سورة الواقعة	
١٨-١٧	٨٣
٧٦	١٣٠
٥٧- سورة الحديد	
٢٧	٩٤
٥٨- سورة المجادلة	
١٣	٢٠٨
٥٩- سورة الحشر	
١٥	٢٨٤
٦٠- سورة الممتحنة	
١	٩٣
٦٣- سورة المنافقون	
١٠	١٢٣
٤٥	٢٣٤
٦٦- سورة التَّحريم	
٤	٦٥، ٦٨، ٢٢٢
٦	٢٥٥
١٢	٢١٨
٦٧- سورة المُلك	
٢٧	١٨٢
٦٩- سورة الحاقَّة	
٢١	٣١٢
٧٢- سورة الجنّ	
١٦	٢٠٥
٧٣- سورة المُزَّمِل	

١٦	٢٨٤
٢٠	٢٠٥
٧٤- سورة المُدَّثِّر	
٤٩	٢٤٤، ٢٤٦
٧٥- سورة القيامة	
١	١٩١
٧٦- سورة الإنسان	
٢٠	٣٣٠
٨٠- سورة عَبَس	
١٧	١٢٥
٨١- سورة التَّكوير	
١	٣٣٣
٨٣- سورة المُطفِّفين	
٢	٣٥٥
٨٥- سورة البُروج	
٨	١٤٢
٨٦- سورة الطَّارق	
٦	٣١٢
٩٠- سورة البَلَد	
١٤	٢٧٤
٩٢- سورة اللَّيل	
٥	٣٤
١٠٢- سورة التَّكاثر	
٣-٤	٢٦٧

٣- فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	الصَّفحة
• أتينا النَّبي في نفرٍ من الأشعريين.	[٣٩٤]
• أرأيت إن كان الأوليان صغيرين، كيف يقومان مقامهما	[٣٥٨]
• أعطوا السَّائلَ ولو جاء على فرس.	[٣٤٠]
• أقُصِرَتِ الصَّلاةُ أم نَسِيتَ؟ فقال: كلُّ ذلك لم يكن.	[١١٢]
• إلى مضاجعكما.	[٦٦]
• أنَّ النَّفس بالنَّفس.	[٨٧]
• إنَّ امرأةً دخلَت النَّار في هِرَّةٍ.	[٢٦٣]
• إنْ كتمتَ آية لم تُبلِّغ رسالاتي.	[١٨٦]
• إنْ كنتَ قلته؟	[٤٠٢]
• إنَّ لكلِّ امرِئ جوانياً وبرانياً.	[٢٨٩]
• إنَّ لله أهلين، قيلَ يا رسول الله: من هم؟	[٢٥٥]
• أنا أصبتُك وأنا عُروة بن الزُّبير؛ فإنْ كان يعنيك شيءٌ فهأنذا.	[٩١]
• انتهينا يا ربِّ، انتهينا يا ربِّ	[٢٦٤]
• بعثَني الله برسالاته فضقتُ بها ذرعاً، فضقتُ بها ذَرعاً، فأوحى الله إليَّ: إنْ لم تبلِّغ رسالاتي، عذَّبتُك وضَمِنَ لي العصمة، فقويتُ.	[١٨٦]
• تصدَّق بخاتمه، وهو راكع.	[١٣٧]
• ثمَّ أصبحت بنو أسدٍ تعذرني على الإسلام.	[٤٣]
• الحواريُّون أعرف بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربُّك	[٣٨٣]
• ضيَّعت النَّصارى الإنجيل وما فيه، وبقي منهم رجلٌ، يقالُ له: قسيساً.	[٢٣٤]
• فضرباه بأسيافهما.	[٦٦]
• فمن كانت هِجرَتُه إلى الله ورسوله، فَهِجرَتُه إلى الله ورسولِه.	[١٨٧]
• لا تقتل نفس ظُلماً إلَّا كان على ابن آدم الأوَّل كفل من دمها.	[٣٦]
• لعن الله ناقةٌ حملتني إليك، إنَّ وصاحبها.	[١٩١]
• اللَّهمَّ اجعلها عليهم سنيناً؛ كسنين يُوسُف.	[١٩٨]
• مسح أُذُنَيه ظاهرَهما وباطِنَهما.	[٦٧]

- من جرَّاي. [٤٥]
- من زعم أنَّ رسول الله كتمَ شيئاً من الوحي، فقد أعظَم على الله الفِرية. [١٨٧]
- نهى رسول الله عن قتل الأبتر وذو الطُّفتين. [٢٥٤]
- هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله يتوضأ. [٣٨٤]
- يا ابن أخي ادع ربَّك الَّذي تعبده فيعافيني، فقال: اللَّهمَّ اشفِ عمي. [٣٨٤]
- يبعث أمَّة وحده. [٢٣٥]
- يتعاقَبونَ فيكم ملائِكةٌ [٢١٠]

٤- فهرس الأمثال وأقوال العرب

- افعَلْ ذلك جَهْدَك. [١٢٥]
- إنَّ القولَ ما قالت حَذامِ. [٣٤٩]
- أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ. [٢٦٠]
- إنَّك وزيدٌ ذاهبان. [١٩٥]
- إنَّه لمنحارٌ بوائكها. [١٠٦]
- إنَّهم أجمعون ذاهبون. [١٩٤]
- أهلٌ وأهلَةٌ. [٢٥٦]
- بسطَ اليأسُ كفيه في صدري. [١٧٦]
- تقرَّبوا قِرفَ القِمع. [٣٢]
- حضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ. [٨٦]
- خرج زيدٌ بثيابه. [١٧٠]
- درهمٌ قِسِيّ. [٧]
- دفعَ زيدٌ عَمْراً- دفعتُ زيداً بعمرٍو. [٩٣]
- رجلٌ أسْوَان. [٣١]
- رجلٌ أسْيَان. [٣١]
- سهمٌ مَغرُوٌ. [١٥]
- صكَّ الحَجَرُ الحَجَرَ. [٩٣]
- ضَرْبَ الأمير. [٣٣]
- عائذاً بك وعائذاً بالله من شرها. [٣٨١]
- على عبدِ الله. [٣١٧]
- غُلُّ اليدِ وبسطُها. [١٧٥]
- غلا السَّهمُ: تباعدَ كان قاصراً [٢٢٢]
- فعلتهُ من أجلك ولأجلك. [٤٥]
- فعلتُه من جرَّائك. [٤٥]
- فُكاهةٌ مُقوَدةٌ للأذى. [١٥٢]
- فلانٌ يُنفِقُ بكلتا يديه. [١٧٥]
- قفا فلانٌ أثرَ فلان. [٩٢]
- قمتُ وأصكُّ عينيه. [١٢٩]
- لألزمنَّك أو تقضيَني حقِّي. [٣٦٠]
- اللَّهمَّ إنْ عاش فقنِيٌّ، وإنْ مات فذكِيٌّ. [٣١١]
- ما أصبحَ أبردها وما أمسى أدفأها. [٣٨٦]
- مادَ فلانٌ فلاناً. [٣٨٨]
- مادني فلانٌ يَمِدُني. [٣٨٨]
- مثلُك لا يفعلُ ذلك. [٢٧٢]
- مررتُ بالرجل خيرٍ منك. [٣٥١]
- مررت به المسكين. [٣٦٩]
- نَسْجَ اليَمن. [٣٣]
- هو أحسنُ الفتيان وأجملُه. [٢٣٦]
- هو أهلٌ لكذا. [٢٥٥]

٥- فهرس شواهد الشِّعر والرَّجز

- **شواهد الشِّعر**

القافية	البحر	القائل	رقم البيت/رقم الصَّفحة
الهمزة			
الهمزة المضمومة			
ماءُ	الوافر	[حسَّان بن ثابت]	٣٤٧/١٢١
الهمزة المكسورة			
السَّوآءِ	الخفيف	[أبو زبيد الطَّائي]	٤٠/٧
بالفِناء	الوافر	-	١٦١/٤٧
الباء			
الباء المضمومة			
سارِبُ	الطويل	[الأخنس بن شهاب]	٣٠٧/١٠٦
أقارِبُهْ	الطويل	[الفرزدق]	٢٠٩/٨٠
مُنزَرِبُ	البسيط	[ذو الرُّمَّة]	١٠٦/٢٦
[ويقشبُ]	الطويل	[النَّابغة]	٣٦٦/١٢٦
راكبُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	١٣٤/٣٩
مجِيبُ	الطويل	[كعب بن سعد الغنوي]	٣٨٥/١٣٦
لغريبُ	الطويل	ضابئ بن الحارث البُرجُمي	١٩٥،١٨٩،٥٤/٦٦،٦٢،١٣
وكَلِيبُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	١٦٦/٥٢
الباء المكسورة			
القرائبِ	الطويل	-	٢٨١/١٠٣
الألبابِ	الكامل	حسَّان بن ثابت	٩٩/٢٤
الثَّعالبِ	الطويل	[أعشى همدان]	٣٢٨/١١٥
الجيم			
الجيم المضمومة			
نَئِيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهُذلي	٢٤١/٩٦

الحاء **الحاء المفتوحة**			
يَبوحا	الوافر	ورقة بن نوفل	٢٣٤/٨٨
الحاء المضمومة			
الطَّوائِحُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٣٢٧/١١٢
أكدَحُ	الطويل	[تميم بن مُقبل]	١١٤/٣٢
الحاء المكسورة			
الرَّزاحِ	مجزوء الكامل	[قاسم بن مَعن]	٢٠٤/٧٥
الرَّواحِ	مجزوء الكامل	[قاسم بن مَعن]	٢٠٤/٧٥
الطِّلاحِ	مجزوء الكامل	[قاسم بن مَعن]	٢٠٥/٧٥
الدَّال **الدَّال المفتوحة**			
العِبادا	الوافر	[شقيق ابن جزء بن رباح الباهلي]	١٦٣/٤٩
تقدَّدا	الطويل	[كعب بن جعيل بن قمير]	٥٥/١٥
أسدا	الطويل	[عمر بن أبي ربيعة]	٣٧٠/١٣٠
رَشَدا	البسيط	–	٢٠٤/٧٤
وَيَدا	البسيط	–	٢٠٤/٧٤
أحدا	البسيط	–	٢٠٤/٧٤
قُعُودا	الكامل	كُثَيِّر عزَّة	٢٣٧/٩٢
سُجُودا	الكامل	كُثَيِّر عزَّة	٢٣٧/٩٢
مُرْدا	الطويل	[الصُّمَّة القُشيري]	١٩٨/٧١
نفرا	المنسرح	ربيع ابن ضبع الفزاري	٤٣/٩
رقدا	البسيط	[عبد مُناف بن ربع الجُربي]	٣٥٣/١٢٥
الدَّال المضمومة			

ووهادُه	الكامل	–	١٧٥/٥٨
عَبْدُ	الكامل	مختلف في نسبته	١٥٥،١٥٥/٤٢،٤١
وتَسجُدُ	الطويل	[أميَّة بن أبي الصَّلت]	٩٩/٢٥
والبُعدُ	الطويل	[الحطيئة]	١٠٧/٢٨
وَعَدوا	البسيط	[الفضل بن العبَّاس]	١٦٥/٥١
[تسهيدُ]	الخفيف	–	٣٩٢/١٤١
عيدُها	الطويل	الأعشى	٣٩١/١٣٩
الدَّال المكسورة			
[بِرَدَادِ]	الطويل	[الأخطل]	١٥٨/٤٤
كالمواردِ	الطويل	–	٢٣٠،١٣٤،٩٧/٨٢،٣٨،٢٣
رمادِ	الوافر	[حسَّان بن ثابت]	٣٨٦/١٣٧
الثَّأد	البسيط	النَّابغة الذُّبياني	٢٥٧/٩٩
الوَجدِ	الطويل	–	٣٢٧/١١٣
الأباعدِ	الطويل	[الفرزدق]	٢٣١/٨٣
[مخلدي]	الطويل	[طرفة بن العبد]	١١٨/٣٣
النَّديِّ	الوافر	–	٦/١
بالمِروَدِ	المتقارب	[رجل من بني الحارث]	١٧١/٥٣
الدَّال السَّاكنة			
عُبُدْ	الرمل	–	١٦١/٤٦
***الرَّاء** **الرَّاء المفتوحة**			
[نفرا]	المنسرح	الرَّبيع ابن ضَبُع الفزاري	٤٣/٩
جَرجَرا	الطويل	امرؤ القيس	٣٩٢/٤٢
الرَّاء المضمومة			
وإدبارُ	البسيط	[الخنساء]	٣٨١/١٣٥
البحائِرُ	الطويل	–	٣١٤/١٠٧
الزُّبُر	البسيط	أميَّة بن أبي الصَّلت	٢٣٣/٨٧

أقدرُ	الطويل	[قيس بن ذريح]	٤٠٨/١٤٩
غافِرُهْ	الطويل	–	٢٤٨/٩٧
مطيرُها	الطويل	[مختلف في نسبته]	٦٨/٢٠
بَشَرُ	البسيط	جرير	٢٠٦/٧٨
الرَّاء المكسورة			
[بإزارِ]	الرمل	[عدي بن زيد]	٤٥/١١
الفادرِ	الكامل	جرير	٢٣٧/٩٣
مكفورِ	البسيط	[أبو زبيد الطَّائي]	٣٢٤/١١١
الرَّاء السَّاكنة			
[يأتمِرْ]	المتقارب	[امرؤ القيس]	٣٧٦/١٣٤
الضَّاد المضمومة			
بيوضُها	الطويل	[عمرو بن أحمر الباهلي]	٣٠/٦
العين			
العين المفتوحة			
الرِّتاعا	الوافر	[القطامي]	٤٧/١٢
مُجاشعا	الطويل	–	٣١٤/١٠٨
العين المضمومة			
شَواعِي	الكامل	[الأجدع بن مالك]	٢٩٦/١٠٥
وَجِيعُ	الوافر	[عمرو بن معد يكرب]	١٥١/٤٠
وازعُ	الطويل	النَّابغة	٤١١/١٥٠
العين المكسورة			
الإصبَعِ	الكامل	[رجل من بني السَّواقط من بني بكر بن كلاب]	١١/٤
الفاء			
الفاء المضمومة			
ونأتلفُ	البسيط	–	١٩٥/٦٧
مختلفُ	المنسرح	[مختلف في نسبته]	١٨٩/٦١

وزائفُ	الطويل	[مُزرِّد بن ضرار الغطفاني]	٨/٣
مُحَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	٧٥/٢١
الفاء المكسورة			
الشُّفوفِ	الوافر	[ميسون بنت بحدل الكلبية]	١٢٢/٣٤
الصَّياريفِ	البسيط	أبو زبيد الطَّائي	٨/٢
القاف **القاف المضمومة**			
العَوائقُ	الطويل	[أبو ذؤيب الهُذلي]	٣٢٧/١١٤
فيَغرَقُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	٣٣٧/١١٩
تُنفِقُ	الطويل	[الأعشى]	١٧٥/٥٥
القاف المكسورة			
[طرَّاقِ]	البسيط	تأبَّط شراً	٣٩٢/١٤٠
شِقاقِ	الوافر	[بشر بن أبي خازم]	١٩٥،١٨٩،٨٥/٦٨،٦٣،٢٢
بثفروق	البسيط	–	٢٢٨/٨١
الكاف **الكاف المفتوحة**			
مالِكا	المتقارب	[عبد الله بن همَّام السَّلولي]	١٢٩/٣٦
اللَّام **اللَّام المفتوحة**			
ثاقلا	الطويل	[لبيد بن ربيعة]	٢٠٣/٧٢
الوَصايلا	الطويل	تأبَّط شراً	٣١٤/١٠٩
ضِليلا	البسيط	–	٣٩٤/١٤٥
قليلا	المتقارب	[أبو الأسود الدُّؤلي]	٣٢٨،١٦٢،١٥٨/١١٦،٤٨،٤٣
اللَّام المضمومة			

الفَحلُ	الطويل	–	٣١٥/١١٠
ويَنْتَعِلُ	البسيط	[الأعشى]	٢٠٦/٧٧
آجلُهْ	الطويل	زهير بن أبي سُلمى	٤٤/١٠
نوافله	الطويل	[رجل من بني عامر]	٣٩٧/١٤٨
أناملُهْ	الطويل	أبو تمَّام	١٧٥/٥٦
[الأوَّلُ]	الطويل	–	٣٧٠/١٣١
تنويلُ	البسيط	[كعب بن زهير]	٢٠٣/٧٣
اللَّام المكسورة			
ونائلي	الطويل	[أبو الطَّمحان القَيني]	٢٥٦/٩٨
المدجَّلِ	الطويل	[ذو الرُّمَّة]	٣٩٤/١٤٤
بالباطلِ	السريع	[مختلف في نسبته]	١١٤/٣١
المُتَعَثكِلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٣٠/٣٧
[وتجمَّلِ]	الطويل	امرؤ القيس	٣٢٩/١١٧
محمَلي	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٩/٩٤
سُؤْلِ	الخفيف	–	٢٠٥/٧٦
الميم **الميم المفتوحة**			
السَّناما	الوافر	[مختلف في نسبته]	٣٩٤/١٤٣
الميم المضمومة			
سائِمُ	الطَّويل	[الأعشى]	١٢٣/٣٥
زمامُها	الكامل	لبيد بن أبي ربيعة	١٧٥/٥٧
ضَخَمُ	البسيط	[زهير بن أبي سُلمى]	٣٣٢/١١٨
إرَمُ	البسيط	[زهير بن أبي سُلمى]	٣٣٢/١١٨
ذمُّ	الطويل	[مختلف في نسبته]	١٨٤/٥٩
وحَمِيمُ	الطويل	[عبيد الله بن قيس الرُّقيّات]	٢٠٩/٧٩
فيَفُعُمُ	الطويل	[الفرزدق]	٢٣٩/٩٥

الجُراضِمُ	الطويل	[مختلف في نسبته]	٣٤١/١٢٠
[حرامُ]	الوافر	[جرير]	٣٦٧/١٢٨
السَّلامُ	الوافر	[الأحوص]	٣٩٥/١٤٦
الميم المكسورة			
رجامِ	الطويل	الفرزدق	٦٧/١٩
الخضارِمِ	الطويل	[الفرزدق]	٣٤٧/١٢٢
بتوءِمِ	الكامل	[عنترة بن شدَّاد]	٣٥٥/١٢٤
النون			
النون المفتوحة			
وحِرمانا	البسيط	[جرير]	٢٧٩/١٠٢
ومَيْنا	الوافر	[عدي بن زيد العبادي]	١٠٧/٢٩
ألومُهُنَّهْ	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرُّقيَّات	١٩١/٦٤
إنَّهْ	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرُّقيَّات	١٩١/٦٤
النون المضمومة			
دفنوا	البسيط	[قعنب بن أمِّ صاحب]	٤٠/٨
بنينُ	الوافر	[مختلف في نسبته]	١٩٨/٧٠
النون المكسورة			
عَرينِ	الطويل	–	٦٧/١٨
يعنيني	الكامل	[مختلف في نسبته]	٣٥١/١٢٣
لقضاني	الطويل	[مختلف في نسبته]	٣٦٧/١٢٧
النون السَّاكنة			
التُّرسَيْنْ	السَّريع	[مختلف في نسبته]	٦٦/١٧
بجُلجُلانْ	الطويل	[وضاح اليمن]	١٥٩/٤٥
الهاء			
الهاء المفتوحة			

وافيها	البسيط	[حسَّان بن ثابت]	٢٣٢/٨٤
الياء **الياء المفتوحة**			
المنائيا	الطويل	عبيدة بن الحارث	٣٩٥/١٤٧
هِيا	الطويل	–	٦٤/١٦

- **شواهد الرَّجز**

القافية	القائل	رقم البيت/ رقم الصَّفحة
الجيم **الجيم المضمومة**		
نَهجُ	–	١٠٦/٢٧
الدَّال **الدَّال المفتوحة**		
صرخدا	–	١٦٥/٥٠
الدَّال السَّاكنة		
وبَرَدْ	–	٢٣٦/٩٠
الجارُودْ	[مختلف في نسبته]	٣٧٥/١٣٣
الجودْ	[مختلف في نسبته]	٣٧٥/١٣٣
الممدودْ	[مختلف في نسبته]	٣٧٥/١٣٣
المُمتادْ	رؤبة بن العجَّاج	٣٨٨/١٣٨
الرَّاء **الرَّاء المفتوحة**		
جَرُوزا	[أم الهيثم]	٣٧٠/١٢٩
الرَّاء المكسورة		
شِعري	أبو النَّجم العِجلي	١٨٥/٦٠
الرَّاء السَّاكنة		
انعصَرْ	[أبو النَّجم العِجلي]	١٧٤/٥٤

السِّين		
السِّين المفتوحة		
الرَّجسا	[العجَّاج]	٢٦٢/١٠١
السِّين المضمومة		
أنيسُ	[مختلف في نسبته]	١٩٥،١٩٤/٦٩،٦٥
السِّين المكسورة		
قسِّ	–	٢٢٣٣/٨٦
مُندسِّ	–	٢٣٣/٨٦
الطَّسِّ	–	٢٣٣/٨٦
العين		
العين المكسورة		
لم أصنعِ	أبو النَّجم العُجلي	١١١/٣٠
الفاء		
الفاء المفتوحة		
محرَّفا	[مختلف في نسبته]	٣٧١/١٣٢
القاف		
القاف السَّاكنة		
الوَرَقْ	[رؤبة بن العجَّاج]	٢٥٧/١٠٠
[البَهَقْ]	[رؤبة بن العجَّاج]	٥٤/١٤
اللَّام		
اللَّام المفتوحة		
بهاللا	رؤبة بن العجَّاج	٢٣٣/٨٥
اللَّام السَّاكنة		
الجَبَلْ	–	٢٣٦/٩١
ونَزَلْ	–	٢٣٦/٨٩
النُّون		
النُّون المكسورة		

دينِ	[حميد الأرقط]	٢٩١/١٠٤
اثنَينِ	-	٢٨/٥

٦- فهرس الأساليب والنماذج النَّحويَّة

- أأنتَ ضربتَ زيداً. [٣٩٩]
- أخذتُ من زيدٍ ميثاقَ عمرٍو. [١٤]
- إخوتُك قاموا كبيرُهم وصغيرُهم. [٢١٠]
- أضربتَ زيداً. [٣٩٩]
- أعجَبَني زيدٌ عِلمُهُ. [١١٠]
- أفدِيك من رجلٍ. [٢٤٠]
- أقائمٌ أبواك. [٣٢٥]
- اقطع السَّارق. [٦٤]
- أقومُ إنْ يَقُمْ زيدٌ. [١٧٩]
- أكرمتُ الَّذين أهنتَهم وضُرِبَ زيدٌ. [١٦٠]
- أكلتُ الرَّغيفَ ثُلُثَه. [٢٥]
- إنْ أتى زيدٌ فقد جاءَ (لا يجوز). [١٨٤]
- إنْ أكرمتَ أخي، أخاكَ أكرمتُ(لا تحسن أن تقول). [٢٠١]
- إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً منطلقٌ. [٨٧]
- إنَّ زيداً وعمرٌو قائمٌ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ. [١٨٨]
- إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان.[١٩٦]
- إنَّ زيداً وعمرٌو منطلقان(لا تقول). [١٩٦]
- أنا زيداً غيرُ ضارب. [٣٢٤]
- إنَّما أنتَ سيرٌ و ما أنتَ إلَّا سيرٌ. [٣٨١]
- أينَ بيتُك فأزورَك؛ أي: إنْ عرَّفتني بيتُك أزُرْك. [٤٢]
- بعتُ الشَّاةَ شاةً بدرهم. [٨٣]
- تفقَّأ زيدٌ شحماً. [٢٤٠]
- جاءَ البنينُ. [١٩٨]
- جاء الَّذي ضربَ وعمرٌو زيداً. [٢٨٣]
- جاء الَّذي مررتُ به أبي عبد الله(لا يجوز). [٤٠٧]
- جاءَ الزَّيدونُ، ورأيتُ الزَّيدونَ، ومررتُ بالزَّيدونِ؛ ك جاءَ الذُّونُ، ورأيتُ الذُّونَ، ومررتُ بالذُّونِ. [١٩٩]
- جاءَ زيدٌ أخوك. [٣٤٩]
- جاء زيدٌ العاقلُ وعمرٌو، ولا تقول: جاء زيدٌ وعمرٌو العاقلُ. [١٧]
- جاءَ زيدٌ راكباً.[٢٤٤]
- جاءَ زيدٌ ضاحكاً راكباً. [١٧٢]
- جاءَ زيدٌ على فرس. [٢٢٣]
- جاءَ زيدٌ لا يَضحَكُ = غيرَ ضاحِك. [١٣٣]
- جاء زيدٌ وعمرٌو العاقلُ. [١٧]
- جاءَ زيدٌ وهنداً ضاحكاً في داره. [٥٥]
- جاء زيدٌ يضحكُ = ضاحكاً. [١٣٣]
- جاءنا فلانٌ من عند زيد. [٢٤٥]
- جاوزتُ الشَّيء وجُزتُه. [٢٥١]
- جلستُ برّاً، وخرجتُ برّاً. [٢٨٨]
- جئتُ بلا زادٍ. [٢٠٦]
- حبستُ الرِّجال. [٣٣٥]

- حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ.[٨٦]
- حَفِظتُ لزيدٍ مالَه-حَفِظتُ مالَ زيدٍ.[٣٩]
- حلَفَ زيدٌ لأفعَلَنَّ أو لَيَفعَلَنَّ.[١٢٥]
- حمداً وشكراً، لا كفراً. [٣٢٩]
- خاتمُ فضَّةٍ. [٢٨١، ٢٨٢]
- رأيتُ الزَّيدان، ومررتُ بالزَّيدان.[١٩٧]
- رأيتُ زيداً أخاك. [٢٥]
- رجعتُ عندَه. [١٥١]
- رجلٌ حَذُرٌ. [١٥٦]
- رجلٌ عدلٌ ورِضا، ورجالٌ عدلٌ ورِضا وزَورٌ. [٣٢٢]
- رجلٌ عَدْلٌ. [٣٨١]
- رجلٌ يقولُ الحقَّ انصرْ؛ أي: انصُرْه. [١١٣]
- زيدٌ ابنُ عمرٍو. [٣٧٧]
- زيدٌ شِرِّيبٌ العَسَلَ(لا يُقال)، كما يُقال: شرَّابٌ العَسَلَ. [٢١٧]
- زيد ضربتُ بسَوطٍ إيَّاه(لا يجوز) بل ضربته بسَوطٍ. [٩٣]
- زيدٌ ضربتُ؛ أي: ضربته. [١١٣]
- زيدٌ عندك. [٣٧٣]
- زيدٌ فقيرٌ ويُعجِبُني إعطاؤك الدِّرهمَ. [٢٧٢]
- زيدٌ قامَ. [٢١١]
- زيدٌ مررتُ بأبي عبد الله(لا يجوز). [٤٠٦]
- زيدٌ مررتَ(لا يجوز). [٣٦٨]
- زيدٌ يبكي فيضحَكُ خالدٌ. [١١٩]
- زيداً اضرِبْه. [٦٢]
- زيداً اضربْه، وعمراً امرُرْ به. [٦٤]
- زيداً ضربتُ غُلامَه؛ أي: أهنتُ زيداً.
- زيداً اضربه.[٦١- ٦٢]
- زيداً فاضرِبْه. [٦١-٦٢]
- زيداً فأكرِمْ أخاه. [٦١]
- الزَّيدون صديقٌ وهندُ صديقٌ. [١٣٦]
- سألتُك درهماً.[٣٠٧]
- سَقياً لك. [١١٥، ٤٠٣]
- صدقتَ القتال. [٤١٢]
- ضارب زيدٍ. [١٦٤]
- ضربَ عبدُ الله زيداً: ضربَ زيداً عبد الله.[٦٥]
- ضرباً زيداً. [٣٢٨]
- ضربتُك عَمْراً. [٣٩٣]
- ضربته تأديباً له إحساناً إليه. [٦٩]
- ضربي زيداً قائماً. [٣٢٥]
- طارقتُ النَّعلَ. [٢٥١، ٢٥٢]
- طعمَ زيدٌ اللَّحمَ: طعمتُ زيداً باللَّحمَ(لا تقول). [٩٣]
- ظننتُه زيداً قائماً. [٣٩٨]
- عافاه الله. [٣٨]
- عاقبتُ اللِّصَّ. [٢٥١، ٢٥٢]
- عائذاً بالله من شرِّه. [٣٨١]

- عَبُدُ العَصا=عَبِيدَ العَصا. [١٥٦]
- عبد الله فاضرِبه. [٦١]
- عَجِبتُ من ضربِ زيداً ثمَّ من ضرب زيدٍ. [٢٧٢]
- عسى زيدٌ أن يقومَ. [١١٩]
- عَلِمتُ أنْ سوف تقومُ. [٢٠٥]
- عليكم أنتم وزيدٌ الخيرَ. [٣١٦]
- عندك زيدٌ يَنصحُك ويُشيرُ عليكم بالصَّواب، فما تصنَعُ بغيره؟ [٧٧]
- عندي درهمٌ ونصفُه.[٣٠٧]
- عندي رجلٌ من بني تميم. [٢٧٦]
- عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافران. [٣٢١]
- فقأتُ أعينَهما؛ تريد: عينيهما. [٦٥]
- في النَّاس رجلان: رجلٌ أهنتُ، ورجلٌ أكرمتُ؛ أي: رجلٌ أهنتُه ورجلٌ أكرمتُه. [١١٤]
- قامَ زيدٌ لم يضحَك=غيرَ ضاحك [١٣٣]
- قامَ زيدٌ وعمرٌو إجلالاً لك. [٢٨٧]
- قاما أخواكَ، وقُمنَ أخواتُك [٢٠٩]
- قامَت هندُ. [٢٠٩]
- قبضتُ دراهِمكما؛ تريد: درهيكما. [٦٦]
- قطعتُ آذانَ الزيدين: أربعة الآذان. [٦٨]
- قطَعتُ السَّارق. [٦٢]
- قطعتُ رؤوسَ الكبشين ورأسَ الكبشين ورأسَي الكبشين. [٦٦]
- قطعتُ رؤوسَ الكَبشَين، رأسَي الكَبشَين، رأسَ الكَبشَين. [٢٢٢]
- قفَّيته بفلانٍ=عقَّبتُه به. [٩٢]
- قلتُ شعراً وخُطبةً. [٤١١]
- قمتُ إجلالاً لك. [٢٨٧]
- قمتُ أضحكُ، ولا يجوز: وأضحكُ. [١٢٩]
- قمتُ زيداً؛ يعني نفسك (لا يجوز). [٣٩٣]
- كتبتُ: الحمد لله، وقرأتُ: سورةٌ أنزلناها. [٨١]
- كتَّفت أيديَهما؛ تريد: يديهما. [٦٥]
- كلُّ رجلٍ ضربتُ. [١١٣]
- كلَّما جئتني أخاك أكرمتُ. [٢٠٢]
- كنتُ وزيداً كالأخ. [٥٥]
- كنتُ وزيداً كالأخوَين. [٥٦]
- كيفَ تكونُ أكونُ.[١٧٩]
- لا أُرَيَّنكَ ههنا. [٧١]
- لا أصحَبُكَ ما طلعَ نجمٌ. [٢٠١]
- الَّذي رأيتُ زيداً أخاك. [٢٢٧]
- الَّذي يطيرُ فيُغضِبُ زيدٌ الذُّبابُ. [١١٩]
- لَعِبَ البُقَيرى. [٩٩]
- لي مِلؤه عَسلاً. [٢٨٣]
- ما جاءَ راكباً إلَّا زيدٌ. [١٤٣]
- ما ضربتُ مكتوفاً إلَّا عُمَراً. [١٤٣]
- ما قامَ إلَّا من رجلٍ (لا يجوز). [٢١٤]

- المالُ بين زيدٍ وعمرٍو. [٢٨]
- مُرَّ بغلامِ الَّذي مررتُ به. [٢٥٥]
- مررتُ بالَّذي مررتَ. [٣٦٦]
- مررتُ بحمارٍ ورجلٍ آخر (لا يحوز). [٣٣١]
- مررتُ برجلٍ مسلمٍ وآخرَ كافرٍ، واشتريتُ فرساً سابقاً وآخرَ بطيئاً. [٣٣٢]
- مررتُ برجلٍ يبكي، فيضحَكُ عمرٌو. [١١٩]
- مررتُ بكريمٍ وكريمٍ آخرَ، ولا يجوز. [٣٣١]
- مررتُ بهندٍ يضرِبُ زيدٌ. [١١٤]
- معه صقرٌ صائداً به غداً. [٢٧٧]
- ناديتُ زيداً. [٢٥١]
- نساءٌ ضُرَّب- ورجالٌ ضُرَّب. [٥٩]
- نقمتُ عليه كذا. [١٤٢]
- نقمتُ عليه. [١٤٧]
- هبَّرتُ الثَّوبَ: أبَرَّتُ الثَّوبَ. [١٠٠]
- هذا زيدٌ فاضربه. [٦٣]
- هذا لك وأباك. [٥٧]
- الهلالُ والله فانظُر إليه؛ كأنك قلت: هذا الهلال. [٦٣]
- هندُ صديقٌ. [١٣٢]
- ولَأُعطِيَنَّك شيءٌ من الذَّهب [٢٦٦]
- والله الَّذي لا إله إلَّا هو. [٢٥٠]
- والله، إنْ تقُم لأُكرِمنَّك. [٣٣٨]
- يا رجلاً ابنَ رجلٍ. [٣٧٦]
- يا زيدَ ابن عمرٍو. [٣٧٤]
- يا زيدُ العاقلُ ابنَ عمرٍو. [٣٧٦]
- يا زيدُ بنُ أخينا. [٣٧٦]
- يا زيد بنَ عمرٍو. [٣٧٥]
- يا زيدَ بنَ عمرٍو. [٣٧٦]
- يا زيدُ بنَ عمرٍو. [٣٧٦]
- يا زيدُ بنُ عمرٍو. [٣٧٧]
- يا زيدُ صاحبَنا. [٣٦٤]
- يا زيدُ، آلله لأفعلَنَّ. [٣٤٢]
- يا موسى بنُ فلان. [٣٧٦]
- يا هندُ ابنةَ بكرٍ. [٣٧٤]
- يا هؤلاء العقلاءَ والعقلاءُ. [٣٧٤]
- يدٌ بسيطةٌ.[١٧٧]
- يُعجِبُني الضَّربُ زيداً الشَّديد. [٢٨٢]
- يعُجبُني أكلُ الخُبزِ والسَّمنِ والسَّمنَ والسَّمنُ. [٢٥٤]
- يعُجبُني أكلُ الخُبزِ. [٢٥٣]
- يُعجِبُني ذكاؤُك وعِلمُك. [١٢٣]
- يعجبُني قيامُ زيدٍ وعَمْراً. [٥٧]
- يومَ الجمعة صمتُه. [٣٩٦]
- لأمتَحِننَك بشيءٍ من الرزق. [٢٦٦]
- يُعجبُني الضربُ زيداً الشَّديدُ.[٢٨٣]

٧- فهرس الأمثلة والأوزان والأبنية

الهمزة

- الأبطَح والأبرَق. [١٥٦]
- الأبوَّة والأخوَّة والفتوَّة. [٢٣٥]
- أبيات. [٣٠١]
- أجادل .[١٥٦]
- أحاديث وأعاريض. [٢٥٦]
- أحمر. [١٥٦]
- استجابَ وأجابَ. [٣٨٥]
- استَعجَبَ وعَجِبَ.[٣٥٦]
- أسوان بزنة سكران. [٣١]
- أشياء. [٢٩٤،٢٩٦،٢٩٧،٢٩٨،٣٠٠، ٣٠٢]
- أُصيلان. [٢٩٩]
- أفعِلة وأفعُل وأفعال وفِعلة. [٢٩٩]
- إليك ولديك ومكانك. [٣١٧]
- أمُرَ. [١٦١]

الباء

- بارٌّ وبَررة. [١٦٦]
- باعَه يبيعُه. [٣١٩]
- البحيرة. [٣٠٩]
- بنين وسِنين. [١٩٨]
- بيت وأبيات و ضيف وأضياف.[٣٠٠]
- بيطَرَ. [١٠٢]
- بَيطرَ، يُبيطِرُ، فهو مُبَيطِر. [٩٩]

التاء

- تخوَّن، وخوَّان، وهو أخوَن. [١١]

الثاء

- ثمار. [١٦٢]
- ثَمَر وشجَر. [٢٩٩]

الجيم

- الجاه والحادي والقِسِي وناءَ وآذُر وأرام وأيس. [٢٩٥]
- جَيَلَ وتَوَمَ. [٤٠]

الحاء

- حجارة. [٦٠]
- حَذُرَ وعَجُلَ.[١٥٦]
- حُطَم ولُبَد. [١٦٢]
- حِوَل و عِوَر. [٢٩٢]
- حِوَل و عِوَر. [٢٩٢]

الخاء

- خادِم وخَدَم. [١٦٦]
- خافَ يخافُ. [٢٨٨]
- خُلَّص. [١٦٢]

الدال

- درهميكما. [٢٢٢]

الراء

- راكِب وزُكبان، وفارس وفُرسان. [٢٣٥]
- راوية ونسَّابة. [١٠]

- رُدَّا، رُدُّوا، رُدِّي، ولم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا، واردُد القوم، لم يَرُدَّ، ورُدَّ. [١٢٨]
- رَعَملي في لَعَمري، وشواعي في شَوائِع. [٢٩٥]
- رغيف ورُغُف. [١٥٦]
- رَهْن ورُهُن. [١٦١]
- رؤوس الكبشين. [٦٥]

السين

- ساءَ يسوءُ. [١٨٢]
- سَقْف وسُقُف. [١٦١]
- سَلْفَ في سَلَفَ. [١٥٩، ١٦٧]
- السِّواك. [٢٩١]
- سيَّبته فسابَ فانسابَ.[٣١١]

الشين

- شارِف وشُرُف. [١٦١]
- شاهد وشهيد. [٨]
- شرِبوا. [٢١١]
- الشَّعْر في الشَّعَر. [٢٧٥]
- شُعيعَات. [٢٩٨]
- شارِف وشُرُف. [١٦١]
- شاهد وشهيد. [٨]
- شرِبوا. [٢١١]
- الشَّعْر في الشَّعَر. [٢٧٥]
- شُعيعَات. [٢٩٨]

الصاد

- صانه يصونه. [٣١٩]
- صديق. [٢٣٢]

الضاد

- ضارب وضُرَّب. [٥٩]
- ضاعفته وضعَّفته.[٣٨]
- ضُرَّاب في ضارِب. [١٦٢، ١٦٣]

الطاء

- طَرْفاء و قَصْباء. [٢٩٤]
- طَرفاء. [٣٠٣]

العين

- العَافية والعَاقِبة. [١١]
- العافية.[٣٨١]
- عاقَبْتُه. [٣٨]
- عَبُد . [١٥٥،١٥٦]
- عذراء وعذارى وصحراءوصحارى.[٣٠١]
- عليم وخبير [٥]
- عُنْق: عُنُق. [١٨،٨٩]

الفاء

- فاجِر وفَجَرة. [١٦٥، ١٦٦]
- الفَرازِنة والموازِجة والكَيالِجة.[٢٣٧]
- فَرِحَ و أَشِر. [٢٤٨]
- فَرِحٌ وفارِحٌ. [٢٤٨]
- فعَّال وفَعُول. [٢١٧]
- فَلس وأفلُس، وكلب وأكلُب. [١٦٦]
- فلقته فانفلق. [٣٣]

القاف

- قاسٍ وقَسِيّ. [٨]
- قائم وقيام، وصائم وصِيام. [١٦٣]

- قدَّرَ وقَدَرَ. [٨٩،٩٣، ٢٥٠]
- قَدَرَ واقتَدَرَ. [١٤٧]
- قَذال وقُذُل. [٢٨٨]
- قَسِيّ. [٨]
- قِسِّيس. [٢٣٢]
- قفَّيته مثل عقَّبته. [٩٢]
- قفَّيته مثل قفَّوته. [٩٣]
- قلوبكما. [٦٥]
- قوم ورَهط. [٢٩٩]
- القِيامة. [٢٩١]
- قِيَم. [٢٩٢]
- قِيَماً(دون ألف) بزنة عِنَب.[٢٩١]

الكاف

- كافِر وكَفَرة. [١٦٥]
- كسرتُه فانكسرَ[٣٣]
- كَلب وكَلِيب. [١٦٦]

اللام

- لابن. [٣١٢]
- ليلَةٍ وليال. [٢٥٦]
- لَيِّن. [٢٩٦]

الميم

- ماتَ يموتُ ويَماتُ.[٢٨٨]
- مائدة. [٣٨٨]
- مُبَيقِر. [٩٩]
- المفاعلة. [٢٥٢]
- ميِّت. [٢٩٨]

النون

- ناعمته ونعَّمته. [٣٨]
- نبات. [٢٩٣]
- نصيب وأنصِباء و صديق وأصدقاء. [٢٩٨، ٣٠٢]
- نصيب وأنصباء. [٢٩٨]
- نصيب وأنصباء، وصديق وأصدقاء. [٣٠٢]
- النَّقيب. [٥]
- نكَّلت. [٦]

الهاء

- هراق وهراح وهبَّرتُ . [١٠٠]
- هيِّن وأهوناء.[٢٩٧]

الواو

- الوصيلة. [٣١٢]
- ولي. [١٣٦]

الياء

- يَضرِب. [٢٨]
- يَقُظٍ ونَدُسٍ. [١٥٥]

٨- فهرس اللُّغة الَّتي شرحها السَّمين

(اكتفيت بذكر الجَذر اللُّغوي للكلمة)

الهمزة

- أجل. [٤٤]
- أذن [٨٥]
- أرض. [٥٠]
- أسو-أسي. [٣١]
- أهل. [٢٥٥]

الباء

- بحر. [٣٠٩]
- بسط. [١٧٧]
- بقر. [٩٩]

التاء

- توه-تيه. [٣٠]

الحاء

- حبر. [٧٩]
- حبس [٣٣٥]
- حسب. [٣١٥]
- حرم. [٢٦٨]
- حزب. [١٣٨]
- حمي.[٣١٣]

الذال

- ذلل. [١٣١]

الراء

- رجس. [٢٦٢]
- ركع. [١٣٧]
- رهب. [٢٣٨]

السِّين

- سبح. [٣٨٧]
- سحت. [٧٦،٧٥]
- سعي [٤٩]
- سوء. [٣٩]

الشِّين

- شرع. [١٠٦]
- شري. [٣٣٩]

الطاء

- طوع. [٣٧]

العين

- عثر. [٣٤٥]
- عذب. [٣٨٣]
- عزر [٦]
- عيد-عود. [٣٩١]

الغين

- غرو-غري.[١٥]

القاف

- قسس. [٢٣٢]
- قصص. [٨٩]

الكاف

- كعب. [٢٩١]

اللَّام

- لوم. [١٣٤]

الميم

- ملو. [١٣٤]
- ميد. [٣٨٧]

النُّون

- نفي. [٥٠]
- نقب.[٥]
- نهج. [١٠٦]
- نقم. [١٤٢]

الهاء

- هيمن. [٩٨-٩٩]

الواو

- وبل. [٢٨٤]

٩- فهرس مسائل العربيَّة

اسم المسألة	مسائلها
الإبدال	- إبدال الهاء من الهمزة. [١٠٠] - إبدال الياء واواً عند التَّصغير مذهب الكوفيِّين. [٢٩٩]
الإتباع	- كسر القاف إتباعاً في (قِسَّية). [٩] - كسر الكاف إتباعاً في (الكِلم). [١٠] - ضمُّ النون في (أن) للإتباع. [١٠٩، ٤٠٧] - ضم الراء إتباعاً لضمة الضاد في (يضُرُّكم). [٣١٩]
الإدغام	- إدغام الواو والياء ما قبلها فيها؛ تشبيهاً للأصلي بالزَّائد. [٤٠] - إدغام نون (مِنْ) في لام التعريف. [٣٤٤] - إدغام اللَّام بالتاء. [٣٨٢]
إذ	- ظرف لما مضى من الزَّمان. [٤] - في موضع البدل. [٣٢، ٣٧٢] أو منصوب بإضمار (اذكر). [٣٧٧] - بمعنى (إذا). [٣٩٩]
إذا	- شرطيَّة. [٣٢٨] - ظرف محض. [٣٢٢] أو شرطيَّة وجوابها محذوف على قاعدة البصريِّين، يدلُّ عليهما ما تقدَّم أو هو نفس المتقدِّم عند أبي زيد والكوفيِّين. [٢٦٠، ٣٢٠] - ظرف محض أو ظرف محض فيه معنى الشَّرط. [٢٦٥]
الاستثناء	[١١-١٢، ٥٢] - استثناء مفرغ. [١٤٢، ٢١٥، ٢٩٣، ٤٠٤] - استثناء متصل أو منقطع. [٢٢٠]
الاستفهام	الهمزة همزة الاستفهام=ألف الاستفهام - استفهام إنكار. [٣٦] - للتَّعجُّب أو بمعنى الأمر.[٢١٦] - بمعنى الأمر. [٢٦٤] - تقديم حرف العطف على الهمزة تقديراً.= العطف - دخول الهمزة على المبتدأ. [٣٩٩]

	- همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل الَّتي مع لام التَّعريف أو ايمن في القسم، وجب ثبوت همزة الوصل. [٣٤٣] من - استفهام توبيخ وتقرير. [١٩] ماذا - بمنزلة اسم واحد، غلب فيه جانب الاستفهام أو (ما) استفهامية، و(ذا) موصولة بمعنى (الَّذي) لاستكمال الشَّرطين، أو (ما) مجرورة بحرف جر مقدَّر. [٣٦٥-٣٦٦] - (ماذا) كلُّه بمنزلة اسم استفهام. [٣٦٨]
اسم الإشارة	- اسم الإشارة وإنْ كان مفرداً قد يُشار به إلى المجموع. [١٣٥، ١٥٠]
اسم التفضيل	- (شَر) على بابها. [١٤٩، ١٦٩]
اسم الجمع	- أهالي. [٢٥٦] - أشياء. [٢٩٤، ٣٠٣] - قوم و رهط. [٢٩٩]
اسم الجنس	- عُبَدَ. [١٦٢]. عابد. [١٦٤]. عَبَدَ. [١٦٦] - ثمر و شجر. [٢٩٩]
اسم الفاعل	- (خائنة) اسم فاعل أو مصدر. [١١] - (سائبة) اسم فاعل أو بمعنى مفعول.[٣١٢] - مجيء اسم الفاعل بمعنى المصدر. [٣٨١] - اسم الفاعل بمعنى الحال و الاستقبال إذا أُضِيف لا يتعرَّف ويبقى نكرة. [٢٧٩]
اسم الفعل	- (عليك) اسم فعل أمر. [٣١٦] - الضمير المتَّصل بـ (عليك) وأخواتها؛ نحو: "إليك ولديك ومكانك" في موضع جرٍّ عند سيبويه، وعند الكِسائي في موضع نصب. [٣١٧] - (رُوَيدَ) تارةً يكون ما بعدها مجرور المحلِّ وتارةً منصوبه. [٣١٨]
اسم المصدر	- (عذاب) اسم مصدر بمعنى التَّعذيب [٥٥] أو مصدر على حذف الزوائد. [٣٩٦] - وقوعه موقع المصدر. [٤٧، ٤٩]

الاسم الموصول وصلته	- حذف الموصول وإبقاء صلته = الحذف - حذف العائد المجرور من الصِّلة. = الحذف. - لا تتقدَّم الصِّلة على الموصول. [١٤٣] - المضاف إلى الموصول كالموصول في ذلك. [٢٥٥] - لا يجوز الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته. [٣٢٣]
الاشتغال	[٣٣٣]
الاشتقاق	- اشتقاق (قِسيَّة). [٩] - (هيِّن). [٢٩٨] - اشتقاق (مائدة). [٣٨٨] - اشتقاق (العيد). [٣٩١]
أصبح	- بمعنى (صار). [٤٣]
الإضافة	- شرط الإضافة بمعنى (من) أن يُضافَ جزءٌ إلى كلٍّ؛ بشرط صِدق اسم الكلِّ على الجزء. [٢٨١-٢٨٢] - لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إلَّا إذا كان المضاف لفظة (غير). [٣٢٤]
الإضمار	- إضمار فعل. [١٣٧، ٣٦٤] - إضمار مبتدأ. [١٦٩، ٤٠٥] - (يوم) منصوب بإضمار (اذكروا أو احذروا). [٣٦٢]
الاعتراض	- جملة الاعتراض تقع بين الصِّفة وموصوفها. [١٣٠] - الجملة الشَّرطية وما عُطِف عليها معترضة بين الصِّفة وموصوفها. [٣٣٤] - الشَّرط وجوابه معترض بين القسم وجوابه. [٣٣٧]
الإعلال	الإعلال بالقلب - قلب الواو والياء همزة. [١١] - قلب الواو ياء. [١٥، ٣١، ٢٨٣، ٣٩٢] - قلب الهمزة واواً. [٤٠] - قلب ياء المتكلِّم ألفاً. [٤١] - قلب الواو همزة. [١٣٥]
الإغراء	[٣١٦]
أل	- عوض عن المضاف إليه عند من يراه. [٥٠]

	- للعهد أو للجنس. [٩٨، ١٨١، ٣٣٦] - الجنسيَّة. [٣٣٦] - العهدية. [٣٣٦] - لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند الجمهور. [٣٩٠]
ألا	- تحضيضية. [٢١٧]
الإمالة	- إمالة الألف في (حسرتا). [٤١] - إمالة الألف في (سالها). [٢٠٨]
إنَّ	- حرف جواب بمعنى نعم، ولا محلَّ لها. [١٩٠]
إنْ الشَّرطية	- يرتفع الاسم بعدها على أنَّه فاعل لفعل محذوف يفسِّره ما بعده عند البصريِّين، وعند الأخفش مرفوع على أنَّه مبتدأ . [٣٣٣]
أنْ المخفَّفة من الثَّقيلة	- اسمها ضمير الأمر والشَّأن.[٨٧، ٢٠٣، ٣٩٠] - إذا ولي أنْ المخفَّفة فعل متصرِّف غير دعاء فصل بينها بنفي أو حرف تنفيس أو قد أو لو. [٢٠٥] - إذا وقعت بعد علم، وجب أن تكون المخفَّفة، وإذا وقعت بعدما ليس بعلم، وجب أن تكون النَّاصبة، وإن وقعت بعد فعل يحتمل اليقين والشَّكّ، جاز فيها وجهان.[٢٠٧]
أنْ المفسِّرة	[٨٧، ١٠٩، ٣٨٢] أو مصدرية [٣٨٢، ٤٠٥].
أنْ المصدرية	- في تأويل كراهة أنْ أو مخافة أنْ. [٢١] - (أنْ) وما بعدها في محلِّ نصب خبر عسى على رأي الأخفش، أو على أنَّها مفعول به على رأي سيبويه. [١١٩] - (أنْ) سادَّة مسدَّ المفعولين عند البصريِّين، ومسدَّ الأوَّل والثَّاني محذوف عند أبي الحسن. [٢٠٨، ٢٩٣، ٣٩٠] - الخلاف في (أنْ) المصدرية وما بعدها بعد حذف الجارِّ قبلها. [٤، ٤١، ١٠٩، ٢٢٧، ٢٤٨، ٣٥٩](انظر تحقيق القول في ذلك في الموضع الأوَّل). - أن المصدرية وما بعدها في محلِّ نصب على المعية. [١٤٦] - أنْ المصدرية وما بعدها في محلِّ نصب على المفعول لأجله. [١١٠،١٤٦] - أنْ المصدرية وما بعدها في محلِّ جر عطفاً على علَّة محذوفة. [١٤٨] - أنْ المصدرية وما بعدها في محلِّ جر عطفاً على محلِّ المفعول لأجله. [١٤٨] - أنْ المصدرية وما بعدها في محلِّ رفع على البدل من (ما). [٢٢٦]

	- أنْ المصدرية وما بعدها في محلٍّ نصب على إسقاط الخافض. [٢٢٧] - اتصال (أن) مع (لا) وانفصالها. [٢٠٨]
أنْ النَّاصبة	[٢٠٤]
إنَّ وأخواتها	- نصب الجزأين بـ (إنَّ) وأخواتها. [٣٧٠]
أنَّى	- بمعنى (كيف). [٣٦]
أو	- للتَّخيير. [٢٨٠، ٣٣٢] - للتَّرتيب. [٢٨٠، ٣٣٢] - على بابها من كونها لأحد الشَّيئين أو بمعنى (الواو). [٣٦٠] - بمعنى (إلَّا أنْ). [٣٦٠]
الباء	- حالية أو سببيَّة. [٨٩] - سببيَّة. [٢٠، ٧٠، ١٧٤] - حاليَّة. [٩٧، ١٧٠] - مصاحبة. [٣١] - بمعنى (مِنْ). [٢٤١] - بمعنى (في). [٢٦٨] - للقسم. [٣٣٧] - لا يجوز إظهار فعل القسم إلَّا مع الباء؛ لأنَّها أمُّ الباب. [٣٣٧] - زائدة. [٤٠٣]
البدل	[١٣٦، ١٦٨، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٧٧، ٤٠٥] - بدل كلٍّ من كلٍّ أو بعضٍ من كلٍّ أو اشتمال. [١٨] - بدل بعض من كلّ أو كلّ من كلّ. [٢٥] - بدل اشتمال. [١١٠، ٣٦٢، ٣٨٧] - يجوز إعادة العامل في البدل وإنْ لم يُفصَل. [٨٠] - البدل من ضمير الحاضر لا يجوز عند البصريِّين في بدل الكلِّ من الكلِّ، والأخفش يجيزه. [٣٩٣-٣٩٤] - لا يجوز في كلِّ بدلٍ أنْ يحُلَّ محلَّ المبدل منه إلَّا على رأي الأخفش. [٤٠٦] - البدل بالمشتقَّات قليل. [٣٤٩، ٣٥٧] - البدل من اسم (إنَّ) أو من المعطوف فقط. [٢٠٠] - البدل من المحلِّ المجرور. [٢١٤]

	- البدل من اللَّفظ بفعل. [٣٢٧، ٣٢٩] - الرفع على البدل من (ما). = أنْ المصدرية وصلتها
البناء	- بناء الظرف. [٤١٠]
بين	- تكرير لفظ (بين). [٢٨]
التَّأنيث والتَّذكير	- ألفاظ تُذكَّر وتُؤنَّث: الطَّاغوت. [١٦٠] - (حرب): مؤنَّثة. [١٨٣]
التَّثنية	- الأولان تثنية (أوَّل). [٣٤٨] - الأوَّلَيَيْن تثنية (أوْلى). [٣٤٨] - الألف علامة المثنَّى في كلِّ حال؛ أي: رفعاً ونصباً وجرّاً. [١٩٧]
التَّحريك	- قياس قراءة جعفر (أهالِيْكم) تحريك الياء بالفتحة؛ لخفتها. [٢٥٧]
التَّخفيف	- تخفيف الزاي في (عزَرتموهم). [٧] - تخفيف اللَّام في (الكِلْم). [١٠] - تخفيف الباء في (سُبْل) [١٨] - تخفيف النون (عُنْق). [١٨، ٨٩] - تخفيف الهمزة في (سوءة) [٤٠] و (جيئل) و(توءم) [٤٠] - تخفيف الهمزة في (الصَّابِيون) و (يَستَهزِيون). [٢٠٠] - تخفيف الذال في (أذن). [٨٩] - تخفيف الباء في (أنبِئُكُم) من الفعل أنبَأ. [١٥٢] - تخفيف الثَّاء (مَثْوبة). [١٥٢] - تخفيف الكسر في (لُعْنوا). [١٥٨، ١٧٤] - تخفيف الباء في (عُبْد) واللَّام في (سلْف). [١٥٨] - تخفيف القاف في (عقَدتم). [٢٥٠] - تخفيف الميم في (عَمُوا). [٢١١] - تخفيف (شيء). [٢٩٦] - تخفيف (لَيْن و هَيْن و مَيْت). [٢٩٦]
التَّداخل	[٣٠]
التَّسكين	- تسكين السين في (رسْل). [٦] - تسكين الباء في (عبْد). [١٥٨] - تسكين لام (سلْف) في سَلَف. [١٦٧] -تسكين اللام في (الكِلْم). [١٠] - تسكين الياء في (أواريْ) تخفيفاً؟ [٤٢] - تسكين الميم في (آدم) قبل باء (بالحقِّ). [٣١] - تسكين العين في (النعْم). [٢٧٥]

التَّشديد	- تشديد الياء في (قُسِيَّة). [٩] - تشديد الياء في (آيَّدتك). [٣٧٨] - تشديد الزاي في (مُنَزِّلها). [٣٩٦] - تشديد الواو في (طوَّعت). [٣٧] - تشديد السين والراء في (السُّرَّق والسُّرَّقة). [٥٩] - تشديد الباء في (أُنبِّئكم).[١٥٢] و (عُبَّد). [١٦٢] - تشديد القاف في (عقَّدتم). [٢٥٠] - تشديد الياء في (قَيِّماً). [٢٩٢] - تشديد الياء في (حبَّستُ). [٣٣٥]
التَّصغير (التَّحقير)	- تصغير (أشياء) وأحكام التَّصغير. [٢٩٨-٢٩٩] - تصغير (عيد). [٣٩٢] - تصغير (أصدقاء) و (أصلان) و (رجال) و (حُمُر) و (بيت). [٢٩٨]
التَّضمين	- تضمين (قفينا) معنى جِئنا. [٩٢] - تضمين (تتَّبع) معنى تتزحزح وتَنحرِف. [١٠٤]
التَّعجُّب	في بعض صور التَّنازع يُلتزم إعمال الثَّاني؛ وذلك في فعلي التَّعجُّب.=التَّنازع
التَّعليق	- تعليق العمل في اللَّفظ بالاستفهام. [٣٩، ٢١٨]
التقاء السَّاكنين	- كسر النُّون في (أن) لالتقاء السَّاكنين. [١٠٩، ٤٠٧]
التَّقديم	- تقديم (آخر) على الوصف، ولا يُشترط فيه إذا تقدَّم أن يكون من جنس الأوَّل بقيد وصفه . [٣٣٢]
التَّقديم والتَّأخير	[١٣، ٢٣١]
التَّمييز (التَّفسير)	[١١٥، ١٥١، ١٦٩، ٢٣٠، ٢٧٨، ٢٨٣] - شرط التَّمييز عند البصريِّين أن يكون نكرة، والكوفيُّون لا يجيزون التَّمييز بكل معرفة. [٢٢٦-٢٢٧، ٢٤٠] - التَّمييز إذا كان منقولاً من الفاعلية امتنع دخول (من) عليه. [٢٤٠] - التَّمييز يرفع الإبهام عن الذَّوات لا عن الصِّفات. [٢٧٨]
التَّنازع	[٢٦٣] - بإعمال الثَّالث. [١٥، ٣٦٤] - بإعمال الثَّاني. [١٨٠، ٢٦٣]
التَّوابع	[٢٥٣، ٢٥٤]

	- إذا اجتمعت التَّوابع قُدِّم النَّعت على عطف النَّسَق. [١٧]
التَّوكيد	- جواب القسم يجب أن يُتلقَّى باللَّام وإحدى النونين عند البصريِّين. [٢١٥، ٢٦٥]
الجزاء (الشَّرط)	- يُحذف جواب الشَّرط؛ لسدِّ جواب القسم مسدَّه.[٥] - إذا اجتمع شرط وقسم أُجِيب سابقهما، إلَّا أن يتقدَّم ذو خبر فيُجابُ الشَّرطُ مطلقاً. [٥، ٣٥، ٢١٥، ٣٣٨]؛ وحينئذٍ فعل الشرط لا يكون إلَّا ماضياً لفظاً أو معنًى. [٢١٥] - خبر اسم الشَّرط الواقع مبتدأ. [١٢٦] - لا يتقدَّم معمول الشَّرط أو جوابه على فعل الشَّرط. [٤٠٢]
الجزم	- جزم الفعل المضارع عطفاً على فعل النَّهي. [٢١] - جزم الفعل المضارع على النَّهي المستأنف أو جزم الفعل المضارع على جواب الأمر. [٣١٩، ٣٩١]
الجمع	- الكَلِم جمع كلمة. [١٠] - السُّرَّق جمع سارق. [٥٩] - ضارِب وضُرَّب. [٥٩] - فُعَّل يطردُّ جمعاً لـ (فاعل) و(فاعلة) .[٥٩] - وقوعه موقع التَّثنية.[٦٥] - كلُّ شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذُكِرَ مضافاً إلى اثنين فصاعداً؛ فإنَّه يجوز فيه الجمع والتَّثنية والإفراد. [٦٥-٦٦، ٢٢٢] - ذَلول جمع ذُلُل.[١٣١] - أذلَّة جمع ذليل. [١٣١] أذلَّة وأعزَّة جمع ذليل وعزيز. [١٣١] - عُبُد جمع عَبِيد، وعَبِيد جمع الجمع لـ عَبْد [١٦١] - رَغِيف ورُغُف. [١٦١] - عُبُد جمع عابد؛ كـ: شارِف وشُرُف. [١٦١] - عُبُد جمع عَبْد؛ كـ سَقْف وسُقُف و رَهْن ورُهُن. [١٦١] - عُبَّد جمع عابد؛ كـ ضُرَّب جمع ضارب، وخُلَّص جمع خالص. [١٦٢] - عِباد جمع عابد؛ كـ قائم وقيام. و صائم وصيام. [١٦٣] - عُبَّاد جمع عابد؛ كـ ضُرَّاب جمع ضارب. [١٦٣] - عِباد جمع عَبْد. [١٦٣]

	- عُبُد جمع عِباد، وعِباد جمع عَبْد؛ ك ثمار جمع ثمرة، ثم يُجمع على ثُمُر. [١٦٢] - فاعل جمع فعلة؛ ك فاجر وفجرة وكافر وكفرة. [١٦٦] - أعبُد جمع عَبْد؛ ك فَلْس وأَفْلُس و كَلْب وأَكلُب. [١٦٦] - عَبِيد جمع عَبْد؛ ك كَلْب وكَلِيب.[١٦٦] - (أهليكم) جمع سلامة على خلاف القياس. [٢٥٥] - من شروط جمع السَّلامة أن يكون علماً أو صفةً. [٢٥٥] - حُرُم جمع حَرَام. [٢٦٨] - قسيسين جمع قسيس. [٢٣٢] - أهالي جمع أهلَة؛ ك لَيْلة ولَيال. [٢٥٦] - أهلو الله: جمع حُذِفت نونه للإضافة. [٢٥٥] - ليالي جمع ليلة. [٢٥٦] - أراضي جمع أرض. [٢٥٦] - الأوَّلِين جمع أوَّل. [٣٤٨] - الأعلَيْن جمع أعلى. [٣٤٨] - الأوْلَين جمع أولى. [٣٤٩] - قِسيسسين جمع قِسيس. [٢٣٢] - حُرُم جمع حَرَام؛ ك قَذال وقُذُل. [٢٨٨] - أشياء جمع شيء. [٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١] - أشاوى جمع شيء ؛ك: عذراء وعذارى، وصحراء وصحارى. [٣٠١] - أفعِلاء جمع فعيل؛ ك نصيب وأنصِباء. [٢٩٨، ٣٠٢] وصديق وأصدقاء. [٣٠٢] - الرُّهبان جمع راهب؛ ك راكب ورُكبان، وفارس وفُرسان. [٢٣٥] - عذراء وعذارى، وصحراء وصحارى. [٣٠١] - فعَلِ يُجمع على أفعِلاء. [٢٩٧] - فَعِيل يُجمع على أفعِلاء. [٢٩٨] - أجاز الفارسي في بعض جموع السَّلامة، وهي ما جرَت مجرى المكسَّر أن يحلَّ الإعراب نونها؛ بشرط أن يكون ذلك مع الياء خاصَّة دون الواو.[١٩٨] - يُعرب بالحركات مع الواو، ويصير نظير «الذُون». [١٩٩]
جميعاً	- حال أو توكيد. [١٩، ٤٧، ٥٣]
الحال	- الحال من المضاف إليه. [١٠،٦٨، ١٧٨، ٢٤٣] - الحال من المبتدأ. [١٧٨]

	- إضمار (قد) مع الفعل الماضي الواقع جملة حاليَّة.[٢٤] - الأصل في الحال أن تكون مفردة، والجارُّ أقرب إلى المفرد من الجمل. [٩٥] - مجيء الجملة الاسميَّة الواقعة حالاً بالضَّمير دون الواو شاذٌّ عند الفرَّاء والزمخشري [٩٥] - لا تتقدَّم الحال على إلَّا. [١٤٢] - تقدُّم الحال على صاحبها إذا كان محصوراً. [١٤٣] - تعدُّد الحال لذي حال مفرد من غير عطف ولا بدل، إلَّا في أفعل التَّفضيل. [١٧٢، ٢٤٦] - الحال المتداخلة. [٦٩] - الحال المقدَّرة. [٢٤٩، ٢٧٧] - الحال اللَّازمة. [٢٤٤] - مجيء الحال من النَّكرة؛ لتخصُّصها بالوصف [١٧، ١٩ ،٢٤ ، ١٣٢، ٣٤٧] - مجيء الحال من النَّكرة؛ لتأويله بنكرة. [١٢٥] - العامل في الحال هو العامل في صاحبها. [١٧٨]
الحذف	- حذف الجار وانتصاب الاسم بعده. [١٨، ٣٩ ،٤٤ ، ٣٦٦] - حذف الجار وانتصاب الاسم على المفعول له. [٤٥، ١٤١] - حذف الصِّفة. [١٦] - حذف جواب (كيف). [١٧٩] - حذف المفعول. [٢١ ،٢٢، ١٧٥ ،١٨٣ ،١٨٤ ، ٣١٨ ، ٣٥٦، ٣٦٨] - حذف المفعول الأوَّل. [٢٦٧] - حذف المفعول اقتصاراً. [١٨١] - حذف المفعول اقتصاراً أو اختصاراً. [٣٦١] - حذف المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما بعدها الواقع مفعول به لـ (يشاء). [١٧٩] - حذف الفاعل. [٥٨] - حذف فاعل المصدر. [٢٧٤] - حذف المخصوص بالذَّمِّ. [٢٢٤، ٢٢٨] - حذف (ما) و (مِنْ) في الموضع الَّذي يُحتاج إليهما كثير. [٣٣٠]

	- حذف الموصول وإبقاء صلته [١٣، ١٦٨] - حذف الموصوف. [١١٤] - حذف جواب القسم. [٢٦٥] - حذف القسم. [٥، ٣٤، ٣٥، ٢١٥] - حذف حرف الجر قبل (أنْ) المصدرية. [٤٠٤] - حذف همزة الاستفهام. [٣٦] - حذف (لا) النَّافية. [٣٦] - حذف العائد من الموصول. [٧٧، ١٩٣، ٢٠١] - حذف العائد من الصلة. [١٦، ٢٥٤، ٣٦٥] - لا يجوز حذف العائد المجرور من الصِّلة إلَّا إذا جُرَّ الموصول بحرف مثل ذلك الحرف الجار للعائد، وأن يتحدَّ متعلَّقاهما. [٣٦٦] - الأكثر حذف العائد من الصِّلة، ودونه من الصِّفة، ودونه من الخبر. [١١٤] - حذف العائد من الخبر. [٥٢، ١١١-١١٣، ١٩٣، ٤١١] - حذف العائد من المبتدأ و ذي الحال قليل. [١٧٧] - المواضع الَّتي يُحذف فيها عائد المبتدأ، وهو مجرور. [٣٦٨] - حذف أنْ المصدرية ورفع الفعل بعدها. [١١٧] - حذف الخبر. [٢٦، ٢٧، ٦٠، ١٤٤، ١٨٨، ١٩٧، ٢٢٥، ٢٩٢، ٣٢٢] - حذف جواب الشَّرط. [٢١٥، ٢٦٥، ٣٣٧] - حذف فاعل المصدر كثير. [٢٥٣] - الحذف على التَّدريج. [٣٦٦] - حذف حرف الجر مع (أنْ) و (أنَّ) لطولهما بالصِّلة. [١٤٦] - حذف حرف الجر مع (أنْ) و (أنَّ) بشرط أمن اللَّبس. [٣٩٧] - حذف المفعول الثَّاني. [٤٠٤] - حذف الفعل. [٧٢، ٢٧٣] - حذف التنوين؛ لالتقاء السَّاكنين. [١٥٧، ١٦٢، ٣٢٨] - حذف الواو؛ لالتقاء السَّاكنين. [١٦٤]
الحكاية	[١٢٥]
الحمل	- الحمل على اللَّفظ ثمَّ على المعنى ثمَّ على اللَّفظ ثمَّ على اللَّفظ. [١٤٨]

الخبر	- الرابط في الخبر العموم. [٢٢٥]
الرفع	- رفع الاسم بالابتداء على مذهب سيبويه وبالظَّرف على مذهب الأخفش. [٥١، ٧٦، ، ٩٤، ١٨٢، ٣٢٤]
زيادة الأفعال	[٣٨٥-٣٨٦]
الصِّفة المشبَّهة	- النَّقيب بمعنى فاعل. [٥] - النَّقيب بمعنى مفعول. [٥] - النَّقيب للمبالغة. [٥] - أليم بمعنى مُؤلِم. [٥٨] - فعيلة بمعنى مفعولة. [٣٠٩]
الضَّرورة الشِّعرية	- القلب على خلاف الأصل، ولم يرد إلَّا ضرورة. [٢٩٥] - إذا أُسند فعل إلى ضمير المؤنَّث، وَجَبَ لَحاق العلامة على الصَّحيح إلَّا في ضرورة الشِّعر. [٣٠٤، ٣٥٣] - ضم باء (عبُد) للضرورة الشِّعرية. [١٥٦] - العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل بين المتعاطفين، ولا تأكيد ولا فصل بـ (لا) بعد حرف العطف لا يجوز عند البصريِّين إلَّا ضرورة. [٨٥] - متى اجتمعت صفةٌ صريحةٌ وأخرى مؤوَّلة بمفرد، وجبَ تقديم الصَّريحة إلَّا في ضرورة شعر.[١٣٠] - دخول اللَّام في خبر المبتدأ غير المنسوخ بـ (إنَّ)، وهو قليل لا يقع إلَّا في ضرورة شعر. [١٨٩] - حذف حرف الجر وانتصاب مجروره ضعيف لا يجوز إلَّا في ضرورة. [٣٦٦] - تنوين المنادى للضرورة. [٣٩٥] - إذا اجتمع معرفة ونكرة، جعلت المعرفة محدِّثاً عنها، والنكرة حديثاً، وعكس ذلك قليل جدّاً أو ضرورة. [٣٤٧]
الضمير	- ضمير المصدر المفهوم من الفعل. [١] - ضمير الأمر والشَّأن. [٤٦] - مواضع عودة الضَّمير على متأخِّر لفظاً ورتبةً. [١٣] (انظر تحقيق القول في ذلك). - مجيء الضَّمير مفرداً، وقد تقدَّمه شيئان. [١٧، ٥٤]

	- ضمير المتكلِّم والمخاطب لا يُوصف. [٣٦٩] - إجراء الضمير مُجرى اسم الإشارة. [٥٤] - وضع الظَّاهر موضع المضمر. [١٥٤، ١٧٠، ٢٢٩، ٢٤٩] - عودة الضمير المفرد على الجمع الصَّريح؛ لتأوُّله بواحد. [٢٣٦] - المواضع الَّتي يُفسَّر فيه الضمير بما بعده. [٢١٠] - عودة الضمير على اللَّفظ دون المعنى. [٣٠٧] - (هم) فصل أو مبتدأ. [٩١، ١٣٨] - (هو) فصل أو مبتدأ أو بدل. [٢١٩]
الظَّرف و الجار والمجرور	- في غير القرآن، إذا اجتمع ظرفٌ يَصِحُّ الإخبارُ به، مع وصفٍ آخر، يجوز أن يُجعلَ الظَّرفُ خبراً والوصفُ حالاً، وأن يكون الخبرُ الوصفَ، والظَّرف منصوب به. [٢٦] - هنا: ظرف مكان لا يتصرَّف إلَّا بجرِّه بـ (مِنْ) و (إلى). [٢٦] - ظرف الزَّمان لا يقع خبراً ولا صفةً ولا حالاً عن الجُثَّة. [٣٠٨] - رفع الاسم بالابتداء على مذهب سيبويه وبالظَّرف على مذهب الأخفش.= الرفع
ظنَّ وأخواتها	- أنْ و أنَّ تسدُّ مسدَّ مفعوليها. [١٢٤]
العدد	- بناء العدد على صيغة اسم الفاعل، وأحكامه. [٢١٢-٢١٤]
العطف	- عطف العام على الخاص. [١٩] - العطف على اللَّفظ أو على الموضع. [٢١] - العطف على المعنى. [١٢٣] - العطف على الضمير المستتر بعد تأكيده بضمير. [٢٥] - العطف على محلِّ اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر، على خلاف في ذلك . [١٩٤، ١٩٤-١٩٥] - عطف جملة غير مؤكَّدة على جملة مؤكَّدة بـ (إنَّ). [٢٧] - العطف على الضمير المستكِّنِّ، وجاز ذلك للفصل. [٢٧] - العطف على الضمير المجرور بإعادة الجار، وهو مذهب البصريِّين. [٢٨] - العطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار الواقع خبراً. [٨٥] - العطف على اسم أنَّ المفتوحة، وأكثر ما يكون بعد الفعل (عَلِمَ) أو ما في معناه. [٨٥]

	- اختصاص (إنَّ و أنَّ) بالعطف على الاسم قبل استكمال الخبر. [١٩٣] - تقديم حرف العطف على الهمزة تقديراً. [٢١٦] - العطف على التَّوهم. [٨٣، ١٢٣، ٣٦٠] - النَّحويُّون إذا وضعوا المعطوف موضع المعطوف عليه، وضعوه مجرّداً من حرف العطف. [٢٤٥]
عطف بيان	[٢٥ ، ١٣٦ ، ٢٩٠ ، ٣٧٧] - عطف البيان قد يقع بين نكرتين. [٢٥] - كلُّ ما جاز أن يكون بدلاً جاز أن يكون بياناً إلَّا فيما استُثني. [١٣٦] - البدل قد يجيء للبيان. [٢٨٠] - يختصُّ عطف البيان عند البصريِّين بالمعارف دون النكرات، والفارسي يخالفهم في ذلك. [٢٨٠، ٣٤٩] - تخصُّص عطف البيان بالوصف يقربها من المعرفة. [٣٥٠] - عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام. [٤٠٧]
على	- على بابها أو بمعنى (في) أو بمعنى (مِنْ). [٣٥٤-٣٥٥]
عن	- حرف جرٍّ ناقص لا يقع خبراً عن الجُثَّة أو على بابها من المجاوزة. [١٠٤]
العوض	- الهاء عوض من الياء المحذوفة. [١١٣] - الأحرف الَّتي تُعوِّض عن حرف القسم في اسم الجلالة (الله) ثلاثة: ألف الاستفهام، وقطع همزة الوصل، وها للتَّنبيه. [٣٤٢-٣٤٣]
الفاء	- وقوعها في جواب الشَّرط. [٢٠ ،٤٧، ٧٤، ٢٠٠] أو زائدة. [٢٦٩] - وقوعها في جواب شرط مقدَّر. [٣٣٦] - عاطفة [١٩،٢٠، ٣٣٦] - للتسبُّب. [١٢٦] - زائدة. [٩١] - دخولها في الخبر؛ لِشبَه المبتدأ بالشَّرط. [٦٠ ،٢٠٠، ٢٦٩، ٢٨٥] - انفردت الفاء من بين حروف العَطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمَّن جملتين من صفة أو صلة أو خبر. [١١٩] - تدخل في خبر الموصول الصَّريح بشروط. [٦١]
الفاعل	[٢١٠، ٢١١]

	- الواو علامة جمع الفاعل. [٢٠٩] - حذف الفاعل=الحذف.
الفصل	- الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. [٧٨، ١٧٩، ٢٦٣] - الفصل بـ (لا) بين حرف العطف والمعطوف قام مقام التَّوكيد. [٨٦] - الفصل بين الصِّفة والموصوف بالعامل في المفعول الأوَّل. [١٠٥] - الفصل بين الصِّفة وموصوفها بالخبر. [٣٤٦] - الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر أو الحال لا يَضُرُّ؛ لأنَّه من تمامه. [٣٩٣] - الفصل بين العامل ومعموله بلام الابتداء. [٤٨] - لا يفصل بين المصدر ومعموله بالصِّفة ولا بالخبر ولا بالبدل؛ فالمصدر كالموصول ومعموله كالصِّلة. [٢٧٥، ٢٨٣] - لا يجوز الفصل بين الصِّلة –أو أبعاضها– والموصول بأجنبي. [٢٨٣]
الفعل	- المواضع الَّتي يُحذف فيها الفعل وحده، ويبقى فاعله. [٣٢٦-٣٢٧، ٣٤٦] - حذف الفعل=الحذف
في	- للسببيَّة. [٢٦٣]
قد	- تقريب الماضي من الحال. [١٧٠] - فاصلة. [٣٩٠]
القسم	- إعمال حرف الخفض مضمراً في القسم. [٣٤٢] - الأحرف الَّتي تُعوِّض عن حرف القسم في اسم الجلالة (الله) ثلاثة: ألف الاستفهام، وقطع همزة الوصل، وها للتَّنبيه. = العوض
القطع	[٤٣] - القطع عن التَّبعيَّة.[١٣٢]
القلب المكاني	- قلب ياء المتكلم ألفا في (يا ويلتى). [٤١] - القلب في (الجَاه، والحادي، والقِسِيّ، وناءَ، وآدُر، وآرام، وضِئَاء، وأيِسَ). [٢٩٥] - القلب في (رَعَملي و شَوَاعي). [٢٩٥]
القول	- إجراء الوعد مُجرى القول مذهب كوفي. [٢] - إعراب الاسم بعد القول. [٤١١]
كاد وأخواتها	- عسى واخلولق وأوشك تكون تامَّة بشرط أن يكون مرفوعها «أنْ يفعلَ».

	[١٢٤] - (عسى) تامَّة. [١٢٣، ١٢٤]
الكاف	- بمعنى (مثل)، وكونُها اسماً في غير الشِّعر لم يقُل به إلَّا الأخفش. [٣٧٩] - الكاف في (كذلك) نعت لمصدر محذوف عند الجمهور، وعند سيبويه حال. [٢٦٠]
كان	- الزَّائدة. [٣٨٥] - تامَّة أو ناقصة. [٤٠٨]
كلّ	- للتَّوكيد. [١٩] - للعموم. [١١٣]
كلَّما	- (كل) منصوب على الظَّرف، وما: مصدرية ظرفيَّة. [٢٠١]
كيف	- شرطيَّة. [١٧٩] - لها صدر الكلام، وماله صدر الكلام لا يعمل فيه إلَّا حرف الجرِّ أو المضاف. [١٧٩]
لا	- لا يمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها من ناصبٍ ولا جازمٍ ولا جارٍ.[٢٠٦] - دخول (لا) النَّاهية على فعل المتكلِّم قليل. [٣٤١] - نافية. [٣٤٠] - ناهية. [٣٤١]
اللَّازم والمتعدي	- الأفعال الَّتي تتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسها، وإلى الآخر بحرف الجر: (أمر، اختار، استغفر، صدَّق، سمَّى، دعا، زوَّج، نبَّأ، وأنبأ، خبَّر، وأخبرَ، حدَّث غير متضمنة (أعلم) . [١٤٢-١٤٣] - (وعد) يتعدَّى لمفعولين، والثَّاني محذوف. [١] - (قفا) يتعدَّى لواحد. [٩٢] - (رأى) البصرية يتعدَّى لواحد. [٣٩، ٢٣٩] أو بمعنى العِلميَّة والظَّنيَّة يتعدَّى لاثنين.[١٧٣] - (جعل) بمعنى صيَّر يتعدَّى لاثنين. [١٠٥، ١٥٤، ٢٩٠] - (جعل) بمعنى سمَّى يتعدَّى لاثنين. [٣٠٨] - (جعل) بمعنى خلقَ يتعدَّى لواحد. [٢٩٠] - (وجد) بمعنى صدف يتعدَّى لواحد، وبمعنى (علِمَ) يتعدَّى لاثنين. [٣١٥]

	- (اتَّخذ) بمعنى صيَّر يتعدَّى لاثنين أو تكون المتعدية لواحد. [٤٠٠] - (عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ) يتعدَّى لواحد. [٢٦٧] - (نبَّأ) غير متضمِّن معنى (أعلم) يتعدَّى لواحد بنفسه، والآخر بحرف الجر. [١٠٨] - تعدية المتعدِّي لواحدٍ إلى ثانٍ بالباء قليل غير ممتنع. [٩٣] - تعدية (أذلَّة) بـ على، والأصل فيه أن يتعدَّى باللَّام. [١٢٧] - تعدي الفعل (نقم) بـ من، والأصل فيه أنْ يتعدَّى بـ على. [١٤٢] - لا يتعدَّى فعل المضمر إلى ضميره المتصل إلَّا في باب (ظنَّ و فقدَّ وعَلِمَ). [٧٠]
اللَّام	- اللَّام الموطئة للقسم. [٥، ٣٥] - اللَّام الواقعة في جواب القسم. [٥] - الأصل في لام الابتداء دخولها على المبتدأ، ودخولها على الخبر على خلاف الأصل [٤٨] - لام التَّقوية (زائدة في المفعول). [٣٩ ،٧٣، ٩٦، ٢٣٠] - اللَّام مقوية لتعدية المصدر. [٢٨٧] - على بابها من التَّعليل. [٧٣] - لام البيان تتعلَّق بمحذوف؛ نحو: سَقْياً لك. [١١٥] - بمعنى (عند). [١١٦] - للاختصاص.[٧٨] - للتبليغ. [٤٠٠] - لام (كي). [٢٦٧]
لكنَّ	- للتأكيد. [١٩]
لو	- أنَّ الواقعة بعد لو فيها مذهبان؛ الأوَّل: في محلِّ رفع على الفاعلية، وهو مذهب المبرِّد. والثَّاني: في محلِّ مبتدأ، وهو مذهب سيبويه. [٥٣، ٥٦] - لا تدخل اللَّام على جواب (لو) إذا كان منفيّاً. [٢٢٨] - شرطيَّة. [٣١٥]
لولا	- حرف تحضيض ومعناه التَّوبيخ. [١٧٣]
ليس	- لا تجوز أن تعمل في شيء. [٤٠٣]

ما	- موصولة اسمية. [١٦ ،١٧٩ ،١٨٣ ،٣١٥] أو مصدرية (على بُعد).[١٨٣] - موصولة اسميَّة والعائد محذوف. [٢٥٤] أو مصدرية [٧٠، ٨٠ ،١٧٤] - نكرة موصوفة. [٢١٨ ،٢٧٣، ٣١٥] - موصولة اسمية أو نكرة موصوفة، والعائد محذوف على كلا التَّقديرين. [٢٧٣] - موصولة اسمية أو نكرة موصوفة. [٢١٨ ،٢٣٩، ٣١٥ ،٤٠٠، ٤٠٤] - مصدريَّة ظرفيَّة. [٢٥، ٢٨٧، ٤٠٨] - كافَّة لحرف التَّشبيه، والأحسن أن تُسمَّى مهيِّئة لوقوع الفعل بعدها. [٤٧] - نافية. [٥٥] - استفهامية.[٢٤٤]
مبالغة اسم الفاعل	- أمثلة المبالغة تطَّرد من الثُّلاثي دون الرُّباعي، ومجيئه من الرُّباعي قليل. [٢١٨] - (صِدِّيق) بناء مبالغة؛ كـ (فعَّال) و (فعول)، إلَّا أنَّه لا يعمل عمل أمثلة المبالغة. [٢١٧]
المبتدأ	- تكراره بمعناه. [١٣٨] - الابتداء بالنَّكرة؛ لتخصُّصه بالوصف. [٣٤٦] - المواضع الَّتي يُحذف فيها عائد المبتدأ، وهو مجرور= الحذف
مثل	- بمعنى مماثل. [٢٧١] - مُقحَمة. [٢٧٢] - لا يتعرَّف بالإضافة. [٢٧٥]
المخصوص على الذَّمّ	ساء - للتَّعجُّب أو بمعنى بئس أو تكون (ساء) المتصرِّفة. [١٨٢]
المستقبل (المضارع)	- نصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب النهي. [٢٢] - نصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب التمني. [١٢٠] - نصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) بعد أو بمعنى (إلَّا). [٣٦٠] - نصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب التَّرجي؛ إجراءً للتَّرجي مُجرى التَّمني.[١٢١] - شروط نصب الفعل بإضمار (أنْ) بعد الأشياء الثَّمانية -غير النَّفي- أن ينحلَّ الكلام إلى شرط وجزاء. [٤٢] - رفع الفعل المضارع على الاستئناف. [٣١٩]

	- الفعل المضارع المقرون بلام الأمر. [٣٢٧]
المصدر	- المصدر لا يتقدَّم على معموله. [١٤ ،٥٠، ٢٧٥، ٣٢٣] - المصدر المؤكِّد لا يعمل. [٤٧ ،٥٠] - وقوع المصدر موقع الحال. [٤٩] - المصدر المحدود بتاء التَّأنيث لا يعمل إلَّا قليلاً . [٩٦، ١٣٤] - المصدر المؤوَّل لا يسبقه معموله عند البصريِّين. [٣٢٣] - المصدر الموصوف لا يعمل. [٢٧٤، ٢٨٣] - المصدر يقع للواحد فما فوق بلفظ واحد. [٢٨٨] - (حسبُنا) مصدر، والمراد به اسم الفاعل. [٣١٥] - وقوع المصدر موقع اسم الفاعل. [٢٦٨ ،٣٢٢] - نيابة المصدر عن فعل الطلب. [٣٢٥] - إغناء فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل في نحو: "ضربي زيداً قائماً" مذهب ضعيف، ويخصُّون ذلك بالوصف المعتمد على النفي أو استفهام. [٣٢٥] - العامل النَّاصب للمصدر. [٢٣٧] - نيابة المصدر عن الفعل. [٣٢٥، ٣٢٩] - إعمال المصدر المنوَّن في مفعوله. [٢٧٣] - العثور مصدر (عثر). [٣٤٥] - إعمال المصدر مضمراً لا يجوز عند البصريِّين. [٣٨٦] - المصدر المضاف إلى فاعله. [٧٠ ،٧٦، ١٧٣] - المصدر المضاف لفاعله في المعنى. [١٣٤] - المصدر المضاف إلى مفعوله. [٧٠، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٧٢] - حذف فاعل المصدر.= الحذف.
مع	- ظرف واقع موقع الحال. [٥٤] - على بابها من المصاحبة. [٢٤٩] - بمعنى (في). [٢٤٩]
المفعول به	- مفعول (يشاء) و (يريد) لا يُذكران إلَّا لغرابتهما. [١٧٩] - حذف مفعول (يشاء).= الحذف.
المفعول به على	[٣٧٧، ٣٩٦]

السَّعة	- المنصوب على التَّشبيه بالمفعول به ثلاثة أنواع: معمول الصِّفة المشبَّهة، والمصدر، والظَّرف المتَّسع. [٣٩٦]
المفعول لأجله	[٤٩، ٦٨، ٩٦، ١١٠، ١٨١، ٢٨٦] - المصدر المؤوَّل من أن وما بعدها مفعول له=أنْ المصدريَّة وصلتها. - شروط نصب المفعول لأجله. [٤٩، ٦٨] - من شروط نصب المفعول لأجله اتِّحاد الفاعل. [١٤٦، ٤١٢] والزَّمن [٩٦]
المفعول معه	[٥٣] - حكم ما قبل المفعول معه في الخبر والحال وعودِ الضمير متأخِّراً حكمه متقدِّماً. [٥٥] - أجاز الأخفش أن يُعطى حُكم المتعاطفين؛ يعني فيطابق الخبر، والحال، والضمير له ولما بعده.[٥٦] - أجاز بعض النَّحويِّين أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر.[٥٧] - المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما بعدها منصوب على المعية =أن المصدرية وصلتها. [١٤٦]
الممنوع من الصَّرف	[٣٠٠، ٣٠٢]
مَنْ	- موصولة أو نكرة موصوفة [١٨، ١٥٣، ٢١٨] - شرطيَّة.[٤٦، ٧٤ ، ١٢٦، ١٣٨، ٢٠٠] أو موصولة [٩١، ٢٦٩، ٢٨٥] - موصولة. [١٥٣، ٢٠٠، ٢٦٩، ٢٨٥] - نكرة موصوفة. [١٥٣] - استفهام توبيخ وتقرير= الاستفهام.
مِنْ	- ابتداء الغاية.[٢٠، ٤٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥٠] أو للتبعيض. [٢٤١] - زائدة. [٢١، ٢١٤، ٣٠٨] - يشترط الكوفيُّون لزيادة (مِنْ) تنكير مجرورها، والأخفش لا يشترط شيئاً. [٢١٤] - بيانيَّة. [٧٢، ٨٠، ٩٤، ١٣٩، ٢١٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٥، ٢٦٨] - تبعيضيَّة. [٢١٦، ٢٤١، ٢٦٥]

	- بمعنى الباء. [٢٤١] - تعليلية. [٢٤٢]
المنصوب بنزع الخافض	[١٩، ٣٤٢ ، ٤١٢] - في موضع نصب على إسقاط الخافض.=أن وصلتها
النِّداء	- الأصل في النِّداء لمن يتأتَّى منه الإقبال وهم العُقلاء، إلَّا أنَّ العرب تتجوَّز فتنادي ما لا يَعقِل. [٤١] - أحكام المنادى. [٣٧٣-٣٧٦]
النَّصب	- على الاختصاص. [٣٩٥] - على المدح. [٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٩] - على التَّعظيم. [٣٤١] - النصب بفعل مضمر. [٦١، ٣٢٦] - النصب على المصدر بفعل مضمر أو على معنى نوع المصدر. [٦٨] - النصب عطفاً على المضارع المنصوب بـ (أنْ). [١١٩] أو عطفاً على المصدر قبله.[١٢٢] - نصب المضارع على جواب الاستفهام. [٤٢]
النَّعت (الصِّفة)	- الأصل في الصِّفة المفرد ثمَّ الجملة. [١٦] - إذا اجتمعت التَّوابع قُدِّم النَّعت على عطف النَّسَق= التَّوابع - إذا وُصِفَ بظرف وجملة يُقدَّم الظَّرف على الجملة؛ لقربه من المفرد. [٢٤، ١٣٠] - إذا اجتمعت صفة صريحة وأخرى مؤوَّلة بمفرد، وجب تقديم الصَّريحة، إلَّا في ضرورة الشِّعر.= الضرورة الشِّعريَّة - العامل في الموصوف عامل في صفته. [٢٧٦] - يُشترط في النَّعت والمنعوت التَّوافق؛ فإذا جاز في النَّعت، فليجُز فيما هو شبيه به (عطف البيان). [٣٥٠] - حذف الصِّفة = الحذف
نعم	- لا تقع ابتداء كلامٍ، إنَّما تقع جواباً لسؤال، فتكون تصديقاً له. [١٩١]
النَّكرة والمعرفة	- إذا اجتمع معرفة ونكرة، جعلت المعرفة محدِّثاً عنها، والنكرة حديثاً، وعكس ذلك قليل جدّاً أو ضرورة.= الضرورة الشِّعرية

الواو	- حاليَّة.[٧٤ ، ٧٦ ،١٣٣ ،١٣٧ ،١٧٢، ٣١٥] - لا تدخل على المضارع المثبت. [١٢٩، ٢٤٦] - لا تدخل على المضارع المنفي بـ ما أو لا؛ لأنَّه كالمثبت.[١٣٣] - زائدة. [١٤٧] - استئنافية. [١٢١، ١٣٤] - عاطفة. [٨٢ ،٩٩] أو حالية [٢٦، ١٧٢، ٣٤٠] بمعنى مع. [١٤٦]
الوقف والابتداء	[٣٠، ٤٠١-٤٠٢]

١٠- فهرس الأعلام

الهمزة

- إبراهيم النَّخعي. [١٠، ٥٩، ٦١ ،١٠٥ ، ١١٧ ، ١٤١، ١٥٢، ١٥٩، ٢١١، ٢٥٨، ٢٦٦، ٣٠٨، ٣١٩]
- ابن أبي عبلة. [٥٩، ٦٤، ١٤١، ١٦٥، ٢١٢]
- ابن أبي نجيح. [١٠٢]
- ابن الأعرابي. [٣٩١]
- ابن الأنباري=أبو بكر. [١٠٧، ١٥٥، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩١]
- ابن الحاجب=أبو عمرو. [٨٥، ١٢٢]
- ابن السَّميفع. [٢٢ ،٢٨]
- ابن الهيثم. [٢٣٧]
- ابن بُرَيدة. [١٥٢، ١٦٤]
- ابن جنِّي=أبو الفتح. [١١١، ١٥٢، ١٦٣، ٢٥٦، ٣٢٦، ٣٤٣]
- ابن ذكوان. [٢٥٠]
- ابن زيد. [٢٦٢، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٨٤]
- ابن سيده. [٣١٠]
- ابن سيرين. [٣٤٨، ٣٥٨]
- ابن عامر. [٧٦ ،٨١، ١١٣ ،١١٤، ١١٥، ١٢١ ،١٢٧، ١٨٧، ٢٥٠، ٢٨٠ ،٢٨١، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٢٦، ٣٩٦]
- ابن عبَّاس. [٢٣ ،٩١، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٣، ١٨٦ ،٢٢٣، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨٣، ٤٠٤]
- ابن عطيَّة=أبو محمَّد. [١٢ ،٢٧ ،٣٠ ،٣٤ ،٤٣ ،٤٤ ،٥٩ ،٧٨، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٢ ،١٠٣، ١٠٤ ،١٠٦ ،١١٠ ،١١١ ، ١١٣، ١١٦، ١١٨ ،١٢٢، ١٢٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧١، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ٢١٧ ،٢١٨ ،٢٢٦ ، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٦، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦ ،٣٠٨ ، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٤،

٣٨٩، ٤٠٥، ٤١٠]

- ابن عُمران. [١٥٢]
- ابن قتيبة. [١٠٠، ١٠١، ٣١٣، ٣٨٨]
- ابن كَثير. [٢٢، ٨١، ١٢١، ١٩٩، ٣٤٨]
- ابن مالك. [٢٦٧]
- ابن مجاهد. [١١١]
- ابن مُحَيصِن [٢٢ ، ٥٠ ،١٠٢، ٣٤٤]
- ابن ميسرة. [١٤٤، ١٤٩، ٣٤١]
- ابني آدم. [٤٦]
- أبو البقاء.

[٩ ، ١٠ ،١٢ ، ١٣ ،١٥ ، ١٧ ،١٩ ، ٢١ ،٢٧ ،٣٢ ،٣٩ ،٤٢ ،٤٦ ،٤٧ ،٥٢ ،٥٣ ،٧١ ،٧٩ ،٨٠ ،٨٣، ٨٤، ٨٦ ، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧ ،١٠٩، ١١٧، ١١٩، ١٢٤ ،١٢٥، ١٢٨، ١٢٩ ،١٣٣، ١٤٥، ١٥٣، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٢، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٣ ،٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٢]

- أبو السَّمَّال. [١٥٨، ١٧٤]
- أبو القاسم الزَّجَّاجي. [٩٩]
- أبو النَّجم. [١١١]
- أبو الهَيثم [٧٩، ٢٣٦]
- أبو تمَّام. [١٧٥]
- أبو جعفر. [٤٠، ١٥٩]
- أبو حاتم. [٣٠٠، ٣٠١]
- أبو حنيفة. [٢٨٦]
- أبو حَيَوة. [١٤١، ١٧٣، ٣١٩، ٣٦٨]

- أبو رجاء [١٠، ١١١]
- أبو زبيد الطَّائي. [٧]
- أبو زيد. [٢٥٦]
- أبو عبد الله. [٢٠٨]
- أبو عُبيد. [٧٩، ٨٦، ١٥٦ ،١٥٧، ٢٥١، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١١، ٣٨٣، ٣٨٨]
- أبو عُبيدة. [٩٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣٩٩]
- أبو علي الجُرجاني. [٣٠٧، ٣٣٠، ٣٣٨]
- أبو علي الفارسي.[٧، ٣٣ ،٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ١٢٢، ١٢٤، ١٥٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٨٣، ٤٠٣]
- أبو عمرو. [٣١ ، ٤١ ،٥٩ ،٨١، ٨٨ ،١٢٠ ،١٢١، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٤، ١٦٨]
- أبو نَهِيك. [١٤٤]
- أبو واقد. [١٢٦، ١٦٣، ١٧٣]
- أُبيُّ بن كعب. [٥٩، ٩٠، ١٤٠، ١٥٤ ،١٥٧، ١٩٩]
- الأخفش. [٥٦ ،٦٠ ،١١٩ ،١٣٨، ١٦١، ١٨٢، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٧، ٣٣٣، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٧٩، ٣٩٤، ٤٠٦]
- الأخوان=حمزة والكِسائي.
- الأزهري. [٢٨٨]
- الأصمعي. [٣٢، ١٧١]
- الأعرج. [١١١، ١٥٢، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٢١]
- الأعشى. [٣٩١]
- الأعمش. [١١ ،١١٥، ١١٨، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٢، ٣٤٤، ٣٨٩، ٤١٠]
- امرؤ القيس. [١٣٠، ٢٣٩، ٣٢٩، ٣٩٢]
- أمية بن أبي الصَّلت. [٢٣٣، ٢٣٥]
- أنس. [٨٦، ٨٧، ٩٠، ٣٨٤]
- أوس بن حَجر. [١٥٥ ،١٥٦]

الباء

- بُريدة الأسلمي. [١٦٣]

التاء

- تأبَّط شراً. [٣٩٢]
- التِّبريزي. [٣٧٥]

الثاء

- ثابت. [٣٨٤]
- ثعلب. [١٠١، ١٤٢، ١٦١، ٢١٣]

الجيم

- الجَحدري. [٧، ١٩٩، ٢٨٢، ٢٩٢، ٣٩٣]
- الجرَّاح. [١٢٦، ١٧٣]
- جرير. [٢٣٧]
- جعفر الصَّادق. [٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٧]

الحاء

- حَذام. [٣٤٩]
- الحسن البصري. [٦ ،١٨ ،٢٨ ،٣٨ ،٤١ ،٤٦ ،٤٧ ،٥٠ ،٩٧ ، ١٤٨ ،١٥٧ ،١٥٩ ،٢٠٠ ،٢٠٢ ،٢٤٩ ،٣١٩ ،٣٢١ ،٣٢٥ ،٣٤١ ،٣٤٢ ،٣٤٨ ،٣٥٨]
- الحسن بن العبَّاس الشَّامي. [٤١٠]
- حفص.[١٢١، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٨]
- حمزة. [٧ ،٤١ ،٧٦ ،٨٧ ،١٥٤ ،١٦٢ ،٢٠٢ ،٢٥٠ ،٢٥٢ ،٣٠٨ ،٣٤٨ ،٣٥٧ ،٣٥٨ ،٣٧١]
- الحَوفي. [٨٢، ١٧٩، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٤٠٥]

الخاء

- خارجة بن مُصعب. [٧٦]
- الخفَّاف. [٥٩]
- الخليل. [١٤٦، ١٨٨، ١٩٧، ٢٢٧، ٢٩٤، ٣٥١]

الدال

- داوود. [٢٢٣]
- الدُّوري. [٤١]

الذال

- ذو الرُّمَّة. [٣٣٦]

الراء

- الرَّاغب=أبو القاسم. [٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٦١، ٢٨٤، ٢٩١، ٣١١، ٣٤٥، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٣]
- الرَّبيع بن ضبع. [٤٣]
- رؤبة بن العجَّاج. [٢٣٢]

الزاي

- الزَّجَّاج=أبو إسحاق [٦، ٦٩ ، ٨٤، ١٠١ ،١١٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٩٢، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٨٨، ٤٠٤]
- الزَّمخشري=أبو القاسم. [٢ ،٣، ٥ ،١٤ ،٢٠ ،٢١ ،٢٣ ،٢٤ ،٢٥ ،٢٧ ،٣١ ،٣٢ ،٣٤ ،٣٥ ،٣٧ ،٣٨، ٣٩ ،٤٢ ،٤٣ ،٤٨ ،٥٣ ،٥٥ ،٥٦ ،٥٧ ،٦٠ ،٦٢ ،٦٣ ،٦٨ ،٦٩ ،٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩١ ،٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ،١١٠ ، ١١٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧ ،١٤٨ ،١٥٠، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦ ،١٨٩، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١ ، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦ ،٢١٨ ،٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤ ،٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٩ ،٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٠]
- الزَّهراوي. [٣٤٢]
- الزُّهري. [١٨ ،٤٠، ٢٠٠]
- زهير بن أبي سُلمى. [٤٤]
- الزيادي. [٢٩٧]
- زيد بن ثابت. [٣٩٣]
- زيد بن علي. [٣٤ ،٣٨، ٧٦]

السين

- السَّخاوي. [٣٢١]
- سعد بن أبي وقَّاص. [٤٣]
- سعيد بن المسيَّب. [٢٥٨، ٣١٠]
- سعيد بن جُبير=ابن جُبير. [٢٤ ،١٩٩، ٣١٠، ٣٣٥، ٣٨٣، ٣٨٩]
- سلمان الفارسي. [٢٨٩]
- السُّلمي=أبو عبد الرحمن. [١٠ ،١١١، ٢٥٨، ٢٧٠، ٣٢١، ٣٤٢]
- سيبويه.[٢٥ ،٣٨ ،٥٦ ،٥٧ ،٦٠ ،٦١ ،٦٢، ٦٣ ،٦٤ ،٦٥ ،٨٦، ١١٩، ١٣٧ ،١٤٦، ١٦٣، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢١٩، ٢٦٠، ٢٩٤، ٣١٧ ،٣٧٠]

الشين

- الشَّافعي. [٣١١، ٣١٤]
- الشَّعبي. [٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٤١، ٣٤٢]
- شهاب الدِّين أبو شامة. [٨٤، ٨٨، ١٢٢ ،١٥٦، ٣٨٤]
- الشَّيخ=أبو حيَّان. [٢٨ ،٣٢ ،٣٣ ،٣٥ ،٤٣ ،٤٤، ٥٦ ، ٦٨، ٦٩ ،٧٠ ،٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ٩٨، ١٠٢ ،١٠٤ ،١٠٩، ١١٥ ،١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٩، ١٧٠، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠١، ٢١١ ،٢١٢، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٢]

الضاد

- ضابئ البُرجمي. [١٩٥]
- الضَّحَّاك بن مُزاحم. [٧٢، ٩٧]

الطاء

- الطَّبري=ابن جرير.[١٠٢، ١٠٣، ١٤٩، ١٦٣،١٦٠، ٣٥٢]
- طرفة بن العبد. [١٥٥ ،١٥٦]
- طلحة بن مُصرِّف. [٤١، ٤٣، ٢٨٢]

العين

- عاصم. [٧٦، ٨٧، ١٢١، ١٨٧، ٢٥٠، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٩٦]
- عائشة. [١٨٧، ١٩٩، ٣٨٣]
- عبَّاد.[١٥٧]
- العبَّاس بن الفضل. [١٦٤]
- عبد الغفَّار. [١٦٠]
- عبد الله بن الحرث. [٢٨٦]
- عبد الله بن الزُّبير. [١٩١]
- عبد الله بن سلَّام. [١١]
- عبد الله=ابن مسعود. [٧، ٢٣، ٤١، ٥٩، ٦٥ ، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٧، ٢٧٠، ٣١٤، ٣٩١، ٤٠٩]
- عُبيد بن عُمير. [١٨، ٢٨، ٧٦، ١٦٦]
- عثمان بن عفَّان. [١٩٩]
- عروة بن الزُّبير [٩١، ٢٣٤]
- عِكرِمة. [١٦١، ١٦٤]
- علقَمة. [١٦٠، ١٦٢، ١٥٧]
- علي ابن أبي طالب. [١٣٧، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٨٣، ٣٨٤]
- علي بن نَصر.[١٢٠]
- عُمَر بن الخَطاب. [١٨٧، ٢٦٤]
- عون العُقَيلي. [١٦٤]
- عيسى. [٢١٩، ٢٢٣، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠٧]
- عيسى بن عمر [٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٢٨٢]

الفاء

- الفخر الرَّازي=ابن الخطيب. [٦٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٣٣٠]
- الفرَّاء. [٦، ٧٥، ٧٩، ٩٥، ١٥٦، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٩]
- الفرزدق. [٧٥]

- الفياض بن غزوان. [٤١، ٤٣]

القاف

- قابيل. [٣٤]
- قتادة. [١١٥، ١١٨، ٣١٠]
- قس بن ساعدة الإيادي. [٢٣٤، ٢٣٥]
- قطرب. [٢٣٤]
- القفَّال. [٢٢٨]
- قُنبُل. [١٩٩]

الكاف

- كالب. [٢٣،٢٤]
- كُثَيِّر عزَّة. [٢٣٧]
- الكِسائي. [٧، ٤١، ٨١، ٨٦، ٨٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٦، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٢٧، ٢٥٠، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٧، ٣٦٩، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦]

اللام

- لبيد بن ربيعة. [١٧٥]
- اللَّيث. [٢٣٨، ٣٤٥]

الميم

- الماتريدي. [٣٣٠]
- المازني. [٢٣٣، ٢٩٤، ٢٩٨]
- المُبرِّد =أبو العبَّاس. [٨، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ١٠٠، ١٠٧]
- مجاهد=أبو بكر. [٢٣، ٩١، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٦١، ١٨٧، ١٨١، ٢٥٠، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٧١]
- محمَّد بن مقاتل. [٢٧٠]
- محمَّد. [٢١٥، ٢٢٨]
- مسروق. [٣١٠]
- مُسلِم بن جَندب. [١٨]
- معاذ. [٣٨٣]
- مكِّي.[١٢، ١٣، ٢٤، ٢٧، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٤١، ١٥٣، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٩،

٢١٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠٥]

- موسى.[١٤، ٢٣، ٢٨]

النون

- النَّابغة الذُّبياني. [٢٥٧، ٤١٠]
- نافع.[٧٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ١٢١، ١٢٧، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٣١٨، ٣٩٦، ٤١٠، ٤١١]
- نُبَيح. [١٥٢]
- النَّحَّاس=أبو جعفر. [١٢٢، ١٦٩، ٣٣٣، ٣٥٣]
- نُصَير الرَّازي. [١٥٦، ١٥٧]
- النَّقاش. [١٠١]

الهاء

- هابيل. [٣٤]
- هارون. [٢٨]
- هشام بن معاوية. [١٩٦]
- الهيثم. [٣٨٤]
- الهَيصم بن شدَّاخ. [٩]

الواو

- الواحدي. [١٤٠، ١٤٥، ١٤٧ ، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٧١، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٠، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨١]
- ورقة. [٢٣٤]

الياء

- يحيى بن وثَّاب. [٥٩، ١٠٥، ١١١، ١١٧، ١٥٢، ١٥٤، ٢١١ ، ٢٠٣، ٢٦٦، ٢٨٨]
- يزيد بن قُطَيب. [٥٨]
- اليماني. [٣٩٥]
- يُوسُف بن داوود. [٢٨]

- يُوشع. [٢٣ ، ٢٤]
- يُونس. [٦، ١٩٤، ٣٥٣]

١١– فهرس اللُّغات والقبائل والطَّوائف والأماكن والأرهاط ونحوها – وأيَّام العرب

- أعلام الأمَّة. [٦٢]
- أهل التَّفسير. [٣٦، ١٤٩، ٣٩٥]
- أهل الكوفة. [٢٧٠]
- أهل اللِّسان. [١٣٦، ١٩٤]
- أهل اللُّغة [١٠٢، ٢٣٣، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٤٥]
- أهل علم المعاني والبيان. [١١٢]
- البصريُّون.[٢٨، ٦٠، ٨٥، ١١٣، ١١٨، ١٢١، ١٦٣، ١٦٨، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٦٩، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤١٠]
- التَّميميون. [١٢٨]
- الجماعة. [٢٨٠، ٣٨٠]
- الجمهور (جمهور القرَّاء).[٧، ١٠، ٣٤، ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٩٦، ٩٨، ١١٠، ١١٧، ١٣٢، ١٤٤، ١٥٢، ١٨٨، ٢١١، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣١٦، ٣٢١، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٩]
- (جمهور المفسِّرين). [٢٣، ٤٨، ١٨٥]
- (جمهور النُّحاة). [١٩، ١٣٤، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢٩٦، ٣٣٣، ٣٤٩، ٣٧٤، ٣٩٠]
- الحِجازيُّون. [١٢٨]
- ذو الكَعبات. [٢٩١]
- الشَّام.[١٢١، ١٢٧]
- عامة المفسِّرين. [١٥٠]
- العامَّة(عامة القرَّاء). [٥٨، ٦٤]
- العرب. [٤٤، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٩٢، ٩٩، ١٧٥، ١٩٤، ٢٣٣، ٢٥٦، ٣١١، ٣١٧، ٣٣٨]
- عرب الحيرة.[١٦٤]
- الفُقهاء.[٢٠٢]
- القُرَّاء. [١١٥، ٢٧٢]
- الكعبة اليمانية. [٢٩٠]

- الكعبة.[٢٩١]
- الكوفة.[١٢١]
- الكوفيُّون. [١٣ ،١١٣، ١٢٠ ،١٢١، ١٢٢، ١٦٨، ٢١٤، ٢٢٧ ،٢٤٠، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٣٣ ،٣٨٥]
- لغة (جَيَلَ) و(تَوَمَ). [٤٠]
- لغة (حَبِطَت) و(حَبَطَت).[١٢٦]
- لغة (سَوَة). [٤٠]
- لغة (عزَرْتموهم) خفيفة الزَّاي. [٧]
- لغة (فَرَقَ يَفرِقُ). [٢٨]
- لغة (نَقَمَ يَنْقِمُ) بكسرها و(نَقِمَ يَنْقَمُ) بفتحها. [١٤٢]
- لغة (يَخْزُن) ولغة (يُخْزُن) بفتح الياء وضمها. [٧١]
- لغة أكلوني البراغيث. [٢١٠]
- لغة بني الحرث: الألف علامة رفع المثنَّى في كلِّ حال. [١٩٧]
- لغة الحجاز: الإظهار. [١٢٨]
- اللُّغة الفصيحة (أعجَزَت) بفتح الجيم، واللُّغة الشَّاذَّة (أعجِزت) بكسرها. [٤١]
- لغة المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم (يا قومُ). [٢٢]
- لغة أُنَبِّئُكُم من (نبَّأ) وأُنْبِئُكُم من (أنبأ). [١٥٢]
- لغة تميم: الإدغام. [١٢٨]
- لغة دُمتُم ودِمتم.[٢٨٨]
- لغة سألها و سِالها بالإمالة. [٣٠٨]
- لغة قلب الهمزة واواً، وإدغام ما قبلها فيها (شيّ) و(ضوّ) [٤٠]
- لغة قلب ياء المتكلم ألفاً. (يا ويلتى) [٤١]
- اللُّغويُّون.[٣٠٩، ٣٨٨]
- المدينة.[١٢١، ١٢٧]
- المشرِق.[١٢١]
- المفسِّرون.[١٤٩]
- مكَّة.[١٢١]
- النُّحاة. [٤٢، ٢٠٢ ،٢١٠، ٣١٧، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٩٦]

- النَّحويُّون.[٦٥ ، ٨٥، ١٢٥، ١٣٠ ،٢٤٥، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٢٨ ،٣٦٢، ٣٩٨، ٤٠٦]

١٢- فهرس القِرءات الشَّاذَّة

القراءة	القارئ	الصَّفحة
﴿عَقَّدت أيمانُكم﴾ [النِّساء:٣٣] بالتَّشديد.	حمزة	٢٥٢
﴿بِرُسْلي﴾ [المائدة:١٢] بسكون العين حيثُ وقع	الحسن البصري	٦
﴿وعَزْرتموهم﴾ [المائدة:١٢] خفيفة الزَّاي	الجَحدري	٧
﴿قَسِيَّة﴾ [المائدة:١٣] بفتح القاف وكسر السِّين وتشديد الياء	الأخوان وعبد الله	٧، ٨
﴿قُسِيَّة﴾ [المائدة:١٣] بضمِّ القاف وتشديد الياء	الهَيصَم بن شدَّاخ	٩
﴿قِسِيَّة﴾ [المائدة:١٣] بكسر القاف إتباعاً	[إبراهيم النَّخعي والضَّبي]	٩
﴿الكِلْمَ﴾ [المائدة:١٣] بكسر الكاف وسكون اللَّام	أبو رجاء	١٠
﴿الكلام﴾ [المائدة:١٣] بالألف	السُّلَمِيُّ والنَّخعيُّ	١٠
﴿على خيانة﴾ [المائدة:١٣]	الأعمش	١١
﴿بِهُ﴾ [المائدة:١٦] بضمِّ الهاء حيث وقع٧	عُبيد بن عُمَير ومُسلِم بن جَندَب والزُّهري	١٨
﴿سُبْل﴾ [المائدة:١٦] بسكون الباء	الحسن	١٨
﴿يا قومُ﴾ [المائدة:٢١] مضموم الميم	ابن مُحَيصِن ويُروى قراءةً عن ابن كَثير	٢٢
﴿يا قوميَ﴾ [المائدة:٢١] بفتح الياء	ابن السَّميفع	٢٢
﴿يَخافون الله﴾ [المائدة:٢١]	ابن مسعود	٢٣
﴿يُخافون﴾ [المائدة:٢٣] بالضَّمِّ مبنيّ للمفعول	[ابن عبَّاس وابن جُبير ومُجاهد]	٢٣
﴿نفسيَ وأخيَ﴾[المائدة:٢٥] بفتح الياء	الحسن البصري	٢٨

﴿فافرِق﴾ [المائدة:٢٥] بكسر الراء	يُوسُف بن داوود وعُبيد بن عُمَير	٢٨
﴿فَفَرِّق﴾ [المائدة:٢٥] مضعَّفاً	ابن السَّميفع	٢٨
﴿آدَمْ﴾ [المائدة:٢٧] بسكون الميم قبل باء ﴿بالحقِّ﴾	أبو عمرو	٣١
﴿لأقتلنْك﴾ [المائدة:٢٧] بالنون الخفيفة.	زيد	٣٤
﴿أنَّ أُرِيدُ﴾ [المائدة:٢٩] بفتح النون.	–	٣٦
﴿فطاوعت﴾ [المائدة:٣٠]	الحسن وزيد بن علي وجماعة كثيرة	٣٨
﴿سَوَة﴾ [المائدة:٣١] بتخفيف الهمزة، ونقل حركتها إلى الواو.	الزُّهري	٤٠
﴿سَوَّة﴾ [المائدة:٣١] بقلب الهمزة واواً، وإدغام الواو فيه.	أبو حفص	٤٠
﴿سَيَّة﴾ [المائدة:٣١] بقلب الهمزة ياءً، وإدغام الياء فيه.	أبو جعفر	٤٠
﴿يا ويلتى﴾ [المائدة٣١] بقلب ياء المتكلِّم ألفاً.	الحسن البصري	٤١
﴿أعجِزت﴾ [المائدة:٣١] بكسر الجيم	الحسن والفياض وابن مسعود وطلحة	٤١
﴿فأواريْ﴾ [المائدة:٣١] بسكون الياء	الفيَّاض بن غزوان وطلحة بن مُصرِّف	٤٣
﴿أو فساداً﴾ [المائدة:٣٢] بنصبه.	الحسن	٤٦
﴿أن يقتّلوا﴾ [المائدة:٣٣] بتخفيف التاء	الحسن وابن مُحيصِن	٥٠
﴿ما تَقَبَّل﴾ [المائدة:٣٦]مبنيٌّ للفاعل	يزيد بن قُطَيب	٥٨
﴿يُخرَجوا﴾ [المائدة:٣٧] مبنيٌّ للمفعول	يحيى بن وثَّاب وإبراهيم النَّخعيّ	٥٩

﴿والسَّارقَ والسَّارقةَ﴾ [المائدة:٣٨] بالنَّصب	عيسى بن عُمَر وابن أبي عبلة	٥٩
﴿والسُّرَّقُ والسُّرَّقة﴾ [المائدة:٣٨] بضمِّ السِّين وفتح الرَّاء مشددتين	أُبيّ	٥٩
﴿فاقطعوا أيمانهما﴾ [المائدة:٣٨]	عبد الله بن مسعود	٦٥
﴿والسَّارقون والسَّارقات فاقطَعوا أيمانَهم﴾ [المائدة:٣٨]	عبد الله بن مسعود	٦٨
﴿سمَّاعين﴾ [المائدة:٤١] بالنَّصب على الذَّمِّ.	الضَّحَّاك	٧٢
﴿السَّحْت﴾ [المائدة:٤٢] بالفتح وسكون الحاء.	زيد بن علي وخارجة بن مُصعَب	٧٦
﴿السِّحْت﴾ [المائدة:٤٢] بالكسر والسُّكون.	عُبيد بن عُمَير	٧٦
﴿السَّحَت﴾ [المائدة:٤٢] بفتحتين.	خارجة	٧٦
﴿النَّفس﴾ [المائدة:٤٥] والأربعة بعدها بالنَّصب	أُبيّ	٩٠
﴿وأنِ الجُروح﴾ [المائدة:٤٥] بزيادة «أن» الخفيفة، ورفع ﴿الجُروح﴾.	أُبيّ	٩٠
﴿فهو كفارتُه له﴾ [المائدة:٤٥]	أُبيّ	٩٠
﴿وهدًى وموعِظةٌ﴾ [المائدة:٤٧] بالرفع	الضَّحَّاك بن مُزاحم	٩٧
﴿ومُهيمَناً﴾ [المائدة:٤٨] بفتح الميم الثَّانية على أنَّه اسم مفعول.	ابن مُحيصن ومجاهد	١٠٢
﴿شَرعة﴾ [المائدة:٤٨] بفتح الشِّين.	إبراهيم النَّخعي ويحيى بن وثَّاب	١٠٥
﴿أفحكمُ﴾ [المائدة:٥٠] برفع الميم.	ابن وثَّاب والأعرج وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن	١١١
﴿أفحَكَمَ﴾ [المائدة:٥٠] بفتح الحاء والكاف ونصب الميم.	الأعمش وقُتادة	١١٥

﴿فيرى﴾ [المائدة:٥٢] بالياء.	النَّخعي وابن وثَّاب	١١٧
﴿يُسرِعونَ﴾ [المائدة:٥٢]	قُتادة والأعمش	١١٨
﴿حَبطَت﴾ [المائدة:٥٣] بفتح الباء.	أبو واقد والجرَّاح	١٢٦
﴿أذلَّةً﴾ [المائدة:٥٤]	عبد الله ابن مسعود وابن ميسرة	١٣٢
﴿أعزَّةً﴾ [المائدة:٥٤]	ابن ميسرة	١٣٢
﴿غُلَظاء على الكافرين﴾ [٥٤]	عبد الله ابن مسعود	١٣٢
﴿إنَّما مَولاكم﴾ [المائدة:٥٥]	ابن مسعود	١٣٦
﴿ومِنَ الَّذين أشركوا﴾ [المائدة:٥٧]	عبد الله ابن مسعود	١٤٠
﴿ومِنَ الكفَّار﴾ [المائدة:٥٧] بالإتيان بـ ((من))	أُبيّ	١٤٠
﴿تنقَمون﴾ [المائدة:٥٩] بفتح القاف	النَّخعيّ وابن أبي عَبلة وأبو حيوة	١٤١
﴿أنزلَ وأنزلَ﴾ [المائدة:٥٩]	أبو نَهِيك	١٤٤
﴿وإنَّ أكثرَكم فاسِقون﴾ [المائدة:٥٩] بكسر الهمزة.	نعيم بن مَيسرة	١٤٤
﴿أُنَبِّئُكُم﴾ [المائدة:٦٠] بتخفيفها من ((أنبأ)).	إبراهيم النَّخعي ويحيى بن وثَّاب	١٥٢
﴿مَثُوبة﴾ [المائدة:٦٠] بسكون الثَّاء وفتح الواو.	الأعرج وابن بُريدة ونُبَيح وابن عُمران	١٥٢
﴿مَنْ غَضِبَ الله عليهم وجعلَهم قِرَدةً﴾ [المائدة:٦٠]	أُبيّ بنُ كعب وعبد الله بن مسعود	١٥٤
﴿وعَبَدَ الطَّاغوتَ﴾ [المائدة:٦٠]	قراءة جمهور السَّبعة غير حمزة	١٥٤
﴿وعَبُدَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بضمِّ الباء وفتح الدَّال، وخفض ﴿الطَّاغوت﴾.	حمزة والأعمش ويحيى بن وثَّاب	١٥٤
﴿وعَبَدوا﴾ [المائدة:٦٠] بواو الجمع	أُبيّ	١٥٧

﴿وعَبْدَ الطَّاغوتَ﴾ [المائدة:٦٠] بفتح العين والدَّال، وسكون الباء، ونصب التاء من ﴿الطَّاغوت﴾.	الحسن البصري	١٥٧
﴿وعَبْدَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بجرِّ ﴿الطَّاغوت﴾	الحسن البصري	١٥٩
﴿وعُبِدَ﴾ مبنيٌّ للمفعول، و ﴿الطَّاغوتُ﴾ بالرفع [المائدة:٦٠].	الأعمش والنَّخعيّ وأبو جعفر	١٥٩
﴿وعُبِدَتِ الطَّاغوتُ﴾ [المائدة:٦٠] بزيادة تاء التأنيث في الفعل.	عبد الله بن مسعود	١٥٩
﴿وعَبُدَ الطَّاغوتُ﴾ [المائدة:٦٠]	ابن مسعود	١٦٠
﴿وعُبُدَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بضمِّ العين والباء، وفتح الدَّال، وجرِّ ﴿الطَّاغوت﴾.	ابن عبَّاس	١٦١
﴿وعُبَّدَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بضمِّ العين، وتشديد الباء مفتوحة، وفتح الدَّال، وجرِّ ﴿الطَّاغوت﴾.	الأعمش	١٦٢
﴿وعُبَدَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بضمِّ العين، وفتح الباء والدَّال، وجرِّ ﴿الطَّاغوت﴾.	ابن مسعود	١٦٢
﴿وعُبَّدَ الطَّاغوتَ﴾ [المائدة:٦٠] بضمِّ العين، وبشدِّ الباء مفتوحة، وفتح الدَّال، ونصب ﴿الطَّاغوت﴾.	ابن مسعود	١٦٢
﴿وعابِدَ الشَّيطان﴾ [المائدة:٦٠] بنصب ﴿وعابِدَ﴾ وجرِّ ﴿الشَّيطان﴾ بدل ﴿الطَّاغوت﴾.	بُرَيدة الأسلميّ	١٦٣
﴿وعُبَّادَ الطَّاغوت﴾ [المائدة:٦٠] بضمِّ العين، وتشديد الباء بعدها ألف، ونصب الدَّال، و جر ﴿الطَّاغوت﴾.	أبو واقدٍ الأعرابي	١٦٣

﴿وعِبادَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بكسر العين، وبعدَ الباء المخفَّفة ألف، ونصب الدَّال، وجرِّ ﴿الطَّاغوت﴾.	بعض البصريِّين	١٦٣
﴿وعابدُ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بضمِّ الدَّال، وجرِّ ﴿الطَّاغوت﴾.	عَون العُقَيليّ	١٦٤
﴿وعابِدو﴾ [المائدة:٦٠] بالجمع.	ابن عبَّاس	١٦٤
﴿وعابِدَ﴾ [المائدة:٦٠] بنصب الدَّال.	ابن بُريدة	١٦٤
﴿وعَبَدَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠] بفتح العين والباء والدَّال، وجرِّ ﴿الطَّاغوت﴾	ابن عبَّاس وابن أبي عبلة	١٦٥
﴿وعَبَدَة الطَّاغوت﴾ [المائدة:٦٠] بثبوت التاء.	عليّ بن أبي طالب وأُبيّ وابن مسعود	١٦٦
﴿وأعْبُدَ الطَّاغوت﴾ [المائدة:٦٠]	عُبَيدُ بن عُمَير	١٦٦
﴿وعَبِيْدَ الطَّاغوتِ﴾ [المائدة:٦٠]	ابن عبَّاس	١٦٦
﴿وعابدي الطَّاغوتَ﴾ [المائدة:٦٠]	–	١٦٦
﴿ومَنْ عَبَدوا﴾ [المائدة:٦٠]	عبد الله بن مسعود	١٦٦
﴿العِدوان﴾ [المائدة:٦٢] بالكسر	أبو حَيَوة	١٧٣
﴿الرِّبِّيُّون﴾ [المائدة:٦٣] مكان ﴿الرَّبَّانيُّون﴾.	الجرَّاح وأبو واقد	١٧٣
﴿بِئس ما﴾ [المائدة:٦٣]	ابن عبَّاس	١٧٣
﴿ولُعْنوا﴾ [المائدة:٦٤] بسكون العين.	أبي السَّمَّال	١٥٨، ١٧٤
﴿بُسُطان﴾ [المائدة:٦٤]	ابن مسعود	١٧٧
﴿بسيطتان﴾ [المائدة:٦٤]	ابن مسعود	١٧٧
﴿والصَّابئين﴾ [المائدة:٦٩] بالياء.	أُبيّ بن كعب وعثمان بن عفَّان وعائشة والجَّحدري وسعيد بن جُبير وغيرهم	١٩٩
﴿والصَّابِيون﴾ [المائدة:٦٩] بكسر الباء بعدها ياء خالصة، وهو تخفيف للهمزة.	الحسن البصري والزُّهري	٢٠٠
﴿عُمْوا وصُموا﴾ [المائدة:٧١] بضم	يحيى بن وثَّاب وإبراهيم	٢١١

العين والصاد، وتخفيف الميم من ﴿عموا﴾.	النَّخعي	
﴿كثيراً﴾ [المائدة:٧١]	ابن أبي عبلة	٢١٢
﴿تُرى﴾[المائدة:٨٣] بالبناء للمفعول.	الزَّعفراني عن ابن محيصن	٢٣٩
﴿فآتاهم الله﴾ [المائدة:٨٥]	الحسن البصري	٢٤٩
﴿أهاليْكم﴾ [المائدة:٨٩] بسكون الياء.	جعفر الصَّادق	٢٥٥
﴿كُسوتهم﴾ [المائدة:٨٩] بضم الكاف	النَّخعي والسُّلمي وسعيد بن المسيَّب	٢٥٨
﴿أو كأُسوَتهم﴾ [المائدة:٨٩] بكاف الجر الدَّاخلة على ﴿أُسوَة﴾.	سعيد بن جُبير وابن السَّميفع	٢٥٨
﴿يَنالُه﴾ [المائدة:٩٤]	ابن وثَّاب والنَّخعي	٢٦٦
﴿ليُعْلِم الله﴾ [المائدة:٩٣] بضمِّ الياء وكسر اللَّام من (أعلم).	الزُّهري	٢٦٧
﴿جزاءً مثلَ﴾ بتنوين ﴿جزاء﴾ ونصبه، ونصب ﴿مِثلَ﴾ [المائدة:٩٥]	محمَّد بن مقاتل	٢٧٠
﴿جزاءٌ مِثلَ﴾ [المائدة:٩٥] برفع ﴿جزاء﴾ منوَّناً، ونصب ﴿مِثلَ﴾.	السُّلمي	٢٧٠
﴿فجزاؤُه مثلُ﴾ برفع ﴿جزاءُ﴾ مضافاً لضمير ﴿مِثل﴾ رفعاً. [المائدة:٩٥]	عبد الله بن مسعود	٢٧٠
﴿النَّعْم﴾ [المائدة:٩٥] بسكون العين.	الحسن البصري	٢٧٥
﴿ذو﴾ [المائدة:٩٥] بلفظ الإفراد.	جعفر الصَّادق	٢٧٧
﴿هدِيّاً﴾ [المائدة:٩٥] بكسر الدَّال وتشديد الياء.	الأعرج	٢٧٩
﴿كفَّارة﴾ بالتَّنوين، ورفع ﴿طعام مسكين﴾ بالتَّوحيد [المائدة:٩٥]	عيسى بن عمر والأعرج	٢٨٢
﴿أو عِدل﴾ [المائدة:٩٥] بكسر العين.	ابن عبَّاس وطلحة بن مصرِّف والجَّحدري	٢٨٢

﴿وطُعْمُه﴾ [المائدة:٩٥] بضمِّ الميم وسكون العين	ابن عبَّاس وعبد الله بن الحرث	٢٨٦
﴿دِمتم﴾ [المائدة:٩٦] بكسر الدَّال.	ابن وثَّاب	٢٨٨
﴿وحرَّمَ﴾ [المائدة:٩٦] مبنيٌّ للفاعل	ابن عبَّاس	٢٨٨
﴿حَرَماً﴾ [المائدة:٩٦] بفتحهما	ابن عبَّاس	٢٨٨
﴿قِيَماً﴾ [المائدة:٩٦] دون ألف.	ابن عامر	٢٩١
﴿قَيِّماً﴾ [المائدة:٩٦] بتشديد الياء.	الجَحدري	٢٩٢
﴿إنْ تبدُ تسُؤكم﴾ [المائدة:١٠١] ببناء الفعلين للفاعل.	ابن عبَّاس	٣٠٣
﴿إنْ يَبدُ يَسؤكم﴾ [المائدة:١٠١] بفتح الياء من تحت في الفعلين وضمِّ الدَّال.	الشَّعبي	٣٠٣
﴿يُبْدَ لكم يَسُؤكُم﴾ [المائدة:١٠١] بالياء من تحت فيهما، إلَّا أنَّه ضمَّ الياء الأولى وفتح الثَّانية.	الشَّعبي	٣٠٤
﴿سِالها﴾ [المائدة:١٠٢] بالإمالة من غير همز.	النَّخعي	٣٠٨
﴿عليكم أنفسُكم﴾ [المائدة:١٠٥] رفعاً.	نافع بن أبي نعيم	٣١٨
﴿لا يَضُرُّكم﴾ [المائدة:١٠٥] بضمِّ الضاد وسكون الرَّاء.	الحسن البصري	٣١٩
﴿لا يَضِرِّكم﴾ [المائدة:١٠٥] بكسر الضاد وسكون الرَّاء.	إبراهيم النَّخعي	٣١٩
﴿لا يَضْرُرْكم﴾ [المائدة:١٠٥] بسكون الضاد وضم الراء الأولى والثَّانية.	أبو حيوة	٣١٩
﴿شهادةٌ بينَكم﴾ [المائدة:١٠٦] برفع ﴿شهادة﴾ منوَّنة، ونصب ﴿بينَكم﴾.	الحسن والأعرج والشَّعبي	٣٢١
﴿شهادةً بينَكم﴾ [المائدة:١٠٦] بنصب ﴿شهادة﴾ منوَّنة، ونصب	السُّلمي والحسن والأعرج	٣٢١

﴿بينَكم﴾.		
﴿ولا نَكتِمْ﴾ [المائدة:١٠٦] على النَّهي.	الحسن والشَّعبي	٣٤١
﴿شهادةً اللهَ﴾ [المائدة:١٠٦] بتنوين ﴿شهادة﴾ ونصبها ونصب الجلالة.	علي أمير المؤمنين ونعيم بن ميسرة والشَّعبي	٣٤١
﴿شهادةً آللهَ﴾ [المائدة:١٠٦] بتنوين ﴿شهادة﴾ ونصبه، ومد الألف الَّتي للاستفهام في اسم الجلالة.	علي أمير المؤمنين والسُّلمي والحسن البصري	٣٤٢
﴿شهادةُ آللهِ﴾ [المائدة:١٠٦]	الشَّعبي	٣٤٢
﴿شهادةً اللهِ﴾ [المائدة:١٠٦]	أبو بكر والشَّعبي	٣٤٣
﴿لَمِلَّاثمين﴾ [المائدة:١٠٦]	ابن محيصن والأعمش	٣٤٤
﴿استحقَّ الأوَّلان﴾ [المائدة:١٠٧] ببناء ﴿استحقَّ﴾ للفاعل، و ﴿الأوَّلان﴾ مرفوعاً تثنية (أوَّل).	الحسن البصري	٣٤٨
﴿الأوْلَيَيْن﴾ [المائدة:١٠٧] تثنية (الأولى).	ابن سيرين	٣٤٨
﴿الأوْلَين﴾ [المائدة:١٠٧] بسكون الواو وفتح اللَّام.	-	٣٤٨
﴿أجَبْتُم﴾ [المائدة:١٠٩] مبنيّ للفاعل، والمفعول محذوف.	ابن عبَّاس وأبو حيوة	٣٦٨
﴿علَّامَ الغيوب﴾ [المائدة:١٠٩] بالنَّصب.	يعقوب	٣٦٨
﴿آيَدْتُّك﴾ [المائدة:١١٠] بتخفيف الياء.	مجاهد وابن محيصن	٣٧٨
﴿فتنفخها﴾ [المائدة:١١٠] بحذف جر الجر اتِّساعاً.	ابن عبَّاس	٣٧٨
﴿فيكون﴾ [المائدة:١١٠] بالياء من تحت.	أبو جعفر	٣٧٨

﴿وتُعلَم﴾ [المائدة:١١٣] بضمِّ التاء على أنَّه مبني للمفعول.	ابن جبير	٣٨٩
﴿ونُعلَم﴾ [المائدة:١١٣] بالنون مبني للمفعول.	–	٣٨٩
﴿ويُعلَم﴾ [المائدة:١١٣] بالياء مبني للمفعول.	سعيد بن المسيَّب	٣٨٩
﴿وتَعلَم﴾ [المائدة:١١٣] بالتاء، والفعل مبني للفاعل	الأعمش	٣٨٩
﴿وتِعلَم﴾ [المائدة:١١٣] بكسر حرف المضارعة.	الأعمش	٣٨٩
﴿وتكون﴾ [المائدة:١١٣] بالتاء.	عاصم وشيبان وعيسى	٣٨٩
﴿تكُنْ﴾ [المائدة:١١٤] بالجزم على جواب الأمر.	عبد الله بن مسعود	٣٩١
﴿لأُولَانا وأُخرانا﴾ [المائدة:١١٤]	زيد بن ثابت و الجحدري	٣٩٣
﴿وإنَّه﴾ [المائدة:١١٤] بـ (إنَّ) المشدَّدة	اليماني	٣٩٥
﴿الغفور الرحيم﴾ [المائدة:١١٨]	–	٤٠٩
﴿يوماً﴾ [المائدة:١١٩] بنصبه منوَّناً.	الأعمش	٤١٠
﴿يومٌ﴾ [المائدة:١١٩] برفعه منوَّناً	الحسن بن العبَّاس الشَّامي	٤١٠
﴿صِدقَهم﴾ [المائدة:١١٩] بالنصب.	–	٤١٢
﴿قلْ ربُّ احكُم بالحَقِّ﴾ [الأنبياء:١١٢]	أبو جعفر بن القعقاع وابن مُحَيصِن	٢٢
﴿يُسبَّح له فيها بالغدوِّ والأصالِ رجالٌ﴾ [النُّور:٣٦]	ابن عامر وأبو بكر	٣٢٦
﴿وتَعْزُّروه﴾ [الفتح:٩] بفتح حرف المضارعة، وسكون العين، وضمِّ الزاي	الجَحدري	٧
﴿ناقةُ الله وسُقياها﴾ [الشَّمس:١٣]	زيد بن علي	٣١٨

١٣- فهرس الكتب

- تفسير القرآن العزيز. [٣٢١]
- التَّفسير الكبير. [١٠٦، ١٥٤، ٢٨٣، ٣١٦]
- الحُجَّة. [١٥٤]
- الشُّذوذ= المحتسب. [١٥٢]
- شرح التَّسهيل. [١١٤، ١٩٩ ، ٢١٤، ٣١٧]
- شرح خطبة أدب الكاتب. [٩٩]
- فصيح ثعلب. [١٤٢]
- الكشَّاف. [٨، ٦٢، ١٩٩، ٢٤٥، ٣١٨]
- الكشف. [٣٢٠]
- النَّظم. [١٤٧، ٣٢٢، ٣٠٤]

١٤- فهرس مباحث الدِّراسة

- المبحث الأوَّل: تعقُّبات السَّمين الحلبي على ابن عطيَّة.	١-٣٣
- المبحث الثَّاني: أثر الدُّرِّ المَصون فيما جاء بعده.	٣٤-٦١
- المبحث الثَّالث: مكانة الدُّرِّ المَصون بين كتب أعاريب القرآن.	٦٢-٧٢

١٥- المصادر والمراجع

- الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، للباقولي، تحقيق: د. محمَّد أحمد الدَّالي، وزارة الأوقاف- الكويت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة الدِّمشقي، دار الكتب العلميَّة.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لشهاب الدِّين البوصيري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩١م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للدِّمياطي أحمد البنَّا، تحقيق: د. شعبان محمَّد إسماعيل، عالم الكتاب-بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن، للسُّيوطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشُّؤون الإسلامية والدَّعوة والإرشاد- السعوديَّة.
- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية- الرِّياض، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩م.
- أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار الفكر العربي.
- أحكام القرآن، للجَّصاص، تحقيق: محمَّد الصَّادق قمحاوي، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت، ١٤٠٥.
- أحكام القرآن، للشَّافعي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار إحياء العلوم- بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- أحكام كلّ وما تدلّ عليه، لتقي الدِّين السّبكي، تحقيق: د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامَّة- بغداد، ط١، ٢٠٠٠م.
- الاختيارين، للأخفش الأصغر، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ط١ (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)، ط٢(١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: د. محمَّد أحمد الدَّالي، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- إرشاد السَّالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمَّد بن عوض بن محمَّد السّهلي، أضواء السَّلف – الرياض، ط١ ،١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.

- إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السُّعود)، لأبي السُّعود، دار إحياء التراث- بيروت.
- الأزهيَّة في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م,.
- أسباب النزول، للواحدي، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح-الدَّمام، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- أسرار العربية، لابن الأنباري، دار الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الأشباه والنَّظائر في النَّحو، للسُّيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرَّم، مؤسسة الرِّسالة، ط١ ،١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- الإصابة في تمييز الصَّحابة، لابن حجر، تحقيق: علي محمَّد معوَّض وآخرون، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبد السَّلام هارون، دار المعارف- القاهرة ،ط٤، ١٩٤٩م.
- الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، و عبد السَّلام هارون ، ط٥، بيروت.
- الأصول في النَّحو، لابن السَّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، ١٩٨م.
- الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة- بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدِّين قباوة، دار القلم العربي- حلب، ط٥، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- إعراب القرآن، للنَّحَّاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتاب، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، دار ومكتبة الهلال،١٩٨٥م.
- الأعلام، للزِّركلي، دار العلم للملايين- بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، ود. إبراهيم السَّعافين، وبكر عبَّاس، دار صادر- بيروت، ط١(١٤٢٣هـ/٢٠٠م)، وط٣(١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي-أبو ظبي.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، لابن السَّيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السَّقا، ود. حامد عبد الحميد، مطبعة دار الكتب المصرية -القاهرة، ١٩٩٦م.
- الإقناع في القراءات السَّبع، لابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، ١٤٠٣هـ.

- الألغاز النَّحويَّة، للسُّيوطي، المكتبة الأزهريَّة للتُّراث،١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٣ م.
- الأم، للشَّافعي، دار المعرفة–بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الأمالي ، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية–بيروت.
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار– الأردن، ودار الجيل– بيروت،١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الشَّجري، تحقيق: محمَّد محمود الطَّناحي، مكتبة الخانجي– القاهرة،١٤١٣ هـ/١٩٩١م.
- أمالي الزَّجَّاجي،تحقيق: هارون عبد السَّلام هارون، دار الجيل– بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- أمالي المرتضى، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه،ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- أمالي المرزوقي، لأبي علي المرزوقي، تحقيق د. يحيى الجُبوري، دار الغرب الإسلامي،ط١.
- إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، جمال الدِّين القفطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية — بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد، لابن ولَّاد، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرِّسالة، ط١،١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين، لابن الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك محمَّد مبروك، وراجعه: د. رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط١.
- أنوار التَّنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، للبيضاوي، إعداد وتقديم: محمَّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التُّراث–بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد البقاعي، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- إيجاز التعريف بعلم التَّصريف، لابن مالك، تحقيق: محمَّد عثمان، مكتبة الثَّقافة الدِّينية.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدِّين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة– دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة– بيروت ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- البحر الرَّائق شرح كنز الدَّقائق، لابن نجيم الحنفي، تحقيق: أحمد عزو عناية الدِّمشقي، دار إحياء التُّراث، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- بحر العلوم، للسَّمرقندي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمَّد معوَّض والشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود و د. زكريا النّوتي ، دار الكتب العلمية-بيروت.
- البحر المحيط، لأبي حيَّان الأندلسي، ت: محمَّد معتز كريم الدِّين، دار الرّسالة العالميَّة-دمشق،ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
- الهداية في شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن برهان الدِّين الفرغاني المرغيناني، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث- بيروت.
- البداية والنِّهاية، لابن كثير الدِّمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التُّراث، ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- البديع في علم العربيَّة، لابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدِّين، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزَّركشي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.
- البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي، لابن أبي الرَّبيع الإشبيلي، تحقيق: د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي-بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصَّعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة،١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، للسُّيوطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، ط ٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السّقا، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب،١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العموري، دار الفكر-بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث- القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمَّد علي النَّجار، المؤسسة المصرية العامَّة للتأليف والنَّشر والطِّباعة.

- التِّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- التَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريِّين والكوفيِّين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي،ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- تثقيف اللِّسان، وتلقيح الجنان، لأبي حفص الصقلي، قدَّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١،١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- تحرير الخصاصة، لابن الوردي، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- التَّحرير والتَّنوير، لابن عاشور، دار سحنون – تونس، ١٩٩٧م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبَّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- تذكرة الحفَّاظ، للذَّهبي، وضع حواشيه الشَّيخ زكريّا عميرات، دار الكتب العلميَّة-بيروت،ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- التَّذكرة في القراءات الثَّمان، لأبي الحسن بن غلبُون، دراسة وتحقيق: أيمن سويد.
- التَّذييل والتَّكميل، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، (من ١-٥) وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكتاب، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدَّماميني، تحقيق د. محمَّد بن عبد الرحمن بن محمَّد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- تفسير ابن عرفة، لابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيُوطي، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- التفسير البسيط، للواحدي، تحقيق: د. محمَّد بن حمد بن عبد الله المحيميد، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية.

- تفسير الثعالبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوَّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث- بيروت.
- تفسير الطبري، لأبي جعفر الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدِّراسات العربيَّة والإسلاميَّة- دار هجر.
- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمَّد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرِّياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمَّد السلامة، دار طيبة، ط١(١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، وط٢(١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
- تفسير الكشَّاف، للزَّمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة- لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- تفسير رسالة أدب الكاتب، للزَّجَّاجي، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، معهد المخطوطات العربيَّة- القاهرة،١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري، ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه: زكريا عمَيرات، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلميَّة- لبنان،١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- التَّفسير والمفسرون، للذَّهبي، مكتبة وهبة- القاهرة.
- تقريب النَّشر في القراءات العشر، لابن الجزري، وضع حواشيه: عبد الله محمَّد الخليلي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب- بيروت،ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- التمام في تفسير أشعار هُذيل، لابن جنِّي، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمَّد فاخر وآخرون، دار السَّلام-القاهرة، ط١، ١٤٢٨م.
- التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لعاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، و محمد عبد الكبير البكري، مؤسسة القرطبة.
- التَّنبيه على الألفاظ، لأبي الفضل السلامي، تحقيق: حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، كنوز

إشبيليا للنشر والتوزيع- الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م
- التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لابن جنِّي، تحقيق: د. سيدة حامد عبد العال، ود. تغريد أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ٢٠١٠م.
- تهذيب الأسماء واللُّغات، للإمام النووي، إدارة الطِّباعة المنيرية.
- تهذيب اللُّغة، للأزهري، تحقيق: عبد السَّلام هارون، الدَّار المصرية.
- توجيه اللُّمع، لابن الخبَّاز، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السَّلام- القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- التَّيسير في القراءات السَّبع، لأبي عمرو الدَّاني، دار الكتاب العربي،ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثَّعالبي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط١، ١٩٦٥م.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وشاركه محمَّد رضوان عرقسوسي وماهر حبُّوش، مؤسسة الرِّسالة،ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرَّازي، دار إحياء التُّراث العربي-بيروت، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م.
- الجمل في البحث، للفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- الجمل في النَّحو، للزَّجَّاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرِّسالة، دار الأمل.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق: محمَّد علي البجاوي-نهضة مصر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨م.
- الجنى الدَّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة، للباقولي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتاب اللُّبناني- القاهرة.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمَّد الخضري، مطبعة المكتبة التجارية-مصر.
- حاشية الشِّهاب على البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي، دار صادر- بيروت.

- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- حاشية على شرح بانت سعاد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرَّم خواجه، فرانتس شتائيز بفيسبادن، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الحُجَّة في القراءات السَّبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشُّروق، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الحجَّة للقرَّاء السَّبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتُّراث- دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- حروف المعاني، للزَّجَّاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السَّيد البطليوسي، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الفكر-القاهرة،١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- حماسة البحتري، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- الحماسة البصرية، للحسن البصري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مطبعة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الحماسة الشَّجرية، لابن الشَّجري، تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة-دمشق، ١٩٧٠م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الجيل- لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص، لابن جنّي، تحقيق: محمَّد علي النَّجار، عالم الكتاب- بيروت.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمَّد أمين المحبي، دار صادر-بيروت.
- الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، ١٤٠٦هـ.

- الدُّرّ المنثور في التفسير بالمأثور، للسُّيوطي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدِّراسات العربية والإسلامية- القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- دراسات لأسلوب القرآن، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث- القاهرة.
- درج الدُّرَر في تفسير الآي والسُّور، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق:وليد الحسين وإياد القيسي، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- درة الغوَّاص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثَّقافية- بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمَّد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.
- الدُّرر اللَّوامع، للشَّنقيطي، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية- بيروت ،ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- دقائق التَّصريف، لأبي القاسم بن سعيد المؤدِّب، تحقيق: د. حاتم صالح الضَّامن، دار البشائر، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.محمد التنجي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- دلائل النُّبوة، للبيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميَّة- لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م.
- ديوان أبي تمام، للخطيب التِّبريزي، تحقيق: محمَّد عبده عزَّام، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السِّكِّيت والسُّكَّري والسِّجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر.
- ديوان أبي الأسود الدُّؤلي، صنعة السُّكَّري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ديوان أبي النَّجم العجلي، جمعه وحقَّقه وشرحه: د. محمَّد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة- دمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ديوان أبي زبيد الطَّائي (شعره)، جمع وتحقيق: د.نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف- بغداد،١٩٦٧م.
- ديوان أعشى همدان وأخباره، تحقيق: د.حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم- السُّعوديَّة،١٤٠٣

هـ/١٩٨٣م.
- ديوان الأحوص(شعره)، جمعه وحقَّقه: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية للتأليف والنَّشر، ١٩٧٠م.
- ديوان الأخطل(شعره)، صنعة السُّكَّري، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة، دار الفكر- دمشق.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة د. نوري حموري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام- بغداد، ١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى الكبير(ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: د. محمَّد حسين، المطبعة النموذجيَّة.
- ديوان الإمام الشَّافعي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة-بيروت،ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عِزَّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التُّراث القديم- دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
- ديوان الحطيئة، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار،ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ديوان الشَّمَّاخ بن ضرار الذُّبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف-مصر.
- ديوان الصُّمَّة القُشيري (شعره)، حقَّقه وجمعه: خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المناهج- عمان- الأردن، ٢٠٠٣.
- ديوان العجَّاج رواية عبد الملك بن قُرَيب الأصْمعيِّ وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السَّطلي، مكتبة أطلس-دمشق.
- ديوان الفرزدق بشرح الحاوي، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللُّبناني ومكتبة المدرسة-بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السَّامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة- بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمَّد نبيل طريفي، دار صادر-بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني برواية ابن السِّكِّيت وغيره وشرح ثعلب، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد –بغداد، ١٩٦٢م.
- ديوان النَّابغة الذُّبياني، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط٢.
- ديوان النَّمر بن تولب، تحقيق: د. محمَّد نبيل طريفي، دار صادر- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان الهُذليين، دار الكتب المصريَّة- القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط٥.
- ديوان أميَّة بن أبي الصَّلت، جمع وتحقيق: د. عبد الحفيظ السَّطلي.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمَّد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت،١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. عِزَّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التُّراث القديم- دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: د.عِزَّة حسن، دار الشَّرق العربي- بيروت-حلب، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان توبة بن حمير، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر-بيروت،ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان جران العود برواية أبي سعيد السُّكَّري، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط١، ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.
- ديوان جرير بشرح محمَّد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمَّد أمين طه، دار المعارف-القاهرة،ط٣.
- ديوان حسَّان بن ثابت، حقَّقه وعلَّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر-بيروت.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمع و تحقيق: د. محمَّد شفيق البيطار، التُّراث العربي، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ديوان ذي الرُّمَّة بشرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجَّاج(ضمن مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم آلورت، دار ابن قتيبة- الكويت.
- ديوان زهير بن أبي سُلمى(شرح شعره)، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة، مكتبة هارون الرَّشيد، ط٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة- دمشق، ١٩٧٥م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: محمَّد يوسف نجم، دار صادر- بيروت.
- ديوان عدي بن زيد العِباد، حقَّقه وجمعه: محمَّد جبَّار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع- بغداد،١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- ديوان عروة بن حزام، جمع وتحقيق وشرح: أنطوان محسن القوَّال، دار الجيل-بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصَّقَّال، ودريَّة الخطيب، دار الكتاب العربي- حلب، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة – دمشق.
- ديوان عَمْرو بن معدي يكَرِب (شعره)، جمعه ونسَّقه: مطاع الطَّرابيشي، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ديوان عنترة بن شدَّاد، تحقيق: محمَّد سعيد المولوي، المكتب الإسلامي.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدِّين الأسد، دار صادر- بيروت.
- ديوان قيس بن ذُريح، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت،ط٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ديوان كثيِّر عَزَّة، جمع وشرح: د. إحسان عبَّاس، دار الثَّقافة- بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السُّكَّري، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح: عبد السَّتَّار أحمد فراج، دار مصر للطِّباعة.
- ديوان نهشل بن حري، صنعة: د.حاتم صالح الضَّامن، دار صادر-بيروت،ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ديوان وضَّاح اليمن، لمحمَّد بهجت الأثري وأحمد حسن الزيات، جمعه وقدَّم له وشرحه: محمَّد خير البقاعي، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الذَّيل التَّام على دول الإسلام للذَّهبي، محمَّد بن عبد الرحمن السَّخاوي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، مكتبة دار العروبة- الكويت، دار ابن العماد- بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- رسالة الصَّاهل والشَّاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط٢ ،١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- رسالة الملائكة، للمعري، تحقيق: محمَّد سليم الجندي، دار صادر- بيروت،١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- رصف المباني، للمالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة- دمشق.
- روح المعاني، للألوسي، دار إحياء التُّراث- بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي-بيروت، ١٤٠٤هـ.
- الزَّاهر في غريب ألفاظ الشَّافعي، للأزهري، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس، لابن الأنباري، تحقيق: صالح حاتم الضَّامن، مؤسسة الرِّسالة

ببيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- الزُّهد، لأبي داوود السِّجستاني رواية ابن الأعرابي عنه، تحقيق: ياسر بن إبراهيم محمَّد، وغنيم بن عبَّاس بن غنيم ،دار المشكاة- القاهرة، ط١٤١٤،١هـ/١٩٩٣م.
- السَّبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف-مصر، ط٢، ١٤٠٠م.
- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنِّي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ط١، ١٩٨٥.
- سفر السَّعادة وسفير الإفادة، للسخاوي، تحقيق د. محمَّد الدَّالي، دار صادر-بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة أرسيكا- استانبول، ٢٠١٠م.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميَّة، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م.
- سنن ابن ماجه، لمحمَّد بن يزيد القزويني، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر- بيروت.
- سنن أبي داوود، أبي داود السِّجستاني ، تحقيق : محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر.
- سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز- مكَّة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- سنن التِّرمذي، لأبي عيسى التِّرمذي السّلمي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التُّراث العربي — بيروت.
- سنن النِّسائي الكبرى، للنِّسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدِّين الذهبي، حقَّقه: مجموعة من المحقِّقين، مؤسسة الرِّسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- السِّيرة النَّبويَّة، لابن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، دار الجيل-بيروت.
- الشَّافية في علم التَّصريف، لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية- مكَّة ،ط١،١٤١٥هـ/. ١٩٩٥م.
- الشَّافية في علمي التَّصريف والخط، لابن الحاجب، ضبطها واعتنى بها: محمَّد عبد السَّلام شاهين، دار الكتب العلمية- لبنان، ط١.
- شذا العرف في فن الصَّرف، لأحمد الحملاوي، تحقيق: د. محمَّد عبد الله قاسم، دار أنور الصَّباح -لبنان، ط١، ٢٠١٧م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتُّراث-بيروت، ط٢(ج١-ج٤)، وط١(٥-٨)، ١٣٩٣-١٤١٤هـ.
- شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدِّين بن مالك، تحقيق: محمَّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التُّراث- القاهرة، ودار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتُّراث- بيروت،١٤١٤هـ/١٣٩٣م.
- شرح أبيات سيبويه، للسِّيرافي، ت: محمد علي ريح هاشم، دار الفكر- القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه، للنَّحَّاس، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتاب- مكتبة النَّهضة العربية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شرح أبيات مغني اللَّبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث-بيروت،١٤١٤هـ/١٣٩٣م.
- شرح أدب الكاتب، للجواليقي، تحقيق د. طيبة حمد بودي، جامعة الكويت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- شرح أشعار الهُذليِّين، لأبي سعيد السُّكَّري، تحقيق: عبد السَّتَّار أحمد فرَّاج، مطبعة المدني- القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- شرح التَّسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح التَّصريح على التَّوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شرح التَّصريف، للثَّمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرَّاشد، ط١٤١٩،١هـ/١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق: د. هادي نهر، و د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر- الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- شرح الحماسة، للتبريزي، كتب حواشيه: غريد الشِّيخ، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السَّلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط١ ،١٤١١هـ/١٩٩١م.
- شرح الرَّضي على الكافيَّة، للرضي الاستراباذي، ليوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس- بنغازي، ط٢، ١٦٩٦م.
- شرح القصائد التسع، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة —بغداد، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- شرح القصائِد العشر، للتِّبريزي، إدارة الطباعة المنيرية،١٣٥٢ هـ.
- شرح القصيدة الشَّاطبية في القراءات السَّبع، للسَّمين الحلبي، تحقيق: أيمن سويد، دار نور المكتبات-جدَّة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح اللُّمع، لابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- شرح اللُّمع، للأصفهاني، تحقيق: إبراهيم بن محمَّد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- شرح المفصَّل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية-مصر.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت،ط١، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية، لجمال الدِّين المالكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية- بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- شرح جمل الزَّجَّاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت،ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- شرح ديوان الحماسة، للبحتري، تحقيق: د. محمَّد إبراهيم حور، وأحمد محمَّد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتُّراث.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، التُّراث العربي- الكويت، ١٩٦٢.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي مع شرح شواهده للبغدادي(الجزء الرابع)، تحقيق: محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّد محي الدِّين عبد الحميد وغيره، دار الكتب العلميَّة - بيروت،١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لعبد الله بن برّي، تحقيق د. عبد مصطفى درويش، مجمع اللُّغة العربيَّة- القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني، للسّيوطي، وقف على طبعه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التُّراث العربي،١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦ م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللَّافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني- بغداد،١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الندى، لابن هشام، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- شرح كتاب الحدود في النَّحو، لعبد الله الفاكهي، مكتبة وهبة- القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، للرُّمَّاني، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي،جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية – الرياض،١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- شرح كتاب سيبويه، للسِّيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطَّحاوي، تحقيق : محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية — بيروت، ط١، ١٣٩٩.
- شرح الملوكي في التَّصريف، لابن يعيش، تحقيق:د. فخر الدِّين قباوة، المكتبة العربيَّة-حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- الشِّعر والشُّعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمود شاكر، دار المعارف- القاهرة.
- الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، تحقيق: عبده علي كوشك، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم،١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل، للسلسيلي، تحقيق د. عبد الله البركاتي، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- شواذ القراءات، للكرماني، تحقيق: د. شمران العَجلي، مؤسسة البلاغ -بيروت.
- شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، لابن مالك، تحقيق د. طه محسن، مكتبة

ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ،ط٢، ١٤١٣هـ.
- الصَّاحبي في فقه اللُّغة، لابن فارس، تحقيق: د.عمر فاروق الطَّبَّاع، مكتبة المعارف- بيروت،ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الصِّحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة-بيروت.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السَّلام-الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمَّد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
- طبقات الشَّافعيَّة، لابن قاضي شهبة، عالم الكتاب- بيروت ، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- طبقات المفسرين، لأحمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٧م.
- طبقات المفسِّرين، للدّاوودي، دار الكتب العلمية-بيروت.
- طبقات النَّحويين واللُّغويين، للزبيدي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
- العِبر في خبر من غَبَر، للذَّهبي، تحقيق: أبو هاجر محمَّد زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت،ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- العُدَّة في إعراب العمدة، لبدر الدين بن فرحون المدني، تحقيق: عادل بن سعد، دار الإمام البخاري- الدوحة، ط١.
- العقد الثمين، للفاسي، تحقيق: محمَّد عطا، دار الكتب العلميَّة- بيروت،ط١، ١٩٩٨م.
- علل النَّحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد — الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسَّمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: بسام الجابي، دار ابن حزم،ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، طبعة جديدة مصحَّحة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب براجستر، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ٢٠٠٦.
- الغرَّة في شرح اللُّمع، لابن الدَّهان، تحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية،ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

- غريب الحديث، لابن قتيبة، صنع فهارسه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- غريب الحديث، للحربي، تحقيق: د. سليمان بن ابراهيم بن محمد العاير، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي.
- الفاضل، للمبرِّد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصريَّة- القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- الفائق في غريب الحديث، للزَّمخشري، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط٢.
- فتح الباري، لابن حجر، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة — بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فتح القدير، للشوكاني، دار ابن كثير-دمشق، دار الكلم الطيب – بيروت، ط١- ١٤١٤ هـ..
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب للطيبي (حاشية الطِّيبي على الكشَّاف)، لشرف الدِّين الطِّيبي، تحقيق: د. صالح بن ناصر النَّاصر، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدَّقائق الخفية، لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل، المكتبة التِّجارية الكبرى-القاهرة.
- فُرحة الأديب، للأسود الغندجاني تحقيق: د. محمَّد علي سلطاني، دار النِّبراس.
- الفروق اللُّغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمَّد إبراهيم سليم، دار العلم والثَّقافة.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجَب الهمذاني، تحقيق: محمَّد نظام الدِّين الفتَيّح، مكتبة دار الزمان، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق: إحسان عبَّاس، وعبد المجيد عابدين، دار الأمانة، ومؤسسة الرِّسالة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- الفصيح، لأبي العبَّاس ثعلب، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف.
- فقه اللُّغة وأسرار العربيَّة، للثَّعالبي، تحقيق: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية- صيدا ، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- فهرس الفهارس، للكتاني، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
- الفهرست، لابن نديم، دار المعرفة-بيروت، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمَّد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: أبو فراس النَّعساني، مطبعة دار السعادة ،ط١، ١٣٢٤هـ.

- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- القطع والائتناف، للنَّحَّاس، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتاب – السعوديَّة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الكافية في علم النَّحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. صالح عبد العظيم شاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- الكامل في القراءات العشر، لأبي القاسم ابن عقيل الهذلي، تحقيق: جمال بن السَّيد بن رفاعي الشَّايب، مؤسسة سما للنشر والتَّوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.
- الكامل، للمبرِّد، تحقيق: د. محمَّد أحمد الدَّالي، مؤسسة الرِّسالة - بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- كتاب الأفعال، لابن الحدَّاد، تحقيق:حسين محمَّد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر- القاهرة ،١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- كتاب الشِّعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطَّناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الجيل – بيروت.
- الكتاب، لسيبويه، طبعة بولاق - مصر، ط١، ١٣١٦هـ.
- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- كشف المشكلات، للباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدَّالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق.
- الكشف عن وجوه القراءات السَّبع، لمكّي، تحقيق د. محي الدِّين رمضان، مؤسسة الرِّسالة - بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الكشف والبيان (تفسير الثَّعلبي)، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار التَّفسير- جدَّة ،ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥ م.
- الكنَّاش في فني النحو والصَّرف، لعماد الدِّين بن أيوب، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،٢٠٠٠م.
- اللُّباب في عللِّ البناء والإعراب، للعُكبُري، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- اللُّباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدِّمشقي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلميَّة -بيروت، ط١٤١٩،١هـ/١٩٩٨م.

- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- اللُّمحة في شرح الملحة، لابن الصَّائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللُّمع، لابن جنِّي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثَّقافيَّة - الكويت،١٩٧٢م.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة،ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ما يجوز للشَّاعر في الضرورة، لأبي عبد الله التَّميمي، تحقيق: د. رمضان عبد التَّواب، ود. صلاح الدِّين الهادي، دار العروبة- الكويت.
- ما ينصرف ومالا ينصرف، للزَّجَّاج، تحقيق: هدى قراعة، لجنة إحياء التُّراث-القاهرة، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- مالم ينشر من الأمالي الشَّجريَّة، لابن الشَّجري، تحقيق: د. حاتم صالح الضَّامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١،١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصفهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة –دمشق.
- المثل السَّائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحُوفي، ود. بدوي طبانهُ، دار نهضة مصر- القاهرة، ط٢.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- مجالس ثعلب، لثعلب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار المعارف- مصر.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل النَّيسابوري، تحقيق: د. محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة- بيروت.
- مجمع البيان، للطَّبرسي، دار المرتضى- بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- المحتسب، لابن جنِّي، تحقيق: علي نجدي ناصيف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة- مصر،١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المحرَّر الوجيز، لابن عطيَّة، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد، دار الكتب العلميَّة -بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللُّغة، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- مختار الصِّحاح، لمحمّد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت،

طبعة جديدة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- مختارات شعراء العرب، لابن الشَّجري، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد- مصر، ط١، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.
- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبي- القاهرة.
- المخصَّص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث-بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- المذكَّر والمؤنَّث، لابن الأنباري، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التُّراث- مصر،١٤٠١ هـ/١٩٨١م.
- المذكَّر والمؤنَّث، للفرّاء، تحقيق د. رمضان عبد التَّواب، دار التُّراث -القاهرة.
- المذكَّر والمؤنَّث، للمبرِّد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللُّغة، للسُّيوطي، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المولى بك، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمَّد البجاوي، منشورات المكتبة العصريَّة-بيروت،١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمَّد الشاطر أحمد محمَّد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، دارة المنارة- بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدَّار العلمية الدُّوليَّة للنشر والتَّوزيع، ودار الثَّقافة للنشر والتوزيع- عمان-الأردن، ٢٠٠٢م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدِّين عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني- بغداد.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النَّجار، دار عمار للنَّشر والتَّوزيع- عمان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- المستدرك، للحاكم النيسابوري، دار المعرفة –بيروت.
- المستقصى في أمثال العرب، للزَّمخشري، دار الكتب العلمية–بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- مسند أبي يعلى، للموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث– دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكّي، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، دار المأمون–دمشق، ط٢.
- المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير، لأحمد الفيومي، المكتبة العلميَّة– بيروت.
- المطوَّل في شرح التلخيص، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط١.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي، تحقيق: محمَّد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة– الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- معاني القراءات، للأزهري، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش ود. عوض بن حمد القَوزي،ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- معاني القرآن، للفرَّاء، تحقيق محمَّد علي النَّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتاب،ط٣، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.
- معاني القرآن، لثعلب، جمع وتحقيق: د.شاكر الأسدي، مطبعة النَّاصريَّة التِّجارية – النَّاصريَّة، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للزَّجَّاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب،ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للكسائي، أعاد بناءه وقدَّم له: د. عيسى سحاته عيسى، دار قباء–القاهرة، ١٩٩٨م.
- معاني القرآن، للنَّحَّاس، تحقيق: محمد علي الصَّابوني، جامعة أم القرى–مكَّة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- المعاني الكبير، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- معاهد التَّنصيص، لأبي الفتح العباسي، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتاب– بيروت.
- معجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري، تحقيق: مصطفى السَّقا، عالم الكتاب– بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي،ط١، ١٩٩٣م.
- المعجم الأوسط، للطَّبراني، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة ، ١٤١٥هـ.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر– بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- معجم الشُّعراء، للمرزباني، تحقيق: د.فاروق اسليم، دار صادر–بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- معجم العين، للفراهيدي،تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي،دار ومكتبة الهلال.
- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر–دمشق.
- المعجم الكبير، للطَّبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم– الموصل، ط٢،١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣م.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، للدُّكتور أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٧م.
- معجم المؤلِّفين، لعمر كحالة، مؤسسة الرِّسالة،ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري، تحقيق: مصطفى السَّقا، عالم الكتاب–بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- المعرَّب، للجواليقي، دار القلم–دمشق، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- معرفة القرَّاء الكبار، للذَّهبي، تحقيق: د. طيار التي قولاج، استانبول، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- مغني اللَّبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمَّد علي حمد الله، دار الفكر– بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- المغني في القراءات، لمحمَّد النَّوزاوازي، تحقيق: د. محمود الشنقيطي، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.
- مفاتيح الغيب (التَّفسير الكبير)، للرَّازي، دار الفكر، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- مفتاح العلوم، للسَّكاكي، ضبطه وكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية– بيروت،ط١(١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ط٢(١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتَّلمساني، تحقيق: محمد علي فركوس، المكتبة المكية – مكّة المكرمة، مؤسسة الريان – بيروت، ط١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- مفردات ألفاظ القرآن، للرَّاغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم–دمشق، ط٢، ١٩٩٧م.
- المفصَّل في صنعة الإعراب، للزَّمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت.
- المفضَّليَّات، للمفضَّل الضبي، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبد السَّلام هارون، دار المعارف –

القاهرة، ط٦.
- المقاصد الشَّافية، شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: ثلَّة من المحقِّقين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكّة المكرمة، ط١،١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النَّحوية في شرح شواهد الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدِّين العيني، تحقيق: د. علي محمَّد فاخر، وأحمد محمَّد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السَّلام –القاهرة ،ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- مقاييس اللُّغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السَّلام هارون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، (سلسلة الرسائل جامعية)، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- المقتضب، للمبرِّد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف–القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المقدِّمة الجزولية في النَّحو، للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
- المقرَّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المكتفى في الوقف والابتداء ، لأبي عمرو الدَّاني، تحقيق: جمال الدِّين محمَّد شرف، دار الصحابة للتراث –طنطا،١٤٣٧هـ/٢٠٠٦م.
- الممتع الكبير في التَّصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- منار السَّبيل في شرح الدليل، لابن ضويان، تحقيق: زهير الشَّاويش، المكتب الإسلامي، ط٧، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، دار الكتب العلميَّة–لبنان،ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، د. محمَّد عبد العظيم الزّرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣.
- المنتخب من كلام العرب، لكُراع النَّمل (ت٣١٠)، تحقيق: د. محمَّد بن أحمد العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التُّراث الإسلامي، مكَّة، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق وشرح: د. محمَّد نبيل طريفي، دار صادر–بيروت،ط١،

١٩٩٩م.

- منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي يحيى السنيكي ، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- المنصف، شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التُّراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- منهج السَّالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. علي محمَّد فاخر ود. أحمد محمَّد السوداني، ود. عبد العزيز محمَّد فاخر، دار الطباعة المحمدية.
- منهج السَّمين الحلبي في التَّفسير في كتابه الدُّرّ المصون، للدُّكتور: عيسى الدريبي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- الموطأ، لمالك بن أنس، تحقيق: د. محمَّد عبد الباقي، دار إحياء التُّراث- بيروت،١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- النَّاسخ والمنسوخ في القرآن العزيز، لأبي عبيد بن سلَّام الهروي، تحقيق: محمَّد المديفر، مكتبة الرشد- الرِّياض.
- النَّاسخ والمنسوخ، للنَّحَّاس، دراسة وتحقيق: د. سليمان بن عبد الله اللَّاحم، دار العاصمة- السُّعودية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- نزهة الألباء من طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السَّامرائي، مكتبة المنار- الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- النَّشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: عبد الله محمَّد الخليلي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- النُّكت في القرآن الكريم، لابن فضَّال المجاشعي، تحقيق: د. إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد.
- النُّكت والعيون، للماوردي، تحقيق: السَّيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلميَّة- بيروت.
- النِّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمَّد الطَّناحي، المكتبة الإسلاميَّة.
- النَّوادر في اللُّغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمَّد عبد القادر أحمد، دار الشُّروق، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكّي، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدِّراسات والبحث العلمي- جامعة الشَّارقة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- هدية العارفين، لإسماعيل البابانى البغدادي، دار إحياء التُّراث-بيروت.
- همع الهوامع، للسُّيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مَكرم، وعبد السَّلام هارون، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات، للصَّفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التُّراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الوسيط، للواحدي، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار الكتب العلميَّة-بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان وأنباء الزَّمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الثقافة،١٩٦٨م.

الرسائل الجامعية

- ردود السَّمين الحلبي النَّحويَّة على ابن عطيَّة في الدُّرّ المصون (رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير)، لخالد عبد الله عبده الحوري، جامعة أم القرى- السُّعوديَّة، ١٤٣٣هـ.
- السَّمين الحلبي ومواقفه من آراء النُّحاة في ضوء كتابه الدُّرّ المصون، لمنى الحمد (رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدُّكتوراه)، جامعة دمشق، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- شرح الشَّافية، للجاربردي (رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدُّكتوراة)، دراسة وتحقيق: نبيل أبو عمشة، جامعة دمشق، ١٤١٠هـ/٢٠١٥م.

١٦- دليل الفهارس

١-	فهرس مطالب الكتاب	٤١٣
٢-	فهرس شواهد القرآن	٤١٤-٤٢٣
٣-	فهرس الأحاديث والآثار	٤٢٤-٤٢٥
٤-	فهرس الأمثال وأقوال العرب	٤٢٦
٥-	فهرس الشِّعر والرَّجز	٤٢٧-٤٣٦
٦-	فهرس الأساليب والنَّماذج النَّحويَّة	٤٣٧-٤٤٠
٧-	فهرس الأمثلة والأوزان والأبنية	٤٤١-٤٤٣
٨-	فهرس اللُّغة الَّتي شرحها السَّمين الحلبي	٤٤٤-٤٤٥
٩-	فهرس مسائل العربيَّة	٤٤٦-٤٦٧
١٠-	فهرس الأعلام	٤٦٨-٤٧٧
١١-	فهرس القبائل والطوائف والأماكن والأرهاط ونحوها- وأيّام العرب	٤٧٨-٤٨٠
١٢-	فهرس القراءات الشَّاذَّة	٤٨١-٤٩٠
١٣-	فهرس الكتب	٤٩١
١٤-	فهرس مباحث الدِّراسة	٤٩٢
١٥-	فهرس المصادر والمراجع	٤٩٣-٥١٨
١٦-	دليل الفهارس	٥١٩

Damascus University
Faculty of Arts and Humanities
Arabic Language Department
Post Graduate Studies

Al-Durr Al-masson Fi Olom Al-Kitab Al-Maknon
Al-Ssamen Al-Halabi (D756 AH)

The eighth part of it

From verse Eighth of surat Al-Maidah to the complete Al- Surat

Study and achieve

MSc thesis in studies linguistics

Prepared by the student: Fatemah Yahya Khaled

supervision of Dr: Mohammed Abdullah

Damascus **1442/1443** AH
2020/2021 AD